٢٥١
مركز البيان للبحوث والدراسات
Al-Bayan Center for Research and Studies

غيوم الظلام

الزوابع الصفوية في الاتفاقات النووية

د. سامي محمد إبراهيم

www.albayan.co.uk

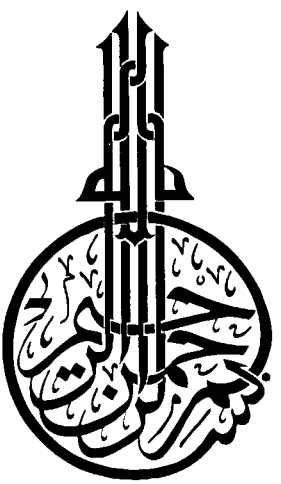

الإهداء

أهدي هذا الكتاب إلى:

طلاب الهداية إلى الحق

قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة يونس: ٣٥ - ٣٦].

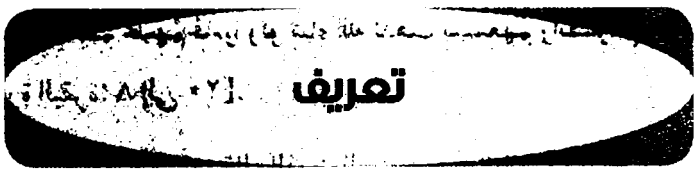

تعريف

الصَّفَويُّون وحشٌ بمخالبَ ثلاثة

الكفر - النفاق - الإفساد

المخلب الأول: الكفر، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ [سورة النور: ٣٩ - ٤٠].

المخلب الثاني: النفاق، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ

لَهُم مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة البقرة: ٨ إلى ٢٠].

المخلب الثالث: الإفساد، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٤ - ٢٠٥].

وهَّاج الكتاب

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه، وبعد:

«**غيوم الظلام**» هو وهّاج (عنوان) هذه الدراسة التي بين يديك.

وهو شامل لمعانٍ ثلاثة، **وكلها** مقصودة.

الأول: الظلام المتدفق كتدفق الغيوم، أي كتدفق السحب[1].

الثاني: الغيوم المتدفقة في الظلام فلا يُعلم ماذا تحمل في جوفها من خير أو شر، خير إن كان مطرها ساقيًا مغدقًا، وشر إن كان مطرها جارفًا مغرقًا.

الثالث: العطش[2] إذا داهم أقوامًا في ليل بهيم، أي: من شدة ظلامه لا يستطيعون البحث عن مواطن المياه لإرواء عطشهم.

فعلى **المعنى الأول**: الظلام المتدفق كتدفق الغيوم هو المشروع الصفوي الذي يتدفق من «إيران» شاملاً الخليج العربي، ثم الشرق الأوسط، ثم قارات العالم.

---

(١) في «لسان العرب» (١٢/ ٤٤٦) قال ابن منظور: «الغيم: السحاب».

(٢) المصدر السابق، قال ابن منظور: «أبو عبيد: الغيمة العطش. أبو عمرو: الغيم العطش». وفي الحديث أن النبي ﷺ كان يتعوذ من العَيْمة، والغَيْمة والأيمة، فالعَيْمة، شدة الشهوة للبن، والغَيْمة: شدة العطش، والأَيمة: الغربة. اهـ. هكذا ذكر ابن المنظور الحديث دون عزو أو تخريج أو سند! ولم أجده في كتب الأحاديث المعتبرة، لكن جاء في «تصحيفات المحدثين» لـ«العسكري»: «ومما تشكل ألفاظه ما أخبرنا به أبو بكر الجوهري، حدثنا سليمان بن الربيع النهدي، حدثنا همام بن مسلم عن أبي العوام عمران بن داود - عن قتادة - عن الحسن بن عمران بن حصين رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه كان يتعوذ من خمس، من العيمة والغيمة والأيمة والكزم والقرم. وقال: «المقدسي» في «أطراف الغرائب والأفراد»: «حديث... كان يتعوذ من خمس... الحديث (٥) ٢٣٣/ ب غريب من حديث قتادة عن الحسن، تفرَّد به همام بن مسلم بن عمران عن داود أبي العوام القطان عن قتادة، ولم يروه عنه غير سليمان بن الربيع النهدي» انتهى.

وعلى المعنى الثاني: الغيوم المتدفقة في الظلام هي المشروع الصفوي، لكنها شرٌّ؛ لأن مطرها جارفٌ مغرقٌ؛ حيث إن المشروع الصفوي يريد جرف أهل السنة حيثما كانوا، سواء في الخليج العربي أو العراق أو سوريا أو اليمن أو غيرها، وإغراقها في عقائده الزائغة وأعماله الإرهابية.

وعلى المعنى الثالث: يتنزل معنى غيوم الظلام، على العطش الذي يجتاح الناس كما يجتاحهم الظلام، فالمشروع الصفوي إذا اجتاح الناس فكأنما اجتاحهم العطش في ليل بهيم لا تتبين لهم من خلاله مواقع وجود الماء، فيهلكون بالمشروع الصفوي كما يهلكون بالعطش!

وفي دراستنا هذه سنسلط الضوء، من خلال المعاني الثلاثة المذكورة، على الزوايا المختلفة من متعلقات المشروع الصفوي بالاتفاقات النووية، وما صاحبها من جذور وخلفيات وأبعاد، وتداخلات وتفاعلات، وصراعات وتداعيات، وتحليلات ومآلات.

بسم الله الرحمن الرحيم

(الاستباقة)

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم، على المبعوث رحمة للعالمين، محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

عبر هذه «الاستباقة» سنقف على قمة جبل التاريخ الفارسي، ثم نخترق بأضوائنا البراقة خرائطه الجغرافية، ثم نطير عبر الأجواء، ونهبط بمظلتنا المتينة الحبكة في مواقع عدة من ساحات الصراع الملتهب، وستكون «إيران» قطب الرحى التي سنشد إليها الحبال، ومن محورها سنطلق السهام لتطوي المهاد وتخترق الجبال.

يحتبس الجبل الفارسي في جوفه بركان حضارة متينة تمتد قرونًا، ناء بكلكلها الزمن حتى احدودب ظهره، وتراخت فقراته! وبينما كانت حمم الشرك تتدفق بألوانها الداكنة وروائحها العفنة من فوهته المتقدة جذوته بما تستمده من ينابيع الفساد المستشرية في أوصاله، إذا بطوفان التوحيد يدهمه ويعلو بأمواجه قمة الجبل ويسد فوهته ويكتم أنفاسه، فأصبح أثرًا بعد عين، فغار البركان في داخله، وتهاوت أعاليه على أسافله ورفع المسلمون، جند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، راية لا إله إلا الله فوق تلك القمة الشاهقة، وغرسوها في فوهة البركان، وقلب التاريخ صفحته، وافتتح فيه الزمان المعطاء متجره، وعمَّره بألوان الثقافة والمعرفة بما استأمن فيه الوحيان، وسارت به الركبان، وغدت بلاد فارس موئلاً للعلم والفضيلة بعد أن كانت موبئًا للوثنية والرذيلة.

وبينما كانت مواكب الإسلام تنشر رايات التوحيد في أصقاع الأرض، وتنشر زهور المحبة والهناء في أرجائها كانت ظلمات الشرك وهي حبيسة في غياهب جوف البركان تصطرع في حوالكها مكتوماتُ الوثنية التي أوشكت أن تنقطع أنفاسها، فما تزال تضغط في اتجاه فوهته لتنفجر بين وقت وآخر فتعكّر صفو الزمان بما تنفثه من عفن العقائد وبائد الأفكار، ومنحط الأخلاق، ووضيع الخصال، فتحدث الدمار، وتهدم الديار، وتلوّث

الأنهار، وتُدفِّق دخانها الأسود في الآفاق، حاملاً ألوان الشرك والفساد، ثم لا يلبث أهل الحق من رجال الإسلام أن يتداعوا لسدّ تلك الفوهة حتى يخمد بركانها ويقمع شرها.. وهكذا تكرر الحال عبر القرون.

وفي عام ١٩٧٩م انفجر هذا البركان الأسود من جديد وخرجت من فوهته جحافل الصفويين[١] يقودهم ما يعتبرونه «نائب القائم»، الإمام الخميني. ولا تزال حمم هذا البركان تواصل التدفق بعمق وشدة حتى يومنا هذا. وقد راح الصفويون ينفخون في وقوده بأقصى ما يمكنهم من النفخ لتزداد حرارته وتلتهب شرارته ولتنفذ حممه إلى أبعد ما تترامى إليه المسافات ولتصل إلى أقصى ما بَعُدَ من الأصقاع.

وكان مما تداعت له همم الصفويين والتأمت عليه أفكارهم واندفعت نحوه عزائمهم إنتاج سلاح نووي، يقهرون به أهل التوحيد، ويسومونهم به سوء العذاب، والتنكيل باستعمال شعاعه القاتل الذي تذيب ناره الحديد، وقد وضعوا لحممهم السوداء المتطايرة من البركان عنوانًا أطلقوا عليه «تصدير الثورة».

وقد توافق ذلك كله مع غيبوبة شديدة أطبقت على العرب والمسلمين، فلم يكادوا يتنبّهوا لهذا الخطر الداهم، لقد فرح أعداء الإسلام من اليهود والنصارى بثورة هذا البركان العاتي وابتهجوا لما توقعوه من تدفق مادته المنصهرة، آملين اجتياحهم لأهل السّنّة في عموم الأرض، غير أن وجود «السلاح النووي» بين تلك المواد المتدفقة يحمل خطرًا ربما يهدّد مصالحهم ويعرقل مشاريعهم، فتفادوا شدة الضغط عليهم بعدم

(١) نسبة إلى الشاه «إسماعيل بن حيدر الصفوي»، والصفويون هم آذريون ترك. احتل إسماعيل الصفوي تبريز عاصمة دولة «الآمة قوينلو» عام ١٥٠١م، استمر ملكهم حتى عام ١٧٢٢م، وفقدوه تمامًا عام ١٧٣٦م، وقد أعمل السيف في أهل السُّنّة في إيران حتى حمل أكثرهم على التشيع، تحت راية التخيير بين ذلك وبين القتل! (للتوسع ولمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع للدراسة القيمة التي كتبها الأكاديمي والباحث الكردي «سعيد البرواري» تحت عنوان «الساسانيون الجدد»، ونشرتها مجلة «البيان» في عدد شوال ١٤٣٧هـ الموافق يوليو أغسطس ٢٠١٦م). وانظر ملحق (١).

استكمال إعداده وإتمام تصنيعه، ولم يكونوا في وارد إخماد البركان أو الحد من اندفاع حممه ومصاهره، وفي هذا الإطار تداعت مجموعة (٥+١) (دول الفيتو + ألمانيا) لعرقلة المشروع النووي الصفوي.

ولكنّ حقيقة الأمور هي ليست بهذه البساطة التي تطفو على السطح؛ إذ إن مجمل «الحبكة» لها جذور وخلفيات وأبعاد وتداخلات، وتفاعلات وصراعات، وتداعيات وتحليلات ومآلات، وهي محل تسليط أضوائنا عليها في هذا الكتاب.

لقد حشدتُ في هذا المبحث كمًّا هائلاً من المعلومات مما هو في خدمته، مع توقي الحرص على الانسياب المؤرخ للوقائع وشخوصها وملابساتها، ثم التعليق على مجمل صورتها بعد رصّ جزئياتها بحسب موقعها من مجمل الصورة. ولكن مع شدة تعقيد الأحداث وتداخلاتها وتسارعها فإن متابعة لملمتها وتثبيت مواقعها في مشهد متغير باستمرار ليست بمهمة سهلة، وهو ما ينعكس سلبًا على تعقيد تحليل مكوناتها واستجماع جزئياتها واستجلاء مآلاتها.

وقد بذلت جهدي على مدى عام كامل في تقديم أقصى ما أستطيعه من إمكانات لتقديم أصفى وأجلى صورة متحركة للقارئ الكريم، ثم إن عليه - إن كان من أصحاب الاهتمام - أن يتابع على أرض المشهد المحلي والإقليمي والدولي تتابع الوقائع على لوحة الواقع.

إن السقف الزمني لأحداث هذا الكتاب هو منتصف شهر سبتمبر من عام ٢٠١٦م[١]، (إلا في حالات نادرة) في حين أن متعلقاته ستبقى تدور مع الزمن ما دامت سنواته وعقوده تتوالى تترى.

---

(١) في يوليو ٢٠١٦م وقع انقلاب فاشل في تركيا، نتجت عنه مستجدات في منظومة الاستراتيجيات المتعلقة بالعلاقات التركية الروسية الأمريكية، وهي خارج تغطية هذا الكتاب لأن تداعيات الانقلاب ظهرت تأثيراتها الفعلية بعد السقف المؤرخ المذكور، ومثلها أيضاً: سقوط حلب في يد النظام الحاكم في دمشق، وبعض الأحداث الدولية المهمة كاستلام ترامب الرئاسة الأمريكية.

لقد حرصت على تقديم هذا المبحث المعقد بلغة سهلة، وبعبارات لطيفة، وفي أجواء مشوقة، وسيجد القارئ الكريم نفسه وقد توزعت مشاعره، وهو يتنقل عبر السطور والفقرات والأبحاث، بين أطياف الأحاسيس وحركات الجسد، فتارة يبتسم أو يقهقه أو يغضب أو يقطب جبينه أو يرفع حاجبيه أو يصك على أسنانه أو يكفهرّ وجهه، وتارة يضرب على رأسه بكفيه أو يتمتم بألفاظ فيها غلظة، وربما فغر فاه أو دلع لسانه أو صفق بيديه، وتارة يقفز من مكانه أو يقف شعر رأسه، وإن كان أصلع اقشعرَّ جلد صلعته، أو يبتلع رشفة شاي شديد السخونة وهو غائص في أعماق السطور، وتارة ربما أصابه الفزع واجتاحه الخوف والهلع وتحسس بدنه ليتأكد أن ما يقرأه ليس طيفًا في منامه أو هو غارق في كوابيس أحلامه.

وبين فصول الكتاب ربما يكدس القارئ أحزانه، أو ربما أحيانًا يعبّر عن أفراحه، أو ربما يفتِّش عن ذاته إن كان فيها ثمة أثر من مجمل ما بين يديه وأمام عينيه أو هو مجرد متفرج يزور الأرض قادمًا من كوكب آخر، وفي كل الأحوال فإن ما أثبتُّه من التعليق على الأحداث وتحليل مضامينها إنما هو مسؤولية كاتب هذه السطور وتمثل رأيه فحسب.

إن هذا المبحث له أهمية بالغة لما حوى بين دفتيه من متابعة لقصة الاتفاقات النووية الإيرانية، فهو يسبر الأغوار التاريخية، ويستجلي المشاهد المعتمة الخلفية، ويستظهر المساعي النووية الإيرانية منذ نشأتها، ويستبين أغراضها وأهدافها، كما يلقي الأضواء الكاشفة على محاور تأثيراتها من النواحي العقدية والفكرية والأمنية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية والثقافية والاجتماعية، وكي يتم استيضاح كل ما ذكرناه؛ فإني جعلت الكتاب في ثلاثة أبواب، لكل منها مفتاح ومغلاق.

استعرضت في الباب الأول من خلال فصلين؛ الخلفية المعتمة من الاتفاقات النووية، ومناخها المرتبط بالجانب النسيجي ثم بالجانب العملياتي الخفي الذي تحتدم على بساطه الأحداث الجسام، وأحيانًا تتراقص على أنغامه قعقعات دقّات الحسام!

وأما الباب الثاني فجعلته كاشفًا لمساعي «إيران» النووية من خلال فصلين؛ ذكرت في الأول مراحل وتطورات المشروع النووي الإيراني، وبينت في الثاني أن النووي الإيراني هو تعبير عن صراع نفوذ ثلاثي: إيراني، أمريكي، صهيوني.

وأما الباب الثالث فقد خصصته لمتابعة الآثار العملية للاتفاقات النووية وانعكاساتها على المحاور التي ذكرتها، وقد جاء في ستة فصول. وقد وضعت هذه الأبواب الثلاثة بين دفتي هذه «الاستباقة» و«المغادرة» [الخاتمة] حيث ذكرت فيها عشرة «مصبات» لا تزال تروي أرض الغابة الصفوية، ثم ما يؤول إليه أمرها من الجفاف واليباس!

ثم إنني أضفت إلى هذا المبحث بعض الملاحق المهمة التي لها متعلق بما جاء في مضامينه.

وقد أشرت في نهاية الكتاب إلى المراجع من المصادر والإحالات التي نوّهت عنها في الهوامش في أبواب الكتاب، وأما ما يتعلق بما نقلته الصحافة ووكالات الأنباء فقد جعلته في سياق المبحث (غالبًا). ومن المراجع المهمة الجديرة بالإشارة في الباب الثالث في الشأن الداخلي الإيراني ما ذكرته الصحافة الإيرانية، وجاء مترجمًا في صحيفة «القبس الكويتية» تحت عنوان (محطات إيرانية).

وفي ختام هذه «الاستباقة» أنوّه إلى بعض المصطلحات الواردة في الكتاب.

مثل «إيران الخميني» أي في عهد الخميني، و«إيران خامنئي» أي في عهد خامنئي، و«إيران الصفويين» أي تحت حكمهم، وإذا ذكرت «الصفويين» مطلقًا فأقصد من كان على منهاج الخميني، من قبله ومن بعده، وإن اختلفوا معه في بعض التفاصيل، وهم «فرس» و«عرب» و«إثنيات أخرى»، وإن كان يغلب عليهم الفرس.

وعندنا نحن أهل السُّنَّة لا فرق لدينا بين عرب وفرس وأكراد أو أي إثنية أخرى ما داموا على منهاج كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وإنما التفاضل بالتقوى كما قال

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [سورة الحجرات: ١٣].

فموقفنا من الصفويين وقد ارتدوا لباس التشيع ليس من كونهم فرسًا (في أغلبهم)، ولكن من كونهم قد جاؤوا بعقائد جديدة، حقيقتها وثنية ومجوسية وألبسوها ثوبًا مرقعًا برُقَع إسلامية المنبع، لكنهم قد لوَّثوها بعنصريتهم وأفكارهم وممارساتهم، وأما «الفرس» من أهل السُّنّة فليسوا مشمولين في لفظة «الفرس» إذا ذكرتها هكذا مطلقًا في هذا الكتاب.

أما «الفرس الصفويون» فإنهم يعادون «العرب الصفويين» و«العرب السنة»، ولكن مع التفاوت في الموضوع.

ومن المصطلحات في هذا الكتاب ما يتعلق بفلسطين، فإنني لم أشر إلى العصابات الصهيونية التي احتلتها بلفظ «دولة» ولا «كيان»، فليس ثمة حقيقة في قول «دولة إسرائيل» أو «الكيان الإسرائيلي» أو «الكيان اليهودي»، لذلك استعضت عن ذلك بذكر الحقيقة وهي «سلطة الاحتلال الصهيوني» أو «السلطة الصهيونية» أو «الصهاينة» أو «الصهيونية» بدل «الإسرائيليين». ولكن إذا وردت لفظة «إسرائيل» أو مشتقاتها على لسان بعض من نقلت عنهم من تصريحات أو «نقولات» فإنني أثبتُها كما هي، ليس اعترافًا بها، وإنما تحريًا لصدقية النقل ودقته.

ومما سيلاحظه القارئ الكريم أن بعض الحوادث قد سقتها أكثر من مرّة، لكن في كل مرّة أسلط الضوء عليها من زاوية مغايرة بحسب المحور الذي وجهنا من خلاله الضوء.

إن هذا الكتاب سيتلقاه الصفويون بالغيظ الشديد، وأنا أدعوهم إلى كتم غيظهم إلى حين ما يتبين لهم الحق في المسائل التي طرحناها في الكتاب، وإن كان ثمة ردّ علميّ على ما جاء فيه فإنني سأتلقاه بالترحاب.

وأما أهل السنة فسيجدون في هذا الكتاب كثيرًا مما هو متفرّق في الزمان والمكان، وقد تم جمعه وأعيد ترتيب مواضعه ليلقي ضوءًا باهرًا على ما يحدث في هذه الساحة المكتظة بالأحداث المتسارعة في مختلف ساحات الصراع.

وكأي كاتب، فإني راعيت حدود ارتفاع السقف المتاح من الحرية في بلادنا العربية بقدر الإمكان، ولو كان السقف المتاح عاليًا بالقدر الكافي لكانت هناك أكثر من زاوية يمكن إضافتها للكتاب، سواء من حيث العناوين أو المضامين، والله المستعان على كل حال.

هذا، وما كان من الحق في هذا الكتاب، فهو من الله وحده وتوفيقه وعونه، وما كان غير ذلك فمن قصور نفسي ومن الشيطان، وأستغفر الله العظيم وأتوب إليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

د. سامي محمد إبراهيم

الباب الأول: الخلفية المعتمة من الاتفاقات النووية

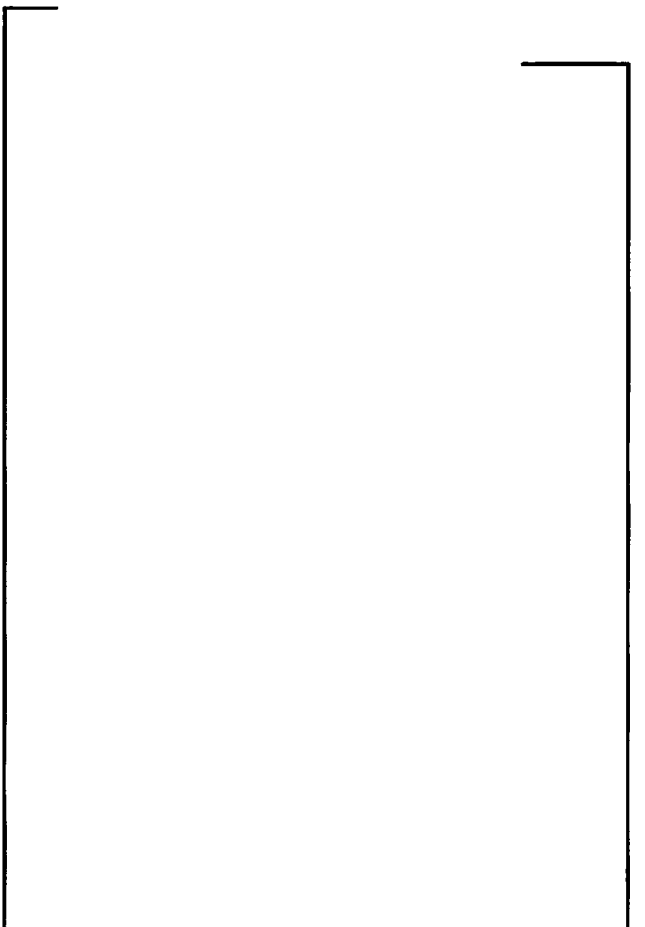

(مفتاح الباب)

يسلط الباب الأول من هذا الكتاب الأضواء على قضيتين رئيستين:

الأولى: الدور المخفي لليهود في الصناعة التراكمية لصياغة العقلية الصفوية، من خلال تتابع القرون، وأن هذه الصياغة كانت حاضرة في الذهنية الصفوية بفعلها المؤثر في العقل الباطن أثناء اجتماعات الاتفاقات النووية.

وهو موضوع «الفصل الأول».

الثانية: العلاقات السرية التي كانت تنسج خيوطها بين كل من «إيران» و«سلطة الاحتلال الصهيوني» في «فلسطين»، وبين «إيران» و«الولايات المتحدة الأمريكية». وأن الاتفاقات النووية لم تكن «حالة منفردة» منبتّة عمّا قبلها، بل لها رصيد استمر عقودًا، وجاءت في انسياب الأحداث التي سبقتها.

وهو موضوع «الفصل الثاني».

الفصل الأول: النسيج الفارسي اليهودي

الخيوط الممدودة بين إيران والصهاينة المحتلين

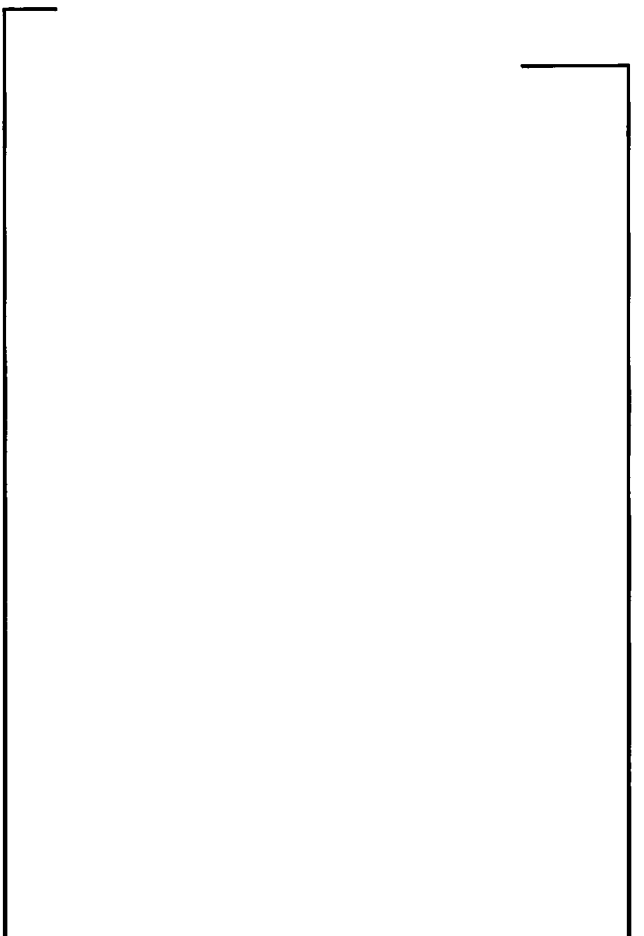

» الفصل الأول: النسيج الفارسي اليهودي

الخيوط الممدودة بين إيران والصهاينة المحتلين:

وفيه المواضيع التالية:

- رحلة عبر نفق التاريخ.
- اليهود في حضرة البلاط الفارسي.
- القادسية تهشّم الجدار الفارسي، وتطيح بآمال ونفوذ اليهود في بلاد فارس.
- صفحة تاريخية من الحقد الفارسي على السُّنَّة ومن تعاونهم مع اليهود.
- يهود إيران والسياسة الصفوية.
- يهود إيران في الجُحر البهائي.
- الواقع اليهودي في إيران المعاصرة؛ (ستة كيانات: التنظيمي، الاقتصادي، التعليمي، الثقافي، الإعلامي، السياسي).
- يهود إيران في فلسطين المحتلة:

- القسم الأول: نشر الصهيونية في أوساط يهود إيران (خمس محطات).
- القسم الثاني: يهود إيران يتعاقبون عصا الترحال إلى فلسطين.
- القسم الثالث: يهود إيران في فلسطين المحتلة.

الفصل الأول: النسيج الفارسي اليهودي

الخيوط الممدودة بين إيران والصهاينة المحتلين

لا نستطيع أن نفك «شفرات» مكونات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، والخليج العربي ضمنها، وما تتابع فيها من متغيرات، واشتعال حروب، وسقوط حكومات، وهجرة شعوب، ودمار شامل، أوصلت المنطقة والعالم إلى «اتفاقات إيران النووية» كمحطة أولى، تليها محطات أشد وقعًا وأكثر إيلامًا، أقول: لا نستطيع فك تلك «الشفرات» إلا بتسليط الضوء على بؤر مركزية في صناعة الأحداث، وهي كثيرة، ولكن من أهمها فيما يخص منطقتنا الشرق أوسطية، بؤرتان: البؤرة الفارسية في «إيران»، والبؤرة اليهودية المحتلة لفلسطين، مع تركيز الكشافات على إنارة الجسور التي بينهما ويغلفها الظلام.

إن القاسم المشترك بينهما، أو القنطرة المشتركة، هو نسيج العلاقات التاريخية عبر الدهور.

رحلة عبر نفق التاريخ:

التداخل اليهودي الفارسي[1] له جذور ممتدة عبر قرون خلت، وهو ما أوجد امتزاجًا نَسَبيًّا واقترانًا اجتماعيًّا وتواصلاً ثقافيًّا والتحامًا تجاريًّا، حتى باتت الآمال والآلام متعانقة على فراش الماضي والحاضر والمستقبل.

لقد أرجع بعض الباحثين أصول تلك العلاقات إلى القرن الثامن قبل الميلاد؛ حيث قام الملك الآشوري «تيغلات بيليزر» الثالث بدفع اليهود نحو «إيران»، في إطار تشتيتهم في الأرض، وقام، وباستخدام العنف والشدة والبطش، بتوطين آلافٍ منهم في جنوب غرب «إيران»، في منطقة تدعى «ميديا». ثم جاء «سرجون» الثامن وشرَّد مجموعة أخرى،

(١) أطلق الفرس اسم اليهود على بني إسرائيل، وأطلقوا على عقيدتهم اسم اليهودية، فصارت كلمة اليهود تُطلق على كل من اعتنق اليهودية. (الدين والسياسة في إسرائيل، عبدالفتاح محمد ماضي، ص٥٦٥).

ووطّنهم في «همدان»، في منطقة «إكبتانا»، وفي منطقة «سوسا»، وكان ذلك عام ٧٢١ ق.م. وفي عام ٥٣٩ ق.م اجتاح الملك الفارسي «قورش» مدينة «بابل»، وأعمل فيها الفظائع، وحرَّر اليهود من الأسر البابلي، فبجَّلَهُ اليهود واحترموه وأكبروه واعتبروه المنقذ الذي أرسله الله لينقذهم، وهو الوحيد الذي حاز في كتابهم المقدس هذه المنزلة من غير اليهود (عزرا ١:١- ٧).

بعد سقوط بابل اتجهت موجات من اليهود للاستيطان في «إيران»، وتمحور الاستيطان اليهودي حول عدة أماكن، من أبرزها «همدان» التي أصبحت مركزًا رئيسًا لهم. على أن اليهود، كعادتهم، استبقَوْا لأنفسهم هوية التميز والمحافظة على مكنون الذات؛ كي لا تذوب في المحيط الفارسي، فهم أصحاب كتاب منزَّل، يعبدون الله تعالى، والفرس مجوس يقدِّسون النار.

ولكن مع تقادم الأزمنة وتتابع السنين كان لا بد أن يقتبس اليهود، تارة باندفاع وأخرى على استحياء، ثقافة الفرس وعاداتهم وتقاليدهم، وأن يتعاملوا معهم في التجارة ويحضروا أفراحهم ويعزّوهم في أحزانهم، وهكذا اتجه اليهود في «إيران» إلى الاندماج، دون الذوبان، في المجتمع الفارسي، فتزوجوا منهم وزوّجوهم، وهم يرون أن للفرس عليهم مِنّة عظيمة لأنهم حرَّروهم من الاستذلال البابلي والأسر الرهيب بقيادة الملك «قورش»، ولم يجبروهم على ترك ديانتهم اليهودية ليصبحوا مجوسًا، فتمتعوا بالحرية الدينية.

ولوجود الفارق الكبير بين الثقافتين، ثقافة فارس ذات الحضارة وقتئذ، وثقافة اليهود المشردين، كان لا بد لليهود أن يتدرجوا في الاقتباس الحضاري من الفرس في بعض العلوم السائدة في ذلك الوقت، وخاصة «الرياضيات»؛ لأنها مادة إشادة البنيان، وبعض العلوم الكيميائية والفيزيائية؛ لأنهما مادتا الأدوية والتعامل مع الأنواء، لكن أيضًا سرب إليهم اليهود بالمقابل معتقدات دينية تتعلق بالإيمان واليوم الآخر والملائكة، والجن،

والجنة والنار، وغيرها مما هو معلوم في الدين اليهودي آنذاك، ومنها مثلاً أحكام شريعتهم الخاصة بالأحوال الشخصية.

ولكن اليهود كان أيضًا لديهم الاستعداد للتأثر بالوثنيات الفارسية؛ لأن ممانعتهم الإيمانية واهية، بخلاف ممانعتهم الانتمائية فإنها متماسكة لاعتقادهم أنهم شعب مميز على باقي البشر، «إنهم شعب الله المختار» بحسب اعتقادهم، لكن في كل الأحوال، استبقَوْا لأنفسهم تميُّزًا «إلهيًّا» خاصًّا بهم، فهم وإن تأثروا بالآلهة الفارسية الأخرى، لكنهم اعتبروا أن إلههم هو الأكبر!

اليهود في حضرة البلاط الفارسي:

تبوأ اليهود مراكز متقدمة في دوائر التأثير في بلاد فارس، وشقُّوا طريقهم بحسم باتجاه مواقع السلطة. خاصة أنهم ضليعون في تفجير ينابيع الاقتصاد، والتي من خلالها يتم الوصول إلى أعلى درجات السلم سياسيًّا واجتماعيًّا. وهكذا حصل، فإن أسفار «إستير» و«عزرا» و«نهيميا» و«دانيال» تذكر أوصافًا حميميةً بين اليهود والبلاط الفارسي.

ومن تلك العلاقات، والتي هي في قمة الهرم، زواج الملك الفارسي «كسير كسيس» (٤٨٦ - ٤٦٥ ق.م) من اليهودية «إستير» ابنة تاجر يهودي كان مقيمًا في مدينة «سوسا»، بعد رؤيته لجمالها، فأصبحت ملكة.

فيما بعد، علمت «إستير» بأن مؤامرة تدبّر في المملكة من قِبل أقلية غير فارسية يُدعون «الأمالكيون»، لقتل كافة اليهود، ويتزعم المؤامرة مقرَّب من الملك يدعى «هامان».

أبدت الملكة طلبًا خاصًّا لها من الملك، على أن تقدمه بين يديه في مأدبة خاصة، تجمعها مع هامان. فاستجاب لها الملك، وفي المأدبة قالت للملك: إذا كان ذلك يرضي جلالتكم، فأسألك أن تمنحني حياتي، هذا هو التماسي! لأنه جرى بيعي وبيع شعبي للدمار والذبح والإبادة! فانبهر الملك وقال: من الذي طلب قتل الملكة؟، فأجابت

«إستير»: «هامان»! عُلِّق «هامان» على المشنقة، وأنقذ يهود فارس من خطة القتل التي أعدها «الأماليكيون».

ذلك هو ملخص القصة كما جاء في «الكتاب المقدس»، وقد شرح «صموئيل بار»، من «مركز المناهج المتعددة» المسمى «بهيرتزيليا» ومسؤول قديم في استخبارات «سلطة الاحتلال» القصة، فقال في مقابلة له مع «تريتابارزي»[1]: «في الكتاب المقدس، تصرَّفت «إستير» بطريقة فارسية مثالية، فلقد خدعت الأطراف الأقوياء، وأخفت نواياها عنهم، وتلاعبت بهم، وأقنعتهم بخوض حروبها نيابة عنها». وقد نجم عن هذه الحادثة قتل لآلاف من أعداد اليهود[2].

لا نقطع بصحة هذه القصة، لكنها، إن صحت، فإنها تدل على أمور من أبرزها وصول النفوذ اليهودي إلى البلاط الملكي، ومسارعة الملك لحفظ الكيان اليهودي في بلاد فارس، وأن اليهود قد تداخلوا في مجمل صياغة برامج حياتهم مع المنسوج الاجتماعي الفارسي، وتبادلوا فيما بينهم «صبغات» الحياة، وكان ذلك يرتقي إلى أعلى المستويات، فبالإضافة إلى الملكة «إستير»، يفتخر اليهود الإيرانيون باليهودية «شوشندخت» زوجة الملك «يزدجرد الأول».

ورغم تقلبات الأحداث، وتتابع القرون؛ فإن اليهود الفرس حافظوا على «تجمعاتهم» مندمجين مع الفرس ولكن غير «ذائبين» فيهم، أشبه ما يكونوا بـ «رقعات» في ثوب، لكنها «رقعات» وكأنها جزء من «تفصاله»! ودام ذلك حتى اجتاح الإسلام بلاد فارس.

القادسية تهشِّمُ الجدار الفارسيّ وتطيح بآمال ونفوذ اليهود في بلاد فارس:

الموعد مع التاريخ كان في «أيام القادسية» عندما اجتاح المدّ الإسلامي الأراضي

---

(١) مؤلف كتاب «حلف المصالح المشتركة»، والاقتباس من ص ٣٢، ٣٣.

(٢) بحسب سفر «إستير»، فإنه تم قتل ٥٠٠ رجل، ثم صلبوا بني «هامان» العشرة، ثم قتلوا ٣٠٠ رجل ثم ٧٥ ألف رجل. ذكر ذلك د. عبدالوهاب المسيري، في «موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية» ص ٧٩.

الفارسية، وحطّم العرش الكسروي الفارسي الساساني، ثم ضرب بجرّانه في الأرض. لم يتوقع الفرس أن تغلق أبواب تاريخهم بصرخة «الله أكبر»! ولم يَدُر في خلدهم رفرفة راية «لا إله إلا الله» فوق قصورهم وأنحاء مدائنهم، وكأنهم أُخِذوا على حين غرة!، ولسان حالهم يلهث بترديد القول بصوت متحشرج: كيف تمكن «العرب» القادمين من غياهب ظلمات الصحراء، من فعلتهم هذه التي فعلوها! ما هذا الدين العجيب الغريب الذي «نفخ» فيهم روح حياة تعتبر الموت وقودًا لإنارة طريقها! كيف تمكنّا من إدارة جولات الحروب مع الروم، نتناطح معهم بالحضارات وبالسنان، ولم نتمكن من الصمود أمام رعاة الإبل والغنم؟! ما هذا الدين الذي فاق تأثيره خلال ثلاثة وعشرين عامًا ما قد صنعناه خلال ألفي عام أو يزيد؟! هل كان رصيدنا الحضاري خواء؟!، وهل كان صيتنا هواء؟! وجميع أفعالنا وعباداتنا هراء؟! هل كنا في غباء؟!، هل كانت أجيالنا لا تعي أن تحت أرجلها تراب وفوق رؤوسها سماء؟! وفيما هم في غيِّهم سادرون فاجأتهم دعوة الحق، وقد لخَّصَها كلها لهم «ربعي بن عامر» بقولته الشهيرة: «أتيناكم لنخرجكم من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد». هذه هي كل المسألة ولبّ القضية.

دخل كثير من الفرس في دين الله أفواجًا، وأصبحت فيما بعد «إيران» أرضًا من أراضي الإسلام، وسادها «السُّنّة»، ولكن بقيت تحت الأنقاض شريحتان:

- شريحة فارسية، استظهرت الإسلام واستبطنت المجوسية، وراحت هذه الشريحة وعبر القرون تغذي شعور الانتماء الفارسي الذي أطاح «العرب» بعرشه، وقد وجدوا ضالتهم في الذين خرجوا على الخلافة الإسلامية فالتحفوا بلحافهم، ثم تميزوا عنهم ورفعوا راية «تشيّعهم»، يُظهرون تمسكهم بالإسلام، ويختبئون خلف دعواهم بحب «آل البيت»، ويضمرون في قلوبهم أخذ الثأر «من العرب» الذين أطاحوا بمُلكهم وبمَليكهم «كسرى أنوشروان»، فإذا كانت صهوة ادعاء الإسلام توصلهم إلى مبتغاهم، فثمة هي إذًا فليرتقوها!، وهكذا صنعوا. هذه الشريحة

تمكنت في عصر «إسماعيل بن حيدر الصفوي» من قلب ظهر المجن، وسيطرت على السلطة في «إيران»، وأعملت سيف القتل في أهل السنة بغير هوادة وبكل قسوة وبلا رحمة، استعادةً لأمجاد الفرس وإعلاءً لراية المجوس، فشيّعوا كثيرًا من قاطني بلاد فارس بالقهر والجبروت، وتفنّنوا في صرف الناس عن حقيقة الإسلام الذي جاء به محمد بن عبدالله، رسول الله ﷺ، إلى الإسلام الذي اصطنعوه، والذي حمل رايته الأولى «أبو لؤلؤة المجوسي»، ثم من تبعه إلى يومنا هذا، حيث ترفرف تلك الراية المجوسية الصفوية على العاصمة «طهران» ومدينة «قُم»، وغيرها من المدن الإيرانية. وقد استلم الخميني عام ١٩٧٩م تلك الراية من الشاه «محمد رضا بهلوي» الذي كان قد «عَلْمَنَها»، وذلك بعد أن أطاح به من خلال ثورة شعبية شيعية صفوية عارمة، ثم خاض تحت «رفرفتها» حربًا ضروسًا ضد النظام البعثي العراقي (المنتسب إلى السُّنَّة، لكنه علمانيّ بحت وفيه كثير من الشيعة العلمانيين) استمرت إلى عام ١٩٨٨م، وكانت حربًا واضحة الشعار تُجسِّدُ انتقامًا فارسيًا شيعيًا من العرب السُّنَّة، وودوا لو أنهم هزموا فيها العراق لتكون ثأرًا للقادسية، لكنهم انهزموا وانكفؤوا داخل بلادهم، وهلك الخميني وكأنه تجرع سُمًّا بسبب هزيمته المنكرة في تلك الحرب بحسب ما تفوه به بنفسه. وفي عام ١٩٨٩م أصبح «علي خامنئي» هو المرشد الأعلى للثورة الصفوية، وقد أخذ على عاتقه أن يحقق ما عجز عنه سلفه الخميني، حتى وإن كان ذلك بامتطاء صهوة النووي. ولمّا عجز نظام الملالي الصفويين عن قهر السُّنَّة في العراق، دفع اليهود أمريكا للقيام بهذه المهمة، فأسقطوا حكم البعث العلماني (المنتسب إلى السُّنَة) وسلموا زمام سلطة العراق إلى الشيعة فتحقق حلم اليهود. وقد احتذى شيعة العراق حذو إمامهم الصفوي فراحوا يجتاحون مدن السُّنّة ويمعنون في أهلها قتلاً وتهجيرًا، وخاصة من محافظة الأنبار التي هي من أبرز مراكز الثقل السُّنّي في العراق.

■ شريحة يهودية: عندما اجتاح المسلون العرب بلاد فارس، أسقط في يد اليهود في مختلف أصقاع تلك البلاد ومعلوم أن اليهود في بلاد فارس كانت قلوبهم تغلي بالحقد والكراهية للمسلمين العرب (آنذاك كان الإسلام عربيًا ولما ينتشر في أنحاء العالم بعد) بسبب ما نزل بهم في بني قينقاع وبني النضير وبني قريظة وخيبر. وقد خشي اليهود في «إيران» أن يصيبهم ما أصاب إخوانهم في جزيرة العرب، فتقلّصوا في حركاتهم، وانزوَوْا إلى مراكز تجمعاتهم، ودخلوا جحورهم، وانتظروا أن تدور الدائرة عليهم، لكنهم تفاجأوا بأن المسلمين العرب تركوهم وشأنهم ولم يبادروهم لا بقتل ولا إجلاء ولا تضييق ولا محاصرة ولا مقاطعة، بل سَنّوا في معاملتهم أحسن السُّنن، وهي سُنَّة المسلمين في أهل الكتاب، لكنهم، كما أثبتت الأيام، لم يردوا الجميل بالجميل، فسارع كثير منهم إلى تمكين «سلطة الاحتلال الصهيوني» في «فلسطين» من خلال دعمهم بتيسير هجرة يهود «إيران» إلى «فلسطين» باعتبارها عندهم «أرض الميعاد»، نعود إلى السياق التاريخي فنقول: عندما استولى الصفويون في القرن السادس عشر على السلطة في «إيران» ضيّقوا على اليهود، فهاجر بعضهم إلى «بخارى» حيث التحقوا باليهود الموجودين هناك، وبعضهم هاجر إلى «أفغانستان». وجميع هؤلاء اليهود المهاجرين من «إيران» يتكلمون «الفارسية»، ما عدا «يهود الجبال» الذين هاجروا من «إيران» إلى «داغستان» و«أذربيجان» فإن لغتهم تسمى «جوهوري»، لكن أصلها فارسي ودخلت عليها كلمات تركية وعبرية. وكانت أوائلهم قد هاجرت قديمًا، أي من حوالي منتصف القرن السابع الميلادي. وقد تأثر اليهود بالمجوس فصاروا يُقسِمون بالنار![1]، أما يهود «إيران» فإنهم، كشأن يهود العالم، انقسموا عقديًا إلى أقسام كثيرة، من أبرزها الإصلاحيون والمحافظون والقرّاؤون والحاخاميون والسامريّون[2] فهم في داخل كيانهم، ليسوا

(١) انظر كتاب «من هم اليهود وما هي اليهودية» د. عبدالوهاب المسيري ص ٧٠ - ٧٢.

(٢) للاطلاع على عقائد هذه المجموعات، يمكن الرجوع إلى المصدر السابق ص ٩١، ٩٢ وص ١٠٥ إلى ١٢١، مع ملاحظة أن بعض هذا التقسيم لم يكن موجودًا تاريخيًا بهذه التسميات، ولكن استقرت مصطلحاته فيما لحق.

كتلة واحدة، وكذلك فإن مؤسساتهم الدينية تتأثر بهذه التوجهات. وأما علاقة الفرس مع هذه الجماعات اليهودية فكانت مستقلة عن تلك الاختلافات البينية بين اليهود، فكان التعامل يتم بصيغة «فرس» مع «يهود» هكذا مجملة.

صفحة تاريخية من الحقد الفارسي على السُّنّة ومن تعاونهم مع اليهود:

إن التعاون الفارسي اليهودي له امتدادات في التاريخ. وسأختار نموذجًا واحدًا وهو ما حصل إبان الاجتياح المغولي للعراق ودور الفرس في ذلك ووقوف اليهود معهم، وما سأذكره من وقائع فمرجعه كتاب «الصراع العراقي الفارسي» تأليف مجموعة من المتخصصين، وموضوعنا هذا مقتبس من «القسم الثالث» «الفصل الأول» للدكتور نوري عبد الحميد خليل، مدرس التاريخ الحديث في كلية التربية، جامعة بغداد، باختصار وتصرف.

فقد لعب الفرس دورًا بارزًا في إسقاط الخلافة السُّنّية العبّاسية في بغداد، وتولى كبر ذلك رجالات «إيران» والمتعاونون معهم من الشيعة وغيرهم، وعلى رأسهم «نصير الدين الطوسي» و«مؤيد الدين ابن العلقمي» و«فخر الدين ابن الدامغاني» و«تاج الدين ابن الصلايا» حاكم أربيل، و«أبو بكر» صاحب فارس، و«مظفر الدين» صاحب لورستان، و«المظفر ابن يزد»، وإبان حصار «هولاكو» لبغداد، أصدر «ابن العلقمي» أمره بفتح أحد السدود المقامة على نهر خارج بغداد فأغرق الكثير من جند الخليفة. ويشير «ابن الفوطي»، وكان ممن أسره المغول، إلى أن كلاً من «فخر الدين أبي بكر عبد الله الطهراني» و«شهاب الدين الزنجاني» كانا ممن يخرجون الفقهاء من «باب السور» إلى مخيم «هولاكو» ليقتلوا، ودخل المغول، بعون شيعي، بغداد في ٦٥٦هـ الموافق ١٢٥٨م فاستباحوها وقتلوا أهلها، ولم يستثنوا إلا من كان على اتصال بهم، ومنهم التجار الفرس الذين كانوا يسافرون بين العراق وخراسان، ودعم الفرس حكم المغول، وكتب «الطوسي» خطابًا أرسله إلى بغداد عام ٦٦١هـ الموافق ١٢٦٣م يذكر فيه دولة

«القاهرة الإيلخانية» المغولية. وأصبح للفرس دور بارز في الشأن العراقي وأسندت إليهم الوظائف العليا لما أبدوه من مساندة وإخلاص للمغول، فحازوا بذلك كثيرًا من المناصب الإدارية في عموم العراق، فبالإضافة إلى إسناد منصب الوزارة لابن العلقمي ورئاسة الديوان لفخر الدين الدامغاني، فقد عينوا «علي بهادر الخراساني» لبغداد، و«عماد الدين عمر القزويني» ممثلاً لسلطة المغول في الديوان، و«نجم الدين أحمد بن عمران» الملقب بـ (راست دل) واليًا على أعمال شرقي بغداد، وهكذا بالنسبة للوحدات الإدارية الأخرى. وقد التقى الحقد «الفارسي» والمكر «اليهودي» في عهد السلطان «أرغوري بن أباقا» [٦٨٣ - ٦٩٠هـ، ١٢٨٤ - ١٢٩١م] فتعاونا على أهل السُّنَّة، فحصلت بينهم الاصطدامات والوقائع، وتشجع بعض اليهود المتسترين بالإسلام على التأليف والطعن فيه، مثل عز الدولة «بن كمونة اليهودي». ثم استمر تعاون الفرس مع اليهود طيلة «العهد الإيلخاني» ولم يبدُ منهم أي اعتراض أو رد فعل حين أخذ اليهود في انتزاع الوظائف الإدارية منهم واحدة إثر أخرى، فتمكن اليهود، وبدعم من الفرس، من الوصول إلى رأس السلطة في الدولة «الإيلخانية» حين عهد «أرغون» بالوزارة إلى سعد الدولة اليهودي، وكان قبل ذلك «مشرفًا» على العراق، فتمكن بواسطة اضطهاده للسُّنّة وتعذيبهم وضربهم بالعصا من الاستحواذ على أموالهم إرضاءً لجشع «أرغون»، ومن خلال منصبه الجديد مكّن «سعد الدولة» اليهود من التخلص من العلماء وموظفي الإدارة السُّنّة والذين عرفوا بالنزاهة. ونظرًا للموقف الودي الذي اتخذه «الفرس» من «اليهود» فقد أظهر «سعد الدولة» عداءه السافر للإسلام، واقترح على «السلطان» أن يحول «الكعبة» إلى «معبد للأصنام»، وأدخل في روع «أرغون» أن النبوة وصلت إليه بالوراثة عن «جنكيز خان» وأن على الناس أن يعبدوه!، وأن قوام كل دين يتوقف على جهاد المخالفين له واستئصال شأفتهم. لم يعارض الفرس هذه الحركة، بل إن بعضهم أيّدها! فوقف المسلمون ضد هذه الشرذمة اليهودية المدعومة من الفرس، وحقد بعض الأمراء المغول على «سعد الدولة» بما أدى إلى قتله في ٦٩٠هـ الموافق ١٢٩١م ففرح المسلمون، وتعرض «اليهود» لغضب

الجماهير، فصودرت أموالهم، وقتل في «بغداد» وحدها ما يزيد على المائة من زعمائهم. ومع ذلك ظلّ اليهود يتمتعون بسلطات واسعة في عهد السلاطين الثلاثة المتأخرين، وهم «غازان» المتوفى سنة ٧٠٣هـ - ١٣٠٣م، وخلفه «أولجايتو» (خدابنده) المتوفى سنة ٧١٧هـ - ١٣١٧م، وخلفهما «أبو سعيد» المتوفى سنة ٧٣٦هـ - ١٣٣٥م، وقد احتل منصب الوزارة في عهد هؤلاء السلاطين الثلاثة «رشيد الدين الهمداني» وهو من أصل «يهودي»، حيث استخدم «اليهود» على نطاق واسع، وتسبب في قتل «نقيب الطالبيين» وولديه سنة ٧١١هـ - ١٣١١م لوقوفه بوجه اليهود، وتحويله أحد معابدهم القريبة من «الحلّة» إلى «جامع» وعظ للمسلمين. وفي الوقت الذي كان فيه اليهود يتمتعون بهذا النفوذ الواسع في الدولة «الإيلخانية» ويحيكون الدسائس والمؤامرات، كان المتعصبون والشعوبيون «الفرس» المحيطون بـ«أوليجاتو» وراء المذابح والفتن الطائفية الشيعية التي عمّت العالم الإسلامي، وخاصة في «بغداد» و«شيراز» و«أصفهان».

وقد بلغ من حقدهم وتعصبهم ضد السُّنّة أن أقنعوه بإصدار الأمر بعدم ذكر الشيخين «أبي بكر وعمر»، رضي الله عنهما، وبتجهيز جيش كبير بقيادة «أبي طالب الدلقندي» للذهاب إلى «مكة» والاستيلاء عليها، ثم الذهاب إلى «المدينة المنورة» والتعرض إلى نبش قبري الخليفتين «أبي بكر وعمر»، رضي الله عنهما، لكن القبائل العربية في العراق، وبالتعاون مع حاكم «البصرة»، جمعوا جيشًا بقيادة «محمد بن عيسى بن مهنا»، وتمكنوا من إلحاق الهزيمة بالجيش المغولي قرب البصرة عام ٧١٦هـ - ١٣١٦م. وقبل وفاة «أوليجاتو» تمكن جماعة من الغيارى من إقناعه بخطورة ما أقدم عليه، فاضطر إلى التراجع، وكتب إلى البلاد يقر الناس على مذهب أهل السُّنّة والجماعة.

تلك كانت صفحة سوداء من التاريخ الفارسي المظلم، حيث تعاونوا مع «المغول الوثنيين» ثم مع «اليهود» فأسقطوا حكم الخلافة العباسية، ومكّنوا لليهود، وهذا هو دأبهم كلما سنحت لهم الفرصة. وها هم اليوم يختطون من خلال «ثورة الخميني» نفس الخط

التاريخي الحالك الذي اختطوه عبر سالف القرون، طامعين في أن يعيد التاريخ نفسه![1].

يهود إيران والسياسة الصفوية:

عندما استولى «الصفويون» في القرن السادس عشر الميلادي على السلطة في «إيران»، قرروا إدخال جميع الناس في مذهبهم الشيعي، بما في ذلك «اليهود»، فكل من ليس «شيعيًا» يعتبر كافرًا نجسًا. وهكذا ضاقت الدائرة على اليهود، وخاصة أثناء حكم «شاه عباس الأول» (١٥٨٦ - ١٦٢٠م) و«شاه عباس الثاني» (١٦٤٢ - ١٦٦٦م)، فقد أرغم عدد كبير من اليهود على التشيع، وأضرمت النيران في كثير من «الكُنُس» اليهودية، وحوّل بعضها إلى «مساجد شيعية»، وأرغم يهود «أصفهان» على حمل «شعار خاص». وبالقرب من مدينة «فرسفولين» اضطر إلى التشيع سكان أكثر من ٣٠٠ قرية كان يقيم فيها «يهود» وهكذا انقسم «اليهود» إلى قسمين رئيسين، الأول: تمسك بيهوديته ولم يتشيّع، الثاني: يهود متشيّعون. وهؤلاء هم الذين أظهروا التشيع واستبطنوا اليهودية. وهؤلاء حالهم كحال يهود «الدونمة» سواء بسواء، غير أن يهود «الدونمة» أظهروا الإسلام، في حين أن «يهود» «إيران» المتشيعيين أظهروا التشيع. وقد اصطلح على تسمية اليهود المتشيعين بـ «جديد الإسلام» وهو مصطلح إيراني بمعنى «المسلمون الجدد» وهم «المتخفون»، لكن له خصوصية تتعلق بالجماعة اليهودية التي اعتنقت التشيع في «مشهد» إبان حكم أسرة «الكاجار» عام ١٨٣٩م[2].

وهذا التظاهر بالتشيّع هو «تُقية يهودية»، تطلبتها ظروف خضوع اليهود تحت حكم الشيعة، وهي لا تختلف في جوهرها عن «التقية الشيعية»[3] التي يمارسها الشيعة عندما يكونون تحت حكم الإسلام. ولا بد من التنويه إلى أن بعض اليهود «تنصّروا» بفعل النشاط

(١) باختصار وتصرف من كتاب «الصراع العراقي الفارسي» ص ١٩١ إلى ١٩٨، وانظر أيضًا لمزيد من الاطلاع ص ٢١٠ إلى ٢٤٦، «القسم الثالث»، «الفصل الثاني» بقلم د. علاء موسى كاظم نورس الأستاذ المساعد في تاريخ العرب الحديث في كلية الآداب، جامعة بغداد، ورئيس قسم التاريخ.

(٢) انظر «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية» د. عبدالوهاب المسيري ٢/ ٣٤، ٦/ ١٤.

(٣) «التقية» عند الشيعة ركن من أركان مذهبهم.

التبشيري النصراني في «إيران»، وقد حصل ذلك في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وذلك هروبًا من «التشيُّع»، ولعدم قدرتهم على مقاومة الاضطهاد بحقهم فيما لو بقوا على يهوديتهم.

يهود إيرانيون في الجُحْرِ البهائيّ:

عندما تشيع كثير من اليهود، فغيّروا أسماءهم، وقطعوا صلاتهم، ظاهريًا، مع من لم يتشيع منهم، فإن كثيرًا من اليهود الذين أصرّوا على استظهارهم بيهوديتهم كانت تشرئبُّ أعناقهم لتقمّص «مذهب جديد» يكون مركز انبعاثه من اليهود أنفسهم، وليس من «الأغيار» كالفرس مثلاً، وكانوا يعتقدون أن ذلك مهمًا لهم ليتمكنوا من التواصل «الانسلالي» مع المجتمع الفارسي ويتمكنون من خلاله الوصول إلى أعلى المراكز وتبوّؤ أبرز المناصب.

كانت «البهائية» هي «الحل السحري»، وأيضًا «الحبل السري»، حلًّا للظهور بـ «حلة جديدة»، و«حبلاً» للتسلق إلى «قمم المراكز». لم تكن «البهائية» حلًّا للباقين على دينهم من اليهود، بل هي أيضًا «محضن» مناسب للمتشيعين منهم. فهي «بوتقة» تتسع أحضانها للجميع!، بما فيهم الفرس أيضًا! عندما ظهرت البهائية تحمس «اليهود» لنشرها. يقول المستشرق اليهودي «جولد تسيهر»: «بلغ الأمر ببعض اليهود المتحمسين للبهائية أن استخلصوا من دقائق العهد القديم وتنبؤات أسفاره ما ينبئُ بظهور «بهاء الله» و«عباس»، وزعموا أن كل آية تشيد بمجد «يهوه»، إنها تعني ظهور «مُخلّص» للعالم في شخص «بهاء الله».. وقد تقدمت البهائية بظهور «عباس أفندي» خطوة، بعد أبيه، في استعانتها بالتوراة والإنجيل..».

في حوالي منتصف القرن التاسع عشر بدأت ظاهرة اعتناق بعض اليهود الإيرانيين للبهائية، لكنها توطدت وازدادت من خلال نشاط «مكسيم غوركي» الذي كان يعمل قنصلاً لدولة «روسيا القيصرية» في طهران خلال الفترة ١٨٨٠ - ١٨٩٠م، حيث كان لهذا الرجل دور بارز في حث «محمد علي باب» المؤسس الأول للبهائية في نشر الدعوة

وادعاء النبوة، وذلك لأن «الحكومة القيصرية» كانت تهدف من وراء دعمها «البهائية» ماديًا ومعنويًا دفع أتباعها للعمل مع «الحكومة القيصرية» لحفظ مصالحها في إيران..».

لم يتبين للباحثين عدد اليهود الذين اعتنقوا البهائية في «إيران» لكن قدره بعضهم بـ «الآلاف»، كما أشار إليه المؤرخ اليهودي «صموئيل أتينجر». لكن آخرون قدّروهم بالمئات، أما القول الفصل في العدد فهو غير «محدد» لأن هذه الحركة البهائية سرية جدًا. وبحسب «مركز الدراسات الفلسطينية» عن «اليهود في إيران» تبلغ أعداد المنتمين من اليهود للبهائية كالتالي: ١٥٠ في «طهران»، ١٠٠ في «همدان»، ٥٠ في «كاشان»، ٨٥ في «كلبايكان» ولم يشر مركز الدراسات المذكور إلى سنة هذه الإحصائية، ولا طريقة الحصول على أعدادها!

اتبع البهائيون الأساليب المنحطة أخلاقيًا في استجذاب الأتباع لحظيرتهم، إذ أضحت وكرًا للإباحية المفتوحة، فكرًا وجنسًا، فالتف حولها كثير من الشباب وضعاف النفوس من الرجال والنساء، وخاصة من علية القوم.

وعن هذا الطريق تسلقوا السلّم واستولوا على أكبر مناصب الدولة ومرافقها، وهكذا توّج اليهود أنفسهم في مواقع القرار الإيراني بعد أن لبسوا زي التشيع، وتقمصوا حلية «البهاء». ويذكر «مأمون كيوان» أن الفريق «إيادي» وهو «بهائي»، كان طبيب الشاه الخاص. و«أم إيادي» كانت من الداعيات المشهورات للبهائية، بمنزلة رئيستهم والمشرفة على طقوسهم، وكان الشاه يقربهم لأنهم لا يعرفون الكلمات التي لا يرغب سماعها وهي: لا، لم، متى. وكان رئيس وزراء الشاه بهائيًا، وهو «عباس هويدا» الذي رأس الحكومة الإيرانية ٨ سنوات، وهو «فلسطيني» من «أب بهائي» يعمل قنصلاً لإيران في «حيفا» في عهد الانتداب البريطاني، ثم قنصلاً في بيروت.

عندما عمّت رائحة البهائيين المواقع العلية في «إيران»، وزكمت الأنوف، تدخّل في عام ١٩٥٥م الإمام الشيعي الأكبر «البروجردي» وطلب من الشاه إقالة طبيبه وطرد

البهائيين من أجهزة الدولة، تلكأ الشاه في التنفيذ، فهدده «البروجردي» بالعزل من العرش إن لم يستجب فورًا؛ لأن أوامره واجبة التنفيذ، ليست رجاءً ولا نصحًا. استجاب الشاه، ثم، وبعد وفاة «البروجردي» أعاد الشاه البهائيين إلى مناصبهم.

الواقع اليهودي في إيران المعاصرة:

النسيج الفارسي اليهودي استمر في تماسكه عبر القرون، لكنه اشتد أزره بعد ثورة الخميني. يقول بعض الإحصاءات غير الموثقة أن عددهم الحالي في «إيران» يبلغ حوالي ٤٥ ألفًا. ويتوزعون في «طهران» و«أصفهان» و«همدان» ومدن أخرى. وستزداد أعدادهم في مستقبل الأعوام، فقد ورد في صحيح مسلم، في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «يتبع الدجّال من يهود أصفهان سبعون ألفًا عليهم الطيالسة»[1]. إن الأب الروحي ليهود «إيران» هو الحاخام «يديديا شوفط»، وزعيم الطائفة اليهودية في «إيران» هو الحاخام «ما شاء الله غلستاني نجاد»[2].

الفرس يحترمون اليهود ويبجّلونهم، وقد كرّموهم بوضع نصب تذكاري للجنود اليهود الإيرانيين الذين قتلوا في الحرب مع العراق بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٨م.

في حين ليس لأهل السُّنّة في «طهران» مسجد واحد، فإن لليهود أكثر من ١٠ كنس في «طهران» وحدها من بين أكثر من ٤٠ كنيسًا موزعة في مختلف مدن «إيران»، وهي كُنُس ناشطة، وأبرزها في طهران «كنيس يوسف آباد» و«كنيس أبريشمي» الذي يستوعب ٥٠٠ شخص، ويقع في مبنى جميل وسط المدينة، وقاعته رخامية ومزينة بالثريات الكبيرة. كما أن لهم نشاطًا تعليميًا متمثلًا في كثير من المؤسسات التعليمية، (سآتي على ذكرها لاحقًا) وكذلك المستشفيات، ويمتلكون مكتبة ضخمة تحتوي على أكثر من ٢٠ ألف كتاب، ولليهود مقابرهم الخاصة بهم، ومزاراتهم، إذ فيها ضريح «أستر» (ذكرناها

(١) صحيح مسلم ح رقم ٢٩٤٤، والطيالسة نسبة إلى رداء يلبسونه يسمى «طيلسان».
(٢) لاحظ اتحاده في اللقب مع «محمود أحمدي نجاد»، رئيس الجمهورية الإيرانية السابق، فهل محمود أحمدي نجاد أصله يهودي، أو هو مجرد تطابق وقع اتفاقًا؟!

سابقًا)، و«مردخاي» وهي مقدسة عندهم لأنه توفي فيها النبي «دانيال»، ودفن فيها النبي «حبقوق»، وهؤلاء من أنبياء العهد القديم لدى اليهود.

وقد وثّق كاتب يهودي يدعى «عاموس عوز» في مقال له ما شاهده في «إيران» خلال زيارته لها فقال: «بدأنا بجولة تفقدية للمعابد اليهودية في «طهران»، واستغربت كثيرًا مما شاهدته في هذه المعابد من فخامة في البناء ومن زخارف معمارية، والتي طعِّمت بلون الفن المعماري الفارسي، واستغربت أكثر عندما سمعت بأن في «طهران» لوحدها أكثر من ١٢ كنيسًا (غيره قال ١٠ كُنُس كما مرَّ سابقًا)، كما توجد ١٠ مراكز لبيع لحم «الكاشر» المذبوح على الطريقة اليهودية في «طهران»، كما يوجد أكثر من ٨٥ (كنيسًا) في مختلف المدن الإيرانية (ذكرنا قبل سطور أنها أكثر من ٤٠ معبدًا)، ووجدت اليهود يعيشون في «إيران» حياةً شبة عادية..». ومقارنة مع الحال بالنسبة لأهل السُّنَّة يقول الكاتب: «إن عدد أهل السُّنَّة الذين تم تنفيذ حكم الإعدام بحقهم خلال الخمس سنوات الماضية يزيد عن ١٥٠٠ شخص.. ولا توجد حالة إعدام واحدة بحق أي يهودي خلال سنوات عديدة.. وإن عدد المعتقلين السُّنَّة في السجون الإيرانية يزيد عن ٤٠٠٠ شخص..»، مع «عدم وجود أي معتقلين سياسيين يهود في السجون الإيرانية.. وأن لليهود الحرية في إنشاء المدارس والمعابد اليهودية» بمقابل «أن النظام الإيراني يجرِّم أي سُنِّي يحاول نشر المذهب السُّنِّي في إيران». ثم خلص الكتاب إلى حقيقة مفادها «أن اليهودي الفارسي أحسن حالاً من المسلم السُّنِّي في إيران»[1].

ومع تتابع الزمان، تداخلت في بعض المناطق، «بيوت اليهود» مع «بيوت الشيعة»، ولكن لم يسمح لليهود ببناء بيوت تعلو بيوت الفرس، غير أن هذا المحظور قد زال مع الأيام بعد أن سمح لهم بالاندماج مع المجتمع الفارسي. وقد اهتم «يهود إيران» بإيجاد «كيانات» تعبر عن رغباتهم وتسعى لتحقيق أهدافهم، ومن أبرزها:

(١) الشبكة المعلوماتية، عن «اليهود في إيران»، قوله: لم يعدم أحد من اليهود غير دقيق، فقد ذكر بعض المتابعين أنه تم إعدام بعض اليهود منذ ثورة الخميني، وكذا يوجد عشرات المعتقلين.

- الكيان التنظيمي:

وقد شمل:

- إنشاء «مجلس أتباع موسى اليهود» واسمه «أنجومان كاليمان» اعترفت به السلطات الإيرانية، وهو بمنزلة الممثل الوحيد للجماعات اليهودية في «إيران».
- جمعية «فاد هاكيهيلا» «Hakehila Vaad». وقد عقد في ١٩٥٧م أول «مؤتمر وطني» ليهود إيران لتأسيس منظمات محلية يهودية في مختلف المدن والقرى الإيرانية تحت مظلة هذه الجمعية. وكانت اللجنة المركزية لليهود في طهران، وأصبحت عضوًا في المؤتمر اليهودي العالمي. وقد تشكلت لجان في المدن الإيرانية تابعة لهذه اللجنة المركزية.
- تم إنشاء منظمات يهودية ثقافية وتنموية وصحية وخيرية ومهنية ونسوية وشبابة.
- وجود أنشطة لبعض المنظمات اليهودية والجماعات الصهيونية، إضافة إلى وجود بعض المكاتب التابعة للوكالة اليهودية.

- الكيان الاقتصادي:

اليهود لهم عمق اقتصادي تاريخي في «إيران». وكان لتجّارهم نفوذ مهيمن، سواء من حيث العدد أو من حيث الملاءة المالية، حتى أن الأسواق في قرون غابرة كانت تغلق يوم السبت، إلى أن تبدل الحال حيث أعلنت أيام الجُمع عطلة للجميع بعد أن تدخلت الجهات الرسمية، وكان ذلك عام ٤٤٨هـ الموافق ١٠٥٦م. وقد ساد التجار اليهود المساحة العظمى من تجارة بيع المجوهرات ومن أسواق الصرافة.. وكانت «أصفهان» من أشهرها، والتي يحدث الرحّالة «ناصر خسرو» في كتابه «سفرنامة» عن أسواقها بعد أن مرّ بها فقال: «..وفيها أسواق كثيرة، ورأيت فيها سوقًا من أسواق الصّرّافين كان فيها مائتا صرّاف، ولكل سوق سور وبوابة محكمة، وأربطتها نظيفة، وفي شارع اسمه «كوطراز»

(شارع الطّرّازين) خمسون رباطًا جميلاً، في كل منها تجار ومستأجرون كثيرون، والقافلة التي صحبناها في الطريق كانت تحمل ثلاثمائة وألف «خروار» من البضائع»[1].

وتعبِّر كلمة «بازار» عن روح وجسد الحركة التجارية الإيرانية، وأصلها في الفارسية القديمة «أباجاري»، أي «التجمع المتحرك» وتشير إلى مكان عرض الأسعار أو الأثمان للبضائع.

ورغم أن الفرس لم يسمحوا لغيرهم من منافستهم في تلك الأسواق، إلا أن اليهود قد تغلبوا على تلك الممانعة، واقتحموا تلك الأسواق، وخاصة في الصرافة والذهب، قد عزّزوا نفوذهم بعد أن استظهروا التشيع ودخلوا تحت مظلات «إسلام جديد»!

وقد بات معلومًا أن أي تعامل تجاري مع أحد تجار «إيران» لا تستطيع استجلاء الطرف المقابل لك فيه، هل هو فارسي أصلاً، أم هو يهوديٌّ متشيِّع؛ لأن الظاهر لك هو أنه «فارسي» وحسب!

من الزاوية الاقتصادية، يقسم «يهود إيران» إلى ثلاث طبقات:

الأولى: الطبقة الثرية، وتشكل حوالي ٨٪ إلى ١٠٪ من «يهود إيران»، بحسب تقرير عن الوكالة اليهودية ١٩٦٦م. ويوجد في طهران ١٢ مليونيرًا يهوديًا وذلك عام ١٩٧٦م. كما يوجد من اليهود ١٥ فردًا يملكون مصانع كبرى، وقادرون على احتلال مكان مميز في قائمة «الألف عائلة» التي تمسك بزمام الاقتصاد الإيراني. وقد وظفت هذه الطبقة نفوذها للحصول على مواقع ضغط سياسي لصالح تحسين أوضاع اليهود في «إيران» ولتحقيق مكاسب سياسية لسلطة الاحتلال الصهيوني. وما يدرينا ما هو عدد المشاركين في مواقع صنع القرار والذين يحملون شعارًا فارسيًا وهم في الحقيقة من اليهود المتخفين، ولهم ثقلهم في «البازار» وغيره من المواقع الاقتصادية المؤثرة، كالنفط والغاز!

(١) كتاب «سفرنامة» للرحالة «ناصر خسرو» ص ١٥٢، نقلًا عن «مختارات إيرانية» العدد ٧٨، يناير ٢٠٠٧م.

الثانية: الطبقة المتوسطة، وهي تشكل حوالي ٤٠٪ إلى ٤٥٪، بحسب تقرير الوكالة اليهودية المشار إليه. وهؤلاء معظمهم من الموظفين وأصحاب المهن الحرة والوساطات التجارية وغيرها، ويعتبر شارع «بيردوزي» اليهودي في طهران هو شريان الحركة التجارية فيها، حيث تتجمع فيه منتجات الصناعات الإيرانية ومن أبرزها السجاد والأدوات الفنية والجلود. وكان توزع اليهود في إطار الطبقة المتوسطة بالنسب التالية بين عامي١٩٧٣، ١٩٧٦م: التجارة ٢٧٪، المهن الحرة ٥٥٪، الوظائف ١٥٪، الزراعة ٥ , ١٪، الخدمات الأخرى ٥ , ١٪. وهذه الطبقة لا تأثير لها في مجمل الأوضاع السياسية، لأنها طبقة «وظيفية»، يستفيد منها الفرس في «تنشيط الحركة التجارية» و«الخدمات»، وهي طبقة «تعطي» و«تأخذ»، وبـ «سوادها» يستمر الوجود اليهودي في «إيران». تضم هذه الطبقة أيضًا من حيث الجوهر والحقيقة، كثيرًا من مجموعات «الإسلام الجديد» الذين تشيّعوا، فأصبحوا في الظاهر فرسًا صفويين ولكنهم في الباطن يهود حقيقيون.

الثالثة: الطبقة الفقيرة، وهي تشكل حوالي ٥٠٪، بحسب التقرير المشار إليه، وهذه الطبقة «عالة» على من فوقها من الطبقة المتوسطة، وتعمل في المهن المتواضعة، وهي مهن «خدمية» في الأغلب. وهي بحاجة إلى من ينفق عليها لتأمين احتياجاتها التعليمية والعلاجية، بل الغذائية أيضًا. وهذه الطبقة تعتبر «هامشية» بالنسبة لأي تأثير في مسارات الحياة الاقتصادية والسياسية، لكنها قد تجد نفسها بالانتساب للجيش أو مؤسساته، وكذلك خدمة الصيانة في المصانع في شؤون النظافة أو النقل أو ما شابه. وتستخدم «الأصوات الانتخابية» للطبقتين: المتوسطة والفقيرة، كعامل مساعد لرفع أعداد المنتخبين، ولذا يتسابق المرشحون لكسب ود هاتين الطبقتين بتقديم بعض الخدمات لهم للفوز بأصواتهم.

وكانت الساحة الإيرانية قد اكتظت بالنشاط الاقتصادي اليهودي، وهذه بعض أوجهه:

- في كتابه «إيران بعد مصدق» ذكر الكاتب البريطاني «كليفورد ستانس» أنه بلغ

معدل استيراد الرأسمال الصهيوني خلال الفترة من مارس ١٩٥٧م إلى مارس ١٩٦٩م (أي اثني عشر عامًا) ما يساوي حوالي ١٣ مليون ريال. وبلغت النسبة المئوية للاستثمار الفعلي الصهيوني إلى الاستثمار المقترح ٩٦٪، وجاءت «سلطة الاحتلال الصهيوني» في المرتبة ١٤ من حيث الاستثمار في «إيـران». وكتبت صحيفة «إطلاعات» الإيرانية في عددها الصادر في ٣٠/ ٥/ ١٩٥٩م: «لقد قطعنا علاقاتنا مع إسرائيل بالاسم فقط، ذلك لأن الرساميل الإسرائيلية تتسرب إلى البلاد عن طريق الوكالة اليهودية، وبأسماء مستعارة، في شتى فروع الاقتصاد الإيراني، مستفيدة ومستغلة التشريفات التأمينية التي سنتها الحكومة».

- من الصناعات التجميعية التي استثمر فيها رأس المال الصهيوني ما أعلن عنه في شهر يوليو ١٩٥٩م، وهو بدء العمل في مصنع شركة «جيب» المساهمة التي تكونت باشتراك فرع ومعمل «ويليز» في «تل أبيب»، لصاحبه الأمريكي الصهيوني «صاموئيل ويليز»، وشركة «برادارت» إخوان التجارية التي يملكها يهودي إيراني.
- وفي عام ١٩٦٥م سمحت وزارة الاقتصاد الإيرانية لفرع شركة شاحنات «ماك» الصهيونية بتجميع هذه الشاحنات داخل «إيران» بالاشتراك مع شركة «كاده» الإنتاجية والصناعية لصناعة السيارات المساهمة، وبلغ رأس مال هذه الشركة ٨٠ مليون دولار، ساهم الشريك اليهودي بحوالي ١٦ مليون دولار منه، إلا أنه يسجل كشريك أمريكي!
- شركة «أولمبياد»، المتكونة برأسمال قدره ٥ ملايين دولار، تقوم بتجميع أجهزة الراديوات ومكبرات الصوت والأدوات والآلات الكهربائية المصنعة في «فلسطين المحتلة» ثم تشحنها إلى «إيران» على أنها واردة من موانئ أمريكية.
- شركة «بروكنز آند كمبل» لصنع الأدوات البلاستيكية، شارك في رأسمالها البالغ ١٣٠ مليون دولار الرساميل الصهيونية بنسبة ٤٠٪.

- وفي مجال «مياه الـشرب» فقد مثل الاستثمار الصهيوني شركة «يسرائيل كوربوريشن»، حيث قامت بمد شبكة خطوط أنابيب المياه لإرواء قرى في جنوب «إيران»، وقام خبراء صهيونيون بأعمال الكشف والمسح المائي للسواحل، ونشرت صحيفة «هآرتس» في أحد أعدادها الصادرة في مايو ١٩٦٦م أن في «إيران» عشرات الخبراء الصهيونيين الذين يقيمون مع عائلاتهم، ويعملون في تطوير الزراعة ومصادر المياه وفتح الطرق وأعمال البناء.
- وشاركت الرساميل الصهيونية في المشاريع الإنمائية في «إيران»، ومن ذلك ما قامت به شركة «تطوير مصادر المياه الدولية» من مهام في تنفيذ المشاريع، وكان العديد منها ما وضعته وخططت له شركة «تاهال» الصهيونية.
- من أهم المشاريع التي نفذتها شركات صهيونية في «إيران»: مشروع «سد داريوس» الكبير، بكلفة ١٥ مليون دولار على نهر «خار»، ومشروع «سد طارق» على نهر «صفيد». ومشاريع أخرى.
- نشطت في «إيران» شركات صهيونية أخرى، مثل: شركة «سوليل بونيه» للبناء، وهي التي شيدت «فندق انتركونتيننتال»، وشركة «رسكو»، وشيدت «فندق هيلتون» بالاشتراك مع شركة «رانولدس» الأمريكية، وحظيت شركة «رسكو» عام ١٩٦٨م بعقد بناء مجمع دوائر تابع لوزارة الاتصالات الإيرانية بكلفة ٢٢ مليون دولار.
- أقام اتحاد شركات «كور» الصهيونية برئاسة عضو الكنيست «مئير عميت» مشاريع زراعية وصناعية إيرانية كثيرة. وكذلك حال شركاته الفرعية: «تديران» و«تلرد» اللتين كانتا شريكتين في مصانع إنتاج محلية إيرانية، وزودتا السوق المدني والجيش الإيراني بمعدات متنوعة.

- وفي مجال التعاون الاقتصادي الزراعي، فقد تم في عام ١٩٦٠م الاتفاق بين «إيران» و«سلطة الاحتلال الصهيوني» على سبل التعاون الزراعي، وتصدير الأبقار من «فلسطين المحتلة» إلى «إيران»، وافتتحت «سلطة الاحتلال الصهيوني» مركزًا لها في «طهران» لتقديم المشورة حول استعمال الأسمدة.

- وفي مجال التعاون الاقتصادي في إطار استخدام «الطاقة الذرية»، فقد تم الاتفاق بين «إيران» و«سلطة الاحتلال الصهيوني» على تبادل العلماء في هذا المجال. ويروي «أوري لوبراني»، آخر سفير لسلطة الاحتلال الصهيوني في «إيران» أن الشاه قرّر استباق العراق في «السباق النووي». ولذلك، في نهاية عام ١٩٧٧م، وصل المهندس المدني «موشيه سفدي» إلى «إيران»، والتقى مع «إبراهام آسافت» مدير مكتب الشركة الصهيونية «خدمات هندسية» (التي كانت تعمل آنذاك على إنشاء ثلاثة موانئ للأسطول الإيراني). وروى بأن لجنة الطاقة الذرية كلفته بإنشاء «مدينة ذرية» جديدة، تكون ملحقة «بأصفهان»، بمنزلة «ديمونا إيران»، على أن تكون مدينة تتسع إلى ١٠٠ ألف على الأقل وتوفر كل احتياجات المفاعل النووي. ودعيت المدينة باسم «نوران أصفهان» أي «مدينة الأنوار».

- وكان «للسياحة» الصهيونية في «إيـران» متسع في المساحة العامة للاقتصاد الإيراني، حيث تم إنشاء «مستوطنات للخبراء الصهيونيين» في «إيران». وقد ذكرت صحيفة «عل همشمار» في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١م في مقابلة مع أحد المشرفين على مشروع زراعي في منطقة «فزويني»، وهو«أوري بن دايان» أنه أخبرها بأن الخبراء الصهيونيين يقومون باستغلال مساحة تقدر بـ ٣٠٠ ألف دونم، وأنهم أقاموا عدة «مستوطنات» خاصة بهم، وأنشأوا المدارس التي تقوم بتدريس «أبناء اليهود» الذين يعيشون في «إيران». وقال إن المناهج التعليمية التي تطبق في هذه المدارس هي من إعداد وزارة الثقافة والتعليم في «سلطة الاحتلال الصهيوني».

هكذا تحولت «إيران» إلى «واحة» سياحية للصهاينة. ففي عام ١٩٧١م زار طهران مدير مكتب رئيس الحكومة الصهيونية «يتدي كوليك» ليقدم نصائح للحكومة الإيرانية بشأن تطوير السياحة، واقترح تنظيم احتفالات بمناسبة مرور ٢٥٠٠ سنة على ارتقاء الملك «كوروش» العرش الفارسي.

- وفي الإطار «التجاري»، فقد بلغت صادرات السلطة الصهيونية المحتلة إلى «إيران» عام ١٩٦٥م أكثر من ٤٣٠ مليون ريال إيراني (ما يعادل ٦. ١٥ مليون دولار). وفي عام ١٩٦٧م احتلت «إيران» المركز العاشر، بالنسبة للدول التي تصدر «سلطة الاحتلال الصهيوني» منتجاتها إليها، حيث بلغت ٥٤ , ١٠ مليون دولار، ووصلت قيمة صادرات السلطة الصهيونية المحتلة إلى «إيران» عام ١٩٧٨م نحو ٣٠٠ مليون دولار (عسكرية ومدنية).
- وفي مجال التعاون الاقتصادي «النفطي»، فإنه بعد إغلاق قناة السويس عام ١٩٦٧م تم الاتفاق على تصدير النفط الإيراني إلى «فلسطين المحتلة»، وكذلك عَبْرَها إلى «أوروبا الغربية» و«الولايات المتحدة» من خلال إنشاء خط أنابيب يربط بين «إيلات» و«بئر السبع»، حيث ينقل إلى مصافي تكرير النفط في «حيفا»، وكذلك كانت مهمة خط أنابيب «إيلات - عسقلان» على البحر الأبيض المتوسط. وكان النفط الإيراني يؤلف نحو ٩٠٪ من استهلاك «سلطة الاحتلال الصهيوني».
- وقد أثمر التعاون الاقتصادي الإيراني الصهيوني ثمرتين مُرّتين.

إحداهما: سياسية، حيث زار طهران «دافيد بن غوريون» أول رئيس صهيوني وذلك عام ١٩٦١م، ثم تلاه أربعة رؤساء حكومات صهيونية هم: «ليفي أشكول» و«غولد مائير» و«إسحاق رابين» و«مناحيم بيغن». وكان ذلك مكافأة لإيران التي بدأت علاقاتها الدبلوماسية مع سلطة «الاحتلال الصهيوني» ابتداء من الحادي عشر من شهر مارس ١٩٥٠م، وتم نشره في «الجريدة الرسمية» بتاريخ العشرين من مايو عام ١٩٥٠م.

الأخرى: أمنية، وقد تمثلت في عدة حالات، منها:

- شاركت «سلطة الاحتلال الصهيوني» في إنشاء «هيئة الشرطة السرية الإيرانية» - السافاك - عام ١٩٥٧م، عبر جهاز «الموساد» وتعاونه مع وكالة الاستخبارات الأمريكية «CIA».

- اعتبارًا من ١٩٦١م زار «كافة رؤساء أركان الجيش الإيراني» (باستثناء حاييم بارليف)، والغالبية العظمى من رؤساء الشعب في هيئة الأركان العامة الإيرانية وقادة الأسلحة الإيرانية بما فيهم الجو والبحرية.

- قيام «سلطة الاحتلال الصهيوني» ببيع أنواع من الأسلحة إلى «إيران»، مع تبادل للخبرات الأمنية والعسكرية.

- وفي إطار «قمع المظاهرات» ذكرت صحيفة «كيهان» في عددها الصادر في الثاني عشر من يونيو ١٩٧٩م أن «الحكومة الصهيونية» أرسلت إلى طهران «كتيبة كوماندوس» (يقال إن عددهم ٣٠٠ فرد)، لديها الخبرة في قتال المدن، وأنها نقلت بطائرات شركة «العال» الصهيونية، وكان قائد الكتيبة «رحبعام زئيفي» الذي عمل قائدًا للمنطقة الوسطى في عقد الستينيات، ثم عين مستشارًا لرئيس الحكومة لشؤون محاربة الإرهاب. وارتدى «الجنود الصهاينة»، ومعهم يهود من «إيران»، لباس الجيش الإيراني، وانضم خبراء عسكريون صهاينة وأعضاء منظمة الدفاع اليهودي السرية المكونة من يهود إيرانيين إلى هذه الكتيبة في «طهران».

- إنشاء «وكالة صهيونية» تشتري أراضي إيرانية، خصوصًا في المناطق القريبة من العراق، وتعمل على تدريب يهود إيرانيين على الجاسوسية وتوزيعهم على دول الخليج العربي[1].

(١) انظر كتاب «اليهود في إيران» مأمون كيوان ص ١٢٢ إلى ١٣١ بتصرف.

وهكذا يتبين لنا كيف أن اليهود، سواء من الصهاينة الذين قدموا من «فلسطين المحتلة»، أو من اليهود الإيرانيين كانوا قد تغلغلوا إلى كافة الأروقة الاقتصادية بمجموع مجالاتها. ولا شك أن المادة «البشرية» التي كانت تحرك هذه العَجَلة هم، في أغلبهم، إما من اليهود الذين لم يتشيّعوا أو من اليهود الذين تشيعوا ودخلوا في إطار «إسلام جديد». وعندما قامت الثورة الإيرانية الصفوية عام ١٩٧٩م بقي هؤلاء على حالهم من حيث مواقعهم في الاقتصاد الإيراني ومن حيث تأثيرهم على القرارات السياسية، بما فيها الاتفاقات النووية. وإذا كان الاقتصاد الإيراني عربة تسير على «عجلات» فلا نشك بأن بعض «عجلاتها» يهودية صهيونية.

- **الكيان التعليمي:**

باعتبار أن اليهود الإيرانيين ذوي انكفاء ديني عقدي فكان من الطبيعي أن تنداح توجيهاتهم لأبنائهم من خلال «تسويرات قدسية يهودية»، أي مدارس تقوم مناهجها على التعاليم التوراتية. وذلك لتحقيق أهداف تعميق الانتماء العقدي اليهودي من جهة، وللحفاظ على التراث الديني والثقافي اليهودي بهيكلية تعليمية من جهة أخرى.

المشكلة كانت في البداية كامنة في محاولة التغلب على معضلة المزاوجة بين «الديني العبري» و«المحيط الفارسي» من حيث اللغة. فاليهود، وبعد أجيال متعاقبة، كان لا بد لهم من الاندراج الثقافي اللغوي مع الفرس، وهكذا، شيئًا فشيئًا أصبحت اللغة الفارسية هي لغة التفاهم، ثم لغة العلم والثقافة أيضًا. وكان اليهود مضطرين لإرسال أبنائهم للتعلم في المدارس الفارسية، إذ لم تكن لهم مدارس مستقلة، وبناء عليه فإن العلوم كافة تشرَّبها اليهود باللغة الفارسية. وقد كانت المدارس الأجنبية أيضًا لها حصة في استقطاب أبناء اليهود، ومن خلالها نجح المبشرون النصارى في تنصير بعض الأفراد من اليهود، ربما تجاوزوا المئات.

الاستقلالية اليهودية التعليمية بدأت من مد جسور «جمعية الإليانس» (الاتحاد العام الإسرائيلي) إلى «طهران» انطلاقًا من بغداد، وفي عام ١٨٩٦م افتتحت مدرسة

«بني إسرائيل إليانس» في طهران بقسميها البنين والبنات، وكانت تدرس فيها اللغات «الفارسية» و«العبرية» و«الفرنسية». وكان عدد طلابها ١٠٠ طالب و٣٥ طالبة. وبموجب الوثائق الوطنية الإيرانية عرفت هذه المدرسة فيما بعد باسم «مدرسة الإليانس الفرنسية» ثم أنشئت مدرسة أخرى باسم «مدرسة بني إسرائيل الفرنسية».

وكانت لمدارس اليهود أهداف أخرى بعيدة، تتعلق باجتذاب أبناء المسلمين إليها وزعزعة عقيدتهم. يقول «د. علي أكبر ولايتي» في كتابه «إيران وفلسطين، جذور العلاقة وتقلبات السياسة»: «كحصيلة نهائية يجب القول أن مدارس الإليانس في طهران وباقي المدن الإيرانية لم تكن تواصل عملية تعليم وتربية الأطفال اليهود على أساس خطة مدروسة ودقيقة فحسب، بل كانت تجتذب الأطفال المسلمين أيضًا، لتهيئ بذلك الأرضية لزعزعة المعتقدات الدينية لهؤلاء الأطفال. لقد سعت مدارس الإليانس إلى إثارة حماس وعواطف الشباب اليهود للتمكن بها من الوصول إلى العديد من أهدافها بشكل غير مباشر».

ولم تكن «مدارس التعليم اليهودية» منطلقة بقوتها الذاتية، بل كانت تتلقى مساعدات وإشرافات توجيهية من بعض المنظمات اليهودية الأوروبية مثل منظمة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» و«الوكالة اليهودية» و«كنز التوراة»، وبحسب ما جاء في «Communi-Jewish World the of cation, 1971» فإنه في عقد الستينات من القرن العشرين قدر عدد التلاميذ اليهود بنحو ١٤ ألف تلميذ، يتوزعون على أنواع مختلفة من المدارس، منها ١٤ مدرسة تابعة للاتحاد الإسرائيلي: الإليانس، و٢٦ مدرسة من مدارس «أوتسارهتوراة»، أي: كنز التوراة، كما أوجدت في «إيران» مدرستان صغيرتان تابعتان لـ «الليشوف» يتم فيهما تدريب «المدرسين» و«الحاخامات» في «طهران» و«شيراز»، ويضاف إلى ذلك وجود نحو ٣ آلاف تلميذ يهودي في مدارس حكومية خاصة، وبشكل رئيس خارج العاصمة طهران التي كان في مدارسها اليهودية نحو ثمانية آلاف تلميذ يهودي. وتعتبر مدرسة «كوروش الكبير» من أهم المدارس اليهودية في «طهران». كما أن هناك تواصلًا مباشرًا

بين يهود «إيران» و«سلطة الاحتلال الصهيوني» في «فلسطين» في المجال التعليمي، حيث ترسل مجموعات من «يهود إيران» إلى هناك للتدريب على كيفية التدريس الديني، من ذلك مثلاً، تم إرسال عشرين فتاة عام ١٩٧٩م للتدريس في معهد «غولد» في القدس.

أما أعداد التلاميذ اليهود في الوقت الحاضر فقد بلغت أضعاف الأعداد التي ذكرتها، والتي كانت منذ حوالي خمسين عامًا، وما ينبغي التوقف عنده هو:

- أن كثيرًا من خريجي هذه المدارس، وممن واصلوا سلّمهم التعليمي إلى المنتهيات الأكاديمية (أي على مستوى الدكتوراه)، قد احتلوا وتبوؤا مواقع مهمة في مختلف مرافق الدولة الإيرانية.
- كما أننا لا نعلم كم من هؤلاء منخرطون في المشروع النووي الإيراني.
- وكم منهم في مواقع اقتصادية ودراسات استراتيجية تتعلق بالمنظومة العامة لمرافق الدولة قاطبة.
- وكم منهم في قيادات الجيش والحرس الثوري والباسيج.
- ثم إننا أيضًا لا نعلم كم مِنْ هؤلاء مَنْ هو في أعلى سلم القيادات الإيرانية على مستوى المؤسسات الثمانية الرئيسة وهي: ولاية الفقيه، مجلس الخبراء، مجلس تشخيص مصلحة النظام، مجلس صيانة الدستور، المجلس الأعلى للأمن القومي، رئاسة الجمهورية، مجلس الشورى، الأمن الداخلي (وزارة الداخلية، الاستخبارات).
- وكم من هؤلاء متغلغلون في قمم المؤسسات التعليمية والحوزات الدينية.
- وكم منهم يمسكون بمقاليد البنوك والشركات التجارية.

إن تغلغل اليهود في كل ما ذكرنا، من خلال المنتج التعليمي، سهل جدًا بعد ارتداء معطف «الإسلام الجديد»، أي شيعي في الظاهر، يهودي في الباطن.

- الكيان الثقافي:

اهتم اليهود الإيرانيون بتوسيع وجودهم الثقافي في مختلف المدن الإيرانية، باعتبار أن «المثقف» يمثل حضورًا اجتماعيًا جاذبًا ومؤثرًا، كما أنه بريد حضور المنتديات الثقافية ومنبر لعرض القضايا الفكرية، وجميع تلك الشؤون داخلة في الاهتمامات اليهودية لكونها موصلة إلى مواقع التأثير والتغيير. وقد أنشأ اليهود الإيرانيون منظمة ثقافية بعد ثورة الخميني باسم «منظمة المثقفين اليهود التقدميين»، وبالفارسية تدعى: «سازمان روشنفكران بيشرو كليميان إيران»، ثم حلّت بدلها «جمعية يهود طهران» التي أيدت الحكومة الإيرانية، وكانت تصدر بيانات سياسية. وقد كان للمثقفين اليهود الإيرانيين دور واضح في مجمل الأنشطة في المجالات كافة، إن كان لها أدنى تعلق ثقافي.

- الكيان الإعلامي:

الإعلام من أهم المنابر التي يسعى الجميع، من الطوائف والأديان والأحزاب والجماعات كافة، إلى احتلال أكبر مساحة منها، لترويج أفكارهم والدعوة إلى مذهبهم، وللتأثير على سير الأحداث، ولتفسير الوقائع بحسب رؤاهم ثم توظيفها لخدمة أهدافهم. وهذا ما صنعه «يهود إيران».

وقد كان لهم حضور في هذا الجانب منذ عقود. وقد صدرت في النصف الأول من القرن العشرين عدة صحف يهودية صغيرة، بعضها صدر عن جمعية «أوتسار هتوراة»، مثل: صحيفة «سيناي» التي أغلقت بعد تولي الدكتور «مصدق» الحكم في «إيران»، وفي عهده رعى الحزب الشيوعي الإيراني تودة (وكثير من أعضائه كانوا من اليهود) مجموعة من الصحف الصادرة عن «يهود إيران» والمناوئة للصهيونية، منها صحيفة «بني آدم»، و«البشر»، و«نيسان»، وكانت هذه الصحف، انطلاقًا من هويتها الطبقية تهاجم البرجوازية اليهودية في «إيران». وقد أغلقت هذه الصحف بعد عودة الشاه من منفاه بعد إسقاط حكومة «مصدق». كما انتشرت في أوساط «يهود إيران» أسبوعية «علم يهود» Alam

Yehude، وذلك في عقد الأربعينات من القرن العشرين، ثم توقفت عن الصدور.

- **الكيان السياسي:**

عبر التاريخ، فإن اليهود في «إيران» لم يتجاوزوا كونهم مهاجرين، قذفت بهم الرياح إلى أرض فارس، ثم انخرطوا في بيئة غريبة عليهم، ينظرون إلى عليائها من سفوح أرجائها، وكان غاية ما يأملون أن تكفل لهم الحياة الكريمة، ولسان حالهم يقول: «من جدار إلى جدار والظل واحد!».

ومع تطاول الزمن أصبح لهم حضور اقتصادي واجتماعي أبرز لهم كيانًا في المجتمع الفارسي. واستمر ذلك طويلاً بعد استنارة ربوع بلاد فارس بنور الإسلام الذي دخل شعاعه إلى كل الأصقاع ونفذ ضياؤه إلى كل دار، ومنها دور اليهود. لكنهم أوصدوا دونه أبوابهم وأغلقوا عليهم نوافذهم كي لا يتسرب إليهم ذلك الضوء؛ لأنهم اعتادوا حياة الظلمات، ولكن، وكما ذكرت سابقًا، عندما حكم الصفويون وسادوا البلاد وشيّعوا العباد، دخل كثير من اليهود في تَشَيُّع الصفويين هربًا من قطع رقابهم، كما حصل للمسلمين السُّنَّة الذين أُعمِل فيهم السيف ليدخلوا في خيمة التشيُّع. وبعد موجة تشييع اليهود، بقي منهم بقية، تدافعتهم القرون إلى أن قذف بهم الزمن في حضن القرن العشرين، والذي انفتحت فيه كُوّة سياسية لصالح «يهود إيران». ففي عام ١٩٠٦ - ١٩٠٧م تم وضع الدستور[1]، وتشكيل المجلس النيابي، وكان مما اتفق عليه، بعد التباحث مع زعماء النصارى والزرادشت واليهود، أن يدخل رجل دين شيعي، كممثل لهم، فدخل «عبدالله بهبهاني» نائبًا عن اليهود. وهكذا أصبح لليهود منبر سياسي لأول مرّة ولكن بشكل غير رسمي، أي بالوكالة. وفي عام ١٩٢٥م، في عهد «رضا شاه»، انفلق الصبح عن قوانين كانت لليهود بمنزلة إشراقة الشمس، حيث نصت على أن يتمتع جميع المواطنين الإيرانيين، بغض

(١) أوضح الدستور أن المذهب الشيعي الجعفري هو دين الدولة، وأضحى أي قانون مخالف لهذا المذهب تحت مظلة الإلغاء والإبطال.

النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي، بكافة الحقوق القانونية، فدخل اليهود في «عمومية المواطنين»، لكن لا يستطيع اليهودي أن يصبح رئيسًا للوزراء، أو قاضيًا أو عضوًا في مجلس الشيوخ، لكن يحق لليهود المشاركة في الانتخابات كأفراد، ولهم مقعد واحد في البرلمان كطائفة، لكن التضييق عليهم في الاقتصاد والإدارة استمر. واستمر هذا الحال إلى وقت قيام ثورة الخميني التي في عهدها انتعش وضع اليهود وأفرد طاووسهم جناحه. فقد حلّق اليهود بعيدًا على طائر «القوانين الدستورية» التي فتحت أمامهم الآفاق. وهذه بعض نصوص مواد تلك الدستور:

المادة (١٣): نصت على «الإيرانيون والزرادشت واليهود والمسيحيون، هم وحدهم الأقليات الدينية والمعترف بها، وتتمتع بالحرية في أداء مراسمها الدينية ضمن نطاق القانون، ولها أن تعمل وفق قواعدها في الأحوال الشخصية والتعاليم الدينية».

المادة (١٤): نصت على «على المسلمين أن يعاملوا الأشخاص غير المسلمين بالأخلاق الحسنة والقسط والعدل الإسلامي، وأن يراعوا حقوقهم الإنسانية. وتسري هذه المادة على الذين لا يتآمرون ولا يقومون بأي عمل ضد الإسلام أو ضد جمهورية إيران الإسلامية»[1].

المادة (١٥): نصت على «للأقليات الدينية والقومية استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وتدريس آدابها في المدارس إلى جانب اللغة الفارسية».

المادة (١٩): نصت على «يتمتع أفراد الشعب الإيراني... من أية قومية أو عشيرة كانوا بالمساواة في الحقوق، ولا يعتبر اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك سببًا للتمييز».

---

(١) المقصود بالمسلمين: الشيعة فقط، وأما السُّنّة فهم بسبب اعتقاد الشيعة: أنهم نواصب يقع عليهم الاضطهاد والاعتقال والقتل والتشريد، فأين مراعاة الحقوق الإنسانية التي نصت عليها هذه المادة؟!

المادة (٢٣): ورد فيها «العقائد مصونة ولا يجوز التعرض لأحد لمجرد اعتناقه عقيدة معينة».

المادة (٢٦): أباحت للأقليات والجماعات الإثنية الانخراط أو تشكيل الأحزاب والجمعيات والهيئات السياسية والنقابية، بشرط أن «لا تتناقض مع أسس الاستقلال والحرية والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية وأساس الجمهورية الإسلامية، كما أنه لا يمكن منع أي شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك في أحدها».

المادة (٦٤): تتعلق بمجلس الشورى، وجاء فيها: «ينتخب الزرادشت واليهود، كل على حدة، نائبًا واحدًا، وفي حالة ازدياد أفراد أي من الأقليات فإنه تتم بعد كل عشر سنوات إضافة نائب واحد على كل مائة وخمسين ألف نسمة إضافية»[1].

وهكذا، وبموجب هذه المواد الدستورية تعزز الوضع الكياني اليهودي في مجالات مهمة، ومن أبرزها المجال السياسي، فشاركوا في الانتخابات الرئاسية وأدلوا بأصواتهم، وقد صوّت معظمهم لصالح رئيس مجلس الشورى «علي أكبر ناطق نوري» في الانتخابات الرئاسية، وبعضهم كانت لهم ميول لانتخاب «محمد خاتمي»، وقد مارسوا العملية الانتخابية في مختلف المراكز الانتخابية المخصصة لعموم الإيرانيين، وليس في «الكُنُس» وقد فرح اليهود بما وضع في أيديهم من مفاتيح الانطلاق في الأجواء السياسية. يقول «أهارون أيشعيا»: «من الطبيعي أن تكون الأقليات مع السلطة في أي بلد، والناس يعتقدون أن «ناطق نوري» هو مرشح السلطة... إننا نعيش في مجتمع ديني ونحن نتفهم ذلك، وقد يكون التمييز قدر اليهود على مدى التاريخ، لكن ذلك ينطبق أيضًا على قسم من اليهود في إسرائيل نفسها». ويقول الدكتور «منوتشهر إلياسي»، النائب اليهودي في «مجلس الشورى»: «إذا بدا تناقض بالنسبة إلى أحوالنا الشخصية فإننا نعالج

(١) انظر «اليهود في إيران» مأمون كيوان ص ١١ إلى ١٤. والنصوص الدستورية نقلها من إصدار «دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية» مع دليل وفهارس وضعها «علي أنصاريان»، إصدار المستشارية الإسلامية الإيرانية، دمشق ١٩٨٥.

المسألة مع المسؤولين الذين يراعون حقوقنا الشرعية، وخلال العامين الماضيين قمت، كنائب، بمراجعة ٢٥ ملفًا للحصول على حقوق مواطنين يهود لدى الجهات الحكومية، وعالجناها كلها».

إن العلاقات المتداخلة بين سلطة الثورة في «إيران» واليهود أضحت تشكل عبئًا على الصفويين، لأنهم وقعوا في فخ التوفيق بين إبقاء وتمتين تلك العلاقات من جهة؛ واستظهارها بمعاداة السلطة الصهيونية المحتلة من جهة أخرى. وقد وجدوا الحل بالتفريق بين اليهودي الذي يعارض الصهيونية واليهودي الذي يرضى بها ويدعو إليها يقول «تريتابارزي»: «وقد برز تفاهم غير مكتوب بين الأقلية اليهودية في «إيران» والسلطات الإيرانية، وهو أنه طالما أن اليهود الإيرانيين يعارضون الصهيونية والدولة الإسرائيلية، فسيحظون بالحماية في «إيران»، ويمنحون قدرًا واسعًا من الحرية الدينية، وكما أشار «ديفيد مناشري» أبرز الخبراء بالشأن الإيراني في إسرائيل، وهو نفسه يهودي من «إيران»: «كان هذا الاتفاق، الذي يفصل بشكل واضح بين كون المرء يهوديًا وبين كونه صهيونيًا، فكرة الجالية اليهودية، وقد قامت بعرضها على نظام آية الله الخميني بعد الثورة». فأصدر «آية الله الخميني» فتوى يأمر فيها بحماية «اليهود». وكان «الخميني» قد استقبل في شهر سبتمبر ١٩٧٩م خمسة من كبار حاخامات اليهود الإيرانيين، وقدم لهم وعدًا بأن اليهود لن يكونوا عرضة للأعمال المعادية، وأنه سيعامل المواطن اليهودي الصالح معاملة المسلم الصالح، وطمأن «الخميني» كبير الحاخامات «باريديا شوفيت» بأن المسلمين واليهود إخوة، وأن الأقليات اليهودية والمسيحية والمجوسية سيتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة. وفي سياق اعتماد «مبدأ التفريق بين اليهودي والصهيوني» يمكننا أن نفسر بقاء النفوذ اليهودي في «إيران» واشتداده رغم التصريحات النارية التي يطلقها الإيرانيون ضد «سلطة الاحتلال الصهيوني» في «فلسطين»، من مثل قول «أحمدي نجاد»: «يتعين إزالة هذا النظام الذي يحتل القدس من صفحات التاريخ» (قالها في طهران عام ٢٠٠٥م)، و«تشكيكه» في الإبادة النازية لليهود، ودعوته إلى نقل «إسرائيل» إلى أوروبا. كانت حكومة «سلطة الاحتلال»

تعلم جيدًا أن تصريحات «نجاد» ما هي إلا فقاعات هوائية، وإنها للاستهلاك الداخلي، ولأجل إقامة الجسور مع الدول العربية كي تنتقل عبرها عربات قطار الأفكار الصفوية، خاصة أن من المعلوم أن «معاداة السامية» لم يكن يومًا ما شعارًا مطروحًا في الشارع العربي أو الإسلامي. يقول «سياماك مورسايثغ»، رئيس المستشفى اليهودي في طهران: «إن معاداة السامية ليست ظاهرة شرقية كما أنها ليست ظاهرة إسلامية أو إيرانية، إن معاداة السامية ظاهرة أوروبية». وقد هاجم العضو اليهودي في البرلمان الإيراني «موريس موهتامد» تصريحات «أحمدي نجاد»، فصرّح لصحيفة «الغارديان» بقوله: «عندما تحدث رئيسنا عن الإبادة الجماعية، اعتبرت من واجبي كيهودي التحدث عن القضية، فهذه الحادثة الأفظع في تاريخ البشرية موثقة في عشرات الآلاف من الأفلام والوثائق، وقلت بأن هذه الملاحظات تمثل إهانة كبيرة للمجتمع اليهودي في «إيران» بأكمله وللعالم أجمع!». وسرعان ما سلك «هارون يشايي» رئيس «المجلس اليهودي» في «إيران» الطريق نفسه، فبعث إلى «أحمدي نجاد» برسالة شديدة اللهجة، يحتج فيها على ملاحظاته. وفاز المجتمع اليهودي بدعم «محمد خاتمي»، الرئيس الذي سبق «أحمدي نجاد»، حيث أشار في ملاحظاتٍ لقيت انتشارًا واسعًا في مستهل عام ٢٠٠٦م إلى الموضوع بقوله: «لا تنسوا أن إحدى جرائم «هتلر» والنازية والاشتراكية القومية الألمانية هي ارتكاب مجزرة بحق أناس أبرياء، من بينهم العديد من اليهود». ولكن تصريحات «نجاد»، رغم أنها سياسية، لكنها ليست منبتة عن السياق العام الذي تأثر به أتباعه، فهذا «مصطفى زهراني» رئيس المركز البحثي «إيبيس» التابع لوزارة الخارجية الإيرانية يقول في تصريح له من مكتبه في «طهران» في أغسطس ٢٠٠٤م: «إن الأفعال التي تقوم بها إسرائيل غير مشروعة، وعدد سكانها ضئيل للغاية، ولذلك لا يمكنها أن تكون قوة مهيمنة. إن مجرد القبول باستمرار وجودها أمر نستنكره، ناهيك عن أن تكون قوة مهيمنة». ولكن تصريحات «نجاد»، تستبطن محاولة صرف الأنظار عن احتمال كونه «يهوديًا»، وذلك بمهاجمة «سلطة الاحتلال» بشدة. وما يدرينا إن كان هو من مجموعة «الإسلام الجديد» أو من الإيرانيين الفرس الأصليين. على كل حال، فإن

تغلغل اليهود الفرس المتشيعين في البرلمان أو المجالس السيادية الإيرانية الأخرى هو أمر وارد بالتأكيد، فإخوان أتاتورك من مجموعة «الإسلام الجديد» لن يكونوا أقل منه كيدًا!

وقد استمر الحال في «إيران» على وضعية العزف على وتر التفريق بين «اليهودية» و«الصهيونية» ليتم من خلال ألحان أوتارها تشنيف الآذان بالأنغام المطلقة للعواطف والحابسة للعقل! يقول «أهارون ياشاي» رئيس الجمعية اليهودية المركزية في «إيران»: «الخميني لم يخلط بين الجالية اليهودية الإيرانية والصهيونية، ونظر إلينا كإيرانيين، وإن وضع اليهود مثل المسيحيين والأرمن في «إيران»، ينظر إليهم كأهل الكتاب، ويسمح لهم بممارسة طقوس ديانتهم بحرية شريطة عدم التبشير بها، وتنتخب الطائفة اليهودية نائبها في البرلمان، وتتمتع بحقوق معينة في إدارة شؤونها، فالمحاكم الإسلامية (يقصد الشيعية)، تقر قوانين الدفن والطلاق اليهودية بالنسبة لأبناء الطائفة اليهودية، كما أن اليهود الإيرانيين يجندون في الجيش». وقوله «يجندون في الجيش» معناه أن «حضورًا يهوديًا» يقبع في صلب البناء العسكري الإيراني.

يهود إيران في فلسطين المحتلة:

سأقسّم الحديث تحت هذا العنوان إلى أقسام.

القسم الأول: نشر الصهيونية في أوساط يهود إيران:

كانت الحركة الصهيونية تتحرك في أرجاء العالم داعية لهجرة اليهود إلى «فلسطين»، وكانت «إيران» واحدة من تلك الدول التي طافت بها تلك الدعوات. ونتوقف عند عدة محطات لتجلية الصورة.

المحطة الأولى: التأجيج النفسي:

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نفخ اليهود من خلال مؤتمر بال ١٨٩٧م روح السموم ليتنفسها يهود العالم، وكانت تلك الروح تحمل في طياتها «ريحًا

خبيثة» فحواها دعوة يهود العالم إلى التوجه إلى فلسطين، أرض الميعاد، بحسب زعمهم. ومعلوم أن «اليهود»، حيثما حلّوا، لم يكونوا محل ترحيب من الأوساط التي استضافتهم، لما لهم من خصوصية «الشر» وامتصاص أموال الناس بـ«الربا» وانغماسهم في «الانحلال»، ولذا كانت الأنظمة والشعوب التي يحل اليهود في ربوعها يتوجسون منهم خيفة ويحذرون منهم ومن مكرهم. ولم يكن «يهود إيران» بمعزل من أخذ حظهم من هذه الأوصاف.. ففي بداية القرن العشرين كانت علاقة اليهود الإيرانيين مع الشيعة يشوبها بعض التوتر وتقع فيما بينهم بعض الاحتكاكات. فمن ذلك الصدامات التي وقعت بين مجموعة من اليهود مع مجموعة من الشيعة الصفويين في شارع «سيروس» وسط «طهران» في ١٩٠٤م، وهو ما استدعى تدخلاً دبلوماسيًا أمريكيًا، حيث أعلن القائم بأعمال السفارة الأمريكية في «طهران» دعم بلاده لليهود، وبعث بمذكرة إلى وزارة الخارجية الإيرانية يقول فيها: «إن حكومته وشعبه يولون اهتمامًا خاصًا بحياة وراحة أبناء الطائفة اليهودية، وأن منهم من يحتل المراتب الأرفع والأكثر شهرة في الحكومة الأمريكية».

استغلت الحركة الصهيونية حالات «التضييق» على اليهود الإيرانيين في تلك السنين، وربما شاركت في تأجيجها ليكون ذلك مبررًا لها لدعوة «يهود إيران» إلى التخلص من تلك الأحوال «الاستعبادية» بالهجرة إلى فلسطين.

المحطة الثانية: تأسيس قواعد الانطلاق:

وقد تضمنت:

- محاولة تهميش جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء»، والتي كان لها مدارس في أنحاء من «إيران»، ذلك لموقفها السلبي من الحركة الصهيونية.
- تأسيس الحركة الصهيونية لـ «رابطة تدريس اللغة العبرية» في مدينة همدان عام ١٩١٤م.
- في عام ١٩١٤م أيضًا، تأسست في همدان أول «رابطة صهيونية» في «إيران».

- خلال الأعوام ١٩١٤ - ١٩١٦م صدرت صحيفة «شالوم» الصهيونية، باللغة «الفارسية»، لكن بحروف عبرية!
- في ديسمبر ١٩١٧م، تأسست «منظمة الحفاظ على لغة الماضي»، وكان لها نشاط صهيوني.
- في عام ١٩١٨م، تأسس «الاتحاد الصهيوني ليهود إيران» وأضحت له فروع في سائر المدن الإيرانية. وقد عقد هذا الاتحاد عام ١٩١٩م «المؤتمر الصهيوني الأول ليهود إيران» في طهران. وقد تولى «عزيز الله نعيم» رئاسة كافة المؤسسات الصهيونية في «إيران». وقد أصدر كتابًا لتدريس اللغة العبرية عام ١٩١٨م، وكان من أفضل الكتب في مجاله.
- تأسيس عدد من «الروابط» لنشر اللغة العبرية، منها، «جمعية تقوية اللغة العبرية» و«الجمعية الثقافية للشباب اليهودي في طهران».
- جمع التبرعات لصالح الحركة الصهيونية ومؤسساتها.
- إجراء الترتيبات لتمكين «يهود إيران» من شراء أراض في «فلسطين».
- إصدار مجلات عبرية، مثل «هجئولا» (أي الخلاص) وكانت تصدر «بالفارسية» ولكن بحروف عبرية.
- وكان من اللافت أن «وعد بلفور» في عام ١٩١٧م الذي استقبله جميع يهود العالم بالبهجة والترحاب، لم يسمع به «يهود إيران» إلا بعد عدة أيام من خلال برقية بعث بها «عزيز الله ثيزابكر» من «سان بطرسبورغ» إلى زعيم اليهود الروحي في طهران. وكانت هذه البرقية مفتاحًا لتأجيج مشاعر حماس اليهود الإيرانيين الصهيونيين.
- قيام البهائيون بتبنّي الموقف الصهيوني، فمارسوا ذلك على «يهود إيران». يقول «د. أحمد شلبي»: «إن زعماء الصهيونية مثل «وايزمان» و«صموئيل» كانت لهم

علاقات وثيقة بالبهائيين، وإن الجاسوس الصهيوني «جدعون شيرازي» نشر البهائية في اليهود الراغبين في استغلال ثروات إيران..». وذكرت مجلة البهائيين «الأخبار الآمرية» في عددها لعام ١٩٥٣م تحت عنوان: «بشارة عظمى» أن «الحكومة الإسرائيلية اعترفت بفرع «المحفل البهائي» الإيراني في إسرائيل وتم تسجيله وأصبحت له شخصية حقوقية..»، رغم أن أصل المحفل في مؤسسته المركزية في «إيران» لم يعترف به ولم يسجل وليست له شخصية حقوقية، بحسب ما ذكره شوقي أفندي.

المحطة الثالثة: التضييق على الصهيونية في عهد الشاه «رضا خان»:

لم يستمر الأمر على سلاسته «للحركة الصهيونية» في «إيران»، في عام ١٩٢١م، استولى «رضا خان» على السلطة بانقلاب عسكري، وكانت قضية «الاستفحال الصهيوني» في «إيران» من أحد اهتماماته، فقرر تقليصها وتحجيمها. واتخذ لأجل ذلك عددًا من الإجراءات، منها:

- منع «اليهود الإيرانيين» من الهجرة إلى «فلسطين».
- عدم السماح ليهود الاتحاد السوفييتي بالتوقف في «إيران» قبل هجرتهم إلى فلسطين.
- إلقاء القبض على قادة الحركة الصهيونية، وكان من بينهم عضو البرلمان «صموئيل يحزقال حاييم». وقد أعدم عام ١٩٣١م.

وكان «رضا خان» قد أعلن نفسه شاهًا لإيران عام ١٩٢٥م.

المحطة الرابعة: انفراج لصالح الصهيونية:

رغم التضييق فقد استمر وصول «مبعوثي الاستيطان» الصهيوني إلى «إيران». وكان من أبرزهم «يهودا كوفلبيتس» الذي وصل إلى «إيران» في عام ١٩٢٨م، وسعى لإعادة

تنظيم «الاتحاد الصهيوني الإيراني» ولاستحثاث الشاه على السماح لـ «يهود الاتحاد السوفييتي» المهاجرين إلى «فلسطين» بالتوقف في «إيران»، ولكن أحجمت «إيران» عن الموافقة على مطالبه. في عام ١٩٤١م عادت «الحركة الصهيونية» في «إيران» إلى مزاولة نشاطها، خاصة بعد أن قامت قوات الحلفاء بغزو «إيران» وإسقاط نظام «رضا شاه بهلوي».. وقد عاد تشجيع اليهود الإيرانيين على الهجرة إلى «فلسطين» عن طريق:

- عقد لقاءات كثيرة مع اللاجئين اليهود في أوروبا.
- وكذلك مع مندوبي الاستيطان اليهودي في فلسطين.
- تأسيس مكتب للوكالة اليهودية في طهران عام ١٩٤٢م.
- وصول بعض مبعوثي حركة «هيالوتس» (الرائد)، وحركات الشباب اليهودية من «فلسطين» إلى «طهران».

وكان الهدف من كل ما ذكرناه هو تشجيع أكبر عدد ممكن من اليهود الإيرانيين للهجرة إلى فلسطين.

المحطة الخامسة: عوامل مثبطة للهجرة:

لم تلق الدعوة الصهيونية لهجرة اليهود الإيرانيين ما توقعته من الاندفاع لتلبية رغباتها، وذلك لعدة أسباب، من بينها:

- أن «اليهود» في «إيران» حازوا مرتبة الاستقرار، فهم إما موظفون أو أصحاب أعمال تجارية، أو عمال مهن، ولهم أملاك ومساكن ومزارع ومصانع، وأولادهم مرتبطون بمدارسهم، وشبابهم تزوج وخلف بنين وبنات، وبينهم أواصر اجتماعية وعلاقات مالية. فكيف يتركون كل ذلك، ويهاجرون إلى «المجهول» في فلسطين، حيث سيجتمعون مع يهود «أشكناز» من أوروبا الشرقية، بلغات مختلفة وعادات متغايرة وخلفيات اجتماعية متباينة وأهداف ضبابية، غير واضحة المعالم.

- أنهم قد حصلوا على بعض «الحقوق السياسية والقانونية» التي تتيح لهم مساحة من الحرية والضمانة التشريعية ويؤمن لهم حالة استقرارية، بشكل عام.
- حصول خلافات بين الدوائر الصهيونية النشطة في «إيران»، تتعلق بكيفية تأمين وسائل الإقناع ليهود «إيران» بالهجرة إلى فلسطين.
- مطالبة قادة «الحركة الصهيونية» في «إيران» بعدم السماح لـ «يهود كردستان» التابعة إلى «إيران» بالهجرة إلى فلسطين، وهو ما جعل «الاتحاد الصهيوني» في لندن يتبنى موقفًا مخيبًا لآمال الصهيونيين في طهران.
- إضافة إلى تبني جماعة «كل شعب إسرائيل أصدقاء» موقفًا سلبيًا إزاء الحركة الصهيونية.
- التوزع الجغرافي لليهود على سائر المساحة الإيرانية، حيث انتشروا في «طهران» و«شيراز» و«عبادان» و«أصفهان» و«همدان» وغيرها من المدن بأعداد وبنسب متفاوتة، وهو ما كان يتطلب توفر إمكانات كبيرة لدى «الحركة الصهيونية» للوصول إليهم جميعًا ومزاولة سبل الإقناع لأفرادهم فردًا فردًا ليتخلى عن استقراره في «إيران» لصالح هجرة مجهولة إلى «فلسطين» تحت غطاء «الوعد الإلهي».
- ومن المعوقات أيضًا، أن «اليهود في إيران» لم يكونوا على انسجام اثني واحد فقد التحق باليهود الإيرانيين أعداد كبيرة من «يهود العراق» الذين توجهوا إلى «طهران»، واحتفظوا بخصوصياتهم اللغوية والاجتماعية، وكان عددهم قد بلغ ٣ آلاف تقريبًا في عام ١٩٧٠م، علمًا بأن المحضن الثقافي العراقي يختلف كليًا عن المحضن الثقافي الفارسي، مع تشعب كل ذلك في أروقة مختلفة العلوم وفي الإرث الحضاري ومكوناته. فكان على «الحركة الصهيونية» أن تراعي كل ذلك في خطابها لليهود في «إيران» بخصوص الالتحاق بهجرة فلسطين، ولم يكن ذلك متيسرًا.

القسم الثاني: يهود إيران يتعاقبون عصا الترحال إلى فلسطين:

أثمرت الجهود الصهيونية في إقناع أعداد من «يهود إيران» بترك أراضيهم المستوطنة في «إيران»، والتضحية بكل ما عاشوا لأجله من تجميع عوامل الرفاهية والاستقرار. وكان ذلك بشكل تدريجي، وعبر عشرات من السنين. وقد شارك «الحاخامات» في هذه المهمة الإجرامية الاغتصابية. ومن هؤلاء الحاخام «أهارون هكوهين»، فقد عاد إلى «شيراز» بعد أن قضى في «فلسطين» بضع سنين ليدعو أبناء عائلته وطائفته اليهودية بالهجرة إلى فلسطين، أي يدعوهم ليكونوا شركاء في واحدة من أعظم جرائم التاريخ، وهي جريمة اغتصاب أرض «فلسطين» المباركة بواسطة شذاذ الآفاق، واختار كثير من «يهود إيران» أن يكونوا منهم.

ويمكننا متابعة هجرة «يهود إيران» إلى «فلسطين» عبر تتالي السنين، وفق التواريخ التالية:

- أول مرحلة لهجرة «يهود إيران» كانت في الأعوام من ١٨١٥م إلى ١٨٤١م.
- تلتها هجرة أخرى في مرحلة ثانية امتدت من ١٨٨٠م إلى ١٩١٤م. وكان «أهارون هكوهين» ممن ساهم في دفعها عام ١٨٩١م، وقد اصطدمت هذه الهجرة بقرار «الوالي العثماني» في «القدس» الذي حاول عام ١٨٩٤م أن يعيد ترحيل اليهود الإيرانيين، لكنه لم ينجح. وكانت الطوائف اليهودية في «القدس» منقسمة على بعضها وقامت كل طائفة بتشييد أحياء خاصة بها. وفي هذه المرحلة أيضًا برز دور «البهائيين» في التحريض والتشجيع على هجرة «يهود إيران» إلى فلسطين. وكان لوجود «ميرزا حبيب الله خان آل رضا» الملقب بـ «عين الملك» والذي كان ممثلاً دبلوماسيًا لإيران دور في ذلك.
- في أعقاب دخول القوات الإنكليزية بقيادة الجنرال «اللنبي» القدس عام ١٩١٧م حدثت هجرة واسعة لليهود من فلسطين، وصل عدة آلاف منهم إلى مصر، وكان من بينهم ٥١ يهوديًا إيرانيًا.

- وبعد الإعلان عن قيام دولة «سلطة الاحتلال الصهيوني» عام ١٩٤٨م، نشطت الهجرات اليهودية الإيرانية إلى فلسطين. فهاجر ما بين عامي ١٩٤٨م - ١٩٥١م أكثر من ٢٠ ألف «يهودي إيراني» إلى «فلسطين». ثم ٤٩٠٠ مهاجر عام ١٩٥٢م ثم ١٠٠ مهاجر عام ١٩٥٣م، لكنه ارتفع في سنة واحدة عام ١٩٥٨م إلى ٥٦٠٠ مهاجر. ويبلغ المجموع العام لغاية ١٩٥٨م حوالي ٤٠ ألف مهاجر، عاد منهم ١٥٠٠ يهودي إلى «إيران».
- وحسب إحصائيات «مكتب مقاطعة إسرائيل» فقد قدر عدد المهاجرين «اليهود» من «إيران» عام ١٩٦٧م بنحو ٤٦٢ شخصًا، وعام ١٩٦٨م بنحو ١٣٢٦ شخصًا، وعام ١٩٦٩م بنحو ٢٠٠٠ شخص وكذا عام ١٩٧٠م.
- وخلال عقدي السبعينات والثمانينات أفادت المصادر الصهيونية أنه هاجر من «إيران» ما يزيد على ٣٠ ألف يهودي معظمهم هاجروا إلى «الولايات المتحدة» و«أوروبا الغربية»، وقليل منهم إلى «فلسطين» (حوالي ٢٪).

وتعتبر الحركة الصهيونية تلك الأعداد غير متوافقة مع الأعداد المطلوبة وفي ذلك يقول «موشيه كتساف» خلال زيارته لإيران عام ١٩٧٨م باعتباره عضو كنيست (في ذلك الوقت): «أهملت الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل اليهود في «إيران»، ونتيجة لذلك تتشكل الآن صعوبات كبيرة في تهجيرهم إلى البلاد، وعلى الأخص بالنسبة لجيل الشباب» ولكن في عام ١٩٩٤م أفادت «الإحصاءات الصهيونية» في الأرض المحتلة أن عدد «اليهود الإيرانيين» قد بلغ ١٣٤,٧ ألف يهودي، وهذا يشكل ٣,١٪ من مجمل سكان المغتصبين اليهود في «فلسطين المحتلة».

القسم الثالث: يهود إيران في فلسطين المحتلة:

لم يحل «يهود إيران» في «فلسطين المحتلة» دفعة واحدة، بل جاءت مشاركتهم في اغتصابها متدرجة، على النحو الذي ذكرناه. ولذلك فإنه بحسب كل فترة وبحسب

كل ظرف كان حلولهم في مختلف القرى والمدن. وبمثل ذلك كانت مشاركتهم في بناء الكيان الصهيوني المحتل وفي مختلف الحقول.

وللتعرف إلى هذه «اللوحة الكئيبة» أسلط الضوء على عدد من المجالات، كالتالي:

أولاً: التوزع الجغرافي:

حلَّ اليهود الإيرانيون في مدن عديدة من فلسطين، من أبرزها «القدس»، و«تل أبيب»، و«حيفا»، و«بئر السبع». وأنشأوا، أو حلُّوا، في عديد من المستوطنات الزراعية، منها مستوطنة «شيمس».

وكان لليهود الإيرانيين أحياء قديمة يعود إنشاؤها إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث قاموا ببناء حي «نفي تشيرك» وحي «شافونات باهيم». وتشير «المصادر الصهيونية» إلى أن مجموعة «شيراز»، والتي تعرف باسم مجموعة «الملا أهرون كوهين» قدمت إلى «القدس» عام ١٨٨٦م، وعمل أفرادها رعاة وعمّالاً في مقالع الحجارة. وشكّلوا في عام ١٩٠٠م منظمة باسم «أوحاف زيون» تعنى بشؤونهم، وشارك ممثلون عنها في انعقاد «جمعية يهود فلسطين» عام ١٩٠٢م في مستوطنة «زخرون يعقوب»، وقام بعض أغنياء اليهود الإيرانيين ببناء معبد خاص لهم في حي «البخارية» في القدس، حيث كان يقيم معظم يهود «مشهد» وقد شكلوا عام ١٩١٩م «رابطة» تهتم «بيهود إيران» الشباب.

ثانيًا: مراكز متقدمة في بنية السلطة الصهيونية المحتلة:

لم يكن متيسرًا لليهود الإيرانيين الحصول على ما يصبون إليه من مواقع في السلطة الصهيونية، وذلك لأنهم «سفارديم»، أي يهود شرقيين، في حين أن مقاليد السلطة هي في يد «الأشكناز»، أي اليهود الغربيين، وأكثرهم من أوروبا الشرقية. ومع ذلك فقد شق بعض منهم طريقه في غابة «الأشكناز» واعتلى بعض الأشجار!

- ففي الكنيست، فإنه من بين ٣١٨ عضوًا مثلوا سبع «كنيسات» تعاقبت خلال الفترة من ١٩٤٩م - ١٩٦٩م كان هناك عضو كنسيت واحد فقط من «يهود إيران» هو «زير مرد خاي»، من مواليد «إيران» عام ١٩١٤م. وفي الكنيست الحادي عشر كان هناك يهودي آخر هو «أفرايم شالوم». وفي عام ١٩٧٧م، أصبح «موشيه كاتساف» عضوًا في الكنيست ممثلًا عن «الليكود» وهو من مواليد «إيران» عام ١٩٤٥م.
- وعلى المستوى الرئاسي والوزاري، فإن «موشيه كاتساف» أصبح لاحقًا رئيسًا للسلطة الصهيونية المحتلة، بعد أن تدرج في مناصب وزارية متعددة، منها: «البناء والإسكان»، «العمل والرفاه الاجتماعي»، «المواصلات»، ثم رئيسًا لمجلس «كريات ملاخي» ثم نائبًا لرئيس الوزراء مع حقيبة «السياحة» في حكومة «نتنياهو».
- وعلى المستوى العسكري تبوأ «شاؤول موفاز» رئاسة هيئة الأركان ثم وزيرًا للدفاع، وكان قائدًا للواء في شمال «فلسطين» ثم قائدًا لفرقة الجليل، ثم قائدًا للجبهة الجنوبية ورئيسًا لشعبة التخطيط. وهو من مواليد «إيران» ١٩٤٨م. يقول «تريتا بارزي» في كتابه «حلف المصالح المشتركة» عن «موفاز» و«حالوتس» أنهما «من أبرز القادة الإسرائيليين الصقور فيما يختص بإيران. فعندما سئل «حالوتس» في مؤتمر صحفي عقد في يناير ٢٠٠٥م عن المدى الذي يمكن أن تذهب إليه إسرائيل بوقف البرنامج النووي الإيراني، أعطى الطيار السابق ردًا يثير القشعريرة!: «ألفا كيلومتر»، هذه هي المسافة التي تفصل بين إسرائيل وإيران».
- وعلى المستوى الديني: فقد تم في عام ١٩٩٣م انتخاب الحاخام «الياهو باكشي دورون» حاخام أكبر لطائفة السفارديم، وذلك في الانتخابات التي تجري كل خمس سنوات من قبل هيئة تتألف من ٨٠ حاخامًا و٧٠ شخصية من بينهم وزراء وأعضاء كنيست.

- وعلى المستوى الثقافي، وجدت «فجوة» و«جفوة» بين ثقافتين غير متجانستين، ولم يكن بينهما ثمة جسور موصولة، تلكما هما ثقافة «السفارديم» وهي التي يصطبغ بها اليهود الإيرانيون، وثقافة «الأشكناز» وهم اليهود القادمون من أوروبا، صحيح أنهما متفقتان على الإصرار في المشاركة في جريمة اغتصاب فلسطين، لكنهما مختلفتان من حيث «منهل» كلٍّ منهما ومن حيث ما يقبع في «قعر كل منهل» منهما. ويبقى الحاجز اللغوي بين الثقافتين له قواعده وأسسه. ومشكلة «الأشكناز» أنهم يعتبرون «السفارديم» متخلفين عنهم وفي مستوى أدنى. لكن اليهود الإيرانيون لا يقرون لهم بذلك، بل يكرهونهم لأجل ذلك، خاصة أن المعاني الثقافية التي تزدحم بها المصطلحات الثقافية «الأشكنازية» تنطوي على روح الليبرالية، خلاف ما يقابلها لدى اليهود الإيرانيين «السفارديم» التي تختلط فيها الألفاظ الدينية في مجمل التراكيب اللغوية المكتوبة أو المنطوقة، مع كون أكثرهم غير متدينين ولا يحبون «رجال الدين»، يقول «تريتا بارزي»: «لقد تسنَّت لي فرصة التحدث إلى يهودي إيراني مُسن، كنت جالسًا بجانبه أثناء انتظار وصول الحافلة التي ستقلنا من القدس إلى تل أبيب.. وبطريقة إيرانية تقليدية، شعر إسحاق (وهو الرجل المسن) بأنه مكره على مشاركة رغيف الخبز الذي أحضره معه لكي يتناوله أثناء رحلته الطويلة في الحافلة مع رفاقه الركاب من «الأشكناز»، وهو يخشى اليهود الأوروبيين الأكثر تحفظًا والذين لم يستطيعوا التأكد مما إذا كانت ملامح «إسحاق» الداكنة تعني أنه يهودي شرقي (ميزراحي)، أو من المواطنين العرب، وبعد أن شعر بالإحراج عاد إلى مقعده، وبعد لحظة صمت رفع صوته وهو يتحدث بالفارسية بلكنة أصفهانية قوية قائلاً: «فارهانغ ناداران»، أي أنهم غير مثقفين!، ومن الشائع سماع هذا الانتقاد لإسرائيل بين أوساط اليهود الإيرانيين».

- وعلى المستوى الاجتماعي مارس «اليهود الإيرانيون» أنشطة حياتهم على اختلاف وجوهها، وكانت لهم سماتهم الخاصة وطابعهم الذي يميزهم عن «الأشكناز». وههنا أذكر «ومضات» من ممارساتهم الاجتماعية:

- «في إحدى «محطات الحافلات» التي تخضع لإجراءات أمنية صارمة في الوسط التجاري «بالقدس»، في هذا المكان، الذي يناظر محطة «بين» في نيويورك، ينتظر جنود إسرائيليون في سن الثامنة عشرة الحافلات لكي تقلهم إلى منازلهم، وبنادقهم الهجومية معلقة على أكتافهم، وأغاني «الأساطير الفارسية» تصم آذانهم. معظم محلات بيع الأقراص المدمجة هناك يملكها يهود إيرانيون، حيث استطاعوا على مدى السنين العشر الماضية إيجاد سوق للأغاني الفارسية..».

- رغم هجرة من هاجر من «يهود إيران» إلى فلسطين، فإن قلوب كثير منهم بقيت متعلّقة بالتراب الإيراني وفي الأجواء الإيرانية، حيث يتأجج فيها الحنين إلى شوارعها وأزقتها، إلى أشجارها وثمارها، إلى بيوتها ومتاجرها، إلى مطاعمها ومتنزهاتها، إلى مياهها وأنهارها، إلى سهلها وسمائها، إلى هوائها ومناخها، إلى حلوها ومرّها، يحنّون إلى حياتها وعَيْشتها، ولذلك فإنهم يعتبرونها الموطن الأم، أما «فلسطين» فهي دار انتظار، وبذل جهد وانكسار (أحيانًا)، لكنهم تواصلت في أوداجهم نفخات الصهيونية لتبقى منتفخة تحلم بسيادة «أرض الميعاد»، لتمتد من «الفرات إلى النيل»، وهم الآن يشاركون في «الميلاد». لكن ليس الأمر مقنعًا بما فيه الكفاية، ورغم ذلك أصبح التنقل بين «طهران» و«تل أبيب» مفعمًا بالحركة. وفي فترة رئاسة «خاتمي» صار التنقل بينهما عبر «تركيا» سهلاً وميسرًا، حيث يعيد اليهود الإيرانيون جوازات سفرهم الصهيونية بواسطة البريد ويحملون جوازات السفر الإيرانية مع صعودهم على متن الرحلات التالية المتوجهة إلى «إيران»، ومن يفقد جواز سفره يستطيع الحصول على بديل له من «القنصلية الإيرانية» في «إسطنبول»، وهذا دليل واضح على التعاون المستبطن بين حكومتي «طهران» و«تل أبيب». واستنادًا إلى «أورلي هالبيرن» من صحيفة «الجيروزالم بوست» فإن شارعي «يافا» و«ريهوف» في «القدس» يمتلآن بأصحاب المحلات من اليهود الإيرانيين الذين يقولون بأنهم توّاقون إلى العودة مجددًا، بعضهم من أجل

زيارة «إيران»، وآخرون من أجل العيش فيها. وقالت يهودية إيرانية مهاجرة لـ «هالبيرن»: «في «إيران»، الكل كان يقول إن الحياة في إسرائيل رائعة، فهم يعطونك منزلاً، ويعطونك مالاً، وأن الحياة فيها سهلة، لكننا عندما قدمنا إلى هنا أصبنا بصدمة. صحيح أن الحياة هناك (أي في إيران) صعبة، لكنها ليست بمثل صعوبتها هنا»، وأن «قلبها مشتاق إلى إيران»! ولأجل هذا التعلق العاطفي فإن الخطوط الهاتفية بين «إيران» و«فلسطين المحتلة» منتعشة على مدار الساعة.

- الاحتفالات بما يسمى عندهم بعيد «النوروز» يمارسها اليهود الإيرانيون في «الأرض المحتلة»، على غرار ممارستهم لها في «إيران»، بعد أن اقتبسوها من «الفرس» وشاركوهم فيها، ويقيمون لها، حيث كانوا، مهرجانات صاخبة، تبدو أمامها مهرجانات «لوس أنجلوس» و«طهران» متواضعة، على حد قول «تريتا بارزي» ويعتبرونها صبغة تميزهم عن غيرهم من اليهود المهاجرين من «روسيا» و«أوروبا» التي تسيطر «مفاهيم الليبرالية» على احتفالاتهم. يقول أحد اليهود، يدعى إسحاق «..أنا فخور بأنني يهودي، وأنا فخور بأنني إسرائيلي، لكن لا يوجد ما يجمعني مع هؤلاء الناس»!

- إضافة إلى التباين في «اللغة»، ما بين فارسية يتكلم بها اليهود الإيرانيون، وعبرية يتكلم بها اليهود الروس والأوروبيون فإن بعض المصطلحات المتداولة بين الطرفين تثير الاستفزاز. فاليهود الأوروبيون لا يعجبهم المصطلح الإيراني «تاروف»، لأنه مفهوم يحكي مبدأ اجتماعيًا عن الأدب غير الصادق. من مثل الدعوة إلى «العشاء» على سبيل المجاملة وليس الحقيقة. بالمقابل فإن اليهود الإيرانيين لا يعجبهم المصطلح اليهودي الأوروبي «شوكزباه»، وهو يعني الحقد والوقاحة، رغم أنهم يسوقونه على سبيل ذكر شيء ويريدون من ورائه شيئًا آخر!

- إن مثل هذه «المماحكات» هي واحدة من الشقوق في جدار العلاقات بين اليهود الإيرانيين واليهود الأوروبيين.

- رغم ما ذكرناه، فإن كلاً من اليهود الإيرانيين واليهود الأوروبيين يجتمعون على كرههم للعرب، ويعتبرونهم الخطر الأكبر. ففي مقابلة بين «تريتا بارزي» وخبير صهيوني في «الشؤون الإيرانية»، قال الصهيوني: «يُنظر إلى الإيرانيين على أنهم أسياد في الخداع، (قلت: لأنهم أساتذة في استعمال مبدأ «التقية»)، وأنا أعتقد بأن مكانتهم الأسطورية لا تنبع من كون الإسرائيليين يعرفون الإيرانيين ويقدرون قدراتهم وحسب، بل لأنهم شديدو الاختلاف عن العرب، فعندما نقوم بتصنيف أعدائنا، نصنف العرب بأنهم متزمتون، بحيث إنهم سيعملون وفقًا للتوجيهات نفسها إلى الأبد، وذلك لأنهم عرب! إنهم ضيقو الأفق وغير معقّدين، لكن تصنيف الإيرانيين أصعب بكثير على الإسرائيليين لأنهم شديدو الشبه بنا!».

- النفاق والخداع، أيضًا من السمات الاجتماعية الملحقة باليهود، سواء كانوا من الإيرانيين أو من الأوروبيين. وجميعهم يمارس ذلك، سواء إزاء غيرهم، أو إزاء بعضهم بعضًا، إنهما خُلُقان سيِّئان يرتسمان على جباه اليهود. وهذا ما يقولونه هم عن أنفسهم، فاستنادًا إلى مركز «شالم» في القدس، ينبغي على الإسرائيليين اليوم تعلم المواهب الفطرية التلاعبية الإيرانية لدى «استير» (قد حكينا أسطورتها)، وتوظيفها في دبلوماسيتهم. ويقول خبير صهيوني في «الشؤون الإيرانية»: «نحن نحب اعتبار أنفسنا أسيادًا في الخداع». وهناك «العديد من الإسرائيليين الذين يعون الصور النمطية المأخوذة عن الإيرانيين، ويجادلون بأنهم يبالغون في أحسن الأحوال، ويضللون في أسوأ الأحوال». ويشرح «إيهود ياري» وهو إعلامي تلفزيوني إسرائيلي محنَّك، فيقول: «هذه الأساطير اخترعتها «أيادي إيران» القديمة، دعونا نطلق عليها لفظ «لوبرانيين»، في إشارة إلى «أوري لوبراني»

المبعوث الإسرائيلي لدى «إيران» في سبعينيات القرن الماضي، والذي يبقى ناشطًا في الشؤون الإيرانية بوزارة الدفاع. أنا لا أصدق الأسطورة التي تقول إن لدى الإيرانيين سبعة آلاف عام من الدبلوماسية تحت عمامة رفسنجاني»[1].

(١) فيما عدا ما أشرت إليه من مراجع في الهوامش، فإن المادة العلمية المتعلقة بالوقائع والأشخاص والتواريخ اعتمدت فيها على مصدرين:

الأول: كتاب «اليهود في إيران» تأليف مأمون كيوان، من ص ١١ إلى ٥٩، ومن ص ٦٤ إلى ٧٣، ومن ص ٨٥ إلى ٩٤.

الثاني: كتاب «حلف المصالح المشتركة» تأليف تريتابارزي ص ٢٢ ثم ص ٢٨ إلى ٣٤.

وقد ذكرت إحالات المؤلفين إلى مصادرها في آخر الكتاب في «ثبت الإحالات». وأما سياق تلك «الوقائع» في «تلابيب» هذه الدراسة وكذا التعليق عليها وتحليل مضامينها فهي من جهد المؤلف.

الفصل الثاني: الضوء المبهر لكشف الخلفية المعتمة

خلع الأقنعة عن ازدواجية الصفويِّين في خدمة تقيَّة المذهب

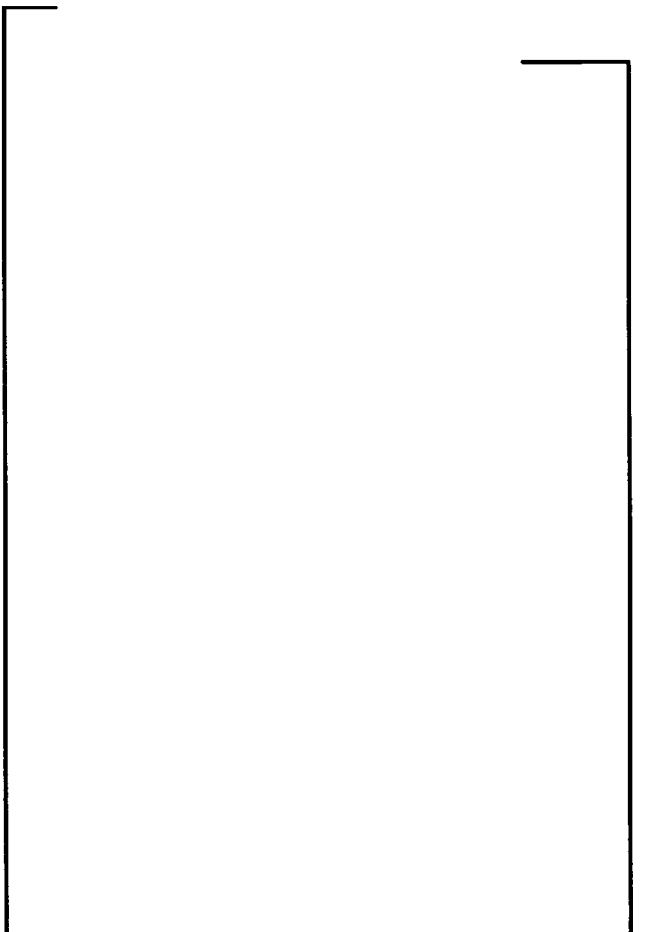

» الفصل الثاني: الضوء المبهر لكشف الخلفية المعتمة

خلع الأقنعة عن ازدواجية الصفويِّين في خدمة تقيَّة المذهب:

وفيه المواضيع التالية:

- إنارة النفق.
- الشاه والسلطة الصهيونية، قيعان مشتركة.
- المثلث الصفوي الصهيوني الأمريكي، أشباح في ظلام دامس:

- المحطة الأولى: ممثلو السلطة الصهيونية بين مستقبلي الخميني.
- المحطة الثانية: حرق البعثة الصهيونية وقطع العلاقات.
- المحطة الثالثة: عرفات لدى عتبات الخميني.
- المحطة الرابعة: توطيد العلاقات السرية بين الخميني ورجاله؛ والسلطة الصهيونية.
- المحطة الخامسة: التواصل الصفوي الأمريكي من خلال مياه آسنة.

الفصل الثاني: الضوء المبهر لكشف الخلفية المعتمة

إنارة النفق:

الفصل الأول هو النفق المفضي إلى الفصل الثاني. وزعنا مصابيح إنارة النفق على طول امتداده بالاستعانة بعناوين تنير المساحة بين العنوان والعنوان الذي بعده، أو المصباح الذي يليه.

وضعنا كشّافين درّيين على برجين، أحدهما في بداية النفق، والآخر في نهايته، فتداخلت الأضواء في أحزمة شعاعية كثيفة. مرّرنا الأحزمة من خلال ألواح تحليلية حسّاسة. وتمَّ تسجيل الملاحظات والنتائج على شاشة مكبرة، فقرأنا فيها ما يلي:

١) العلاقة اليهودية الفارسية تسبر غور التاريخ إلى أيام احتدام الصراع بين «فارس» و«بابل» قبل عشرات من القرون خلت.

٢) انقسم اليهود في «إيران»، فيما بعد، إلى قسمين: قسم تشيَّع، وقسم بقي على يهوديته.

٣) القسم الذي تشيَّع، بقي الدم اليهودي يسري في شرايينه، وقد انبث هذا القسم في كافة مجالات مكونات الحياة في «إيران»، على جميع المستويات بدون استثناء. هذا القسم ولاؤه الظاهر فارسي صفوي، وولاؤه الباطن يهودي.

٤) يجتمع الفرس واليهود المتشيِّعون واليهود الإيرانيون غير المتشيِّعين، على بغض وكره «أهل السُّنَّة»، و«العرب» منهم على الأخص، بل إنهم أيضًا يكرهون العرب الشيعة.

٥) من أعلى المراتب المرجعية، إلى أدناها، لا نستطيع فرز الفرس الأصليين عن اليهود المتفرِّسين، أي اليهود المتشيعين من مجموعة «إسلام جديد».

٦) الفرس الأصليون، وهم الصفويون، حريصون على إرضاء اليهود، سواء في داخل «إيران»، أو في خارجها، وسبب هذا الحرص اشتراكهم في صفات عدّة، تبلورت

امتزاجًا، عبر تاريخهم المشترك الطويل. ولذلك ليس ثم عداء حقيقي بين الطرفين.

٧) مجموع «المحرِّكات» التي تدوِّر عجلة الحياة في «إيران» اصطبغ وقودها بمكونات «فارسية ويهودية». بما في ذلك المحرِّكات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وغيرها.

٨) افتراق المصالح، في فترة ما، بين «إيران» والسلطة الصهيونية أو بينها وبين «الولايات المتحدة» وارد، لكنه طارئ وليس دائمًا.

٩) مصلحة «إيران» أن تجعل السلطة الصهيونية كما تريد، ومصلحة السلطة الصهيونية أن تجعل «إيران» كما تريد، وكل منهما استطاع أن يفعل ذلك بنسبة معينة مما يريد.

جميع العناصر التسعة السابقة كانت هي التي تشكل مجموعة الإشعاعات في ذلك النفق، وقد أخضعناها إلى «المحلل الضوئي» فأظهر عناصرها ومكوِّناتها التي ذكرناها.

الشاه والسلطة الصهيونية قيعان مشتركة:

■ أيدت «إيران» قيام دولة للسلطة الصهيونية في فلسطين. وقد غلَّفت اعترافها بمصالح استراتيجية، وكان الشاه يحلل الأمور انطلاقًا من إطار «فارسي»، يتركز في:

- أن إقامة «كيان صهيوني» في «فلسطين» سيكون رأس جسر للغرب في قلب الدول العربية، بما يمكنه من التأثير على قراراتهم السياسية وتحركاتهم العسكرية، فضلاً عن ابتزازهم اقتصاديًا. ومجمل ذلك سيضعف «العرب» على العموم، وإضعاف العرب هو تقوية لإيران.

- ستنشغل العراق بتعزيز أمنها ضد السلطة الصهيونية، وستتوجه جيوشها غربًا، وهو ما يضعف وجودها على الحدود الإيرانية شرقًا.

- مجمل ما يترتب على ذلك أنه يصبح بمقدور «إيران» أن تسعى لتحقيق مآرب توسعية في منطقة «الخليج العربي»، من مثل احتلال البحرين!

- افتتاح قنوات اقتصادية مع السلطة الصهيونية تعزز انتعاش الموارد التجارية الإيرانية.

- استخدام هذه «السلطة الصهيونية» من قبل «إيران» كسيف مسلط على «العرب»، الذين لهم مطالب في إقليم «خوزستان» المترع بالنفط. يقول «خيريدون هوفيدا»، الذي عمل سفيرًا لإيران لدى الأمم المتحدة في سبعينيات القرن العشرين، وكان شقيقه «أمير عباس هويدا» رئيسًا للوزراء لدى الشاه: «شعر الإيرانيون كما لو كانوا محاصرين بالعرب، والعرب يثبتون دائمًا سياسات معادية لإيران» ويوضح «مهدي إحساني»، نائب السفير الإيراني لدى «الأمم المتحدة» في السبعينيات ذلك فيقول: «لم نكن نشعر بعدم الأمن بسبب القوة الإسرائيلية في المنطقة، فهناك عنصر جيوسياسي سيجعل الإيرانيين أكثر ارتياحًا إذا لم يكن الإسرائيليون ضعفاء»، أي إذا كان الصهيونيون أقوياء فإن ذلك سيستهلك قوة العرب للصمود أمامهم، وهو ما يمكن «إيران» من الاستفراد بحيازة القوة في المنطقة.

■ من جانبها، فإن السلطة الصهيونية ترى أن «إيران» القوية سترهب العرب، وستستهلك كثيرًا من قدراتهم لصالح محاولة تحقيق التوازن الاستراتيجي معها ولذلك فإنها مهتمة جدًا بتوثيق علاقاتها مع «إيران» في المجالات كافة. وكان من أبرز مشاريع تفعيل هذا التوثيق هو التعاون في مد خط أنابيب بقطر ٢٠ سم لنقل النفط من «إيلات»، جنوب فلسطين، عبر «بئر السبع»، إلى الشريط الساحلي المتوسطي الفلسطيني. وقد ساعدت «إيران» على تمويل مد هذا الخط، لأنه يقلل من الاعتماد على «قناة السويس» التي تسيطر عليها «مصر»، حيث إن ٧٨٪ من مستوردات «إيران» و٧٦٪ من صادراتها النفطية تمرّان عبر «قناة السويس». تمَّ إبرام هذا الاتفاق في صيف عام ١٩٥٧م في ضواحي «تل أبيب» أثناء زيارة سرية قام بها مندوب من شركة النفط الإيرانية الوطنية. وقد تم تنفيذ المشروع في فترة قياسية قدرها ١٠٠ يوم فقط، وتمَّ تشغيل الخط في أواخر ١٩٥٧م، وبدأ

النفط الإيراني يتدفق بواسطته إلى «سلطة الاحتلال» بسعر ١,٣ دولار للبرميل، وفي عام ١٩٥٨م جرت مفاوضات بين رئيس وزراء السلطة الصهيونية المحتلة «ليفي إشكول» و«شاه إيران» تمَّ على إثرها تطوير خط الأنابيب ليصبح بقطر ٤٠ سم. ومراعاة لخاطر «العرب»، ولمصلحة الطرفين بقي هذا الاتفاق طي الكتمان، لكن سرعان ما تم اكتشافه لأنه مشروع قائم على الأرض، وليس أوراقًا مطوية في «دروج» المكاتب. وقد امتعض «العرب» من الفعل المشين لشاه «إيران»، فكتب إليه الخبير العربي المتخصص في الشؤون النفطية الشيخ «طارقي» رسالة عبر عن شعور الإحباط العربي لصنيع الشاه قال فيها: «أنت على دراية بما تفعله إسرائيل بإخوانك المسلمين، وأنت تعرف كيف أنها تدنس المسجد الأقصى، وكيف أن جنودها يدوسون بأقدامهم في المسجد، ولكنّك تصرّ بالرغم من ذلك على المحافظة على علاقات وثيقة معها، وعلى إمدادها بالنفط الخام الذي يلعب دورًا أساسيًا في تحريك قواتها المسلحة ضد إخوانك المسلمين، بعد هذا كله، هل تتخيل أنه من الممكن أن تتمتع بعلاقات حسن جوار مع العرب؟!» قلت: الشيخ «الطارقي» لم يكن يعلم أنه كان من المناسب أيضًا إعداد نسخ من هذه الرسالة ليستطيع توجيهها إلى بعض «القادة العرب»، بعد أن يضع لها «تاريخ مناسب جديد»، واسم «زعيم عربي» مناسب جديد!

- في إطار تمتين العلاقات بين «إيران» و«سلطة الاحتلال الصهيوني» في فلسطين، كان الشاه يوجه أوامره لوزرائه باعتماد مستشارين صهيونيين في وزاراتهم، حتى وإن لم يكونوا حائزين للخبرات المطلوبة من أمثالهم في طبيعة الأعمال التي توكل إليهم، أي ليسوا أصحاب اختصاص!.. وقد أوضح هذه الحقيقة وزير الزراعة الأسبق في «إيران» «محمد وكيل زادة» بقوله: «كان يعمل لدينا إسرائيليون لم يكونوا خبراء زراعيين، ولا يحصلون على رواتب، ولكنهم كانوا يشاركون في

المشاريع بالرغم من ذلك».

كان الشاه يعتقد أنه بذلك يحقق توازنًا بين واقع علاقته مع «سلطة الاحتلال الصهيوني»؛ وعدائه المعلن لها!

وكانت «سلطة الاحتلال» مقتنعة بهذا الخط الذي يسلكه الشاه. ولذلك واظبت على التعاون معه في إطار هذا المفهوم. وبناء على ذلك، فإنه استنادًا إلى وزير العمل الصهيوني «أرييه إلياف» قامت «سلطة الاحتلال الصهيوني» بتدريب نحو عشرة آلاف خبير زراعي إيراني!.

- بعد حرب ١٩٦٧م، تهللت أسارير كثير من الإيرانيين لما حلّ بالعرب من هزيمة منكرة، وخاصة اليهود الإيرانيين واليهود المتشيّعين، وشمل ذلك كبار جنرالات جيش الشاه الذين عبّروا عن سرورهم بإرسال التهاني الحارة إلى المسؤولين الصهاينة في «فلسطين المحتلة». ولكن الشاه كانت نظرته استراتيجية بهذا الخصوص وليست عاطفية، فإن انكسار العرب بهذه الطريقة وتمدد «سلطة الاحتلال» لتبتلع أراضي شاسعة جديدة تابعة لثلاث دول؛ سيخل بالتوازن الذي يحرص الشاه على إبقائه لتتمهد الساحة لتحقيق طموحاته. ولذلك لم يؤيد الشاه الاحتلال الصهيوني للأراضي التي اجتاحها في حرب ١٩٦٧م. وأيد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م، والذي نص على مطالبة «سلطة الاحتلال» بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في «الصراع الأخير» والذي ركز على عدم القبول بامتلاك أراضٍ بالحرب. وقد توافق الشاه في موقفه ذلك مع كل من «الولايات المتحدة» و«المملكة المتحدة». وفي لقاء سرّي عقد بين الشاه ووزير خارجية السلطة الصهيونية «أبا إيبان» عقد في ١٤ ديسمبر ١٩٧٠م ألحَّ الشاه أكثر من مرّة على الطلب من «سلطة الاحتلال» الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م وضرورة التوصل إلى حل سلمي. ويدل ذلك على أن الشاه لم يغيِّر موقفه

المعلن بهذا الصدد، إذ كان قد قال في مقابلة له مع صحيفة يوغسلافية في أواخر عام ١٩٦٧م «إن أي احتلال للأرض بقوة السلاح لن يتم الاعتراف به، ويتعين التوصل إلى حل دائم للخلافات القائمة بين الدول العربية وإسرائيل ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة».

وقد كان الشاه حريصًا على «تحييد» الدول العربية بشأن ما يمكن أن يتخذوه منه من مواقف بسبب ما يتسرب إليهم من علاقات خفية بين الشاه و«سلطة الاحتلال الصهيوني». ولذلك مدَّ الشاه جسور المساعدات المالية لعدد من الدول العربية، ومثال ذلك ما قدمه من منح عام ١٩٧٤م، حيث منح مصر ٨٥٠ مليون دولار، والأردن ٧,٤ مليون دولار، والمغرب ٣٠ مليون دولار، وسوريا ١٥٠ مليون دولار. وكان الشاه يشعر أن ذلك، في إطار المنظور الاستراتيجي، ليس كافيًا، ولكنه ربما ردم بعضًا من الفجوات. وقد عبَّر عن ذلك «مهدي إحساسي»، نائب السفير الإيراني السابق لدى الأمم المتحدة بقوله: «عرف الشاه حق المعرفة أننا لن نكون أصدقاء حقيقيين، لكن يمكن لهذه المساعدات أن تعود بالفائدة».

- في أواسط السبعينيات بدا للشاه أن العراق يمر في حالة ضعف. وقد أضاء في أفقه نور أخضر عندما أخبره الرئيس الجزائري «هواري بومدين» أن «صدام حسين» يخطط لحضور قمة «أوبيك» المزمع عقدها في الجزائر، ويمكن إذا حضر الشاه أن يتم التفاوض على وقف الأعمال العدائية بين العراق وإيران. تم لقاء الطرفين وأعلن في ٦ مارس ١٩٧٥م أنهما اتفقا على امتناع أي طرف من التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، وعلى وضع آلية لتقاسم السيطرة على شط العرب، وهو أحد آمال «إيران» القديمة. اعتبر الشاه أنه انتصر في هذا اللقاء، وقال منتشيًا لـ «أسد الله علام»، مسؤول البلاط لدى عودته إلى طهران: «الآن وبعد انتظار طويل تمكنت من تمزيق معاهدة شط العرب». لكن كانت أمور أخرى تحت الطاولة، حيث إن

صدام كان متورطًا في مشاكل شمال العراق مع الأكراد، وكانت «إيران» وسلطة الاحتلال تدعمان الأكراد، فعندما عاد الشاه أجرى اتصالاً في ٧ مارس ١٩٧٥م مع «نعمة الله ناصري»، رئيس السافاك، وأمره بإنهاء العمليات العسكرية الإيرانية في كردستان العراق على الفور. وكان هذا مكسبًا حقيقيًا لصدّام، حيث مكنه من التفرغ لتعزيز قوته العسكرية وزيادة حجم جيشه بدرجة كبيرة وإنفاق مزيد من الأموال على استيراد الأسلحة السوفييتية، وقد زاد إنفاقه بمقدار الضعف بين عامي ١٩٧٥- ١٩٨٠م. هنا وضعت السلطة الصهيونية يدها على قلبها الذي بدا يخفق بشدة، واعترف «السافاك» للضباط الصهاينة بأن اتفاقية الجزائر أزاحت عبئًا عن كاهل العراق، وجادل «تسافرير» بأن صدام حسين ينتظر الفرصة المناسبة وحسب لغزو «إيران».

وكانت السلطة الصهيونية ترى أن حربًا بين العراق وإيران ستضعف الطرفين، وسيكون ذلك في صالحها بشكل مؤكد، خاصة أن «إيران» ستضطر إلى الطلب من السلطة الصهيونية أن تقدم لها المساعدات العسكرية، لأن الحرب تلتهم العتاد والسلاح التهامًا، وبالمقابل فإن السلطة الصهيونية ستحصل على النفط من الشاه بأكبر تدفق وأقل سعر. كما أن حربًا تشتعل بين العراق وإيران سترهق الدول العربية لأنها ستكون مضطرة للوقوف مع العراق، وخاصة دول الخليج العربي، لأن انتصارًا لإيران في مثل تلك الحرب سيجعل الشاه يفكر جديًا باستثمار انتصاره لصالح تحقيق توسعات إقليمية وفرض نفوذ سياسي. وهكذا دخلت «لعبة التوازنات» على خط الصراع المتعلق بفرض النفوذ في منطقة الخليج العربي ثم في منطقة عموم الشرق الأوسط.

كان العراق أكثر عمقًا في تقييمه للمستقبل، ولذا اعتبر أن تضحيته ببعض مياه شط العرب ستكسبه على المدى البعيد قوة وقدرة، لأن ذلك جاء على حساب الحركة الكردية التي أرهقت العراق كثيرًا، فإيقاف النزيف العراقي البعثي في «كردستان العراق» بمقابل

بعض «دلاء» شط العرب سيوفر له تفرغًا «استراتيجيًا» لإدارة صراعه مع «إيران» مقابل تضحيته «التكتيكية».

المثلث الصفوي الصهيوني الأمريكي أشباح في ظلام دامس:

لم تكن مغادرة الشاه الإيراني إثر الثورة الصفوية عام ١٩٧٩م هي نهاية المطاف بالنسبة للعلاقات الإيرانية مع كل من «سلطة الاحتلال الصهيوني» و«الولايات المتحدة». في المحطات التالية، سنتعرف إلى طبيعة استمرارية تلك العلاقات، وسنستبين تعرجاتها ونسلط الضوء على منعطفاتها، وسنزيح الأحجار التي تغطي بعض حفرها. وربما اشرأبت من خلال ذلك أعناق بعض الثعابين السامة، أو نفاجأ بأصوات صاخّة كزئير الأسد وذلك عندما نلج في غابات العلاقات بين هذا المثلث ذي الزوايا الحادة.

المحطة الأولى: ممثلو السلطة الصهيونية بين مستقبلي الخميني:

التحف الشاه كسوة الفرار من «إيران» وقد خط التاريخ بمداده على ظهرها تدوينه المرقم بـ ١٦ يناير ١٩٧٩م. أما «الخميني» فقد جاء من «فرنسا» بعباءته السوداء، معتجرًا عمامته المتكورة وحطَّ في طهران، فانسل قلم التاريخ من بين ركام سنين الإبعاد ليسجل على صدر عباءة الخميني تدوينه المرقم بـ ١ فبراير ١٩٧٩م.

احتشد ملايين الإيرانيين في ميدان «شاهياد» (ميدان أزادي أو الحرية، بعد الثورة) لاستقباله بعد أن جرى نقله إليه. بين هذه الجموع كانت هناك شخصيتان صهيونيتان مهمتان، الأولى هي «إسحاق سيخيف» الملحق العسكري الصهيوني، والثانية «إليعازر تسافرير» رئيس «الموساد» الصهيوني، وقد اندسا بين صفوف «الثوريين الدينيين» يراقبان تطورات الأحداث ويعيشان الصورة في قلبها. بينما هما على ذلك إذ مرَّ بهما أحد المعمَّمين فسألهما مستغربًا بلغته الفارسية المعتادة عن سبب عدم رفعهما صورة الخميني أسوة بالجماهير، قدَّما له الاعتذار واستلم كل منهما صورة كبيرة لزعيم الثورة، ثم انضما إلى الحشود وهما يصرخان بأعلى صوتيهما «الله أكبر، خميني راهبر»! (أي

الزعيم أو القائد). شعر الصهيونيان بالفزع خوفًا على اليهود الموجودين في «إيران». وفي ١٠ فبراير ١٩٧٩م وصلت آخر رحلة لشركة «العال» إلى طهران لتقوم بمهمة إجلاء آخر الصهيونيين.

المحطة الثانية: حرق البعثة الصهيونية وقطع العلاقات:

كان وتر قضية «فلسطين» يهتز بشدة وذلك على إيقاع الشحن العاطفي الذي كان يدوي في الإعلام والشوارع، وكانت الجماهير تتفاعل مع كل ذلك بحيوية فائقة ونشاط ملتهب، إذ كانت آذانها مفتوحة لكل ما يقال لها، وعقولها مغلقة عن كل ما يعارض ذلك، فما أسرع ما وقعت في شِراك تصديق أن الثورة الخمينية هي ضد اليهود وأنها تفتح بوابات تحرير فلسطين، فما أن سُرِّب إليها ضرورة افتعال أحداث تهتز لها الأرض حتى سارعت ملبية، فبعد مرور يوم واحد من إجلاء معظم الصهاينة ترادفت جموع الجماهير، رافعة الشعارات، ومرددة الهتافات، فاقتحمت مقر «البعثة الصهيونية» في طهران، فبادر الجنرال «إسحاق سيغيف»، الملحق العسكري الصهيوني، بالاتصال بالجنرال الإيراني «توفانيان» طالبًا النجدة وبتدفق الجيش الإيراني لإيقاف اقتحام البعثة. وكان رد «توفاينان»: «أنا آسف يا جنرال، لكنني لست قادرًا على مساعدتك». فما كان من «سيغيف» وثلاثة آخرين من الموظفين إلا أن فرّوا من خلال مخرج جانبي للبعثة، وقامت الجماهير بنهب مقر البعثة ثم أضرمت فيه النيران. وعندما انقطع الاتصال بين «الموساد» وأفراد مقر البعثة، وفَّر «الموساد» منازل في مواقع آمنة لإيواء وحماية العدد القليل الذي بقي من الصهاينة الذين لم يتم إجلاؤهم، ثم اتصل «اليعازر تسافرير»، رئيس الموساد، بنائب رئيس وزراء الخميني، «أمير عباس انتظام»، وطلب منه الإذن بالبقاء، وبعد إجراء المشاورات مع رئيس الوزراء «مهدي بازركان» ومع مساعد وزير الخارجية «كريم سنجابي» جاءه الرد بعدم الموافقة وأن عليهم الرحيل. وفي ١٨ فبراير ١٩٧٩ أعلن «بازركان» قطع العلاقات الإيرانية مع «سلطة الاحتلال الصهيوني». وقد هلَّل العرب والمسلمون لهذا القرار،

وبلعوا الطعم، وانطلت عليهم الحيلة، ولم يكلفوا أنفسهم التحقق من «السم» الذي اندس في «الدسم»، فسارعوا، وخاصة الفلسطينيين، إلى تقمص هتافات الإيرانيين «الله أكبر، خميني راهبر!».

المحطة الثالثة: عرفات لدى عتبات الخميني:

الخميني أضحى «مقدسًا»، وصارت له «عتبات» وبات «يؤتى» ولا «يأتي»! وكان أول «المقدِّسين» من الزعماء العرب، هو «ياسر عرفات» رئيس «منظمة التحرير الفلسطينية»، ففي ١٨ فبراير ١٩٧٩م اصطحب معه ٥٨ مسؤولاً في المنظمة «ليتشرَّف» الجميع بزيارة العتبات الخمينية. كان «عرفات» يراهن على بُعده القومي، بينما كان الخميني يراهن على بُعده الشيعي (هذا البُعد الشيعي، هو «الإسلام» الذي يتلفظ به الخميني، فلفظ «الإسلام» المُعلن، هو المذهب الشيعي المستبطن، ولكن لا بد من استعمال لفظة «الإسلام» ليتمكن الخميني من تسويق الثورة الشيعية في المحيط الإسلامي). ولم يكن ثمة توافق بين البُعدين: القومي العربي والديني الشيعي.

في اليوم الأول من زيارة «عرفات» حصل اللقاء مع «الخميني» واستمر ساعتين. وطرح الخميني رؤيته للقضية الفلسطينية ضمن نقطتين، **الأولى**: العودة إلى الجذور الإسلامية للقضية الفلسطينية، **والثانية**: الابتعاد عن الميول الوطنية واليسارية والتي يتبناها عرفات. بهت «عرفات» من هذا الطرح، وكأنه أُخِذ على حين غِرَّة. ولم يكن «عرفات» ومن معه، بل كثير من العرب والمسلمين، على دراية أو علم بما يضمره الخميني من هذا الطرح. فـ«الجذور الإسلامية» لدى الخميني هي «الجذور الشيعية»، وأنه قرر أن يخوض عباب بحر العرب والمسلمين بسفينة ترفع راية الإسلام ولكن ربّانها وبحارتها وتجهيزاتها شيعية صفوية بحتة. ولذلك، في بحثنا هذا، عندما نَرِدُ كلمة «الإسلام» على لسان أي جهة شيعية فالمقصود بها «المذهب الشيعي» فحسب. امتعض «عرفات» من وضع القضية الفلسطينية في غير الإطار الذي كان يتمناه، وهو دعم منظمة التحرير الفلسطيني على ما هي

عليه من توجهات عقدية قومية. بعد الاجتماع أبلغ «إبراهيم يازدي» وزير خارجية الخميني موظفي السفارة الأمريكية بفحوى الاجتماع وأن «الخميني» طالب «عرفات» بأن تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية التوجه الإسلامي (بحسب مفهوم الخميني) واستنساخ منهجية ثورة «إيران» التي لا تؤمن بالعنف! قلت: لكن لم يبيِّن الخميني كيفية تحرير «فلسطين» وطرد اليهود منها بدون «الجهاد»، أي ما يسميه «العنف»، قررت الثورة الشيعية السير في طريق القضية الفلسطينية إلى آخر مداه. فقامت بتسليم «مجمعات» البعثة الصهيونية إلى منظمة التحرير، وأطلق اسم «فلسطين» على الشارع الذي تقع فيه تلك المجمعات، وتنقل «عرفات» في الأصقاع الإيرانية وافتتح عدة مكاتب للمنظمة في عدد من المدن الإيرانية، ومن ضمنها الإقليم العربي، حيث افتتح مقرًا للمنظمة في مدينة «أهواز» في جنوب غرب «إيران». ثم التقى «عرفات» بآية الله «طالقاني»، وكان من النشطاء في القضية الفلسطينية وكانت له صلات كبيرة مع «عرفات». غادر «عرفات» «إيران»، وبقي فيها ممثلون لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت نظرة الإيرانيين لهم سلبية، إذ يقول أحدهم: «لم يكن أي من الفلسطينيين متدينًا، وكان معظمهم يشرب الكحول، وأرادوا مشاهدة الأفلام»، ثم إنهم ليسوا شيعة، وهذه مسألة لا تغتفر!

اكتشف الفلسطينيون أن «إيران الخميني» تتلاعب بهم وبقضيتهم، وسجلوا عدة ملاحظات، من أهمها:

١) أن «إيران الشيعة» لم تقدم للفلسطينيين سوى دعم كلامي وخطابي.

٢) بالرغم من خطابه المعادي لسلطة الاحتلال الصهيوني، فإن «الخميني» لم يرسل طائرات F14 الإيرانية لمساعدة سلاح الجو السوري في القتال المستمر في لبنان.

٣) أن «إيران الخميني» لا تنوي لعب دور نشط في جانب العرب ضد السلطة الصهيونية المحتلة لفلسطين، وأنها لا تريد مجاوزة الإدانات اللفظية للسلطة الصهيونية.

وكانت «إيران» تعزف على أوتار متعددة لإرباك مواقف الأطراف الأخرى، فهي:

- تدعم حركة «أمل الشيعية»، عن طريق وزير دفاعها «مصطفى شمران»، وكانت على تنافر مع منظمة التحرير الفلسطينية.
- وتقطع روابطها مع «جورج حبش» أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير «فلسطين» المنافس لعرفات، حيث حصل ذلك عن طريق قائد فيلق الحرس الثوري الإيراني.

وشرع «الخميني»، ومن حوله من رجاله الشيعة المتشددين، يفتشون عن ذرائع ليتخذوها دريئة من أي موقف سيتبنونه ضد الفلسطينيين، وقد وجدوا ضالتهم في تصاعد التوترات بين «العرب» و«الفرس» في «إقليم الأحواز»، إذ وجهت الاتهامات إلى منظمة التحرير الفلسطينية أنها هي التي كانت وراء تغذيتها، فكان ذلك مبررًا كافيًا للخميني ليأمر بإغلاق مكتبها هناك وذلك بعد بضعة شهور من افتتاحها، ثم لم تلبث الأمور أن امتدت لتطال مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في «طهران»، فوضع تحت حراسة أمنية مشددة.

تلك الإجراءات وضعت «الخميني» في موقع تلقي سهام الاتهامات الموجهة له بأنه يكيل بعدة مكاييل للقضية الفلسطينية وأن أفعاله تخالف أقواله، وقد عززت تلك المواقف هواجس قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وراحت الشعوب العربية المتأثرة بثورة الخميني تحاول أن تتعرف إلى حقيقة ما يجري، فقد تصاعدت الشكوك حول إمكانية متاجرة الخميني بالقضية الفلسطينية. قامت أجهزة الخميني بنقل الصور المستجدة في الشارع العربي بعد المواقف التي اتخذها بشأن مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في «إيران»، فشعر أن سيطرته على «شعرة الميزان، قد اختلت، وأن فقدان الشارع العربي ليس في صالح مخططات نشر الثورة في البلدان العربية، فسارع إلى إعادة التوازن في موقفه المعلن، وأنه حريص على استعادة «فلسطين» وطرد اليهود منها، فأعلن أن ١٧ أغسطس من كل عام سيكون «يوم القدس» وطالب الجماهير العربية والإسلامية بالتظاهر في الشوارع، وكان «الخميني» يعلم أن مجرد التظاهر لن يكون مجديًا في إنهاء الاحتلال

الصهيوني لفلسطين، وأنه لن يتجاوز تفريغ طاقات المشاعر والأحاسيس في غير ما هو مؤثر في حقيقة الصراع.

المحطة الرابعة: توطيد العلاقات السرية بين الخميني ورجاله؛ والسلطة الصهيونية:

بينما كان «الخميني» ورجاله يوجهون ألوان السباب والشتائم ويكيلون أنواع التهم ويقذفون بصواريخ ألفاظهم التهديدية للسلطة الصهيونية؛ كانوا في الواقع يغطّون على حقيقة ما كانوا يمارسونه من تواصل في «السر» مع تلك السلطة الصهيونية المغتصبة، وفي هذه المحطة الرابعة سنتوقف عند عدة وقفات:

الوقفة الأولى: الجميع يؤيد السلطة الصهيونية وإن اختلفوا فيما بينهم:

عندما حزم الشاه حقائبه على عجل وأزمع الفرار وشرع في الرحيل اشتركت أربع قوى في الجري خلفه لتتنافس على ركله على قفاه، تلك القوى هي:

- القوى الدينية بقيادة الخميني.
- الليبراليون، ومنهم بني صدر.
- اليساريون، ومنهم حزب تودة الشيوعي.
- البرجوازيون، ومنهم البازار (لم يكونوا ضد الشاه بالمطلق لكنهم كانوا يطمحون إلى مزيد من نوافذ التكسب وأن يحصلوا على مزيد من المصالح التي استأثر بها الشاه وأتباعه).

جميع تلك القوى كانت الجسور بينها وبين السلطة الصهيونية ممتدة، ولكن مع تفاوت يتعلق أحيانًا بالأيديولوجيا وأحيانًا بالمصالح. وكان لكل منها جسوره الخاصة به.

استخدم الخميني القوى الدينية والليبرالية والبازار للإطاحة باليساريين، فأفلح في ذلك، ثم استخدم القوى الدينية والبازار للإطاحة بالليبراليين، فأقصاهم من الساحة، ثم

قسم القوى الدينية إلى قسمين: الأول: القوة الموالية لنظرية «ولاية الفقيه»، والثاني: القوة المعارضة لها، وكان منهم «شريعتمداري» و«منتظري»، فتمكن الخميني من التخلص من المعارضين لنظرية الفقيه، ثم إنه ضمّ «البازار» إلى دائرة نفوذه وبسط عليهم عباءته، وهكذا انفرد الخميني ومن معه من المؤمنين بولاية الفقيه بالسلطة، ثم إن هؤلاء انقسموا إلى ثلاثة أقسام: محافظين متشددين، وإصلاحيين، ومعتدلين. غير أن المحافظين تمكنوا من السيطرة على مجلسي الخبراء والشورى، فانحصرت السلطة بيد المرشد الأعلى الذي يسيطر رجاله على المجلسين وأصبح «مكتب المرشد الأعلى» محط الأسرار والمؤثر في اتخاذ القرار. وهكذا أصبح الطريق لتعزيز العلاقات وإقامة الصلات مع السلطة الصهيونية في «فلسطين» سالكًا ومنحصرًا في جهة واحدة، هي صاحبة القرار والقادرة على تنفيذه وتقييم نتائجه.

الوقفة الثانية: نوافذ السلطة الصهيونية على التغييرات الإيرانية:

تابعت القوى الصهيونية ما يجري في «إيران» بشكل متواصل، وتعددت فيما بينها الرؤى في الطريقة التي ينبغي بها التعامل مع تلك المستجدات التي لها طابع استراتيجي، وانفتحت في جدار الصهيونية تجاه التطورات الإيرانية ثلاث نوافذ، حاولت كل قوة أن تمرر من خلالها رياحها التي تحمل بصمتها، تدفقًا ولونًا ورائحةً.

النافذة الأولى: الطائشون، وكان يمثلهم «أرييل شارون»، القائد العسكري الصهيوني المشهور (ثم أصبح رئيسًا للوزراء فيما بعد)، وكان يرى المسارعة إلى توجيه «ضربة عسكرية معاكسة» لإنقاذ نظام الشاه!، اقترح إرسال جنود مظليين صهيونيين للقيام بهذه المهمة في «طهران»، وذلك أثناء اجتماع وزاري للسلطة الصهيونية.

النافذة الثانية: المتأمِّلون، وهؤلاء كانوا يأملون بأن النظام الجديد لن يدوم وسيسقط سريعًا، ولا ضرورة لأي تدخل صهيوني في تلك الأحداث لأن ذلك سيتم حتمًا من الداخل، ولن تسمح القوى الموالية للشاه والمتعاطفة معه بنجاح الثوار.

النافذة الثالثة: الواقعيُّون، وهؤلاء كان من رأيهم عدم التسرع باتخاذ قرارات غير مدروسة، وأنه لا بد من التريث. يقول «ديفيد كيمشي» الذي كان يشغل منصب مدير عام وزارة الخارجية: كانت تربطنا علاقات وثيقة بإيران، تدخل في عمل نسيج الشعبين، وكان من الصعب على شعب القبول بحقيقة أن كل هذه الحميمية ألقيت من النافذة، ولذلك كان هناك الكثير من المحاولات خلال السنة الأولى بعد الثورة لرؤية إن كان في مقدورنا «إحياء العُلاقات مع إيران».

تغلبت رؤية الواقعيّين. يقول «يوسي ألفير»، وهو ضابط سابق في «الموساد»: «واصل هؤلاء الأشخاص النظر إلى «إيران» كحليف طبيعي لإسرائيل». وقد صدق قوله، إذ واصل «الخميني» السير في الطريق الذي عبَّدَهُ الشاه، لكنه اجتهد في إخفاء تلك الفعلة الشنيعة كي لا يفتضح أمره أمام العرب والمسلمين، فينفضّوا عن تأييدهم للصفويين.

مع استتباب الأوضاع في «إيران» لصالح قوى الثورة، كان على «سلطة الاحتلال» إعادة النظر في سياستها مع «إيران» بما يتناسب مع التغير الحاد التي حصل فيها، وكان أيضًا لا بد من تصنيف القوى التي أصبحت فاعلة في الساحة الإيرانية بعد سقوط الشاه. وقد لخص ذلك «ديفيد كيمشي»، من «حزب العمل»، بقوله: «كان هناك شخصيات بالغة التطرف، وكان هناك، دعنا نقول: متطرفون معتدلون.. كانوا جميعًا متطرفين، وكانوا جميعًا متعصبين، لكن هناك أشخاص بمثابة خطر مطلق، وكانت هناك مجموعة أخرى على استعداد للتفاهم مع العرب، وكانت لا تزال بالرغم من ذلك معادية لإسرائيل، لكنها أقل تطرفًا بكثير من المجموعة الأولى. شعرنا بأنه في حال حلّت المجموعة الأولى محل الخميني سيكون ذلك بمثابة تهديد مباشر لنا.. في حين أنه في حال حلّت المجموعة الثانية محل الخميني سيبقى هناك أمل.. لم يكن لدينا ما نخسره بكل تأكيد».

وهكذا وضعت «سلطة الاحتلال» نظارة تصفية الألوان على عينيها واستعملت الناظور المقرّب لتتضح أمامها الصورة. وقد بدا لها سريعًا أن «الخميني» يمكن أن يكون رَجُلَها في «إيران» بديلاً عن الشاه!

الوقفة الثالثة: مبادرات خمينية وتبادل زيارات:

ردًا على موافقة «سلطة الاحتلال» على زيارة «أبو القاسم كاشاني» في مستهل عام ١٩٨٠م، ولنجاحه في مهمته، سمح «الخميني» لعدد كبير من اليهود الإيرانيين بمغادرة «إيران». وقد توجه الآلاف منهم إلى «باكستان» باستخدام الحافلات، ثم يتم من هناك نقلهم بواسطة الطائرات إلى «أستراليا»، حيث سمح لهم بعدها بالهجرة إلى «الولايات المتحدة» أو «فلسطين». وبحسب إفادة «محمد رضا أمين زادة»، وهو مسؤول إيراني فرَّ من «إيران» عام ١٩٨٥م. فإن الذي رتب هذه الصفقة عقيد في جيش «سلطة الاحتلال» يدعى «يوري» وكان قد زار طهران في مستهل عام ١٩٨٠م. وقد كشف بعض الصحف الغربية أن «إيران» قد سهلت هجرة عدد من «يهود إيران» إلى «فلسطين المحتلة» في نهاية عام ١٩٨٦م، ثم توالت الأنباء عن سماحها بهجرة حوالي ٣٠ ألف مهاجر يهودي إيراني إلى «فلسطين المحتلة» عبر «تركيا»، وقد وصل منهم ٦٠٠ مهاجر يهودي بالفعل. ويتبين لكل منصف كيف أن «الخميني» كان يخادع العرب والمسلمين بشن هجماته الخطابية على سلطة الاحتلال، وأنها تغطية على حقيقة ما يدبره في الخفاء. ومن الزيارات التي أزالت ساتر السوءة الثورية الإيرانية الخمينية الزيارة التي قام بها لإيران «روبرت مردوخ» صاحب شركة «ستار تي - في» الأمريكية، وهو صهيوني مشهور، وكان من أنشطته في تلك الزيارة اجتماعه مع مسؤولين إعلاميين إيرانيين. ومنهم مدير التلفزيون الإيراني والمسؤول عن «القسم الخارجي». ومعلوم أن مؤسسة التلفزيون تتبع مباشرة لمكتب المرشد الأعلى. انفضح أمر الزيارة وهو ما أحرج السلطات الإيرانية بشكل كبير لأنه عرّى نفاقها وكشف ألاعيبها، وهو ما اضطر مؤسسة التلفزيون إلى إصدار تبرير لفعلتها الشريرة عبر صحيفة «فردا»، أي: الغد»، ادعت فيه أن اللقاء مع «مردوخ» تم بعد إلحاح مندوب «إيران» لدى الأمم المتحدة «نجاد حسينيان»، الذي ادّعى فيه أن «مردوخ» مسيحي وليس يهوديًا مواليًا للسلطة الصهيونية. ولم يكن الأمر كذلك، فالسلطة الإيرانية تعلم أنه يهودي صهيوني، وعندما بلغ الإحراج مداه كان لا بد من «جهة ما» في «إيران» أن تتصدى لهذه

الممارسات الثقافية، وذلك لذر الرماد في عيون العرب والمسلمين الذين كان لا يزال بعضهم مغترًا بتلك الثورة، فانبرى الأمين العام لمجلس صيانة الدستور، وهو أحد فقهاء مجلس الخبراء، المدعو آية الله «أحمد جنتي» لانتقاد تلك الزيارة في خطبة يوم الجمعة في ٢٩/ ٥/ ١٩٩٨ وقال: «هل من المفروض أن ننسى مبدأ لا شرقية ولا غربية». ونلاحظ أن هذه الخطبة قد جاءت بعد حوالي ٢٠ عامًا من ثورة الخميني، وهو ما يدل على أن تلك الزيارات كانت مستمرة طوال تلك السنين. إنَّ موضوع كشف الزيارات المتبادلة مع «سلطة الاحتلال الصهيوني» أربك سلطة «الملالي» وباتت تتخبط في تصريحاتها وتبريراتها، فأصدرت وزارة الخارجية الإيرانية ما أسمته نفيًا لتصريحات «أحمد جنتي» واعتبرت ما قاله لا يتجاوز «خطأ في اللفظ» مع تأكيدها أنها «لم ولن» تمنح تأشيرة دخول لأي إسرائيلي..». لقد كان هذا النفي كذبًا محضًا، وسيأتي لاحقًا الإشارة إلى تبادل زيارات عديدة بين المسؤولين الصفويين ومسؤولي «سلطة الاحتلال الصهيوني».

وبالجملة فإن اللقاءات بين أولئك المسؤولين من الطرفين كانت أيضًا تتم سرًا في بلاد أطراف أخرى. فقد ذكرت صحيفة «يديعوت أحرنوت» الصهيونية أن سفير «إيران» لدى «اليونيسكو» المدعو «أحمد جلالي» قد التقى في الخفاء بكبير حاخامات الصهيونيين المدعو «إلياهو باكشي دورون» خلال مؤتمر عقد في المغرب في فبراير ١٩٩٨م. وكان هذا قد هاجر إلى «فلسطين المحتلة» من «إيران»، ومما قاله «جلالي» لـ«دورون» إن «إيران ليست العراق، وإنها لن تهاجم إسرائيل أبدًا». وكالمعتاد، ومن سياق الاستمرار في تغذية نهر الكذب الإيراني بمزيد من جراثيم الدجل، نفت «إيران» هذه الحادثة، لأنها «فضيحة» بكل معنى الكلمة! وهكذا سارعت السفارة الإيرانية في «الرباط» إلى إصدار بيان جاء فيه أن «اليهود الإيرانيين ليسوا بحاجة إلى إرشاد أو توجيه حاخام إسرائيل، وهم يعيشون دون أي مشاكل أو قيود، ويتمتعون بجميع الحقوق المدنية كبقية قطاعات الشعب الإيراني.. وإن الكيان الصهيوني يسعى كثيرًا، وخاصة في الآونة الأخيرة، إلى تسريب الأخبار الكاذبة

والمواضيع الواهية، بهدف ترويج أفكار مسمومة بين المسلمين». وقد كان ذلك اللقاء مع الحاخام «دورون» قد تم على هامش ندوة «حوار الأديان من أجل ثقافة السلام» التي تمت تحت رعاية الملك الحسن الثاني. ومعلوم أن «ثقافة السلام» الصفوية قد أثمرت كوارث إنسانية هائلة ومذابح بشرية مريعة في كل من العراق وسوريا واليمن وكذلك ألونًا من القتل والتخريب في عدد من دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الكويت. ولا شك أن كل منصف لا يحتاج إلى مزيد من التدقيق أو التحقيق ليعلم أن مشاركة مجموعة الخميني في مثل هذا النوع من المؤتمرات ما هو إلا تغطية على تلك الممارسات الدموية البشعة التي يمارسها نظام «الملالي» في داخل «إيران» وخارجها. المسألة لم تتوقف عند تكذيب «إيران» للقاء مندوبها مع الصهاينة، إذ انبرى «دورون» لتنفيذ التكذيب الصفوي، ووصف لقاءه مع «جلالي» بأنه «تاريخي، وأنه إذا توفرت النوايا الحسنة يمكن لإسرائيل وإيران إضفاء طابع رسمي على الحوار بينهما». وكان مما طلبه «دورون» من «جلالي» خلال اللقاء السماح له بزيارة «طهران» والمدن الإيرانية التي توجد فيها جاليات يهودية، والسماح لمكتبه بتدريب «رجال دين يهود» في أوساط الجالية اليهودية الإيرانية، والسماح للمفكرين الإيرانيين اليهود بالاتصال المباشر والمنتظم بالجاليات اليهودية الأخرى، مع القيام بدور في تطوير «اللاهوت» و«الفلسفة اليهودية». وكان الصهاينة قد وسّطوا «ياسر عرفات» لترتيب زيارات يقوم بها حاخامات صهاينة إلى «إيران»، بحسب ما أفاد به الحاخام «فرومان»، وأن الجانب الصفوي ردَّ بالإيجاب، وسمّى رجل دين إيرانيًا للاجتماع بحاخام صهيوني من أحد بلدان شمال إفريقيا. ومن المحتمل أن يكون رجل الدين الإيراني هو «جلالي» والحاخام الصهيوني هو «دورون»، أو من المحتمل أن تكون هذه واقعة أخرى.

وقد تعددت المناسبات التي تجلت فيها علاقات التواصل الإيراني الصهيوني، فمن ذلك:

- في عام ١٩٨٦م فُقد الطيار الصهيوني «رون أراد» بعد إسقاط طائرته فوق «لبنان». وفي ١٩ سبتمبر ١٩٩٥م اختطفت «طائرة إيرانية» وهبطت في «فلسطين المحتلة» في القاعدة الجوية «عوقدا»، وطلب خاطفها اللجوء السياسي لدى «سلطة الاحتلال الصهيوني». استغل أعضاء «الكنيست» من «الليكود» الفرصة وطلبوا من رئيس الحكومة احتجاز الطائرة وركابها لمقايضتها بالحصول على معلومات عن الطيار الصهيوني المفقود. اجتمع مجلس الوزراء الصهيوني المصغر ورفض طلب «الليكود» وقرر السماح للطائرة الإيرانية بالعودة بركابها وملاحيها إلى «إيران». والتحفظ على الخاطف للتحقيق معه. كان هذا القرار ثمرة التوافق الخفي والتناغم السرّي بين حكومتي «طهران» الصفوية و«تل أبيب» الصهيونية. ولولا وجود مثل هذا التوافق والتناغم لاستغلت «سلطة الاحتلال» الحادث لابتزاز مصالح من «إيران». ومع أن الموقف الصهيوني كان واضح الدلالة على ما ذكرنا إلا أن «علي أكبر ناطق نوري» رئيس مجلس الشورى الإسلامي في «إيران» احتج على تأخر السلطات الصهيونية في إطلاق سراح الطائرة ومن فيها والعودة إلى «إيران»، وكان لا بد له من فعل ذلك لإبقاء المستور مخفيًا.

- أصبح التنديد بالسلطات الصهيونية «شمّاعة إيرانية» صفوية تعلّق عليها أصنافًا من الأنسجة الملوّنة الحاجبة عن رؤية ما يقع خلفها. وهكذا فعلت في القمة الثامنة «لمنظمة المؤتمر الإسلامي» التي انعقدت في «طهران». صحيفة «يديعوت أحرونوت» مزّقت بعض تلك الأنسجة فظهر بعض ما أخفته وراءها، فقد ذكرت الصحيفة أنه في أواخر شهر نوفمبر ١٩٩٧م زارت «إيران» مجموعة من «الخبراء الصهيونيين»، وأرشدت مزارعين إيرانيين، وذلك بعلم من الحكومة الإيرانية. وكان عدد أفراد هذه المجموعة ما بين ١٢ إلى ١٦ خبيرًا صهيونيًا متخصصين في الري الزراعي، وأنهم اجتمعوا مع نائب وزير الزراعة الإيراني، ومع مسؤول كبير آخر، لم تسمه الصحيفة، في عدة لقاءات وصفت بأنها «غير رسمية» وطلب

المسؤولون الإيرانيون اكتساب الخبرة الصهيونية في مجالات زراعة «القمح» و«القطن»، وفي كيفية التخلص من «النفايات البيئية» بواسطة الحرق. وتعقيبًا على هذا التعاون الإيراني الصفوي السرّي قال البروفيسور «جاد غليبر» الخبير الصهيوني في شؤون الاقتصاد في جامعة «حيفا»: «إن الإيرانيين يستطيعون اتخاذ سياسة مناهضة لإسرائيل ومتطرفة في المؤتمر الإسلامي واتخاذ قرارات ضدها (أي في العلن)، ومع ذلك يستطيعون الحصول على مساعدة إسرائيلية (أي في السر)، شريطة أن لا تكون عليها أختام أو علامات تجارية إسرائيلية، ووقعت مثل هذه الأمور في السابق..».

وهكذا فضح هذا البروفيسور اليهودي النفاق الإيراني الصفوي.

- بعض العلاقات السرّية الصفوية الصهيونية وجدت ضالتها في الانسياب المخفي للبترول من خلال براميل النفط ففي نوفمبر ١٩٨٩م أبلغت وزارة الخارجية الصهيونية وزارة الخارجية الأمريكية أن «سلطة الاحتلال الصهيوني» استأنفت مشترياتها من «النفط الإيراني». وكانت السلطة الصهيونية قد وافقت على شراء مليوني برميل من النفط مقابل ٣٦ مليون دولار، كجزء من صفقة لتأمين المساعدة الإيرانية في إطلاق سراح عدد من أسرى الحرب الصهيونيين المحتجزين في لبنان. وكالعادة، أنكرت وزارة الخارجية الإيرانية المشاركة في هذه العملية، لكن كان الاستنتاج النهائي أن الاتصالات الإيرانية الصهيونية قد أثبتت محافظتها على الاستمرارية والفاعلية. وعندما نوقشت هذه القضية في فبراير ١٩٩٠م في «الكنيست» كشف وزير الطاقة والبنية التحتية «موشي شاحال» أن الخزانة الصهيونية جنت أرباحًا مقدارها ٢,٥ مليون دولار من تلك العملية.
- حصلت ضجة كبيرة في ساحة صناعة «الفستق» الأمريكية، إذ لاحظوا فجأة أن «الفستق» الإيراني قد أغرق الأسواق الصهيونية في «فلسطين المحتلة» وهو

ما زاحم أو أوشك أن يزيح «الفستق» الأمريكي المنتج في «كاليفورنيا» الذي كانت أسواق السلطة المحتلة في «فلسطين» أحد مستورديه النشطين. بلغت حجم تجارة الفستق الإيرانية الصهيونية في عام ١٩٩٧م نحو ١٨٥ مليون دولار، وفي عام ١٩٩٨م نحو ٣٦٠ مليون دولار. وقد استغلت السلطة الصهيونية الوجود التجاري السلعي الإيراني في أسواقها لتحصيل مكاسب من «الولايات المتحدة»، على طريقة خذ وهات، وذلك بإيقاف هذا التعاون وإفساح الأسواق الصهيونية لصالح البضائع الأمريكية للضغط على «إيـران» للحصول على مكتسبات وميزات. وقد كشف النقاب لاحقًا عن شركات صهيونية لم تتعاقد من أجل شراء «الفستق» الإيراني وسلع أخرى فحسب، بل تعاقدت أيضًا على شراء «مواد كيماوية» و«معدات عسكرية». ومن جهتهم لم يعتبر الإيرانيون أن التفاوت الديني (الأيديولوجي) ينبغي أن يكون عائقًا دون استمرار تلك العلاقات، وفي هذا يقول «هادي نجاد حسينيان»: «هناك سارق سرق أموالنا، فلماذا نأبه لأيديولوجيته؟!». إنه تبريرٌ مساحته واسعة جدًا تستطيع استيعاب أكثر بكثير مما يوضع عليها، وبحر ممتد لا ساحل له يستطيع أن يمرّر جميع السفن (المحمَّلة بآلاف الحاويات من التقيَّة والكذب) التي تمخره مهما بلغ عددها أو كبر حجمها!

- وقد تم تبادل الزيارات التنسيقية والتعاونية بين الطرفين الإيراني الصفوي واليهودي الصهيوني في عدة مجالات، وسأذكر بعضها لاحقًا بحسب اتساقها مع انسيابية المبحث.

ومثلما كانت «إيران الخمينية» تغطي صلاتها مع «سلطة الاحتلال الصهيوني» بسيل من السباب والشتائم والتهديد لتلك السلطة، فإن «سلطة الاحتلال الصهيوني»، وهي على علم بهذه اللعبة، كانت أيضًا تبادل «إيران» الاتهامات والتهديدات نفسها، بحيث لا يبقى شك لدى جمهور «المسلمين» ومنهم «العرب» أن الطرفين على عداء مستحكم،

وبذلك يحقق كل طرف مصلحته الخاصة به. إن إثارة زوابع من الغبار اللفظي ربما يكون كافيًا لبلوغ تلك الغاية. ولذلك تبنّى زعيما «حزب العمل» «بيريز» و«رابين» لهجة شديدة ولافتة وغير مسبوقة للتنديد بإيران. أمّا «بيريز» فاتهم «إيران» بإشعال كافة الحرائق في الشرق الأوسط، مُلمّحًا إلى أن الفشل في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يرجع إلى تدخل «إيران» وليس إلى تقصير من جانب «إسرائيل» و«الفلسطينيين». ولا شك أن هذا التهام لإيران هو خير تسويق لها في العالم الإسلامي لتكون محط الاحترام والتقدير. وأما «رابين» فقد اتهم «إيران» بأنها تعاني من جنون العظمة، وأنها تسعى لأن تكون القوة الرائدة في المنطقة. وهو قد أصاب في ذلك، وقال رابين «للكنيست» في ديسمبر ١٩٩٢م أن «صراع إسرائيل ضد الإرهاب الإسلامي المجرم قصد منه إيقاظ العالم الغافل عن أخطار الأصولية الشيعية» ثم ختم حديثه بالقول: «الموت عند عتبة دارنا»، أي من يأتينا سنقتله عند عتبة الدار ولن نمكنه من الدخول، أي إلى «فلسطين المحتلة»! علمًا بأن «رابين» نفسه كان قبل سنوات قد وصف «إيران» بالحليف الاستراتيجي. ونحن لا نلوم الجماهير الإسلامية في انسياقها لاتخاذ مواقف بحسب الظاهر من تلك الاتهامات المتبادلة بين الطرفين الصفوي والصهيوني؛ لأنه ليس لعامة الجمهور من وعي كافٍ ومتابعات مضطردة ما يمكنه بها من تفكيك رموز تلك الألفاظ واختراق شفراتها!

وقد ساهمت الصحف الصهيونية في هذه المسرحية، ففي أواخر عام ١٩٩١م أغرق الاستراتيجيون الصهاينة الصحف الصهيونية المقربة من «حزب العمل» بمقالات تتحدى النظرة التقليدية إزاء «إيران» باعتبارها حليفًا استراتيجيًا غير عربي، وتصفها بـ«أعظم خطر استراتيجي» يهدد السلطة الصهيونية.

لقد نسجت السياسة الصفوية ثوب علاقاتها الخارجية بما تناسب ألوانه وأشكاله وهو ما يضفي عليها بريقًا أخّاذًا، لا يخال الناظرين إليه من العرب والمسلمين أن ما يخفيه

من «بطانة داخلية» لا يقل نصاعة عما كان ظاهرًا وسابغًا، ولم يكن يخطر بخلدهم أن ذلك الثوب الزاهي ما هو إلا لتعمية الأبصار عما يغطيه من بطانة قذرة ومنتنة. وقد كشف بعض السياسيين الصفويين أن حيلتهم تلك قد انطلت فعلاً على حكومات الدول العربية والإسلامية، يقول «محمد جواد ظريف» وزير الخارجية الإيرانية الحالي، وسفيرها السابق لدى «الأمم المتحدة»: «تطورت السياسة الخارجية الإيرانية بحيث باتت تنظر إلى الدول بدلاً من أن تنظر إلى الجماهير. وهذا هو سبب ما تراه من تحسن مستمر في العلاقات بين «إيران» والعالم العربي ودول الخليج العربي. (قلت: الحال عكس ذلك تمامًا مع معظم الدول التي ذكرها). كانت هناك محاولة من جانب «إيران» لإيجاد حضور قوي لها في العالم الإسلامي وفي حركة عدم الانحياز. وسعت «إيران» بشكل أساس بعد انتهاء حربها مع العراق إلى إعادة تعريف موقعها في المجتمع الدولي باعتبار أنها قوة إقليمية. وإقامة علاقات جيدة مع الدول الأخرى في المنطقة» انتهى كلام ظريف. ومن اللافت قول «ظريف»: «قوة إقليمية»، ولعله أسقط كلمة «مهيمنة» مراعاة لخواطر حكومات بعض الدول الشرق أوسطية ودول خليجية.

وقد كان «ظريف» أكثر وضوحًا في بيان النفاق الصفوي الذي يظهر العداوة لسلطة الكيان الصهيوني استمطارًا لعطف العرب والمسلمين، في حين أنه يستبطن الصداقة والود مع تلك السلطة المحتلة. يقول «ظريف»: «أية علاقات مع إسرائيل، أو تصور وجود علاقات مع إسرائيل سيهدد أكثر أهداف السياسة الخارجية الإيرانية أهمية. ألا وهو التقارب مع دول المنطقة». كان، ولا يزال، اهتمام «إيران» بالاستحواذ على قلوب العرب والمسلمين، في موقع الصدارة، لأنهم مادة نشر سواد التشيع الصفوي بحسب رؤيتها، وهي حريصة على ذلك كل الحرص رغم كراهيتها المريرة للعرب!

الوقفة الرابعة: فضائح التعاون العسكري الصفوي الصهيوني:

عندما بلغت شجرة العلاقات الإيرانية الصهيونية عهدها الربيعي في نهاية حكم

الشاه، خشي «الخميني» ورجاله من أن تأتي عليها تغيرات مناخ الخريف فتذبل أوراقها ثم تتساقط لتهب عليها رياح التغيير الصفوي فتبددها في فضاء المستجدات المتلاحقة. وقرر الخميني ألا يحدث ذلك، وصمم على أن يضاعف ري تلك الشجرة ليستمر ربيعها وتزداد أوراقها ويزدهي خضارها. كان ذلك يتطلب التمويه على المسلمين ومنهم العرب، الذين يرون أن هذه الشجرة من الشجرات الخبيثة، وأن ثمارها يتفاعل فيها السم القاتل، وأن اكتشاف ذلك سيكون سهم صاعق يصيب خاصرة الثورة ولذلك أحاط «الخميني» تلك الشجرة بسور مرتفع ليواري ما يتم خلفه من رعاية للمحافظة على رونق تلك الشجرة ويضاعف رَيَعانها!

نحن، في هذه الوقفة، سنقتحم ذلك الجدار المتعدد الزوايا، وذلك بإحداث كوّة من جهة الزاوية العسكرية ومتعلقاتها. اتخذنا إجراءاتنا لفعل ذلك، وإذا نحن إزاء مشاهد عدة. رتَّبنا تلك المشاهد واخترنا لها عناوين، وكانت على الوجه التالي:

المشهد الأول: ارتداء إزار عداوة السلطة الصهيونية:

كان ذلك لا بد منه لستر عورة حقيقة الاتصالات والعلاقات مع تلك السلطة الصهيونية الغاشمة المحتلة، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون العسكري في مجالات توريد الأسلحة والتدريب وتبادل الخبرات. وهذه بعض المقتطفات من خطب «الخميني» وتصريحاته، وكذلك بعض المقربين منه ممن تولوا المسؤوليات العليا في الثورة الصفوية.

١ - في تصريح له، قال «الخميني»: «لقد بثّوا من أبواقهم **تهمة مفضوحة بشأن علاقة إيران بإسرائيل، ومسألة شراء الأسلحة**، مستهدفين بذلك عزل الشعوب العربية عن «إيران»، وخلق العداء بين المسلمين، وتعبيد الطريق أمام القوى الكبرى، وزيادة سيطرتها أكثر فأكثر، فهل يا ترى هناك شخص مطلع يجهل العداء الشديد الذي تكنه الثورة ضد إسرائيل؟! وهل يجهل **أننا ندّدنا بإسرائيل** منذ أكثر من عشرين سنة في خطبنا وبياناتنا. واعتبرناها صنو «أمريكا» في الظلم، وربيبتها في الغزو والعدوان؟.. من يجهل أن الشعب

الإيراني المسلم خلال فترة الثورة الإسلامية، وفي المظاهرات المليونية الصاخبة أعلن أن إسرائيل عدوة له مثل أمريكا، وقطع النفط عنهما معًا، وصبَّ غضبه ونقمته عليهما معًا».

قلت: يا خيبة أولئك المتظاهرين الذين ظنّوا أن قيادتهم تعبِّر عن هتافاتهم، في حين أنها كانت توظفها لصالح تمرير مراميها الخفية.

٢- في رده على فضح أسرار علاقاته مع السلطة الصهيونية، قال «الخميني» في خطاب جماهيري له في أغسطس ١٩٨١م: «إنهم يتهموننا باستيراد الأسلحة من إسرائيل، وهذا يقال في حق بلد نهض لمعارضة هذه العصابة الصهيونية المدانة منذ البداية.. منذ أكثر من عشرين عامًا في خطابات وتصريحات تحدثنا عن إسرائيل وعن أعمالها القمعية، في حين أن عددًا كبيرًا من الدول الإسلامية لم يقم بخطوة واحدة حتى على هذا الطريق في معارضة إسرائيل..» انتهى كلامه. نعم، قبل عشرين عامًا من استلامه السلطة في «إيران» كان لا بد للخميني أن يهاجم ويندد بسلطة الكيان الصهيوني بغية الاستحواذ على تأييد المسلمين له إذا قام بثورته. وقد استمر على هذا النحول بعد ثورته على الشاه لأن ذلك كان الحطب الذي تغذى بها النار لتستمر في إرسال ألسنة لهيبها. وقد صدَّق كثير من «العرب» و«المسلمين» ما كان يقوله «الخميني» فتبرعوا بمده بمزيد من الحطب!

٣- على طريقة «رمتني بدائها وانسلت»، ولتلافي ما يمكن أن يحل بساحته من فضائح «الترتيبات» مع «سلطة الاحتلال الصهيوني» وذلك بالقفز إلى الأمام، اتخذ الخميني من «صدّام» ترسًا، يتقي بتوجيه الاتهام إليه السهام التي يمكن أن تخترق رداءه أو أن تمزقه. ففي خطابه الذي أشرت إليه في الفقرات السابقة ارتقى «الخميني» درجات الطبقات الصوتية وقال: «هذا الرجل المدعو «صدّام» لجأ إلى التمثيل (قلت: تمامًا كما كان الخميني ورجاله يفعلون)، وكما قيل، أجبر إسرائيل على قصف مركزه النووي (قلت: هذه الجملة تدل على أن الرجل إما أنه لا يفقه ما يقول أو أنه يحتقر أفهام الذين يسمعون خطابه فاستخف عقولهم) لكي ينقذ نفسه من العار الذي سببه لنفسه بمهاجمة «إيران»

الإسلامية. هدفه من القيام بذلك هو التمويه على جرائمه وإعطاء انطباع بأن «إسرائيل» تعارض «صدَّام»... هذا سيوفر له ذريعة، وهي أن «إسرائيل» تعارض «صدّام»، وأن لها روابط معنا، هذه **تفاهات صبيانية**. إنهم يحاولون حمل الدول الإسلامية الأخرى على الاعتقاد بأننا ندعم إسرائيل، لكن منذ أن بدأنا هذه القضية وهذه الحركة، كان أكثر قضايانا أهمية **وجوب التخلص من إسرائيل!**» (كذا قال، مما سنثبت عكسه تمامًا بعد قليل).

٤- راح «الخميني»، ومن موقع التعالي والتسامي، يوجه أوامره إلى الدول العربية والإسلامية بخصوص ما ينبغي الامتناع عنه في كل ما يتعلق بأي علاقات مع «سلطة الاحتلال الصهيوني». وهذه بعض النصوص الخمينية التي نشرتها «وزارة الإرشاد الإسلامي» تحت عنوان «الإمام القائد في مواجهة الصهيونية» عام ١٤٠٤هـ، في طبعتها الثانية. قال «الخميني»: «لا تبرموا المعاهدات الأخوية مع «إسرائيل» عدوة الإسلام والمسلمين، والتي تسببت في تشريد أكثر من مليون مسلم مستضعف. لا تجرحوا مشاعر المسلمين، لا تطلقوا أيدي «إسرائيل» **وعملائها الخونة** لتعبث في أسواق المسلمين. أكثر من هذا، لا تعرِّضوا اقتصاد البلاد إلى الأخطار على حساب تحقيق مصالح «إسرائيل» وعملائها في إيران». وفي مناسبة أخرى قال، كما جاء في الإصدار المشار إليه: «إن التعاون مع «إسرائيل»، سواء كان بيع الأسلحة أو مواد التفجير أو النفط لها، يعتبر **حرامًا ومخالفًا صريحًا للشريعة الإسلامية**، وإن إقامة العلاقات مع «إسرائيل» وأذنابها (سواء كانت سياسية أو تجارية) يعتبر **حرامًا ومخالفًا للشريعة الإسلامية**. يجب على المسلمين **مقاطعة** البضائع الإسرائيلية الواردة إلى البلاد».

٥- عندما فاحت الرائحة المنتنة للتعاون الصفوي الصهيوني العسكري ولوَّثت الأجواء راح رجال «الخميني» يتحسسون رؤوسهم وعلموا أنهم لن يكونوا خارج دائرة الاتهامات فانبروا للنفي وللشجب. فقد كتب حجة الإسلام «سيد هادي خسروشاهي» في كتابه «الثورة الإسلامية والإمبريالية العالمية»: «إن الذين يتهمون «إيران» بأنها اشترت أسلحة من «إسرائيل» ينشرون الأكاذيب المضحكة (!) لإثارة الشبهات حول أصالة

وإخلاص الثورة الإسلامية في «إيران».. إن «إيران» رغم الديون المستحقة لها على ربيبة «أمريكا»، أي «إسرائيل»، ورغم أن الشاه كان قد دفع سلفًا لإسرائيل ثمن أسلحة اشتراها منها بمقدار ٥٠٠ مليون دولار، ولم يكن قد تسلمها حين طرده من «إيران»؛ فإن «إسرائيل» حاولت في مرّات عديدة الاتصال بالجمهورية الإسلامية في «إيران» عن طريق أطراف أخرى لإخبار «طهران» أن هذه الأسلحة جاهزة، وأنها تود تسليمها إليها، (ودوافعها في ذلك مفهومة)، إلا أن رجال الثورة الإسلامية، وعلى رأسهم الإمام الخميني، رفضوا تسلم الأسلحة، وطالبوا باسترداد المال المدفوع من الشاه!».

المشهد الثاني: التواري خلف الحرب الإيرانية العراقية لتفعيل التعاون العسكري:

تتسع مساحة هذا المشهد ليشمل مسرحها كلاً من «إيران» و«العراق» و«سلطة الاحتلال الصهيوني»، وأما الفاعلون على هضابه وجباله وسهوله وغاباته فهم زعماء وسياسيون واقتصاديون وقادة عسكريون، ومن ورائهم جيوش جرّارة عديدها بالملايين هم وقود نيرانها ومادة استمرار اشتعالها على مدى ثمانية أعوام، تلك النيران التي أكلت ألهُبُها الأخضر واليابس في كل من «العراق» و«إيران»، ودمّرت قاذفاتها الحربية وصواريخها وقذائفها البنى التحتية في البلدين، وأحالت آمال تنميتها إلى التقاعد، وعطلت المشروع الحيوي الصفوي المتعلق بتصدير الثورة إلى خارج «إيران» وأدخلته في سبات عميق إلى أن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩٨٨م، وكانت لحظة اشتعالها قد فاجأت التاريخ في ١٩٨٠م. هذا المشهد شاسع الأرجاء لكننا سنحصر توجيه منظارنا المقرِّب على مساحة محددة، وهي التي شهدت العلاقة العسكرية الصفوية الصهيونية خلال هذه الحرب، ومدى ما تم بينها من تنسيق وتعاون، وسأسوق الحديث وفق نقاط متتابعة.

١- شكلت الحرب «الإيرانية العراقية» منعطفًا شديد التعرج في منحدر مكتظ بالحفر المتفاوتة الأحجام يغذ سيره باتجاه قاع وادٍ سحيقٍ تتبدد في أرجائه شعوب «إيران» والعراق ودول الخليج العربي وشعوب أخرى أيضًا، فيما لو وصلت تلك الحرب إلى قاعه، فيضحون مِزقًا ويمسون أحاديث!

استخرجت «إيران الصفوية» «سواطيرها» الحضارية المجوسية وألبستها أردية حرب «القرن العشرين» ساعية لتحقيق الأهداف التالية:

- أخذ زمام المبادرة في تحقيق هدف تصدير الثورة.
- كسر الحاجز «السُّنّي»، وهو العراق، المشيَّد على امتداد حدودها الغربية.
- الانسياب بعد ذلك نحو الغرب لابتلاع دول الخليج العربي وفرض سيطرتها على مكة المكرمة والمدينة المنورة بما فيهما من الحرمين الشريفين، المكي والمدني.
- الهيمنة على الثروات الهائلة في كل من «العراق» و«دول الخليج العربي» وأهمها البترول والغاز.
- المواصلة قدُمًا في اتجاه ابتلاع «سوريا» و«الأردن» و«لبنان» لينفتح الطريق أمامها لتنبش قبور الفاطميين في «مصر» وليقول لسان حالها: رجعنا يا «صلاح الدين»، وحوّلنا جهادك هباء تذروه رياح الصفويين!
- إحياء «الإمبراطورية الفارسية» ملفوفة بأردية شيعية صفوية رافعة شعارات نشر ثقافاتها الوثنية بما في ذلك اللغة الفارسية.
- الانتقام من «العرب»، ونبش قبور «الصحابة» الكرام لمحاكمتهم أمام مَهْدِيِّهم المنتظر، وفي خضمِّ ذلك لن يكون حاضرًا في ذاكرتهم أن «النبي محمد ﷺ» و«آل بيته»، بما فيهم أئمتهم الأحد عشر (الإمام الثاني عشر الذي هو مهدي الشيعة ليس له وجود في الواقع) كلهم «عرب»، و«القرآن» عربي.

أما «العراق»، والذي كانت ترفرف في سمائه الأعلام البعثية العلمانية الحاقدة على الإسلام، فلم تكن له أطماع عقدية في «إيران»، ولكنها أطماع قومية تتعلق بإقليم «الأحواز» العربي وأطماع جغرافية تتعلق بتأمين خاصرته الشرقية وأطماع اقتصادية تتعلق بالاستفادة من الثروات النفطية التي يقبع جلّها في «الأحواز». وكان «العراق» يعلم أن

خسارته للحرب ستدخل العراق في ليل صفوي بهيم، وكانت «دول الخليج العربي» تقف وراء دعم «العراق» لتعزيز صموده، لأن المد الصفوي الجارف سيجتاحها حتمًا فيما لو سقطت العراق، وإنها لن تستطيع الصمود إلا بمظلة دولية عالمية تقبض «الولايات المتحدة» على مقبض عصاها.

٢- رأى «الخميني» ورجاله أن الأهداف التي ستتحقق بانتصارهم في الحرب لا ينبغي أن تعوقها «المبادئ»، ولا يجوز تحجيمها في بوتقة «العقائد»، وأن «ولاية الفقيه» من صلاحياتها إعمال مبدأ «التقية» فيما تراه مناسبًا للوصول إلى تحقيق غاياتها العظمى التي أشرت إليها. ولا بد من إعادة تقييم «أجنحة القوة» التي تستطيع أن تطير بتلك الأهداف باتجاه مراميها.

إنَّ أبرز الأجنحة هو «الجيش»، إنها «القوات المسلحة».

لقد بنى الشاه صروحه الحربية على العين الأمريكية. فـ «الولايات المتحدة» هي التي بنت «الجيش الإيراني» وأمدته بالأسلحة والذخيرة والخبرات. وكان لسلطة الاحتلال الصهيوني في ذلك نصيب، سواء على مستوى الإمداد العسكري أو تقديم الاستشارات أو المساهمة في التدريبات. فكيف للخميني أن يخوض حربًا بجيش تلك مواصفاته وارتباطاته دون أن يمد جسوره مع كل من «الولايات المتحدة» و«سلطة الاحتلال الصهيوني». وإذا فعل ذلك في العلن فكيف سيبرر تلك الفعلة الشنيعة أمام شعبه ثم أمام المسلمين بما فيهم العرب، وإعلامه ينادي بالويل والثبور ليل نهار للشيطان الأكبر (الولايات المتحدة) والشيطان الأصغر (سلطة الاحتلال الصهيوني). إذًا لا بد من إضفاء السرية التامة على كل ما له صلة بذلك لتجديد وإحياء التعاون العسكري مع هاتين الجهتين. ونحن تحت «محطتنا الرابعة» سنشير إلى بعض ذلك فيما يتعلق بهذه المسألة ممّا له علاقة مع «سلطة الاحتلال الصهيوني».

٣- مباشرة بعد تبوؤ الثورة الإيرانية مقاعد القيادة والريادة في عموم دولة «إيران»،

وفي مسابقة مع الزمن، استهل «الخميني» عام ١٩٨٠م بالاستعداد الخفي للحرب ضد العراق، فقام «أحمد كاشاني»، النجل الأصغر لآية الله العظمى «أبو القاسم كاشاني» الذي كان له دور بارز في تأميم صناعة النفط الإيرانية عام ١٩٥١م، بزيارة «فلسطين المحتلة»، وكان هو أول مبعوث إيراني يقوم بذلك بعد الثورة - على الأرجح -. انصبت المباحثات على مبيعات الأسلحة والتعاون العسكري ضد البرنامج النووي العراقي في «أوزيراك»، وقد غطّى رحلته تلك بادعائه أنه مواطن غير رسمي قلق!»، ونتج عن رحلته موافقة «بيغن» على شحن إطارات لطائرات «الفانتوم» المقاتلة، إضافة إلى شحن أسلحة أخرى للجيش الإيراني.

قررت «إيران الصفوية» المضي قدمًا في هذا الطريق، فتم إخبار «الخميني» بأن هناك شحنة كبيرة من الأسلحة تزمع «إيران» شراءها من «سلطة الاحتلال الصهيوني» في فلسطين، وأنها متوقفة على «موافقته». سأل «الخميني»: هل من الضروري مناقشة مصدر الأسلحة لدى عملية الشراء؟ (لأنه يعلم أنها أسلحة صهيونية لكن مصدرها الولايات المتحدة)، فأجيب بالنفي، فقال: «إذًا، نحن لا نبالي!». أصبحت سياسة النفاق الخمينية هي التي تتبناها الحكومة في سياستها الخارجية، والتي فحواها: «الاستعلان بمعارضة «سلطة الاحتلال الصهيوني» خطابيًا، والتعاون معها عمليًا وسريًا»!

٤- بعد دخول القوات العراقية الأراضي التابعة لإيران بثلاثة أيام، رأت «سلطة الاحتلال» أن الأمر بات خطيرًا، فقطع «موشي دايان» زيارة خاصة كان يقوم بها إلى «فيينا» وعقد مؤتمرًا صحفيًا حث فيه «الولايات المتحدة» على مساعدة «إيران» لتتمكن من مواصلة دفاعها عن نفسها، بعد ذلك بيومين قال وزير دفاع السلطة المحتلة «موردخاي زيبوري» لصحيفة «معاريف» الصهيونية: «يمكن لإسرائيل أن تقدم مساعدات هامة لإيران، وأن تمكنها من مواصلة حربها مع العراق» ولم ينس أن يقول الجملة التقليدية الإعلامية: «بالطبع، هذا لا يمكن أن يحدث طالما أنه لم يطرأ تغيير جدّي في النظام

الإيراني المتطرف»! ثم أعلن في «زيورخ» بألمانيا أنه تم عقد لقاء بين مسؤولين إيرانيين وصهيونيين لإبرام صفقة أسلحة، مثل الطرف الإيراني العقيد «زارابي» مدير المجمع الصناعي العسكري في «إيران»، ومثل الطرف الصهيوني «العقيد بن يوسف»، حيث تمت مناقشات لعديد من الاقتراحات، منها اتفاق يسمح لخبراء تقنيين صهاينة بتدريب الجيش الإيراني الصفوي على تعديل العتاد الحربي الأمريكي الصنع بحيث يتلاءم مع قطع غيار صهيونية الصنع. ومن جهته فإن «بيغن» أمر باستئناف بيع الأسلحة لإيران، وكذلك قطع الغيار. وعندما تولّى «ريغن» الرئاسة الأمريكية في يناير ١٩٨١م أيد الموقف الصهيوني الذي كان سلفه «كارتر» معارضًا له، فتواصلت مبيعات الأسلحة سرًا على جسر «المحبة والوئام والمصالح» بين «سلطة الاحتلال» و«إيران الخميني».

٥- لم يكن متيسرًا نقل الأسلحة الصهيونية إلى «إيران» جوًّا عن طريق مستقيم عبر أجواء العراق، لذلك اتخذت طائرات نقل الأسلحة من «فلسطين المحتلة» إلى «إيران» طريقًا منحنيًا، حيث تتجه الطائرات شمالاً ثم تعبر الأجواء التركية بمحاذاة الحدود الشمالية للعراق، ثم تتوجه نحو «إيران» محاذية للحدود الجنوبية «للاتحاد السوفيتي». ليس معلنًا كم عدد الطائرات وكم عدد المرّات التي حصل فيها ذلك، لأنه سر مكتوم، لا يعلمه إلا جهات محددة في كل من «إيران الخميني» و«سلطة الاحتلال الصهيوني». ولكن شاء الله تعالى أن يفضح هذا التعاون الخفي، ففي ١٨ يوليو ١٩٨٠م تحطمت طائرة شحن «أرجنتينية» بالقرب من الحدود «السوفييتية التركية» وكانت محملة بالأسلحة المرسلة من «سلطة الاحتلال الصهيوني» إلى «إيران الخميني». أحدثت الواقعة دويًا عالميًا هائلاً، وهو ما اضطر كلا الطرفين، الإيراني والصهيوني، إلى إنكار أية صلة لهما بالموضوع! لم ينطل ذلك النفي على الدول المهتمة، فقد تأكد تمامًا لدى القاصي والداني أن الصِّلات الإيرانية الخمينية مع «سلطة الاحتلال الصهيونية» كنارٍ على علمٍ، وأن لها مذاق العسل في أفواه المتعاونين.

٦- مع انخراط الطرفين في هذا التعاون، ازدادت الثقة بينهما، وأضحى دفء العلاقات مناسبًا لتحقيق المصالح المشتركة. كان موضوع تدمير المفاعل النووي العراقي «أوزيراك» يشكل همًّا مشتركًا لكل من «إيران» و«سلطة الاحتلال»، وكانت «إيران» قد شنت عليه هجومًا لتدميره وذلك في ٣٠ سبمتبر ١٩٨٠م، فأخفقت في مهمتها. وبعد الاتصالات السرية بين «إيران الخميني» و«سلطة الاحتلال» حصل التوافق على لقاء تنسيقي بينهما، فتم في «فرنسا» وحضره ضباط صهاينة كبار ومندوب عن نظام الخميني، وذلك بحسب ما أفاد به «آري بن مياشي» أحد المشاركين في تلك الاتصالات. لم يذكر الصهيونيون خطتهم لتدمير المفاعل النووي العراقي، لكنهم حصلوا على موافقة من الجانب الإيراني على السماح للطائرات الصهيونية بالهبوط في «مطار إيراني» في «تبريز» في حال الطوارئ. بعد حوالي شهر من ذلك الاجتماع وفي ٧ يونيو ١٩٨١م أقلعت ثماني طائرات صهيونية من طراز F16 وأربع طائرات من طراز F15 من قاعدة «إتزيون» الجوية، متجهة نحو تحقيق هدف تدمير «مفاعل البلوتونيوم» البحثي العراقي في «أوزيراك». أنجزت الطائرات مهمتها بنجاح يكاد يكون خاليًا من الأخطاء، وعادت إلى قاعدتها سالمة مع الغسق. واستنادًا إلى صحيفة «صنداي تلغراف» اللندنية استعانت «سلطة الاحتلال» بصور فوتوغرافية وخرائط إيرانية للمنشآت النووية العراقية بلغت ١٠٠٠ صورة كانت «إيران» قد التقطتها بواسطة طائرة «فانتوم». لقد كان تدمير المفاعل النووي العراقي صادمًا لكل المسلمين، فأحدث موجة عارمة من الغضب وازداد الحنق على الصهاينة، وقد أخاف ذلك الإيرانيين لأنهم يعلمون تمامًا مدى الخسارة في مشروعهم الصفوي لو علم المسلمون بدورها في مساندة الصهاينة في ذلك العمل الشنيع وتلك الجريمة الكبرى وهو ما دفعهم إلى الحفاظ على سرِّية دورهم ومساهمتهم في قصف المفاعل العراقي بشكل مطلق.

٧- أصبحت الحرب مع «العراق» الشغل الشاغل للخميني وأعوانه؛ لأن «مشروع تصدير الثورة» الصفوية يرتبط ارتباطًا نسيجيًا بإسقاط وتحطيم الجدار السُّنِّي على الحدود

الغربية لإيران. واعتبر «الخميني» أن هذا هو المشروع الأساس، وإن كل انشغال بما سوى ذلك هو تعطيل لهذه الأمنية الاستراتيجية. فعندما اندلعت الحرب الصهيونية على لبنان وأصبح وضع «حزب الله اللبناني» الشيعي مهددًا انبعثت جهود تعبئة فائقة من قبل سفير «إيران» لدى «سوريا» «علي أكبر محتشمي بور» مترادفة مع جهود ضاغطة بذلها قائد فيلق الحرس الثوري الإيراني «محسن رفيق دوست»، وذلك لإرسال ١٠ آلاف جندي إيراني إلى «جنوب لبنان». لم يوافق الخميني على هذه التوجهات لأنها تشتت جهود التعبئة ضد العراق في الحرب المتواصلة معه، وأعلن أن «الطريق إلى القدس يمر عبر كربلاء بالعراق»! وفي الواقع فإن «الخميني» كان يخشى الوقوف مع «لبنان» في تصدِّيها للعدوان الحربي الصهيوني من أن تتوقف «سلطة الاحتلال الصهيوني» عن إمداده بالسلاح.

وقد كان «الخميني» ورجلاه من أمثال «بهشتي» و«رفسنجاني» و«منتظري» و«صادق طبطبائي» و«خلخالي» يرون أن احتلالهم «بغداد» هو مفتاح باب تصدير الثورة الصفوية إلى عموم منطقة «الخليج العربي»، ثم «الشرق الأوسط». وقد مهّدوا لحربهم على «العراق» بعدة استفزازات من أبرزها:

- الاعتداء على «السفارة العراقية» في «طهران»، وكذلك القنصليات العراقية في «المحمرة» و«كرمنشاه»، وعلى موظفيها.
- تحريض أجهزة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء على غزو «العراق»، وعلى دعوة الشعب العراقي للثورة على نظام حكمه.
- قيام عناصر إيرانية بمحاولة لاغتيال عدد من المسؤولين العراقيين، من بينهم عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الوزراء، وكذلك وزير الثقافة والإعلام، وذلك في ١٢ إبريل ١٩٨٠م.
- اختراق الطائرات الحربية الإيرانية للأجواء العراقية بشكل شبه يومي.
- الاعتداء على المخافر العراقية الحدودية.

- قيام المدفعية الإيرانية بقصف المدن والقرى العراقية الآهلة بالسكان، وهو ما أدى إلى قتل عدد كبير من المدنيين السُّنَّة.
- قيام البحرية الإيرانية بالتدخل في الملاحة العراقية في شط العرب.
- تعرض آبار النفط العراقية والمنشآت النفطية المختلفة للاعتداءات المسلحة الإيرانية، وفتح النار على مصفى «الوند والنفط خانة» العراقي في ٩ أغسطس ١٩٨٠م (قبل اندلاع الحرب).
- تعرض نقاط المراقبة العراقية في شط العرب للاعتداءات الإيرانية، وكذلك الطائرات المدنية العراقية.
- وفي ٤ سبتمبر ١٩٨٠م وصلت الحشود العسكرية الإيرانية إلى أوجها على طول خط الحدود العراقية، وبدأت المدفعية الثقيلة والدبابات والطائرات الحربية بضرب المواقع العسكرية العراقية والمدن والقصبات الحدودية على نطاق واسع تمهيدًا للزحف الشامل على العراق[1].

ولأجل ذلك كان «الخميني» يواصل جهده طوال سنوات الحرب للحصول على السلاح للوصول إلى نصر نهائي. إن الضوء الأخضر الذي أضاءه «الخميني» لتوسيع مباحثات الحصول على السلاح من «سلطة الاحتلال الصهيوني» ازداد توهجًا، فتواصلت الاجتماعات المبطنة. ففي أواخر عام ١٩٨٤م عقد في «هامبورغ» اجتماع ضمَّ كلاً من «ديفيد كيمشي» مدير عام وزارة الخارجية الصهيونية، و«ياكوف نمرودي» الذي كان ملحقًا عسكريًا لسلطة الاحتلال لدى «إيران» في الستينيات والسبعينيات، و«آل شويمر» الذي كان مستشارًا مقربًا لدى رئيس الوزراء الصهيوني «شمعون بيريز»، وهو «تاجر سلاح» صهيوني، هؤلاء الثلاثة مثلوا السلطة الصهيونية، ومثل «إيران» «منو شهر غور بانيفاد»، وهو شخصية مقربة من فصيل «هاشمي رفسنجاني» رئيس البرلمان الإيراني آنذاك. كان

(١) من كتاب «الصراع العراقي الفارسي» ص ٣٦٥، ٣٦٦.

هذا اللقاء لفتح أبواب جديدة في قضية حصول «إيران» على أسلحة من سلطة الكيان، كما كان أيضًا مفتاحًا لترتيبات مماثلة مع «الولايات المتحدة» (سأتحدث عنه لاحقًا). ها هنا انفتح بعض القنوات الجديدة لتوثيق الصلات بين الطرفين الصفوي والصهيوني. استعان «غور بانفياد» - الإيراني - بطرف ثالث لمواصلة التنسيق مع «تل أبيب»، وكان هذا الطرف عربيًا، وحمّله إبلاغ الصهاينة بالرسالة التالية: أنه في حال (انتصرت «إيران» في هذه الحرب» فلن ننسى شكر أولئك الذين ساعدونا.. سوف تشهدون تغيرًا جذريًا في موقف «طهران» مع «إسرائيل»). لم تكن تلك الرسالة أمرًا مفاجئًا لسلطة الاحتلال، فالعلاقات لا تزال في سخونتها تبث بخارها في دهاليز الخفاء، لكنها مع ذلك أظهرت «لسلطة الاحتلال» حميميتها لها بشكل متجدد، وهو ما دعا «نمرودي» إلى أن يقول ردًا على ذلك: «لم نكن أقل شوقًا من الذين يتصلون بنا» (أي من الإيرانيين)، خاصة وقد أضحى معلومًا أن «الخميني» يدعو إلى ذلك سرًا، وهو ما شجع الملحق العسكري الصهيوني السابق «إسحاق سيغيف» أن يتوسم في الأفق إمكانية (استعادة النظام السابق - أي فيما يخص علاقة «إيران» بالصهاينة أيام الشاه - المفضي إلى رؤية البلدين كقوتين مشتركتين في مواجهة أعداء مشتركين في العالم العربي المحيط بهما). ولقد كانت «سلطة الاحتلال الصهيوني» متفهمة تمامًا للبواعث الكامنة في نفوس الصفويين بخصوص العرب، واعتبرت ذلك، ليس كافيًا فقط، بل مشجعًا وداعيًا إلى تعاضد الأيدي الصفوية مع الأيدي الصهيونية للوقوف إزاء العرب، والمسلمين من ورائهم!

توصلت اجتهادات «السلطة الصهيونية» إلى رؤى تتعلق بتوفير حماية استراتيجية «لإيران» من خلال تعميق علاقاتها مع «الغرب» ليكون ظهرًا منيعًا لها وهي تخوض حربها مع «العراق»، وأن تكون «سلطة الاحتلال الصهيوني» هي «الوسيط» بين الطرفين، ولتحقق هدفين، الأول: ترجيح الكفة «الإيرانية» في حربها مع «العراق»، الثاني: الحيلولة دون إمكانية وضع «السوفييت» قدمًا لهم في «إيران»، وكان «الطعم» في هذه الخطة هو توفير السلاح «لإيران الخميني». في ربيع ١٩٨٥م وافق كل من رئيس الوزراء الصهيوني

«شمعون بيريز» ووزير الدفاع الصهيوني «رابين»، ووزير الخارجية الصهيوني «شامير» على الخطة بشرط «اقتصار الأسلحة المباعة لإيران على تلك التي استولت عليها «إسرائيل» أو التي صنعت في إسرائيل»، مع استدامة الإصرار على وجود استبعاد شحن الأسلحة الأمريكية، محافظة على الاتفاق المسبق الصهيوني - الأمريكي، بعدم شحن الأسلحة الأمريكية إلى طرف ثالث. تم عرض الفكرة على «مجلس الأمن القومي الأمريكي»، ولكن مستشار الأمن القومي الأمريكي «روبرت باد ماكفرلاني» لم ترق له الخطة، وهو ما أثار حالة جذب وشد في «سلطة الاحتلال الصهيوني» و«الولايات المتحدة الأمريكية».

٨- استمرت الحرب الإيرانية العراقية، واستمرت حاجة «إيران» إلى الحصول على الأسلحة من صديقتها «سلطة الاحتلال الصهيوني». ففي عام ١٩٨٥م انتعشت خطوط الهاتف بين الطرفين، إذ اتصل كل من آية الله «إسكندري» و«السيد خليلي»، الممثلان للجانب الصفوي الإيراني، بـ«إسحاق سيغيف»، الملحق العسكري الصهيوني لدى «إيران» أيام الشاه. طلب الإيرانيون إجراء مقايضة على الوجه التالي: تقوم «سلطة الاحتلال الصهيوني» بشحن السلاح إلى «إيران» مقابل إطلاق سراح جنود صهاينة مأسورين لدى «حزب الله اللبناني». وافق الطرفان على اللقاء لأجل التفاوض حول هذه الصفقة، فتمت اللقاءات في كل من «جنيف» و«مدريد» ثم في «فلسطين المحتلة» في منزل «سيغيف» خارج تل أبيب. وعلى هامش المفاوضات ارتدى «سيغيف» لباسه المدني، متخليًا عن بذلته العسكرية، واصطحب «رجال الدين» الإيرانيين إلى «حائط المبكى»، وهناك فاجأهم بسؤالهم عن «إيديولوجية» «الخميني»، وما إذا كانت تتضمن حقًا احتلال «القدس»؟! لم يبهت الإيرانيون بهذا السؤال، بل استوعبوه سريعًا بابتسامة قائلين: «إن ذلك الهدف لن يسعى أحد وراءه طوال حياتهم!». وقد كانوا صادقين، لكنهم كانوا كاذبين في موضوع إطلاق سراح الجنود المأسورين لدى «حزب الله»، لأنهم كانوا في عداد القتلى أصلاً! وهذا هو شأنهم في جعل «المصداقية» تحت أقدامهم. يقول «سيغيف»: «كانوا يتلاعبون بي، وبعد أن اجتمعت بهم ثلاث مرّات، لم تثمر تلك الاجتماعات عن

شيء، لأن الجنود كانوا في عداد القتلى»، أي أن الصهاينة اكتشفوا أن هذه المقايضة هي من طرف واحد فقط، فلم تثمر عن إرسال الأسلحة المطلوبة ولا قطع الغيار الأمريكية التي كان الإيرانيون يرغبون في الحصول عليها. وقد أغاظ ذلك الصفويين كثيرًا. غير أن سياسة «السلطة الصهيونية» كانت تنظر إلى الآفاق البعيدة، وفي سبيل ذلك تغض الطرف عن بعض التصرفات الإيرانية ذات الأوجه التي يغلفها النفاق، ولذلك فإن وزير الدفاع الإيراني «رابين» كان دومًا يركب سفينة التحذير من الخطر العراقي لتبرير الحاجة إلى مد يد المساعدة إلى «إيران الخميني»، وهكذا فعل في مؤتمر صحافي عقده في أكتوبر ١٩٨٧م حيث أظهر أسفه لما حصل من مناوشات دارت بين سلاحي البحرية الأمريكي والإيراني في الخليج العربي، ثم قال إن («العراق» يتلاعب بـ «الولايات المتحدة» لكي تهاجم «إيران» في حرب الخليج.. وأن «إسرائيل» لم تغيِّر موقفها القديم الذي يميل إلى جانب «إيران»..)، وأن («إيران» هي أفضل صديق «لإسرائيل»، ونحن لا ننوي تغيير موقفنا فيما يتعلق بطهران، لأن نظام آية الله «الخميني» لن يدوم إلى الأبد..). وفي خضم هذه التصريحات المتبادلة بين الطرفين فإن بعض المصادر تجاوزت تلك التصريحات وأشارت إلى أن قيمة الأسلحة التي قدمتها السلطة الصهيونية لإيران الخمينية بلغت ٢٠٠ مليون دولار، وكان «شارون» وزير الدفاع الصهيوني قد أكد قبل ذلك أن المبيعات الصهيونية من العتاد الحربي إلى «إيران» إبان الحرب الإيرانية العراقية قد بلغت ٢٧ مليون دولار. ومن الطبيعي أن تشغيل وإدارة عمليات تلك الأسلحة كانت بحاجة إلى مدربين، وهذا ما طلبته «طهران» ووافقت عليه «تل أبيب»، فقد ذكرت مصادر عسكرية عراقية رسميًا أن مستشارين صهيونيين ساهموا في تدريب القوات الإيرانية، وأن بعضهم شارك في معارك «الأهواز» في عامي ١٩٨٥م و١٩٨٦م.

٩- مستوى الاتصالات الإيرانية الخمينية بالسلطة الصهيونية المحتلة ارتقى إلى أعلى المستويات، حيث قام رئيس البرلمان الإيراني «هاشمي رفسنجاني» بتوجيه دعوة إلى قائد سلاح الجو الصهيوني «مردخاي هود» لزيارة «إيران» للتباحث في وضع الخطط

اللازمة لتطوير وتسليح القوة الجوية الإيرانية وذلك بسبب فشل الطيران العسكري الإيراني بتحقيق مهماته في جبهات القتال، وخاصة بعد الهزيمة المنكرة التي ألحقها الجيش العراقي بالقوات الإيرانية في معارك «الفاو». لبى «مردخاي» الدعوة، وقام بزيادة «إيران» والاجتماع مع المعنيين من الجانب الصفوي عددًا من المرات بغية التخطيط والتنسيق، منها ثلاث زيارات سرية جدًا بين عامي ١٩٨٥م وحتى ١٩٨٧م بدعوة خاصة من الجنرال الإيراني «علي أحمدي» الذي كان قد زار «فلسطين المحتلة» عشرات المرات ابتداء من عام ١٩٨٤م. ومعلوم أن مثل هذه الزيارات والاتصالات لا تتم إلا بموافقة «الخميني»، خاصة أنها تتم تحت غطاء كثيف من التصريحات الصفوية المهددة للسلطة الصهيونية في «فلسطين». اقتضت الضرورة دخول بعض «تجار السلاح» على الخط، وكان منهم تاجر «نمساوي»، نقل عن «مردخاي» قوله إن زيارته الأخيرة لإيران كانت في عام ١٩٨٧م حيث التقى فيها مع «الخميني» في شهر مايو. واستغرقت زيارته أسبوعين، وهو ما يدل على «كثافة جدول الأعمال» الذي ينوء به ظهره. حيث زار عددًا من القواعد الجوية الإيرانية، وبحث مع العسكريين الإيرانيين في كيفية تشغيل طائرات الفانتوم الأمريكية الصنع والتي يمتلكها سلاح الجو الإيراني، حيث كان ينقصها كثير من قطع الغيار التي لا بد من تأمين وصولها إلى «إيران» بأسرع وقت، وأبلغ تاجر السلاح «النمساوي» «مردخاي» أن ذلك ممكن عبر «فيينا»، وهكذا تم عقد صفقة أسلحة لإيران ترسل من جهة السلطة الصهيونية تتضمن قطع غيار لطائرات الفانتوم، وصواريخ بحر - بحر، صهيونية الصنع من طراز «جبرائيل». كان لا بد لإيران من اختراع مخرج من مأزق فضيحة استيرادها السلاح من «سلطة الاحتلال الصهيوني»، فانبرى المسؤولون الإيرانيون لتبرير ذلك، فقال أحدهم: (إن «طهران» في بداية الحرب كانت تشتري السلاح من السماسرة الدوليين، وبأسعار السوق السوداء، من مختلف أنحاء العالم، وإذا كان ثمة سلاح «إسرائيلي» تسرب إلى «إيران» في تلك الفترة، فإنه قد دخل من ذلك الباب دون غيره، أما في السنيتين الأخيرتين فإن التعامل مع السماسرة قد توقف كقاعدة، وبدأت

«إيران» تشتري ما تحتاجه من قطع غيار من الدول مباشرة (قلت: ولم يستثني «السلطة الصهيونية»)، وهو ما أغلق الباب أمام احتمال للتسرب أو الشك في مصادر الإنتاج)!

١٠ - كان التعاون العسكري الصفوي الصهيوني مُعبّرًا عن رؤية استراتيجية: لها جذورها التاريخية وحاضرها الناهز ومستقبلها الآتي. وكانت فترة حكم «الخميني» التي استمرت إلى حين موته في ٣ يونيو ١٩٨٩م مجرد هباءة زمنية في مجرى التاريخ، ولم يكن موقفه من سلطة «الاحتلال الصهيوني» والتعاون معها معبّرًا عن حالة مؤقتة (أي ليس موقفًا تكتيكيًا)، بل هو جارٍ على نسقه الطبيعي في مسار الثورة الصفوية نحو تحقيق أهدافها، ولذلك واصل «القارب الإيراني الصفوي» إبحاره على سمت نسقه نفسه.

كانت «إيران» حريصة على تغطية استيرادها المواد الحربية من «سلطة الاحتلال الصهيوني» بلحاف التواصل مع «تجار السلاح»، وكان التاجر الصهيوني «ناحوم مانبار» الذي استقر في فرنسا منذ عام ١٩٨٥م أحد أولئك التجار النشطين في مجال عقد الصفقات الخاصة. حيث زود «إيران» خلال الفترة من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٥م بمعدات «صنع رؤوس حربية كيماوية» و«بمواد لإنتاج غاز الخردل» و«غاز الأعصاب»، مقابل ١٦ مليون دولار. لم تكن الطريقة التي سلكها «مانبار» متوافقة مع القانون الصهيوني، لأنها لم تكن بحسب النظم الصهيونية المتبعة. تم اعتقال «مانبار» في مارس من عام ١٩٩٧م، وتمت محاكمته وصدر في «تل أبيب» حكم بسجنه لمدة ١٦ عامًا، وجاء في منطوق قرار المحكمة أن «مانبار» قد (فضل الملايين من الدولارات على أمن الدولة، يدفعه الجشع.. وأنه أجرى اتصالات بشخصيات قريبة من الرئيس الإيراني السابق «هاشمي رفسنجاني» وزود طهران بـ ١٥٠ طنًا من المواد المستخدمة في إنتاج الأسلحة الكيماوية لتستخدمها في الحرب ضد الدولة العبرية)! وسبب هذه المحاكمة وذلك الحكم أن «سلطة الاحتلال الصهيوني» كانت تريد أن تكون الصلات مع «إيران الصفوية» من خلالها حصرًا، لتحقيق غايتين، الأولى: المحافظة على سرية العلاقات، الثانية: اتخاذها سلمًا لتحقيق مكاسب سياسية ومصالح استراتيجية. وعندما كشف الغطاء عن هذه الفضيحة الجديدة، فكما هو

معتاد سارع الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية الدكتور «محمود محمدي» لنفي كل ذلك واعتبره مزاعم ادعاها «نتنياهو»، وقال في تصريح له: (إن طرح المسؤولين الصهاينة مثل هذه المزاعم الواهية يؤكد القلق الذي يساورهم من الجهود التي تبذلها «إيران» في الأوساط الدولية لاحتواء خطر التسلح النووي الإسرائيلي). اعتبرت «سلطة الاحتلال الصهيوني» أن فضح علاقاتها مع «إيران» لا يخدم مخططاتها العدوانية وأهدافها البعيدة، لأنها كانت تريد إبقاء تلك العلاقات في غياهب السرية لتتمكن من خلالها توسيع إطلالاتها على «الخليج العربي» من خلال أحضان الربوع الإيرانية، فتوالت التصريحات الصهيونية لتأكيد عداوتها لإيران. من ذلك ما جاء على لسان رئيس الحكومة الصهيونية «بنيامين نتنياهو» من اعتبار «إيران» «خطرًا مشؤومًا على المنطقة والعالم» لأنها تصدر نموذجها للتطرف إلى «لبنان»، وإذا نجحت خططها لامتلاك صواريخ ذاتية الدفع وأسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية فقدِّروا عندها مدى اتساع دائرة الرعب الذي يمكن أن تفرضه على عالمنا. جاء هذا التصريح في يناير ١٩٩٨م في استقبال «نتنياهو» لرئيس جورجيا «إداوارد شيفارد نادزة». وقد جاءت تلك التصريحات في محاولة الطرفين، الصفوي والصهيوني، إذكاء لهيب نار يغطي الأجواء ويصرف الأبصار عمّا يختبئ تحت دخانها، فمن جهة «إيران» راح «خاتمي» في ذلك التاريخ نفسه، يدلي بتصريحات نارية يهاجم فيها «سلطة الاحتلال الصهيوني»، على الطريقة الصفوية المعهودة، ومن جهة «سلطة الاحتلال الصهيوني» فقد أمر وزير الدفاع «إسحاق مردخاي» بتشكيل فريق مهمة «تقييم الخطر» الإيراني، وقد رأسه الفريق «ديفيد عفري» كبير مستشاري وزير الدفاع. وحددت مهامّه بمتابعة أربع نقاط هي: إمداد «حزب الله» بالمعدات، وتأييد الإرهاب ضد إسرائيل، وقضية المعارضة لعملية السلام، وعدم الاعتراف بإسرائيل. لم تكن تلك «الاستعلانات» الصهيونية بمعادات «إيران» مقنعة للجانب العربي، فقد قال سفير «مصر» لدى واشنطن «نبيل فهمي»: (القول بأن الإسرائيليين يخشون «إيران» سيكون منطقيًا لو لم يتبنوا ذلك الموقف إزاء «الخميني». الفكرة التي تقول بأنهم يعتبرون «إيران» تشكل هذا

الخطر، سخيفة). لم تنطل التمويهات الصهيونية على المتابعين من سياسيين وصحافيين وغيرهم، بل من الصهاينة أنفسهم، فقد نشرت صحيفة «هآرتس» الصهيونية تعليقًا على فضيحة «مانبار» بقلم «رؤوبين فدهستور» جاء فيه: (لو كانت «إيرن» حقًا عدوة بحيث يتحول المتاجر معها إلى شخص جاسوس، فكيف تقوم «إسرائيل» بالمتاجرة معها بالسلاح، بما في ذلك في السنوات التي عمل فيها «مانبار»، وأُدين جراء ذلك. صحيح أن الصفقات مع «إيران» كانت في مجال الأسلحة التقليدية، ولكن هل بيع الأسلحة التقليدية للعدو هو عملية شرعية، ونقل المواد الكيماوية له جريمة خطيرة!). (قلت: يقصد أنه طالما أن عمليتي البيع هما للعدو، أي «إيران»، فكيف تكون إحداهما شرعية والأخرى جريمة، فأما كلاهما شرعيتان، أو كلاهما جريمتان، أي أن الحكومة والمحكمة يكيلان بمكيالين). يستمر «فدهستور» في تعليقه فيقول: (.. والأكثر من ذلك، فإن جزءًا كبيرًا من الشركات الإسرائيلية التي تاجرت مع «إيران» فعلت ذلك بواسطة «مانبار» الذي عمل كوسيط بمصادقة وزارة الدفاع، فحين تريد شركة «ألبيت» بيع أجهزة متقدمة للكشف وتشخيص المواد الكيماوية ويجري ممثلوها لقاءات في «فيينا» بواسطة «مانبار» مع ممثلين رسميين إيرانيين ويوقعون معهم على عقود، فهل هذا اتصال شرعي مع العدو؟، هل بيع قذائف من قبل شركة «سولتام» لإيران لا يساعد العدو؟ هل الصفقة مع مصنع «شلاون» لبيع صفايات للأقنعة الواقية الإيرانية لا يعتبر بمنزلة مساعدة للعدو في حربه ضد إسرائيل؟) (انتهى كلامه)، يقصد إن كان الأمر كذلك فلم لا تحاكموهم؟!، وكيف يتم كل ذلك بمصادقة وزارة الدفاع؟! نحن لا تعنينا التفاصيل التي حصلت بعد ذلك في الإطار الداخلي الصهيوني، ولكن ما يهمنا إبرازه والتركيز عليه هو حقيقة الجسور الممتدة بين «إيران الصفوية» و«السلطة الصهيونية»، رغم الإعلان أن العلاقات الدبلوماسية قد قطعت بينهما رسميًا في ١٧ فبراير عام ١٩٧٩م، ورغم ما رتبت عليه «إيران» من مواقف عملية عديدة لتأكيد مصداقيتها، منها: إيقاف علاقات البريد وخطوط الطيران بين الطرفين مع إغلاق مكاتب شركة «العال» الصهيونية للطيران وإيقاف تزويد السلطة المحتلة بالنفط

الإيراني، وإعادة الدبلوماسيين الإيرانيين المقيمين في «فلسطين المحتلة» إلى «إيران»، والطلب من الدبلوماسيين الصهاينة مغادرة «إيران»، وإلغاء سفارة السلطة الصهيونية في طهران، ثم تحويلها إلى مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية.

قلت: كل ذلك كان لذرٍّ الرماد في العيون، إذ وبعد أن وضعت الحرب الإيرانية العراقية أوزارها أضحينا أمام مشهد جديد!

المشهد الثالث: الرياح الاستراتيجية العاتية تعصف باتجاهات البوصلات الإيرانية الصهيونية الفلسطينية:

بعد أن أقفل التاريخ بابه على الحرب الإيرانية العراقية وأوجد لها مكانًا في مستودعه، وأسند ملفّها إلى رف قريب من مدخله ليسهل تناوله واستعادة بياناته عند الحاجة التي يمكن أن تطل برأسها من بين اكتظاظ الأجواء بعوامل الاحتدام في أي وقت، بعد أن فعل ذلك افتتح الستار، وإذا بنا أمام مشاهد متداخلة جدًا، ومتشابكة ظاهرًا وباطنًا، اختلطت فيها الألوان وعلاها الضباب وتراقصت على دفعات هبوب رياحها «عقارب» البوصلات، وهو ما استدعانا إلى التوقف للتمعن فيما يحدث، ولاستشراف المتوقع. وقد تبين من خلال التدقيق في المشهد أن عدد البوصلات التي تتلاعب بـ «عقاربها» الأحداث ثلاث، موزعة على «إيران»، و«سلطة الاحتلال الصهيوني»، و«القضية الفلسطينية»، لكل منهم بوصلة، يقيس كلٌّ منها من حركة «عقاربها» محصلة ونتائج مستجدات علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والتخطيطية مع الطرفين الآخرين. وسأقتصر في هذا المبحث على الحديث بخصوص بوصلتين: **إحداهما**: البوصلة الصفوية الصهيونية، **والأخرى**: البوصلة الصفوية الفلسطينية، لأنهما محل تسليط أضوائنا في هذا المبحث.

البوصلة الصفوية الصهيونية:

عندما تدحرجت أفكار الخميني على سلم «التقية» لتستقر في أحضان وادي الصهيونية كانت مع كل لمسة لدرجات السلم تحدث «فرقعة»، وعند ارتطامها بقعر الوادي تصدر

«قرقعة»، ثم تتجلى بعد ذلك بهيئة «سلاح» له «قعقعة»! ورغم أن الوادي تحوطه جبال الصمت والتخفي إلا أن أصداء ما يرتطم بقعره قد فضح «الموقعة»! لقد كسرت الحرب الصفوية مع العراق الشوكة الإيرانية، وعطلت مشاريعها التوسعية واستنفذت طاقاتها الاقتصادية وأشاعت الأحزان في صفوف شعبها بسبب خسائرها البشرية، فضلاً عن تحطيم آمالها الاستراتيجية وإذلالها بالهزيمة العسكرية.

كانت آفاق «الخميني» بتصدير الثورة الصفوية ذات أبعاد تستطيل بين المشرق والمغرب، فكان يسعى أن تغطي عباءته البلاد الإسلامية كلها، فيباشر المسؤولية فيها نواب الإمام المعصوم الغائب، على حد قوله في كتاب «الحكومة الإسلامية»، معتبرًا أنه هو نفسه نائبًا عن «الإمام المنتظر»، فما كان من طاعة واجبة له فهي واجبة للخميني حكمًا! يقول «جعل الله طاعتنا نظامًا للملة، وإمامتنا أمانًا من الفرقة»[1]، ويدعو الشيعة في بلدانهم إلى «إحداث انقلاب على القائمين بالأمر»[2]، ولكن بسبب انشغاله في الحرب مع «العراق» فإن جميع هذه الطموحات قد تم تجميدها في مثلجات (فريزرات!) الملفات المؤجلة، وما أن توقفت الحرب التي جرّعت «الخميني» «سُمّها» حتى سارع في استخراجها من مثلّجاتها وشرع فورًا في إزالة الجليد عنها.

كانت السلطة الصهيونية تمد «الخميني» بالسلاح بقصد تمكين «إيران» من استنزاف «العراق» في الحرب، وكي لا يفكر في يوم ما أن يصبح شوكة في حلق تلك السلطة الصهيونية، لكن سرعان ما اكتشفت أن «إيران» تستعد لبسط نفوذها ضمن دائرة توسعية تشمل «دول الخليج العربي» وبعض «دول الشرق الأوسط». صحيح أن ذلك يحقق هدفًا استراتيجيًا للصهيونية بالقضاء على دول «السُّنَّة» لأنهم هم المصدر الحقيقي للخطر بالنسبة إليها، لكن ذلك لا يعني أن يكون البديل الشيعي مهددًا لنفوذها في يوم ما؛ لأن «الحرامية» وإن اتحدوا في الصفة لكنهم ربما تصارعوا في النهاية بعضهم مع الآخر على

(١) كتاب «الحكومة الإسلامية»، للخميني ص ٣٩.
(٢) المصدر السابق ص ١٤٣.

«الغنائم»!، من هنا بدأت «عقارب» البوصلة الصفوية الصهيونية بالاهتزاز المتصاعد رغم أن الطرفين كانا بين الفينة والأخرى يحاولان تخفيف رجّات الاهتزاز.

بسبب مخلفات الحرب وانعكاساتها التدميرية على البنى التحتية الإيرانية اضطر «رفسنجاني» إلى تخفيض «الميزانية العسكرية الإيرانية» إلى ٤. ٢ مليار دولار في عام ١٩٩٢م، بعد أن كانت ٦. ٧ مليار دولار في عام ١٩٩١م. في حين بلغت الميزانية العسكرية لـ «سلطة الاحتلال» ٨. ٧ مليار دولار في عام ١٩٩٢م. أي أكثر من ضعف الميزانية العسكرية الصفوية للعام نفسه، مع ملاحظة أن عدد سكانها كان قرابة ٤ ملايين نسمة مقابل قرابة ٦٠ مليون نسمة هم سكان «إيران» في ذلك الوقت. بدأت «السلطة الصهيونية» حملة إعلامية لتضخيم «الخطر الإيراني»، وكان هدفها تحقيق غايتين، **الأولى**: تلميع «إيران» في أوساط السُّنَّة لتتمكن من تسويق مذهبها بينهم، **الثاني**: تبرير طلبها لمزيد من السلاح من «الولايات المتحدة». فأما الغاية الأولى فكانت «السلطة الصهيونية» ترى أن تسويق المذهب الشيعي في الأوساط السُّنّية سيؤدي إلى احتكاك متنامٍ بين الطرفين يمكن استثماره مستقبلاً في تأجيج الحروب بينهما، وقد أثبتت الأيام أن هذه الغاية قد تحققت وهي لا تزال تتفاعل بعنف في أوقاتنا الحاضرة، كما في «سوريا» و«العراق» و«اليمن» و«لبنان». وأما الغاية الثانية فقد بذلت فيها «السلطة الصهيونية» جهودًا متتابعة. ففي الاجتماع الأول بين رئيس وزراء «السلطة الصهيونية» «رابين» والرئيس «الأمريكي» «كلينتون» عدّل «رابين» طلبية الأسلحة السنوية الصهيونية، فاستبدل طائرات F16 التكتيكية بطائرات F15 المتطورة التي يمكنها بلوغ «إيران»، حيث طلبت ٢٥ طائرة من هذا النوع بكلفة ٨٥ مليون دولار للطائرة الواحدة.

بدأت «سلطة الاحتلال الصهيوني» في إثارة الزوابع ضد «إيران» في «الغرب» وفي «أمريكا» لأجل أن لا يأخذها سوء التقدير إلى بسط نفوذها احتلاليًا «لدول الخليج العربي»، ولتكتفي فقط بالتغلغل الضمني في تلك الدول. يقول «روبرت بيلّترو» مساعد

وزير الخارجية الأمريكية في شؤون الشرق الأوسط وقتئذ: (أصبحت «إيران»، بوصفها جزءًا من الخطر، جزءًا من العرض الاستراتيجي الإسرائيلي، لأن هذه كانت بالتأكيد وجهة النظر التي كان يعرضها «رابين» في «واشنطن» في مستهل التسعينيات)، وضمن هذه الزوبعة يؤكد «إسرائيل شاحاك» - الأكاديمي الصهيوني ورئيس «الجمعية الصهيونية لحقوق الإنسان والحقوق المدنية» - أن استراتيجية «حزب العمل» تمثلت في الضغط على «واشنطن» وعلى «القوى الغربية» لحملها على الدخول في مواجهة مع «إيران»، أي أن «إيران» أضحت خطرًا على «الغرب» كما هي خطر على «السلطة الصهيونية». (بحسب زعمه!).

لقد بدا أن «حبل الوَصْل» الرابط بين «إيران الصفوية» و«السلطة الصهيونية» قد بدأت خيوطه بالتقطع بفعل اتجاه كلا الطرفين نحو شدِّه إلى جهته. وراح «عقرب» البوصلة للعلاقات بينهما يفاقم من اهتزازه على وقع التصريحات النارية المتبادلة بين الطرفين.

ففي ٤ نوفمبر ١٩٩٥م أطلق المتطرف «إيفال أمير» المنتمي إلى «اليمين الصهيوني» النار على رئيس الوزراء «رابين» فأرداه قتيلاً. فكتبت صحيفة «جمهوري إسلامي» تقول: «في مختلف أنحاء العالم، تتفق الأمم الحرّة مع المسلمين في الابتهاج بمقتل هذا الصهيوني المتعطّش للدماء». وقالت صحيفة «كيهان الدولي» (تصدر باللغة الإنكليزية): «لا ينبغي لأحد أن يحدّ على «رابين»، فهو الذي جلب الدماء والدموع والظلام إلى حياة المئات والآلاف..». في حين قال رئيس البرلمان الإيراني «علي أكبر ناطق نوري»: «إننا ندين الأعمال الإرهابية، لكن كان يجدر بالصهاينة أن يعرفوا أنه عندما يفتحون باب الإرهاب سيكونون هم ضحايا المكائد التي يحيكونها للآخرين». وقد جاءت ردود الأفعال الصفوية على مقتل «رابين» في خضم زوبعة التصعيد الخطابي الذي تتبناه «إيران» عادة. وخاصة عندما تريد تمرير تسويق بضاعتها الصفوية في أسواق الشعوب السُّنّية، وذلك أنها تعلم أن تهديد «سلطة الاحتلال» في «فلسطين» له وقع السحر على أسماع تلك الشعوب فتطرب له أشد الطرب، مع كونها تعلم جيدًا أن ذلك كله ليس أكثر من زوبعة

في فنجان ولا يتجاوز ذر الرماد لتشويه الصورة للعَيان! فمن ذلك ما جاء في تصريح للمرشد الأعلى «علي خامنئي» لراديو «طهران» قال فيه: «إن «إيران» وشعبها يعتقدان بأن وجود إسرائيل خطأ ومصطنع. في الواقع لا توجد دولة اسمها إسرائيل، ولكن يوجد قادة صهاينة يتصرفون بناء على العنصرية فقط، وهم جمعوا بعض الأشخاص من أصقاع الأرض، وأقاموا دولة خصيصًا من أجل احتلال فلسطين!».

كانت «سلطة الاحتلال الصهيوني» تراقب المواقف الإيرانية وتحللها تحليلاً دقيقًا، وكان معلومًا لديها أن مثل هذه التصريحات والتهديدات التي تتوالى من أعلى السلطات في «إيران» تخفي وراء أكمتها ما تخفي. وكانت قد تواترت المعلومات المُسرَّبة والمُتَسرِّبة أن «إيران» تمضي قدمًا نحو إعادة بناء متعلقات مشروعها النووي. وكانت السلطة الصهيونية تعتبر أن مجرد الشروع في هذه الخطوات يعتبر تعديًا للخط الأحمر! وأن «إيران» بعد أن توقفت حربها مع «العراق» قد أصبحت متفرغة لاستخراج هذا المشروع من غياهب حبسه لتطلق سراحه ليندفع في الآفاق بدعم حثيث من الحكومة الصفوية وبتعليمات صارمة من «المرشد الأعلى»، وهو ما اعتبرته «سلطة الاحتلال الصهيوني» خطرًا ماحقًا يتهدد انفراد نفوذها في التحكم بسياسات منطقة «الشرق الأوسط» عمومًا. ففي نوفمبر ١٩٩١م كتبت صحيفة «جيروزالم بوست»: (أن التدهور العراقي أحدث فراغًا في القوة، كانت «إيران»، المدفوعة بميول سلطوية وإسلامية، على استعداد لملئه، وهناك عملية بناء عسكرية ضخمة تدعم هذه الأهداف السياسية المستحدثة، وربما تقوّي هاتان الناحيتان بخطة نووية تدعمها «الهند» و«الصين»..، وأن «إيران» تلوح في الأفق بوصفها التحدي الاستراتيجي التالي الذي يواجه «إسرائيل». لقد أصبحت «إيران» بوجه من الوجوه صورة «مرآوية» لما أمل العراق بتحقيقه قبل خمس سنين)، انتهى كلام الصحيفة.

كانت «سلطة الاحتلال الصهيوني» ترى أن الخطر العراقي قد تلاشى بعد أن أرهقت «العراق» في حربها مع «إيران» ثم بعد أن تم إجبارها عسكريًا بالانسحاب من «دولة الكويت» التي احتلتها عام ١٩٩٠م عدوانًا وظلمًا. ولم يبقَ لها من المنافسين على النفوذ

إلا «إيران». ولذلك قال «يوسي ألعيز»، مستشار رابين وقتئذ: (ينبغي تعريف «إيران» بأنها العدو رقم واحد). وذلك في تصريح أدلى به إلى صحيفة «نيويورك تايمز» بعد أربعة أيام من فوز «كلينتون» في الانتخابات عام ١٩٩٢م. وفي أواخر عام ١٩٩٤م علمت «السلطة الصهيونية» بتفاصيل تتعلق بتطوير «إيران» لبرنامجها الصاروخي الذي يمكن أن ينتهي به المطاف إلى مرحلة إمكانه حمل رؤوس نووية. وكان واضحًا لدى «السلطة الصهيونية» أن هناك توازيًا بين مشروعي «السلاح النووي» و«الإنتاج الصاروخي البالستي». ولذلك فإن وزير خارجية «السلطة الصهيونية» «إيهود باراك» قال في ١٥ فبراير ١٩٩٦م لأعضاء «مجلس الأمن الدولي»: (إن «إيران» ستتمكن من إنتاج أسلحة نووية في غضون ثماني سنوات). ثم في مارس عام ١٩٩٦م قال رئيس وزراء «السلطة الصهيونية» «شمعون بيريز» للقناة التلفزيونية الثانية: (يتعين عليكم أن توقفوا التودد إلى الإيرانيين. إن «إيران» هي مركز الإرهاب والأصولية والتخريب.. وهي في رايي أشد خطرًا من النازية، لأن «هتلر» لم يمتلك قنبلة نووية، في حين أن الإيرانيين يسعون إلى تحسين خيارهم النووي). اتضح للسلطة الصهيونية أن البرنامج النووي الإيراني يسير بأسرع من المتوقع وأن عام ١٩٩٩م سيكون حاسمًا في تجلية القدرة النووية الإيرانية، فقال «بيريز» للقناة نفسها في «أكتوبر»: إن إيران هي الخطر الأكبر على السلام، والمشكلة الأكبر في الشرق الأوسط.. لأنها تتبنى الخيار النووي، فيما تتخذ موقفًا حربيًا دينيًا بالغ الخطورة.. وفي حال امتلاك النظام الديني الشيعي المزود بأسلحة نووية صواريخ باليستية أيضًا، عندئذٍ تصبح «إيران» أشد خطرًا من الفلسطينيين. وأنه لا يمكنك ردع دولة إرهابية متعصبة تملك أسلحة نووية. ومن المعلوم لكل مراقب ومطلع أن سعي الصفويين في «إيران» لامتلاك السلاح النووي لا يقصد منه أبدًا استخدامه ضد «سلطة الاحتلال الصهيوني» في فلسطين. بل القصد منه وضع «دول الخليج العربي» تحت سيف هذا السلاح لإرهابها ولتمرير المخططات الصفوية التي، بحسب زعمهم، ستؤول إلى ابتلاع تلك الدول، جزءًا جزءًا، أو دولة دولة، أو الجمع بين هذا وذاك بحسب الظروف السياسية والأوضاع المستجدة!

البوصلة الصفوية الفلسطينية:

حاولت «إيران الصفوية» المحافظة على ثبات بوصلتها فيما يخص «القضية الفلسطينية»، وتمسكت بشعاراتها السابقة، والتي خلاصتها: عدم الاعتراف «بسلطة الاحتلال الصهيوني»، وعدم السلام معها، ويتضمن ذلك عدم الاعتراف باتفاقيات أوسلو ١٩٩٣م، وعودة «الشعب الفلسطيني» إلى دياره. ولا شك أن هذه الشعارات قد دغدغت مشاعر «المسلمين» عمومًا و«العرب» خصوصًا و«الفلسطينيين» على الأخص. وضمن هذه الرؤية، فإن كثيرًا من هؤلاء اعتبروا أن تحرير «فلسطين» يمر عبر «إيران»، وأن «إيران» قوية هو هدف يستحق الدعم. وأن «إيران» نووية هو غاية يجب الوصول إلى تحقيقها. وهؤلاء صدّقوا أنفسهم وصدّقوا «إيران» التي رأت أن إصرارها على تلك الشعارات وتكرارها يعمّق حضورها النفسي في أهل السُّنَّة ويمهد لها الطريق تمهيدًا لتحقيق غاياتها فيما تسميه «تصدير الثورة».

لكن كلاً من «كامب ديفيد» واعتراف «منظمة التحرير الفلسطينية» بـ«سلطة الاحتلال الصهيوني» قد أزاحا الحرج عن «إيران» بحيث أصبح بإمكانها أن ترفع عن وجهها جزءًا من قناع تلك الشعارات، وهكذا فعلت. فتنازلت عن موقفها المبدئي المعلن لصالح موقف «منظمة التحرير الفلسطينية» المعلن، بل توارت خلفه. يقول «محسن ميردمادي» وهو إصلاحي إيراني، وعضو سابق في لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الإيراني: «كان موقفنا احترام أي حل يوافق عليه الفلسطينيون، فإذا كان الفلسطينيون يوافقون على حلٍّ قائم على دولتين، فلن يكون لدينا اعتراض على ذلك، صحيح أننا لن ندعمه، ولكننا لن نعترض عليه أيضًا». وقال «رفسنجاني»: «إذا كان الأمر يناسب الفلسطينيين فهو يناسبنا»، وهذا متناقض تمامًا مع ما كان قد صرّح به «الخميني» عندما اعترفت «منظمة التحرير الفلسطينية» بـ«السلطة الصهيونية» قائلاً: «إن تقسيم «فلسطين» أمر غير مقبول»، وأن إقامة «دولة فلسطينية» ممكن فقط عندما «يتم سحق الصهاينة واستعادة الأراضي التي

سلبوها». لكن هذه الأقوال، لأنها كانت للاستهلاك المحلي والإقليمي، فقد ذرتها رياح الحقائق التي كشفت المستبطن من الزيف، وكانت تصريحات «محسن ميردمادي» بعض مكوّنات تلك الرياح. لم ترق هذه التصريحات وأمثالها للشارع العربي والإسلامي، لأنه أصلاً لم يكن موافقًا على طروحات «منظمة التحرير الفلسطينية» التي تبرعت بمعظم «فلسطين» لصالح الصهاينة تحت شعار الدولتين. فكان لا بد لإيران أن تصحح موقفها وتعيد العزف على ألحانها الأولى. فانبرى رئيس جمهوريتها «محمود أحمدي نجاد» ليقود «الأوركسترا» فصرّح أمام حشد في خريف عام ٢٠٠٥م بمنطقة «زهيدان» الواقعة جنوب شرق «إيران» بقوله: «اليوم أوجدوا خرافة باسم المحرقة النازية، وقدموها على الله والدين والأنبياء. إذا كنتم (أي الألمان) قد ارتكبتم هذه الجريمة الشنعاء، فلماذا ينبغي على الشعب الفلسطيني المظلوم أن يدفع الثمن، أنتم الذين يتوجب عليكم دفع التعويض».. وقد أعاد فحوى أقواله بصيغة أخرى عندما زار «نيويورك» في سبتمبر ٢٠٠٦م لإلقاء خطاب أمام «الجمعية العامة للأمم المتحدة». لكن ينبغي أن لا تصرف مثل هذه الفقاعات الهوائية أنظار المحللين عمّا كان يدور في الردهات المغلقة التي تصنع فيها التوجهات الصفوية وتصاغ تحت ستار ظلماتها القرارات. لقد كان موقف «ثورة الخميني» مراهنًا على اتخاذ «منظمة التحرير الفلسطينية» جسرًا تعبر من فوق دعائمه عربات الطموحات الصفوية وهي محملة بكل ما لذَّ وطاب من أصناف وألوان الشعارات التي تطرب لها الجماهير الفلسطينية، مستعلنة الدعوة إلى «تحرير فلسطين»، ومستبطنة الدعوة إلى «المذهب الشيعي» بحسب الفهم الصفوي.

غير أن توجهات «منظمة التحرير الفلسطينية» كانت في واد آخر، فقد كانت خزائن مستودعاتها الفكرية مكتظة بالشعارات القومية والوطنية التي نقشتها على راياتها العلمانية. ثمة تنازع خفي بين كل من «إيران الصفوية» و«منظمة التحرير الفلسطينية» على توظيف كل منهما الآخر لصالح مشاريعه. فعندما وقعت الحرب بين «إيران الفارسية» و«العراق العربي»، لم يكن ثمة خيار في أن تقف «منظمة التحرير الفلسطينية» مع «العراق»، فأسرّتها

ثورة الخميني في نفسها، ثم إن «منظمة التحرير الفلسطينية» لم تُرِ «إيران» التجاوب الذي كانت تتوقعه فيما يخص دس المفاهيم الشيعية بين صفوف الفلسطينيين، بل وقفت حائلاً دون ذلك، وباتت محاولة إبقاء الصلات بين الصفويين والفلسطينيين محصورة في السياسيين والبارزين دون إمكان التسرب إلى صفوف الجماهير الشعبية. وفيما كانت السلطات الإيرانية الصفوية تمعن في إيقاع أشد أنواع التصفية الجسدية بمعارضيها في داخل «إيران» ومطاردتهم خارجه إذ بها تكتشف أن الميزان «القومي العربي» هو الفاصل في موقف «منظمة التحرير الفلسطينية» من مجريات الوقائع في تلك المطاردة (رغم وجود بعض الفصائل الفلسطينية غير مسلِّمة بذلك بمطلقه)، ولما كان «العراق» في حرب مع «إيران» فقد كان طبيعيًا أن يدعم المعارضة الإيرانية، وكان من أبرز من احتضنهم «منظمة مجاهدي خلق» الإيرانية، ولما كان موقف «منظمة التحرير الفلسطينية» مناصرًا لموقف «العراق»، فكان دعمهم لمنظمة مجاهدي خلق، أو مد الجسور معهم، كافيًا لاستفزاز السُّلطات الخمينية ولإعادة النظر في علاقاتها مع «منظمة التحرير الفلسطينية» التي أضحت معضلة بحاجة إلى حلٍّ، إما بالتعامل معها كما هي، ولن يكون ذلك محققًا لما ترمي إليه من أهداف توسعية، وإما أن تضع يدها مع بدائل أخرى.

ورغم أن «إيران الخميني» قد أعلنت رضاها بما يرضاه الفلسطينيون فإنها، باستعمال الوجه المقابل من العملة، استمرت في معارضة «منظمة التحرير الفلسطينية» في سعيها إلى المفاوضات والحلول السلمية للقضية الفلسطينية، وهو ما جعل الطرفان على الجهتين المتباعدتين من المعادلة، وذلك ظاهريًا، وأما حقيقيًا وواقعًا، فهُما، من هذه الوجهة، في سلة واحدة، ولكن «إيران الصفوية» لا تريد أن تجاهر بذلك (أي بحل المفاوضات) لأنها ستفقد المحضن السُّنّي الذي تريد أن تنشط فيه، معتبرة أن أي تصريح يخالف سياستها المعلنة برفض وجود «سلطة الاحتلال الصهيوني» لا يمثل إلّا قائله فحسب! أما في الحقيقة والواقع فالأمر على خلاف ذلك، فقد قرّر «الخميني» في الثمانينيات من القرن الماضي (القرن العشرين) عدم إرسال طائرات F14 الإيرانية لدعم سلاح الجو السوري

في القتال ضد العدوان «الصهيوني» على «لبنان» بالرغم من الخطاب الخميني المعادي «لسلطة الاحتلال الصهيوني»،)في إشارة إلى أن «إيران» لا تنوي لعب دور نشط في جانب «العرب» ضد «إسرائيل» بما يتجاوز الإدانات اللفظية للدولة اليهودية(بحسب قول «تريتابارزي».

كانت تفاعلات الساحة الفلسطينية وتأثرها بمد الصحوة الإسلامية قد أوجدت تيارات جماهيرية فلسطينية مخالفة في توجهاتها «لمنظمة التحرير الفلسطينية»، وكانت (حماس) واحدة من تلك التيارات الهامة والمتدفقة، فسال لعاب إيران الخميني لمحاولة استدراجها، بغية اتخاذها نافذة تعتبر وجودها مناسبًا لاختراق الحائط الفلسطيني من خلاله والولوج إلى غرفه وردهاته، بل اقتراح أنواع وأشكال تجهيزاته وأثاثه.

بعد احتلال «الصهاينة» لـ «الضفة الغربية» «وغزة» في حرب ١٩٦٧م نشط «الشعب الفلسطيني» فيهما لمقاومة الاحتلال بشرائحه وتوجهاته كافة. وكانت المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية مجالات تجاذب بين تيارات علمانية، ممثلة بشكل رئيس في منظمة «فتح» و«الجبهة الشعبية» و«منظمات أخرى» (تجاوزت العشرة) وتتحرك على بساط قومي ووطني ويساري، وبين «التيار الإسلامي» بجميع رموزه ومسميات جماعاته. ومع مرور الوقت وتوالي السنين تبين أن هذه التيارات الإسلامية قد حققت نجاحات كبيرة استمالت بواسطتها كثيرًا من الجماهير الفلسطينية. وبرز اسم الشيخ «أحمد ياسين» رائداً للحركة الإسلامية، وازداد عدد المساجد من ٢٠٠ مسجد عام ١٩٦٧م إلى ٦٠٠ مسجد عام ١٩٨٧م. وفي عام ١٩٧٣م أسس الشيخ «أحمد ياسين» المجمع الإسلامي في «غزة» وتوسعت أنشطته، وأصبح اسم «المجمّع» علمًا على الحركة الإسلامية، فأصبح المنتمون إليها يعرفون بـ «جماعة المُجمَّع».. وفي عام ١٩٧٦م تأسست «الجمعية الإسلامية» بوصفها جمعية خيرية لتنمية الوعي الديني. وكان من أنشطتها توزيع الشريط الإسلامي و«الفيديو» الإسلامي، وإدارة المستوصفات وغيرها. وفي عام ١٩٧٨م تأسست «الجامعة الإسلامية» وأصبحت محضنًا نشطًا جدًا

للشباب الإسلامي وفي عام ١٩٨١م تأسست جمعية «الشابات المسلمات» بوصفها جمعية خيرية نسائية، ثم تأسست «دور القرآن الكريم» التي تزايدت أعدادها حتى بلغت ٤٦ دارًا عام ١٩٨٩م[١]. أفرزت تلك الأنشطة حركة إسلامية جماهيرية واعدة ومتمددة، رافقها على التوازي انحسار لتأثير التيارات العلمانية في الساحة الجماهيرية. ثم انبعثت من بين تلك الجموع «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) التي أصدرت ميثاقها في ١٨ أغسطس عام ١٩٨٨م، واعتمدت «المساجد» في «الضفة الغربية وغزة» محاضن رئيسة للصياغات التربوية الإسلامية الجهادية للشباب الفلسطيني.

توجهت «حماس» لإنشاء «المؤسسات» الخدمية في المجالات التعليمية والاجتماعية والخيرية والصحية وغيرها. دخلت «حماس» المعترك السياسي واكتسحت «الانتخابات البلدية»، وكرست حضورها بقوّة في «الانتخابات التشريعية» في نهاية عام ٢٠٠٥م وبداية عام ٢٠٠٦م، ثم شكلت «الحكومة» الفلسطينية، ثم انفردت في حكم «قطاع غزة» بعد أن قضت على «انقلاب» كانت تعد له حركة «فتح» وأطراف داخلية وخارجية معها. وقبل أن يبدأ «حركته». لاقى «التوجه الإسلامي» لـ «حماس» و«رفضها» للاعتراف بـ «سلطة الاحتلال الصهيوني» لفلسطين، و«رفعها» لشعار الجهاد والمقاومة المسلحة لتحرير «فلسطين»؛ معارضات شديدة من «منظمة التحرير الفلسطينية» ومن «الأنظمة العربية والإسلامية» التي كانت قد اعترفت بـ «سلطة الاحتلال الصهيوني» على أراضي «فلسطين» ما قبل ١٩٦٧م وتفاوض سلميًا لحمل «سلطة الاحتلال الصهيوني» على التخلي والانسحاب من «الضفة الغربية» و«غزة» فحسب. وكان «الموقف العالمي» أشد ضراوة، حيث تم إدراج «حماس» في لائحة الإرهاب لـ «الاتحاد الأوروبي» عام ٢٠٠٣م. وقد تبلورت تلك المعارضات بتشديد الخناق على حركة «حماس» في كل البقاع وخاصة في قطاع غزة، فاشتركت في حصارها تلك الدول لتركيعها ولإعادة

(١) باختصار من «الإسلاميون والعمق الاجتماعي في العالم العربي وتركيا» موضوع: «النفوذ الاجتماعي لحركة حماس» التأسيس والارتكاز، إبراهيم أمين نمر ص ٨٦ إلى ٨٩، إصدار «المسبار».

سيطرة «منظمة التحرير الفلسطينية» العلمانية الانهزامية على «غزة»، فتم إغلاق «المعابر» وخاصة معبر «رفح» وتم حصار الفلسطينيين في «غزة» جوًّا وبحرًا وبرًّا. وباتت أجهزة «حماس» الحاكمة لقطاع «غزة» في وضع صعب للغاية لا تستطيع معه تأمين الحد الأدنى من متطلبات المعيشة بما في ذلك رواتب الموظفين العاملين في ظل «حكومة حماس». خلال تلك السنوات، وبينما كانت «صخرة» حماس تتدحرج نحو وادي التهلكة إذ بـ «إيران» تقف حائلاً دون استمرار ذلك التدحرج، معتبرة أن تلك الوقفة هي فرصتها التاريخية للدخول مباشرة إلى الساحة الفلسطينية من أوسع الأبواب!

اعتبرت «إيران الخميني» أن دعمها لحركة «حماس» سيحقق لها ما يلي:

- الحصول على «جواز» قبول لدى الشعوب العربية والإسلامية السُّنّية، وأنها فوق مفهوم «المذهبية»، فهي مع كونها حاملة للواء «الشيعة» فإنها تقف في «فلسطين» مع من يحمل لواء «السُّنَّة».
- تأكيد ما سعت إليه عبر منابرها الإعلامية من أنها فعلاً تريد تدمير «سلطة الاحتلال الصهيوني» وتحرير فلسطين، ومن ثم فليس لأحد أن «يزاود» عليها في هذه القضية، وقد انطلت هذه الخدعة على الجماهير العربية والإسلامية التي أركبتها أنظمتها الحاكمة في «سفن السذاجة»، فباتت تصدق كل ما يقال لها عبر أبواق الإعلام الموظفة لصالح سياسات تلك الدول.
- الوصول إلى جميع شرائح الشعب الفلسطيني من خلال عبور جميع «دعوات مذهبها الشيعي» بدون جمارك!
- استعمال الفلسطينيين كذراع واصل وفاعل، لترويج «المذهب الصفوي الشيعي» في ربوع فلسطين.
- استغلال «حماس» وترويضها لتتمكن «إيران» من استخدامها كأداة ضاغطة في تمرير مشاريع سياسية صفوية.

- في حال تحقق ما سبق فإن «حماس» ستكون، بحسب تفكير الصفويين، رأس جسر «المشروع الخميني» لتصدير الثورة لدول عربية وإسلامية.
- تفكيك الكتلة السُّنيّة من خلال اختراقها بواسطة «حماس».

وقد فشلت إيران في تحقيق تلك المآرب من خلال حماس بسبب موقف (حماس) الحاسم في محاربة التشيع في غزة، وجوداً أو انتشاراً.

لتلك الأسباب، ولغيرها مما هو في مصب الاستراتيجية الصفوية، فإن «بوصلة ثورة الخميني» حوّلت «عقاربها» من اتجاه تأييد «منظمة التحرير الفلسطينية» إلى تأييد «حماس». وقد تجسَّد التأييد الإيراني «لحماس» في وقائع عملية، من أبرزها:

- بعد مرور فترة من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧م تم افتتاح «تمثيل مكتبي» رسمي «لحماس» في «طهران».
- قيام بعض من قيادات «حماس» بزيارة «طهران» بغية حث «إيران» على تقديم الدعم للحركة، وقد تفاعلت «طهران» مع مطالبها إيجابيًا.
- الاعتراف بحكومة «حماس» وشرعيتها بعد طردها «لفتح» من «غزة» وسيطرة الأجهزة الحمساوية عليها في يوليو ٢٠٠٧ م.
- تقديم مساعدات منوّعة «لحماس» وهو ما أعطاها ثقلاً حركيًا مؤثرًا في الساحة الفلسطينية وخاصة في الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠م.
- التنسيق مع الحكومة النصيرية بشأن إيجاد متنفس سياسي «لحماس»، وهو ما ترتب عليه افتتاح «مكتب سياسي» «لحماس» في «دمشق».
- تقديم مساعدات مالية وعسكرية «لحماس»، وتقول «حماس» أنها غير مشروطة! بلغت تلك المساعدات ٢٥٠ مليون دولار، وتمَّ ضخ ١٠٠ مليون دولار لتغطية رواتب موظفي الحكومة، و٤٥ مليون دولار مخصصات الأسرى في سجون الاحتلال

الصهيوني ومساعدة عائلاتهم، بالإضافة إلى مساعدة ١٠٠ ألف عاطل عن العمل[١].

- تقديم الدعم السياسي «لحماس» في الأوساط الدولية، وخاصة بعد الاعتداءات الصهيونية المتكررة على «قطاع غزة».

- دعم «كتائب القسّام» (الذراع العسكري لحماس) بالعتاد والأسلحة والذخيرة بما فيها «صواريخ فجر ٥» الإيرانية الصنع، وصواريخ «الكورنيت» المضادة للدبابات.

ومع ذلك فإن (إيران) لم تتمكن من تطويع (حماس) لصالح مشروعها الصفوي. لأن (حماس) كانت واعية للخطر الشيعي، وموقفها منه هو موقف مبدئي لا غبار عليه، ويسجل لحماس ما نقوم به من دور بنّاء وجهود كبيرة في محاربة ومقاومة الاندساس الشيعي في غزة).

وقد حازت «حركة الجهاد الإسلامي» في «غزة» على دعم منوع من «إيران الصفوية»، لا يختلف في جوهره عمّا قدمته إلى حماس، ولكن التوجه العام «لحركة الجهاد الإسلامي» كان أكثر مما هو في «حماس» فيما يخص التعاون مع «إيران الخميني» وقد قبلت كل من «حماس» و«حركة الجهاد» التعامل مع «إيران الصفوية»، بحسب الصورة التي قدمتها لسببين:

الأول: الخلل في التقييم العقدي لمذهبية الثورة الإيرانية (وهذا خاص بحركة الجهاد الإسلامي ولا يشمل حماس).

الثاني: قطع الدول العربية والإسلامية حبالها مع «حماس» وهو ما ألجأها بحكم ما تراه «حماس» ضرورة إلى مد يدها للإمساك بالحبال التي امتدت إليها من «طهران»!

ولسنا ههنا بصدد تقييم تلك المواقف، رغم اعتقادنا أنها مبررات خدمت «التكتيك» الحركي على حساب «الاستراتيجية» الجهادية؛ ولكن لحماس أن نقول: إن الضرورات تبيح المحظورات، وكلامها هذا مبرر ومقبول إذا استظل بالخيمة الشرعية، ونحن نعلم أن (الوزن الشرعي) له ثقله ومكانته في (البيت الحمساوي).

---

(١) بحسب ما ذكرته د. نادية سعد الدين، في دراستها «مسارات متقلبة، إيران والقضية الفلسطينية.. تأرجح النفوذ بين الأيديولوجية والمصالح» نقلًا عن «موقع حماس» على شبكة الإنترنت.

بعد اندلاع الثورة في سوريا عام ٢٠١١م، ثم بعد انطلاق «عاصفة الحزم» عام ٢٠١٥م، ومع دخول «إيران» في حرب مكشوفة مع السنّة في كلا البلدين إضافة إلى «العراق»، لم يعد في وسع «حماس» و«حركة الجهاد» المضي في علاقاتهما مع «طهران» على النسق السابق نفسه، كما أن «طهران» امتعضت جدًا من موقف «حماس» في دعمها لموقف «الشعب السوري» ضد نظامه النصيري المدعوم من «إيران»، والذي تجسَّد في إغلاق «مكتبها في دمشق» ومغادرة «خالد مشعل» لها، وكذلك تأييدها لرئيس «اليمن» «عبد ربه منصور» ضد «الحوثيين».

لم تكن علاقة «حماس» مع «طهران» محل إجماع في داخل الحركة، غير أن الجناح المؤيد لها كان هو صاحب القرار، ولكن مع تدهور تلك العلاقة، أو قل: مع برودتها، بدأت كفة الطرف الآخر تثقل شيئًا فشيئًا، وخاصة مع بزوغ فجر جديد في ربط الجسور مع كل من «قطر» و«تركيا»، وأضحت «قطر» مقرًا مؤقتًا «لخالد مشعل»، «رئيس المكتب السياسي لحماس»، و«تركيا» محضنًا جديدًا تتنفس منه الحركة، ورفضت «حماس» مبادرة «إيرانية» لإنشاء مستشفى في «غزة» يحمل اسم «مشفى الخميني»، وشهد عام ٢٠١٣م غيابًا شعبيًا ورسميًا عن الاحتفالات الإيرانية بما تسميه «يوم القدس العالمي» وكانت تشارك فيه «حماس» سابقًا، وجاء ذلك بعد أن امتنعت «إيران» عن تقديم دعوة لرئيس الحكومة «إسماعيل هنية» لحضور «مؤتمر عدم الانحياز» الذي عقد في «طهران» عام ٢٠١٢م، ثم طلبت «إيران» من «حماس» دعم موقفها في أزمتها مع «السعودية» ورفض «خالد مشعل» ذلك. وقال أحد مسؤولي الحركة من الضفة الغربية لـ «الشرق الأوسط»: «إن المعادلة معقدة، نحن كحركة تحرر، نتطلع إلى دعم الجميع، لكننا أبدًا لن نكون في أي تحالف ضد الشعوب أو ضد العالم السّنّي». استطاعت «إيران الخميني» أن تحدث شرخًا في وحدة «حماس» إذ وضح أنه قد تشكل في داخلها تياران، أحدهما يرى استمرار وضع يد «حماس» في يد «إيران» ومنهم «خالد القدومي» ممثل «حماس» في «طهران»، وبعض الموظفين في مؤسسات «حماس» ممن تأثرت رواتبهم بـ «شح» الدعم الإيراني، وكذلك مَنْ وقف مِنْ «حماس» وراء رسالة التعزية التي بعثت بها «حماس» إلى

«حزب الله» اللبناني في مقتل «سمير القنطار» في «سوريا» ووصفها إياه بأنه «مناضل عربي كبير» له سجل مشرف ونضالي ضد إسرائيل!. وهو ما جعل «ياسر الزعاترة»، وهو محلل سياسي من «الإخوان المسلمين» أن يوصف ذلك التصرف بأنه «سخيف ويستحق الإدانة» وكتب إلى «حماس» قائلاً: (لا تكونوا عبئًا على محبيكم، «إيران» تشن عدوانًا على الأمة، وأي موقف مجامل لها مهما كان فإنه يسيء لكم، والأمة غير الأنظمة..). وكتب «عمر مشوح» الناطق باسم «جماعة الإخوان المسلمين» في «سوريا»: (ندين إدانة «حماس» لمقتل القيادي «بحزب الله» «سمير القنطار»، لأننا نعتبر هذا القاتل وحزبه والغًا في دماء السوريين وشريكًا للنظام في إجرامه). لقد خلطت رياح الأحداث الأوراق، واصطبغت كل ورقة بلونها الخاص بها، وبات من الصعب إعادة ترتيب الأوراق ليمكن التعرف إلى الصورة بشكلها المتكامل. وهذا ما أبرز التيار الثاني وهو التيار المضطرب، فها هو العميد «خسرو عروج» مستشار «الحرس الثوري» الإيراني يدلي بتصريحات يتهم فيها «حماس» بالسعي وراء التفاوض مع «الصهاينة» عبر «تركيا»، وهو ما أثار حفيظة «حماس» التي ردت عليه بأن ما قاله ما هو (إلا افتراءات باطلة ولا أساس لها من الصحة، وأن سياسة «حماس» الرسمية والفعلية هي عدم التفاوض مع «إسرائيل»، وأنها ستظل رأس حربة المقاومة في «فلسطين» حتى التحرير والعودة). ومن الأوراق المختلطة التصريحات المتناقضة «لموسى أبو مرزوق» نائب رئيس المكتب السياسي «لحماس»، حيث قال في لقاء مسجل مع «الشرق الأوسط» ونقلته «العربية نت» في تاريخ ٣١ يناير ٢٠١٦م حول دعم «إيران» لـ «حماس»: «القصة ليست كما يذكرون، وهؤلاء من أكثر الناس باطنية وتلاعبًا بالألفاظ وحذرًا بالسياسة، ومنذ عام ٢٠٠٩م تقريبًا لم يصل منهم أي شيء وكل الكلام الذي يقولونه كذب، وكل ما وصل لأحبائنا لم يكن من قِبَلهم، جزء من طرف صديق وأطراف أخرى بسبب أحداث المنطقة، وكله بجهد الأنفس، لم يقدموا شيئًا في هذا المجال، وكل ما يقولونه كذب.. منذ عام ٢٠١١م كل سفينة تضيع منهم يقولوا كانت رايحة إليكم، في سفينة ضاعت بنيجيريا قالوا: كانت إليكم رايحة، قلت لهم

ما في ولا سفينة بتغلط وبتجينا، كل السفن اللي تتمسك (يقولون) هي إلنا! (هكذا بحسب ألفاظه في التسجيل)، وقد «عاتب» الجنرال «قاسم سليماني» قائد «فيلق القدس» وفد «حماس» الذي حضر احتفالات «انتصار الثورة الإسلامية» في «طهران» على مواقفهم، ثم ما لبث أبو مرزوق أن ناقض بنفسه تصريحه «المسجل» الذي ذكرته، فقال في تصريح نشره «موقع حماس»: (إن ما قدمته «إيران» من دعم للمقاومة الفلسطينية، سواء على صعيد الإمداد أو التدريب أو المال لا يوازيه سقف آخر، ولا تستطيعه معظم الدول). وقد أثارت مثل تلك التصريحات الغبار حول «مصداقية» تصريحات «حماس» التي حافظت على هذا الخط المتعرج بحيث غدا من الصعب على الناظر أن يتبين المُنعرج التالي للموقف الحالي. فهذا «أبو الوليد»، من قياديي «حماس» يفتح باب «المصالح» على مصراعيه دون النظر إلى «المبادئ» فيقول: «إن هناك معركة نخوضها مع الاحتلال في ظل اختلال في موازين القوى، ونحن محتاجون إلى الدعم بصرف النظر عن اتفاقنا مع أي طرف سياسيًّا أو اختلافنا، (نحن) نرحب بدعمه، ولا نجد غضاضة في ذلك، وقبولنا للدعم منه ليس تأييدًا لمواقفه أو أجنداته هنا أو هناك، شرط ألا نوقع فاتورة من قيمنا السياسية!»، ولم يقل «الإسلامية». أما «خالد مشعل»، رئيس «المكتب السياسي» لـ «حماس» فعبّر عن هذا المعنى، أو قريبًا منه، بقوله في رده على سؤال لصحيفة قطرية: (سياستنا الانفتاح على كل الدول العربية والإسلامية، البوابة مفتوحة من طرفنا. أما من الطرف الآخر فهناك دول بوابتها مفتوحة معنا دائمًا، مثل «قطر» و«تركيا»، وهناك دول تفتح أحيانًا وتغلق أحيانًا، وهناك بوابات مغلقة، وسنظل نطرق كل الأبواب من أجل شعبنا الفلسطيني). وقال «مشعل» في مقابلة له مع قناة «فرانس ٢٤» من «الدوحة» في ١٤ مارس ٢٠١٦م: (طهران خفضت دعمها للحركة، بعد أن كانت أحد الداعمين الأساسيين لها، لكنها اليوم ليست داعمًا رئيسًا)، وأوضح (أن هناك حالة من الجمود في العلاقة مع «إيران»)، لافتًا إلى (أنها لم تصل إلى حالة القطيعة الكاملة، مع إبقاء حالة التواصل معها من خلال إرسال الوفود لطهران بين الحين والآخر..)، علماً أن «حماس» كانت داخلة

في ما يسمى بـ «محور الممانعة» الذي كان يضم كلاً من: «إيران» و«سوريا» و«حزب الله» و«حماس» (٣ صفويون + ١ سُنّي)، في مقابل ما يسمى بـ «محور الاعتدال» الذي كان يضم كلاً من «مصر» و«الأردن» و«الإمارات» و«السعودية». وتعقيباً على بعض مواقف «حماس» التي يرى بعض المراقبين أنها قامت على أساس تغليب «المصالح» على «المبادئ» غرَّد الكاتب الجزائري أنور مالك، وهو من الشخصيات التي كانت كثيرًا ما تساند «حماس» قائلاً: (لا تنخدعوا يا قادة «حماس» بإغراءات «إيران» لكم، والله لو تتمكن منكم ستجعلكم تترحمون على جرائم الصهاينة، وتتمنون أن ينقذكم الحاخامات من المعممين)![1].

وكانت «إيران» قد حققت اختراقًا كبيرًا في الواقع الفلسطيني في «غزة»، وقد تمثل ذلك في أمور، منها:

- تأسيس جمعيات خيرية لنشر المذهب الشيعي بدعم إيراني.
- استغلال الصحف ووسائل الإعلام المقربة من حركة الجهاد الإسلامي.
- توزيع الكتب الداعية للفكر الشيعي.
- طباعة «الصحيفة السجادية» وتوزيعها في قطاع غزة على أنها «الطبعة الفلسطينية».
- تقديم دعم إيراني خفي لمجموعات مفصولة عن «حركة الجهاد الإسلامي»،

(١) انظر الدراسات التالية، والمنشورة على «الشبكة المعلوماتية»:
«حماس وإيران» علاقة المد والجزر، مصطفى البنا.
«مسؤول في حماس يفضح إيران»، العربية نت.
«حماس تحسم موقفها» كفاح زبون.
«هجوم حاد ضد حماس بعد تصريحات موسى أبو مرزوق بشأن إيران».
«مشعل يكشف طبيعة علاقة حماس مع إيران..» بوست عربي / الأناضول.
«إيران والقضية الفلسطينية، الواقع والمتغيرات»، مركز الجزيرة للدراسات – عبد القادر طافش.
«مسارات متقلبة، إيران والقضية الفلسطينية» د. نادية سعد الدين.
«إيران وفلسطين ومشروعية الثورة» محمد علي المحمود.

وأخرى داخلها لتشكيل «جيب تنظيمي» مواز للحركة لكنه منفصل عنها تحت مسمى «حركة صابرين» والتي انطلقت منتصف عام ٢٠١٤م، لتكون أكثر ولاءً وتبعية والتزامًا بسياسة إيران.

إن مبدأ «التقية ركن أصيل في المذهب الشيعي وهو صهوة يمتطيها الصفويون ويشكّلون «هيئاتها» وأحجامها» بحسب ما يرونه محققًا لطموحاتهم، وإن لم يكن في الظاهر منسجمًا مع مبادئهم. إن ما تسعى إليه «إيران» فيما يخص «فلسطين» هو تشييع الشعب الفلسطيني، وهذا هو المستوى الأدنى من الطموح الصفوي، وأما طموحهم في رؤيته النهائية فهو «إحلال الفرس على الأرض الفلسطينية» وتهجير ما تبقى منهم على أرضها، وذلك على نفس النسق الذي تم في «تكريت» و«الرمادي» و«الفلوجة» و«الموصل، وهي المدن الرئيسة في «الأنبار» العراقية السنية، حيث تم إجلاء سكانها منها تحت الحديد والنار والقتل والاغتصاب وهدم الديار، ثم إحلال «الحشد الشعبي» الشيعي في تلك المدن كرأس حربة للفرس المتدفقين الفاتحين.

إن الرؤية العقدية الصفوية بخصوص الشعب الفلسطيني وما يترتب عليها من مآلات مؤطَّرة في منطلقين:

المنطلق الأول: أنهم نواصب، أي سُنّة. يقول «السيد حسين الموسوي»[1] ملخِّصًا عقيدة الشيعة في السُّنَّة: (وهكذا نرى أن حكم الشيعة في أهل السُّنَّة يتخلص بما يلي: إنهم كفّار. أنجاس، شر من اليهود والنصارى، أولاد بغايا، يجب قتلهم، وأخذ أموالهم، لا يمكن الالتقاء معهم في شيء، لا في رب، ولا في نبي، ولا في إمام، ولا يجوز موافقتهم في قول أو عمل، ويجب لعنهم وشتمهم، وبالذات الجيل الأول، أولئك الذين أثنى الله عليهم في القرآن الكريم، والذين وقفوا مع رسول الله صلوات الله عليه في دعوته

(١) من أعلام علماء النجف المجتهدين، وكان مرافقًا للخميني في بعض أسفاره، ثم فتح الله على قلبه بنور الحق، بعد أن كان قد أقفل عليه بظلمات الباطل.

وجهاده..)[1]، وتلك هي عقيدة الخميني، يقول الموسوي: (لما انتهى حكم «آل بهلوي» في «إيران»، على إثر قيام «الثورة الإسلامية»، وتسلم الإمام «الخميني» زمام الأمور فيها، توجب على علماء الشيعة زيارة وتهنئة الإمام بهذا النصر العظيم لقيام أول دولة شيعية في العصر الحديث يحكمها الفقهاء. وكان واجب التهنئة يقع عليَّ شخصيًا أكثر من غيري لعلاقتي الوثيقة بالإمام «الخميني»، فزرت «إيران» بعد شهر ونصف، وربما أكثر، من دخول الإمام «طهران» إثر عودته من منفاه في «باريس»، فرحَّب بي كثيرًا، وكانت زيارتي منفردة عن زيارة وفد علماء الشيعة في «العراق». وفي جلسة خاصة مع الإمام قال لي: «سيد حسين، آن الأوان لتنفيذ وصايا «الأئمة» صلوات الله عليهم، سنسفك دماء النواصب، نقتل أبناءهم، ونستحيي نساءهم. ولن نترك أحدًا منهم يفلت من العقاب، وستكون أموالهم خالصة لشيعة «أهل البيت»، وسنمحو «مكة» و«المدينة» من وجه الأرض، لأن هاتين المدينتين صارتا معقل الوهابيين، ولا بد أن تكون «كربلاء» أرض الله المباركة المقدسة قبلة للناس في الصلاة، وسنحقق بذلك حلم الأئمة عليهم السلام)[2].

وقد ساق «الموسوي» عدة روايات في بيان الموقف العقدي للشيعة فيما يخص السُّنّة، منها:

- عن «الحسين بن خالد» عن «الرضا» أنه قال: «شيعتنا، المسلِّمون لأمرنا، الآخذون بقولنا، المخالفون لأعدائنا (أي النواصب، السُّنة)، فمن لم يكن كذلك فليس منّا» (الفصول المهمة ص ٢٢٥)[3].
- قال السيد «نعمة الله الجزائري»: «إنا لا نجتمع معهم - أي مع السُّنَّة - على إله، ولا على نبي، ولا على إمام، وذلك أنهم يقولون: إن ربَّهم هو الذي كان محمدٌ نبيّه، وخليفته من بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي، بل

(١) من كتاب «الله ثم للتاريخ» للعلامة السيد حسين الموسوي ص ٩١.
(٢) عن كتاب «الله ثم للتاريخ» للعلامة السيد حسين الموسوي ص ٩١، ٩٢.
(٣) المصدر السابق ص ٨٤.

نقول: إن الرب الذي خليفة نبيِّه أبو بكر ليس ربَّنا ولا ذلك النبيُّ نبينا!» (الأنوار الجزائرية ٢/ ٢٧٨، باب: نور في حقيقة دين الإمامية والعلة التي من أجلها يجب الأخذ بخلاف ما تقوله العامّة)[١].

- عن «داود بني فرقد» قال: قلت «لأبي عبدالله» عليه السلام: ما تقول في قتل الناصب؟، فقال: «حلال الدم، ولكني أتقي عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطًا أو تغرقه في ماء لكيلا يشهد عليك فافعل!» (وسائل الشيعة ١٨/ ٤٦٣، بحار الأنوار ٢٧/ ٢٣١). قال الموسوي: «وعلَّق الإمام «الخميني» على هذا بقوله: فإن استطعت أن تأخذ ماله فخذه وابعث إلينا بالخمس!»[٢].

فهذه هي عقيدة الصفويين في عموم السُّنَّة، والفلسطينيون من ضمنهم، وتلك هي البواعث الحقيقية للخميني، والتي غلَّفها بمبدأ «التقية».

المنطلق الثاني: أن الفلسطينيين **عرب**. وهؤلاء الصفويون «فرس» (وليس جميع الفرس صفويين، بل منهم سُنّة)، يكرهون العرب كرهًا شديدًا، ويوردون نصوصًا، هم وضعوها، لتغليف كرههم بغلاف مذهبي. وقد ذكر العلّامة «السيد حسين الموسوي» بعضًا من نصوصهم التي أشربت قلوبهم عصارة ظلماتها، منها:

- روى «المجلسي» أن المنتظر يسير في «العرب» بما في الجفر الأحمر، وهو قتلهم. (بحار الأنوار ٥٢/ ٣١٨).
- وروى أيضًا: «ما بقي بيننا وبين «العرب» إلا الذبح» (بحار الأنوار ٥٢/ ٣٤٩).
- وروى أيضًا: «اتَّق «العرب»، فإن لهم خبر سوء، أما إنه لم يخرج مع القائم منهم واحد» (بحار الأنوار ٥٢/ ٣٣٣).

قلت: وما يفعله الصفويون في المسلمين السوريين من قتل وذبح وتهجير وانتهاك

(١) المصدر السابق ص ٨٥.
(٢) المصدر السابق ص ٨٩.

أعراض واغتصاب لنساء، في أيامنا المعاصرة ما هو إلا تطبيق عملي لتلك النصوص التي أوردتها، إذ هم: سُنَّة عرب! فاجتمعت فيهم العلّتان التي توجب وتبيح قتلهم وذبحهم بحسب نصوص الرافضة الصفويين الشيعة.

وبما أن عامّة العامدين للمسجد الحرام والمسجد النبوي من «العرب»، وبما أن «المسجد الحرام» قد انصرفت قبلة المسلمين إليه، وليس إلى «كربلاء»، فلا بد من هدمه، وكذلك «المسجد النبوي» بحسب زعمهم وافتراءاتهم.

- روى «المجلسي»: «إن القائم يهدم «المسجد الحرام» حتى يردَّه إلى أساسه، و«المسجد النبوي» إلى أساسه» (بحار الأنوار ٥٢/ ٣٣٨، الغيبة للطوسي ٢٨٢).
- روى «الفيض الكاشاني»: «يا أهل الكوفة لقد حباكم الله عز وجل بما لم يَحْبُ أحدًا من فضله، مصلّاكم بيت آدم ونوح وبيت إدريس ومصلى إبراهيم - ولا تذهب الأيام حتى يُنصب الحجر الأسود فيه» (الوافي ١/ ٢١٥).

أي تصبح «الكوفة» هي القبلة بعد هدم «المسجد الحرام».

- وروى «المجلسي»: «أن أول ما يبدأ به «القائم» - يُخرِج هذين -، يعني «أبا بكر» و«عمر»، رطبين غضَّين، ويذريهما في الريح، ويكسر المسجد» (بحار الأنوار ٥٢/ ٣٨٦).

يعلِّق «الموسوي» على هذه النصوص فيقول: «..إن وراء هذه النصوص رجالاً لعبوا دورًا خطيرًا في بث هذه السموم، لا تستغربَنَّ ما دام «كسرى» قد خُلِّص من النار، إذ روى «المجلسي» عن «أمير المؤمنين»: «أن الله قد خلَّصَهُ - أي كسرى - من النار، وأن النار محرَّمةٌ عليه» (البحار ٤١/ ٤). وحول هدم المسجدين، «الحرام والنبوي»، يقول «الموسوي»: «إن من المتعارف عليه، بل من المُسلَّم به عند جميع فقهائنا وعلمائنا أن «الكعبة» ليس لها أهمية، وأن «كربلاء» خير منها وأفضل، «فكربلاء» حسب النصوص

التي أوردها فقهاؤنا هي أفضل بقاع الأرض، وهي أرض الله المختارة المقدسة المباركة، وهي حرم الله ورسوله وقبلة الإسلام، وفي تربتها الشفاء، ولا تدانيها أرض أو بقعة أخرى، حتى «الكعبة»!». وسيتولى «القائم» القيام بمهمة قتل «العرب». فقد روى «المجلسي» عن «أبي عبدالله» عليه السلام: «لو يعلم الناس ما يصنع القائم إذا خرج لأحبَّ أكثرهم ألّا يروه مما يقتل من الناس.. حتى يقول كثير من الناس: ليس هذا من آل محمد، ولو كان من آل محمد لرحم» (بحار الأنوار ٥٢/ ٣٥٣، الغيبة ص ١٣٥). قال «الموسوي»: «استوضحت السيد «الصدر» عن هذه الرواية فقال: إن القتل الحاصل بالناس أكثره مختص بالمسلمين!، ثم أهدى لي نسخة من كتاب (تاريخ ما بعد الظهور)، حيث كان قد بيَّن ذلك في كتابه المذكور، وعلى النسخة الإهداء بخط يده![1].

إن على «الفلسطينيين» عامة، و«حماس» و«حركة الجهاد» خاصة أن يتمعنوا في هذه المنطلقات العقدية التي هي المحرِّك الخفي لمواقف صفويي «إيران». إنهم يستندون في مآلاتهم المستقبلية لتحقيق ما يصبون إليه إلى نصوص خطيرة للغاية، من مثل:

- روى «الكليني»..عن «أبي عبدالله» قال: (إذا قام قائم آل محمد حكم بحكم «داود» و«سليمان»، ولا يسأل بيِّنة» (الأصول من الكافي ١/ ٣٩٧).
- روى «المجلسي»: «يقوم القائم بأمر جديد، وكتاب جديد، وقضاء جديد» (بحار الأنوار ٥٢/ ٣٥٤، غيبة النعماني ص ١٥٤).

علمًا بأن هذا القائم، وهو الإمام الثاني عشر، لا وجود لشخصه، قال «الموسوي»: (وقد نصت كتبنا المعتبرة على أن «الحسن العسكري» - الإمام الحادي عشر - توفي ولم يكن له ولد، وقد نظروا في نسائه وجواريه عند موته فلم يجدوا واحدة منهن حاملاً أو ذات ولد، راجع لذلك كتاب الغيبة «للطوسي» ص ٧٤، والإرشاد «للمفيد» ص ٣٥٤، وأعلام الورى «للفضل الطبرسي» ص ٣٨٠، والمقالات والفرق «للأشعري القمّي» ص

(١) المصدر السابق ص ١٠٨.

١٠٢). ثم قال «الموسوي»: (إن الحقيقة التي توصلت إليها بعد دراسة استغرقت سنوات طوالاً ومراجعة لأمهات المصادر هي أن القائم كناية عن قيام «دولة إسرائيل»، أو هو «المسيح الدجال»، لأن «الحسن العسكري» ليس له ولد.. ولماذا حكم «آل داود»؟ أليس هذا إشارة إلى «الأصول اليهودية» لهذه الدعوة..)[١].

قلت: إن «القائم» شخصية خيالية، ليست «دولة إسرائيل» ولا «المسيح الدجال»، كما قال الموسوي، وقد اخترعها أتباع «عبدالله بن سبأ» اليهودي الذي أظهر الإسلام وأبطن الكفر، قال «الموسوي»: (هو الذي أظهر الطعن في «أبي بكر» و«عمر» و«عثمان» و«الصحابة»، وكان أول من قال بذلك وهو أول من قال بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وهو الذي قال بأنه «عليه السلام» وصيُّ النبي «محمد صلى الله عليه وآله»، وأنه نقل هذا القول عن «اليهودية»، وأنه ما قال هذا إلا محبة لأهل البيت ودعوة لولايتهم، والتبرؤ من أعدائهم، وهم الصحابة ومن والاهم، بزعمه)[٢].

لقد اخترعوا هذه الشخصية لجعلها «شاخصًا» يلتفون حوله، ويعلقون على «شماعته» خططهم التي يريدون من خلالها القضاء على الإسلام!

ينبغي للفلسطينيين أن يعو تمامًا أن «الثورة الإيرانية الخمينية» هي امتداد عضوي «للحركة اليهودية» التي أرادت تقويض أركان الإسلام عن طريق «عبدالله بن سبأ» بعد أن لاقى «اليهود» الهزائم في «بني النضير» و«بني قينقاع» و«بني قريظة» و«خيبر»، فعندما أعيتهم المواجهة سلكوا سبل المكر والخبث! ثم إنها امتداد للحقد الفارسي والذي تمثل في قتل «أبو لؤلؤة الفارسي» لأمير المؤمنين «عمر بن الخطاب» رضي الله عنه. ألا يرى زوّار «حماس» و«حركة الجهاد» «لطهران» ومدن «إيران» كيف تقدس ثورة الخميني «عبدالله بن سبأ»!؟. يقول «الموسوي»: «واعلم أن في مدينة «كاشان» الإيرانية في منطقة

(١) انظر كتاب «لله ثم للتاريخ» للعلامة السيد حسين الموسوي ص ١٠٥ إلى ص ١١١.
(٢) المصدر السابق ص ١٢.

تسمى «باغي فين»، مشهدًا على غرار الجندي المجهول، فيه قبر وهمي «لأبي لؤلؤة فيروز» الفارسي المجوسي قاتل الخليفة الثاني «عمر بن الخطاب»، حيث أطلقوا عليه ما معناه بالعربية: مرقد «بابا شجاع الدين»، وهو لقب أطلقوه على «أبي لؤلؤة» لقتله «عمر بن الخطاب»، وقد كتب على جدران هذا المشهد بالفارسي (مرك بر «أبو بكر»، مرك بر «عمر»، مرك بر «عثمان»)، ومعناه بالعربية: الموت «لأبي بكر»، الموت «لعمر»، الموت «لعثمان». وهذا المشهد يُزار من قبل الإيرانيين، وتلقى فيه الأموال والتبرعات، وقد رأيت هذا المشهد بنفسي، وكانت وزارة الإرشاد الإيرانية قد باشرت بتوسيعه وتجديده، وقد قاموا بطبع صورة المشهد على كارتات تستخدم لإرسال الرسائل والمكاتيب..»[1].

وبناء على ما ذكرناه فإن على الفلسطينيين ألا يغتروا بالدعم الصفوي لهم، فإن الصفويين سيغدرون بهم لا محالة، وعندما تسنح لهم الظروف الدولية ويعتقدون أنهم في موضع التمكن والقوة فإنهم سيستخرجون «قائمهم» بتمثيلية مصطنعة فيضفون على تلك الشخصية التي سيخترعونها قدسية دينية مذهبية شيعية، وأنها هي التي ذكرتها كتبهم وانتظرتها أجيالهم.

إن البوصلة الصفوية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ستكون دائمًا خاضعة للاهتزاز، لكنها ستؤشر بالاتجاه المعاكس تمامًا عندما يتم استخراج قائم الصفويين. لذلك فعلى عموم الفلسطينيين أن يستحضروا دائمًا في أذهانهم أن توصيفهم لدى الصفويين أنهم «نواصب» و«عرب»! وأنهم يستحقون «القتل ذَرِّيًا»!، وأنهم هم المقصودون بالمشروع النووي الإيراني وليس اليهود المحتلين لفلسطين المباركة.

للأسف أقول: إن «حماس» قد وقعت ضحية التضييق العربي والإسلامي، ورافق ذلك تشدُّقات القيادات الإيرانية الصفوية بالقضية الفلسطينية التي ما فتأت تتواصل لابتزاز مشاعر «الفلسطينيين» و«العرب» و«المسلمين»، من مثل مخاطبة المرشد الأعلى

(١) المصدر السابق ص ٨٨.

«علي خامنئي» لزعيم «حماس» «خالد مشعل» قائلاً: (إن الحرب المقدسة لتحرير «فلسطين» حرب للدفاع عن شرف الإسلام والمسلمين، وسنواصل دعمنا الثابت للشعب الفلسطيني بالرغم من كافة الضغوط السياسية والاقتصادية، وأن مسألة «القدس» ليست مشكلة فلسطينية، وإنما مشكلة كافة المسلمين). يقول تريتا بارزي: «أشار الدبلوماسيون الأوروبيون الذين أجروا اتصالات مع ممثلين عن «الجهاد الإسلامي» و«حماس» ممن زاروا «إيران» بعد اندلاع الانتفاضة الثانية إلى أن كلتا المجموعتين شعرت بخيبة أمل مريرة من مضيفيهم الإيرانيين، «فإيران» لم تقدم لهم المال والأسلحة (أي بالمقدار اللازم والمطلوب)، وانتشرت نكتة في شوارع «طهران» عكست هذا الادّعاء الإيراني»، تقول النكتة: «لماذا لم يعد يوجد أحجار لرجم الزانية؟!، الجواب: وفقًا لأوامر المرشد الأعلى، تم شحن كل الأحجار إلى «فلسطين» كمساهمة من «إيران» في الانتفاضة!» اه. كلام «بارزي».

نحن نقدر وندعم جهاد الفلسطينيين ممثلاً في «حماس» أو في غيرها ممن يستظل براية الإسلام حقًا، وإننا من غَيْرَتنا عليهم وعلى استمرار جهادهم وصمودهم وجهنا لهم نصائحنا السالفة، ومن أبرزها ألا يثقوا في الصفويين ولا يضعوا أوراقهم في مكاييلهم، فإنَّ من أهم أهداف المشروع النووي الصفوي الإيراني هو استهداف الفلسطينيين وعموم العرب السُّنَّة، وهو هدف مستبطن لديهم، وليس استخراجه للعلن بعيدًا، ففي عام ١٩٩٩ أفادت صحيفة «هآرتز» الصهيونية بأن «إيران» تقدمت، عبر «الحكومة البريطانية»، بطلب للتفاوض مع الإسرائيليين على معاهدة تتعلق بالصواريخ. وأشار التقرير - الذي لم تتأكد صحته بحسب الصحيفة - أن «الإيرانيين» أكدوا للإسرائيليين أن بناءهم لترسانتهم العسكرية ليس موجهًا ضد «إسرائيل»، وإنما ضد «البلدان الأخرى» التي ترى أن فيها خطرًا إقليميًا، و«العراق» على وجه الخصوص! ولم يعد ذلك سرًّا، بعد أن فتحت الأقفال وعُلِم ما هو مدفون في الخزائن! فها هو «محمد جواد ظريف» (عندما كان سفير «إيران» لدى «الأمم المتحدة»)، في مقابلة له عام ٢٠٠٤م مع «هوشانغ أمير أحمدي» من

«المجلس الأمريكي الإيراني» يُوجَّه له السؤال التالي بهذه الصيغة: «وسياستكم لا تنص على تدمير المجتمع الإسرائيلي؟» فأجاب: «سياستنا لا تنص على تدمير أي مجتمع».

ولا شك أن كل من يتعاطى السياسة يفهم جيدًا ما تنطوي عليه مثل هذه التصريحات من تلاعب بالألفاظ لتحتمل ما يمكن أن ينوء به ظهرها من تأويلات.

إن الخطر الصفوي لم يعد غائبًا عن كل من له متابعة للشأن الإيراني في المنطقة، فكيف تسمح «حماس» و«حركة الجهاد الإسلامي» أن تكون الساحة الفلسطينية مستودعًا لذلك الخطر أو ممرًّا له؟! لماذا تضع هاتان الحركتان مصداقيتهما الإسلامية على محكّات الاتهام لهما بالتعامل مع أعداء الإسلام من الصفويين وأشباههم؟!

يقول الأستاذ «طلال عبدالكريم العرب» في مقال له في صحيفة «القبس» الكويتية في ٣ أغسطس ٢٠١٦م: (.. وحتى لا نبدو كأننا نبالغ في الحلف بين «إسرائيل» و«إيران»، فما علينا إلا أن نتساءل بالعقل والمنطق، كيف تسمح «إسرائيل» ومن ورائها «أمريكا» بمد النفوذ الإيراني إلى الحدود المحاذية لها في «لبنان» و«سوريا» و«قطاع غزة»، وهي التي تلعلع ليل نهار بأن صواريخها موجهة إلى «إسرائيل»، شيطان «إيران» الأصغر، وهي، أي «إسرائيل»، التي غزت «لبنان» حتى تطرد المقاومة اللبنانية الفلسطينية الوطنية عن حدودها لتستبدل بها ما يسمى «بحزب الله الإيراني»؟!..). ثم يقول إن (إيران تدعي إعلاميًا معاداتها «لأمريكا» و«إسرائيل»، إلا أن كل المؤشرات وكل ما يحدث على أرض العرب يدل على أن هناك تنسيقًا واضحًا وفائدةً متبادلة وحلفًا تاريخيًا معهما ضد أمتنا.. إن «إيران» هي التي تريد الهيمنة على منطقتنا، ربما لاسترجاع تاريخها الغابر، بل هي هيمنت على بعض منها..).. (إن «إيران»، وبحسب ما يتردد في الإعلام وبناء على تصريحات كثيرة وشواهد أكثر، هي المتهم الرسمي والرئيسي في التدخل في شؤون «الكويت» و«السعودية» و«البحرين» و«العراق» و«اليمن» و«سوريا» وغيرها، وهي بدورها تعترف علنًا بدعمها لميليشيات وأحزاب وحشود، مصنفة عربيًا ودوليًا بأنها إرهابية، فكيف

يهرول وراءها بعض من يعيش بيننا؟!) (انتهى ما اقتبسته من المقال المذكور) ونحن بدورنا نحذر جميع العرب والمسلمين من الهرولة وراء الرايات الصفوية التي باتت ترفرف على كثير من البقاع الإسلامية وغير الإسلامية، وذلك إما بسبب الجهل لذلك الخطر أو بسبب التجاهل له، أو بسبب الجري وراء مصالح شخصية أو حزبية أو فئوية أشبه ما تكون بالسراب!

المحطة الخامسة: التواصل الصفوي الأمريكي من خلال مياه آسنة:

«الشيطان الأكبر» هو الشعار الذي رفعه «الخميني» لابتزاز عواطف ومشاعر الإيرانيين، وهو كناية عن «الولايات المتحدة»، كان لا بد للخميني أن يرفع ذلك الشعار لأنه أطاح بشاه «إيران»، رجل «الولايات المتحدة» في «الخليج العربي» وما جاوره.

كانت علاقات الشاه «بالولايات المتحدة» تتم في العلن، وفي الفضاء المكشوف، وعندما سقط الشاه أجرى «الخميني» علاقات «إيران» مع «الولايات المتحدة» في «نهر آسن» حيث لا يرى الناظر ما تحت مائه من «عَفَنٍ جارٍ». ورغم ما سوف نتعرض له من عوالق العَفَن، وما سنعانيه من روائح النَتَن، فإننا مضطرون إلى الخوض في هذا اليم الملوَّث، التماسًا للحقيقة وتفتيشًا عن الخفايا.

ارتدينا لباس الغوص، وغُصنا، ومن القاع، ومن سير المجرى، استخرجنا، واقتنصنا المشاهد التالية:

المشهد الأول، البدايات: الخميني وأمريكا نفق ونفاق:

النفق يختط مسربه في جوف الأرض، والنفاق تتحرك شخوصه على سطح الأرض، فإذا ما اجتمع لقوم أن يتسربلوا بنفاقهم ثم ينطلقوا به في الأنفاق، فإنهم يكونون قد استحوذوا على الباطل، وأحاطوا به من كل أطرافه. وهذا ما فعله الخميني ورجاله عندما دخلوا الأنفاق الموصلة بينهم وبين «أمريكا» قبل الثورة وبعدها، وأفضى التنسيق بينهما إلى إزهاق الباطل الشاهشاهي بالباطل الصفوي.

وبما أن ذلك كله قد تم في «الأنفاق»، فقد مرَّت عليه السنون دون أن يرفع الغطاء عن أسراره الموثقة ولكن في ٢٥ يونيو ٢٠١٦م، أي بعد مرور حوالي ٣٧ عامًا على ثورة الخميني، نشرت صحيفة «القبس» الكويتية بعض ما كشفت عنه «أمريكا» من وثائق سرية بخصوص الدور الأمريكي في تلك الثورة، والتنسيق والتخطيط مع «الخميني» لإنجاحها، وفيما يلي التدرج الانسيابي لتلك الترتيبات:

١) التوقعات الأمريكية بنهاية الشاه:

في ٩ نوفمبر ١٩٧٨م بعث السفير الأمريكي لدى «طهران» «وليام سوليفان» برقية بعنوان: «الفكرة التي لا يمكن تصورها»، محذرًا من أن الشاه انتهى، وأن واشنطن يجب أن تطيح بالشاه وجنرالاته، ومن ثم تعقد صفقة بين صغار القادة و«الخميني».

٢) جرت مباحثات تمهيدية خفية أمريكية في «فرنسا» بين «رئيس أركان الخميني»، وممثل للحكومة الأمريكية، استغرقت أسبوعين، وذلك لتمهيد الطريق لعودة «الخميني» إلى «إيران» بشكل آمن وللاستيلاء على السلطة.

٣) الخميني: وجود الأمريكيين في «إيران» مهم.

كشفت الوثائق أن الخميني يعتقد أن وجود الأمريكيين في «إيران» مهم للغاية!، وذلك لمواجهة النفوذ «السوفييتي» الملحد و«البريطاني».

٤) «الخميني» يطمئن «أمريكا» على النفط:

كشفت الوثائق أنه في ٥ يناير ١٩٧٩م بعث «الخميني» برسالة مطمئنة إلى «واشنطن» تنص على أنه يجب ألا تكون هناك أي مخاوف على النفط، وليس صحيحًا أننا لن نبيعه إلى «الولايات المتحدة»، وكتب: (نبيع نفطنا لمن يشتري بسعر عادل، وسيستمر تدفق النفط بعد قيام «الجمهورية الإسلامية» إلى العالم، باستثناء بلدين، هما «جنوب أفريقيا» و«إسرائيل»). مضيفًا أن («إيران» بحاجة

إلى مساعدة الآخرين، لا سيما الأمريكيين لتطوير البلاد). وكنت قد بينت سابقًا اتفاقات إمدادات النفط الإيراني «لسلطة الاحتلال الصهيوني»، وهو ما يبين زيف الوعود الخمينية.

٥) الاقتراح الأمريكي: انقلاب عسكري يسلم الخميني السلطة:

في ٩ يناير ١٩٧٩م كتب نائب مستشار الأمن القومي «ديفيد أرون» إلى «زبغنيو بريجنسكي» ما يلي: (أفضل ما يحدث من وجهة نظري في «إيران» هو انقلاب عسكري ضد رئيس الوزراء «شابور بختيار»، ومن ثم التوصل إلى اتفاق بين «الجيش» و«الخميني».. تصوري هو بإمكانية تنفيذ الصفقة أولاً من دون تدخل عسكري ضد بختيار»).

٦) الرئيس الأمريكي «كارتر» للشاه: ارحل!

في ١١ يناير ١٩٧٩م قال الرئيس الأمريكي «كارتر» للشاه: (عليك ترك «إيران» على وجه السرعة!).

٧) توقعات «المخابرات الأمريكية» بشأن أول ما سيفعله «الخميني».

كشفت الوثائق أنه في اجتماع مهم عقد في البيت الأبيض يوم ١١ يناير ١٩٧٩م توقعت فيه «وكالة المخابرات المركزية» أن «الخميني» سيسمح لأتباعه المعتدلين الذي تلقوا تعليمهم في الخارج، والرجل الثاني في قيادته «محمد بهشتي» بأن يديروا الحكومة، وترى «واشنطن» أن «بهشتي» رجل «بارغماتي» وعملي ويتحدث الإنكليزية وحاصل على تعليم جامعي ولديه خبرة الحياة في الغرب ويمكن للأمريكيين التحدث معه.

٨) «أمريكا» تقنع جنرالات «إيران» بالتعامل مع «بهشتي»:

أجرى الجنرال في القوات الجوية الأمريكية، ويدعى «روبرت هويزر» محادثات في «طهران» مع كبار الجنرالات الإيرانيين لإقناعهم بأن التغيير حادث لا محالة، وعليهم أن يتعاملوا مع «بهشتي»، الرجل الرئيس لدى «الخميني».

٩) رحيل الشاه وقناعات كارتر:

في ١٦ يناير ١٩٧٩م نفَّذ الشاه أوامر «كارتر» ورحل عن «إيران»، مخلفًا وراءه وزارة لا تحظى بشعبية، وجيشًا في حالة من الفوضى، وكان «الخميني» قد أقنع «كارتر» أن الشاه استبدادي!

١٠) «الخميني» يستجدي «كارتر» مساندته للاستيلاء على السلطة:

كشفت الوثائق أنه في ٢٧ يناير ١٩٧٩م، بعث مؤسس «الجمهورية الإسلامية» في «إيران» آية الله «الخميني» برسالة سرية إلى «واشنطن»، عرض من خلالها على إدارة الرئيس «جيمي كارتر» آنذاك صفقة تنص على أن (القادة العسكريين الإيرانيين يستمعون لأمريكا، والشعب الإيراني يتبع أوامري، لذلك بإمكان الرئيس «كارتر» استخدام نفوذه على الجيش كي يتغاضى عن دخولي «إيران»، ويمهد الطريق لي للاستيلاء على «طهران»). مضيفًا: أن بوسعه تهدئة الأمور في «إيران»، ويمكنه استعادة الاستقرار، وأن مصالح «أمريكا» ورعاياها في «إيران» ستكون محمية، وأكد «الخميني» في رسالة «لكارتر» بعدم الذعر من فكرة فقدان حليف استراتيجي، وطمأن الأمريكان «بأنه أيضًا باستطاعته أن يكون صديقًا!»، موضحًا في رسالته أنكم «سترون أننا لسنا في أي عداء معكم» ووعد بأن («الجمهورية الإسلامية» ستكون إنسانية، وستعود بالنفع على قضية السلام والهدوء للبشرية جمعاء!).

١١) تأييد «أمريكا» لتغيير الدستور الإيراني وإلغاء الملكية:

كشفت الوثائق أنه بعد مغادرة الشاه أخبرت «واشنطن» مبعوث «الخميني» أن «الولايات المتحدة مع فكرة تغيير الدستور الإيراني وإلغاء النظام الملكي، وأن القادة العسكريين الإيرانيين سيجدون مرونة بشأن مستقبلهم السياسي».

١٢) تعهدات «الخميني»: لا تدخل في شؤون الدول الأخرى ولا تصدير للثورة!

كشفت الوثائق أن «الخميني» قد كتب بأن نظامه «لن يتدخل في شؤون الدول الأخرى، وأن «الجمهورية الإسلامية» على عكس نظام الشاه، لن تكون بمنزلة شرطي «الخليج»، وإننا لن نصدّر الثورة للخارج، ونحن لن نطلب من شعب «المملكة العربية السعودية» و«الكويت» و«العراق» طرد الأجانب من بلادهم!».

وفي ختام هذا المشهد أشير إلى الاستنتاجات التالية من الوثائق التي كشف عنها:

١) أن «أمريكا» هي التي مكّنت «للخميني» ودعمته وحيّدت الجيش ورحّلت الشاه وأنجحت ثورة «الخميني» وسلمت له السلطة.

٢) أن «الخميني» قد وضع ثقته في «أمريكا» واستجداها لمساعدته، وقد أوفت له «أمريكا» بكل ما طلب منها.

٣) أن رحيل الشاه واستلام «الخميني» زمام حكم «إيران» هو تغيير استراتيجي في منطقة «الخليج العربي» بكل المقاييس، ولولا أن كلاً من «أمريكا» و«سلطة الاحتلال الصهيوني» يعلمان أنهما الكاسبان من هذا التغيير الاستراتيجي لما سمحا بسقوط الشاه، فضلاً عن أن يكون لهما الدور الأهم في ذلك.

٤) أن «الخميني» قد تعهد باستمرار المصالح الأمريكية، وأهمها النفط، ولم يكن صادقًا في قطعه النفط عن «سلطة الاحتلال الصهيوني».

٥) أن «الخميني» أكد للأمريكان أنه صديق لهم، وليس عدوًا لهم. وقد جاءت الأحداث فيما بعد مؤكدة لذلك، وإن كانت تلك الصداقة تأخذ طريقها عبر الأنفاق.

٦) من المدهش ادعاء «الخميني» أن جمهوريته ستكون إنسانية، إذ بمجرد استيلائه على السلطة أجرى دماء معارضيه أنهارًا، وخاصة من أهل «السُّنَّة»، وفي وحشية هذه الجمهورية وهمجيتها يمكن كتابة مجلدات. وأصبحت أخبار التصفيات الجسدية

من الأخبار اليومية، وهذا هو شأن هذه الجمهورية منذ قيامها وإلى يومنا هذا، وكان من آخرها ما نشرته الصحافة بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٦م من أن «إيران» أعدمت يوم ٢ أغسطس ٢٠١٦م ٢٠ إسلاميًا كرديًا، اتهمتهم بتنفيذ هجمات ضد قوات الأمن. وقالت «الوكالة الإيرانية للأنباء» إن هؤلاء أعضاء في جماعة «التوحيد والجهاد» السُّنّية. وقد أدانت كل من «هيومن رايتس» و«ووتش إيران» الإعدامات المذكورة وأشارتا إلى أن «إيران» أعدمت ٢٣٠ شخصًا على الأقل في الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠١٦م. نقلت ذلك وكالة «رويترز». فإذا كان القتل والتدمير والتنكيل والاعتقال هو «إنسانية» الثورة، فكيف لو لم تكون «إنسانية»؟!

٧) وأما ادعاؤه بأن جمهوريته ستعود بالنفع على قضية السلام والهدوء للبشرية جمعاء، فهو ادعاء باطل، ولو تجسد الكذب بهيئة إنسان ثم قُذِف بهذا الادعاء لتبرأ منه واعتبره عارًا عليه، أو أن يموت ولا يسمعه!

لقد نشرت «إيران» الخراب في ديارها (في الأحواز العربية وفي مناطق السُّنّة كافة) وروعت الآمنين وسفكت الدماء وفتحت السجون وأشاعت في المعتقلين ألوان التعذيب. وشنت الحروب في «العراق» و«سوريا» و«اليمن» و«لبنان» و«أفغانستان»، إما مباشرة، وإما بالدعم والتحريض، فأشاعت الخوف والفوضى.

٨) وأما قضية التعهد بعدم تصدير الثورة فدونكم ما تفعله «إيران الصفوية» وأتباعها في «البحرين» و«الكويت» و«المملكة العربية والسعودية» و«اليمن»، وتأليبها لأنصارها لإسقاط أنظمة الحكم في تلك الدول وإقامة حكومات صفوية على أنقاضها. وأما ما تقوم به في «العراق» و«سوريا» فأسطع من الشمس في رابعة النهار!

٩) ربما كذَّب بعض المدافعين عن النظام الصفوي ما ذكرته مما كشفت عنه الوثائق، ولكن جاءت الأنباء من داخل «إيران» مؤكدة ما ذكرناه. فقد أوردت الصحيفة

الإيرانية «إيران أمرور» في عددها في (يوليو/ أغسطس ٢٠١٦م)[١]، ما تردد من احتكاكات بين «الحرس الثوري» و«قيادات الجيش» بسبب الحساسيات التي بينهما. ومما جاء في الصحيفة قول الحرس بـ «أن «أمريكا» اشترطت عدم قطع علاقاتها مع «إيران» بعد الثورة (مقابل) تأييد «الخميني» قبل الثورة» و«أن لا يتم تفكيك الجيش أو اعتقال القادة وكبار المسؤولين فيه، لأن «واشنطن» قد دربت هذا الجيش واعتمدت عليه بأن يكون نصيرًا لها حتى بعد الثورة». لم يلتزم «الخميني» بالاشتراط الأمريكي (كعادته في نقض العهود، والتي دائمًا تُبرِّر بأنها عقدت على نحو ما عقدت عليه تطبيقًا لمبدأ «التقية»)، فشكل «الحرس الثوري»، وقام «بغربلة واسعة النطاق في الجيش وتم تعيين قادة من «الحرس الثوري» عليه وأصبح «الحرس الثوري» موازيًا «للجيش» في دعائمه الثلاث: البرية والجوية والبحرية. ولا زالت الاتهامات متبادلة بين «الحرس الثوري» والجيش مستمرة إلى لحظة كتابة هذه السطور، وخاصة بعد أن شنَّ «حسن عباسي»، وهو مسؤول سابق في «الحرس الثوري» هجوما تشكيكيًا ضاريًا ضد «الجيش»، وهو ما أثار حفيظة العسكر وقياداته فانبروا للرد عليه.. وتبادل الاتهامات بينهما لا يزال سجالاً! وهكذا عندما اختلف المتنافسان ظهرت «الحقائق المخفيّة»!

المشهد الثاني: احتجاز رهائن أمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران أول غيث نقض العهود الخمينية:

لا تستطيع أي دولة في العالم أن تثق بأي عهود صفوية، ومن ثم، فمن الخطأ الجسيم أن تبني استراتيجيتها على ذلك. وكان ذلك واضحًا منذ الشهور الأولى لانطلاق الثورة الخمينية في فبراير من عام ١٩٧٩م. فرغم ما ذكرناه في المشهد الأول من حضور فاعل ومؤثر وداعم للأمريكان في إنجاح الثورة الخمينية فإن الخميني، وبسرعة بهلوانية،

(١) انظر «محطات إيرانية» في صحيفة «القبس» الكويتية ٦ أغسطس ٢٠١٦م.

استدار إلى الخلف في حركة لافتة، بإعطائه الضوء الأخضر لمجموعة من الطلبة باقتحام «السفارة الأمريكية» في «طهران» في ٤ نوفمبر ١٩٧٩م حيث قامت باحتجاز كافة الدبلوماسيين والموظفين رهائن. ومن المفارقات أن «الخميني» تظاهر بعدم رضاه عن تلك الفعلة غير المسبوقة. لكن هذا التظاهر لم يكن له موقع من الإعراب، إذ الجميع يعلم أن «الخميني» قد استجمع في يديه جميع الخيوط التي تنسج بها الثياب التي ترتديها ثورته الصفوية، فكيف يمكن أن يتم حدث بهذا الحجم وبتلك الكيفية الصاخبة ولا يعلم بها «الخميني» إلا من الأخبار التي نقلها إليه أتباعه؟! إن تصديق ذلك له من السذاجة! والذي هو صواب، والله أعلم، أن «الخميني» تظاهر بعدم علمه المسبق باحتجاز الرهائن ليحافظ على خطوط الرجعة في علاقاته مع «الولايات المتحدة» فيما لو استجد ما يشوبها. استمر احتجاز الرهائن ٤٤٤ يومًا، أي إلى اليوم الأخير من رئاسة «كارتر».

مرَّت بضعة أيام على احتجاز الرهائن، فانكشف المستور مما يخبئه «الخميني» «للولايات المتحدة»، وذلك في وقت مبكر جدًا، إذا سارع إلى مطالبة «الولايات المتحدة» بعقد صفقة معه، خلاصتها إطلاق سراح الرهائن مقابل تسليم الشاه! وبما أن «أمريكا» لها «يد» على «الخميني» فإنها توصلت إلى تجاوز عرض الصفقة، فتم تحرير الرهائن[1] ولم يتم تسليم الشاه! بل إن الشاه الذي أصيب بالسرطان، والذي كان يتنقل من بلد إلى بلد كان يطمع أن يحصل على حق اللجوء «للولايات المتحدة» لما له من تاريخ عريق في خدمتها، لكن أدركته المنية قبل أن يتمتع بمُناه!

من اللافت في مسألة الرهائن توسط «منظمة التحرير الفلسطينية» لدى «الخميني» لإطلاق سراحهم، وعدم موافقة «الخميني» على ذلك. والسؤال هو: ما الثمن الذي عرضته «الولايات المتحدة» على «منظمة التحرير الفلسطينية» للقيام بهذا الدور، الذي في ظاهره لا ناقة لها فيه ولا جمل!

(١) حاولت أمريكا إنقاذ الرهائن بعملية عسكرية نفذها الجيش الأمريكي، وباءت بالفشل، حيث تحطمت طائرة هوليكوبتر وطائرة نقل أمريكيتان في الصحراء الإيرانية، مخلفة قتلى من الجنود الأمريكان.

لم تكن حسابات «الخميني» في احتجازه الرهائن صائبة، إذ كان يرمي إلى تحقيق هدفين: **الأول**: إبراز مصداقيته أمام شعبه بأنه ضد «أمريكا» التي كان الشاه هو رجلها الحاكم في إيران. **الثاني**: توفير أجواء تدغدغ الجماهير العربية والإسلامية لتلتف حول ثورته مستغلاً سوء سمعة «الولايات المتحدة» لدى تلك الشعوب وكراهيتهم لها بسبب مواقفها السلبية ضدهم، وبسبب دعمها «لسلطة الاحتلال الصهيوني» في «فلسطين». وهما هدفان يجمعان بين «التكتيك» و«الاستراتيجية» في ذلك الوقت، وأن تحقيقهما مهم للغاية باعتبارهما في موقع بؤبؤ الرؤية المستقبلية لتصدير الثورة الصفوية. وأما العلاقات مع «الولايات المتحدة»، فهي مما يمكن رتق فتقه في المستقبل، وأن المصالح المشتركة كفيلة بتوفير بساط تجاوز الأزمة.

أما «الولايات المتحدة»، فلها حسابات أخرى، إذ اعتبرت تصرف «الخميني» باحتجاز الرهائن بمنزلة طعنة خنجر في ظهر «كارتر»، فاتخذت إجراءات فورية تمثلت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع «إيران»، وإيقاع حظر دولي محدود عليها، وتجميد لأرصدتها في الخارج، ووقف مبيعات الأسلحة وقطع الغيار الأمريكية لها، ثم إنها قامت بعملية عسكرية فاشلة لتحرير الرهائن أحدثت في أوساطها لغطًا كبيرًا. لكن القضية تمَّ حلها باستخدام القنوات المخفية تحت سطح الدبلوماسية وضمن صفقات غير معلومة، شارك فيها «ساويرس هاشمي»، رجل الأعمال الأمريكي من أصل «إيراني»، ففتحت أبواب المُعتقل الإيراني وتنسم ٥٢ رهينة أمريكية هواء الحرية في نوفمبر ١٩٧٩م.

بعد انتهاء أزمة الرهائن عادت المياه إلى مجاريها بين «إيران الخميني» و«أمريكا»، ولكن عبر دفعات محسوبة، ومعبئة في أوعية منوعة الأحجام والألوان لتمرير ما يمكن تمريره لأعلى درجة من التمويه والخداع!

المشهد الثالث: قعقعة السلاح الأمريكي في أحضان «إيران الخميني»:

كما أن لمعان السيوف في ساحة الوغى يبهر أبصار المتقاتلين، كذلك فإن بريق السلاح الأمريكي في ساحة «إيران» قد خطف قلوب الخمينيين!

حملت «إيران الخميني» وزر حربها مع «العراق» على ظهرها المنحني، واقتحمت قلاع الموت بما تركه الشاه لجيشه من السلاح الأمريكي، وأضحت رهينة استمرار تدفق هذا السلاح، وإلا باءت بالهزيمة المنكرة والاندحار المر.

لم تكن ترسانات الأسلحة الأمريكية في المخازن الإيرانية قد أعدت لحروب طويلة، رغم أنها متخمة في قواعدها بما يمكنها من خوض حرب قصيرة أو متوسطة. كما أن تشغيل وصيانة تلك المعدات الحربية كانت معتمدة بشكل أساس على الإشراف الأمريكي المباشر أيام الشاه.

- عندما شعرت أمريكا أن «الخميني» ربما تراوده نفسه أن يستقل بقراراته دونها، فإنها قررت جزَّه من عباءته كي لا يخرج عن الدائرة المتفق عليها معه قبل الثورة.

كان الأمريكيون على علم بما تقوم به «سلطة الاحتلال الصهيوني» من إمداد «لإيران» بما تملكه من السلاح الأمريكي. فقرروا الضغط على «الخميني» من خلال إيقاف ذلك الرافد.

وضع الأمريكان خطة بعنوان «المَخْلَص» هدفها منع حلفاء «الولايات المتحدة» من إعادة بيع المعدات العسكرية الأمريكية «لإيران»، وقد تم إقرار الخطة في عام ١٩٨٤م. فما أسرع ما جفَّت مصادر السلاح الإيرانية، إلا ما كان على درجة بالغة من السرية في القنوات التحتية السالكة بين «إيران» و«سلطة الاحتلال الصهيوني» كما بينت سابقًا.

- لم يكن بوسع «سلطة الاحتلال الصهيوني»، بعد قرار ١٩٨٤م المذكور أن تستعلن بتحديه، وكانت تفتش عن مخرج من هذه البئر. وكان الحل الذي تفتقت عنه أبحاثها هو اقتراح إجراء حوار بين «طهران» و«واشنطن»، وأن التخلف عن هذه الخطوة سيمكن «الاتحاد السوفييتي» من الولوج مباشرة في الشأن الإيراني بما ينعكس سلبًا على السياسة الأمريكية واستراتيجيتها في المنطقة. شخصيات عدّة لعبت أدوارًا في تلوين هذه اللوحة، من أبرزهم: مستشار الأمن القومي الأمريكي «روبرت باد ماكفر لاين» و«مايكل ليديز» البروفيسور في الجامعة الأمريكية والمقرب جدًا من «ريغان» الرئيس الأمريكي، و«شمعون بيريز» رئيس وزراء «السلطة الصهيونية» في «فلسطين». وفي لقاء عقد في تل أبيب في ٦ مايو ١٩٨٥م وضعت ترتيبات لنقل شحنة سلاح واحدة إلى «إيران» بشكل سري تفاديًا لاطلاع المعارضين! كان ذلك هو اقتراح «شمعون بيريز». أي أن الصهاينة وضعوا ثقلهم لصالح «الخميني» لثقب الجدار الأمريكي الذي كان «الخميني» قد ثقبه في المرة الأولى من خلال الغدر الصفوي بـ«شيطانهم الأكبر» باحتجاز أتباعه الرهائن.

- بينما كانت طائرة «تي دبليو أي» تشق عنان السماء في رحلتها رقم ٨٤٧ في ١٤ يونيو ١٩٨٥م متوجهة من «أثينا» إلى «روما»، فتش المكر عن مخبئه فوجده كامنًا في قراصنة من «حزب الله» اللبناني، ما لبثوا أن بثوه رعبًا في ركاب تلك الطائرة بإعلانهم اختطافها. وعبر الأثير أرسلوا مطالبهم، وهي تحرير السجناء الشيعة المحتجزين في «الكويت» و«إسبانيا» ولدى «سلطة الاحتلال الصهيوني»، في مقابل إطلاق سراح الركاب الذين أضحوا رهائن، وكان من بينهم عدد من الأمريكيين. كانت هذه فرصة أرادت «إيران» استغلالها للضغط على «أمريكا» لتسمح بإرسال الأسلحة إليها. تدخلت «إيران» وأصدر «رفسنجاني» أوامره لسفيره في «بيروت»، ولوزير خارجيته «علي أكبر ولايتي» للضغط على «حزب

الله» لإطلاق سراح الرهائن، وتم الإفراج عن جميع الركاب، ما عدا أربعة أمريكيين احتفظ بهم «حزب الله» ليساوم عليهم!

- لم ييأس «الخميني» من «الولايات المتحدة»، وواصل جهوده فأرسل «حسن كروبي»، وهو مسؤول مقرب منه ومؤتمن عنده، إلى «هامبورغ» حيث تم عقد اجتماع في ٩ يوليو ١٩٨٥م مع «مسؤولين صهيونيين»، بترتيب من «غوربانيفار» المقرّب من «رفسنجاني»، وكان مطلب الصفويين وساطة الصهاينة لدى «أمريكا» للحصول على أسلحة، من أبرزها ١٠٠ صاروخ «تاو». وبعد مداولات واتصالات مع «واشنطن» وافق الرئيس الأمريكي «ريغان» في ٦ أغسطس على شحن الصواريخ إلى «إيران» مقابل أن تبذل السلطات الإيرانية جهدها للضغط على «حزب الله» لإطلاق الرهائن الأمريكيين. وتحت هذه المظلة تواصلت الشحنات الأمريكية من الأسلحة إلى «إيران» من خلال «سلطة الاحتلال الصهيوني»، حيث تم إرسال الشحنة الثانية في ١٥ سبتمبر ١٩٨٥م. لكن بعد شحنتين لم يطلق «حزب الله» سوى رهينة واحدة!، ومن المفارقات المضحكة أن الصواريخ الأمريكية التي شحنتها «سلطة الاحتلال الصهيوني» إلى «إيران» كانت ممهورة بـ «نجمة داود»، وهو ما كشف الحقيقة أمام أركان النظام الذين صدّقوا أن «سلطة الاحتلال الصهيوني» هي «الشيطان الأصغر»، فإذا بهم يكتشفون أن مرشدهم يتعامل حقًا مع الشياطين: الصغار والكبار!

- أثمرت الجهود التي بذلتها «سلطة الاحتلال الصهيوني» بضغطها المستمر على الولايات المتحدة لإعادة مد الجسور مع «الخميني» على توقيع «ريغان» في ١٧ يناير ١٩٨٦م على نتائج تحقيق استخباري يسمح ببيع أسلحة أمريكية - وليس صهيونية - إلى «إيران»، وكان ذلك مفاجئًا لوزارة الخارجية الأمريكية وللبنتاغون لأنهما لم يعلما بالموضوع مسبقًا! انفرجت أسارير رئيس الوزراء الصهيوني «شمعون

بيريز» وأراد ألا يفوّت الفرصة، فكتب إلى «ريغان» في ٢٨ فبراير ١٩٨٦م رسالة جاء فيها: «قناعتي الراسخة بأن التغيير الجوهري الذي نسعى إليه في البلد الذي نحاول أن نتعامل معه (أي «إيران») يحمل وعودًا كبيرة، لا بالنسبة إلى بلدينا وحسب، بل وللعديد من الدول الأخرى في المنطقة، وفي العالم الحر». استجاب «ريغان» لرغبات «السلطة الصهيونية»، وفي يوم ٢٦ مايو ١٩٨٦م وصل وفد أمريكي رفيع المستوى يضم مستشار «الأمن القومي الأمريكي» «ماكفرلاين»، والمستشار المتقاعد في «وكالة الاستخبارات المركزية» «جورج كايف»، والعضو في «مجلس الأمن القومي»، وضابط اتصالات، إلى «طهران» على متن طائرة نفاثة أمريكية خاصة محملة بالصواريخ والأسلحة! (سأشير إلى الدور السياسي لهذا الوفد في «المشهد الرابع»). كانت تلك هي الشحنة الثالثة، ثم تلتها الشحنة الرابعة والمكونة من ٥٠٠ صاروخ «تاو» تمَّ التفاهم عليها في أكتوبر ١٩٨٦م مقابل تحرير رهينة أخرى وكانت هي «ديفيد جاكوبسن».

- رغم أن زيارة الوفد الأمريكي أحيطت بقدر كبيرٍ جدًا من السرية، إلا أن أحد المقرَّبين من آية الله «علي منتظري» المعارض «لرفسنجاني» سرّب خبر الزيارة إلى «مجلة الشراع» اللبنانية فقامت بنشره فأحدثت دويًا هائلاً في جميع الأوساط المتابعة لأخبار التنافر والعداء بين «إيران الخميني» و«أمريكا الشيطان الأكبر»، فكانت فضيحة كبرى، وهو ما اضطر ريغان إلى الاعتراف في ٢٥ نوفمبر ١٩٨٦م بأنه على الرغم من حظر الأسلحة الذي فرضته «الولايات المتحدة»، وجهودها لمنع الدول الأخرى من بيع الأسلحة «لإيران»، باعت «أمريكا» أسلحة «لإيران»، وحوّلت المال إلى ثوار «الكونترا» الذين كانوا يقاتلون الحكومة «الساندينية» في «نيكاراغوا»، وعلّل ذلك في خطاب «متلفز» للأمة مدافعًا عن ذلك التصرف بأنه «بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية «لإيران» ونفوذها في «العالم الإسلامي»، اخترنا

تفحص إمكانية إقامة علاقة أفضل بين بلدينا..». وقد اشتهرت هذه العملية في العالم تحت اسم «فضيحة الكونترا».

وكالعادة، سارع صفويو «إيران الخميني» إلى التنصل من كل تلك الأحداث وإنكارها جملةً وتفصيلاً! لكن «رفنسجاني» قال في أواخر نوفمبر ١٩٨٦م (أي بعد زيارة الوفد الأمريكي) أنه «في حال تبين لنا أن الأسلحة التي وصلتنا جاءت عبر إسرائيل، فلن نستخدمها في جبهات القتال!» وأوضح أن «إيران» لا تزال على استعداد لتحرير الرهائن الأمريكيين في «لبنان» في حال قامت «واشنطن» بتسليم الأسلحة التي اشتراها الشاه الراحل..!

قلت: أما عدم استخدامها في جبهات القتال، فهذه نكتة سمجة جدًا، إذًا فأين سوف يستخدمها؟! وأما موضوع الأسلحة التي اشتراها الشاه فهذه جملة ذكرها «رفسنجاني» ليستبق الأحداث عندما تنكشف حقيقة وصول السلاح الأمريكي إلى «إيران» ليقول: كما قلت لكم إنها أسلحة اشتراها الشاه لـ «إيران». لكن عندما انتشر الخبر طالبت عناصر يسارية في «إيران» بالتحقيق في المسألة، فتدخل «الخميني» شخصيًا لإيقاف أي توجه بهذا الخصوص، وبذلك وضع حدًا لهذه المطالب، فطاشت في الفضاء وبددتها رياح الأوامر الخمينية!

وهكذا استمتع «الخميني» بأنغام قعقعة السلاح الأمريكي في أحضانه!

المشهد الرابع: المصالح تمزق المبادئ في كهوف سياسية:

كان نسيج المبادئ بألوانه الزاهية قد اتُّخِذ حاجزًا بين «خميني» الصفويين و«ريغان» الأمريكيين. وكان له وجهان، وجه يقابل «الخميني» ووجه يقابل «ريغان».

قرر الجانبان إزالة هذا الحاجز الزاهي فانقضا عليه يمزّقانه، كل بسكين مصلحته، أو مصالحه، فأحالاه إربًا ونتفًا! تم ذلك كله في كهوف سياسية موزعة في بلدان عدة.

كانت الحرب الإيرانية العراقية قد مرَّ على اندلاعها حوالي خمس سنوات، وكانت سكين المصالح الخمينية قد شرعت في تمزيق نسيج المبادئ التي عنوانها: «الموت للشيطان الأكبر»، وأصبح التعامل والتعاون مع هذا الشيطان مُلِحًّا جدًا! من جهته، رأى «ريغان» أن الامتناع عن إمداد «إيران» بالسلاح ربما يستحثّها على الارتماء في أحضان أعدائه «السوفييت»، فشرع من جهته بتمزيق نسيج المبادئ التي عنوانها: «إيران الإرهابية والمنتهكة لحقوق الإنسان». وأصبح التعامل والتعاون مع هذا الإرهابي الإيراني ملحًّا جدًا! وهكذا بعد تمزيق المبادئ بسكاكين المصالح غدا الطريق سالكًا ليجلس الطرفان على مائدة واحدة، بحيث يوفر كل منهما ما يطلبه الآخر من طعام حربي وشراب قتالي! وسارت الأمور على النسق التالي:

- في ٢٧ أكتوبر ١٩٨٥م تمَّ في «جنيف» عقد اجتماع بين كل من «حسن كرّوبي»، ممثلاً عن «الخميني»، و«ديفيد كيمشي» من «حزب العمل الصهيوني»، و«مايكل ليدين» من «الولايات المتحدة». كان قد حضر الاجتماع أيضًا وبطلب من «ماكفرلاين» «مستشار الأمن القومي الأمريكي». كان فحوى الخطاب الإيراني تعهده بوضع حد للإرهاب مقابل الحصول على أسلحة أمريكية، وكان رد «ليدين»: «إذا وفيت بوعودك، وقمت بالخطوات اللازمة لاستئناف العلاقات مع «الولايات المتحدة» سنكون على استعداد لفتح صفحة جديدة مع النظام الثوري في إيران». وربما كان «ليدين» مستحضرًا ما نقل إليه من حديث «كروبي» في اجتماع سابق مع الصهيونيين، إذ قال كروبي في الاجتماع: «إن الخطر المادي من الاتحاد السوفييتي لمنطقتنا ولكم هو خطر متوقع، إننا نخشى السوفيات واليسار في بلادنا»! كان رد «ليدين» مشروطًا ومتحفِّظًا، إذ إن التعامل مع «إيران الخميني» غير مضمون العواقب.

عن طريق «بويندكستر» (خليفة ماكفرلاين بعد استقالته) تم إخبار البيت الأبيض بأن الإيرانيين يرغبون في عقد لقاء رفيع المستوى مع الأمريكيين في «طهران».

توقع الأمريكان مشاركة «رفسنجاني» أو رئيس الوزراء «مير حسن موسوي» أو الرئيس «علي خامنئي» في المفاوضات. وصل الوفد الأمريكي في ٢٥ مايو ١٩٨٦م إلى مطار «مهر أباد» «بطهران» ومعه شحنة من الأسلحة وهدايا، مثل الكتاب المقدس، وكعكة شوكولاتة على شكل مفتاح، إشارة لافتتاح علاقات أمريكية إيرانية. ضم الوفد الأمريكي كلاً من «ماكفرلاين» و«جورج كايف» و«هاواردتيشر»[١]. أهمل الإيرانيون استقبال الوفد لمدة يومين، وفي اليوم الثالث أرسلوا «علي هادي نجف أبادي» رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان وأحد مستشاري رفسنجاني ليفاوضهم. أبدى «نجف أبادي» حاجة «إيران» إلى تدعيم ركائز ثورتها بديلاً لتوقفها عن الإرهاب. وأكد المسؤول الأمريكي «ماكفرلاين» أنه لا يوجد لدى «واشنطن» نيّة في دحر الثورة، وقال: «إن الحكم والمسائل المتعلقة بحكومة «إيران» هي شأن «إيران» وحدها». ثم سأل «ماكفرلاين» «نجف أبادي»: هل يمكن أن ترى «إيران» أية شرعية في دولة إسرائيل؟!.. فأجاب: «إننا غير مستعدين لمعالجة هذه القضية في هذه المرّة..» أي أنه قابل بها ضمنًا! وهكذا ضُربت المبادئ بعرض الحائط، واعتجر الوفد الإيراني عمامة «التقية» وامتطى صهوة جواد «الغاية تبرر الوسيلة»، وكان هذا الشعار هو اللافتة التي وضعها كلا الوفدين على بوابة مدخل قلبه!

لم تسفر هذه المباحثات سوى عن موافقة «إيران» على إطلاق رهينتين من الأربع رهائن لدى حزب الله، لكنها نجحت في «تسليك» الطريق إلى «واشنطن» تحت سقف الكهف. واتفق «مسؤول إيراني» مع «كايف» على التواصل.

- في ١٥ سبتمبر ١٩٨٦م زار «المسؤول الإيراني»[٢] «واشنطن» سرًّا بهدف تحسين العلاقات الإيرانية الأمريكية بشكل تدريجي، وأبلغ الأمريكان بأن «نجل آية الله

(١) أشرت إلى هذا الوفد في المشهد الثالث.
(٢) لم يصرح باسمه، ولعله المسؤول نفسه الذي استقبل الوفد الأمريكي في طهران، المدعو «علي هادي نجف أبادي».

الخميني» ذكر لوالده بكثير من التفصيل ما جرى في المحادثات، وأن الإيرانيين يريدون التحاور مع «واشنطن»، ليس من أجل الأسلحة فحسب، بل لأسباب أوسع أيضًا!. وكان أحد الاقتراحات تشكيل «لجنة» تجتمع سرًا لتلك الغاية، واختار الإيرانيون أربعة مسؤولين رفيعي المستوى لأجل ذلك.

- انتهت الحرب الإيرانية العراقية، وراحت «إيران» تلملم جراحاتها، وما أن شعرت بأنها بدأت تندمل حتى عاودها سُعارها، وراحت تفتش يمينًا ويسارًا عمَّن يمكن أن يقف معها بتزويدها بالسلاح، لأن موضوع تصدير الثورة راح «يحك جلدها» بشدة.

وجدت «إيران» ضالتها في «كوريا الشمالية»، ففي أواخر عام ١٩٩٤م اتهم «رابين» «إيران» باستيراد صواريخ «سكود» من «كوريا الشمالية»، يصل مداها إلى ٥٠٠ كلم، في الوقت نفسه ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» نقلاً عن مسؤولين أمريكيين وصهيونيين أن برنامج الأسلحة النووية الإيراني متقدم أكثر مما كان متوقعًا، ويمكن أن يتسبب في ضربة إسرائيلية استباقية للمفاعلات الإيرانية! ردّ رئيس البرلمان الإيراني «علي أكبر ناطق نوري» بقوله: «في حال ارتكبت إسرائيل مثل هذا الخطأ الفاحش، فسنلقنها درسًا بعدم القيام بمحاولة اعتداء أخرى على إيران»!

طبعًا، تبنت أمريكا الموقف الصهيوني، وبحماسة شديدة، وصرَّح «وارن كريستوفر» وزير الخارجية الأمريكي في أكتوبر ١٩٩٤م أمام جمهور من جامعة «جورج تاون»: «إن «إيران» هي أكبر راع للإرهاب في العالم، والمعارض الأكثر شدة للعملية السلمية في الشرق الأوسط ولا يزال المجتمع الدولي كثير التساهل مع سلوك «إيران» الخارج عن القانون..»، وإنها «مصممة على نشر الإرهاب والتطرف في كامل منطقة «الشرق الأوسط» وما وراءها. وحده الجهد الدولي المنسّق يمكن أن يوقفها!»

■ أربكت اللهجة الأمريكية الحادة صانعي السياسة في «إيران». وبدا أن الحبل الواصل بينهما سينقطع تحت وطأة الشد، ولم يكن ذلك صابًا في مصلحة «إيران» من وجهة نظر الإصلاحيين، خلافًا للأصوليين الذين كانوا يسعون إلى مزيد من شد الحبل. لكن في ٢٣ مايو ١٩٩٧م رجحت كفة الإصلاحيين بفوز «محمد خاتمي» الليبرالي التوجه بالرئاسة بتحقيق انتصار ساحق على منافسيه. كان أحد بنود دعاياته الانتخابية تبني سياسة الانفتاح على العالم الخارجي، وهكذا بدأ الحبل في الارتخاء من جهة الصفويين. كانت قضية اتهام «الولايات المتحدة» «لإيران» بالإرهاب مؤرقة لصانعي القرار فيها، ولذلك كان أول ما بدأ به «خاتمي» هو نفي هذه التهمة التي وصمتها بها «الولايات المتحدة»، وقال: «إننا نؤمن بما جاء في القرآن الكريم بأن قتل شخص بريء واحد يعادل قتل الناس جميعًا، فكيف يمكن لهذا الدين ولمن يعلنون أنهم من أتباعه، الضلوع في اغتيال أفراد أبرياء وذبح أناس أبرياء؟. إننا نرفض رفضًا مطلقًا كافة هذه المزاعم.. ينبغي إدانة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، ويتعين إدانة الاغتيالات، فالإرهاب عديم الجدوى على أية حال، ونحن ندينه إدانة مطلقة». قلت: لم يكن «خاتمي» صادقًا في تبرئته «إيران» من جرائم القتل والاغتيال، إذ إن سجلّها حافل بكل تلك الفظائع التي تلحقها بمعارضيها، وخاصة أهل السُّنّة. واصل «خاتمي» توسيع «فتحة الباب» على «الدهليز» الأمريكي وعبّر عن أسفه على الاستيلاء على «السفارة الأمريكية» بإيران عام ١٩٧٩م، وراح يعلل احتقان الشارع الإيراني ضد أمريكا والتي عبّر عنها بالتجمعات وحرق العلم الأمريكي وقال إن ذلك جاء في السياق الأشمل، وهو جدار انعدام الثقة بين «إيران» وأمريكا. تلقفت «الولايات المتحدة» رسائل «خاتمي» التي أرسلها عبر تصريحاته بالترحاب، فقال «مارتن إندك»، سفير «الولايات المتحدة» في «سلطة الاحتلال الصهيوني»: «إن واشنطن سترحب بحوار مع «إيـران»، وإنها تعترف بالحكومة الإسلامية الإيرانية». ثم تتالت

الأضواء الخضراء التي أنارتها «الولايات المتحدة» إعلانًا لإيران أن الطريق بات سالكًا. ومنها:

- من خلال خطاب ألقته «مادلين أولبرايت» وزيرة الخارجية الأمريكية، أرسلت اعتذارًا غير مباشر عن دور «أمريكا» في الانقلاب ضد «مصدق» عام ١٩٥٣م. واقترحت خريطة طريق لتقارب أمريكي إيراني، ثم أرسلت رسالة بهذا المعنى إلى المسؤولين الإيرانيين وذلك عن طريق سلطان عُمان[١].
- عبّر الرئيس الأمريكي «كلينتون» عن تفهمه للموقف الإيراني وقال: «لكنني أعتقد بأنه من المهم الاعتراف بأن «إيران» تتعرض، بحكم أهميتها الجيوسياسية الفائقة، للكثير من الإساءات من جانب الدول الغربية».
- في ٢١ يونيو ١٩٩٨م، وفي إطار بطولة كأس العالم التي جرت في «فرنسا»، وعشية مباراة «إيران» مع «الولايات المتحدة»، بث «كلينتون» تصريحًا قال فيه: «إننا مسرورون بالمباراة التي تقام اليوم بين الرياضيين الأمريكيين والإيرانيين، وأنا آمل بأن تكون خطوة أخرى في اتجاه إنهاء حالة التنافر بين بلدينا، إنني سعيد بالعمل مع الرئيس «خاتمي» طوال السنة الفائتة على تشجيع حدوث تبادلات بين الشعبين، وعلى مساعدة مواطنينا على تطوير فهم أفضل للحضارة الغنية للشعب الآخر».
- استمرت وسائل تحسين العلاقات من خلال زيارات وفود أمريكية إلى «طهران». وكان آية الله «أحمد جنتي» قد انتقد في خطبة الجمعة في ٢٩ مايو ١٩٩٨م تلك الزيارات. وقال: «هل باتت «أمريكا» تتصرف معنا بود أم تريدون تحسين الوضع الاقتصادي «لإيران»»؟!

(١) انظر كتاب «خيارات صعبة» هيلاري كلينتون ص ٤٠٦.

ومع تسرب أنباء الاهتمامات النووية الجدية لدى «إيران» فإن «سلطة الاحتلال» رأت أن تلك الأضواء الخضراء قد ساعدت الطرفين، الإيراني والأمريكي، على مد خيوط تواصل، ترى «سلطة الاحتلال» أنه قد آن أوان قطعها، وأنه لابد من إعادة تحريض «أمريكا» ضد «إيران» لتتوازن المعادلة، أي تكون «إيران» في كفّة، و«أمريكا» و«سلطة الاحتلال» في الكفة الأخرى، تلك هي المرحلة الأولى، ثم تأتي المرحلة الثانية، وهي تثقيل كفة المتحالفَيْن لتطيش كفة «إيران»، (وهذا ما تم في الاتفاقات النووية). في خضم إثارة غبار هذه المناورات، وللوصول إلى غاية تحقيق هدف المرحلة الأولى، أعلنت «سلطة الاحتلال الصهيوني» في ٣ يناير ٢٠٠٢ أنها اعترضت السفينة «كارين آية» في المياه الدولية «للبحر الأحمر» يقودها قبطان «فلسطيني» ومحملة بصواريخ «كاتيوشا»، وقذائف «مورتر»، وبنادق آلية، وبنادق قنص وذخائر وألغام مضادة للدروع وأنواع أخرى من المتفجرات، وأن أغلبها في صناديق تحمل رموز صناعتها في «إيران»، وأن السفينة أبحرت من ميناء «كيش» الإيراني، وأنها وبحسب الاستنتاج المنطقي متجهة لتزويد سلطة «عرفات» بالسلاح.

الرسالة الصهيونية كانت واضحة في معناها، وأنها موجهة مباشرة إلى «الولايات المتحدة»، وفحواها أنه يجب قطع الخيوط مع «إيران» لأن «إيران»، وبالدليل القاطع، ترعى الإرهاب وتدعمه! (حيث تزعم «سلطة الاحتلال» أن تسلح الفلسطينيين لاسترداد أرضهم إرهاب!). ورغم أن «إيران» نفت نفيًا قاطعًا علمها بالسفينة المذكورة، ورغم إجراءاتها للتحقيق في المسألة بأمر من رئيسها «خاتمي»، إلا أن السيف قد سبق العذل! ففي يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٢م خطب الرئيس الأمريكي «بوش» خطاب «الاتحاد» وأعلن أن كلاً من «إيران» و«العراق» و«كوريا الشمالية» تمثل «محور الشر»، فانهارت سياسة «خاتمي» المنفتحة تجاه «الولايات المتحدة». واستعرت بعدها التهديدات المتبادلة بين الثلاثي: «إيران» من جهة و«سلطة الاحتلال الصهيوني» و«أمريكا» من جهة مقابلة.

المشهد الخامس: التعاون الصفوي الأمريكي ضد طالبان السُّنّية:

اعتبرت «الولايات المتحدة» أن تأسيس «طالبان» لإمارة إسلامية في «أفغانستان» خطر ماحق على استراتيجيتها النصرانية غير المعلنة في محاربتها للإسلام وأهله، وأن مثل هذه الإمارة ما هي إلا نواة للتجمع السُّنّي يمكن أن يكون موقع استقطاب لمحور إسلامي عالمي ضد المحور العالمي النصراني والصهيوني.

واعتبرت «إيران الصفوية» أن قيام دولة إسلامية سُنِّية في «أفغانستان» سيكون عائقًا كبيرًا لمخططاتها في تصدير الثورة الصفوية الشيعية، وخاصة من جهة الشرق، فضلاً عن إمكانية أن تكون موئلاً للإسلاميين السُّنَة المضطهدين في بلادهم، بما يشكل في مجموعه حالة سُنّية قوية ناجزة، تضاهي أو تتفوق على ما يقابلها لدى «إيران الصفوية».

ومع اختلاف رؤى التقييم بشأن «طالبان» في «أفغانستان» بين كل من «إيران» و«أمريكا»، إلا أن هدف القضاء عليها يبقى هو منطلق توحيد إرادة الطرفين في إنجاز تلك المهمة.

أطراف أخرى كان لها الهدف نفسه ولكن لمصالح أخرى، ومن أبرزها «روسيا» و«الهند». عندما استولت «طالبان» على السلطة في «أفغانستان»، رأى المخططون الاستراتيجيون الأمريكان أن هناك مدخلين يمكن استغلالهما لمشروع إسقاط طالبان:

الأول: احتضان «طالبان» لـ «القاعدة» بقيادة «أسامة بن لادن».

الثاني: «التحالف الشمالي» بقيادة «أحمد شاه مسعود» والذي كان يسيطر على جيب في شمال «أفغانستان» بما يعادل حوالي ١٠٪ من مساحتها، وترعاه «إيران» بشكل مباشر.

هذان الهدفان وفرا مساحة كبيرة لتعاون مباشر بين «إيران» الصفوية و«أمريكا» النصرانية، خاصة أن «إيران» لها أيدٍ فاعلة على أرض «أفغانستان»، يقول «فلينت ليفريت» الذي كان يعمل مديرًا رفيعًا في «مجلس الأمن القومي» في الشؤون الخاصة «بالشرق

الأوسط»: (أجرى الإيرانيون اتصالات حقيقية مع جهات فاعلة مهمة «بأفغانستان»، وكانوا على استعداد لاستخدام نفوذهم في التأثير في طرق بنّاءة بالتنسيق مع «الولايات المتحدة»). أَعدَّ «باول» وزير الخارجية الأمريكي خطة بالتعاون مع «إيران» للانطلاق منها لإقناع «طالبان» بقطع علاقاتها مع «الجماعات الإرهابية» (أي القاعدة) المعادية للسلطة الصهيونية، مقابل بناء علاقة استراتيجية إيجابية بين «طالبان» و«واشنطن».

وللضغط على «طالبان» لقبول الخطة الأمريكية - الصفوية انهالت المساعدات العسكرية والمالية على «التحالف الشمالي» وبمساعدة من «روسيا» و«الهند». غير أن «طالبان» واصلت تقدمها في استمرار الضغط العسكري على «التحالف الشمالي»، ثم إنها أيضًا لم تعبأ لردود الفعل الصفوية عندما قامت بإعدام أحد عشر دبلوماسيًا إيرانيًا في مدينة «مزار شريف»، وهو ما دفع بالأمور إلى حافة هاوية الحرب بين الدولتين.

وبعد مضي عدد من السنوات تبيَّن للولايات المتحدة أن المراهنة على «التحالف الشمالي» لإسقاط «طالبان» ليس بذي جدوى، وأن «الجيب» الشمالي يتقلص بدل أن يتمدد، ثم جاءت حادثة قتل «أحمد شاه مسعود» لتعزز معاني القنوط في جميع الداعمين «للتحالف الشمالي».

بقيت المراهنة على استغلال موضوع القاعدة كمدخل لإنهاء حكم «طالبان» هو المعوَّل عليه الوحيد، في ظل هذه الأجواء ابتكرت «الجهات المعنيّة» خطة جهنّميّة تم تنفيذها بإعداد مخابراتي محكم في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، في ظل زوبعة من التحذير أن الخطر الحقيقي على العالم تهب رياحه من جهة سُنّة «أفغانستان» لا من جهة شيعة «إيران»! في ذلك التاريخ انطلقت أربع طائرات (يقولون إنها طائرات ركاب) واستولى عليها «إرهابيون»، صدموا باثنتين منها برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، وانقضوا بالثالثة على «البنتاغون» في العاصمة واشنطن، وسقطت الرابعة في حقل بريف «بنسلفانيا»، وكان هذا المشهد قد تم إعداده «هوليوديًا»! وبإمكانات هائلة لا تستطيعها

إلا دول كبرى.

وجهت «الولايات المتحدة» الاتهام المباشر إلى «القاعدة» التي تحتضنها «طالبان» على أرض «أفغانستان».

طلبت «الولايات المتحدة» من «طالبان» تسليم «أسامة بن لادن» وعدد كبير من أعضاء «القاعدة». الملّا «محمد عمر» أمير «دولة أفغانستان الإسلامية»، وزعيم «طالبان»، رفض الطلب الأمريكي بعد اجتماعات واستشارات مع عدد كبير من العلماء والفعاليات في «أفغانستان».

في ٦ أكتوبر ٢٠٠١م أعلنت «الولايات المتحدة» حربها على «أفغانستان» ومعها ٣٣ دولة لإسقاط حكم «طالبان». كان «لإيران» دور مهم في هذه الحرب، فقد عرضت على «الولايات المتحدة» استخدام قواعدها الجوية للانطلاق لضرب قوات «طالبان» و«القاعدة»، وعرضت توفير «قاعدة» لتنفيذ مهام البحث والإنقاذ للطيارين الذين يتم إسقاط طائراتهم، وكذلك أن تكون جسرًا بين «التحالف الشمالي» و«الولايات المتحدة»، وتعاونت استخباراتيًا مع «الولايات المتحدة» للعثور على زعماء «طالبان» وقاداتهم، وكذلك قادة وأفراد «القاعدة».

وبينما كانت رحى الحرب تدور بعنف على أرض «أفغانستان» كانت «إيران» تساهم مباشرة في إعدادات الاستثمار السياسي لما سوف تنتجه الحرب، وذلك بالتعاون المباشر مع «الولايات المتحدة». فقد بدأت «وزارة الخارجية الأمريكية» و«مجلس الأمن القومي» الاجتماع سرًا بدبلوماسيين إيرانيين في كل من «باريس» و«جنيف» وذلك خلال شهر أكتوبر ٢٠٠١م (أي أثناء الحرب)، وبرعاية «الأخضر الإبراهيمي» رئيس لجنة مساعدات «الأمم المتحدة» في «أفغانستان»، وبحضور السفير «جايمس دوبنز» مبعوث «إدارة بوش» الخاص «بأفغانستان»، وحضر الاجتماعات التمهيدية وفود من «ألمانيا» و«إيطاليا»، إضافة «لإيران» و«أمريكا»، وتركزت المناقشات حول بندين:

الأول: كيفية إزاحة «طالبان» بفاعلية (وكان القتال محتدمًا).

الثاني: تشكيل حكومة أفغانية بعد إسقاط «طالبان».

انتصرت «الولايات المتحدة» وحلفاؤها من الإيرانيين والدول المساندة في الحرب، وأسقط حكم «طالبان».

في ديسمبر ٢٠٠١م عقد مؤتمر في «بون» للاتفاق على حكم «أفغانستان»، حضره مندوبون من «الولايات المتحدة» و«إيران» ودول أخرى وشخصيات أفغانية أبرزها «يونس قانوني» مندوب «التحالف الشمالي». وبتنسيق وتدخل مباشر من المندوب الإيراني «جواد ظريف» تم الاتفاق على تشكيل «حكومة أفغانية». وهكذا شاركت «إيران الصفوية» بكل إمكاناتها في إسقاط حكم «طالبان» «لأفغانستان السُّنّية». هكذا كان دأبهم، وهو الآن دأبهم، وسيبقى ذلك دأبهم!

بعد طَيّ تلك الصفحة، فتحت «إيران» الصفوية صفحة جديدة للولوج إلى العمق الأفغاني الجديد.

ففي مؤتمر «الدول المانحة» الذي عقد في «طوكيو» في يناير ٢٠٠٢م تعهدت «إيران» بتقديم ٥٠٠ مليون دولار إلى «أفغانستان»، وكان أكبر تعهد من أي دولة شاركت في المؤتمر بما فيها «أمريكا»، ثم قدمت «إيران» «للولايات المتحدة» العروض التالية:

- إعادة بناء الجيش الأفغاني في ظل قيادة أمريكية، وذلك لتقوية الحكومة الأفغانية إزاء أُمراء الحرب المتنوعين الذين كانوا لا يزالون يسيطرون على أجزاء من «أفغانستان».
- استعداد «إيران» لاستقبال ٢٠ ألف جندي، وكسوتهم، وتسليحهم، وتدريبهم، ضمن برنامج واسع تحت قيادة أمريكية.

لم يوافق «دوبنز»، مندوب «الولايات المتحدة»، على المقترحات الإيرانية، وكان من اللافت في مناقشات الطرفين قول المندوب الإيراني مخاطبًا «دوبنز»: «لا تقلق، لا نزال نستعمل الكتيبات التي تركتموها وراءكم في عام ١٩٧٩م» (أي قبل ٢٣ عامًا)، ثم قال: «لن تبرز أية مشكلات تتعلق بولاء هؤلاء الجنود أيضًا، لأن «إيران» كانت لا تزال تدفع رواتب الجنود «الأفغان» الذين تستخدمهم «الولايات المتحدة» في القضاء على عناصر «القاعدة» و«طالبان» على الحدود الأفغانية الباكستانية» ثم قال: «هل تواجهون أية مشكلات تتعلق بولائهم»؟!

قلت: لقد تم صنعهم على أَعْيُن إيرانية صفوية، فمن سيشك في ولائهم؟!

وبعد أن سبرنا حقيقة المواقف الصفوية في علاقاتها المباشرة والتنسيقية مع «الولايات المتحدة»، يتبين لنا أن أبواق الخمينيين التي تصدح ليل نهار منددة «بالشيطان الأكبر» ما هي إلا تغطية على تلك العلاقات وصرف للأنظار عنها.

ورغم ما ذكرته من الحقائق ممَّا قد انكشف للرأي العام العربي والإسلامي فإن «إيران الصفوية» لا تزال تردح على مسرح الصراعات الداخلية والإقليمية والعالمية بالرقصات والنغمات والهيئات نفسها، معتبرة أن جمهور المتفرجين الموزَّعين على «كراسي الدول» صُمٌّ بُكمٌ عُميٌ، فلا داعي لإجراء أي تبديل أو تعديل في مجمل سياقات فصول المسرحية و«ديكوراتها»![1].

(١) فيما عدا ما أشرت إليه من مراجع في الهوامش أو في النص، فإن المادة العلمية المتعلقة بالوقائع والأشخاص والتواريخ اعتمدت فيها على مصدرين:
الأول: كتاب «اليهود في إيران» تأليف مأمون كيوان، من ص ١٣٤ إلى ١٣٩ ومن ص ١٤٤ إلى ١٥٢ وص ١٥٦.
الثاني: كتاب «حلف المصالح المشتركة» تأليف تريتابارزي ص ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٥٦، ٥٧، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٨٨، ٩٥، ١٢٣ - ١٣٠، ١٣٦، ١٤١، ١٤٢، ١٥٢ - ١٦٩، ١٧١ - ١٨٨، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٢٧ - ٢٣٣، ٢٦٠، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٣ - ٢٩٩، ٣٠٩ - ٣٢٧، ٣٦٣، ٣٦٥.
وقد ذكرت إحالات المؤلفين إلى مصادرهما في آخر الكتاب في «ثبت الإحالات».

(مغلاق الباب الأول)

ها قد انتهينا من المرور في «ردهة» الباب الأول، وقد اخترقنا انسياب الزمن باتجاه معاكس لمسراه لنبدأ رحلتنا من جديد باتجاه تدفقه متخذين من بدء الحضارة الفارسية منصة للانطلاق.

تدثرنا بالأحداث الجسام التي ارتداها التاريخ وقد نقشت عليها صور تتابع الأحداث وتراصها، وكأنما يسابق بعضها بعضًا.

ومن ثقوب في «الزمن» أدخلنا مناظيرنا الثلاثية الأبعاد لنشاهد بأم أعيننا حركة الاندساس اليهودي في تشكيل ألوان الثوب الفارسي...

كانت المشاهد مثيرة جدًا أبهرت منا الأبصار، وخطف تتابعها منا استكشاف الليل من النهار، لكننا علمنا يقينًا أن فُرس اليوم، فرس الخميني، ما هم إلا حبكة صفوية مجوسية يهودية بصبغة الدم ونكهة الموت!

وعندما واصلنا مسيرنا عبر تلك «الردهة» الموحشة، كأنما القبور، إذا بنا نتسارع شيئًا فشيئًا، حتى أرسى بنا الزمن سفينته في ميناء على ساحل وسط بين مغلاق القرن العشرين ومفتاح القرن الحادي والعشرين، كان لافتًا ما يعج به هذا الميناء من حركة متأججة. وعندما أمعنا النظر في بعض المركَّبات التي يكتظ بها الميناء استقرأنا على كل منها «عنوانًا» أو «لافتة» وكان مما استطعنا جمعه من مسميات مكتوبة على تلك المركبات أسماء كثيرة جدًا من مثل: «الخميني»، «تصدير الثورة»، «خاتمي»، «رفسنجاني»، «العراق»، «إيران»، «كوروش»، «حماس»، «سلطة الاحتلال الصهيوني»، «الولايات المتحدة».. أسماء كثيرة جدًا.

ثمة اصطدامات رصدناها بين بعض تلك المركَّبات، وثمة قواعد للمرور على الشوارع كانت محل امتثال أحيانًا ومحل اختراق أحيانًا أخرى من قبل تلك المركَّبات.

وما راعنا أيضًا ما شهدناه من طائرات تحوم في سماء ذلك الميناء، بعضها يحمل شعارات شركة «العال» الصهيونية وبعضها متلفِّع بشعار USA وأخرى بـ USSR (الروسية)، وكثير منها بشعار «إيران الصفوية»..

تداخلت حركات الجو مع حركات البر وحركات البحر، وماجت صورة التاريخ بما انهمر عليها من شلالات تلك الحركات، فقررنا بعد أن رصدنا كل تلك المشاهد الطاغية، أن نغادر تلك الردهة ذات الرياح العاتية، ونغلق بابها بأقفال ذات أثقال راسية.

الباب الثاني: المساعي النووية لإيران

من النشأة الشاهنشاهية إلى الاتفاقات النووية

(مفتاح الباب)

يختص هذا الباب بذكر مساعي إيران النووية، ليكون مدخلاً للباب الثالث. وفيه فصلان:

الفصل الأول: مراحل وتطورات المشروع النووي الإيراني.

الفصل الثاني: النووي الإيراني.. صراع نفوذ ثلاثي.

الفصل الأول: مراحل وتطورات المشروع النووي الإيراني

» الفصل الأول: مراحل وتطورات المشروع النووي الإيراني:

وفيه المواضيع التالية:

- مساعي إيران النووية في عهد الشاه.
- مساعي إيران النووية في العهد الصفوي (الخميني - الخامنئي).

وفيه ست مراحل:

المرحلة الأولى: من بدء الثورة عام ١٩٧٩م إلى انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨م.

المرحلة الثانية: إعادة تنشيط المشروع النووي الإيراني ابتداءً من عام ١٩٨٩م حتى عام ٢٠٠٢م.

المرحلة الثالثة: البرنامج النووي الإيراني تحت عدسة المجهر الدولي من عام ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٦م.

المرحلة الرابعة: برنامج إيران النووي ومواجهة مع مجلس الأمن.

المرحلة الخامسة: إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهًا لوجه.

المرحلة السادسة: إيران والمجموعة الدولية على طاولة المفاوضات.

الفصل الأول: مراحل وتطورات المشروع النووي الإيراني

أحلام «إيران» النووية هي أحلام صفوية، وقد مرَّت في مرحلتين، مرحلة الشاه، ثم مرحلة الخميني ومن بعده، الأولى كانت علمانية، والثانية شيعية، وكلاهما مؤطر بنبش التاريخ واستخراج رفات الحضارة الفارسية الكسروية، وإعادة تركيب هياكلها العقدية والعسكرية والاجتماعية بروح عصرية.

إن مساعي «إيران» النووية ترتبط في المرحلة الأولى (مرحلة الشاه) بآمال مكونة من عنصرين رئيسين:

الأول: بسط النفوذ الفارسي على منطقة الخليج العربي من جهة الغرب، وفرض الثقل السياسي للتوجهات الإيرانية على كل من «أفغانستان» من جهة الشرق، وعلى «تركيا» من جهة الشمال، والمقصود بالنفوذ الفارسي ليس الاحتلال (إلاّ في حالة «البحرين» فإن «إيران» تطالب باحتلالها منذ عهد الشاه)، وإنما إخضاع المصالح السياسية والاقتصادية وكذا المجهودات العسكرية لدول الخليج العربي بحيث تصب في النهاية في مجرى القرارات الشاهنشاهية الفارسية.

الثاني: إيجاد قوة ردع نووي لإعطاء «إيران» ثقلًا سياسيًا وعسكريًا إزاء الدول النووية الأخرى، بما فيها سلطة العصابات الصهيونية، كما أنها عامل ضاغط في اتجاه تحقيق أهداف العنصر الأول.

وترتبط مساعي «إيران» النووية في المرحلة الثانية (المرحلة الشيعية) بآمال مكونة من عنصرين رئيسين:

الأول: إنشاء «إمبراطورية فارسية» شيعية صفوية تبسط نفوذها التوسعي الاحتلالي على جميع «دول مجلس التعاون الخليجي» و«اليمن» و«العراق» و«سوريا» و«لبنان»، لتمتد فيما بعد لتبتلع «الأردن» ثم تواصل مسيرتها نحو مصر باتجاه السير نحو الغرب لتبسط نفوذها على مجمل الشمال الأفريقي.

وقد وضع لهذا العنصر الذي يمتد زمن تحقيقه عقودًا مديدة عنوان رئيس هو: تصدير الثورة.

وستسير راية تصدير الثورة باتجاه الشرق لتحقيق أفضل ما تستطيع على حساب «أفغانستان» و«باكستان» و«الجمهوريات الإسلامية» التي استقلت عن «الاتحاد السوفييتي» إبان تفككه.

الثاني: موازنة القوة النووية الصهيونية، التي إن لم تُحقق معها هذا التوازن فإنها ستكون عائقًا دون تحقيق العنصر الأول، ذلك أن منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط هما محل تنازع بسط النفوذ بين كلا الطرفين.

كما أن القوة النووية الإيرانية ستكون محل اعتبار لو أرادت «الولايات المتحدة» أو أية دولة أخرى ردع «إيران» في حال إقدامها على أعمال عسكرية احتلالية لدول أخرى لا توافق «الولايات المتحدة» على احتلالها.

وسأقسم الكلام على مساعي «إيران» النووية وفق مسارها التاريخي بحسب المرحلتين المذكورتين، مرحلة الشاه، ثم المرحلة الشيعية الحالية، وسأسميها بـ «المرحلة الخمينية - الخامنئية».

مساعي «إيران» النووية في عهد الشاه:

تعتبر الطاقة الذرية أحد المصادر الكبرى في توفير احتياجات الطاقة في معظم المرافق الرئيسة التي تتشكل من خلال تكاملها مسيرة ما يسمى بالحضارة العالمية المعاصرة، ويعتبر تبادل الخبرات في هذا المجال لونًا من ألوان الاستثمار الذي يحظى بمزيد من الاهتمام والتوجه.

وكما أنّ الطاقة الكهربائية أضحت مجالاً للتعاون الدولي وتبادل الخبرات، كذلك آل المآل فيما يخص الطاقة الذرية النووية[1]، وشاع في كثير من أقطار الدول المتقدمة علميًا

(١) طاقة إحراق طنٍّ واحدٍ من الوقود الذري النووي تعادل ما يتولد عن إحراق ٢٠ مليون طن من الفحم، وتوفر «الولايات المتحدة» ٢٠٪ من احتياجاتها الكهربائية عن طريق الطاقة النووية.

مثل «روسيا» و«الولايات المتحدة» وبعض «الدول الأوروبية» و«اليابان» و«الصين» و«الهند» و«باكستان» وغيرها ما اصطلح عليه استخدام الطاقة الذرية في المجالات السلمية.

وفي هذا الإطار، وضمن برنامج «الذرّة من أجل السلام» شاركت «الولايات المتحدة» و«الحكومات الغربية» في بلورة البرنامج النووي الإيراني وذلك ابتداءً من خمسينيات القرن الماضي (القرن العشرين)، وقد استمر ذلك إلى أن قامت الثورة الإيرانية الصفوية عام ١٩٧٩م، وهو عهد الشاه «رضا بهلوي».

وقد قام الشاه بوضع الأساس لبرنامج «إيران» النووي في يوم ٥ مارس عام ١٩٥٧م بإعلانه عن «الاتفاق المقترح للتعاون في مجال البحوث والاستخدامات السلمية للطاقة الذرية»، تحت رعاية برنامج «آيزنهاور» المعنون بـ «الذرة من أجل السلام» الذي نوهت عنه قبل سطور.

كان الشاه طموحًا في هذا الاتجاه، وخطواته حيوية وثابتة لتعزيز مكانة «إيران»، ولتحقيق تطلعاته في آفاق مشاريعه في بسط نفوذه داخليًا وخارجيًا، فإنه لم يعتمد على الحاشية والأتباع في متابعة تطور مشروعه النووي، بل أشرف عليه بنفسه وأولاه مزيد اهتمامه، فأنشأ «منظمة الطاقة الذرية الإيرانية» التي بدورها أسست «مركز طهران للبحوث النووية (TNRC)» عام ١٩٦٧م، وقامت بإدارته، حيث تم تجهيزه بمفاعل أبحاث نووية بطاقة ٥ ميغاواط، قدمته «الولايات المتحدة»، وغذته بيورانيوم عالي التخصيب.

ولكن نظرًا لاحتمال تحويل هذه الأنشطة من توجهاتها السلمية إلى توجهات عسكرية، كان على «إيران» أن تلبي الشروط الدولية، فوقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) في عام ١٩٦٢م ثم صدّقت عليها في عام ١٩٧٠م، وبذلك دخل برنامج «إيران» النووي في إطار الرقابة الدولية «للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)».

كان الشاه يشعر أنه في سباق مع الزمن، وأنه لا بد من الإسراع في توسيع مشروعه النووي لأنه كان يخشى من نضوب إمدادات النفط، وغلَّف مشروعه بقوله: «النفط مادة أنبل بكثير من أن تحرق»!

فشمَّر على خطط لإنتاج ٢٣٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء عن طريق بناء ٢٣ محطة نووية بحلول عام ٢٠٠٠م، ابتداءً من مارس عام ١٩٧٤م، أي حوالي محطة نووية واحدة على الأقل في كل عام!

وهو برنامج طموح جدًا، وهو أيضًا مغرٍ جدًا «للولايات المتحدة»، لأنه سيجعل «إيران» مستلقية في أحضان «الولايات المتحدة» طوال ربع قرن من الزمان، لا تنفك عن الائتمار بأمرها وتنفيذ رغباتها.

وفي عام ١٩٧٥م دخل وزير الخارجية الأمريكي «هنري كيسنجر» في تطوير استراتيجية تفاوض لبيع معدات طاقة نووية «لإيران» تقدر قيمتها بما يزيد عن ٦ مليار دولار، وعرض الرئيس الأمريكي «جيرالد فورد» على «إيران» فرصة شراء منشأة «إعادة معالجة» أمريكية الصنع لاستخراج البلوتونيوم من وقود المفاعل النووي لتتمكن «إيران» من امتلاك دورة الوقود النووي الكاملة، وقد تمت هذه الصفقة عندما كان «ريتشارد تشيني» رئيسًا لموظفي البيت الأبيض و«دونالد رامسفيلد» وزيرًا للدفاع.

توسعت آفاق رؤى الشاه النووية وقرر أن لا يضع كل آماله في سلة صديقه الأمريكي، وأراد أن يكون للغرب حصة في «كعكعته» النووية، فوافق على العرض المقدم له من الشركة الألمانية «كرافتورك يونيون سيمنز» واتفق معها على البدء في تشييد مفاعلين كهرونووين في مدينة «بوشهر» جنوبي «إيران»، وبدأ العمل فيهما عام ١٩٧٤م، ثم في عام ١٩٧٥م وقع الشاه عقدًا بقيمة من ٤ إلى ٦ مليار دولار لبناء «مفاعل الماء المضغوط في محطة للطاقة النووية» ينتج ١١٩٦ ميغاواط على أن يتم الانتهاء منه عام ١٩٨١م وقد رسا عقد تنفيذ هذا المشروع على شركة «اتحاد كرافت ديرك ايه جي».

وتزامنًا مع ذلك اتجه الشاه إلى «فرنسا»، وذلك بترتيبات مع الشركة المساهمة «يورو ديف» المتخصصة في تشغيل محطة تخصيب اليورانيوم في «فرنسا»، والتي ساهم فيها كل من «فرنسا» و«بلجيكا» و«إسبانيا» و«السويد»، وذلك عام ١٩٧٣م، وبموجب هذا الترتيب اشترت «إيران» حصة «السويد» في الشركة وهي ١٠٪، ثم أنشأت «إيران» شركة باسم «سوفيديف»، فقامت بشراء ٢٥٪ من «يورو ديف»، (سوى الـ ١٠٪ التي هي حصة الحكومة الإيرانية)، ثم قدم الشاه «محمد رضا شاه بهلوي» مبلغًا قدره ١. ١٨٠ مليار دولار (على دفعتين الأولى مليار دولار والثانية ١٨٠ مليون دولار) لبناء مصنع يورو ديف عام ١٩٧٦م مقابل أن يكون له الحق في شراء ١٠٪ من إنتاج الموقع.

ثم اتجهت أنظار الشاه إلى «القارة الأفريقية»، وكانت «جنوب أفريقيا» قد أبدت اهتمامات بالموضوع النووي، فوقّع معها الشاه اتفاقًا للتعاون النووي، وكان دور «إيران» تمويل تطوير تكنولوجيا تخصيب الوقود في «جنوب أفريقيا» بواسطة أموال النفط الإيرانية، وكان دور «جنوب أفريقيا» توفير إمدادات مضمونة لليورانيوم المخصب لصالح «إيران».

وبينما كان الشاه منهمكًا في توفير الأسباب النووية التي ستمد البساط تحت قدميه ليخطو خطوات كبيرة باتجاه تحقيق أحلامه في النفوذ الإقليمي والبروز الدولي وقعت الثورة الإيرانية الخمينية عام ١٩٧٩م، فدخلت المشاريع النووية الإيرانية في آفاق أخرى، سواء من حيث الإعداد أو من حيث الأهداف.

مساعي «إيران» النووية في العهد الصفوي الخميني - الخامنئي:

لم تكن المساعي النووية الإيرانية مجرد صفحة يمكن طيها وإيداعها في خزائن التاريخ، بل هي ذات أهداف حيوية، يعتبرها كل من يعتلي دفة حكم «إيران» صهوة جواده ليتمكن بواسطتها من السير في اتجاه تحقيق تطلعاته وبلوغ آماله.

سنقسم المسيرة النووية بعد الثورة الخمينية إلى ست مراحل.

المرحلة الأولى: من بدء الثورة عام ١٩٧٩م إلى انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨م:

في بدء الثورة أخضعت «إيران» علاقاتها النووية مع الغرب إلى ما رفعته من شعارات تدعو إلى قطع الصلات معه وطرد رموزه وملاحقة أوكاره، إذ كانت تلك الشعارات، ولا تزال، الوقود الذي تستعمله الثورة الإيرانية للتغطية على حقيقة توجهاتها وعلاقاتها السرية التي يتم من خلالها التواصل مع الغرب من تحت الطاولة (بحسب التعبير المستعمل)، وبناء على المواقف المعلنة للثورة الإيرانية إبان اندلاعها انبثقت القرارات التالية:

أ) توقف منشأة التخصيب الفرنسية الدولية «يورووديف» عن توريد اليورانيوم المخصب إلى «إيران».

ب) توقف «اتحاد كرافت ويرك» عن العمل في مشروع «بوشهر» النووي في يناير ١٩٧٩م وذلك بعد اكتمال ٥٠٪ من أحد المفاعلات، واكتمال ٨٥٪ من المفاعلات الأخرى، ثم انسحب «الاتحاد» من المشروع بالكامل في يوليو ١٩٧٩م، معترضًا على «إيران» لعدم دفعها ٤٥٠ مليون دولار من المستحقات عليها، لكن ادعت مصادر أخرى أن ذلك كان بضغط من «الولايات المتحدة».

ت) أوقفت «الولايات المتحدة» إمداداتها من اليورانيوم عالي التخصيب المستخدم كوقود، عن «مركز أبحاث طهران النووية» فاضطرت «إيران» لإغلاق المفاعل لعدة سنوات، ثم بعد ذلك وقعت اللجنة الوطنية للطاقة النووية في «الأرجنتين» في عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨م على اتفاق مع «إيران» للمساعدة في تحويل إنتاج مفاعل من وقود اليورانيوم عالي التخصيب إلى منخفض التخصيب بنسبة ١٩,٧٥٪، وتم الاتفاق على توريد اليورانيوم منخفض التخصيب إلى «إيران»، وحصل التسليم في عام ١٩٩٣م.

وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، ومع شعور «إيران» بأهمية السعي للحصول على حالة توازن قوي في حربها مع «العراق»؛ قررت إعادة النظر في وضعها النووي، وتنويع مصادر الحصول على التقنية النووية ليشمل «روسيا» و«الصين» و«باكستان» و«الهند» و«كوريا الشمالية» و«الأرجنتين» و«جنوب أفريقيا»، وذلك بعد فشل جهودها الرامية للتعاون مع دول الغرب، وخاصة «فرنسا» و«إسبانيا» و«ألمانيا»، بسبب الضغوط الأمريكية الرافضة لاستكمال المشروع النووي الإيراني، وفي عام ١٩٨١م استنتجت الحكومة الإيرانية أن التطور النووي الإيراني ينبغي أن يستمر، وبدأت عجلة المشروع النووي بالدوران، فأفادت تقارير «وكالة الطاقة الذرية الدولية» أن موقع «أصفهان» في مركز التكنولوجيا النووية «ENTEC» سيتصرف «كمركز لنقل وتطوير التكنولوجيا النووية» فضلاً عن المساهمة في تشكيل الخبرات المحلية والقوى العاملة اللازمة للحفاظ على برنامج طموح جدًا في مجال تكنولوجيا المفاعلات النووية وتكنولوجيا دورة الوقود، وأُبلغت الوكالة بأن «إيران» قد شرعت في تفعيل أكبر قسم في شركة «إنتك» لاختبار المواد، والتي كانت مسؤولة عن تصنيع «البيليت Uo2» لتصنيع الوقود، وتفعيل قسم المواد الكيميائية التي كان هدفها هو التحويل من «U3o8» إلى الرتبة النووية ٧٤.

قررت «الولايات المتحدة» أن تحول بين «إيران» واضطراد مساعيها النووية، ففي عام ١٩٨٣م، فيما كان مسؤولو «الوكالة الدولية» حريصين على مساعدة «إيران» في الجوانب الكيميائية للمفاعل وتركيبه، والهندسة الكيميائية، وجوانب تصميم المحطات التجريبية لتحويل اليورانيوم والتآكل للمواد النووية، وقضايا مفاعلات الماء الخفيف لتصنيع الوقود، وتطوير محطة تجريبية لإنتاج HO2، فإن «الولايات المتحدة» كانت لذلك كله بالمرصاد، فتدخلت مباشرة للحيلولة دون تحقيق ما ذُكر، وقال مسؤول أمريكي سابق: «توقفنا في مسارات الدرب»، ثم مرّة أخرى، عندما حددت «إيران» في وقت لاحق مسارًا للتعاون الثنائي حول القضايا ذات الصلة بدورة الوقود مع «الصين»، تدخلت «الولايات

المتحدة» وضغطت على «الصين» لإسقاط التجارة النووية الأكثر تميزًا مع «إيران»، بما في ذلك بناء محطة HF6 التي كانت مباحثاتها تحت التداول الإيراني - الصيني.

لم تيأس «إيران»، ففتحت قنوات سرية مع «باكستان»، وفي إبريل ١٩٨٤م أعلنت الاستخبارات الألمانية الغربية أن «إيران» قد تتمكن من إنتاج قنبلة نووية في غضون عامين بواسطة اليورانيوم القادم لها من «باكستان»، ثم جاء تصريح لاحق لزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ الأمريكي «آلان كرانستون» ليقرع جرس الإنذار، وذلك عندما أعلن أن «إيران» كانت منذ سبع سنوات بعيدة عن أن تكون قادرة على بناء سلاح نووي خاص بها، كأنه يشير إلى أنها الآن (أي في ذلك الحين) قد أصبحت مقتربة من تحقيق غايتها التي لم تكن قادرة على الوصول إليها منذ سبع سنوات، ظنت «إيران» عندما بدأت خوض حربها مع «العراق» أنها ستحسم معاركها لصالحها في وقت قياسي، لكن أمد الحرب طال واستمر سنوات وراحت كفة الحرب تثقل باتجاه التفوق العراقي، وبدأت خسائر «إيران» المادية والبشرية تتفاقم، ولاحقتها الهزائم في ميادين القتال في عدد من الجبهات، فأصبح مُلحًا بالنسبة لقياداتها الدينية والعسكرية التفكير جديًا في تنشيط وتفعيل مرافقها النووية، وقد تفطن العراق إلى هذا التوجه، فاتخذ إجراءاته الصارمة لقطع آمال الإيرانيين في أي استفادة من تجهيزاتهم النووية، فقام في عام ١٩٨٧م بقصف المفاعلين النوويين في «بو شهر» سعيًا منه في وأد الأحلام النووية الإيرانية تحت تراب التاريخ، وبهذا المشهد المدوّي انتهت المرحلة الأولى من القصة النووية الإيرانية بعد ثورتها الخمينية.

المرحلة الثانية: إعادة تنشيط المشروع النووي الإيراني ابتداءً من عام ١٩٨٩م حتى عام ٢٠٠٢م:

بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية عام ١٩٨٨م شرعت «إيران» في التفتيش عمن يمكن أن يقف بجوارها لاستعادة توازنها الذي أصابه الخلل الفادح بسبب تفاقم الخسائر وتوالي الهزائم في حربها الضروس مع العراق، وأصبح التفتيش بين الأوراق النووية مطلبًا

مُلحًا على مستوى القيادات الدينية والسياسية والعسكرية، غير أن «إيران» وجدت نفسها في العراء، إذ إن «الأبواب الغربية» التي كانت مشرعة للتعاون مع «إيران» قد أوصدت وأحكم إغلاقها.

وقد انصب التوجه الإيراني على محور الاستعمال العسكري للطاقة النووية، لكن ذلك محظور دوليًا، فاتجهت إلى تغليف مشروعها باحتياجاتها للطاقة الكهربائية، وأنها إن نجحت في توفير هذا المستوى من الإنتاج النووي، فعند ذلك يمكن تطوير المشروع في الاتجاه العسكري، والذي يتطلب توفير مادتي «البلوتونيوم» و«اليورانيوم» بمستويات تخصيب ملائمة لاستعمالات الانفجارات النووية.

وقد سلكت «إيران» عدة سبل عبر فتح آفاق جديدة لتتمكن من خلالها إحياء مشاريعها النووية.

السبيل الأول: التعاون مع الاتحاد السوفيتي، ثم روسيا:

لقد كانت فرصة كبيرة «للاتحاد السوفيتي» أن يجد طريقًا له «للخليج العربي» عبر تقديم صنائع المعروف النووية «لإيران»، إذ إن أي تعاون نووي يتطلب حضور خبراء سوفييت وغالبًا مع عائلاتهم، ولأن المتطلبات النووية بحاجة إلى «مكملات» فهذا يفتح الطريق إلى التعاون بين الشركات الإيرانية والسوفيتية بما يغذي الشريان الاقتصادي لدى البلدين، كما أن الحضور السوفييتي على ضفاف «الخليج العربي» سيكون مُخلاً للانفراد الأمريكي بالتحكم الشامل في هذه المنطقة، سواء على مستوى الوجود العسكري أو الثقل السياسي أو الاقتصادي، فما بين عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٨م بدأت الروابط الاقتصادية تتمتن بين «الاتحاد السوفيتي» و«إيران»، وفي عام ١٩٨٩م قام رئيس البرلمان الإيراني «علي هاشمي رفسنجاني» بزيارة لـ «موسكو»، وقع خلالها على اتفاق للتعاون الاقتصادي والفني بقيمة ١٠ مليارات دولار، وبين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٤م كانت الترتيبات في إطار التعاون النووي تأخذ مجراها، وفي نوفمبر ١٩٩٤م أعلنت «إيران» أن «روسيا»

أقرت اتفاقية بقيمة ٧٨٠ مليون دولار لإكمال مفاعل «بوشهر»، وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في ٨ يناير ١٩٩٥م، وبموجبها أرسلت الحكومة الروسية شحنات ضخمة من المواد اللازمة، وأوفدت ١٥٠ فنيًا إلى موضع «بوشهر»، إضافة إلى ٢٠٠٠ عامل وفني روسي، وقامت بتدريب ٥٠٠ فني إيراني، وكان المفترض أن تنتهي «روسيا» من إنشاء وتركيب المفاعل النووي عام ٢٠٠٠م، ثم أظهرت «إيران» اهتمامًا بشراء مفاعل آخر من نوع (V213VVER440)، ومفاعل آخر كبير الحجم للبحوث، وما مجموعه ٥ مفاعلات كبيرة لكل منها طاقة ١٣٠٠ ميجاوات، كما سعت «إيران» حثيثًا لشراء مواد انشطارية ومواد عالية التخصيب أو أي منها (من الاتحاد السوفييتي السابق)، والحصول على خدمات مصممي الأسلحة النووية «السوفييتية»، وأشارت تقارير صحفية إلى أن اتفاق التعاون النووي «الروسي الإيراني» كان يشتمل على بنود سرية تتضمن بيع «روسيا» لـ «إيران» محطة «للطرد المركزي» والخاصة بعملية تخصيب اليورانيوم المستنفذ، والتي تعتبر مكونًا محوريًا بالغ الأهمية في عملية إنتاج السلاح النووي، وفي عام ١٩٩٥م اقترح «فيكتور ميخالدف» وزير الطاقة النووية الروسي السابق بيع منشأة للقوة الطاردة المركزية «لإيران»، وفي العام نفسه وقعت «إيران» مع «روسيا» عقدًا في وزارة الطاقة الذرية لاستئناف العمل جزئيًا في محطة «بو شهر» لإنتاج ٩١٥ ميغاواط عن طريق الماء المضغوط على أن تنتهي في عام ٢٠٠٩م.

وفي يوليو ١٩٩٧م وقعت «إيران» و«روسيا» اتفاقًا حول «سبل مراقبة «روسيا» للمواصفات الدولية للسلامة» في «مفاعل بو شهر» النووي على «الخليج العربي»، ثم أشار مسؤولون إيرانيون إلى عزمهم إقامة ١٠ منشآت رئيسة للطاقة النووية بغرض تأمين ٢٠٪ من طاقتها الكهربائية بواسطة المولدات النووية، وفي عام ١٩٩٨م تراجعت «روسيا» عن اتفاقيتها مع «إيران» لتزويدها بمفاعل نووي بحثي.

ولكن في عام ٢٠٠٠م حدث ما ليس في حسبان «إيران»، ووقع التعثر في استمرار المسيرة النووية الإيرانية الروسية، إذ بموجب بروتوكولات «تشيرنو ميرون» قررت «روسيا»

إنهاء تعاونها العسكري والتكنولوجي مع «إيران»، وفي مارس ٢٠٠١م قام الرئيس الإيراني «محمد خاتمي» بزيارة إلى «موسكو» أسفرت عن توقيع اتفاقية للتعاون بعنوان «اتفاقية أسس العلاقات المتبادلة ومبادئ التعاون» دخلت في حيز التنفيذ في ٥ إبريل ٢٠٠٢م.

التعاون النووي «الإيراني الروسي» كان مطلوبًا جدًا لدى «إيران»، فهذه فرصتها لإثبات تفوق مطلق على «العراق» التي كانت العصابات الصهيونية قد قصفت منشآتها النووية في عام ١٩٩١م.

بناء على ذلك اتفقت «إيران» و«روسيا» على تشكيل منظمة بحثية مشتركة باسم «برسيبوليس» مهمتها توفير خبراء الطاقة النووية الروسية لصالح المشاريع النووية الإيرانية، وكذلك توفير المعلومات التقنية التي تخدم تلك المشاريع.

وساهمت خمس مؤسسات روسية في تقديم متطلبات بعض المشاريع النووية الإيرانية، ومن بينها «وكالة الفضاء الاتحادية الروسية»، التي كان دورها تحسين مستويات أداء الصواريخ الإيرانية، والتي يمكن أن تحمل في المستقبل «رؤوسًا نووية» وقد تمت الموافقة على تبادل المعلومات التقنية النووية مع «إيران» من قبل مدير «ال إس في آر تروينيكوف»، وذلك ضمن سياسة «المسار الثاني» للرئيس «يلتسن»، المتضمنة تقديم التكنولوجيا النووية التجارية «لإيران» ومناقشة القضايا مع «واشنطن».

وفي ٢٤ مايو ٢٠٠٢م أكد «بوتين» في مؤتمر صحفي مع «بوش» في «الكرملين» أن التعاون الروسي الإيراني النووي لا يهدد نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الجماعي، وفي نوفمبر ٢٠١٤م وقّعت «طهران» و«موسكو» عددًا من الوثائق في «موسكو» لتوسيع التعاون بين الجانبين في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وبناء ٨ وحدات طاقة جديدة في «محطات الطاقة النووية» في «إيران» وفق التقنيات الروسية، وتم توقيع عقد بناء الجزء الثاني من محطة «بوشهر» النووية المكونة من وحدتي طاقة بواسطة شركة «روس آتوم» الروسية، وفي أغسطس ٢٠١٦ أعلنت وكالة «تاس» الروسية نقلاً عن وكالة

«بلومبرغ» بأن «روسيا» من الممكن أن تبدأ في عام ٢٠١٦م ببناء وحدتي طاقة جديدتين بقيمة ١٠ مليارات دولار في محطة «بوشهر» الكهروذرية للطاقة.

وأفادت وكالة «أنباء الجمهورية الإسلامية» الإيرانية (إرنا) أن المدة التي سيستغرقها بناء المفاعلين هي ١٠ سنوات، وسيكون بإمكان «إيران» توفير ٢٢ مليون برميل من النفط سنويًا (بحسب د. ب. أ في ١ سبتمبر ٢٠١٦م).

السبيل الثاني: التعاون مع الصين:

كانت «الصين» قد وقعت عقدًا مع «إيران» لبناء محطة لتحويل اليورانيوم، لكن في عام ١٩٩٦م وبعد الضغط على «الصين» من «الولايات المتحدة» انسحبت «الصين» من المشروع، لكن «الصين» قدمت مخططات مرفقة للإيرانيين، وقدمت نصحًا للوكالة الذرية الدولية بأن تواصل العمل على برنامج بناء المحطة، وقد قام مدير الوكالة الدكتور «محمد البرادعي» بزيارة موقع البناء.

السبيل الثالث: التعاون مع الأرجنتين:

كان هناك تعاون نووي بين «إيران» و«الأرجنتين» ما بين أواخر ١٩٨٠م وأوائل عام ١٩٩٠م، وضغطت «الولايات المتحدة» على «الأرجنتين» لإيقاف تعاونها النووي مع «إيران»، لكنها لم تكن مجدية، فمنذ أوائل ١٩٩٢م إلى ١٩٩٤م تمت مفاوضات بين «إيران» و«الأرجنتين» تكللت بإعادة تفعيل اتفاقات ثلاثة سابقة كانت قد وقعت بين الطرفين في عامي ١٩٨٧م و١٩٨٨م، لكن «الأرجنتين» ألغت بيع معدات نووية مدنية إلى «إيران» بقيمة ١٨ مليون دولار تحت ضغط «الولايات المتحدة».

السبيل الرابع: حل الخلاف النووي مع فرنسا:

في عام ١٩٩١م، سعت كل من «إيران» و«فرنسا» لحل الخلاف بينهما في المجال النووي والذي اندلع بعد قيام ثورة الخميني، وبموجب ما توصل إليه الطرفان فإن

«فرنسا» أرجعت أكثر من ١٠٦ مليار دولار لـ «إيران»، كما بقيت «إيران» مساهمة في الـ «يورو‌ديف» عبر «سوفيديف» محافظة على نسبتها البالغة ٢٥٪ من الـ «يورو‌ديف».

السبيل الخامس: التطوير النووي الذاتي:

وجدت «إيران» أن وضع كراتها النووية في سلة صدقات الدول الكبرى سيكون مقيدًا لها ومعيقًا دون تحقيق أهدافها، ولذلك قررت تطوير مشاريعها النووية وفق سياسة توسيع مساهماتها الذاتية في مشاريعها النووية بالقدر الذي تقلص فيه من مساحة اعتمادها على الدول الأخرى، فقامت الحكومة الإيرانية بتأسيس «مركز أبحاث نووية» جديد في «جامعة أصفهان» عام ١٩٨٤م بمساعدة «صينية»، وشرعت في إنشاء «مركز للبحوث والإنتاج النووي» في منطقة «معالم كاليه» عام ١٩٨٧م، وكانت «إيران» قد وقعت عام ١٩٨٦م اتفاقًا مع «باكستان» يقضي بتدريب العلماء الإيرانيين والمساعدة في البرنامج النووي الإيراني.

وأعلنت مصادر إيرانية في عام ١٩٨٨م أن «إيران» أنشأت «معملاً لاستخلاص البلوتونيوم».

ثم تم اتفاق مع «جنوب أفريقيا» خلال الفترة من ١٩٨٨م إلى ١٩٨٩م للحصول على كميات من اليورانيوم المخصب لإجراء التجارب النووية، ومع بداية التسعينيات شهد البرنامج النووي الإيراني نشاطًا مكثفًا في المجالات كافة، وأصبح لديها بنية أساسية كافية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة، وأشارت تقارير إلى أنه أصبح لديها ٢٠٠ عالم على الأقل ونحو ٢٠٠٠ شخص، يعمل جميعهم في إطار المشروع النووي الإيراني.

وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٥م حصلت «إيران» على ما يكفي لإقامة ٥٠٠ جهاز، وقد تمكنت من إنشاء ١٦٠ جهاز حتى مارس ٢٠٠٣م، كما استطاعت خلال الفترة من ١٩٩٧م إلى ٢٠٠٠م من أن تصنع ذاتيًا كل مكونات اليورانيوم وأن تختبر كافة أجهزة الطرد المركزي بنجاح، ثم أنشأت مصنع لتخصيب اليورانيوم في «ناتانز»، ومن

هنا جاء تصريح وزير الخارجية الأمريكية «وارين كريستوفر» في عام ١٩٩٥م الذي قال فيه: «إن واشنطن لديها المعلومات الكافية التي تأكد بما لا يدع مجالاً للشك أن «إيران» لديها هيكل وبرنامج منظم ومخصص لتطوير الأسلحة النووية منذ أوائل الثمانينات»، وقد واصلت الجهود الإيرانية في تطوير برنامجها النووي بشكل حثيث، وباشرت منذ عام ١٩٩٦م ببناء منشأة لإنتاج الماء الثقيل في مدينة «آراك» في وسط «إيران»، وقد بدأ إنتاجه في عام ٢٠٠٦م وقد كان إنشاؤه سريًا، لكن المعارضة الإيرانية كشفت النقاب عنه في ١٤ أغسطس عام ٢٠٠٢م عن طريق «علي رضا جعفر زادة» المتحدث باسم منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية.

المرحلة الثالثة: البرنامج النووي الإيراني تحت عدسة المجهر الدولي، من عام ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٦م:

إنَّ الشكوك التي كانت تراود الغرب بشأن احتمال امتلاك «إيران» للسلاح النووي بدأت تتعزز بعد أن اكتشفت منشأة «آراك»، فبادر ذراعها الاستكشافي، وهو «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» ببذل مساعيه للوصول إلى مرافق «إيران» الذرية الجديدة للحصول على معلومات دقيقة عن أنشطتها وما ترمي إليه، وذلك في إطار اتفاق الضمانات بين «إيران» و«الوكالة الدولية». الاحتكاك بين «إيران» و«الوكالة الدولية» بدأ من هذه النقطة، لأن «مجلس محافظي «الوكالة الدولية»» قرر بأنه يجب على «إيران» الإبلاغ عن شروعها في مشروع «آراك» خلال مرحلة التخطيط وقبل بدء البناء، لكن «إيران» ردت أنه في ذلك الوقت لم يكن مطلوبًا من «إيران» إبلاغ «الوكالة الدولية» بمشروعها، وأن مدة «الستة أشهر» كشرط قياسي لتنفيذ اتفاقات الضمانات الدولية لا ينطبق عليها إبان إنشاء «آراك»، لأن «إيران» لم توافق على ذلك القرار إلا في «٢ فبراير عام ٢٠٠٣م» لذا فهي غير مشمولة بما سبق هذا التاريخ، وكما هو معروف، فإنّ الاحتكاك مع «الوكالة الدولية» هو احتكاك مع «الولايات المتحدة» رغم استقلالية «الوكالة الدولية»، لكن الثقل الأمريكي موجود

فيها لا محالة، ولذلك فإن السياسة الإيرانية تحركت باتجاه امتصاص الضغط الأمريكي لكي تخفف من الضغوط الأخرى، سواء من «الوكالة الدولية» أو من غيرها، لذلك شاركت عناصر من الحكومة الإيرانية بقيادة «محمد خاتمي» بتقديم اقتراح «سري» عن «صفقة كبرى» عبر القنوات الدبلوماسية السويسرية في مايو ٢٠٠٣م، وتتضمن الصفقة أن تعرض «إيران» بشفافية مطلقة كامل برنامجها النووي وأن تنسحب من دعمها لـ «حزب الله اللبناني» ولـ «حماس الفلسطينية» مقابل حصولها على ضمانات أمينة من «الولايات المتحدة» وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بينهما، وقد حاز الاقتراح الإيراني على دعم الحكومة الإيرانية مكللاً بتأييد المرشد الأعلى «علي خامنئي»، غير أن إدارة «بوش» لم تستجب للاقتراحات وشككت في أصالتها!

المخاوف الدولية من برنامج «إيران» النووي استمرت، فأصدر «مجلس حكام «الوكالة الدولية» للطاقة الذرية» في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٣م قرارًا يلزم «إيران» بـ «الوقف الفوري الكامل» لجميع أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وبتوقيع البروتوكول الإضافي الخاص بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والسماح الفوري بتفتيش «المنشآت النووية الإيرانية» دون قيد أو شرط، جاء قرار «الوكالة الدولية» بعد حصول «الولايات المتحدة» على معلومات تفيد بأن «إيران» تمتلك علاوة على منشأة «بوشهر النووية» التقليدية، منشأتين أخريين في مدينتي «آراك» و«نطنز» - وسط «إيران» -، وأنها تقوم بعملية تخصيب اليورانيوم في المنشأة الأخيرة، وبعد أن أعلن المفوض الأوروبي للشؤون الأمنية والسياسية «خافيير سولانا» لدى زيارته لطهران بأن «إيران» ستسمع أخبارًا سيئة بشأن الموقف من أنشطتها النووية إن لم توقع على البروتوكول الإضافي الصادر عام ١٩٩٧م، وكان ذلك بحضور وزير الخارجية الإيراني «كمال خرازي»، أمالت «إيران» أعضاءها لرياح «الوكالة الدولية» فأعلن «غلام رضا آغا زادة» في الاجتماع ٤٧ للوكالة الدولية في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٣م أن «إيران» ستواصل تعاونها مع «الوكالة الدولية»، وأنها ستبت بشأن القرار الصادر.

بينما عارض هذا الإذعان «المحافظون» الإيرانيون وطالبوا برفض التوقيع على «البروتوكول الإضافي».

مع إغلاق «الولايات المتحدة» بابها، فتحت «الدول الغربية» أبوابها، فأعلن «الاتحاد الثلاثي الأوروبي» المكون من «فرنسا» و«المملكة المتحدة» و«ألمانيا»، عن مبادرة دبلوماسية مع «إيران» لحل المسائل المعلقة حول برنامج «إيران» النووي.

ففي ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣م صدر من «طهران» ما سمي بـ«إعلان طهران» موقع عليه من الحكومة الإيرانية والاتحاد الأوروبي وثلاثة وزراء خارجية، حيث تضمن:

أ) موافقة «إيران» على التعاون مع «الوكالة الدولية» وتنفيذ «البروتوكول الإضافي»، انطلاقًا من الطواعية وبناء الثقة.

ب) تعليق أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة، وذلك خلال فترة المفاوضات.

ت) موافقة «الاتحاد الأوروبي» على الاعتراف بحقوق «إيران» النووية السلمية.

ث) مناقشة سبل يمكن أن توفرها «إيران» بضمانات مقنعة ومرضية بشأن برنامجها النووي.

ج) إذا تحقق ما تقدم ستكسب «إيران» تسهيل الوصول إلى التكنولوجية النووية الحديثة.

كانت «الوكالة الدولية» تغرد في سربٍ آخر، ففي ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٣م اتخذت قرارًا بالإجماع يدين «إيران» لتطويرها برنامجًا نوويًا سريًا على مدى حوالي ٢٠ عامًا، وتقول «واشنطن» إنه يخفي وراءه طموحات لتصنيع أسلحة نووية.

خشيت «إيران» من تفاقم الأزمة وقررت السير مؤقتًا في طريق المهادنة، وبناءً عليه وقعت «إيران» في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٣م على «البروتوكول الإضافي»، وهو ما أعطى الضوء الأخضر «للوكالة الدولية» لطلب التقارير عن نشاط «إيران» النووي والسماح بوصول مفتشي «الوكالة الدولية» للمنشآت النووية الإيرانية بقصد الاطلاع ومراقبة التقيد الإيراني بالاتفاقات.

جاء توقيع الاتفاق المذكور بعد أن ذكرت «وكالة الطاقة الذرية» في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٣م في تقريرها أنه «من الواضح أن «إيران» قد فشلت في عدد من الحالات، وعلى مدة فترة طويلة من الزمن، في تلبية التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات، وذلك فيما يتعلق بالإبلاغ عن المواد النووية ومعالجتها واستخدامها، فضلاً عن الإعلان عن المرافق التي تم تجهيزها وتخزين المواد بها، وكان معلومًا لدى كل من «الوكالة الدولية» و«إيران» أنه كان ينبغي «لإيران» إبلاغ «الوكالة الدولية» باستيرادها اليورانيوم من «الصين» واستخدامه فيما بعد في تجارب تحويل «اليورانيوم» وأنشطة التخصيب، وكانت أيضًا «إيران» ملزمة بتقديم التقرير عن تجاربها لفصل البلوتونيوم إلى «الوكالة الدولية»، لكنها لم تفعل.

كانت «الوكالة الدولية» تتوجس شرًا في كل اتفاق تعقده مع «إيران» لأنه سرعان ما يصبح هشيمًا تذروه الرياح، وكان توجسها في محله، إذ تراجعت «إيران» عن وعودها للسماح للوكالة بالقيام بعمليات التفتيش وعلقت العمل باتفاق البروتوكول الإضافي في أكتوبر ٢٠٠٥م وابتلعت توقيعها عليه وتنصلت من الالتزام بتقيدها به!

علمًا بأن تقرير «الوكالة الدولية» حول نشاط «إيران» النووي حينها كان إيجابيًا، إذ بينت في يناير ٢٠٠٣م أنها لم تجد أي دليل على أن الأنشطة الإيرانية النووية غير المعلنة سابقًا كانت تتعلق ببرنامج الأسلحة النووية، لكنها في الوقت نفسه لم تستطع أن تخلص إلى أن برنامج «إيران» النووي سلمي فقط.

وكان المدير التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور «محمد البرادعي» قد أشار إلى أن الخيار المفضل لدى «إيران» هو امتلاك القدرة على صنع الأسلحة «النووية» من غير أن تعمد إلى صنعها، وأن معرفة الإيرانيين كيفية تخصيب اليورانيوم مراد في حد ذاته، وإلى أنهم ليسوا بحاجة إلى سلاح، إنَّ التخصيب عبارة عن رسالة!

وفي لقاء له مع «جيم ليهرر» في ١٨ مارس ٢٠٠٤م لصالح «نيوز أور» عزز ما ذكرناه بقوله: «حسنًا، ما أردت أن أقوله هو، إذا كنتم تملكون برنامجًا للتخصيب، أو برنامجًا

لإعادة المعالجة، فهذا يعني أنكم تستطيعون إنتاج اليورانيوم.. وأنتم من الناحية الفعلية تبعثون برسالة بأننا نعرف كيفية القيام بذلك في حال قررنا صنع سلاح، نحن لسنا كما يعرف العالم، وكما يعرف جيراننا، بأننا نستطيع القيام بذلك» وكان «البرادعي» قد زار «إيران» في فبراير ٢٠٠٤م لبحث قضية التخصيب.

قررت «إيران» المضي قدمًا في مشروعها دون الالتفات إلى الوراء، ففي يونيو ٢٠٠٤م سارعت في بناء مفاعلها «آي آر - ٤٠» من تصميمها، وبقدرة ٤٠ ميغا واط، وذلك بالقرب من مفاعل «آراك»، ويعتمد المفاعل الجديد في تشغيله على «الماء الثقيل» و«اليورانيوم الطبيعي» المتوفر في «إيران».

تقول «إيران» إنها أنشأت هذا المفاعل للأغراض السلمية، لكن «الغرب» يقول إن هذا النوع من المفاعلات وبهذه القدرة يصلح لإنتاج البلوتونيوم بالكميات المطلوبة للسلاح النووي، وقدرتها مساوية لقدرات مفاعل «ديمونة» لدى «سلطة الاحتلال اليهودي» في «فلسطين» و«المفاعل النووي الكندي» الذي لدى «الهند»، و«المفاعل النووي الباكستاني» في «خوشاب» وجميعها مكنت مالكيها من صنع قنابلهم النووية.

وتدعي «إيران» أن المفاعل الجديد في «آراك» هو لاستخدامه في الأبحاث العلمية ولإنتاج النظائر المشعة للأغراض الطبية والزراعية، لكن المطلعين يقولون إن تلك الأغراض يمكن تغطية احتياجاتها بمفاعل لا تزيد قدرته عن ١٠ طن، فلماذا تنشئ «إيران» مفاعلات بقدرة ٤٦ طنًا، غير أن الإجماع الإيراني من «المحافظين» و«الإصلاحيين» كان يؤكد على سلمية المرامي الإيرانية النووية، وهذا منافٍ لتوجهها نحو تقنية الطرد المركزي والتي من مميزاتها إمكانية إخفاء منشآتها.

واصلت «الوكالة الدولية» الضغط على «إيران»، ففي سبتمبر ٢٠٠٤م أصدرت قرارًا يطالب «إيران» بعدة أمور، من أهمها:

- الإجابة عن جميع الأسئلة العالقة.
- تسهيل الوصول الفوري إلى جميع المواقع التي تريد الوكالة تفتيشها.
- تجميد جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم الذي يتيح إنتاج الوقود النووي والشحنة الانشطارية الضرورية للحصول على القنبلة النووية.

القضية النووية أضحت الشغل الشاغل لكل من «إيران» و«الأوروبيين»، وتم الاتفاق بين الإيرانيين ونظرائهم الأوروبيين على الاجتماع في «باريس»، فسارع الإيرانيون إلى تسليم سفراء وزراء الاتحاد الثلاثي الأوروبي رسائل إلى وزراء خارجيتهم مفادها أنّه إذا سعت تلك الدول إلى الإنهاء الكامل لأنشطة «إيران» لتحقيق دورة الوقود النووي فلن يكون هناك مفاوضات، وقد لقيت هذه الرسائل استجابات إيجابية، فتم توقيع اتفاق باريس في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٤م، وأعلن كبير المفوضين النوويين الإيرانيين وقفًا طوعيًا ومؤقتًا لبرنامج تخصيب اليورانيوم، وهو تنفيذ طوعي «للبروتوكول الإضافي» لكون أن التخصيب بحد ذاته ليس انتهاكًا لمعاهدة حظر الانتشار النووي. كما أعلن أن هذا الوقف سيكون لفترة ستة أشهر. ثم في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤م سعت «إيران» إلى تعديل شروطها وذلك باستبعاد عدد قليل من المعدات من هذا الاتفاق للعمل البحثي.

استمرت الاحتكاكات بين «إيران» و«دول الاتحاد الأوروبي الثلاثي» حول البرنامج النووي طوال عام ٢٠٠٥م، وجاء رئيسها الجديد «محمود أحمدي نجاد» وشرعت «إيران» في استئناف عملية التخصيب.

وأثناءها خلصت مجموعة من خبراء «الولايات المتحدة» و«العلماء الدوليين» إلى أن آثارًا لليورانيوم الذي يستخدم في صناعة القنابل النووية قد عثر عليه في «إيران»، لكن تبين أنه كان (متموضعًا) على معدات «باكستانية» ملوثة، فأغلق التحقيق في هذا الملف. وكان الموقف بين الأطراف قد تأجج في الثلث الأخير من عام ٢٠٠٥م عندما أعلنت «إيران» في أغسطس ٢٠٠٥م نجاحها في عمليات التخصيب بنسبة ٣٥٪ لصالح

الأغراض السلمية، وهي بعيدة جدًا عن نسبة التخصيب المطلوبة للأغراض العسكرية والتي تبلغ ٩٥٪.

كان مطلع عام ٢٠٠٦م مطلعًا ناريًا، اتسم باصطدام موقفين بشكل حاد، «الموقف الدولي» و«رد الفعل الإيراني».

أولاً: الموقف الدولي:

في ٤ فبراير ٢٠٠٦م تم التصويت بين محافظي مجلس أعضاء «وكالة الطاقة الذرية» على إحالة «إيران» إلى «مجلس الأمن الدولي». ومن بين ٣٥ مصوتًا جاءت النتيجة كالتالي:

- ٢٧ دولة لصالح إحالة الملف الإيراني إلى «مجلس الأمن الدولي».
- ٣ دول ضد الإحالة، هي: «سوريا» و«كوبا» و«فنزويلا».
- ٥ دول امتنعت عن التصويت هي: «الجزائر» و«ليبيا» و«جنوب أفريقيا» و«بيلاروسيا» و«إندونيسيا».

وتم منح «إيران» مهلة شهر للاستجابة قبل الإحالة للأمم المتحدة.

ثانيًا: الرد الإيراني:

جاء في ٦ فبراير ٢٠٠٦م، ومفاده تعليق «إيران» لتنفيذها الطوعي «للبروتوكول الإضافي» وجميع أشكال التعاون الطوعي وغير الملزم قانونًا مع «الوكالة الدولية».

لكن «إيران»، وعلى طريقة الدابة والجزرة، غيرت رأيها في أواخر فبراير ٢٠٠٦م وطرحت اقتراحات، عن طريق إبلاغ الدكتور «محمد البرادعي» بصفقة تتضمن ما يلي:

- تخلي «إيران» عن برنامجها النووي لتخصيب اليورانيوم على النطاق الصناعي.
- استبداله ببرنامج صغير لمنشأة رائدة على نطاق صغير.

- الموافقة الإيرانية على استيراد الوقود النووي من «روسيا».
- عدم استعداد «إيران» للتنازل عن حقها في تخصيب اليورانيوم من حيث المبدأ.

تدخلت إدارة «بوش» في الموضوع فورًا وأعلنت في مارس ٢٠٠٦م أنها لن تقبل أي تخصيب لليورانيوم في «إيران» على الإطلاق.

وهكذا لم تستفد «إيران» من تغيير لون جلدها، لكنها استفادت من اقتراحها بتخصيب اليورانيوم الخاص بها في «روسيا» وهو ما ألان الموقف الأمريكي شيئًا ما، والذي تعرّض بدوره إلى اعتراض حازم من «إيباك».

على أثر ذلك ثار غبار الاحتكاك ليتحول إلى زوبعة تكشفت عن مشهد مسرحي يتقابل فيه فارسان: الرئيس الإيراني الجديد «محمود أحمدي نجاد»، و«مجلس الأمن الدولي»، وراح كل منهما يستخرج ما في جعبته من سهام، وكان التراشق بينهما على الوجه الذي يأتي في المرحلة الرابعة.

المرحلة الرابعة: برنامج «إيران» النووي ومواجهة مع مجلس الأمن:

في ١١ إبريل ٢٠٠٦م رمى الرئيس الإيراني «أحمدي نجاد» القفاز في وجه «مجلس الأمن»، فأعلن في خطاب تلفزيوني من مدينة «مشهد» مفاجأته المدوية إذ قال: «إنني أعلن رسميًا في حديثي هذا أن «إيران» قد انضمت إلى النادي النووي والبلدان التي تمتلك التكنولوجيا النووية، وقد نجحت في تخصيب اليورانيوم بنسبة ٥ , ٣٪ باستخدام أكثر من ١٠٠ جهاز طرد مركزي»، وتعهد بأن «إيران» لن تتراجع عن تخصيب اليورانيوم وأن «العالم» يجب أن يعامل «إيران» كقوة نووية قائلاً: «هذا ردنا على أولئك الذين هم غاضبون بحق «إيران» في إنجاز دورة وقود نووية كاملة».

تعالت ردود الأفعال سريعًا وراح التراشق يشق طريقه عبر الأجواء الإعلامية، وأصبح استخدام سلاح مجلس الأمن الكلامي التهديدي هو لغة الخطاب في مواجهة

استخدام لغة التحدي والإصرار الإيراني.

وردًّا على «أحمدي نجاد» بادرت وزيرة الخارجية الأمريكية «كونديليزا رايس» في ١٢ إبريل ٢٠٠٦م بدعوتها «مجلس الأمن» إلى اتخاذ (خطوات قوية) لتغيِّر «طهران» مسارها في طموحها النووي.

فانبرى «أحمدي نجاد» في ١٣ إبريل ٢٠٠٦م ليشق صوته عنان السماء قائلاً «ردّنا على أولئك الذين هم غاضبون بحق «إيران» في إنجاز دورة وقود نووية كاملة أن نقول لهم: كونوا غاضبين علينا، وموتوا بغيظكم، لأننا لن نجري محادثات مع أي شخص فيما يتعلق بحق «الأمة الإيرانية» في تخصيب اليورانيوم. لم تُجْدِ تصريحات «نجاد» النارية شيئًا، وقرر «المجتمع الدولي» تضييق الدائرة على مساحة التحركات الإيرانية النووية.

ففي ١٤ إبريل ٢٠٠٦م نشر «معهد العلوم والأمن الدولي IsIs» سلسة من صور الأقمار الصناعية تبيّن وتوضح المنشآت النووية الإيرانية في «نطنز» و«أصفهان»، وظهر في هذه الصور مدخل لنفق جديد بالقرب من منشأة تحويل اليورانيوم «UCF» في «أصفهان»، وأظهرت الصور استمرار البناء في موقع «نطنز» لتخصيب اليورانيوم، ونشر المعهد أيضًا صورًا يعود تاريخها إلى عام ٢٠٠٢م تظهر مباني تخصيب تحت الأرض، وتغطية لاحقة بواسطة التربة والخرسانة وغيرها من المواد. وإزاء هذه الحقائق حزم «مجلس الأمن» رأيه وأصدر عددًا من القرارات، كما يلي:

١) قرار بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٦م، بموجبه وافق «مجلس الأمن» بكامل أعضائه الخمسة عشر على «بيان» بشأن الحد من طموحات «إيران» النووية، بعد تقديم تنازلات لكل من «موسكو» و«بكين» تتعلق بحذف فقرة كانت تشير إلى أن عدم امتثال «إيران» للمطالب الخاصة بمنع الأسلحة النووية «يشكل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين»، لكن لم يكن البيان ملزمًا، ولا متضمنًا تهديدات بفرض عقوبات على «إيران».

٢) قرار رقم ١٦٩٦ بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠٠٦م، طالب «إيران» بتعليق أنشطتها لتخصيب اليورانيوم استنادًا إلى الفصل السابع من «ميثاق الأمم المتحدة» لجعل هذا الطلب ملزمًا قانونًا بشأن «إيران».

٣) قرار رقم ١٧٣٧ بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦م، فَرَض عقوباتٍ بعد أن رفضت «إيران» تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم وطالب القرار بقطع التعاون النووي مع «إيران» وبتعاون «إيران» مع «الوكالة الدولية»، وتجميد أصول اثني عشر شخصًا وعشر شركات لهم علاقة بالبرامج النووية والصاروخية الإيرانية، كما يمنع القرار أي دولة من تسليم أو بيع «إيران» أي معدات أو تجهيزات أو تكنولوجيا يمكن أن تساعدها في أنشطتها النووية. ويفرض القرار عقوبات اقتصادية وتجارية في مجالات تتصل بتخصيب اليورانيوم أو بمفاعلات المياه الثقيلة وتطوير الصواريخ الباليستية، وقد أنشئت لجنة لمراقبة تنفيذ العقوبات، لكن استجابة لمخاوف «الصين» و«روسيا» جاءت العقوبات أخف من التي سعت إليها «الولايات المتحدة». إبان ذلك سمحت «إيران» للوكالة الدولية بعمليات التفتيش بموجب اتفاق الضمانات، لكنها لم تعلق أنشطة تخصيب اليورانيوم.

٤) قرار رقم ١٧٤٧ بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٧م، وسع القرار لائحة عقوبات الكيانات الإيرانية، ورحب باقتراح الدول الخمس دائمة العضوية في «مجلس الأمن» بإضافة «ألمانيا» من أجل حل المسائل المتعلقة ببرنامج «إيران» النووي. ويرمز لهذه المجموعة بـ (٥ + ١)، وجاء الرد الإيراني في ٩ إبريل ٢٠٠٧م حيث أعلنت «إيران» أنها بدأت تخصيب اليورانيوم بـ ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي، ويفترض أن يكون في موقع «نطنز» لتخصيب اليورانيوم، وقال حينها «أحمدي نجاد»: «بشرف عظيم أعلن أنه اعتبارًا من اليوم أن بلدنا قد انضم إلى النادي النووي من الدول، ويمكن أن ننتج الوقود النووي على نطاق صناعي».

٥) قرار رقم ١٨٥٣ بتاريخ ٣ مارس ٢٠٠٨م، تضمن تمديد العقوبات لتشمل أشخاصًا وكيانات إضافية، وفرض قيود على سفر الأشخاص، وكذا على الصادرات من السلع ذات الاستخدام النووي المزدوج والمتعلقة بالصواريخ إلى «إيران».

٦) قرار رقم ١٨٣٥ تاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨م.

أكد على القرارات الأربعة السابقة، وهو غير مشمول بالفصل السابع. واستمر الوضع على هذا الحال حتى مارس ٢٠١٠م حيث أعلنت «إيران» على لسان رئيس هيئتها للطاقة الذرية علي أكبر صالحي أنها مستعدة لتسليم ١٢٠٠ كلغ من اليورانيوم المنخفض التخصيب فورًا مقابل حصولها على وقود لتشغيل مفاعل أبحاثها الطبية في طهران، مشترطة أن يتم التبادل بإشراف كامل من «الوكالة الدولية» للطاقة الذرية داخل «إيران» خلال ٢٤ ساعة، وليس خارجها كما تقترح الوكالة.

٧) قرار رقم ١٩٢٩ تاريخ ٩ يونيو ٢٠١٠م.

فرض حظرًا كاملاً على «إيران» متعلقًا بالأسلحة، كما منعت «إيران» من أي أنشطة تتعلق بالصواريخ الباليستية، وأذن القرار بتفتيش ومصادرة الشحنات التي تنتهك هذه القيود، وتمديد تجميد الأصول «للحرس الثوري» الإيراني وخطوط شحن جمهورية إيران الإسلامية (IRISL). وفرض عدد من البلدان تدابير لتنفيذ وتوسيع هذه العقوبات بما في ذلك «الولايات المتحدة» و«الاتحاد الأوروبي» و«أستراليا» و«كندا» و«اليابان» و«النرويج» و«كوريا الجنوبية» و«روسيا». علمًا بأن كلاً من «تركيا» و«البرازيل» عارضتا القرار وامتنعت «لبنان» عن التصويت.

لكن «إيران» لم تلتفت إلى الوراء، واستدامت النظر إلى الأمام، غير عابئة باجتماعات مجلس الأمن وقراراته. ففي ٢١ أغسطس ٢٠١٠م شاهد كبار

المسؤولين من «إيران» و«روسيا» تشغيل «إيران» لمحطة بوشهر - ١، وذكرت وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية أن الأمر سيستغرق حوالي شهرين ليبدأ المفاعل في توليد الكهرباء، لكن الوكالة النووية الروسية ذكرت أنه سيستغرق وقتًا أطول. ومن جهة أخرى فإن «إيران» وقّعت اتفاقًا مع كل من «تركيا» و«البرازيل» في ١٧ مايو ٢٠١٠م نص على نقل «إيران» لليورانيوم منخفض التخصيب بنسبة ٣,٥٪ إلى تركيا لمبادلتها بيورانيوم عالي التخصيب بنسبة ٢٠٪.

٨) قرار رقم ١٩٨٤ تاريخ ٨ يونيو ٢٠١١م.

تم تمديد القرار ١٩٢٩ لمدة ١٢ شهرًا أخرى وكوّن فريقًا من الخبراء.

المرحلة الخامسة: «إيران» والوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهًا لوجه:

هذه المرحلة متداخلة من حيث التاريخ مع المرحلة السابقة، وليست تالية لها.

ذكرت الوكالة باستمرار أنها غير قادرة على الاستنتاج بأن برنامج «إيران» النووي هو لأغراض سلمية تمامًا. في حين أصرّت «إيران» على سلمية أنشطتها النووية وأن تَدَخّل مجلس الأمن «خبيث» و«غير قانوني»، وأن «الدراسات المزعومة لتسليح إيران» التي تستند إليها «الوكالة الدولية» هي محصلة وثائق «مزورة» وبيانات «ملفقة».

وكانت «الوكالة الدولية» للطاقة الذرية قد واصلت تقاريرها بشأن الأنشطة النووية الإيرانية، وهذا ملخص عنها:

١) في فبراير ٢٠٠٧م: قام دبلوماسيون مجهولون في وكالة الطاقة الذرية بتقديم شكوى مفادها أنه قد ثبت أن معظم الاستخبارات الأمريكية المشتركة مع وكالة الطاقة الذرية تقدم تقارير غير دقيقة، وأن أيًا منها لم يؤدّ إلى أي اكتشافات خطيرة داخل «إيران».

٢) في ١٠ مايو ٢٠٠٧م نفت كل من «إيران» و«الوكالة الدولية» بشدة التقارير التي

أفادت بأن «إيران» قد امتنعت عن السماح لمفتشي الوكالة لدخول المنشآت الخاصة بالتخصيب في «إيران».

٣) في ٣٠ يوليو ٢٠٠٧م قضى مفتشو «الوكالة الدولية» نحو خمس ساعات في مجمع آراك.

٤) في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٧م أعلنت «الوكالة الدولية» في تقريرها بأن محطة تخصيب الوقود النووي في منطقة «ناتانز» تعمل، لكن أقل بكثير من الكمية المتوقعة بمثل هذا التصميم، وأن ١٢ من أصل ١٨ من أجهزة الطرد المركزي في المنشأة في حالة تشغيل.

٥) في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧م ذكر تقرير «الوكالة الدولية» أن تصريحات «إيران» تتسق مع المعلومات المتاحة للوكالة. وأن «إيران» لا تزال تنتج اليورانيوم المنخفض التخصيب. ثم أعلن الرئيس الإيراني «أحمدي نجاد» في ١٧ نوفمبر ٢٠٠٧م بأنه يعتزم التشاور مع الدول العربية حول خطته الرامية لتخصيب اليورانيوم في بلد محايد مثل «سويسرا» وتحت إشراف «مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

٦) في ١١ فبراير ٢٠٠٨م نفى مسؤول رفيع في «الوكالة الدولية» ما صدر من تقارير حول خلافات داخلية في الوكالة بشأن الموضوع الإيراني، واتهم القوى الغربية باستخدام نفس تكتيكات «الضجيج» التي وظفت مسبقًا ضد «العراق» قبل الغزو الذي قادته «الولايات المتحدة الأمريكية» عام ٢٠٠٣م.

٧) في ٢٢ فبراير ٢٠٠٨م صرّح مدير «الوكالة الدولية» «د. محمد البرادعي» قائلاً: «لقد تمكّنا من توضيح كافة القضايا العالقة المتبقية، ومن ضمنها القضية الأهم وهي نطاق وطبيعة برنامج «إيران» لتخصيب اليورانيوم، باستثناء الدراسات حول عمليات التسليح المزعومة التي من المفترض أن تكون «إيران» قد أجرتها في الماضي.

٨) في ٢٦ مايو ٢٠٠٨م أمدت «إيران» الوكالة بوسائل الاتصال للمواد النووية المعلنة في تقاريرها الحسابية كما كان مطلوبًا باتفاقها السلمي. وكانت «إيران» قد استطاعت تركيب عدة أجهزة طرد مركزي متضمنة نماذج أكثر حداثة. وقد طلبت «الوكالة الدولية»، كتطوع ومقياس للشفافية، أن يسمح لها بزيارة مواقع تصنيع محطات الطرد المركزي، لكن «إيران» رفضت الطلب (بحسب تقرير «الوكالة الدولية»).

٩) في ١٢ سبتمبر ٢٠١١م افتتح رسميًا مفاعل بوشهر (أشرنا إلى افتتاحه المبدئي في ٢١ أغسطس ٢٠١٠م)، وهو أول محطة للطاقة النووية في «إيران»، وقد اكتمل بناؤه بمساعدة كبيرة قدمتها وكالة «روساتوم» الروسية الحكومية. وأعلنت «إيران» أنها تعمل على إنشاء مصنع جديد للطاقة النووية في «دار خوين» قدرته ٣٦٠ ميغاواط. وقد أعلنت شركة (energoprom Atom)، وهي الشركة الروسية المقاولة، بأن «محطة بوشهر» للطاقة النووية ستصل لكامل طاقتها الإنتاجية بحلول نهاية عام ٢٠١٢م، وأنها ستسعى لتصنيع محطات متوسطة الحجم لإنتاج الطاقة واستكشاف مناجم اليورانيوم في المستقبل.

وبناء على ذلك انتقدت «الوكالة الدولية» هذه التطورات من قبل الجانب الإيراني.

١٠) في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨م، أفاد تقرير الوكالة أن «إيران» استمرت في إمداد الوكالة بالمعلومات وتنفيذ الضمانات لتسهيل الوصول إلى المواد والأنشطة النووية المعلنة.

١١) حتى مايو ٢٠١٢م ظلت التلميحات الإيرانية تشير فقط إلى إمكانية تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم لمستوى ٢٠٪ الذي كانت قد أعلنت عنه في أوائل ٢٠١٠م، مع الاحتفاظ بالحق في التخصيب لمستوى ٣٥٪ الذي يستخدم عادة وقودًا في محطات الطاقة النووية. لكن «الوكالة الدولية» قالت إن «إيران» زادت بشكل كبير من إنتاجها لليورانيوم بدرجة نقاوة ٢٠٪ بدلاً من درجة نقاوة ٥ , ٣٪ لليورانيوم، وهذا يشير إلى اتجاهها لإنتاج اليورانيوم بنقاوة ٢٠٪ الذي يستخدم وقودًا لإنتاج السلاح النووي.

١٢) في ١٧ سبتمبر ٢٠١٢م، وأثناء المؤتمر العام للوكالة، احتدم النقاش، وهاجم رئيس «هيئة الطاقة الذرية» الإيرانية «فريدون عباسي» «وكالة الطاقة الذرية» قائلاً: «إن الإرهابيين والمخربين ربما قد تسللوا إلى الوكالة من أجل عرقلة البرنامج النووي الإيراني، وإنه في ١٧ أغسطس ٢٠١٢م تم تخريب محطة لتخصيب اليورانيوم تحت الأرض». وفي مقابلة على هامش المؤتمر نقلت صحيفة عن «عباسي» قوله: «إن «إيران» قدمت عمدًا معلومات كاذبة بشأن برنامجها النووي لتضليل الاستخبارات الغربية». أقول: إنني أشكك في صحة هذا التصريح لأنه إدانة «لإيران»، في حين هي تهرب من كل ما يمكن أن يدينها.

١٣) في ١٦ نوفمبر ٢٠١٢م أصدرت «الوكالة الدولية» تقريرًا يبين أن جميع أجهزة الطرد المركزي 2784K I - IR، وهي ١٦ مجموعة، قد تم تركيبها في موقع «فوردو»، وأن «إيران» أنتجت ٢٣٣ كغ من اليورانيوم شبه المخصب بنقاوة ٢٠٪، بزيادة قدرها ٤٣ كغ عن الكمية الواردة في تقرير أغسطس ٢٠١٢م. وأن «إيران» بدأت باستخدام ٩٦ كغ منه لإنتاج الوقود لمفاعل الأبحاث في طهران، وأن «إيران» لا تزال مصرة على عدم السماح لمتفشي «الوكالة الدولية» بالوصول إلى المواقع العسكرية في «بارجيني» التي دلت صور الأقمار الصناعية أن «إيران» قد شيدت حاوية تفجير ضخمة لإجراء التجارب الهيدروديناميكية فيها، وهو إجراء ذو صلة بتطوير الأسلحة النووية.

١٤) في ٢١ فبراير ٢٠١٣م أوضح تقرير «الوكالة الدولية» أن «إيران» قد طورت قدراتها على تخصيب يورانيوم، وأنها لغاية ١٢ فبراير ٢٠١٣م قد شغلت ١٢٦٩٩ جهاز طرد مركزي من نوع IR - 1 في موقع «ناتانز»، منها ٢٢٥٥ جهاز تم تشغيله بعد التقرير السابق للوكالة الدولية.

١٥) في ٢٥ يوليو ٢٠١٦م قال المتحدث باسم «منظمة الطاقة الذرية» الإيرانية «بهروز كمالوندي»: إن مذكرة احتجاج على تسريب وثائق سرية تخص برنامج بلاده النووي

سُلِّمت إلى «الوكالة الدولية». وأشار إلى أن وكالة «أسوشيتد برس الأمريكية» نشرت تقريرًا حول بعض أجزاء برنامج تخضيب «إيران» طويل الأمد الذي كان مسبقًا بحوزة «الوكالة الدولية» (بحسب وكالة رويترز، ٢٥ يوليو ٢٠١٦م).

المرحلة السادسة: إيران والمجموعة الدولية على طاولة المفاوضات:

في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣م وقعت «إيران» ومجموعة (٥+١) أي (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا)، بعد عدة جولات تفاوضية، اتفاقًا مؤقتًا في «جنيف» تضمن خطة عمل مشتركة، التزمت خلالها «طهران» بعدم تخصيب اليورانيوم بدرجة أعلى من نسبة ٥٪، وأن تخفض «إيران» بشكل كبير وتيرة تطوير برنامجها النووي، وأن تسمح لمراقبي «الوكالة الدولية» للطاقة الذرية بتفتيش مواقعها النووية المحورية، وفي المقابل يوافق الغرب على تخفيف العقوبات الاقتصادية جزئيًا، وعلى الإفراج عن ما يقارب ٧٠٠ مليون دولار شهريًا من ودائعها في البنوك الغربية. وأن يبدأ تنفيذ الاتفاق في يناير ٢٠١٤م.

لكن أفادت «إيران» أنه من المتوقع بدء العمل في مفاعل أبحاث الماء الثقيل IR - 40 في موقع «آراك» في الربع الأول من ٢٠١٤م، وذكر تقرير «الوكالة الدولية» أن «إيران» سوف تستخدم مفاعل أبحاث «طهران» TRR لاختبار الوقود للمفاعل IR - 40، علمًا بأنه هو المفاعل الذي طلب «مجلس الأمن الدولي» من «إيران» عدم الاستمرار في بنائه نظرًا لأنه يستخدم لإنتاج البلوتونيوم ولاستخدامه في تصنيع الأسلحة النووية.

تواصلت المفاوضات بين «إيران» ومجموعة (٥+١)، وفي ٢ إبريل ٢٠١٥م توصل المجتمعون في مدينة «لوزان» السويسرية إلى «اتفاق إطار» يقود إلى حل نهائي لملف برنامج «إيران» النووي، يتضمن كبح تقدم البرنامج لمدة ١٠ سنوات بتعليق أكثر من ثلثي قدرات التخصيب الإيرانية مقابل برنامج مفصل لرفع العقوبات المتعلقة بالملف النووي الإيراني، وفي ١٤ يوليو ٢٠١٥ تم التوصل إلى الاتفاق النهائي بين «إيران»

ومجموعة (٥+١) بشأن متعلقات البرنامج النووي الإيراني. وقد أثبت أهم نصوص الاتفاق في «الملحق» في آخر الكتاب، ولكن في وقت لاحق طفح على السطح بعض ما كان سرًّا في تلك الاتفاقات، فقد ذكر «تقرير»، اطلعت عليه «وكالة رويترز»، ويستند إلى معلومات من مسؤولين في حكومات شاركت في المفاوضات، أن «الولايات المتحدة» وشركاءها في التفاوض، أي مجموعة (٥+١) قد اتفقوا «سرًّا» على السماح «لإيران» بالالتفاف على قيود الاتفاق النووي، وقال رئيس «معهد العلوم والأمن الدولي» (مقره واشنطن)، المدعو «ديفيد أولبرايت»، مفتش الأسلحة السابق في «الأمم المتحدة»: إن «الإعفاءات، أو الثغرات تحدث في السر، ويبدو أنها تحابي «إيران»»!، وقد أفاد «التقرير» أن من بين الإعفاءات ما يسمح «لإيران» بتجاوز ما نص عليه الاتفاق بشأن كمية اليورانيوم المنخفض التخصيب التي يمكن «لطهران» الاحتفاظ بها في منشآتها النووية، ويمكّن من تنقية اليورانيوم المنخفض التخصيب وتحويله إلى يورانيوم عالي التخصيب، وهو الذي يستخدم في تصنيع الأسلحة النووية، وأضاف «التقرير» أن الإعفاءات حظيت بموافقة «اللجنة المشتركة» من مجموعة (٥+١)، إضافة إلى «إيران»، والتي تشكلت بموجب الاتفاق للإشراف على تنفيذه، ونقل «التقرير» عن «مسؤول كبير مطلع» (لم يذكر اسمه) أنه لو لم تتحرك اللجنة المشتركة وتقرر هذه الإعفاءات لكانت بعض المنشآت النووية الإيرانية قد أخفقت في الالتزام بموعد ١٦ يناير ٢٠١٦م، وهو الموعد النهائي للبدء في رفع العقوبات. وأشار مسؤول في «البيت الأبيض» الأمريكي إلى أن «اللجنة المشتركة» وكذلك دورها «ليس سرًّا»! علمًا بأن أحدًا لم يكن يعرف شيئًا عن هذه «الإعفاءات السرية» قبل نشر التقرير. قلت: هذا ما ظهر من الأسرار إلى الآن، فالله تعالى أعلم ماذا يتكدس من الأسرار الأخرى غير المعلنة في تلك الاتفاقات!، فقد أعرب وزير الخارجية الأمريكية «جون كيري» عن غضبه من قيام وزارة خارجيته عام ٢٠١٣م بحذف مقطع من تسجيل «فيديو» للقاء يومي مع صحافيين يشمل الحديث عن محادثات «سرّية» بين «واشنطن» و«طهران»، حيث أكّدت المتحدثة باسم الوزارة آنذاك «جنيفر بوستاكي» أن

ممثلين عن الوزارة تستروا عمدًا على «مباحثات سرّية» بدأت في ٢٠١٣م بين «أمريكا» و«إيران». جاء ذلك في إطار تأكيد الواقعة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ الأول من يونيو ٢٠١٦م.

واقعة أخرى حدثت إبان المفاوضات. فكما تخصص المتعادون في بث جواسيسهم لنقل تحركات خصومهم وإعدادات خططهم، فإن ذلك وقع بالفعل في مفاوضات (٥+١) عندما اخترق الأمريكيون الوفد الإيراني المفاوض من خلال تجنيد بعض أعضائه لصالحهم!

فقد ذكر النائب الأصولي «جود كريمي قدوسي»، عضو لجنة «الأمن القومي والسياسة الخارجية» البرلمانية في تصريح له أن «عبدالرسول دزي أصفهاني» قد اعتقل بناء على اعترافات «جيسون رضائيان»، مراسل صحيفة «واشنطن بوست» الذي كان قد اعتقل لأكثر من عامين في «طهران» بتهمة التجسس لمصلحة أمريكا (تم إطلاق سراحه في صفقة السجناء بين «طهران» و«واشنطن» في يناير ٢٠١٦م).

فمن هو «عبدالرسول دزي أصفهاني»؟!

إنه أحد أعضاء الفريق التفاوضي الإيراني في المفاوضات النووية، وبحسب «حميد رسائي» في تصريح له في ٢٤ أغسطس ٢٠١٦م أن «عبدالرسول أصفهاني» كان مسؤول فريق التفاوض الإيراني في مجال الخدمات المصرفية والبنكية مع القوى الغربية خلال مفاوضات «فيينا» نيابة عن «البنك المركزي الإيراني». وقد تم اعتقاله في ١٦ أغسطس ٢٠١٦م بتهمة التجسس، حيث تبين أنه قام ببيع «معلومات اقتصادية» لجهات أجنبية مقابل تلقيه ٧٥٠٠ يورو شهريًا.

الطريف في الموضوع أيضًا أن «أصفهاني» (يحمل جنسية إيرانية - بريطانية مزدوجة) كان قد عُيِّن عضوًا في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النووي! وفي ٢٦ أغسطس ٢٠١٦م كشف مسؤولون ونواب إيرانيون عن أن وزارة الاستخبارات الإيرانية قد اعتقلت عددًا آخر من

الجواسيس من بين الفريق التفاوضي الإيراني بتهمة العمل لمصلحة «لندن» و«واشنطن» أثناء المفاوضات النووية! وصرح «عبدالله حاجي صادقي» نائب ممثل «المرشد الأعلى» في «الحرس الثوري» (بحسب وكالة «فارس» الإيرانية بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠١٦م) بأن المعتقلين كانوا يعملون لمصلحة «مشروع التوغل» الغربي في «إيران» المخطط له بعد الاتفاق النووي!، وكشف نواب في «مجلس الشورى» أن هؤلاء الجواسيس كانوا قد اخترقوا فريق المفاوضات لمصلحة «أمريكا» و«بريطانيا» وأن اثنين من الجواسيس كانا من الشخصيات المقربة من وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف»، ولذلك قال «قدوسي»: «لقد كان الأمريكيون يعلمون بمواقف ظريف مسبقًا قبل أن يجلسوا معه على طاولة التفاوض!! (بتصرف بحسب العربية نت من «طهران»)[1].

(١) مراجع هذا الفصل كالتالي:

«البرنامج النووي الإيراني.. بين الصعود وتهديد الأمن الخليجي، سيناريوهات مفتوحة» عزت عبدالواحد سيد، نشر «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٧ فبراير ٢٠١٣م (يتضمن ١٠ إحالات: انظر ثبت الإحالات في آخر الكتاب).

«تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية واتفاق فيينا النووي»، لأناراوندي - فدائي، نشر «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، نوفمبر ٢٠١٥م.

«مختارات إيرانية» العدد ٨، مارس ٢٠٠١م، د. أحمد إبراهيم محمود.

«طهران تعتزم بناء محطتي طاقة نوويتين»، المصدر: سبوتنيك.

«تاس: روسيا تبدأ بناء وحدتي طاقة في إيران عام ٢٠١٦م» المصدر: وكالات روسية.

د. ب. أ: إيران ستبني مفاعلين نوويين، سبتمبر ٢٠١٦م.

«الولايات المتحدة والنووي الإيراني»، جين جيرزوي، واشنطن بوست.

وجميع ما ذكرناه من المراجع متوفر على «الشبكة المعلوماتية»، وقد أثبتُّ في «ثبت الإحالات» في «مراجع الكتاب» جميع الإحالات المتعلقة بهذا الفصل.

الفصل الثاني: النووي الإيراني..
صراع نفوذ ثلاثي

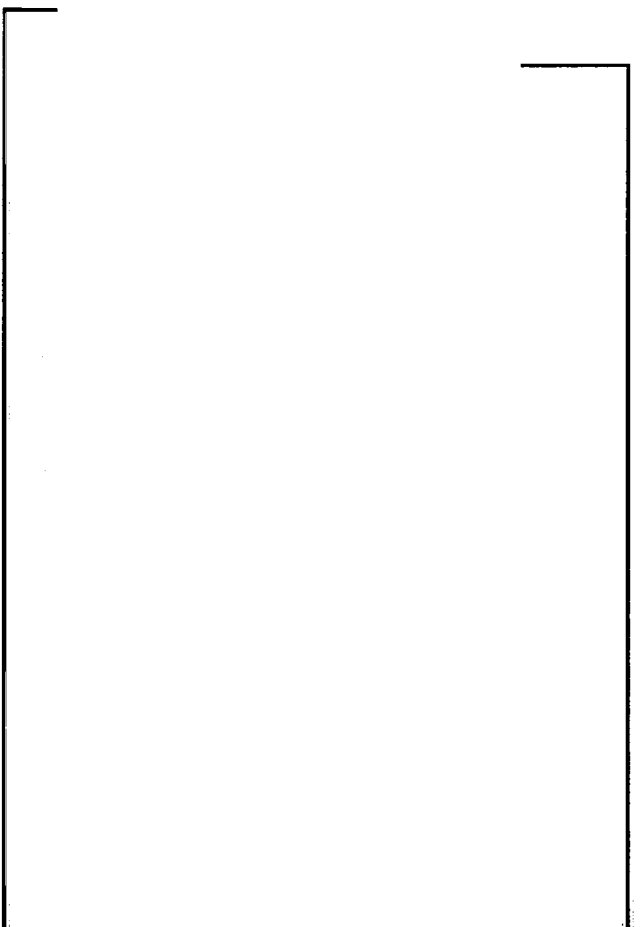

» الفصل الثاني: النووي الإيراني.. صراع نفوذ ثلاثي:

وفيه المواضيع التالية:

- الزاوية الإيرانية.
- زاوية سلطة الاحتلال الصهيوني.
- الزاوية الأمريكية.
- تجاذبات الأصوليين والإصلاحيين لثوب الاتفاقات النووية.

الفصل الثاني: النووي الإيراني.. صراع نفوذ ثلاثي

ينظر إلى موضوع «النووي الإيراني» باعتباره مشهدًا متسع الرقعة، ولعل توجيه النظر إليه من خلال ثلاث زوايا يجلي بعض معالمه أو معظمها.

سنسلط عدستنا المكبِّرة على «مشهد إيران النووي» وننظر إليه من الزاوية الإيرانية ثم زاوية «سلطة الاحتلال الصهيونية» ثم الزاوية الأمريكية.

الزاوية الإيرانية:

تعتبر «إيران» أن مشروعها النووي قائم على أسس ثلاثة:

الأول: أنه امتداد طبيعي للمسيرة الحضارية الإيرانية الحديثة لتكون على خط مواز مع التقدم التقني العالمي. وأن تخلفها عن إيجاد مشروع نووي مناسب يجعلها تغرد خارج سرب الاندفاع الحضاري الذي يعم العالم ويتجه نحو الأمام قافزًا وليس ماشيًا أو مهرولاً. وترى «إيران» أن أمجاد الإمبراطورية الفارسية ينبغي إحياؤها من جوانب عدة، من أبرزها الانخراط في المجالات النووية. وتريد «إيران» أن تثبت للعالم أنها بعراقتها الفارسية التاريخية وبعبق آثار تلك الحضارة الكسروية ليست أقل في حضورها التكنولوجي والبحث العلمي عن دول من مثل «اليابان» أو «باكستان» أو «الهند» أو «الصين» أو «السلطة الاحتلالية الصهيونية» في «فلسطين»، بل لعلها في مستقبل العقود تتفوق على الغرب وتجاري الدول الكبرى. إن الأحلام الطاووسية الصفوية الفارسية هي أحد مغذيات المشروع النووي الإيراني.

الثاني: أنه يسد فراغًا في مستقبل احتياجات الطاقة التي ترى «إيران» أنه لا بد من توفير منابعها لتكون متواكبة مع مشاريعها الاقتصادية، ذلك أن النفط لا يعتبر طاقة دائمة، بل هو منبع مؤقت قد يستمر عدة عقود، ومن ثم فإنه لا يعوّل عليه في المنظور البعيد، ومثله الغاز، لذلك فإن «إيران» أولت مشروعها النووي اهتمامًا مميزًا، وجعلته يعتمد على خمس ركائز، هي:

١) تخطيط وإنشاء وتشغيل محطات إنتاج الكهرباء النووية.

٢) توفير دورة الوقود النووي.

٣) إنشاء وتشغيل مفاعلات الأبحاث النووية الانشطارية والانصهارية.

٤) إجراء الأبحاث في مجال تطوير استخدام الإشعاعات الذرية في مجالات الصناعة والزراعة والطب.

٥) مراقبة وتوفير الأمان وعوامل السلامة للأنشطة الذرية للبلاد، عبر مركز الأمان والسلامة الذرية.

ويوفر المشروع النووي بركائزه الخمس بيئة نقية خالية من ملوّثات الاحتراق وغيرها، ويعتمد على تشييد المنشآت النووية وليس حفر الآبار النفطية.

ويتضمن المشروع الإيراني ما يلي:

١) مراكز الأبحاث النووية، وأبرزها: مركز «جورغان» ومركز «جابر بن حيان» للأبحاث والتحويل، ومركز «درمند» لأبحاث الفيزياء، ومركز «شريف» للبحوث النووية، ومركز «بوناب» للبحث والتطوير، ومركز «معلم كالاية» للبحوث النووية. ومجموعها ٦ مراكز.

٢) مواقع تخصيب اليورانيوم: وأبرزها: مركز «راماندة ولشكر آباد»، ومنشأه «نطنز»، وموقع «دار خوين» (مشتبه أنه معد للتخصيب)، ومركز «أروكان» لتنقية خام اليورانيوم.

٣) المناجم: يوجد في «إيران» منجمان لليورانيوم، **الأول**: هو منجم «سقند»، **والثاني**: هو منجم «زاريغان».

وبموجب هذا المشروع النووي الإيراني، فإن دراسة أعدتها شبكة الجزيرة الفضائية وبثت مضمونها في ١٧ يناير ٢٠١٥م كشفت أن «إيران» أصبحت تقنيًا قادرة على إنتاج

٢٥ كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة ٩٠٪، وهو ما يجعلها قريبة من امتلاك السلاح النووي، إذ تكفي لإنتاج قنبلة نووية خلال فترة ٣ شهور، وذلك بسبب تطوير قدرات مفاعل «نطنز» لتخصيب اليورانيوم والذي يحتوي على أكثر من ٩١٠٠ جهاز طرد مركزي مغذى باليورانيوم من الجيل الأول. وتأمل «إيران»، إضافة إلى مشروع سلاحها النووي، أن تلبي احتياجاتها من الطاقة الكهربائية بمقدار ٥ , ١٢٪ عن طريق الطاقة النووية بحلول عام ٢٠٢١م.

الثالث: ترى «إيران» أن مشروعها النووي يوفّر لها حراكًا استراتيجيًا في عدة اتجاهات:

الاتجاه الأول: توفير عوامل دعم مشاريع تصدير الثورة، والتي لا بد من بناء دعائمها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ولا شك أن مشروع «إيران» النووي يلبي احتياجات بناء تلك الدعائم فهو يوفّر قاعدة اقتصادية متينة، ويُنشئُ مظلة سياسة ممتدة، ويمنح «إيران» تفوقًا عسكريًا خارقًا (قياسًا على مجموعة دول مجلس التعاون) فيما إذا تم تطويره لإنتاج السلاح النووي، وهذه العوامل الثلاثة إذا توفرت لدى «إيران» فإن أهدافها المتعلقة بتصدير الثورة ستكون في متناول اليد. ولا بد هنا من الإشارة إلى تلك الأهداف، وهي:

- تغيير التركيبة السكانية في «دول مجلس التعاون الخليجي» لتكون في نهاية المطاف شيعية كاملة، أو شيعية طاغية (أي مع أقلية سنية). وإن تنزيل هذا الهدف على الواقع تتفاوت إمكاناته وأبعاده الزمنية مع كل دولة خليجية بحسبها. وهذا لا يتم إلا بواسطة «الإحلال السكاني» الفارسي.
- فتح المجال بدون تحفظ أو تقييد أو مساءلة أمام رجال الدين الشيعة للقيام بنشر المذهب الشيعي بنكهته الصفوية في جميع «دول مجلس التعاون»، ويتضمن ذلك

الحضور الإعلامي حكوميًا وشعبيًا وإحياء المجالس الحسينية والمواكب الشيعية في طقوس شهر محرم، وإقامة الاحتفالات والندوات وإلقاء المحاضرات وتوزيع الكتب والنشرات وما إلى ذلك مما هو في النهاية يصب في بحيرة «تصدير الثورة».

- إسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة، وإحلال أنظمة حاكمة شيعية بدلاً منها، وهذا في المنظور البعيد، ولن يكون دفعة واحدة، بل عبر أزمنة متفاوتة تقدر بالعقود، ومن أبرزها «سوريا» و«العراق» و«اليمن» و«لبنان» و«دول في شمال أفريقيا»، وكذا توسعًا بمثل هذا المفهوم في دول تقع في شرق «إيران»، من مثل «أفغانستان» و«باكستان» وغيرهما، كل بحسب أعداد الجالية الشيعية التي فيها.

الاتجاه الثاني: ترى «إيران» أن مشروعها النووي التسليحي يحقق لها ثقلاً استراتيجيًا في واحد من أهم مواقع الصراع الدولي، وهو «الخليج العربي». والذي ينسحب عنقه عبر «مضيق هرمز» الذي ترى «إيران» أن سيطرتها عليه يحقق لها تفوقًا استراتيجيًا مهمًا. وتعتبر «إيران» أن «الحوض الخليجي» هو محل تنازع نفوذ على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع كل من «سلطة الاحتلال الصهيوني» في «فلسطين» ومن «الولايات المتحدة الأمريكية» ثم «حلف الناتو» بعمومه. وتحلم «إيران» بجعل «الخليج العربي» بحيرة إيرانية صرفة، وأن لا يكون لأي قطعة حربية بحرية أجنبية، أمريكية أو غربية أو صهيونية وجود فيها، وأن على جميع تلك الدول أن تغلق بالشمع الأحمر جميع قواعدها الحربية البحرية في «الحوض الخليجي» وتغادرها إلى من حيث جاءت. وترى «إيران» أن مثل هذا الحلم يمكن أن يتجسد في يوم ما على «ماء الواقع» عندما تتربع على عرشٍ، أرجُلُ كرسيِّه صواريخ نووية!

الاتجاه الثالث: أن مشروع «إيران نووية» يحقق للدولة الصفوية حضورًا سياسيًّا ودوليًا مؤثرًا، وكذلك ثقلاً دبلوماسيًا فاعلاً في جميع المنظمات الدولية. ومن أبرزها

«الأمم المتحدة» و«منظمة التعاون الإسلامي»، بما يساعدها على أن تكون موجودة في مواقع الصراعات الدولية المتأججة، من مثل «سوريا» و«العراق» و«اليمن» حيث تخوض قواتها هناك، بذاتها أو بواسطة نوّابها من مثل الحوثيين والميليشيات الشيعية العراقية والأفغانية وغيرها معارك ضارية، ولتشكل رقمًا صعبًا في أية مفاوضات تتعلق بإيجاد حلول لتلك النزاعات الدموية. والمقصود بالرقم الصعب هو تثبيت الوجود الصفوي الشيعي في مناطق النزاع والدفع باتجاه قطف ثمراته بما يحقق المشاريع الصفوية الاستراتيجية.

الاتجاه الرابع: تعتبر «إيران» أن حصولها على السلاح النووي يمنحها قوة متعالية في دويٍّ كلامها الذي تهدد به «السلطة الصهيونية» في «فلسطين»، وهي تعلم في قرارة نفسها أن تلك التهديدات هي مجرد أصوات طبلٍ أجوف، تقصد منه المزايدة على أهل السنة في واحدة من أهم قضاياهم المعاصرة، وهو «الاحتلال الصهيوني» لفلسطين، وأيضًا فإنها تعلم أن «تسليحها النووي» لو حصل، فإنه لن يضاهي القوة النووية «للسلطة الصهيونية» في «فلسطين»، ومن ثم فإن تهديداتها باستعمال السلاح النووي ضد تلك السلطة لا يتعدى ابتزازاً لأهل السُّنَّة، وليتعلق بها العلمانيون العرب الذين حولوا القضية الفلسطينية إلى واجهة يتمترسون وراءها لتحقيق أهدافهم المعادية للإسلام، كما أن موقف «إيران» المعلن (المخالف للحقيقة) ضد «السلطة الصهيونية» في «فلسطين» سيجمع حولها تأييد أهل السنة السذج، ظانّين أن «إيران» تريد حقًا تحرير «فلسطين» وإرجاع أهلها إليها.

الاتجاه الخامس: تسعى «إيران» لتكون «المارد» الآمر الناهي في منطقة «الخليج العربي»، وتريد من خلال تسليحها النووي أن تفرض إرادتها السياسية على «دول مجلس التعاون»، وأن تصادر استقلالية قراراتهم، لأنها ستكون قرارات معيارية تلحظ رضا «إيران» وموافقتها قبل أي شيء آخر، أي أن تكون تلك الدول مجرد دمى تتحرك «بشد أو رخي» الحبل الإيراني، وهذا ما ترفضه حكومات وشعوب تلك الدول، قولاً واحدًا،

ولذلك فإنها جميعًا تقف صفًا واحدًا ضد حصول «إيران» على السلاح النووي، أو حتى الاقتراب من ذلك.

الاتجاه السادس: هو اتجاه يثير سؤالاً مهمًا، هو: هل بإمكان «إيران» فعلاً أن تستعمل سلاحها النووي لو امتلكته؟! وأين؟! وضد من؟!

هذا السؤال هو الذي يثير رياح المشاحنات بين مختلف التوجهات الإيرانية في دائرة صنع القرار.

المشككون في إمكانية استعمال «إيران» لهذا السلاح النووي الفتاك المدمِّر يقولون: إنه ليس بإمكان «إيران» استعماله في أي من دائرتي «الخليج العربي» أصالة، ولا في دائرة الشرق الأوسط (تبعًا)، ذلك أن أي تفجير نووي في أي من هاتين الدائرتين سيعرض «إيران» نفسها إلى آثار الإشعاع النووي، لوقوعها هي ذاتها في نطاق هاتين الدائرتين، فكأنها تستعمل سلاحها النووي ضد نفسها، صحيح أن تأثّرها بها سيكون أقل من منطقة تفجير قنبلتها، إن حصل في إحدى هاتين الدائرتين، لكنها ستتأثر به حتمًا. وأعظم دليل على ذلك تأثر سائر البلاد الأوروبية بالإشعاع الذي انبعث من مفاعل «تشارنوبل» في روسيا في ثمانينات القرن العشرين. أقول: هذا التشكيك في محله، وهو صائب بالتأكيد، وبناء على ذلك ستكون «دول الخليج العربي» و«دول الشرق الأوسط» في مأمن من أي سلاح نووي إيراني، ولكن لو حصل (مجرد افتراض!) أن استخدمت «السلطة الصهيونية» في «فلسطين» سلاحًا نوويًا ضد «إيران» فإن «إيران» سترد بضربها نوويًا، ولن تكون خائفة من تعرضها لإشعاع قنبلتها النووية بعد أن تكون هي قد تعرضت فعلاً لقنبلة نووية صهيونية.

أما الداعون إلى حيازة «إيران» سلاحًا نوويًا، فيقولون: إن ما يزعمه المشككون له وجه ما، ولكنه ليس بإطلاق؛ لأن الإشعاع النووي يمكن التحكم في كثافته (وليس في انتشاره!) لحسب المطلوب، إذ يكفي استعمال قنابل نووية تكتيكية صغيرة لتفي بالغرض

العسكري المنشود. (قلت: وهو رد مسطح وغير منطقي لمن له علم بالموضوع النووي وآثاره). ويقولون: إن هذا السلاح يمكن استعماله في حال الضرورة خارج نطاق «دول الخليج العربي» أو «دول الشرق الأوسط»، أي ضد «الدول الأوروبية» ومن ثم فإن احتمال تعرض «إيران» للإشعاع النووي بسبب ذلك سيكون منعدمًا، أو خفيفًا جدًا. قلت: لو حصل هذا، فإن «إيران» فعلاً لن تتعرض لإشعاع سلاحها النووي بل ستتعرض إلى سيل من القنابل النووية المدمرة، تدمّرها عن بكرة أبيها تتهاوى على أراضيها من دول «حلف الناتو». ومن ثم فإن التفكير الإيراني بهذا الاتجاه هو إما ناشئ عن عمى البصر والبصيرة بسبب الغطرسة والتجبر والاستكبار، وإما عن غباء وسذاجة وضحالة رأي.

وبناء على ذلك فإن النتيجة الحتمية الواقعية في هذه المساحة هي رجاحة أقوال المشككين في إمكان استعمال «إيران» للسلاح النووي فيما لو حصلت عليه. ويبقى تأثيره منحصرًا في استعماله كأداة «فزّاعة» أكثر مما هي أداة «ردع»، ولإعطاء «إيران» ثقلاً سياسيًّا في المحافل الدولية، إقليميًا وعالميًا.

الاتجاه السابع: ترى «إيران» أن حصولها على سلاح نووي، بقدراتها الذاتية، وأن يرتقي بذلك ترتيبها لتكون في مصاف الدول النووية، وأن تكون لها نتيجة ذلك هيبة نووية عالمية، مثل «الهند» و«باكستان» و«كوريا الشمالية»، سيكون له أثر بالغ في «تحييد» الاستخدام النووي في أي صراع لها مع دولة نووية أخرى، وخاصة فيما يتعلق بصراعها مع «سلطة الاحتلال الصهيوني» في «فلسطين»، وهو ما يبقي إطار التأثير العسكري في منطقة «الخليج العربي» و«الشرق الأوسط» منحصرًا في سباق الأسلحة التقليدية، بما فيها الصواريخ وأنواع الأسلحة المدمّرة غير النووية، وفي هذا الميدان تعتبر «إيران» قدراتها متقدمة على قدرات «دول مجلس التعاون الخليجي»، وهو ما تعتبره مرجحًا لكفتها في حال وقوع أي صراع عسكري مباشر بينها وبين أي من «دول الخليج العربي».

الاتجاه الثامن: إذا دخلت «إيران» النادي النووي العسكري، فإن عليها المضي قدمًا في تثبيت قدمها في هذا المضمار، وعليها أن تشمر عن ساعد الجد للدخول في سباق نووي إقليمي، بما سيؤثر على مشاريعها التنموية والعسكرية كافة، كما أن دولاً خليجية أخرى، لأجل إبقاء حالة التوازن في الإقليم الخليجي، ستستدعي قوى إسلامية نووية، مثل «باكستان»، ليكون لها وجود نووي على أراضيها سواء على مستوى الأبحاث والتصنيع أو على مستوى «شراء» السلاح النووي!

الاتجاه التاسع: إن «إيران» قد وقعت بين مطرقة العقوبات الدولية وسندان تحقيق آمالها النووية، لكن تبين لها أن ثقل المطرقة كان أبلغ من قدرة السندان على التحمل!

فقد أصدر «مجلس الأمن الدولي» منذ عام ٢٠٠٦م عدة قرارات فرضت حزمة من العقوبات الاقتصادية والمالية على «إيران»، وهو ما أدى إلى خسارتها اقتصاديًا نحو ٢٠٠ مليار دولار خلال ٢٠١٢م إلى ٢٠١٥م. وقد فرضت دول مثل: «الولايات المتحدة» و«اليابان» و«أستراليا» عقوبات أحادية على «إيران»، وكذلك «الاتحاد الأوروبي»، وقد شملت العقوبات، مثلاً، حظر تمويل الصفقات مع «إيران»، وحظر الاستثمار في الصناعات النفطية الإيرانية، وحظر تأمين ناقلات النفط الإيرانية، وحظر التجارة مع «إيران» في مجال الأحجار والمعادن الثمينة. ويقول تقرير اقتصادي «للبنك الدولي» صدر عام ٢٠٠٤م: إن العقوبات الصادرة المفروضة على صادرات النفط الإيرانية وبعض القطاعات الرئيسة، كصناعة السيارات، ومعاملات البنوك الدولية والمحلية، قادت بشكل مؤثر إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٨ , ٥٪ في عام ٢٠١٢ - ٢٠١٣م، و٧ , ١٪ في عام ٢٠١٣ - ٢٠١٤م. وقد أدى «تخفيف العقوبات» في إطار «خطة العمل المشتركة» (اتفاق جنيف النووي المؤقت) في نوفمبر ٢٠١٣م إلى تمكين «إيران» من زيادة صادراتها النفطية تدريجيًا، حيث ارتفع عدد البراميل النفطية المصدرة إلى «الصين» من ٢٥٠ ألف يوميًا إلى ٥٤٠ ألف برميل، ليصل مجموع صادرات النفط الإيراني إلى ٢١ , ١ مليون

برميل في اليوم خلال يونيو ٢٠١٤م. وبسبب العقوبات ارتفعت نسبة البطالة إلى ١٠. ٤٪ حسب مصادر رسمية إيرانية، ولكن مصادر غير رسمية قالت: إن النسبة تصل إلى ٢٠٪ (بحسب: الجزيرة نت). [تفاصيل كاملة حول تأثير العقوبات على «إيران» ذكرتُها في «المحور الاقتصادي»].

الاتجاه العاشر: اتباع سياسة التمويه، والقول في العلن خلافًا لما هو مرتب في السر. وقد جسّد ذلك الرئيس الإيراني «روحاني» (الذي كان أمينًا للمجلس الأعلى للأمن القومي من عام ١٩٨٩م حتى عام ٢٠٠٥م). وأسوق ههنا مقاطع من خطاب ألقاه «روحاني» في خريف عام ٢٠٠٤م، يتبين من خلاله الوجهان، المعلن والمخفي، لتوجهات «إيران» النووية. قال «روحاني» أمام «المجلس الأعلى للثورة الثقافية» في كلمة له بعنوان «التحديات التي تواجه إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الملف النووي»: «إن «إيران» ليست بحاجة إلى أسلحة نووية.. وفيما يتعلق بتصنيع قنبلة نووية.. لم نرد قط التحرك في هذا الاتجاه، ونحن لم نطوّر بشكل كامل بعد قدراتنا الخاصة بدورة الوقود، وهذه، بالمناسبة، مشكلتنا الرئيسية.. وإذا جاء اليوم، الذي نكون فيه قد أكملنا دورة الوقود النووي، ورأى العالم أن ما من خيار أمامه، وإننا نمتلك بالفعل التكنولوجيا سيتغير الموقف.. وإن العالم لم يكن يريد «لباكستان» أن تملك قنبلة ذرية، أو أن تملك «البرازيل» دورة الوقود النووي، لكن «باكستان» صنعت قنبلتها، وامتلكت «البرازيل» دورة الوقود، وبدأ العالم يعمل معهما، مشكلتنا أننا لم نحقق أيًا منهما، لكننا نقف على العتبة». قلت: هذا هو الوجه المعلن، فماذا كان في السر والخفاء؟! ناقش «روحاني» قرار «إيران» إخفاء أنشطتها النووية في أواخر الثمانينات والتسعينات، حين كانت تعتمد على شبكة سرية للحصول على التكنولوجيا للتخصيب النووي، وارتبطت أنشطتها براعي البرنامج النووي الباكستاني «عبدالقدير خان» ثم قال «روحاني»: «كانت النية إخفاء!، لم يكن من المفترض أن يحدث هذا في العلن، لكن على أي حال الجواسيس كشفوه! لم نكن نود أن نعلن كل هذا». ثم أضاف بأنه مع إعادة النظر إلى الوراء، كان من الأفضل عدم

إخفاء الأنشطة النووية، وإنه إذا كانت «إيران» كشفت عنها من البداية، لم نكن لنواجه أي مشكلة الآن، أو أن مشاكلنا كانت ستكون أقل مما هي عليه الآن!». إن اللوحة الإيرانية تبدو وكأنها مما يسمى بـ «الفن التشكيلي»، تختلط فيها المعالم وتتعدد في أرجائها الألوان وتتراكب فيها المشاهد، وكأنها من جنس التقاطعات «السريالية»، ليس من السهل فك طلاسمها، أو تحليل تداخلاتها أو استلال الحقيقة من بين ركام أشلاء ألوانها!

بهذه الصورة الضبابية كانت الوفود الإيرانية كل مرة تدخل إلى المفاوضات مع المعنيين الآخرين بشأنها النووي، والتي كان آخرها مجموعة دول (٥+١)، والتي تمخضت عن الأوضاع النهائية للتعامل مع «الحالة النووية» الإيرانية مما اتفق على عنونته بـ «الاتفاقات النووية».

الاتجاه الحادي عشر: الحصول على الدعم الشعبي:

ما من شعب لا يرنو إلى أن تكون بلاده على المنصة العليا من المنعة والقوة، ولذلك فإنه من الطبيعي أن يقف الشعب الإيراني، أو أغلبه، مع حكومته بشأن الارتقاء «بإيران» إلى مصاف الدول النووية. وكانت الحكومة الإيرانية تتخذ من هذا المنحى المصرّ على إنتاج السلاح النووي وسيلة للحصول على التأييد الجماهيري، سواء من جهة «المحافظين» أو «الإصلاحيين»، كذلك لتتمكن من تبرير تراجعها الاقتصادي المتمثل بزيادة نسبة التضخم ونسبة البطالة. وقد نجحت الأجهزة الإعلامية الإيرانية في إيجاد حالة شعبية التفافية حول الحكومة، مؤيدة لها ومباركة خطواتها النووية. وكانت هذه هي الحالة في عام ٢٠٠٨م فقد أظهرت استطلاعات الرأي والمقابلات أن الغالبية العظمى من الإيرانيين يريدون لبلدهم تطوير الطاقة النووية، وأن ٩٠٪ منهم يرون أن ذلك مهم، ومن هؤلاء ٨١٪ يرون أنه مهم جدًا، وأنه لا بد «لإيران» أن يكون لها برنامج ذو دورة وقود نووي كاملة. وفي استطلاع في سبتمبر ٢٠١٠م أجراه «المعهد الدولي للسلام» تبين أن ٧١٪ من الإيرانيين يفضلون تطوير أسلحة نووية. ولكن بعد أن عضت العقوبات

بنواجذها وبدأ الشعب الإيراني يعاني من ضغوطاتها، وجد استطلاع في يوليو ٢٠١٢م تم على وسائل الإعلام الإيرانية التي تديرها الدولة أن ثلثي الإيرانيين يؤيدون وقف تخصيب اليورانيوم في مقابل تخفيف تدريجي للعقوبات، وذكر «منير جافيدنفر» المعلق الإيراني مع شركة «الشرق الأوسط للتحليل الاقتصادي والسياسي» أن الإيرانيين يريدون الطاقة النووية، إلا أنهم لا يريدونها بالسعر الذي تدفعه الحكومة!، وبررت الحكومة ما هي فيه بالقول: إنه على مدى السنوات الأربعة العشرين الماضية قد خضعت «إيران» لسلسلة من أشد العقوبات والقيود المفروضة على تصدير المواد والتكنولوجيا المخصصة لأغراض التكنولوجيا النووية السلمية.. ولذلك كان يجب القيام ببعض البرنامج سرًا، وأن اللجم الأمريكي للبرنامج النووي الإيراني متعسّف لأنه من حق «إيران» وغير قابل للمناقشة، ولا يجوز مطالبة «إيران» بالتخلي عن تكنولوجيا التخصيب نهائيًا وأبديًا، في حين تسكت «الولايات المتحدة» عن التخصيب النووي «لسلطة الاحتلال».

زاوية سلطة الاحتلال الصهيوني:

تعتمد «سلطة الاحتلال الصهيوني» (سأسمّيها «سلطة الاحتلال» خلال هذا المقطع) في أمنها الخارجي على استراتيجية تقوم على دعامتين:

الأولى: بناء عسكري ذاتي قادر على صد أي هجوم خارجي عليها.

الثاني: تفوّق عسكري مطلق، على جميع الدول التي يمكن أن تهددها أو تزاحمها في مناطق ما تعتبره «نفوذًا» لها، وتتضمن الدعامة الأولى أن تكون «سلطة الاحتلال» قوة نووية، وتتضمن الدعامة الثانية أن تكون هي القوة النووية الوحيدة في «الشرق الأوسط»، بما فيه «الحوض الخليجي»، أي «إيران» أو «السعودية» أو غيرهما.

وبما أن «إيران» متوجهة نحو الوجهة النووية فهي تقع في مساحة اختراق الدعامة الثانية للأمن الخارجي بالنسبة «لسلطة الاحتلال»، بغض النظر عن مستوى أو صحة

العداء المعلن بينهما، وقد جاءت تصريحات مسؤولي «سلطة الاحتلال» مستعلنة لهذه المخاوف.

ففي تحذير للمجتمع الدولي بأن «إيران» يمكن أن تتسلح بقنبلة نووية بحلول عام ١٩٩٩م قال «بيريز» للقناة التلفزيونية «الفرنسية» الثالثة في «أكتوبر»: «إن «إيران» هي الخطر الأكبر على السلام، وهي المشكلة الأكبر في «الشرق الأوسط».. لأنها تتبنى الخيار النووي، فيما تتخذ موقفًا حربيًا دينيًا بالغ الخطورة». وجادل بأنه «لا يمكنك ردع دولة إرهابية متعصبة تملك أسلحة نووية في حال امتلك النظام الديني الشيعي المزود بأسلحة نووية صواريخ باليستية أيضًا، فعندئذٍ تصبح «إيران» أشد خطرًا من الفلسطينيين..»، وكان كل من «بيريز» و«رابين» قد صرحا بأن «إيران مجنونة.. وأن الخمينية هي الأيديولوجية الوحيدة المتبقية التي تؤمن بأن الغاية تبرر الوسيلة!». نعم، إن «إيران» تمارس محتوى «أن الغاية تبرر الوسيلة» ولكن بصبغة عقدية تسمّيها «التقية». وغير أن «سلطة الاحتلال» لا تقل عنها في اتباع الممارسات نفسها تحت محتوى هذا الشعار نفسه، ولسان حال الصهاينة في توجيه تهمتهم إلى «إيران» ونسيان أنفسهم هو كمن قال: «رمتني بدائها وانسلّت!» علمًا بأن هذا الشعار: الغاية تبرر الوسيلة، هو المتبع لدى جميع الدول الكبرى التي تخوض صراع النفوذ في العالم كـ«الولايات المتحدة الأمريكية» وأتباعها في «حلف الناتو»، وكذلك كل من «روسيا» و«الصين» وغيرهما.

وفي إطار «الردح المتبادل» ردّ رئيس البرلمان الإيراني «علي أكبر ناطق نوري» على «سلطة الاحتلال» في تصريح له «لإيران نيوز» بقوله: «في حال ارتكبت «إسرائيل» مثل هذا الخطأ الفاحش، فسنلقنها درسًا بعدم القيام بمحاولة اعتداء أخرى على «إيران»». وكانت «إيران» حينئذ تعمل على تطوير الصاروخ «شهاب - ٣» الذي اعتبرته «سلطة الاحتلال» إشارة واضحة إلى أن «إيران» ذات طموحات نووية. وكانت «سلطة الاحتلال» تواصل مشاريعها الاستيطانية وهي تلوّح بمساعيها الجوفاء نحو تحقيق السلام مع

الفلسطينيين. وعندما تم توقيع اتفاقيات «أوسلو» عام ١٩٩٣م كان المشروع النووي الإيراني في بدايات إعادة بنائه وتجميع مكوّناته، وقد أرادت «سلطة الاحتلال» الترويج لمعادلة «الأرض مقابل السلام» لتمرير «اتفاقيات أوسلو»، فكفَّت، مؤقتًا، عن ترويج فكرة التهديد الوجودي لها الناشئ عن تطوير المشروع النووي الإيراني، وكان «حزب العمل» هو الذي تبنّى هذا التوجه، وفي هذا يقول «كيث وايزمان» من «لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية» (إيباك): «لم تُعِر «إسرائيل» اهتمامًا في الحقيقة للبرنامج النووي الإيراني إلى أن بدأت العملية السلمية»، وقد كان برنامج «إيران» النووي في ذلك الوقت في مرحلته الأولية، إذ لم يكن لدى «إيران» وقتها أجهزة طرد مركزي لليورانيوم، وكذلك مفتقرة إلى الكثير من المعرفة التقنية اللازمة لتطوير أسلحة نووية. وواصلت «سلطة الاحتلال» تصعيد مخاوفها من استمرار «إيران» في أبحاثها النووية. فقال «بيريز» في مايو ١٩٩٥م لصحيفة «جيروزالم بوست»: «إن الخطر الأكبر الذي يهدد «إسرائيل» ينبع من الأصوليين المزودين بأسلحة نووية» (يقصد «إيران»)، وتساءل: «ما هو الخطر الأكبر؟ الدبابات السورية القديمة أم المفاعلات النووية الإيرانية؟!». ترى «سلطة الاحتلال» أن لا تعطى «إيران» فسحة من الوقت لتواصل أبحاثها في التخصيب، لأنها إذا وصلت إلى المستويات المرتفعة فعندها يصعب التصرف لإيقافها ومنعها من امتلاك السلاح النووي. ولكن أصحاب النوايا «الحسنة». أو قل: «السذج» سياسيًّا، يقولون: إن «إيران» قد وقّعت على «معاهدة عدم الانتشار»، وبموجب البند الرابع فإن «لإيران» الحق بتخصيب اليورانيوم، وهو يجيز تطوير البحوث في الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في أغراض سلمية بدون تمييز، وبموجب هذا النص تتمكن «إيران» من مواصلة أبحاث التخصيب تحت شعار أنها لأغراض سلمية، وقد فعلت «إيران» ذلك إلى آخر مدى ممكن. لكن «سلطة الاحتلال» كانت تقول، في ذلك الحين، إن السكوت عن استمرار «إيران» في تطوير أبحاثها النووية سيجعلها تعبر حاجز «اللاعودة»، غير أن مسؤولاً رفيعًا

في «وزارة الطاقة»، وهو «جون وولفسثال» يرد على هذه الدعوى بقوله: «إن مفهوم «نقطة اللاعودة» مفهوم غير صحيح، والأصوات التي تستخدمه «بأمريكا» و«إسرائيل» للدفع في اتجاه التوصل إلى حل سريع أصوات مضللة، إنه مفهوم باطل تستخدمه الجهات التي تريد القيام بعمل فوري». لكن إصرار «سلطة الاحتلال» على التحذير من خطر إيراني نووي استمر، ولم تلتفت إلى أصوات المشككين أو الناظرين إلى الوراء.

ففي ١٥ فبراير ١٩٩٦م قال وزير الخارجية «إيهود باراك» لأعضاء «مجلس الأمن الدولي»: «إن «إيران» ستتمكن من إنتاج أسلحة نووية في غضون ثماني سنين». وحذرت «سلطة الاحتلال» «الغرب» من الركون إلى نفي «إيران» لسعيها لامتلاك السلاح النووي، حيث قال رئيس الوزراء «شمعون بيريز» للقناة التلفزيونية «الفرنسية» الثانية في مارس ١٩٩٦م: «يتعين عليكم أن توقفوا التودد إلى الإيرانيين. إن «إيران» هي مركز الإرهاب والأصولية والتخريب.. هي في رأيي أشد خطرًا من «النازية» لأن «هتلر» لم يمتلك قنبلة نووية، في حين أن الإيرانيين يسعون إلى تحسين خياراتهم!». وقد تناسى «بيريز» أن أوصاف «الإرهاب والأصولية والتخريب» مشتركة بين «إيران» و«سلطة الاحتلال»، واحدة في الاتجاه الصفوي الشيعي والأخرى في الاتجاه الصهيوني اليهودي. وقد لاحظت «سلطة الاحتلال» «التلازم» بين مشروعي التطوير النووي والتطوير الصاروخي في «إيران»، وتعتبر أن أي تقدم في تطوير السلاح الصاروخي هو مؤشر على تطوير السلاح النووي الذي ستتكفل تلك الصواريخ بإيصاله إلى أهدافه. ففي عام ١٩٩٧م قال «نتنياهو» للقادة اليهود الأمريكيين بأن حكومته «ستحيط الحكومة الروسية علمًا بعبارات لا لبس فيها بموقف «إسرائيل» من المساعدة التي يزعم أن «روسيا» تقدمها للبرنامج الصاروخي الباليستي الإيراني»، وقال أيضًا: «نحن نعتقد بأن «إيران» عازمة على تطوير صواريخ باليستية، لكي تطال «إسرائيل» أولاً، ثم «أوروبا»، إلى أن تبلغ مدى مقدار ١٠ آلاف كلم، مما يعني أنها تستطيع الوصول إلى الساحل الغربي «للولايات المتحدة»».

وقد خلصت الاستخبارات في «سلطة الاحتلال» إلى أن «إيران» ستمتلك السلاح النووي بحلول عام ٢٠٠٥م، وكان ذلك في تصور «سلطة الاحتلال» قبلها بسنوات، فقد قال حينها اللواء «عاموس جلعاد»، رئيس التقييم الاستخباري القومي في جيش «سلطة الاحتلال»: «بوجه عام، يبدو من الناحية الأيديولوجية والاستراتيجية أن «إيران» عازمة على تدمير «إسرائيل».. حتى قنبلة بدائية واحدة كافية لتدمير «إسرائيل»»، وهو يقصد بذلك استدرار العطف العالمي لتحقيق مزيد من المكاسب الصهيونية من دول العالم في الشرق والغرب، وكانت «إيران» تشجع «سلطة الاحتلال» في هذا التوجه، فتقوم بتهديدها استدرارًا للعطف العربي والإسلامي لتتمكن من تسويق «شيعيتها الصفوية» في بلدانهم. وأقوال الإيرانيين التي تصب في هذه البحيرة كثيرة جدًا، من مثل قول المرشد الأعلى «علي خامنئي» لراديو «طهران»: «إن «إيران» وشعبها يعتقدان بأن وجود «إسرائيل» خطأ ومصطنع. في الواقع لا توجد دولة اسمها «إسرائيل»، ولكن يوجد قادة صهاينة يتصرفون بناء على العنصرية فقط، وهم جمعوا بعض الأشخاص من أصقاع الأرض، وأقاموا دولة، خصيصًا من أجل احتلال «فلسطين»..». ونحن نعتقد أن قول «خامنئي» حق في ذاته، لكن ما بيناه في حقيقة العلاقات بين «إيران» و«سلطة الاحتلال» يدل على أن هذا الكلام هو للمتاجرة والنشر والإعلامي، وليس معبّرًا حقًا عن اعتقاد الصفويين في طبيعة الصراع مع الصهاينة في «فلسطين» أو خارجها. لذلك مضت «سلطة الاحتلال» في التحذير من «إيران نووية». يقول «عاموس جلعاد»: «إذا امتلك الآخرون - أي: إيران - قنبلة نووية، فسيردعون «إسرائيل» ويكبلون أيديها، ويمنعونها من كافة أشكال الرد الانتقامي، وهذا أمر على قدر عظيم من الأهمية»، ويشرح آخر هذه المسألة فيقول: «سيوفر ذلك للعرب القدرة على الابتزاز النووي، وأنا لا أريد أن تعقد المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في ظل قنبلة نووية إيرانية». لهذا اندفعت «سلطة الاحتلال» في تهويشاتها «البوقيّة» على «إيران». فأصدر «بيريز» أمرًا بطباعة «كتاب أسود» ليوزع على جميع دول العالم، وقال: «سيكشف هذا الكتاب كافة الحقائق المتعلقة بالأعمال التي قام بها نظام رجال الدين

ضد «إسرائيل»، وسيحوي على كافة الدعوات التي أطلقها القادة الإيرانيون، والتي طالبوا فيها بتدمير «إسرائيل»، فضلاً عن التفاصيل المتعلقة ببرنامجهم النووي الذي يهدف إلى تحقيق هذه الغاية». ثم هددت «سلطة الاحتلال» بضرب المنشآت النووية الإيرانية في «بوشهر»، فردّ الإيرانيون بالتهديد بمهاجمة «سلطة الاحتلال» بالصواريخ الباليستية فيما لو انتهكت السيادة الإيرانية، لكن «إيران» لم تُشِر إلى كيفية ردها على «سلطة الاحتلال» إذا تعرضت إلى هجوم من الغواصات النووية الصهيونية الألمانية الصنع!، ولا تزال جلّ تصريحاتها تتعلق بضرب مواقع أرضية تحت «سلطة الاحتلال» في «فلسطين». لكن «إيران» رأت أنه من المُجدي بشكل أفضل السعي إلى توسيع دائرة الصراع، بحيث تكون القضية الفلسطينية، والمتمثلة بالاحتلال الصهيوني «لفلسطين» هي جوهر القضية وقلبها في مساحة الجدال الدولي بخصوص البرنامج النووي الإيراني، وهي بذلك تكسب الفلسطينيين، وعموم الجماهير العربية والإسلامية إلى صفِّها، وستكون أبواقُها الصادحة بالمذهب الشيعي وهي ترسل بدعواتها عبر الأثير قد وجدت أجواء صافية، لا تشوبها معكّرات الداعين إلى التحذير من هبوب الرياح الصفوية الصفراء. وقد عبّر عن هذا المعنى «شلومو بن عامي»، وزير خارجية «سلطة الاحتلال» السابق في تعقيب له على خطاب «لأحمدي نجاد» بقوله: «في رأيي، تبقى هذه، حتى بالرغم من الموضوع النووي، الغاية الرئيسة للخطاب الناري «لأحمدي نجاد». إذا كان الخطاب المطروح في الشرق الأوسط خطابًا عربيًا، سيتم عزل «إيران»، لكن في حال كان إسلاميًا، ستحتل «إيران» موقعًا رياديًا، وإذا أضفنا إلى ذلك دعوى حماية «إيران» والثورة الإيرانية، يتبين لنا لماذا سعوا طوال الوقت إلى معارضة العملية السلمية». انتهى كلامه.

قررت «سلطة الاحتلال» رشق نبالها في كل الاتجاهات، مدعية أنها في سباق مع الزمن، وهذا ما عبّرت عنه وزيرة خارجية «سلطة الاحتلال» «تسيبي ليفني» عندما قالت في صيف عام ٢٠٠٦م: «كل يوم ينقضي يقرّب الإيرانيين أكثر من بناء قنبلة، والعالم لا يستطيع التعايش مع «إيران» نووية». وكان أحد سهامها قد شق الأجواء الإعلامية باتجاه واشنطن!

وسرعان ما استخرجه «اللوبي الصهيوني» في «الولايات المتحدة» من «جعبته»، إذ استغل المدير التنفيذي في «إيباك» «هاوارد كور» معمعة المصاولة في الشأن النووي بين «إيران» و«سلطة الاحتلال»، ليخاطب ٥ آلاف شخص من مناصري «إيباك» في مأدبتهم السنوية «بواشنطن» في ٥ مارس ٢٠٠٦م قائلاً: «إن أوجه المقارنة بين المناخ الجيوسياسي حال وصول «هتلر» إلى السلطة وبين نظيره في ٥ مارس ٢٠٠٦م مذهلة من حيث التشابه بينهما، ولكنها رهيبة من حيث مضمونها». وكان الحضور، قبل أن يلقي «هاوارد كور» خطابه، قد شاهدوا سلسلة من الفيديو كليبات التي تقارن بين وصول «أدولف هتلر» إلى السلطة وفترة حكم «أحمدي نجاد» كرئيس لإيران. كان التأجيج الصهيوني المصطنع حول إمكانية حصول «إيران» على تقنية صناعة السلاح النووي مقصودًا، ذلك ليتأتى لهم قطف ثمار ضغوطهم على الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس «بوش» الذي عبّرت إدارته عن دعمها لاقتراح يسمح «لإيران» بمواصلة «تطوير برنامجها النووي» إذا كان في خارج «إيران» (وكانت «إيران» قد وضعت ترتيبات مع «روسيا» في هذا الشأن). اعتبرت «سلطة الاحتلال» أن الموقف الأمريكي ليس حازمًا، بل متراخيًا بشدة، وقام اللوبي اليهودي في «أمريكا»، من خلال «إيباك»، بتعريض إدارة «بوش» لضغوط شديدة لتتبنى سياسة صارمة تتمثل بمعارضة قيام «إيران» بأي تخصيب لليورانيوم مهما كانت نسبته ضئيلة، حتى وإن كان في إطار لا يتعدى المسموح به في المجالات السلمية. وقالت «سلطة الاحتلال الصهيوني» إنه في حال تقاعس «الولايات المتحدة» عن القيام بهذا الدور فإنها ستقوم به منفردة! بمعنى أنها من ممكن أن تتخذ إجراءً عسكريًا ضد المنشآت النووية الإيرانية بقرار أحادي، دون الرجوع أو الاعتماد على موقف «الولايات المتحدة». ومعلوم أن هذا الكلام لا معنى له ولا قيمة له على أرض الواقع، ذلك أن «السلطة الصهيونية» لن تتمكن من ممارسة هذا الدور إزاء «إيران» منفردة، لأن الآثار المترتبة على ذلك لا تخص تحقيق مصالح «سلطة الاحتلال» لوحدها، كما تتصورها السلطة، ولكن تؤثر على مجمل موازين القوة في منطقة «الشرق الأوسط»، والذي تشكل فيه «الولايات المتحدة» مركز

الثقل. ومن ثم فإن جميع الأقوال التهويشية الصهيونية بهذا الصدد هي فقط للاستهلاك الإعلامي والاستمرار في ممارسة حالة الانغماس التضليلي الذي هو علامة مميزة لتلك السلطة.

قضية «المحرقة النازية لليهود» كانت عاملاً داعمًا لرأي «سلطة الاحتلال»، حيث إن «أحمدي نجاد» قد أنكر حصولها أصلاً واعتبرها خرافة وابتزازًا لاستدرار العطف الدولي، وخلال زيارته لنيويورك في سبتمبر ٢٠٠٦م لإلقاء خطاب «إيران» أمام «الجمعية العامة»، طرحت مسألة المحرقة على طاولة جدال الصحافيين مع «أحمدي نجاد»، فوجّه «نجاد» سؤالاً إلى «أندرسون كوبر»، من محطة CNN قائلاً: «إذا حصل هذا الأمر (أي المحرقة) فأين حصل؟! السؤال الأساسي هو: أين؟! والمكان ليس «فلسطين»، إذًا لماذا تستخدم المحرقة النازية ذريعة لاحتلال الأراضي الفلسطينية» داعيًا إلى إجراء المزيد من البحث في هذا الموضوع. صحيح أن «المرشد الأعلى» قد منع بعد ذلك كافة المسؤولين الإيرانيين من تكرار هذه الملاحظات المؤججة لمشاعر اليهود، والتي كانت مدعاة إحباط «لأحمدي نجاد»، لكن ذلك لم يكن كافيًا «لسلطة الاحتلال»، فهي بمجرد أن أمسكت رأس الخيط، قررت سحبه إلى نهايته. أي استغلاله لحمل «الولايات المتحدة» والمجتمع الغربي على التدخل «بعنف» لإيقاف المشروع النووي الإيراني، وأدارت ظهرها إلى الاحتجاجات الإيرانية الداخلية ضد تصريحات «أحمدي نجاد»، والتي منها ما نشرته صحيفة «الشرق» الإصلاحية اليومية في مقالها الافتتاحي من انتقاد «لنجاد»، حيث قال كاتب المقال: «المحرقة النازية ليست قضية «إيران»، وأنه بدلاً من قلب الطاولة على رؤوس أعداء «إيران»، لن تعمل تصريحات «أحمدي نجاد» سوى على زيادة الأمور سوءًا بالنسبة إلى إيران» وكان رد «أحمدي نجاد» على هذه الصحيفة أن أمر بإغلاقها!

لم تفلح البالونات الهوائية الإيرانية المغلفة بالتهديد والوعيد في كبح جماح «سلطة الاحتلال الصهيوني» عن استمرارية تحذيرها من السلاح النووي الإيراني، ومواصلة

الضغط على «واشنطن» لتحقيق ذلك، فرئيس وزرائها «نتنياهو» ما انفك عن مطالبته بتوقف «إيران» عن كل تخصيب لليورانيوم مهما كانت درجته، ويطالب بإخراج المادة النووية من «إيران» بشكل تام ونهائي وإغلاق منشآتها النووية، وخاصة «التحت أرضية» في «فورديو». ومن الملاحظ أن «نتنياهو» يجد دائمًا لدى «أوباما» «آذانًا صاغية» وليست أذنين فقط!

السؤال الأخير في هذا المبحث هو: هل تستطيع «سلطة الاحتلال الصهيوني» توجيه ضربة عسكرية لمنشآت «إيران» النووية، سواء بمفردها أو بمساعدة الولايات المتحدة؟. يقول الخبراء الاستراتيجيون: إن ذلك يتوقف على أربعة شروط:

١) توفر معلومات دقيقة عن مواقع المفاعلات النووية الإيرانية، وهذا أمر تتكفل به فرق التفتيش الدولية عادة، كما أن الأقمار الاصطناعية «لسلطة الاحتلال الصهيوني» و«الأمريكية» المصممة لغايات التجسس تزود بمعلومات مهمة في هذا الشأن.

٢) القرب المكاني الضامن لوصول الطيران العسكري إلى الأهداف داخل «إيران» وضربها والرجوع إلى قواعده، وهذا يثير إشكالاً «لسلطة الاحتلال» في «فلسطين» لبعدها بحولي ١٥٠٠ كلم عن المواقع النووية الإيرانية، لكن مصاعب المسافة يمكن التغلب عليها بالانطلاق من إحدى الدول المجاورة «لإيران» أو عن طريق الغواصات.

٣) القدرة على مفاجأة السلاح الجوي الإيراني، وإلا فإن الطيران المهاجم قد يتعرض نظريًا للإسقاط، كما يمكن إبعاد بعض المواد والتجهيزات عن منطقة الخطر إذا لم تحصل المفاجأة، لكن معلوم أن سلاح الطيران والدفاع الجوي في «إيران» متخلفان جدًا بالمقارنة مع القوة الأمريكية والصهيونية.

٤) غطاء سياسي عالمي، وهذا ليس متوفرًا حاليًا، لكن ممكن إيجاد ظروف توفره مستقبلاً، فالمظلة الدولية الوحيدة التي تحتمي بها «إيران» في الوقت الراهن هي «روسيا» و«الصين» (كذا في العلن)، وهما حليفان لا يمكن الوثوق بهما في ساعات الحرج، إن لم يكن هناك تهديد استراتيجي لهما ينجم عن الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية، حيث لديهما من المصالح المتبادلة مع «واشنطن» و«أوروبا» ما يصلح لمقايضات من وراء الستار في شأن «إيران».

وحتى لو توفرت الشروط السابقة، فثمة عائقان جدّيان يحولان دون وقوع أو نجاح ضربة إجهاضية للمنشآت النووية الإيرانية، هما:

١) تعدد المواقع النووية الإيرانية، والتي يبلغ عددها حوالي ١٩ موقعًا، وهي في مناطق مترامية الأطراف وموزعة على مساحات شاسعة في الأراضي الإيرانية. وهذا يتطلب حملة جوية شاملة قد تستمر عدة أيام، وهذا يلغي عنصر المفاجأة بمعناها المؤثر، لأنها ربما تكون مفاجأة في ساعاتها الأولى فقط، ومفاد ذلك أن يتمكن الإيرانيون من إعادة تنظيم دفاعاتهم واستنقاذ ما يمكن إنقاذه.

٢) إن ردود الفعل الإيرانية ستكون مؤكدة، وقد تكون باهظة الثمن، لامتلاك «إيران» لصواريخ باليستية مثل «شهاب»، وصواريخ يمكن إطلاقها على مناطق الاحتلال بواسطة «حزب الله» التابع «لإيران»، والمسماة «فجر»، وإذا أدى القصف إلى تسرب نووي إشعاعي في «إيران»، فإن استعمال «إيران» للسلاح الكيماوي ضد «سلطة الاحتلال» يدخل في حكم المؤكد، فضلاً عن إمكان قيام «إيران» بالإيعاز لخلاياها النائمة والمبثوثة في أماكن كثيرة من العالم أن تقوم بعمليات تخريبية ضد «مؤسسات يهودية» أو تابعة «لسلطة الاحتلال». (بحسب: الجزيرة نت، بتصرف).

قلت: كل ما ذكر هو مجرد احتمالات، وأكثرها من باب التحليل النظري، وإلّا فإنه بحسب طبيعة العلاقات النسيجية بين «إيران» و«سلطة الاحتلال الصهيوني» والتي يتم

تحريك خيوطها من تحت الطاولة فإن قيام حرب نووية بين «إيران» و«سلطة الاحتلال» أمر غير وارد، وهو خارج التوقعات الاستراتيجية في المنطقة، ولن يكون الأمر وفق ما قامت به «سلطة الاحتلال» من قصفها للمفاعل النووي العراقي «أوزيراك».

وللتغلب على العائقين المذكورين وغيرهما من العوائق راحت الاستراتيجية الصهيونية، وبالتعاون مع «الولايات المتحدة»، تتجه نحو سبيلين:

الأول: استنزاف البرنامج النووي الإيراني تدريجيًا من الداخل عبر تفريغه من الكوادر البشرية الإيرانية المتخصصة في التكنولوجيا النووية من علماء وفنيين، سواء من خلال التصفية الجسدية، أو عبر الاختطاف والتهجير إلى خارج «إيران»، خاصة بعد إطلاق «البيت الأبيض» عام ٢٠٠٥م برنامجًا سريًا يسمى «تصفية الأدمغة» بهدف تقويض برنامج «إيران» النووي.

الثاني: تكثيف الحرب الإلكترونية التي تشنها «تل أبيب» و«واشنطن» ضد القدرات النووية والصاروخية الإيرانية من خلال الفيروسات الإلكترونية التي يتم نشرها عبر الحواسيب المستخدمة في البرنامجين النووي والصاروخي «لطهران»، مثل الفيروس الإلكتروني الشهير «ستاكس نت»، وهي الحرب التي أصابت أجهزة الطرد المركزي الإيرانية في عام ٢٠١٠م بأعطال حقيقية اعترفت بها «طهران». غير أن هذين الحلّين لا يغطّيان إلا جزءًا يسيرًا من المشهد النووي، وأما باقي المشهد فترى «سلطة الاحتلال» أن مسحه لا يكون إلا باستعمال القوّة. صحيح أن الظروف الدولية، وبعد الاتفاقات النووية، لا تسمح بذلك، غير أنه يبقى خيارًا مؤجلاً مودعًا في جعبة «السلطة الصهيونية» وتستخرجه إذا سمحت الظروف النووية الدولية بذلك في يوم من الأيام!

الزاوية الأمريكية:

لا نستطيع القول عن الموقف الأمريكي من النووي الإيراني أنه موقف مستقل بشكل

مطلق، وذلك لأنه في غالب الأحوال يتبلور من خلال مدى مسايرة الإدارة الأمريكية للضغوط التي تقع عليها من «اللوبي الصهيوني»، سواء في «الولايات المتحدة» نفسها، أو من خلال «سلطة الاحتلال الصهيوني» في «فلسطين» أو المجتمعات اليهودية العالمية، ومن أبرزها «إيباك».

المصالح الأمريكية والنووي الإيراني:

تعتبر «الولايات المتحدة» منطقة «الخليج العربي» موضعًا استراتيجيًا حيويًا، وأن مصالحها النفطية في هذه المنطقة ليست قابلة للنقاش في أي حال من الأحوال، وبحسب «نيكسون» الرئيس الأمريكي السابق، فإن تهديد أي مصلحة حيوية لأمريكا هو أحد دواعي تدخلها المباشر حتى وإن أدى إلى قيام حرب عالمية. ولذلك فإن اعتماد «البحرين» كموقع لقيادة الأسطول السابع في «الخليج العربي» يعتبر أمرًا حيويًا. كما أن وجود حاملات الطائرات الأمريكية في الحوض الخليجي هو وجود مستمر ودائم، وكذلك القول بشأن قواعدها العسكرية في دول «مجلس التعاون الخليجي»، وذلك لتأمين خط سير إمدادات النفط وللحيلولة دون أي سعي «لإيران» لإغلاق «مضيق هرمز». إضافة لذلك، فإن وجود الأسطول السابق الأمريكي في هذا الحوض يجعل جميع الأراضي الإيرانية شمالها وجنوبها، شرقها وغربها، في مرمى الصواريخ والطائرات الحربية الأمريكية التي تشكل بمجموعها التشكيلة البحرية الضاربة للأسطول الأمريكي السابع.

هل يشكل واقع نووي مسلح إيراني خطرًا على هذا الأسطول وعلى القواعد الأمريكية في منطقة الخليج العربي؟! الجواب: السلاح النووي، إذا كان بقنابل تكتيكية صغيرة ربما يكون له دور تهديدي لحاملات الطائرات والقواعد العسكرية، وإن لم يكن ثمة قدرة «لإيران» على إنتاج هذا النوع من القنابل التكتيكية، بل فقط القنابل الكبيرة ذات الدمار الشامل، فإن مجرد وجودها، وقدرة «إيران» على استعمالها لضرب مواقع استراتيجية «للولايات المتحدة» أو حلفائها هو بحسب النظرة الأمريكية تهديد قائم بذاته!

وانطلاقًا من تلك الاعتبارات فإن توصل «إيران» إلى صناعة الأسلحة النووية، تعتبره «الولايات المتحدة» تهديدًا لأمنها ولمصالحها الحيوية، ولذلك فإنها لن تقبل أو توافق على أية صياغة في أي اتفاقات لا تكون قاطعة في منع «إيران» من التسلح النووي، وأيضًا، فإن «الولايات المتحدة»، وخارج إطار ما يسمى بالشرعية الدولية، ستقوم بضرب أي منشأة نووية إيرانية تعتقد «الولايات المتحدة» أنها يمكن أن تكون ممهدًا لإنتاج سلاح نووي، دون النظر إلى أي اعتبار لاتفاقات سابقة أو أي انتظار لقرارات تتخذ من «مجلس الأمن الدولي»، وستوجد جميع المبررات لفعلتها تلك.

فإذا ما أخذنا أيضًا ضغط «اللوبي اليهودي» في هذا الاتجاه فإن القرار الأمريكي سيكون متسارعًا!

الضغط الصهيوني:

إن نظرة كل من اللوبي اليهودي - باعتباره ممثلاً «لسلطة الاحتلال» - و«الولايات المتحدة» بشأن عدم تمكين «إيران» من صناعة سلاح نووي واحدة. ولكن ربما يكون الافتراق بينهما في الصياغات «التكتيكية» لاعتبارات دولية أو إقليمية أو مصلحية. ولكن في الجملة، فإن الضغط اليهودي يؤتي أكله في الوقت المناسب، إذ سرعان ما تستجيب «الولايات المتحدة» له. في بداية التسعينيات من القرن الماضي شرعت «سلطة الاحتلال» بإظهار الخطر الإيراني على منطقة «الشرق الأوسط»، وأن «إيران» رائدة الإرهاب فيها، وفي أكتوبر ١٩٩٤م بدأت السلطات الأمريكية بتبني وجهات النظر الصهيونية، فقال «وارن كريستوفر»، وزير الخارجية الأمريكي، أمام جمهور في جامعة «جورج تاون» في ذلك التاريخ: إن «إيران» هي أكبر راعٍ للإرهاب في العالم، والمعارض الأكثر شدة للعملية السلمية في «الشرق الأوسط»، ولا يزال المجتمع الدولي كثير التساهل مع سلوك «إيران» الخارج عن القانون، والدلائل التي تشير على ذلك كثيرة: إن «إيران» مصممة على نشر الإرهاب والتطرف في كامل منطقة «الشرق الأوسط» وما وراءها، وحده الجهد الدولي

المنسق يمكن أن يوقفها. بات التصعيد مطلبًا صهيونيًا، وأضحت الإدارة الأمريكية في عهد «كلينتون» تنظر إلى «طهران» باعتبارها عدوًا نظرة غير قابلة للمساومة. يقول «دينيس روس»، المنسق الخاص لعملية السلام في «الشرق الأوسط» في عهد «كلينتون»: «لم نكن مهتمين بفتح قناة جديدة مع «إيران»، ولكننا كنا مهتمين باحتواء ما اعتبرناه خطرًا!». وقال مسؤولون أمريكيون، اشترطوا عدم ذكر أسمائهم، لـ «أنجلوس تايمز» في ٩ مايو ١٩٩٥م إن ضباطًا إيرانيين دربوا اثنين من الفلسطينيين الانتحاريين اللذين قتلا ٢١ إسرائيليًا في وقت سابق من ذلك العام، كما اتهم هؤلاء المسؤولون «إيران» بإرسال مساعدات مالية إلى عائلات منفذي الهجمات الانتحارية، وقد اعتُبِر ذلك هو الاتهام الأمريكي الأول الذي يربط «إيران» بهجمات إرهابية معينة بطريقة مباشرة بهدف إفشال اتفاقية «أوسلو» - بحسب قول الصحيفة -. إنَّ ربط الحادثة بالنووي الإيراني جاء مباشرًا من قبل «سلطة الاحتلال»، إذ في اليوم التالي قال «بيريز» لصحيفة «جيروزالم بوست» بأن الخطر الأكبر الذي يهدد إسرائيل ينبع من الأصوليين المزودين بأسلحة نووية!. مع هذا الدفع والضغط الصهيوني، شرعت «الولايات المتحدة» بفرض عقوبات أولية على «إيران»، لكنها لم تكن كافية، بل كانت ومن وجهة أخرى، سلاحاً ذا حدّين، فقد استغنى «كلينتون» بجرة قلم عن تجارة أمريكية إيرانية تدر مليارات الدولارات على الطرفين وذلك بإصدار أمرين تنفيذيين، وكان بمقدوره تعليقهما ببساطة واستئناف المعاملات التجارية، لكنه لم يكن يستطع فعل ذلك بسبب الضغط الصهيوني.

تسارعت الأحداث في السنوات اللاحقة، وفي مايو عام ٢٠٠٠م، وعندما بدأت التحضيرات لسحب الجنود الصهيونيين من جنوب لبنان، بزغت فكرة رفض أن «إيران» عدوة، وكأن ذلك إشارة إلى أن «السلطة الصهيونية» قد لا تنظر إلى «إيران» على أنها خطر داهم ودائم. وصرّح دبلوماسيون صهيونيون بأن «الموقف الإسرائيلي الحالي يفيد بأن إسرائيل ليست في حالة صراع مع الشعب الإيراني، ولا مع الجمهورية الإيرانية، ولا مع

الإسلام!». كانت لجنة أمريكية تدفع بهذا الاتجاه وتدعو لاتباع سياسة تصالحية. ولعل الدافع لذلك هو شغف إدارة «كلينتون» بفكرة أن «خاتمي» سيصبح نسخة إيرانية عن «ميخائيل غورباتشوف»، زعيم «الاتحاد السوفييتي» إلى حين انهياره في عام ١٩٩١م، فلم يشأ «الصهيونيون» في أن يتم استبعادهم من حوار محتمل، وفي الوقت نفسه، لم تشأ «سلطة الاحتلال» أن تبدو وكأنها تقرع طبول الحرب، بينما تسعى «واشنطن» إلى الدخول في حوار.

لم يستمر الوضع على هذه الحال، وراحت العلاقات بين «الولايات المتحدة» و«إيران» تراوح بين مدّ وجزر. لكنها بمجملها تتجه إلى التصاعد التصادمي الذي تحاول تأجيله قدر الإمكان. لذلك طلبت واشنطن في فبراير ٢٠٠٦م من «شارون» التخفيف من لهجته حيال «إيران»، وخلال الشهر نفسه قال «دايان» لإذاعة جيش «سلطة الاحتلال»: إن «إيران ليست عدوًا لإسرائيل!، وأنه لا يجدر بنا تهديد «إيران»، من وجهة نظرنا «إيران» ليست عدوًا، ولكن علينا التأكد من عدم تمكن «إيران» من اقتناء أسلحة دمار شامل».

وهذا التصريح قد لخص تمامًا الموقف الحقيقي بين «إيران» و«سلطة الاحتلال الصهيوني» في «فلسطين»، فبحسب رأي السلطة الصهيونية:

١) إيران ليست عدوًا.

٢) لكن لا سماح لها بامتلاك سلاحٍ نووي.

هذا الموقف يعبّر أيضًا عن الموقف الأمريكي، ولكن بتفاصيل أكبر وأكثر.

النووي الإيراني والاختراق الأمريكي:

وجه آخر من وجوه التأثير الأمريكي على مسيرة النووي الإيراني، وهو بطريقة الاختراق إلى العمق والوصول إلى الهدف مباشرة، ليس سياسيًّا، ولا عسكريًا، ولا اقتصاديًا، بل تقنيًا ومهنيًا! فقد بثت إذاعة BBC البريطانية تقريرًا، نقلاً عن صحيفة

«الغارديان» بعنوان: «حماقة C. I. A التي ساعدت برنامج إيران النووي». وقد تحدث التقرير عن كتاب لمراسل صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية المدعو «جيمس رايسن» لشؤون المخابرات، بعنوان: «الحرب على الإرهاب: التاريخ السري للسي آي أي وإدارة بوش». ونقلت «الغارديان» عن الكتاب، أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ربما ساعدت «إيران» في تصميم قنبلة نووية من خلال محاولة فاشلة لتسريب معلومات سرية مضللة تتعلق بتصميم قنبلة نووية في «إيران». وأطلق على العملية السرية اسم «ميرلين»، ووافقت عليها إدارة الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون»، لكن العملية ارتدت على نحر المخابرات الأمريكية، وذلك عندما قام عالم روسي منشق، كان يعمل سابقًا في برنامج نووي سوفييتي، ثم تعاون مع C. I. A، بتسريب معلومات نووية سوفييتية كانت قد تلاعبت بها المخابرات الأمريكية على العلماء النوويين الإيرانيين، ثم قام بعد ذلك بكشف ما حصل، وذلك بإعلام المسؤولين السياسيين في «طهران» في فبراير عام ٢٠٠٠م بوجود معلومات غير صحيحة في البيانات التي تم تزويدهم بها. ويقول المؤلف، بحسب BBC: «إن الهدف الأمريكي كان توجيه العلماء الإيرانيين الذين يعملون على تطوير سلاح نووي إيراني نحو طريق مسدود، يصلون إليه بعد سنين من العمل الشاق غير المثمر..». يقول «رايسن» (مراسل صحيفة نيويورك تايمز): «إنه بدلاً من ذلك، ربما ساهمت العملية الفاشلة في تسريع تطوير «إيران» لبرنامجها النووي». وفي إيراد آخر ذكرته «الديلي تليغراف» في مقال بعنوان: «أيدي C. I. A الخرقاء تسلم الإيرانيين دليلاً لصنع قنبلة نووية»، نقلاً عن «رايسن» في كتابه المذكور قوله: «أنه في عام ٢٠٠٤م، قام ضابط في C. I. A، بغير قصد، بتسليم أحد العملاء الإيرانيين (وكان عميلاً مزدوجًا يعمل لكل من C. I. A والمخابرات الإيرانية في آن واحد) رسالة مشفرة تحوي معلومات أدت إلى إلقاء القبض على كافة العملاء المتعاونين مع C. I. A في «إيران». ويرى «رايسن» أن C. I. A ارتكبت أكبر حماقة في تاريخها الحديث مع «إيران»». (بحسب: مفكرة الإسلام ١٤/ ٣/ ١٤٢٨هـ، بتصرف).

وإننا، وإن كنا لا نستطيع الجزم بصحة ما أورده «رايسن» في كتابه، غير أن هذه الوسيلة في الاختراق هي مما هو متداول في وسائل المخابرات. حيث تستطيع الدولة المخترقة أن تمارس ضغوطًا، غير معلنة، للتأثير على سياسات الدول التي وقع فيها الاختراق، فربما استطاعت تحويل السلاح النووي من قوة مرهبة لأعدائها إلى قوة مرعبة لممتلكها، مثلما حصل لباكستان بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م عندما توالت عليها التحذيرات الأمريكية المبطنة بتدمير منشآتها النووية وتوابعها أو القيام بقصفها، إن لم تتعاون معها في ضرب «طالبان» و«القاعدة» في «أفغانستان» (بحسب المصدر السابق، بتصرف).

العدسة الأمريكية تتابع تطور النووي الإيراني:

دخل النووي الإيراني في خط الإعلام الأمريكي الممهد لغزو العراق الذي حصل في عام ٢٠٠٣م، وذلك عندما قال «بوش» في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢م في خطابه أمام «الجمعية العامة للأمم المتحدة»: «يواصل «العراق» إيواء ودعم المنظمات الإرهابية التي تقوم بأعمال عنف مباشرة ضد «إيران»، وكان يقصد «منظمة مجاهدي خلق» التي قدمت خدمة للأمريكان بكشفها عن تطور البرنامج النووي الإيراني. أصبح النووي الإيراني الشغل الشاغل «للولايات المتحدة» وأجهزتها، ففي ٢٣ إبريل ٢٠٠٦م صدر تقرير «للكونجرس الأمريكي» لخص التاريخ الوثائقي للبرنامج النووي الإيراني، وبسبب التقرير حصل صدام مع «الوكالة الدولية»، وقد أقيل مفتش الوكالة بتهمة «انتهاك سياسة، من المفترض أن تقول الحقيقة كاملة بشأن النووي الإيراني». وفي ٣١ إبريل ٢٠٠٦م قال «جون بولتون»، سفير «الولايات المتحدة» لدى «الأمم المتحدة»: إنه يتوقع العمل لفرض عقوبات أخرى بعد انتهاء الفترة المقررة، وذلك بعقد اجتماعات لمسؤولين رفيعي المستوى، وعندما يمر موعد المهلة «سيرتفع علم صغير» إعلانًا لما سيحدث بعد ذلك. وكان ذلك متعلقًا بشأن الحوافز التي قدمتها مجموعة (٥+١)، والتي شملت:

- عروضاً لتحسين وصول «إيران» إلى الاقتصاد الدولي من خلال المشاركة في مجموعات مثل «منظمة التجارة العالمية».
- تحديث صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- إمكانية رفع القيود المفروضة على المصنّعين الأمريكيين والأوروبيين الراغبين في تصدير الطائرات المدنية إلى «إيران». لم تفلح العروض في إقناع «إيران» لوقف أنشطتها النووية الأولى.

الرئاسة الأمريكية دخلت مباشرة على خط المواجهة مع «إيران»، ففي ٣١ أغسطس ٢٠٠٦م أصرّ الرئيس الأمريكي «جورج بوش» على أنه «يجب أن تكون هناك عواقب» لتحدي «إيران» بمطالب تخصيب اليورانيوم.. وأن العالم يواجه الآن (أي في حينه) تهديدًا خطيرًا من النظام المتطرف في «إيران» و«حزب الله» بأسلحته الإيرانية وتمويله ودعوته.

كان مهمًا «للمخابرات الأمريكية» أن تتعرف بدقة إلى تفاصيل البرنامج الإيراني النووي، ولعلها وجدت ضالتها من خلال حضورها الفاعل في «الوكالة الدولية للطاقة» والتي تقوم بعثاتها بالتفتيش في المنشآت النووية الإيرانية. غير أن مسؤولي «الوكالة الدولية» اشتكوا في عام ٢٠٠٧م من أن معظم المخابرات الأمريكية المشتركة معها، إلى ذلك الوقت، لكشف برنامج «إيران» النووي أثبتت أنها غير دقيقة، وألا أحد قد توصّل إلى اكتشافات كبيرة داخل «إيران» في تلك الفترة. ولعل كون تقارير المخابرات الأمريكية «غير دقيقة» يقصد بها أنها تفيد تقدمًا مضطردًا وفاعلًا في الأبحاث النووية الإيرانية، على خلاف ما كان موجودًا بالفعل إبان تلك الفترة. ولعل ذلك كان بقصد دفع الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ إجراء عسكري، ربما نووي، ضد «إيران» باستخدام وسائل الإعلام الضاغطة. لكن خلال عام ٢٠٠٨م كررت «الولايات المتحدة» علنًا استبعادها

لاستخدام أسلحة نووية في أي هجوم على «إيران»، ثم «بلعت» استبعادها. وقد ذكر تحقيق للصحفي «سيمور هيرش» أنه وفقًا لمسؤولين عسكريين، فإن إدارة «بوش» تخطط لاستخدام الأسلحة النووية ضد المنشآت النووية الإيرانية الموجودة تحت الأرض. لم يَنْفِ «بوش» ما ورد في التقرير، لكنه عندما سُئل تحديدًا عن احتمال استخدام الأسلحة النووية ضد «إيران»، قال: «إن كل الخيارات مطروحة على الطاولة». ووفقًا لـ «النشرة الذرية لعلماء الذرة» فإن «بوش» «هدد مباشرة «إيران» بضربة نووية وقائية، ومن الصعب قراءة ردِّه (أي في الخيارات المطروحة) بأي طريقة أخرى». وفي غمرة انفعال «بوش» وهو يوزع «تصريحاته» فإنه تجاهل بأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد بلد آخر (في ضربة استباقية) يشكل انتهاكًا لقرار «مجلس الأمن» رقم ٩٨٤، و«لمحكمة العدل الدولية» للفتوى بشأن مشروعية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية (ذكرت ذلك باعتبارهما المرجعيتين المعترف بهما لدى تلك الدول). وعلى هذا الأساس فإن سياسة استخدام الأسلحة النووية على أساس الضربة الأولى ضد المعارضين للدول غير النووية يشكل انتهاكًا سلبيًا «للولايات المتحدة»، وهي إحدى الدول المتعهدة بضمان الأمن بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT)، ومنها «إيران»، على سبيل المثال.

مع قدوم «أوباما» إلى المسرح الدولي واعتلائه منصة الرئاسة الأمريكية انفتحت صفحة أخرى مع «إيران» مع تغيير بعض ألوان أجزائها، واستبقاء الخلفية على ما هي عليه.

ففي ديسمبر ٢٠٠٨م قال «باراك أوباما» في مقابلة يوم الأحد: «واجه الصحافة»، مع مضيفه الصحفي «توم بروكا»: إن «الولايات المتحدة» بحاجة إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية الصعبة مع «إيران»، ولكن بشكل مباشر، وفي رأيه أن «الولايات المتحدة» تحتاج إلى التوضيح للإيرانيين أن مجال التنمية المزعوم للأسلحة النووية وتمويل

المنظمات «مثل حماس وحزب الله» والتهديدات ضد «إسرائيل» غير مقبولة، كذا قال: ولكن أثبتت الأيام، بل السنوات، بعد ذلك أن «إيران» كثفت من دعمها «لحزب الله»، بل أصبح شريكًا لها في أعمالها الحربية العدوانية الاحتلالية على الأراضي السورية. ومعنى ذلك أن كلام «أوباما» لا يؤبه لوزنه في ساحة السياسة الإيرانية.

استمر «أوباما» في الانزلاق على سلم التنازلات الأمريكية، وأعلن أنه يدعم اتباع السياسة الدبلوماسية مع «إيران» من دون شروط مسبقة، وذلك بغية الضغط على «إيران» لوقف برنامجها النووي. الموقف «الأوبامي» كان محل ترحيب لدى مدير وكالة الطاقة الذرية الدكتور «محمد البرادعي»، وأن هذا الموقف «طال انتظاره». ردت السلطات الإيرانية بقولها إنها لا تسعى لامتلاك أسلحة نووية، وأن على «الولايات المتحدة» السعي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في «الشرق الأوسط» (في إشارة واضحة إلى امتلاك سلطة «الاحتلال الصهيوني» للأسلحة النووية)، وأن على «أوباما» الاعتذار عن القصف الأمريكي «لهيروشيما» و«ناغازاكي» في الحرب العالمية الثانية، وأن على إدارته التوقف عن الحديث عن سياسات الآخرين، بل الاستماع لما يقولونه. هذه التصريحات، أو بعض منها، كانت تلاقي هوى في مشاعر «أوباما»!، فقال في مقابلة صحفية له مع «قناة العربية»: إذا كان هناك دول مثل «إيران» على استعداد لإرخاء قبضتها ستجد يدًا ممدودة من جانبنا!، وهكذا اعترف «أوباما» أن «إيران» لها «قبضة»! أي لها فاعلية مؤثرة، وهو كلام دبلوماسي وله أوجه في التفسير والتبرير.

في مارس ٢٠٠٩م قال مدير «الاستخبارات الوطنية الأمريكية» «دنيس س. بلير»، ومدير«وكالة المخابرات الدفاعية» جنرال «مايكل د. ميبلز» في جلسة استماع أمام لجنة «مجلس الشيوخ الأمريكي»: إنه على القوات المسلحة العلم بأن «إيران» ليس لديها سوى يورانيوم منخفض التخصيب، والذي لم تكن هناك مؤشرات على أنه كان تكريرًا. وهذا يعني أنه يجب التوقف عن إثارة الضجيج بشأن خطورة الأبحاث النووية الإيرانية. وهذا

يتوافق تمامًا مع ما تريده «إيران»، فالسؤال هو: هل «لإيران» أصابع خفية تعزف على هذا الوتر في مواقع التأثير على القرار الأمريكي؟! الجواب: نعم، وقد أوردت بعض ذلك في غير هذا الموضع من هذه الدراسة.

الكشاف الضوئي الأمريكي توجه فجأة لينير صفقة سوداء بين «الصين» و«إيران»، يتم تمويلها عبر «أوروبا» و«الولايات المتحدة». وكان رأس الخيط فيها محامي قبضت عليه السلطات الأمريكية في «مانهاتن» في ٧ إبريل ٢٠٠٩م، واتهم بتحويل الأموال لتمريرها، وكان السؤال إن كانت المواد التي اكتشفت في هذه الصفقة، والتي ظاهرها لأغراض مدنية، يمكن استعمالها في صنع أسلحة. فقد وجد أن بعض تلك المواد يمكن استخدامها في صنع فوهات المحرك التي يمكن أن يتحمل درجات الحرارة العالية، وبعض مكونات أجهزة الطرد المركزي التي يمكن استخدامها في تخصيب اليورانيوم، وكانت تلك مجرد ادعاءات. وقال «ديفيد أولبرايت»، وهو خبير الأسلحة الذي ساعد في النيابة العامة، إنه من المستحيل القول كيف استخدمت «إيران»، أو حتى كيف يمكن استخدام، تلك المواد الخام التي حصلت عليها (القصد بالمواد الخام أنها قطع منفردة غير مركبة على أجهزة). وبغض النظر عن النتائج الناجمة عن هذا الاكتشاف، فإن «الولايات المتحدة» أصبحت أكثر اقتناعًا بأن «إيران» لا تزال ساعية في برنامجها، وأنها تتحايل على كيفية الوصول إلى هدفها النووي دون أن تثير الانتباه وتلفت إليها الأنظار.

التنقيب الأمريكي في حقيقة المشروع النووي الإيراني استمر، ولكن ليس ثمة نتائج حاسمة، فالمد والجزر متعاقبان ودائبان! ففي ٢٦ يوليو ٢٠٠٩م أوضحت وزيرة الخارجية الأمريكية «هيلاري كلينتون» صراحة بسماح إدارة «أوباما» «لإيران» بإنتاج الوقود النووي الذي تحتاجه في ظل تفتيش دولي مكثف. ثم في أغسطس ٢٠٠٩م أصدر «مكتب وزارة الخارجية الأمريكية للاستخبارات والبحوث» وثيقة أوضحت أن «إيران» لم يكن لديها القدرة التقنية اللازمة لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب قبل عام ٢٠١٣م.

ولم تكن الاستخبارات الأمريكية تملك وقتئذ أي دليل على أن «إيران» قد اتخذت قرارًا بإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب.

وكان ذلك بالنسبة «لإيران» حالة من حالات «المد». ولكن بعد المد جزرًا!، ففي نوفمبر ٢٠٠٩م، صرّح باسم «البيت الأبيض» «روبرت جيبس»، تعقيبًا على قرار مجلس محافظي «الوكالة الدولية» للطاقة الذرية، والذي دعا «إيران» إلى وقف فوري لبناء منشآتها النووية الحديثة وإلى تجميد تخصيب اليورانيوم، صرّح بأنه «إذا رفضت «إيران» الوفاء بالتزاماتها، فسوف تكون مسؤولة بعد ذلك بشكل أكثر عن عزلتها المتزايدة الخاصة والعواقب اللاحقة!». وكان جلين ديفيز، مندوب «الولايات المتحدة» ومفوض «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» قد قال للصحفيين: «ستة أمم.. لأول مرّة جاءوا معًا، ووضعوا معًا هذا القرار.. لقد اتفقنا جميعًا على هذا، وهو تطور كبير».

الشكوك الأمريكية استمرت في المراوحة، مثبتة ونافية، فقد صدرت ورقة بحثية في «الكونغرس الأمريكي» عام ٢٠٠٩م تقول فيه إن الاستخبارات الأمريكية تعتقد أن «إيران» أوقفت تصميم سلاح نووي ومتعلقات عمل التسليح في عام ٢٠٠٣م. وقد أكد بعض المستشارين في إدارة «أوباما» استنتاجات الاستخبارات، وكذلك تقرير الاستخبارات الوطنية عام ٢٠٠٧م وبحسب الأبحاث، وفي بيان لقدرة «إيران» على تحقيق «نقطة الخطورة والانطلاق النووي»، والتي تعرف بأنها تبدأ عند استطاعة إنتاج كمية كافية من اليورانيوم عالي التخصيب لوقود سلاح نووي، فإنه إذا وجد تصميم واحد قابل للعمل والتفعيل، ورافقه قرار سياسي يغطي استمرارية تطويره، فإن ذلك هو طريق الخروج من فوهة أنبوب الانطلاق في السلاح النووي، ويخلص تحليل مفصل من قبل علماء الفيزياء في اتحاد العلماء الأمريكيين إلى أن مثل هذا التقدير يعتمد على العدد الإجمالي والكفاءة العامة لجهاز الطرد المركزي الذي تستعمله «إيران»، وعلى كمية اليورانيوم منخفض التخصيب الذي يخزن ليكون بمنزلة «وسيط لاحتمالات تخصيب

عالية». وفي ٢٣ مارس ٢٠١٢م، اقتبس «الكونغرس الأمريكي» خدمة أبحاث فبراير لعام ٢٠١٢م لتقرير «الوكالة» الرابع والعشرين والذي قالت فيه: «إن «إيران» قد خزنت ٢٤٠ باوند من اليورانيوم بنسبة تخصيب ٢٠٪، وهو المستوى اللازم للتطبيقات الطبية، كدلالة على قدرتها في إثرائها لمستويات أعلى. وقد قال مسؤولو «وكالة المخابرات الأمريكية» الذين قابلتهم صحيفة «النيويورك تايمز» في مارس ٢٠١٢، أنهم واصلوا تقييم وضع «إيران»، وأنها لن تعيد تشغيل برنامج التسلح الخاص، وهذا تأكيد لتقرير الاستخبارات الوطنية عام ٢٠٠٧م الذي أكد أن «إيران» توقفت على الاستمرار في مشروعها النووي عام ٢٠٠٣م (كما ذكرت آنفًا).

ولكن رغم ذلك فإن الوقائع والأدلة أثبتت أن ذلك التقييم لم يكن دقيقًا، فقد واصلت «إيران» بعض أنشطتها ذات الصلة، سواء على مستوى الأبحاث النووية أو على مستوى تطوير الصواريخ الباليستية. ومن هنا جاءت قرارات «مجلس الأمن الدولي» المطالبة «لإيران» بإيقاف أبحاثها، على ما قد ذكرته آنفًا في هذا البحث.

وفي عام ٢٠١٣م، وعقب فوز «حسن روحاني» بانتخابات الرئاسة الإيرانية، استبشرت «الولايات المتحدة» بإمكان الوصول إلى قواسم مشتركة. وهذا ما حصل بحسب الاتفاقات النووية التي تم توقيعها في ١٤ يوليو ٢٠١٥م بين كل من «إيران» ومجموعة (٥+١)[1].

---

(١) المراجع الخاصة بـ «المواقع» و«التواريخ» هي من كل من:
«ويكيبيديا» (المشروع النووي الإيراني)، وقد ذكرت إحالاتها وعددها ٢٣٢ إحالة في ثبت الإحالات في آخر الكتاب.
«حلف المصالح المشتركة» لـ: تريتابارزي صفحات: ٢٢٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٨٨، ٢٩٢، ٣٠٤، ٣٢٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٦٢، ٣٦٣ إلى ٣٧٠. وقد ذكرت إحالاتها في آخر الكتاب في ثبت الإحالات.
موقع «الجزيرة» على الشبكة المعلوماتية «مشروع إيراني لامتلاك الطاقة النووية».
قبل إجراء مباحثات (٥+١)، تمت مباحثات سرية بين الولايات المتحدة وإيران في «مسقط» بواسطة عُمانية. انظر «الخيارات الصعبة»، «هيلاري كلينتون»، ص ٤٢٨ إلى ٤٣١.

ويبقى الشأن متعلقًا بنظرة «الولايات المتحدة» بخصوص تأمين حلفائها من «دول الخليج العربي». حيث إن التطمينات اللفظية ليست ذات ثقل حقيقي إذا اندلعت الحرب في الحوض الخليجي، فإن فاه الحرب إذا انفتح بلع جميع التطمينات اللفظية دفعة واحدة وأحالها إلى الهضم المعوي!

ولذلك نحت «الولايات المتحدة» منحى التطمين العملي، ومن ذلك ما قالته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «هيلاري كلينتون» في عام ٢٠٠٩م بأنه إذا حصلت «إيران» على أسلحة نووية فإن «الولايات المتحدة» سوف تقوم بحماية «المملكة العربية السعودية» من خلال إنشاء «مظلة دفاع». وتعمل «الولايات المتحدة» على السعي لإبعاد «السعودية» عن امتلاك السلاح النووي (ليس بالتخصيب الذاتي، بل حتى من حيازته عن طريق «باكستان» مثلاً). ولذلك فإن «الولايات المتحدة» تريد إثبات مصداقيتها في إبقاء حالة التوازن في «الخليج العربي» من خلال الحيلولة دون امتلاك «إيران» للسلاح النووي. وفي هذا الصدد كتب «جين جيروزي» في «الواشنطن بوست» «أنه إذا ما كان صناع السياسة الأمريكيون يعتقدون فعلاً بأن اتفاق تقييد قدرات «إيران» النووية يخدم المصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة، فإنهم سيكونون قادرين على احتواء المعارضة السعودية لهذا الاتفاق من خلال توظيف كل من الطمأنينة والإكراه! ومن خلال القيام بذلك ستتمكن «الولايات المتحدة» من تعميق علاقاتها مع الحلفاء، والانخراط في عملية دبلوماسية مع الخصوم، واحتواء انتشار الأسلحة النووية»[1].

تجاذبات الأصوليين والإصلاحيين لثوب الاتفاقات النووية:

اعتبر الأصوليون الاتفاقات النووية كما أنها رجز رجموا به من السماء، في حين اعتبره الإصلاحيون سرابًا وعندما حضروه وجدوه ماءً زلالاً!

(١) الشبكة المعلوماتية: «نتائج المفاوضات النووية مع إيران».

وبين قوسي هاتين الرؤيتين حصل التراشق بِأَسْهُم الاتهامات بين الطرفين. وفي ساحة وغى المواجهة، حمل المرشد الأعلى «علي خامنئي» لواء الأصوليين، واستلم رئيس الجمهورية «حسن روحاني» لواء الإصلاحيين، وامتشق كل منهما سيف الإعلام، وجمع كل منهما حشد المؤيدين من المريدين والهتّافين والمصفّقين، وأضاءت أشعة «ليزر» المقروء والمسموع والمرئي في قاعة المسرح السياسي، وقد اصطفت مقاعد أصحاب المصالح والامتيازات في المقدمة، ومقاعد المهرّجين والمصفّرين في المؤخرة! وراح حاملو اللّواءين يستحثان جموعهما لإحداث أعلى ما يمكن من أصوات الصخب، كلٌ يستصرخ معسكره إلزام حناجره أن تستخرج من أجوافها أقصى ما يمكن من ضجيج الزعيق وعالي الصراخ. ومن على منصة الأصوليين هدد «علي خامنئي» مصرحًا باحتمال إلغاء الاتفاق النووي، بسبب أن «أمريكا» و«دولاً أوروبية» لم تطبق بنوده، ولم تلغ العقوبات عن «إيران» بشكل كامل رغم مرور ستة شهور على بدء تنفيذه، وهي عقوبات جائرة!... ولو كان العدو (أي «أمريكا» و«حلفاؤها») ملتزمًا بأقواله، على الأقل كان يمكن الدخول معه في حوار بشأن بعض القضايا، ولكن حينما يكون العدو «أمريكا» المخادعة التي لا تنفك عن نقض العهود وراء ابتسامتها العريضة، فحينها لا يمكن، بل ليس من المفروض أن ندخل معها في أي حوار، وهذه هي حقيقة معارضتي المستمرة للحوار مع الأمريكيين. وصرّح أيضًا أنه كان قد «حذّر من فشل نتائج الاتفاق النووي، لأنه لا يمكن الاعتماد على وعود «واشنطن» أو عقد اتفاقيات معها، وإن «أمريكا» تنقض العهد، ولا يمكن الوثوق بكلامها المعسول التي تسعى من ورائه إلى وضع العقبات والمساس بالعلاقات الاقتصادية بين «إيران» وسائر الدول..».

بالمقابل، نصب «حسن روحاني» موقعه الرئاسي في مرتفع بارز من المسرح السياسي، ومن على منصته قال: «إن هذا الاتفاق كان أعظم إنجاز «لإيران»، وإنه جلب لها العزّة والفخر والاستقرار، ولولاه لم نكن قادرين حاليًا على تصدير برميل واحد من النفط، ولكان وضعنا الآن أسوأ من «فنزويلا» الجائعة. وإن الاتفاق النووي حصّن البلاد

من أي عدوان محتمل، ولولاه لكنا ربما تعرضنا إلى هجوم عسكري بذريعة أننا نمتلك أسلحة دمار شامل، وبغطاء غامر من مجلس الأمن لهذا الهجوم».

أحدثت هذه «المرافعات» المتضادة من أعلى سلطتين في «إيران» هرجًا ومرجًا بين عموم الجماهير التي بدورها انقسمت بين مؤيد ومعارض، وتدافعت فيما بينها بالشعارات وألوان الأعلام، وكل حزب بما لديهم من مصالح فرحون!

إن «خامنئي» ومن معه من الأصوليين كانوا يعتبرون المشروع النووي هو البوابة العظمى التي ستهب من خلالها رياح تصدير الثورة الصفوية العاتية لتجتاح «دول الخليج العربي»، كما أنها تدفع بمزيد من السحب المزمجرة بالرعد والبرق والتي تنهمر منها بغزارة شلالات المطر الأحمر لتتجمّع على الأرض محدثةً سيولاً من الدماء لا تزال تواصل اجتياحها «العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن»... لقد اعتبر خامنئي أن تلك الاتفاقات ما هي إلا صخرة كأداء حالت دون الوصول إلى الأهداف الصفوية المرجوة، أو على الأقل: دفعت بها إلى الخلف بأكثر من عقد من الزمن. وأما بخصوص هجومه الكلامي على «أمريكا» فهو ممّا عفا عليه الزمن، وقد بيّنّا سابقًا كيف كانت العلاقات الأمريكية الإيرانية تتواصل سرًا، في الوقت الذي يتم التراشق بينهما عبر وسائل الإعلام بأشد اللهجات وأقذع الألفاظ.

لقد عبّر المعسكر الأصولي بقيادة «خامنئي» عن حنقه الشديد على الاتفاقات النووية بطريقة «فظيعة»، إذ أقدم على إعدام العالم النووي الإيراني «شهرام أميري» شنقًا، بحجة إفشائه أسرار المشروع النووي الإيراني. وكان شنقه في ٧ أغسطس ٢٠١٦م «فزّاعة» لمعسكر الإصلاحيين، وقال المتحدث باسم القضاء الإيراني «غلام حسين محسني إيجائي»: «تم شنق «شهرام أميري» الذي كان ينقل معلومات فائقة السرية عن النظام إلى العدو.. لم يكن يتصور أن جهازنا الاستخباري كان يعرف ماذا يفعل، ويعرف كيف تمّ نقله إلى «السعودية». وإن جهاز استخباراتنا خدع «الولايات المتحدة» في هذا الملف»!

وكان أميري قد اختفى في يونيو ٢٠٠٩م أثناء تأديته مناسك الحج، وظهر من جديد في «الولايات المتحدة» في يوليو ٢٠١٠م، حيث طلب العودة إلى «إيران»، فتم تلبية طلبه وعاد إلى «إيران» حيث لقي استقبال الأبطال، وصرّح بأنه احتجز في «الولايات المتحدة» بعدما قام عميلان في وكالة الاستخبارات المركزي الأمريكية، يتكلمان الفارسية، بخطفه في «السعودية». ولم تكن هذه الرواية مقنعة للسلطات الإيرانية، وأكدت تقارير إعلامية أن «أميري» منشق، ولديه معلومات ثمينة جدًا عن البرنامج النووي الإيراني. وذكرت «نيويورك تايمز» في يوليو ٢٠١٠م أن أميري وصف لرجال الاستخبارات تفاصيل حول كيفية تحول الجامعة في «طهران» مقرًا سريًا لجهود «إيران» النووية. (بحسب الوكالات في ٨ أغسطس ٢٠١٦). لقد كان شنق «أميري» رسالة «شديدة اللهجة» إلى معسكر «روحاني».

وكما أن لخامنئي «بواعث» في «عدم ارتياحه» للاتفاقات النووية، وهي التي ذكرناها، فإن «لروحاني» أيضًا «بواعث» في مسارعته لتوقيع الاتفاقات النووية. فقد تبين «لروحاني»، وللإصلاحيين عمومًا، أن استمرار العقوبات التي فرضت على «إيران» لن يمكنها من تحقيق أية تنمية اقتصادية، وأن استمرار انهماك «إيران» في حربها في «العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن» سيستنزفها إلى آخر قطرة ويقطع عنها آخر رمق. كما أن ذلك الحصار سيعيق بالتأكيد إمكانية استمرار «إيران» في مشروعها النووي، وبذلك ستخسر «إيران» جميع الأوراق، وستنحدر بسرعة فائقة في هاوية الانهيار، فلا هي أفلحت داخليًا بتحقيق مشاريع تنموية، ولا هي أفلحت خارجيًا بتصدير الثورة الصفوية.

الهيجان الجماهيري في «إيران» بلغ أشده بين المناصرين لكلا المتخاصمين، والانقسامات تتجه نحو الذروة. وفي «الفصل الأول» من «الباب الثالث» تفاصيل مهمة لتداخل هذه الاتجاهات المتضاربة.

(مغلاق الباب الثاني)

إن ما ذكرناه في هذا الباب هو بمنزلة أرجل «الطاولة» التي عقدت عليها مفاوضات الاتفاقات النووية، وبمنزلة «الثريّا» المعلّقة في سقف قاعة تلك المفاوضات، والتي في ظل «أضوائها البرّاقة والمشعشعة» دارت المباحثات، بل إنه «الرادار» الذي كان يوجه حركة سيرها وإيقاعات كتابة سطورها!

الباب الثالث: محاور تأثير الاتفاقات النووية

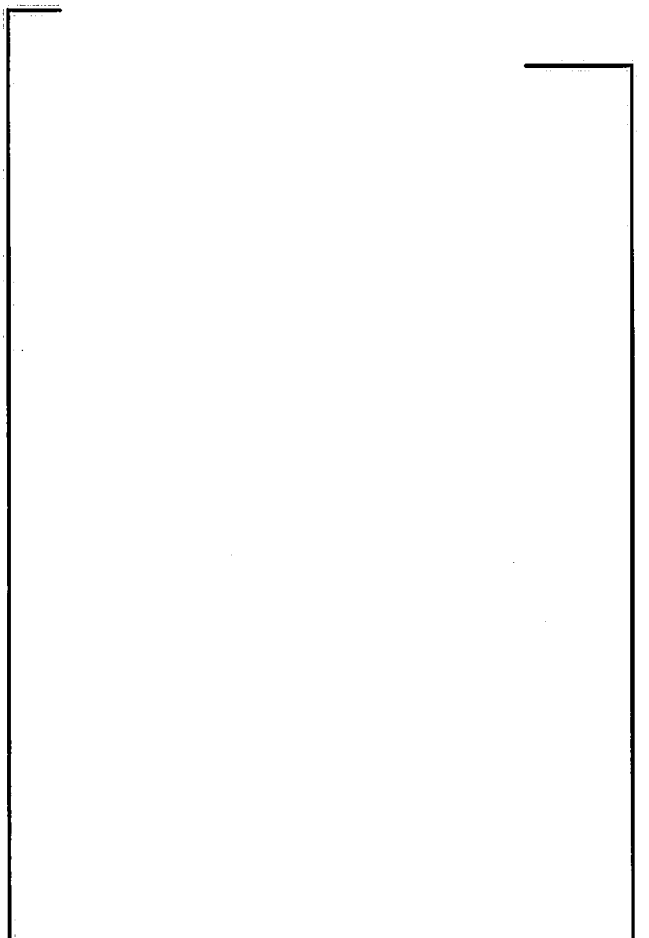

يتضمن هذا الباب العناوين التالية:

- مفتاح الباب.
- الفصل الأول: المحور العقدي المذهبي ومكونات صراعاته.
- الفصل الثاني: المحور الأمني.
- الفصل الثالث: المحور السياسي.
- الفصل الرابع: المحور العسكري.
- الفصل الخامس: المحور الاقتصادي.
- الفصل السادس: المحور الخدمي التفاعلي.
- مغلاق الباب.

(مفتاح الباب)

يعتقد البعض أن الاتفاق النووي الإيراني مع [مجموعة خمسة + واحد] (أعضاء مجلس الأمن المالكين لحق النقض + ألمانيا) الذي تم في ١٤/ ٧/ ٢٠١٥م هو مجرد اتفاق بشأن منع «إيران» من صنع القنبلة النووية، أي أنه لا يتجاوز المحور العسكري، وهذا الظن شديد السطحية، ولا يكاد ينظر إلا إلى نهاية قمة جبل الجليد الذي يقبع جُله تحت سطح الماء. ولكن الحقيقة أن هذا الاتفاق ينبغي النظر إليه بحجمه الحقيقي وأن تسلط الأضواء على جميع أجزائه ومكوناته ليتحدد بذلك الحجم الحقيقي للجبل الملتحف بالماء. ولفعل ذلك، ولأجل تغطية معظم المشهد، لأن تغطيته بكليته متعذرة، فإني في هذه الدراسة المقتضبة سأسلط كشاف البحث على ذلك الجبل، وسأسلك إلى طرقه ودروبه من خلال ستة محاور، وهي: المحور العقدي المذهبي، المحور الأمني، المحور السياسي، المحور العسكري، المحور الاقتصادي، المحور الخدمي التفاعلي. ثم سأسلط الضوء على الإطار الحركي التفعيلي لتلك المحاور، ثم أشير إلى كيفية المواجهة السُّنّية المطلوبة إزاء تلك المحاور، ثم التعقيب على «المشكلة وحلها»، ثم أختم الدراسة بـ «المغادرة» التي ذكرت فيها ١٠ «مصبات» لا تزال تغذي تفاعلات الصراع في داخل «إيران» إلى حين كتابة هذا المبحث.

إن مجمل هذه المحاور لها تأثيرات داخلية (أي في إيران) وإقليمية (الخليج العربي) وعربية (مجمل الدول العربية) وإسلامية (جميع الدول الإسلامية)، وشرق أوسطية، ودولية. ولا بد من ملاحظة أن المخططين الاستراتيجيين الإيرانيين على درجة كافية من استيعاب الآثار المترتبة على تلك المحاور الناشئة من الاتفاق المذكور. وأن المفاوضات التي سبقت الاتفاق استمرت لأكثر من عامين، وقد أتاح ذلك الفرصة أمام أولئك المخططين لوضع وترسيخ الأسس والتحكم بالآثار الناشئة عن مثل ذلك الاتفاق. إن الحبل المتين الذي يشد تلك المحاور إليه، والخط العريض الذي تسير تلك المحاور

عليه هو تحقيق المشروع الصفوي المجوسي بكل أبعاده المندرجة تحت تلك المحاور. وينبغي العلم أن جميع الفرقاء المشاركين في تلك المفاوضات كانوا على دراية وعلم بهذه الآفاق المترتبة على الاتفاق، ولذلك فإن جميع تلك الوفود ضمت بين أعضائها المخططين الاستراتيجيين على الأصعدة كافة، وكانوا هم المرجع الرئيس لرؤساء الوفود في كل صغيرة وكبيرة، لكل دولة على حدة. وقد أعد أولئك المخططون ملفات معلوماتية ودراسات بحثية تتعلق بانعكاسات ذلك الاتفاق على مصالح جميع الدول المشاركة. ولكن ما يهمنا في هذا المبحث هو ما يتعلق بـ «إيران» فحسب، وربما أشرت إلى بعض تلك المصالح لدول أخرى، من الأعضاء المشاركين أو من غيرهم، في سياق التحليل لأجل ضرورة استكمال المشهد، علمًا بأن مؤشرات تجاوز «إيران» للاتفاق قد بدأت مبكرًا حيث استمرت في بناء ملحق لمنشأة «بارشين» الذي بدأت بتشييده في مايو ٢٠١٥م بحسب تقرير «الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

الفصل الأول: المحور الفكري العقدي المذهبي ومكونات صراعاته

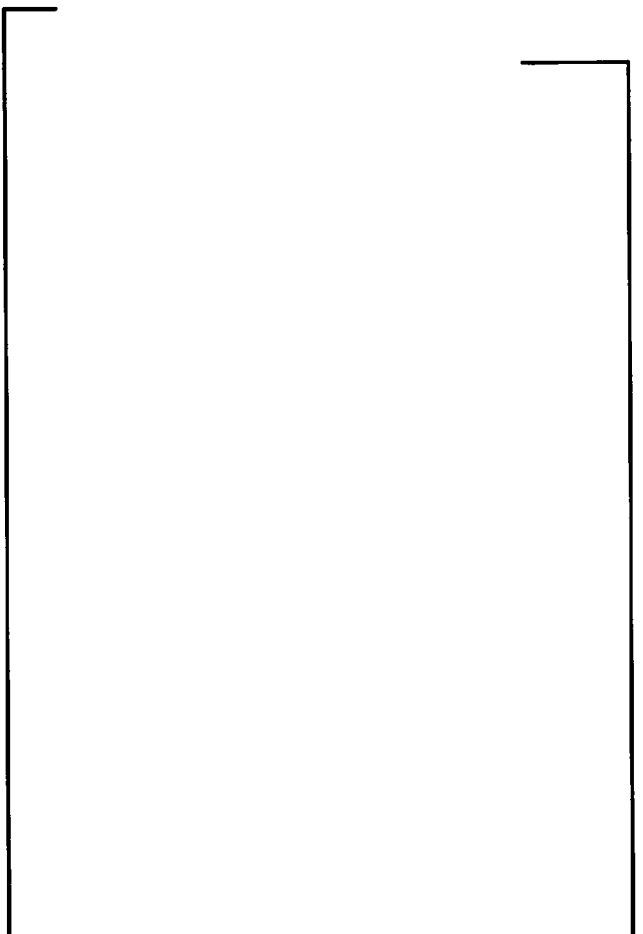

» الفصل الأول: المحور الفكري العقدي المذهبي ومكونات صراعاته:

يتضمن الأقسام التالية:

- القسم الأول: الخريطة العقدية - السياسية في «إيران».
- القسم الثاني: الساحة الإيرانية قبل الانتخابات وبعدها.
- آفاق «تصدير الثورة» الصفوية إقليميًا وعربيًا وعالميًا.

الفصل الأول: المحور الفكري العقدي المذهبي ومكونات صراعاته

القسم الأول: الخريطة العقدية - السياسية في «إيران»:

جاءت الاتفاقات النووية في وقت تتصارع في خضمه تيارات متدابرة على الساحة الإيرانية وعلى مستويات مختلفة، سميتها «محاور». وما يهمنا تحت هذا العنوان هو تبين الخريطة العقدية - السياسية ضمن المحور العقدي والمذهبي، وسيكون عمدتنا، بشكل أساسي، في هذا القسم هو البحث القيم الذي نشره «د. سلطان محمد النعيمي»[1] في كتابه المعنون «التيارات والقوى السياسية في إيران»، وسيكون لنا التعليقات المناسبة مما له متعلق بدراستنا هذه.

وقبل الولوج والتغلغل في غابات تلك التيارات أسجل الملاحظات التالية:

الأولى: أن جميع تلك التيارات مذهبها شيعي إثني عشري بسقف فارسي صفوي.

الثانية: أصول المذهب الشيعي متفق عليها بين تلك التيارات، وهي: الإمامة، الرجعة، التقية، تكفير الصحابة (ما عدا بعضهم، يصل عددهم عند عدد من مرجعياتهم إلى ستة)، تكفير أهل السنة جملة ويسمونهم: نواصب.

الثالثة: السعي إلى مد رقعة انتشار المذهب الشيعي، بحسب الصبغة الفارسية، إلى آفاق جغرافية غير محددة، لكن من أولوياتها جميع «دول مجلس التعاون الخليجي» و«اليمن» و«العراق» و«سوريا» و«لبنان»، فضلاً عن التوسع شرقًا باتجاه «أفغانستان» و«باكستان» وغربًا باتجاه «أفريقيا» وشمالاً باتجاه «أذربيجان» و«تركيا»، ثم ما بعد تلك الدول في كل الاتجاهات.

الرابعة: الخلاف بين التيارات لا يتناول الأصول المذكورة في الملاحظة الثانية، بل هو في طريقة إسقاط بعضها على أرض الواقع وأسلوب التعاطي مع تفاعلاته، وذلك من

(١) «د. سلطان محمد النعيمي»، باحث إماراتي متخصص في الشأن الإيراني، دكتوراه في الفكر السياسي الإيراني، عضو هيئة التدريس في جامعة أبو ظبي، خبير الشؤون الإيرانية لدى قناة سكاي - نيوز عربية، كاتب مقالات ودراسات.

خلال تنوع المشاريع السياسية، والتي انبنى عليها تنوع الأحزاب والجماعات المنبثقة من ذلك.

وبعد بيان ما ذكرته من الملاحظات أشرع في إيضاح تلك التيارات.

الأطياف الرئيسة في التيارات:

- الطيف الديني اليميني.
- الطيف اليساري.
- الطيف الليبرالي.

وفي مصطلحات التعبيرات الميدانية:

- الأصوليون.
- الإصلاحيون.
- المعتدلون.

وتنبث هذه «المصطلحات» وتلك «الأطياف» في ثنايا بعضها بعضًا لتشكل ألوانًا حادة في مساحات معينة، وباهتة في مساحات أخرى. ويعتبر هذا المدخل مهمًا للتعرف إلى ردود الأفعال المختلفة إزاء الاتفاقات النووية.

الطيف الديني:

يتكون من ثلاثة أجنحة: يمين محافظ، ويمين متطرف، ويمين وسط.

أولاً: الجناح اليميني المحافظ:

تمثله «جمعية علماء الدين المناضلين»، وتشمل الهياكل التنظيمية لهذه الجمعية ست جمعيات هي:

- جمعية المؤتلفة الإسلامية.
- الجمعية الإسلامية للمهندسين.
- جمعية زينب.
- جمعية مؤثري الثورة الإسلامية.
- الجمعية الإسلامية للأطباء.
- الجمعية الإسلامية للجامعيين.

ومن أبرز شخصيات جمعية علماء الدين المناضلين:

آية الله «علي خامنئي» (مرشد الثورة حاليًا)، «هاشمي رفسنجاني»، «مهدي ناطق نوري»، «حسن روحاني» (رئيس الجمهورية الإيرانية الحالي)، آية الله «إمامي كاشاني»، «محمد حسين بهشتي».. وشخصيات أخرى، وهي في الجملة متوزعة بين الأصوليين (المتشددين)، والإصلاحيين، والمعتدلين.

إن القواسم المشتركة (كعناوين) لهذا الجناح هي:

١) الاعتقاد بمبدأ ولاية الفقيه المطلقة.

٢) سيادة الدستور.

٣) مكانة الفقهاء في النظام.

ثانيًا: الجناح اليميني المتطرف:

تمثله «المؤسسة الثقافية لأنصار حزب الله»، وهو أعنف الأجنحة الثورية تطرفًا في «إيران». وتتركز قاعدته الاجتماعية بشكل أكثر وضوحًا في الجامعات وقوات التعبئة الطلابية، وينتشر في مختلف الأقاليم والمحافظات، وله مجلات تعبر عن توجهاته باسم «يا لثارات الحسين» (شهرية)، و«جبهة» و«نواي شلمنجة» (أسبوعيتان). من أبرز شعاراته:

١) الدفاع عن ولاية الفقيه المطلقة، وأن اختياره إلهي!

٢) المجتمع المدني هو المجتمع الإسلامي المؤمن بولاية الفقيه وبالدستور وبتعاليم الخميني!

٣) يرفض فكرة تشكيل الأحزاب والمؤسسات المدنية.

٤) يطالب أجنحة النظام بالانصهار في إطار حزب الله.

٥) مناهضة الوافدات الثقافية (أي ما يسمى بالغزو الثقافي).

٦) غير موافق على الاتفاقات النووية، لكن موافقة بعض أعضائه تأتي في إطار تقاسم الأدوار.

٧) يرفض إقامة علاقات مع «أمريكا»، (أي في الظاهر!).

من أبرز رموزه: «عبدالحميد محتشم»، «غلام حسين الهام» (الناطق باسم الحكومة الإيرانية التاسعة)، «فاطمة رجبي»، «أحمد كاظم زاده»، «علي حسين بور».

ثالثًا: الجناح اليميني الوسط:

ويسمى أحيانًا بـ «اليمين العملي» أو «التكنوقراطي» أو «الواقعي» أو «المعتدل».

أبرز من يمثل هذا الجناح:

- حزب كوادر البناء.
- حزب الاعتدال والتنمية.
- جبهة المفكرين الأحرار.

إن القواسم المشتركة لهذا الجناح هي:

١) إن مبدأ ولاية الفقيه هو مصدر الشرعية.

٢) تشكيل الأحزاب السياسية.

٣) توفير جو آمن وحر للأنشطة السياسية.

٤) الاهتمام بالتنمية الداخلية والإعمار.

من أبرز رموزه: «محمد علي نجفي»، «محمد هاشمي بهرماني»، «غلام علي أفروز»، «فاطمة رمضان»، «محمد جواد محمدي نوري».

الطيف اليساري:

ويتمثل بجناحين: جناح اليسار المحافظ، وجناح اليسار الوسط.

أولاً: جناح اليسار المحافظ:

يتكون من:

- رابطة علماء المناضلين (انشقت عن جمعية علماء الدين المناضلين)، وتتكون هياكلها التنظيمية من:
  - منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية.
  - لجنة المعلمين الإسلامية.
  - اللجنة الإسلامية الطبية.
  - اللجنة الإسلامية لمهندسي «إيران».
  - اللجنة الإسلامية لأساتذة الجامعات.
- حزب العمل الإسلامي.
- جمعية نساء الجمهورية الإسلامية.

ومن أهم القواسم المشتركة لهذا الجناح:

١) يؤمن بمبدأ «ولاية الفقيه» لكنها ليست مطلقة، والولاية بالانتخاب الشعبي.

٢) يدعو إلى المشاركة السياسية وتشكيل الأحزاب والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني.

٣) الحرية أحد الأهداف الإسلامية والرئيسة للثورة.

٤) يولي أهمية كبيرة للبعد الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة.

٥) آراؤه متشددة في السياسة الخارجية.

من أبرز رموزه: مهدي كروبي، محمد خاتمي، علي أكبر محتشمي، مصطفى تاج زادة، هاشم آغاجري، أبو القاسم سرحدي زادة، زهرا مصطفوي، فاطمة طبطبائي.

ثانيًا: جناح اليسار الوسط:

يتكون من:

- حزب جبهة المشاركة الإسلامية الإيرانية.
- رابطة اتحادات الطلاب الإسلامية في أنحاء «إيران» (مكتب تدعيم الوحدة).
- حزب التضامن الإيراني الإسلامي.

القواسم المشتركة لهذا الجناح هي:

١) ولاية الفقيه ركيزة أساسية في الدستور ومتقيدة بنصوصه.

٢) المشاركة السياسية وتشكيل الأحزاب.

٣) تفعيل مبدأ الرقابة التصحيحية في العملية الانتخابية.

٤) إزالة التوتر على مستوى السياسات الخارجية.

ومن أبرز رموزه: محسن ميرادامادي، محمد نعيمي بور، عباس عبدي، حبيب الله بيطرف، إلياس حضرتي، محمد رضا خباز.

الطيف الليبرالي:

يتمثل في كل من: القوى الوطنية، والوطنية الدينية.

ويتكون من:

- حركة الحرية الإيرانية.
- حزب الأمة الإيرانية.
- جماعة «إيران» فردا (إيران الغد).
- حركة المسلمين المناضلين.
- جمعية نساء الثورة الإسلامية الإيرانية.
- نقابة المهندسين الإسلامية.

القواسم المشتركة لهذا الطيف:

١) مبدأ ولاية الفقيه أحد مبادئ الدستور وينتخب الشعب الولي الفقيه وتقيد صلاحياته بالدستور.

٢) يؤمن بسيطرة الدين وليس الحكومة الدينية، وأن السياسة تابعة للدين وليس العكس.

٣) لا يوافق اليمين المحافظ في تقسيم التنظيمات إلى قوى داخل دائرة النظام وأخرى خارجه.

٤) يؤمن بالمشاركة السياسية وتشكيل الأحزاب وتفعيل دور المؤسسات المدنية.

٥) يرحب بتنمية علاقات «إيران» مع كافة الدول بما فيها «أمريكا».

٦) من أبرز رموزه: آية الله «محمود طالقاني»، «مهدي بازركان»، «عباس أمير انتظام»، «خسرو سيف»، «عزت الله سحابي»، «حسين شاه حسيني»، «مهدي ناطقي».

نتائج:

بعد أن بينت الأطياف المحركة للثورة الإيرانية، أتوقف عند النقاط التالية:

١) الإجماع على «ولاية الفقيه»، مع اختلاف تفسيراتها وصلاحياتها. ومعلوم أن «تصدير الثورة» من أبرز ما ينادي به «ولاة الفقيه». ابتدأها الخميني، ثم تلاه خامنئي وسينادي بها مَن بعده، باعتبار أن ذلك من «واجبات» الولي الفقيه. ومعنى ذلك أن المنطقة الخليجية ستكون باستمرار محل التهديد ولغة الوعيد من قبل النظام الحاكم في «إيران» مهما كان لون الطيف الذي يسيطر على توجهاته. ومن هذه الوجهة، فإن الاتفاقات النووية قد أطلقت أيدي هذه الأطياف في تحقيق آمال تصدير الثورة، على ما سأبينه لاحقًا. وإن كان ثمة معارضة لتلك الاتفاقيات من بعض «المتشددين» فإن ذلك ينظر إليه باعتبار ما يراه أولئك المتشددون من أهمية وجود «إيران نووية»، وهو ما يمكنها من تحقيق آمال تصدير الثورة وإقامة وتوسيع الإمبراطورية الفارسية. ومن ثم فإن موافقة «الولي الفقيه» خامنئي على تلك الاتفاقيات إنما كان بسبب ضغوط الظروف التي تمر بها «إيران»، وليس بسبب عدم إيمان «الولي الفقيه» بـ «إيران نووية».

٢) أن أهل السنة في «إيران» مستبعدون تمامًا من تشكيلات الأطياف التي ذكرتها.

٣) إن تأجيج الصراع مع دول الخليج العربي يبقى «قضية مستدامة» في أبجديات الأطياف المذكورة.

القسم الثاني: الساحة الإيرانية قبل الانتخابات وبعدها:

أولاً: تأثير الاتفاق النووي على ساحة الصراع قبل انتخابات مجلسي الخبراء والشورى:

دعم الاتفاق النووي الإيراني الغربي الحضور الديني الشيعي المتبني لنظرية ولاية الفقيه من حيث تعلقه بموافقة المرشد الأعلى ثم مجلس الخبراء والشورى التي يسيطر عليها هذا التيار فرجح كفته إزاء الإصلاحيين والعلمانيين على الرغم من أنهم هم الذين قادوا مباحثات تلك الاتفاقات النووية، فضلاً عن كفته المرجحة أصلاً على السُّنّة المتوزعين على كافة الأطياف العرقية المكونة للدولة الإيرانية. تتركز الكثافة الشيعية الموالية لنظرية ولاية الفقيه في العرق الفارسي على الأغلب، رغم وجود مناصرين لهذه النظرية بنسب قليلة ومتفاوتة في بعض الأعراق الأخرى. أما الإصلاحيون والعلمانيون فهم وإن كانوا، أيضًا، لهم حظ وافر في العرق الفارسي إلا أن نسبة كثافتهم في الأعراق الأخرى لها نوع ما من الثقل.

ينقلنا هذا الكلام إلى إلقاء نظرة على التوزيع العرقي في ٣١ محافظة إيرانية لتتقرب لنا صورة تنوع التوازنات وثقل كل منها. فبحسب ما ذكره «مركز الإحصاء الإيراني» بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٥م يبلغ عدد سكان «إيران» ٧٧,٤ مليون نسمة، منهم ١٢,٥٥ مليون في العاصمة «طهران»، و٦,٢ مليون نسمة في «خراسان الرضوية»، و٥ ملايين نسمة في «أصفهان»، و٧,٤ مليون نسمة في «فارس». ويقطن «المدن» حوالي ٥٦ مليون نسمة و«القرى» حوالي ٢٠ مليون نسمة. وأما نسب توزيع الأعراق فإن الإحصاءات في ذلك ليست موحدة، فثمة أكثر من مصدر، ولكن بحسب إحصاء ١٩٧٩م (سنة قيام الثورة الخمينية) تبلغ نسبة الفرس ٦٣٪، أتراك (أذريين وتركمان) ٢٠٪، عرب ٨٪، أكراد ٦٪، بلوش ٢٪، جماعات أخرى ٢,١٪ [1].

(١) تتضمن الجماعات الأخرى أعراقًا منوعة، منها: جيلاك، مازندرانيون، لور، بختياريون، تركمان، أرمن.

ولكن بحسب Factbook World CIA فإن نسبة «الفرس» ٥١٪، وفي تقديرات أخرى حوالي ٤٠٪. أما «العرب»، فبحسب دراسة قام بها الباحث الإيراني «يوسف عزيزي» فنسبتهم ٧. ٧٪ منهم ٣,٥ مليون في محافظة «خوزستان» وتوابعها (غالبهم شيعة يتكلمون بلهجة أحوازية قريبة من العراقية)، و١,٥ مليون «عرب» يقطنون في سواحل الخليج العربي، خاصة لنجة (وهؤلاء سُنَّة يتكلمون العربية بلهجة خليجية)، و٠,٥ مليون متفرقون. وبحسب هذا الباحث فإن الأكراد يشكلون ١٠٪ من مجمل سكان «إيران». وأما التوزيع الجغرافي لتلك الأعراق فهي كالتالي:

١) «الفرس»، أغلبية في ١١ محافظة، هي: «خراسان الرضوية»، «خراسان الجنوبية»، «سمنان»، «مركزي»، «قم»، «البرز»، «أصفهان»، «فارس»، «يزد»، «كرمان»، «بوشهر»، ويشكلون قرابة نصف السكان في محافظات: «طهران»، «هرمزكان»، «همدان»، «قزوين»، «كلستان».

٢) «الأتراك» (أذريون وتركمان)، يشكلون الأغلبية في محافظات هي: «أذربيجان الشرقية»، «أردبيل»، «زنجان»، ويشكلون النصف في محافظة «قزوين»، و٤٠٪ في محافظة «كلستان»، و٢٥٪ في محافظة «طهران»، و٢٠٪ في محافظة «أذربيجان» الغربية.

٣) «الأكراد»، وهم الأكراد «السنة» و«اللر» و«النجياريين» و«الكلهر» و«اللك»، ويشكلون الأغلبية في ٧ محافظات هي: «أذربيجان الغربية»، «كردستان»، «كرمنشاه»، «إيلام»، «لرستان»، «جهار محال وبختياري»، «كهكيلويه وبوير أحمد»، ويشكلون نصف سكان محافظة «همدان»، وثلثي السكان في محافظة «خراسان الشمالية».

٤) «العرب»، ويشكلون أكثرية في محافظة «خوزستان»، ونصف سكان محافظة «هرمزكان».

٥) «البلوج»، ويشكلون الأكثرية في محافظة «سيستان» و«بلوجستان»، وربع السكان في محافظة «كرمان».

٦) «الديلم»، وهم في الأصل من «الفرس»، ويشكلون الأغلبية في محافظة «غيلان».

٧) «المازندرانيون»، وهم في الأصل من «الفرس»، ويشكلون الأغلبية في محافظة «مازندران».

وضمن هذه الخريطة العرقية تتوزع الصراعات بين تيار ولاية الفقيه الحاكم والتيارات الأخرى من الإصلاحيين والمعتدلين والعلمانيين. وكما ذكرت في البداية فإن الاتفاق النووي جاء داعمًا ومرجحًا لكفة تيار ولاية الفقيه لكونه مالكًا لمقاليد قرار الموافقة على تلك الاتفاقات، حتى وإن اعتبره الإصلاحيون فوزًا لهم يميزهم عن الآخرين لأنهم هم من أدار المفاوضات من الجانب الإيراني.

وينبني على هذا الترجيح متعلقاته من الإمعان في إقصاء الآخر (وهم السنة) على جميع الأصعدة المذهبية والسياسية والثقافية والوظيفية وغيرها[1]. كما أنه يعلي صوت الملالي المنبثق من «قم» والموالي للنظام الحاكم، بقدر ما يقلص ويخفض صوت الملالي المعارضين للنظام الحاكم، سواء كانوا من الموالين لنظرية ولاية الفقيه أو المعارضين لها، أي أن الاتفاق أوجد رياحًا عاصفة جديدة تعصف بالمعارضين بكل ألوانهم، منبثقة من قوة وصلابة الطرح العقدي الشيعي الصفوي كما هو معلن من الأجهزة الحاكمة بمؤسساتها كافة، ولا شك أن هذه الرياح العاصفة ستلجئ أولئك المعارضين إلى الاحتماء في جحور لا بد لهم من إنشائها إضافة إلى الجحور القائمة أصلاً.

---

(١) لا يوجد أي مسجد للسنة في طهران، وقد صرح بذلك عدد من نواب السنة في مجلس الشورى. وقد كان فيها مجرد «مصلى» واحد وقد تم هدمه كما أفاد بذلك الشيخ «مولوي عبدالحميد» إمام صلاة الجمعة لأهل السنة في مدينة «زاهدان» (شرق إيران). وقد ادعت السلطات الإيرانية أن المصلى «غير مرخص» !، لكن «حاصل داسه»، أحد نواب السنة السابقين في البرلمان أفاد بأن سبب هدمه هو إقامة صلاة عيد الفطر فيه دون التنسيق مع السلطات !

بناء على ذلك فإن الإصلاحيين يرصّون صفوفهم ليكون لهم مركز ثقل مؤثر في انتخابات الدورة الخامسة لـ «مجلس الخبراء» الذي يسيطر عليه المحافظون حاليًا. يضم المجلس القائم ٨٦ عضوًا بدرجة مجتهد، وسيضاف إليه مقعدان في انتخابات ٢٦ فبراير ٢٠١٦م ليبلغ ٨٨ مقعدًا. ويتم انتخاب أعضاء المجلس مباشرة من الشعب وذلك لولاية مدتها ثماني سنوات، ويشترط حصولهم على موافقة «مجلس صيانة الدستور» المكلف بالإشراف على أية انتخابات عامة.

ومنذ إنشاء «مجلس الخبراء» عام ١٩٨٢م فإنه يقوم بشؤون مفصلية في التركيبة السياسية الحاكمة، حيث من مهامه تعيين «المرشد الأعلى» والذي يشغل منصبه حاليًا «علي خامنئي»، خلفًا لمؤسس النظام الإيراني الذي خلف الشاه السابق، أي خلفًا لروح الله الخميني الذي كان المرشد الأعلى، ليس بالانتخابات أو التعيين، بل بحكم قيادته للثورة الصفوية الخمينية عام ١٩٧٩م.

التنافس بين المحافظين والإصلاحيين سيكون على أشده، رغم أن حظوظ الإصلاحيين أقل بكثير من المحافظين، ويكمن سر التنافس في كون أن من يكون له الثقل في هذا المجلس سيتمكن من ترجيح تنفيذ برنامجه السياسي، أو على الأقل محاولة إيجاد مساحة توازن مع «مجلس صيانة الدستور» الذي يسيطر عليه المحافظون حاليًا. لا شك أن عيون الإصلاحيين مسلطة على الفوز بأكبر عدد ممكن من مقاعد «مجلس الخبراء»، ذلك لأن من مهامه الإشراف على عمل «المرشد الأعلى» وإقالته إذا دعت الضرورة، وسيكون له دور مهم إذا التقم الموت المرشد الحالي البالغ من العمر ٧٦ عامًا. باب الترشيح لانتخابات «مجلس الخبراء» تم إغلاقه بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥م، وأعلن أمين سر «جهاز الانتخابات الوطنية» (علي مطلق) أن عدد المرشحين بلغ ٨٠١ مرشحًا ومن ضمنهم «حسن روحاني» رئيس الجمهورية الإيرانية الحالي، علمًا بأن المجلس الحالي يتكون من رجال الدين الشيعة.

من أبرز المرشحين الإصلاحيين «أكبر هاشمي رفسنجاني»، رئيس الجمهورية الإيرانية من عام ١٩٨٩م إلى ١٩٩٧م، وهو مصنف حاليًا من المعتدلين. وكذلك «حسن الخميني» البالغ من العمر ٤٣ عامًا، وهو حفيد مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الخميني. الحمّى الانتخابية ستكون على أشدها في فبراير ٢٠١٦م، حيث يتزامن انتخاب «مجلس الشورى» مع انتخاب «مجلس الخبراء».

يعتبر الرئيس الحالي للجمهورية الإيرانية «حسن روحاني» من معسكر المعتدلين، ومن خلال هذه النافذة وجه نداءً إلى النساء للمشاركة في الانتخابات، دون أن يعيّن عن أي انتخابات يتحدث. وبناء على ندائه ترشحت ١٦ امرأة للانتخابات. كذلك فإن المرشح السابق إلى الرئاسة «محمد رضا عارف»، وهو شخصية بارزة في معسكر الإصلاحيين قد أعلن ترشيح نفسه، وكان قد دعم انتخاب «روحاني» في عام ٢٠١٣م بانسحابه من السباق. ويعتبر الاتفاق النووي بين «إيران» ودول (٥+١) داعمًا لدخول المعتدلين والإصلاحيين إلى مجلسي الخبراء والشورى.

لكن يبقى الصراع محتدمًا على كرسي «المرشد العام» وأن ذلك سيكون مهمًا في الموقف المستقبلي من الاتفاق النووي. وأشير هنا إلى:

- **تحركات رفسنجاني:**

الرئيس الإيراني السابق «أكبر هاشمي رفسنجاني» أوضح أن لجنة إيرانية تدرس المرشحين المحتملين لشغل منصب المرشد الحالي «علي خامنئي» الذي خضع لجراحة لاستئصال سرطان البروستاتا. الاتصالات تتم دون إعلان تجنبًا لخطر اعتبار ذلك تقويضًا للشخص الأول في النظام. ولكن هذه النقاشات ستطفو على السطح مع إجراء انتخابات «مجلس الخبراء». ونقلت وكالة العمال «الإيرانية» للأنباء بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٥م عن رفسنجاني، حليف «روحاني»، قوله: «إنهم يستعدون لذلك الآن ويدرسون الخيارات..». وأنهم «عينوا مجموعة لإعداد قائمة بالمؤهلين وستطرح للتصويت (في المجلس) حين

يحدث أمر». لكنه أعلن عن فكرة جديدة عندما قال: «إن مجلس الخبراء مستعد لاختيار (مجلس زعماء) إذا دعت الحاجة»، وسيكون هذا المجلس بديلاً للمرشد الأعلى الذي يحكم «إيران» مدى الحياة. (الوكالات ١٥/ ١٢/ ٢٠١٥م). لكن «رفسنجاني» شخصيًا يعتبر مستبعدًا عن شغل منصب المرشد الأعلى فهو فاقد للإجماع في التيار الأصولي وغير مقبول لدى «الحرس الثوري».

- **آمال حسن روحاني:**

الرئيس الحالي «حسن روحاني»، ومعه حلفاؤه، يأملون استغلال الشعبية التي اكتسبوها بعد إبرام الاتفاق النووي للفوز بأغلبية المقاعد في «مجلس الخبراء» وفي انتخابات «مجلس الشورى».

- **حظوظ حسن الخميني:**

الباحث والمحلل السياسي «محمد عبدالله محمد» كتب مقالاً بعنوان «الخميني الجديد» وها هنا اختيارات من المقال (بتصرف) فيما يتعلق بموضوعنا.

ففي ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م قدم «حسن الخميني» (حفيد المؤسس روح الله الخميني) ٤٣ عامًا، بأوراق ترشيحه لانتخابات «مجلس الخبراء»، وطغى اسم مقدمه إلى وزارة الداخلية على بعض المتقدمين المشهورين من مثل «رازيني» و«أحمد خاتمي». وفي حال فوزه فإن ذلك ربما يكون تمهيدًا لجعله رئيسًا «لمجلس الخبراء»، ثم مرشدًا أعلى خلال الخمسة عشر عامًا، حتى وإن كان بعد شخصية أخرى تسبقه إلى أن تنضج شرعيته الدينية. حظوظه متقدمة قياسًا «لرفسنجاني» الذي ذكرنا أنه مرفوض من «الحرس الثوري» ولا يحوز إجماعًا في التيار الأصولي.. وكذلك قياسًا «لمحمد يزدي» البالغ من العمر ٨٣ عامًا وعليل الصحة، وكذلك قياسًا «لمحمود هاشمي شاهرودي» لخلفيته السياسية وأصوله العراقية، رغمًا من مكانته العلمية وقربه من المرشد الأعلى. يعتمد «حسن الخميني» على خلفيته العائلية، فوالدته «فاطمة الطبطبائي» هي ابنة أخت «موسى الصدر»، أي

أن «الصدر» جده لأمه، وهو ينتسب إلى «حسن القمي» أحد مراجع التقليد الكبار في «إيران»، والذي ناسبه «الصدر» بعد أن قدم من مدينة «الكاظمية» العراقية. وتزوج «حسن الخميني» من ابنة آية الله «الموسوي بجنوردي»، أحد أبرز رجال الدين في القضاء سابقًا.

- **إعادة تركيب تخصصات أعضاء مجلس الخبراء:**

نشر الكاتب نفسه تحليلاً مفيدًا بهذا الصدد بعنوان «إيران المتحولة» ومما جاء فيه (بتصرف).

في شهر نوفمبر ٢٠٠٥م تسلم آية الله «علي فيض المشكيني» رئيس مجلس الخبراء الأسبق وإمام جمعة مدينة «قم» (توفي بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٧م) رسالة من أحد رجال الدين المحسوبين على تيار «روحانيون مبارز» تضمنت عدة نقاط، من أبرزها إعادة النظر في شروط الانضمام إلى «مجلس الخبراء»، كإلغاء امتحان «القبول الفقهي» والسماح «للتكنوقراط» من غير رجال الدين بالدخول إليه، وهو طلب يتبناه الإصلاحيون كي يتمكن رجالهم من الترشح «لمجلس الخبراء». إن هذا الموضوع له سياق تاريخي، فخلال السنوات التسع الأولى من عمر الجمهورية الإيرانية كان هذا المجلس شبه معطل لتبوؤ «الخميني» سدة الحكم، وهو قائد الثورة وأسنّ الجميع وأستاذًا لأغلب أعضائه، وهو ما منع المجلس من القيام بدوره الحقيقي وهو يعمل في كنف الخمينية التي ابتلعته ضمنيًا. كانت غالبية أعضاء المجلس من الصف الأول في درجتهم الفقهية، وهم البارزون في مدرسة «البروجردي» أو «الخميني» أو «الكلبيكاني» أو «الأراكي»، والآن هم مراجع تقليد، ومن أبرزهم «صافي كلبيكاني» و«مكارم شيرازي»، و«همداني»، و«موسوي أردبلي» و«يوسف صانعي». وكان من المعيب سريان شروط التأهيل على مثل هذه المجموعة البارزة، كما كان العرف السائد حينها أن رجال الدين الأقل رتبة، أقصى ما يطلب منهم تزكية ثلاثة من كبار رجال الدين في الحوزة كي يُجازوا في الانتخابات، وهو ما جعل عددًا كبيرًا منهم يَلِجون المجلس من خلال ذلك الباب.

في عام ١٩٩٥م قرر «مجلس الخبراء» أن يضع قانون التأهيل الفقهي، وهو ما أدى إلى فقدان عدد من رجال الدين مواقعهم لعزوفهم عن الترشح، إذ اعتبروا أن خضوعهم لاختبار التأهيل إهانة لهم، وخرقًا لعرف قانوني اتبعته «إيران» منذ بداية الثمانينات.

كان أبرز المعترضين رجال الدين المحسوبين على اليسار الديني المتشدد مثل «خوئينيها» و«محتشمي» و«هادي خامنئي» و«رسول منتجب نيا» و«أسد الله بيات»، وقد بدأ هذا التيار إعادة بناء وتنظيم صفوفه على المستويين السياسي والديني لسد الذريعة عبر الاستقواء بمرجعيتين دينيتين محسوبتين على الإصلاحيين، ممن لا يشك في درجتيهما العلمية، وهما آية الله «عبدالكريم موسوي أردبلي» وآية الله «يوسف صانعي»، بغية إعداد شخصيات إصلاحية قادرة على الولوج إلى «مجلس الخبراء» دون عائق تأهيلي.

ويستطيع المراقب ملاحظة بدء تشكيل تيار بمثابة «اللوبي» للدخول إلى المجلس، متضمنًا «حسن الخميني»! علمًا بأنه قد تخلف عن حضور «الامتحان الفقهي» الذي تم في ٥ يناير ٢٠١٦م والذي ينظمه «مجلس صيانة الدستور» في مدينة «قم»، والذي حضره ٤٠٠ مرشح. وقال «سياماك ره بايك»، العضو في المجلس والمتحدث باسم اللجنة المكلفة بالإشراف على الانتخابات: «إن لم يشارك أحد في الامتحان لتقييم مستوى معارفه في الفقه، فلن يستوفي الشروط المطلوبة ليكون مرشحًا» ولاحقًا، تم استبعاد «حسن الخميني» وتم حذف اسمه من مرشحي الانتخابات لأنه امتنع عن تقديم امتحان التقييم.

وعلى الجانب الآخر يلاحظ توجه «رفسنجاني» و«روحاني» في الاتجاه المعترض نفسه، ودون أن يتبين إن كان ذلك مستقلاً أو بالتنسيق مع اليسار الديني، وبالحماسة نفسها أيضًا يسعى «محمد تقي مصباح يزدي» للتنسيق مع القوى اليمينية المحافظة. فإذا كان منصب الزعامة الأولى في «إيران» لا يقتصر على الشؤون الدينية، بل يتعداها إلى الاقتصاد والأمن والثقافة والقانون وغيرها، فمن غير السليم اقتصار أعضائه على كونهم

من رجال الدين، معتمدين على «دينيتهم» لا على «تخصصاتهم» في مجالات علمية وعملية. وينبغي ملاحظة أن توسيع «مجلس الخبراء» من حيث التخصصات ليشمل أكاديميين ورؤساء جامعات ونساء ليس عملاً ابتكاريًا في السياق الهيكلي الحاكم في «إيران»، فنصف مجلس صيانة الدستور الذي يشرف على انتخابات «مجلس الخبراء» ليسوا من رجال الدين، بل من القانونيين، وإذا كانت المرأة قد صلح وجودها كعضو في «مجلس خبراء» وضع الدستور بعد الثورة (كما يرون!) فكيف لا تصلح اليوم وقد أضحت متبوئة مراتب علمية أعلى من قبل؟![1]

ولقد شكل الاتفاق النووي الإيراني ما يمكن تعريفه بأنه ساحة اختلاط الألوان بين كافة الفرقاء السياسيين في داخل «إيران» بما أحدثه من خلط للأوراق في جميع ملفات أولئك الفرقاء.

- **احتدام المواجهات:**

استغل جميع المعنيين بالانتخابات المقررة في ٢٦ فبراير ٢٠١٦م في «إيران» أجواء الانتخابات، بهدف توجيه الاتهامات، والزعم بأن الطرف المقابل لا يدافع عن مصلحة البلاد، أو أنه موال للغرب، بينما دعا خطباء الجمعة إلى إعدام كل المرشحين الإصلاحيين لأنهم يعارضون نظام ولاية الفقيه، وقال بعضهم: كيف يتجرأ رؤوس الفتنة (الإصلاحيون) على المشاركة في منافسة الانتخابات، وعلى أجهزة النظام اعتقال هؤلاء فورًا وإعدامهم، حتى لا يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات!! وبالجملة، فقد احتدمت المواجهات بين ثلاثة تيارات.

الأول: التيار الأصولي الحاكم (خامنئي):

النائب الأصولي الشيخ «حميد رسائي» وصف مشاركة الإصلاحيين والمعتدلين في

(١) انظر: «محمد عبدالله محمد»، صحيفة الوسط البحرينية بتاريخي ٢١ و٢٦ ديسمبر ٢٠١٥م بعنوان: «الخميني الجديد» و«إيران المتحولة»، باختصار وتصرف.

الانتخابات بأنها أكبر فتنة. وقال إنه يقصد «أكبر رفسنجاني»، والفتنة تعني الإصلاحيين. أما الشيخ «مصباح يزدي»، الذي يخطط وأنصاره للسيطرة على «مجلس الخبراء»، فوصف حضور «حسن الخميني» الانتخابات بأنها مهزلة، وقال صراحة: لا نسمح بأن يكون المجلس مركزًا للأطفال والفتيان، في إشارة منه إلى أن «حسن الخميني» لا يزال شابًا وغير ناضج.

أجهزة إعلام النظام الإيراني بدورها زعمت أن الأصوليين هم وحدهم مقربون من المرشد «خامنئي»، ويطيعون أوامره، أما الباقون فهم عملاء للغرب، أو لا يفقهون الدين ولا يعرفون مصلحة البلاد وحقوق المواطنين. وتركزت جهود وأضواء أجهزة إعلام النظام، ولا سيما التلفزة التابعة لإدارة مكتب المرشد، على دعم المرشحين الأصوليين، والسعي لتشويه سمعة الإصلاحيين من خلال اتهامهم بأنهم وراء أحداث ٢٠٠٩م الدامية، وكذلك تشويه سمعه أسرة «رفسنجاني» باتهامها بأنها متورطة في عمليات نهب المال العام، وكذلك عدم التطرق إلى تصريحات وتوصيات الرئيس «روحاني»، بذريعة أنه يدافع عن أنصاره فقط، وينوي إنزال الهزيمة بالأصوليين المدافعين عن المرشد، وهو الأمر الذي دفع المتحدث باسم حكومة «روحاني» وصف التلفزة الإيرانية بأنها تخدم ناهبي المال العام والمفرّطين بحقوق ومصالح الوطن والشعب، حسب قوله.

الثاني: التيار المساند (أحمدي نجاد):

كشفت مواقع إخبارية أن تيار الرئيس السابق «أحمدي نجاد» يخطط للسيطرة على مقاعد البرلمان في دورته المقبلة؛ بهدف الإمساك بزمام الأمور مستقبلاً!

«أحمدي نجاد» نفى شخصيًا أن يكون قد خطط للسيطرة على البرلمان في دورته المقبلة، وصرح بأنه غير مكترث بهذه الانتخابات ولا انتخابات «مجلس الخبراء» الفقهي. لكن تم الكشف أن العديد من مسؤولي الحكومة السابقة، ومنهم «مرضية دستجردي» (وزيرة الصحة) و«محمد حسيني» (وزير الإرشاد) و«فاطمة جوادي» (منظمة البيئة)

و«برويز داودي» (مساعد «أحمدي نجاد») و«برويز كاظمي» (وزير التجارة) والعشرات من أنصار «أحمدي نجاد» ومسؤولي حكومته؛ سجلوا أسماءهم حتى الآن.

وأشار بعض التقارير إلى أن «رحيم مشائي» (كبير مستشاري «أحمدي نجاد») قد أشرف على عملية تنظيم وإقحام مرشحي الحكومة السابقة، وأن هؤلاء يعملون ضمن تنظيم غير علني بعد عدم السماح لهم بتشكيل حزب سياسي مقرب من «أحمدي نجاد».

وتوقع بعض المراقبين أن يتحالف أنصار «أحمدي نجاد» سرًا مع «جبهة الصمود» الأصولية، بينما أعلن الكثير من الجماعات والتيارات الأصولية الأخرى عدم رغبتها في التحالف مع جماعة «أحمدي نجاد» في الانتخابات.

حكومة «روحاني» وبعد تسرب أخبار احتمال مشاركة جماعة «أحمدي نجاد» عادت ونشرت تقارير موثقة عما وصفته بالاختلاسات الهائلة في عهد حكومة «أحمدي نجاد»، منها ١١٠٠ مليار تومان حصل عليها «أحمدي نجاد» من اختلاس للمال العام ووزعها على أنصاره في الحكومة.

وادعت حكومة «روحاني» أيضًا أن جماعة الرئيس السابق تخطط لإنفاق أموال طائلة للحملة الانتخابية بهدف شراء الأصوات وتغيير نتائج الانتخابات!

الثالث: التيار المعارض (الإصلاحيون والمعتدلون / رفسنجاني، روحاني):

لا ينكر مسؤولون في «الحرس الثوري»، ولا مكتب «المرشد الأعلى»، ومنهم الشيخ «علي سعيدي» بسيطرة «الحرس الثوري» بالكامل على كل زمام الأمور في البلاد، وقال أيضًا: «إن المرشد سمح للحرس بالتدخل في كافة الأمور حفاظًا على النظام ومصالح البلاد»! تصريحات «سعيد» هذه جاءت بعد اعتراض لحكومة الرئيس «حسن روحاني» بشأن ما وصفتها بالتدخلات غير القانونية لبعض أركان النظام وحصول قادة الحرس بشكل مباشر على ١٨٠ مليار دولار في عهد حكومة «أحمدي نجاد» من مؤسسات حكومية وتحويلها إلى مراكز عسكرية أو شركات تابعة لقيادة الحرس.

وأكدت حكومة «روحاني» على لسان نائب الرئيس «إسحق جهانغيري» أنها تتابع ملف ١٨٠ مليار دولار بكل جدية وتطلب من السلطة القضائية التدخل وإعادة هذه الأموال إلى المؤسسات الحكومية! إلا أن ممثل المرشد في الحرس رد على حكومة «روحاني»، مدعيًا أن سحب تلك الأموال كان بأمر من المرشد وموافقته على تقوية أركان الحرس! وزعم «سعيدي» أن الحرس وخلال أحداث عام ٢٠٠٩م ومن خلال قمعه للمعارضة الإصلاحية يستحق أكثر من ١٨٠ مليار دولار، لأنه أنقذ البلاد من فتنة كبرى كادت تطيح بنظام ولاية الفقيه!

ويقول مقرّبون من الرئيس «روحاني» أن الحكومة الإيرانية ونظرًا لتوسيع الأزمة الاقتصادية تنوي إعادة أموالها لتحسين حياة المواطنين، ومنع ما يوصفون بالمختلسين من الاستمرار في نهب المال العام وسمسرة النفط بواسطة كبار قادة الحرس والعديد من المرتبطين بهم من أمثال «بابك رنجاني» المتهم بنهب واختلاس حوالي ١٤ مليار دولار في حين أن أركان النظام تطالبه برد حوالي ٣ مليارات دولار فقط!

ومن المستغرب، كما يقول معارضون أن أركان النظام وأجهزة إعلامه أقامت الدنيا ولم تقعدها بشأن مليار و٥٠٠ مليون دولار قررت «أمريكا» مصادرتها من أموال «إيران» بسبب احتجاز الرهائن الأمريكيين في «طهران» ومشاركة «إيران» فيما سميت بعمليات إرهابية في المنطقة والعالم، إلا أن أركان النظام ترفض إعادة مليار دولار تم بذخها أو توزيعها بشكل غير عادل في عهد الحكومة السابقة.

وقد استغل الأصوليون إمساكهم بزمام السلطة في مصادرة الأصوات المعارضة، فمن ذلك ما حدث لصحيفة «بهار»، فبسبب نشر مقال لها انتقدت فيه سياسة أركان النظام، تم إغلاقها، واعتقال كاتب المقال ومدير الصحيفة بتهمة تحريض الرأي العام وإثارة تشويش الأذهان العامة، وإضعاف قدرة النظام الإيرانية. وكانت هذه الصحيفة نشرت قبل أيام مقالاً بشأن العقائد الدينية وقدرة النظام، واتهمت فيه أركان النظام دون

تسميتها بأنها تبحث دومًا عن مبررات لإخضاع الشعب، كان آخرها الزعم بوجود مخطط التغلغل الأجنبي في «إيران» لإحباط نتائج الاتفاق النووي وإفشال مساعي حكومة روحاني بتطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي.

وأشارت الصحيفة في مقالها إلى أن بعض الأنظمة تلجأ إلى التفرقة بين المواطنين من خلال جعلهم إصلاحيين وأصوليين لاستمرار السيطرة عليهم، وكذلك استغلال الدين لفرض آراء ومواقف بعض الحكام قسرًا على الشعب. وتطرقت الصحيفة إلى وجود عدة حيل وأساليب لاستمرار التمسك بزمام الأمور، منها إرعاب المواطنين وفرض طريقة اللبس والعيش، والتدخل أيضًا في حياتهم الشخصية. وانتقدت الصحيفة أساليب تعامل «مجلس رقابة الدستور» مع مرشحي الانتخابات ومطالبتهم إثبات ولائهم للمرشد ولنظام ولاية الفقيه، وحفظ أحاديث الأئمة بدلاً من ضرورة حفظ القوانين وتطبيق بنود الدستور. وقالت الصحيفة: «إننا نريد نوابًا للشعب وليس نوابًا عن المدارس الدينية»!

وانتقدت الصحيفة بشدة السماح للبعض في أركان النظام بسب وشتم مسؤولي حكومة «روحاني»، والسخرية من حضور حفيد الإمام الخميني في الانتخابات وتوجيه اتهامات باطلة للشيخ «رفسنجاني» وتهديده بشطب اسمه من قائمة المرشحين «لمجلس الخبراء». وادعت الصحيفة في مقالها أن «أمريكا» لم تقدم على إسقاط نظام يتهم المواطنين بالتآمر عليه، ولم تحتج على توجيه ثقل القمع للأكثرية بواسطة أقلية لا سلوكيات لها سوى الاستمرار في الحكم وليس الدفاع عن سيادة البلاد وحقوق الشعب[1].

ولعل المنظر العام للمشهد الإيراني بعد انتخابات «مجلس الخبراء» و«الشورى» سيحدد اتجاه البوصلة الحاكمة في «إيران»، وإذا كان المؤشر سيستقر في مساحة هيمنة مجموعة ولاية الفقيه الحاكمة، فمن المؤكد أن سياسة «تصدير الثورة» ستحافظ على

(١) انظر «محطات إيرانية»، القبس الكويتية (٣) و(٩) يناير ٢٠١٦م.

زخمها التصاعدي مستفيدة من مظلة الاتفاق النووي الذي أطلق يديها. وهذا الذي سيحصل فعلاً، حيث نقلت وكالة «إيلنا» بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٦م وعن عضو اللجنة السياسية للتيار الإصلاحي «حسين مرعشي» أنه من بين ٣٠٠٠ مرشح إصلاحي تم قبول ترشيحات ٣٠ فقط، أي ١٪، وينتمي «مرعشي» إلى حزب «كاركزاران» الذي يقوده رئيس «مجلس تشخيص مصلحة النظام» «أكبر هاشمي رفسنجاني». أما الثلاثون مرشحًا إصلاحيًا فهم ٥ ضمن دائرة العاصمة «طهران»، و٢٥ من المحافظات الأخرى، ويبلغ عدد مقاعد البرلمان ٢٩٠ مقعدًا، وقد جاءت تلك الاستبعادات بناء على أوامر المرشد الأعلى، إذ قال خلال اجتماع مع مسؤولين مشاركين في الانتخابات «إنه لا يتفق مع «روحاني» بشأن من ينبغي السماح له بالترشح على مقاعد البرلمان.. فقط من يؤمنون بالجمهورية الإسلامية وبقيمها (أي ولاية الفقيه) ينبغي السماح لهم بدخول البرلمان». على الجانب الآخر، وجه «روحاني» الذي كان يتحدث إلى المحافظين ومديري الأقضية في «طهران» انتقادات إلى «مجلس صيانة الدستور»، قائلاً: «إن هذ يسمى برلمان الأمة، وليس برلمان فصيل واحد» (يقصد فصيل المرشد الأعلى)، وقال: «كم من الناس، وكم من الآلاف يتبعون دين «موسى» في هذا البلد؟» إشارة إلى تخصيص مقعد واحد لليهود، ومقاعد أخرى للمسيحيين والأرمن والزرادشتيين، ولم يشر بشيء إلى «أهل السنة»، لأنهم غير موجودين «ديموغرافيًا» على خريطة الحقوق السياسية الصفوية، ولذلك ليس لهم مقاعد مخصصة في البرلمان لأنهم غير معترف بهم أصلاً! ولا زال التجاذب بين الخامنئيين والإصلاحيين متخذًا هذا المسار نفسه ولما يبقى على الانتخابات سوى حوالي شهر.

وبحسب صحيفة «كلمه سبنز» الإيرانية فإن «رئيس مجلس مصلحة النظام» «علي أكبر هاشمي رفسنجاني» قد قال: «إن إبعاد نحو ٧٠٪ من المرشحين المعتدلين يعني دعوة نحو ٢٠٪ من الناخبين فقط للمشاركة في انتخابات غير متكافئة، وهذا يعني تكرار

الأخطاء السابقة لعدم الاكتراث برأي أكثرية الناخبين والاكتفاء فقط بإجراء انتخابات لا يقبل بها معظم أبناء الشعب الإيراني»، وقد وجه بعض السياسيين غير الرسميين رسالة مفتوحة إلى قيادة النظام، ومما جاء فيها: «كان من الأجدر بأركان النظام إثبات للمجتمع الدولي بعد مرحلة تطبيق بنود الاتفاق (النووي) أنها تقف إلى جانب حكومة «روحاني» من خلال إجراء انتخابات حرّة ونزيهة، وليس إقصاء المنافسين بصورة واسعة، وتشويه سمعة الحكومة الإيرانية في الساحة الدولية من خلال الإصرار على احتكار السلطة بواسطة القوى الأصولية المتشددة التي ليست لها أي مكانة وشعبية واقعية في المجتمع الإيراني..».

وهكذا تبين لنا أن مجموعة ولاية الفقيه بقيادة المرشد الأعلى «علي خامنئي» تفرض حكمًا دكتاتوريًا صفويًا من خلال انتخابات معلبة ومفصلة على المقاس الأصولي الشيعي الذي يفرض هيمنته على الساحة الإيرانية بالحديد والنار[1].

على أبواب الانتخابات:

تأججت المواقف واحتدمت التحديات بين التيارات كافة وذلك قبل أيام من الانتخابات، كانت قضية الاتفاقات النووية إحدى ساحات تبادل الاتهامات، سواء بشكل مباشر أو مبطن. ونرصد بعض المواقف المتعلقة بالانتخابات ومتعلقاتها.

أولاً: ردح المحافظين والإصلاحيين والمعتدلين:

- تقدم «خامنئي» ركب المحافظين وتزعم الدعاية لهم، مستفيدًا من ثقله الديني باعتباره المرشد الأعلى، وهو «الولي الفقيه». وتركزت دعاية «خامنئي» على الهجوم على «الولايات المتحدة»، باعتبارها الشماعة التي تعلق عليها الشعارات التي تبتز الجماهير وتعزف على أوتار مشاعرهم. فقبل يومين من الانتخابات

(١) انظر النتائج النهائية للانتخابات في القسم الثالث من هذا الفصل مع بعض التحليلات الخاصة بها.

خطب «خامنئي» أمام جمع من سكان «نجف آباد» حضروا إلى طهران فقال إن: «الشعب لا يريد برلمانًا مواليًا للحكومة ولا مناهضًا للحكومة، إنه يريد برلمانًا شجاعًا ومخلصًا يتحمل جميع مسؤولياته من دون أن يخشى «أمريكا»، ويولي أهمية لكرامة البلاد واستقلالها، ولا يستسلم أمام أطماع القوى التي أُبعدت عن «إيران» وتريد العودة إليها». ودعا المحافظون وقادتهم إلى التصويت للمرشحين المؤيدين لشعار «الموت لأمريكا»، وقال المرشح المحافظ «غلام علي حداد» أمام مئات من مؤيدي المحافظين: «دعمنا المفاوضات النووية، ولكننا لا نثق بـ «الولايات المتحدة» التي فرضت عقوبات جديدة ودفعت في اتجاه خفض أسعار النفط لكيلا تحقق «إيران» مدخولاً ماليًا». وينادي المحافظون بالتحذير من تسلل «أمريكا» السياسي والاقتصادي والثقافي إلى «إيران».

- تقدم «حسن روحاني» (رئيس الجمهورية) ركب الإصلاحيين، والذين عززوا مواقعهم بتقديم لوائح مشتركة مع المعتدلين، لكن «مجلس صيانة الدستور» الذي يشرف على الانتخابات ويهيمن عليه المحافظون استبعد أبرز شخصيات الإصلاحيين المرشحين للانتخابات، وهو ما اضطر الإصلاحيين إلى خوض الانتخابات بمرشحين غير معروفين كثيرًا. ومع ذلك بقيت حظوظ الإصلاحيين والمعتدلين كبيرة خاصة في «مجلس الشورى». وقد دعا الرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي، وكذا الرئيس المعتدل السابق «أكبر هاشمي رفسنجاني» الناخبين إلى التصويت للمرشحين المؤيدين «لروحاني» وقطع الطريق على المحافظين الأصوليين.
- دُعي نحو ٥٥ مليون إيراني إلى صناديق الاقتراع لانتخاب ٢٩٠ نائبًا «شوريًا»، و٨٨ عضوًا في «مجلس الخبراء»، وتمت الموافقة على ٦٢٠٠ مرشح للانتخابات التشريعية و١٦١ مرشحًا لانتخابات مجلس الخبراء. وتمثل تلك الأرقام مساحة

دائرة الردح الانتخابي بين المحافظين من جهة والإصلاحيين والمعتدلين من الجهة المقابلة.

ثانيًا: الإصلاحيون يمتطون صهوة الشبكة المعلوماتية في دعاياتهم الانتخابية:

بعد التظاهرات الحاشدة في ٢٠٠٩م منعت المؤسسة الحاكمة التي يسيطر عليها المحافظون أنشطة المرشحين الإصلاحيين والتجمعات غير المرخصة، واعتقلت كثيرًا من النشطاء بتهمة التحريض. لذلك لجأ الإصلاحيون لنشر أخبار مرشحيهم والمرشحين المعتدلين عبر وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام واسع لإمكانات الشبكة المعلوماتية. وقال «محمد رضا جلائي بو»، وهو ناشط أمضى خمسة أشهر في الحبس الانفرادي لإدارته حملة دعائية تدعم مرشحًا إصلاحيًا في عام ٢٠٠٩م: «قطعًا لن يسمح لنا بالتواجد في الشارع بهذا الشكل مرة أخرى». ويعمل «جلائي بو» حاليًا باحثًا في «مركز دراسات الشرق الأوسط» بجامعة «هارفارد»، ويدير حملة على مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيق تلغرام تتضمن السلاسل الإلكترونية الخضراء، في إشارة إلى السلاسل البشرية لنشطاء يرتدون عصابات رأس خضراء بطول ٢٠ كلم في «طهران» عام ٢٠٠٩م. وتوجد مجموعات نشطة إصلاحية سرية لا تستطيع النزول إلى الشارع مباشرة فاختارت منصات التواصل الاجتماعي لما لها من فاعلية أكبر بتكلفة أقل. وقد أسس إيرانيون آلاف المجموعات على «تلغرام» حيث تقوم بشكل مستمر بإعادة نشر مواد من مجموعة لأخرى. وأصبح تطبيق «تلغرام» - مقره برلين - الذي افتتحه مؤسس موقع «في كونتاكت» يتمتع بشعبية بين النشطاء والإيرانيين العاديين، باعتباره في نظرهم أكثر أمنًا من التطبيقات المنافسة له. وعمومًا فإن وسائل الدعاية الانتخابية تتناسب مع إمكانات الأطراف المتصارعة، وكان واضحًا رجوح كفة المحافظين في الإعلام الرسمي وتوابعه والحضور الإعلاني المكثف في الشوارع والمنصات، بما ليس متاحًا بالدرجة نفسها للإصلاحيين والمعتدلين. (بحسب الوكالات والصحافة في ٢٥ فبراير ٢٠١٦م).

الانتخابات:

اليوم الحاسم ٢٦ فبراير ٢٠١٦م:

مع بزوغ فجر يوم ٢٦ فبراير ٢٠١٦م توجهت الجموع التي تمثل التيارات المتنافسة إلى صناديق الاقتراع رافعة رايات التحدي، بعضها ضد الآخر، لتدلي بأصواتها لانتخاب أعضاء مجلسي «الخبراء» و«الشورى». جميع تلك الجماهير كانت قلوبها مثقلة بآمال تحقيق الانتصار الحاسم على بعضها بعضًا!

- العدد النهائي للمرشحين لانتخابات مجلس الشورى لم يكن متكافئًا:
  - ٢٠٠ مرشح إصلاحي.
  - ٥٠٠٠ مرشح أصولي (محافظ).

وأما انتخابات مجلس الخبراء فبلغوا ١٦٠ مرشحًا، وبلغت نسبة المشاركين ٦٢٪ من الذين يحق لهم التصويت في عموم «إيران»، وفي «طهران» بلغت ٥٠٪ بحسب ما أعلنه وزير الداخلية «عبد الرضا رحماني».

- نتائج مجلس الخبراء:
  - ٢٧ عضوًا من التيار الأصولي (المحافظون).
  - ٣٥ عضوًا مشتركًا في قوائم المعتدلين والأصوليين.
  - ٢٠ عضوًا معتدلاً.
  - ٦ أعضاء من تيارات سياسية مستقلة.
- نتائج مجلس الشورى:
  - ١٢٥ عضوًا من التيار الأصولي (المحافظون) (تقريبًا ٥٢٪ من المقاعد).

- ١٢٩ عضوًا من الإصلاحيين والمعتدلين.
- ٣٦ عضوًا من المستقلين والأقليات (متضمنة مقعد مؤجل).

وبذلك تكون نسب التيارات المشاركة في الانتخابات كالتالي:

حوالي:

- ٤٣٪ من الأصوليين.
- ٤٤٪ من الإصلاحيين.
- ١٣٪ مستقلون أو موالون لحكومة «روحاني»، وأقليات.

■ عدد الفائزات بمقاعد البرلمان بلغ ١٨ امرأة، موزَّعات كالتالي:

- ١٥ ينتسبن للتيار الإصلاحي.
- ٣ ينتسبن للتيار الأصولي.

مقابل ٩ نساء في المجلس المنتهية ولايته، وكلهن كنَّ من تيار المحافظين.

■ في «مجلس الشورى» الإيـراني توجد ٥ مقاعد مخصصة لليهود والنصارى والزرادشت. أما المقاعد الأخرى (٢٨٥ مقعدًا) فللشيعة فقط.

■ أفرزت الانتخابات ٩٠ نائبًا يمثلون الأعراق القومية (الأقليات)، وهم من محافظات: «قزوين»، «أذربيجان»، «أردبيل»، «كردستان»، «خوزستان»، «سبستان»، «بلوشستان»[١].

الرقم المذكور (٩٠ نائبًا) ورد في تقرير صدر عن وزارة الداخلية.

لكن أوردت تقارير أخرى أن عدد هؤلاء يفوق ١٥٠ نائبًا (بحسب صحيفة روز الإيرانية)، أي أن أكثرية النواب يمثلون القوميات غير الفارسية. ويقول «جلالي زادة»،

(١) جميع الأرقام المذكورة في النتائج هي بحسب تقارير وكالات الأنباء.

النائب السابق عن «كردستان» إن النواب السُّنّة في البرلمان الجديد سوف يواصلون التمسك بتكتل يشمل أهل السنة حفاظًا ودفاعًا عن حقوقهم، وأشار إلى أن جهات أمنية وسياسية تمنع ظهور تكتلات قومية أو مذهبية في البرلمان خشية إثارة الخلافات مع أركان النظام، وعلى هذا الأساس لا يسمح كثيرًا للنواب بتشكيل تكتلات على أسس قومية أو مذهبية، ويتم إقحام النواب في تكتلات أصولية أو معتدلة أو مستقلة لإحباط مساعي النواب الآخرين، ويتم أيضًا منح مزايا كبرى للذين ينضمون لتكتل «ولاية الفقيه» بهدف إضاعة حقوق الأقليات الدينية والقومية تحت مظلة الدفاع عن المرشد، ويقر نواب الأقليات الدينية أنه يسمح لهم بتشكيل تكتل خاص بهم في البرلمان، لكن لا يسمح لهم بأي نشاط سياسي، ولا بإصدار أي بيان أو موقف يعبر عن وجهة نظر نواب الأقليات. وكان نواب قوميون قد طالبوا بتنفيذ بنود الدستور الخاصة بالدفاع عن حقوق القوميات، إلا أنه تم إحباط هذه المساعي بذريعة أنها قد تؤدي إلى تشديد الخلافات القومية والمذهبية. (انتهى من صحيفة روز الإيرانية، نقلاً عن القبس الكويتية في ١٩ مارس ٢٠١٦م)

ويتبين لنا مما سبق كيف يمارس التيار الصفوي الفارسي الضغوط على الآخرين ليمرر مشاريعه الصفوية فقط.

- تمت الانتخابات على مرحلتين، تم التنافس في مرحلتها الثانية لشغل ٦٨ مقعدًا.
- على صعيد العاصمة «طهران» فاز الإصلاحيون والمعتدلون (حلفاء «روحاني») بجميع المقاعد وعددها ٣٠ مقعدًا، ولم يفز أي أصولي في «طهران». لكن على مستوى «إيران» كلياً لم يحصل الإصلاحيون والمعتدلون على الأغلبية، كما وضح ذلك من الأرقام السالفة. ولكن اللافت أن عدد سكان «طهران» هو ٢٠٪ من مجمل سكان «إيران» أي ينبغي أن يكون لها (٢٠٪ × ٢٩٠ = ٥٨ مقعدًا) في حين أن المخصص لها ٣٠ مقعدًا فقط. والعلة في ذلك أن الأصوليين يعتمدون على

الطبقات الشعبية المتواضعة والتي تسيطر عليها البساطة ويسهل قيادتها، وهؤلاء معظمهم يقطنون الأرياف والمدن الصغيرة والقرى والمزارع. أي خارج المدن الكبرى، لذلك أعطيت هذه الشرائح المنقادة للأصوليين المساحات الأوسع في مخصصات المقاعد في «مجلس الشورى»، وتم تقليص مقاعد «طهران» و«المدن الكبرى» الأخرى لضمان تحقيق وصول المرشحين الأصوليين بأكبر عدد ممكن إلى قاعة البرلمان.

- الاتفاق النووي كان حاضرًا على مائدة نتائج الانتخابات، لأنها كانت مادة أساسية في دعايات الإصلاحيين، وقد أظهر استطلاع أجرته جامعة «ميرلاند الأمريكية» على عينة من الإيرانيين أن ٧٠٪ من الإيرانيين يؤيدون الاتفاق النووي الذي لم يكن مريحًا بالنسبة للأصوليين وقبلوا به على مضض.

- أسفرت نتائج «مجلس الخبراء» عن هزيمة شخصيتين رئيستين بارزتين في المجلس، ولم يكن يتصور الأصوليون أن يتم إقصاؤهما عن المجلس انتخابيًا، هما: الرئيس الحالي للمجلس آية الله «محمد يزدي»، وآية الله «محمد تقي مصباح يزدي». لكن تمكن الأصوليون من تعويض ذلك بنسبة ٥٠٪ عندما انتخب الرئيس الحالي «لمجلس صيانة الدستور» آية الله «أحمد جنتي» لعضوية «مجلس الخبراء»، رغم حلوله في المركز الأخير، نسبة لعدد الأصوات (ترتيبه ١٦ عن دائرة «طهران»). وكان المرشحان الآخران يخوضان معركتهما الانتخابية عن دائرة «طهران» أيضًا. وتصدر الإصلاحي الرئيس السابق «أكبر هاشمي رفسنجاني» قائمة الفائزين، تبعه المحافظ «محمد إمامي كاشاني»، بينما حلّ الرئيس «حسن روحاني» ثالثًا لكن على مستوى المحافظات. حققت الشخصيات الدينية المحافظة نجاحات مهمة، منهم آية الله «أحمد خاتمي» في «كرمان»، وآية الله «سيد محمد هاشمي شاهرودي» في «خراسان رضوي»، ورئيس السلطة القضائية آية الله «صادق لاريجاني» في «مازندران».

- جاءت نتيجة الانتخابات كالصاعقة بالنسبة لتيار الرئيس السابق «أحمدي نجاد»، إذ لحقت به هزيمة ساحقة، إذ لم يتمكن أي مرشح من هذا التيار من الحصول على مقعد في «مجلس الشورى» الجديد. كما فقد قادة «الحرس الثوري» أيضًا ثلثي نوابهم. كما فقد ٧٠ من أعضاء «مجلس الشورى» السابق من الأصوليين مقاعدهم في المجلس الجديد. وأصبح حوالي ٥٠٪ من أعضاء المجلس من التيارات الأخرى، كما أصبح حوالي ثلث أعضاء «مجلس الخبراء» من الإصلاحيين. وإذا كان ثمة تكافؤ في مستويات العلم والخبرة بين رجال «مجلس الخبراء»، فإن ذلك ليس على هذا النحو في «مجلس الشورى»، إذ يتفوق الفائزون من الإصلاحيين في العاصمة «طهران» على قرنائهم من المناطق الأخرى (في الجملة) وذلك لتمتعهم بفائض عن الآخرين بالعلم والخبرة. وقد دلَّل «محسن ميلاني» على ذلك في «فورين أفيرز» وذلك بقيادة كتلة «محمد مصدق» النيابية مشروع التأميم في «إيران» مع كونها كانت تشكل أقل من ثلث أعضاء المجلس النيابي آنذاك. (بحسب ما ذكره «د. حامد الحمود» في مقالته بعنوان: «إيران» تتغير.. لكن ببطء، في صحيفة القبس في ٩ مارس ٢٠١٦م). وفي تحليله للانتخابات الإيرانية الأخيرة أفاد بأن «إيران لن تشهد تغييرًا جذريًا على المدى القصير، فالقوى المتشددة المحافظة ما زالت مسيطرة على نصف أعضاء «مجلس الشورى» (قبل الانتخابات التكميلية) وعلى ثلثي أعضاء «مجلس الخبراء» الذي يختار المرشد الأعلى، وينتخب أعضائه كل ثماني سنوات، أي في عام ٢٠٢٤م ستكون الانتخابات الجديدة «لمجلس الخبراء».
- وظف الأصوليون كل ما استطاعوا للحصول على أفضل النتائج في انتخابات «مجلسي الخبراء والشورى». ومن أبرز ما وظفوه «مجالس المدّاحين» حيث يؤمها أعداد كبيرة من الناس، معظمهم من البسطاء والجهال. وقد جاءت مفرزات هذه المجالس مخيبة لآمال الأصوليين. وقد كتبت صحيفة «كلمه سبز» الإيرانية معقبة على نتائج الانتخابات تحت عنوان «من هم أبواق النظام»، «منذ أعوام

والقيادة الإيرانية تركز فقط على دعم أبواقها من المدّاحين وناشري الأكاذيب وخادعي الرأي العام، ووفقًا للحقائق القائمة في المجتمع، فإن معظم المدّاحين يعملون بشكل أبواق إعلامية للقيادة، وهؤلاء محصنون أمنيًا وقضائيًا وحتى إنهم يسبون ويشتمون علانية من دون حدود «رئيس الجمهورية» و«الشيخ رفسنجاني»، ويصفون أبناء الشعب أنهم حيوانات ناطقة! إن معظم المدّاحين حولوا المجالس الدينية إلى سياسية، حتى إنهم يدعون علانية لإسقاط حكومة «روحاني» (الإصلاحية) والانتقام الإلهي منها لأنها وقعت الاتفاق النووي، ويؤكد الكثيرون أن هؤلاء يحصلون على مزايا ورواتب مالية كبيرة جدًا، ويحظون بدعم مباشر من القيادة الإيرانية (أي المرشد الأعلى). إن معظم هؤلاء، بحسب تقارير حكومية، من الأميين أو قليلي التعليم، إلا أن أركان النظام يصورونهم بالعلماء والفلاسفة!، لأن أصواتهم جيدة في مجال سب وشتم الحكومة الحالية. إن هذا الوضع لا يختص بالقيادة الحالية، بل إن معظم الحكومات المتهمة بالاستبداد تمارس مثل هذا الأسلوب، حيث تنشر «مدّاحيها» في المجتمع لخداع الرأي العام والاستفادة من سذاجة المواطنين لإشاعة الأكاذيب لمصلحة أركان النظام. وينقل بعض المقربين للقيادة أفكارًا تفيد أن المدّاحين بالنسبة لهذه القيادة أهم بكثير من أجهزة الإعلام، لأن معظم المواطنين لا يشاهدون التلفزة الإيرانية ولا يقرأون صحفها ولا يسمعون لكلام وتوصيات القيادة بتاتًا، في حين أن المدّاحين قادرون يوميًا على خداع الرأي العام وإشاعة الأكاذيب بين آلاف الأشخاص من خلال دعوتهم إلى ولائم الطعام والاستماع إلى مدح القيادة وذم الحكومة، وذلك يوميًا!».

إن ما ذكرته هذه الصحيفة غني عن التعليق، فالجميع يعلم أن هذا النظام الصفوي قد تخصص في تزييف آراء المواطنين الإيرانيين، ويقود الأصوليون مواكب الأراجيف وبث الاتهامات ضد خصومهم، وهم أيضًا يتلقون مثل ذلك من أولئك الخصوم، إذ إن هذا

المركب الصفوي يعج بأمثال هؤلاء الردّاحين والمدّاحين، وإن كان قد اختلف ركاب هذا المركب فيما بينهم على من يقوده فإنهم لم يختلفوا على «ميناء» الوصول، وهو المعنون بالهيمنة الصفوية الفارسية على المنطقة الخليجية وما حولها وصولاً إلى البحر المتوسط في شرقه وجنوبه!

- في إطار الدعاية للمرحلة الثانية حشد الأصوليون الحسينيات والمساجد ومراكز «الحرس الثوري» والتعبئة لدعوة أنصارهم للمشاركة الفاعلة في الانتخابات وإفشال ما وصفوها بخطط الإصلاحيين الداعية إلى إضعاف مكانة ولاية الفقيه، وجرت العادة على ألا يشارك كثير من الناخبين في المرحلة الثانية، وهو الأمر الذي يصعب من خطط الأصوليين لتزوير نتائج الانتخابات لمصلحتهم أو التلاعب في نتائجها، لكي يستمروا في السيطرة على نتائج البرلمان، واستغل الأصوليون ذريعة عدم تحقق أي نتائج ملموسة في الاتفاق النووي، وسحب «أمريكا» ملياري دولار من أموال «إيران» لتوجيه التهم إلى حكومة «روحاني»، والزعم بفشل برامج وسياسة المعتدلين، إلا أن الرئيس «روحاني» رد على هذه الاتهامات بقوله: «لم يكن مقررًا أن يتم تطبيع العلاقات مع «أمريكا» بعد الاتفاق النووي ولم يسمح لنا بذلك، إضافة إلى أن سرقة أموال إيران كان سببها قرارات حكومة «أحمدي نجاد» لا حكومتي»! (نقلاً عن صحيفة «نبك إيران» الإيرانية، إبريل ٢٠١٦م).
- ورغم ما بذله الأصوليون (المحافظون) من دعاية فقد جاءت نتائج الفترة الثانية مخيبة لآمالهم حيث كانت كالتالي:
  - ١٨ للمحافظين.
  - ٣٨ للإصلاحيين والمعتدلين (لائحة الأمل).
  - ١٢ للمستقلين.

وهذه الأرقام غنية عما تحمله من دلالات على ابتعاد الشعب الإيراني عن خط الأصوليين، علمًا بأنه دُعي للمشاركة في انتخابات المرحلة الثانية نحو ١٧ مليونًا، وشملت ٢١ محافظة و٥٥ دائرة انتخابية في كل «إيران».

- ضمَّ المجلس المنتخب ١٦ من رجال الدين الشيعي (أي المعمَّمين) مقابل ٢٧ رجل دين في المجلس المنتهية ولايته.

وقد كان رجال الدين في المجلسين اللذين انتخبا بعد ١٩٧٩م يشغلون أكثر من نصف المقاعد، ١٦٤ مقعدًا في المجلس الأول، و١٥٣ مقعدًا في المجلس الثاني، ثم قلَّ عددهم إلى ١١٠ ثم ٧٠ ثم ٥٢ ثم توالى النقص. وغالبية رجال الدين الذين انتخبوا «لمجلس شورى» ٢٠١٦م كانوا من المحافظين: ١٣ رجل دين محافظ، ٣ رجال دين إصلاحيين. وبين ٣٠ نائبًا منتخبًا في «طهران»، جميعهم إصلاحيون أو معتدلون ليس هناك سوى رجل دين واحد، مقابل ثماني نساء.

ورغم نقص عدد رجال الدين في «مجلس الشورى» الجديد، إلا أنهم لا يزالون يمسكون بزمام المناصب الرئيسة في النظام الحاكم في «إيران». ولكن مما لا شك فيه أن نقص رجال الدين في «مجلس الشورى» الحالي بهذا الانخفاض العددي الحاد يشير إلى انخفاض شعبيتهم بين أفراد الشعب وإلى تراجع ثقة الناس بهم، وإلى فشل النظام في تحقيق ما يصبو إليه الشعب الإيراني من زحزحته عن أرضية الفقر والعوز وضعف الخدمات، فضلاً عن سوق أبنائه إلى لهيب المعارك التي يشارك فيها النظام في العراق وسوريا واليمن، حيث يذهبون أحياءً ويرجعون في التوابيت! وبناء على سياق الأحداث واستمرار الانحدار الإيراني نحو هاوية الفساد والإفساد فإنه من المتوقع أن يقل، أو ينعدم، وجود علماء الدين الشيعة في «مجلس الشورى» القادم، أي بعد أربع سنوات.

الأصوليون والإصلاحيون.. ردود أفعال اتهامية متبادلة:

ما إن وضعت حرب الانتخابات أوزارها حتى بدأ التراشق بين تيار الأصوليين (المحافظين) والتيارات الأخرى المناوئة، وفي مقدمتهم تيار الإصلاحيين وتيار المعتدلين.

أولاً: التيار الأصولي:

في ساحة هذا التيار نسجل الوقفات التالية:

- المرشد الأعلى، «علي خامنئي»، هو الرجل الأول في هذا التيار. ولكنه أيضًا الرجل الأول في إيران وقائد ثورتها، فكان تعقيبه الابتدائي على الانتخابات مكتفيًا بقوله: «أشكر الشعب الإيراني الحكيم، صاحب العزيمة، وآمل أن يتصرف البرلمان القادم بمسؤولية إزاء الشعب والله»، مذكرًا بأن «التطور لا يعني الانجذاب نحو الاستكبار العالمي». ومعلوم أن «خامنئي» قد صوَّت لصالح مرشحي المحافظين أملاً في حث الإيرانيين على التصويت لهم، ولكن خاب رجاؤه في ذلك، وبسبب الخيبة أعرب خلال لقائه مع أعضاء «مجلس الخبراء» عن أسفه لعدم انتخاب الذين أرادهم هو أن يفوزوا في الانتخابات، وهذا يثبت (بحسب قوله) صحة نتائج الانتخابات، وأن أركان النظام لم ولن يسعوا لتزوير النتائج..». ولأنه «لو كان الحق مع المعترضين الذين أثاروا الشغب في أحداث عام ٢٠٠٩م لأقدم الخاسرون في الانتخابات الحالية على الاعتراض، ومطالبة أركان النظام أركان النظام إقحامهم بالقوة في البرلمان ومجلس الخبراء» - كذا قال -.

لكن (بحسب صحيفة كلمة سبز الإيرانية) معظم الناخبين يشككون في ذلك، حيث تم إقحام العديد من الأصوليين عنوة في «مجلس الخبراء» و«البرلمان»، مثل الشيخ «أحمد جنتي» و«أحمد خاتمي»، نظرًا لأن غالبية المواطنين مع المعتدلين والإصلاحيين، فكيف حصل الأصوليون على مقاعد عديدة لهم في هذين المجلسين لولا الإقحام؟!

- اعترض نواب منهزمون في التيار الأصولي على جعل مرشح القيادة في الانتخابات، وهو «حداد عادل»، على رأس قائمة الأصوليين، وأنه بسبب ذلك لم يصوت الناخبون في «طهران» لكل مرشحي الأصوليين الذين احترقوا بورقة مرشح الأصوليين الأساسي «حداد عادل».

- اعتبر الأصوليون «رفسنجاني» شوكة شاذة يجب اجتثاثها. وكان «رفسنجاني» محسوبًا على هذا التيار، ولكن له آراؤه الخاصة المستقلة عن آراء المرشد «خامنئي»، ثم جاءت القشة التي قصمت ظهر البعير عندما اعترض «رفسنجاني» على عدم قبول «مجلس رقابة الانتخابات» مشاركة حفيد الخميني، خشية أن يكون ندًّا قويًا للأصوليين في «مجلس الخبراء»، فتم شطب اسم «رفسنجاني» من قائمة الأصوليين، وكانوا قبل ذلك قد أدرجوه في قائمتهم على مضض لابتزاز اسمه والانضواء تحت عباءته لمرحلة الانتخابات فقط. وكان «لرفسنجاني» دعوات لإعطاء الشعب حقوقه في اختيار نوابه ومسؤوليه دون فرض مؤسسة الحكم المحافظة رأيها عليهم، وأيضًا فإنه اعترض على ما وُصف بتزوير نتيجة الانتخابات الرئاسية في عهد «أحمدي نجاد»، فأضحى لكل ذلك مغضوبًا عليه من التيار الأصولي المحتكر للسلطة. وأصبح إسقاطه في الانتخابات مطلبًا مُلحًّا. وجند الأصوليون إعلامهم الرسمي وإذاعتهم ووكالات الأنباء التابعة لهم لشن أقذع الهجمات على «رفسنجاني» واتهموه بأنه ضمن القائمة الانتخابية المدعومة من «أمريكا» و«بريطانيا» و«إسرائيل»، وأشاعت تلك الأجهزة في ليلة الانتخابات أن «رفسنجاني» وجماعته حصلوا على فتوى من مفتي السعودية تدعو لدعمه في الانتخابات وأن السلفيين يقفون إلى جانبه!! وأنهم (أي السلفيين) كانوا مع الداعين لعدم اختيار «أحمد جنتي» و«محمد يزدي» و«مصباح يزدي» و«علم الهدى» «لمجلس الخبراء»، علمًا بأن هؤلاء يقضون معظم أوقاتهم في «لندن»، ثم يرمون الآخرين بالعمالة لبريطانيا! (بحسب صحيفة روز الإيرانية) وكان هؤلاء

ومن معهم من الأصوليين قد زعموا أن الثلاثي المكون من «خاتمي» و«روحاني» و«رفسنجاني» هم رأس حربة العمالة للغرب. كل ذلك كان قبل الانتخابات. وقد جاءت المفاجأة الكبرى بفوز «رفسنجاني» بالمركز الأول بين ٣٠ مقعدًا المخصصة «لطهران» والتي فاز فيها الإصلاحيون جملة واحدة. وكان «رفسنجاني» قد تحالف مع الإصلاحيين والمعتدلين وحصل على دعم أصواتهم، لكنه لم يعزز ترشيحه بأية حملات دعائية، وكذا «روحاني»، على غرار ما فعله مرشحو الأصوليين حيث كانت جميع أجهزة إعلام الدولة تحت تصرفهم، فضلاً عن شراء الأصوات وإنفاق مئات الملايين من الدولارات من المال العام على حملات مرشحيهم، وقاموا بنشر مئات الآلاف من طلبة رجال الدين وعناصر في «الحرس» و«التعبئة المسلحة» خلال يوم الانتخابات ويوم قبله في المدن والقرى ويدعون إلى الترويج لأنصار ومرشحي الأصوليين والإساءة العلنية للإصلاحيين بصراحة وقحة، دون أن تتصدى لهم قوى الأمن ووزارة الداخلية، كما أن القضاء وقف متفرجًا على انتهاك هذه السلوكيات للأحكام القانونية المتعلقة بالانتخابات لكونها جرت في يوم «الصمت الانتخابي» وفي يوم الانتخابات أيضًا. (مقتطف من صحيفة روز الإيرانية، بتصرف).

بعد الانتخابات، لم تكف أجهزة إعلام النظام عن توجيه أعنف وأسوأ الاتهامات «لرفسنجاني» بسبب فوزه الساحق على مرشحي المرشد الأعلى! وكان السبب الرئيس لهذه الاتهامات أن قادة التيار الأصولي يزعمون أن «رفسنجاني» يخطط للإطاحة بالمرشد «خامنئي»، وفي حالة تحقق ذلك فإن مصالحهم الفئوية والمادية ستتعرض للخطر والتهديد. وكان «رفسنجاني» قبل أيام من الانتخابات قد اعتبر الحوار مع دول المنطقة والمجتمع الدولي هو أساس سياسة «إيران» الناجحة، وليس التركيز فقط على قدرتها الصاروخية بحسب ما يدعو إليه «خامنئي»، ثم عدّل عبارته عبر تغريدة فقال: «إنه يقصد أن حوار النظام الإيراني أفضل من أي شيء آخر». لكن بعض زعماء التيار

الأصولي واصلوا هجومهم على «رفسنجاني»، فهذا النائب «جواد قدوسي» يصرّح بأن البعض يصف «رفسنجاني» بأنه أحمق وساذج لأنه ينتقد علانية تصريحات المرشد «خامنئي»، لكنه في الواقع مساوم مع أعداء النظام وخائن وعميل للغرب. وجاء ذلك متسقًا مع أقوال أئمة صلاة الجمعة من أن منتقدي المرشد حمقى ويقفون ضد إرادة «نائب الإمام المهدي»، وأن أمثال هؤلاء لا بد من إزاحتهم عنوة من الساحة، حتى وإن حازوا على آراء الشعب، ودعوا قادة «الحرس» و«الأمن» إلى جمع الوثائق والمستندات عن المعارضين لولي الفقيه وتقديمها إلى «السلطة القضائية» و«مجلس الخبراء» لاتخاذ ما يلزم من إسقاط إسناد المسؤوليات إلى هؤلاء. ودخل «المرشد» نفسه على الخط لتضييق الخناق على «رفسنجاني» وأنصاره من الإصلاحيين فدعا «المدّاحين» إلى تشديد هجماتهم على المعارضين وعلى الذين لا يفهمون لغة الثورة ويقفون ضد ولاية الفقيه، فقام «المدّاحون»، استجابة للمرشد، بشن أعنف الهجمات على «رفسنجاني» ومن أيّده بسبب وقوفهم ضد المرشد، وبسبب اعتقادهم أن الاتفاق النووي مع الغرب يتيح لهم فرصة ذهبية لاستبدال سلطة المرشد وإحلال سلطة «أمريكا» بدلها، وأن جميع من يعتقد ذلك فهو على خطأ، لأن الحق دومًا مع المرشد، وهو الذي يقرر من يكون في السلطة ومن يكون خارجها! (بتصرف، نقلاً عن صحيفة إيران أمروز).

- استبد الغضب بالمرشحين الأصوليين المنهزمين، بما ساقهم إلى التردي إلى ألفاظ سوقية. وقد ذكرت صحيفة «كلمة سبز» الإيرانية بأن «جميع المرشحين الأصوليين الذين هزموا في انتخابات «طهران»، في تصريحات وتعليقات لهم، وصفوا الناخبين بأنهم مجرد قطيع (كذا!). وأن قيادة الأراذل والأوباش وعناصر «أمريكا» و«إسرائيل» كانوا يحركون هذا القطيع للوقوف ضد القيادة وأركان النظام، وإن مثل هذا الوصف كان «أحمدي نجاد» قد قاله عندما هزم في الانتخابات أمام مرشح الإصلاحيين «موسوي»، واعترض على آراء الناخبين، واصفًا إياهم بأنهم أشبه بأعلاف ضارة (كذا!) لا بد من قطعها وحرقها!» (انتهى). ولا شك أن هذه

الألفاظ تدل على مدى الحقد والبغض للمخالفين، فإن كان هذا هو شأنهم إزاء بعضهم فكيف هو شأنهم في وصفهم لأهل السنة؟!

- رئيس السلطة القضائية المحافظ «صادق لاريجاني» دخل في جوقة الردح وعزف على وتر الاتهامات للإصلاحيين وقال إنهم «نسقوا مع وسائل إعلام أمريكية وبريطانية لمنع ما وصفهم بأنهم بعض من خدموا الشعب من دخول مجلس الخبراء المنوط به مهمة انتخاب الزعيم الأعلى للجمهورية الإسلامية» وتساءل: «هل هذا التنسيق مع الأجانب الرامي لإبعاد هذه الشخصيات عن مجلس الخبراء يصب في مصلحة النظام؟!». (رويترز ١ مارس ٢٠١٦م).

- نقلت مواقع إيرانية إخبارية (بحسب صحيفة كلمة سبز) عن إمام جمعة «مشهد» أنه في الانتخابات الأخيرة وقف الشعب الإيراني ضد إرادة الشعب!!، وصوتوا لما وصفهم بالمساومين مع الغرب، وادعى الشيخ «علم الهدى» (إمام جمعة مشهد) أن حذف العديد من المراجع الدينية أمثال «محمد يزدي» و«مصباح يزدي» من عضوية «مجلس الخبراء» كان مخططًا له من جانب الذين يسعون للإطاحة بالمرشد «علي خامنئي» أو تقليص قدرته، وأن المرشد «خامنئي» صوّت لمرشحي جبهة الأصوليين، وكان يتوقع فوز هذه الجبهة. إلا أن معظم الناخبين نكثوا به (!) وصوتوا لصالح جبهة أخرى يترأسها الشيخ «رفسنجاني» والرئيس «روحاني»، وأن الناخبين في «إيران» قصوا أجنحة المرشد، وأصبح اليوم من دون أجنحة! (في إشارة لإقصائهم معظم الأصوليين البارزين من «مجلس الخبراء»).

- «الحرس الثوري»، الذراع العسكري للأصوليين، كانت له كلمته، فقد أصدرت قيادتهم بيانًا اعتبروا فيه أن «الفائز الحقيقي هو نظام ولاية الفقيه، وحذروا الإصلاحيين الفائزين في الانتخابات من الوقوف ضد سلطة القيادة كما حدث في الدورة السادسة للبرلمان، مدّعين أن التصويت في الانتخابات التي تمت قد عزز

قيادة النظام، وأثبت ولاء الشعب مرة أخرى لأركان النظام». هكذا زعموا رغم أن النتائج المعلنة أوضحت خلاف ذلك، ولكن هؤلاء قد أدمنوا بث الأقاويل المخادعة والكاذبة. ولم يوفّر قائد «الحرس الثوري» العميد «جعفري» الاحتفاظ برأيه، بل استغل المناسبة للهجوم على الإصلاحيين، وقال: «إن بعض المسؤولين يسخرون في الخفاء من خطر نفوذ الأعداء والغرب في «إيران»، ويزعمون أن إشاعة مثل هذا الخطر يعيق حصول «إيران» على مزايا كبرى من الغرب بعد الاتفاق النووي». وصرّح «جعفري» أيضًا بقوله: «إننا سنواصل تطوير برامجنا الصاروخية حتى لو أعاد الغرب فرض العقوبات علينا أو هددتنا أمريكا بالحرب». وواصلت الأجهزة الإعلامية الأصولية، بواسطة «الحرس» وبواسطة الأبواق الأخرى، هجومها على الإصلاحيين، وقالت إن معظم أبناء الشعب الإيراني يعيشون في فقر وحرمان، وأن أوضاعهم المعيشية والاقتصادية أضحت أسوأ بكثير اليوم، قياسًا بما كان قبل الاتفاق النووي.

ثانيًا: التيار الإصلاحي:

في ساحة هذا التيار نسجل المواقف التالية:

- رئيس الجمهورية «حسن روحاني» تحدث بطريقة الرؤساء، ففي بيان له اعتبر الشعب هو الفائز الحقيقي في الانتخابات وليس أي شخص أو جهة، وأنه استمع مرة أخرى لرسالة الشعب وأن نتيجة الانتخابات أثبتت مرة أخرى أن معظم الشعب يطالبون بالإصلاحات والتغيير، ولابد من الإذعان لإرادته فقط، وليس لأي شخصية أو جهة أخرى» (لعله يقصد المرشد الأعلى ومؤيديه من المحافظين الأصوليين). وقد تعززت سلطة «روحاني» بعد أن حصدت «قائمة الأمل» الإصلاحية جميع مقاعد «طهران» الثلاثين، خاصة أن هذه القائمة قادها «محمد رضا عارف» خريج جامعة «ستانفورد» بولاية كاليفورنيا الأمريكية!، كما أن

الانتخابات ثقّلت كفة «روحاني» وتياره الإصلاحي عندما فازت حوالي ٢٠ امرأة بمقاعد في البرلمان، ومن أبرزهن «بروائه صلاحشوري» التي كانت قد صرّحت من قبل بأنه «يجب إعطاء المرأة الخيار في ارتداء أو عدم ارتداء الحجاب»! وهي بهذا الرأي تتحدى التيار الأصولي - قلت: بغض النظر عن موقف الأصوليين فإن الحجاب من شعائر الإسلام المتعلقة بالمرأة وهو معلوم الوجوب بالكتاب والسنة.

عيون «روحاني» متوجهة إلى تمهيد الطريق ليفوز بولاية رئاسية ثانية، ولذلك فإن فوز الإصلاحيين يعتبر فتح كوّة على المشهد المستقبلي الذي ينشده «روحاني»، وهو مزيد من الانفتاح على الغرب، مستفيدًا من تدعيم موقفه بالإصلاحيين الجدد من أمثال «علي ريجاني» الذي حقق فوزًا في «قم» معقل المحافظين. كما أن تيار «روحاني»، والإصلاحيين في العموم، يعوِّلون على تغيير بعض المحافظين لمواقفهم تبعًا لمصالهم الشخصية، حيث من المعتاد أن يغير الفائزون مواقعهم بالانتقال من تيار لآخر متناسين وعودهم الانتخابية، وقد عبر أحد المراقبين من الناخبين، وهو يشاهد عمال النظافة يكنسون صور وإعلانات المرشحين، بقوله: «جميع وعود المرشحين سوف تكنس وتنسى كما يكنس عمال النظافة الصور والإعلانات ووعود المرشحين!». غير أن أنصار «روحاني» من الإصلاحيين، وخلال اجتماعهم مع الشيخ «رفسنجاني» بعد فوزهم الساحق في «طهران» أكدوا أنهم ملتزمون بوعودهم للناخبين! (بحسب صحيفة غويا الإيرانية، إبريل ٢٠١٦م) ولم يوفر «روحاني» أية مناسبة دون أن يستغلها لمهاجمة المحافظين، فانتهز فرصة وجوده في مدينة «سمنان» (مسقط رأسه) ليؤكد أمام حشد كبير من أنصاره أنه سيطبق المرحلة الثانية (أي من الاتفاق النووي) مهما حصل ولن يتراجع عن ذلك. وانتقد ما وصفها مزاعم المتشددين (الأصوليين) بأنه يجب إلغاء الاتفاق النووي لأنه فشل وقال: «لقد مر ثلاثة أشهر فقط على هذ الاتفاق (كان يخطب في إبريل ٢٠١٦م) وليس عشرين عامًا»، وتساءل «إذا كان البرلمان ومعظم المواطنين راضين عن هذا الاتفاق فما معنى معارضة قلة من الذين لا يرغب فيهم الشعب؟!»، وتساءل أيضًا

«إذا حقق هذا الاتفاق إلغاء قرارات دولية ضد إيران وأبطل ١٢ قرارًا صادرًا عن مجلس حكام «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، فهل هذا ليس إنجازًا كبيرًا «لإيران»؟. وإذا كنا سنواصل سياسة الحكومة السابقة (أحمدي نجاد) فإن «إيران» كانت ستعود إلى القرن التاسع عشر!، وكنا قد ابتعدنا عن الركب العالمي مائة عام على الأقل!، فهل إننا أسوأ من تلك الحكومة؟! إن «إيران» لم تكن قادرة على تصدير حتى برميل واحد إذا لم نوقع على الاتفاق النووي، وكانت بعض الجهات في السابق تسرق عائدات النفط بذريعة الالتفاف على العقوبات..». وتابع «روحاني» «إن الاقتصاد المقاوم (الذي دعا إليه المرشد) لا يعني إلا أن لا تكون لنا علاقات تجارية مع الغرب وأن توصد أبوابنا أمام زيارات مسؤولي العالم. إن الاقتصاد المقاوم هو أن ننافس الدول الأخرى ونعتمد على أنفسنا في الصناعة والتجارة والتصدير والاستيراد، وأن نحقق الاكتفاء الذاتي، لا أن نغض الطرف عن قيام بعض الجهات داخل إيران بنهب المال العام! (بتصرف، نقلاً عن صحيفة مزدا الإيرانية، إبريل ٢٠١٦م).

وقال «روحاني» في مؤتمر حول صناعة السيارات في «طهران» بتاريخ ١ مارس ٢٠١٦م «أشكر الشعب الذي سمح للبلاد بالقيام بخطوة إلى الأمام وفتح الطريق التنمية.. وإذا كان هناك أشخاص يعتقدون حتى الآن أن البلد يجب أن يكون في مواجهة مع الآخرين، فلأنهم لم يفهموا رسالة ٢٠١٣م (إشارة لفوزه بالرئاسة في هذا العام)، حيث قال الإيرانيون للعالم بوضوح إنهم يريدون الاعتدال لا التطرف، التفاهم لا المواجهة..»، قلت: إذا كان ما يفعله الإيرانيون الصفويون من قتل ومذابح في سوريا اعتدالاً فما تُرى سيكون الحال لو كانوا متطرفين!

- ذكر بعض المحللين أن فوز الإصلاحيين يعود للرئيس الأسبق «محمد خاتمي» الذي ينظر إليه كزعيم أوحد للحركة الإصلاحية. وكان «خاتمي» قد تعرض لإجراءات عقابية، مثل القيود على حركته ونشاطه، ولكنه يمارس دوره القيادي

خلف الكواليس، إذ إن وسائل الإعلام محظور عليها ذكر اسمه أو نشر صورته، لكنه نشر «فيديو كليب» قبل الانتخابات حث فيه النشطاء على التوحد تحت «قائمة الأمل» والتي حظيت بزخم قوي بسبب تأييد «خاتمي» لها، حيث بعث زعيم المعارضة الذي يقبع رهن الإقامة الجبرية وعدد آخر من المعتقلين برسائل دعم لها. (محمد أمين، القبس الكويتية، ١ مارس ٢٠١٦م). وقد عبَّر أنصار «خاتمي» عن فرحهم بفوز الإصلاحيين، وقال «سعيد ليلاز» الذي عمل مستشارًا للرئيس «محمد خاتمي»: «إنه فوز كبير للغاية.. سيكون لدينا برلمان رشيد للغاية وأقل انقسامًا وأكثر خبرة». وقال: «إن إيران تواجه مشكلات كبيرة، منها الفساد وقلة الاستثمار ونقص الإنتاجية، وجميع هذه المشكلات يمكن حلها من خلال تحرير الاقتصاد»، وهي آمال طالما تتكرر بعد نهاية كل انتخابات، ولكن الصورة تبقى كما هي إن لم تكن أسوأ.

ويصطف المصرفيون المؤمنون بالانفتاح الاقتصادي الذي يقوده الإصلاحيون بقيادة «خاتمي» (من وراء القضبان)، وقيادة «روحاني» (من فوق كرسي الرئاسة) إلى جانب هذا الموكب. وأفاد المصرفي «رامين ربيع» أنه يتوقع أن يعالج البرلمان الجديد قضايا تمثل أهمية كبيرة لقطاع الأعمال، مثل: تطوير القانون التجاري وتحديث قوانين العمل وتحسين لائحة سوق الأوراق المالية.

- يتهم الإصلاحيون الأصوليين بتهم تحمل في طياتها تعبئة الشعب للإطاحة بهم. وقد توقع الأستاذ الجامعي السياسي «صادق زيباكلام» في مقال كتبه في صحيفة «سحام» الإيرانية أن تتحول الاعتراضات الجماهيرية داخل «إيران» إلى انقلاب ضد محتكري السلطة من الأصوليين، وأن ٨٠٪ من المواطنين يعارضون سلطتهم، وإذا استمروا في سياسة التطرف والتشدد فإن الشعب سيرفضهم وينقلب عليهم.. ومن الضروري إحالة شؤون البلاد إلى المعتدلين الذين أثبتوا أنهم أفضل بكثير

في التعامل على صعيد العلاقات الخارجية وحل الأزمات الداخلية. وأن معظم الإيرانيين لم تكن لهم رغبة في المشاركة في الانتخابات إلا أنه راجت مقولة في مواقع التواصل الاجتماعي تطالب بالمشاركة في الانتخابات، ليس من أجل الدعوات التي طرحت، بل من أجل إنزال الهزيمة بالأصوليين ومنعهم من استمرار احتكار السلطة في إيران، وأن مثل هذه المواقف سينجم عنها اعتراضات شاملة وربما انقلاب على محتكري السلطة؛ لأن الشعب بغالبيته يرفضهم ولا يريد حكمهم لأنهم طالما كذبوا على الشعب، وأنهم، بحسب «رفسنجاني»، من أكبر ناهبي المال العام، وهم متهمون بنهب الأراضي العامة واختلاس أموال البنوك والمؤسسات الحكومية.. (بتصرف عن صحيفة القبس الكويتية ١٩ مارس ٢٠١٦م).

- لا بد من ذكر موقف الإصلاحي الشيخ «مهدي كروبي»، فقد وجه من معتقله رسالة مفتوحة إلى الرئيس «حسن روحاني» دعا فيها إلى ضرورة الضغط على السلطة القضائية لإقامة محاكمة علنية وعادلة له ليثبت فيها للجميع من هو الشريف ومن هو غير الشريف، حسب قوله الذي جاء ردًا على قول «خامنئي» من أن قادة الحركة الإصلاحية أثبتوا للجميع أنهم غير شرفاء!، واتهم «كروبي» في رسالته قادة النظام بفقدان الحكمة والشرف والعدالة، وقال: «كيف يزعم هذا النظام أنه لا يخشى أي قوة في العالم، في حين أنه يرتعد خوفًا من نشر صور وتصريحات قادة القوى الإصلاحية ويحتجزهم قسرًا من دون أي محاكمة عادلة». وانتقدت الرسالة وعود «روحاني» بضرورة الإفراج عن معتقلي الفكر والسياسة، وتساءل «كروبي» «لماذا يخشى رئيس الجمهورية من أركان النظام، وهو يتمتع بقدرة ودعم شعبي كبير؟!». ووصف «كروبي» ما حدث في عام ٢٠٠٩م بأنه «انقلاب سافر على الشرعية، وأن أركان النظام قمعت أبناء الشعب لمجرد أنهم طالبوا بإعادة فرز الأصوات وبيان حقيقة ما جرى في الانتخابات»، ودعا «كروبي» «روحاني» والشعب إلى التصدي لما نعتها «بالإجراءات غير القانونية التي يقوم بها

محتكرو السلطة والمستبدون في القيادة الإيرانية، وأعلن أن هؤلاء لا يفكرون سوى بمصالحهم الفئوية المادية وأنهم يعارضون الدين والواقع، ويخشون من أصوت واعتراضات الشعب الإيراني» (بحسب صحيفة سحام الإيرانية، إبريل ٢٠١٦م).

وأيضًا، فقد دعا الإصلاحي البارز «محمد رضا عارف» على حسابه على تويتر في ١ مارس ٢٠١٦م إلى إطلاق سراح المعارضين وذلك بعد النتائج المتقدمة التي حققها الإصلاحيون، وقال: «يجب حل هذه المسألة، أي سجن المعارضين، ومهمتنا في البرلمان الجديد (حيث كان أحد الإصلاحيين الفائزين في العاصمة «طهران») ستكون التحرك بشجاعة في هذا الملف، وأن إطلاق سراح رمزي المعارضة «مير حسين موسوي» و«مهدي كروبي» يحتل أولوية قصوى.

وقفات مع الانتخابات الإيرانية ونتائجها:

بعد أن امتطينا جواد سبر أغوار الانتخابات الإيرانية لمجلسي «الخبراء والشورى» فإننا نحط رحالنا عند الوقفات التالية:

١) من خلال ما طفنا به من تجوال في أنحاء وأركان تلك الانتخابات فإننا لاحظنا ما يلي:

أ) الانقسامات الشديدة بين كافة الأطراف التي تشكل التيارات المهيمنة على الساحة الإيرانية.

ب) استغلال الجماهير كسفينة تمخر عباب الصراعات ليصل، باستغلال متنها، كل تيار إلى تحقيق مصالحه، وكذلك الأفراد، كلٌّ لتحقيق مآربه.

ت) وسائل الكذب والسب والشتم والقذف وتحقير الآخر وازدرائه وكيل التهم له وتشتيت الناس عنه والكيد والإيقاع به وتشويه سمعته وتسفيه أفكاره والتشكيك بأهدافه وإثارة الغبار حول ذمته، وما شابه ذلك من الأوصاف المزرية للرجال

والنساء والتوجهات والأحزاب والجماعات كانت هي الشعارات واللافتات التي استخدمها الخصوم إزاء بعضهم بعضًا.

ث) استخدام كل تيار لـ:

١ - نفوذه السياسي والحزبي والعائلي والعرقي.

٢ - إمكاناته المالية والثرائية.

٣ - كيل الوعود بالإصلاح وتحقيق مصالح الإيرانيين.

٤ - الوسائل الإعلامية المتاحة، بما فيها القنوات التلفزيونية والإذاعات والصحافة والصور والملصقات الإعلانية وسواها من الوسائل.

ليصل إلى كرسي البرلمان أو «مجلس الخبراء»؛ هو السبيل الذي شكل القاسم المشترك بين الجميع.

ومعلوم أن تلك الأوصاف هي للنخبة، وأما سائر الجماهير الكادحة فليست من ذلك في شيء.

ج) بث المال السياسي لشراء الأصوات، أي لشراء الذمم، كان معلمًا من معالم تلك الانتخابات.

ح) التشكيك في نتائج الانتخابات من قبل التيارات أو الأشخاص الذين لم يحققوا فيها نجاحًا، كان أيضًا معلمًا واضحًا في الانتخابات الإيرانية.

خ) تقديم التبريرات لأسباب الانهزام في الانتخابات، ومنها التزوير، واستخدام النفوذ، والكيد للتيارات المناوئة، وما شابه ذلك، كان هو الحائط الذي استندت إليه التيارات المنهزمة، وكذلك الأفراد.

٢) تعتبر الانتخابات هي العمود الفقري في النظام الغربي العلماني، وهي مخالفة تمامًا للأساليب المشروعة التي أتى بها الإسلام فيما يخص نظامه السياسي. ويدعي النظام الإيراني الحاكم أنه يحكم بالإسلام، غير أن أخذه بهذا النظام الديموقراطي العلماني يهدم ادعاءه ويبطل شعاراته.

وقد رأينا في البند الأول أن جميع ما رافق الانتخابات الإيرانية من أوصاف هي نفسها بالضبط ما ترافق عادة أية انتخابات تتم في أي نظام ديموقراطي في دول العالم، بدون استثناء.

ويدل ما ذكرناه على بطلان دعوى «إيران» احتكامها للإسلام في نظامها السياسي.

٣) أن سلطة الحكم محتكرة تمامًا للطيف الشيعي، وأن إتاحة الفرصة لعدد من الكراسي تشغلها الأقليات من يهود ونصارى وزرادشت (وعددها ٥ مقاعد)، هي من باب ذر الرماد في العيون، وأما السُّنَّة فلا يكاد يظهر لهم طيف في «مجلس الشورى» إلا بكراسٍ قليلة جدًا ولكن طيفهم منعدم تمامًا في «مجلس الخبراء». وهذا وجه من أوجه الدكتاتورية الصفوية، إذ إن النظام الإيراني الحاكم هو نظام شمولي دكتاتوري صفوي متعصب يعلن أنه يستمد سلطته من وكالة وضعها لنفسه نيابة عن المهدي المنتظر الذي يعتقد الشيعة أنه سيطهر الأرض من النواصب، أي السنة (كذا)، فضلاً عن إحيائه للصحابة، وأولهم أبو بكر وعمر ليحاكموا جميعًا بتهمة الكفر والردة ثم ينفذ فيهم حكم الإعدام!! وهذه هي النغمة التي طالما عزف على أوتارها المدّاحون والردّاحون في قاعات ما يسمونها بالمجالس الحسينية.

٤) رغم الاختلافات في التوجهات السياسية لمختلف التيارات التي خاضت الانتخابات الإيرانية، فإن القواسم المشتركة لها هي:

أ) دعم وتثبيت ولاية الفقيه (النائب عن المهدي المنتظر).

ب) إعادة سلطان الإمبراطورية الفارسية.

ت) تصدير الثورة الصفوية لتشمل دائرتها «دول مجلس التعاون» كافة، إضافة إلى «العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن» وبعض الدول الأفريقية والآسيوية (وكنت قد أشرت إلى ذلك سابقًا).

٥) حقق التيار الإصلاحي، وأيضًا التيار المعتدل، والمنادي بالانفتاح المعلن على «الغرب»، وخاصة «أمريكا»، تقدمًا واضحًا في زيادة مقاعده في «مجلس الشورى» ووجودًا ملحوظًا في «مجلس الخبراء»، دون أن يحقق الأغلبية في أي منهما، وذلك يعني أن التيار الأصولي بدأ في الانحسار، ودعاياته لم تمنع عنه تسرب الذبول، وربما لن يحصل على الأغلبية الحالية في الانتخابات المقبلة غير أن سيطرة التيار الأصولي لمدة أربع سنوات قادمة في «مجلس الشورى» وثماني سنوات في «مجلس الخبراء» يعني أن سياسة تصدير الإرهاب الصفوي ستستمر لسنوات قادمة، مع احتمال زيادة اضطرام نيران وتوسع ألسنة لهيبها، وستستغل إيران بقيادة الصفويين الحاليين تلك السنوات لجعل «العراق» و«سوريا» شيعيتين بالكامل، وكذلك تعميق نفوذ «حزب الله» في «لبنان»، أو ربما قيام دولة شيعية في «لبنان» (أو في بعض لبنان) وضمها إلى «سوريا»، وأما «اليمن» فإن دعم الحوثيين سيستمر، ولن تتنازل «إيران» عن نفوذها في ذلك البلد، ولعلها تخطط لحرب في المنطقة الخليجية إن تطلب ذلك إبقاء نفوذها في اليمن.

فجميع ما ذكرته هو في حكم الممكن، بل المتوقع، طالما بقي العلم الصفوي مرفرفًا على أركان الحكم في أنحاء «إيران».

٦) ما يمكن أن يجهض المشروع الصفوي الذي ذكرته هو حراك للأعراق المختلفة التي ضيق عليها الفرس الخناق بطريقة تحقق لهم الحصول على الحكم الذاتي، أو المستقل، أي تقسيم «إيران». وفي هذه الحالة سينكفئ الصفويون على الداخل للحيلولة دون انفصال الأقاليم غير الفارسية ولإبقاء أوصال الدولة الحالية متصلة ومتماسكة.

ولكن قد تعلمنا من التاريخ أن ذلك لن يطول أو يستمر أبد الدهر، فما أكثر الشعوب التي ثارت وحصلت على حقوقها واستخرجتها من بين براثن جلّاديها.

٧) ونظرًا لما ترتب من هيمنة التيار الأصولي على الحكم في «إيران» فإن على «دول الخليج العربي» أن تتحصن بما يكفل لها التماسك والصمود إزاء هذا المد الصفوي الخطير، وإنها لن تستطع فعل ذلك إلا بالتمسك بكتاب ربها واتباع سنة نبيها، ويتمثل ذلك بالاحتكام إليهما ونبذ القوانين البشرية الوضعية التي جعلتها دساتير تحتكم إليها، وإعلان ولائها لله وحده دون سواه.

القسم الثالث: آفاق تصدير الثورة إقليميًا وعربيًا وعالميًا:

منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة الإيرانية رفع مرشدها الأعلى الخميني شعار تصدير الثورة. وفي الواقع لم يكن ذلك مجرد شعار بل هو برنامج عمل ومخطط مدروس لنشر المذهب الشيعي بلونه الفارسي وتمكينه في جميع «دول الخليج العربي». وقد تأخر البرنامج التنفيذي لذلك المخطط حوالي عقدًا كاملاً بسبب الحرب العراقية الإيرانية، ولكن ما إن وضعت تلك الحرب أوزارها حتى باشرت السلطات الطائفية الصفوية الإيرانية في تجلية الواقع التنفيذي لذلك الشعار، وحاولت أن تضع أقدامها في تلك الدول داعية إلى تمكين مذهبها الشيعي علانية، مستغلة ما يسمى بالحسينيات كحواضن لاستقطاب المتشيعين، فضلاً عن ترسيخ معاني الولاء في الشيعة لمذهبهم بإحياء المجالس الحسينية وكذلك الطقوس الفارسية في العشر الأوائل من محرم واستغلال عباءة الانتماء، زورًا وبهتانًا، لأهل البيت، ليلتحفوا بها لإظهار أحزانهم الزائفة على قتلهم للحسين رضي الله عنه بعد أن استدرجوه إلى حبائل مكرهم، ثم ساحوا عبر قرون التاريخ ليعبِّروا في كل عام عن مشاعرهم الحزينة على ما جنته أيديهم، ثم وظفوا ذلك كله لصالح نشر مذهبهم الباطل. وفي الوقت الراهن التحفوا بعباءة تبنّي القضية الفلسطينية ليَنفذوا من خلالها إلى أوساط أهل السنة ليتمكنوا من نشر دعوة التشيع في أوسع نطاق ممكن، وكان من اللافت وجود خريطة «فلسطين» بألوان علم «إيران»، خلف «حسن نصر الله» أثناء إلقائه خطابًا مساء ٢١ ديسمبر ٢٠١٥م. وكان من الطبيعي أن يقف أهل السنة ضد هذا الهرج والمرج الزائف والباطل ليحاصروا امتداده ونشره للأفكار الخبيثة المجوسية، فاستغل الشيعة ذلك ووظفوه لصالح دعوتهم للتحرر بما سمّوه «المظلومية»، وجعلوا طقوسهم في شهر «محرم» وسيلة لإظهار تلك المظلومية بطريقتهم البدعية الخاصة. ورغم المحاولات المستمرة المدعومة من «إيران» لنشر هذا المذهب الباطل في «دول الخليج العربي» فإن ذلك لم يحقق إلى الآن نجاحًا يذكر، وإن كان قد حقق بعض النجاحات في دول

عربية أو إفريقية تجسدت بإنشاء جيوب لها تحت شعار تحرير «فلسطين» والقضاء على «إسرائيل»! ولكن، في إطار المذهب الشيعي نفسه، فإن العلمانيين الشيعة لا يوافقون الملالي في توجههم الديني، لكنهم في الوقت نفسه لا يترددون عن الدفاع عن المذهب الشيعي بالجملة، وإن كانوا لا يتفقون على التفاصيل، وأما على مستوى العلمانيين العرب من ملحدين شيوعيين وغير شيوعيين ومن قوميين ووطنيين ومن في حكمهم فإنهم اعتبروا هذا الاتفاق النووي الإيراني الغربي هو نصر «لإيران» وهزيمة للدولة الصهيونية، وذلك لشدة غبائهم واتباعهم لأهوائهم. وهؤلاء لا يؤيدون «إيران» لتوجهها الشيعي بل لشعاراتها المرفوعة بمعاداتها «لأمريكا» و«السلطة الصهيونية»، ولأنها تتبنى حرب الإسلاميين من السنة، وشعارهم في ذلك: عدو عدوي صديقي، وطالما «إيران» تحارب في واقع الحال التوجهات الدعوية الإسلامية السُّنّية، سواء على مستوى العمل السياسي أو الجهادي أو الدعوي، فهم معها مؤيدون لها في خطها ذلك إلى آخر مدى! وعلى المستوى الدولي فإن الشيعة واصلوا ويواصلون أنشطتهم في مختلف بقاع العالم سواء في «آسيا» أو «أوروبا» أو «أفريقيا» أو «الأمريكيتين» أو «أستراليا». وقد أعطاهم الاتفاق النووي الإيراني الغربي دفعة معنوية هائلة لتوسيع أنشطتهم وتعميق دعوتهم.

الفصل الثاني: المحور الأمني

» الفصل الثاني : المحور الأمني:

ويضم الزوايا التالية:

- الزاوية الأولى: حقوق الإنسان.
- الزاوية الثانية: الأمن بالمفهوم الإيراني.
- الزاوية الثالثة: تأجيج الأعمال الإرهابية في دول مجلس التعاون الخليجي.
- الزاوية الرابعة: تهديدات الحرس الثوري.
- الزاوية الخامسة: زعماء دول مجلس التعاون يرفضون التدخلات الإيرانية.
- الزاوية السادسة: «حزب الله» اللبناني إرهابي.
- الزاوية السابعة: موقف الدول المشاركة في «حوار المنامة».
- الزاوية الثامنة: التحركات الكردية.

الفصل الثاني: المحور الأمني

ويتضمن النظر إليه من عدة زوايا:

الزاوية الأولى: حقوق الإنسان:

يحتاج النظام الإيراني إلى تدعيم أمنه الداخلي، وذلك من خلال كبحه للمعارضة، سواء كانت كردية في الشمال أو عربية في الجنوب. سواء كانت سياسية إصلاحية أو عسكرية انفصالية ولذلك فإنه يحكم سطوته الأمنية في كل الاتجاهات، وخاصة في إقليم الأحواز ذي الأغلبية العربية، والذي يعد شريان التدفق النفطي الذي تعتمد عليه «إيران»، ولا يتردد النظام الإيراني القمعي لحظة واحدة في زج معارضيه في السجون ومعاملتهم بأقسى الطرق الوحشية والوسائل الإجرامية.

ولأجل موازنة الضغوط الداخلية فإن الحكومة الإيرانية بحاجة إلى تقديم سلة انتصارات خارجية تساعدها على تغطية استمرارها في ممارساتها الوحشية ضد المعارضين في مختلف الأقاليم الإيرانية.

لكن ما تقوم به تلك الحكومة من أعمال قمعية ضد شعبها استفز كثيرًا من شعوب العالم، وبدورها شكلت ضغوطًا على حكوماتها لتتخذ إجراءات دولية ضد تلك الحكومة المتنمِّرة لردعها عن الاستمرار في إجراءاتها المهينة للإنسانية، وقد رأت معظم دول العالم اعتبار الأمم المتحدة منبرًا ووسيلة لإيقاف ذلك النظام عند حدِّه، فكان رد الفعل أن سارعت «إيران» إلى اتهام الدول التي تروِّج لمشروع قرار في «الأمم المتحدة» ينتقد أوضاع «حقوق الإنسان» لديها بأنها تثير مشاعر الكراهية ضد «إيران»، ودعتها إلى التركيز على خطر التطرف، وتناست الحكومة الإيرانية تطرفها المبالغ فيه والعنيف جدًا ضد كل من له رأي مخالف لما تذهب إليه.

وعند عرض الموضوع على «الجمعية العامة» للأمم المتحدة تبنت لجنة مختصة

قرارًا غير ملزم بأغلبية ٧٦ صوتًا مقابل ٣٥ معارضًا، وامتنعت ٦٨ دولة عن التصويت، على أن يتم عرض القرار مرّة أخرى في وقت لاحق. وقد عبَّر النص الذي صاغته «كندا» عن «القلق الشديد من وتيرة الإعدامات وارتفاعها بشكل مقلق» في الجمهورية الإيرانية، ويطالبها بالكف عن التعذيب والتمييز بحق النساء والفتيات والأقليات، حيث تفيد الأرقام الدولية أن أكثر من ٨٠٠ شخص أعدموا منذ بداية ٢٠١٥م، وأن العدد سيرتفع ربما إلى ١٠٠٠ شخص من نهاية العام نفسه.. وقد طالب النص «إيران» بإنهاء «القيود الشديدة المفروضة على حرية التعبير والرأي» ويدعو رئيس الجمهورية «حسن روحاني» إلى الإيفاء بوعوده بوقف انتهاكات حقوق الإنسان والعمل على «إدخال تحسينات يمكن التحقق منها بأسرع ما يمكن».

الموقف الرسمي الإيراني كان مستاءً جدًا من القرار لأنه يعرّي إفساده القمعي وينشر أراجيفه وكذبه على الشاشة الإنسانية الدولية. لذلك اعتبر «غلام حسين دهقاني»، ممثل «إيران» في «الأمم المتحدة»، المبادرة «معادية وقصيرة النظر» وأنها «تتجاهل التهديدات الحقيقية المتمثلة في المتطرفين المعتدين على الحقوق الأساسية». وقد طلب من رئيس وزراء «كندا» «جاستن ترودو» التخلي عن هذه الممارسة غير المجدية والجائرة، على حد قوله، ودعاه إلى الحوار مع «إيران».

معنى هذا الموقف أن «إيران» ستمضي قدمًا في إعدام من تراه من المعارضين الخطرين أو سجنهم، مع ما يرافق ذلك من بث الإرهاب والخوف في عموم الشارع الإيراني، لذا أوحت هذه التصرفات الطاغوتية إلى كل معارض أن يتلمس رقبته ويلملم ثوبه ويعد أيامه ويتخوف على مستقبله، سواء فيما يتعلق باحتمال تسريحه من وظيفته أو التضييق على معيشته أو زجه في غياهب السجون وتحويل ضياء نهاره إلى ليل دامس وظلام حالك، فضلاً عن تعذيبه والتنكيل به أو قتله! وما أدل على ذلك مما أعلنته «منظمة العفو الدولية» بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١٦م من أن هناك عشرات من الشباب في «إيران» يقبعون في السجون انتظارًا لتنفيذ أحكام الإعدام بحقهم بسبب جرائم ارتكبوها عندما

كانوا أحداثًا تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا. وأشار التقرير إلى «محاولات السلطات الإيرانية إخفاء الانتهاكات المتواصلة لحقوق الأطفال، وصرف النظر عن الانتقادات الموجهة إلى سجلِّها المروِّع بوصفها أحد البلدان القليلة في العالم التي تنفذ أحكام الإعدام في الجانحين الأحداث». إن «إيران» تواصل تقديم الأحداث إلى حبل المشنقة بينما تتباهى بالإصلاحات المجزأة التي أدخلتها على القوانين الجنائية قائلة: «إنها تمثل تقدمًا كبيرًا، ولكنها في الواقع فشلت في إلغاء عقوبة الإعدام ضد الجانحين الأحداث»، وكان تقرير «منظمة العفو الدولية» قد حمل عنوان: «أطفال يكبرون وهم ينتظرون تقديمهم إلى حبل المشنقة».

إن الأمثلة على الإجرام الإيراني بحق معارضيه كثيرة جدًا وليس من السهل وضعها تحت حصر، ولكني سأسوق مثالاً واحدًا فقط لمجرد الاستشهاد على حيثيات الموضوع المطروح.

ففي مقابلة مع محطة «فوكس نيوز» قال القس الأمريكي «سعيد عابديني» الذي أطلق سراحه من سجن «إيفين» الإيراني في إطار عملية تبادل سجناء بين «واشنطن» و«طهران»: إنه تعرض للتعذيب وأودع في حبس انفرادي لرفضه التوقيع على اعتراف كاذب، وإنه شاهد سجناء آخرين يتم اقتيادهم للإعدام. وقال إنه تعرض للضرب من قبل المحققين، وأنه شاهد سجناء يصرخون ويبكون وهم في طريقهم إلى الإعدام. وقال: «ذات مرة ضربوني بشدة أثناء التحقيق لأنهم أرادوا أن أكتب شيئًا لم أفعله. كان ذلك في قاعة محكمة، وأغلق القاضي الباب، وبدأ المحققون في ضربي، وعندها أصبت بنزيف في المعدة.. وإن أسوأ شيء شهدته عندما اقتادوا بعض السجناء للإعدام، معظمهم كانوا سُنَّة، وبعضهم كانوا من السجناء السياسيين، بإمكاني القول إن معظمهم أعدموا بسبب معتقداتهم». (وردت هذه الاعترافات في أنباء نقلتها الوكالات بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١٦م). وعندما سممت الروائح العفنة لتلك الأنباء الأجواء المحلية والإقليمية والدولية كان لا

بد من امتصاص كل ذلك، وهو ما دعا «ناطق نوري» مستشار «خامنئي» و«رئيس مكتب التفتيش» الخاص التابع للمرشد أن يقول، بحسب ما نقلته وكالة أنباء الطلبة «إيسنا» في ٢ يوليو ٢٠١٦م: «في ظل التقهقر الذي تعيشه الثورة الإيرانية لا يمكن أن ندعي أننا نموذج يحتذى، فهل جهازنا القضائي إسلامي؟! هل نحافظ على كرامة الناس؟!».

والجواب: كلّا، إنكم أيها الصفويون لا تحافظون على كرامة أي إنسان يعارض اتجاه سفينة الباطل التي تستقلونها أو يعرقل إبحارها. فهذا النائب عن التيار الأصولي الحاكم «محمد رضا باهنر» عضو مجلس الشورى الإيراني يؤكد «أن كل معارض للنظام يجب أن يتوقع الإعدام!»، مشيرًا إلى أن «هناك أعداء للثورة من داخل النظام». ونقل موقع «العربية نت» الإلكتروني عن «باهنر» قوله في حوار مع موقع «نداي إيرانيان»: إن «من يعارض النظام ويعمل ضده لأي سبب كان، سواء عن عقيدة أو بحثًا عن السلطة، يجب أن يتوقع الإعدام وأشياء من هذا القبيل». معتبرًا «أن النظام لا يجامل أحدًا، وليس هناك بلد يسمح للمعارضة بأن تعمل ضد السلطة الشرعية في بلادها». وجاءت هذه التصريحات على خلفية نشر شريط صوتي لـ «حسين علي منتظري» (كان مرشحًا أن يكون خليفة الخميني لمنصب المرشد)، تضمن جزءًا من لقائه مع أعضاء «لجنة الموت» التي أعدمت عشرات الآلاف من سجناء منظمة «مجاهدي خلق» والمنظمات اليسارية في صيف ١٩٨٨م. وجاء في الشريط الصوتي قول «منتظري» لأعضاء «لجنة الموت»: «إنكم ارتكبتم أكبر جريمة في تاريخ الجمهورية الإسلامية» محذرًا من أن التاريخ سيعتبر «الخميني» رجلاً مجرمًا ودمويًا. ودعت «مريم رجوي» رئيسة «المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية» «مجلس الأمن» إلى اتخاذ ترتيبات سياسية وحقوقية لإقامة محكمة دولية لمحاكمة رؤوس النظام الإيراني في مقدمتهم المرشد الأعلى «علي خامنئي». وقالت: «إن «خامنئي» الذي تم ذكر اسمه في التصريحات التي أطلقها أعضاء «لجنة الموت» وأيد صراحة هذه المجزرة في العام نفسه، وقام بترقية مناصب هؤلاء الجلادين خلال السنوات ٢٨ الماضية، هو

شريك في هذه الجريمة الكبرى، ويجب أن يتحمل المسؤولية أمام الشعب الإيراني ويجب معاقبته». وأضافت: «إن إفادات «منتظري» عندما قال: إن أبناء الشعب الإيراني يشمئزون من أعمال الولي الفقيه، وسيقولون لاحقًا: إن المرشد «الخميني» كان شخصًا دمويًا وسفاكًا وفتّاكًا، تؤكد عدم مشروعية النظام الحاكم منذ ثمانينات القرن الماضي والكراهية الشعبية تجاه ولاية الفقيه وأحقية المقاومة لإسقاطه». ويشار إلى أن أعضاء «لجنة الموت» أو «لجنة الإعدامات» تضم كلاً من «مصطفى بور محمدي» وهو حاليًا (أي في أغسطس ٢٠١٦م) وزير العدل!، و«حسين علي نيري» ويشغل منصب «رئيس القضاء العسكري الأعلى»!، و«إبراهيم رئيسي» الذي كان إلى بضعة أشهُر خلت أشهَر مُدَّعٍ عام للنظام الإيراني، وعُيِّن حديثًا من قبل «خامنئي» «رئيسًا للحضرة الرضوية» التي تعد واحدة من أهم مراكز السلطة والنفوذ السياسي والاقتصادي. إن «لجنة الموت» هذه مدانة إدانة كاملة بحسب الشريط الصوتي لمنتظري، والذي وصفته «رجوي» بأنه «وثيقة تاريخية تسلط الضوء بشكل جلي على تحمل رموز النظام الإيراني المسؤولية عن تلك الجريمة اللاإنسانية والإبادة الجماعية غير المسبوقة».

ومعلوم أن السلطات الإيرانية تعتقل عددًا من زعماء المعارضة الإصلاحيين، ومن أبرزهم: «موسوي» و«كروبي» و«رهنورد». ووصف النائب المعتدل «علي مطهري» اعتقالهم بأنه غير قانوني، وأن معظم أبناء الشعب يطالبون بالإفراج عنهم. لكن زعيم «جبهة السائرون على نهج الإمام»، وهي أصولية، المدعو «محمد رضا باهنر» قال: «إنه في حالة محاكمة هؤلاء، فإن أقل حكم سيكون إعدامهم، لأنهم وقفوا ضد ولاية الفقيه.. وإن الانقلاب على نظام الحكم مدان شرعًا وقانونًا، ولهذا فإن ما قام به الإصلاحيون عمل غير شرعي وغير قانوني..!». (نقلاً عن صحيفة «أسبوعية صنين» الإيرانية، أغسطس ٢٠١٦م).

وكانت المعارضة الإيرانية قد أقامت مؤتمرها السنوي في ٩ يوليو ٢٠١٦م في «لوبورجيه» قرب «باريس» بحضور آلاف المعارضين القادمين من «أوروبا» و«أستراليا»

و«الولايات المتحدة». وقالت «رجوي» في المؤتمر: «إنه بعد التوصل إلى الاتفاق النووي قال القادة الإيرانيون إنهم يريدون العمل على تحسين العلاقات مع العالم، لكنهم بدلاً من ذلك كثفوا تدخلاتهم في الدول الأخرى.. ولأنه لا رواية الاعتدال ولا ضجيج الاتفاق النووي أتاحا فتح طريق جديدة أما النظام». وألقى «تركي الفيصل» الرئيس الأسبق للمخابرات «السعودية»، كلمة في المؤتمر. قال فيها: «إن نظام «الخميني» لم يجلب سوى الدمار والطائفية وسفك الدماء، ليس في «إيران» فحسب، وإنما في جميع دول الشرق الأوسط. وإن نظام الفقيه منح نفسه صلاحيات مطلقة، وقام بعزل «إيران»، وإن الشعب الإيراني أول ضحاياه، وإن «الخميني» سعى لتصدير ثورته للعالم فزاد الفرقة في العالم. وخصوصًا العالم الإسلامي..» (بحسب سي أن أن، أ ف ب).

إن الاتفاقات النووية بشأن تأثيرها على حقوق الإنسان فيما يخص الممارسات الصفوية ذات وجهين، مثلها كمثل المنشار، ينشر الخشب في حالة دفعه وفي حالة سحبه. فلو استمرت «إيران» في تنفيذ برنامجها النووي فإن ذلك سيمنحها مزيدًا من الاندفاع في مصادرة «حقوق الإنسان» لما تشعر به من القوة والسطوة والهيمنة، وفي حالة إقرارها وتقيدها بالاتفاقات النووية فإن ذلك سيمنحها مزيدًا من التفرغ لزيادة وتكريس انتهاكاتها لحقوق الإنسان، «فحقوق الإنسان» منتهكة صفويًا في الحالتين، ويتحمل أهل السُّنَّة في «إيران» عبأ معظم ذلك في صفحتي الوجهين. ويستوي في هذه القضية من أهل السنة الأصوليون والإصلاحيون، فهم يعتبرون الفتح الإسلامي هو غزو المتوحشين ضد الحضاريين المجوس! وقد كان افتتاح تلك البوابة السوداء في القرن الخامس عشر ميلادي حين «تحرك ٤٠ ألف مقاتل صفوي في «بلاد فارس» يجوبون القرى والمدن القريبة، يصنعون نارًا هائلة في كل قرية يصلون إليها، حيث يتم تخيير السكان (وهم من السُّنَّة) بين الإيمان بـ «١٢ إمامًا» والدخول في المذهب الإثني عشري، والذي لم يكن معروفًا وقتها في معظم «بلاد فارس»، وبين إلقائهم في تلك النار، بمن فيهم من الأطفال والنساء والشيوخ والشباب، فكان يدخل (بسبب الخوف والفزع) في المذهب الجديد

٦٠٠ شخص من أصل ١٠٠٠، بينما يفر الباقون من تلك القرية»[1]. وقد استمر الصفويون في ممارسة هذه السياسة ضد أهل السنة إلى يومنا هذا، لكنه قد تجدد بشكله البشع والدنيء بعد ثورة الصفويين المعاصرة بقيادة الخميني عام ١٩٧٩م. وقد لاقت أفعال الصفويين الخمينيين ضد أهل السُّنَّة استنكارات واسعة، فقد دعت منظمة «هيومن رايتس ووتش» إلى إطلاق حرية السُّنَّة في أداء شعائرهم الإسلامية، وقالت «سارة ليا ويتسن» المديرة التنفيذية لقسم «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» في المنظمة إنه «ينبغي السماح للسُّنَّة في «إيران» بممارسة شعائرهم الدينية بحرية، كما هو الحال بالنسبة لنظائرهم الشيعة!» (جاء هذا التصريح في ١٥ نوفمبر ٢٠١٣م بمناسبة فوز «حسن روحاني» بمنصب رئاسة الجمهورية الإيرانية). ومن أبرز العلماء السُّنَّة الذين تم اعتقالهم الشيخ «أحمد مفتي زادة» الذي توفي بعد ١٠ سنوات من سجنه، والشيخ «أحمد ميرين البلوشي» الذي حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عامًا ولا يزال في محبسه (أغسطس ٢٠١٦م)، والشيخ «محيي الدين» الذي تم سجنه ثم نفيه إلى «بلوشستان»، والشيخ «نظر محمد البلوشي» العضو السابق في البرلمان، الذي يعيش حاليًا تحت الحراسة، وبحسب ICSPI - الحملة الدولية للسجناء السُّنَّة في «إيران» - ينتظر ٢٧ سجينًا سنيًا تنفيذ حكم الإعدام في حقهم بسجن «رجائي شهر». وقد نقل «مركز التأصيل للدراسات والبحوث» عن الشيخ «عبدالحميد» إمام أهل السُّنَّة في مدينة «زاهدان» بمحافظة «سيستان وبلوشستان» جنوب شرق «إيران» قوله: «إنه يجب أن يتنبه المسؤولون إلى المطالب المشروعة لأهل السُّنَّة، ولو نظروا إلى رئاسات الإدارات والوزارات والقوات المسلحة، لرأوا أن مشاركة أهل السُّنَّة شبه معدومة فيها». وشدد على «وجوب ألا يرى أهل السُّنَّة مستقبلاً مظلمًا لأنفسهم وأولادهم». مشيرًا «إلى إبطال جنسية كثيرين منهم في «سيستان» و«بلوشستان»». وحديثًا منعت السلطات الصفوية الشيخ «عبدالحميد زهي» - أعلى مرجعية لأهل السُّنَّة في «إيران» - من السفر

(١) انظر كتاب «إيران وعلاقاتها الخارجية في الدولة الصفوية» ١٥٠١- ١٧٢٢م، تأليف «نصر الله فلسفي»، ترجمه للعربية د. محمد الريس ١٩٨٩م، نقلاً عن مجلة «البيان»، دراسة بعنوان «منهجية اضطهاد أهل السنة في إيران (الأحواز أنموذجًا)» بقلم: عدنان هاشم، تاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٥م.

لأداء فريضة الحج، بالإضافة إلى منع ثلاث طالبات من أهل السُّنَّة من مواصلة الدراسة في الطب. (بحسب موقع: البرهان، أهل السُّنَّة في «إيران»، اضطهاد ولا ناصر لهم، ١٧ إبريل ٢٠١٤م). ولا يكاد يمر يوم دون أن يحمل على ظهره ثقل خبر لحدث جلل وقع على أحد أهل السُّنَّة، سواء باعتقال أو اغتيال أو إعدام، وقد أشار «التقرير السنوي» لوزارة الخارجية الأمريكية بشأن حرية الأديان للعام ٢٠١٦م إلى وجود ٢٥٠ سجينًا من أهل السُّنَّة، وأوضح التقرير الذي نشر في ١٠ أغسطس ٢٠١٦م واستند إلى إحصاءات «مركز وثائق حقوق الإنسان الإيراني» أن السلطات الصفوية أعدمت نحو ٢٠ شخصًا على الأقل في عام ٢٠١٥م فقط، وأن أكثر من تم فيهم تنفيذ حكم الإعدام هم من الأكراد السُّنَّة، بينما الكثير من سجناء أهل السُّنَّة مهددون بخطر الإعدام الوشيك. وقد لخص الباحث «عدنان هاشم» أشكال الاضطهاد الذي يمارسه «صفويو الخميني» ضد أهل السُّنَّة في «إيران» فيما يلي:

- منع أئمة جوامع أهل السُّنَّة من حرية بيان عقائدهم على المنابر يوم الجمعة.
- تنفيذ الإعدامات بتهمة الوهابية، وهم كل من يدعو إلى مذهب أهل السُّنَّة.
- جرح عقائد أهل السُّنَّة والنيل من الصحابة عمومًا، في الدوائر الحكومية وأمام أهل السُّنَّة.
- عدم السماح لأهل السُّنَّة ببناء المساجد والمدارس في المناطق ذات الأكثرية السُّنّية.
- تسخير جميع وسائل الإعلام لنشر العقيدة الشيعية في الأوساط السُّنّية.
- تنشئة الأطفال من أبناء أهل السُّنَّة على أفكار وعقائد الشيعة وترغيبهم بها، عن طريق المدارس من الابتدائية إلى العالية.
- حرمان أهل السُّنَّة من شؤونهم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية.

- التضييق على أهل السُّنَّة في المجالات الاقتصادية عبر منع إنشاء المشاريع الاستثمارية، أو مصادرة الأملاك بحجج أمنية، أو إتلاف المنتجات ومنع نقلها من منطقة إلى أخرى.
- تغييب التنمية بشكل كامل عن المناطق ذات الأكثرية السُّنّية.
- منع التعلم والتعليم باللغات القومية للسنة.
- فرض مناهج تعليمية شيعية وأساتذة شيعة والفقه الشيعي على السُّنَّة.
- نشر المخدرات في المناطق السُّنّية والعرقية خارج المركز الفارسي، كأداة لتفكيك لحمة المجتمعات المحلية.
- فرض حظر على تسميات مواليد السُّنَّة بأسماء ترمز إلى بُعد عربي خالص، أو بُعد سُني بالتحديد.
- التمييز في المعاملة في المستشفيات والمدارس ضد السُّنَّة.
- منع نشر المطبوعات المدرسية والفكرية الخاصة بالسُّنَّة[1].

ولعله من نافلة القول إن ما قامت به الحكومات الإيرانية المتتابعة منذ أن هيمن الخميني على الساحة الإيرانية وناء بكلكله على صدور شعبه بأطيافه كافة المذهبية والإثنية (ما عدا الشيعة الموالين لنظرية ولاية الفقيه) هو استمرار لما كان عليه القمع أيام الشاه الهالك، وهو بدوره استمرار لممارسة «الفرس» ضد أعدائهم من الإثنيات كافة، وخاصة العرب. وقد ذكر الرحالة أبرهام بارسونز الأسكتلندي في رحلته من «حلب» إلى «الخليج العربي» بتاريخ (١٧٧١ - ١٧٧٥م) أنه في يوم الأحد ٩ من إبريل هجم الفرس على «البصرة» ليلاً، يقول: «تم إيقاظنا من النوم وأبلغنا أن «الفرس» انقضوا على الأسوار وتسلقوها من خمسة أماكن مختلفة مع أن الظلام كان حالكًا». وقد ذكر أن «البصرة» كان

(١) نقلًا عن مجلة «البيان» ٢١ ديسمبر ٢٠١٥م.

لها أسوار عالية. يقول: «إن الوكيل، وكل رجال «الوكالة»، نهضوا على الفور وبذلوا كل ما بوسعهم للتوجه نحو الشط.. ونحن في طريقنا كانت النساء يلقين الطوب والأحجار علينا من سطوح المنازل، وطلبنا منهن بالعربية أن يكففن عن ذلك، وأظهرنا أنا إنكليز وليس فرسًا، وكان الرد: كذابون، أنتم عجم بملابس إنكليز!» (ذكر ذلك الباحث المتخصص الدكتور محمد بن إبراهيم الشيباني في مقال له في صحيفة القبس الكويتية بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٥م). وهذه القصة تشير إلى ما كان يمارسه «الفرس» ضد غيرهم من «العرب»، وهو ما يبرز الجانب العنصري العرقي الذي يسري في الجسد الإيراني الذي يلتحف بالمذهب الشيعي لتحقيق مآربه وأهدافه. وقد جاء الاتفاق النووي مع «إيران» ليشكل الغطاء المناسب للأفاعيل الاضطهادية الإيرانية، لأنه قد لفت أنظار العالم إلى آفاق توجهات «إيران» الخارجية، وذلك ليلتهي عن ممارسات الحكومة الإيرانية الداخلية في اضطهاداتها لمعارضيها وهو ما تمخض عن حدوث كثيرٍ من الصراعات، وها هنا سأذكر ثلاثة صراعات، هي:

- الصراع مع الأصوليين.
- الصراع مع الإصلاحيين.
- الصراع مع الجامعيين.

الصراع مع الأصوليين:

في لعبة مكشوفة، زعم الأصوليون أنهم لن يدرجوا أسماء المتطرفين منهم في قائمة الانتخابات المقبلة، وأنهم سيواصلون نهج الاعتدال في سياسة التيار الأصولي! وكشف نواب أصوليون في «مجلس الشورى» أنَّ هذا التيار اتخذ قرارًا بإبعاد المتشددين عن قائمته، لأن هؤلاء يصرحون بأمور، ويتخذون قرارات لا تتفق مع قيادة الأصوليين! وأضافوا أن بعض النواب المتشددين أساءوا لنا كثيرًا، من خلال إطلاق اتهامات غير

واقعية ضد حكومة الرئيس «حسن روحاني»، والإساءة لسياسة وزارات عديدة، مثل «الخارجية» و«الداخلية» و«الإعلام»، بالإضافة إلى وقوف المتشددين عبئًا ضد الاتفاق النووي، وكذلك إصدار قرارات ضد إرادة المواطنين والجامعيين. وكشف نواب أصوليون أيضًا أن التيار الأصولي سوف يتقيَّد بلائحة عمودها الأساس جماعة «روحانيت»، وهذه الجماعة لن تتحالف مع ما تسمى كتلة الصامدين والمدافعين عن الثورة.

موقع «خير أنلاين»، المقرب من الأصوليين، كشف النقاب بدوره عن شطب أسماء نواب متشددين من قائمة الأصوليين للانتخابات المقبلة، وهم الشيخ «حميد رسائي»، و«علي بزركواري»، و«جواد قدوسي»، و«مهدي كوجك زاده»، و«بهرام بيرانوند»، و«روح الله حسينيان»، و«عباس زارع»، و«فرج الله عارفي»، و«علي زاكاني»، و«حسين نقوي». وكان الشيخ «حسينيان» قد هدد بدفن رئيس «منظمة الطاقة النووية» (صالحي)، والفريق المفاوض في الملف النووي، في «مفاعل أراك»، إذا توقف هذ المفاعل عن الدوران. ويؤكد مراقبون أن المعروف عن الأصوليين أنهم وقبل كل انتخابات يتبرأون من مواقفهم المتشددة، بهدف خدع الرأي العام، واستقطاب رأي الناخبين، وهؤلاء من جهة أخرى أعطوا الضوء الأخضر لأنصارهم في الخفاء لمهاجمة تجمعات المعتدلين، ومنع قادتهم ومرشحيهم المحتملين للانتخابات من إلقاء كلمات، بينما دعا العديد من قادة الأصوليين صراحة، ولا سيما من فوق منابر صلاة الجمعة، «مجلس رقابة الدستور» إلى عدم السماح للإصلاحيين بالمشاركة في الانتخابات، لأن الإصلاحيين - حسب قولهم - سوف يكررون - ما وصفوها - مواقفهم المسيئة للمرشد الأعلى في «إيران»، كما حدث خلال سيطرة هؤلاء على البرلمان في دورته السادسة!

ومعلوم أن تيار الأصوليين يسيطر تمامًا على «مؤسسة الإذاعة والتلفزيون»، بما لا يتيح أية فرصة لاستغلاله من قبل الإصلاحيين أو المعتدلين لصالح نشر آرائهم. فقد منع «التلفزيون الإيراني» الرسمي بث لقاء مسجل لوزير الخارجية الإيراني «جواد ظريف» مع

الإعلامي الرياضي الإيراني الشهير «عادل فردوسي بور» في القناة الثالثة بالتزامن مع ليلة «يلدا» التي يحتفي بها الإيرانيون كأطول ليلة في السّنة بالتقويم الإيراني، وكانت صحيفة «وطن أمروز» المقربة من التيار الأصولي قد طلبت من «مؤسسة الإذاعة والتلفزيون» منع ظهور «ظريف» على القناة الثالثة، فتمت الاستجابة لها. ومعلوم أن رئيس هذه المؤسسة الإعلامية يعين مباشرة من قبل المرشد الأعلى.

الصراع مع الإصلاحيين:

حتى الآن يطالب الرئيس «حسن روحاني» بضرورة الإفراج عن قادة القوى الإصلاحية المعتقلين قسرًا من دون محاكمة ولا اتهامات قضائية في منازلهم، وأخيرًا تعرض الشيخ «مهدي كروبي»، أحد قادة القوى الإصلاحية، لحادث، وهو الأمر الذي أرقده المشفى للعلاج، وقد أرسل «روحاني» أخاه لعيادة «كروبي»، وأكد في كلمة له أمام الجامعيين أنه يطالب بإطلاق سراح قادة القوى الإصلاحية، بينما أشار النائب المعتدل «علي مطهري» إلى أن اعتقال قادة القوى الإصلاحية، وسجنهم غير قانوني، ولا بد من الإفراج عنهم فورًا. وكان جامعيون قد رددوا شعارات إطلاق سراح قادة القوى الإصلاحية، ودعوا «روحاني» إلى إصدار قرار بهذا الشأن، باعتباره رئيس «مجلس الأمن القومي»، لكن «روحاني» صرح علانية بأن المرشد «خامنئي» هو من أمر باعتقال هؤلاء، وهو وحده قادر على إصدار قرار الإفراج.

وكشفت زوجة «كروبي»، «فاطمة»، أن الشيخ «كروبي» معتقل منذ عدة سنوات في منزله، ولا يسمح له حتى باستنشاق الهواء الطلق ولا الرياضة ولا الخروج من منزله، وعلى هذا الأساس أصيب بالعديد من الأمراض، وأجريت له ٥ عمليات، شملت القلب والظهر والمثانة والعين والساق، ومؤخرًا وقع «كروبي» من معتقله في الطابق الأعلى إلى أسفل المنزل، وأصيب بجروح شديدة، استلزمت إخضاعه لعمليات جراحية. وأكدت «فاطمة كروبي» أن شقيق «روحاني» زار الشيخ «كروبي»، وكشف له أنه سوف يرجو

المرشد «خامنئي» مرة أخرى لإصدار قرار الإفراج عن قادة القوى الإصلاحية، نظرًا إلى أن معظم المواطنين يطالبون بذلك.

وكان «روحاني» قد ألقى كلمة بهذا الشأن، قال فيها إن أئمة الشيعة، وحتى الرسول «محمد ﷺ»، عفوا عن المسيئين لهم، بما فيهم قاتل «حمزة» عمّ النبي، إلا أن البعض في قيادة «إيران» يرفضون الإفراج عن قادة القوى الإصلاحية، لأنهم اعترضوا فقط على عملية تزوير نتائج الانتخابات في عهد «أحمدي نجاد». وتذيع أجهزة إعلام النظام زيفًا أن الشعب الإيراني يصر على استمرار اعتقال قادة القوى الإصلاحية، إلا أن جميع الأدلة والحقائق تؤكد أن قادة القوى المتشددة من محتكري السلطة، هم فقط يصرون على هذا الاعتقال، وأن الجامعيين والمواطنين والكثير من مسؤولي حكومة «روحاني» يطالبون بالإفراج الفوري عن هؤلاء.

الصراع مع الجامعيين:

نظرًا لإقامة مراسم «يوم الجامعي» في معظم الجامعات الإيرانية وحضور قادة القوى الإصلاحية والمعتدلين بين الجامعيين، فإن هذه الجامعات لا تزال تشهد اعتراضات واسعة ضد أركان النظام، ويطالب الجامعيون بإنهاء وجود «الحرس الثوري» و«التعبئة المسلحة» في الجامعات، وهو ما أكده أيضًا الرئيس «روحاني».

وشهدت عدة جامعات اعتراضات واسعة بسبب منع الإصلاحيين من إلقاء كلمات لهم في الجامعات وبسبب حضور مكثف لقوات التعبئة المسلحة في الجامعات بذريعة أن هؤلاء من الجامعيين!

وأكدت تقارير تعرض «مصطفى معين» أحد قادة القوى الإصلاحية للضرب على يد قوات الأمن وقوات التعبئة واعتقاله قبل دخوله لجامعة «طهران». وفي مدينة «ياسوج» هاجم مسلحون ينتمون للتيار المتشدد الإصلاحية «آذر منصوري» بالسكاكين، لأنها

حاولت إلقاء كلمة بالجامعيين. وبالقرب من «طهران» تعرض الشيخ «موسوي لاري» لهجوم مسلح لمنعه من إلقاء خطاب له في أحد المساجد.

الجبهة الإصلاحية وفي بيان لها طالبت وزارة الداخلية بمنع المتطرفين من تسميم الأجواء السياسية والسيطرة على الجامعات والمدارس والأماكن العامة بذريعة حفظ الأمن، ولا سيما أن قوى الأمن المسماة بمكافحة الشغب ما زالت تنتشر بأعداد هائلة في الشوارع والميادين بذريعة وجود مخططات وتفجيرات قد تنفذها جماعات إرهابية ولا سيما «تنظيم داعش»!

«حزب الاتحاد الوطني الإصلاحي» بدوره دعا السلطة القضائية إلى التصدي لما وصفها الجماعات المتطرفة داخل «إيران» لأن هذه الجماعات هي في الواقع التي تهدد المجتمع الإيراني، وليس «داعش» وما تسمى «الجماعات الإرهابية»![1].

الزاوية الثانية: الأمن بالمفهوم الإيراني:

الأمن بحسب المشروع الصفوي له مراحل، أولها أن يصبح «الخليج العربي» منطقة آمنة، بدوله المطلة عليه وبأمواج بحره المكتنفة بين جانبيه. وتعريف «المنطقة الآمنة» بحسب ذلك المشروع هو أن يصبح الخليج العربي بدوله ومائه «منطقة صفوية» ملحقة «بإيران» على سبيل الامتداد وليس على سبيل الالتحاق. إن هذا المشروع لا يتم تحقيقه دفعة واحدة عن طريق الاجتياح العسكري، بل هو مشروع بحاجة إلى إعداد استراتيجي على المستويات كافة، يسير متدرجًا إلى آفاق منتهاه عبر عقود عدة، وينطلق هذا المشروع من دعم الأقليات الشيعية في «دول مجلس التعاون» بجميع أنواع الدعم، وتحفيز شعورها الانتمائي الطائفي لتبذل أقصى الجهود وتقدم أعلى التضحيات باتجاه تحقيق الهدف. ويتضمن ذلك مهادنة، ليست تامة، للأنظمة الحاكمة في «دول مجلس

(١) محطات إيرانية، القبس الكويتية ١٣ و١٩ ديسمبر ٢٠١٥م.

التعاون» والحصول على أعلى الشهادات العلمية في التخصصات كافة، وخاصة الطب والهندسة والتعليم، للسيطرة على جميع المرافق الخدمية في المستشفيات والمشاريع والجامعات والمعاهد والمدارس، وذلك لإخضاع جميع المفاصل الحيوية في تلك الدول للقرارات الصفوية. كما يتضمن ذلك التسلل أو الانخراط في مرافق الجيوش والشرطة والمخابرات. ولأجل إبقاء الأهداف حية في أذهان تابعيها في «دول الخليج العربي» فإنها تعمد إلى إثارة القلاقل في تلك الدول لزعزعة استقرارها الذي لو تم، أي الاستقرار، فإنه ربما يؤدي إلى ازدهارها ونمائها. وبذلك تتحقق الموازنة بين المهادنة والمجابهة، فلا هي مهادنة تامة، ولا هي مواجهة شاملة، وخلال المرحلة القريبة المقبلة تريد «إيران» توظيف الجهود الخليجية لصالح «مفهومها الأمني»، ولذلك دعت تلك الدول لعقد مفاوضات في ضوء الاتفاق النووي، للتعاون على وضع سياسة مشتركة بشأن «سوريا» و«اليمن» و«داعش»! وقد جاء ذلك على لسان نائب وزير الخارجية الإيراني «حسين أمير عبداللهيان». (الوكالات، بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١٥م).

إن الاتفاق النووي يوفر لحكومة «طهران» الغطاء الآمن لتحقيق عنصري المحور الأمني، الداخلي والخارجي. وذلك بسبب تحررها نسبيًا من الضغط الأمريكي الأوروبي الذي حققته «إيران» بتوقيعها على ذلك الاتفاق. وفي هذا السياق فالمتوقع هو أن تدعم تلك الدول الحكومة الإيرانية في تصديها للمعارضة في الداخل وفي دعمها للأقليات الشيعية في «دول مجلس التعاون». ويتضمن الدعم الجوانب السياسية والاقتصادية والإعلامية. وسيترتب على ذلك زيادة فاعلية الأذرع الإيرانية الممتدة في «آسيا» وفي «أفريقيا»، وسيشكل ذلك انسيابًا صفويًا شيعيًا على المستوى الجغرافي تكون محصلته إضافة حيوية لمفهوم الضمان الأمني الإيراني العام. ولأجل أن توازن دول مجلس التعاون الخليجي الكفة الأمنية فعليها أن تقدم الدعم الحقيقي للمعارضة الإيرانية وذلك ردًا على دعم «إيران» للمعارضة الشيعية، على طريقة المعاملة بالمثل، وكذلك فإن عليها أن تفسد خطط المعارضة الشيعية في دولها باستخدام الوسائل المشروعة المتاحة. وفي

هذا السياق يجب أن يفهم جيدًا الموقف الأمريكي الذي عبَّر عنه «أوباما» في خطابه أمام «الكونغرس» في ٥ أغسطس ٢٠١٥م والذي أقر فيه بأن «إيران» قد تستخدم قسمًا من الأموال التي ستستعيدها على إثر رفع العقوبات عنها لتمويل «تنظيمات إرهابية»، لكنه اعتبر أن هذا الأمر يظل أفضل من نظام إيراني «خطير وقمعي» مسلح نوويًا وأن «الولايات المتحدة» قادرة على محاسبة الإيرانيين إذا مارسوا الخداع. فهذا إقرار ضمني بدعم «الولايات المتحدة» بشكل مبطن للإرهاب الإيراني، إذ يبقى هذا الأمر أخف وطأة، كما في رأي «أوباما»، من «إيران» نووية. وكذلك ينبغي أن نفهم أن دعم «بريطانيا» للمعارضة الشيعية في «البحرين» مناقض لقول وزير خارجيتها «فيليب هاموند» بأن «المملكة المتحدة» لا تتساهل مع الإرهاب الذي تدعمه «إيران» من خلال مجموعات عدة، وأنها ستبقى دولة مارقة إذا حاولت أن تفرض هذا النفوذ من خلال دعم الإرهاب. وأن «بريطانيا» «ستقف إلى جوار شركائها الخليجيين في مواجهة التدخل الإيراني في شؤونهم الداخلية وحماية سيادة أراضي الدول الخليجية»، أقول: لذلك فإن على الدول الخليجية ألا تعتد بمثل هذه التصريحات الهلامية والتي لا تتجاوز ذر الرماد في العيون، وعليها أن تستند إلى السنن الربانية في تحقيق أمنها. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام:٨٢].

وفي إطار تحليلاتنا للموقف الإيراني بشأن علاقاته مع المعارضات الشيعية في دول الخليج فعلينا ملاحظة أنه يوطد تلك العلاقات مع الشيعة الأصوليين دون المعتدلين (بحسب تعريفهم)، ومن المعلوم أن هناك عدم توافق بين الطرفين فيما يخص الجوانب السياسية وبعض الجوانب التفصيلية العقدية، فـ«إيران» لا تعتبر الشيخ الشيعي السعودي «حسن الصفار» معبرًا عن آرائها، وإن كانت تستفيد من أنشطته في الجملة، فهو لا يرى مضمون نظرية «ولاية الفقيه»، فأمثال هؤلاء لا تعول عليهم «إيران» كثيرًا في مشروعها التوسعي الصفوي. إن من تعول عليه «إيران» هو من يحقق حلمها في إقامة «الهلال الإيراني» الذي يشكل حزامًا أمنيًا يحمي «سلطة الاحتلال الصهيوني» ويعيق أي انتفاضة

سُنِّية فاعلة في المنطقة، مع ما يتطلبه ذلك من «تدمير بنى تحتية وتفكيك جيوش عربية رئيسة، وإلهاء دول عربية غنية ونافذة عن «فلسطين»، وافتعال حروب أهلية دمرت عمدًا عواصمنا ومساجدنا وتاريخنا وتراثنا..» (بحسب ما كتبه: طلال عبد الكريم العرب، تحت عنوان: الهلال الإيراني، صحيفة القبس ٦ يونية ٢٠١٦م).

الزاوية الثالثة: تأجيج الأعمال الإرهابية في دول الخليج العربي:

يجمع التوجه الرسمي الإيراني في طريقته ووسائله لنشر ونقل الثورة الإيرانية إلى دول الخليج العربي بين المراهقة السياسية والوسائل الأمنية الوضيعة.

١- وقد كشفت الوقائع في عدد من دول الخليج العربي عن ذلك الدور الإيراني الإرهابي، كما قد أعلن في عديد من المرات عن اكتشاف مخابئ أسلحة في تلك الدول مصدرها «إيران»، وكان الكم الهائل من الأسلحة في «الكويت» (مخبئ العبدلي) مثيرًا للاستغراب، سواء من حيث الكم أو النوع، إذ تبين أنه بحجم القدرة على الدخول في مواجهة عسكرية ضخمة. وقد أدانت «الكويت» ٢٤ متهمًا في تورطهم في تلك الخلية المسؤولة عن ذلك التجميع والتخزين. وعن تفاصيل القبض على المتهمين أوضح مصدر أمني مسؤول في «الكويت» أن عددًا من أعضاء خلية «العبدلي» قد تدربوا على السلاح في «جيبوتي»، وقد تلقت الجهات الأمنية الكويتية إبلاغًا عنهم عن طريق «FBI» الأمريكي وقد تمت مراقبتهم بعد ذلك لمدة سنتين، حيث تم التعرف إلى جميع أعضاء الخلية وأدوارهم. وكانت الشكوك تحوم حول دبلوماسي يعمل في المكتب الثقافي في إحدى السفارات، غادر «الكويت» بعد ضبط الجريمة بيوم واحد خوفًا من ضبطه، وكان دوره توفير الأموال لأعضاء الخلية والتواصل معهم وتوجيههم. وقد تنقلوا خلال ذلك بين كل من «الكويت» و«تايلند» و«لبنان» و«قطر» و«تركيا» و«المغرب» و«جيبوتي»[1]. وقد قضت المحاكم الكويتية بأحكام منوعة على «مجموعة العبدلي».

(١) باختصار عن صحيفة القبس الكويتية ١٧ يناير ٢٠١٦م.

٢- وفي مايو ٢٠١٦م تقدم النائب الكويتي «عبدالحميد دشتي» بطلب استجواب وزير الخارجية الكويتي بشأن مشاركة بلاده في التحالف العربي الذي تقوده «السعودية» ضد الحوثيين وحلفائهم في «اليمن». وقد عرف عن «دشتي» مواقفه المؤيدة «لإيران». وقد حكمت عليه محكمة الجنايات الكويتية في ٢٧ يوليو ٢٠١٦م بالسجن لمدة ١٤,٥ عامًا بعد إدانته بتهم الإساءة إلى «السعودية» و«البحرين»، ومعلوم أن «دشتي» قد غادر «الكويت»، وصدر الحكم بحقه غيابياً.

٣- وتقوم «إيران» بدعم المعارضة الشيعية في كل من «السعودية» و«البحرين» و«الكويت» وتستخدم إعلامها لبث الفتن وتأجيج المشاعر وتشجيع أعمال الشغب في تلك الدول. ولقد أثيرت تساؤلات كثيرة حول الدور الإيراني في قضية التدافع في موسم حج عام (١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م) والتي راح ضحيتها مئات من القتلى بسبب سلوك مئات من الحجاج الإيرانيين منحًا عكس السير المقرر في الشارع الذي حصل فيه التدافع، خاصة أن من بينهم بعض أصحاب المراكز السياسية الحساسة في «إيران» وقد ذكرت وسائل إعلام إيرانية بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥م أن سفير «إيران» السابق في «لبنان» («غضنفر ركن أبادي» - ٤٩ عامًا) والذي كان ضمن الحجاج الإيرانيين وفقدت آثاره قد لقي حتفه في حادثة التدافع، وقد حرصت «إيران» على عدم تأكيد أن وفاته قد حصلت في تلك الحادثة لتهرب من احتمال توجيه أصابع الاتهام إليها بالتسبب فيها، واكتفت بأنه كان من المفقودين بسبب الحادث الذي راح ضحيته (٤٦٤) إيرانيًا من ضمن مجموع المتوفين. ومعلوم أن «غضنفر أبادي» كان يشغل منصبًا حساسًا للغاية بسبب وقوعه في مركز العلاقات الرباعية: «إيران»، «سوريا»، «حزب الله»، «سلطة الاحتلال اليهودي».

٤- يضاف كل ذلك إلى استمرار «إيران» في تقديم الدعم المعنوي والتحريض من خلال قنواتها الإعلامية لإثارة القلاقل في المنطقة الشرقية من «السعودية» بما يؤدي إلى قيام المظاهرات والاشتباك مع رجال الأمن وهو ما يُفضي إلى حالة من الإرباك الأمني في

الجبهة الداخلية «السعودية»، ويصب ذلك كله في مجريين، الأول: السير قدمًا في مشروع تصدير الثورة الإيرانية، والثاني: في توهين الدور السعودي في عاصفة الحزم في «اليمن».

وفي إطار إجراءات «المملكة العربية السعودية» في مواجهة الخارجين على النظام من الشيعة أعلنت وزارة الداخلية أن «المملكة» نفذت بتاريخ ١ يناير ٢٠١٦م حكم الإعدام في «نمر باقر النمر»، وهو شيعي قيادي من «القطيف». وكان قد وجه في مارس ٢٠٠٩م انتقادات عنيفة لحكومة «السعودية» وهدد بانفصال «القطيف» و«الإحساء» وإعادتهما إلى «البحرين» لتشكيل إقليم واحد، وقد اعتقلته السلطات «السعودية» في يوليو ٢٠١٢م لمقاومته رجال الأمن وإطلاق النار. وفي ١٥ أكتوبر ٢٠١٤م حكم عليه بالقتل تعزيرًا من المحكمة الجزائية في «المملكة العربية السعودية». وإثر ذلك أطلقت الحكومة الإيرانية صيحاتها تجاه «السعودية» مهددة ومتوعدة. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية «حسين جابر أنصاري» معقبًا على تنفيذ الحكم بالنمر بأن «السعودية» ستدفع ثمنًا باهظًا، واعتبر رئيس «لجنة الأمن القومي والسياسية الخارجية» في «مجلس الشورى» الإيراني «علاء الدين بروجردي» أن «تداعيات إعدام النمر ستكون جسيمة جدًا للسلطات «السعودية» في الداخل». ودعا رئيس «مجلس خبراء» القيادة «أحمد خاتمي» إلى اتخاذ موقف حاسم ضد «السعودية». ووجه الدعوة إلى الحوزات العلمية والمراكز الجامعية في «إيران» إلى الاحتجاج والغضب المقدس تجاه هذه الجريمة، بحسب زعمه. وقد ردت «المملكة السعودية» على الصيحات الإيرانية وكذا الشيعية في «البحرين» و«العراق» و«لبنان» المحتجة على إعدام «النمر»، وذلك بلسان المتحدث باسم وزارة العدل «السعودية» «منصور القفاري»، حيث شدد على أن القضاء يطبق قواعد قضائية ولا ينظر لانتماء شيعي أو سُنِّي. وبناء على الموقف الإيراني المتهور والمتغطرس فإن قول المتحدث باسم الخارجية الإيراني «حسين جابر الأنصاري» بتاريخ ١٤/ ١٢/ ٢٠١٥م «إن الأرضية متوافرة لتغيير العلاقات بين «إيران» و«السعودية»» جاء ليصب الزيت على النار فازداد اشتعالها وتطاول لهيبها.

وهكذا تلعلع الصوت الإيراني بعد الاتفاق النووي، مزمجرًا ومهددًا، ولكن المواقف الحازمة في كل من «السعودية» و«البحرين» ضد المؤيدين له والذين استعملوا القوة والمظاهرات وإثارة الفتن والمشاكل وتوسيع دوائر الاضطرابات والقلاقل ستلجم هذه العربدة هنا وهناك.

٥- وإذا افتتحنا صفحة الدور الإيراني في «البحرين»، فإننا سنكون أمام مشاهد مثيرة تكاد تقع يوميًا، ناشئة في حقيقتها من استمرار «إيران» في دعمها لمثيري الشغب هناك. ويتضمن ذلك المظاهرات ومهاجمة قوات الأمن واستعمال القنابل الحارقة (المولوتوف) والقذف بالحجارة وإشعال العجلات المطاطية للسيارات وتخريب شبكات الكهرباء وإحداث حفر في الشوارع وإغلاقها في بعض المناطق باستعمال صناديق جمع القمامة وغير ذلك من مكونات أجندة التخريب. ومن الأمثلة المستجدة لذلك ما أعلنه رئيس نيابة الجرائم الإرهابية في «البحرين» المحامي العام «أحمد الحمادي» أن «المحكمة الكبرى الجنائية الأولى» أصدرت حكمًا على ستة متهمين في واقعة إشعال حريق في «مبنى بلدية جد حفص» بمعاقبتهم جميعًا بالسجن لمدة خمسة عشر عامًا (صحيفة القبس الكويتية ٢٠/ ١١/ ٢٠١٥م). وكان قد عثر في «البحرين» على «معمل» لتصنيع الأدوات المتفجرة والعبوات الناسفة وغير ذلك من الأسلحة ويشرف عليها متورطون مع الجانب الإيراني. ولا تزال «إيران» مستمرة في تهديدها لسيادة «البحرين» وتهديدها بالاحتلال! وكان آخرها ما هدد به الجنرال سعيد قاسمي، أحد قياديي «الحرس الثوري» وقائد مليشيات «أنصار حزب الله»، في ملتقى بمدينة «بوشهر» في مارس ٢٠١٦م باحتلال «البحرين» زاعمًا أن «البحرين» محافظة إيرانية مقتطعة، ويجب أن تعود إلى «إيران» وأن تصبح جزءًا من محافظة «بوشهر» لأنه تم اقتطاعها من «إيران» بسبب الاستعمار! (وفقًا لوكالة تسنيم التابعة للحرس الثوري). ومعلوم أن «قاسمي» هو من مقربي الرئيس الإيراني السابق «محمود أحمدي نجاد». وفي إطار التحذير والتحوط من النشاط الشيعي في «البحرين»

أعلن وزير الداخلية البحريني الشيخ «راشد بن عبدالله آل خليفة» بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٦م بدء اتخاذ إجراءات للحد من تدخلات «إيران»، منها مراقبة التبرعات ووضع «ضوابط» للسفر وتنظيم الشعائر الحسينية، وشدد على ضبط محاولات تسييس الشعائر الحسينية وبث الفوضى والتحريض خروجًا عن مضمونها، وأن ذلك يتطلب تنظيمها من حيث تحديد أيامها وتوقيتها وأماكن خروجها وتحديد مسؤولية القائمين عليها، وقال: «إننا لن نسمح بأن تستغل هذه المناسبة لإحداث الفوضى والإخلال بالنظام العام»، معبرًا أن «إيران حاولت استغلال أي وجود لها في «البحرين» لتنفيذ أغراضها التوسعية». (نقلت ذلك من المنامة الوكالات أ ش أ، أ ف ب بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٦م).

بعد أن استعرضنا تلك المواقف نقول:

إن مجمل ما تقوم به «إيران» في منطقة الخليج العربي قد أقضَّ مضاجع دول مجلس التعاون الخليجي وأورثها القلق لما تتسبب به تلك الممارسات الصفوية في دولها من تهديد دائم للاستقرار، بما ينعكس سلبًا على مجمل التطلعات التنموية والتحركات السياسية الداعمة لتحقيق رفاهيتها وأمنها. وأصبحت القضية الأمنية الخليجية محل اهتمام بالغ، وفي هذا الإطار عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٩ مايو ٢٠١٦م اجتماعًا وزاريًا مشتركًا للحوار الاستراتيجي مع وزير الخارجية البريطاني «فيليب هاموند». وقال وزير الخارجية السعودي «عادل الجبير» بعد الاجتماع إنه تم الاتفاق على ضرورة وقف «إيران» تدخلاتها في شؤون المنطقة، مؤكدًا أن «طهران» هي التي عزلت نفسها من خلال دعم الإرهاب ودعم المليشيات في «سوريا» و«العراق»، وعليها أن تغير سياستها، مشددًا على أن الفتنة الحاصلة في «العراق» سببها «إيران» بالذات، فعليها أن تكف يدها. في حين أكد «هاموند» أن «بريطانيا» لن تغض الطرف عن تجاوزات «إيران» وتجاربها الصاروخية. ونحن نعتقد أن هذه الاجتماعات ما هي إلا فقاعات في الهواء، فلا زالت «إيران» في أوج نشاطها التخريبي في المنطقة وفي

دعمها لأعوانها وحضهم على إلهاب سعير المظاهرات وأعمال العنف، دون أن نرى أي احتجاجات جدية من «بريطانيا» أو «الولايات المتحدة»، بل المشاهد هو العكس من ذلك تمامًا. علمًا بأن هذه الاجتماعات متكررة، فقد كان الاجتماع الوزاري الأول للحوار الاستراتيجي في سبتمبر ٢٠١١م، ولم ينجم عنه على أرض الواقع إلا ذر الرماد في العيون. وقد حرصت «البحرين» على تفعيل انتمائها الخليجي ليكون لها ظهرًا في مواجهة «إيران»، فعلى هامش اجتماع «لدول مجلس التعاون الخليجي» في «الرياض» أكد الأمين العام لمجلس التعاون «عبداللطيف الزياني» في بيان صحفي صدر في ١٧ يونيو ٢٠١٦م مساندة دول المجلس «لمملكة البحرين» فيما اتخذته من إجراءات بحق الجمعيات والتنظيمات التي دأبت على ارتكاب ممارسات تتعارض مع القوانين المرعية وتؤجج الطائفية وتثير الفتنة والعنف تحقيقًا لأهداف قوى خارجية (أي «إيران») لا تريد الخير «للبحرين» وأهلها وتسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار فيها، ودعا الدول والمنظمات الأجنبية إلى احترام سيادة «مملكة البحرين». (نقلاً عن وكالة أنباء «كونا» في ١٧ يونيو ٢٠١٦م). ومن جهتها قامت حكومة «البحرين» بإسقاط الجنسية عن «عيسى قاسم»، وأكدت وزارة الداخلية البحرينية في ٢٠ يونيو ٢٠١٦م أن «مملكة البحرين» ماضية قدمًا لمواجهة كل قوى التطرف والتبعية لمرجعية سياسية دينية خارجية، وأنه تم إسقاط الجنسية البحرينية عن المذكور لأنه قام منذ اكتسابه الجنسية البحرينية بتأسيس تنظيمات تابعة لمرجعية سياسية دينية خارجية، حيث لعب دورًا رئيسًا في خلق بيئة طائفية متطرفة وعمل على تقسيم المجتمع تبعًا للطائفة وللتبعية لأوامره. وقد كشفت صحيفة «الأيام» البحرينية في شهر يونيو ٢٠١٦م (بعد سحب الجنسية عن عيسى قاسم) عن تورطه في تهريب أموال إلى «العراق» و«إيران» بطرق غير مشروعة، ونشرت الصحيفة وثائق قالت عنها أنها «خاصة وسرية» تكشف المخطط لاستهداف «البحرين» واستقرارها والاستعداد لبناء دولة «ولاية الفقيه» فيها، بعد السعي إلى تقويض سلطة الدولة وإضعافها والسيطرة على بعض أركانها وتحويلها إلى نموذج طائفي لا يختلف عن «العراق»

و«لبنان»، وأن فصولاً كثيرة من المؤامرة كانت تتم خلف جدران «مكتب البيان» الخاص «بعيسى قاسم»، وهو الأشبه بـ «مكتب العمليات الخاصة»، وهو غير مرخص، وقد عثر على مستندات وأوراق مالية تثبت أن «قاسم» كان يجمع أموالاً منذ سنة ٢٠٠٠م إلى سنة ٢٠١٦م بشكل خفي عن أنظمة وقوانين الدولة وتهربًا منها، بما يؤكد أن تنفيذ مخطط «ولاية الفقيه» كان يتم منذ سنوات. وأوضحت المعلومات العلاقة السرية المالية التي تربط بين «مكتب البيان» و«جمعية التوعية الإسلامية» التي يديرها «عيسى قاسم» بشكل مباشر حيث كانت التعليمات الإيرانية والعراقية تصل عبر «مكتب البيان» إلى عدد من الجمعيات والمراكز التي كان «قاسم» يتبرع ببعض الأموال لها لتنفيذ تلك الأجندات. وقد بادرت السلطات البحرينية إلى اعتقال «عيسى قاسم» وبدأت المحكمة الكبرى الجنائية في ٢٧ يوليو ٢٠١٦م أولى جلسات محاكمته.

هذا الإجراء السيادي البحت الذي أقدمت عليه «البحرين» أثار حفيظة جهتين:

الأولى: «أمريكا»، حيث قالت سفيرة «الولايات المتحدة الأمريكية» بمجلس الأمن «سامانتا باور» في تغريدة لها بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٦م: «نشعر بقلق عميق إزاء محاكمة رجل الدين المحترم «عيسى قاسم»!، يجب العودة إلى مسار الإصلاح والمصالحة في «البحرين»». ولم توضح للمطلعين على تغريدتها الوجه الثاني للموضوع، وهو: ما فائدة مسار الإصلاح مع من يصر على عرقلة السير فيه ووضع الحواجز لسده بالكلية؟! ولقائل أن يقول: ألا تعتبر هذه التغريدة دعمًا أمريكيًا مباشرًا للإرهاب في «البحرين»؟!

الثانية: «إيران»، حيث أعلن الجنرال «قاسم سليماني» قائد فيلق «القدس» في «الحرس الثوري» أن سحب الجنسية من «عيسى قاسم» سيشعل «المنطقة» و«البحرين»!، وأن الحكومة في «البحرين» تعرف جيدًا أن التعرض لآية الله الشيخ عيسى قاسم هو خط أحمر لدى الشعب، وأن تخطيه سيشعل «البحرين» وكل أنحاء المنطقة! وتحدث عما أسماه «بداية انتفاضة دامية» وندد بـ «صمت» الأمم المتحدة» و«الولايات المتحدة»

و«الدول الغربية» (ذكرت قبل سطور تأييد «الولايات المتحدة» «لعيسى قاسم»). وقالت وزارة الخارجية الإيرانية في بيان لها إن مثل هذه الإجراءات تقضي على كل أمل بإصلاح عبر الحوار، أو بمعالجة سلمية في «البحرين». ومعلوم أن جعجعة «سليماني» هي تدخل سافر في شؤون «البحرين» الداخلية، وأما موضوع الحوار فمعلوم الموقف السلبي لصفويي «البحرين» منه.

وفي ١٧ يوليو ٢٠١٦م قضت محكمة بحرينية بحل «جمعية الوفاق الوطني الإسلامية» بموجب دعوة رفعتها بحقها «وزارة العدل والشؤون الإسلامية»، وتمت تصفية أموالها لمصلحة خزينة الدولة بعد اتهامها بأنها «تستهدف مبدأ احترام حكم القانون» وتوفر «بيئة حاضنة للإرهاب والتطرف والعنف». ومعلوم أن أمينها العام الشيخ «علي سلمان» يقضي عقوبة بالسجن ٩ سنوات لإدانته بتهم عدة، منها: «التحريض والترويج لتغيير النظام بالقوة».

وفي ٢٢ يوليو ٢٠١٦م أعلنت «وزارة الداخلية البحرينية» أنها ضبطت كميات من الأدوات التي تدخل في تصنيع العبوات المتفجرة بعد القبض على ٥ عناصر إرهابية أقروا بتلقيهم تدريبات عسكرية مكثفة في معسكرات «للحرس الثوري» الإيراني ولكتائب «حزب الله» العراقي، وأنهم حولوا منازلهم إلى مواقع لتخزين تلك الأدوات التي تم ضبطها وتشتمل على عدد من الأسلحة النارية، وأجهزة تحكم عن بُعد، وأجهزة اتصالات، وبطاريات معدة لاستخدامها في تفجير العبوات الناسفة، ولوحات إلكترونية، وأعداد من الهواتف، وشرائح الاتصالات ومفاتيح تشغيل وأسلاك كهربائية، وخناجر وسكاكين مغلفة بأكياس من البولوتين، وعملات نقدية متنوعة. (بحسب وكالة د ب أ).

إن جميع تلك الممارسات الأمنية الإيرانية كانت متواصلة منذ استيلاء «الخميني» على مقاليد السلطة في «طهران»، ولم تتوقف على مدار الأعوام السابقة، وكل ذلك كان على قدم وساق قبل التوصل إلى الاتفاق النووي من دول (٥+١)، ولكن اللافت للنظر

حقًا أن تلك الممارسات استمرت في التصاعد والتوسع بعد ذلك الاتفاق، فهل شكل الاتفاق النووي مظلة دولية لتلك الانتهاكات الإيرانية «لحقوق الإنسان» في «دول الخليج العربي» بتهديداتها لأمنها وإحداث الاضطرابات فيها، بما يؤدي إلى جعلها بيئة مهيأة لمواصلة «إيران» سعيها في تحقيق أهدافها في تصدير الثورة الخمينية إلى تلك الدول، وهل وفر ذلك الاتفاق فرصًا جديدة في هذا الاتجاه لصناع القرار الإيراني؟، وهل مد لهم بساط الاستمرار في ذلك؟، الجواب: نعم، كل ذلك ممكن! وهنا يثار التساؤل عن الأسباب التي تكمن وراء سكوت تلك الدول حول القضية المثارة، وهل لها غايات وأطماع في إعادة تشكيل الخريطة الخليجية، وهل «إيران» هي واحدة من أدوات العملية الكبرى؟!

الزاوية الرابعة: تهديدات الحرس الثوري:

لنا فيها وقفات عدة.

الوقفة الأولى: «الحرس الثوري» الإيراني هو السكين التي يستخدمها النظام الإيراني الحاكم لتقطيع أوصال المنطقة الخليجية ليسهل عليه ابتلاعها بعد ذلك قطعة قطعة، بل ربما يتجاوز لك لابتلاعها دولة دولة! وقد عقد في إبريل ٢٠١٦م الاجتماع السنوي الأول «للمجلس الأعلى» لقيادات «الحرس الثوري» الإيراني بقيادة رئيسه اللواء «محمد علي جعفري»، وقد كان مناسبة لتوجيه التهديدات بالويل والثبور لكل من «السعودية» و«البحرين» و«الدول الخليجية» الأخرى، حيث قال في كلمة افتتاح الاجتماع: «إن النظام السعودي والنظام البحريني وما شابههما من الأنظمة العربية، تعتبر مثالاً للتخلف السياسي الحديث في المنطقة، ونحن في «الحرس الثوري» الإيراني وضعنا الخطط اللازمة، وتهيأنا للرد على سلوك «السعودية» بالمنطقة وبانتظار الأوامر!»، كذا قال. وأكد اللواء «جعفري»، وفق وكالة «فارس الإيرانية» «الجهوزية الشاملة لقوات «الحرس الثوري» للمواجهة الظافرة والحازمة في مواجهة تهديدات الأعداء»، وقال: «إننا بنينا

قدراتنا منذ أعوام طويلة على افترض حرب واسعة مع «أمريكا» وحلفائها» (يقصد دول الخليج العربي). وتطرق إلى الحديث عن «حزب الله» و«الحوثيين» فقال: «سوف ندافع عن «حزب الله» في «لبنان» بقوة، ولن نتراجع عن دعم «الحوثيين» في «اليمن»، ونعد بأن ترجع قوة «الحوثيين» أكثر مما كانت عليه سابقًا». وفي إطار المشروع الصفوي التوسعي قال: «إن نظرية الثورة الإيرانية أصبحت اليوم عظيمة جدًا!، وتخطت الحدود!، وانتشرت في العالم!، وتحولت إلى قوة إقليمية ودولية فاعلة! و«الحرس الثوري» يعمل على تمرير المرحلة الثالثة بشكل ذكي، ويرعى هذه المرحلة ويدعمها من دون أي تخوف أو تحفظ». وتوجه في خطاب إلى حكومة «روحاني» مهددًا لها بوجوب امتثالها للمشروع الصفوي ومتطلباته، فقال: «إن المشاريع والنظريات السياسية التي تتعارض مع مسيرة الثورة الإيرانية سوف تتفكك وتنهار في طريقها، وإن كانت هذه المشاريع والنظريات شُكلت على أساسها حكومة وبرلمان، لأن الشعب الإيراني سوف يُسقط هذه الحكومة والبرلمان في أي انتخابات مقبلة، وسيتم حذفهم من الخريطة السياسية في إيران» (قلت: تمت الانتخابات السابقة لهذا التصريح، وذلك في ٢٦ فبراير ٢٠١٦م وأحرز فيها الإصلاحيون والمعتدلون تقدمًا على حساب الأصوليين، علمًا بأن مثل هذه التصريحات النارية كانت أيضًا تتردد قبل الانتخابات المذكورة، أما الانتخابات المقبلة والتي يكرر فيها «جعفري» تهديداته فسوف تكون بعد ٤ سنوات!).

كما هاجم «جعفري» الاتفاق النووي الإيراني الغربي بشدة ووصفه باتفاق «العار والذل»، واعتبر أن الذين يعتقدون أن الاتفاق النووي نموذج لحل الأزمات الداخلية الاقتصادية للبلد مخطئون جدًا، ولا يمتلكون قراءة صحيحة للأبعاد الخطيرة لهذا الاتفاق، لأن لديهم قصر نظر!

ولا شك أن هذه التصريحات الخطيرة تعكس وتظهر حقيقة النوايا والتوجهات الإيرانية، وهي من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى تحليل أو قراءة ما بين السطور أو استظهار

خفايا التعابير اللغوية، ولذا فإن على «دول الخليج العربي» أن تأخذ هذه التصريحات على محمل الجد وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لمواجهتها، ومن أبرزها وضع هذا الصراع مع الصفويين في إطاره العقدي المذهبي (لأنه هو كذلك بالفعل)، وليس النظر إليه من الوجهة السياسية فحسب، وعلى جميع حكومات دول مجلس التعاون أن تعلم أن محضنها المجتمعي في جميع دولها هو المحضن السُّنِّي، والذي لا يزال يطالب دومًا بالاحتكام إلى شريعة الرحمن، لا الدساتير الوضعية صنيعة الشيطان، وأنها بذلك فقط تستطيع أن تجهض هذه المخططات الصفوية الخطيرة.

الوقفة الثانية: يمد «الحرس الثوري» بساط إرهابه إلى كل بقعة يرى أنها تخدم مصالح ولاية الفقيه في تصدير الثورة الصفوية. وتقوم الحكومة الإيرانية بالتغطية السياسية اللازمة لتحركات وأنشطة هذا الحرس خارج «إيران»، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها التنسيق مع دول أخرى بهذا الخصوص، «كالعراق» مثلاً، ففي لقاء لوزير الخارجية العراقي «إبراهيم الجعفري» مع ملك الأردن «عبدالله الثاني» في شهر يونيو ٢٠١٦م لفت إلى أن قائد «فيلق القدس» الإيراني اللواء «قاسم سليماني» موجود على الأرض العراقية في مهمة «استشارية» بعلم ودراية وطلب من الحكومة العراقية، مشيرًا إلى أن «الاستشارات الأمنية نمط معمول به في كثير من دول العالم، ومن بينها «العراق»». ومعلوم أن «الحرس الثوري» له دور كبير في تدريب قوات «الحشد الشعبي» الشيعية العراقية، ولا صحة إطلاقًا لما نفاه وزير الخارجية العراقية بقوله: «لا نسمح أن تكون هناك قطع عسكرية ومجاميع ميليشياوية تأتينا من خارج الحدود»، فوجود ونشاط «الحرس الثوري» في «العراق» لا تغطيه سحب النفي والتصريحات الملفقة!

الوقفة الثالثة: لعلنا في هذه الوقفة نفتح صفحة أراد المتواطئون الصفويون طيّها أو مسحها بالحبر الأسود. فإنه من المعلوم أن «الحرس الثوري» الإيراني هو الواجهة التنفيذية لمخطط تصدير الثورة، وتعتبره المخابرات الإيرانية مستودع إعداد الجوانب

التنفيذية لذلك المخطط. في وقفتنا هذه سأشير إلى نموذج معقد!، بطلا هذه الوقفة هما «عماد مغنية» القائد العام لأركان «حزب الله» اللبناني، و«إلياس فؤاد صعب» المسؤول الأول في قيادة الحزب بعد اغتيال «عماد مغنية». تربط الرجلان علاقة مصاهرة، وعلاقة تنسيق واتصال مع أجهزة مخابرات عديدة، وأبرزها المخابرات الإيرانية. وبحكم دور كل من «الحرس الثوري» الإيراني و«حزب الله» اللبناني في تصفية وقمع أهل السنة في «سوريا»، فإن الرجلين كان لكل منهما دوره المهم. كلا الرجلين كانا منتميين إلى «حركة أمل» الشيعية في «لبنان»، ثم انشقا عنها بعد الاجتياح الصهيوني «للبنان» عام ١٩٨٢م لينضما إلى «حزب الله». وفي ١٢ ديسمبر ١٩٨٣م حدثت ٧ تفجيرات في «الكويت» أسفرت عن مقتل ٦ أشخاص[١]، وأحيل ٢٥ متهمًا إلى القضاء. وأدين ١٧ متهمًا، وحكمت المحكمة على بعضهم بالإعدام (ومنهم: إلياس فؤاد صعب مهندس التفجيرات)، وبعضهم بالسجن المؤبد وبعضهم بالسجن لعشر وخمس سنوات. وكان «إلياس صعب» ضمن الذين حاولوا اغتيال أمير «الكويت» الشيخ «جابر الأحمد» عام ١٩٨٥م، وتفجيرات «المقاهي الشعبية» وفي عام ١٩٨٨م قام «عماد مغنية» بخطف الطائرة المدنية الكويتية «الجابرية» لمقايضة السلطات الكويتية بإطلاق سراح المتهمين ١٧ الذين أشرت إليهم، ومنهم «إلياس صعب». رفضت «الكويت» الطلب الابتزازي، فتم قتل ٢ من الرهائن، ثم توجه «مغنية» بالطائرة إلى «الجزائر» حيث تم الاتفاق، بعد المفاوضات، على إطلاق سراح الرهائن وتحرير الطائرة وتهريب «عماد مغنية» وإعادته إلى محضن «الحرس الثوري» في «طهران»، وهي التي انطلق منها لتنفيذ جريمته. وفي ٢ أغسطس ١٩٩٠م اجتاح الجيش العراقي «الكويت»، وقام «عبد حمود» المرافق الشخصي «لصدام حسين» بإطلاق سراح «إلياس صعب» وأرسلته بغداد إلى «طهران» كرسالة ودية ترمي إلى حث «إيران» على تأييد «العراق» في احتلال «الكويت». وهكذا

(١) استهدفت التفجيرات: السفارة الأمريكية، مجمعين سكنيين للخبراء الأمريكان، السفارة الفرنسية، مركز التحكم الآلي التابع لوزارة الكهرباء، مصفاة البترول، مبنى برج المراقبة في مطار الكويت الدولي.

حط الرجلان في «إيران»، ثم انطلقا ليباشرا دورهما في «حزب الله» اللبناني، وكان لهما دور بارز في مكتب التنسيق بين الاستخبارات السورية والاستخبارات الإيرانية، الذي كان «الحرس الثوري» ذراعه النافذ في «سوريا». قتل «عماد معنية» ليلة ١٢ فبراير عام ٢٠٠٨م في مربع الاستخبارات السورية في دمشق بتفجير سيارته في منطقة «كفر سوسة» بقرب مركز استخباراتي سوري ومخفر شرطة. وقتل «إلياس صعب» في ليل الثلاثاء في ١٣ مايو عام ٢٠١٦م في انفجار كبير في أحد مراكز «حزب الله» قرب «مطار دمشق الدولي» (بحسب رواية حزب الله). الاسم الحقيقي لإلياس صعب هو «مصطفى بدر الدين» ولد عام ١٩٦١م في «الغبيري» في «لبنان»[1]. ارتبطت قضية مقتل الرجلين بعملية اغتيال «رفيق الحريري»، إذ كانت المخابرات السورية في موضع اتهام بتصفية الذين لهم علاقة بهذا الملف، مثل «حسان هولو اللقيس» واللواء «رستم غزالة» الذي كان يشغل منصب مدير المخابرات السورية في «لبنان» في الفترة التي حصل فيها اغتيال «الحريري»، وكان مسؤولاً عن الاتصالات بين «سوريا» و«الحريري» مباشرة. وقد قتل في ظروف غامضة عام ٢٠١٥م في «دمشق»، و«غازي كنعان» الذي تم اغتياله ثم قيل انتحر!، واللواء «محمد سليمان». (بحسب مركز المعلومات والدراسات في صحيفة القبس الكويتية، ١٤ مايو ٢٠١٦م). إن مقتل كل من «عماد مغنية» و«مصطفى بدر الدين» يُظهر إلى العلن ما خفي من صراع بين الواجهات التي تخدم «الحرس الثوري» في «لبنان» و«سوريا»؛ والاستخبارات السورية التي لها أجندة خاصة بها. وهكذا يتبين لنا أن «الحرس الثوري» له أذرع أخطبوطية، تهدد أمن المنطقة كلياً، وخاصة «دول مجلس

(١) انتحل مصطفى بدر الدين أسماء مستعارة عدة، فبحسب ما نقله موقع «ديلي بيست» الأمريكي، فإنه «ذو الفقار» بالنسبة للمقربين منه، و«إلياس فؤاد صعب» للسلطات الكويتية، و«مصطفى أمين بدر الدين» بالنسبة للمحققين والقضاة في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. و«سامي عيسى» الصائغ النصراني الثري الذي يقود سيارة مرسيدس ويملك يختًا كبيرًا، وله عدد كبير من العشيقات اللواتي يستضيفهن في بيته شمال بيروت. وهو أيضًا «صافي بدر» الذي قالت وزارة الخزانة الأمريكية إنه يقود التدخل العسكري لحزب الله في الميادين السورية ويحضر شخصيًا الاجتماعات التي تتم بحضور بشار الأسد وحسن نصر الله. (بحسب مركز المعلومات والدراسات في القبس، ١٤ مايو ٢٠١٦م).

التعاون الخليجي»، التي يتحفز «الحرس الثوري» لإحداث تغييرات كبيرة في منظوماتها إذا ما تفرغ من تورطاته في «العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن».

الزاوية الخامسة: زعماء مجلس التعاون الخليجي يرفضون التدخلات الإيرانية:

في اجتماعهم في «الرياض» بتاريخ ٩ و١٠ ديسمبر ٢٠١٥م، أصدر زعماء «مجلس التعاون الخليجي» بيانًا شاملاً. ولعل من المناسب ذكر ما يخص القضية الأمنية. فقد جاء ذلك في عدة بنود، منها البند (١٦) تحت عنوان «مكافحة الإرهاب»، وهو ينطبق على ممارسات «إيران» الإرهابية وغيرها، ومما جاء فيه «أكد المجلس الأعلى على مواقفه الثابتة في نبذ الإرهاب والتطرف بأشكاله وصوره كافة ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وأيًا كان مصدره، وتجفيف مصادر تمويله، وأكد التزامه بمحاربة الفكر المنحرف (ويتمثل في الممارسة الإرهابية الإيرانية وداعش) الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية وتتغذى منه بهدف تشويه الدين الإسلامي البريء منه، كما أكد أن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أسس سياسة دول المجلس الداخلية والخارجية، مشددًا على وقوفه ضد التهديدات الإرهابية التي تواجه المنطقة والعالم».

وجاء في البندين (١٩) و(٢٠) بشكل صريح أن المقصود هو «الإرهاب الإيراني» و«داعش». وما يهمنا في هذا المبحث هو المتعلق «بإيران».

فقد جاء في نص البند (١٩): «أدان «المجلس الأعلى» بشدة التفجيرات الإرهابية التي استهدفت مساجد في كل من «المملكة العربية السعودية» و«دولة الكويت»، كما أدان الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها «مملكة البحرين» وراح ضحيتها عدد من رجال الأمن والمدنيين الأبرياء، وأشاد «المجلس الأعلى» بإحباط الأجهزة الأمنية لعمليات تهريب لمواد متفجرة شديدة الخطورة، وأسلحة وذخائر مصدرها «إيران» إلى «مملكة البحرين»، وأعرب عن وقوف دول المجلس ومساندتها في كل ما تتخذه «المملكة العربية السعودية» و«دولة الكويت» و«مملكة البحرين» من إجراءات لحماية أمنها وضمان سلامة مواطنيها

والمقيمين على أراضيها، معربًا عن ثقته بقدرة الأجهزة الأمنية على كشف ملابسات هذه الجرائم الإرهابية وتقديم مرتكبيها للعدالة والمساءلة».

وحول التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية «لدول مجلس التعاون»، ذكر البيان في البند (٣٢) ما نصه «أعرب «المجلس الأعلى» عن رفضه التام لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية «لدول المجلس» والمنطقة، وطالب بالالتزام التام بالأسس والمبادئ والمرتكزات الأساسية المبنية على مبدأ حسن الجوار واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، معربًا عن رفضه لتصريحات بعض المسؤولين من الجمهورية الإسلامية الإيرانية ضد دول المجلس والتدخل في شؤونها الداخلية، ومحاولة بث الفرقة وإثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيها في هذه الممارسات، والالتزام بمبادئ حسن الجوار والقوانين والمواثيق والأعراف الدولية بما يكفل الحفاظ على أمن المنطقة واستمرارها».

ولا شك أن البنود المذكورة أعلاه تفيد التوجس من تفرغ «إيران» لدعم الإرهاب في المنطقة الخليجية بعد الاتفاق النووي الإيراني.

ومن الملاحظ استغلال وسائل الإعلام الصفوية أية مناسبة لتعبر عن حقدها الدفين إزاء «دول مجلس التعاون الخليجي» و«العرب» عمومًا، فتسارع لنفث سمومها الفتاكة، وكأنها «حية كوبرا» المنطقة. وكان آخر ذلك ما بثته «وكالة أنباء فارس» الإيرانية في تعقيبها على مؤتمر «القمة العربي» الذي انعقد في موريتانيا في يوليو ٢٠١٦م، إذ نشرت في حسابها على «تويتر» تغريدة جاء فيها «القمامة العربية تجتمع... »، وهو ما أحدث ضجة احتجاج هائلة، خاصة أنها بثت صورة لاجتماع القمة تلمز من خلالها الزعماء العرب، متناسية إشارة أحدهم خلال زيارته «إيران» في يونيو ٢٠١٤م ولقائه مع «خامنئي» إلى أنه «مرشد لكل المنطقة»، معلنًا استعداد بلاده لفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين. لقد كان مستغربًا تتويج «خامنئي» مرشدًا للمنطقة!، إذ فسر الصفويون هذه العبارة بأن

منطقة الخليج باتت تحت عباءتهم وأنهم الآمرون الناهون فيها، ثم تبين أن عبارات المجاملة غير مؤثرة بتاتًا على المشروع الصفوي في تصدير الثورة، خاصة بعد تفرغهم له بعد الاتفاقات النووية، فما لبثت تلك الدولة أن اكتشفت بزوغ «رأس الحية الصفوية» في أراضيها من خلال «الخلايا المبثوثة» التي أشرنا إليها والتي كانت تريد تقويض أركان الحكم والاستقرار بأمر من «مرشد المنطقة»!، ويبقى السؤال كيف يكون مرشدًا للمنطقة وهو يريد تقويض أركان واستقرار حكامها وشعوبها!

الزاوية السادسة: «حزب الله» اللبناني إرهابي:

خطورة تطور أنشطة «حزب الله»، وخطوات ذلك:

يعتبر «حزب الله» اللبناني بوابة «إيران» المطلة على «البحر المتوسط»، كما يعتبر «المخزون البشري العسكري» الذي تستخدمه «إيران»، إضافة للقوات الأخرى من «الحرس الثوري الإيراني» و«الحشد الشعبي العراقي» و«الميليشيات الشيعية الأفغانية والباكستانية»، لدعم نظام الأسد الفاشي لتعينه وتساعده في قتل شعبه وتشريده.

غير أن هذا الحزب تطورت أنشطته لتشكل خطورة بالغة على «دول الخليج العربي»، تمثلت فيما يلي:

١) تشكيل خلايا سرية في دول الخليج العربي.

٢) تدريب أعضاء هذه الخلايا عن طريق معسكرات في «لبنان» و«العراق»، فضلاً عن «إيران».

٣) رفع الجهوزية القتالية لهذه الخلايا من خلال الزج بهم في معارك حقيقية يخوضونها في «سوريا» ضد الفصائل المقاتلة المعارضة للنظام الأسدي الصفوي القمعي هناك.

٤) اعتماد الخلايا السرية منطلقًا لتوسيع مساحة الانتماء للحزب وتوسيع قواعده في «دول الخليج العربي».

٥) قيام تلك الخلايا السرية بتخزين الأسلحة بأنواعها كافة وتدريب أعضاء الحزب في تلك الخلايا على استخدامها في إطار مخططات إحداث البلبلة وإشاعة الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار في داخل «دول مجلس التعاون الخليجي».

٦) إعداد بعض تلك الخلايا لتكون في واجهة الانقضاض على بعض الأنظمة الحاكمة في «دول الخليج العربي».

٧) قيام تلك الخلايا السرية بتنفيذ أعمال التخريب والقتل والاغتيال في بعض «دول الخليج العربي».

لهذه الأسباب ولغيرها، مما هو مصنف تحت عنوان «الإرهاب» شرعت «دول الخليج العربي» باتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف هذا الحزب عند حده، واعتباره حزبًا «إرهابيًا». ثم تبع ذلك موقف عام من قبل «الجامعة العربية» معزز لموقف «دول مجلس التعاون الخليجي».

وفيما يلي الخطوات التي تمت بهذا الصدد:

الخطوة الأولى: في تاريخ ٢ مارس ٢٠١٦م أعلن «مجلس التعاون الخليجي» قراره باعتبار «حزب الله» «منظمة إرهابية». وأصدرت الأمانة العامة للمجلس بيانًا جاء فيه «قررت «دول مجلس التعاون الخليجي» اعتبار ميليشيات «حزب الله»، بكافة قادتها وفصائلها والتنظيمات التابعة لها والمنبثقة عنها، منظمة إرهابية». وفي حيثيات اتخاذ هذا القرار أوضح الأمين العام للمجلس «عبداللطيف بن راشد الزياني» أن القرار جاء نتيجة استمرار الأعمال العدائية التي تقوم بها عناصر تلك الميليشيات لتجنيد شباب دول المجلس للقيام بالأعمال الإرهابية، وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وإثارة الفتن، والتحريض على الفوضى والعنف، في انتهاك صارخ لسيادتها وأمنها واستقرارها.. وأن «دول مجلس التعاون» تعتبر أن ممارسات ميليشيات «حزب الله» في «دول المجلس» والأعمال التحريضية التي تقوم بها في كل من «سوريا» و«اليمن» و«العراق»، تتنافى مع

القيم والمبادئ والأخلاق الإنسانية والقوانين الدولية، وتشكل تهديدًا للأمن القومي العربي.. وإن «دول المجلس» ستتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارها بهذا الشأن استنادًا إلى ما تنص عليه القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب المطبقة في «دول المجلس»، والقوانين الدولية المماثلة.

وفي ٩ مارس ٢٠١٦م عُقد اجتماع الدورة (١٣٨) للمجلس الوزاري الخليجي في الرياض حيث جدد وزراء خارجية «دول مجلس التعاون الخليجي» اعتبارهم «حزب الله» «إرهابيًا»، وعلى رفضهم التدخلات الإيرانية في شؤون المنطقة. وقال وزير الخارجية السعودي «عادل الجبير»: «إن المجلس الوزاري بحث الإجراءات الواجب اتخاذها للتصدي «لحزب الله»»، مشيرًا إلى أن «هذه الإجراءات ترتكز على تصنيف أشخاص وشركات لعدم التعامل معهم، ولعدم قدومهم إلى دول المجلس».

الخطوة الثانية: في تاريخ ٨ مارس ٢٠١٦م اختتم وزراء الإعلام في «دول مجلس التعاون الخليجي» اجتماعهم، وأصدروا بيانًا أكدوا فيه على ضرورة محاربة الأذرع الإعلامية «لحزب الله» اللبناني بعد تصنيفه تنظيمًا إرهابيًا، وأعلنوا اتفاقهم على اتخاذ جميع الإجراءات القانونية لمنع التعامل مع أي قنوات تلفزيونية محسوبة على ميليشيات «حزب الله» وقادتها وفصائلها والتنظيمات التابعة لها والمنبثقة عنها، وإن الإجراءات تسري على كل شركات الإنتاج والمنتجين وقطاع المحتوى الإعلامي وكل ما يندرج تحت مظلة الإعلام، وذلك استنادًا إلى ما تنص عليه القوانين السارية في دول المجلس وأحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ووصف البيان الختامي «ميليشيات «حزب الله» بأنها إرهابية تسعى لإثارة الفتن، وتقوم بالتحريض على الفوضى والعنف، مما يشكل انتهاكًا صارخًا لسيادة «دول المجلس» وأمنها واستقرارها والعديد من الدول العربية الشقيقة، وقوانينها الداخلية، علاوة على أحكام القانون الدولي والمبادئ الأخلاقية والإنسانية». (قلت: وكان ينبغي بيان أن أعمال «حزب الله» الإرهابية منافية

لأحكام الدين الإسلامي الحنيف، وهذا هو الأصل الذي ينبغي الانطلاق منه في تقييم الأفكار والعقائد والممارسات).

وقد دعا وزير الثقافة والإعلام السعودي الدكتور «عادل الطريقي» إلى الوقوف بحزم ضد الأبواق الإعلامية للحزب، وقال: «إن الخطاب الإعلامي الحاقد للحزب الفارسي واستمراره في تأجيج نار الطائفية وتوسيع دائرة الفرقة والانقسام في المنطقة، والافتراءات والادعاءات ضد دول المجلس تتطلب العمل على توحيد الجهود للوقوف صفًا واحدًا لتعرية هذا الحزب ومن يقف وراءه».

الخطوة الثالثة: في ١١ ماس ٢٠١٦م عُقدت الدورة رقم (١٤٥) لمجلس الجامعة العربية في مقر أمانته العامة في القاهرة، ثم أصدر «مجلس وزراء الخارجية العرب» قرارًا وزاريًا ختاميًا باعتبار «حزب الله» «منظمة إرهابية»، وقد تحفَّظ على القرار مندوبا «لبنان» و«العراق». وكان وزير الخارجية العراقي الدكتور «إبراهيم الجعفري» قد رفض خلال اجتماع الاتهامات الموجهة إلى «حزب الله»، ووصفه بالحزب المحافظ على كرامة العرب! (كذا قال، وهذا يدل على الدعم الذي يلقاه «حزب الله» من الحكم الشيعي الصفوي في «العراق»). وقد انسحب الوفد السعودي برئاسة سفير «السعودية» لدى القاهرة ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية «أحمد بن عبدالعزيز القطان» من الجلسة أثناء إلقاء وزير الخارجية العراقي كلمته.

كما أعربت اللجنة الرباعية الوزارية العربية المعنية بمتابعة تطورات الأزمة مع «إيران» عن إدانتها واستنكارها للتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وطالبت في ختام اجتماعها الثاني المنعقد في ١١ مارس ٢٠١٦م على هامش أعمال الدورة (١٤٥) «لمجلس الجامعة العربية» على المستوى الوزاري برئاسة «دولة الإمارات العربية»؛ «إيران» بوقف دعمها للأعمال الإرهابية والتخريبية، والكف عن التصريحات العدائية والاستفزازية.

الخطوة الرابعة: في ١٥ إبريل ٢٠١٦م صدر البيان الختامي للقمة الإسلامية الثالثة عشرة في إسطنبول باسم «إعلان إسطنبول» وقد أدان البيان تدخلات «إيران» في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ودول أخرى أعضاء في «منظمة التعاون الإسلامي»، منها «البحرين» و«اليمن» و«سوريا» و«الصومال»، واستمرار دعمها للإرهاب، وكذا أدان الاعتداءات على السفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في «مشهد»، ورفض تصريحات «إيران» التحريضية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحق عدد من مرتكبي الجرائم الإرهابية في «المملكة العربية السعودية». (قلت: وهو تنويه عن إعدام «النمر»). وأعلن أيضًا «إدانته «لحزب الله» اللبناني لقيامه بأعمال إرهابية في «سوريا» و«البحرين» و«الكويت» و«اليمن»، ولدعمه حركات وجماعات إرهابية تزعزع أمن واستقرار دول أعضاء في المنظمة..». وعند إلقاء البيان الختامي انسحب الرئيس الإيراني حسن روحاني والوفد المرافق له من الجلسة!

وقد تم اتخاذ ما ذكرته في الخطوات الأربع السابقة للحد من تأثير أنشطة «حزب الله» التخريبية، والتي توسعت واستفحلت بعد توقيع الاتفاق النووي مع «إيران».

لقد لقيت الخطوات المذكورة ردود فعل تأييدية كثيرة، من أبرزها:

- ما أكده وزير الإعلام البحريني «عيسى عبدالرحمن الحمادي» حول دعم «مملكة البحرين» للقرار الخليجي باعتبار ما يسمى «بحزب الله» منظمة إرهابية دعمًا كاملاً، وقوله: «نقف معه، حيث سبق أن أعلنت «مملكة البحرين» تصنيف هذا التنظيم إرهابيًا بعد أن بات مرتعًا خصبًا ومرجعًا مساندًا للجماعات الإرهابية في عدة دول»، وأن «دعم «حزب الله» ورعايته للجماعات الخارجة على القانون والتي تتخذ منهجًا راديكاليًا في مختلف أنحاء المنطقة لا يتسقان مع تطلعات «دول مجلس التعاون» والمجتمع الدولي، وهو مما يستحق الإدانة والتصدي بكل قوة وحزم..»، (جاء ذلك في تصريحات له بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٦م).

- وقد وصف عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني البحريني النائب «جمال أبو الحسن» القرار بأنه كان صائبًا، وقال «كنا ننتظره منذ فترة طويلة». وطالب بتصعيد القرارات ضد الحزب وضد كل من يتبع النظام الإيراني في المنطقة، مشيرًا إلى أن اتخاذ إجراءات ضد الحزب والمقربين منه يخدم الأمن القومي الخليجي والعربي، لأن كل من يتبع «إيران» يستهدف ضرب «دول مجلس التعاون» اقتصاديًا وسياسيًّا وأمنيًا، وطالب بضرورة التحرك جماعيًا ضد التدخلات الإيرانية من خلال التوجه إلى «مجلس الأمن» و«الأمم المتحدة» و«مجلس حقوق الإنسان» لفضح «البلطجة» الإيرانية.

- وقد صرح عضو «مجلس الشورى» السعودي السابق «د. محمد آل زلفة» بأن «حزب الله» تجاوز كل الحدود من خلال استمراره في زعزعة الأمن والاستقرار في دول المجلس، لأنه حزب عميل، ويقوم بتجنيد العملاء في المنطقة للقيام بأعمال تخريبية، وإذا كان المجتمع الدولي جادًا في محاربة الإرهاب فعليه أن ينظر إلى ممارسات الحزب، إذ لا يمكن التمييز بين إرهاب وآخر وقال: إن ««حزب الله» خطف الحكومة اللبنانية، وإن اللبنانيين يواجهون مخاطر في معيشتهم، لأن قراراهم السياسي رهينة بيد الحزب».

- بدوره قال رئيس تحرير جريدة الشرق القطرية «جابر الحرمي»: «إن القرار جاء بعد سلسلة من المواقف العدائية التي أقدم عليها الحزب في أكثر من مكان.. وقد تلطخت يداه بأعمال عدائية ومحاولات تفجير، سواء في «سوريا» أو عدد من «دول الخليج العربي»، بالإضافة إلى التحريض الذي يمارسه الحزب عبر منابره ضد «دول الخليج»، فضلاً عن التجييش ومحاولة خلق ولاءات داخل دول المجلس الخليجي واستقطاب عناصر معينة تقوم بأعمال تخريبية، وبالتالي فهذا القرار جاء ردًا على هذه الأعمال العدائية..»، وأن «دول الخليج لم تُقدِم على هذا القرار إلا بعد أن طفح الكيل، وبتنا نرى وزير خارجية «لبنان» ينحاز إلى اعتداءات ضد «السعودية»، كما

حصل في اقتحام السفارة والقنصلية في «إيران»، حيث رفض «لبنان» إدانة هذا العمل البربري الذي يتنافى مع الأعراف الدبلوماسية. (وقد جاء في التصريحات السابقة في اتصالات هاتفية أجرتها صحيفة القبس الكويتية مع المذكورين وتم نشرها في ٣ و٤ مارس ٢٠١٦م).

- في ١٤ إبريل ٢٠١٦م ألقى المندوب السعودي الدائم لدى «الأمم المتحدة» السفير «عبدالله بن يحيى المعلمي» كلمة في «مجلس الأمن الدولي» حول بند «تهديد الأمن والسلم الدوليين» أكد فيها وقوف «المملكة العربية السعودية» موقفًا حازمًا مع أشقائها العرب ضد سياسة التدخل التي تنتهجها «إيران» في المنطقة العربية. (قلت: بواسطة «حزب الله» وخلاياه الأخرى)، تلك السياسة التي تعمل على تعميق النزاعات والصراعات والسعي إلى تصدير الثورة، وخلق بيئة مواتية لانتشار التطرف والعنف والإرهاب الطائفي والمذهبي، وتستهدف زعزعة الأمن والنظام والاستقرار وإثارة النعرات الطائفية ومساندة الإرهاب وزرع الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية من أمثال «حزب الله» في «لبنان» وغيرها من الميلشيات الطائفية، وتأسيسها جماعات إرهابية في «البحرين» ممولة ومدربة من «الحرس الثوري» الإيراني، واستمرارها في محاولات تهريب الأسلحة والمتفجرات إلى «اليمن» في اختراق فاضح لقرارات «مجلس الأمن» ذات الصلة..»، (بحسب ما أوردته وكالة الأنباء «السعودية» الرسمية: واس).

خطوات لإجراءات إجهاضية مباشرة في دول الخليج العربي:

- تم ضبط كميات كبيرة من المخدرات (٧ ملايين حبة) مهربة من «سوريا» إلى «الكويت» مصدرها «حزب الله»، وقد أدلى المهرب الذي أوقفته السلطات باعترافات تفيد أن أشخاصًا ينتمون إلى الحزب زودوه بها. (تم نشر الخبر في ١٦ مارس ٢٠١٦م - القبس).

- ذكر مصدر أمني في «الكويت» أن قائمة بأعداد من المقيمين اللبنانيين والسوريين في «الكويت» ستحوي (١١٠٠) شخص سَيُمنعون من تجديد إقاماتهم بسبب علاقاتهم المباشرة مع «حزب الله» تعاطفًا وتنظيمًا، وهما فئتان: الخطرون يبعدون فورًا، وغير الخطرين منحوا مدة شهر لمغادرة «الكويت». (بحسب الصحافة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٦م). وشدد نائب وزير الخارجية الكويتي «خالد الجارالله» على أن كل من يدعم أو يتعاون أو يحتضن أو يؤيد منظمة «حزب الله» الإرهابية سيتعرض إلى المساءلة، سواء كان في «الكويت» أو في «دول مجلس التعاون». (المصدر السابق).

- ذكرت صحيفة القبس الكويتية بتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٦م أن «الأجهزة الأمنية في «الكويت» أبعدت (١١) لبنانيًا و(٣) عراقيين بناءً على طلب من جهاز أمن الدولة بعد أن ثبت انتماءهم إلى «حزب الله» الإرهابي. وذكر مصدر أمني أن الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والجوازات اللواء الشيخ «مازن الجراح» شكّل فريقًا متخصصًا يتبع مكتبه مباشرة، مهمته متابعة آلية تنفيذ طلبات الإدارة العامة لأمن الدولة والتنسيق معها أولاً بأول بشأن إبعاد غير المرغوب فيهم داخل البلاد، وأن جهاز «أمن الدولة» أعد قائمة جديدة تضم أسماء عدد من اللبنانيين والعراقيين، بعضهم يعمل كمدير عام، وآخرون يعملون كمستشارين في شركات كبيرة غير مرغوب فيهم داخل «الكويت» ويجب ترحيلهم للمصلحة العامة..».

- ذكرت الصحافة بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٦م أن «محكمة أمن الدولة» في «الإمارات العربية المتحدة» بدأت محاكمة (٧) أشخاص، بينهم إماراتيان متهمان بتشكيل «خلية» مرتبطة «بحزب الله» اللبناني الذي صنفته «دول الخليج» بأنه «منظمة إرهابية»، وذكرت صحيفتا «الاتحاد» و«ذي ناشيونال» الصادرتان في «أبو ظبي» أن ضابط شرطة إماراتيًا متهم بنقل معلومات عسكرية سرية إلى «حزب الله»، في

حين تلاحَق امرأة مصرية تعمل في «شركة نفطية» بتهمة تزويد الحزب بمعلومات حول قطاع الطاقة في «الإمارات»، ويحاكم إماراتي آخر بتهمة نقل معلومات إلى الحزب عن «موظفين في وزارة الداخلية»، وفق القرار الاتهامي الذي تُلِيَ عند بدء محاكمتهم في «أبو ظبي» بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٦م.. وأن هناك (٣) لبنانيين آخرين ملاحقين بتهمة «تشكيل مجموعة مرتبطة «بحزب الله»».

قلت: إن الأعداد المذكورة والمناصب العليا الكبيرة المنوه عنها تشير إلى مدى تغلغل هذا الحزب الإرهابي في النسيج الاجتماعي والأمني «لدول مجلس التعاون»، وهو ما يشكل خطرًا كامنًا يمكن «لإيران» استثماره في الوقت الذي تجده مناسبًا.

التبعات القانونية لاعتبار حزب الله إرهابيًا:

نص قانون الأحزاب المحظورة في «الكويت» على ما يلي: «يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ١٠ سنوات، وبغرامة لا تزيد على ٥٠ ألف دينار ولا تقل عن ٢٠ ألف دينار، كل من أنشأ موقعًا لمنظمة إرهابية أو لشخص إرهابي، أو نشر عن أيهما معلومات على الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات، ولو تحت مسميات تمويهية، لتسهيل الاتصالات بإحدى قياداتها أو أعضائها أو لترويج أفكارها أو تمويلها أو نشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة أو المتفجرة أو أي أدوات تستخدم في الأعمال الإرهابية».

وقد صرحت مصادر قانونية كويتية أن «هذه العقوبة تنطبق على «حزب الله» بعد إدراجه كمنظمة إرهابية، وإن التغريدات التي تؤيد هذا الحزب أو تتعاطف معه ستكون خاضعة للمراقبة، وسيتم إحالة أصحابها إلى «جهاز أمن الدولة»، كما فُعل مع المغردين المتعاطفين مع الحوثيين والمسيئين لعاصفة الحزم، أو المغردين المتعاطفين مع الدواعش».

تواصل تهديد «حزب الله» للبحرين:

جعل «حزب الله» اللبناني نفسه وصيًا على الصفويين في كثير من الدول، ومنها «مملكة البحرين».

وتتضمن وصايته في «البحرين» ما يلي:

- تأسيس خلايا «نائمة» وأخرى «نشطة» في «البحرين» تصغي لتوجيهاته وتنفذ أوامره، وينتظمها سلك يمسك بطرفيه «حزب الله»، أوله في «لبنان» والآخر في «البحرين»، عبر «إيران» و«العراق».
- استخدام إعلامه المسموع والمقروء والمرئي لتحريض أتباعه في «البحرين» على القيام بالمظاهرات وبإحداث الشغب والقلاقل وبتقويض الاستقرار فيها، ومن أبرز قنواته الفضائية في هذ المجال، قناتا «المنار» و«العالم».
- حض الجماهير الصفوية في مختلف البلدان التي يوجدون فيها على دعم الحراك الصفوي في «البحرين» بكل الطاقات والإمكانات بأنواعها وأشكالها كافة.
- إقناع صفويي «البحرين» بأنهم ليسوا وحدهم، بل لهم حواضن قوية ومؤثرة في كل من «إيران» و«العراق» و«سوريا».
- محاولة توظيف صفويي «البحرين» لصالح مخططات تصدير الثورة الإيرانية.
- وإضافة لما ذكرته فإن رئيس الحزب «حسن نصر الله» دأب على إرسال تهديداته إلى «حكومة البحرين» بشكل مباشر، متوعدًا إياها بالويل والثبور وعظائم الأمور، وذلك عبر شاشة قناة «المنار» اللبنانية التابعة لحزبه، ولا تكاد تمر مناسبة دون أن يستغلها لهذه الأغراض الإرهابية.

هذا، وقد قامت قائمة «حزب الله» ولم تقعد بعد أن سحبت «البحرين» الجنسية من الشيخ «عيسى قاسم»، فدعا الشعب البحريني إلى «التعبير الحاسم عن غضبه وسخطه»

وزعم بأن «هذه الخطة تدل على أن السلطة في «البحرين» وجهت رسالة خاطئة جدًا، مفادها أن لا صلاح ولا حقوق ولا حوار ولا أفق سياسياً، وأن السلطة تدفع الشعب البحريني إلى خيارات صعبة ستكون عاقبتها وخيمة على النظام». هكذا، بكل صلافة واستكبار، لكن ذلك ليس غريبًا على «حزب الله» اللبناني الإرهابي، إذ إن كل إناء بما فيه ينضح.

وقد تبين مما ذكرته أن «حزب الله» اللبناني جعل من نفسه «بوقًا» و«سكينًا» لصالح المخططات الصفوية العالمية، وأعطى لنفسه الحق في التدخل في «الشؤون الداخلية» لكل البلدان، وخاصة «البحرين» و«السعودية» و«الكويت» و«العراق» و«سوريا» و«اليمن».

أمريكا وإرهاب «حزب الله»:

تتقاذف «أمريكا» و«حزب الله» اتهامات الإرهاب، وكل يرمي الآخر بما لديه من وثائق ومعلومات. ولكن حديثنا ها هنا هو عن الموقف الأمريكي من الإرهاب الصفوي الذي يرفع «حزب الله» رايته.

فقد جاء في التقرير السنوي لعام ٢٠١٥م الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية، والذي يلقي الضوء على الإرهاب في العالم والدول التي ترعاه وعدد الضحايا والدول المستهدفة؛ أن «نحو (١١٧٨٠) عملية إرهابية، بالمفهوم الأمريكي، وقعت في (٩٢) دولة، وأدت إلى مقتل أكثر من (٢٨) ألف شخص خلال عام ٢٠١٥م، وأن «إيران» تتصدر قائمة الدول الأكثر رعاية للإرهاب، حيث تقدم أنواعًا من الدعم، سواء المالي أو التدريب أو التجهيز لجماعات إرهابية حول العالم، وأنها لا تزال تقدم السلاح والدعم المالي لجماعات مثل «حزب الله» وعدد من الميليشيات الشيعية في «العراق»، مثل «كتائب حزب الله»، وكلتا الجماعتين مصنفتان بقائمة الإرهاب، ولفت التقرير إلى القلق من نشاطات إيرانية عديدة تسعى لزعزعة الاستقرار في المنطقة».

وما يهمنا من هذا التقرير هو إثباته لإمداد نظام «إيران» الإرهابي وكيله «حزب الله» اللبناني الإرهابي بكل ما يحتاجه من أنواع الدعم المالي والعسكري والسياسي وغيرها.

وكانت «الولايات المتحدة» قد أصدرت «قانونًا للعقوبات» أحدث أصداءً واسعة. وقد عقب عليه «نبيه برجي» (محلل سياسي لبناني) بقوله: «الذين قرأوا قانون العقوبات الأمريكي من المتعاطفين مع «حزب الله» لاحظوا «فظاعات النصوص»، وأنه أشد وقعًا من الصواريخ التي يباهي بها الأمين العام «حسن نصر الله»، وتدمر كل المعمارية المالية للحزب..»، وقد «أثار الهلع لدى شخصيات ومؤسسات وأفراد عاديين، ويقال إن الإعصار يزعزع أموالاً تقدر بـ (٥٠) مليار».

ويبدوا أن «الولايات المتحدة» تحمل راية الجدية في تطبيقها للقانون العقابي الأمريكي، ففي شهادة لمساعد وزير الخزانة الأمريكية لمكافحة الإرهاب «دانيال غلايزر» أمام إحدى لجان الكونجرس، قال الوزير: «إن حكومة بلاده عازمة على تنفيذ قانون العقوبات ضد «حزب الله» لكن بما يعني الحفاظ على قوة النظام المالي وسلامته في «لبنان».. وإننا لا نستهدف أي مكون أو طائفة، بل مجموعة واحدة هي «حزب الله»، وإن «الولايات المتحدة» فرضت عقوبات على أكثر من (١٠٠) شخصية تنتمي له». وفي الكواليس قيل إن السيناتور الأمريكي «جون شاهين» تقدم بمشاريع تتعلق بدعوة «الاتحاد الأوروبي» لاعتبار «حزب الله» منظمة إرهابية، بالتزامن مع لائحة جديدة لوزارة الخارجية.

إن تطبيق القانون الأمريكي سيكون له ردود فعل واسعة في «لبنان» لأنه سيلقي بظلاله على أوضاعه السياسية والاقتصادية، ولا يريد «لبنان» الرسمي أن يكون عائقًا أمام تنفيذ قانون العقوبات الأمريكي على «حزب الله»، ولذلك سارع «سعد الحريري» رئيس الحكومة اللبنانية السابق إلى إضاءة ضوئه الأخضر لتمرير القرارات الأمريكية المتعلقة «بحزب الله»، فقال واصفًا مواقف الحزب بأنه دفع نفسه إلى حرب مجنونة،

وذلك بطلب من «إيران»، ودفاعًا عن «بشار الأسد» في وجه شعبه، ويغامر بتدخل في «اليمن» و«البحرين» و«العراق»، ويمنع اكتمال النصاب في المجلس النيابي لانتخاب الرئيس.. وأن هذا الواقع كبَّد «لبنان» المئات من القتلى والآلاف من الجرحى، ووضع «لبنان» في مواجهة الإجماع العربي، مما انعكس تراجعًا في عدد السياح والمستثمرين. وندد «الحريري» بما أسماه «المحرقة الإيرانية»، مشددًا على أن اللبنانيين يرفضون تدخل «إيران» في أي دولة عربية، ويرفضون، وإن كان رفض بعضهم صامتًا، أن تستخدمهم «إيران» «حطبًا» للنيران السورية والفتن المتنقلة! (بحسب ما ذكره نبيه برجي في صحيفة القبس في ١٢ يونيو ٢٠١٦م، بتصرف).

وبالجملة فإن وصف «الولايات المتحدة» «حزب الله» اللبناني بالإرهاب، وإن كان حقًا إلا أنه أيضًا استثمار لمشاريع مستقبلية تخطط لها «الولايات المتحدة» بشأن المنطقة، وأن هذه المخططات تستوجب إبقاء حالة التسخين، بل الاشتعال، مستمرة إلى حين نضوج الظروف الإقليمية والعالمية بحيث تكون مُستقبِلة إيجابية لوقائع تنفيذ تلك المخططات.

رد إرهابي لحزب الله بالقرصنة الإلكترونية:

من المفارقات أن رد «حزب الله» على الإجراءات الخليجية المتعلقة بتصنيفه «منظمة إرهابية» قد وُجّه «لأمريكا»، وكأنها رسالة تقول إن دول الخليج و«أمريكا» شأنهما واحد، متناسين العلاقات الوثيقة الخفية التي تربط «إيران» «بأمريكا».

فقد أعلنت مجموعة من قراصنة الشبكة المعلوماتية «هاكرز» الإيرانيين، تُطلق على نفسها اسم «برستو» أنها هاجمت موقع شبكة «آي دايركت» (Direct I) الأمريكية ومستعدة لتعطيل خوادمها الدولية، وذلك ردًا على «إعلان «مجلس التعاون الخليجي» و«الجامعة العربية» حلفاء الغرب، تصنيف «حزب الله» كمنظمة إرهابية، وإنها قامت بالهجوم على البث الفضائي والمحطات الأرضية لهذه الشبكة لإلحاق الضرر بالغرب»،

بحسب زعمها. (صرحت بذلك وكالة سحام نيوز الإيرانية، ونقلته الصحافة في ١٦ مارس ٢٠١٦م). وتعتبر «آي دايركت» من أكبر الشبكات الحساسة في البنية التحتية للإعلام في الغرب، ولها زبائن دوليون وشبكات فضائية ومحطات أرضية مختلفة، وفق ما ذكرته الوكالة، وأن مجموعة القرصنة «برستو» ومجموعات أخرى مشابهة لها تتبع لأجهزة الاستخبارات الإيرانية، ويرجَّح أنها وراء هجمات مشابهة طالت عدة دول، بينها شركات سعودية وقطرية وغيرها خلال السنوات الماضية. وكانت صحيفة «الشرق الأوسط» قد ذكرت أن دوائر استخباراتية أوروبية أحبطت هجومًا إلكترونيًا شنته مجموعة يُعتقد أنها مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، واستهدف جمع معلومات حساسة عن نحو (١٦٠٠) هدف بارز على مستوى العالم، بينهم أمراء ومسؤولون سعوديون.

روحاني راعي حزب الله يتملص من الإرهاب:

من المعلوم أن «حزب الله» اللبناني الإرهابي يعتمد اعتمادًا كليًا على دولة ولاية الفقيه «إيران»، ويبني استراتيجيته العسكرية والتعبوية على الدعم المطلق الذي توفره له حكومة «روحاني» و«الحرس الثوري» وذلك على كافة المستويات العسكرية والاقتصادية، المباشرة وغير المباشرة. ولذلك فإن «إيران» تعتبر حكمًا دولة إرهابية لرعايتها المباشرة لهذا الحزب الإرهابي.

وقد حاول روحاني إبعاد هذه الوصمة اللاصقة «بإيران» في كل مناسبة تتوفر له لأجل ذلك، ومن ذلك استغلاله للندوة الدولية الثانية حول «البيئة والدين والثقافة» التي عقدت في «نيويورك» بتاريخ ٢٣ إبريل ٢٠١٦م، إذ ألقى كلمة، ومما جاء فيها قوله: «الذين لا يقدرون تضحيات «إيران» عليهم أن يدركوا جيدًا أنها هي التي أطلقت شعار: عالم خالٍ من العنف، وهي التي تحمل لواء مكافحة الإرهاب، وأنا أفخر بكون «طهران» هي التي حملت رسالة «شرق أوسط» منزوع من الأسلحة النووية، وهي التي دعت لأول مرة إلى حوار الحضارات، وهي التي أطلقت نداء العدل والوسطية لجميع العالم (!)،

وإنني أفتخر بكوني ألقي كلمة البلاد التي تمكنت من تسوية أهم وأكثر المشاكل القانونية والسياسية تعقيدًا باعتمادها الحوار مع مجموعة (٥+١) والتحلي بالمنطق!، وإنني أعتز لكوني ألقي كلمة البلاد التي لم تعتدِ على أي دولة منذ (٢٠٠) عام، وحين ما واجهت عدوًا قاومته بشجاعة وافتداء حتى النصر!!»، (أي في حربه مع «العراق»، ومعلوم أن «إيران» خرجت مهزومة في تلك الحرب التي عبر عن نتيجتها «الخميني» بقوله بأنه كأنما تجرع سمًا، وكيف «لروحاني» أن يدّعي عدم اعتداء «إيران» على أية دولة وجيوش بلاده تعيث فسادًا وقتلاً وتدميرًا في أرض «بلاد الشام» المباركة، لكن الصفويين قد اعتادوا وأدمنوا الافتراءات والبهتان)، ثم قال «روحاني»: «إيران هي أرض التعايش السلمي يعيش فيها أبناء شعبنا بمختلف الثقافات والأديان والطوائف في أجواء يسودها السلم والوئام... »، (وهنا أيضًا لم يَصْدُق «روحاني»، فمن المعلوم للقاصي والداني ماذا يعاني أهل السُّنَّة في «إيران» من اضطهاد وإرهاب).

الخلاصة: إن إرهاب «حزب الله» في «لبنان» ليس إلا وجهًا لافتًا من الإرهاب الصفوي الإيراني.

الزاوية السابعة: موقف الدول المشاركة في «حوار المنامة»:

عقد في «البحرين» ضمن «منتدى حوار المنامة» مؤتمر «الأمن الإقليمي» السنوي وذلك في إطار أعمال دورته الحادية عشرة في «البحرين» بإصدار توصيات بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠١٥ تخص الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة. استمرت أعمال المؤتمر ثلاثة أيام بمشاركة عدد من رؤساء الدول العربية ووزراء الخارجية، حيث ناقش عددًا من القضايا المهمة والحيوية المتعلقة بأمن الخليج، وفي مقدمتها السياسة الأمريكية في المنطقة والأمن الإقليمي ومستقبل «الشرق الأوسط» بعد الاتفاق النووي الإيراني، والأخطار التي تشكلها الجماعات المتطرفة (دون تعيين!) ومستقبل «اليمن»، إضافة إلى مضاعفات الصراعات والتحالفات في «الشرق الأوسط» والموقف الدفاعي «لدول

مجلس التعاون الخليجي» والقوى الخارجية. ومن المناسب ها هنا بيان بعض المواقف المعلنة في مناقشات المؤتمر:

- **الكويت**: رئيس جهاز الأمن الوطني الكويتي الشيخ «ثامر علي صباح السالم» أكد أهمية الملفات التي طرحها «المنتدى» فيما يتعلق بالأمن الإقليمي، والتي تعد من أهم القضايا التي تشغل المنطقة بشكل عام، وتتضمن الاتفاق النووي وتأثيراته والوضع في «اليمن» وملف الإرهاب والأزمة السورية. وقد شاركت «الكويت» في المنتدى بورقة عنوانها: «الموقف الدفاعي لمجلس التعاون الخليجي والقوى الخارجية» أكدت فيها على أن ذلك يعد من أحد الملفات المهمة، خاصة أنه يأتي في وقت تعاني فيه المنطقة من اضطرابات ومخاطر وتهديدات متعلقة بالإرهاب.
- **البحرين**: وزير خارجية «البحرين» الشيخ «خالد بن أحمد آل خليفة» أكد أن «دول مجلس التعاون» تسعى إلى استقرار المنطقة وملتزمة كذلك بضمان أمنها، وأن الحروب بالمنطقة والفوضى التي تحدث فيها بسبب ظهور منظمات إرهابية مثل تنظيم «داعش»، إضافة إلى دعم «إيران» لبعض الحركات مثل «الحوثيين» في «اليمن» و«حزب الله» في «لبنان»، وشد على أن «داعش» تشكل خطرًا على المنطقة، إلا أنه ليس الخطر الوحيد، حيث إن الدعم الإيراني للأعمال التخريب في الدول العربية يضاهي التهديد الذي تمثله «داعش»، «فإيران» ما زالت تصدر الأسلحة وترسل جنودها إلى «سوريا» و«اليمن»، وعليها أن تغير من سياستها الخارجية، ويجب عليها ترميم علاقتها مع العالم بعد الاتفاق النووي الذي أبرمته مع الدول الكبرى، وأكد أن «دول الخليج» ترغب في تحسين علاقتها مع «إيران» ولكن من دون أن يكون ذلك على حساب سيادة دول المنطقة.
- **السعودية**: وزير الخارجية السعودي «عادل الجبير» أكد أن النزاع في «اليمن» أوشك على النهاية (أي هزيمة «إيران» في «اليمن»)، وشدد على ضرورة استمرار

المساعي حتى يحقق «اليمن» استقراره. وقد حصل إبان ذلك أن «الحوثيين» وافقوا على قرار «مجلس الأمن» (٢٢١٦)، لكنهم سرعان ما تجاوزوا تلك الموافقة ونكثوها ميدانيًا، ولا شك أن الدعم الذي يحصل عليه «الحوثيون» من «إيران» يكمن وراء تعنت «الحوثيين» في مواقفهم السياسية والعسكرية.

- **الولايات المتحدة:** شاركت في المنتدى بشخص نائب وزير الخارجية «أنتوني بليكن»، وأكد أن بلاده ما زالت تتابع تصرفات «إيران»، والتي وصفها بأنها «غير مقبولة»، بما في ذلك دعم الإرهاب في المنطقة وذلك بعد التوصل إلى اتفاق نووي. ولكن ينبغي ملاحظة أن «الولايات المتحدة» متعددة الأوجه في علاقاتها السياسية، وليس لها سياسة استراتيجية تتعلق بمواقع النزاع في العالم، ومنها «حوض الخليج العربي»، وهو ما يربك سياسات دول المنطقة لأنها لا ترى ثباتًا في تلك السياسة يمكن أن تبني عليه مواقف ثابتة ولاحقة، تمامًا كما لا تستطيع أن تقيم بناءً على أساسات مغروزة في رمال متحركة! وقد تجلت تلك السياسة الأمريكية المضطربة بشكل جلي في عهد ولايتي «أوباما».

الزاوية الثامنة: الموقف الصفوي من الأكراد:

أعطت الاتفاقات النووية السلطات الإيرانية مزيدًا من مساحات المناورة مع أكراد «إيران»، وذلك بسبب مزاوجتها بين الانفتاح على الغرب؛ وقضية «حقوق الإنسان»، ومنهم أكراد «إيران».

ولكي تتضح صورة المآلات فيما هو متوقع فإننا لا بد أن نسجل النقاط التالية، كمحطات استراحة للتروي في النظر لعموم المشهد.

النقطة الأولى: سياحة التاريخ والجغرافيا:

دخل الإسلام إلى «كردستان» على يد الصحابي الجليل «عياض بن غنم» رضي

الله عنه في عام (١٨) هـ، وانقاد الأكراد إلى تعاليمه وتنفيذ شرائعه على منهاج أهل السنة والجماعة، وأنجب القادة العظماء من أمثال «صلاح الدين الأيوبي»، وكثير من العلماء الذين أناروا العالم بمشاعل العلم الذي جاء به الوحي متمثلاً بالكتاب والسنة.

تتوزع أراضي «كردستان» بين كل من «إيران» و«العراق» و«تركيا» و«سوريا» و«الاتحاد السوفييتي» (سابقًا)، وتبلغ مساحتها حوالي نصف مليون كيلومتر مربع، ويربو عدد سكانها على (٤٠) مليونًا، منهم حوالي (٨) ملايين في «إيران». وتتوزع لغاتهم بين «الكردية» و«الفارسية» و«البشتو» و«الطاجيكية» و«الهندية»، ومرتبتهم الإثنية هي الثالثة بعد القومية الفارسية والقومية الأدرية.

بعد الحرب العالمية الأولى انقسمت «كردستان» إلى أقسام، كل قسم يتبع الدولة التي يرتبط بها جغرافيًا، وأصبح خاضعًا للنظام السياسي الذي يحكم تلك الدولة.

جميع الأكراد هم من أهل السنة (على المذهب الشافعي)، ما عدا «إيران» فإنها نجحت في تشييع بعض الأكراد.

ومع ضمور شعور الانتماء الإسلامي بعد سقوط الخلافة العثمانية فإن سياسات التغريب والعلمنة لعبت لعبتها في صفوف الأكراد، وكان للتيارات الوطنية والقومية الكردية، واليسارية، والتغريبية، والصفوية، مواضع خصبة في عقول وقلوب أجيال الأكراد المتلاحقة، تغذيها أحزاب وتكتلات متنوعة المشارب ومتوزعة التوجهات.

النقطة الثانية: أكراد إيران وحركاتهم الاستقلالية:

تحتفظ السلطات الصفوية في ذاكرتها بأحداث مهمة كان لها وقع مؤثر في صفوف الأكراد الإيرانيين، وهي تخشى من إزالة التراب الذي أهالته على مرادم تلك الأحداث، والتي كان من أبرزها:

- تأسيس «جمهورية آزادستان»، أي «جمهورية الحرية»، في عشرينيات القرن العشرين بزعامة الزعيم الكردي «سمكو»، ولم تصمد إلا عدة أشهر، حيث إن الإيرانيين استدرجوه إلى مدينة «شنو» للتفاوض، لكنهم قتلوه خديعةً ومكرًا!

- إعلان «جمهورية مهاباد» الكردية «شمال غرب إيران» بزعامة «قاضي محمد»، وقد أيدها ودعمها «الاتحاد السوفييتي» حينذاك معتمدًا على تغلغل قواته في «إيران» بذريعة تأييد الشاه «رضا بهلوي» للقوات النازية. وقد انهارت هذه الجمهورية بعد أحد عشر شهرًا على يد القوات الإيرانية التي قمعت مؤيديها بشدة وقتلت منهم خمسة عشر ألفًا، واعتقلت رئيسها «قاضي محمد» وأعدمته مع أقربائه وأتباعه في الساحة التي أعلن منها الاستقلال وذلك في عام ١٩٤٧م. وقد فعلت القوات الإيرانية فعلتها بتأييد من دول غربية وبتحالف مع بعض الأكراد الموالين للشاه مثل «إمام عزير آغا» و«بايزيد آغا»، وكان «قاضي محمد» قد أسس عام ١٩٤٥م «الحزب الديموقراطي الكردستاني الإيراني»، وعزز جمهوريته بإنشاء قوات خاصة من «البيشمركة».

- يوجد الأكراد الإيرانيون في (٤) محافظات إيرانية رئيسة هي: «كردستان»، و«كرمنشاه»، و«أذربيجان الغربية»، و«إيلام»، ويشكلون حوالي ١٦٪ من مجموع الكرد في العالم. ويحلم أكراد «إيران» بإقامة دولتهم الكردية الإيرانية على أراضي هذه المحافظات، ثم بعد ذلك يطمعون أن تنضم كل من: «كردستان الإيرانية» و«كردستان العراقية» و«كردستان التركية» و«كردستان السورية» في دولة كردية واحدة.

إن المتتبع للأحداث في المنطقة يدرك تمامًا أن هذ الهدف مدعوم من قبل «الولايات المتحدة» في إطار مخطط «لويس برنارد» القائم على أساس إعادة تقسيم الدول الإسلامية انطلاقًا من الانتماءات الإثنية والمذهبية.

- تسنم «عبدالرحمن قاسملو» (١٩٣٠م - ١٩٨٩م) زعامة «الحزب الديموقراطي الكردستاني الإيراني» قبل قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م. وعندما شرع «الخميني» في وضع دستوره الصفوي منع الأكراد من المساهمة في صياغة بنود الدستور لأنهم سُنَّة، وكان «قاسملو» من الممنوعين. وقد رفض الأكراد دستور «الخميني»، فأصدر فتواه الشهيرة التي تعتبر الأكراد كفارًا!، هكذا بالجملة، لكن الأكراد الشيعة لم تنطبق عليهم هذه الفتوى لأنه تم استلالهم منهم كما استلال الشعرة من العجين، وذلك بإسناد المناصب الرئيسة والحساسة في المناطق الكردية إليهم، هم فقط دون غيرهم من السُّنَّة، لأن أهل السُّنَّة الأكراد نواصب! وهؤلاء الشيعة الأكراد هم الذين ينخرطون في المشاركة في انتخابات الرئاسة و«مجلس الشورى» والانتخابات المحلية في المحافظات والأرياف، لأنهم لا يشعرون بإحساس الإبعاد والتأزم بينهم وبين الحكومة كما هو الحال بالنسبة للأكراد السُّنَّة.

كانت «إيران» الخميني تعتبر «قاسملو» خنجرًا طاعنًا في خاصرتها، خاصة أنه كان يعد العدة لإحياء «جمهورية مهاباد»، فقد قام قبل ثورة «الخميني» بعام، أي في ١٩٧٨م بقيادة نحو من عشرين ألفًا من قوات البشمركة، وتمكن من السيطرة على ثماني مدن وعشرين بلدة كردية. وبناء على ذلك كانت تتربص به الدوائر، فأعدت له كمينًا سياسيًّا واستدرجته لعقد مفاوضات معها بشأن حقوق «الأكراد» في «فيينا»، حيث اغتالته يد المخابرات الإيرانية في ١٣ يوليو ١٩٨٩م بعملية أشرف عليها الرئيس الإيراني الأسبق «هاشمي رفسنجاني»، وشارك فيها الرئيس الإيراني الأسبق «أحمدي نجاد»، وأصبح هذا التاريخ موعدًا سنويًا لقيام مظاهرات واحتجاجات واضرابات كردية تعم مختلف المدن الإيرانية الكردية مثل «سنندج» و«كرمنشاه» و«كامياران» و«مهاباد» و«ياوة».

واصلت السلطات الصفوية الخمينية تتبع هؤلاء المعارضين فقامت في ١٧ سبتمبر ١٩٩٢م باغتيال «د. شرفكندي»، خلف «قاسملو» في زعامة الحزب، وذلك في «برلين»

في مطعم «نيكونوس»، وبحسب تحقيقات محكمة «نيكونوس» فإنه قد شارك عدد من عناصر «حزب الله» اللبناني في عملية الاغتيال.

النقطة الثالثة: خريطة المعارضة الكردية الإيرانية:

إذا استثنينا «الحزب الإسلامي الكردستاني» فإن جميع الأحزاب الأخرى تحركها المبادئ الوطنية والقومية والشيوعية والعلمانية، كما أسلفت سابقًا.

وجميع الأحزاب المذكورة هي في مصادمات، على مستويات متفاوتة، مع السلطات الصفوية، كما أن لها امتدادات بالمسميات نفسها أو بمسميات أخرى في المناطق الكردية الأخرى في كل من «العراق» و«تركيا» و«سوريا».

التصنيف العام لكل هذه الأحزاب بجميع توجهاتها التي ذكرتها، لدى الصفويين، أنهم سُنة، ولذلك يتم التعامل معهم على هذا الأساس، بغض النظر عن توجهاتهم العقدية أو التزاماتهم الإسلامية، تمسكًا أو تفريطًا!

ومن المناسب أن نفتح سلة الأحزاب الكردية في «إيران» ونشير إلى بعضها، على الوجه التالي:

- **الحزب الإسلامي الكردستاني** (بارتيا إسلاميا كردستاني):

تأسس هذا الحزب من خلال لقاء تم بين الإسلاميين الأكراد في موسم حج ١٤٠٠هـ في «مكة المكرمة»، ومساحة نشاطه جميع الأراضي الكردية في «إيران» و«العراق» و«تركيا» و«سوريا» وغيرها.

وانطلق هذا الحزب من جملة المعاناة التي يعني منها الأكراد من تمزق وتدمير وتضييق على يد السلطات في البلاد الموزعين فيها، ويرى الحزب أن الحل الوحيد لا بد أن يكون إسلاميًا، بمعنى أن تكون السلطات الاجتهادية والتنفيذية والقضائية صادرة من تشريع الكتاب والسنة، وأن نشر الدعوة لا يكون إلا بإقناع العقول وتأليف القلوب،

وأن لا إكراه في الدين، أما الجهاد فهو القتال في سبيل الله لدفع الظالمين المتكبرين، والدفاع عن المظلومين والمستضعفين، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. أما مواقفه العملية فهي في إطار الحركة الإسلامية العالمية المنطلقة من مرجعية الإخوان المسلمين. وكالمعتاد فإن الصفويين يرون أن الدعوة للإسلام الصحيح تحت الراية السنية مخالف تمامًا لنهجهم ولما يدعون إليه، لذلك فإنهم يعاملون الحزب وأفراده كما يعاملون أهل السنة في الجملة.

- **الحزب الديموقراطي الكردستاني الإيراني:**

سبق أن أشرت إلى نشأته، وهذا الحزب له أجندته الخاصة به، وقد عبر عنها سكرتيره «خالد عزيزي» بقوله: «في الوقت الحالي يركز كل جزء من «كردستان» على حل فيما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه، فيظل الحل داخل «العراق» للشعب الكردستاني العراقي، ومثل ذلك في «سوريا» و«تركيا»، لذلك لا تُرى أجندة مشتركة من أجل إقامة دولة كردية، نحن كأمة كردية في «إيران» نطالب بحقوقنا القومية، ونناضل في سبيل تحقيقها، ونؤمن بأن إقامة نظام فدرالي في «إيران» متعدد القوميات هو أنجح طريقة لحل المسألة القومية.. وأن النموذج العراقي مثالي لما يتطلع إليه الأكراد في «إيران».. وأنه لا يمكن لطائفة واحدة أن تواصل قيادة «إيران» من «طهران» من دون الالتفات إلى المجموعات العرقية المختلفة.. وأنه ما دام الشعب الكردي في «إيران» لم يحصل على حقوقه فإن «البشمركة» ستبقى ويجب أن تبقى. إن لحزبنا قواتاً من «البشمركة»، وحيث ما نرى أن الظروف مواتية وملزمة لتحريك هذه القوات فإننا سنقوم بذلك بدون تردد، أما الآن فإننا جمدنا الكفاح المسلح لاعتبارات متعلقة بالقضية الكردية بصورة عامة، ولاعتبارات داخلية وإقليمية في نفس الوقت». (نشرت هذه المقابلة في ٣ مارس ٢٠١٥م وكانت مع صحيفة «الأوبزيرفر»، تحرير: مسعود الرفاعي).

- **حزب كوملا:**

يساري التوجه، انشق عن «الحزب الديموقراطي الكردستاني»، وكان قد تعاون مع الأحزاب اليسارية الأخرى في مساعدة «الخميني» لاقتلاع الشاه، وكان متأملاً أن نظام الخميني سيحقق للأكراد تطلعاتهم في الحكم الذاتي، وقد ذهبت أوهامه مع السراب.

- **حزب بيجاك (الحياة الحرة) الكردستاني (PJAK):**

يعتبر امتدادًا «لحزب العمال الكردستاني» (PKK) و«الحزب الديموقراطي الكردستاني» و«الكوملا». وقد أنشأه لفيف من الشباب الكرد الجامعيين في ٤ إبريل ٢٠٠٤م برئاسة «عبدالرحمن حاجي أحمدي»[١]، وهم متأثرون بأفكار «عبدالله أوجلان» (زعيم حزب العمال الكردستاني). ويوجد في مناطق «شمال غرب إيران»، وتعد جبال «قنديل» الشاهقة بإقليم «كردستان العراق» المعقل الرئيس للحزب ومقر قيادته، لكنه يمارس نشاطه العسكري في عمق الأراضي الإيرانية، وله ثلاثة معسكرات في الأراضي العراقية تقدم له الدعم العسكري واللوجستي، وتعتبره «إيران» الجناح الكردي المسلح «لحزب العمال الكردستاني»، حيث تقع اشتباكات بينه وبين «الحرس الثوري الإيراني» في مناطق «سردشت» و«برانشهر» و«أشنويه» وغيرها. وكانت وزارة الخزانة الأمريكية قد وضعت هذا الحزب على قائمة المنظمات الإرهابية في عام ٢٠٠٩م وجمدت أمواله، وكذلك وضعته الحكومة العراقية عام ٢٠١١م ضمن قائمة «الجماعات الإرهابية»، وذلك لأنه يرمي إلى تأسيس «دولة كردية» على مجموع أراضي كردستان الموزعة الآن على «إيران» و«تركيا» و«العراق» و«سوريا»، مستخدمًا أسلوب الكفاح المسلح. ومع تصاعد الاحتكاكات بين «بيجاك» و«الحرس الثوري» الإيراني أعلن الحزب في نوفمبر ٢٠١٣م استئناف عملياته العسكرية ضد السلطات الصفوية، والتي كانت قواتها قد قتلت

(١) يحمل الجنسية الألمانية، ومقره لإدارة حزبه في «بروكسيل» عاصمة «بلجيكا»، وقد ولد عام ١٩٦٤م في محافظة «مهاباد». وعمل مع «عبدالرحمن قاسملو» وشارك في تأسيس البرلمان الكردي في المنفى.

في سبتمبر ٢٠١١م مساعد قائد الحزب «مجيد كاويان» المكنى «سمكو سرهلدان» من مواليد عام ١٩٨٢م من مدينة «بانة» في «كردستان إيران». وباعتبار أن «بيجاك» امتدادًا «للحزب الديموقراطي الكردستاني» الإيراني فإن استئناف العمليات العسكرية قد شملهما، خاصة أن الحزب تمكن من بناء شبكة سرية من أعضائه في مناطق «شمال غرب إيران» تعرف باسم «روجهيلات»، وأنشأ قوة أمنية سرية لالتقاط الجواسيس تعرف باسم «حماة روجهيلات».

النقطة الرابعة: القمع الصفوي للشعب الكردي السني:

مارست السلطات الصفوية قمعها للشعب الكردي السني تحت غطاء محاربتها للأحزاب الكردية الإيرانية المسلحة. ففي مطلع التسعينات، وإزاء شدة الهجمات الصفوية الرسمية التي شنتها قوات «الحرس الثوري» الإيراني و«الباسيج»، احتضن الحزبان الكرديان العراقيان بقيادة كل من «مسعود البرزاني» و«جلال الطالباني» مقاتلي «الحزب الديموقراطي الكردستاني» الإيراني على الأرض العراقية. وبعد أحداث «سوريا» التي اندلعت في ١٥ مارس ٢٠١١م أعاد «حزب العمل الكردستاني الإيراني»، ومعه «حزب كوملا» النظر في وضعهما داخل «العراق»، وقررا العودة إلى داخل «إيران» وإحياء العمل الجماهيري، فدخلت مجموعاتهما إلى القرى الكردستانية واجتمعا بالناس وأعلنا عودة تنظيماتهما ودعتا الشباب الإيراني الكردي إلى الالتحاق بصفوفهما المسلحة، وأرسلا المئات من المقاتلين إلى العمق الإيراني بعد أن تم تدريبهم وتجهيزهم بأسلحة خفيفة ومتوسطة، واحتدمت المواجهات العسكرية بينه وبين «الحرس الثوري» في المدن وقمم الجبال وسفوحها ووديانها، وأكد «محمد باكبور» (قيادي في الحرس الثوري) مرات عدة سقوط خسائر في صفوف «الحرس الثوري» بسبب تلك المواجهات، وكان قد أُعلن في ١٣ يونيو ٢٠١٦م أن «الحرس الثوري» قد قتل ٥ أفراد من «بيجاك».

وقد شمل القمع الصفوي لأكراد «إيران» مطاردتهم في جميع المجالات، فعلى مستوى التعليم حرموا من الدراسة بلغتهم الكردية في المدارس، وعلى مستوى الثقافة أُخضعت المصنفات الأدبية الكردية لإشراف المخابرات العامة الإيرانية، وعلى مستوى الحريات السياسية منعوا من التعبير عن آرائهم ومواقعهم السياسية، كما ضيق عليهم في مجال تشكيل الأحزاب، وعلى المستوى الاجتماعي مورس ضدهم التمييز بخصوص القبول في شغلهم للمناصب العليا في محافظاتهم وكذلك بخصوص القبول في الجماعات، وعلى المستوى الاقتصادي أضحت محافظاتهم من أسوأ المحافظات الإيرانية وأقلها تنمية وأكثرها تدهورًا، وهو ما أدى إلى تفاقم آثار الفقر في صفوفهم، فانعكس ذلك على سوء التغذية وعلى الملبس والمسكن والصحة والتعليم، إضافة إلى ذلك فإن «إيران» الصفوية الخمينية استخدمت الأكراد كوقود في حربها مع «العراق» بين عامي ١٩٨٠م و١٩٨٨م، فقتل الآلاف المؤلفة من أبنائهم دون مقابل في أي من الحقوق المهدورة التي ذكرتها. وإبان تلك الحرب قامت السلطات الخمينية بحملة تمشيط واسعة وخاصة في مدن «مهاباد» و«سنندج» و«ياوة» و«مربون»، وقامت قوات «الباسدران» باعتقال وإعدام الكثيرين من المعارضين الأكراد المنتمين لمختلف الأحزاب، وذلك في إطار اشتباكات مسلحة واسعة، حيث دمرت السلطات الإيرانية المسلحة ما يقارب من ٢٧١ قرية كردية.

ومع تقلد «محمد خاتمي» رئاسة الجمهورية الإيرانية بين عامي ١٩٩٧م - ٢٠٠٥م حصل نوع من الانفراج في علاقة الدولة مع القومية الكردية في «إيران»، وانخفضت الميول الكردية المطالبة في الحكم الذاتي، إذ قامت الحكومة بتعيين مجموعة من الأكراد من المذهب الشيعي في بعض المناصب الحكومية في الدولة، كتعيين «عبدالله رمضان زاده» محافظًا لمحافظة كردستان، وارتفعت نسبة الحريات في كتابة المقالات والصحف باللغة الكردية، ورُفع سقف حرية الصحافة في المطبوعات الكردية، وسُمح لهم بتأسيس جماعات أدبية ومهنية واجتماعية وافتتاح مراكز ثقافية كردية.

تبدلت هذه السياسة إلى عكسها تمامًا في عهد رئيس الجمهورية اللاحق «محمود أحمدي نجاد» (٢٠٠٥م - ٢٠١٣م)، ونشطت عمليات الاعتقال في الأوساط الكردية وشملت أئمة المساجد وعلماء السنة.

وفي مدة رئاسة «حسن روحاني» التي ابتدأت من عام ٢٠١٣م، ولا تزال مستمرة حتى لحظة كتابة هذه السطور، استمرت سياسة القمع دون هوادة. وقال «تيمور إلياسي» - مدير جمعية الدفاع عن «حقوق الإنسان» في «كردستان إيران» - في مؤتمر جنيف في ١٩ مارس ٢٠١٦م بمقر «الأمم المتحدة»: «إن الشعب الكردي يتعرض لاضطهاد في «إيران»، وإن أكبر نسبة للإعدامات السياسية خلال حقبة رئاسة «روحاني» كانت ضد النشطاء الأكراد». وبناء على استمرار سياسة البطش الصفوي ضد الأكراد الإيرانيين فقد تمت الدعوة في يوليو ٢٠١٦م إلى إضراب عام في المدن كافة في «كردستان إيران» احتجاجًا على الاعتقالات والإعدامات، وقد ردت الحكومة الإيرانية على هذ الإضراب في ٤ أغسطس ٢٠١٦م بإعدامات جماعية طالت عشرين ناشطًا، معظمهم من الإسلاميين السُّنَّة، وهو ما أدى إلى استنكار المفوض السامي «للأمم المتحدة» لحقوق الإنسان الأمير «زيد بن رعد بن الحسين»، وذكرت إذاعة «الأمم المتحدة» أن التقارير تشير إلى أن معظم الذين أعدموا كانوا أكرادًا من الأقلية السنية، وفي كثير من الحالات كانت هناك شكوك جدية حول عدالة المحاكمات، ومراعاة الإجراءات القانونية وغيرها من الحقوق، وأن «شهرام أحمدي» أحد الذين أعدموا قد تعرض للضرب وأُجبر على التوقيع على ورقة سجل عليها اعترافًا زائفًا، ولم يتمكن أفراد أسرته من زيارته قبل إعدامه، ووردت إليهم توجيهات بالتوجه إلى المقبرة بدلاً من السجن «غربي طهران». ولم تتردد السلطات الإيرانية في تقديم مسببات إجراءاتها الظالمة، إذ سارع المرشد الأعلى «علي خامنئي» إلى القول في خطاب له في مدينة «سقز»، «غرب إيران»: «إن «طهران» حصلت على معلومات عن قيام ضباط أمريكيين بتقديم المال والسلاح لجماعات إرهابية خلف

الحدود الغربية «لإيران» للعمل على زعزعة الاستقرار وجمع المعلومات في «محافظة كردستان»، وأن الأمريكان يسعون لتنفيذ مخطط خطير يهدف إلى زعزعة الأمن في المنطقة والاستيلاء على مقدرات الأكراد في «إيران»»!!

النقطة الخامسة: سهم الزمن بعد الاتفاقات النووية:

بعد الاتفاقات النووية ظهرت ملامح تهدئة سياسية إزاء أكراد «إيران»، حيث إن «ورقتهم» تستخدمها «إيران» على طاولة المفاوضات لتحقيق مكاسب تدعم نظام حكم ولاية الفقيه. غير أن الأكراد الإيرانيين انتبهوا إلى مخططات الصفويين للتلاعب بمصالحهم، واعتبروا أن مرحلة ما بعد الاتفاقات النووية تتطلب خطوات جديدة، أبرزها:

١) التواصل مع أطياف المعارضة الإيرانية الأخرى، والتفاهم معها على طبيعة التحرك السياسي والعسكري ضد نظام ولاية الفقيه والتي تتضمن تأسيس معارضة ذات طيف واسع تضم البلوش والأهواز والفرس والكرد وغيرهم من معارضي النظام.

٢) العمل على تأسيس «مجلس وطني كردستاني إيراني» جامع، وتوحيد الجهود العسكرية والسياسية والدبلوماسية للأحزاب الكردية، إضافة إلى توسيع سقف التفاهمات مع الأحزاب الكردستانية العراقية لحماية الإقليم من التدخلات الإيرانية.

٣) العودة إلى «الجبال» للقتال والدفاع عن مصالحهم.

٤) يعول الأكراد على الحصول على دعم أوروبي وأمريكي في توجهاتهم تلك، لكنهم يتوجسون خيفة من غدر الغرب بهم وتركهم فريسة ينهش لحمها «الحرس الثوري الإيراني»![1].

(١) من أهم المراجع في مبحث هذه الزاوية: الموقف من الأكراد، ما يلي: =

=«عزيزي يتحدث عن أزمة الشعب الكردستاني» - الأوبزيرفر -، مسعود الرفاعي، ٣ مارس ٢٠١٥م.
«الحزب الإسلامي الكردستاني»، إعداد: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، على «شبكة صيد الفوائد».
«أكراد إيران، حقب من الاضطهاد»، إعداد: وحدة الدراسات الإيرانية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
«إيران تستميل الأكراد لتكريس نفوذها في العراق وسوريا نكاية بتركيا»، عراق برس، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥م.
«إيران والأكراد وذكرى اغتيال قاسملو»، العربية نت، آخر تحديث ٢٤ يوليو ٢٠١٦م.
«حزب بيجاك سيف الأكراد لمواجهة إيران من أجل استقلال كردستان»، بوابة الحركات الإسلامية ١٤ يونيو ٢٠١٦م.
«أحزاب كردية إيرانية: طهران أعدمت خلال الأشهر التسعة الماضية مئات الأكراد»، صحيفة «الشرق الأوسط»، ٩ يناير ٢٠١٦م.
«خريطة لأهم الأحزاب الكردية في المنطقة»، عربية، sky news، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤م.
«الكردستاني الإيراني يستأنف العمل المسلح ضد إيران»، الجزيرة نت ٢٣ مارس ٢٠١٦م.
«أكراد إيران إلى الجبل مجددًا استعدادًا للقتال»، مسعود محمد، صحيفة القبس ١٥ يوليو ٢٠١٦م.

الفصل الثالث: المحور السياسي

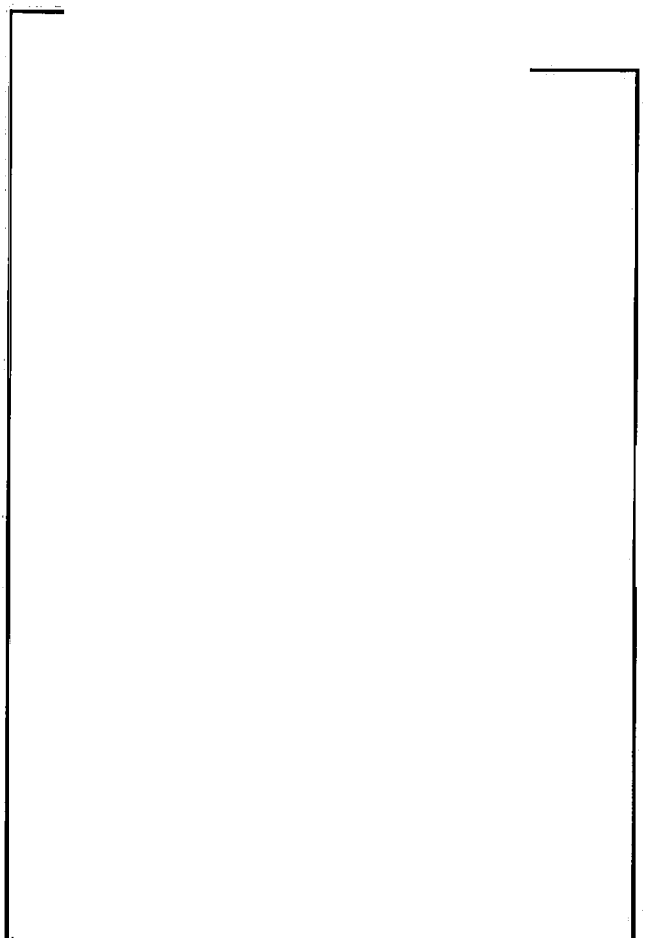

يشمل الفصل الثالث (المحور السياسي) العناوين التالية:

- شهادة بن رودس.
- المحور السياسي الداخلي.
- المحور السياسي الإقليمي الخليجي.
  - هجوم الصفويين على السفارة «السعودية» في «طهران».
  - الحج الصفوي وتصدير الثورة.
  - ندوة منتدى الخليج في «قطر».
- المحور السياسي الإيراني العراقي السوري اللاتي (نسبة لحزب الله اللبناني).
- تأثيرات الاتفاق النووي على الوضع السوري.
- المحور السياسي الدولي.

أولاً: الاختراق السياسي للمجتمع الدولي.

ثانيًا: علاقة «إيران» بالملفات التركية مع كل من «العراق» و«روسيا» و«السعودية»:

- الملف العراقي التركي.
- الملف الروسي التركي.
- الملف السعودي التركي.

ثالثًا: إيران والمواقف الدولية من الاتفاق النووي:

- إيران والولايات المتحدة (٨ محطات).
- الموقف الصهيوني في فلسطين.
- الموقف من الدول الإسلامية.

الفصل الثالث: المحور السياسي

شهادة بن رودس[1]:

أبتدئ هذا الفصل بشهادة بن رودس، مستشار الرئيس باراك أوباما للأمن القومي التي أدلى بها إلى صحيفة «نيويورك تايمز» والتي جاء فيها: «إن البيت الأبيض خلق «غرف صدى» للخبراء والمعلقين السياسيين، ومنهم صحافيون، بحيث يعطيهم ما يريد قوله، وهم يكررونه مرارًا ويرددونه في برامج «التوك شو» التليفزيونية، فالإدارة الأمريكية تعرف جيدًا مع من تتعامل في هذا الملف على نحو فعال وإن الإدارة الأمريكية تراهن على المعتدلين في «إيران» لكونهم الإصلاحيين الحقيقيين، وهم الرئيس «روحاني» ووزير الخارجية ظريف..»، وعن دور وزير الدفاع السابق قال رودس: «إن وظيفة وزير الدفاع السابق «ليون بانيتا» كانت تتمثل في تقديم ضمانات لإسرائيل بأن الرئيس أوباما لن يسمح «لإيران» بتطوير سلاحها النووي، لكنني أعتقد الآن، وبعد ما ترك بانيتا العمل، بأنه غير متأكد من أن الرئيس باستطاعته منع «إيران» من تطوير ذلك».

واستهزأ رودس بصحافيي البيت الأبيض الذين كانوا ضمن مروجي الملف النووي قائلاً: «إنهم صحافيون صغار في السن ولا يفقهون شيئًا، وقليلو الخبرة والحنكة، وبالتالي قدموا تقارير هشة، بل كانون يتصلون بالبيت الأبيض لأخذ معلومات حول ما كان يجري في موسكو والقاهرة على سبيل المثال، ولهذا هم عملوا فقط في حملات سياسية ولا يفقهون شيئًا مما يدور عن العالم!».

وكانت هناك ردود فعل متعددة في «أمريكا» على تصريحات رودس، منها:

---

(١) بدأ رودس عام ٢٠٠٧ كتابة خطابات أوباما خلال حملته الرئاسية عام ٢٠٠٨ وكذا كتب خطاب أوباما «البداية الجديدة» الذي ألقاه في جامعة القاهرة عام ٢٠٠٩م، وهو الذي نصح أوباما بسحب الدعم عن الرئيس المصري حسني مبارك عام ٢٠١١م وأصبح المستشار الرئيسي لأوباما أثناء ثورات الربيع العربي. وفي مارس ٢٠١٣ رفض رودس التعليق على دوره في قرارات أوباما قائلاً: مهمتي الرئيسة التي هي كانت دائمًا وظيفتي، أن أكون الشخص الذي يمثل وجهة نظر الرئيس بشأن تلك القضايا (القبس ١٣ مايو ٢٠١٦م).

١- أن المراقبين يرون أن ما ذكره رودس ما هو إلا اعتراف صريح وواضح منه، بأنه كان جزءًا من الحملة التي خدعت الأمريكيين وجعلتهم يتعاطفون مع ذلك الاتفاق التاريخي!.

٢- في مؤتمره الصحفي اليومي قال السكرتير الصحافي في البيت الأبيض جوس أرنست: «إن رودس مهتم بمناقشة استراتيجية الإدارة الأمريكية في اتصالها مع محيطها، لأنه كانت هناك محاولات من جانب المعارضين لصفقة «إيران» تنص على أن الإدارة الأمريكية روجت لتلك الصفقة عن طريق الكذب.. وأن الجهود المبذولة لحماية الاتفاق لا تستند إلا إلى الحقائق وليس إلى الأكاذيب، وهذا ما كان رودس يتحدث عنه». وعلق «أرنست» على موضوع أن البيت الأبيض يختار صحافيين صغارًا بقوله: «لا يمكن للإدارة الأمريكية أن تختار صحافيي البيت الأبيض بهذا الشكل المتدني».

٣- سأل مراسل «فوكس نيوز» في البيت الأبيض كيفن تورك عن محاولة الإدارة الأمريكية لتسويق صفقة «إيران» للشعب الأمريكي: هل كان عن طريق الكذب؟!، فأجاب أرنست بالنفي القاطع. (نقلاً عن القبس الكويتية ١٣ مايو ٢٠١٦م) عن طريق مراسلها شاهد زكريا في واشنطن.

إن هذه الشهادة ذات أهمية بالغة، ولنا معها الوقفات التالية:

١- إن الشكوك لا تزال تحوم حول مصداقية البيت الأبيض بشأن موضوع الاتفاق النووي، رغم مرور عدة أشهر على توقيعه.

٢- إن الأمريكيين غير واثقين من المعلومات التي تسوِّقها إدارتهم في البيت الأبيض.

٣- إن الإدارة الأمريكية تقوم بإعداد مسبق لطريقة ترويج ما تريد، سواء ما كان واقعًا أو كذبًا، ودليل ذلك «غرف الصدى» التي ذكرها رودس.

٤- ومن هذا المنطلق فللمراقب أن يتساءل عن الوجه الآخر من الاتفاق النووي، وهو الوجه غير المعلن، أي الذي كان في غياهب السرية المطلقة.

٥- إن الإدارة الأمريكية كانت تسعى للحصول على تأييد الاتفاق النووي شعبيًا بأي طريقة وهذا مثير للتساؤل، خاصة أن أوباما في ولايته الثانية وليس بحاجة إلى ترويج مكاسب شعبية لدعم انتخابه في رئاسة أخرى.

٦- من حق دول المنطقة الخليجية أن يطلعوا على البنود غير المعلنة في الاتفاق النووي، لأنها المعنى الأول من آثار هذا الاتفاق.

٧- لقد وفر الاتفاق بين «إيران» ودول (٥+١) انطلاقة سياسية ذات محاور عدة، وسيساعد هذا الاتفاق على تعزيز وتقوية الحضور السياسي في جميع تلك المحاور لمدة عقد ونصف العقد من الزمن على الأقل، وهي المدة التي أقرّها الاتفاق بخصوص الالتزام الإيراني به وتحقيق بنوده. واستعرض الآن أهم تلك المحاور:

المحور السياسي الداخلي:

- وظفت الحكومة الإيرانية جميع أجهزتها الإعلامية لتقديم هذا الاتفاق للشعب الإيراني باعتباره انتصارًا مدويًا للدبلوماسية الإيرانية، وأن مشروعها النووي لم يتم إفشاله كما خطط الغرب لذلك، بل أزاح عن كاهل الشعب الضغوط التي تعرض لها من خلال عقوبات الغرب، وأن الأمر برمته (المتضمن صنع «إيران» للقنبلة النووية) قد تم تأجيله ١٥ عشر عامًا، وهي كافية لأجل استرداد الحكومة الإيرانية أنفاسها، وقد آتى هذا التوظيف أُكلَه فخرجت المظاهرات تجوب شوارع «طهران» وغيرها من المدن، رافعة شعارات الانتصار على الشيطان الأكبر، أي «أمريكا»، وتم ذلك كله بترتيب وإخراج مسرحي أشرفت عليه القوى الأمنية، والحرس الثوري، بقصد إعطاء جرعة تنشيط سياسي لسياسة الحكومة، ووجدت المعارضة السياسية نفسها مغردة خارج السرب الشعبي الحكومي، فلم يتبين لها صوت وسط الضجيج الذي تلعلع حنجرته ويصل دوي صداه إلى كل أنحاء «إيران» وخارجها. استغلت الحكومة هذه المعمعة لإسكات أصوات أهل السُّنَّة،

وكذلك المعارضة الأحوازية، والمعارضات الوطنية والعلمانية واليسارية، وأيضًا المعارضة الاثنية للعرب والأكراد والتركمان وغيرهم. وقد دعم الاتفاق النووي الجناح الديني الشيعي الحاكم وضاعف قوة ضغط أوراقه إزاء الجناح الديني الشيعي المعارض، والذي يشكل جزءًا ذا أهمية في عموم المشهد البنائي الديني «لإيران»، كما أنه عزز المكانة السياسية للتوجه الفارسي في ذلك البناء مقابل التوجه العربي الشيعي السياسي الذي يمثله عرب الأحواز. إن الزخم السياسي الذي حصلت عليه حكومة «إيران» وتيار «خامنئي» عمومًا من الداخل الإيراني أمد الحضور السياسي الإيراني الإقليمي والدولي بقوة دافعة، في الوقت الذي أصاب كل إمكانات تلك الدول، إقليميًا ودوليا، بالشلل التام إزاء هذا التأييد الذي حصلت عليه حكومة «إيران» داخليًا، ولم يكن لتلك الدول أي دور سوى التفرج عليه عبر الشاشات، وكان المطلوب من هذه الدول، وخاصة دول مجلس التعاون، «أن تشكل لجانًا متخصصة لدراسة أثر هذا التأييد الظاهر للحكومة الإيرانية، على ما يتوقع لها من قرارات خاصة بشان المنطقة وأن تكون تلك الدراسات مبنية على وقائع تفصيلية رقمية وتحليلية، تقوم بها أجهزة متخصصة ذات خبرة وممارسة. غير أن تيار «حسن روحاني» وحكومته اعتبروا الاتفاق النووي الإيراني نصرًا لهم، وهو ما جعل هذا الاتفاق في موضع تجاذب، كل يريد توظيفه لصالحه، ولكن رغم التوافق الظاهري على الاتفاقات النووية بين تيار المرشد الأعلى وتيار رئيس الجمهورية إلا أن ذلك لم يكن كافيًا للاتفاق بين التيارين لتباينهما في أمور كثيرة، وأشير هنا إلى موقفين:

الأول: موافقة «خامنئي» على الاتفاق النووي بشروط على حكومة «روحاني»، فقد أوضح المرشد «علي خامنئي» عن موقفه حيال الاتفاق النووي، حيث لم يؤيده ولم يرفضه مشترطًا أنه سيبطل هذا الاتفاق مع مجموعة ٥+١ في حالة إصدار أي قرار أممي ضد النظام بشأن ملف حقوق الإنسان أو قمع المعارضة في «إيران».

وقد سعى المتشددون الذين يسيطرون على البرلمان إلى إفشال تمرير التوافق النووي إلا أن المرشد «خامنئي» ومن خلال مندوبه في البرلمان علي لاريجاني استطاع التصويت على هذا الاتفاق؛ لأنه يدرك أهميته بالنسبة لنظامه ويخرجه من عزلته الدولية ويؤدي إلى إلغاء العقوبات والإفراج عن أموال طائلة مجمدة في الخارج والنظام بحاجة لها لدعم أصدقائه في المنطقة، واشترط «خامنئي» أيضًا على الحكومة عدم فتح أي حوار مع أميركا وعدم عقد أي اتفاقيات تجارية واقتصادية معها، إلا أن كلام «خامنئي» هذا لم يلتزم به وزير النفط الإيراني الذي صرح بعد يومين أن وزارته تقترح على الشركات الأميركية الاستثمار في «إيران»، واعترف «خامنئي» في قراره بتأثير العقوبات الدولية على نظامه، حيث قال: «لولا هذه العقوبات الظالمة لما التزمنا بالاتفاق النووي»، ويدعي مسؤولون في خارجية «إيران» أن «طهران» سوف ترفع من نشاطها النووي بهدف الحصول على ١٩٠ ألف وحدة نووية ولكن بعد مرور ١٥ عامًا من الآن.

وفرض «خامنئي» رأيه على حكومة «روحاني» بإلزامها التأهب إلى عودة النشاط النووي ورفع مستوى التخصيب إلى حد يمكن صناعة أسلحة نووية في حالة إصدار أميركا أي قرار ضد النظام الإيراني، في حين أن واشنطن أعلنت صراحة رفع العقوبات بشكل مشروط، وأكد الرئيس أوباما أن جميع الخيارات ومنها الخيار العسكري ما زالت مطروحة على الطاولة ضد النظام، وأنها ترى فرقًا شاسعًا بين الاتفاق النووي والقرارات الصادرة ضد النظام الإيراني بشأن حقوق الإنسان ودعم الإرهاب (بحسب صحيفة «روز» الإيرانية، والقبس الكويتية ٣١ أكتوبر ٢٠١٥م).

الثاني: التوترات بين «روحاني» وسلطات أنصار «خامنئي»، فمعلوم أنه إلى حوالي منتصف ديسمبر ٢٠١٥م لم يشارك الرئيس «حسن روحاني» لا في اجتماعات مجلس المصلحة ولا أي اجتماعات يحضر فيها قادة النظام؛ لأنه يعتقد كما أكد ذلك العديد من مستشاريه بأنها تدخل قادة من أركان النظام ومحتكري السلطة في شؤون الحكومة

المختارة من جانب الشعب، بينما جميع تلك الأركان غير مختارة بتاتًا من جانب المواطنين.

إن اعتراض «روحاني»، حسب تصريح علي رضائي أمين مجلس المصلحة، كشف عن غياب «روحاني» منذ ٣ أشهر اعتراضًا منه على سياسة أعضاء المجلس بشأن الخطة الخماسية وما وصفه تدخل هؤلاء عبثًا وقسرًا بشؤون الحكومة.

كان الهدف من تشكيل هذا المجلس في عهد المرشد السابق هو حل الخلافات بين البرلمان ومجلس رقابة الدستور وإصدار القرارات لمصلحة النظام والشعب حسب قرار تشكيل مصلحة النظام، إلا أن المرشد «خامنئي» خَوَّل رفسنجاني (رئيس مجلس مصلحة النظام) التدخل وسائر أعضاء المجلس بشؤون السلطة التنفيذية وفرض قرارات عليها مثل: الخطة الخماسية السادسة التي هي بالأساس من شؤون واختصاص الحكومة، وليس أي جهة أخرى، إلا أن التيارات والجماعات في مجلس المصلحة وبهدف الحصول على مزايا وعائدات مالية هائلة لها، تدخلت بشؤون الحكومة وطالبتها بتنفيذ خطة خماسية حسب إرادتها وليس إرادة الحكومة ولا المواطنين. لكن هذا المجلس أصبح هامشيًا بعد رئاسة رفسنجاني له، ولم يصدر هذا المجلس منذ عدة سنوات أي قرارات ملزمة أو استراتيجية وبدلًا من أن يشرف هذا المجلس على سياسة وقرارات وإجراءات مجلس الرقابة والبرلمان صار يشرف على الحكومة وهو ما أغضب هذا الوضع الرئيس «روحاني» الذي يعني بغيابه عن اجتماعات مجلس المصلحة بمنزلة اعتراض علني وصريح على قرارات المرشد «خامنئي» وتدخله في شؤون وقرارات الحكومة(١).

ومن الجدير هنا الإشارة إلى سير برنامج زيارة بوتين «لإيران» بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥م إذ توجه مباشرة بعد هبوط طائرته في مطار مهر أباد، وبرفقة مستقبله محمود واعظي وزير الاتصالات والتقنية، وليس «روحاني»، إلى لقاء «خامنئي» متجاهلاً

(١) محطات إيرانية، القبس الكويتية ١٣ ديسمبر ٢٠١٥.

«روحاني» رئيس الجمهورية. لن أتعرض هنا للموضوعات الرئيسة في اللقاء، وبالتأكيد ليس من بينها الحديث عن الأزمة السياسية في داخل «إيران» ولكن مجرد ابتداء بوتين بالمرشد الأعلى أعطى دعمًا وزخمًا لصالح تيار المتشددين على حساب الإصلاحيين، وقد رأى بوتين أن الكلمة النهائية في التوجيهات العامة للسياسة الإيرانية هي لدى المرشد الأعلى وليست لدى رئيس الجمهورية، وقد أضعفت هذه الزيارة زخم التيار المعتدل والتيار الإصلاحي لصالح التيار المتشدد، وبات لازمًا على «حسن روحاني» وحكومته التزام مساحة التحرك بحسب الخطوط التي رسمها لقاء بوتين - «خامنئي» (سأتحدث عن هذه المساحات وخطوط محدداتها لاحقًا). وهكذا سجل المتشددون (تيار «خامنئي») نقطة لصالحهم، خاصة أن بوتين أراد العزف على وتر المشاعر الدينية وتوظيفها سياسيًا لصالحه، إذ قام بإهداء المرشد الأعلى «علي خامنئي» صندوقًا أخضر محتويًا على نسخة من أقدم نسخ القرآن الكريم المخطوطة، محاولاً تلافي التاريخ الأسود للاتحاد السوفييتي بحق المسلمين، وكذا التاريخ الروسي ضدهم عندما قمع ثورة المسلمين في الشيشان وضيق عليهم في جميع الجهوريات الإسلامية المنضوية تحت علم «روسيا الاتحادية» التي يفوق عدد المسلمين فيها ٢٠ مليونًا وفيها آلاف المساجد.

ولكن سرعان ما رد عليهم الإصلاحيون والمعتدلون بنقطة مقابلة وذلك عندما سجلوا هدفًا في مرمى الساحة الدولية بشأن متعلقات الاتفاق النووي، وقد جاء سياق ذلك وفق خطوات:

١- الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة نشرت تقريرها حول اتهام «إيران» بالقيام بأبحاث على صلة ببرنامج نووي عسكري، ورحبت «إيران» بالتقرير بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٥م. وورد في التقرير أن «تقييم «الوكالة» هو أن سلسلة من الأنشطة المرتبطة بصنع شحنة متفجرة نووية أجريت في «إيران» قبل نهاية عام ٢٠٠٣م كجهد منسق. وأن تلك الأنشطة لم تتقدم لما هو أبعد من دراسات الجدوى والدراسات العلمية

وامتلاك خبرات وقدرات فنية معينة ذات صلة، وسيدرس التقرير في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م من قبل حكام «الوكالة» وفقًا لخريطة طريق تم تبنيها في يوليو ٢٠١٥م في فيينا في إطار مفاوضات بين «إيران» والدول (٥+١) لإنهاء خلافات دامت لأكثر من ١٣ عامًا متعلقة بملف «إيران» النووي». مباشرة بعد إعلان التقرير المذكور قال نائب وزير الخارجية الإيرانية عباس عراقجي للتليفزيون الإيراني: «يمكن القول بأن كل التدابير المتعلقة بالمسائل السابقة (أي المتعلقة بالجانب العسكري في النشاط النووي الإيراني) أنجزت تمامًا، وأن قضية الأبعاد العسكرية المحتملة قد أغلقت، وأن التقرير يؤكد الطابع السلمي للبرنامج النووي لجمهورية «إيران» الإسلامية، حيث استبعدت «الوكالة» كل المزاعم (كذا) التي قالت بوجود برنامج نووي عسكري» قلت: ولكن بحسب الاتفاق فإن البنية التحتية للبرنامج النووي ستستمر وستتطور خلال الخمسة عشر عامًا بما يتيح لها بعد ذلك الانتقال إلى المرحلة التالية، والتي قد تقربها من الإنتاج النووي العسكري.

٢- بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م أنهت «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» تحقيقها الذي استمر ١٢ عامًا والذي كان يبحث فيما إذا كان «لإيران» برنامج سري لصنع الأسلحة النووية، وهي خطوة رئيسة باتجاه تطبيع الوضع الدولي الإيراني بعد توقيعها على الاتفاق النووي مع مجموعة (٥+١). وقال المدير العام للوكالة «يوكيا أمانو»: إن «إيران» نفذت جميع التزاماتها الواردة في خريطة الطريق وفقًا للجدول الزمني المتفق عليه، وقدمت توضيحات كتابية ووثائق بشأن المسائل العالقة، وأن الوكالة أجرت أنشطة رقابية في بعض الأماكن التي تهمها في «إيران» ومن بينها موقع بارشيني، وأن تنفيذ خريطة الطريق أدى إلى تيسير التزامات جوهرية بقدر أكبر بين الوكالة و«إيران»، وعقدت اجتماعات لفريق الخبراء الفنيين بهذا الصدد، وأن التقييم النهائي للوكالة يشير إلى عدم توافر مؤشرات ذات مصداقية عن أنشطة تتعلق بتطوير جهاز متفجر بعد عام ٢٠٠٩م.

٣- بتاريخ ١٦ ديسمبر أعلن الرئيس الإيراني «حسن روحاني» أن رفع العقوبات عن بلاده سيتم بحلول نهاية يناير ٢٠١٦م، وأن آخر الخطوات المترتبة على «إيران» سيتم القيام بها خلال أسبوعين، حيث سيتم رفع العقوبات خلال شهر «دي» بحسب التقويم الإيراني (أي بين ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥م و٢١ يناير ٢٠١٦م، وأن ذلك نصر سياسيّ لبلاده.

٤- في ١٨ يناير ٢٠١٦م تم إعلان رفع العقوبات عن «إيران» المترتبة على برنامجها النووي، وقد فرحت «إيران» بذلك أيما فرح، وتجلى ذلك من خلال ترحيب المرشد الأعلى «علي خامنئي» بقرار الرفع، وأرسل تهنئة بذلك إلى رئيس الجمهورية «حسن روحاني»، لكنه قال: «أكرر الحاجة لتوخي الحذر تجاه مكر وخديعة دول الاستكبار خاصة «الولايات المتحدة» في هذه القضية وغيرها... احرصوا على أن يفي الطرف الآخر بكامل التزاماته، لأن تصريحات بعض الساسة الأمريكيين خلال اليومين أو الثلاثة الماضية مريبة.. ». وفي ١٧ يناير ٢٠١٦م وصل «يوكيا أمانو» المدير العام للوكالة الذرية إلى «طهران» حيث كانت الاستعدادات جارية لتطبيق إجراءات تحصل بموجبها الوكالة على حقوق أكبر للتفتيش لضمان استخدام المواد النووية في «إيران» للأغراض السلمية فقط. وقال «روحاني» في لقائه مع يوكيا أمانو: «إن بلاده لن تنتهك الاتفاق النووي طالما التزم الغرب بما عليه من التزامات». ووصف الاتفاق بأنه «نموذج فريد في تاريخ الدبلوماسية»، وقال أيضًا: «حتى لو جاء يوم لا توجد فيه اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، ولا التفتيش من قبل الوكالة فإن «إيران» ستلتزم أخلاقيًا ودينيًا بعدم السعي للحصول على أسلحة دمار شامل».

ونحن نفسر سبب الغبطة الإيرانية برفع العقوبات بأمرين: الأول: ما ستحصل عليه من انتعاش اقتصادي وانفتاح سياسي دولي، الثاني: الحصول على الوفرة المالية لتغطية احتياجاتها من مشروع تصدير الثورة المستمر منذ ٣٧ عامًا، وستتحمل دول الخليج عبء هذا المشروع ومضاعفاته.

وقد رحبت «الولايات المتحدة» بقرار «الوكالة الذرية» وقال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري: إن القرار يسمح للوكالة بالتركيز على تنفيذ اتفاق ١٤ يوليو الذي وافقت «إيران» بموجبه على الحد من برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات. وكذا رحبت بذلك «بريطانيا» على لسان وزير خارجيتها فيليب هاموند على أساس التزام «إيران» بتنفيذ جميع المتطلبات الخاصة بالأبعاد العسكرية لبرنامجها، وأنه على الوكالة متابعة مدى التزام «إيران» بالاتفاق ومراقبته. ومثل ذلك فعلت «الصين» إذ قال المتحدث باسم الخارجية الصينية هونغ لي: إن تقرير الوكالة سيمهد الطريق لتنفيذ خطة العمل المشتركة.

وكان مجلس التعاون الخليجي قد أكد في توصياته في بيانه في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م في البند (٣٣) تحت عنوان «البرنامج النووي الإيراني» على ضرورة التزام «إيران» بالاتفاق المعقود مع مجموعة (٥+١) الموقع في يوليو ٢٠١٥م، مشددًا على آلية فعالة للتحقق من الاتفاق والتفتيش والرقابة وإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال حال انتهاك «إيران» لالتزاماتها طبقًا للاتفاق.

وفي إطار منفصل أكد السكرتير الثاني لبعثة «الكويت» لدى المنظمات الدولية الشيخ جراح الصباح في كلمة أمام الجلسة الاستثنائية لمجلس محافظي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م أن الدبلوماسية والحوار هما السبيل الوحيد لتحقيق حل طويل المدى للقضية النووية الإيرانية وأشار إلى أن «الكويت» تشجع جميع الدول الأعضاء على المساهمة بشكل إيجابي في هذه الجهود، وترحب باتفاق خطة العمل المشتركة الشاملة بين «إيران» ومجموعة (٥+١) في فيينا بتاريخ ١٤ يوليو، وبقرار الأمن الدولي ٢٢٣١ الذي في الشهر نفسه.

المحور السياسي الإقليمي الخليجي:

ولا شك أن ما ذكرته أعلاه قد وطد أركان الإصلاحيين والمعتدلين وأضاف إليه ثقلاً مهمًا.

- أعطى الاتفاق النووي الإيراني الغربي «لإيران» مكانة ذات شأن، اعتبرته الحكومة الإيرانية رصيدًا لها، إزاء أي مباحثات إقليمية، ولسان حالها يقول إننا إذا استطعنا فرض إرادتنا على دول الغرب و«أمريكا» بقوة وفاعلية دبلوماسيتنا، فكيف لدول صغيرة في الحوض الخليجي أن تتجرأ على إزعاجنا، فضلًا عن أن تقف ضد مخططاتنا، (وربما استثنوا «السعودية» فقط من هذا الافتراض بشروط تتضمن تهديدات!). فقد قال مساعد وزارة الخارجية الإيرانية للدول العربية والإفريقية: إن الاتفاق النووي يخدم مصلحة الجميع في المنطقة، وإن «السعودية» أيضًا ستكون من المنتفعين إذا أرادت دورًا بناءً. (كذا قال: وهو شرط تستبعد «إيران» تحققه) وقال أيضًا وبحسب وكالة «ارنا» الإيرانية: «إن الدور السلبي للسعودية سيعود بأضرار عليها، ويعد تهديدًا حادًا للأمن والتنمية المستدامة في المنطقة». لكن: «نرحب بالحوار والتعاون معها من أجل إعادة السلام والأمن والرخاء إلى المنطقة، ولا يمكن تسوية الأزمة اليمنية إلا بالحلول السياسية واتفاق جميع الفصائل». هكذا اعتبر دور «السعودية» سلبيًا وهددها بأن ذلك سيضرها، ونسي الدور السلبي الذي تقوم به «إيران» لزعزعة أمن دول الخليج العربي ومنها «السعودية» و«البحرين» و«الكويت» و«اليمن»، بل حتى «الإمارات العربية» التي لا تزال جزرها الثلاث ترزح تحت نير الاحتلال الإيراني الذي حولها إلى قواعد عسكرية تعد منطلقًا من المنطلقات العسكرية ضد دول الخليج العربي. وانطلاقاً من هذه النظرة الاستعلائية، فإن «إيران» تعتقد أن من واجب حكومات تلك الدول أن لا تخرج عن الدوران في فلك سياستها، وعليها أن تقدم قرابين الطاعة والولاء للمشروع الصفوي صاغرة، مقبلة غير مدبرة.

ولعل ما يوضح ذلك المفاهيم المبطنة لما أدلى به المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حسين جابر الأنصاري من تصريحات قال فيها: «إن أفعالهم (أي السعوديين) يجب أن تكون مطابقة لأقوالهم، ويجب أن لا يكون هناك كيل بمكيالين، كل عمل ضد الإرهاب يجب أن يتم في إطار احترام وحدة وسلامة أراضي الدول التي تجاورها

وسيادتها الوطنية، ويجب احترام القواعد الدولية أيضًا» (القبس الكويتية ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥م)، ولعله يقصد موضوع «اليمن» وعاصفة الحزم بقيادة «السعودية»، ونسي أمرين:

الأول: الدور الإيراني المباشر في دعم الحوثيين للاستيلاء على السلطة في «اليمن» بقوة السلاح، مع ما يشكل ذلك من خطر ماحق يهدد «السعودية» في حدودها الجنوبية، ويجعل «إيران» تحت عباءة الحوثيين تحاصر «السعودية» جنوبًا.

الثاني: انتهاك «إيران» لسيادة دولة «الإمارات العربية» باحتلالها الجزر الثلاث.

ومن الملاحظ ازدياد حدة اللهجة الإيرانية بعد الاتفاق النووي وارتفاع نبرتها بما يشكل استمرار وازدياد التهديد الإيراني لدول المنطقة الخليجية. وقد تجلى ذلك بأعنف صورة بحرقه السفارة «السعودية» في «طهران» ثم مواصلة انتهاكاتها المتكررة بواسطة زوارقها الحربية للمياه في المنطقة المحاذية للمنطقة المغمورة المقسومة، وهو ما دفع كلاً من «السعودية» و«الكويت» لتقديم رسالة مشتركة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦م للاحتجاج على تلك التجاوزات.

ومعلوم أن سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تتقاطع سلبًا مع السياسات الإيرانية التوسعية في المنطقة، ولذلك فإن على حكومات تلك الدول أن تجيد التنسيق فيما بينها في المجالات السياسية وغيرها لتتمكن من الصمود ضد التلويحات الإيرانية المستمرة، وخاصة فيما يتعلق بـ «البحرين» وبالمجموعات الشيعية الأخرى الموجودة في «السعودية» و«الكويت» والجالية الإيرانية الكثيفة في «الإمارات» وكذا حوثيي «اليمن». ومما لا شك فيه أن المبادرة «السعودية» بالتدخل العسكري في «اليمن»، بناء على طلب حكومتها، قد غيَّر قواعد الانفراد الإيراني بالمنطقة، ومثل ذلك أيضًا كان تدخل قوات مجلس التعاون في «البحرين» لدعم صمودها ضد مظاهرات الشيعة المدعومة من «إيران»، وفي الجملة فإن على حكومات دول مجلس التعاون الخليجي أن تتعامل مع الحكومة الإيرانية من منطلق الند للند وليس من منطلق الضعف والتردد. وأن عليها أن

تشدد قبضتها على كل تحرك شيعي يريد زعزعة أمنها واستقرارها وأن تتعامل معه بشدة لا تتجاهل الحكمة، وأن تواصل فضح المخططات السياسية الإيرانية، التي تبرمج لذلك، على الملأ، بكل وسائل الإعلام المتاحة. كما أنه من الضروري ألا تتاح «لإيران» فرصة الانفراد بالضغط السياسي على كل دولة خليجية على حدة، ولذلك فإنه من المهم أن تنبثق من مجلس التعاون الخليجي لجنة سياسية موحدة تمثل أعضاء المجلس تختص بالتعامل مع الشأن السياسي الإيراني.

ومن الملاحظ أن دول (٥+١) في بيانها المشترك مع «إيران» بشأن النووي لم تتعرض لدور «إيران» الخطير في استمرار احتلالها لجزر «الإمارات» الثلاث، ولعل ذلك أعطى «إيران» غطاءً لذلك الاحتلال، وهو ما مد بساط التوجس لدى دول مجلس التعاون. ومما يؤكد ذلك ما جاء في بيان اجتماع زعماء مجلس التعاون الصادر في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م تحت عنوان: «الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة» بند (٣١) وجاء فيه: «جدد المجلس الأعلى التأكيد على مواقفه الثابتة الرافضة لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة، والتي شددت عليها كافة البيانات السابقة، وأكد المجلس الأعلى في هذا الخصوص على التالي:

١- دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من «الإمارات العربية المتحدة».

٢- اعتبار أن أية قرارات أو ممارسات أو أعمال تقوم بها «إيران» على الجزر الثلاث باطلة ولاغية ولا تغيِّر شيئًا من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة «الإمارات العربية المتحدة» على جزرها الثلاث.

٣- دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستجابة لمساعي «الإمارات العربية المتحدة» لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية».

ومما لا شك فيه أن الاتفاق النووي مع «إيران» قد أعطى «إيران» مزيدًا من الدعم في تكريس احتلالها للجزر الثلاث لأنه قد حررها من كثير من الضغوط التي كانت تخضع لها قبل الاتفاق، وأن سكوت بيان الاتفاق النووي عن موضوع الجزر قد أطلق يد «إيران» بهذا الصدد وأضعف زخم مطالبات دول الخليج بعودة الجزر للإمارات، بل لعله يشجعها على مزيد من التصرفات الطائشة، إذ إن لعابها لا يزال يسيل لمحاولة ابتلاع المزيد من أراضي دول مجلس التعاون، وليس استمرار التعريض بأن «البحرين» إيرانية إلا تأجيجًا في هذا السياق.

وأما بخصوص «اليمن» فإن على دول ذلك المجلس أن تقدم جميع أنواع الدعم لتحقيق إفشال المخطط الحوثي الإيراني هناك، وسيشكل الانهزام الحوثي في «اليمن» ضربة قوية للسياسة الإيرانية في المنطقة، وستقوم «إيران»، بعد أن تحررت من الضغط الدولي الخاص بالنووي، بمحاولات متعددة، ذات آفاق وأبعاد منوعة، للرد على إخفاق الحوثيين وتابعهم علي عبدالله صالح، في تحقيق مشروعهم التوسعي في «اليمن»، ولذلك على دول مجلس التعاون أن تأخذ الحذر من قابل الأيام الذي يحمل في طياته المكر المجوسي، وستحاول «إيران» تكرار أفعالها السابقة وخاصة فيما يتعلق بـ «البحرين» والمنطقة الشرقية من «السعودية» و«الكويت»، مع ملاحظة أن المخطط الإيراني يسعى لإقامة امتداد بذراع طويلة، موصولة وغير منقطعة تشمل جنوب «العراق» ثم «الكويت» ثم المنطقة الشرقية من «السعودية» ثم «البحرين». ولذلك فإن إسقاط حكومات تلك الدول وإزالة حدودها السياسية الجغرافية هو من المخططات المخفية والمطوية في الاستراتيجية الإيرانية، حيث إن مشروعًا بهذا الحجم لا يمكن تحقيقه إلا بذلك، وهو يصب في عمومه بإعادة تقسيم المنطقة، بما في ذلك «السعودية»، واستحداث

دول جديدة بحدود سياسية وجغرافية جديدة تحقق المآرب المجوسية. ولذلك اعتبر د. عبدالعزيز الفايز - سفير «المملكة العربية السعودية» في «الكويت» - أن التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي جزء من مخطط إيراني للهيمنة على المنطقة، لا يشمل دول الخليج العربي فقط، بل يشمل أيضًا دولاً عربية أخرى بدت فيها التدخلات الإيرانية واضحة (لعله يقصد «العراق» و«سوريا» و«لبنان»)، جاء ذلك في مقابلة للسفير مع مندوب صحيفة القبس الكويتية ونشر بتاريخ ٢٣/ ٩/ ٢٠١٥م.

وبدوره فإن رئيس دولة «الإمارات العربية المتحدة» أكد بمناسبة اليوم الوطني أن «لبلاده عدة مواقف: **الأول**: بخصوص «اليمن»، حيث قال: «كانت دولة «الإمارات» من مؤسسي التحالف العربي الذي تقوده «السعودية» لنصرة الشرعية في «اليمن» إذ شاركت في «عاصفة الحزم» وتشارك حاليًا في عملية «إعادة الأمل». **الثاني**: تجديد الدعوة للحكومة الإيرانية للتعامل بإيجابية مع قضية جزر «الإمارات» التي تحتلها، **الثالث**: وقوف «الإمارات» إلى جانب «البحرين» صونًا لوحدتها، ورفض أي تدخلات خارجية في شؤونها. **الرابع**: عبر عن القلق لما آلت إليه الأوضاع في «سوريا».

أقول: مع هذه المواقف المعلنة، فإنه ينبغي العلم بأن الحضور الإيراني في «الإمارات» والذي يقدر بـ ٩٠ ألف إيراني، و٢٠٠ شركة (بحسب مصدر رسمي إماراتي) قنبلة موقوتة باعتبارهم رأس حربة يقع في الهدف الإيراني لتنفيذ المخطط التوسعي الإيراني في المنطقة.

ومعلومٌ أن «المملكة العربية السعودية» مدركة تمامًا لحجم المخطط الإيراني على المنطقة الخليجية وخاصة بعد الاتفاق النووي. وهذا ما عبَّر عنه وزير الخارجية السعودي عادل أحمد الجبير في مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف بن راشد الزياني على هامش ختام أعمال القمة الخليجية التي انعقدت في الرياض التي اختتمت بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٥م: «إن «إيران» تلعب دورًا سلبيًا بمعظم

قضايا المنطقة.. إن لدينا مع «إيران» إشكاليات. فهي تتدخل في المنطقة وتدعم الإرهاب وأن هذا لا يساهم في علاقات مع «طهران».. ونأمل أن تغير «إيران» من أساليبها لكي تصبح جزءًا إيجابيًا في المنطقة».

هجوم الصفويين على السفارة السعودية في طهران وتداعياته:

ما أن تم توقيع الاتفاق النووي حتى اعتبرته «إيران» بمنزلة بطاقة خضراء للمضي في مخططاتها بشأن إخضاع الحوض الخليجي لهيمنتها، ولعلها تعوض بعض ما فاتها في «اليمن» وانكسار شوكة أعوانها الحوثيين هناك، ولقد جاء إعدام «السعودية» للمخرب نمر النمر وكأنه مفتاح فتح باب تكشير الأنياب الصفوية في المنطقة. ولعلنا نسوق تتابع الأحداث والتعليق عليها وفق النقاط التالية:

١- تم تنفيذ حكم الإعدام بنمر باقر النمر بتاريخ ١/ ١/ ٢٠١٦م إثر إدانته من قبل المحاكم «السعودية» وإصدار حكم الإعدام بحقه، وهو شيعي متعصب جدًا ومتطرف إلى درجة حمل السلاح ضد السلطات، كما نوّهنا عن ذلك سابقًا في فصل المحور الأمني.

٢- احتجت «إيران» بشدة على تنفيذ الحكم، علمًا بأن النمر ليس من رعاياها، بل هو سعودي ولكنها لا تراعي ذلك، باعتباره من الغلاة في «ولاية الفقيه». وجاء احتجاجها من أعلى سلطة، وهو المرشد «علي خامنئي»، إذ قال في خطاب له أمام رجال الدين الشيعة في العاصمة «طهران»: «مما لا شك فيه أن إراقة دم الشهيد المظلوم من دون وجه حق سيؤثر بسرعة، وأن الانتقام الإلهي سيطول الساسة السعوديين.... »، وأن «هذا العالم المظلوم لم يشجع الناس على الحراك المسلح ولم يتآمر بشكل سري، وإنما الشيء الوحيد الذي قام به هو توجيه الانتقاد العلني والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التابع من غيرته الدينية»، وأن «الحكومة السعودية» ارتكبت خطأ سياسيًا بإراقتها لدم الشهيد نمر من دون وجه حق، ودعا «العالم الإسلامي والعالم برمته إلى أن يتحمل المسؤولية تجاه هذه القضية..». نقلت ذلك وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية.

ولا شك أن هذا الكلام المكذب للواقع والمستعلي على حكم القضاء الشرعي السعودي هو محض افتراء، وفيه استغلال للحدث لصالح توظيفه عالميًا ضد الحكم السعودي، ليس لأنه مجرد حكم سعودي، بل لأنه سُنّي لا غير، فالنمر لم يشجع الناس على الحراك المسلح فحسب، بل هو بنفسه حمل السلاح ضد السلطات.

وأما حديث «خامنئي» عن غيرة النمر الدينية، فحقيقتها لا تتجاوز كونها غيرة شيعية متطرفة، تجسد أمرها بالمعروف ونهيها عن المنكر بالاستطالة على الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعلى عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها. وقد شجع خطاب «خامنئي» أعوانه على إطالة ألسنتهم بالتهديد ضد «السعودية»، حيث توعد الحرس الثوري الإيراني بأن يكون هناك «انتقام قاس».

٣- وعلى وتر «خامنئي» نفسه عزف أبرز مراجع الشيعة في العالم علي السيستاني، حيث اعتبر تنفيذ الحكم بالنمر «ظلمًا وعدوانًا»، وبعث برسالة إلى أهالي محافظة القطيف شرق «المملكة» قال فيها: «تلقينا ببالغ الأسى والأسف استشهاد جمع من إخواننا المؤمنين في المنطقة، الذين أريقت دماؤهم الزكية ظلمًا وعدوانًا، ومنهم العالم المرحوم الشيخ نمر النمر طاب ثراه، وإننا إذ ندين ونستنكر ذلك نعزيكم ونواسيكم ولا سيما العائلات المفجوعة بأبنائها في هذا المصاب الجليل..». (نقلت ذلك الوكالات من النجف بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٦م).

ومما يؤسف له أننا لم نسمع من «خامنئي» ولا السيستاني أي احتجاج أو استنكار لما يقوم به عميلهم بشار الأسد في «سوريا» من مذابح يومية على مدى خمس سنوات راح ضحيتها مئات الألوف. بل إن كليهما («خامنئي» و«السيستاني») قد شاركا فعليًا في تلك المجازر من خلال إرسالهما الحرس الثوري الإيراني والحشد الشيعي العراقي لتتلطخ أيديهم بدماء السوريين السُّنَّة.

وقد أدت تصريحات «خامنئي» والسيستاني إلى تهييج عواطف الجماهير الشيعية وشحنها لتخرج في مظاهرات في «إيران» و«العراق» احتجاجًا على الحادث. وفي خضم هذا الهيجان حذّر رجل الدين الشيعي البارز الشيخ هاشم محمد آل إسماعيل من «تحرك فصائل مسلحة شيعية لضرب المصالح «السعودية» في «العراق» و«لبنان» و«سوريا» وبعض الدول الإسلامية». (بحسب الوكالات، والنجف، ونشر في الصحافة بتاريخ ٤ يناير ٢٠١٦م).

٤- في مقابلة هذا التهور الإيراني والاندفاع المبرمج، أصدرت وزارة الخارجية «السعودية» بيانًا جاء فيه: «إن «المملكة» إذ تبدي استهجانها واستنكارها الشديدين، ورفضها القاطع لكل التصريحات العدوانية الصادرة عن النظام الإيراني؛ فإنها تؤكد أن نظام «إيران» آخر نظام في العالم يمكن أن يتهم الآخرين بدعم الإرهاب باعتباره نظام دولة راعية للإرهاب ومدانًا من قبل الأمم المتحدة وكثير من الدول، وأنه نظام لا يخجل من التشدق بمسائل حقوق الإنسان، وهو الذي أعدم العام الماضي المئات من الإيرانيين من دون سند قانوني واضح... وأن تصريحات النظام الإيراني تكشف وجهه الحقيقي المتمثل في دعم الإرهاب، والتي تعد استمرارًا لسياسته في زعزعة أمن واستقرار دول المنطقة.. وأن نظام «إيران» بدفاعه عن أعمال الإرهابيين وتبريره لها يعتبر في ذلك شريكًا لهم في جرائمهم ويتحمل المسؤولية الكاملة نحو سياسته التحريضية والتصعيدية.. وأن طائفية النظام الإيراني العمياء لا تدرك أن شرع الله لا يحكم إلا بميزان العدل والمساواة، ولا يفرق بين المذاهب، فـ «المملكة» قضاؤها مستقل عادل وشفاف لا يعرف الخبث واللؤم والتفرقة ولا يعمل بخفاء، كما هو شأن نظام «إيران»».

ثم استدعت وزارة الخارجية «السعودية» السفير الإيراني لدى «المملكة» وسلمته مذكرة احتجاج شديدة اللهجة حيال التصريحات الإيرانية الصادرة تجاه الأحكام القضائية التي نفذت في «المملكة».

٥- من كان بيته من زجاج فلا يقذف الناس بالحجارة. هذه المقولة تنطبق تمامًا على «إيران»، إذ ما أكثر ما نفذت أحكامًا بالإعدام ضد معارضيها، لمجرد المعارضة أو التعبير عنها سلميًا، أو لأنهم من أهل السُّنَّة ولم ينصاعوا للإرهاب الحكومي، فكل معارض يفضح الأساليب الإرهابية الإيرانية هو محل مساءلة أو معرَّض للاعتقال، إذ إبَّان المعارضة الشديدة من قبل سلطات «إيران» لإعدام النمر، وهو ليس من رعاياها، اعتقلت السلطات الإيرانية الشاعرة الإيرانية هيلا صديقي المعروفة بمواقفها وأشعارها المعارضة للإعدامات في «إيران»، وذلك لدى دخولها مطار طهران الدولي صباح الجمعة ٨ يناير ٢٠١٦م.

ووفقًا لوكالة «هرانا» التابعة لمجموعة نشطاء حقوق الإنسان الإيرانيين، كانت المحكمة الثورية قد أصدرت حكمًا غيابيًا عليها على خلفية قصائدها التضامنية مع الانتفاضة الخضراء عام ٢٠٠٩م، حيث تم استدعاؤها واستجوابها عدة مرات، ثم حكم عليها بالسجن ٤ سنوات مع وقف التنفيذ عقب خروجها من «إيران»، واشتهرت صديقي بأشعارها المنتقدة للسياسات القمعية للنظام الإيراني الحاكم، وخاصة إعدام القاصرين، وحصلت على جائزة «مراقبة حقوق الإنسان» عام ٢٠١٢م من قبل مؤسسة «هلمن همت»، وقد ذكر موقع «كلمة» الإصلاحي أن «السلطات الأمنية اعتقلت صديقي دون أوامر قضائية» (نقلاً عن العربية نت/ طهران).

قلت: وهكذا فإن الحكم المتعصب في «إيران» لديه مكاييل كثيرة يتلاعب بها، وليس مجرد مكيالين أو ثلاثة؟!

وعلى موقعها الإلكتروني، استنكرت صحيفة «إندبندنت» البريطانية موقف «إيران» الغاضب إزاء إعدام «المملكة العربية السعودية» لنمر النمر، متسائلة عما إذا كانت «إيران» حقًا في موقف يسمح لها بانتقاد «السعودية» بشأن أحكام الإعدام التي نفذتها مؤخرًا.. لافتة إلى السجل الإيراني الطويل من الإعدامات بحق المعارضين. وقالت: إنه على

حين أن عقوبة الإعدام ممقوتة، فإنه ربما يكون من المدهش أن نظامًا يسجن الصحافيين، ويفرض رقابة على رسامي الكاريكاتير ويحتجز النشطاء من دون تهمة لسنوات يمكن بعدها أن يكون في موقف الواعظ الأخلاقي تجاه نظام آخر.

وأوردت الصحيفة قائمة «منظمة العفو الدولية»، للدول التي تنفذ أكثر الإعدامات في العالم والتي تظهر تفوق «إيران» في عدد الأشخاص الذين تقوم بإعدامهم سنويًا، حيث أعدمت «طهران» في عام ٢٠١٤م أكثر من ٢٨٩ شخصًا.. وأن «إيران» نفذت حكم الإعدام فيما يقرب من ٧٠٠ شخص في النصف الأول من عام ٢٠١٥م، وهو ما يقرب من إعدام ثلاثة أشخاص يوميًا... وأن حصيلة «إيران» من الإعدامات مذهلة، وترسم صورة مشؤومة لأجهزة الدولة في قيامها عمدًا بأعمال قتل مجازة قضائيًا على نطاق واسع.. وأن أحكام الإعدام في «إيران» بشكل خاص مزعجة، لأنها تفرض دائمًا من قبل محاكم تفتقر تمامًا إلى الاستقلالية والحياد. (نقلاً عن: لندن - أ ش أ).

٦- إزاء تصاعد الاحتجاجات الإيرانية ضد «السعودية» ومع اشتداد الزخم الإعلامي في تحريض الجماهير للاحتجاج على إعدام النمر؛ رأت «السعودية» أن بعثتها الدبلوماسية في «إيران» معرضة للخطر، فقامت بتحذير «إيران» من مغبة ما يمكن أن يحدث، فطلبت تقديم الحماية اللازمة لبعثتها الدبلوماسية، ولكن الحكومة الإيرانية لم تقم بأي إجراء احترازي، فقام عدد كبير من المتظاهرين الإيرانيين وبشكل متزامن ليلة السبت/ الأحد، ٣/٢ يناير ٢٠١٦م باقتحام السفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في مشهد، فأحرقوا السفارة وقاموا بأعمال التخريب فيها وفي القنصلية، وذكرت «السعودية» بلسان رئيس الدائرة الإعلامية أسامة نقلي تفاصيل ما حدث في بيان جاء فيه: «إنه قرابة الساعة ٢:٣٠ فجر الأحد بتوقيت «طهران»، اقتحم متشددون مبنى السفارة «السعودية»، وتواصل القائم بأعمال السفارة مع الخارجية الإيرانية، إلا أنه لم يجد منها أي تجاوب.. وحاول القائم بالأعمال بالنيابة الحصول على حماية لزيارة مقر السفارة لتفقده، إلا أنه لم يتمكن

من ذلك إلا بعد عصر يوم الأحد، حيث وجد أن المبنى طاله الخراب والدمار، وتم تكسير محتوياته ونهب وسرقة ما به من أجهزة وعتاد، وأنه في حوالي الساعة ٣:٣٠ فجر الأحد تم قطع التيار الكهربائي عن الحي الذي تقع به مساكن موظفي السفارة «السعودية» ولمدة ساعة»، وقد نقلت وكالات الأنباء أن السفارة قد اشتعلت فيها النيران بقذفها بالزجاجات الحارقة، وأن المتظاهرين رشقوا مبنى السفارة بتلك الزجاجات، واقتحموا السور ودخلوا مقر السفارة قبل أن يخرجوا منها بواسطة الشرطة، بحسب ما نقلته وكالة أنباء الطلبة الإيرانية.

ونشرت مواقع إلكترونية صورًا للهجوم على مبنى السفارة ظهر فيها متظاهرون وهم يحملون علمًا سعوديًا انتزعوه على ما يبدو من سارية المبنى. وفيما يتعلق بالقنصلية «السعودية» في مدينة «مشهد» فقد أوضح رئيس الدائرة الإعلامية في وزارة الخارجية «السعودية» «أسامة نقلي» «أنه في الساعة ١١ مساء السبت اقتحمت سيارة أجرة وبشكل مباشر بوابة الحاجز الأمني للقنصلية في محاولة لاقتحام بوابتها الداخلية دون أن تمنعها السلطات الإيرانية من ذلك. وفي الساعة ٤:٣٠ عصرًا تجمعت حشود أمام مبنى القنصلية تقدر بأكثر من ألفي شخص، وقامت برشق المبنى بالحجارة والعبوات النارية الحارقة، وهو ما أدى إلى تكسير بعض النوافذ الزجاجية الخارجية للمبنى، وحاولت مجموعة منهم اقتحام المبنى إلا أنها لم تتمكن من ذلك، ولم تقم السلطات الإيرانية بأي جهد لمنع مثل هذه الأعمال الإجرامية أو اعتقال المتسببين فيها». وهكذا تم تدمير المقار الدبلوماسية «السعودية» في «طهران» ومشهد بطريقة همجية تنم عن حقد دفين وكراهية شديدة ضد السُّنَّة، عبروا عنها بالهجوم على تلك المقار.

جاء الرد السعودي سريعًا، ففي مساء الأحد ٣ يناير ٢٠١٦م أعلنت «السعودية» قطع العلاقات الدبلوماسية مع «إيران»، وطالبت أعضاء البعثة الدبلوماسية الإيرانية بمغادرة «السعودية» خلال ٤٨ ساعة. وأعلن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إيقاف كل

حركة الملاحة الجوية مع «إيران»، وكذا العلاقات التجارية معها، وأنها ستمنع مواطنيها من السفر إلى «إيران». لكن الحجاج الإيرانيين ما زالوا محل ترحيب لزيارة الأماكن المقدسة في «السعودية». وقال الوزير الجبير: «إن الهجوم على السفارة يتسق مع سياسات إيرانية لتقويض الاستقرار في المنطقة بتشكيل خلايا إرهابية في «السعودية»..». وذكر في مؤتمر صحافي: «إن السلطات الإيرانية لم تقم بأي جهد لمنع الاعتداءات التي وقعت على السفارة «السعودية» في «طهران» ليلة السبت، وأنه تم نهب الممتلكات من داخل المقر». وذكر أن تاريخ «إيران» مليء بالتدخلات السلبية والعدوانية في الشؤون العربية، ودائمًا ما يصاحبه الخراب والدمار.. وأن هناك إنجازات تم تحقيقها في وقف ما يتعلق بمحاولة «إيران» بسط نفوذها أو توسعها في المنطقة، على سبيل المثال: في «اليمن» تمت هزيمتها، وفي «سوريا» لم يستطع الإيرانيون إنقاذ نظام بشار الأسد، ولذلك أتى التدخل الروسي. واتهم الجبير «إيران» بتهريب الأسلحة والمتفجرات والخلايا الإرهابية إلى دول المنطقة بما فيها «المملكة» وأن على «إيران» أن تتصرف مثل دولة طبيعية وليست ثورية وعليها احترام الأعراف الدولية قبل إعادة العلاقات.

٧- جاءت ردود الفعل على اعتداء «إيران» على السفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في «مشهد» عنيفة جدًا ومن جهات كثيرة، وهذه أبرزها:

مجلس التعاون الخليجي: أدان الاعتداءات الهمجية على السفارة والقنصلية في كل من «طهران» ومشهد، واعتبرها «همجية». وجاء في بيان صادر من المجلس بلسان أمينه العام عبد اللطيف الزياني تحميل «السلطات الإيرانية المسؤولية كاملة عن هذه الأعمال الإرهابية» وأن فشلها «في منع هذه الاعتداءات يمثل إخلالاً جسيمًا بالتزامات «إيران» لحماية البعثات الدبلوماسية بموجب اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١م والقانون الدولي».

واستنكر التصريحات الإيرانية العدائية والتحريضية بمسألة تنفيذ «المملكة» للأحكام الشرعية الصادرة بحق الإرهابيين وأن ذلك تدخلاً سافرًا في الشؤون الداخلية للسعودية.

وأنها «شجعت على الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية» وأن دول مجلس التعاون «تقف صفًا واحدًا» مع «السعودية» في استنكارها هذه الأعمال الإرهابية وأن السلطات الإيرانية تتحمل المسؤولية كاملة، وأن دول مجلس التعاون تؤكد دعمها لقرارات «السعودية» بشأن محاربة الإرهاب بكل أشكاله وملاحقة مرتكبيه ومثيري الفتن والقلاقل وتقديمهم للقضاء العادل.

البحرين: أعلنت في ٤ يناير ٢٠١٦م قطع علاقتها الدبلوماسية مع «إيران» وأغلقت بعثتها الدبلوماسية لدى «طهران» وسحبت جميع أعضائها، كما طلبت من البعثة الإيرانية لدى المنامة مغادرة «المملكة» خلال ٤٨ ساعة، وأصدرت الخارجية البحرينية بيانًا استنكرت فيه استمرار التدخل الإيراني دون أدنى مراعاة لقيم أو قانون أو أخلاق أو اعتبار لمبادئ حسن الجوار أو الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، وأن ذلك يؤكد إصرارها على إشاعة الخراب والدمار وإثارة الاضطرابات والفتنة في المنطقة عبر توفير الحماية وتقديم الدعم للإرهابيين والمتطرفين وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وكل ذلك بتشجيع سياسي رسمي إيراني، حيث صرح وزير خارجية «البحرين» في ٣٠ مارس ٢٠١٦م بأن المرشد الإيراني أدلى بتصريح ضد «مملكة البحرين»، وكذلك أحد قادة المنظمات الإيرانية طالب بعودة «البحرين» إلى «إيران» في سياق تصريح مستفز، وقال الوزير: «نريد أن نرسل رسالة «لإيران» وأتباعها أننا جادون في مواجهتهم ولن نتردد في الدفاع عن دولنا وشعوبنا ومصالحنا وإخواننا في المنطقة.. لم نتكلم عن «إيران» كما تكلمت عنا بسوء في السنوات السابقة، ولم يكن لدينا من خيار سوى قطع العلاقات. نحن الآن جادون في مواجهة «إيران» وأتباعها بالمنطقة.. وإن رعد الشمال (مناورات اشتركت فيها ٢٢ دولة إسلامية بقيادة السعودية) رسالة لكل من يظن، بما في ذلك «إيران» أنه يمكن أن يضرب المنطقة».

السودان: أصدرت وزارة خارجيتها بيانًا أعلنت فيه قطع العلاقات الدبلوماسية مع «إيران» على الفور وذلك في ٤ يناير ٢٠١٦م.

الصومال: قطعت علاقتها الدبلوماسية مع «إيران» بحسب ما ذكرته وكالات الأنباء العالمية بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٦م.

الكويت: استدعت سفيرها في «طهران» وقدمت مذكرة احتجاج خطية للسفير الإيراني لديها. وأعرب مصدر مسؤول في وزارة خارجيتها عن إدانة واستنكار «الكويت» الشديدين للاعتداء على السفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في مشهد، وأن ذلك هو انتهاك صارخ لاتفاقية فيينا، داعيًا السلطات الإيرانية إلى الالتزام بكل القواعد والأعراف الدولية التي تنص على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعقد مجلس الأمة الكويتي جلسة علنية بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٦م أشاد فيها عدد من النواب بقرار استدعاء السفير الكويتي في «طهران». وقد تحدث فيه عدد من النواب، ومنهم: د. عبد الله الطريجي الذي قال: نحن أمام خطر إيراني واضح، ودعا الحكومة الكويتية إلى رفع سقف المواجهة مع النظام الإيراني الذي تجاوز كل الأعراف والقيم الدبلوماسية والإنسانية، ثم عقد المجلس النيابي جلسة سرية بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٦م وأصدر بعدها بيانًا أيد فيه الإجراءات «السعودية» التي تهدف إلى حماية واستقرار الأمن في جميع دول مجلس التعاون. وقد اعتذر تسعة نواب شيعة عن حضور الجلسة في سابقة مثيرة لم تحصل قبل ذلك، وذكرت صحيفة القبس الكويتية بتاريخ ١٤ يناير ٢٠١٦م أن النواب التسعة عقدوا اجتماعًا في ديوان النائب يوسف الزلزلة واتفقوا على الاعتذار عن حضور جلسة المجلس النيابي. قلت: ويدل ذلك على مدى تحكم الانتماء المذهبي لدى هؤلاء وتقديمه على المواقف التي تبين الحقائق وأن ما ذكره النائب صالح عاشور عبر حسابه الشخصي في تويتر من «أن السخط الشيعي وبخاصة الكويتيين الشيعة، بلغ ذروته في الأيام الأخيرة» يعبِّر عن ذلك.

الإمارات العربية المتحدة: احتجت «الإمارات» على الاعتداءات الإيرانية على السفارة «السعودية» وقنصليتها في «طهران» ومشهد، واستدعت وزارة خارجيتها السفير الإيراني لديها وسلمته مذكرة احتجاج خطية على ما حصل.

قطر: أدانت الهجوم على السفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في مشهد وأعلنت عن تضامنها مع إجراءات «السعودية».

جزر القمر: استدعت سفيرها في «طهران» بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٦م.

المالديف: قطعت علاقتها الدبلوماسية مع «إيران» لتقويضها السلام والأمن في منطقة الخليج (بحسب وزارة خارجية المالديف بتاريخ ١٨ مايو ٢٠١٦م).

المجلس الوزاري الخليجي (وزارة خارجية دول مجلس التعاون): عقد جلسة استثنائية لمناقشة الاعتداءات الإيرانية على السفارة «السعودية» وقنصليتها في «طهران» ومشهد وأعرب عن استنكاره للتدخلات الإيرانية السافرة في الشؤون الداخلية للمملكة العربية «السعودية». وقال وزير خارجية «السعودية» عادل الجبير: «خرجنا برؤية مشتركة وناقشنا بعمق الاعتداء الإيراني والسياسات العدوانية في المنطقة» (نقلاً عن الرياض / كونا ٩ يناير ٢٠١٦م).

اتحاد البرلماني العربي: أكد في اجتماعه بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٦م وبلسان رئيسه مرزوق الغانم تأييده ومساندته للمملكة العربية «السعودية» ضد ما يقع ضدها من انتهاكات وكان آخرها الاعتداء على سفارتها في «طهران» وقنصليتها في مشهد.

المجلس الوزاري العربي: (وزراء خارجية الدول العربية) أصدر بيانًا عبر اجتماعه في ١٠ يناير ٢٠١٦م أدان فيه الاعتداء على البعثات الدبلوماسية «السعودية» في «إيران» واستنكر التصريحات الإيرانية العدائية والتحريضية ضد «السعودية» وعدم قيام الحكومة الإيرانية باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البعثات الدبلوماسية للمملكة، وأن الدول العربية ستتخذ مزيدًا من الإجراءات المناسبة للتصدي لتلك الاعتداءات، وكذلك أدان استمرار «إيران» في احتلالها للجزر الثلاث التابعة لدولة «الإمارات العربية المتحدة» وبث الفتنة الطائفية ودعمها للتنظيمات الإرهابية المتطرفة وتدريبها وتمويلها وتحريضها على زعزعة الأمن والاستقرار في دول المجلس، ومنها ما كشفت عنه «مملكة البحرين»

مؤخرًا من إحباط مخطط إرهابي لتنفيذ أعمال تفجيرية إرهابية والقبض على عناصر خلية إرهابية جديدة تتلقى الدعم من الحرس الثوري الإيراني و«حزب الله» اللبناني، وأدان المجلس التدخل الإيراني في «سوريا» و«اليمن» واتفق على وضع آلية لمواجهة تلك التدخلات، ودعا المجتمع الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة لإلزام «إيران» باحترام مبدأ حسن الجوار قولاً وعملاً، ووقف أنشطتها المزعزعة لاستقرار المنطقة، ووقف دعمها للإرهاب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس ودول المنطقة وعدم استخدام القوة والتهديد بها، ودعا المجلس الوزاري العربي إلى تشكيل مجموعة عمل تضم كلاً من «مصر» و«الكويت» و«الإمارات» لعرض التجاوزات الإيرانية على الأمم المتحدة.. وقال وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد الذي رأس الاجتماع في مؤتمر صحافي أعقب الاجتماع: إن «جميع الدول العربية وافقت على البيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي يدين الاعتداء على السفارة «السعودية» في «طهران»». مشيرًا إلى أن «لبنان» لم يوافق على البيان بعد أن وردت فيه إدانته لتدخل «حزب الله» في «البحرين». أما وزير الخارجية السعودي عادل الجبير فقد صرح بعد الاجتماع بأنه «لا مشكلة لنا مع الشعب الإيراني» وأن «قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع «إيران» خطوة أولى.. وسننظر في خطوات إضافية إذا استمرت «إيران» في سياستها ونهجها».

منظمة التعاون الإسلامي: نددت في اجتماع وزراء خارجيتها الاستثنائي في ٢١ يناير ٢٠١٦م بالهجمات التي استهدفت السفارة «السعودية» وقنصليتها، وحمَّل «إيران» كل المسؤولية حول واجباتها لحماية مقرات البعثات الدبلوماسية على أراضيها، بحسب تصريح صحافي لوزير خارجية «تركيا» مولود جاديش أوجلو. وألقى وزير خارجية «المملكة العربية السعودية» كلمة في الاجتماع، ومما جاء فيها «بلغ بحكومة «إيران» التحدي والاستفزاز إلى الدرجة التي يعلنون فيها وبتفاخر أن بلادهم باتت تسيطر على

أربع عواصم عربية وأنهم يدربون ٢٠٠ ألف مقاتل في عدد من بلدان المنطقة مما يشكل دليلاً واضحًا على سياسات «إيران» الحالية تجاه جيرانها ودول المنطقة العربية» وقد تم التوصل إلى بيان ختامي لكن رفضته «إيران»!

مجلس الأمن الدولي: عقد جلسة مساء ٤ يناير ٢٠١٦م وناقش الاعتداء الإيراني على البعثة الدبلوماسية «السعودية» في «إيران» وأدان بأقصى حزم ممكن الاعتداءات، وأعرب عن قلقه العميق أمام تلك الاعتداءات وطلب من «إيران» حماية المنشآت الدبلوماسية والقنصلية وطواقمها والاحترام الكلي لالتزاماتها الدولية في هذا الخصوص. وقد تبنى المجلس البيان بإجماع أعضائه ١٥. وقد سأل الصحافيون السفير السعودي لدى الأمم المتحدة «عبد الله المعلمي» عن الأشياء التي يمكن أن تجعل «المملكة» تعيد العلاقات مع «إيران». فأجاب: شيء بسيط جدًا، أن تتوقف «إيران» وتكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى بما في ذلك شؤون بلدنا، إذا فعلت هذا فإننا بالطبع ستكون لدينا علاقات عادية مع «إيران».. نحن لم نولد أعداء بالفطرة «لإيران».

اتحاد الإذاعات العربية: أصدر بيانًا بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٦م أدان فيه الاعتداءات الإيرانية على البعثة الدبلوماسية في «إيران» وأكد «محمد العوّاش»، رئيس الاتحاد، تضامن الاتحاد مع «السعودية» ووقوفه بكل قوة ضد التهديدات الإيرانية، وشجب تعدي المتظاهرين على السفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في مشهد بالحرق والتدمير تحت سمع وبصر قوات الأمن الإيرانية، وهو ما يعتبر انتهاكًا سافرًا للقواعد والقوانين والأعراف الدولية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المقرات الدبلوماسية.. وأن الاتحاد سيولي هذه القضية اهتمامًا واسعًا لفضح الادعاءات الإيرانية أمام العالم، وبيان زيفها وكذب توجهها أمام الشعوب العربية والإسلامية.

- **تركيا:** في بيان لخارجيتها، قالت: «ندين بشدة الربط الذي ورد في تقارير نشرتها وسائل إعلام مرتبطة بهيئات رسمية إيرانية بين زيارة رئيسنا في الآونة الأخيرة إلى

«المملكة» والإعدامات في تلك البلاد»، وأكدت للسفير الإيراني في «تركيا» أن الهجمات على السفارة والقنصلية السعوديتين في «طهران» ومشهد غير مقبولة ولا يمكن تبريرها، ولكن «تركيا» أبدت استعدادها للمساعدة في إنهاء التوترات بين «إيران» و«السعودية».

باكستان: عبرت من خلال مكتب رئيس وزرائها «نواز شريف» عن قلقها من تصعيد الموقف ونددت بحرق السفارة «السعودية» في «طهران»، وأن رئيس الوزراء دعا في لقائه مع وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إلى حل الخلافات بوسائل سلمية لمصلحة وحدة المسلمين وفي اجتماع ولي ولي العهد السعودي مع قائد الجيش الباكستاني الفريق أول «راحيل شريف» أكد الأخير بأن أي تهديد لسلامة الأراضي «السعودية» من شأنه أن يثير رد فعل قويًا من باكستان (إسلام أباد - وكالات ١٠ يناير ٢٠١٥م).

الولايات المتحدة الأمريكية: أكدت استمرار دعمها للسعودية. جاء ذلك في زيارة وزير خارجيتها جون كيري إلى الرياض في ٢٤ يناير ٢٠١٦م حيث قال: «لدينا علاقة صلبة، تحالف واضح، صداقة قوية، كما عهدنا دومًا مع «المملكة العربية السعودية». لا شيء تغير لأننا عملنا على إلغاء سلاح نووي مع بلد في المنطقة يقصد «إيران». وشدد على أن علاقات البلدين في أقوى حالاتها، وقال وزير خارجية «السعودية» عادل الجبير في مؤتمر صحافي مشترك مع كيري: «أنا لا أرى «الولايات المتحدة» جنبًا إلى جنب مع «إيران»، «إيران» لا تزال الداعم الأول للإرهاب في العالم». علمًا بأن «الولايات المتحدة» كانت قد عبَّرت عن القلق لإعدام النمر، وحثت وزارة خارجيتها «السعودية» في بيان لها على السماح بالتعبير عن الاحتجاج بطريقة سلمية مطالبةً لها باحترام وحماية «حقوق الإنسان». وانسجم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مع هذا الموقف حيث شعر «بفزع شديد» بسبب إعدام النمر داعيًا إلى الهدوء وضبط النفس. ونحن لا ندري لماذا لم تقلق «الولايات المتحدة» ولماذا لم يفزع الأمين العام للأمم المتحدة فزعًا شديدًا لمئات الآلاف الذين تساعد «إيران» نظام بشار في سورية على قتلهم!

النمسا: دعت إلى عدم التصعيد وفتح حوار بين «السعودية» و«إيران»، جاء ذلك عبر اتصال هاتفي أجراه وزير خارجيتها «سيباستيان كيرتز» بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٦م مع وزيري خارجية «السعودية» و«إيران».

روسيا: عرضت الوساطة، وبحسب وكالة «تاس» أعلن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الروسية استعداد «روسيا» لاستضافة محادثات بين وزيري خارجية «إيران» و«السعودية».

ألمانيا: دعت حكومتي الرياض و«طهران» إلى بذل كل ما في وسعهما لاستئناف علاقتهما، وقال «مارتن شافر»، المتحدث باسم وزير خارجيتها «فرانك فالتر»: «لا شك في أنه لا يمكن التوصل إلى حل الأزمتين في «سوريا» و«اليمن» والأزمات الأخرى، إلا إذا كانت القوة السُّنّية العظمى، أي «السعودية»، و«إيران» الشيعية على استعداد لأن يقوم كل منهما بخطوة تجاه الآخر.

فرنسا: دعت إلى وقف التصعيد والتوتر بين «السعودية» و«إيران»، وقال الناطق باسم الحكومة الفرنسية «مستيغان لوفول»: إن تميز فرنسا هو قدرتها على الحوار مع الجميع، في حين أكد وزير خارجيتها «لوران فابيوس» على الرغبة في وقف التصعيد.

الصين: ذكرت بلسان المتحدثة باسم وزارة خارجيتها «هوا تشون ينغ» أن الصين «تشعر مثل المجتمع الدولي بالقلق الشديد إزاء التطورات وتبدي قلقها من أن هذه الأحداث قد تصعد الصراع في المنطقة.. وأنه يتعين ضمان سلامة الدبلوماسيين واحترامهم.. ونأمل أن تلتزم الأطراف المعنية بالهدوء وضبط النفس، وأن تحل خلافاتهما بشكل لائق عن طريق الحوار والمشاورات وأن تحافظا معًا على السلام والاستقرار في المنطقة». وقد التقى مساعد وزير الخارجية الصيني «جانغ مينغ» مع مسؤولين سعوديين وإيرانيين في جولة شملت الدولتين لتسوية الخلافات بالحوار.

مواقف كثيرة لسياسيين وكتاب ومحللين واستراتيجيين شجبوا العمل الإيراني الشنيع بحرق سفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في مشهد، وقد طفحت الصحافة بالمقالات حول هذا الحادث الفظيع، واخترت من كل ذلك مقالين ورأياً.

الأول: كتبه مبارك فهد الدويلة، النائب السابق في البرلمان الكويتي، بعنوان «عدوانية إيران»، ولو عنونه بقوله: «السياسة الرمادية مع «إيران» غير مجدية» لكان محقًا. قال الكاتب: «تحدثنا كثيرًا في هذه الزاوية عن «إيران»، وعن السياسة العدوانية التي تنتهجها، وكانت آخرها التصعيد المتعمد مع «المملكة العربية السعودية» باقتحام سفارتها وحرقها من قبل بعض الأجهزة الرسمية فيها كما علمنا! هذا التصعيد جعل الأشقاء في «السعودية» يمارسون الحزم مع هذا الجار المتمرد على حقوق الجيرة منذ وقت طويل، فوصل الأمر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية! وحتى يكون لهذا الإجراء أثر، مارست «المملكة» ضغوطًا على الدول الشقيقة والصديقة لعزل «إيران» إقليميًا في محاولة لتوصيل رسالة غضب إلى المفكر الفارسي في «طهران» وأيضًا إلى حلفائه الجدد في واشنطن! نحن في «الكويت» نشعر بالحرج الشديد أمام هذا الوضع، فـ«المملكة» دولة شقيقة وجارة، ولها معنا تاريخ مليء بالتضحيات من أجلنا، وعدم التجاوب مع سياستها الجديدة والعنيفة مع «إيران» سيضاف إلى قائمة العتب، التي تكاد تمتلئ من مواقف سابقة، ما زال بعض الإعلاميين السعوديين يذكروننا بها بين الحين والآخر، لكن «إيران» أيضًا لها وضع خاص معنا، فهي تعلم أن البعض من الشعب يحفظ لها من الولاء والتعاطف والتأييد ما قد يهدد الأمن والاستقرار الداخلي، وسيطرتها على جنوب «العراق» يجعل الوضع أشد خطورة، وتدفق موجات الخلايا التجسسية الإيرانية على السواحل الكويتية لم يتوقف، والتهديد باحتلال المزيد من العواصم العربية أصبح لغة مألوفة في الإعلام الإيراني، لذلك نجد السياسة الكويتية حذرة جدًا مع الطلب السعودي الأخير! أنا أعتقد أنه آن الأوان كي تضع «الكويت» حدًا لهذه السياسة الرمادية مع «إيران»، فالشعور بالضعف أمامها سيجعلها تطمع فينا أكثر وأكثر، وها نحن نشاهد ونسمع مطالبات هذا البعض، التي بدأت دائرتها

تتسع ولن تتوقف عند حد معين، وسيستمر التهديد الفارسي للكويت، وها نحن نشاهد ثمرات هذا التهديد في السنوات الخمس الأخيرة محليًا وإقليميًا، والخطوة المطلوبة اليوم هي الاحتماء برباط الأشقاء في الخليج العربي، فهم الامتداد الطبيعي والتاريخي والثقافي لنا، وها هي الشقيقة «السعودية» بدأت تمارس سياسة جديدة في تعاملها مع الأحداث، تعطي لدول الخليج هيبة وقيمة معتبرتين، فنحن في زمان لا مكان فيه للضعيف مع الأسف، بل القوة والقوة فقط، فبعد أحداث الربيع العربي والثورة المضادة للشعوب العربية ودعم العالم الغربي لهذه الثورات المضادة ثبت أن البقاء للأقوى وأن تقارير منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان مثل المطوطي في جليب!. لذلك علينا الاحتماء بالملاذ الآمن الذي لن نجده إلا عند الأشقاء...». (نشر هذا المقال في صحيفة القبس الكويتية بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٦م).

قلت: الملاذ الآمن هو الاعتصام بالله تعالى من خلال تطبيق شرعه والتزام منهاجه كما هو في الكتاب والسُّنَّة.

الثاني: كتبه «ديفيد هيرست»، الكاتب البريطاني والذي نشره في موقع «هافنغتون بوست»، حيث قدم قراءة متعددة الأبعاد لتداعيات القرار السعودي بإعدام الشيخ نمر النمر وما تبعه من أزمة نشبت بين «السعودية» و«إيران»، وحاول معالجة القضية من عدة محاور، أهمها بروز «السعودية» كقوة إقليمية صارمة، والموقف الضعيف المتخبط الذي ظهرت فيه «إيران» وانعكاسه بشكل مبدئي على إطالة أمد الصراع في الساحة السورية. وفي توصيفه لمجريات الأحداث شدد على أن «السعودية» دشنت موسمًا مفتوحًا من الصراع الإقليمي مع جارتها الفارسية، ربما برأي الكاتب أكبر من مجرد المواجهة المفتوحة في «اليمن» و«سوريا» وقتال الإيرانيين وحلفائهم، وعلى رأسهم «حزب الله»، ولكنه أكد أن «السعودية» استعدت لهذا الأمر بشكل جيد من خلال ضمانها لموقف دبلوماسي عربي مساند، وأشار إلى أن التحركات «السعودية» أربكت «إيران» التي كانت تعتقد أن «السعودية» ما زالت تتحرك بحذر وخلف ستارة من الخرز، لتتفاجأ مرة أخرى كما حدث في السيناريو «اليمني»

الذي لم تتوقعه «إيران» أبدًا، وشدد على أن عنوان الصراع الإيراني السعودي اليوم هو العداوة على المكشوف وتحدي النفوذ العسكري والسياسي الإيراني في دول الإقليم... وأشار إلى أن «المملكة» و«قطر» والدول العربية عمومًا سيسهل مهمتها في مواجهة «إيران» وحليفتها «روسيا». وشدد على أن «السعودية» لم تشعر حليفتها «أمريكا» بعزمها قطع العلاقات مع «إيران» إلا قبل وقت قصير، مؤكدًا أنها لم تعد تنتظر موافقة «أمريكا»، بل إنها اعتادت على التصرف بمفردها... (عن القبس الكويتية بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٦م).

الثالث: رأي لصحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في ٥ يناير ٢٠١٦م ذكرت فيه أنه عندما أعدمت «السعودية» نمر النمر، كشف نظام الحكم في «إيران» الغبار عن استراتيجيته المفضلة، تاركًا العنان لغضب المتشددين في الشوارع.. وأن القادة الإيرانيين مجبورون الآن بشكل مفاجئ على حساب الأمور فيما يتعلق بما إذا كانوا قد خدموا مصالح السعوديين أو لا، بعد أن وجدوا أنفسهم في أزمة جديدة في وقت يأملون فيه بأن يتعافوا من العقوبات الدولية.. وأن «إيران» تجد نفسها مجددًا مصنفة من جانب الأعداء كعنصر استفزازي في المنطقة والخارج.

توازن الموقف السعودي: نجحت «السعودية» عالميًا في مسعاها لفضح مخططات «إيران» بخصوص محاولة الوصول إلى أهدافها التوسعية عن طريق الإرهاب، وذلك من خلال موقفها من الاتفاق النووي وموقفها من حرق سفارتها وقنصليتها في «طهران» ومشهد، فقد جاء موقفها من القضيتين على النحو التالي (باختصار):

الموقف من الاتفاق النووي: وقد جاء في تصريحات مهمة لوزير خارجيتها عادل الجبير بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٦م ونقلته الوكالات الإخبارية، ومن أبرز ما جاء فيها:

١- «إن رفع العقوبات عن «إيران» بعد اتفاقها النووي مع القوى العالمية سيكون تطورًا مضرًا إذا استخدمت «طهران» الدخل الإضافي لتمويل أنشطة شريرة»، قلت: نعم ستستخدم «إيران» بعضًا من تلك الأموال في الأنشطة الشريرة. وقد أكد ذلك وزير

الخارجية الأمريكي جون كيري في رده على سؤال قناة (سي إن بي سي) على هامش المنتدى الاقتصادي في دافوس بسويسرا بخصوص ما إذا كان قسم من ٥٥ مليار دولار التي ستعيدها وزارة المالية الأمريكية سيقع بأيدي إرهابيين؟ فقال: «أعتقد أن قسمًا منها سيصل إلى الحرس الثوري أو كيانات أخرى بعضها مصنف إرهابيًا.. ولا يمكنني أن أجلس هنا وأقول لكم إنه يمكن منع ذلك!» قلت: لعله يقصد بالكيانات الأخرى «حزب الله» اللبناني وميليشيات الحشد الشعبي الشيعي العراقي والميليشيات الأخرى المدعومة من «إيران» إضافة إلى عملاء «إيران» في المنطقة الخليجية الذين يبقون نيران الاضطرابات متقدة وفرقعات أصواتها مسموعة.

٢- لدى سؤال الجبير في مقابلة مع «رويترز» عما إذا كانت «السعودية» بحثت السعي لامتلاك قنبلة نووية في حالة تمكن «إيران» من الحصول على واحدة على الرغم من الاتفاق النووي، قال إن الرياض ستقوم بكل ما ينبغي القيام به لحماية شعبنا وبلدنا.. ولا أعتقد أن من المنطقي التوقع بأننا سنناقش هذا الأمر علنًا، ولا أعتقد أن من المعقول توقع إجابة على سؤال كهذا بطريقة أو بأخرى».

٣- وبخصوص انسحاب «أمريكا» من المنطقة، قال الجبير: إنه لا يعتقد أن واشنطن تنسحب من المنطقة، لكنه أكد أن العالم يتطلع إلى القوة العظمى الوحيدة لتوفير الاستقرار.. وإذا حدث تراجع أمريكي أو انسحاب أمريكي فإن القلق الذي يساور الجميع هو أن ذلك سيترك فراغًا، ومتى يكون هناك خواء أو فراغ تتدفق القوى الشريرة.

قلت: وقد ذكرت هذان التصريحان ها هنا، ونحن نناقش قضية حرق السفارة والقنصلية في «طهران» ومشهد لكونها جاءت بعد الحدث المذكور لتبيين أن موقف «السعودية» حافظ على متانته بخصوص الاتفاق النووي رغم الحادث المذكور وأنه تمسك بتوازنه رغم توقع ازدياد حدته بعد الاعتداء على مقار البعثة الدبلوماسية «السعودية» في «إيران».

الموقف من التأييد العالمي للسعودية:

أعرب مجلس الوزراء السعودي في جلسته بتاريخ ١١/ يناير ٢٠١٦م عن شكره لجميع الدول «الشقيقة والصديقة» التي أعلنت وقوفها وتضامنها مع «المملكة» وقررت سحب سفرائها وقطع العلاقات الدبلوماسية مع «إيران»، وذلك في جلسة برئاسة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، وأدان المجلس الاعتداءات على مقار بعثته الدبلوماسية في «طهران» ومشهد، وبيَّن أن هذه الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية تأتي بعد التصريحات العدوانية الإيرانية والتي شكلت تحريضًا سافرًا شجع الاعتداء على بعثات «المملكة»، ومثلت انتهاكًا صارخا لكل الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية. وأشاد البيان بالمواقف الإيجابية لدول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، وأعرب عن شكره لكل الدول والمنظمات والبرلمانات والهيئات العربية والدولية التي «عبَّرت عن تأييدها للقرارات والإجراءات التي اتخذتها «السعودية»» (نقلت ذلك وكالات الأنباء الإخبارية بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٦م ونشر في الصحافة).

بعد هذا الاجتماع بأحد عشر يومًا، أي بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٦م أكد الجبير على أن المطلوب من «إيران» حاليًا ليس مجرد الاعتذار عن الاعتداءات على البعثات الدبلوماسية «السعودية» في «طهران» ومشهد، وإنما تغيير سياستها والالتزام بمبدأ حسن الجوار وعدم دعم الميليشيات التي تقتل الأبرياء في دولهم ووقف جرائم الاغتيالات، متهمًا «إيران» بممارسة هذه التصرفات على مدى ٣٥ سنة حتى اليوم وأن الرسالة المرسلة من كل دول العالم الإسلامي «لإيران» هي «كفى».

التخبط الإيراني: أصيبت «إيران» بالصدمة من حجم ردود الأفعال التي لم تكن تتوقعها ولم تحسب حسابها ولذلك جاءت ردودها على ذلك متخبطة:

فعلى مستوى الإطار الجماهيري صعَّدت «إيران» موقفها ضد «السعودية» فيسَّرت وسهَّلت خروج مظاهرات في «طهران» وفي عدد من المدن الإيرانية بعد صلاة الجمعة

من يوم ٩ يناير ٢٠١٦م يحملون صور نمر النمر ويهتفون ضد «السعودية» وأسرتها الحاكمة، وندد خطيب الجمعة في «طهران» «محمد كاشاني» بـ «السعودية»، وكذلك خرجت مظاهرات في «البحرين» في الجمعة نفسها ٩ يناير ٢٠١٦م محتجة أيضًا على إعدام نمر النمر، وذلك في منطقة «سترة» واشتبكت مع الشرطة البحرينية وهي تهتف ضد الأسرتين الحاكمتين في «السعودية» و«البحرين».

وأرادت «إيران» من هذه المظاهرات، سواء من الإيرانيين في «إيران» أو من حلفائها الشيعة في «البحرين» إرسال رسالة إلى جميع دول المنطقة بأن «إيران» لن تخضع للاحتجاجات التي تولدت من انتهاكاتها للبعثة الدبلوماسية «السعودية». لكن هذه الرسالة لم تؤت أكلها لأن فحواها معلوم للجميع، إذ أصبحت تلك المظاهرات «عادة» لمحاولة استمرار إذكاء نيران التوترات في المنطقة وإبقائها متقدة، ولأجل تأجيجها ونشر لهيبها في الوقت المناسب.

وأما على المستوى الرسمي، أرادت «إيران» تحقيق أمرين:

الأول: امتصاص قوة الاحتجاجات الإقليمية والعالمية عليها، إذ اعتبر وزير العدل الإيراني «مصطفى بور محمدي» ضلوع عناصر مندسة في حادث الهجوم على السفارة «السعودية» في «طهران» (بحسب الوكالات الإخبارية في ٦ يناير ٢٠١٤م)، وفي تاريخ متأخر عن الحدث أي في ٢٠ يناير ٢٠١٦م أدان «خامنئي» لأول مرة الهجوم الذي استهدف السفارة، وقال عنه إنه كان «سيئًا بالفعل» وأضر بـ «إيران» والإسلام! وكأنه يريد إخراج «إيران» من المساحة التي انحشرت فيها. أما رئيس «إيران» «حسن روحاني» فقد استنكر في تصريح له بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٦م الهجومين على السفارة «السعودية» في «طهران» والقنصلية «السعودية» في مشهد اللذين وقعا مساء السبت وفجر الأحد مطلع يناير ٢٠١٦م وقال في تصريح له: «إن التصرف الذي قامت به مجموعة من المتطرفين في «طهران» ومشهد ضد السفارة والقنصلية السعوديتين اللتين يفترض أن تكونا بموجب

القانون والدين تحت حماية الجمهورية الإسلامية غير مبررين على الإطلاق» وطلب من وزير داخليته «العمل مع السلطة القضائية ووزير الاستخبارات لمعرفة هوية المعتدين وتقديمهم إلى القضاء من اجل وضع حد لهذه الأعمال البشعة وضمان أمن الممثليات الدبلوماسية»، وكان مدعي عام «طهران» أعلن في وقت سابق توقيف ٤٠ شخصًا بخصوص الهجوم على السفارة في «طهران» و٤ أشخاص بخصوص الهجوم على القنصلية في مشهد، لكن لم ينس «روحاني» أن يدين في الوقت نفسه إعدام نمر باقر النمر في «السعودية». وقد نقلت الوكالات الإخبارية أن «إيران» بعثت بعد أيام من الاعتداء برسالة إلى مجلس الأمن عبرت فيها عن أسفها لما حصل، وتعهدت فيها بعدم تكرار الاعتداء على البعثات الدبلوماسية.

وعلى مستوى الإجراءات العملية فقد أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية الإيرانية «حسين علي أميري» أنه أقال مساعد محافظة العاصمة «طهران» للشؤون الأمنية في «طهران»، ونقلت وكالة أنباء «فارس» الإيرانية عنه القول: «إن مهاجمة السفارة «السعودية» في «طهران» والقنصلية «السعودية» في مشهد عمل مدان». وحول ما إذا كان الحادث متوقعًا أو لا. قال «أميري»: إن الحادث كان متوقعًا إلى حد كبير، وكان على قوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوعه. قلت: وهذا دليل صارخ على النية المبيتة سلفًا لموضوع حرق السفارة وأن السلطات الأمنية الإيرانية تعتبر متواطئة في تلك الجريمة لأن عدم اتخاذها أي إجراء لحماية السفارة رغم توقعها لما حصل دليل تواطؤ، ولا شك في ذلك أبدًا، ومن ثم فإن إقالة مساعد محافظة «طهران» لا تتعدى محاولة ذرِّ الرماد في العيون للتغطية على الحقيقة ولطمس الوقائع. وقد سعت الجهات الرسمية في الحكومة الإيرانية إلى التملص من المسؤولية وإلقاء التهمة على جهات أخرى، فقد أعلنت وزارة الداخلية الإيرانية اعتقال العقل المدبر للهجوم على السفارة «السعودية» في «طهران» والقنصلية في مشهد، وأنها انتهت من إعداد تقرير بملابسات الاعتداء ورفعه إلى المرشد الأعلى علي «خامنئي»،

وقال مساعد وزير الداخلية لشؤون الأمن والشرطة «حسين ذو الفقاري»: إن الأجهزة الأمنية اعتقلت العنصر الرئيسي المتورط بالهجوم وذلك خارج البلاد وتمت إعادته إلى «إيران» ويخضع الآن للتحقيق. ونقلت الوكالات الإيرانية عن «ذو الفقاري» قوله: «إن العناصر التي نفذت الاقتحام هي مجموعة منظمة، تزاول أنشطتها منذ ١٠ أعوام في كرج و«طهران» تحت عناوين خيرية وأنشطة دينية». ونفى أن تكون قوات الباسيج وراء تدبير الهجوم، أو أن تكون المجموعة مدعومة من مؤسسات وأجهزة الدولة، وأشار إلى أن المجموعة حددت أماكن كانت تسعى لاستهدافها خلال العامين الماضيين، إلا أنهم لم يفلحوا في ذلك، (نشرت هذا التصريح الوكالات الإخبارية في الصحافة بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٦م). ثم في وقت لاحق أعلن النائب في مجلس الشورى الإيراني، عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية «محمد رضا محسني ثاني»، أن اسم المتهم هو «حسن كرد ميهن»، وكان يقاتل في صفوف الحرس الثوري الإيراني في «سوريا»، وهو رئيس مليشيات «أنصار حزب الله» بمدينة كرج، جنوب غرب «طهران»، ثم أسس مجموعة أخرى جنوب العاصمة، وكان من منظمي الحملة الانتخابية للواء «محمد باقر فاليباف»، عمدة «طهران» الحالي والذي كان قد رشح نفسه للانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٣م، وقد نقلت «العربية نت» في ١ مارس ٢٠١٦م أنه قد تم إطلاق سراحه نقلاً عن موقع «زيتون» الذي ساق الخبر عن مصادر مطلعة في «إيران»، وكان «ميهن» قد قال في خطبة له أدان فيها عملية اقتحام السفارة وقال: «لا نتوقع من المرشد الأعلى أن يؤيد هذه العملية وفي ظل هذه الأجواء الدولية، ولكنه لم يقبح هذا العمل!». وأكد أنه يتصرف دومًا وفق أمنيات المرشد! وكان يفهم مغزى بياناته بشكل أسرع. ومعلوم أن هذا الرجل من المقربين من «خامنئي»، كما صرّح بذلك النائب في مجلس الشورى الإيراني وعضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية «محمد رضا محسني ثاني»، وقد ذكرت صحيفة بيل «إيران» الإيرانية في أغسطس ٢٠١٦م أنه تم الكشف عن بعض المعتدين كانوا من رجال الدين،

وأنه لم يبد معظم المهاجمين أي ندم على فعلتهم هذه وأكد أنهم لم يخشوا السجن، وأنهم سوف يقومون بأي سلوك يطلب منهم إذا أمكن لمصلحة النظام والإسلام! (كذا)، وتوقع مراقبون أن المحكمة ستسقط التهم عنهم، بل منحهم مزايا كبيرة على فعلتهم هذه، خاصة من جانب السلطة القضائية! (بحسب قول الصحيفة).

ولا شك أن هذا التصريح فيه إدانة واضحة للتورط الرسمي في الحادث المدبر، ذلك أن هذه المجموعة المزعومة كانت معلومة لدى السلطات الأمنية الإيرانية وأنها تزاول عملها منذ ١٠ أعوام فقط لا غير!. ولذا حرص «ذو الفقاري» على إبعاد التهمة عن الباسيج[١] لأنهم يمثلون واجهة مرتبطة بالدولة، في حين لم يسم المجموعة التي وجه إليها التهمة، فأبقاها غارقة في المجهول[٢]. وفي سياق إعادة غسل الوجه الإيراني بالماء الممزوج برغوة الصابون قال وزير الخارجية الإيراني «جواد ظريف»: «إن الحكومة اتخذت إجراءات فورية لإعادة النظام.. وإجراءات تأديبية ضد الذين لم يقوموا بحماية السفارة». ثم خاطبت وزارة الخارجية الإيرانية المجلس البلدي في «طهران» بإعادة

(١) تأسس الباسيج عام ١٩٧٩م، ويتألف من متطوعين مدنيين. وكان الذين يتم استدعاؤهم يتلقون تدريبات عسكرية وتتجاوز أعدادهم الملايين - انظر الملحق في آخر الكتاب تحت عنوان الباسيج... درع تحمي نظام الثورة الإيرانية - وتتبع لمؤسسة الحرس الثوري، ويرأسها «محمد رضا نقدي»، ويدفع الحرس الثوري رواتب عناصر الباسيج، ولأنهم في خدمة مجموعة «ولاية الفقيه» فإن علاقتهم مع الإصلاحيين سيئة، وقد تدخل الباسيج عام ٢٠٠٩ لقمع الاحتجاجات الشعبية بعد أن فاز الرئيس المحافظ «محمود أحمدي نجاد» بولاية ثانية على منافسه «مير حسن موسوي» الإصلاحي، وقد أطلق الباسيج النار على المتظاهرين وقتل منه أشخاصًا في ساحة أزادي. وكانت الشابة ندا آغا سلطان من بين القتلى.
والباسيج متهم بالاعتداء على عدد من الدبلوماسيين والسفارات والقنصليات، ومتهم باحتلال السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩م والسفارة السعودية عام ١٩٨٧م. وذلك بعد مقتل عدد من الإيرانيين الذين تظاهروا في السعودية إبَّان موسم الحج. كما أنه متهم بالاعتداء على السفارة البريطانية عام ٢٠١١م بعد إعلان بريطانيا عقوبات من طرفٍ واحد بسبب البرنامج النووي، حيث اقتحموا السفارة وحطموا النوافذ وخربوا المحتويات، وقد اتهمهم وزير الخارجية البريطاني السابق «جاك سترو» بذلك الاقتحام، وقد حصل بعد ذلك إغلاق متبادل للسفارات إلى عام ٢٠١٥م، والباسيج يقاتلون الآن في سوريا، وأكدت ذلك وكالة «فارس» الإيرانية، وذكرت مقتل أحد قادتهم وهو «نادر حميد» بعد إصابته في «القنيطرة».
(٢) في ٣٠ إبريل ٢٠١٦ أعلن وزير الثقافة الإيراني علي جنتي أن مهاجمي السفارة عناصر متدينة وقد تم اعتقالهم وزجهم في السجن (كذا قال).

اسم «بوستان» إلى الشارع الذي تقع فيه سفارة «المملكة العربية السعودية» في «طهران» والذي تم تغييره إلى اسم «نمر باقر النمر» بحسب ما ذكرته وكالة أنباء «الطلبة» الإيرانية على موقعها، وقال «مجتبي شاكري» رئيس اللجنة الخاصة بأسماء الأماكن العامة في المجلس البلدي «لطهران»: «إن وزارة الخارجية طلبت من المجلس إبقاء الاسم القديم للشارع وعدم إجراء أي تغيير على اسمه. ثم قامت «إيران» ببعض الأنشطة السياسية الخارجية لامتصاص الغضب العام على فعلتها الشنعاء وقد ذكرت بعضًا منها، ولكن من المميز أيضًا إيلاؤها اهتمامًا خاصًا باستعطاف أو استمالة دول الخليج العربي لتخفيف الصدمة، وكانت «الكويت» محطة مهمة في هذا التوجه. ففي اللقاء الذي تم في ٦ يناير ٢٠١٦م بين نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجار الله والسفير الإيراني في «الكويت» «عنايتي»، وبعد أن تسلم عنايتي مذكرة احتجاج رسمية من «الكويت» على الاعتداءات الإيرانية قال: «ليس هناك شيء اسمه قطع العلاقات أو خفض مستواها مع «الكويت» وإن الحكومة الإيرانية لا تقبل بهذا الوضع (أي الاعتداء على السفارة «السعودية») ونأسف، وأن رئيس الجمهورية قد أوعز بشكل مباشر بمتابعة القضية». ونظرًا للعلاقات القوية بين «إيران» و«الكويت» رغم ما تمارسه «إيران» من جعجعة وفتنة وتأجيج وتحريض في داخل «الكويت» (مثال، خلية العبدلي)، فإن «عنايتي» حرص على تثمين ذلك وقال «نرى «الكويت» تلتزم طريق الحكمة والدراية ونسمع نداء الوفاق من مسؤوليها، خاصة من أميرها». لكن تلك العلاقة الوطيدة بين «الكويت» و«إيران» لم تمنع رئيس مجلس الأمة الكويتي «مرزوق الغانم» من تحديد الموقف من حرق السفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في مشهد، حيث اعترض في مداخلة له أمام مؤتمر البرلمانات الإسلامية الذي عقد في «بغداد» على ما جاء في كلمة «لاريجاني» بحق «المملكة العربية السعودية» قائلاً: «أسجل اعتراضي على ما جاء في كلمة الدكتور «علي لاريجاني» بشأن «المملكة العربية السعودية»، وأعتبره تدخلاً في الشؤون الداخلية للمملكة، وأنه إذا كان الوفد السعودي غائبًا، فأنا شخصيًا والوفد الكويتي نمثل «السعودية»». وقد ثمَّن ملك السعودية «سلمان

بن عبدالعزيز» هذا الموقف في اتصال هاتفي مباشر مع مرزوق الغانم وقال: «إن تلك المواقف المبدئية ليست بمستغربة من الشعب الكويتي ومن قيادته..» (الصحافة الكويتية ٣٠ يناير ٢٠١٦م).

الثاني: رسائل إيرانية للسعودية تؤكد استمرار نهجها العدواني وهو ما يعني إصرارها على مواصلة السير في اتجاه التصادم رغم إعلانها خلاف ذلك. وقد ابتدأت «إيران» في هذا السلوك مباشرة بعد قطع علاقات «السعودية» معها، وأكدت بأن هذا القطع لن يضرها، وقد جاء ذلك في تصريح للنائب الأول لرئيس الجمهورية الإيرانية «إسحاق جهانغيري» بتاريخ ٤ يناير ٢٠١٦م بأن بلاده «لن تتضرر من قطع العلاقات مع السعودية»، ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية (أرنا) عنه القول: «على حكام السعودية أن يتخلوا عن ممارساتهم وأنهم من سيتضرر من قطع العلاقات مع «إيران»، فـ «إيران» بلد كبير وعليكم (مخاطبًا السعودية) أن تجيدوا كيفية التعامل مع الكبار!.. وعندما يتعامل الكبير معكم بضبط النفس، عليكم أن تجيدوا التعامل مع هذا السلوك»، ثم راح يكيل التهم للسعودية ويحملها المسؤولية عن إراقة المزيد من الدماء وإثارة الفوضى في المنطقة وتدمير «سوريا» و«العراق» ودول أخرى. قلت: وينطبق على كلامه الباطل المثل العربي الذي يقول: «رمتني بدائها وانسلت»! إذ إن جميع العقلاء يعلمون أن «إيران» مشاركة بشكل مباشر وفاعل في قتل مئات الآلاف من السوريين وتشريد الملايين منهم بالمساهمة الميدانية مع قوات نظام بشار الأسد، وبعد تصريح «جهانغيري» فلا عجب أن نسمع تصريحات طائشة أخرى من مسؤولين إيرانيين، كذلك الذي أدلى به الناطق باسم الخارجية الإيرانية «حسين جابر أنصاري» إذ قال: «إن قطع العلاقات الدبلوماسية مع «إيران» من قبل «السعودية» يندرج في سياق السياسات غير العقلانية». وفي صياغات مبطنة بنوع من التهديد قال وزير خارجية «إيران» «محمد جواد ظريف» أمام المشاركين في «منتدى دافوس» الاقتصادي بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٦م: «أعتقد أن على جيراننا السعوديين أن يفهموا أن المواجهة ليست في مصلحة أحد». وصرح بعد ذلك بيومين

أنه «على جيراننا السعوديين أن يدركوا أنهم يملكون مستقبلاً أفضل من خلال التعاون والتنسيق والتوافق مع «إيران» ونحن جاهزون لذلك»، ومعنى الكلام أن على «السعودية» كي لا يكون مستقبلها أسوأ فعليها أن تخفض رأسها وتتعاون وتنسق وتتوافق مع «إيران» رغم حرق سفارتها في «طهران» وقنصليتها في مشهد، ورغم ما تقوم به «إيران» من جرائم مستدامة في «سوريا» و«العراق» وما تقدمه من دعم لأعوانها لزعزعة الأمن في «السعودية» و«البحرين» و«الكويت»، فإن لم تقم «السعودية» بتلبية النداء الإيراني بالتعاون والتنسيق والتوافق رغم ما ذكرناه فعليها أن لا تنتظر مستقبلاً أفضل، أي إن «إيران» ستقوم بما تراه محققًا لأطماعها من خلال وضع المنطقة على فوهة بركان! وضمن هذا النوع من التصعيد نفهم ما صرح به «روحاني» في روما بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٦م من أنه لا يجد أي سبب يستدعي الاعتذار عن إحراق السفارة في «طهران» في أول يناير، مبررًا بأن الاعتذار لا يندرج في إطار الدبلوماسية. وشدد على «أننا لا نريد استمرار التوتر مع «السعودية» ولكن رد فعل الرياض ليس له أي مبرر» بحسب زعمه. وهكذا هو فعل المستكبرين، يفعلون فعلتهم الشنعاء ثم يعتبرون الرد عليها ليس له أي مبرر فأي غطرسة أكبر من ذلك!

وكان «روحاني» المستكبر قد قال لدى استقباله وزير الخارجية الدانماركي «كريستين ينسن» في ٥ يناير ٢٠١٦م: إن «الحكومة السعودية ومن أجل التستر على جريمتها (كذا) في قطع رأس زعيم ديني في بلدها، أقدمت على عمل عجيب بحيث قطعت علاقاتها السياسية مع «إيران».. وأن «السعودية» ستعاني من قطع العلاقات مع «إيران»، حتى وإن دعمها بلد كبير مثل جيبوتي»! قالها ساخرًا ومحتقرًا للدول الأخرى بسبب نفسية الاستعلاء والتجبر. لكن «روحاني» لم يبرر العمل، ليس العجيب بل الأعجب، في إقدام «إيران» على حرق السفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في مشهد فتركه غير مبرر، وهكذا هو حال الأخرس عندما لا يتحرك لسانه ببيان الحق! بل بالكذب، فقد اتهمت «إيران» «السعودية» بقيام طيرانها بقصف سفارتها في «اليمن» غير أن قيادة التحالف العربي الذي تقوده «السعودية» في «اليمن» نفت تلك الاتهامات، وقالت في بيان لها أنه «بعد المراجعة

والتحقق ثبت كذب هذه المزاعم، وأنه لم تنفذ أي من العمليات في محيط السفارة أو قربها، كما تأكد لقيادة التحالف سلامة مبنى السفارة وعدم تعرضه للأضرار.. ». وبعد إقدام «إيران» على فعلتها القبيحة والإجرامية بحرق السفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في مشهد تواصل الردح الإيراني الإعلامي بصب مزيد من الزيت على النار لزيادة تأجيجها، حيث قال وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف» في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون»، طالبًا إيصالها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة: إن على «السعودية» أن تقوم بخيار حاسم، إما الاستمرار في دعم الإرهابيين المتطرفين (يقصد المعارضة في «سوريا» والجيش الوطني اليمني ومن معه من قوات المعارضة) والإبقاء على «الحقد المذهبي» (هكذا زعم)، وإما أن تختار علاقات حسن الجوار وتقوم بدور بناء يصب في مصلحة الاستقرار الإقليمي»، وقال: «نأمل أن تقتنع «السعودية» بضرورة الاستماع إلى صوت العقل»، واتهم «السعودية» بمحاولة وأد الاتفاق النووي الذي أبرمته «إيران» مع الدول العظمى، واتهمها أيضًا بإساءة معاملة الحجاج الإيرانيين بحسب ادعائه.

ولا يشك أي مطلع ومتابع للأحداث أن هذه الرسالة احتوت على كومة غير منسقة من الأكاذيب والأباطيل المخالفة تمامًا للواقع، لكنها تنسجم مع طبيعة السياسة الصفوية القائمة على تزييف الحقائق واستمراء الكذب وبث الفتن والإشاعات وتسويق الافتراءات وإشاعة الفوضى ونشر الفساد.

ما ينبغي التوقف عنده:

نريد أن نتوقف عند أبرز ما يستخلص من دروس وعبر من هذه الحادثة الغاشمة، وذلك وفق ما يلي:

١ - إن المركبات الرئيسة في مواقف الأطراف من الصراع تنبثق من أربعة منطلقات:

الأول: العقدي.

الثاني: السياسي.

الثالث: العسكري.

الرابع: الاقتصادي.

ويتفوق أو يتقدم بعضها على بعض بحسب الدول، وتتغلغل المصالح في ثنايا كل منطلق، غير أن كلاً من المنطلقين: العسكري والاقتصادي محكومان في الأغلب بالمنطلقين: العقدي والسياسي.

وبالنسبة «لإيران» يخضع المنطلق السياسي لمنطلقها العقدي، وهو «شيعي إثني عشري» تشكل الصفوية بؤرة نواته، في حين أن المنطلق لدى الدول العربية والإسلامية سياسي في حقيقته، لكن بحكم الواقع، فيما يتعلق بالصراع مع «إيران» فقط، له مسرح سني العنوان، وغير واضح المضمون لدى بعضها، وعلماني المضمون عند بعضها الآخر، ولا شك أن صياغة الصراع وفق حبكة عقدية يعطي لصاحبها التفوق، لأنه لا يقاتل بالرجال فقط، أو بالعتاد فقط، بل يقاتل بهما جميعًا، وقد انصهرا في بوتقة واحدة، وذلك لإيمان الرجال بالعقيدة التي يقاتلون لأجلها، في حين يفتقد الطرف الذي يصوغ صراعه وفق الحبكة السياسية فقط للعامل الفاعل في الرجال الذين يقاتل بهم، وهو العقيدة، وإن كثر عتادهم. وللناظر في الصراع الحالي أن يتبين بسهولة أن الكفة من هذه الزاوية، هي «لإيران». ولمعادلة هذه الكفة من وضع الصراع في موقعه الأساس لا بد من النظر إليه من الجانب العقدي، وأن يكون ذلك هو المنطلق الذي يحرك الجيوش، أي أن تكون الصراحة واضحة في أن الأطراف العربية والإسلامية المقابلة تذود عن الكتاب والسُّنَّة وفق المنظور «السني» الملتزم بالمنهاج الرباني، وليس مجرد أنها تذود عن أنظمتها السياسية.

٢- تريد «إيران» من عملية حرق السفارة «السعودية» في «طهران» والقنصلية «السعودية» في مشهد إثبات قدرتها على فعل ما تريد، وإن كان باختراق الأعراف والمعاهدات الدولية.

وهذه «بلطجة» ممسوخة، لكنها تعبر عن المكنون الذي يختلج في قلوب الصفويين ضد السُّنَّة عمومًا والعرب خصوصًا. وقد أحسنت «السعودية» في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع «طهران» كرد لهذا الفعل الوقح الممزوج بالإجرام والحقد.

٣- كان ينبغي لجميع الدول العربية والإسلامية أن تحذو حذو «السعودية» فتقطع علاقاتها الدبلوماسية مع «إيران» لتثبت لها وحدة الجبهة السُّنّية، ولكن للأسف لم يتم ذلك لأن تلك الدول تحركها مصالحها السياسية فحسب، وأما الجانب العقدي فهو غير وارد في أجندتها.

٤- من المتوقع أن تفتعل «إيران» بين الحين والآخر مثل هذه الأفعال لتحقق عدة أهداف، من أبرزها إثبات قدرتها على الفعل والمبادرة به وترك رد الفعل للآخرين، وإرادتها إبقاء جذوة الصراع متقدة، لأن ذلك يحقق أهداف الأصوليين الصفويين في صراعهم مع الإصلاحيين والمعتدلين وكذلك إبقاء تلك الجذوة تصدح بشررها في كل من «البحرين» و«الكويت» و«السعودية» (المنطقة الشرقية)، بغية استثمارها في الوقت المناسب، ولتحويلها إلى نار تتأجج لأكل الأخضر واليابس.

٥- لا تزال نيران هزيمة الصفويين (من الحوثيين) وعميلهم علي عبدالله صالح تلتهب في صدور القيادة الإيرانية العليا، ولأنها عاجزة حاليًا عن الرد على عاصفة الحزم فإنها تريد اصطناع أحداث وأفعال تعوض بها ما فاتها في «اليمن»، ولعل حرق السفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في مشهد يأتي في هذا السياق. وسوف تستغل «إيران» أي فرصة تسنح لها لتثار من هزيمة أتباعها في «اليمن»، بل ما تريده يتجاوز ذلك، فهي ترمي إلى قلب الطاولة في المنطقة لعلها تغير ميزان القوى فتسترد ما فاتها في «اليمن»، لكن وبحمد الله فإن الرياح في «اليمن» تجري على غير ما يرغبه قراصنة «إيران» الذين يُدفعون الآن خارج السفينة اليمنية لتلتهمهم حيتان بحار الهزيمة والانكسار.

٦- عندما استولى الحوثيون، بدعم من «إيران» على السلطة في «اليمن» بالحديد والنار، رفعوا عاليًا رايتهم الشيعية بغير مداهنة ولا مواربة، وكنا نتمنى أن يكون التصدي لهم من المنظور نفسه الذي تحركوا في إطاره، وهو التصدي لهم باسم السُّنَّة، غير أن الواقع أن التصدي للحوثيين حاليًا يتم بواسطة السُّنَّة لصالح إقامة دولة علمانية، على غرار الأنظمة القائمة في أغلب الدول العربية والإسلامية، وهذا خطأ شرعي فادح، لأن ما ينبغي أن يتبناه سُنّة «اليمن»، وكذلك عاصفة الحزم، هو أن تكون كلمة الله في «اليمن» هي العليا، وليس كلمة العلمانية ومن وراءها.

٧- لقد أدارت «السعودية» معالجة واستغلال حادثة السفارة بكفاءة سياسية عالية، حيث حشرت «إيران» في زاوية النقد والاستنكار والاحتجاج من جميع الدول العربية والإسلامية والمنظمات الدولية وكثير من دول العالم. وهذا يدل على أن التحرك السياسي الفاعل والمؤثر يحتل موقع الصدارة في تحقيق الأهداف المشروعة، ونحن نعتبر أن تحجيم «إيران» هو من أهم تلك الأهداف المشروعة؛ لذا ينبغي أن تحذو الدول العربية والإسلامية (التي تريد فرملة التمدد الإيراني في المنطقة والعالم) حذو «السعودية» في دفع «إيران» إلى زاوية الشلل حتى تكف عن أعمالها العدوانية والاستبدادية والابتزازية.

٨- إن الذي يهم «أمريكا» وأوروبا وكذلك «روسيا» في المنطقة هو تحقيق مصالحها الخاصة بمشاريعها وأهدافها، ولذلك فإنه ليس ثمة مواقف مبدئية لهذه الدول، فهي تتلون بحسب ما تمليه الظروف والأحوال في المنطقة والعالم، لذا فإنه لا ينبغي الركون إلى مواقفها الحالية وبناء سياسات ثابتة اعتمادًا على ذلك، وكان واضحًا أنه في الوقت الذي كانت تلك الدول تشجب عملية حرق السفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في مشهد فإنها كانت من الجهة الأخرى ترمِّم علاقاتها السياسية والاقتصادية مع «إيران» بعد أن تم عقد الاتفاق النووي.

٩- إن «أمريكا»، وكذا دول الناتو جميعًا يعلمون حق العلم أن «إيران» ليست في وارد أي تهديد حقيقي لحكومة اليهود في «فلسطين» المغتصبة، لا على مستوى الواقع القائم ولا على مستوى المستقبل الارتيادي (الاستراتيجي)، وذلك لعلم تلك الدول بالروابط الحقيقية التي تربط بين «إيران» وحكومة اليهود في «فلسطين» المغتصبة، سواء روابط معلنة أو مستترة، ولكن التهديد الحقيقي يأتي من جهة الدول الإسلامية السُّنّية، ولذلك فإن تفوق السُّنَّة في منطقة الشرق الأوسط على «إيران» الصفوية يعتبر لديهم خطًا أحمر، لأنهم يريدون أن تكون يد «إيران» هي العليا في المنطقة لضمان أمن عصابات اليهود في «فلسطين» المحتلة المغتصبة، ولأنهم يعلمون أن الخطر على دويلتهم التي اصطنعوها على أرض «فلسطين» يأتي من السُّنَّة فقط، وليس من غيرهم. وهذا ليس كلامنا، بل هو مبثوث في تحليلاتهم السياسية وكتبهم البحثية ودراساتهم الميدانية التي تقوم بها مؤسساتهم المتخصصة، كمؤسسة «راند» وغيرها.

١٠- إن حكومة الصهاينة في «فلسطين» المحتلة قد سرَّها كثيرًا حرق سفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في مشهد (هذا إذا لم يكن الموساد له أيضًا أصابع في ذلك)؛ لأن الحدث بحد ذاته يخدم المشروع الصهيوني في المنطقة من حيث تأجيج نيران الحرب فيها ليستهلك الجميع أنفسهم وطاقاتهم، ويكون الرابح الوحيد الصهاينة المغتصبين.

فتلك هي ١٠ نقاط ينبغي التوقف عندها لتقويم ما حدث.

الحج الصفوي وتصدير الثورة محو مكة والمدينة مطلب صفوي.. البديل كربلاء!

حج الصفويين الإيرانيين ليس مقصودًا بذاته، بل هو لإنجاز مآرب أخرى، يأتي الحديث عنها.

تعتبر مكة والمدينة معضلة يحتاج المشروع الصفوي إلى حلها، بل هي صخرة كأداء

يحتاج إلى كسرها وتفتيتها، لأن الكعبة قبلة أهل السُّنَّة، والمسجد النبوي مرقد الحبيب الأعظم عليه أفضل الصلاة والتسليم، وبجواره يرقد الشيخان، خليفتا رسول الله ﷺ، أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وقريب منهم «البقيع» حيث يواري ثراها أجساد كثير من صحابة النبي عليه أفضل الصلاة والسلام. ما يريده الصفويون بالضبط، هو إزالة مكة المشرفة والمدينة المنورة من خريطة جغرافية الكرة الأرضية! نعم هكذا بكل وضوح ودون مواربة. يقول السيد «حسين الموسوي»: «وفي جلسة خاصة مع الإمام (الخميني) قال لي:... وسنمحو مكة والمدينة من وجه الأرض؛ لأن هاتين المدينتين صارتا معقل الوهابيين، ولا بد أن تكون كربلاء أرض الله المباركة المقدسة، قبلة للناس في الصلاة، وسنحقق بذلك حلم الأئمة عليهم السلام»![1].

إنها الوقاحة في الألفاظ، والكفر البيِّن في البواعث.

سمات الحجيج الصفويين:

يميز الحجاج الصفويين عن سواهم من الحجيج صفات ينفردون بها، من أبرزها:

١- الاستعلان بالشرك:

ففي الوقت الذي تتشرف به حناجر المسلمين بالجهر المدوي بالتلبية التوحيدية بقولهم «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك.. إن الحمد والنعمة لك والملك.. لا شريك لك» شعار التوحيد الخالد؛ فإن حناجر الحجيج الصفويين تشتعل بالجهر المدوي بالتلبية الشركية بقولهم «لبيك يا علي.. لبيك يا حسين..» وعلي والحسين الطاهران رضي الله تعالى عنهما براء من افتراء هؤلاء المشركين.

٢- ادعاؤهم نجاسة أهل السُّنَّة:

ينظر الصفويون لأهل السُّنَّة باعتبارهم «نجسًا» ينبغي التوقي منه، ولذلك فإنهم

(١) من كتاب «لله.. ثم للتاريخ»، السيد حسين الموسوي ص ٩١، ٩٢.

يحرصون في أيام الحج على الابتعاد عن مخالطة أو مجالسة أو ملامسة أحد من أهل السُّنَّة، ويفتعلون شعائر خاصة بهم لينفردوا بها ويبتعدوا تمامًا عن المسلمين. يقول السيد حسين الموسوي «ما زلت أذكر أن والدي رحمه الله التقى رجلاً غريبًا في أحد أسواق المدينة، وكان والدي رحمه الله محبًا للخير إلى حدٍّ بعيد، فجاء به إلى دارنا ليحل ضيفًا عندنا في تلك الليلة، فأكرمناه بما شاء الله تعالى، وجلسنا للسمر بعد العشاء، وكنت شابًا في أول دراستي في الحوزة، ومن خلال حديثنا تبين أن الرجل سُنّي المذهب، ومن أطراف سامراء، جاء إلى النجف لحاجة ما، بات الرجل تلك الليلة، ولما أصبح أتيناه بطعام الإفطار، فتناول طعامه، ثم همَّ بالرحيل، فعرض عليه والدي رحمه الله مبلغًا من المال، فلربما يحتاجه في سفره، شكر الرجل حسن ضيافتنا، فلما غادر أمر والدي **بحرق الفراش** الذي نام فيه، **وتطهير الإناء** الذي أكل فيه تطهيرًا جيدًا لاعتقاده **بنجاسة السُّنِّي**، وهذا اعتقاد الشيعة جميعًا، إذ إن فقهاءنا قرنوا السُّنِّي بالكافر والمشرك والخنزير وجعلوه من **الأعيان النجسة**»[1].

٣- تبييت النية لإفساد الحج بالعنف:

نظرًا لعدم وجود القداسة للحرمين الشريفين لدى الحجاج الصفويين، فإنهم لا يتورعون عن ممارسة جميع أنواع العنف الممكنة ضد الحجاج المسلمين؛ لأنهم لا يرقبون فيهم إلاً ولا ذمَّة!، يقول الخميني لحسين الموسوي بشكل مباشر: «سيد حسين، آن الأوان لتنفيذ وصايا الأئمة صلوات الله عليهم، ولن نترك أحدًا منهم يفلت من العقاب، وستكون أموالهم خالصة لشيعة أهل البيت..»[2]. والخميني يترضى على ابن يقطين والطوسي والعلقمي، الذين عاونوا التتار على قتل المسلمين لدى اجتياحهم «بغداد»، ويعتبر ما قاموا به من أعظم الخدمات الجليلة لدين الإسلام![3].

(١) المصدر السابق ص ٨٣.
(٢) المصدر السابق ص٩١.
(٣) المصدر السابق ص ٩٠.

فعن داود بن فرقد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في قتل الناصب؟! (أي السُّنِّي). فقال: حلال الدم، ولكن اتقي عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطًا أو تغرقه في ماء لكيلا يشهد عليك فافعل [وسائل الشيعة ١٨/ ٤٦٣، بحار الأنوار ٢٧/ ٢٣١] يقول الموسوي: علق الإمام الخميني على هذا بقوله: فإن استطعت أن تأخذ ماله فخذه وابعث إلينا بالخمس!

فهذه هي الأسس الثلاثة التي انبنت عليها ممارسات الحجيج الصفويين، وذلك لأجل أن أبين أنها لم تكن «عفوية»، بل هي من صلب عقيدتهم التي يؤمنون بها، نعم قد لا يعم هذا الكلام جميع الشيعة، لكنه يشمل بالتأكيد الشيعة الصفويين ومن كان على شاكلتهم في العقيدة والمبدأ.

الصفويون في الحج.. تاريخ أسود، مجلل بالدماء:

منذ قرون، ينضم الشيعة إلى أفواج الحجيج، ولم يتعكر الحج بأعمال عنف تذكر، حتى جاء الصفويون، فجعلوا من الحج مناسبة سياسية، وليس تعبدية، يستغلونها لنشر عقائدهم الباطلة وبث أفكارهم السوداء الضالة، واعتبروها ممرًا يسلكون من خلاله طريق تصدير ثورتهم الشركية المجوسية.

فشرعوا في استحداث «فزاعات» في سُبُل أداء مناسك الحج، اتسمت بالعنف وسفك الدماء، وهم يهدفون من ذلك إلى غايات، من أهمها:

١- استغلال وجود الحجيج من مختلف دول العالم لنشر عقائدهم الزائفة والضالة.

٢- إحداث حالات من الرعب بين صفوف الحجيج لتعكير سلام أداء المناسك، ولإشعار الحجاج بالتوجس وإشاعة الخوف بين صفوفهم.

٣- إثبات أن السلطات «السعودية» لا تفي بمتطلبات مقتضيات الأمن لحماية الحجاج، وهم يقصدون بذلك إثبات أن السُّنَّة ليسوا جديرين بإمساك زمام مناسك الحج.

٤- محاولة تدويل الإشراف على الحج ليكون «لإيران» الصفوية القدم المعلى في الاستئثار بتسيير قوافل الحجيج الصفويين لتحقيق مآرب شتى، من أهمها توسيع وجودهم وتأثيرهم في مواقع الحرمين الشريفين، مكة المكرمة والمدينة المنورة.

٥- اتخاذ مواسم الحج مناسبة ليجتمع زعماؤهم الحراكيون والعقديون والسياسيون ليدبروا مؤامرات جديدة تخص تقليص دور السُّنَّة في العالم وتوسيع دور الشيعة فيه.

ولأجل هذه الغايات وغيرها تركوا من خلفهم تاريخًا عفنًا، تفوح من بين سطوره روائح منتنة خبيثة، وهذه بعض محطات ذلك الإنتاج الديني الذي لا يزال يلطخ الصفحة القذرة منذ أن بسط الخميني رداءه الأسود على ربوع «إيران».

١) ففي سبتمبر ١٩٨٢م تظاهر مجموعة من الحجاج الصفويين أمام المسجد النبوي في المدينة المنورة ورددوا هتافات بعد صلاة العصر، رافعين صور الخميني، وتدخلت قوات الأمن ومنعت المسيرة.

٢) وفي سبتمبر ١٩٨٣م عثرت الأجهزة المعنية «السعودية» على منشورات دعائية وصور وشعارات مع عشرين من الحجاج الصفويين، وتبين أن قدومهم لم يكن بغرض الحج، وقال بيان وزارة الداخلية: إنه تم اعتقال هؤلاء الأشخاص وصودر ما في حوزتهم من منشورات وصور، تمهيدًا لإعادتهم إلى بلادهم.

٣) وفي موسم عام ١٩٨٦م وقع حدثان مهمان، **الأول**: إيقاف وزارة الداخلية «السعودية» مجموعة من الحجاج الصفويين كانوا يحملون منشورات وكتبًا وصورًا دعائية لساسة بلادهم الدينيين، وكانوا أيضًا قد قاموا بأعمال تظاهر، وتم التحقيق معهم ومصادرة ما يحملونه من كتب وشعارات ومنشورات وصور. **الثاني**: اكتشاف السلطات «السعودية» أن إحدى الطائرات الإيرانية التي كانت تنقل عشرات الحجاج الصفويين، عبر مطار الملك عبد العزيز بجدة، تحمل أكثر من ٩٥

حقيبة تحتوي جميعها على مخازن سفلية وضعت فيها مواد متفجرة من نوع C4 ومادة Rox شديدة الانفجار، تقدر بنحو ٥١ كغ، وفي التحقيقات مع الركاب اعترف كبيرهم المدعو «محمد حسن محمدي دهنوي» أنهم قدموا بإيعاز من القيادة الإيرانية لتنفيذ تفجيرات في الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة.

٤) وفي عام ١٩٨٧م أحدث آلاف من الحجاج الصفويين أعمال شغب كبيرة لتعكر صفو الحج، حيث شكلوا مجموعات ومسيرات حاشدة، أضرت بأعمال وسير التجهيزات لبدء موسم الحج، فقاموا بقطع الطرقات وترويع المسلمين الحجيج، وحاولوا اقتحام المسجد الحرام، وفي طريقهم إليه قاموا بإحداث الضرر بالمنشآت وعدد من الأملاك الخاصة وقتل مئات من الحجاج بالإضافة إلى رجال الأمن، وأعلنت وزارة الداخلية أن عدد الوفيات نتيجة هذه الأحداث بلغت ٤٠٢ من الأشخاص، وبلغ عدد الجرحى ٦٤٩ جريحًا، وانتقلت أصداء هذه الأحداث إلى «طهران»، حيث قامت عناصر شغب إيرانية صفوية باقتحام سفارتي «المملكة العربية السعودية» ودولة «الكويت»، وتم خطف دبلوماسيين سعوديين وإحراق وثائق وأثاث في السفارتين.

إن آلافًا من الحجاج الصفويين كانوا من الحرس الثوري (تميزوا بربطات حمراء).

وتم تجهيز آلاف من الصور الضخمة للزعماء الإيرانيين، ومئات اليافطات واللوحات للدعاية للحكم الإيراني الصفوي.

وجلبوا النساء والأطفال ووضعوهم في وسط آلاف الإيرانيين المنظمين، وجعلهم عرضة للدهس.

وبينت الصور قيام أفراد الحرس الثوري الإيراني بشد حبال طويلة على طرفي الطريق لمنع الحجاج من العبور.

وقام الإيرانيون الصفويون بتسلق الأعمدة والجدران، ورفع الصور واليافطات والأصنام التي تمثل الخميني، وقيامهم بمسيرة حاملين يافطات ضخمة تدعو لحمل السلاح.

وكانوا يحملون السكاكين والخناجر المدببة التي ثبتت فوق الأعلام والهراوات التي حملوها معهم.

وتم اقتحام بيت الله الحرام بالقوة، ومعهم صورهم وخناجرهم، وتسلقوا المباني المحيطة ببيت الله الحرام وحاولوا إحراقها بعد إشعال النار فيها وفي السيارات والدراجات الموجودة في الساحة العامة.

وبدؤوا بالهجوم على كل من كان يقف في طريقهم من حجاج ومن رجال أمن وطعنهم بالسكاكين.

وقاموا بالتشويش على كاميرات التصوير التليفزيونية من خلال استعمال المرايا العاكسة التي أحضروها معهم لمنع العالم من مشاهدة ما كانوا يفعلونه أمام بيت الله الحرام.

حدث ذلك كله في يوم الجمعة السادس من ذي الحجة ١٤٠٧هـ[١].

٥) وفي عام ١٩٨٩م جندت القيادة الإيرانية خلية تعرف بـ «حزب الله الكويت» الصفوية للقيام بأعمال تفجيرات عبر عدة طرق مؤدية إلى الحرم. وقد تم اعتقالهم ومحاكمتهم بعد أن أحدثوا انفجارين بجوار الحرم المكي نتج عنه وفاة شخص وجرح ١٦ آخرين، وبلغ عدد المقبوض عليهم ٢٠ حاجًا كويتيًا، أظهرت التحقيقات معهم أنهم تلقوا تعليمات من «محمد باقر المهدي» وتسلموا المتفجرات عن طريق دبلوماسيين إيرانيين في سفارة «إيران» في «الكويت»[٢].

(١) صحيفة «الشرق الأوسط» ١٦ ذو الحجة ١٤٣٦هـ الموافق ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥م.
(٢) وقد ذكرت تفاصيل كثيرة عن هذا الحدث، ومن أبرزها:
صحيفة الشرق الأوسط، ١٦ ذو الحجة ١٤٣٦هـ الموافق ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥م.

٦) وفي عام ١٩٩٥م سقط حوالي ١٤٢٦ من الحجاج في نفق «المعيصم» نتيجة اختناقهم بمادة سامة تم بثها في النفق من قبل حجاج إيرانيين.

وقد استمرت أحداث محاولات تعكير الحج من قبل الحجاج الصفويين الإيرانيين، حتى باتت سمة من سمات الوجود الإيراني في الحج، وقد كانت حادثة تسيير الحجيج الإيرانيين في «الاتجاه المعاكس» في عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م)، والتي راح ضحيتها المئات من الحجاج، القشة التي قصمت ظهر البعير، وكنت قد أشرت إليها سابقًا في المحور الأمني.

خلافًا للأهداف الصفوية.. الاتفاق النووي يفرز حجًا خاليًا من الإيرانيين الصفويين:

دغدغت الأحلام المشاعر الصفوية بعد توقيعهم للاتفاقات النووية، إذ أصبحوا مهيئين للتفرغ لتصدير الثورة، أي تصدير البضاعة العقدية والطقوسية الصفوية إلى شتى بقاع الأرض، ومن أهمها مكة المكرمة والمدينة المنورة وذلك باستغلال اجتماع مسلمي المعمورة من الحجاج في تلك الأراضي المقدسة لنشر مبادئهم الصفوية الباطلة.

يعتبر حج عام ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٦م هو أول موسم حج بعد تنفيذ الاتفاقات النووية، وقد نتجت «الجعجعة» الصفوية «طحنًا» سعوديًا، تمخض من مجموعها نجاة حج ١٤٣٧هـ من مؤامرات الحجيج الصفويين[1]، وأسجل أدناه مراحل هذه التطورات لما لها من أثر على الواقع السياسي، ليس في منطقة الخليج العربي فحسب، بل في الإطار العربي الإسلامي عمومًا.

١) في ١٢ مايو ٢٠١٦م قال «علي جنتي» وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي في «إيران»: «إن الظروف غير مهيأة للحج.. وأن العرقلة مصدرها السعودية». وقد

(١) ضمن موسم حج ١٤٣٧هـ ضبطت السلطات السعودية ٥١ متهمًا بالإرهاب من بداية ذي الحجة إلى غاية يوم عرفة، منهم ٣٠ سعوديًا و١٣ بحرينيًا و٧ من جنسيات مختلفة. (بحسب الصحافة ١٩ سبتمبر ٢٠١٦م).

ردت وزارة الحج السعودية على قوله ببيان ذكرت فيه «إن وفد شؤون الحج الإيراني رفض التوقيع على محضر الاتفاق لإنهاء ترتيبات حج هذا العام، معللاً ذلك برغبته في عرضه على مرجعيتهم في «إيران»». وكانت المطالب الإيرانية بحسب البيان:

أ) الإصرار على منح التأشيرات لحجاجهم من داخل «إيران».

ب) السماح لهم بإقامة دعاء «كميل» و«مراسم البراءة» و «نشرة زائر» (وهذه الطقوس يعبِّر عنها الحجاج الصفويون من خلال إقامتهم تجمعات كبرى تعيق حركة الحجيج وتعرقل الخطط الموضوعة لتنظيم حركة الحجاج).

ت) إعادة صياغة الفقرة الخاصة بالطيران المدني فيما يتعلق بمناصفة نقل الحجاج بين الناقل الجوي الإيراني والناقل الجوي السعودي، وهو ما يعد مخالفة للمعمول به دوليًا.

وقد أقيمت أربع جلسات لم تتمخض عن تراجع الصفويين عن مطالبهم التي يعلم كل إنسان أنها لا تمت إلى الحج بصلة، فضلاً عن كونها اختراقًا واضحًا للسيادة السعودية[1].

٢) في ١٥ مايو ٢٠١٦م، نقلت وكالة الأنباء السعودية (واس) عن وزير الثقافة والإعلام السعودي «عادل بن زيد الطريفي» القول عقب اجتماع لمجلس الوزراء السعودي برئاسة الملك «سلمان بن عبد العزيز»: «أن المجلس اطلع على ما تم خلال الاجتماع مع المسؤولين عن شؤون الحج في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.. وأن الوفد الإيراني رفض خلال الاجتماع التوقيع على محضر الاتفاق لإنهاء ترتيبات حجاجهم..»، وأن «المملكة» تؤكد للجميع أنها قيادة وحكومة وشعبًا ترحب وتتشرف بخدمة ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والـزوار من جميع

(١) وكالة أ. ف. ب، وموقع «عين اليوم» نوف العنزي ١٣ مايو ٢٠١٦م.

الجنسيات، وهي لم تمنع أي مسلم من القدوم إلى الأراضي المقدسة، وأن قرار منع المواطنين الإيرانيين من القدوم للحج يعود إلى المسؤولين الإيرانيين، وسيكونون مسؤولين أمام الله وأمام العالم أجمع.

٣) في ٢٧ مايو ٢٠١٦م، أعلنت وزارة الحج والعمرة السعودية أن «إيران» أرسلت وفدًا لإعادة التباحث في موضوع الحجاج الإيرانيين لموسم ١٤٣٧هـ، وقد تم استقبال الوفد رسميًا، وقدمت له كل التسهيلات، بما في ذلك تمكينهم من أداء مناسك العمرة، وعقدت بعد ذلك اجتماعات استمرت يومين، وتم الاتفاق على:

- إصدار التأشيرات بشكل إلكتروني من داخل «إيران» بموجب آلية اتفق عليها مع وزارة الخارجية السعودية.
- مناصفة نقل الحجاج بين الناقل الوطني السعودي والناقل الوطني الإيراني.
- الموافقة على طلب الوفد الإيراني السماح لهم بتمثيل دبلوماسي عبر السفارة السويسرية لرعاية مصالح حجاجهم.

وبعد هذا الاتفاق امتنع الوفد الإيراني عن التوقيع عليه وغادر «السعودية»، وعقبت وزارة الحج والعمرة السعودية على ذلك بقولها: «إن بعثة منظمة الحج والزيارة الإيرانية بامتناعها عن توقيع محضر إنهاء ترتيبات الحج تتحمل المسؤولية أمام الله، ثم أمام شعبها، مسؤولية عدم قدرة مواطنيها على أداء الحج لهذا العام..» (بحسب «واس» «السعودية»)، وأكد بعد ذلك وزير الخارجية السعودي «عادل الجبير» موقف السعودية «بضرورة ألا يكون هناك أي تسييس للحج» (بحسب وكالة كونا، ٢٩ مايو ٢٠١٦م)، ومن جهتها حذرت «إيران» مواطنيها من التوجه للحج عن طريق بلد ثالث. ونقل موقع «سحام نيوز» الإلكتروني عن مصادر حكومية إيرانية مطلعة أن الموقف الإيراني جاء بسبب إصرار «خامنئي» على إجراء مراسم «دعاء كميل» في الحرم النبوي، حيث من المعتاد تحويله إلى منبر سياسي، وعلى إجراء مراسم «البراءة» حيث يتم تنظيم مسيرة كبرى تعرقل انسياب

الحجيج. (الوكالات ٢ يونيو ٢٠١٦م). وكانت صحيفة «المدينة» السعودية قد نقلت عن وزير الحج والعمرة السعودي «محمد صالح بنتن» أن وزارته وفرت جميع المتطلبات للحجاج الإيرانيين كبقية حجاج الدول الأخرى، من السكر والإعاشة والصحة، وكذلك الأمن لكنهم يرفضون الحضور (بحسب د. ب. أ ١٨ يونيو ٢٠١٦م).

وقد وصف مفتي عام «المملكة العربية السعودية» الشيخ عبد العزيز آل الشيخ تعامل النظام الإيراني مع الحج بـ«السيئ منذ ٣٠ عامًا» عطفًا على تسببه في قضايا وحوادث في بيت الله الحرام، وقال في تصريح هاتفي لصحيفة «عكاظ» السعودية: «هؤلاء نبتة نجسة» أعداء لبيت الله الحرام ولرسول الله ﷺ، يدّعون منعهم من الحج، وقد كذبوا، فالدولة لم تمنعهم من الحج، بل نظمته، ووضعت نظامًا خاصًا اتفق عليه العالم الإسلامي كله، ووقعوا عليه، وتسامحوا عن كثير من الأمور..».

وفي ٨ سبتمبر ٢٠١٦م، الموافق ٦ ذو الحجة ١٤٣٧هـ شن المرشد الأعلى للثورة الصفوية «علي خامنئي» هجومًا لاذعًا على «المملكة العربية السعودية»، وقال إنها «لا تستحق إدارة شؤون الأراضي المقدسة» وهو يدعو بذلك إلى تدويل الحج)، وأن «المملكة» شريكة الأمريكيين في جرائمهم التي يرتكبونها في «العراق» و«اليمن» و«البحرين» و«سوريا»»! إنه تصريح يعد من عجائب الدهر!، إن كل ذي عينين وفيه عقل يميز وقلب يخفق يعلم أن بحار الدم التي تجري في سهول ووديان وجبال تلك الدول التي ذكرها إنما تتم بواسطة المساهمة الفعالة والمباشرة لأدوات القتل الإيرانية التي وفرتها «إيران» لمجرمي الحرب من الحرس الثوري الإيراني وميليشيات الحشد الشعبي العراقي و«حزب الله» اللبناني ومن لفَّ لفَّهم ووقف معهم من ميليشيات شيعية قدمت من أفغانستان ودول أخرى متاخمة.

وقد انضم الرئيس الإيراني «حسن روحاني» إلى جولة الردح والسب والشتم الإيرانية، وقال بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦م، خلال اجتماع لمجلس الوزراء: إن «على دول المنطقة

والعالم الإسلامي أن ينسق إجراءاته لمعالجة المشاكل ومعاقبة الحكومة السعودية!».
وشارك وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف» في «الدبكة» الإعلامية الإيرانية الصفوية فقال في تغريدة له بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٦م: إنه «لا تماثل بين إسلام الإيرانيين ومعظم المسلمين من جهة، وبين التطرف والتعصب الذي يدعو له كبير علماء الوهابية وأسياد الإرهاب السعودي» (بحسب أ ف ب، د ب أ بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦م). وهكذا قد طفح الكيل وظهر على السطح ما تكنه القلوب الصفوية السوداء من حقد دفين على الإسلام والمسلمين، وما تخفيه تحت شعارات الاتهام بالإرهاب، تمامًا كما يفعله الصهاينة و«أمريكا» و«روسيا» و«الغرب» ومن دخل تحت عباءتهم!

وردًا على تلك المهاترات الإيرانية الصفوية قال المفتي العام للمملكة العربية السعودية الشيخ «عبدالعزيز آل الشيخ» بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٦م: «يجب أن نفهم أن هؤلاء ليسوا مسلمين، فهم أبناء المجوس، وعداؤهم مع المسلمين أمر قديم، وتحديدًا مع أهل السُّنَّة والجماعة (بحسب صحيفة «مكة» السعودية).

وقد استنكر رئيس البرلمان العربي «أحمد الجروان» تصريحات خامنئي ضد «السعودية» وقال على هامش مشاركته في الاجتماع الوزاري لوزراء الخارجية العرب في ٨ سبتمبر ٢٠١٦م: «إن «المملكة» قدمت مع الاستعداد لتنظيم الحج لهذا العام - الكثير من الدعوات «لإيران» في ضوء ما تمر به الأمة الإسلامية والعالم، إلا أن «إيران» أبت إلا أن تمضي في مشروعها الطائفي البغيض». ورأى أن في بيان «خامنئي» بشأن الحج «محاولة لإثارة الفتنة والطائفية بين الشعوب الإسلامية، بهدف إضعافها وتدميرها، وذلك بعد استنزاف كل الطرق للنيل من «المملكة السعودية» التي قررت هدم المشروع الإيراني المدمر في المنطقة» (بحسب ما نقلته القبس الكويتية في ٩ سبتمبر ٢٠١٦م).

ونحن نعتقد أن صد المشروع الصفوي الإيراني لا يقتصر فقط على ما يتعلق بموضوع الحج بل يمتد إلى محاصرته في كل من «سوريا» و«العراق» و«لبنان» و«اليمن»،

وذلك بتقديم الدعم المناسب للعاملين على وقف هذا المشروع الخطير، سواء كانوا من المقاتلين أو حواضنهم السكانية أو المعاونين لهم في جميع خطوط الدعم الإغاثي والإعلامي والصحي والتعليمي وغير ذلك.

ندوة منتدى الخليج في قطر:

- إن الاتفاق النووي الإيراني كان حافزًا لعقد الندوات السياسية لمناقشة طبيعته وآثاره. ومن ذلك الندوة التي نظمها «منتدى الخليج والجزيرة العربية» الذي ينظمه «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في الفترة بين ٥ و٧ ديسمبر ٢٠١٥م، في «قطر» (الدوحة)، كان اليوم الثاني من مناقشات المنتدى خاصًا بالاتفاق النووي الإيراني، وقد تكلم فيه عدد من المفكرين والباحثين. وهذه بعض مطروحات المنتدى:

العقيد الكويتي المتقاعد ظافر العجمي، تحدث عن الخيارات الحادة لدول الخليج ضد الاستدارة الغربية باتجاه «إيران»، فالاتفاق النووي كشف حالة الارتباك التي عاشتها دول الخليج مع غياب أي مشروع أو مبادرة خليجية. واقترح بعض الخيارات، مثل: الاحتماء بمظلة نووية أمريكية، أو الدفع لإخلاء منطقة الخليج من السلاح النووي، أو امتلاك برنامج نووي خليجي مقابل. واقترح استغلال المزاج التعبوي العام الذي وفرته عاصفة الحزم من أجل ترقية الهياكل العسكرية الخليجية وإظهار القوة «لطهران» للتقليل من غطرستها ودفعها للحوار السياسي، ومما قاله: «بعد انكماش «طهران» داخل نفسها بعد عاصفة الحزم يمكن القول إن دول الخليج بتفوقها الجوي على «إيران»، قادرة على رفع كلفة أية مغامرة إيرانية مقبلة» داعيًا إلى ضرورة التماس المباشر بـ «إيران»، سواء باعتراض زوارق الحرس الثوري الإيراني أو القيام بمناورات بحرية وجوية في مضيق هرمز.

وأقول: لا شك أن هذا الاقتراح فيه اندفاع عاطفي غير مدروس، فليس من مصلحة دول الخليج توتير علاقاتها مع «إيران» عسكريًا بما قد يؤدي إلى مواجهات حربية غير

محسوبة ثم إن ذلك لو حصل، فإنه لن يكون إلا بتنسيق وتشاور مع «الولايات المتحدة» التي توجد قواعدها العسكرية في المنطقة الخليجية.

الباحث الإسباني لوسيانو زكار تحدث عن التداعيات الإقليمية للاتفاق النووي، حيث ذكَّر بتاريخ هذا البرنامج الذي بدأ أيام الشاه عام ١٩٧٣م، وتعرقل بعد ثورة ١٩٧٩م، وصعده «أحمدي نجاد»، حيث فرضت العقوبات على «إيران»، وقال: «إن الصفقة الأخيرة هي أفضل اتفاق ممكن للطرفين، رغم عدم استقبالها بصورة إيجابية في المنطقة لزيادة شعور دول الخليج بالخطر جراء ما سيحققه من نفوذ إقليمي «لإيران»، وقد استبق توقيعه إعلان عاصفة الحزم، وهو ما قد يوحي ببدء سباق تسلح في المنطقة مستقبلاً».

الخبير الدولي في الطاقة والاستشاري لدى البنك الدولي ممدوح سلامة رأى أن دول مجلس التعاون ترى في «إيران» تهديدًا حقيقيًا، ولذلك ما يبرره، فتوقيع الاتفاق النووي يعد انتصارًا عظيمًا لها، على خلاف ما تروج له الصحافة العربية، (كذا قال!)، ويوضح أن الاتفاق يحد من أنشطتها النووية لكن يتيح لها فرصة تخصيب اليورانيوم، مقابل إطلاق ١٢٠ مليار دولار من الأرصدة المجمدة. ويعتقد سلامة أن «إيران» بحاجة إلى إنتاج الماء والكهرباء، إذ يقترب تعدادها من حاجز ١٠٠ مليون نسمة في غضون السنوات العشر القادمة، وبحسب قوله: فالاتفاق هو عمليًا تأجيل لامتلاك السلاح النووي الذي ستسعى «إيران» لامتلاكه حتمًا، لأن قادتها يقرأون التاريخ جيدًا، وهم لن يكرروا غلطة النظام العراقي السابق الكبرى، فما كانت «أمريكا» لتجرأ على مهاجمته، واحتلال «العراق» لو كان يملك سلاحًا نوويًا.

الوزير البحريني السابق علي فخرو قال: «يجب أن لا نتعامل مع موضوع الاتفاق النووي بهوس، لأنه يقود إلى الجنون، فهنا حقائق جغرافية وتاريخية ودينية تحكم علاقتنا بـ «إيران»، ويجب أن تكون هناك ندية، وتواجد عربي سياسي واقتصادي يمتد من

«العراق» إلى «اليمن»، وبعد أن نحقق هذه الندية نعمل على إدماج «إيران» في المنطقة، أما موقفنا الحالي بأن ننتقدها وتنتقدنا، فلا يجدينا نفعًا».. هكذا قال.

ولكن ينبغي بيان أن موضوع الندية بين دول الخليج و«إيران» هو قضية في غاية التعقيد موضوعيًا وواقعيًا، وذلك لافتقار دول الخليج إلى وحدة قيادية على المستوى السياسي، وإلى وحدة مرجعية على المستوى العقدي، وإلى وحدة تنموية على المستوى الاقتصادي، وإلى وحدة فكرية على المستوى الثقافي، فضلاً عن اختلاف الرؤى والمواقف بشأن كثير من المتغيرات الدولية والتي تتضارب فيها المصالح بشدة، وأحيانًا تهب فجأة كالإعصار الذي يجتاح كل شيء في طريقه.

المنظر الأمريكي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو جون ميرشايمر كانت له آراء طرحها في هذا المنتدى، حيث قال: «إنه لا يعتقد أن «إيران» تشكل تهديدًا فعليًا بفرض هيمنتها على المنطقة، كما أن «الولايات المتحدة» لن تسمح لها بذلك، فعلى رغم انسحابها عسكريًا من المنطقة، إلا أنها ستبقى توفر الحماية لدول الخليج». معتبرًا أن الاتفاق النووي اتفاق جيد لأنه يمنع «إيران» من امتلاك سلاح نووي لمدة ١٥ عامًا مقبلة، وتساءل: ماذا بعد ذلك؟ وأجاب: «إيران» ليست نمرًا من ورق، ولكنها ليست دولة نازية أيضًا، ثم قال: «إذا أردتم ألا تمتلك «إيران» هذا السلاح فعليكم أن تقيموا معها علاقات جيدة، وكذلك «أمريكا»».

لا شك أن آراء ميرشايمر تنم عن ضعف شديد في الإحاطة بما يجري في منطقة الخليج، فهو لم يدرك طبيعة المخططات الإيرانية للاستيلاء على المنطقة، لذلك استبعد أن تكون مهددة لها، كما أنه لم يشر إلى الجانب الآخر من تأجيل امتلاك «إيران» للسلاح النووي لمدة ١٥ عامًا، وهو الجانب المتعلق بتفرغها لمتابعة تنفيذ مخططاتها في المنطقة معتمدة على الاستفادة من رفع العقوبات لصالح دعم إمكاناتها الاقتصادية لتحقيق أغراضها السياسية والعسكرية، سواء في الخليج أو «سوريا» أو غيرها. وأما كون

أن «إيران» ليست نازية، فنعم، لكنها صفوية متطرفة جدًا، لا يرف لها رمش وهي تبطش بمعارضيها وتصفيتهم جسديًا بدم بارد، وخاصة سُنَّة «إيران» الذين يعانون من وحشيتها الأمرّين!

ندوة «المنتدى» في الكويت:

تم عقدها بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١٦م بعنوان «رؤية مستقبلية للأمن القومي الخليجي» وقد تحدث فيها عدد من الناشطين والمحللين السياسيين، وهذه بعض الطروحات التي ذكرت في الندوة:

د. عبدالله الشايجي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، أكد في حديثه أن «إيران» ترى «الخليج العربي» «خليجًا فارسيًا»، وأن حسن النية لدى دول التعاون تعتبره ضعفًا، كما لديها سياسات ورؤية واضحة، وهي لا تواجه «وجهًا لوجه» وتسعى إلى أن تصبح دولة مهيمنة في منطقة تفتقد للاستقرار. وأن قوة «إيران» في المنطقة تتركز حول ٣ محاور، الأول: أنها دولة مركزية قرارها لدى شخص واحد وهو المرشد، الثاني: أن لديها القدرة على تطبيق ما تريد، الثالث: وهو الأخطر «البعد الطائفي» وتريد من خلاله الهيمنة «من خلال دعم المليشيات والصراع الطائفي» ولفت إلى إن «إيران» نجحت بشكل مدمر في إيجاد صراع طائفي، ليس من السهل أن ينتهي، بدليل ما يحدث في «العراق»، علمًا بأن «إيران» هي الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي اختارت أن تكون طائفية.

وأكّد أن دول الخليج أصبحت في وضع خطير، ولا تتحمل التفكير «التزمتي»، ويجب أن تتفق جميعها لمواجهة تلك التحديات الخطيرة، والاتحاد كفريق واحد.

الأستاذ: جاسم العون، النائب الكويتي السابق، ثم الوزير الكويتي السابق. قال: «إن دول مجلس التعاون الخليجي تتعرض لهجمة شرسة من قبل «إيران»، ناهيك عن أن الأقاليم العربية داخل «إيران» تتعرض للاضطهاد والمضايقة على مدار السنين الماضية، ونحن ارتأينا كشعوب خليجية أن يكون لنا موقف يساهم مساهمة فعالة في صد الهجمة

الإيرانية علينا.. وأنه تم التداعي لإنشاء منتدى يضم رجالات من دول مجلس التعاون للقيام بالدور المطلوب، بالتعاون والمساهمة مع حكومات لصد الهجمة الإيرانية. ثم قال: ويشرفني أن أكون رئيس اللجنة التأسيسية للمنتدى.

د. **صباح الموسوي: الناشط في قضية الأحواز**، بيَّن أن الأحواز تتعرض لعدوان واعتداء سافر من «إيران»، مشيرًا إلى أن الشيعي في الأحواز يعاقب على «عروبته» والسُّنِّي الفارسي يعاقب على «سُنِّيته»، ودعا إلى استثمار قضية الأحواز في أي مشروع عربي أو خليجي، ولا يشترط أن يكون الاستثمار عسكريًا، بل من الممكن أن يكون من خلال المشاريع الدعوية والثقافية في «إيران» ذاتها، مطالبًا في الوقت ذاته بتشكيل «تحالف خليجي» لحماية دول الخليج من خطر إيران[1].

المحور السياسي الإيراني العراقي السوري اللاتي (نسبة لحزب الله اللبناني):

إن الحرب الأمريكية على «العراق»، وإسقاط الحكم البعثي، قد قدمت «العراق» هدية «لإيران» المجوسية على طبق من ذهب وأصبح «العراق» دولة شيعية تحت مظلة إيرانية صفوية، وليس لأهل السُّنَّة فيه أي دور، سوى تجنيدهم لتحقيق الأهداف الشيعية فيه، وأما الأكراد فموضوعهم مؤجل، ويكفيهم الآن تمتعهم بالحكم الذاتي التابع للحكومة المركزية الشيعية في «بغداد». إن حكومة «إيران» تتدخل في الشأن العراقي في كل شاردة وواردة، وتوظف المعابد الشيعية فيه في كل من كربلاء والنجف لصالح امتدادها الفارسي في العمق العراقي، وقد أصبح الشيعة العرب في «العراق» في موقع الاضطهاد من الشيعة الفرس الذين يتدفقون عليها بحجة زيارة ما يسمونه بالعتبات المقدسة، وقد أضحت اللغة الفارسية من اللغات الدارجة في كثير من أنحاء الجنوب العراقي، وكذلك مسميات المقاهي والمطاعم والفنادق والشوارع وغيرها، ولعل المتجول في بعض تلك البقاع يظن أنه في «إيران» وليس في «العراق». إن الاتفاق النووي المذكور قد أعطى قوة سياسية

(١) انظر: قناة «الأحواز الفضائية»، ٢٧ يناير ٢٠١٦م.

مكينة للحكومة الإيرانية لتمارس مزيدًا من الضغوط على القوى السياسية المعارضة في «العراق» والتي تريد الحد من الانهمار الإيراني في البحيرة السياسية العراقية، وبذلك فإنه قوّى السلطة المركزية السياسية في «بغداد»، وأعطاها زخمًا مساندًا للتصدي لكل المعارضين على المستويات كافة، سواء السياسية أو العسكرية أو الإثنية، كما أنه رفع من مكانة المرجعيات، سواء في «إيران» أو «العراق»، باعتبارها قد أثبتت جدارة في إدارة التوجهات السياسية والتي كان الاتفاق النووي الإيراني أحد منجزاتها، ومن جهة أخرى فإن الأكراد قد تم وضعهم في الملف الذي تتأبطه «إيران»، حيث تم إسكاتهم من خلال إعطائهم مركز رئاسة الجمهورية، وهو منصب فخري، وجعلهم يراجعون خططهم لأنهم الآن ليسوا في موقع من يقارن قوته بقوة حكومة «بغداد»، بل بقوة حكومة «طهران»، وشتان ما بينهما!

وأما القوى السياسية السُّنّية في «العراق»، سواء على مستوى الأحزاب أو القبائل، فإنها الآن ترى مواجهتها السياسية لا تتحرر نتائجها في «بغداد»، بل في «طهران»، وبعد أن تم الاتفاق النووي فإن «طهران» بدت كالمارد الذي لا يرد أمره، فأسقط في يد المعارضات السُّنّية العراقية لتفاوت القوى والإمكانات، بل أصبحت بعض القوى السُّنّية (كالصحوات وغيرها) أسلحة تستخدمها «إيران» بأيد شيعية عراقية لتحقيق أهدافها السياسية في «العراق» والتي تخدم بشكل عام الاستراتيجية المجوسية الصفوية لإقامة الإمبراطورية الفارسية.

فيما يخص «سوريا» فإن التدخل السياسي الإيراني في الشؤون السورية، بل توجيهها للسياسة السورية، له امتداد تاريخي متجذر منذ أن حكم النصيريون ذلك البلد، وأصبح «لإيران» وجود شعبي ومؤسساتي، منوع الاختصاصات. ولذلك فإن ثورة الشعب السوري التي اندلعت في ١٥ مارس ٢٠١١م لم تجابه الحكومة السورية فحسب، بل جابهت في الواقع الحكومة الإيرانية، التي وضعت جميع إمكاناتها السياسية وغيرها في

خدمة الصمود النصيري ضد ثورة الشعب. إن مجمل القرارات السياسية التي يتخذها بشار وحكومته هي في الواقع قرارات إيرانية، تخدم المخطط السياسي الإيراني، ولذلك فإن المعارضة السياسية السورية، والتي مقراتها خارج «سوريا»، لا تتحاور في الواقع مع الحكومة السورية، بل هي تتحاور مع الحكومة الإيرانية التي تشكل الحكومة السورية مجرد قناع لها لا أكثر، وأن مجمل تلك الحوارات لم ترتق بعد إلى مستوى المفاوضات لتفاوت ما بين الطرفين من إمكانات على أرض الواقع، فالحكومة السورية تتكلم بخلفية الإمكانات الإيرانية السياسية والاقتصادية والعسكرية، في حين المعارضة السورية الخارجية تتكلم بخلفية من ظهره إلى الهواء، لأنها أيضًا لا تملك أي وجود حقيقي جهادي على الأرض السورية، وأما الفصائل المجاهدة في داخل «سوريا» فليس لها واجهة سياسية حقيقية تمثلها، لأنها فصائل كثيرة، مبعثرة الكلمة، متعددة التوجهات، ضعيفة الإمكانات، ولذلك فإن القرار السياسي الإيراني هو المهيمن على الأراضي السورية، وهو الموجه للحكومة السورية، وهو قرار يملك إمكانات إنفاذه وتحقيق أهدافه، وقد بدا ذلك ظاهرًا في مفاوضات جنيف الأولى والثانية ومفاوضات موسكو وغيرها.

وأما المعارضة السياسية الداخلية التي اصطنعها النظام السوري فهي مجرد صورة باهتة الألوان لا قيمة لها ولا كيان. إن الاتفاق النووي الإيراني الغربي قد أعطى فاعلية أكبر للسياسة الإيرانية في «سوريا»، ورفع الروح المعنوية لبشار الأسد وطائفته ونظامه، لأنه أصبح أكثر قناعة بمتانة الظهر الذي يستند إليه وقوة نفوذه ومضاء كلمته، وهو ما أفسح له مساحات جديدة لمزاولة ما يريد من القمع لشعبه باستخدام أبشع أنواع الأسلحة وأكثرها فتكًا وقتلاً، صحيح أن بشار كان منفتحًا على ذلك الأمر منذ البداية، لكن الاتفاق أعطاه قوة معنوية زائدة لممارسة مزيد من الشراسة والتشبث بمقاعد السلطة وقمع الشعب وقهره وتشريده وقتله، وهدم أركان حياته واطمئنانه ومعيشته على رأسه ليصبح شعبًا تستخرج أشلاؤه من تحت الركام!

تأثيرات الاتفاق النووي على الوضع السوري:

بعد التدخل العسكري الروسي بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥م، اختلطت على الأرض السورية الأوراق بين «روسيا» و«إيران»، وبرز السؤال الجوهري: الاتفاق النووي الإيراني مع دول (٥+١)، ما تأثيراته على الوضع السوري!

«إيران» ترى أن الاتفاق أعطاها زخمًا سياسيًّا ورفع القيود عن حصارها الاقتصادي بما يؤدي إلى زيادة إمكاناتها في مواصلة ومضاعفة قواها العسكرية الممثلة بالحرس الثوري في «سوريا».

روسيا ترى أن هذه النتيجة ستخل بقدرتها على التأثير على بشار ونظامه وتضعف من نفوذها السياسي فيه، فقررت القفز إلى الأمام فتدخلت عسكريًا في «سوريا»، ليس فقط للمحافظة على نفوذ متوازن مع «إيران» في دهاليز بشار ونظامه، بل لترجيح نفوذها على النفوذ الإيراني، لكن النظرة الإيرانية أكثر بعدًا وأبلغ عمقًا، ذلك أن ما يرمي إليه الروس هو مجرد نفوذ سياسي وعسكري واقتصادي وليس له أبعاد عقدية مؤثرة، في حين أن «إيران» أبعادها تتعلق بتشييع «سوريا»، أي أبعادها عقدية مذهبية صفوية، ولذلك فإنها في هذه المرحلة تشجع التدخل العسكري السوري لأنه موجه ضد المجاهدين، وهم كلهم سُنَّة، وهو هدف «إيران» نفسه حاليًا.

أي أن التدخل العسكري الروسي يوفر كثيرًا من الجهود العسكرية الإيرانية المبذولة في «سوريا»، وهذا بدوره سيقلص الإنفاق الاقتصادي على الشؤون العسكرية المتعلقة بـ «سوريا» وهو ما ينعكس إيجابيًا على مجمل الاقتصاد الإيراني.

أمريكا ترى أن التعاون العسكري الإيراني الروسي السوري (الرسمي) سينعكس سلبًا على دور داعش، وإن كان يعتبر إيجابيًا بشأن إضعاف الوضع العسكري للمعارضة الجهادية.

غير أن الغموض الذي يلف دور داعش ومن ورائها لا يعطي ضوءًا أخضر يمرر صحة ما ذكرته أعلاه. إذ من الواضح أن داعش تخدم جميع الأطراف في آن واحد، ما عدا المجاهدين المعارضين الحقيقيين، فهي تحقق أهداف الخماسي الإيراني الروسي الأمريكي الصهيوني البشاري في آن واحد، ولكن بطريقة متعرجة، وذلك بحسب قوة الجذب لكل من القوى الخمس للثوب الداعشي.

بعد الاتفاق النووي، رجح في الدراسات الاستراتيجية الروسية أن هذا الاتفاق، بطريقة ما، سينعكس إيجابيًا لصالح إيجاد قوس شيعي فارسي يصل إلى البحر المتوسط، وهذا القوس سيكون حكمًا في حضن الحوض الاستراتيجي الأمريكي، ولذلك بات لزامًا للحفاظ على المصالح الاستراتيجية الروسية على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية أن تكون موجودة بقوة وتأثير في صلب مساحة هذا الهلال، بما يعيق تمامًا سقوطه في أحضان مخططات حلف الناتو، وهكذا تداخلت خيوط المصالح على الأرض السورية بعد توقيع الاتفاق النووي، خاصة إذا لاحظنا أن كلاً من «إيران» و«روسيا» يطمحان إلى تدعيم أوضاعهما السياسية داخليًا من خلال تحقيق انتصارات خارجية، ومن أبرزها النجاح في استثمار الوضع السوري لصالحهما.

وأصبح من المتفق عليه بين الأطراف المتنازعة للثوب السوري وهي «إيران» و«روسيا» و«الولايات المتحدة» (وحلفاؤها) على اعتبار مرحلة انتقالية تتضمن التأكيد على وحدة الأراضي السورية، وذلك لتشكيل حكومة انتقالية والدعوة لانتخابات جديدة، وبحضور المعارضة السورية (وهو طرف مرفوض عند بعض الأطراف الثلاثة، ومختلف عليه عند بعضهم الآخر)، مع بقاء بشار الأسد رئيسًا إلى حين الانتخابات الرئاسية القادمة[1]، والتي من المؤكد، حين إجرائها، فوز بشار الأسد بها من غير منافس لأنها مصنوعة على يديه ويدي طائفته والمنتفعين من بقائه، وهم «مافيا» مصاصي الدماء من

(١) الوكالات ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥.

الشبيحة والمنافقين والمطبلين وسُراق المال العام ومحترفي القتل والدمار. وتكون «إيران» قد حققت أهدافها المرحلية مستفيدة بشكل عميق من المكاسب التي وفرها لها الاتفاق النووي، وخاصة فيما يتعلق برفع قدرتها الاقتصادية لتمويل حملتها العسكرية في «سوريا» وكذا لدعم حليفها وصنيعتها حزب اللات اللبناني الآتي الكلام بشأنه.

المرشد الأعلى للثورة الإيرانية على خامنئي أكد هذا المعنى في لقائه مع الرئيس بوتين لدى اجتماعه به عند زيارة بوتين «لطهران» بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٥م، وذكر في موقعه الإلكتروني الرسمي أن الأسد هو الرئيس الشرعي المنتخب من الشعب السوري، ولا يحق للولايات المتحدة أن تتجاهل هذا التصويت وهذا الخيار، وإذا لم يتم القضاء على الإرهابيين فسوف يوسعون أنشطتهم المدمرة (هكذا) إلى آسيا الوسطى ومناطق أخرى. هذه الصورة السريالية نفسها انعكست على المرآة الروسية بلغة بوتين! إذ قال في اجتماعه مع المرشد الأعلى الإيراني، بحسب قناة «روسيا اليوم»: «لا يمكن ولا يجب لأحد أن يفرض من الخارج على الشعب السوري أي شكل من أشكال الحكم لدولته أو أن يقول من ينبغي أن يتولى قيادته، الشعب السوري فقط هو من يقرر ذلك»[1]، ولتحقيق هذه الغاية المفروضة على الشعب السوري تقوم الطائرات الحربية الروسية والسورية بعشرات الغارات يوميًا لتدك منازل الشعب السوري ومدارسه ومساجده ومستشفياته وأسواقه ومرافقه كافة، مستعملة أعتى أنواع القنابل فتكًا وتدميرًا لتحيل جميع مقومات ذلك الشعب إلى ركام وآماله إلى سراب وهباء محدثة أكبر عدد ممكن من القتلى والجرحى من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، لتفاقم مأساة ذلك الشعب المنكوب أصلاً بنظام الحاكم السفاح، وليزداد عديد المهاجرين إلى خارج «سوريا»

(١) الولايات المتحدة تغير سياستها كالحية الرقطاء (وكذا حلفاؤها) ففي البداية نادت بتغيير النظام السوري الحاكم وإسقاط بشار، ثم اتفقت مع روسيا على إبقاء النظام الحاكم، ولكن تريد خروج بشار من اللعبة، في المستقبل لا ندري، لعلها توافق على بقاء النظام الحاكم وبقاء بشار ولكن بمشاركة للمعارضة السورية في المشهد العام، ومن يدري (إلا الله تعالى)، لعلها لاحقًا تسعى لمحو وجود المعارضة من المشهد أو إبقائه مشوهًا، أو توافق على صيغة ما تقود سوريا إلى التعتيم، سواء بدويلات مستقلة تمامًا، أو صيغة اتحادية، جميع الاحتمالات واردة وكل الأبواب مشرعة!

وتتضاعف جحافل الهائمين على وجوههم الذين يفترشون الأرض ويلتحفون السماء وتلفح أجسادهم الهزيلة الرياح العاتية ويجتاحهم البرد القارس ويعشعش في بطونهم الفقر وتستوطن أجسامهم الأمراض القاتلة، كلامهم آهات وبكاؤهم دم وأنينهم تتفتت له القلوب من كان حيًا أو ألقى السمع وهو شهيد. فبالله الواحد الأحد من يصدق أن شعبًا هذه أحواله سينتخب من فعل فيه تلك الأفاعيل وأنزل بساحته فادح الأهوال والتقتيل، إلا أن يكون زعيمًا في الافتراءات واختراع الأباطيل!

هنيئًا «لخامنئي» - «بوتين» - «أوباما» اتفاقهم النووي الذي أحدث كل هذا الدمار الشامل، فليتجرعوا سُمًّا زعافًا، يفتّق أمعاءهم ويروا بأعينهم عاقبة المجرم القاتل! قال تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء - ٢٢٧]. لقد فرح الشيعة في «إيران» والموالون لهم خارجها، بدخول «روسيا» الإجرامي على الخط العسكري في الأعمال الحربية في «سوريا» لأنه جاء منقذًا للنظام الحاكم الغاشم بعد أن عجز الدعم الإيراني السافر عن إيقاف زخم التقدم الجهادي في الديار السورية، وغطوا أفراحهم بتحليلات سياسية ودراسات استراتيجية فقد كتب الباحث الشيعي عبد المحسن يوسف جمال مقالاً في صحيفة القبس الكويتية في عدد ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥م بعنوان: «روسيا تؤسس لشرق أوسط جديد» ومما جاء فيه: «اليوم وبعد اجتماع دول القرار الدولي في فيينا بالنمسا، واتخاذها قرارًا وبالأخص في «سوريا» و«العراق» (يقصد الحركات الجهادية في «سوريا» و«العراق»، أقول ليس من بينها داعش، الصنيعة الخارجية) فقد عززت مرة أخرى الدور الروسي في «سوريا» الذي قد يمتد إلى «العراق» و«لبنان» و«ليبيا»، وهو ما سيجعل للروس وحلفائهم دورًا مهمًا في وضع بصماتهم في الصورة المستقبلية للمنطقة. من الواضح الآن أن البلاد العربية ستشهد واقعًا جديدًا في القادم من الأيام مبنيًا على معادلات سياسية جديدة تعتمد على عدة حقائق، منها تقارب الدول الكبرى في تشكيل مصالحها الجديدة، واعتراف الغرب بالدور الروسي في المنطقة، وإعطاء دور لها ولحلفائها في الحراك السياسي القادم، ومراقبة الجهات الممولة للحركات التكفيرية

(كذا) لمحاسبتها وتجفيف منابعها، وتبديل الأدوار العربية وفقًا للرؤية الدولية الجديدة التي يسعى الروس لجعلها تخرج بقرار دولي قد يحرج بعض العرب ويريح آخرين..» اه. (لعله يقصد «إيران»).

لقد أوجد التدخل الروسي العسكري المباشر في الشؤون السورية واقعًا جديدًا على الأرض، بما عقَّد طريقة التعامل معه، ذلك أن «السعودية» تعلم أن تثبيت النظام السوري ودعم صموده ضد المعارضة هو في الواقع دعم للنظام الإيراني لأنه هو المستفيد الاستراتيجي الأول من الموضوع، وعلى «السعودية» أن تتوقع وتتحسب للخطر الإيراني الذي يقدُم عليها من الشمال، بعد أن كان من الشرق فقط.

لقد وسع الاتفاق النووي الهوّة بين الأطراف المتنازعة لأنه ضاعف العنف الإيراني وشد من أزر تعنته واستكباره، وقد كانت اجتماعات فيينا التي بدأت في أواخر أكتوبر ٢٠١٥م إحدى ساحات المنازلة الدولية بين الأطراف كافة، حيث اشتركت فيها ١٧ دولة (ليس من بينها ممثلو النظام السوري ولا المعارضة السورية) سعيًا لإيجاد حل للمعضلة السورية. اشتركت في الاجتماعات «السعودية» و«إيران» و«الولايات المتحدة» و«روسيا» و«العراق» و«الأردن» و«مصر» و«لبنان» و«الإمارات العربية المتحدة» و«قطر» وعمان و«تركيا» وإيطاليا وألمانيا وفرنسا و«بريطانيا» و«الصين»، وعلى طاولة الاجتماعات اتخذ وزير الخارجية السعودي «عادل الجبير» مقعدًا أبعد ما يمكن عن مقعد وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف». وقد أخفق الاجتماع في الاتفاق على دور بشار في العملية السياسية، في حين اتخذت «إيران» موقفا فضفاضًا، حيث قال نائب وزير الخارجية الإيراني «أمير عبداللهيان»، وهو عضو في الوفد الإيراني للمحادثات: «إن «إيران» لا تصر على إبقاء الأسد في السلطة إلى الأبد» أي لا مانع لديها من استمرار الأسد على رأس النظام إذا اختاره الشعب السوري لانتخابات قادمة. وقد فنَّد أحد أعضاء الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة السورية الموقف الإيراني بقوله «إن

خطة «إيران» بالسماح للأسد بالمشاركة في انتخابات مبكرة بعد مرحلة انتقالية ستكون ضربًا من الجنون لأنه أصل المشكلة، وإجراء انتخابات على مستوى البلاد أمر مستحيل. الغريب أيضًا في الموضوع أن الشعب السوري ليس هو الذي يحدد وفده المعارض، بل مؤيدو النظام الحاكم من الخارج هم من يحدد ذلك!. وهذا ما فعله نائب وزير الخارجية الروسي «ميخائيل بوغدانوف» عندما سلّم لكل من «السعودية» و«تركيا» و«الولايات المتحدة» قائمة تضم ٣٨ جماعة معارضة على صلة وتواصل مع «روسيا»! بالمقابل قام الجانب السعودي بتقديم قائمة أخرى مقابلة، وفي إطار استعداد «روسيا» و«إيران» بتقديم الدعم العسكري لبشار قال نائب وزير الخارجية الروسي «سيرجي ريابكوف»: «إنه لا يمكن لأي دولة استخدام القوة العسكرية في «سوريا» دون أن تحصل على موافقة الحكومة السورية». يقصد بذلك كلاً من «تركيا» و«السعودية» أو أية قوات برية للتحالف الذي تقوده «الولايات المتحدة الأمريكية».

وأما «حزب الله» اللبناني فإنه أصبح أكثر شراسة على المستوى السياسي ليبالغ في فرض شروطه على المؤسسات السياسية اللبنانية، لأنه ليس مجرد حزب لسانه حسن نصر الله، بل هو رأس رمح إيرانية، تمسك به يد «خامنئي» ليطعن كل معارض، تلك اليد التي انتفخت بعد الاتفاق النووي الإيراني، وهذا يعني أن الشأن السياسي اللبناني أصبح مقر اتخاذه في «طهران» وليس «بيروت»، وهكذا دخل السوريون النصيريون «لبنان» مرة ثانية من بوابة «حزب الله» اللبناني الإيراني بعد أن كانوا قد خرجوا منه من البوابات الحدودية. وهكذا أصبح الشريط السياسي الإيراني ممتدًا بدون انقطاع، ابتداءً من «طهران» عبورًا بـ «بغداد» ثم «دمشق» ثم «بيروت»، وهذا الحبل السياسي المتصل هو في الواقع امتداد صفوي مجوسي يجعل «إيران» على ساحل البحر الأبيض المتوسط مباشرة، وهو ما يمكنها من الانطلاق المستقبلي في اتجاه السواحل الأفريقية والسواحل الأوروبية الجنوبية بما فيها «تركيا»، ويوفر الأمان لدولة الكيان اليهودي برًا وبحرًا وجوًا، بل يمهد لها الشروع بتنفيذ المرحلة اللاحقة من التوسع في المنطقة.

المحور السياسي الدولي:

أولاً: الاختراق السياسي للمجتمع الدولي:

تعتبر «إيران» نفسها محققة لنصر كبير على المجتمع الدولي لخضوعه لمطالبها بشأن الوضع النووي لها، وأنها فقط قدمت تنازلات لا تعتبر جوهرية، كما ذكرت ذلك من قبل، ولذلك فإنها على الصعيد الدولي أصبحت دولة يحسب لها حساب في السياسة الدولية عمومًا، وفي منطقة الشرق الأوسط خصوصًا، وقد نجحت السياسة الخارجية الإيرانية في إعادة مد الجسور شيئًا ما مع «الولايات المتحدة» والدول الأوروبية، بما يحقق مصالحها الكبرى ويعزز مكانتها وقوة حضورها السياسي في أية مفاوضات دولية تكون طرفًا فيها. وقد أضحى المجتمع الدولي لا يستطيع أن يتخذ قرارًا واقعيًا بشأن أي قضية «لإيران» فيها خيط دون أن يحترم رأيها وخاصة في القضية السورية وقضايا الخليج العربي.

بناء على ذلك فإنه بتاريخ ٢٣/ ٨/ ٢٠١٥م أعاد وزير الخارجية البريطاني «فيليب هاموند» شخصيًا فتح سفارة بلاده في «طهران»، وبعد ساعات أعادت «إيران» فتح سفارتها في لندن بحضور «محمد حسن حبيب الله زادة»، القائم بالأعمال الإيراني في لندن، وكذلك بحضور «مهدي دانش يزدي» نائب وزير الخارجية الإيراني (الوكالات ٢٤/ ٨/ ٢٠١٥م) وأما بخصوص التوجه نحو تطبيع العلاقات مع «أمريكا» فقد قالت «وكالة باسيج» الرسمية للأنباء التابعة لقوات الباسيج في الحرس الثوري الإيراني: إن العقيد «برات زاده» قائد قوات الباسيج في منطقة «قاننات» التابعة لمحافظة خراسان الجنوبية انتقد حذف شعارات «الموت لأمريكا» التي كانت منتشرة في المساجد الإيرانية (بحسب موقع عربي ٢١) ومن يجرؤ على حذف تلك الشعارات التي تاجرت بها «إيران» لمدة تزيد عن ثلاثة عقود إلا الحرس الثوري أو ما كان في حكمه؟! وقريبًا ستسلخ «إيران» عن «أمريكا» شعار «الشيطان الأكبر» والله أعلم.

ثانيًا: علاقة «إيران» بالملفات التركية مع «العراق» وروسيا والسعودية:

سأذكر عدة ملفات، الأول: الملف العراقي التركي، الثاني: الملف الروسي التركي، الثالث: الملف السعودي التركي وعلاقة «إيران» بكل ملف:

أولاً: الملف العراقي التركي:

تنظر «إيران» إلى «تركيا» من منظار ما تشكله من خطر على الآمال الصفوية في التوسع تجاه الغرب شاملة «العراق» و«سوريا» و«لبنان»، وتخشى «إيران» من أي تعاون تركي - عربي، وخاصة تركي - سعودي - قطري يعيق تنفيذ خططها بهذا الشأن، وبما أن «إيران» تتحرك حاليًا علنًا باتجاه تكوين إمبراطورية فارسية ملتحفة بالعباءة الشيعية، فإن ذلك حكمًا سيؤدي إلى مواجهات مستقبلية مع الدول العربية والإسلامية التي تشكل الحاضنة الأساس للمكون الإسلامي السني العالمي الذي يفوق تعداده مليار وأربعمائة وخمسون مليونًا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك المواجهات ستكون بين معتد عنصري فارسي مرتدٍ الثوب الشيعي؛ وأنظمة عربية وإسلامية، حواضنها سنية، لكن معظمها سيخوض تلك المواجهة بلافتات علمانية سياسية، بعضها علماني في حقيقته، وهو الأعم، وبعضها لا يرغب أن تُستعلن تلك المواجهات باعتبارها صراعًا سُنِّيًا شيعيًا، خاصة أن جميع الدول العربية والإسلامية ليس واردًا في أي من دساتير حكمها لفظ يدل على الانتماء بمسمى «سُنِّي» خلافًا «لإيران» التي ينص دستورها على انتمائها إلى المسمى «الشيعي الإثني عشري»، وهؤلاء هم من غلاة الشيعة ومواقفهم معلومة عبر التاريخ في محاربة الإسلام السني، والذي هو إسلام الكتاب والسُّنَّة (وهو منصوص عليه في نظام الحكم السعودي فقط)[1]. من خلال تلك النافذة وعلى ضوئها تتبلور طبيعة العلاقات الإيرانية التركية.

(١) بحسب الدستور الإيراني: المادة (١٢): «المذهب الجعفري الإثني عشري يبقى إلى الأبد المذهب الرسمي لإيران وغير قابل للتغيير». و(المادة ١٣) نصت على «إن الإيرانيين الزردشت (أي المجوس) واليهود والمسيحيين وحدها الأقليات الدينية المعترف بها دستوريًا، وتتمتع بأداء شعائرها». وليس ثمة إشارة للسنة حتى ضمن الأقليات، وبحسب «نظام الحكم» في المملكة العربية السعودية، المادة (١) من الباب الأول نصت على أن «المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها=

لا شك أن «تركيا» تنظر بعين الريبة والتوجس للحضور العسكري الإيراني الفاعل في كل من «العراق» و«سوريا»، أي على تخوم مباشرة مع الحدود الجنوبية لـ «تركيا»، وهو ما يشكل عليها خطرًا متحفزًا في حال اندلاع أي شرارة احتكاك عسكرية في تلك المناطق بين الأتراك والإيرانيين، أو مع حلفائهم من النظامين العراقي والسوري، ثم الروسي بعد ذلك.

بدأ تفاعل الاحتكاك يتصاعد بسبب قضية «معسكر بعشيقة» حيث ذكرت وكالة «أنباء الأناضول» التركية المقربة من الحكومة أن نحو ١٥٠ جنديًا تركيًا مع ٢٠ إلى ٢٥ دبابة وصلت في ٤ ديسمبر ٢٠١٥م إلى محيط الموصل في إطار مهمة لتدريب القوات الكردية العراقية في إقليم كردستان المتحالف مع أنقرة. وقد وصلت تلك القوات إلى منطقة «بعشيقة» الواقعة بالقرب من حدود إقليم كردستان في محافظة نينوى العراقية، والتي تسيطر «داعش» على معظم أجزائها.

وقال المتحدث باسم حكومة إقليم كردستان «سفين دزبي» في بيان أصدره: في إطار التعاون مع التحالف الدولي ضد الإرهاب، فتحت الحكومة التركية في نهاية العام الماضي ٢٠١٤م معسكرين تدريبيين، أحدهما «سوران» في أربيل، والثاني في

=كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ولغتها هي اللغة العربية وعاصمتها مدينة الرياض». وورد في المادة (٧) من الباب الثاني: «يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة». وورد في المادة (١١) من الباب الثالث «يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم». وبينت المادة (١٢) أن «تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام». ولست بصدد الحديث عن مدى الالتزام بتطبيق تلك النصوص، ولكن بصدد بيان المرجعية الدستورية لأنها هي الأصل، وقد جاءت هذه النصوص ضمن سياق مقال كتبه «د. عبد الله بن ثاني» بعنوان «مقارنة بين دستور إيران ونظام الحكم السعودي»، نشرته صحيفة القبس الكويتية بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٦م. وذلك تفنيدًا لمقال نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية باللغتين الإنكليزية والفارسية كتبه وزير خارجية إيران «محمد جواد ظريف» حول المملكة العربية السعودية تحديدًا ودول الخليج، اتهم فيه المملكة بتأجيج الطائفية والكراهية ضد الشيعة وأنها تدعم الإرهاب. ثم بين الكاتب زيف افتراءات ظريف وعبثيته بالمشاعر...

«قلاجولان» في السليمانية لتدريب قوات البشمركة، وفي الوقت نفسه، تمَّ فتح مركز آخر لتدريب القوات العراقية قرب الموصل، وتم تقديم الدعم العسكري لهذا المعسكر أيضًا، وبهدف توسيع هذا المعسكر قامت الحكومة التركية بإيصال المختصين والمعدات اللازمة.

لم تكن تلك التحركات التركية مفاجأة، وقد أوضح رئيس الوزراء التركي «أحمد داود أوغلو» في كلمة متلفزة بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١٤م أن معسكر بعشيقة الذي يقع على بعد ٣٠ كم من الموصل هو معسكر تدريبي أقيم لدعم قوات المتطوعين المحلية التي تقاتل الإرهاب، نافيًا أن نشر القوات هو تمهيد لشن عملية برية عسكرية ضد تنظيم «داعش». وأكد أن المعسكر ليس جديدًا وأن تدريب العراقيين فيه بدأ بناء على طلب مكتب محافظ الموصل وبالتنسيق مع وزارة الدفاع العراقية.

اعتبرت «إيران» أن هذا الوجود التركي الرمزي في شمال «العراق» تهديد خطير لمخططاتها في الهيمنة الكاملة على التراب العراقي، فأوعزت إلى وكلائها الخائنين في «العراق» بالتحرك السريع لوقف التحرك التركي الذي لم يكن جديدًا ولا سريًا، إنما كان باتفاق مسبق مع وزير الدفاع العراقي، انصاعت «بغداد» المحكومة من قبل الشيعة فورًا للأوامر الإيرانية ودعت في ٥ ديسمبر ٢٠١٥م «تركيا» إلى سحب قواتها الرمزية واستدعت وزارة الخارجية العراقية السفير التركي وسلمته مذكرة احتجاج على دخول قوات بلاده إلى الموصل، وأصدرت بيانًا جاء فيه «تؤكد وزارة الخارجية العراقية أن دخول قوات تركية إلى داخل أراضي «العراق» دون علم الحكومة المركزية في «بغداد»، خرق وانتهاك لسيادة البلد وتجاوز على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، حيث إن «العراق» يعتبر وجود أي قوات عسكرية داخل أراضيه ودون علم حكومته عملًا معاديًا». وأما الرئيس العراقي «فؤاد معصوم» فقد تذكر فجأة العلاقات الدولية، فقال عن الوجود التركي (المتفق عليه مع بغداد): «إنه انتهاك للأعراف والقوانين الدولية وإنه

سيزيد التوترات الإقليمية». وقد تناسى هؤلاء جميعًا كيف أن الحرس الثوري الإيراني يصول ويجول في «العراق»، وينتقل إلى «سوريا» عبر أراضيها مع سلاحه ومدرعاته وعتاده.. إنها العين الصفوية العوراء، لا ترى إلا ما يحقق أهدافها وأغراضها التوسعية ويثري طموحاتها الهوجاء الدنيئة، وأرادت «إيران» استغلال الموقف إعلاميًا لمحاصرة «تركيا» سياسيًا، فطلب وكيلها العراقي انعقاد جلسة لمجلس الأمن لبحث الموضوع، حيث تطمح على الحصول من خلاله بدعم من حليفهم الروسي على قرار يأمر «تركيا» بسحب قواتها. وكانت «إيران» قد وظفت إعلامها لهذه الغاية فشنت الصحف الإيرانية، بوق النظام الحاكم، هجومًا شرسًا على «تركيا»، معتبرة ما فعلته «تركيا» عدوانًا سافرًا على سيادة «العراق» واستقلاله.

ثانيًا: الملف الروسي التركي:

ما إن أسقطت «تركيا» المقاتلة الروسية المنتهكة لحدودها الدولية بتاريخ ٣٠/ ٩/ ٢٠١٥م حتى وجدتها «إيران» فرصة للاصطياد في الماء العكر وذلك لإيجاد فجوة قابلة للاتساع في العلاقات التركية الروسية، وسارع إعلامها بوصف الحدث بالحماقة وأنه أوشك أن يعرِّض الأمن والسلام الإقليمي والدولي للخطر!

وتناست أن سعيها لامتلاك القنبلة النووية لتتكمن من خلال ذلك تحقيق أحلامها الإمبراطورية الصفوية هو التهديد الحقيقي للأمن والسلام إقليميًا ودوليًا!

وكانت «تركيا»، في إطار مساعيها لاستتباب الأمن في المنطقة، تسعى لتحسين علاقتها مع «طهران»، حيث اقترحت عليها زيادة حجم صادرات الغاز إلى «تركيا»، فأجابت أنها مستعدة لذلك ولكن بأسعار جديدة، وليس الأسعار المبرمة في الاتفاق بين البلدين، ونكاية في «تركيا»، واستغلالاً للحدث واستثمارًا له، أعلنت «إيران» استعدادها لاستقبال عشرات الآلاف من السياح الروس بعد أن أوقفت «روسيا» النشاط السياحي الروسي باتجاه «تركيا»، كما أعلنت عن تصدير الخضروات والفواكه والمنتجات الغذائية

والمجففات إلى «روسيا»، وقد بدأت السوق الإيرانية تعاني من نقصان منتجات المواد الزراعية بسبب تصديرها إلى «روسيا».

بالمقابل، فإن أجهزة الإعلام التركية وجهت انتقادات لاذعة «لإيران» لدفاعها عن «روسيا» ضد «تركيا» بخصوص موضوع الطائرة السوخوي ٢٤ التي أسقطتها «تركيا». وقالت القنوات الإعلامية التركية إن «إيران» لا تزال تصب الزيت على الأزمة لاستغلالها، بدلاً من محاولة تهدئة الأجواء، بل إن الإعلام التركي أظهر استغرابه من عدم إبداء «إيران» لأي مساع للتوسط بين «روسيا» و«تركيا» لتجاوز الأزمة.

إن «إيران» لا تريد تهدئة الأزمة بل تريد إذكاء لهيبها، فقامت بتزويد «روسيا» بعدد كبير من الوثائق والأفلام التي تدعي تآمر «تركيا» مع تنظيم داعش (زورًا وبهتانًا)، ومعلوم أن «تركيا» تحارب داعش وأن طائرات التحالف الغربي تنطلق من قواعدها في «تركيا» في إطار اللعبة الدولية حول داعش، ووجهت «إيران» الاتهامات إلى «تركيا» بأنها في سبيل سعيها لإسقاط الأسد ونظام تحالفه مع الجماعات الإرهابية (أي الفصائل السورية المقاتلة التي رفضت ظلم النظام الحاكم وبطشه ووحشيته فهبت دفاعًا عن كرامتها ونيل حريتها). وإمعانًا في غيظ «تركيا» نقلت أجهزة إعلام إيرانية عن مسؤولين سياسيين وعسكريين في «إيران» دفاعهم وتأييدهم للحشود العسكرية والأسلحة الروسية الجديدة التي انهالت على «سوريا» تحت ذريعة محاربة الإرهاب ولأجل تغيير المعادلة العسكرية في «سوريا». (وقد أشارت إلى ذلك صحيفة «إيران» أمروز الإيرانية في عددها في ديسمبر ٢٠١٥م)، وبسبب هذه المواقف اتهم الرئيس التركي أردوغان «إيران» بأنها توافق «روسيا» في توجيه التهم إلى بلاده، فطاش عقل المسؤولين الإيرانيين، وبصلافة الاستكبار دعا نائب رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني «منصور حقيقت بور» وزارة الخارجية أن ترد بحزم على تصريحات أردوغان وألا تسمح لأمثاله بتجاوز الحدود!

ومعلوم أن الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» يتميز بالحكمة وببعد النظر، فقال في مقابلة مع قناة «العربية» أذاعتها في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٥م أنه يتطلع لإصلاح العلاقات الدبلوماسية مع «روسيا» مجددًا، وقال: «إن وزير خارجيتنا أجرى محادثتين مع نظيره الروسي.. وبعض القادة السياسيين لدول مختلفة يرغبون بعدم استمرار الوضع على حاله، ويتدخلون بهذا الصدد، ويبذلون جهودًا للخروج بنتيجة من النقطة التي نحن فيها»، وعن العلاقات مع «طهران» قال: «إن بيني وبين «إيران» وجهات نظر وخلافات، لكن لا أريد أن تكون خلافاتنا مؤثرة على علاقات الجوار بيننا، وأتمنى ألا نكون أعداء، وبناء على بعض المواقف الطائفية، ومرجعنا لا يجب أن يكون المذاهب». وقد اعتبر أردوغان الاتفاق النووي الإيراني لا يعوَّل على حقيقة تنفيذه الآن، وقال: «بالنسبة لي، فإن الاتفاق النووي الإيراني لم ينته بعد، ومن الصواب تقييمه حال رؤيتنا للنتائج». أقول: ها هي النتائج بدأت تتضح من خلال مزيد من العربدة الإيرانية في بعض دول الخليج العربي، واستمرار دعمها الصاخب لكل من النظام السوري وحزب اللات اللبناني وحكومة «العراق» الشيعية المتطرفة، ومع ذلك فإن السياسة التركية لا تزال محافظة على فتح الأبواب بين أنقرة و«طهران»، فقد قام وزير خارجية «إيران» في ١٢ أغسطس ٢٠١٦م (أي بعد فشل الانقلاب في «تركيا» ١٥ يوليو ٢٠١٦م) بزيارة لأنقرة اجتمع خلالها مع وزير الخارجية التركي «مولود تشاويش أوغلو» وقام بزيارة للقاء الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان»، حيث تم الاتفاق على المحافظة على وحدة الأراضي السورية، وتقوية التبادل التجاري ورفعه إلى ٣٠ مليار دولار، مع السعي لمضاعفة الاستثمارات المشتركة في مجال الطاقة والسياحة وشراء مزيد من الغاز الطبيعي من «إيران» (الوكالات في ١٢ أغسطس ٢٠١٦م).

ثالثًا: الملف السعودي التركي:

تعتبر «إيران» أن أي تنسيق يجري بين «السعودية» و«تركيا» هو بمنزلة توطيد أركان السُّنَّة ضد الشيعة. ولذلك فهي تنظر بعين الريبة لأي تقارب أو تنسيق بين هذين

البلدين، حيث إنها تخشى من انعكاس ذلك على الوضع في «سوريا» بما لا يتوافق مع الوجود العسكري والدعم السياسي الذي تقوم به «إيران» هناك، وذلك أنها تعتبر كلاً من «السعودية» و«تركيا» داعمتين للمعارضة المسلحة في «سوريا». وقد ازداد اضطرابها بعد أن أعلن كل من «السعودية» و«تركيا» اتفاقهما على «إنشاء مجلس تعاون استراتيجي» بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٥م إثر الزيارة التي قام بها «أردوغان» للسعودية واجتمع خلالها بالملك «سلمان بن عبد العزيز»، وسيكون هذا المجلس مهتمًا بأمور عديدة بما فيها الأمور الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والطاقة وغيرها، وذلك بحسب ما ذكره وزير الخارجية السعودي «عادل الجبير» في مؤتمر صحفي عقده مع نظيره التركي. وفي مضمون تلك الأمور المذكورة عناوينها سالفًا تأتي القضية السورية في مقدمة الاهتمامات، وقد لفت «أردوغان»، قبل سفره للسعودية، إلى أن الأطروحات والمقترحات والتوصيات التي تبنتها «تركيا» معروفة فيما يتعلق بإيجاد حل للأزمة السورية، وأن الخطوات التي ستتخذ دون الأخذ بعين الاعتبار التركيبة الاجتماعية وتاريخ المنطقة ومتغيراتها لن تجلب غير الظلم والدموع، وأن «تركيا» ستواصل التضامن والتشاور مع «المملكة العربية السعودية» في مرحلة تكثفت فيها الجهود من أجل إيجاد حل سياسي في «سوريا»، وأن هدف «تركيا» هو إحلال سلام دائم ومستدام وعادل في كافة مناطق الأزمات وعلى رأسها «سوريا» (بحسب وكالة «رويترز» في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٥م).

ورغم مواقف «إيران» المتشنجة ضد «تركيا»، فإن ذلك لم يمنع «تركيا» من اتخاذ مواقف متزنة ومتوازنة. وظهر ذلك جليًا في موقفها من الهجوم على سفارة «المملكة العربية السعودية» في «طهران» وعلى قنصليتها في مشهد، فهي من جهة شجبت هذه الاعتداءات وأعربت وزارة خارجيتها في بيان لها عن قلقها إزاء تلك الاعتداءات، مشددة على ضرورة حماية البلد المضيف لهذه البعثات وفقًا لاتفاقية فيينا التي تنص

على حصانة مقار البعثات الدبلوماسية وصيانة أمنها، ومن جهة مقابلة فإنها دعت، بلسان رئيس وزرائها «أحمد داود أوجلو»، كلاً من «السعودية» و«إيران» إلى استخدام القنوات الدبلوماسية لتهدئة التوترات، وأن «تركيا» مستعدة لأن تلعب دورًا حيث اعتبرت بلسان رئيسها «أردوغان» أن «الإعدامات شأن داخلي سعودي، وأن من التزموا الصمت إزاء قتلى «سوريا» يحدثون جلبة الآن لإعدام سجين واحد في «السعودية»» وهذا يمثل موقفًا رسميًا تركيًا بشأن التعليق على حادثة إعدام نمر باقر النمر، حيث ألقاها «أردوغان» أمام نواب في أنقرة وبحضور مسؤولين محليين بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٦م.

إن تجاوب «إيران» مع المبادرة التركية أمر مطلوب، وهو مؤشر إلى أن الاتفاق النووي ربما يعيدها إلى بعض رشدها، أو أن يكون ذلك الاتفاق قد غيَّب المتبقي من ذلك الرشد.

إيران والمواقف الدولية من الاتفاق النووي:

يمكننا أن نرصد أهم المواقف الدولية المتعلقة بالاتفاق النووي الإيراني وأبرزها المواقف المتعلقة بـ «الولايات المتحدة»، ثم «السلطة الصهيونية» في «فلسطين»، ثم العالم الإسلامي.

إيران والولايات المتحدة الأمريكية:

أقف عند عدة محطات:

المحطة الأولى: مراسل صحيفة «واشنطن بوست»:

اسمه «جيسون رضايان» إيراني أمريكي، يعمل مراسلاً للواشنطن بوست في «إيران»، أُدِين بالتجسس والمساس بالأمن الوطني وأعلن المتحدث باسم السلطة القضائية «غلام حسين محسني إيجاني» أن القضاء حكم بسجنه دون تحديد مدة السجن، علمًا بأن العقوبة القصوى لهذه التهمة تصل إلى ٢٠ عامًا. وكان الحكم صدر بحقه بتاريخ ١١

أكتوبر ٢٠١٥م، وهو ما أوجد موقفًا حساسًا بعد الاتفاق النووي، الذي لا تزال أوار ناره مشتعلة لم تخمد بعد. ولذلك سارع وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف» إلى القول بتاريخ ١٧ أكتوبر: إن «إيران» تحاول حل القضية «من وجهة نظر إنسانية»، إلا أن «الاتهامات خطيرة». وكانت «الولايات المتحدة» قد طالبت مرارًا بالإفراج عن رضايان، لكن لم تستجب «إيران» لطلباتها، وبذلك تكون قضية «رضايان» ورقة ضغط بيد «إيران» في موضوع الإيقاع العملي لتنفيذ الاتفاقات النووية. هذا ما حصل فعلاً، فقد ذكرت صحيفة «وول ستريب جورنال» أن «الولايات المتحدة» دفعت فدية طائلة مقابل الإفراج عن أربعة أمريكيين كانوا محتجزين لدى «إيران» وذلك ضمن صفقة لتبادل السجناء وأن البيت الأبيض أبلغ الكونجرس في ديسمبر ٢٠١٥م أنه بصدد فرض عقوبات ضد ١٢ مؤسسة لضلوعها في برنامج «إيران» للصواريخ الباليستية، ثم تخلى فجأة عن الفكرة في اليوم نفسه، وقد أوردت وكالة «رويتر» بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م أن تخلي «الولايات المتحدة» عن فرض تلك العقوبات جاء بعد أن حذر وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف» نظيره الأمريكي جون كيري بأن من شأن خطوة كهذه أن تخرج صفقة تبادل السجناء عن مسارها، وهو الاتفاق الذي ظل الطرفان يتفاوضان حوله بسرية طوال أشهر، واعتبرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن توقيت الإفراج عن الأمريكيين لم يكن من قبيل الصدفة لأنه تم في اليوم الذي دخل فيه الاتفاق النووي مع «طهران» حيز التنفيذ، وهكذا أظهرت «إيران» للعالم مجددًا أن احتجاز رهائن أمريكيين أثناء ولاية أوباما الرئاسية يمكن أن تجني من ورائه كسبًا دبلوماسيًا وعسكريًا غير متوقع. بعد ذلك، تبقى قضيتان معلقتان، **الأولى**: اختفاء «روبرت ليفينسون»، العميل السابق لوكالة التحقيقات الاتحادية (إف بي أي) في «إيران» عام ٢٠٠٧م، حيث تقول «إيران» إنها لا تعرف شيئًا عن مكان وجوده.

الثانية: رفض «إيران» إطلاق سراح، «سياماك نمازي» أحد المديرين في قطاع الصناعة النفطية الذي احتجز في أكتوبر ٢٠١٥م بتهمة «التجسس».. لكن لم ترفع ضده

أي قضية. ومعنى ذلك أن «إيران» لا تزال تحتفظ بأوراق ضغط للمساومة في قضايا تراها تقدم إليها مصلحة أو مصالح، مع اهتمامها بمد جسور جديدة مع «الولايات المتحدة»، كما صرح بذلك «روحاني» بقوله: «تحتاج «إيران» و«أمريكا» إلى العمل معًا بالمنطقة، ثم كسر المحرمات، وستظل قناة الاتصال هذه مفتوحة» وهذا يعني أن معادلة التوازنات في منطقة الخليج العربي قد طرأت عليها متغيرات جوهرية بخصوص الاستراتيجيات المتدافعة فيها، وهو ما يعني أهمية إعادة نظر دول مجلس التعاون الخليجي في خططها السياسية والأمنية والاقتصادية.

المحطة الثانية: تأشيرات دخول الإيرانيين إلى أمريكا:

وافق الكونغرس الأمريكي في ديسمبر ٢٠١٥م على قانون يفرض قيودًا على حقوق السفر دون تأشيرات دخول للأشخاص الذين زاروا «إيران» أو يحملون الجنسية الإيرانية مع جنسية أخرى.

أثار هذا القانون حفيظة «إيران» واعتبرته انتهاكًا للاتفاق النووي، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية «حسين جابر الأنصاري» بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥م خلال مؤتمر صحفي بثه التليفزيون: «إن أي خطوات تتخذ خارج إطار الاتفاق غير مقبولة «لإيران»، وأنها ستتخذ خطوات خاصة بها للرد حينما تقتضي الضرورة».

وذكر أن لجنة كلفت بالإشراف على الاتفاق ستكون مسؤولة عن إعداد الرد الإيراني على أي انتهاكات، وقال المفاوض النووي الإيراني «عباس عراقجي»، رئيس اللجنة: «إن قانون تأشيرات الدخول يتعارض مع الاتفاق».

ويتبين من ذلك أن الاتفاق النووي المعلن له أبواب أخرى خاصة، أو أن «روح الاتفاق» تتضمن أبعادًا غير معلنة أو غير محددة. كما يدل القانون الأمريكي المذكور على أن جسور إعادة مد العلاقات مع «الولايات المتحدة» لا تزال متقطعة وفاقدة بعض ألواحها.

المحطة الثالثة: أوباما متردد و«إيران» تشكره!

صحيفة «وول ستريت جورنال» كتبت افتتاحية مهمة في مطلع عام ٢٠١٦م بعنوان: «الملالي يشكرون أوباما»، ذلك أنه اعتقد إنهاء فترته الرئاسية الثانية باتفاق للسيطرة على الأسلحة الإيرانية بالطريقة التي أنهى بها الرئيس الأمريكي الأسبق «رونالد ريغان» الاتحاد السوفييتي، لكن يبدو أن اتفاق أوباما مع «طهران» شجع «طهران» على ممارسة أعمال عدوانية عسكرية أكثر، وعلى المزيد من العداء «لأمريكا»، وقد جاءت قضية إجراء تجارب إيرانية على صواريخ باليستية لتصب الزيت على النار. وقالت الصحيفة: «إن رد فعل البيت الأبيض الأولى كان التقليل من شأن هذه التجارب الصاروخية، لكن أوباما حسم أمره بعد ذلك وأبلغ الكونغرس أنه سيطبق عقوبات على عدد من الشركات والأفراد الإيرانيين المسؤولين عن برنامج الصواريخ الباليستية، ثم أعلن لاحقًا أنه سيؤجل إعلان تلك العقوبات رغم أن تأثير تلك العقوبات سيكون أشبه بالتوبيخ الدبلوماسي، لا أكثر»، وقالت الصحيفة: إن الرئيس الإيراني «حسن روحاني» رد على العقوبات التي لا تزال قيد الإمكان (ولم تنفذ بعد) بإصدار أوامر لوزير دفاعه بتصعيد نشاط برنامج الصواريخ الإيراني، وأوضحت الصحيفة أنه «إذا اتخذت واشنطن خطوة قوية ردًا على تجارب الصواريخ الإيرانية، أو أي انتهاكات أو استفزازات عسكرية أخرى، فإن «طهران» تستطيع التهديد بعدم الالتزام بالاتفاق النووي، وأنها تعلم أن العالم لا يرغب في الحفاظ على عقوبات جادة، وأن أوباما لن يعترف أبدًا بأن صفقته معها قد فشلت.. وأن ملالي «إيران» حصلوا بالاتفاق النووي على رفع العقوبات واستعادة مائة مليار دولار، وفي الوقت نفسه الحفاظ على البنية التحتية لبرنامجهم النووي الذي يمكنهم استئنافه فور انتهاء مدة سريان الاتفاق، إذا لم يجدوا مبررًا للتنصل منه قبل ذلك». وقد أوردت هذه المحطة للتدليل على أن «إيران» تتحرك على أرض الواقع بما نعتقد أنه بما لا يكون في حسابات الجهات التي تتفاوض معها، وأنها تستطيع أن تتسلل من بين سطور الاتفاقات إلى دهاليز تنفذ من خلالها إلى أهدافها الاستراتيجية، وإن كان ذلك عن طريق الأبواب الخلفية، غير أن

الكونغرس الأمريكي خيَّب «إيران» في آمالها، وتجاوز ترددات وتنازلات أوباما ففرض قرارات جديدة حيث أعلن عن فرض الحظر على بعض البنوك التي تتعاون مع الربيب الإيراني «حزب الله اللبناني»، ومصادرة أموال مجمدة تابعة للمصرف المركزي الإيراني وذلك تعويضًا عن التفجيرات التي حصلت في «بيروت» و«السعودية»، والتي رفضت «طهران» الاتهامات بشأن مسؤوليتها عنها، ثم صادق الكونغرس في ٨ يناير ٢٠١٦م على مشروع قانون يمنع تخفيف العقوبات على «إيران»، كما يمنحه سلطة أكبر للإشراف على عقوبات الاتفاق النووي، كما ينص مشروع القانون على منع رفع العقوبات عن الأشخاص والشركات والكيانات المتورطة في دعم برامج «إيران» للصواريخ الباليستية، من جهتها فإن «إيران» حاولت القيام بحركة توحي من خلالها بصدق نيتها في تطبيق الاتفاق النووي فأرسلت في ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥م شحنة يورانيوم مهمة إلى «روسيا»، ولكن من غير المعلوم إن كان ذلك في إطار فحوى الاتفاق أم أنها مجرد أمانة لدى «روسيا»؟!

لكن «إيران»، في الوقت نفسه، حاولت الفصل بين علاقاتها المتوترة مع «الولايات المتحدة» والاتفاق النووي، وقد ذكر «روحاني»، في مقابلة مع صحيفة «كورييري يلاسيرا» الإيطالية أن نقاط خلاف لا تزال قائمة مع «الولايات المتحدة» رغم الاتفاق النووي، فالأمريكيون لم يرفعوا كل العقوبات، لكن فقط المرتبطة بالبرنامج النووي وأن الاتفاق النووي شيء وعلاقات «إيران» مع «الولايات المتحدة» شيء آخر، وأن المشاكل معهم تعود لفترة طويلة، وقد بدأت مع الثورة الإسلامية، وقد نقلت تصريحه الوكالات بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٥م، وكان الرد الأمريكي على مجمل الموقف الإيراني قد جاء على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية «جون ارنست» إذ قال: ««إيران» لا تزال مستمرة في دعم الإرهاب.. وأنها ذات تاريخ طويل في دعم الأنشطة الإرهابية في العالم، ولو حصلت على سلاح نووي فسيكون دعمها للإرهاب أكثر خطورة.. وأن هناك أدلة على دعم «إيران» للحوثيين في «اليمن»»، (كما نقلته العربية - نت في ١٨ إبريل

٢٠١٦م). لكن هذه الأقاويل جاءت لتهدئة معارضة الجمهوريين للاتفاق النووي، فقد حثَّ رئيس مجلس النواب الأمريكي «بول ريان» الرئيس «أوباما» على أن يستبعد بشكل قطعي أي التفاف يمنح «إيران» قدرة على الوصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى النظام المالي الأمريكي أو الدولارات، وقال: «بدلاً من مساعدة النظام على أن يصبح أكثر ثراء، على الإدارة أن تحاسبه على الاختبارات المستمرة للصواريخ الباليستية والانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان ودعم الإرهاب». قلت: إن معارضة الجمهوريين لأوباما كمن ينفخ في الكير، خاصة إذا علمنا أن الإيرانيين قد عشعشوا بين جدران البيت الأبيض، إذ هناك أربع نسوة إيرانيات بين جنباته، وهن: ١) **فريال كواشيري**: المساعدة الخاصة لأوباما، ٢) **سحر نوري زادة**: المستشارة الخاصة لأوباما. ٣) **باتنها**: العاملة الخاصة في مكتب «ميشيل أوباما» في البيت الأبيض والتي افتخرت بها أمام ضيوفها لتجهيزها مائدة النوروز. ٤) **هدية غفاريان**: عضو مكتب الرئيس الأمريكي في البيت الأبيض.

المحطة الرابعة: حرق السفارة السعودية والحرج الأمريكي:

قال محللون سياسيون: إن «الولايات المتحدة» تجد نفسها في موقف محرج بعد اندلاع الأزمة الدبلوماسية الحادة بين «المملكة العربية السعودية» و«إيران»، وذلك بسبب سياسة التقارب مع «إيران» التي انتهجتها واشنطن بهدف الوصول بأي ثمن إلى اتفاق حول الملف النووي الإيراني، وهو ما آثار غضب «السعودية»، لكن «الولايات المتحدة» لها رأي في الانقسامات بين الرياض و«طهران»، حيث قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية: «إن «الولايات المتحدة» تأمل ألا تكون غير قابلة للردم». لكن السفير الأمريكي المتقاعد البرتو فرناندیز، نائب رئيس مؤسسة الأبحاث حول إعلام الشرق الأوسط اعتبر أن هذا الرهان الأمريكي خاسر «وأن الذين يقولون أنه من غير الممكن فصل الاتفاق النووي عن النشاطات الأخرى لزعزعة الاستقرار من قبل «إيران» في المنطقة كانوا على صواب.. وأن هناك عيبًا في الشكل في التغيير الكبير الذي قامت به إدارة الرئيس الأمريكي

«باراك أوباما» في الشرق الأوسط عبر التقرب من «طهران» وإغضاب «الرياض»». وقد رد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية على ذلك بقوله: «لا أحد يغلق عينيه عن قدرات نظام «طهران» على القيام بنشاطات تزعزع الاستقرار في المنطقة، إن واشنطن لا تزال تعتبر «إيران» دولة داعمة للإرهاب».

المحطة الخامسة: الملف الإيراني في الاجتماع الوزاري الخليجي - الأمريكي:

بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٦م اختتم وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعًا مشتركًا في الرياض مع نظيرهم الأمريكي «جون كيري»، وقد توضحت المواقف من خلال تصريحين لوزيري خارجية السعودية والأمريكية.

وزير الخارجية السعودي «عادل الجبير» قال: «إن المباحثات تناولت الدور الإيراني في المنطقة وتدخلاتها في شؤونها، وكيفية التصدي لهذه الأمور، وأن الاجتماع اتسم بالوضوح والصراحة وتطابق وجهات النظر في هذا الشأن»، داعيًا «إيران» إلى «ضرورة الالتزام ببنود الاتفاق النووي وإلا واجهت العواقب».

وأوضح أن دول الخليج الست تعمل مع «الولايات المتحدة» لمواجهة تدخلات «إيران» في المنطقة، وإنهاء دور الأسد في «سوريا»، وإنهاء الانقلاب في «اليمن» مؤكدًا أن ««طهران» لا تزال تدعم الإرهاب»، وقال: «لا أرى أن هناك تقاربًا بين «السعودية» و«إيران»، وفق ما وصفته وسائل الإعلام».

وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» وصف اللقاء بأنه كان بناءً، مؤكدًا على أهمية الشراكة القائمة بين بلاده ودول مجلس التعاوني الخليجي، والتزام «الولايات المتحدة» بنجاح هذه الشراكة.

وأما «الاتفاق النووي الإيراني»، الذي دخل حيز التنفيذ، فقد تم التأكيد على ضرورة تنفيذه والقضاء على الأسلحة النووية في المنطقة، وأوضح «كيري» أن بلاده يساورها القلق بشأن بعض الأنشطة التي تقوم بها «إيران» في بعض البلدان الأخرى، وكذلك دعم

الجماعات الإرهابية، مثل: «حزب الله» أو دعم «إيران» لبرنامجها الصاروخي، وأضاف بأن «حزب الله» يمتلك ٨٠ ألف صاروخ، ومعظم أسلحته جاءت من «إيران» عن طريق «سوريا». وقال: «إننا نتفهم مخاوف دول الخليج تجاه «إيران» عقب رفع العقوبات ونحن ملتزمون بالشراكة مع دول المجلس»، قائلاً: «إننا نقف مع «السعودية» أمام التهديد الذي يشكله تمرد الحوثيين في اليمن»[١].

وإنه مما ينبغي الإشارة إليه عدة نقاط:

١) إن الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي برًا وبحرًا وجوًا هو وجود استراتيجي يخدم الاستراتيجية الأمريكية، وأن جميع التحركات الأمريكية السياسية والعسكرية في هذه المنطقة تعتبر تكتيكية، ولا تخرج عن دائرة الوجود الاستراتيجي، ومن ثم فإن جميع المباحثات التي تكون «أمريكا» طرفها الثاني لن تخرج عن هذه الدائرة.

٢) إن وجود «إيران» قوية وفاعلة عسكريًا وسياسيًا، قبل أن تتحول «إيران» إلى دولة نووية، هو محل ريبة واعتراض من قبل «الولايات المتحدة»، فكيف لو أصبحت «إيران» دولة نووية؟! طبعًا سيكون الأمر أشد، غير أن «إيران» تتفوق على «أمريكا» في المنطقة بكون حضورها الجغرافي المباشر والمالك للشاطئ الشرقي للخليج العربي بأكمله، ولذا فليس أمام «أمريكا» لتعويض هذا التفوق إلا تمتين علاقاتها مع حكومات دول الخليج العربي، فانطلاقًا من فَهْم واستيعاب هذه الزاوية نعلم أن دول الخليج العربي تمتلك أوراق ضغط على «أمريكا» للمساومة معها في نقاط ساخنة أخرى مثل «سوريا» و«اليمن». وقد فهمت «أمريكا» هذا الواقع، ولذا أعلن «كيري» عن تطابق في وجهات النظر في موضوع «اليمن»، كما أعلن «عادل الجبير» عن تطابق وجهات النظر في إنهاء دور الأسد في «سوريا».

(١) الرياض، الوكالات ٢٣ يناير ٢٠١٦.

٣) يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تستفيد إلى أقصى مدى من «تبادل الاحتياجات» و«توافق المصالح» في الحوض الخليجي مع «الولايات المتحدة»، لتحاول أن تصل إلى حالة «توازن استراتيجي» مع «إيران» قبل انتهاء المدة التي تم عليها الاتفاق بخصوص توقف «إيران» عن الأنشطة النووية العسكرية، وهي عشر سنوات، وإذا تمكنت من فعل ذلك فإنها لن تكون أسيرة المواقف الأمريكية بعد تلك المدة.

لا بد من فهم أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج هو في أحد أوجهه رأس حربة «السلطة الصهيونية» لفرض هيمنتها على المنطقة، وبالقدر نفسه أو أكثر، أيضًا يعتبر التفوق العسكري الإيراني في الحوض الخليجي رأس حربة أخرى لـ «سلطة الاحتلال الصهيوني»، ولذا لا بد من إدراك أن «سلطة الاحتلال الصهيوني» موجودة فعلاً في منطقة الخليج العربي من خلال قرنين أحدهما أمريكي والآخر إيراني. ومن وجهة نظر «سلطة الاحتلال الصهيوني» فإنها كي تستطيع التحكم بالقرن الإيراني لا بد أن تمتلك مطلق التفوق، ولذلك فإنها تعارض بشدة حيازة «إيران» على «القنبلة النووية» لأنها تريد أن تبقى هي وحدها منفردة بالحضور النووي في منطقة الشرق الأوسط، (منفردة، أي مقارنة مع الدول العربية و«إيران»، وليس مع دول الناتو أو روسيا).

٤) لا يزال الموقف الأمريكي من بعض الأنشطة الشيعية المتسمة بالعنف في بعض الدول الخليجية تشوبه الضبابية. وإلى الآن لم يكن حاسمًا في شجبها أو استنكارها، وأقصى ما ذكره «كيري» بهذا الصدد هو أن بلاده «يساورها القلق».. مجرد مساورة!

المحطة السادسة: الملف الإيراني في اجتماع القمة الخليجي الأمريكي:

في ٢١ إبريل ٢٠١٦م اختتمت القمة الخليجية (ممثلة برؤساء دول مجلس التعاون) الأمريكية (ممثلة برئيسها أوباما) اجتماعها في الرياض، وأصدرت بيانًا ختاميًا، ومما ورد فيه:

- «ما من حلٍّ عسكري للصراعات الأهلية المسلحة في المنطقة التي لا يمكن حلها إلا من خلال السبل السياسية والسلمية، واحترام سيادة جميع الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية..».
- «أكدت «الولايات المتحدة» ودول مجلس التعاون على تأييدها للخطة الشاملة للعمل المشترك مع «إيـران»، منوهين إلى أن تنفيذ الخطة حتى الآن قد حال دون سعي «إيران» إلى امتلاك السلاح النووي، وهو ما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة، وأكد القادة على ضرورة اليقظة حيال تصرفات «إيران» المزعزعة لاستقرار المنطقة، بما في ذلك برنامجها للصواريخ الباليستية ودعمها للجماعات الإرهابية، مثل «حزب الله» وغيره من وكلائها المتطرفين في كل من «سوريا» و«اليمن» و«لبنان» وغيرها».
- «تعهدت «الولايات المتحدة» لمجلس التعاون بزيادة تبادل المعلومات حول «إيران» والتهديدات غير التقليدية في المنطقة».
- «تعهدت دول مجلس التعاون بدراسة معمقة لعروض «الولايات المتحدة» للتعاون في مجال الأمن البحري، والوصول على وجه السرعة إلى اتفاق حول الخطوات اللازمة لتنفيذ نظام دفاعي تكاملي للإنذار المبكر ضد الصواريخ الباليستية».
- «أكدت دول مجلس التعاون على استعدادها لبناء أنشطة ولتسوية الخلافات طويلة الأمد مع «إيران»، شريطة التزام «إيران» بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سلامة الأراضي بما يتفق مع القانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة».
- «إن سياسة «الولايات المتحدة» المتمثلة في استخدام كافة عناصر القوة لتضمن مصالحها الجوهرية في منطقة الخليج وردع ومواجهة أي عدوان خارجي ضد حلفائها كما فعلت في حرب الخليج هو أمر لا يقبل الشك».

- «ومن هذا المنطلق فإن «الولايات المتحدة» على استعداد للعمل سويًا مع دول مجلس التعاون لردع ومواجهة أي تهديد خارجي يستهدف سلامة أراضي أي من دول مجلس التعاون ويتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة».
- «كما يعرب قادة دول مجلس التعاون بدورهم عن التزامهم باستكمال دراسة عروض «الولايات المتحدة» في مجال التعاون العسكري والتدريب الهادف إلى تعزيز قادة دول الخليج على لعب دور أكبر في مواجهة التحديات الإقليمية».

مما نلاحظه في البيان الختامي بخصوص الموقف من «إيران» فيما ورد من نصوص أعلاه ما يلي:

١ - ورد لفظ «الخليج» عددًا من المرات مجردًا، ولم يرد ولا مرة واحدة بلفظ «الخليج العربي» علمًا بأن «إيران» ترفض أي تسمية للخليج العربي بغير «الخليج الفارسي»، فهل كان إهمال إضافة «العربي» للخليج مجاملة «لإيران» أم هو اعتراف ضمني بأنه ليس عربيًا بل فارسيًا!، أم أن الأمريكان ضغطوا بطريقتهم الخاصة لتجريد «الخليج» من وصفه «العربي» في الصياغة النهائية للبيان الختامي؟!

٢ - أشار البيان إلى «ما من حلٍّ عسكري للصراعات الأهلية المسلحة في المنطقة..إلخ». والمقصود هنا «اليمن» و«سوريا» لكن في كلا البلدين، الحوثيون في «اليمن» والنصيريون في «سوريا» لم يعترفا بالحل السياسي وأرادوها حلولاً عسكرية تصفوية صفوية، فما هو موقف دول البيان الختامي من ذلك؟!، ليس ثمة من حلٍّ إزاء تعنت أطراف «إيران» في «اليمن» و«سوريا» سوى مقابلة الحديد بالحديد، وإلا فإن الصراع سيكون من جانب واحد يريد تحقيق كل أطماعه بالقوة، في الوقت الذي يتفرج عليه الطرف الآخر منتظرًا الحل السياسي؟! إنها بالتأكيد معادلة غير متوازية.

٣- أشار البيان إلى «خطة مشتركة» بين دول مجلس التعاون و«أمريكا» لمنع «إيران»

من امتلاك السلاح النووي. وللمراقب أن يتساءل عن ماهية هذه الخطة التي نجحت، خاصة أن الجميع يعلم أن مباحثات الاتفاق النووي قد تمت بين «إيران» ودول (٥+١)، وليس لدول مجلس التعاون في تلك المباحثات أي مشاركة، ولم تكن لها في تلك القافلة ناقة ولا جمل؟!

٤- دعا البيان إلى «ضرورة اليقظة حيال تصرفات «إيران» المزعزعة لاستقرار المنطقة..». نحن نقول إن هذه جملة فضفاضة، واليقظة لدى دول مجلس التعاون بهذا الخصوص موجودة نوعًا ما، ولكن طالما أن البيان بين طرفين، فهذا يلقي بمسؤولية مقابلة على «الولايات المتحدة»، وهو ما يترتب عليه بيان «البنود» الداخلة في «اليقظة»، ليس فقط على المستوى العسكري كما جاء في فقرات أخرى في البيان، بل على المستويات السياسية والاقتصادية أيضًا.

٥- أعطيت «إيران» فرصة زمنية قدرها حوالي خمسة وثلاثين عامًا لإثبات التزامها «بمبادئ حسن الجوار» فلم تلتزم، وبات التعويل على ذلك ووضعه في البيانات الختامية لا طائل من ورائه، فسياسة تدخل «إيران» في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون هو من صميم مبادئ «تصدير الثورة» التي تستظل بمظلة «ولاية الفقيه» النائب عن المهدي المنتظر، كما هو في عقيدة الشيعة الإثني عشرية.

٦- معلوم أن استراتيجية «إيران» إزاء دول المنطقة تسير في خطين: إعداد عسكري متفوق تفوقًا مطلقًا، ودعم عسكري داخلي لعملائها ووكلائها في المنطقة، كما تفعل للحوثيين في «اليمن» وللنصيريين في «سوريا»، وقد جاء في البيان الختامي استعداد «الولايات المتحدة» للعمل سويًا مع دول مجلس التعاون «لردع ومواجهة أي تهديد خارجي»، وليس ثمة ما يفيد استعدادها لردع أي تهديد عسكري داخلي موالي «لإيران»، خاصة وقد بات معلومًا أن «إيران» تزود خلايا نائمة في «البحرين» والقطيف بأسلوب يفيد إعدادها لعمليات انقضاض في لحظات ما بحسب ما يخطط له الإيرانيون الصفويون.

٧- لا يخفى أن «الولايات المتحدة» تسعى في منطقة الخليج من وراء مصالحها، ومن ثم فإن دفاعها عن المنطقة مرتبط بذلك، ومعلوم أيضًا أن رياح المصالح والعلاقات الدولية متحركة، وتهب أحيانًا في اتجاهات متعاكسة، ولذلك لا ينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي التعويل في الدفاع عن منطقتها على «الولايات المتحدة»، بل لا بد لها من الإعداد الذاتي المتواصل، سواء حالاً أو على المدى البعيد، لتكون قادرة على الدفاع عن نفسها بنفسها، وألا تكون مرتهنة في ذلك بقرارات «الولايات المتحدة».

٨- تستطيع دول الخليج العربي موازنة قواها العسكرية مع «إيران» من خلال خطين، **الأول**: الاستعانة بجيوش بعض الدول العربية، **والثاني**: الاستعانة بجيوش بعض الدول الإسلامية كباكستان و«تركيا»، وتوقيع اتفاقيات دفاع مشتركة معها. وهذا في كل الأحوال أولى من التعويل على «الولايات المتحدة» وغيرها من الدول الغربية، الذين ينظرون إلى المنطقة من زاوية «صليبية» إضافة لزاوية المصالح.

المحطة السابعة: مطالبات وتهديدات:

في هذه المحطة، لدينا وقفتان:

الوقفة الأولى: مطالبات إيرانية بالتعويضات:

على هامش التراشق بين «إيران» و«الولايات المتحدة» بعد توقيع الاتفاقات النووية، فتشت «إيران» عن أوراقها العتيقة، لعلها تسترد شيئًا من جحر الضب!

ففي ١٧ مايو ٢٠١٦م أقر مجلس الشورى الإيراني قانونًا يرغم الحكومة على مطالبة «الولايات المتحدة» بتعويضات عما أسماه «الأعمال العدائية والجرائم»، وينص القانون على أنه «من واجب الحكومة اتخاذ التدابير الضرورية لتعويض الأضرار المادية والمعنوية التي سببتها «الولايات المتحدة» «لإيران» أو لمواطنيها منذ ٦٣ عامًا». ويتطرق القانون إلى الأضرار المتصلة بانقلاب ١٩٥٣ على حكومة محمد مصدق، وإلى التي

ارتكبت خلال الحرب مع «العراق» (١٩٨٠ - ١٩٨٨م)، وتلك الناجمة عن تدمير منصات النفط في الخليج أو التجسس الذي قام به أمريكيون ضد «إيران».

وقال نائب الرئيس المكلف بالشؤون البرلمانية «مجيد أنصاري»: «إن المحاكم الإيرانية حكمت على «الولايات المتحدة» بدفع ٥٠ مليار دولار»! وقد أقر مجلس الشورى الإيراني القانون، وذلك ردًا على قرار المحكمة العليا الأمريكية بالاستحواذ على ملياري دولار من الأموال الإيرانية المجمدة في نيويورك، وهو مبلغ يوازي التعويضات التي تطالب بها عائلات نحو ألف أمريكي، هم ضحايا هجمات تتهم واشنطن «طهران» بتدبيرها أو الوقوف وراءها (بحسب وكالات أ ف ب، د ب أ بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١٦م).

الوقفة الثانية: خامنئي يهدد أمريكا بشأن النووي:

في إطار «الحرب الباردة» بين الأصوليين والإصلاحيين، فإن رداء «الاتفاقات النووية» أضحى محل مزايدات وتجاذبات بين الطرفين لتحقيق مكاسب داخلية. ولكلٍّ رايته، وفي هذه الوقفة ستتفحص راية المرشد الأعلى «علي خامنئي» زعيم الأصوليين. ففي ١٥ يونيو ٢٠١٦م هدد «الولايات المتحدة» بعدم الإقدام على القضاء على الاتفاق النووي متوعدًا إياها بحرقه إن أقدمت على تلك الخطوة. ونقلت وكالة أنباء رسمية عن قوله: «الجمهورية الإسلامية لن تبادر بانتهاك النووي، فلقد أمرنا القرآن بالوفاء بالعهود!، لكن إذا تحول التهديد من مرشحي الرئاسة الأمريكية بالقضاء على الاتفاق لشيء عملي فإن الجمهورية الإسلامية ستشعل النيران في الاتفاق.. البعض يظن أننا قادرون على التعامل مع الأمريكيين وحل مشاكلنا (يقصد بذلك الإصلاحيين)، هذه فكرة غير صحيحة.. إنها وهم!» (بحسب رويتر ١٥ يونيو ٢٠١٦م).

ومن الغريب استشهاد «خامنئي» بالقرآن في قضية الوفاء بالعهود، وهم الذين من قريب جدًا انتهكوا العهود والمواثيق الدولية والأعراف الدبلوماسية بإحراقهم السفارة «السعودية» في الرياض وقنصليتها في مشهد!

المحطة الثامنة: «ميكروفون» إيراني متحدثًا باسم الخارجية الأمريكية:

عيَّن أوباما «سحر نوروز زادة» متحدثة للخارجية الأمريكية باللغة الفارسية! فمن هي «سحر زادة»؟! هي أمريكية لأبوين إيرانيين، هاجرا إلى «الولايات المتحدة» قبل أكثر من ٤٠ عامًا. ولدت في ولاية «كونيتيكت» الأمريكية. درست في «أمريكا»، وحصلت على شهادة البكالوريوس في الشؤون الدولية والاقتصاد الدولي من جامعة «جورج واشنطن» عام ٢٠٠٥م، ثم على الماجستير في الدراسات الإيرانية من جامعة «ميريلاند» عام ٢٠٠٧م.

تعتبر «سحر زادة» من الأعضاء النشطين في اللوبي الإيراني الذي يمارس أنشطته تحت مسمى «المجلس القومي للإيرانيين في أمريكا»، وهو موالي لنظام «طهران»، وتشغل «سحر زادة» منصب «مدير قسم إيران» في الخارجية الأمريكية، وقد عملت سابقًا «مديرة لشؤون «إيران» في مجلس الآمن القومي». وتعتبر من الشخصيات المقربة من «أوباما». وكانت الخارجية الأمريكية قد استحدثت منصب «المتحدث باللغة الفارسية» في إبريل ٢٠١١م، وعينت حينها الدبلوماسي «آلن آير» في هذا المنصب، فقام على مدى السنوات المنصرمة بشرح السياسات الأمريكية للشعب الإيراني عبر وسائل الإعلام ومواقع الخارجية الأمريكية الناطقة بالفارسية. وتتحدث «سحر زادة» باللغات الفارسية والعربية والإسبانية والدارية والإنكليزية. وفي مقابلة لها مع القسم الفارسي لإذاعة «صوت أمريكا» قالت بعد تعيينها: «إن «الولايات المتحدة» مستعدة لفتح قنوات جديدة مع «إيران»». وحول مسؤولياتها في الوظائف التي تشغلها قالت: «أنا المسؤولة عن شؤون «إيران» في فريق وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري»، وظيفتي أن أبحث وأقدم التحليلات اللازمة لوضع سياسات واستراتيجيات طويلة الأمد وأن أقدم المقترحات حول «إيران» إلى وزير الخارجية!». وتعد «سحر زادة» من المقربين من وزير الخارجية «جون كيري» الذي لديه العديد من المستشارين الإيرانيين، (بحسب العربية نت ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦م).

إن مما يمكن استنتاجه مما ذكرناه أعلاه ما يلي:

١) إن النظام الإيراني له تغلغل في موقع القرار الأمريكي، وخاصة فيما يخص الشؤون الإيرانية وتأثيراتها المحلية والإقليمية والدولية.

٢) وبناء على ذلك فإن هذا التغلغل يمنع الساسة الأمريكيين من اتخاذ أي قرار يؤثر على «إيران» سلبًا، ويضع العراقيل أمامه.

٣) ومن خلال القناة الأمريكية هناك تواصل بين كل من اللوبي الصهيوني واللوبي الإيراني في «الولايات المتحدة».

٤) ونستنتج بطبيعة الحال أثر كل ذلك في التطبيقات النووية مع «إيران».

المحطة التاسعة: تهديدات «ترامب» تصب في مصلحة «إيران»:

المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية الأمريكية دونالد «ترامب» شن هجومًا غير مسبوق على دول الخليج العربي، واصفًا إياها بأنها «لا تملك شيئًا سوى الأموال»! وجاء حديثه خلال تجمع انتخابي في «فرجينيا»، وقال: «نريد إقامة مناطق آمنة في «سوريا»، وسأذهب إلى دول الخليج التي لا تقوم بالكثير.. صدقوني!.. دول الخليج لا تملك شيئًا، لكنها تملك الأموال، سأجعلها تدفع الأموال.. لدينا دين عام يقدر بـ ١٩ تريليون دولار، ولن ندفع أموالاً عن هذا، ولا تنسوا دول الخليج، من دوننا ليس لهم وجود..» (بحسب صحيفة القبس ٥ أغسطس ٢٠١٦م)

إن فحوى كلام «ترامب» أنه في حال فوزه بالرئاسة سيتدخل مباشرة في سياسات دول الخليج العربي، وأنه سيفرض عليها «أجندته» بقوة التهديد، ولا شك أن الورقة الإيرانية ستكون هي «الفزاعة»، وبصريح العبارة سيكون فحوى التهديد الأمريكي الجديد لدول الخليج العربي هو: «ادفعوا أموالكم إلينا، وإلا سنسلط عليكم «إيران»»، وهذه من أعظم الابتزازات السياسية التي تمارسها عادة «العصابات» وليس الدول، فهل يريد

«ترامب» تحويل «الولايات المتحدة» إلى دولة عصابات تفرض «إتاواتها» على الدول لابتزاز أموالها؟!، وعلى المكشوف!، وكما يقال: عَيْنك عَيْنك!.

الموقف الصهيوني في فلسطين:

إن الاحتلال الصهيوني يعتبر أن الاتفاق النووي لا يحقق طموحاته. وهنا تبرز قضية جوهرية في شأن العلاقات الإيرانية مع الاحتلال الصهيوني. فتلك العلاقات لها وجهان، وجه باطن ويتضمن تكاتف وتعاون الطرفين في أمور منوعة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاستخباراتي أو غيرها، وموقف معلن يتضمن التعادي الإعلامي بين الطرفين، وهو موقف يقصد منه تعزيز المكانة الإيرانية الفارسية إزاء العرب الذين يعتبرون تحرير «فلسطين» قضيتهم الأولى (أقصد الشعوب وليس الأنظمة)، إن قضية «فلسطين» هي المتكأ الذي تستند إليه تلك الأنظمة لتبرر استبدادها لشعوبها وقهرها ومصادرتها لحرياتها، وقد اتفقت جميعًا على العزف على وتر تحرير «فلسطين»، وقد استوعبت «إيران» الدرس منذ البداية فنسجت على منوال الأنظمة العربية. ولذلك فإن السياسة الخارجية الإيرانية المعلنة ستبقى رافعة لشعار تحرير «فلسطين»، قولاً لا فعلاً، وسيبقى بوقها اللبناني «حزب اللات» متدثرًا بتلك الشعارات ليواصل ممارسته ودغدغته للمشاعر العربية والإسلامية، فشأن الجميع الاقتيات من هذه القضية[1].

الموقف من الدول الإسلامية:

إن الاتفاق النووي الإيراني الغربي قد عزز المكانة السياسية «لإيران» في العالم الإسلامي وأعطى دعمًا لقوة الصوت الإيراني في منظمة التعاون الإسلامي، وغدت «إيران» وكأنها القائدة للجوقة الإسلامية عالميًا. وهكذا تم نفخ البالون الإيراني الشيعي ليكون قوة سياسية ذات هيبة إزاء الدول الإسلامية السُّنّية. ولا ينبغي أن تغيب الإشارة

(١) ذكرنا الموضوع هنا باختصار شديد لأننا سبق وفصلناه في الباب الأول، الفصل الثاني.

إلى دور «إيران» في دعم الحكومة الأفغانية الحالية المعادية لطالبان. هذا الدور الذي سيتعمق تأثيره بعد الاتفاق النووي الإيراني حيث إن النفوذ الشيعي في المؤسسة السياسية الأفغانية له ثقل واضح وخاصة في «الليوجيركا - البرلمان -» وستتمكن «إيران» من تعزيز مساعداتها للطائفة الشيعية في أفغانستان بغية بناء جدار سياسي ومؤسسي لإحباط وصول طالبان إلى السلطة في «كابل»[1].

ولا عزاء للشعوب العربية والإسلامية التي اتخذت أنظمتها من التضييق على الإسلاميين ومؤسساتهم ومحاربتها لهم بالقهر والسجون والتعذيب وبإصرارها على عدم تحكيم الشريعة الإسلامية منطلقًا لمواقفها وقراراتها، وهكذا رجحت كفة الصفويين وطاشت كفة أهل السُّنَّة، رغم ما بينهما من تفاوت عظيم في العديد!

(١) انظر ما ذكرناه بشأن هذا الموضوع في الباب الأول - الفصل الثاني.

الفصل الرابع: المحور العسكري

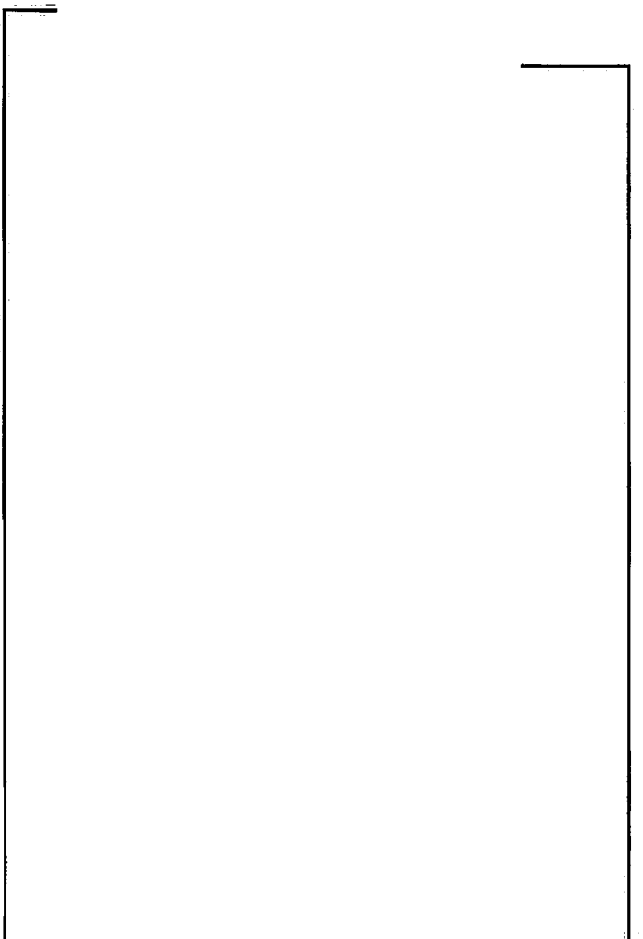

» الفصل الرابع: المحور العسكري:

ويشمل هذا الفصل العناوين التالية:

- الطموح العسكري الإيراني.
- قضايا عسكرية رئيسة وتعلقاتها بالاتفاقات النووية:
  - تأكيد الالتزام البريطاني بأمن الخليج.
  - تدفق المقاتلين الإيرانيين إلى «سوريا».
  - توسيع مساحة السلاح الروسي في «إيران».
  - روسيا و«إيران» عسكريًا في «سوريا» (٨ محطات).
  - همدان الإيرانية - قاعدة جوية روسية.
  - تحالف صفوي صليبي لمحاربة الإسلام.
  - تداعيات إسقاط تركيا لطائرة عسكرية روسية.
  - إنتاج الصواريخ الإيرانية البالستية.
  - استفزازات صاروخية إيرانية لأمريكا في الخليج العربي.
  - إيران تهدد بغلق مضيق هرمز واحتلال دول الخليج العربي.
  - إيران و«عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل».
  - نظام صاروخي مشترك لدول الخليج العربي.
  - السعودية تشكل تحالفًا إسلاميًا عسكريًا.

الفصل الرابع: المحور العسكري

الطموح العسكري الإيراني:

في الجملة، تستمد الممارسة السياسية والاقتصادية قوتها من القوة العسكرية، وقد أدركت «إيران» هذه المعادلة مبكرًا، فعمدت إلى تطوير أجهزتها العسكرية والأمنية وأنشأت «الحرس الثوري» كقوة حامية للنظام القائم على المستوى الداخلي وكذراع له في التدخل الخارجي. وقد استفادت «إيران» كثيرًا من خبراتها التي حصلت عليها من الحرب الضروس التي وقعت بينها وبين «العراق» على مدى عقد تقريبًا. وكانت «إيران» ترى أن تفوقها المطلق عسكريًا سيجعل لها التفوق المطلق، ليس في الحوض الخليجي فحسب، بل في منطقة الشرق الأوسط عمومًا. وقد صرَّح بذلك «حسن روحاني» في خطاب بثه التلفزيون الإيراني مباشرة، إذ ذكر بأن الجيش الإيراني هو «القوة الرئيسة لمكافحة الإرهاب في المنطقة التي عليها ألا تعتمد على القوى الكبرى». قال ذلك قبل العرض العسكري الكبير الذي أقيم بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لاندلاع الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨م)، وأضاف: «في «العراق» و«سوريا» وبطلب من حكومتيهما ساعدنا جيشيهما على مكافحة الإرهاب (يقصد الفصائل المجاهدة ضد النظام الحاكم في كلا البلدين)، وإذا كان الإرهابيون يتمددون في دول أخرى في المنطقة، فلا يمكن أن يكون الأمل سوى الجيش وحراس الثورة والباسيج».

وضمن هذه النظرة الاستعلائية سعت «إيران» لتطوير إمكاناتها باتجاه إنتاج القنبلة النووية. صحيح أن هناك توافقًا مبطنًا بين «حكومة ملالي إيران» و«السلطة الصهيونية» بالجملة، غير أن ذلك لا يمنع من التنازع على إثبات قوة النفوذ في عموم منطقة الشرق الأوسط، ولذلك فإن «السلطة الصهيونية» اتخذت قرارها مبكرًا بعدم السماح لأي دولة في الشرق الأوسط بامتلاك السلاح النووي لأنها تعلم أن قنبلة نووية واحدة تسقط عليها كفيلة بهدم كيانها المصطنع. ضمن هذه الصورة ينبغي فهم النزاع النووي بين «إيران»

و«السلطة الصهيونية»، ولكن ليس ثمة نزاع حقيقي فيما عدا ذلك. في هذه الدائرة أيضًا نفهم عدم التوافق على التقييم الشمولي لهذه القضية بين «الولايات المتحدة» و«سلطة الاحتلال الصهيوني»، فصحيح أن «الولايات المتحدة» تؤيد «سلطة الاحتلال الصهيوني» في عدم تمكين «إيران» من صنع القنبلة النووية إلا أنها ترى أن طريقة معالجة هذا الموضوع بالحرب، كما ترى ذلك «سلطة الاحتلال الصهيوني»، ليس هو الطريقة السوية لأنه يفوّت كثيرًا من المصالح الغربية والأمريكية في منطقة الخليج والمتمثلة بإبقاء «إيران» كبعبع قوي لابتزاز الدول الخليجية، ولذلك فهي ترجح الحل السياسي لهذا الموضوع، والكلام في تحليل هذه المسألة يطول وبحاجة إلى دراسة خاصة خارج هذا المبحث. وبما أن الاتفاق النووي المذكور قد أعاق بعض الشيء الرغبة الإيرانية في تسريع صنع القنبلة النووية فإنها اعتبرته وسيلة لتتفرغ عسكريًا، وبدون ضغوط تتعلق بإعلان الحرب عليها من قِبل «أمريكا» والغرب و«سلطة الاحتلال الصهيوني»، لتدعيم وضعها العسكري في «العراق» و«سوريا» ودعم «حزب الله»، وكذلك لبسط سيطرتها البحرية على «مضيق هرمز»، بل «باب المندب» أيضًا، ولتجول قطع أسطولها في مياه «الخليج العربي» و«بحر العرب» و«البحر الأحمر»، بل «البحر الأبيض المتوسط»، ولتسارع في تطوير أسلحتها في الفروع كافة البحرية والبرية والجوية والفضائية، بما في ذلك أنواع الصواريخ كافة، والتي يمكن أن تحمل بعضها في المستقبل الرؤوس النووية، وذلك لتكون في موقع المنافسة في هذا المضمار، ليس فقط مع «سلطة الاحتلال الصهيوني» بل مع «تركيا» و«باكستان» و«الهند»! إن حكومة «إيران» تريد أن تكون المؤسسة العسكرية والأمنية («الحرس الثوري» وفصائل قتالية بمسميات أخرى) هي ذراعها الباطش الذي تريد بواسطته الوصول إلى هدفها في إقامة الإمبراطورية الفارسية الملتحفة بالعباءة الشيعية. وبعد أن زال التهديد العسكري الموجه إلى «إيران» من قِبل «الولايات المتحدة» و«سلطة الاحتلال الصهيوني»، فإنها الآن على استعداد تام للتخطيط لحروب جديدة في المنطقة، ويتطلب ذلك استمرار وزيادة الإنفاق في جوانب التطوير العسكري، وقد أزاحت منظمة

الصناعات الدفاعية في ٢٢/ ٨/ ٢٠١٥م الستار عن أحدث صاروخ بالستي من طراز (فاتح ٣١٣) بالغ الدقة، ومداه ٥٠٠ كلم. وقال الرئيس الإيراني «روحاني» الذي حضر المناسبة: إن هذه الأسلحة ضرورية للدفاع عن الشرق الأوسط (لاحظ لم يقل للدفاع عن «إيران» ضمن حدودها) وإنه لا يمكن لدولة غير قادرة على المواجهة والدفاع في وجه القوة العسكرية لجيرانها (يقصد السعودية) وأعدائها أن تقول إنها تسعى إلى تحقيق السلام، لأنه ينبغي أن تكون على استعداد لمواجهة احتمال أن تكون محتلة في أي لحظة، وإن استراتيجية «إيران» تقوم على الدفاع والردع وإزالة التوتر وبناء الثقة مع العالم كله، وإنّ الحوار مع الآخر سيكون مثمرًا إذا كان البلد قويًا. (الوكالات، ٢٣/ ٨/ ٢٠١٥م).

إن «إيران» تعتبر «السعودية» هي المعرقل الحقيقي لتوسعها في «الخليج العربي»، خاصة بعد أن أخذت «السعودية» زمام المبادرة بشأن «اليمن» عن طريق «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل»، ولذلك فإن «إيران» تعتبر أن إشغال «السعودية» بالمناوشات العسكرية هنا وهناك على مستوى ضاغط سيخفف من هذه العرقلة، وربما تتهور القيادة الإيرانية وتتزايد في قنواتها الصفوية عوامل الاستعلاء والاستكبار فتقرر احتلال «البحرين» أو تمكين شيعتها من الاستيلاء على الحكم، وسيقود ذلك بالتأكيد إلى حرب شاملة في المنطقة بين «دول مجلس التعاون» و«إيران» وستتسع شرارة ذلك لتشمل الإقليم كله وينفجر البركان الكامن ليُسقط حممه على الجميع. شخصيًا، لا أستبعد أن تتهور «إيران» ضمن هذا السيناريو في وقتٍ ما، وهو السيناريو الذي ذكره وزير الدفاع الأمريكي «واين بيرغر» في دراسة له نشرها قبل حوالي عشرين عامًا، وربما يكون هذا «السيناريو» مرتبًا أيضًا بالاتفاق مع «الولايات المتحدة» و«سلطة الاحتلال الصهيوني» لإعادة رسم الحدود القائمة حاليًا بين «دول الخليج العربي»، فتختفي دول وتولد دول أخرى!

ولذلك فإنه من الواضح أن «إيران» تحاول مسابقة الزمن لإثبات قوة وجودها العسكري في المنطقة، حيث قال «حبيب الله ساري» قائد القوة البحرية للجيش الإيراني للصحفيين، على هامش الاستعراض العسكري: «سنجري تدريبًا مشتركًا مع القوة البحرية الروسية

خلال زيارة مجموعة الأساطيل الـ ٣٦ للجيش الإيراني إلى «روسيا» خلال الأشهر المقبلة وإن هذه المجموعة من الأساطيل تنظم دوريات في «خليج عدن»، وأجرينا تدريبات مشتركة مع الأساطيل الروسية والهندية في مياهنا في الفترة الأخيرة. وإن غواصة «فاتح» قد اكتملت عمليتها التصنيعية وسنعلن موعد انضمامها إلى معداتنا العسكرية» (الوكالات، ٢٣/ ٩/ ٢٠١٥م). إن هذه التجهيزات ستأخذ أوضاعها التسارعية بعد أن تم توقيع الاتفاق النووي، وهو ما سيسهم في تصعيد الأوضاع المتوترة في «الحوض الخليجي» و«منطقة الشرق الأوسط» عمومًا، خاصة بعد التنسيق الشامل الذي تم بين «إيران» و«روسيا» والذي أسفر عن التدخل العسكري الروسي المباشر في «سوريا» بتاريخ ٣٠/ ٩/ ٢٠١٥م.

إن الاتفاق النووي الإيراني سيترتب عليه أيضًا تفرغ «إيران» عسكريًا لإدارة ملفها العملياتي في «العراق» و«سوريا»، وخاصة فيما يتعلق بموضوع التعامل مع «داعش»، باعتبارها سكينًا لتقطيع أوصال «العراق» و«سوريا»، وكذلك للتعامل مع «الفصائل المجاهدة» في «سوريا»، وتريد «إيران» حسم الموقف العسكري نهائيًا لصالح الحكومة الشيعية في «العراق» والنصيرية في «سوريا»، ومن الواضح أن حسم الصراع عسكريًا يتضمن فيما يتضمن تصفية الوجود المليوني السُّنيِّ في الامتدادات الإمبراطورية الفارسية المأمولة في «العراق» و«سوريا»، ويدخل في تصور ذلك أن تُمكن «داعش» من السيطرة على المناطق السُّنّية الكثيفة السكان، ثم تشن عليها حربًا تجبرها على الانسحاب مع ما يرافق ذلك من خروج سكان تلك المدن من السُّنَّة إلى أراضي الشتات، كما حصل ذلك في «تكريت»، وهي مدينة سُنيَّة تم تهجير سكانها السُّنَّة واحتلها الشيعة بعد انسحاب «داعش»، وهذا «السيناريو» مرشح الحصول في «الفلوجة» ثم «الرمادي» ثم «الموصل» ثم «الحسكة» ثم «دير الزور» ثم «الرقة» وهكذا حتى الوصول إلى «اللاذقية» و«طرطوس» المطلتين على البحر المتوسط[1]، فينفتح الطريق المباشر بين «طهران»

(١) وقد تمت بالفعل بعض خطوات تنفيذ هذا المخطط في كل من «ديالى» و«تكريت» و«الفلوجة» و«الرمادي»، أما معارك «الموصل» فهي متواصلة إبان كتابتي هذه الدراسة.

و«اللاذقية» ويصبح «لإيران» إطلالة مباشرة استراتيجية على البحر المتوسط دون وجود حائل سُنِّي جغرافي! ولعل «إيران» تريد المسارعة في تنفيذ هذا المشروع قبل انقضاء مدة التأجيل الخاصة بالاتفاق النووي، ولن تكون «روسيا» بعيدة عن التواصل والتعاون مع «إيران» في هذا الإطار ضمن استراتيجيات المصالح المشتركة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية أيضًا. وستستفيد «إيران» من حق النقض الروسي والصيني في «مجلس الأمن» لتعطيل أي قرار أممي يعرقل سياساتها وطموحاتها العسكرية في «العراق» و«سوريا»، والأخطر من ذلك أن تفلح «إيران» في توظيف «الولايات المتحدة» و«سلطة الاحتلال الصهيوني» في تنفيذ هذا المشروع ضمن وعود استراتيجية تحقق ما أوصى به «برنارد لويس» في دراسته المقدمة للبيت الأبيض الخاصة بإعادة تقسيم المنطقة وفق الرؤى الدينية والمذهبية والقومية والعرقية.

قضايا عسكرية رئيسة وتعلقاتها بالاتفاقات النووية:

ضمن هذا المحور طرأت عدة أمور بعد توقيع الاتفاق النووي، منها ما هو استمرار لما قبله، ومنها ما هو مستجد، وأبرزها ما يلي:

تأكيد الالتزام البريطاني بأمن الخليج:

الوجود البريطاني في الخليج العربي له جذور تاريخية معروفة، وإلى وقت قريب كانت «بريطانيا» تعتبر أن «الخليج العربي» حوض مائي تجاري خاص بها، حيث كانت تبسط سيطرتها على بعض دوله إلى ما بعد منتصف القرن العشرين. وعندما استقلت تلك «الدول الخليجية»، بقيت «بريطانيا» محافظة على نفوذها السياسي ووجودها العسكري في مياه «الخليج العربي» وعلى شواطئه. وإلى يومنا هذا فإنها تسير على خطى السياسة نفسها، غير أن الثورة الخمينية الصفوية وجهت بوصلتها إلى «دول الخليج العربي» نفسها التي ترى «بريطانيا» أنها لا ينبغي أن تكون محل منافسة إيرانية، (المنافسة الأمريكية مستثناة من ذلك لاتحاد الرؤية الغربية الأمريكية بهذا الشأن، وللانتماء المشترك للحلف

الأطلسي). ومن هذا المنطلق جاء تأكيد وزير الخارجية البريطاني «فيليب هلموند» بأن بلاده ملتزمة بضمان أمن الخليج ودعم «دول مجلس التعاون الخليجي»، وأن لديها التزامًا تامًا بالاستراتيجية الأمنية لمنطقة الخليج التي ستتبلور فعليًا خلال أشهر، وقد ذكر ذلك تطمينًا لحكومات تلك الدول بأن الاتفاق النووي الإيراني لن يخل بالمعادلة الأمنية الخليجية. وقد جاء تأكيده ذلك خلال زيارة قام بها «لقطر» في ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٥م. ومثل ذلك التأكيد كرره لولي عهد أبو ظبي الشيخ «محمد بن زايد آل نهيان» خلال زيارته «لدولة الإمارات العربية» حيث صدر بيان رسمي يبين تبادل وجهات النظر حول تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية (الخليجية بالذات) والدولية.

وقد لاحظت «بريطانيا» أثر الاتفاق النووي في مد مساحة البصر الإيرانية باتجاه «سوريا» والتقاء أطماعها مع الأطماع الروسية في ذلك البلد العربي السُّنِّي المنكوب؛ ولهذا فإن كلاً من التدخلين الإيراني والروسي في الشأن السوري كان أيضًا محل نقاش وتباحث مع القيادتين القطرية والإماراتية، حيث تسعى «قطر» إلى استخدام الضغط البريطاني لحمل «إيران» على تغيير موقفها من قضية الصراع في «سوريا»، لكن الرأي البريطاني أن الموضوع معقد وقد زاده التدخل الروسي تعقيدًا، وأن «المملكة المتحدة» ستواصل دعمها للمعارضة المعتدلة (كما سمّاها) لضمان استمرار قوتها على الأرض. ولكننا نعلم أن الرؤيا الاستراتيجية الغربية بما فيها «بريطانيا»، وهي الرؤية نفسها لسلطة الاحتلال اليهودي، تتجه لاستطالة أمد الصراع في «سوريا» إلى نهايات أبعاده المتعلقة بتمزيق «سوريا» إلى شذر مذر بعد أن تتحول إلى حطام وركام.

تدفق المقاتلين الإيرانيين إلى «سوريا»:

الاتفاق النووي ما زال يفتح أبواب زيادة تدفق المقاتلين الإيرانيين إلى «سوريا»، رغم هروب «إيران الرسمية» من ذلك التدخل الفظيع الذي خاضت مستنقعه بكل ما أوتيت من إمكانات ووحشية، حيث تدعي أن ليس لها أية قوات في «سوريا». ولكن الحقائق على

الأرض، وما يصرّح به غير الرسميين من قيادات «الحرس الثوري» وغيرهم من الإيرانيين المطلعين تفضح المواقف المزدوجة التي اعتادها رسّامو لوحات الإجرام الإيرانية من الرسميين الأصوليين الملتفين حول «المرشد الأعلى»، والذين عندما تحاصرهم الحقائق ويحيق بهم كذبهم يتمسكون بقارب الادعاء أن كل ما لديهم في «سوريا» لا يتجاوز عدد قليل من المستشارين العسكريين. ولكن لا بد من دحض هذه الأكاذيب، ولذا فإني سأذكر هنا بعضًا من ذلك.

- النائب عن كتلة الأصوليين في البرلمان الإيراني «محمود بنوياتش» كشف أن لدى «إيران» ١٥٠ ألف مقاتل في «سوريا»، وأنها تدرب حاليًا ١٥٠ ألفًا آخرين لإرسالهم إلى «سوريا» لدعم «نظام بشار الأسد».
- قائد قوات «الحرس الثوري» في مدينة «ملاير» كشف أن لدى «إيران» ٤٢ لواء و١٣٨ كتيبة بكامل أسلحتها في «سوريا» تقوم بمهمة تثبيت النظام السوري وتدافع عنه.
- قائد فيلق «خراسان» في «الحرس الثوري» (سابقًا، ونائب في البرلمان حاليًا) المدعو «جواد قدوسي» صرح أن لدى «إيران» مئات من كتائب «الحرس الثوري» مكلفة بالدفاع عن النظام السوري، وأن «إيران» تدرب مئات الآلاف من الشيعة لخوض القتال في العديد من دول المنطقة ولا سيما «سوريا» و«العراق». وهذا التصريح يؤكد ما ذكرته في الفقرات السابقة.
- صحيفة «إيران أمروز» ذكرت أن لدى قوات «الحرس الثوري» أكثر من ١٠٠ ألف مقاتل في «سوريا»، متسائلة عن سبب إخفاء بعض المسؤولين هذه الحقائق[١]. ونحن نجيب عن تساؤلها بأن «إيران»، وهي تقوم بمد بساط «ثورة ولاية الفقيه» إلى خارج «إيران»، لا تريد إثارة اعتراضات دولية عليها، خاصة من قبل دول

(١) محطات إيرانية، القبس ٣١ أكتوبر ٢٠١٥ نقلًا عن صحيفة «إيران أمروز» الإيرانية.

مجلس التعاون، لكن الخرق اتسع على الراقع، وأضحى معلومًا لدى القريب والبعيد مدى ولوغ «الحرس الثوري» الإيراني في دماء الشعب السوري وكذا تابعه «حزب الله» اللبناني، إضافة إلى المليشيات العراقية والباكستانية والأفغانية الشيعية المدعومة تمويليًا وتدريبًا وتسليحًا من قبل «إيران». وقد ذكر رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الصهيوني «آفي ديختر» أن «حزب الله» خسر في «سوريا» ١٦٠٠ من مقاتليه، في حين أصيب نحو ٦٠٠٠ بجروح، ما يفوق عدد قتلاه في حروبه ضد إسرائيل طوال ثلاثين عامًا» (بحسب رويترز وأ ف ب، بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٦م).

- أقر قائد «الحرس الثوري» الإيراني «محمد علي جعفري» بتجهيز آلاف ممن أسماهم الجيل الثوري المسلح في دول المنطقة بحسب وكالة «فارس الإيرانية». قال ذلك في تأبين «حميد رضا أسد الله»، القيادي في «الحرس الثوري» الذي قتل في «سوريا»، وقال: «إن النتيجة الإيجابية للتطورات والأحداث في المنطقة (وليس في «سوريا» فقط) تجهيز نحو ٢٠٠ ألف من القوات الشبابية المسلحة في دول المنطقة» (نقلت ذلك العربية - نت بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٦م).

- ونشر موقع «دفاع برس» التابع للقوات المسلحة الإيرانية في إبريل ٢٠١٦م صورًا للوحة قناصة من مليشيات «فاطميون» الأفغانية، وقال: «إن «الحرس الثوري» يقوم بتدريبهم في «سوريا» لتنفيذ عمليات ضد المعارضة».

- وفي «نيويورك»، بحسب «أ ف ب»، ذكرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» المدافعة عن «حقوق الإنسان» أنها جمعت شهادات تفيد بأن الجيش الإيراني جنّد منذ نوفمبر ٢٠١٥م على الأقل آلاف اللاجئين الأفغان في «إيران»، وتحدثت عن تجنيد قسري للبعض منهم، وقالت المنظمة إنها جمعت في نهاية ٢٠١٥م شهادات نحو عشرين من هؤلاء الأفغان الذين كانوا يعيشون في «إيران»، وقالوا إنهم تلقوا

عرضًا بالحصول على حوافز مالية وإقامة قانونية لتشجيعهم على الانضمام إلى المليشيات الموالية للنظام السوري، وقال بعضهم إنهم هم أو أقرباء لهم أرغموا على القتال في «سوريا» وهربوا منها إلى «اليونان» أو تم ترحيلهم إلى «أفغانستان» بسبب رفضهم، وأن آخرين قالوا إنهم تطوعوا للقتال في «سوريا» سواء لأسباب دينية أو للحصول على إقامة قانونية في «إيران»، وأن «الحرس الثوري» هو من يقوم بالتجنيد».

- اعترفت «إيران» بمقتل عدد من قادة «الحرس الثوري» الإيراني في «سوريا»، وجرت مراسم تشييع علنية لهم في «إيران»، وأصبح إعلان أسماء القتلى الإيرانيين العسكريين المنتسبين «للحرس الثوري» وغيره من المسميات خبرًا يوميًا تتناوله الصحف الإيرانية وتنقله وكالات الأنباء العالمية، من ذلك مثلاً ما كشفه الصحافي الإيراني المقرب من «الحرس الثوري» «حسني شمساوي» عن سقوط العديد من قتلى «الحرس الثوري» في «سوريا»، وأنه خلال المعارك الدائرة بين «جبهة النصرة» وقوات «الحرس الثوري» على مشارف مدينة «حلب» سقط قتيل «للحرس الثوري» يدعى «محمد رضا فخيمي»، ينتمي لفرع الحرس في «محافظة أذربيجان الشرقية»، كما نشر الصحافي المذكور صورة أحد منتسبي «لواء فاطميون» وهم من «الشيعة الهزارة الأفغان» يدعى «ياسين محمدي»، يبلغ من العمر ١٨ عامًا فقط، وقد قتل في «سوريا» دفاعًا عن الأمن القومي الإيراني (كما زعم الصحافي)، وكذا تحدث عن مقتل ضابط إيراني يدعى «إسماعيل زاهر بور».

وقد أعلنت وسائل إعلام في «إيران» في ٤ إبريل ٢٠١٦م مقتل العقيد في «الحرس الثوري» المدعو: «ما شاء الله شمس»، خلال مواجهات مسلحة في «سوريا»، ويأتي ذلك غداة الإعلان عن مقتل ٤ ضباط آخرين من «الحرس الثوري» أثناء أداء مهامهم في «سوريا».

وفي بوستر «لوحة إعلانية» صممته وكالة «مشرق» التابعة «للحرس الثوري» ورد ذكر أسماء عشرين قتيلاً هم: «فرشاد حسوني زادة، عبد الله باقري، حميد مختار بند، ميلاد مصطفوي، نادر حميد ديلمي، مصطفى صدر زادة، مسلم خيزاب، سجاد ظاهر، هادي شجاع، محمد ظهيري، مهدي علي دوست، روح الله عمادي، محمد استمكامي جهرمي، مجيد صانعي، كميل قرباني، حسن أحمدي، مجتبى كرمي، رسول بور مراد، رضا دامرودي»، ومعظمهم من المسؤولين والقادة في «الحرس الثوري».

وقد ذكرت الأسماء على سبيل المثال، فقط للتدليل على أن ما ذكرته من وجود قوات «الحرس الثوري» في «سوريا» صحيح وأنهم يشاركون في المعارك.

وقد كشفت الوكالات أن عدد قتلى «الحرس الثوري» والمليشيات «الأفغانية والباكستانية» المقاتلة تحت إمرة «طهران» أكثر من ٤٠٠ عنصر، منهم ثمانية جنرالات، أبرزهم اللواء «حسن همداني»، مساعد قائد فيلق القدس «قاسم سليماني»، و«إسماعيل حيدري»، و«حسن شاطري»، و«عبد الله إسكندري»، و«حبار ويساوي»، و«حمد حجالي»، و«حميد طبطبائي مهر»، وقد اعترف نائب عام قوات «الحرس الثوري» في مقابلة مع التلفزيون الحكومي الجنرال «حسين سلامي» أن القوات الإيرانية موجودة في ساحات القتال بغية التعرف إلى الميدان بهدف تقديم المساعدة بشكل أفضل، وأنها ضمن أربعة مستويات، الأول: استراتيجي، لدعم الشعب والحكومة والجيش ونقل الخبرات وإعادة بناء الجيش والقوات المسلحة السورية والمساعدة في إنشاء قوات التعبئة السورية، الثاني: عملياتي، لتزويد القادة العسكريين السوريين بالخبرات والاستشارات وتدريب القيادة العسكرية السورية على المستويات الوسطى، كما يوجد بعض قادة «الحرس الثوري» للدعم التخطيطي والعملي للقادة العسكريين السوريين، الثالث: تكتيكي، حيث يعمل القادة الإيرانيون في مجال الدعم الاستشاري للقادة الميدانيين في الجيش السوري، الرابع: فني، وهو الدعم اللوجستي والتسليحي للقوات السورية. انتهى كلامه.

ونلاحظ أنه تهرب من ذكر المستوى القتالي، وهو ما يقوم به «الحرس الثوري» من المشاركة القتالية الفعلية والمباشرة ضد المعارضة السورية وقمع الشعب السوري. وقد قامت «إيران» بدعم جبهات القتال السورية بإرسال المزيد من مقاتلي «لواء فاطميون» الأفغاني و«لواء زينبيون» الباكستاني، و«ميليشيات النجباء» العراقية. وقد وقع عدد من هؤلاء المقاتلين المبعوثين من قِبل «إيران» في أسر بعض الفصائل المقاتلة المعارضة في «سوريا»، فمن ذلك ما أعلنه فصيل «فيلق الشام» من أسر عنصرين من الميليشيات الإيرانية المقاتلة في «ريف حلب الجنوبي»، ونشر الفيلق صور العنصرين اللذين تم أسرهما في «خان طومان»، حيث كانت تدور معارك طاحنة بين الفصائل الإسلامية السورية وفصائل الجيش الحر من جهة، مع قوات إيرانية وعراقية وقوات حزب الله اللبنانية، من جهة مقابلة[1].

ومن الملاحظ أن أيًا من المواجهات العسكرية لم تقع بين المجموعات المسلحة الإيرانية أو المدعومة منها؛ وداعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)، بل إن «داعش» تقوم بالتنكيل بأهل السُّنَّة ممن ليسوا تحت عباءة «بيعتها» بحجة «الردة»، ولا تتردد في نحر هؤلاء العرب السُّنَّة في «العراق» و«سوريا» و«ليبيا» و«اليمن» و«الكويت» (بالسكاكين والإعدامات وبالتفجيرات)، في حين أنها لم تفعل ذلك ولو بقدر قيد أنملة لأي من المحسوبين على النظام الإيراني أو العدو اليهودي الصهيوني. رغم دعوى «إيران» أنها ضد «داعش»، فإن «داعش» لم تقم بأي عمل عسكري في داخل «إيران» ضد النظام الصفوي لتثبت للعالم أنها أيضًا ضد ذلك النظام الفاشي الذي يقتل الأبرياء في «سوريا».

وما ينبغي التنويه به هنا أن «إيران» قد أصبحت أكثر استعدادًا لمزيد من «العدوانية» وخاصة في «سوريا» و«العراق»، بعد توقيعها الاتفاق النووي، بسبب ما تحصلت عليه من

(١) نشرت الصحافة والوكالات بعض هذه التفاصيل بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥م.

الأموال والانفتاح التجاري بعد إزالة، أو تقليص، الحصار الاقتصادي الغربي الذي كانت تخضع لأسره وتطويقه؛ ذلك أن توفير الدعم «اللوجستي» على المستوى التسليحي من عتاد وذخيرة، وعلى المستوى الغذائي، وعلى المستوى الطبي، وغير ذلك من الخدمات الرئيسة والمساعدة، بحاجة إلى تمويل هائل يقدر بالمليارات، وهذا ما تعجز «إيران» عن استمرار توفيره لولا مساعدتها برفع الحصار عنها، وأيضًا لولا استخدام مواردها الاقتصادية في دعم مشروعها في نشر الثورة بقوة السلاح على حساب مشاريعها التنموية الداخلية، وهو ما فاقم من معاناة شعبها الذي أصبح جلّه يقترب من خط الفقر. إنَّ هاجس التوسع الصفوي يشكل الشغل الشاغل للقيادة الإيرانية، وهي لا تتورع عن توظيف كافة الشعارات البراقة لتحقيق تلك الغاية، ومن أبرزها المتاجرة بقضية «فلسطين»، وذلك برفع الشعارات المؤججة للمشاعر الإسلامية، ليتم من تحت عباءتها تمرير المخططات التوسعية الإيرانية.

وضمن هذه الرؤية يمكن فهم التعاطي الإيراني بهذا الخصوص. ففي يوم ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥م انطلقت المرحلة الرئيسة لمناورات إيرانية ضخمة لقوات التعبئة، أطلق عليها «إلى بيت المقدس» في محافظة «قم»، وقد تضمنت إجراء تمرينات لتحرير مبنى يحاكي «المسجد الأقصى» و«القدس الشريف» من أيدي «اليهود المحتلين» بحسب وكالة «أنباء فارس» حيث شارك فيها ١٢٠ فوجًا، تابعون «لقوات التعبئة» و«لمقر الإمام الحسين» ضمن تشكيل قوات «حرس الثورة»!

توسيع مساحة السلاح الروسي في إيران:

وإن اختلفت الأفكار والعقائد، فربما توافق المختلفون على اللقاء في مساحة الشر المشتركة بينهما، فتكون عندها مصالح الاجتماع على الباطل مقدمة على التخالف في الانبعاثات والمبادئ. وهذا هو واقع الحال فيما هو حاصل بين «إيران» و«روسيا». فمعلوم أنه حتى عام ٢٠٠١م كان أكثر من ٧٠٪ من أسلحة القوات الإيرانية أمريكية الصنع، مقابل

٢٠٪ روسية الصنع، بحسب ما أفاد به «ليونيد إيفاشوف» رئيس إدارة العلاقات الدولية في وزارة الدفاع الروسية في مقابلة له في ٤ إبريل ٢٠٠١م. وقد لاحظ «إيفاشوف» أن الطائرات الروسية التي لدى «إيران» جاثمة على الأرض بسبب نقص قطع الغيار، في حين أن كافة الطائرات والمروحيات المشتراة من عهد الشاه تعمل وتطير بانتظام، وتزود بشكل ثابت بقطع الغيار وبالمحركات والتقنيات الأخرى.

وعندما تسلق «بوتين» منصة الرئاسة في «روسيا» كانت أنظاره متوجهة نحو إحياء حلم الوصول إلى مياه الخليج العربي ليتشكل له موقع متقدم في تحقيق الخطى اللاحقة نحو العبور إلى «إفريقيا» والإحاطة بأوروبا من جهة الجنوب جغرافيًا والهيمنة على منابع النفط والغاز اقتصاديًا، وبذلك يكتمل المثلث الروسي الاستراتيجي ذي الأضلاع الثلاثة: الاقتصادي، والعسكري، والجغرافي. وكله مشمول وواقع في المربع السياسي ذي الأضلاع المرنة، والتي تتناغم مرونتها مع الأحداث الجسام التي تقع في العالم، بحيث توفر الحماية اللازمة للمثلث الاستراتيجي. وضمن تلك الرؤية الروسية التي يتبنى «بوتين» إيقاعها على أرض الواقع وشغل فضائها كاملاً، وقعت «روسيا» في نوفمبر ٢٠٠٥م، وللمرة الأولى عقد تسليح ضخمًا بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، استلمت «إيران» بموجبه ٢٩ منظومة صواريخ فعالة للدفاع الجوي من طراز «تور إم - ١ إي» (Tower M1- E).

وفي عام ٢٠٠٧م وقعت «روسيا» و«إيران» على عقد توريد صفقة صواريخ دفاع جوي من طراز (إس - ٣٠٠ بي إم أو - ١) (S300 BMO - 1)، لكن تعرقل تنفيذها بمرسوم أصدره الرئيس الروسي «ديمتري مدفيدف» في سبتمبر ٢٠١٠م تنفيذًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٩ الصادر في عام ٢٠١٠م. وربما يكون «للحكومة الصهيوني» يد في القرار الروسي لأن قد سبق إصداره زيارة لرئيس وزراء «السلطة الصهيونية» «بنيامين نتنياهو» في فبراير ٢٠١٠م، حيث وقع عقدًا على تزويد موسكو بـ ٥٠ طائرة من دون طيار من إنتاج «سلطة الاحتلال»، ومعلوم أن هذه السلطة لا توافق على تزويد «إيران»

بالمنظومة الروسية المذكورة للدفاع الجوي، لأنها ترى أن ذلك سيكون معيقًا لخططها فيما لو قررت في يوم ما ضرب المنشآت النووية الإيرانية. وبسبب تقيد «روسيا» بقرار «مجلس الأمن» بخصوص الموقف الدولي من «إيران» خسرت موسكو ١٦٧ مليون دولار لإيقافها صفقة منظومة الدفاع الجوي، كما أنها تكبدت خسائر إجمالية من جراء وقف تعاونها التقني العسكري مع «إيران» بمبلغ يتراوح بين ١١ و١٣ مليار دولار. ومع عودة «بوتين» إلى رئاسة «روسيا» عام ٢٠١٢م أعاد القارب الروسي تغيير شراعه عندما تغيّر ربّانه. وفي خضم البحر الجديد أعلنت شركة «روستيك» الحكومية الروسية القابضة لصناعة وتطوير الأسلحة عن الاستعداد لتزويد «إيران» بمنظومة دفاع جوي صاروخي من طراز «أن تي ٢٥٠٠» (NT 2500)، غير أن «إيران» رفضت وأصرت على حصولها على نظام S300 الصاروخي للدفاع الجوي. وقد استجاب «بوتين» لذلك بإصداره مرسوم رئاسي في إبريل ٢٠١٦م يرفع الحظر عن توريد المنظومة المذكورة إلى «إيران»، ووصلت الدفعة الأولى من المنظومة في ١١ إبريل ٢٠١٦م.

اللافت للنظر في الموضوع أن «بوتين» يفصّل قرارات «الأمم المتحدة» على حسب «مقاس مصالح روسيا» وهو «مقاس» يتطاول تدريجيًا ومرحليًا، ولكل مرحلة متطلباتها من مرونة أضلاع المربع الذي أشرت إليه. فرغم أن «بوتين» وافق على اختراق قرارات «مجلس الأمن» بتزويده «إيران» بمنظومة S300، إلا أنه امتنع عن تزويد «إيران» بأصناف أخرى من الأسلحة استجابة لقرار العقوبات المذكور، لأن «بوتين» استطاع استخراج تزويد «إيران» بمنظومة S300 من قرار العقوبات كما استخراج «الشعرة من العجين»، فبعد إعلان «روسيا» تزويد «إيران» بالمنظومة المذكورة أعلنت أنها لا تزال متقيدة بقرار «الأمم المتحدة» الخاص بالعقوبات على «إيران»، ولذلك أعلن رئيس الهيئة الاتحادية الروسية للتعاون العسكري الفني «ألكسندر فومين» في ١٨ مايو ٢٠١٦م أن بلاده لن تصدر الدبابات والطائرات إلى «إيران» لأنها مشمولة بعقوبات الأمم المتحدة، وأن كافة المنصات القتالية تقع تحت بند العقوبات وأنه حاليًا يسمح بتوريد الأسلحة النارية اليدوية

وغيرها من المعدات غير الفتاكة وغير الهجومية، ووسائط الدفاع الجوي (قلت: ومنها S300 بحسب التفسير الروسي لقرار المنع) ووسائط الحرب الإلكترونية، أما الدبابات والسفن والطائرات المتخصصة للهجوم فهي مشمولة بالعقوبات، علمًا بأن لدى «إيران» استراتيجيتها الخاصة بها للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في سلسلة متكاملة من المعدات العسكرية، تتراوح بين الدبابات والصواريخ والطائرات المقاتلة وأجهزة الكشف عن الرادار، والبنادق، وطائرات بدون طيار، والمروحيات، والطوربيدات، والسفن الحربية، والغواصات، وقذائف الهاون، وغيرها، وكلها تُصنَّع في «إيران» محليًا، كما أن لديها منظومة دفاع جوي متقدمة من طراز Bavar - 373. وقد توالت زيارات المسؤولين الروس إلى «إيران» بخصوص التنسيق العسكري والأمني. ففي عام ٢٠١٣م قام القائد العام للقوات الجوية الروسية الجنرال «فيكتور بونداريوف» بزيارة إلى «إيران». وقد نجم عن تلك الزيارة مجموعة من القرارات والاقتراحات، من أهمها:

- اقتراح «إيران» باستعدادها لتنظيم دورات تدريبية للطيارين العسكريين الروس في «إيران» لاكتساب مهارات العمل العسكري المشترك.
- مشاركة «روسيا» في تحديث نسق كامل من أصناف التقنيات الجوية والصاروخية الإيرانية.
- إعادة تجهيز طائرات «الميغ» العاملة في القوات الجوية الإيرانية.
- اطلاع الجنرال «بونداريوف» على المنظومة الإيرانية الفاعلة، لرصد الحالة العملياتية في الخليج العربي، وهي عبارة عن مجموعة معقدة من وسائط الاستطلاع التقنية، وكذلك اطلاعه على «النسخ الإيرانية» من طائرة الاستطلاع الأمريكية بدون طيار (Eagle Scan) والتي أعطيت واحدة منها إلى «روسيا» بقصد تحديثها بتعاون إيراني روسي.

- اقتراح إيراني بإنشاء مشاريع مشتركة في مجال بناء الحوامات وإنتاج الصواريخ وتصنيع منظومات الاستطلاع التقني.
- إعداد مستوى جديد من التعاون العسكري الفني المشترك والتعاون في إنشاء أعمال مشتركة في مجال البحث العلمي والتصميم والاختبار.

وفي عام ٢٠١٥م قام وزير الداخلية الروسي «فلادمير كولو كولتسيف» بزيارة إلى «طهران» والتقى بنظيره الإيراني «مصطفى محمد نجار»، وصرّح الوزيران رسميًا بأن المشاكل الأمنية التي تواجهها «إيران» و«روسيا»، لا تمتلك طبيعة مشتركة وحسب، بل مصادر مشتركة أيضًا، ومنها موجة التطرف والإرهاب المنهالة على «آسيا الوسطى»، (المقصود بالتطرف والإرهاب أهل السُّنَّة في تلك البلاد الذين تسومهم حكوماتهم ألوان التضييق والتنكيل، وتسمى مقاومتهم لذلك تطرفًا وإرهابًا بحسب القاموس الإيراني/ الروسي).

وينبغي أن يكون واضحًا أن باب تزويد «روسيا» «لإيران» بالسلاح ليس مفتوحًا على مصراعيه، وإنما بالقدر الذي تراه «روسيا» خادمًا لمصالحها، والتي من أهمها:

- ألا يعطي «إيران» قدرة عسكرية على التحكم السياسي في مناطق نفوذ «روسيا».
- ألا يجعل «لإيران» تفوقًا مطلقًا يخرجها من دائرة السيطرة فتورِّط «روسيا» في صراعات غير محسوبة، وخاصة مع «حلف الناتو» الذي يضم دولاً كبرى وعظمى وذات تسليح ذري يكفي لإحداث دمار كوني للحياة على الكرة الأرضية، فضلاً عن كونه يضم حوالي ٢,٥ مليون جندي و٣٦ فرقة قتالية وما لا يقل عن ١٧ ألف دبابة وأكثر من ٥ آلاف طائرة حربية ومئات السفن والبوارج والغواصات وآلاف الصواريخ بأنواعها المختلفة، فضلاً عن معدات الحرب الفضائية وغيرها.

- أن يبقى الفارق الكمي والنوعي بينها وبين «سلطة الاحتلال الصهيوني» بما لا تتمكن «إيران» من تجاوزه حاليًا أو مستقبلاً.
- أن يمكِّن «روسيا» من الوجود تقنيًا وفنيًا في مراكز الأبحاث العسكرية الإيرانية، في ظلِّ من العناوين المشتركة من مثل التعاون في مجالات «نانو تكنولوجي» واستخدامات الليزر.
- ألا يؤدي إلى إيجاد تسابق تسليحي غير مسيطر عليه.
- ألا تنفرد «إيران» بقرارات في مواقع الصراع من مثل «العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن» و«الخليج العربي» دون أن يكون لـ «روسيا» رأي في ذلك.

ولأن ما ذكرته من المصالح الروسية يمثل استراتيجية مرتفعة السقف فقد اقتضت الضرورة أن يعبِّر عنها «بوتين» بنفسه من خلال زيارة قام بها إلى «طهران» في يناير ٢٠١٦م وذلك في إطار «اللجنة المشتركة العليا» بين البلدين والتي يرأسها الرئيسان الإيراني والروسي.

إن التحرك النشط لـ «روسيا» في اتجاه الدعم العسكري «لإيران» وكذلك في دول أخرى من آسيا جعل «حلف الناتو» يتحسس رأسه، فبادر إلى عقد اجتماع في فندق «بايرشر هوف» في ألمانيا بعنوان «مؤتمر ميونخ للأمن» لمناقشة أمن «أوروبا الأطلسية» والأمن «العالمي» من منظوره.

سارعت «روسيا» إلى الرد على هذا المؤتمر بمؤتمر أوسع بعنوان «مؤتمر موسكو للأمن الدولي» عقد في ١٦ إبريل ٢٠١٦م حضره ١٥ وزيرًا للدفاع ومسؤولون عسكريون ومدنيون من ٧٠ دولة، حلّوا ضيوفًا على «روسيا» في فندق «راديسون رويال»، وقد خلا المؤتمر من مشاركة وزراء دفاع «حلف الناتو» ما عدا اليونان، ولم تُدع «أوكرانيا» لحضور المؤتمر. وقد كان لقاء الوفود المشاركة من «إيران» و«روسيا» و«الصين» يشكل فرصة

لتعزيز تفاهم مشترك يرتقي في المستقبل إلى تشكيل حلف يضم الدول الثلاث. وقد جاء في بيان وزير الدفاع الإيراني المشارك في المؤتمر «حسين دهقان» أن «إيران» أرادت الاتحاد بين «الصين» و«الهند» و«روسيا» لمعارضة توسع «حلف الناتو» في الشرق، والتهديد الذي يشكله مشروع «الدرع الصاروخي الأمريكي» على أمنهم الجماعي.

أقول: ضمن هذه الرؤية فإن أي مواجهة مستقبلية بين «إيران» وأي من دول الخليج العربي فإنها لن تكون في دائرة مغلقة، بل ستتمدد في مساحات مواجهة عالمية، ذات قطبين رئيسين: «حلف الناتو» مقابل «الحلف الإيراني الروسي الصيني». وسيتواجه درعان صاروخيان، يمثل كل طرف درع صاروخي استراتيجي خاص به. وما يقوم به الطرفان الآن هو إقامة درعه الخاص به مع محاولة إفشال الطرف الآخر في إقامة درعه المواجه!

وما يمكن أن نخشاه هو أن يلعب شعار «تصدير الثورة» الإيراني الدور نفسه الذي قامت به «داعش»، أي أن يكون «تحريك الساحة» انطلاقًا من «الخليج العربي»، بواسطة شعار «تصدير الثروة» هو الأداة لتحقيق مصالح عظمى لكلا الطرفين، مع ملاحظة أن هذه المصالح ليس شرطًا أن تكون جميعها متعاكسة، فإن اتحاد تلك القوى العظمى في مساحة ما من ساحات الصراع لمحاربة «السُنَّة» وعدم تمكينهم من تثقيل موازينهم يُعتبر «حالة اتحادية» بين الطرفين المتنازعين. فهما يجتمعان على ذلك، لكنهما يختلفان في كثير مما سوى ذلك![1].

(١) انظر: - «الحياة»: إيران تتوقع تجارة ببلايين الدولارات مع روسيا، لمحمد صالح صدقيان، ١٣ فبراير ٢٠١٦م.
«شبكة نهرين نيت الإخبارية»، ٢٧ إبريل ٢٠١٦م. (المصدر: جلوبال ريسيرش).
«إيران Ru»، ٥ يونيو ٢٠١٤م.
مقابلة أكرم حزام مع «ليونيد إيفاشوف»، ٤/ ٤/ ٢٠٠١م.
موضوع: «الطريق سالكة من جديد أمام التعاون العسكري الروسي الإيراني» نقلاً عن «شفقنا».
وجميع هذه الدراسات متوفرة على الشبكة المعلوماتية.

وفي الوقت الذي تسارع فيها «إيران» و«روسيا» إلى مسابقة الزمن في تعزيز تعاونهما العسكري، فإن «الولايات المتحدة» تبدو وكأنما تغط في نوم عميق. وقد تعالت أصوات مسؤولين وعسكريين أمريكيين لإفاقة هذا النائم، ولكن الاستجابة لا تزال غائبة. فقد حثت نائبة وكيل وزارة سلاح الجو الأمريكي «هيدي جرانت» في ١٥ يوليو ٢٠١٦م حكومة بلادها على الإسراع في البت بطلبات معلقة منذ فترة من «الكويت» و«قطر» و«البحرين» لشراء مقاتلات أمريكية، مستشهدة بالإحباط الذي يشعر به حلفاء «الولايات المتحدة» في الخليج من تأجيل الصفقة، حيث تبلغ قيمة المبيعات المطلوبة للكويت ٣ مليارات دولار، و«لقطر» نحو ٤ مليارات دولار، وللبحرين بأقل من مليار دولار، وقالت: «أرغب في رؤية قرار يتخذ قريبًا» ولكن: هل من حياة لمن تنادي؟! (نقلت تصريحات المسؤولة الأمريكية وكالتي: «فارنبور» و«رويتر»، ونشرته الصحافة بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١٦م). لكن «إيران» وجدت في «روسيا» من تنادي! إذ بادرت «روسيا» إلى قبول الهدية الإيرانية عندما قدمت إليها قاعدة «همدان» لتكون منطلقًا للطائرات المقاتلة الروسية لقتل السُّنَّة في «سوريا». وهو ما سيكون له تفصيل في العنوان القادم.

روسيا وإيران عسكريًا في سوريا:

لم تتمكن قوات الأسد، مدعومة بقوات «الحرس الثوري» الإيراني وقوات «حزب الله» اللبناني، من مواصلة الصمود ضد الفصائل المقاتلة في «سوريا» التي أوشكت على اقتلاع معاقل النظام الإجرامي الفاسد الذي أنهكت قواه الذاتية شكيمة المجاهدين وإصرارهم على إسقاطه وتخليص البشر والشجر والحجر من شروره وظلام أحلامه. ولذلك بادرت «روسيا» بالتدخل العسكري المباشر في «سوريا» ابتداءً من ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥م لإيقاف تداعي صفوف قوات النظام رغم المساندة والدعم الإيراني الهائل لها. وفي هذا الإطار قامت «روسيا» بعدة إجراءات بالتنسيق مع النظام السوري الحاكم ومع «إيران» الخمينية، وكنت قد كتبت دراسة موسعة حول التدخل العسكري الروسي

في «سوريا» بعنوان «الغرق الروسي في البحر السوري» نشرته مجلة «البيان» السعودية مشكورة في عددها الصادر في صفر ١٤٣٧هـ (نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٥م)، يمكن الرجوع إليه بهذا الصدد. ولكن ما أحب إضافته هنا والتنويه به محطات عدة:

المحطة الأولى: ابتدأت «روسيا» غزوها العسكري لـ «سوريا» بالقيام بشن غارات جوية مكثفة على جميع الفصائل المقاتلة ضد النظام السوري (باستثناء داعش)، تحت شعار «محاربة الإرهاب» مستهدفة اجتثاث البنى التحتية في المدن السورية الواقعة تحت سيطرة المجاهدين بمن عليها من رجال ونساء وأطفال وشيوخ، ولا تزال هذه الغارات مستمرة إلى ساعة كتابة هذه السطور بمعدل يصل أحيانًا إلى مائة غارة جوية في اليوم، باستخدام جميع أنواع الأسلحة الفتاكة التي توقع أكبر عدد ممكن من الضحايا. وذلك إضافة إلى ما يقوم به النظام الحاكم السوري من قصف مدمر بالبراميل المتفجرة والمدفعية الثقيلة والصواريخ البالستية. وقد ذكر ضابط كبير في جيش «سلطة الاحتلال الصهيوني» أن «سوريا» استخدمت أكثر من ٩٠٪ من مخزونها من الصواريخ لقصف المعارضة، ونفهم من ذلك أن التدخل الروسي، في جزء منه، هو لجبر هذا النقص في الصواريخ وتعويض النظام السوري ما استهلكه منها في نشر القتل وإفشاء الدمار.

المحطة الثانية: ورد في تقرير نشره في «لندن» بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٥م الجنرال الأمريكي الكولونيل «جون بارنيت»؛ بعض المعلومات المهمة بهذا الصدد، منها:

- بلغت عدد الغارات الروسية خلال أول ١٠٠ يوم من بدء الهجوم العسكري الروسي على الفصائل المقاتلة السورية والشعب السوري ١٣٦٢ غارة، بكلفة ٤٠٠ مليون دولار يوميًا.
- تتكون الترسانة الجوية الروسية إلى ذلك التاريخ (١٣ ديسمبر ٢٠١٥م) من ٣٠ طائرة متطورة في قاعدة «حميميم» الملاصقة لمطار «باسل الأسد» الدولي على

الساحل الغربي، منها ١٢ طائرة من طراز «سوخوي ٢٥ أس أم»، و«سوخوي ٢٤ أس أم»، و٤ طائرات «سوخوي ٣٠ أس أم»، إضافة إلى ٦ طائرات «سوخوي ٢٤»، وطائرة «٢٠ - ١١ الإلكترونية» المقاتلة المراقبة، فضلاً عن طائرات بدون طيار، و٢٠ مروحية هجومية أو أكثر من طراز «Mi - 24». وتقود هذه الترسانة طواقم عسكرية من القوات الجوية الروسية تبلغ حوالي ١٢٠٠ إلى ١٣٥٠ طاقم، منهم طيارون وملاحون ومشرفون ومراقبون للحركة الجوية وضباط استخبارات، إضافة إلى الوحدات البحرية والبرية، وسيزداد عديد الطواقم إلى حوالي ٣٥٠٠ شخص.

- تم ضم وتشغيل وحدات الدفاع الجوي المتقدمة من أنظمة «S - 400».
- قد تنشر «روسيا» أكثر من ٥٠ طائرة مقاتلة في المستقبل القريب.
- إضافة إلى قاعدة «حميميم» تستخدم القوات الجوية الروسية قاعدتي «حماة» و«التياس» السوريتين لدعم العمليات المروحية والبرية، وستضاف قاعدة جوية أخرى لزيادة الطلعات القتالية، وهو ما سيضاعف الكلفة العسكرية للحملة الروسية وإلى زيادة عدد الأفراد الروس إلى حوالي ٦ إلى ٧ آلاف شخص.
- بحسب صحيفة «موسكو تايمز» فإن ميزانية «الكرملين» الدفاعية لعام ٢٠١٥م بلغت ٥٠ مليار دولار. وستكون العمليات القتالية في عام ٢٠١٦م عبئًا على الميزانية العسكرية التي لا بد من زيادتها، إذ تبلغ نفقة الذخائر ٧٥٠ ألف دولار في اليوم، وهي في ازدياد مستمر، كما أن كلفة صاروخ «كروز» الذي استخدمته «روسيا» في قصف مواقع الفصائل السورية المقاتلة من بوارجها في «بحر قزوين» ١,٢ إلى ١,٥ مليون دولار.

وقد ذكرت هذه التفاصيل لبيان أن مثل حجم هذا التدخل لا يمكن البدء فيه ثم الاستمرار في نهجه دون الترتيب والتنسيق الكامل مع «الحرس الثوري» الإيراني المقاتل

على الأراضي السورية، إضافة إلى قوات النظام الحاكم السوري، خاصة إذا علمنا أن دور الطيران الروسي إلى الآن هو تقديم الدعم الجوي للقوات البرية التابعة للحرس الإيراني وقوات النظام. (وبعد كتابة هذا الكلام شرع الطيران الروسي بقصف مواقع المعارضة السورية ودكها بالقنابل والصواريخ). إذ إن تداخل القوات على الأرض السورية يفرض حتميًا هذا التنسيق الكامل بين تلك القوات وتوابعها من قوات «حزب الله» اللبناني ومختلف المليشيات منوعة الجنسيات. ونظرًا لأهمية تقديم الدعم الروسي ضمن هذه الشراكة فإن «بوتين»، أحيانًا، يشرف بنفسه على بعض التفاصيل. وقد ساقت وكالة «رويترز» بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٥م خبرًا حول ذلك، إذ إن قادة الجيش الروسي، الذي كانوا يُطلعون الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» على سير العمليات في «سوريا» قد عرضوا عليه خريطة تحمل إشارة ما تضاهي وحدة مدفعية بالجيش الروسي، وقد ظهر في الخريطة نقطة قرب بلدة «صدد» في «سوريا»، بين مدينتي «حمص» و«دمشق»، تصاحبها كلمات (٥ جاباتر) و(إيه بي آر ١٢٠)، حيث التعبير الأول اختصار شائع الاستخدام في الجيش الروسي للإشارة إلى «بطارية مدفع هاوتزر»، والتعبير الثاني يدل على «لواء مدفعية»، وللجيش الروسي لواء يحمل اسم «اللواء ١٢٠ مدفعية»، ويتخذ من «سيبيريا» قاعدة له. ومعنى ذلك أن «روسيا» قد نقلت قوات مدفعية برية من «سيبيريا» إلى «سوريا» لدعم «الأسد» حليف «إيران» ومنفذ خططها في استشرافها تحقيق الهلال الصفوي الممتد إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط.

المحطة الثالثة: تتعلق هذه المحطة بالطموحات الروسية والإيرانية، وهي محل تحليلات المراقبين والاستراتيجيين، ومنهم مدير الأبحاث في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية «كريم بيطار»، فقد أكَّد لوكالة «فرانس برس» أن «عودة «روسيا» و«إيران» كقوتين واضحة، وتدخلهم يبدو فاضحًا على نحو متزايد.. وأنهما يسعيان إلى ملء موقع شاغر منذ تراجع الدور الأمريكي، ومن الممكن شرح تصلب الموقف الروسي في «سوريا»» انطلاقًا من عدة عوامل:

- حماية دولة تعتبر من آخر الدول الحليفة لها في الشرق الأوسط.
- سخطها تجاه السياسة الغربية في «ليبيا».
- ترسيخ قوة إرادتها بفرض نفسها حامية لمسيحيي الشرق.
- خوفها من تمدد الإسلاميين إلى «القوقاز».
- ذهنية الانتقام الموجودة لديها على ضوء الإذلال الذي لحق بها مرارًا منذ عام ١٩٨٩م.

ثم قال: «وقد يرتد الأمر عليهما، فلم تنته أي سياسة تدخل في «العالم العربي» إلا بنتائج غير متوقعة، وغالبًا ما تكون قاسية على هؤلاء الذين يغوصون كثيرًا في هذا المستنقع».

وقال دبلوماسي روسي رفيع المستوى في «دمشق» لوكالة «فرانس برس»: «غررت الدول الغربية بنا، ولن نسامحها أبدًا على لجوئها الأحادي الجانب إلى قرار «مجلس الأمن الدولي» من أجل الاستيلاء على «ليبيا».. ولن نسمح لهم أبدًا بالاستيلاء على «سوريا»».

وقال «أدغار كورنوف» رئيس تحرير المجلة الروسية «مشاكل الاستراتيجية الوطنية» المقربة من الكرملين: «المصلحة الوطنية تدفع الروس إلى التحرك في «الشرق الأوسط» لئلا تضطر إلى مكافحة هذه النيران (أي الإسلاميين) قرب حدودنا.. ويأمل القادة الروس باستعادة «روسيا» لموقعها في السياسة العالمية، على غرار ما كان عليه موقع الاتحاد السوفيتي». وقال «محمد مرندي» عميد «جامعة طهران»: «تتحرك «روسيا» و«إيران» لمنع انهيار المنطقة.. وستشهد في الأسابيع المقبلة دولاً أخرى تقترب من المواقف الروسية الإيرانية فيما يتعلق بالنظرة إلى الدور الذي يلعبه التطرف» (بحسب «الوسط البحرينية» ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥م). قلت وأي تطرف أكبر من التطرف الإيراني الصفوي

والروسي الصليبي وهما يلقيان بثقلهما الإجرامي على «العراق» و«سوريا» وغيرها من البلدان.

المحطة الرابعة: الساحة السورية، بما فيها من أطياف عسكرية، ومدارس حربية عملياتية، وأنواع وأعراق شتى من المتقاتلين، ومبادئ وأهداف متباعدة، إلى درجة التناقض التام الكامل أحيانًا، جعلتها محل إعادة نظر في رسم الاستراتيجيات العسكرية والخطط الحربية. وفي هذا الإطار جاء قول قائد المنطقة العسكرية المركزية الروسية الفريق أول «فلاديمير زارودنيتسكي»: «إن التدهور المحتمل للأوضاع السياسية والعسكرية في منطقة «وسط آسيا» يمكن أن تسببه عمليات سيجريها تنظيم «داعش» في «سوريا» و«العراق» و«أفغانستان». وإن هيئات القيادة العسكرية للمنطقة المركزية تعمل على إعداد سبل وأساليب لمواجهة عمليات الحرب الهجينة، وعزل حدود نزاع مسلح افتراضي في مسرح العمليات «بوسط آسيا»، وإن العسكريين يضطرون اليوم إلى إجراء عمليات في ظروف الحرب الهجينة، وحرب الشبكة الواحدة، مما يعد أمرًا جديدًا وغير معروف بالنسبة لهم». (بحسب قناة «روسيا اليوم» في ١ ديسمبر ٢٠١٥م في خلال كلمة ألقاها القائد «فلاديمير» خلال اجتماع المجلس العسكري للمنطقة العسكرية المركزية).

ولا شك أن الحرب الحالية في «سوريا» هي من جنس الحروب الهجينة، إذ يشارك فيها كل من «جيش النظام السوري» الحاكم و«الحرس الثوري» الإيراني و«الجيش الروسي» وجيش «سلطة الاحتلال اليهودي» (عبر الأعمال القتالية الجوية) و«جيوش التحالف الغربي» (٦٠ دولة عبر أعمال قتالية جوية، ومستشارين عسكريين، وأعمال قتالية ضمن فعاليات برية خاصة)، وميليشيات «حزب الله» اللبناني، وقوات من «الحشد الشعبي» العراقي وميليشيات من «أفغانستان وباكستان» وقوات «داعش»، وكل أولئك في مقابلة الفصائل السورية المقاتلة ضد النظام، والتي هي بدورها ذات أعداد ومشارب وتوجهات وأهداف وارتباطات منوعة. وهذه التشكيلة المتقاتلة أشبه ما تكون بلوحة «حرب عالمية»

مندلعة في مساحة قطرية صغيرة (وهي سوريا)، وهو ما يجعل أوارها أشد توهجًا وأعظم حرقًا وقتلاً وإتلافًا، حتى باتت بعض المدن السورية «قاعًا صفصفًا»[1] وأخرى حالها أضحى «هشيمًا تذروه الرياح»[2]. وأصبحت مسرحًا تتدرب عليه القوات من مختلف الدول في أوضاع ساخنة، تجرِّب في أرجائها الأسلحة الجديدة، وتستحدث من خلالها أساليب تطويرية على مستوى المدارس القتالية والتدريبات البشرية. ومثال ذلك استعادة قوات النظام السوري «بلدة سلمى» الاستراتيجية في ريف اللاذقية من أيدي المعارضة حيث اعتمدت طريقة استعمال الدراجات النارية، بنفس أسلوب استخدامه من قِبل قوات «الباسيج» الإيرانية في ملاحقة المعارضين، حيث تمتاز بسرعتها وخفة تنقلها، وهو ما يناسب الطبيعة الحرجية لبلدة «سلمى». ومعلوم أن «حزب الله» اعتمد هذه الطريقة أيضًا حيث شوهدت قواته تستعملها في منطقة «القلمون» على الحدود اللبنانية في منتصف عام ٢٠١٤م. ويشجع الإعلام الإيراني أطفال «إيران» على المشاركة في مجازر القتل الجماعي لأهل السُّنَّة السوريين، ومن ذلك نشره لشريط «فيديو» باسم «شهداء لحماية الأضرحة المقدسة» يظهر أطفالاً إيرانيين يتعهدون ببذل أرواحهم فداءً للمرشد «علي خامنئي» ويحملون السلاح لتحرير «سوريا» و«العراق»! وأن ذلك، (وبحسب موقع «فرهنك نيوز» المقرب من تيار المحافظين)، لأن غالبية السوريين هم أحفاد وسلالة «بني أمية»، وأن الحرب ضد «بني أمية»، أعداء الشيعة، سوف تمهد لمرحلة ظهور «المهدي» الذي سينقذ الشيعة من «بني أمية» و«السفياني» الذي يقود هذه الحرب ضدهم!

ومن اللافت أن تعتبر بعض الدول مشاركتها في الحرب السورية فرصة ثمينة لتتدرب على مواجهة المعارضات الداخلية في بلادها، فقد قال نائب وزير الداخلية الروسي «إيغور زوبوف»: إن ٩٠ جماعة إرهابية تعمل في «روسيا الاتحادية» في الوقت الحالي، بعدد يصل إلى ٦٠٠ فرد (بحسب زعمه)، وأن حوالي ٢٠٠٠ مواطن روسي يقاتلون في

(١) من قوله تعالى: ﴿فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا﴾ (طه: ١٠٦).
(٢) من قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾ (الكهف: ٤٥).

صفوف «داعش»[1]، محذرًا من إمكانية عودة هؤلاء المقاتلين إلى الأراضي الروسية[2].

وبالنظرة نفسها تتحرك «إيران» في داخل «سوريا» حيث تشارك قوات «الحرس الثوري» بكثافة فتتدرب ميدانيًا، وتحافظ على جهوزيتها بنيويًا، كل ذلك على حساب دماء الشعب السوري المنكوب.

المحطة الخامسة: من عجائب الزمان أن تطلب دولة ذات سيادة (كما تدعي) وهي «سوريا» من دولة أخرى ذات سيادة وهي «روسيا»، أن تحتل أراضيها بحجة الدفاع عن نظام الحكم كي لا يسقط بفعل أعمال معارضيه، حيث فجّرت «موسكو» بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٦م قنبلة سياسية بكشفها عن بنود في الاتفاق الذي أبرمته مع «بشار الأسد» بخصوص تدخلها في «سوريا»، وذلك في شهر أغسطس ٢٠١٥م يقضي بمنح «موسكو» الضوء الأخضر لوجود عسكري «مفتوح» في «سوريا» (أي احتلال مطلق المدة، أو احتلال دائم). ونشرت الحكومة الروسية نص الاتفاق الذي يتحدث عن «فترة غير محدودة زمنيًا» للتدخل العسكري. وتم التوصل إلى الاتفاق بزعم الدفاع عن سيادة وأمن ووحدة أراضي «روسيا الاتحادية» و«الجمهورية العربية السورية» وبموجب بنود الاتفاق، قامت «روسيا» بنشر طائرات وجنود في قاعدة «حميميم» الجوية في اللاذقية، وذكر المحلل العسكري «ألكسندر غولتس»: «أن الاتفاق مع «سوريا» يناسب مصالح «روسيا»، مشيرًا إلى أن الأخيرة يمكن أن توقف عملياتها في أي وقت تشاء، ولذلك فليس عليها أي مسؤوليات أمام «سوريا»، وفي الوقت ذاته يمكن «لروسيا» أن تبقى هناك إلى المدة التي ترغب بها، وهذا أمر يعود إلى السلطات الروسية». ويعني الاتفاق عدم وجود أي حقوق للرئيس السوري بمطالبة الروس بمغادرة البلاد. وفي حال أراد أحد الطرفين التراجع عنه فعليه أن يبلغ الطرف الآخر خطيًا، ويكون لدى الطرف الثاني مهلة عام لإنهاء مفعول الاتفاق.

---

(١) وهذا اعتراف مهم يفيد مساهمة حقيقية وقوية للروس في صفوف داعش، فكم من هؤلاء الـ ٢٠٠٠ شخص هم جواسيس لروسيا على مستوى القيادات والمقاتلين.

(٢) بحسب وكالة أ ش أ من موسكو، ١ ديسمبر ٢٠١٥م.

ومن بنود الاتفاق أن يلجأ النظام إلى «طرف ثالث» لتسوية خلافات، أو إن لحق ضرر «بمصالحه، بسبب عمليات سلاح الجو الروسي»، لكن لم يوضح نص الاتفاق من هو الطرف الثالث![1].

ولنا مع هذا «الاتفاق» وقفات مهمة، هي:

١) يعد هذا الاتفاق سابقة دولية وغير مسبوقة، وتأتي في إطار من «الهوان والضعف الشديد إلى حد إهدار الكرامة» من قِبل النظام السوري الحاكم.

٢) يدل الاتفاق على تمسك نظام بشار بالسلطة بأي ثمن، حتى وإن كان بيع البلاد وإهلاك العباد.

٣) يعطي الاتفاق الحق «لروسيا» في البقاء جاثمة على صدر السوريين عامًا كاملاً حتى لو سقط النظام الحاكم.

٤) رغم استباق «إيران» «لروسيا» في وجودها العسكري على الأراضي السورية فإنها لم توقع مثل هذا الاتفاق العجيب.

٥) بموجب الاتفاق فإن الوجود العسكري الروسي على الأراضي السورية بشكل رسمي يسحب البساط من تحت أقدام الدول الأخرى من احتمال إرسال قوات عسكرية إلى «سوريا»، وخاصة قوات «حلف الناتو»، وخاصة «قوات تركية أو أمريكية أو فرنسية أو إنجليزية».

٦) الاتفاق يغلِّب قوة النفوذ الروسي في «سوريا» على النفوذ الإيراني وتابعها «حزب الله» اللبناني.

٧) فحوى الاتفاق يعطي الحق «لروسيا» بطلب انسحاب أية قوات غير سورية موجودة

(١) ذكرت ذلك الوكالات ونشر في الصحافة بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٦م، وقد أثبت نص الاتفاق كاملًا في الملاحق في آخر الكتاب. فيمكن الرجوع إليه.

حاليًا عليها بحجة أن بقاءها يشكل خطرًا على القوات الروسية، أو لأنه يبعثر الخطط الروسية العسكرية ويؤثر عليها، ويشمل هذا الاستنتاج قوات «الحرس الثوري الإيراني وقوات حزب الله اللبناني وقوات الحشد الشيعي العراقي، وكذا الميليشيات الشيعية الأفغانية والباكستانية».

٨) تنفيذ هذا الاتفاق على الأرض قد يوقد شرارة احتكاك بين القوات «الروسية» وقوات «الحرس الثوري» الإيراني وتوابعه. وفي حال تفاقم الأمور فإن «روسيا» ستطلب من تلك القوات الانسحاب من «سوريا»، وفي حال عدم موافقتها على ذلك ستفتح صفحة جديدة في الصراع في منطقة الشرق الأوسط كلها، وسوف تتداخل المعادلات الدولية وسيختل ميزان التوازن في عموم المنطقة.

٩) المعارضة، بطبيعة الحال، لن تعترف بهذا الاتفاق وهو غير ملزم لها بحال من الأحوال، وتصنف الوجود العسكري لديها على الأراضي السورية بأنه احتلال، وإذا كان النظام الحاكم في نظر المعارضة غير شرعي، فكل ما أبرمه من اتفاقات ابتداءً من بدء الثورة في ١٥ مارس ٢٠١١م غير ملزم لها.

١٠) بناء عليه، فإن هذا الاتفاق سيطيل أمر الصراع في «سوريا»، ويبقي بابه مفتوحًا إلى أجل غير مسمى.

١١) الاتفاق يرجح قوة الصوت الروسي في أية مفاوضات تخص الوضع في «سوريا».

١٢) يعتبر الحضور العسكري المكثف في «سوريا»، بصفته محتلاً، مبررًا لتعريض المصالح الروسية في أي بقعة من العالم إلى الخطر، ذلك أن «سوريا» أرض مباركة تستوجب على المسلمين في العالم أن يهبّوا لتخليصها من الغاصب المحتل، والذي ستكون جميع مرافقه مستهدفة.

١٣) لسان حال «السلطة الصهيونية» هو مباركة هذا الاحتلال لأنه سيؤمن حدودها مع «سوريا» إلى أجل غير مسمى.

المحطة السادسة: عسكريًا، ستكون الساحة السورية موقعًا جديدًا وإضافيًا لتأجيج احتكاكات دولية خطيرة، وسيكون كل من «الولايات المتحدة» و«روسيا» و«إيران»، و«تركيا» مكونات ذلك الاحتكاك ومادته. ومن أبرز التفاعلات في هذا المجال:

١) إسقاط «تركيا» لطائرة مقاتلة روسية بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥م. والحديث عن تداعيات ذلك وتفاعلاته سيأتي لاحقًا.

٢) في ٢٣ يناير ٢٠١٦م قال نائب الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، بعد زيارة قام بها إلى «تركيا»: «إن «الولايات المتحدة» و«تركيا» مستعدتان لحل عسكري في «سوريا» إذا لم يكن التوصل إلى تسوية سياسية ممكنًا»، وأضاف عقب اجتماعه مع رئيس وزراء «تركيا» «أحمد أوغلو»: «نعلم أنه من الأفضل التوصل إلى حل سياسي، ولكننا مستعدون إذا لم يكن ذلك ممكنًا لأن يكون هناك حل عسكري لهذه العملية وطرد داعش». من جهته قال رئيس الوزراء التركي: «إن أحزاب المعارضة السورية المشروعة فقط هي التي يجب أن تشارك في المفاوضات بشأن «سوريا»». قلت: ولكن من المعلوم أن «مَن هُم أحزاب المعارضة؟» هو محل خلاف بين الأطراف كافة، وهو ما يعني أن هذا التصريح غير واضح المعالم.

٣) «أشتون كارتر»، وزير الدفاع الأمريكي، بدوره جدد دعوته «تركيا» إلى تعزيز كبير للأمن على حدودها مع «سوريا» والقيام بجهد أكبر.

٤) كل من «الولايات المتحدة» و«روسيا» تتنافسان في السماء السورية كما على الأرض، حيث ينشئ كل من البلدين قاعدتين عسكريتين سريتين بشمال «سوريا» تبعدان ٤٨ كم عن بعضهما، وهذه بعض التفاصيل:

- **القاعدة الأمريكية:** نشر معهد «ستراتفور» للتحليلات الأمنية صورًا التقطت بواسطة أقمار اصطناعية، قال إنها لتوسعة مدرج طائرات مهجورة ببلدة «رميلان» في محافظة «الحسكة»، وتوضح الصور أن «واشنطن» تمد المدرج من سبعمائة متر

إلى ألف وثلاثمائة متر. ويوجد عشرات الجنود الأمريكيين في هذه القاعدة التي تبعد عدة كيلومترات عن الحدود التركية العراقية. وأقر مسؤولون أمريكيون بنشر عدد صغير من القوات الخاصة، لكنهم رفضوا الكشف عن مزيد من التفاصيل. وأوضح المتحدث باسم القوات الأمريكية في «العراق» الجنرال «ستيف وارن» أن: «المهمة الخاصة لهذه القوات تمنعنا من الحديث عن مكان نشرها». وقال الناشط «أبو جهاد الحسكاوي» لصحيفة «تايمز» أن: «المطار أعيد بناؤه، وبات الآن مهبطًا للمروحيات الأمريكية، ومركز قيادة لهم». وقد كان هذا المطار مهبطًا للطائرات الزراعية وتابعًا لحكومة النظام السوري، لكن سيطرت عليه وحدات حماية الشعب الكردية منذ أكثر من عامين.

- **القاعدة الروسية:** نوّه عنها الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان»، اعتمادًا على تقارير تحدثت عن أن نحو ٢٠٠ جندي روسي بدأوا العمل لتطوير مدرج في قاعدة عسكرية في «القامشلي» التي يسيطر عليها نظام «الأسد»، وتبعد عدة كيلومترات عن الحدود التركية. وأكدت مصادر مخابراتية «أمريكية» لصحيفة «تايمز» أن «موسكو» تزيد من وجودها في «شمال سوريا»، وتستطلع المنطقة لتعزيز قواتها مستقبلاً[1].

المحطة السابعة: فشل الثلاثي: «إيران» و«روسيا» إضافة إلى «قوات نظام الأسد» في حسم الصراع في «سوريا» لصالحهم، بل على العكس تمامًا، فقد توسعت رقعة الأرض التي يسيطر عليها المجاهدون وازدادت فاعليتهم نوعًا وكمًّا، وهو ما جعل «إيران» ترمي بسهمها الأخير في خضم المعركة، إذ بعد أن عجز «الحرس الثوري» عن تحقيق أهدافه في «سوريا» وباء بخسائر فادحة قررت «إيران» الزج بجيشها النظامي لصالح دعم النظام السوري المجرم. وقد نقلت وكالة أنباء «تسنيم» الإيرانية في ٤ إبريل ٢٠١٦م عن نائب

(١) نقلاً عن الوكالات، ونشر في الصحافة بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٦م.

قائد القوات البرية «أمير علي آراسته» تأكيده إرسال وحدات من عناصر «الكوماندوز» والقوات الخاصة في الجيش الإيراني إلى «سوريا»، وأن القوات الخاصة ليست الوحيدة في «سوريا»، وأن المستشارين العسكريين موجودون هناك، وأن قوات أخرى ستلتحق بهم أيضًا، وقال: «نحاول تجهيز الفرقة ٢٣ للمركبات القتالية في الجيش للالتحاق بالفرقة ٦٥ الكوماندوز في «سوريا»». وقد اعتبر مراقبون هذا التصريح تحديًا إيرانيًا واضحًا للمجتمع الدولي وأن «إيران» ترى الحل في «سوريا» عسكريًا وليس سياسيًا، خاصة أن هذا التصريح جاء متزامنًا مع اجتماعات «جنيف» لإيجاد حلّ سلمي في «سوريا»، علمًا بأن تلك الاجتماعات تتم تحت رعاية «الأمم المتحدة» وبفعاليات أمريكية وروسية، وجميعها تصب في إجهاض الثورة السورية وإبقاء النظام الحاكم، وليس ثمة خلاف بينهم إلا ما يتعلق بدور «بشار الأسد» في المراحل اللاحقة، وهو خلاف ظاهري لذر الرماد في عيون المعارضة السورية المسلحة، علمًا بأن «إيران» تضرب «بالأمم المتحدة» وبما يسمى «المجتمع الدولي» عرض الحائط، لأنها لا تخضع إلا «للمرشد خامنئي»، بحسب ما أعلنه مساعد شؤون التدريب في القوة البرية للجيش الإيراني العميد «كمال بيمبري» بقوله: «إن الجيش الإيراني وصل إلى مرحلة من القوة التي أوكل إليها القائد العام للقوات المسلحة للحضور في مهام استشارية» (بحسب ما نقلته وكالة «مهر» الإيرانية).

المحطة الثامنة: كشفت مؤسسة «ستراتفور» للدراسات الأمنية عبر صور للأقمار الصناعية أن «حزب الله» يؤسس قواعد دائمة في «سوريا» على طول الحدود السورية اللبنانية. وجمعت «ستراتفور» التي توصف في الصحافة الأمريكية بأنها «وكالة المخابرات المركزية في الظل» معلومات من مصادر دبلوماسية وأخرى مقربة من «حزب الله» تؤكد تثبيت «حزب الله» لمواقعه في «سوريا»، وذلك لتوسيع وتعزيز سيطرته هناك، وأظهرت الصور الفضائية أن «حزب الله» أسس قاعدة قرب «القصير» حيث تقوم بحماية مواقع «حزب الله» حال سقوط النظام الأسدي في «دمشق». إضافة إلى قواعد أخرى، ويقوم الحزب بتأمين مواقعه عبر «سواتر ترابية» على امتداد الحدود قرب «القصير» مع

حفره خنادق لتأمين دفاعاته. ونقلت «ستراتفور» عن مصدر مقرب من «حزب الله» أن الحزب يسعى لتخزين أسلحة ومدفعية مثل صواريخ «كاتيوشا» وقذائف «هاون» ومدافع «هاوتزر»، ويسعى لنقل ستين دبابة من طراز «T - 72» القتالية وأربعة مصانع ذخيرة، وأن الحزب سيستبقي ٢٠٠٠ عنصر للبقاء الدائم في القاعدة، وبحسب مصدر إيراني دبلوماسي فإن ضباطًا من «الحرس الثوري» الإيراني يتفقدون قاعدة «القصير» بشكل دائم، وكأنها قاعدة إيرانية، كما أنهم يستخدمونها للتفاعل والتدريب بين «الحرس الثوري» و«حزب الله»، وقالت مصادر مقربة من الحزب إن هناك صواريخ بعيدة المدى «للحرس الثوري» في قاعدة القصير، من بينها «شهاب - ١» و«شهاب - ٢» و«فتح ١١٠» و«عربي ٢١».

همدان الإيرانية.. قاعدة جوية روسية لتحالف صفوي صليبي لمحاربة الإسلام:

في تطور مفاجئ وغير مسبوق أعلنت وزارة الدفاع الروسية في ١٦ أغسطس ٢٠١٦م أنها نشرت قاذفات «توبوليف ٢٢» في قاعدة «همدان» الجوية الإيرانية وأن قاذفات «تي يو ٢٢ أم ٣» (TU22M3) و«أس يو - ٣٤» (SU - 34) روسية مسلحة أقلعت من القاعدة الإيرانية في «همدان» وقصفت المجاهدين السوريين (تدّعي «روسيا» أنها قصفت «داعش»، زورًا وبهتانًا) في كل من «حلب ودير الزور وإدلب»، وكانت محملة بقدرتها القصوى من قنابل الفتك والحرق والتدمير. وبعد ذلك التاريخ أصبح انطلاق القاذفات الروسية من قاعدة «همدان» في «إيران» يتجدد مع كل انفلاق صباح، مع تعاون تام وتنسيق كامل مع الطيران الحربي النصيري الأسدي. وقد نقلت القنوات الفضائية بالصوت والصورة كيف أن هذه القاذفات تستهدف قتل المدنيين قصدًا وعمدًا، وخاصة المستشفيات والمدارس والمساجد والمنازل والأسواق وغيرها، وأنها قد أحدثت في «حلب» وغيرها من الدمار الهائل والقتل المريع ما ليس له شبيه في التاريخ، حتى بدت أفلام الحربين الأولى والثانية بما فيها من مشاهد مروِّعة كأنها مجرد نزهة في أطلال المدن

السورية التي يُراد مسحها من خريطة الجغرافية السورية. ولنا مع هذا التطور الاستراتيجي الوقفات التالية:

١) لم يسبق «لإيران» أن أعطت قواعد جوية على أراضيها لأي دولة، حتى في عهد الشاه، باعتبار أن ذلك تفريطًا في استقلالها الوطني. ولكن «الصفويين» بقيادة «خامنئي» قرروا بيع بلدهم بثمن بخس للصليبيين الروس لشدة ما تُكنّه نفوسهم من حقد دفين على الإسلام وأهله.

٢) يعتبر هذا التنسيق وعلى هذا المستوى بمنزلة تحالف لا يرقى إليه شك بين المرشد الأعلى الصفوي الإيراني «علي خامنئي» والقيصر الصليبي «بوتين» الروسي. وليس ثمة أدنى ريب أن هذا التحالف الذي تم في غياهب مظلمة له بنود كثيرة ستتكشف تدريجيًا بحسب التطورات التي ستهب رياحها على المنطقة.

٣) إن انطلاق القاذفات الروسية من قاعدة «همدان» لم يتم إلا بعد أن وُفِّرت اللوازم الخاصة بذلك، من مثل توفير الوقود بأنواعه ومتطلبات تخزينه ونقله للطائرات الحربية، ومن مثل نقل الصواريخ والمعدات والقنابل ومختلف أسلحة الموت والقتل إلى مخازن أعدت في قاعدة «همدان» تلبي شروط ذلك التخزين. ومن مثل التنسيق العملياتي الشامل مع القيادات الجوية الإيرانية سواء على مستوى «الجيش» أو «الحرس الثوري»، ومن مثل تركيب رادارات ومعدات خدماتية تكميلية وتدريبية ولوجستية، ومن مثل تهيئة لوازم استقبال الإمداد العسكري الجوي للقاذفات الروسية من أسلحة وقطع غيار، ومن مثل توفير الخدمات الخاصة بالطيارين والأطقم العسكرية المرافقة لتلك القاذفات والفنية والمساعدة وسواها، وغير ذلك من المتطلبات الكثيرة. وهذا يعني أن التفاهم على هذا التحالف قد تمَّ منذ عدة أشهر، وكان يوم ١٦ أغسطس هو يوم بدء التنفيذ.

٤) من ميِّزات استخدام قاعدة «همدان» قربها من «سوريا»، حيث إن القاذفات الروسية الاستراتيجية كانت رحلتها تستغرق ساعتين للوصول إلى أهدافها في «سوريا»، في حين أنها الآن لا تستغرق أكثر من ٣٠ دقيقة، وهذا يعني اقتصاد في الوقود وزيادة في الحمولة القاتلة المدمِّرة.

٥) يقتضي حصول القاذفات المقاتلة إلى «سوريا» توفير خط جوِّي خاص عبر دول مجاورة، ومنها «العراق»، وقد برَّر رئيس وزرائها «حيدر العبادي» ذلك بقوله: «إن «بغداد» كانت على علم مسبق بذلك» وأوضح قائلاً: «سمحنا بذلك، ولكن كان لدينا شروط، أولها: عدم مرورها فوق المدن العراقية، ولهذا فتحنا ممرًا قريبًا يتبع شريطًا حدوديًا من «الكويت» عبر الحدود مع «السعودية» والحدود مع «الأردن»، ومنها إلى «سوريا»..». وهذا اعتراف رسمي عراقي بالمشاركة المباشرة في قتل الشعب السوري المسلم.

٦) تعتبر «إيران» أن هذا التطور هو من ثمرات المناخ العام للاتفاقات النووية، وأن ما تمَّ هو مجرد تعاون وليس تحالفًا، وأنها لم توفر قاعدة جوية «لروسيا»، هكذا بكل بجاحة! وقد أثار ذلك جدلاً على المستوى السياسي الإيراني، إذ إن رئيس مجلس الشورى الإيراني «علي لاريجاني» نفى منح قاعدة «لروسيا» وقال: «نتعاون مع الروس في كثير من القضايا، لا سيما الأزمة السورية، لكننا لم نمنحهم قاعدة عسكرية»، في حين اعتبر النائب في لجنة الدفاع بمجلس الشورى «حشمت فلاحت بيشه» أن هذا التصرف مخالف للدستور في مادته ١٧٦. ودلَّ ذلك على أن مخالفة الدستور يُضرب بها عرض الحائط إذا كان تطبيق الدستور سيعرقل تحقيق الأحلام الصفوية.

٧) أيضًا «روسيا» تتلاعب بالألفاظ في المواءمة بين قرارات «الأمم المتحدة» وانطلاق قاذفاتها من «إيران». يقول وزير خارجيتها «سيرغي لافروف»: «في الحالة الراهنة لم يجر أي بيع أو تزويد أو نقل طائرات حربية إلى إيران» معتبرًا عدم وجود أي

انتهاك لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ الذي يحظر بيع أسلحة «لإيران».. وأن هذه الطائرات تشارك في عملية مكافحة الإرهاب بطلب من السلطات السورية وبموافقة إيران. قلت: وهذه الأسطوانة أصبحت محفوظة، ولكن من المهم الإشارة إلى أن هذه الدول لا تعبأ بقرارات دولية أو حقوق إنسانية، بل هي تخترق كل ذلك بوقاحة فجة دون أن يرف لها جفن! ومعنى ذلك أن على جميع دول العالم ألا تعوِّل في حفظ مصالحها على حماية «الأمم المتحدة»، لأن قرارات الأمم المتحدة بالنسبة للدول الكبرى لا تتجاوز كونها حبرًا على ورق!

٨) التصرف الوحشي الروسي بقصف الشعب السوري لم يكن مفاجئًا للجهات الدولية الفاعلة المؤثرة على مجريات الصراع في «سوريا»، ومنها «الولايات المتحدة»، التي أعلنت علمها مسبقًا بما سيفعله الروس، إذ قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية «مارك ت وتر»: «إن استخدام «روسيا» قاعدة جوية إيرانية للإغارة على «سوريا» مؤسف، لكنه غير مفاجئ»، مضيفًا: «إن «واشنطن» لا تزال تقيِّم مدى التعاون الروسي - الإيراني»، «كما حذَّر من توسع النزاع والمنحى الطائفي الذي يأخذه، لكون الطائرات تقلع من معسكر شيعي لضرب مقاتلين سُنَّة»!، ولا شك أن هذا الاستدراك الأمريكي مثير للعجب، فمن ذا الذي لا يعلم أن ما تقوم به «إيران» وحلفاؤها من شيعة «سوريا» و«العراق» و«لبنان» و«أفغانستان» و«باكستان»، هو حرب من الشيعة على السُّنَّة؟!

٩) إن انطلاق القاذفات الروسية من «إيران» هو مجرد بداية لمراحل لاحقة. فقد قال مصدر عسكري، لم يكشف اسمه: إن الجيش الروسي أرسل طلبات إلى «إيران» و«العراق» لإطلاق صواريخ عابرة عبر مجالهما الجوي، بينما رأى «فلاديمير كوموييدوف» رئيس لجنة الدفاع في «مجلس الدوما» الروسي والقائد السابق «لأسطول البحر الأسود»، أن «العراق» و«إيران» ستوفران ممرًا جويًا لتحليق

الصواريخ المجنَّحة من نوع «كاليبر» فوق أراضيها. قلت: المتوقع هو افتتاح قواعد جوية «لروسيا» في «العراق»، ومزيد من القواعد في «إيران» وذلك بحسب مجريات تطور الأحداث التي يخطط لها أعداء الإسلام تحت مظلة مكافحة الإرهاب، وستكون دول مثل «إيران» و«العراق»، وربما غيرهما، مُتطى لتحقيق أغراض أولئك الأعداء. وهذا يفسر تصرفات هذه الدول، فهذا الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني «علي شمخاني» يعتبر أن «موسكو» و«طهران» «تتبادلان الإمكانات والبنى التحتية في إطار مكافحة الإرهاب، وأن «طهران» فتحت منشآتها أمام «موسكو» في مجال محاربة الإرهاب»! ومعنى الإرهاب: أي المسلمين السُّنَّة، وهذا التعبير ليس عاطفيًا، بل هو ما تفسره الأحداث والوقائع كافة على الأرض.

١٠) إن التحالف الإيراني الصفوي مع الروسي الصليبي، رغم أنه معبر جسرٍ إلى ضفة أخرى من آفاق التوسعات الإيرانية الروسية، كلٌّ بحسب مصالحه ومخططاته، فإنه آنيًا يعتبر طوق نجاة ترميه هاتان الدولتان ليعوم بواسطته النظام السوري ويتفادى الغرق في بحر الأهوال التي لا تزال أمواجه تتدفق على «سوريا» وتجتاحها كالأعاصير الكاسحة، لا تكاد تبقي وراءها على شيء، فهو تحالف يرمز إلى الفشل في تحقيق النظام الأسدي الفاشي وحلفاؤه انتصارات حاسمة. وقد أشارت صحيفة «الديلي تلغراف» البريطانية إلى ذلك بقولها: «إن نشر المقاتلات في «إيران» ليس دليل نجاح، حيث عاد نظام الأسد إلى موقع الدفاع، بعدما نجح تحالف من المعارضة في كسر الحصار الذي حاول خنق مدينة حلب..» وأنه «دليل آخر على عدم تخلي الروس عنه».

إن ما ذكرته من الوقفات يشير إلى أن كتاب الصراعات في المنطقة قد انفتحت فيه صفحة جديدة، تحوي كثيرًا من المعاني في سطورها، منها الخطير ومنها المبهم ومنها المخفي تمامًا وقد كُتب بالحبر السِّري وبقيت مساحة كلماته على السطر فارغة، وستأتي

الأحداث مستقبلاً مترجمة للظاهر والمخفي، ولكن ﴿وَلا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ (فاطر: ٤٣)، ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ (الأنفال: ٣٠).

تداعيات إسقاط «تركيا» لطائرة عسكرية روسية:

في تاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥م أسقطت مقاتلتان تركيتان مقاتلة روسية من طراز «سوخوي - ٢٤» قرب الحدود السورية، تماشيًا مع قواعد الاشتباك التي تتبناها «تركيا» بعد تحذيرها من انتهاك المجال الجوي التركي، وهي أول طائرة روسية تسقطها إحدى دول «حلف الناتو» منذ الحرب العالمية الثانية. اعتبر «بوتين» الحادثة أنها «واقعة بالغة الخطورة» وأنها «طعنة في الظهر». بعد تحطم الطائرة على «جبل التركمان» قرب الحدود مع لواء الإسكندرون هبط طياراها بالمظلة، حيث قتل أحدهما وأسر الآخر وتم تسليمه «لروسيا» بعد ذلك. استدعت وزارة الدفاع الروسية «الملحق العسكري التركي» في «موسكو» وأبلغته احتجاجًا شديد اللهجة، واستدعت وزارة الخارجية التركية القائم بالأعمال الروسي وأبلغته أن إسقاط الطائرة لم يكن إجراءً ضد دولة بعينها، لكنه خطوة للدفاع عن سيادة الأراضي التركية، واعتبر رئيس الوزراء التركي «أحمد داود أوغلو» أن من حق «تركيا» الرد على انتهاك مجالها الجوي. وأكدت رئاسة الأركان التركية أن الطائرة اخترقت الأجواء التركية عشر مرات خلال خمس دقائق وتجاهلت التحذيرات، وقد ترتب على هذا التصعيد وضعٌ خطيرٌ، وهو ما استدعى أن يعقد حلف شمال الأطلس (الناتو) اجتماعًا عاجلاً لبحث الموضوع.

وفي ٢٦ نوفمبر ٢٠١٥م كان موعد الاجتماع السنوي «لمجلس الشورى العسكري التركي» برئاسة رئيس الوزراء، وبمشاركة وزير الدفاع «وجدي جونول» ورئيس هيئة الأركان الجنرال «خلوصي أكار» وبحضور قادة القوات وعدد من كبار الضباط، حيث كانت المناقشات المتوقعة تدور حول إعداد «خطة لمواجهة حرب محتملة» في المنطقة ودراسة سد احتياجات القوات المسلحة وتقييم الأوضاع الجارية في «سوريا والعراق»

بعد إسقاط الطائرة الروسية. لكن وزير الخارجية الروسي «سيرغي لافروف» أعلن أن بلاده لن تعلن الحرب على «تركيا». وفيما بعد اتخذت «روسيا» إجراءات اقتصادية ضد «تركيا» ومنعت الروس من السياحة في الأراضي التركية (عدد السواح الروس في «تركيا» عام ٢٠١٤م بلغ ٤,٣٨ ملايين سائح)[١] وإجراءات أخرى. واعتبرت «إيران» أن هذه الحادثة (أي إسقاط تركيا للطائرة الروسية) يصب في صالحها، لأن ما ترتب عليها من اضطراب اقتصادي بين «روسيا» و«تركيا» ينعكس على إضعاف «تركيا»، وهذا من مصلحة «إيران» استراتيجيًا، وخصوصًا فيما يتعلق بإضعاف قدرة «تركيا» على التأثير في الوضع السوري. وبلغة الأرقام فإن التبادل التجاري بين «موسكو» و«أنقرة» عام ٢٠١٤م بلغ ٤٤ مليار دولار، وفي التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٥م بلغ ١٨,١ مليار دولار، منها ١٥ مليار دولار هي صادرات «روسيا» إلى «تركيا»، معظمها واردات الطاقة حيث تزود «روسيا» «تركيا» بأكثر من ٥٠٪ من احتياجاتها من الغاز، وأصبح مصير مشروع نقل الغاز الروسي إلى «تركيا» المعروف باسم (السيل التركي) مجهولاً، وتبلغ القدرة التمريرية لهذا المشروع ٦٣ مليار متر مكعب من الغاز سنويًا.

ولذلك، فإن «إيران» تشجع على حصول مزيد من الاحتكاكات بين «روسيا» و«تركيا»، وقد استفادت «روسيا» من توظيف الحدث لصالح مزيد من الحضور العسكري في «سوريا»، فقد أعلن وزير الدفاع الروسي «سيرغي شويغو» إرسال المنظومة الأحدث للدفاع الجوي من طراز «إس ٤٠٠ تريومف»[٢] إلى «سوريا»، وذكرت وكالة أنباء «سبوتنيك» في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥م أن وزارة الدفاع قررت تعزيز حماية قاعدة «حميميم» في اللاذقية بمنظومة الصواريخ المخصصة لتدمير طائرات التشويش الإلكتروني

(١) من أصل ٤٢ مليون سائح عام ٢٠١٥م، أدخلوا ما يقارب ٣٦ مليار دولار إلى الاقتصاد التركي.

(٢) خصائص المنظومة «إس - ٤٠٠ تريومف»: عدد الصواريخ الموجهة في وقت واحد ٧٢ هدفًا. عدد الأهداف التي تراقبها في آن واحد ٣٠٠ هدف. عدد الأهداف التي تدمرها في آن واحد ٣٦ هدفًا. مدى تدمير الأهداف ٣ إلى ٢٤٠كم. السرعة القصوى للهدف المدمر ٤٨٠٠ كلم. الارتفاع الأقصى للهدف المضروب ٢٧كم. الارتفاع الأدنى للهدف المضروب ١٠٠م. زمن نشر المنظومة ٥ دقائق. (المصدر: RT، روسيا اليوم).

وطائرات الاستطلاع والكشف الراداري والتحكم عن بعد، وطائرات التجسس، والطائرات الاستراتيجية والتكتيكية، والصواريخ الباليستية البعيدة والمتوسطة المدى، وجميع وسائل الهجوم الجوي الفضائي الحالية والمستقبلية، إضافة إلى إرسال الطراد «موسكفا» الروسي، وتخصيص مطاردات لمواكبة طلعات القاذفات الروسية.

وقد استغل «بوتين» توظيف هذه الحادثة لتوفير غطاء لمزيد من إمدادات التدخل الروسي في «سوريا» ليشكل فاعلية أثقل من أي قرار سياسي تتخذه حكومة النظام السوري الذي أضحى محل تجاذب بين طرفين رئيسين، الأول: إيراني، يهدف إلى تحقيق مصالح عقدية واستراتيجية صفوية خاصة به، والثاني: روسي يهدف إلى تحقيق مصالح اقتصادية واستراتيجية عسكرية خاصة به. ومعلوم أن «بشار النصيري» يميل إلى تثقيل الكفة الإيرانية الصفوية، لكن «روسيا» تريد «تركيعه» لصالح أهدافها[1]. وتحاول كل من «إيران» و«روسيا» عدم إظهار أي تناقض بينهما من خلال إظهار وإشهار التعاون بينهما في المساحة المشتركة لتقاطع مصالحهما، وفي هذا السياق تفسر مبادرة «موسكو» بإجراءات تزويد «إيران» بنظام صواريخ «أس - ٣٠٠» المضادة للصواريخ، وقد ذكر السفير الإيراني لدى «موسكو» «مهدي صانعي» أنه تم في ٩ نوفمبر ٢٠١٥م توقيع الصفقة، وقد بدأت عملية التسليم بعدها بأيام. وكانت «إيران» قد وقعت عقد هذه الصفقة في عام ٢٠٠٧م بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، لكن في عام ٢٠١٠م علقت «روسيا» إتمام الصفقة استجابة لقرار «مجلس الأمن» في ذلك العام بحظر توريد الأسلحة إلى «إيران» بسبب برنامجها لتطوير أسلحة نووية، وهو ما حدا بـ «إيران» إلى تقديم دعوى تعويضية قدرها ٤ مليار دولار. وفي إبريل ٢٠١٥م رفع «بوتين» الحظر المذكور فتمت الصفقة. وبناء على ذلك قال وزير الصناعة والتجارة الروسي في تصريح له لقناة «روسيا اليوم» بتاريخ ٢٦ ديسمبر

(١) تعمل روسيا في إطار تطورات محتملة، منها تقسيم سوريا. وقد نقلت وكالة رويترز بتاريخ ١٣ يناير ٢١٠٦م عن الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» قوله: «إن روسيا تعد الساحة لخلق دويلة سورية حول محافظة اللاذقية، وأنها تنفذ هجمات تستهدف التركمان هناك».

٢٠١٥م: إن الجانب الإيراني أكد سحب دعواه ضد «روسيا» بشأن الصفقة المذكورة[١].

وفي الوقت الذي عززت فيه «روسيا» وجودها العسكري في «سوريا» فإنها في الوقت ذاته موجهة عينها على تحجيم الدور «التركي» في «سوريا»، فضلاً عن استحضار حالة عسكرية ناجزة في الحدود الجنوبية لأوروبا تضييقًا على محاور حركة «حلف الناتو». لكن من جهتها، فإن «تركيا» بيدها أوراق عسكرية من نوع آخر، فقد وضعت وسائل إعلام روسية «سيناريوهات» لكيفية تصرف «موسكو» في حال إقدام «تركيا» على إغلاق مضيقي «البسفور والدردنيل» أمام السفن الحربية الروسية، وبحسب وكالة أنباء «سبوتنيك» فإنه وفقًا للأسس القانونية لاتفاقية «مونترد» الموقعة في عام ١٩٣٦م، فإن «أنقرة» تستطيع منع السفن الحربية في «البحر الأسود» من المرور في حالة مشاركة «تركيا» في الحرب، أو إذا رأت في مرور هذه السفن تهديدًا مباشرًا لها قبل دخولها حربًا، كما يحق لها منع مرور السفن الحربية عبر مضيق «إيجة ومرمرة»، ويخشى خبراء روس من قيام «أنقرة» في أي وقت بإغلاق مضيق «البوسفور»، ولكن لو حصل ذلك، فإن القائد السابق لأسطول البحر الأسود الروسي الأدميرال «إيغور كاساتونوف» أكّد استعداد «روسيا» لمثل هذا الاحتمال، وذلك بتوفير الإمدادات للقوات الروسية في «سوريا» عبر الطريق القديم الذي يعبر من «إيران».

إنتاج الصواريخ الإيرانية البالستية:

بغض النظر عن «الاتفاق النووي» فإن «إيران» ماضية قدمًا في دعم إمكاناتها العسكرية لتأكيد هيمنتها على المنطقة، ولذلك فإنها مستعدة لانتهاك هذا الاتفاق وقرارات «الأمم المتحدة» فيما يخص الجوانب غير التصنيعية للقنبلة النووية، ولذلك فإنها تواصل السعي في إنتاج ما هو خادم لهذه القنبلة الموعودة، إنه الصاروخ الذي يمكن أن يحملها! ففي ١٥ أكتوبر ٢٠١٥م أجرت «إيران» تجربة لإطلاق صاروخ متوسط المدى، أسمته

(١) وقد ذكرت تفاصيل ذلك تحت عنوان «توسع مساحة السلاح الروسي في إيران» فليرجع إليه.

«عماد»، يمكن تجهيزه بـ «رأس نووي». وقد اعتبرت هيئة خبراء تابعة «للأمم المتحدة» في تقرير لها إطلاق الصاروخ انتهاكًا لقرارات المنظمة الدولية. وعلى الأثر طلبت كل من «الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا» من لجنة العقوبات التابعة «لمجلس الأمن» التحقيق في الموضوع لكونه انتهاكًا للقرار ١٩٢٩ الصادر عن «مجلس الأمن» في ٢٠١٠م في فقرته التاسعة، حيث إن مدى الصاروخ «عماد» لا يقل عن ١٠٠٠ كلم، مع شحنة لا تقل عن ١٠٠٠كجم. من جهتها أكدت «إيران» أن صواريخها الباليستية محض دفاعية، ولم يتم صنعها لحمل رؤوس نووية، وصرّح وزير دفاعها «حسين دهقان» في ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م أن «إيران» لن تقبل فرض أي قيود على برنامجها البالستي، وذلك ردًا على انتقادات خبراء «الأمم المتحدة». وأكد «حسين سلامي» نائب القائد العام «للحرس الثوري» الإيراني أن قواته استلمت أحدث صاروخ باليستي من طراز «عماد» تم إنتاجه داخل «إيران»، وأن هذا الصاروخ هو النسخة المطورة من صاروخ «قدر»، وهو أول صاروخ إيراني بعيد المدى يتم التحكم به عن بُعْد، وهو يعمل بالوقود الصلب ويبلغ مداه ١٧٠٠كم، بحسب ما ذكرته وكالة «تسنيم» الإيرانية. وقد كشفت «إيران» بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٦م عن مخزن جديد للصاروخ الباليستي تحت الأرض، وافتتحه رئيس مجلس الشورى «علي لاريجاني»، ويأتي ذلك في سياق إصرار «إيران» على توجهاتها العسكرية الموسعة، حيث أمر الرئيس الإيراني «حسن روحاني» بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م وزير دفاعه «حسين دهقاني» بتوسيع برنامج «إيران» الصاروخي ردًا على الموقف الأمريكي، وقال في رسالته إليه والتي نشرتها وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية الرسمية: «نظرًا لأن الحكومة الأمريكية ما زالت تواصل وبوضوح سياساتها العدائية وتدخلها غير القانوني فإنه ينبغي للقوات المسلحة أن تزيد سريعًا وبدرجة كبيرة من قدراتها العسكرية». وعبثًا، حاولت «إيران» الفصل بين إنتاج الصاروخ الباليستي «عماد» والاتفاق النووي، إذ ذكرت مصادر مطلعة في «واشنطن» بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م أن الحكومة الأمريكية بصدد تجهيز حزمة عقوبات جديدة على «إيران»، وأوضحت صحيفة «وول ستيريت جورنال»

أنها تستهدف ١٢ من الشركات والأفراد في كل من «إيران» و«هونج كونج» و«الإمارات العربية المتحدة» للاشتباه في لعبها دورًا في تطوير برنامج «إيران» الصاروخي، وأن وزارة الخزانة تحتفظ بحق إدراج الكيانات الإيرانية المشتبه في ضلوعها في تطوير الصواريخ على القائمة السوداء بموجب الاتفاق النووي المبرم في ١٤ يوليو ٢٠١٥م. ولكن «إيران» أكدت رفضها لهذا التوجه واعتبر المرشد الأعلى «علي خامنئي» العقوبات من هذا النوع انتهاكًا للاتفاق النووي. وأما المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية «جابر أنصاري» فقال: «ستتصدى «إيران» بحزم لأي تحرك للتدخل من جانب «أمريكا» ضد برنامجها الدفاعي» (بحسب ما نقلته الوكالات من طهران بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م). ثم أكّد ذلك بإصرار أشد، فقال في تصريح له بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٦م: «إن العقوبات الجديدة ليست لها شرعية أو قانونية أو أخلاقية، لأن برنامج «إيران» الباليستي غير مصمم حتى تكون له القدرة على حمل رؤوس نووية، وإن «إيران» سوف ترد على هذه الأفعال بتسريع برنامجها الباليستي، وزيادة قدراتها الدفاعية بشكل أقوى مما سبق».

وتنفيذًا لهذا الإصرار الإيراني أجرى «الحرس الثوري» الإيراني في ٨ مارس ٢٠١٦م تجارب جديدة على إطلاق عدد من الصواريخ الباليستية من منصات إطلاق في مناطق متفرقة من «إيران» وذلك تحديًا للعقوبات الجديدة التي فرضتها «أمريكا» على الشركات والأفراد ممن لهم صلة ببرنامج «إيران» الصاروخي بعد الاختبارات الصاروخية في أكتوبر ٢٠١٥م. وقال البريغادير جنرال «أمير علي حاجي زاده» قائد القوات الجوية للحرس الثوري: إن العقوبات لن تمنع «إيران» من تطوير صواريخها الباليستية التي تعتبرها حجر زاوية في قوة ردعها التقليدية، وقال: «إن أعداءنا الرئيسيين يفرضون عقوبات جديدة لإضعاف قدراتنا الصاروخية، ولكن عليهم أن يدركوا أن أبناء الأمة الإيرانية في «الحرس الثوري» وغيره من القوات المسلحة يرفضون الانصياع لمطالبهم المفرطة». وإمعانًا في إعلان عدم المبالاة بالتهديدات الأمريكية ولإظهار أنها مجرد فقاعات لا أهمية لها بث التلفزيون الرسمي تقريرًا أظهر صاروخًا ينطلق من منصة محصنة تحت الأرض أثناء

الليل، وقال المذيع إنه متوسط المدى من طراز «قيام - ١» وأنه ضرب هدفًا على بعد ٧٠٠كم. وهذا الرد الإيراني أثبت أن لا جدوى من القيود التجارية التي فرضتها «الولايات المتحدة» على مجموعة «زد تي إي ZTE» الصينية لتجهيزات الاتصالات وثلاثة كيانات أخرى، ولا فائدة مما أعلنته السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة «سامانتا باور» من أنها طلبت من «مجلس الأمن» عقد مشاورات بتاريخ ١٤ مارس ٢٠١٦م لمناقشة موضوع إطلاق «إيران» للصواريخ الباليستية، وأن «الولايات المتحدة» «تشعر بقلق عميق من هذه التجربة الاستفزازية والتي تزعزع الاستقرار»!

وكانت «إيران» متدرعة بالموقف الروسي المؤيد لها، حيث أعلنت المتحدثة باسم الخارجية الروسية «ماريا زاخاروف» أن «موسكو» ليس لديها أي دليل على أن «إيران» «اختبرت صواريخ باليستية قادرة على حمل رؤوس نووية! ولذلك أعلن المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة في ١٤ مارس ٢٠١٦م «فيتالي تشوركين» أن بلاده تعارض فرض عقوبات على «إيران» بسبب تجاربها الصاروخية لأنها ليست منتهكة لقرار «مجلس الأمن». وقد شجع ذلك «إيران» أن تعلن في ٢٨ مارس ٢٠١٦م على لسان قائد كبير في «الحرس الثوري» أنها ستواصل تطويرها للصواريخ الباليستية، ونقلت وكالة أنباء «تسنيم» الإيرانية أن هذا القائد هو قائد القوات الجوية التابعة «للحرس الثوري» البريغادير جنرال «أمير علي حاجة زاده»، والذي قال: «حتى إذا شيدوا جدرًا حول «إيران» فإن برنامجنا الصاروخي لن يتوقف».

إن المنظور الإيراني ليس مجرد أخبار عابرة، أو فقط للاستهلاك الداخلي، بل هو مثير للتوجس لكل أطراف الصراع وخاصة في «دول مجلس التعاون» التي تنبهت لذلك مبكرًا، حيث نصت في بيانها الختامي لاجتماعها بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٥م في الفقرة (٣٣) تحت بند «البرنامج النووي الإيراني» على «أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ الصادر في يوليو ٢٠١٥م بشأن الاتفاق النووي، بما في ذلك ما يتعلق بالصواريخ

الباليستية والأسلحة الأخرى.. كما عبّر «المجلس الأعلى» عن قلقه البالغ بشأن إطلاق «إيران» لصاروخ باليستي متوسط المدى قادر على حمل سلاح نووي في ١٠ أكتوبر ٢٠١٥م، مشددًا على أن ذلك يعتبر انتهاكًا واضحًا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٢٩». وجاء في الفقرة (٣٤): «أكد «المجلس الأعلى» على أهمية جعل منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، مؤكدًا على حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وضرورة معالجة المشاغل البيئية لدول المنطقة وتوقيع «إيران» على كافة مواثيق السلامة النووية».

لكن ينبغي الإشارة إلى أن «إيران» لا تكترث بمثل هذه البيانات وتضرب بها عرض الحائط، ولذلك يجب على جميع دول الخليج العربي أن تتخذ الإجراءات العسكرية اللازمة لمواجهة المخططات الإيرانية التي تمضي قدمًا دون تردد، ومن ذلك الاهتمام بالموضوع النووي وتطوير المنظومات العسكرية وخاصة الصاروخية، والاستعانة بالتقنيات المتطورة لدى الدول المتقدمة في هذه المجالات.

ولعل ذلك يكون بالتنسيق بين «دول مجلس التعاون » كافة، ويكون في طليعة الاهتمامات لتفعيل ما جاء في قرارات «المجلس الأعلى» تحت عنوان «العمل العسكري المشترك»، حيث ورد في الفقرة (١٢): «تفعيل القيادة العسكرية الموحدة، واعتماد الموازنة المخصصة لها ومتطلباتها من الموارد البشرية، والاستفادة من العسكريين المتقاعدين من «دول مجلس التعاون» من ذوي المؤهلات العلمية المتخصصة ذوي الخبرة الكفاءة..»، وما جاء في الفقرة (١٣) بشأن «تكثيف الجهود وتسريعها لتحقيق التكامل الدفاعي المنشود بين دول المجلس في مختلف المجالات..».

ومع أنها قرارات مهمة ولكن ما أود التنبيه إليه ما يلي:

١) لا بد من تنقية جميع الأجهزة العسكرية والأمنية من الأذناب الصفوية، لأنهم رؤوس حربة للنظام الصفوي في «إيران»، كما أنهم يقومون بأدوار خطيرة تتعلق

بتفتيت البنى الرئيسة المدافعة عن «دول مجلس التعاون الخليجي» ولهم سوابق تاريخية في هذا المضمار، من أبرزها دور «الطوسي» في تمكين المغول من اجتياح الخلافة العباسية.

٢) ضرورة اعتماد التوجيه المعنوي في صفوف القوات المسلحة والأجهزة الأمنية كافة من منظار تربوي عقدي قوامه الكتاب والسُّنَّة.

٣) إعادة صياغة الأجهزة الإعلامية كافة لتقوم بدورها في إعداد الحاضنة الاجتماعية لتشكل خلفية إسلامية مدعمة للواجهات العسكرية.

٤) تنقية المواد الدستورية في «دول مجلس التعاون» كافة مما هو معارض لأحكام الشريعة الإسلامية لتنسجم مع النص المتعلق بأن دين الدولة الإسلام.

استفزازات صاروخية إيرانية «لأمريكا» في الخليج العربي:

تحاول «إيران» إثبات قوة وجودها في مياه «الخليج العربي»، وذلك من خلال تصرفات عسكرية خطيرة تحمل رسائل إلى حكومات «دول مجلس التعاون الخليجي»، مفادها أن الاتفاق النووي لن يقيد قدراتها الحربية ولا يقلص طموحاتها السياسية ولا يؤثر في استمرار استفزازاتها المذهبية الصفوية لزعزعة أمن واستقرار الدول العربية الخليجية. وقد تضمنت إحدى رسائلها تلك إطلاق صواريخ قرب سفن حربية أمريكية في المنطقة، وقال المتحدث باسم الجيش الأمريكي «كايل رينز» بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠١٥م أن «الحرس الثوري» الإيراني أطلق صواريخ بالقرب من حاملة الطائرات الأمريكية «هاري ترومان» وسفينتين حربيتين كانتا في طريقهما لدخول الخليج بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٥م، وأنه أعطى إخطارًا قبل هذا العمل «الاستفزازي» قبل ٢٣ دقيقة فقط. وقالت محطة «إن بي سي نيوز» نقلاً عن مسؤولين عسكريين أمريكيين، لم تذكر أسماءهم، إن قوات «الحرس الثوري» الإيراني كانت تجري مناورة بالذخيرة الحية، وإنَّ حاملة الطائرات الأمريكية «هاري ترومان» كانت على بعد نحو ١٥٠٠ متر من أحد

الصواريخ، لكن لم تكن موجهة إليها. وإن المدمرة الأمريكية «باكلي» وفرقاطة فرنسية كانتا في منطقة إطلاق الصواريخ. واعتبرت «الولايات المتحدة» الحادث يتعارض مع الجهود الرامية لضمان حرية الملاحة والسلامة البحرية في المناطق العالمية المشتركة. غير أن «إيران» نفت هذه الحادثة برمتها، وقال المسؤول في «الحرس الثوري» الإيراني الجنرال «رمضان شريف»، في بيان نشر على الموقع الإلكتروني الرسمي للحرس: إن «القوة البحرية التابعة لحرس الثورة لم تنفذ خلال الأسبوع الماضي أي تجربة، بينما يدعي الأمريكيون أن صاروخًا أطلق في منطقة مضيق هرمز». ويأتي هذا النفي منسجمًا مع ما دأبت عليه أجهزة الإعلام الإيرانية الرسمية من بث نفي أنباء منافية للحقيقة.

وفي إطار إثبات الوجود الحيوي للبحرية الإيرانية في «الخليج العربي» فإنها قامت في ١٢ يناير ٢٠١٥م بأسر عشرة أفراد من البحرية الأمريكية (تسعة رجال وامرأة) في زورقين كانا يقلانهم في «الخليج» ثم أطلقت سراحهم بعد يوم من احتجازهم، وقال بيان «للحرس الثوري»: «تبين بعد التدقيق أن دخولهم المياه الإقليمية للبلاد لم يكن عن قصد، وبعد تقديمهم الاعتذار تم إطلاق سراحهم في المياه الدولية، وأن «الولايات المتحدة» تعهدت بعدم تكرار مثل هذه الأخطاء!»، من جهته قال «البنتاغون» في بيان له: «لا توجد أي إشارة لتعرضهم للأذى خلال فترة احتجازهم القصيرة، وأن البحرية ستحقق في ملابسات توقيفهم في إيران». وهذا التصرف الإيراني هو «قرصة أذن» «لأمريكا»، و«إنذار مبطن» لدول «الخليج العربي»، وأن سيادة المنطقة بيد السلطات العليا الإيرانية. وقال مسؤول أمني إيراني كبير: «إنه قرار اتخذته السلطات العليا في «إيران»، ويظهر ذلك أن هناك توافقًا على السياسة الخارجية بين صناع القرار». ولكن يبدو أننا أمام وديان كثيرة من التصريحات المتناقضة، إذ إن «خامنئي» أوضح تمامًا في خطبه العامة وفي اجتماعاته مع المسؤولين الحكوميين أن «الولايات المتحدة» كانت وستظل عدوًا لإيران! لكن الوقائع على الأرض أفادت خلاف ذلك، وهو ما يدل على أن «إيران» تلعب بورقة ذات وجهين متناقضين!، وكذلك «الولايات المتحدة»!

فما إن انتهت قصة القوارب حتى فتح ملفها من جديد من كلا الطرفين.

البداية من «إيران»، حيث قامت بنشر تسجيل «فيديو» يظهر البحارة العشرة أثناء احتجازهم وهم راكعون وأيديهم خلف رؤوسهم. لقد أغضب هذا التصرف الحكومة الأمريكية، وقال وزير خارجيتها «جون كيري»: «أنا غاضب جدًا ومحبط لنشر الشريط» وعلى الأثر نشر الجيش الأمريكي أول شرح للحادث، وجاء في تقرير القيادة المركزية أن أحد قاربي الدورية ظهرت عليه مؤشرات لخلل فني في محرك الديزل وتوقف القاربان في المياه الإقليمية الإيرانية، وأثناء محاولة الطاقم تقييم الخلل الفني اقتربت منهما أربعة قوارب إيرانية مجهزة بعناصر مسلحة، ما لبثوا أن صعدوا على متن القاربين الأمريكيين بعد محادثة بين الطرفين، ثم قام عناصر إيرانيون على قواربهم بالمراقبة ومعهم رشاشات، واقتادوا القاربين تحت تهديد السلاح إلى «جزيرة فارسي». انتهت الرواية الأمريكية مع التأكيد بلسان وزير خارجيتها أن الإفراج عن البحارة الأمريكيين تم «بمعزل عن رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران».

لقد ذكرت هذه الحادثة وأثبتها في هذه الدراسة لكونها نموذجًا لما يمكن أن يتكرر في المياه الإقليمية الخليجية من ألعاب إيرانية بهلوانية، ظاهرها استعراضي، وباطنها إبقاء حالة التوتر وعدم الاستقرار سائدة في الحوض الخليجي.

إيران تهدد بغلق مضيق هرمز واحتلال دول الخليج:

في نظر القانون الدولي يعتبر «مضيق هرمز» جزءًا من أعالي البحار، ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها. وهو من أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن وهو يفصل بين مياه «الخليج العربي» ومياه «خليج عدن» و«بحر العرب» و«المحيط الهندي». «إيران» تهدد هذا المضيق الحيوي، وقد حدث ذلك مرارًا وتكرارًا، وكان آخر ذلك ما جاء على لسان نائب قائد «الحرس الثوري» «حسين سلامي» في تصريح له في مطلع شهر مايو ٢٠١٦م

قال فيه: «إيران لن تسمح بعبور السفن التي تهدد أمنها من هذا المضيق.. وإن «الحرس الثوري» على غرار الجيش الإيراني لديه «روزنامة» للمناورات السنوية يجريها بما يتلاءم مع المناسبات العسكرية والسياسية». وقال: «نحن في غاية الخطورة بالنسبة للأمريكان إذا أرادوا التهديد، وهم يعرفون ذلك، نحن طورنا قدرتنا البحرية لهزيمة قوة كبرى مثل «أمريكا»، لأنه لا توجد قوة كبيرة وعدو آخر غير «أمريكا»، وبالنسبة للبقية فليست لديها هذه القدرة.. واستنادًا إلى معاهدة ١٩٨٢م حول البحار، فإننا مضطرون للتصدي بحزم لأي حركة عبور مضرة من «مضيق هرمز»، ونحذر «أمريكا» وشركاءها وحلفاءها الإقليميين بأنه إذا أرادوا استخدام لغة التهديد ضدنا فإننا سنستفيد من قانون «العبور غير المُضِرّ» ولن نسمح بالعبور لأي سفينة وقطعة بحرية تحاول تهديدنا» (بحسب العربية نت ٤ مايو ٢٠١٦م).

وكانت وكالات إيرانية قد نقلت بتاريخ ٢١ إبريل ٢٠١٦م عن قائد قوات التعبئة المسلحة الجنرال «محمد رضا نقدي» قوله: «إن «إيران» قادرة على أن تسيطر على كل دول المنطقة وتأديب بعض أنظمتها المعادية «لإيران»، لا سيما النظام السعودي (كذا قال بكل غطرسة) إذا أصدر المرشد «علي خامنئي» أوامره للقوات المسلحة، وسوف نفعل ذلك في فترة قصيرة جدًا». وقد عزز المرشد الأعلى «علي خامنئي» هذا التصريح بقوله: «الخليج بيتنا وإن على «أمريكا» الخروج منه، وأن تجري مناوراتها في «خليج الخنازير» وليس في «الخليج». وإن «الخليج» هو محل وجود النظام الإيراني (!) ومنطقة لمواجهة القوى المتغطرسة». جاء ذلك في خطاب له بمناسبة «أسبوع المعلم» في «إيران» بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٦م. وفي الوقت الذي تهدد فيه «إيران» «دول الخليج» فإنها تغازل حكومة «سلطة الاحتلال الصهيوني» عبر رسائل رمزية من مثل مطالبة الرئيس الإيراني «حسن روحاني» بإزالة عبارة: «الموت لإسرائيل» من الصواريخ الباليستية الإيرانية بحسب ما نقلته وكالة «مهر» للأنباء شبه الرسمية الإيرانية.

وما ينبغي التنبيه إليه أن على «دول الخليج العربي» أن تأخذ التهديدات الإيرانية على محمل الجد، وألا تعوِّل على الحماية الأمريكية، حيث إن «أمريكا» تتحرك بحسب مصالحها الخاصة وليس بحسب مصالح «دول الخليج العربي»، وكانت «إيران» قد استلمت النسخة الأولى من النظام الدفاعي الصاروخي الجوي الروسي طراز «إس - ٣٠٠»، وظهر محملاً على شاحنات في العرض العسكري بتاريخ ١٧ إبريل ٢٠١٦م بمناسبة الاحتفال بيوم الجيش. ويستطيع هذا النظام الاشتباك مع عدة طائرات وصواريخ باليستية على مسافة ١٥٠كم.

إيران و«عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل»:

«الحوثيون» في اليمن هم رأس الحربة الإيرانية في تحقيق مشروعها بضم «اليمن» إلى عنقود إمبراطوريتها. وأفلح «الحوثيون» في استدراج «علي عبدالله صالح» مع قواته من «الحرس الجمهوري» ليقاتل بجانبهم في إطار مساحة المصالح المشتركة، ومن طرف خفي أيضًا، المذاهب المشتركة، مع ملاحظة أن «الحوثيين» قد اعتنقوا المذهب الشيعي الإثني عشري، في حين أن «علي عبدالله صالح» على «زيديته». هذه المجموعة (الحوثيون وعلي عبدالله صالح) يحصلون على الدعم المادي المطلق والعسكري المفتوح من «إيران» التي ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) إقامة محور صفوي (بغطاء شيعي) خماسي، يضم «إيران» و«العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن».

٢) نشر المذهب الشيعي الإثني عشري في «اليمن»، وسيكون ذلك على حساب سُنَّة «اليمن» وزيدية «اليمن»، ويكون ذلك عن طريق الحوثيين.

٣) في مرحلة لاحقة، فإن أبواب «اليمن» ستكون مشرعة للإيرانيين «الفرس». وسيتمددون في أوصالها، وينسابون في شرايين أرجائها، وسيسحبون البساط من تحت أقدام الحوثيين شيئًا فشيئًا، أي سَنَة فسَنَة، ذلك أن «الحوثيين» عرب، وهم

مرفوضون لدى «الفرس»، بل مكروهون، وسيؤول حالهم ليكونوا كحال الشيعة العرب المضطهدين في «الأحواز»، وستتكرر في «اليمن» سياسة الإحلال المتدرج، تمامًا كما تقوم به «إيران» من إحلال الفرس في «الأحواز» وتشتيت التجمع العربي فيها بتوزيعهم في أرجاء «إيران» حيث يكونون أقلية أينما وُجدوا، وكما تفعله أيضًا من إحلال فارسي تدريجي في كل من «العراق» و«سوريا».

٤) إن استيلاء «الحوثيين» على السلطة في «اليمن» هو في حقيقته استيلاء «لإيران» عليها، وهذا يحقق إحكام الطوق حول «المملكة العربية السعودية» من الجهة الجنوبية، وإبقاءها في حالة استنفار عسكري على مدى عقود، وهو ما ينهك أوضاعها الاقتصادية ويعرقل مشاريعها التنموية، ويستهلك إيراداتها المالية، وهو ما سيؤثر على قدراتها العسكرية وخططها التطويرية في المجالات كافة، وهذا بدوره، بحسب مؤامراتهم، سيضعف التماسك الداخلي بسبب العجز الاقتصادي الذي يقود إلى التفكك الاجتماعي ويؤلب الشعب على حكومة دولته.

٥) تريد «إيران» السيطرة على الحركة المائية العالمية في كل من «الخليج العربي» و«البحر الأحمر»، وذلك عن طريق التحكم في كل من «مضيق هرمز» و«باب المندب»، إضافة إلى «بحر العرب». وتسعى «إيران» لتحقيق ذلك من خلال بناء أسطول بحري عصري يجعل لها كلمة نافذة في تلك البحار. أي أنها تريد إحكام الحصار البحري حول «المملكة العربية السعودية» من الشرق والغرب والجنوب.

٦) موضوع «تصدير الثورة» لا يزال متأججًا في ذهن المخطط الإيراني، وإشغال «السعودية» في «اليمن» على المدى الدائم سيعزز قدرة أنصار «إيران» في «المنطقة الشرقية» من «السعودية» على إحداث القلاقل، مع ملاحظة أن الشيعة في «السعودية» آخذون في التمدد في أرجاء الحرمين الشريفين عن طريق شراء العقارات والأراضي وتأسيس الشركات وفتح المؤسسات.

٧) ستكون «اليمن»، بالنسبة إلى «إيران»، أرض خصبة لتعزيز الاقتصاد الإيراني، وذلك لما في «اليمن» من موارد ركازية ونباتية، حيث يمكن توظيف استثمارات كبرى في المجالات كافة.

٨) ستكون «اليمن» متنفسًا جديدًا «للحرس الثوري» الإيراني، حيث ستوجد قواته هناك بحجة التدريب، ولكن في واقع الحال ستكون أداة ضغط تتحكم «إيران» بواسطتها في المحاور السياسية والاقتصادية والمذهبية والثقافية والقضائية والإدارية وغيرها في «اليمن»، إضافة لكون وجود «الحرس الثوري» الإيراني في «اليمن» سيشكل أداة تهديد عسكري دائم للسعودية من جهة حدودها الجنوبية.

٩) إن استيلاء «الحوثيين» على «اليمن»، سيسحب البساط من احتمال انضمام «اليمن» إلى «مجلس التعاون الخليجي»، وستتحول من رافد محتمل لذلك المجلس إلى رأس حربة في خاصرته، ومن ثم فإن «مجلس التعاون الخليجي» سيكون مضطرًا لإعادة النظر في خططه الاستراتيجية في «الحوض الخليجي»، وذلك لاختلال توازن القوى الذي يحصل من استيلاء «الحوثيين» على السلطة في «اليمن».

١٠) ستكون «اليمن» في موضع متقدم لبث الثقافة الفارسية، بكل ألوانها، في منطقة الخليج العربي، ابتداءً من تعليم ونشر اللغة الفارسية إلى إفشاء العادات والأعراف والأعياد والممارسات التي يكتنفها التاريخ الفارسي بكل طقوسه المجوسية.

تلك هي عشرة مرام تسعى لها «إيران» في «اليمن»، ولكن جاءت «عاصفة الحزم» التي انطلقت فجر الخميس ٢٦ مارس ٢٠١٥م لتطيح بهذا المشروع الخطير، وانفتحت البوابة العسكرية عبر تحالف تقوده «السعودية» ليقع الصدام الهائل بين «النظام اليمني القائم» مدعومًا «بقوات التحالف»؛ و«الحوثيين» وقوات «علي عبدالله صالح» المدعومة من «إيران»، وآل الحال إلى صراع عسكري سعودي - إيراني على أرض ثالثة وهي «اليمن». ولدى استعراضنا لتطورات هذا الصراع سنقف عند أهم محطاته باختصار شديد.

- في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م سيطرت المليشيات الحوثية التي سلحتها «إيران» وساهمت في تدريبها على «صنعاء»، وذلك بمساعدة من القوات التابعة «لعلي عبدالله صالح»، وهاجمت منزل رئيس الدولة «عبد ربه منصور هادي» في ١٩ يناير ٢٠١٥م وحاصرت «القصر الجمهوري»، واقتحمت معسكرات الجيش ومجمع «دار الرئاسة» و«معسكرات الصواريخ»، واقتحمت «مقرات وسائل الإعلام الحكومية» وسخرتها لخدمتها.

- في ٢٢ يناير ٢٠١٥م قدم رئيس الدولة «هادي» ورئيس الوزراء «خالد بحاح» استقالتيهما، ولم يعقد البرلمان جلسة لقبولها أو رفضها.

- في ٦ فبراير ٢٠١٥م أعلن «الحوثيون» ما أسموه «الإعلان الدستوري»، وحل «البرلمان»، وتولي «اللجنة الثورية» بقيادة «محمد علي الحوثي» السلطة في البلاد. وأخضع رئيس الدولة ورئيس الوزراء للإقامة الجبرية التي فرضها عليهما المسلحون الحوثيون.

- في ١٥ فبراير ٢٠١٥م أصدر «مجلس الأمن الدولي» بالإجماع قراره رقم ٢٢٠١، وطالب فيه «الحوثيين» بسحب مسلحيهم من المؤسسات الحكومية، واستنكر تحركاتهم لحل «البرلمان» والسيطرة على «مؤسسات الحكومة» واستخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية، والاستيلاء على «المنابر الإعلامية» للدولة و«وسائل الإعلام» للتحريض على العنف، وطالبهم بالانخراط في مفاوضات السلام التي يرعاها مبعوث «الأمم المتحدة»، وبالإفراج عن الرئيس ورئيس وزرائه وأعضاء الحكومة الموضوعين جميعًا تحت الإقامة الجبرية، وأعلن «المجلس» استعداده لاتخاذ مزيد من الخطوات إذا لم يتم تنفيذ هذا القرار، بما فيها استخدام «البند السابع» من ميثاق «الأمم المتحدة» الذي يسمح باستخدام القوة أو العقوبات الاقتصادية لفرض تنفيذ القرارات. الحوثيون رفضوا قرار «الأمم المتحدة»، اعتمادًا على أن ظهرهم مسنود من «إيران».

- في ٢١ فبراير ٢٠١٥م نجح رئيس «اليمن» «هادي» في الفرار من الإقامة الجبرية والتوجه إلى «عدن»، حيث أعلن رجوعه عن الاستقالة في رسالة وجهها إلى «البرلمان»، وقال: «إن جميع القرارات التي اتخذت من ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م باطلة ولا شرعية لها»، ورفض «الحوثيون» و«المؤتمر الشعبي» الذي يقوده «علي عبدالله صالح» تراجع «هادي» عن الاستقالة. لكن «هادي» أكد في خطابه في ٢١ مارس ٢٠١٥م أنه لا يزال الرئيس الشرعي لليمن، وأنه سيرفع «العلم اليمني» في «جبال مران» بـ «صعدة» بدلاً من «العلم الإيراني»، وأن «عدن» ستكون العاصمة المؤقتة بسبب الاحتلال الحوثي «لصنعاء».

- في ٢٤ مارس ٢٠١٥م أرسل الرئيس اليمني رسالة إلى قادة «مجلس التعاون»، ومما قال فيها: «سعينا بكل ما أوتينا من قوة للوصول إلى حل سلمي، إلا أن كل جهودنا السلمية ومساعينا المتواصلة قد واجهت الرفض المطلق من قِبل الانقلابيين الحوثيين الذين يواصلون أعمالهم العدوانية لإخضاع بقية المناطق، خاصة في الجنوب إلى سيطرتهم..».

- في ٢٦ مارس ٢٠١٥م أصدرت «دول مجلس التعاون الخليجي» بيانًا ذكرت فيه موافقتها على عقد مؤتمر في «الرياض» تحضره مختلف الأطياف السياسية اليمنية واستجابتها لنداء «هادي»، ثم ذكر البيان الخطر الحوثي، ومما جاء فيه: «.. وأصبحت دولنا تواجه تهديدًا مستمرًا لأمنها واستقرارها بوجود الأسلحة الثقيلة وصواريخ قصيرة وبعيدة المدى خارج سيطرة السلطة الشرعية..».

- بدأت عاصفة الحزم في ٢٦ مارس ٢٠١٥م بغارات جوية مكثفة شاركت فيها ١٨٥ طائرة مقاتلة، منها ١٠٠ طائرة من «السعودية»، التي حشدت ١٥٠ ألف مقاتل ووحدات بحرية مستعدة للتدخل.

- أعلنت كثير من الدول تأييدها لـ «عاصفة الحزم»، منها: «السودان، «فلسطين»، «لبنان»، «ليبيا»، تونس، جيبوتي، الصومال، موريتانيا، أفغانستان، «بريطانيا»، فرنسا، «تركيا»، بلجيكا، ألمانيا، باكستان، غينيا، السنغال، ماليزيا، كندا، إسبانيا، بنغلادش».

- في ٢١ إبريل ٢٠١٥م أعلن المتحدث باسم «عاصفة الحزم» العميد الركن «أحمد عسيري» انتهاء العملية رسميًا، وابتداء عملية «إعادة الأمل»، وهي تشمل شقين، الأول: سياسي تتولاه الحكومة الشرعية في «اليمن»، الثاني: عسكري، يواكب العملية السياسية، تتمثل في ردع ومنع عمليات وتحركات جماعة الحوثي، وحماية المدنيين، وتسهيل ودعم العمليات الإنسانية، وإجلاء الرعايا. وإلى ذلك التاريخ نفذت قوات التحالف ٢٤١٥ طلعة جوية.

- في ١٧ إلى ١٩ مايو ٢٠١٥م استضافت «السعودية» «مؤتمر الرياض» الذي شاركت فيه الأحزاب اليمنية وعدد من أعضاء «حزب المؤتمر الشعبي العام» وشخصيات سياسية يمنية وقاطعه «الحوثيون». وصدر عن المؤتمر «إعلان الرياض» الذي دعا إلى إنهاء انقلاب «الحوثيين» وأتباع «علي عبدالله صالح»، وانسحاب المليشيات التابعة لهم وعودة السلطة الشرعية لممارسة صلاحياتها الدستورية والقانونية وبسط سيطرة الدولة على كامل التراب الوطني واستكمال الفترة الانتقالية ومخرجات الحوار الوطني.

- في ١٦ يونيو ٢٠١٥م بدأ «مؤتمر جنيف» أعماله وانتهى بالفشل لتعنت «الحوثيين».

- في ١٧ يوليو ٢٠١٥م استعادت القوات الموالية لهادي السيطرة الكاملة على «عدن»، بعد عملية برية ابتدأت في ١٤ يوليو ٢٠١٥م أطلق عليها اسم «السهم الذهبي».

- إلى تاريخ كتابة هذه السطور في ٢١ يناير ٢٠١٦م فإن عملية «إعادة الأمل» لا تزال مستمرة، بعد نجاحها في السيطرة على المجال الجوي اليمني وإحكام الحصار البحري لمنع وصول الأسلحة من «إيران» «للحوثيين وعلي عبدالله صالح»، ونجحت في استعادة عدد من المحافظات، وظهر النظام الإيراني عاجزًا عسكريًا عن حماية أتباعه، واستكمال إقامة محوره[1].
- حظيت «عاصفة الحزم» و«إعادة الأمل» بدعم سياسي قوي من «دول مجلس التعاون»، وجاء في «البيان الختامي» لاجتماع قادة تلك الدول في ١٠ ديسمبر ٢٠١٥م تحت عنوان «الشأن اليمني» ما يلي:

الفقرة (٤٤): أشاد «المجلس الأعلى» بالانتصارات التي حققتها المقاومة الشعبية والجيش الموالي للشرعية ضد «مليشيات الحوثي وعلي عبدالله صالح»، وتحرير «عدن» وعدد من المدن والمحافظات اليمنية، مؤكدًا استمرار الدعم والمساندة للرئيس «عبد ربه منصور هادي» وحكومته الشرعية ومواصلة العمل لإعادة الأمن والاستقرار لكافة ربوع «اليمن» الشقيق.

الفقرة: (٤٥): أكد «المجلس الأعلى» الالتزام الكامل بوحدة «اليمن» واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، كما أكد على أهمية الحل السياسي وفق المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومؤتمر الرياض، والتنفيذ غير المشروط لقرار «مجلس الأمن» رقم ٢٢١٦ لعام ٢٠١٥م.

الفقرة (٤٦): أشاد «المجلس الأعلى» بالجهود التي تبذلها «الأمم المتحدة» من خلال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في «الجمهورية اليمنية» «إسماعيل ولد الشيخ

(١) باختصار من دراسة أعدها «مركز المعلومات والدراسات» في جريدة القبس، نُشرت بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م.

أحمد» لتنفيذ القرار ٢٢١٦، مرحبًا بالإعلان عن استئناف المشاورات في سويسرا بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م، وموافقة الحكومة اليمنية المشاركة فيها.

الفقرة (٤٧): أشاد «المجلس الأعلى» بالجهود الإنسانية التي قدمتها دول المجلس لإدخال وتوزيع أكبر قدر ممكن من المساعدات الإنسانية والطبية للشعب اليمني الشقيق، منوهًا بالدور الإنساني الكبير الذي يضطلع به مركز «الملك سلمان» للإغاثة والأعمال الإنسانية في هذا الخصوص، داعيًا المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعداته الإنسانية من أجل رفع المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق.

الفقرة (٤٨): أعرب «المجلس الأعلى» عن إدانته الشديدة لانتهاكات «مليشيات الحوثي وصالح» الجسيمة بحق المدنيين، من أعمال قتل واختطاف واحتجاز، وتجنيد الأطفال، ومحاصرة المدنيين واستخدامهم دروعًا بشرية، واستهداف الأحياء المدنية بالقصف والتدمير، وتعذيب الأسرى، والاعتداء على الحريات السياسية والإعلامية، وانتهاكات بحق الممتلكات الخاصة والعامة والمؤسسات التعليمية والطبية، وممارساتها غير المسؤولة لعرقلة المساعي الدولية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة أنحاء «اليمن»، مما يعتبر خرقًا واضحًا «للقانون الدولي الإنساني» ومواثيق «حقوق الإنسان». انتهى.

وقد أكد «البرلمان العربي» في اجتماعه في القاهرة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٦م بلسان رئيسه «أحمد بن عمر الجروان» وقوف البرلمان العربي خلف عملية إعادة الأمن والاستقرار وإعمار «اليمن».

إنَّ المحور المستقبلي الذي ستستمر الأحداث الدوران حوله هو:

١) قرار «مجلس الأمن» رقم ٢٢١٦ الذي طالب «الحوثيين» بالقيام بالخطوات التالية بصورة عاجلة من دون قيد أو شرط:

- الكف عن اللجوء إلى العنف.
- سحب قواتهم من جميع المناطق التي سيطروا عليها، بما في ذلك صنعاء.
- الكف عن الأعمال التي تعتبر من الصلاحيات الحصرية «للحكومة اليمنية» الشرعية.
- الامتناع عن أي استفزازات أو تهديدات للدول المجاورة.
- الإفـراج عن وزير الدفاع اليمني وجميع السجناء السياسيين والأشخاص الموجودين تحت الإقامة الجبرية والموقوفين تعسفيًا.
- الكف عن تجنيد الأطفال وتسريح جميع الأطفال في صفوف «قوات الحوثي».
- إدراج «عبد الملك الحوثي» و«أحمد علي عبدالله صالح» في القائمة السوداء باعتبارهما متورطين في أعمال تهديد السلام والأمن والاستقرار في «اليمن».
- على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع توريد أي أسلحة إلى «علي صالح» ونجله «أحمد» و«الحوثيين»[1].

٢) لقد أخذت «إيران» على حين غرة عندما انطلقت «عاصفة الحزم»، ولم تكن «إيران» لتضحِّي «باليمن» لصالح السُّنَّة (بدعم من السعودية وحلفائها)، ولكنها في الواقع كانت تمر في حالات ضعف لدى انطلاق تلك العاصفة، من أبرزها:

- انشغالها حتى النخاع في القضية السورية على المستوى العسكري والسياسي.
- استهلاك قدراتها الاقتصادية في المستنقع السوري وفي دعم حلفائها المثيرين للقلاقل والاضطرابات في «دول مجلس التعاون الخليجي»، وفي تمويل مشاريعها الصفوية في كثير من دول العالم.

(١) المصدر السابق.

- خضوعها للعقوبات الدولية.
- انخفاض مواردها تبعًا لانخفاض أسعار النفط.

٣) لو تدخلت «إيران» عسكريًا في «اليمن» بشكل مباشر لدعم «الحوثيين» و«علي عبدالله صالح» فإنها ستكون متواجهة مباشرة عسكريًا مع منظومة «دول مجلس التعاون الخليجي»، وهو ما يعني اندلاع حرب ضروس في المنطقة، وقد تمتد عالميًا بما لا يمكن السيطرة على مضاعفاتها، و«إيران» ليست مستعدة لمثل هذه التطورات، وهي حاليًا ليست في هذا الوارد، ولكنها ستواصل إمداد «الحوثيين» بالسلاح لاستطالة أمد المواجهة مع قوات التحالف بقيادة «السعودية» إلى حين تتفرغ «إيران» للدخول في تلك المواجهة بنفسها. وفي هذا السياق جاءت رسالة المندوب الدائم «للمملكة العربية السعودية» لدى الأمم المتحدة السفير «عبد الله المعلمي»، حيث أوضحت أن «المملكة» ضحية للاستهداف العشوائي وغير المسؤول من «مليشيا الحوثي» المتمردة والقوات الموالية «لعلي صالح»، وقال السفير في رسالته: «إن ٣٠ هجومًا بصواريخ باليستية شنت على عدة محافظات في «المملكة»، منها: «نجران» و«جازان» و«عسير»، وأن «إيران» تزود «مليشيا الحوثي» بالأسلحة والذخائر في انتهاك واضح لقرار «مجلس الأمن» رقم ٢٢١٦ المتعلق بـ «اليمن». وأكد حق «المملكة» في اتخاذ كل الإجراءات المناسبة لمواجهة تهديدات «مليشيات الحوثي» و«صالح» المدعومة والممولة من إيران» (بحسب أ ش أ، في ١٥ سبتمبر ٢٠١٦م).

٤) بناءً على ما ذكرته فإن المتوقع أن «عاصفة الحزم» ستحقق أهدافها في تقليم أظافر «الحوثيين وعلي عبدالله صالح» في «اليمن» وذلك بإلحاق الهزيمة العسكرية بقواتهم، وباستعادة العاصمة «صنعاء».

٥) لن تستسلم «إيران» لهذه النتيجة، ولكنها ستستبقيها في ذاكرة تاريخها، وستخطط للانتقام من هذه الهزيمة المنكرة في مستقبل السنوات - أسأل الله تعالى أن يخيِّب رجاءها ويشلَّ خطاها -، ومما يدل على هذا التوجه الإيراني ما جاء في كلمة «قاسم سليماني» - قائد «فيلق القدس» في «الحرس الثوري»- التي ألقاها بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٦م أمام «مجلس الشورى» الإيراني عندما قال: «إنه لو كانت «دول الخليج» التي تشارك في الحرب على «اليمن» قد حققت الانتصارات فيها، لكانت حرب أكبر منها تشتعل في المنطقة، ونتيجتها ستكون وقوع اضطرابات أكبر في منطقة «اليمن» الاستراتيجية المشرفة على عدة بحار، وسيكون مصيرها كمصير أفغانستان وباكستان!» (بحسب «إدنا» الإيرانية و«د ب أ»).

نظام صاروخي مشترك لدول الخليج العربي:

إزاء الخطر الإيراني الداهم في المنطقة، وإزاء الاستعدادات العسكرية الإيرانية المتواصلة، والتي ترمي بواسطتها محاولة السيطرة على ما يمكن السيطرة عليه في منطقة الخليج العربي، ولمحاولة الوصول إلى توازن قوى مع «إيران» بخصوص تلك الإرهاصات العسكرية الإيرانية الخطيرة، فقد لجأت «دول مجلس التعاون الخليجي» إلى مقابلة الاستعدادات العدوانية الإيرانية بالاستعدادات الدفاعية الموازية. وقد صرَّح قائد سلاح الجو الملكي البحريني اللواء الركن «حمد بن عبدالله آل خليفة» بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٦م، بحسب ما نقلته وكالة «رويترز»، بأن دول الخليج العربية تتعاون لبناء نظام دفاع صاروخي، وأنها تأمل في الإعلان عن النتائج في وقت قريب، وذلك في تلميح لتحقيق تقدم في الجهود التي تعطلت طويلاً لإقامة نظام إقليمي للتصدي لقدرات «إيران» الصاروخية المتنامية.. وإن لجنة تابعة «لمجلس التعاون الخليجي» تتعاون لبناء «نظام دفاع صاروخي مشترك».

ونحن نأمل أن يتم ذلك، وألا تتعطل مثل هذه المشاريع المهمة بسبب ضعف الإرادات السياسية أو السياقات «الروتينية».

السعودية تشكل تحالفًا إسلاميًا عسكريًا:

شكل الاتفاق النووي نقطة انعطاف مهمة فيما يتعلق بإعادة ترتيب أوراق جميع القوى ذات التأثير في منطقة «الخليج العربي». وبعد ذلك الاتفاق الذي فتح أبواب إنعاش الآمال الصفوية في التفرغ لتحقيق مشاريعهم التوسعية على حساب أمن واستقرار الأوضاع السياسية والأمنية في منظومة «دول مجلس التعاون الخليجي»، فإنه بات من اللازم الاستفادة من العمق العربي والإسلامي السُّنِّي لموازنة ذلك التدفق الخطير من الاندفاعات الصفوية التي بسطت هيمنتها على «العراق» و«سوريا» و«لبنان»، وتريد أيضًا استغلال أشياعها المتوزعين في جغرافيا «دول مجلس التعاون الخليجي». وكان لازمًا أن يقابل ذلك «الإرهاب» الصفوي باستنفار موازٍ. وفي سياق هذه التوجهات قررت «المملكة العربية السعودية» بالتعاون والتنسيق مع معظم الدول الإسلامية تشكيل ما يطلق عليه «التحالف الإسلامي العسكري»، ونحن نتمنى أن يكون هذا التحالف هو لمواجهة المد الصفوي فحسب، وليس لتقليم أظافر الأعمال الجهادية المشروعة، كما في «سوريا»، أو بعض الدول الإسلامية التي ترزح تحت نير الاستعمار الصفوي أو الأجنبي الشرقي أو الغربي.

تم الإعلان عن ذلك التحالف بواسطة ولي ولي العهد ووزير الدفاع السعودي الأمير «محمد بن سلمان» في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م بإصدار بيان يدعو دول أعضائه بحسب نصه إلى التعاون لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أيًا كان مذهبها وتسميتها[١]. وقد ضم هذا التحالف ٣٥ دولة إسلامية هي:

(١) انظر نص البيان في الملاحق.

- «دول عربية»: المملكة العربية السعودية، مصر، دولة الإمارات العربية المتحدة، الأردن، البحرين، تونس، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، السودان، جيبوتي، الصومال، موريتانيا، المغرب، اليمن، (ثم انضمت عُمان لاحقًا).
- «دول إفريقية»: بنين، تشاد، السنغال، الغابون، ساحل العاج، نيجيريا، توغو، النيجر، سيراليون، مالي، غينيا.
- «دول آسيوية»: باكستان، تركيا، ماليزيا، المالديف، بنغلاديش.
- «دول إسلامية» أخرى: أيدت ١٠ دول إسلامية أخرى، بينها إندونيسيا، التحالف وستتخذ الإجراءات اللازمة بهذا الصدد.
- ثم إن هناك دولاً في «منظمة التعاون الإسلامي» لم تعلن انضمامها للتحالف: عددها ٢٣ دولة هي: الجزائر، سوريا، العراق، إيران، أذربيجان، أفغانستان، ألبانيا، أوزبكستان، أوغندا، بروناي، بوركينافاسو، طاجكستان، تركمانستان، سورينام، غويانا، غامبيا، غينيا بيساو، قرغيزيا، كازخستان، الكاميرون، موزمبيق». تلك هي الدول المنتسبة إلى منظمة التعاون الإسلامي ولم تعلن انضمامها للتحالف لغاية كتابة هذه السطور في ٢٥ يناير ٢٠١٦م.

وقد جاء في البيان تحديد معنى «الإرهاب» بأنه:

١) إفساد في الأرض.

٢) إهلاك الحرث والنسل المحرم شرعًا.

وبناء عليه فإن الإرهاب «جرائمه وحشية» (بحسب البيان). قلت: لكن قد جاء في التنزيل قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ

تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُم...﴾ (الأنفال: ٦٠)، أي أن على المسلمين إعداد العدة المتضمنة ما استطاعوا من قوة، بمعناها الشامل، وقوله تعالى: ﴿وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ﴾ هو «تخصيص»، لبيان أهميته من مجمل مفهوم «القوة» ويقصد به «الجهاد في سبيل الله» لأن أبرز أدواته «رباط الخيل». والمقصود من ذلك «إرهاب أعداء الله» من الكفار بأنواعهم. فينبغي التنبه إلى معنى قوله تعالى: ﴿تُرْهِبُونَ﴾ في السياق الشرعي، خلافًا لمعنى الإرهاب في سياق «البيان».

إن ما يخشاه أهل السُّنة أن تستفيد الدول المشاركة في هذا التحالف، أو بعضها، من عمومية عناوين الأهداف، دون التقيد بمضامينها ومحدداتها الشرعية، لإسقاطها محليًا أو إقليميًا بحسب تفسيراتها الخاصة بها بما يمكن توظيفه لتحقيق أهدافها، وخاصة الدول الإسلامية ذات المناهج العلمانية والدساتير الوضعية، الداعية إلى محاربة «الفكر الإسلامي» وكتم أنفاس الجماعات الإسلامية ذات التوجهات الدعوية السلمية، فضلاً عن أي فصائل جهادية سُنِّية، وسطية وليست مغالية أو متطرفة، أو أن تستخدمه للمسارعة في تصفية الخصوم من الإسلاميين أصحاب التوجه الصحيح في دعوتهم وفكرهم.

وقد أسس التحالف لنفسه «غرفة عمليات مشتركة» مقرها «الرياض».

لاقى هذا الإعلان ردود فعل متفاوتة بين التأييد والحياد والاعتراض. لكن مما يدعم تخوفنا أن كثيرًا من الدول المنضوية تحت التحالف ما فتأت تحارب الإسلاميين بلا هوادة، وربما اشتدت محاربتها بإسناد ظهرها إلى «التحالف» إذ ترمي إلى جرِّه لصفِّها في فعلها المشين ذاك.

المواقف من البيان:

تعددت المواقف من البيان على النسق التالي:

المؤيدون:

- المنظمات: «منظمة التعاون الإسلامي»، «الجامعة العربية»، «الأزهر»، «رابطة العالم الإسلامي»، «مجلس حكماء المسلمين» (يرأسه د. أحمد الطيب شيخ الأزهر)، «الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء»، «تيار المستقبل في لبنان برئاسة سعد الحريري».
- الدول: بالإضافة إلى الدول المنصوص عليها، أيدت «الولايات المتحدة» إعلان التحالف، ووجهت تأييدها باتجاه محاربة «داعش»، حيث قال وزير الدفاع الأمريكي «أشتون كارتر» أن التحالف «يتماشى بشكل عام، على ما يبدو، مع ما نحثُّ عليه منذ فترة، وهو اضطلاع الدول العربية السُّنّية بدور أكبر في حملة محاربة تنظيم داعش» (نقلت تصريحه الوكالات ونشرته الصحافة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م). وكذا أيدت التحالف «ألمانيا» بلسان وزيرة دفاعها «أورسولا فون درلاين»، وقالت: «إن التحالف سيكون ذا فائدة إذا انضم للدول الأخرى التي تقاتل تنظيم الدولة الإسلامية» (وكالة رويترز). أما «فرنسا» فرأت أن «قيام تحالف واسع من ٣٤ دولة إسلامية لمحاربة الإرهاب عسكريًا وفكريًا هو مؤشر إيجابي في هذه المنطقة التي تضررت بشدة من هذه الآفة» (الوكالات ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م). ومعلوم أن الجهاد الإسلامي المشروع مصنف لدى تلك الدول بأنه من «الإرهاب»، وفي هذا الإطار نفهم معنى هذا التأييد.

المحايدون:

على المستوى العربي والإسلامي والعالمي، تصنف الدول التي لم تعلن رأيها، تأييدًا أو معارضةً بأنها محايدة. وبعض الدول عبَّرت عن حيادها بعبارات دبلوماسية،

مثل «سلطنة عُمان» حيث رحبت في بيان لوزارة خارجيتها بالخطوة «السعودية» ولكنها لن تشارك فيه (ثم شاركت فيما بعد)، ومثلها «روسيا» التي أعلن وزير خارجيتها «سيرغي لافروف» أن بلاده تدرس المبادرة «السعودية».

المعارضون:

- «العراق»، حيث اعتبر رئيس وزرائه «حيدر العبادي» (الشيعي) أن إعلان التحالف «خطأ جوهري»، وتساءل: «كيف يتشكل من دول معظمها لا يملك إمكانات وقدرات على مواجهة الإرهاب» بحسب ما ذكره «مكتبه الإعلامي». في حين أيده رئيس مجلس النواب «سليم الجبوري» (السُّنِّي)، وقال في بيان له: إن «تشكيل التحالف الإسلامي خطوة مهمة لدحض ربط الإرهاب بالإسلام» (بحسب قناة «روسيا اليوم»).

  «إيران»، هاجمت التحالف، واعتبرته خطوة إلى الأمام لتغطية دعم «الرياض» للجماعات المتشددة، حيث قامت وكالة «فارس» الإيرانية بحملة إعلامية لبيان ارتباط الرياض بالمتشددين (بحسب قناة «السومرية»).

- وأما «حزب الله» اللبناني «الإرهابي» فهو على خُطى «إيران»، ورفض انضمام «لبنان» للتحالف.

- ومن المعارضين «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» التي انتقدت موافقة «السلطة» على المشاركة في التحالف.

ضوابط عمل التحالف وآليته:

أعلن ضوابط عمل التحالف وآلياته الأمير «محمد بن سلمان» في المؤتمر الصحفي بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م. وأبرز النقاط المتعلقة بالموضوع ما يلي:

- الدول المشتركة في التحالف تساهم في مكافحة الإرهاب بحسب قدرة كل دولة وبالتنسيق بينها.
- مكافحة الإرهاب تتعدى «تنظيم داعش» إلى كافة التنظيمات والجماعات الإرهابية مهما كان مسمّاها. وقد ذكرت التحفظ على هذا التعميم سابقًا.
- سيتم محاربة الإرهاب فكريًا عبر تطوير الجهود المبذولة من دول التحالف.
- العمليات العسكرية لمحاربة الإرهاب لن تتم إلا بموافقة الشرعية في تلك الدول، وبقرار دولي، وبالتنسيق مع جميع المنظمات الدولية، إضافة إلى الدول الكبرى[1].
- إضافة إلى ما ذُكر أعلاه، فإن وزير الخارجية السعودي «عادل الجبير»، وخلال زيارته «لكندا»، أضاف بندين آخرين هما:
- أن «غرفة عمليات مشتركة»، مقرها «الرياض»، ستعمل على مسارين: الأول: أمني، يتم من خلاله تبادل المعلومات، والتدريب، والمعدات، والقوات عند الضرورة، بين الأعضاء. الثاني: فكري، لمواجهة الفكر المتطرف، وذلك بتكثيف الجهود على مختلف المستويات العلمية والدينية والفكرية والسياسية والمالية.
- إن مشاركة الدول الإسلامية تتم بشكل تطوعي، وبدون أي التزامات، وأن كل دولة لها أن تقدم كل ما تريد، وبإمكانها أن تطالب ما تحتاج، وذلك بهدف تعزيز وتكثيف الجهود لمواجهة الإرهاب. (نقلت تصريحه الوكالات، ونشرته الصحافة في ١٩ ديسمبر ٢٠١٥م).

لكن يبقى «الموقف الإيراني» محل استقطاب بسبب كون إيران متبنية للإرهاب. وهذا ما ذكره وزير الخارجية السعودي «عادل الجبير» بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٥م في تصريح صحفي على هامش الاجتماع الوزاري «لمنتدى التعاون العربي الهندي» المنعقد

(١) ملخص ما أوردته الوكالات بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م.

في «المنامة» حيث قال: «إن هناك أدلة قاطعة تثبت أن «إيران» ترعى الإرهاب وتدعمه وتتدخل في الشأن الداخلي للدول العربية وتثير الفتنة الطائفية... وإن «إيران» على قائمة الدول الراعية للإرهاب من قِبل «الأمم المتحدة» ودول عدة، وليس من «السعودية»» مشيرًا إلى وجود مؤسسات في «إيران» مصنفة بأنها منظمات إرهابية، وكذلك مسؤولين إيرانيين مطلوبين على خلفية تورطهم في أنشطة إرهابية. وقد نقلت تصريحه وكالة «كونا» الكويتية ونشر في الصحافة بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٥م.

ترتيب أقوى عشر دول في التحالف:

ذكرت «CNN» ترتيب أقوى عشر دول في التحالف على الوجه التالي:

١) «تركيا»: تحتل المركز العاشر عسكريًا على مستوى العالم بـ ٤١٠ آلاف جندي.

٢) «باكستان»: في المركز السابع عشر عسكريًا على مستوى العالم بعدد يتجاوز ٦٠٠ ألف جندي، لكن فارق التدريب والتسليح يصب لصالح «تركيا» وفق موقع «غلوبال فاير باور».

٣) «مصر»: في المركز الثامن عشر عسكريًا على مستوى العالم بقرابة ٤٦٠ ألف جندي.

٤) «السعودية»: في المركز الثامن والعشرين عسكريًا على مستوى العالم بـ ٢٣٣ ألف جندي.

٥) «ماليزيا»: في المركز الخامس والثلاثين عسكريًا على مستوى العالم بـ ١١٠ ألف جندي.

٦) «نيجيريا»: في المركز الحادي والأربعين عسكريًا على مستوى العالم بـ ١٣٠ ألف جندي.

٧) «المغرب»: في المركز السادس والأربعين عسكريًا على مستوى العالم بـ ٢٠٠ ألف جندي.

٨) «الإمارات»: في المركز الخمسين عسكريًا على مستوى العالم بـ ٦٥ ألف جندي.

٩) «بنغلاديش»: لم يذكر مركزها ولا عديد جنودها.

١٠) «تونس»: لم يذكر مركزها ولا عديد جنودها.

بمجموع يفوق عدده ٢ مليون جندي. وهي «قوة ردع» هائلة ضد المشاريع الإيرانية فيما لو اتحدت أو نسقت فيما بينها. والمسلمون يأملون ألا تقع أوراق بعض دول التحالف في أيدي العابثين الدوليين، أو ألا تستقيم على ما أمر الله تعالى به.

أطياف من الآراء في تأسيس التحالف:

أسوق أدناه آراء بعض الشخصيات مما لها دور أو تحليل للتحالف ومضامينه والمواقف منه.

- **العميد الركن «أحمد عسيري»، مستشار وزير الدفاع السعودي:**

ذكر شروط التحالف لانضمام «إيران» إليه، فقال: «نحن الآن نتحدث عن عمليات لمكافحة الإرهاب، وإذا كانت «إيران» تنوي أن تنضم إلى هذا التحالف فعليها أن تكف أذاها عن «سوريا» و«اليمن»، وكذلك أن تكف عن أعمالها التي تدعم الإرهاب في «لبنان» و«العراق»»، وقال: «هذه كلها مليشيات إرهابية أوجدتها «إيران»» معتبرًا أن «أول خطوة على «إيران» القيام بها قبل الانضمام إلى التحالف هو أن تكف أذاها عن الدول العربية والإسلامية».

- **مرزوق الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي**، في كلمة له في مؤتمر «اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي» بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٤م تحدث عن الإرهاب ومجالاته، ومما قاله: «من «جاكرتا» إلى «الأطلسي»، ومن «القوقاز» شمالاً حتى أقصى «الجنوب الإفريقي»، يضرب الإرهاب أهدافه بكل ما أوتي من عمى وسعار، وهو إرهاب غير محصور بدين أو ملة أو مذهب، عابر للحدود، يتخذ من كل حيٍّ وجماد

هدفًا، لم يعد يحتاج إلى أن يبرر نفسه مرة أخرى... ومتى آمنّا بهذه الحقيقة نستطيع حينها أن نقول إننا بدأنا فعليًا حربنا ضد الإرهاب»، وفي الموقف المطلوب لمحاربة الإرهاب، قال: «إن السياق العام الذي يوحدنا هو أننا جميعًا ضد الإرهاب... ومن غير المقبول الركون إلى الراحة والدعة واتخاذ موقف المتفرج. إن تعاونًا، وليس تنسيقًا، شاملاً وكاملاً بين دولنا هو واجب ديني وأخلاقي.. ولا أشير إلى التعاون الأمني فقط، برغم أهميته، بل أتحدث عن تعاون حضاري ثقافي، أسلحته العلم والعدالة والتنمية والديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد، وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، وإبراز تعاليم ديننا العظيم، التي ترتكز على التعايش والتعارف الحضاري والجدال بالتي هي أحسن، واحترام المخالف، تعاليم ديننا الناهية عن كل ما هو فظ وغليظ بنص القرآن العظيم، تعاليم ديننا الذي لا يحاكم النوايا، والملتمس للإنسان عذرًا وراء عذر... »، وتساءل: «هل كتب لهذا الإرهاب أن يتصاعد باضطراد لتظل الجروح مفتوحة في «العراق» و«سوريا» و«اليمن» و«ليبيا» و«سيناء» وغيرها، وفي المقابل يكتب لقضيتنا المركزية وهي «القضية الفلسطينية» أن تغلق إلى الأبد... ». ثم قال: «أليس أحد إفرازات الإرهاب هو غياب الحديث عن كل ما هو مركزي وحيوي ومفصلي لتحل محلها التراشقات المذهبية والنزاعات الضيقة المريضة... وإن أحد إفرازات الإرهاب هو شيوع عقلية التفكير يومًا بيوم.. وغياب قضايا المستقبل.. قضايا التقدم والتنمية والتحديث والتحضر والتكاملات الاقتصادية والانفجارات السكانية وشح موارد العالم وتناقص المياه وقضايا البيئة والمناخ». وعن كيفية هزيمة الإرهاب قال: «علينا أن نهزم الإرهاب بخوض حروبنا الحقيقية، حروبنا ضد الأمية والجهل والفقر وانعدام المساواة والعدالة والتخلف الإداري والبيروقراطية والفساد.. وضد التخلف والقديم والمهترئ، حروبنا التي نخوضها ببرلماناتنا الحقيقية وقضائنا النزيه وجامعاتنا ومكتباتنا ومراكز البحث... عن هذه الحرب الحضارية أتحدث... ».

ولنا مع كلام «الغانم» وقفات:

١) لم يشر الغانم في حديثه إلى أحد أهم أسباب الإرهاب وهو غياب تحكيم الشريعة الإسلامية في سائر الدول الإسلامية تقريبًا.

٢) لم يشر إلى «إرهاب» الدولة، والذي تمثل في كثير من دول العالم الإسلامي بالحرب التي لا هوادة فيها على الدعاة وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، والزج بهم في السجون والمعتقلات دون محاكمة والشروع في تعذيبهم بأشد أنواع التعذيب المهدرة لأبسط حقوق الإنسان.

٣) أشار المرزوق إلى الديمقراطية والبرلمانات، ومعلوم أن هذا منهج وافد على الأمة الإسلامية، وعندما حلت الديمقراطية في بعض بلاد المسلمين وحلّت الدكتاتورية في بعضها الآخر صادرت الإسلام بمفهومه الشامل المتضمن لعقيدته التوحيدية وللأحكام وللتشريع وللأخلاق، وإنزال ذلك كلِّه على الواقع بمفهوم «العدل الإلهي» من خلال الكتاب والسنة، صادرته لصالح الدساتير البشرية الوضعية، فانمحت من حياة المسلمين «الصبغة الربانية» التي قال تعالى عنها: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ (البقرة: ١٣٨)، وحلت مكانها «الصبغة العلمانية» التي جسدتها البرلمانات، فاختلف الناس ثم تصاعد خلافهم وتفاقم فتولَّد الإرهاب من رحم هذا الخلاف، والذي في حقيقته استعمال العنف لفرض الرأي الواحد على المخالفين وذلك لتعدد «المرجعيات العقدية» وتنافس «المصالح الذاتية» سواء على مستوى «الأفراد» أو «الأحزاب» أو «الجماعات»، وهؤلاء هم مكوِّنات الشعب الذي يصطلي بالإرهاب.

٤) لقد احتكم كثير من الشعوب الإسلامية إلى الديمقراطية، وذلك منذ ردح من الزمان، لكنها لم تفلح في اجتثاث، بل في تقليل، أو في الحد من، الفقر والجهل والمرض والتخلف، إذ لا يزال هذا الرباعي معشعشًا في أحشاء مجتمعاتنا العربية

والإسلامية، وينخرها من الداخل، وبدلاً من معالجته بترياق «المنهاج الرباني»، عالجناه بإلباسه ثوبًا خارجيًا زخرفناه وسميناه «الديمقراطية» فازداد المرض حتى يكاد أن يهلكنا، وليس الإرهاب إلا عرضًا واحدًا من أعراض هذا المرض العضال، فهل نعي ذلك ونفهمه؟!

انتهى كلامنا بخصوص تعليق «مرزوق الغانم» على «التحالف».

- **السيناتور الجمهوري الأمريكي «جون ماكين»، رئيس لجنة شؤون القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي** أثنى على التحالف، وقال: «إن أعضاء التحالف الإسلامي حريصون على إسقاط «بشار الأسد» بالقدر نفسه من التصميم على محاربة تنظيم «داعش»، باعتباره خطرًا أكبر من التنظيم»، وأوضح في بيان له رأيه في فاعلية النفوذ الأمريكي، فقال: «إن إعلان «السعودية» عن قيام التحالف الجديد من دون أن يكون للإدارة الأمريكية علم مسبق بهذه الخطط يدل على تراجع النفوذ الأمريكي على الدول الإسلامية، وعلى زعزعة ثقتها بواشنطن»، وقال: «إن التحالف مثال واضح للغاية على غياب الزعامة الأمريكية، وهو ما دفع بالسعوديين والآخرين إلى الشروع في وضع استراتيجية خاصة بهم من أجل مواجهة تنظيم «داعش» والخطر «الإيراني» على حدٍّ سواء»، ودعا «واشنطن» إلى التعاون مع التحالف الجديد. (نشرته الصحافة العربية، ومنها القبس الكويتية، نقلاً عن الوكالات بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥م).

- **«جمال خاشقجي»، الكاتب والمحلل السعودي،** ذكر رأيه في التحالف في اتصال هاتفي مع صحيفة «القبس» الكويتية التي نشرت مقتطفات منه بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م، ومما قاله عندما سُئل فيما إذا كان التحالف يوجه رسالة إلى بعض الدول، ولا سيما «إيران»: «أعتقد هذا (هو) السقف الأعلى الذي فتحه الأمير «محمد بن سلمان» عندما سئل عما إذا كان التحالف يستهدف «داعش» فقط، وإنما

أي جماعة إرهابية تتحدى أمننا... »، وأضاف: «يمكن القول إن هذا التحالف بديل عن تراجع «الدور الأمريكي» في المنطقة، ولكني أؤكد أن «السعودية» تريد وتؤيد أن تبقى «أمريكا» شريكًا أساسيًا في أي عمليات ضد الإرهاب، لأن دورها أساسي ومهم، وهذا التحالف يحثها على أن تكون أكثر جدية في الحرب على الإرهاب..»، وعن مغزى استبعاد «إيران» قال: «الإيرانيون يحاولون جهدهم أن يحصروا الإرهاب في صيغته السُّنّية، وهذا يُردّ عليهم بالتأكيد، ومن هذا المنطق تم استبعاد «إيران»، بالإضافة إلى أنها تدعم منظمات إرهابية (قلت: كالحوثيين)، وترسل إرهابيين (قلت: «كالحرس الثوري» الإيراني)، ومنظمات متطرفة (قلت: كحزب الله اللبناني) إلى «سوريا» للقتال إلى جانب النظام (قلت: لا عجب، نظام إرهابي يرسل إرهابيين إلى نظام إرهابي من طينته)، فكيف يمكن لبلد يمارس هذا الفعل أن يشارك في الحرب على الإرهاب؟» ا. ه.

قلت: إن «أمريكا» أيضًا تمارس إرهاب الدولة فيما يخص الدول التي قصفتها بالقنابل والصواريخ ثم احتلتها وأقامت فيها القواعد العسكرية، ثم عيَّنت عملاءها زعماء لتلك الدول، وأما فضائحها الإرهابية في سجن «أبو غريب» في «العراق» وفي سجون «غوانتنامو» فقد سدّت الآفاق!

- **اللواء الدكتور «فايز الدويري»**، الخبير العسكري والاستراتيجي الأردني، ساق الكلام مشيرًا إلى تصريح سابق للرئيس الأمريكي «باراك أوباما» تحدث فيه عن ضرورة وجود قوات إسلامية تحارب التنظيمات الإرهابية، ولا سيما «داعش»، وأشار إلى أن من العوامل التي سرعت إنشاء هذا التحالف الهجمة الروسية الحالية، ومحاولة تقديم نفسها على أنها الدولة التي تحارب الإرهاب، فضلاً عن الإشكالية التاريخية التي تربط الإسلاموفوبيا والإرهاب بالإسلام «السُّني»، وفي الحقيقة الدول الإسلامية هي التي تعاني من الإرهابيين أكثر من غيرها.. وأن

التحالف يريد توجيه رسالة لكل العالم بأن الإسلام هو دين الوسطية والاعتدال، وأن التنظيمات الإرهابية التي تخرج من رحم أي ديانة لا تمثل هذه الديانة، ورسالة إلى «الغرب» و«روسيا» مفادها أنكم وبعد ١٢ سنة قد فشلتم في محاربة الإرهاب والقضاء عليها وتتهمونا بأننا دولة تصدر الإرهاب، نحن نريد الآن أن نثبت العكس، ونحن من نحارب الإرهاب.. ا. ه.

قلت: إن أشد وأفتك وأحلك أنواع الإرهاب هو ما يمارسه الثلاثي الإجرامي: «روسيا» و«إيران» و«النظام السوري»، ضد الشعب السوري الذي شرَّده هذا الإرهاب شذر مذر وشتته في الآفاق بعد أن قتل منه ما قتل وفعل فيه الأفاعيل، والتي لا تزال حمم الموت تنهمر عليه كالمطر إلى ساعة كتابة هذه السطور. ثم بعد توقيع الاتفاق النووي ازدادت شراسة «إيران» إلى حدود تنذر بالخطر المستطير، ليس فقط في «سوريا»، بل في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وحوض الخليج العربي خصوصًا. ولا ننسى الإشارة إلى الإرهاب الصهيوني الذي تمارسه «السلطة الصهيونية المحتلة» ضد الشعب الفلسطيني، منذ عام ١٩٤٩م، وبأعتى صوره وأبشع جرائمه!

- **«أوكتاي يلماز»: الكاتب والمحلل السياسي التركي**، أشار إلى أن هذا التطور (أي تشكيل التحالف) يأتي متماشيًا واستمرارًا للقرارات الحازمة والجريئة التي اتخذتها «المملكة العربية السعودية» منذ وصول الملك «سلمان بن عبدالعزيز» إلى سدة الحكم، ونوَّه إلى كلام رئيس الوزراء التركي «أحمد أوغلو» عن أن هذا التحالف أحسن جواب لمن يسعون لربط الإرهاب بالمسلمين، وقال: «أن يسعى المسلمون ودولهم لمحاربة الإرهاب مفيد جدًا، لقطع محاولة الربط بين الإسلام والإرهاب». وبيَّن «يلماز» أن التحالف يكتنفه تحديات كثيرة، لا سيما أن بعض الدول، «كمصر»، تصنف جماعة «الإخوان المسلمين» كمنظمة إرهابية، وهذا غير صحيح، فرغم اختلافنا مع هذا التنظيم (وهذا قول يلماز)، فهو لا يتبنى

العنف، وتحركه سلمي بشكل عام.. وعلى التحالف أن يسعى لتكوين رؤية مشتركة حول تعريف الإرهاب. وحول الموقف «الإيراني» قال: «نحن نعلم أن «إيران» من أكثر الداعمين للإرهاب العالمي، وإن كان الجميع يركز على إرهاب «داعش»، وهذا صحيح، فهناك منظمات ومليشيات تدعمها «إيران» أشهر من «داعش» باستخدام الإرهاب ضد المعارضين.. و«تركيا» بدأت تشعر أكثر فأكثر بخطر التمدد «الإيراني»، وبعد أن كنا كأتراك لا نتحدث عن هذا الأمر بدأنا نشعر بحقيقة هذا الخطر، فهناك تمدد إيراني حقيقي، وهناك لعب على ورقة الطائفية، و«إيران» تستخدمها ضد الدول كأداة للتمدد والسيطرة وتهديد بلدان المنطقة، وبالتالي لا بد من مواجهة هذا الخطر»[1].

كلمة أخيرة في هذا المحور:

لقد اتضح لنا تمامًا أن الاتفاقات النووية أفرزت أبعادًا عسكرية ذات نوافذ مختلفة المساحات، تطل على مشاهد تغص بالتفاعلات وألوان التقلبات! وإن مزيدًا من تتابع تلك المشاهد سيستمر في التدفق عبر أيام وسنين المستقبل.

إن الذي سلطنا عليه الضوء في هذا المحور ما هو إلا جزء من تلك المشاهد التي تتدافع إلى الخروج إلى ساحات التغيرات عبر الأبواب المشرعة للصراعات المحتدمة بكل عنفوانها واضطرام نيرانها وهبوب أعاصيرها!

(١) صحيفة القبس الكويتية، ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م، في اتصال هاتفي مع كل من اللواء «فايز الدويري» والمحلل السياسي التركي «أوكتاي يلماز».

الفصل الخامس: المحور الاقتصادي

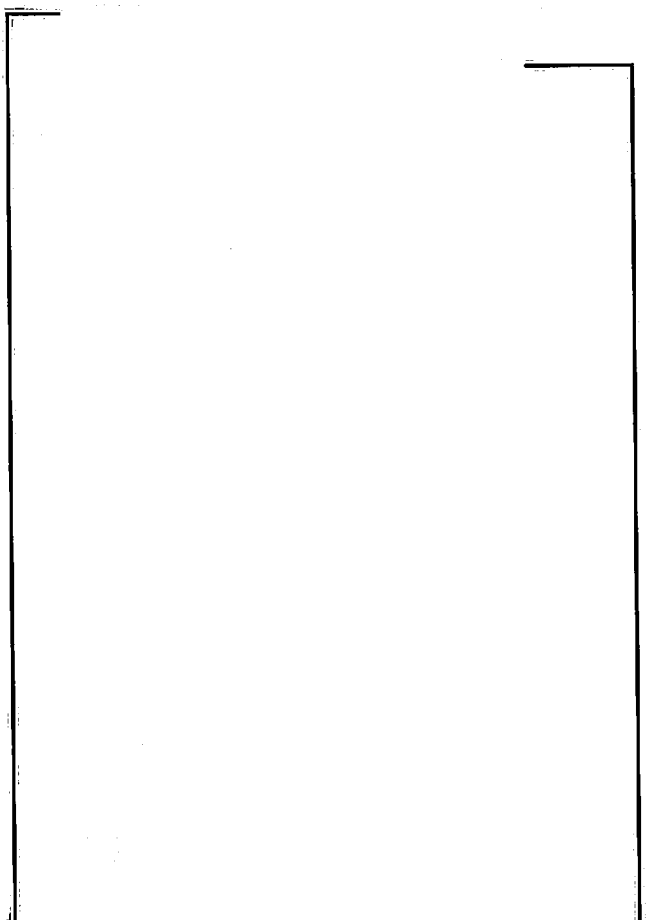

» الفصل الخامس: المحور الاقتصادي:

ويشمل هذا الفصل العناوين التالية:

- هاوية الاقتصاد الإيراني قبل رفع العقوبات.
- إيران على خطى تنفيذ الشروط الدولية.
- رفع عقوبات الملف النووي.
  - البنوك.
  - الشركات.
  - المشهد النفطي الإيراني بعد رفع العقوبات (أربع زوايا).
  - الغاز الإيراني إلى أوروبا وآسيا بعد رفع العقوبات.
  - السكك الحديدية.
- الآثار الاقتصادية لقطع العلاقات الإيرانية السعودية.
- تردي الاقتصاد الإيراني في هاوية الفساد.
- مستقبل الاقتصاد الإيراني بين مدرستين.
- الاقتصاد الإيراني والطموح التوسعي الصفوي.

الفصل الخامس: المحور الاقتصادي

هاوية الاقتصاد الإيراني قبل رفع العقوبات:

من المناسب أن نقلب صفحات الاقتصاد الإيراني ومدى الهاوية التي تردى فيها، وذلك عشية رفع العقوبات الدولية عن «إيران» والخاصة بالملف النووي.

وقد ذكرت دراسات عديدة بعض المؤشرات الخطيرة التي ترد على عمق الهاوية التي كان الاقتصاد الإيراني يتدحرج نحو قاعها قبل أن يخضع إلى ضغوطات تبعات ملفه النووي والذي أقفل بإعلان رفع العقوبات الخاصة به عن «إيران». وأسوق هنا ملخصًا لبعض الدراسات التي تبرز تلك المؤشرات.

المؤشر الأول: في دراسة استشرافية للشرق الأوسط في عام ٢٠١٦م، كتب «سعد محيو» في صحيفة «القبس» الكويتية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م تحليلاً مطولاً حول الاقتصاد الإيراني وتداعياته، أجتزئ منها ما يلي: «أسفرت ثلاثة عقود من الحروب والنزاعات والعقوبات عن جعل الاقتصاد الإيراني على شفير الإفلاس، أو على الأقل النمو السلبي، وجاءت بعد ذلك حرب «سوريا» ومعها التكاليف الباهظة لسباق التسلح ولتمويل السياسة الثورية الإيرانية الطموحة في «لبنان» و«العراق» و«اليمن» و«السودان» وبقية أنحاء العالم، لتشكل عبئًا اقتصاديًا ثقيلاً، من الصعب على دولة كبرى تحمّله، فما بالك بدولة نامية تنتمي إلى العالم الثالث المُفقر؟!. هذه التكاليف هي التي دفعت، على الأرجح، مرشد الثورة «خامنئي» إلى قبول تجرع سم الصفقة النووية مع (الشيطان الأكبر) تمامًا كما تجرع سلفه الإمام «الخميني» سم وقف الحرب مع (الشيطان الأصغر)، «صدام حسين» (كذا). كان السبب في كلتا الحالتين «الاقتصاد أيها الغبي» تيمنًا بالشعار الانتخابي الأمريكي الشهير، والآن بعد هذه الصفقة، تقف «إيران» أمام مفترق طرق خطير، فهي لن تستطيع، كما يأمل محافظوها، قطف الثمار الاقتصادية لهذه الصفقة عبر رفع العقوبات الغربية ثم استئناف نشاطها الطموح المعتاد في السياسة الخارجية. سيكون عليها إذا ما أرادت إنقاذ

اقتصادها أن تعانق «الشيطان الأكبر»، وتسمح له بممارسة إغواءاته المتعولمة في الداخل الإيراني، كما فعل مع «الصين» بعد صفقة «ماوتسي تونغ - نيكسون» عام ١٩٧٢م. أما إذا رفضت «طهران» ذلك فالأرجح أن تعود إلى التراقص على حافة الإفلاس، وبخاصة مع حرب أسعار النفط الراهنة التي تشنها أمريكا - السعودية على كل من «روسيا»[١] و«إيران».

وهذا ما قد يفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات الانفجار الداخلي «لإيران». كما سيشرع النوافذ أمام عودة التدخلات الدولية في شؤونها الداخلية.

وفي نظرة استشرافية على مدى تمكن «إيران» من التمسك بوحدتها الجغرافية في ظل الأعاصير التي تعصف بالمنطقة، والتي يعتبر الملف النووي أحد مؤجِّجاته، قال الباحث: إن «التجارب التاريخية الحديثة تدق ناقوس الخطر بشدة، فكما هو معلوم، سمحت الانهيارات الإيرانية عشية الحرب العالمية الأولى لكل من بريطانيا بالسيطرة على جنوب «إيران»، ثم «لروسيا» بالسيطرة على «شمال إيران»، وجرى تحويل هاتين المنطقتين عمليًا إلى شبه مستعمرات تابعة.

وفي عام ١٩٤١م خلال الحرب العالمية الثانية، قام الجيش الأحمر السوفييتي بغزو شمال «إيران» مجددًا، بينما عاد البريطانيون إلى الجنوب، وأسسوا فيها جمهوريتين منفصلتين، الأولى «جمهورية أذربيجان الشعبية»، والثانية «جمهورية مهاباد الكردية»، ولولا التدخل الأمريكي والغربي الكثيف آنذاك لحمل «ستالين» على سحب قواته من هذه المناطق لكانت «إيران» سبقت «العراق» و«سوريا» و«السودان» في عملية التقسيم والتقاسم.

إن الحرب العالمية باتت مستبعدة الآن[٢]، ولكن المخاطر على «إيران» لاتزال

(١) لست مع صاحب الدراسة في شأن شن السعودية حرب أسعار للنفط على «روسيا»، وذلك لما بينهما من اتفاقات اقتصادية ضخمة.

(٢) لا يخفى على المراقب أن كثيرًا من الدول، وخاصة «الولايات المتحدة» وملحقاتها الأوروبية، وكذا «روسيا» و«الصين»، و«كوريا الشمالية» النووية تخوض فيما بينها صراع مصالح مرير، ولا يستبعد أن تتأجج النيران فيما بينها عندما تنكسر لائحة توازن المصالح، أو يتربع أحد الطغاة المجانين على فوهة دولة نووية ليطلق قنبلة الإشعال العالمية.

قائمة وضاغطة فالقوات الأمريكية، وعلى الرغم من الانسحاب من «العراق» وجزئيًا من «أفغانستان» فإنها لا تزال تصول وتجول جوًا وبحرًا واستخباراتيًا في طول المنطقة وعرضها. و«روسيا»، العسكرية أطلت برأسها في الشرق الأوسط مجددًا بعد غياب دام ربع قرن، وانضمت إلى حروب «سوريا»[1]، كما بدأت تفرد أجنحتها في «العراق» و«اليمن» و«مصر» و«ليبيا»، وترفع عقيرة التحدي في وجه النفوذ الأمريكي، ومثل هذا التنافس الدولي الخطر والمباشر سيكون جاهزًا للإفادة من أي اهتزاز داخلي في «إيران» في إطار التنافس الدولي المعتاد على الفرائس». انتهى ما اقتبسته من الدراسة المذكورة، وتعليقي على هذه الدراسة أن المتغيرات في المنطقة تهب رياحها بشدة، وأبواب الاستنتاجات والاستشرافات مفتوحة فربما حصل بعض الذي ذكره الباحث وربما زاد على ذلك أو نقص، فالدراسات في هذا الشأن كثيرة ومتجددة.

المؤشر الثاني: في تقرير نشرته الوكالات بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٦م وأشارت إليه الصحافة حول ما تردى إليه الاقتصاد الإيراني جاء فيه: «..وتنعكس آثار الانكماش الاقتصادي الناجم إلى حد كبير عن تراجع أسعار النفط بشكل قوي على الشعب، وإنَّ دخول الاتفاق النووي بين «إيران» والقوى الكبرى حيز التنفيذ ورفع العقوبات الدولية في منتصف يناير ٢٠١٦م لم يأتيا بنتائج ملموسة على الحياة اليومية للإيرانيين، وقد أقر رئيس مجلس الشورى المنتهية ولايته «علي لاريجاني»، المحافظ المعتدل الذي يدعم الرئيس «روحاني» بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٦م بأن:

- التضخم.
- الانكماش الاقتصادي.
- البطالة.

(١) «سوريا» الآن ليست ساحة حرب، بل ساحات حروب!

من أبرز مشاكل البلاد، وأنه بعد الاتفاق النووي ورفع العقوبات فإن البلاد ستمر بوضع صعب وأن الاستثمارات الأجنبية من شأنها زيادة الإنتاج الوطني من أجل خفض البطالة. وأما وزير الاقتصاد الإيراني «علي طيب بنا» فقد أقر بأن الحكومة تواجه التزامات مالية وديونًا داخلية تشكل عراقيل كبرى أمام إنهاض الاقتصاد، وشدة الصعوبات تنعكس على الشارع... وأظهر استطلاع للرأي نشره موقع «تابناك» المقرب من المحافظ المعتدل «محسن رضائي» أن الوضع الاقتصادي يشكل الهاجس الأبرز لدى ٦٤٪ من الذين استطلعت آراؤهم، مقابل ١٧٪ تشغلهم القضايا السياسية، و١١,٥٪ قضايا المجتمع. ويهاجم «المحافظون» الذين اختاروا شعار حملتهم «سبل العيش والأمن والتقدم» أداء الحكومة وينتقدونها، خصوصًا لأنها لم تتمكن من إنعاش الاقتصاد، ويقول المرشحون المحافظون تكرارًا «إنها حكومة الانكماش».

وشكل تراجع أسعار النفط عائقًا كبيرًا أمام تحسين ظروف معيشة الإيرانيين، وفيما كان معدل النمو يتجه إلى الارتفاع إلى ٣٪ خلال السنة الإيرانية ١٣٩٣ (مارس٢٠١٤م إلى مارس٢٠١٥م) بحسب وزير الاقتصاد، أدى تراجع النفط إلى وقف هذا الزخم. وقال الخبير الاقتصادي «موسى غاني نجاد» في صحيفة «دنيا الاقتصاد»: إن النمو الاقتصادي كان سلبيًا أو حتى منعدمًا خلال أشهر السنة الأولى من السنة الحالية، التي بدأت في مارس ٢٠١٥م، وبسبب الانتخابات لم ينشر «البنك المركزي» الإحصاءات. وأضاف: يجب عدم تسييس الإحصاءات الاقتصادية، كما فعل الرئيس السابق المحافظ «محمود أحمدي نجاد»، منتقدًا أداء الحكومة... والعائق الآخر هو أنه لم يتم رفع العقوبات الأمريكية بالكامل ما يردع المصارف الأوروبية بشكل خاص عن التعامل مع «إيران»... ووعد وزير الاقتصاد بنمو يبلغ معدله ٥٪ على الأقل في السنة الإيرانية المقبلة التي تبدأ في ٢٠ مارس ٢٠١٦م، وبخفض التضخم... ويرى عدد من الخبراء الاقتصاديين أن هذه الأهداف يصعب تحقيقها».

إن خلاصة هذا المؤشر هو إشارته إلى استمرار تراجع الاقتصاد الإيراني، وأن المراهنة على ارتفاع معدل النمو هو مجرد آمال لا تملك وسائل حقيقية وواقعية لتحقيقها، وهذا يعني أن السعي الإيراني لتحقيق أهدافه الخارجية التوسعية وزيادة حركاته الإرهابية لا يزال مصطدمًا بالمحددات الاقتصادية الجاذبة إلى أسفل.

المؤشر الثالث: أشار المركز الإحصائي الإيراني (جهة رسمية تابعة للدولة) في آخر تقرير له إلى وجود ٦٤ مليون إيراني في سن العمل، إلا أن عدد العاملين منهم بالفعل ٢٣ مليون شخص. نشرت ذلك صحيفة اقتصادية (بحسب العربية نت بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٦م دون أن تذكر اسمها)، وقالت الصحيفة في تصريح رسمي «لعلي ربيعي»، وزير القوة العاملة الإيراني، إنَّ ما بين ٢٣ مليون شخص يعملون، هناك سبعة ملايين يعملون في قطاعات غير رسمية، أو ما يسمى اقتصادات الظل، ويشير تقرير صدر أخيرًا عن «البنك المركزي الإيراني» إلى غياب رصد حقيقي ودقيق ورسمي لطبيعة اقتصادات الظل في «إيران» ومدى مساهمتها الحقيقية في النشاط الاقتصادي، ويقول التقرير أيضًا إنه «نتيجة تفشي الفساد والمحسوبية في العديد من المؤسسات الاقتصادية وفي مقدمتها المصارف التجارية، فإن غالبية المصارف تقوم بمنح قروض بأسعار تفضيلية لمستثمرين تحت دعوى إنشاء أو تطوير مشاريع اقتصادية قائمة، إلا أن تلك القروض لا تسدد غالبًا، سواء عبر التحايل أو لكون العائد المالي أو الاقتصادي لها يظل محل شك في أغلب الأحيان. وما ينبغي التنبيه إليه أن هذا التدهور الاقتصادي قد فاقم أعداد البطالة، وهذا بدوره يوسع دوائر الجريمة والتفكيك الاجتماعي ويعمق الفقر ويفاقم الجهل ويفضي إلى ازدياد الأمراض لعدم قدرة تلك الفئات على تحمل نفقات العلاج وشراء الدواء.

وقد حذر «رفسنجاني»، رئيس «مجمع تشخيص مصلحة النظام» من اندلاع اعتراضات في المستقبل القريب بسبب أزمتي البطالة والمتخرجين، حيث قال في لقاء مع أعضاء حزب «الاعتدال والتنمية» الإيراني: «إن لدينا الآن ٥ ملايين متخرج من الجامعات

من دون عمل إضافة إلى ١٠ ملايين عاطل عن العمل، وهؤلاء يشكلون ٢٠٪ من سكان «إيران»، رغم وجود فائض سيولة ضخم يقدر بـ ٩٠٠ ألف مليار تومان لم يتم الاستفادة منها في مجال الإنتاج وحل أزمة البطالة، بل تتكدس في البنوك التي تعمل وتستثمر ثم تصب أرباحها الهائلة في جيوب شخصيات بارزة في النظام. (صحيفة: «أسبوعية اقتصاد ملي» بعنوان: أزمة البلاد الاقتصادية، راجع: محطات إيرانية في صحيفة القبس/ ١٢ سبتمبر ٢٠١٥م). وقد حاولت حكومة روحاني التغلب على جزء من الأزمة الاقتصادية بطبع المزيد من الأوراق المالية من دون احتياطي.

المؤشر الرابع: وهو من أهم وأبرز المؤشرات لأنه ورد في تقرير «البنك الدولي»، وقد جاء في التقرير «كان للعقوبات آثار سلبية على الاقتصاد الإيراني، حيث أدى ذلك إلى دخوله في حالة كساد لأكثر من عامين، وذلك على الوجه التالي:

الاقتصاد الكلي: حتى العام الماضي، بقي الاقتصاد الإيراني في حالة كساد لأكثر من عامين، إذ هبط النمو إلى سالب ٦,٨٪ و٩,١٪ في عامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م على التوالي. ورغم أن الاقتصاد الإيراني انتعش عام ٢٠١٤م، فقد بقي حجم إجمالي الناتج المحلي على حاله كما كان عام ٢٠٠٩م. وشهد **قطاع النفط** أكبر تراجع حيث كبلته القيود الشديدة منذ عام ٢٠١٢م، وانخفض الإنتاج والصادرات انخفاضًا حادًا خلال هذين العامين.

وفي السنة المالية ٢٠١٢م / ٢٠١٣م قبل فرض العقوبات بلغ إنتاج النفط ما يقرب من ٣,٧ ملايين برميل يوميًا، تم تصدير مليوني برميل منها يوميًا، وشهد **قطاع التشييد وصناعة السيارات** وهما القطاعان الرئيسان، إلى جانب **الخدمات**، لتوافر فرص العمل، انكماشًا حادًا، إذ انخفض الإنتاج في صناعة السيارات إلى النصف، وفي قطاع التشييد بنسبة ٦,٣٪ و ١,٣٪ في ٢٠١٢م و٢٠١٣م، وذلك لأسباب يعود معظمها إلى تراجع الواردات من المواد الخام والمعدات وهبوط الاستثمارات أيضًا، بعد توقف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وانخفض الطلب على أذون البناء ٣٪ في المتوسط خلال

تلك الفترة، وفي حين أن معدلات البطالة الاسمية لا تعكس الفاقد من فرص التشغيل، فإن التقديرات غير الرسمية تشير إلى زيادة معدلات البطالة نقطتين مئويتين إلى ١٤٪ عام ٢٠١٤م. ومن المؤكد أن جميع القطاعات قد تستفيد من انفتاح الاقتصاد الإيراني ففي قطاع السيارات، وهو من أكبر القطاعات الصناعية، حيث يشكل ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، و٤٪ من قوة العمل، يتوقع له أن يحصل على دفعة قوية بعد إلغاء العقوبات، حيث يتعزز إنتاج السيارات ويصل إلى مستويات قريبة من مستواه قبل فرض العقوبات.

أما بالنسبة إلى قطاع الصناعات الدوائية، فسيرتفع الإنتاج، وتستأنف الصادرات الدوائية إلى «أوروبا» التي كانت قيمتها تصل إلى ٢,٥ مليار دولار قبل فرض العقوبات.

سوق العمل: ساءت أحوال سوق العمل خلال فترة العقوبات، ومن المتوقع ألا يتأثر الطلب على العمالة تأثرًا مباشرًا برفع العقوبات، حيث إنه سينمو من خلال الإنفاق من عائدات النفط المتزايدة والنمو في قطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة، مثل صناعة السيارات والصناعات الدوائية وقطاع التشييد والسياحة والأعمال المصرفية والاتصالات، فيحتاج الاقتصاد الإيراني إلى خلق ٥ ملايين فرصة عمل خلال السنوات المقبلة، كي يستطيع الحفاظ على معدل البطالة دون ١٥٪.

أما بالنسبة إلى توزيع الدخل فإنه من المتوقع أن يتأثر برفع العقوبات، بحيث يزيد عائد المهارات والمواهب وتزداد فجوة الدخل، كما أن زيادة الطلب على العمالة في القطاعات غير النفطية سيزيد من الطلب، ومن ثم ارتفاع الأجور.

إدارة العائد الاقتصادي: سيؤدي رفع العقوبات إلى استعادة «إيران» مليارات الدولارات من أموالها المجمدة، كما سيؤدي إلى خفض تكلفة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات عن المستوى الحالي، كما تنخفض تكلفة الواردات والاستثمار والإنتاج ومن ثم زيادة قدرة المصدرين ومقدمي الخدمات الإيرانيين على المنافسة في الأمد المتوسط. وستشهد «إيران» ضخ استثمارات ضخمة في حقول النفط والغاز، ومن ثم

زيادة الصادرات إلى ما يقارب ٣ ملايين برميل يوميًا، وهذا من شأنه أن يزيد العائدات. إن إدارة العائدات غير المتوقعة تتطلب سياسات تساند الصادرات وتنويع أنشطة الاقتصاد للحصول على نتائج إيجابية على النمو الاقتصادي وفرص العمل[١].

أسعار النفط: المتوقع - بحسب تقرير «البنك الدولي» - انخفاض أسعار النفط الحالية مع عودة النفط الإيراني بنسبة ١٤٪ مقارنة بالأسعار الحالية (٢٠ يناير ٢٠١٦م)، مع افتراض عدم تدخل «منظمة الأوبك» أو المنظمات الأخرى، ليتسبب ذلك في رفع المعروض من النفط وهو ما سيؤثر سلبًا على «دول مجلس التعاون الخليجي» عامة، و«الكويت» خاصة، حيث إنها تعتمد بشكل أساس على تصدير النفط الخام ومشتقاته عالميًا، وستستفيد البلدان المستوردة من تراجع أسعار النفط. وقد شهدت صادرات «إيران» انخفاضًا في عام ٢٠١٢م بشكل ضخم، نظرًا لتشديد العقوبات الدولية على المنتجات النفطية، حيث انخفضت صادراتها إلى ما دون مليون برميل يوميًا في يوليو ٢٠١٢م مقارنة بـ ٢,٩ مليون برميل يوميًا في يوليو ٢٠١١م، ويعود هذا الانخفاض إلى مقاطعة أغلب الشركات المستوردة في منطقة «الاتحاد الأوروبي» للنفط الإيراني، وعند رفع العقوبات الإيرانية بشكل كامل وبدء تصدير النفط فإنه من المتوقع أن تصدر «إيران» على الفور ٤٠٠ و٥٠٠ ألف برميل يوميًا[٢]، وفي حين يستغرق استئناف صادرات «إيران» إلى مستويات ما قبل ٢٠١٢م فترة تتراوح بين ٨ و١٢ شهرًا.

التجارة الثنائية: كان للعقوبات أثر ضخم على عائدات التصدير الإيرانية، بحيث أدت إلى انخفاضها بإجمالي ١٧,١ مليار دولار، ومع رفع العقوبات من المتوقع أن يشهد شركاء «إيران» التجاريون الرئيسون، ومنهم «الإمارات» وبلدان أخرى نمو وتيرة التجارة النفطية وغير النفطية خصوصًا بعد انخفاض تكاليفها.

---

(١) أشارت التقارير بعد شهرين من رفع العقوبات إلى أن هذه التوقعات مبالغ فيها وغير واقعية وأن «إيران» تحتاج إلى فترة طويلة لتتمكن من استعادة النهوض بعد سقوطها في الهاوية الاقتصادية الناجمة من العقوبات.
(٢) زيادة على تصديرها الحالي، مزيد من التفاصيل حول الموضوع سيأتي لاحقًا.

أما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين «إيران» و«الكويت»، فإنها تعود إلى مرحلة السبعينات، حيث إن تأثير العقوبات على تلك العلاقات كان على عكس الدول الغربية، حيث زادت الواردات الإيرانية إلى الكويت على نحو متصاعد منذ عام ٢٠١١م من ٥١ مليون دينار لتبلغ ٩٢,٧ مليون دينار في عام ٢٠١٤م بنسبة نمو ٧٩,٤٪، أما بالنسبة إلى الصادرات الكويتية إلى «إيران» فقد بقيت ثابتة بحدود ٢٥ مليون دينار كويتي منذ عام ٢٠١١م[١].

الاستثمار الأجنبي المباشر: تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في «إيران» سلبًا بسبب تشديد العقوبات، خصوصًا في القطاع النفطي، حيث قيدت العقوبات حصول «إيران» على التكنولوجيا التقنية والاستثمار لتقييد قدرتها الإنتاجية من النفط والغاز.

كما تشير تقديرات مبدئية إلى أن «إيران» فقدت مليارات الدولارات من الاستثمارات في ذلك القطاع، خصوصًا عقب تشديد العقوبات في ٢٠١٢م، حيث انسحبت الشركات العالمية من بعض مشاريعها بينما اضطرت «إيران» إلى الاعتماد على الشركات المحلية في تنمية حقولها النفطية[٢].

وما ينبغي التنبيه إليه هو أن «إيران» واصلت أنشطتها العسكرية ودعم «الجماعات» و«الأحزاب الشيعية» في مختلف بلاد العالم رغم الواقع المتردي لاقتصادها، وهو ما يدل على أن توفير المال اللازم لتلك الأنشطة كان على حساب مشاريع التنمية وتشييد البنية التحتية، وهذا انعكس على الحالة المعيشية لعموم الشعب الإيراني، ما عدا المتنفذين والمقربين من السلطة، حيث حافظ هؤلاء على البوابات التي تتدفق عبرها الأموال، غير عابئين بأحوال الناس وانتشار الفقر والجهل في أوساطهم.

---

(١) فيما يخص «الكويت» فقد ورد ذلك في دراسة أعدتها «وزارة المالية» الكويتية في استعراض لها لتقرير «البنك الدولي». وتشير الأرقام إلى تضاعف الواردات الإيرانية إلى الكويت خلال فترة العقوبات بما يعتبر مفاجئة للمراقبين ولافتًا للنظر ومؤشرًا على خصوصية غير متناسقة مع السياق الدولي.

(٢) انظر: إبراهيم عبدالجواد، عرض تقرير البنك الدولي، بعنوان «رفع العقوبات عن «إيران» يؤثر في الكويت» نشرته القبس الكويتية في ٢٠ يناير ٢٠١٦م.

وأيضًا، فإن تلك الحالة المقفرة التي وصل إليها الاقتصاد الإيراني حال دون ولوج «إيران» في مشاريع عسكرية توسعية كبرى، غير تلك التي في «العراق» و«سوريا» و«لبنان»، كالمغامرة في التحدي العسكري المباشر لعاصفة الحزم، رغم أن رياح تلك العاصفة قد عصفت بمشروعها الصفوي في «اليمن»، لكنها تجرعتها كما تجرعت هزيمتها مع «العراق» عام ١٩٨٨م. لكننا نعلم أن «إيران» صاحبة مشروع استراتيجي، ولذلك فإنها بمجرد أن تتعافى اقتصاديًا وتصبح متمكنة من تمويل حملات عسكرية جديدة فإنها لن تتردد أو تتوانى في الشروع في مغامرات غير مدروسة، قد لا تكون «اليمن» و«البحرين» أو «الكويت» عنها ببعيدة.

المؤشر الخامس: قبل رفع العقوبات المتعلقة بالملف النووي كان الاقتصاد الإيراني قد اقترب من مرحلة خطيرة جعلته على حافة الانهيار، فقد اضطرت حكومة «روحاني» إلى سحب ١٢ مليار دولار لتغطية رواتب الموظفين والقوات العسكرية، بينما وصف المتحدث باسم الحكومة المدعو «نوبخت» يوم توزيع المنح الشهرية بأنه «يوم العذاب الشديد للحكومة الإيرانية» التي قررت وقف هذه المنح.

وقال «محمد على نجفي» المستشار الاقتصادي لروحاني: «إننا كنا نبيع النفط بـ ١١٥ دولار للبرميل، وأصبح سعره اليوم ٤٠ دولارًا (قبل أن يواصل هبوطه) فكيف يمكننا تأمين رواتب الموظفين؟». وأكد أن الحكومة بحاجة إلى ٢٣٥ ألف مليار تومان (الدولار يعادل ٢٩٠٠ تومان رسميًا) لتغطية النفقات وليست لنا عائدات سوى ١٥٠ ألف مليار تومان، وكانت حكومة «روحاني» قد خفضت نسبة التضخم من ٤٥٪ إلى ١٥٪ في عام ٢٠١٥م، وأصدرت قرارًا إلى جميع مصانعها وشركاتها لرفع الأسعار ما بين ١٥٪ إلى ٢٥٪، وهو ما أسخط المواطنين.

وتنتظر الحكومة الجانب الإيجابي من الاتفاق النووي لتسترد بعض أنفاسها الاقتصادية قبل أن يتحرك الشارع للتعبير عن احتجاجاته على سوء الأوضاع الاقتصادية

مع ما يرافقها من تردي الخدمات وهلهلة البنية التحتية وهشاشة قواعدها (نقلًا عن: «أسبوعية اقتصاد ملي»، بحسب ما ذكرتُه في (المؤشر الثالث)».

إيران على خُطى تنفيذ الشروط الدولية:

لإتمام السعي في مشاريعها التوسعية، ولتقليص إمكانات المواجهة مع «الدول الغربية» و«الولايات المتحدة»، كان لا بد «لطهران» أن تخضع لشروط الدول الكبرى فيما يخص مشروعها النووي.

وقد وضعت «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» شروطًا يتوجب على «إيران» تحقيقها للمضي قدمًا في اتجاه إعلان رفع العقوبات الدولية عنها والمتعلقة بالملف النووي.

وقد أدرج مفاعل «آراك» بالمياه الثقيلة في صلب الاتفاق الدولي الذي ينص على تعديله بحيث يتعذر عليه إنتاج البلوتونيوم بكميات يمكن استخدامها عسكريًا.

وقد شكلت «منشأة فوردو» نقطة الخلاف الثانية في المفاوضات، فهو مبني في جوف جبل ويتعذر - من ثم - تدميره بعمل عسكري، وينص الاتفاق على منعها من إنتاج اليورانيوم والتخلي عن ثلثي آلاتها للطرد المركزي.

لكن إرهاصات الانفراج جاءت في ١٢ من يناير ٢٠١٦م حيث أعلنت «مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية» أنها لم توقف العمل بعد في مفاعل «آراك» للمياه الثقيلة التزامًا ببنود الاتفاقية النووية لكنها تتوقع ذلك خلال أيام، وأنها ستبيع «الولايات المتحدة» جزءًا من مخزونها من المياه الثقيلة في إطار الاتفاق النووي، وتبلغ الشحنة ٤٠ طنًا بواسطة طرف ثالث، وشحنت «إيران» معظم مخزونها من اليورانيوم المخصب إلى «روسيا»، وعليها تعليق النشاط في معظم أجهزتها للطرد المركزي ووقف العمل في مفاعل «آراك»، وإن رفع العقوبات سيتم بمجرد إتمام الخطوات المتعلقة بذلك، وخاصة بما أشار إليه مساعد وزير الخارجية الإيراني «تاخت رافنشي» عندما قال: «إن أحد التزاماتنا هو إعادة تصميم «آراك»، وكل ما اتفقنا عليه نعكف على تنفيذه».

وفي ١٤ ديسمبر ٢٠١٥م نقلت «رويترز» قول التلفزيون الإيراني: «إن طهران أزالت قلب مفاعل «آراك» النووي، وأن مفتشين من الأمم المتحدة سيزورون الموقع للتحقق من ذلك»، وأكد ذلك «بهروز كمالوندي» المتحدث باسم «منظمة الطاقة الذرية الإيرانية» بقوله: «إن إزالة قلب مفاعل «آراك» سيقضي بدرجة كبيرة على قدرة «إيران» لإنتاج بلوتونيوم بدرجة نقاء تسمح باستخدامه في تصنيع قنبلة»، وقال «كمالوندي»: «فتحات قلب المفاعل سدت بالإسمنت، وكان من المفترض في البداية قطع قلب المفاعل إلى أجزاء لكننا لم نقبل لأننا نريد الاحتفاظ به كرمز للصناعة النووية الإيرانية».

وبناء على ما تم إنجازه نقلت «وكالة فارس» للأنباء عن «عباس عراقجي» نائب وزير الخارجية الإيراني قوله: «ستصدر الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرها النهائي اليوم (أي ١٥ يناير ٢٠١٦م) لتؤكد أن «إيران» أوفت بكل التزاماتها بموجب الاتفاق النووي».

وقد تم ذلك في اليوم التالي، وطويت هذه الصفحة من الملف النووي ومفاوضاته، وستفتح بعدها صفحة جديدة تتعلق بالتزام «إيران» بالاتفاق، ثم صفحات جديدة تتعلق بكيفية استفادة «إيران» من هذا الاتفاق في مواصلة سعيها في توسيع مساحة أنشطتها الصفوية بألوانها كافة وفي مختلف بقاع العالم.

وقد كان واضحًا خلال المفاوضات التفريق بين الأنشطة النووية في المجالات السلمية؛ وتلك المتعلقة بالتجهيز لصنع قنبلة نووية.

ولذلك شرعت «روسيا» في مستهل عام ٢٠١٦م، في بناء مفاعلين نووين كمصادر للطاقة خلال السنوات القادمة. وكانت «إيران» قد اتفقت مع «روسيا» على بناء مفاعلين إضافيين في محطة «بوشهر» النووية التي كانت «روسيا» قد شيدتها بقدرة ١٠٠٠ ميغاواط، كما وقعت «موسكو» مع «طهران» بروتوكول اتفاق لرفع عدد المفاعلات في «إيران» إلى ٩ مفاعلات، بناء على ما ذكرته (أ. ف ب) من «طهران» بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥م.

ولا شلك أن الصفقة الإيرانية الروسية تحمل في طياتها تعويضًا عن فقدان «إيران» مفاعلها «آراك» الذي كان مصممًا لإنتاج البلوتونيوم، ومفاعلها «فوردم» الذي بالغت في إخفائه في أعماق كبيرة تحت الجبال، ثم وافقت الآن على تحويله إلى مركز للأبحاث العلمية.

لقد كلن تدمير هذين المفاعلين عن طريق الحرب مكلفًا جدًا، لأنه سيقود إلى حرب إقليمية واسعة ربما تتطور إلى حرب مواجهة شاملة على مستوى القوى الكبرى في العالم. وكانت كل من «الولايات المتحدة» وحكومة «بني صهيون» في «فلسطين» المحتلة قد أعدتا الخطط العسكرية لتدمير هذين المفاعلين عن طريق سلاح الجو، لكن لم تكن تلك الخطط مؤكدة النتائج فيما لو حصل الهجوم على هذين المفاعلين، وخاصة مفاعل «فوردو» الذي كان بحاجة إلى قنابل تخترق الأعماق الصخرية والإسمنتية لتصل إلى بنية نواته لتتمكن من تدميره. ولكن البدائل السياسية في إطار صفقة الملف النووي حققت للغرب مراده بتعطيل أو «تفكيك» البنية النووية الأساسية لتصنيع قنبلة نووية مقابل أن حققت «إيران» مرادها من رفع العقوبات الدولية المتعلقة بهذا الملف، وثم الإفراج عن أموالها المتعلقة بهذا الملف والبالغة حوالي ١٥٠ مليار دولار، أي حوالي ١٤٪ من ناتجها القومي الإجمالي.

غير أن هذا الإفراج عن هذا المبلغ الكبير قد سبَّب رعبًا لأعداء «إيران» من الغرب، وكذا توجسًا من جيرانها في الحوض الخليجي.

وقد تساءلت صحيفة «ديلي تلغراف» عما ستفعله «إيران» بهذا السيل المتدفق من الأموال، وذهبت إلى أنه، حتى لو أنفقت «إيران» ٩٠٪ من تلك الأموال على البنية التحتية لصناعاتها النفطية وغيرها فإنه يتبقى لديها ١٠ مليارات دولار لتمويل مخططاتها التي يقوم بتنفيذها حلفاؤها.

وهكذا تم التمهيد إلى ولوج طريق رفع العقوبات الدولية عن «إيران» والمتعلقة بالملف النووي.

ولكننا نرى أن «إيران» لم تفعل ذلك إلا لأسباب، من أهمها:

١) التداعي الاقتصادي الذي أوشك أن يوصل «إيران» إلى هاوية الإفلاس.

٢) وترتب على ذلك عدم قدرتها على الاستمرار في توفير التمويل المالي اللازم للسير بمشروعها النووي إلى نهايته.

٣) الانقسام السياسي الحاد الذي لا زالت الأزمة الاقتصادية تغذي مزيداً من انفراج زواياه وتباعد أركانه.

٤) الغليان الشعبي الناجم عن يأس الجماهير من تحسن أوضاعهم الاقتصادية وإعادة لحمتهم الاجتماعية وتخفيف الضغوط الأمنية والقمع السياسي.

٥) مجمل الأوضاع السابقة أدى إلى تعثر تحقيق المشروع التوسعي الصفوي في المنطقة الخليجية والأوسطية وكذلك أضعف الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة الإيرانية إلى المؤسسات الشيعية في مختلف دول العالم، وكذلك توفير ما يستوجب دعمها للخلايا الإرهابية التابعة لها فضلاً عن تكاليف خوضها الحروب في «سوريا» و«العراق» و«اليمن»، ودعمها «لحزب الله اللبناني».

لقد ساهمت جميع تلك المعطيات في رضوخ «إيران» للضغط الدولي، وكان لكل ذلك أثر مهم في سياق المباحثات الخاصة بالملف النووي الإيراني، والتي قادت في النهاية إلى رفع العقوبات الدولية عن «إيران» والخاصة بهذا الملف.

رفع عقوبات الملف النووي:

شكلت العقوبات المتعلقة بالملف النووي الإيراني عقبة كأداء إزاء الاستمرار في تحقيق الأهداف التوسعية الصفوية وفق الذي كانوا قد خططوا له، ولذلك فإن هذه الحقيقة المهمة قد ألقت بثقلها خلال المباحثات النووية بين «إيران» ودول (٥+١). وقد

كانت تلك الدول لا يخفى عليها ذلك، وهو ما أعطاها أوراقًا قوية لعبتها على طاولة المفاوضات مع «إيران».

وسنستعرض المتعلقات الاقتصادية برفع العقوبات عن «إيران» والمتعلقة بالملف النووي من خلال عدة محطات.

المحطة الأولى: التسلسل الزمني لفرض العقوبات:

- **يونيو ٢٠١٢م:** حظرت الولايات المتحدة على بنوك العالم إبرام معاملات نفطية مع «إيران»، باستثناء سبعة عملاء رئيسيين: («الهند»، «كوريا الجنوبية»، «ماليزيا»، «جنوب أفريقيا»، «سريلانكا»، «تايوان»، «تركيا») وذلك مقابل خفض وارداتها من النفط الإيراني.
- **يوليو ٢٠١٢م:** بدأ سريان مقاطعة «الاتحاد الأوروبي» لصادرات النفط الإيراني.
- **أكتوبر ٢٠١٢م:** هبوط العملة الإيرانية إلى مستوى قياسي مقابل الدولار الأمريكي حيث فقدت ٥٠٪ من قيمتها منذ عام ٢٠١١م، وأعلنت بلدان «الاتحاد الأوروبي» مزيدًا من العقوبات على «إيران»، حيث تركز على البنوك والتجارة واستيراد الغاز، فضلاً عن تجميد أصول أفراد وشركات تزويد «إيران» بالتكنولوجيا.
- **نوفمبر ٢٠١٣م:** «إيران» توافق على تقييد تخصيب اليورانيوم أكثر من ٥٪ وتزيد من إمكانية وصول مفتشي الأمم المتحدة إلى المنشآت النفطية مقابل تخفيف العقوبات بما قيمته ٧ مليارات دولار، وذلك في محادثات مجموعة (١+٥) في «جنيف».
- **أبريل ٢٠١٥م:** «إيران» و«الاتحاد الأوروبي» يتوصلان إلى اتفاق إطار نووي ويحددان اتفاقًا نهائيًا في يوليو ٢٠١٥م يصاحبه رفع عقوبات «الاتحاد الأوروبي» و«الولايات المتحدة» عن «إيران».

- **١٤ يوليو ٢٠١٥م**: القوى العالمية تتوصل إلى اتفاق مع «إيران» على تقييد النشاط النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات.
- **٢٠ يوليو ٢٠١٥م**: وافق «مجلس الأمن» التابع «للأمم المتحدة» بالإجماع على اتفاق ١٤ يوليو[١].

المحطة الثانية: آمال الإيرانيين:

في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م أعلنت «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» رسميًا محتوى الملف المتعلق بالبعد العسكري والمحتمل سابقًا للبرنامج النووي الإيراني. لاقت هذه الخطوة ترحيبًا حارًا من «إيران». وعقب عليها الرئيس الإيراني «حسن روحاني» بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م بقوله: «آخر الخطوات المترتبة علينا سيتم القيام بها في الأسبوعين المقبلين وسيتم رفع العقوبات خلال شهر دي (بحسب التقويم الإيراني وهو بين ٢٢ ديسمبر و٢١ يناير) مما يمهد الطريق أمام تعاون أكبر مع العالم». وقال: «ندعو كل الأطراف الاقتصادية في البلاد وكل الإيرانيين المقيمين في الخارج وكل الشركات الأجنبية الراغبة في التعاون مع «إيران» إلى الاستفادة من هذه الفرصة للمجيء إلى بلادنا التي تعتبر الأكثر أمانًا في المنطقة» (كذا قال، وتحاشى الإشارة إلى الفتن وقلقلة الأوضاع في الشرق الأوسط والتي «إيران» هي أحد أكبر محركاتها ومشعل فتائلها). وبعد أن تم الإعلان عن رفع العقوبات بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٦م رحب المرشد الإيراني «خامنئي» بالصفقة وقال: «إن طهران يجب أن تتوخى الحذر من الولايات المتحدة».

أما الرئيس الإيراني «حسن روحاني» فقال في كلمة ألقاها أمام مجلس الشورى بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٦م مشيرًا إلى معارضة مريرة لرفع العقوبات من جانب إسرائيل

(١) انظر: دراسة أعدتها «وزارة المالية الكويتية». لخصها «إبراهيم عبد الجواد»، ونشرتها القبس الكويتية بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٦م في ملفها الاقتصادي. وقد جاء هذا «التسلسل» في تقرير «للبنك الدولي» حول الاقتصاد الإيراني وقد سبق ذكره.

(كذا) وبعض أعضاء الكونغرس الأمريكي ودعاة الحرب في المنطقة (كذا): «انتهت في «إيران» أعوام من العزلة الاقتصادية عندما رفعت القوى العالمية عقوبات أصابت «طهران» بالشلل، مقابل التزامها بكبح طموحاتها النووية». وقال: «نحن الإيرانيين مددنا اليد للعالم، طارحين خلفنا العداءات والريبة، والمؤامرات، وفتحنا فصلاً جديدًا في علاقات «إيران» مع العالم... وإن الاتفاق يمثل نقطة تحول لاقتصاد «إيران»، وهو منتج كبير للنفط، كانت أسواق العالم مغلقة أمامه فعليًا على مدى السنوات الخمس الماضية. وإن المفاوضات النووية التي نجحت بتوجيهات الزعيم الأعلى ودعم دولتنا كانت بحق صفحة ذهبية في تاريخ «إيران». وان الاتفاق النووي فرصة يجب أن نستغلها لتنمية بلدنا وتحسين رفاهية الأمة وإرساء الاستقرار والأمن في المنطقة (قلت: وبعد هذا الكلام والمديح حصل حرق السفارة «السعودية» في «طهران» وقنصليتها في مشهد، في أسرع انكشافٍ للكذب!!).

أما وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف» فقد صرح لدى وصوله إلى «فيينا» لحضور الإعلان عن بدء تطبيق الاتفاق النووي بقوله: «اليوم، يوم جيد سعيد للشعب الإيراني والعقوبات سترفع وإنه يوم سعيد أيضًا للمنطقة والعالم». هكذا زعم، علمًا بأنه في ظل العقوبات كانت «إيران» تزاول أبشع أنواع التنكيل بمعارضيها وتنشر الفتن وتغذي الاضطرابات في الدول الخليجية وغيرها فكيف سيكون حالها بعد رفع العقوبات؟! ويعزِّز ذلك ما قاله سفير «إيران» السابق لدى منظمة «الأمم المتحدة» «منصور فرهنك»: «إن النظام الإيراني يتبع سياسة طائفية وتصدير نظامه إلى بلدان أخرى، وأن «إيران» دولة تنتهك حقوق الإنسان وتدعم التمييز الطائفي، وأعدم فيها نحو ٧٠٠ شخص خلال عام ٢٠١٥م وأن «طهران» تسببت في إخلال الاستقرار في كل من «العراق» و«اليمن» و«سوريا» و«لبنان» من خلال تقديم الدعم العسكري والاقتصادي للميلشيات». جاء ذلك في رسالة له نشرت في«نيويورك تايمز» ونقلتها وكالة أبناء الأناضول ردًا على اتهام

وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف» «السعودية» بممارسة الطائفية في مقال له تم نشره عبر الصحيفة نفسها.

نرجع إلى الترحيب الإيراني بالاتفاق فقد أعلن رئيس «البنك المركزي» الإيراني «ولي الله سيف» أن «إيران» ستستعيد ٣٢ مليار دولار من أموالها المجمدة في المصارف الدولية مع رفع العقوبات ودخول الاتفاق حيز التنفيذ وقال: «إن الأموال يمكن استخدامها لاستيراد مواد أساسية، حيث من غير المنطقي إعادتها إلى «إيران»، بل سيتم إيداع المفرج عنها في حسابات آمنة في المصارف الأجنبية».

كما أعلنت وزيرة خارجية «الاتحاد الأوروبي» «فيديريكا موغيريني» أنها ستتوجه برفقة مسؤولين في المفوضية إلى «إيران» بهدف تحسين «التعاون العملي» بعد رفع العقوبات، وقالت: «إن تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني يشكل منعطفًا، ويمهد لاستثمار كبير «للاتحاد الأوروبي» في علاقاتنا الثنائية وعلينا أن نستطلعه مع السلطات الإيرانية للتأكد من أن هذا يشمل مصالحهم ومصالحنا، وإننا ننسق في شكل جيد فيما بيننا كأوروبيين»، وكان «الاتحاد الأوروبي» قد مدد تعليق العقوبات الاقتصادية أسبوعين بعد انتهائه في ١٤ يناير ٢٠١٦م في إجراء يتيح الوقت للإعلان عن موافقة كل الأطراف على تنفيذ الاتفاق النووي.

وعلى الصعيد الشعبي فإن الشعب الإيراني هو الذي عانى من العقوبات، وأما الفئة الحاكمة فهي خارج أبجديات المعاناة لما تتمتع به من امتيازات وحصانات، وظفتها في ابتزازات خطيرة سنتحدث عنها لاحقًا، لذلك فإن الشعب رحب برفع العقوبات، وهو ما أعطى الفرصة لمزيد من سرور «روحاني» لأن ذلك سيتيح له تحقيق أحد وعود حملته الانتخابية، وهو الرفع التدريجي للعقوبات الاقتصادية التي تعاني منها «إيران» منذ عام ٢٠٠٦م، كما سيؤدي إلى منح مزيد من التأييد الجماهيري لمرشحي تياره في انتخابات مجلسي الخبراء والشوري للفوز بمزيد من المقاعد.

وقد تم ذلك بالفعل في الانتخابات التي أجريت في ٢٦ فبراير ٢٠١٦م.

ولذلك اعتبرت «ايللي غرانمايه»، الخبيرة في «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» أنه من المهم بالنسبة «لروحاني» رفع العقوبات قبل الانتخابات التشريعية، ورأى الخبير السياسي المحافظ «أمير محبيان» أن الإيرانيين يترقبون في الواقع ما سيفعله «روحاني» على الصعيد الاقتصادي لأنه انتخب مع وعد بتحسين ظروفهم الاقتصادية المعيشية، وهو أمر لا يزال صعبًا، حيث إنه رغم تراجع معدلات التضخم من نحو ٤٠٪ في ظل رئاسة «أحمدي نجاد» إلى ١٣٪ في ظل رئاسة «روحاني»؛ فإن ذلك ترافق مع حالة انكماش غير مسبوقة، واستمرار انخفاض قيمة العملة الوطنية وهبوط سعر النفط إلى أدنى مستوى.

ونحن نقول إن على الشعب الإيراني ألا يعقد آمالاً على رفع العقوبات طالما هو حبيس مخططات ومشاريع حكامه الصفويين الذين لا يبالون بمستقبل الشعب الإيراني بقدر ما يبالون بتحقيق أهدافهم الصفوية التوسعية.

المحطة الثالثة: الموقف الاقتصادي الدولي:

في الجملة، يعتبر الاتفاق النووي بوابة لمزيد من توسيع سوق الاستثمارات الدولية في إطار المنافع والمصالح المتبادلة، ولذلك فإنه من الطبيعي أن يحظى الاتفاق، من هذه الوجهة بالترحيب عمومًا. خاصة أنه أيضًا ممتزج بتحقيق مكاسب سياسية لكافة الأطراف. وأسجل هنا رصدًا سريعًا لمواقف بعض المؤسسات الدولية وأهم دول العالم:

□ **الوكالة الدولية للطاقة الذرية:**

هي التي أشعلت بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٦م الضوء الأخضر بإعلانها أن «إيران» التزمت بالاتفاق وهو ما أدى إلى رفع العقوبات، وأن رئيسها «يوكيا أمانو» سيسافر إلى «طهران» للقاء «روحاني» ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية.

□ الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون»:

أصدر بيانًا قال فيه: «إنها مرحلة مهمة تعكس الجهود التي بذلتها جميع الأطراف بنية حسنة للوفاء بالتزاماتهم التي توافقوا عليها». كنا نتمنى أيضًا أن يكون «الأمين العام للأمم المتحدة» نشيطًا في إصدار بيان يشجب فيه أعمال القتل التي تشارك «إيران» في توسيع رقعتها في «سوريا» من خلال تدخلها المباشر بواسطة «حرسها الثوري» ومن خلال دعمها المالي والعسكري المفتوحين «لحزب الله اللبناني» المشارك الميداني «للحرس الثوري» و«النظام السوري» في المجازر الهائلة التي يتعرض لها «الشعب السوري» المنتفض لأجل حريته واسترداد كرامته وكسر سلاسل الظلم والضيم الملفوفة حول رقبته.

□ الولايات المتحدة الأمريكية:

اعتبر الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» «الاتفاق» تقدمًا تاريخيًا من دون خوض حرب جديدة في «الشرق الأوسط»، وهذا يثبت أن «بالإمكان اعتماد القوة والحكمة والشجاعة، والتحلي بالصبر». وقال: «إن حكومتينا (أي «أمريكا» و«إيران») أصبحتا تتحاوران الآن، وبعد الاتفاق النووي بات أمامكم وخصوصًا الشباب فرصة لإقامة روابط جديدة مع العالم. ولدينا فرصة نادرة لسلوك طريق جديد».

وأما وزير الخارجية الأمريكي جون كيري فقد أعلن أن «الولايات المتحدة الأمريكية» ستسدد «لإيران» ٤٠٠ مليون دولار ديونًا، و١٠٣ مليار دولار فوائد تعود إلى حقبة «الثورة الإسلامية» وهذا المبلغ الذي أقرته محكمة قانونية دولية منفصل عن عشرات مليارات الدولارات التي سيكون بإمكان «إيران» الحصول عليها بعد رفع العقوبات الدولية عنها.

أما «هيلاري كلينتون»، مرشحة «الديموقراطيين» للرئاسة الأمريكية، فإنها تتخذ الموقف الحذر لأن «إيران» دائمًا في موضع «عدم الثقة والتحقق وأنها لا زالت تنتهك

قرارات مجلس الأمن الدولي ببرنامجها للصواريخ البالستية» ولا بد من فرض عقوبات جديدة عليها بسبب ذلك «بحسب رأيها». أما «الجمهوريون» فهم معارضون للاتفاق النووي ولرفع العقوبات عن «إيران». ويقول «فؤاد أزادي» أستاذ العلوم السياسية في جامعة «طهران»: «إن العديد من الجمهوريين يعارضون المفاوضات مع «إيران» منذ بداياتها». وأضاف «إن رفع العقوبات هو السبب الذي تفاوضت لأجله «إيران»، فإن رفعت بدون مشاكل، فسيتمكن «روحاني» من جني فائدة منها، ويترشح على أنه الرجل الذي عرف كيف يفي بوعوده». لكن إذا فاز الجمهوريون بالرئاسة الأمريكية في انتخابات نوفمبر ٢٠١٦م فإنهم سيكثفون النصوص القانونية لإعادة فرض العقوبات على «إيران» ولكن بذرائع أخرى.

ولذلك فإن «خامنئي» لا يزال يوجس خيفة من توجه الجمهوريين، وهو ما حداه إلى التحذير من انهيار الاتفاق النووي في حال فرض عقوبات جديدة على «إيران».

لقد نبش الاتفاق النووي قبر إيداع الأموال الإيرانية لدى «أمريكا»، حيث اتهم «حسن روحاني» حكومة «أحمدي نجاد» بإيداع تلك الأموال وهو ما أتاح الفرصة «لأمريكا» أن تستعملها كورقة ضغط ضد «إيران»، واتهم «روحاني» الأصوليين بتشويش الرأي العام ضد حكومته من خلال الزعم بأنها هي التي أهدرت أموال «إيران» التي تم تجميدها إبان الحكومات السابقة، ودعا أنصار «روحاني» إلى فتح ملف قضائي لمعرفة من هم الذين أهدروا أموال «إيران» ودفعوا «أمريكا» إلى مصادرتها (يقصدون الأصوليين)، ثم يزعمون أنهم سيواصلون العداء لها والتغلب عليها إن لم ترجع «أمريكا» تلك الأموال إلى «إيران»!

□ بريطانيا:

رحبت «بريطانيا» بتنفيذ الاتفاق النووي، وقال وزير خارجيتها «فيليب هاموند» في بيان له: «أتعشم أن يستغل قطاع الأعمال البريطانية الفرص المتاحة له من خلال الرفع التدريجي للعقوبات عن «إيران»».

□ فرنسا:

رحبت برفع العقوبات لما له من انعكاس على استئناف العلاقات الاقتصادية في كثير من المجالات التي توقفت بسبب الملف النووي، واعتبرت «فرنسا» ذلك أنه يمهد لسيادة «روح التعاون» مع «إيران».

□ روسيا:

اعتبرت «روسيا» الاتفاق على رفع العقوبات بأنه مساهمة في ضمان الأمن في «الشرق الأوسط» بحسب ما ذكرته «سبوتنيك الروسية» بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٦م.

وكانت صحيفة «فاننشيال تايمز» البريطانية قد ذكرت في نوفمبر ٢٠١٥م أن «موسكو» تستهدف تعزيز علاقاتها مع «طهران» بشكل ملموس عبر إبرام صفقات تصديرية بمجال الصناعة تزيد قيمتها على ٢١ مليار دولار، وتستعد «موسكو» لإرسال واحد من أكبر وفودها التجاريين إلى «إيران» في شهر ديسمبر ٢٠١٥م.

ورصدت «الصحيفة البريطانية» تصريحات للرئيس الجديد لشركة «سوخوي الروسية لصناعة الطائرات» المدنية «إيليا تراسينكو» يقول فيها: «إن الشركة دخلت في محادثات متقدمة لبيع ١٠٠ طائرة ركاب إقليمية طراز «سوخوي» إلى «إيران»، وأنها جاهزة للشحن بمجرد رفع العقوبات، علمًا بأن الطائرة تتسع لـ ٨٠ شخصًا، وكان وزير التجارة والصناعة «دينيس مانتروف» قد توجه إلى «إيران» على رأس مجموعة من الشركات العاملة في القطاعين المدني والدفاعي منتصف ديسمبر ٢٠١٥م.

وقالت مجموعة «روستيك» الروسية للدفاع أن صفقاتها منصبة بشكل رئيس على الصادرات المدنية في مجالات مثل الفضاء والبنية التحتية والطاقة، مع أن الشركات الدفاعية الروسية قد وضعت السوق الإيراني نصب أعينها حينما يتم رفع العقوبات بشكل نهائي، وهذا ما تم حصوله.

وكان مهندس الاتفاق النووي رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية «علي أكبر صالحي» قد أكد أنه وبعد طي ملف الأبعاد العسكرية المحتملة للملف النووي (بي أم دي) اتفقت بلاده و«روسيا» على قيام «طهران» ببيع تسعة أطنان من اليورانيوم المخصب لموسكو وتسلم الكعكة الصفراء مقابل ذلك.

وأضاف «صالحي» في حديثه للمراسلين بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م أنه تم في الوقت الحاضر تسلم «الكعكة الصفراء» ويتم الاحتفاظ بها في مدينة «أصفهان» وسط «إيران». بحسب «وكالة الأنباء الإيرانية» (ايرنا)، وأنه سيتم بيع اليورانيوم المخصب من مدينة «يوشن» «لروسيا» خلال أيام، وحول كيفية بيع الفائض من إنتاج اليورانيوم المخصب، أوضح أنه لا يمكن تخزين أكثر من ٣٠٠ كيلوجرام من اليورانيوم المخصب سنويًا.

ويجب بيع الفائض منه أو تحويله إلى وقود حيث تم إجراء محادثات في هذا المجال مع «روسيا» وعدد من الدول الأخرى لبناء مجمع الوقود.

□ اليابان:

أعلنت اليابان عن اعتزامها رفع أغلب العقوبات التي تفرضها على «إيران»، وقال مسؤول في «الخارجية اليابانية»: إن من بين هذه العقوبات وقف الاستثمارات الجديدة في مشروعات النفط والغاز الإيرانية، وأنه إلى جانب الاستثمارات الجديدة في قطاع الطاقة الإيراني سيجرى وقف إجراءات تجميد أصول اتخذتها طوكيو ضد أفراد وجماعات إيرانية انخرطت في أنشطة نووية[1].

أما العصابة الصهيونية في فلسطين المحتلة فقد أعلن رئيسها «نتانياهو» معارضته لرفع العقوبات لأن ذلك سيساعدها في نشر الإرهاب في دول العالم، ورغم أن كلامه ملامس للحقيقة، ولكن الإرهاب الصهيوني هو رائد ورافع لواء أسوأ وأبشع أنواع الإرهاب القاتل والمدمر في العالم.

(١) مواقف المنظمات والدول نقلتها الوكالات ونشرتها في الصحافة بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٦م.

وسأسلط الضوء على العناوين الرئيسة في متغيرات الاقتصاد الإيراني بعد الاتفاق النووي، وانعكاس ذلك على مشهد المشروع الصفوي في الساحات الإقليمية والدولية، وخاصة فيما يتعلق بشعار «تصدير الثورة» الذي يتشبث بتحقيقه أصوليو ولاية الفقيه.

الأنشطة التجارية ورفع العقوبات:

أولاً: البنوك:

تعتبر البنوك والمصارف الشرايين الرئيسة التي تتحرك في امتدادها مختلف الأنشطة التجارية التي تغذي جميع المرافق الحياتية في جميع بلدان العالم، ولذلك فإن تسليطنا للأضواء على هذه المحركات الاقتصادية في «إيران»، وخاصة قبل الاتفاقات النووية وبعدها سيضيء الدروب التي ستسلكها «إيران» في تحقيق مخططاتها وخاصة العدوانية منها، من زوايا عديدة سنحاول استشراف واستطلاع ماذا يتدفق من مكونات الاقتصاد الإيراني عبر تلك الدروب.

البنوك في بنية الاقتصاد الإيراني:

«النظام المصرفي لدينا مثل اقتصادنا، تم عزله، وليس لديه أي فكرة عما حدث في العالم خلال العقود الماضية» بهذه الجملة لخص أحد كبار المصرفيين الإيرانيين موقع الاقتصاد الإيراني من خريطة اقتصاد العالم. ورغم أنَّ معظم بنوك «إيران» هي خاصة بالاسم، لكنها تابعة للدولة، وعملت لفترة طويلة في ظل انخفاض متطلبات الكفاية المالية، وضعف الآليات التنظيمية والإشرافية، وقد تفاقمت جميع تلك العوامل المثبطة من سوء سياسات «أحمدي نجاد»، حيث أجبرها على تقديم قروض رخيصة للشركات الصغيرة وللفقراء، إضافة لما تعرضت له تلك البنوك من شدة وطأة العقوبات الدولية، وفي محاولة البنوك إبقاء أبواب الأمل مفتوحة إزاء ما يمكن أن يتم من إنعاش للجسد الاقتصادي الإيراني بعد رفع العقوبات، فإن تلك البنوك، وبواسطة أعمال من خلف

الستار نجحت في إخفاء أوجه القصور فيها إلى حد كبير، رغم أن العقوبات كانت سارية والقيود مفروضة، غير أن الاقتصاديين يدقون ناقوس الخطر بشأن تمكن «إيران» من جذب الاستثمارات الأجنبية والشراكات التجارية، وذلك لضعف قدراتها على دعم الأعمال التجارية والاستثمارية، ولبُطء نموها الاقتصادي.

أقوال المصرفيين والخبراء الاقتصاديين:

إن الاستشهاد بأقوال المصرفيين والخبراء الاقتصاديين مهم جدًا، إذ سيكشف لنا حقيقة الأوضاع الاقتصادية في «إيران» وكذا استشراف مآلاتها المستقبلية.

- **محافظ البنك المركزي الإيراني «ولي الله سيف» يقر بأن البنوك في «إيران» «عفا عليها الزمن» في ظل العقوبات، وأن هناك حاجة لخطوتين حتى تستعيد صحتها، الأولى: إعادة دمجها مع البنوك الأجنبية، الثانية: تعديل القوانين وقواعد تنظيم العمل المصرفي، لتتناسب مع المعايير الدولية عن طريق اتخاذ تدابير مثل التنفيذ الكامل لاتفاق «بازل» بشأن متطلبات سلامة البنوك.**

- **نائب مدير عام صندوق النقد الدولي «ديفيد ليبتون» صرح في ١٧ مايو ٢٠١٦م بعد زيارة له «لطهران» بضرورة هيكلة البنوك الإيرانية وتحريرها من أعباء قروضها الهائلة المشكوك في تحصيلها، وإن ذلك سيخفض الفوائد وسيوفر سيولة للاقتصاد الحقيقي، وطالب «ليبتون» بوضع تشريعات فعالة لمنع جرائم غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب.**

- **رئيس قسم الأبحاث وكبير الاقتصاديين في بنك الإمارات «دبي الوطني» «تيم فوكس» قال في مؤتمر اقتصادي: «إن القروض المتعثرة تشكل ١٤٪ من إجمالي القروض في البنوك الإيرانية، لكنه يعتقد أن هذه النسبة أقل من النسبة الحقيقية، وأن ذلك يعود إلى تخلف المعايير المحاسبية للبنوك الإيرانية مقارنة بنظيراتها الغربية، ولأنها لا تزال تستخدم قواعد (بازل١) لإدارة المخاطر ومتطلبات رأس المال، في**

حين أن البنوك الأمريكية والأوروبية تستخدم الجيل الثالث من هذه المعايير، كما أن استمرار العقوبات الأمريكية في المجالات غير النووية جعل البنوك الأوروبية حذرة من الدخول في أعمال جديدة في «إيران»». لذلك يقول أحد المصرفيين الإيرانيين: «في البداية ستعمل معنا البنوك الأوروبية من الدرجة الثانية والثالثة». ويقول آخرون: «إن هناك حاجة للإصلاح قبل أن يتمكن أي من البنوك الأجنبية الكبرى من العمل مع نظيراتها في «إيران»».

- **الرئيس التنفيذي لمصرف الشرق الأوسط المملوك للقطاع الخاص، «برويز عقيلي»** قال: «إن البنوك الأجنبية ليست ملزمة بتعريض سمعتها للخطر من خلال العمل مع البنوك الإيرانية التي تفتقر إلى إدارات امتثال كفؤة وفعالة، وأثق في العلاج بالصدمة، بحيث يمكن للبنوك أن تدرك أنها في حالة سيئة بعد أن ترى الحقائق والأرقام وفقًا لقواعد (بازل ٣)».

ويستشهد بقواعد مكافحة غسل الأموال، وحوكمة الشركات وإدارة المخاطر وأسواق رأس المال وقوانين الإفلاس باعتبارها من المجالات، حسب القانون الإيراني، التي من شأنها أن تردع المصرفيين الغربيين وتمنعهم من العمل مع البنوك الإيرانية.

- **يقول خبراء اقتصاد إيرانيون:** «إنه بدلاً من النظر إلى البنوك لتوفير الجزء الأكبر من تمويل الأعمال، مع معدلات قروض مرتفعة تصل إلى ٣٥٪ يجب على الحكومة أن تعمل على تعزيز سوق الدَّيْن من خلال إصدار المزيد من السندات والصكوك، وقد أشارت السلطات الإيرانية إلى اهتمامها بإصدار سندات مقومة باليورو». لكن يقول أحد المصرفيين الإيرانيين: «لماذا يجب علينا إصدار سندات عالية المخاطر لبنوك أجنبية بأسعار فائدة مرتفعة تصل إلى ٨٪ الآن؟!. ينبغي لنا أن نبدأ بإصدار سندات جديدة بأنفسنا». لكن يقول آخرون إن «طهران» بحاجة إلى

إجراء إصلاحات كبيرة ورفع تصنيفها الائتماني قبل اللجوء إلى أسواق الديون الدولية.

- **البنك المركزي الإيراني** حاول تنفيذ توصيات (بازل ٣) بشأن متطلبات السلامة المصرفية والضغط على البنوك لزيادة رأس المال من خلال بيع الممتلكات، لكن التقدم كان بطيئًا، ويقول مصرفيون: «إن على «إيران» اتخاذ تدابير صارمة لتعزيز التنظيم والإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي». وهؤلاء يجادلون بأن تطبيق قواعد (بازل ٣) من شأنه أن يحسن قدرة البنوك على تقييم مخاطر الائتمان في الوقت الذي تشكل فيه القروض المتعثرة في البلاد حوالي ربع إجمالي القروض، وفقًا لبيانات غير رسمية، ومن شأن هذه التدابير كبح ممارسة المخاطرة بالودائع عن طريق الاستثمارات المباشرة في مجالات مثل سوق العقارات ومراكز التسوق والصناعة.
- **مدير إدارة المخاطر في أحد البنوك**، «مرتضى بينا»، يقول: «لن يأتي المستثمرون الأجانب بسهولة إذا لم تجر إصلاحات، سنظل نراوح مكاننا، ولو أننا كنا نطبق المعايير الدولية، لكانت الأزمة المصرفية لدينا أقل حدة» لذلك فإن النظام المصرفي يحتاج إلى تشديد الرقابة وزيادة الشفافية والإفصاح، إذ إن بعض البنوك متورطة في قضايا احتيال بعدة مليارات من الدولارات بسبب ضعف الإطار التنظيمي والرقابي والنظم المحاسبية القديمة وندرة المدققين ومراجعي الحسابات المدربين تدريبًا جيدًا[1].

إيران والبنوك الأمريكية:

رغم رفع بعض العقوبات المفروضة على «إيران»، فإنها تبقى بلدًا محظورًا على المصارف الأمريكية، وبعض المصارف غير الأمريكية التي تتداول بالدولار.

(١) بتصرف، من دراسة اقتصادية كتبها نجمة بزر جمهر في الفايننشال تايمز (Financial Times) ونشرت في صحيفة القبس الكويتية بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٦م.

■ مدير مكتب مراجعة الأموال الأجنبية التابع للخزانة الأمريكية، «جون سميث»، قال:

«بصورة عامة، فإن الحظر الأمريكي الرئيس لا يزال قائمًا» ورغم رفع العقوبات النووية عن «إيران»، إلا أن إدارة أوباما تواصل فرض حظر على ارتباط بانتهاكات أمرين:

١) حقوق الإنسان.

٢) الإرهاب.

وهي عقوبات رئيسة، وتحظر هذه العقوبات على الأمريكيين القيام بأي استثمار يطال «إيران»، في حين تم رفع العقوبات الثانوية التي تنطبق على غير الأمريكيين.

■ **قال مصرفي في نيويورك** «لم يتغير شيء بالنسبة إلينا، ما زلنا غير قادرين على منح اعتماد أو تمويل أي نشاط على ارتباط «بإيران»، سواء من قريب أو بعيد».

وعملاً بهذه العقوبات لا يمكن للشركات الإيرانية أو الحكومة الإيرانية أو الإيرانيين فتح حسابات في مصارف أمريكية، ولكن شيئا من الإبهام لا يزال ينال المجال التطبيقي، إذ إن بنوك مهمة مثل «جي بي مورغان» و«غولدمان ساكس» و«مورغان ستانلي» و«بنك أوف أمريكا» تمتنع عن الخوض في هذه التفاصيل، ولا تخفي أي من شركات «وول ستريت» أن «إيران» تتيح الكثير من الفرص ولا سيما أنها بحاجة إلى بناء أجزاء كاملة من اقتصادها. وقد استعانت معظم المصارف الأمريكية بمكاتب محاماة متخصصة وخبراء لمعرفة ما يمكنها القيام به وما هو محظور بشكل دقيق في حال شهد الوضع حلحلة، كما تم تشكيل فرق متخصصة حول هذه المسألة داخل بعض المصارف مثل «جي بي مورغان». وقال متحدث باسم مصرف «سيتي غروب»، «قمران ممتاز»: «إننا نواصل مراقبة التطورات في «إيران»».

■ **يسود أيضًا، الحذر ذاته بين المصارف الأجنبية الكبرى العاملة في «الولايات المتحدة»** إذ حذر «مكتب مراقبة الأموال الأجنبية» «بأنه يترتب عليها الاستمرار

في التثبت من أنها لا تقوم بأي مدفوعات أو تحويلات بالدولار تطاول «إيران» غير المؤسسات المالية الأمريكية». وقال «جون سميث»: إنه لا يسمح بأي مدفوعات بالدولار إلى كيان على ارتباط «بإيران»، مهددًا بتدابير عقابية عند حصول أي مخالفة، وأن هذا يعني أن أي شخص غير أمريكي يقوم بتحويلات مهمة أو يقوم بخدمة مالية على ارتباط «بإيران» قد يتم فصله عن النظام المالي الأمريكي.

- أوضح مكتب «كليفورد تشانس» الذي أعد تقريرًا لمصرف «جي بي مورغان» أن على المصارف عزل أي أموال إيرانية عن الأموال الأمريكية، وتعزيز رقابتها الداخلية، وقال: إن العديد من الشركات الراغبة في التعامل مع «إيران» أو الاستثمار فيها قد تواجه توترات داخلية بين الذين يريدون اغتنام الفرص المتاحة والآخرين المسؤولين عن التعامل مع المخاطر والالتزام بالقوانين. وحددت «الولايات المتحدة» بعض الاستثناءات التي أحاطتها بشروط دقيقة، فيمكن للمصارف تمويل أو إقراض شركات حصلت على ترخيص خاص من الخزانة الأمريكية لبيع قطع تبديل طائرات ركاب أو صيانة محركات طائرات إيرانية، وحصلت شركة «بوينغ» و«جنرال إلكتريك» على هذه التراخيص، وقال مصرفي نيويوركي: يمكننا أيضًا منح اعتماد أو تمويل لشركات تستورد السجاد الإيراني أو منتجات غذائية، مثل الفستق والكافيار، ولكن حتى ضمن هذا الإطار حذر «هاورد مندلسون»، من مجموعة «كامستول غروب» بأنه يبقى هناك عدد كبير من المخاطر، مشيرًا إلى أن «الحرس الثوري» الإيراني يسيطر على قطاعات كثيرة من الاقتصاد، وهو مدرج على القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية التي تضم ٢٠٠ كيان وفرد، وقال خبير استعانت به «وول ستريت» حول هذه المسألة «من الصعب أن نجزم في «إيران» من يملك كذا.. ثمة انعدام شفافية فادح، وإن لم تكن لديك تلك الشفافية فإنك تجازف بأن نفسك تتعامل مع أفراد وكيانات لا تزال تخضع

لعقوبات». لذلك تفضل الشركات الأمريكية عدم الدخول في أعمال مع «إيران» على أن تلطخ صورتها، ولا سيما أن الاتفاق النووي مع «إيران» لا يلقى تأييدًا شاملاً في «الولايات المتحدة» وأن المرشحين الجمهوريين للبيت الأبيض تعهدوا بمراجعته[1]. ورغم مواقف البنوك الأمريكية المذكورة، فإن رئيس «مصرف الشرق الأوسط» الإيراني صرح «لرويتر» بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٦م بأن البنوك العالمية تستعد لإعادة العلاقات مع نظيراتها الإيرانية باستخدام نظام الاتصالات المالية العالمية بين البنوك «سويفت» للتعاملات النقدية، وستسمح خطوة الربط مع البنوك العالمية للبنوك الإيرانية بالتعامل مع النظام المصرفي العالمي للمرة الأولى منذ فرض قيود مالية دولية عليها في عام ٢٠١٢م. وقد أدى الاتفاق النووي مع «إيران» إلى إلغاء القيود التي كانت مفروضة على النظام المصرفي وقطاعي التأمين والشحن، بالإضافة إلى إلغاء القيود التي كانت مفروضة على تصدير النفط.

التمويل وعقبات توفيره من بنوك العالم:

لا يمكن للاقتصاد الإيراني استعادة وضعه على سلم النمو، إلا إذا استعاد فتح جداول تمويله التي حالت سدود العقوبات العالمية دون انسياب تدفقه. وقد استجاب كثير من بنوك العالم إلى قواعد تطبيق العقوبات على «إيران» إلى درجة أن تلك البنوك «لا ترد على رسائل البريد التي يتلقونها من المؤسسات المصرفية الإيرانية، لأن البنوك الأوروبية واليابانية تحتاج إلى موافقة «الولايات المتحدة» للدخول في صفقات أعمال مع «إيران»». كما قال أحد المصرفيين الإيرانيين، ويقول المصرفيون الإيرانيون والأمريكيون الناشطون في المنطقة الخليجية إن بعض بنوك المقاصة في «الولايات المتحدة» حذرت البنوك في «أوروبا» و«آسيا» و«الشرق الأوسط» من أن حسابات الدولار التابعة لها في «الولايات المتحدة» ستواجه رقابة شديدة إذا تعاملت مع «إيران»، وقد أكد ذلك مسؤولون في «وزارة

(١) عن تقرير نقلته أف ب، من «نيويورك» مع بعض التصرف، في فبراير ٢٠١٦م.

الخزانة الأمريكية» في اجتماعات لهم مع مسؤولين اقتصاديين خليجيين، كما أكدوا أن متطلبات الامتثال التي تقضي بإنهاء العلاقات مع العملاء الذين لديهم تعاملات مع دول مثل «إيران» و«سوريا» و«السودان» و«كوريا الشمالية» لا تزال قائمة، ويسرى ذلك على جميع البنوك التي تحتاج إلى إبرام صفقات بالدولار الأمريكي، وهو ما يغطي تقريبًا جميع المؤسسات الإيرانية التي تقوم بصفقات تجارية مع الشركات الأجنبية. ولذلك فإن خطوط تحرك عربات التمويل للمشاريع الإيرانية باتت مقطوعة إلى درجة عبر عنها أحد المصرفيين الإيرانيين بقوله: «أي مصرف نتصل به في «أوروبا» أو «آسيا» أو حتى في المنطقة، «كتركيا» و«عمان» و«الإمارات» يقولون لنا إنه قد تم إبلاغهم من قبل بعض بنوك مقاصة أمريكية كبيرة أنه مهما كانت العملة التي يستخدمونها في التحويلات المالية للإيرانيين فسيتم التدقيق فيها مرتين وثلاث مرات من خلال حسابات الدولار التابعة لها في «الولايات المتحدة الأمريكية».

ويقول مسؤولون غربيون إن البنوك الفرنسية قد تكون حريصة على استكشاف فرص جديدة في «إيران»، لكن خطر الخضوع لعقوبات أمريكية لا يزال قويًا، وكان مصرف «بي أن بي باربيا» قد تعرض سابقًا إلى غرامة قوامها ٩ مليارات دولار في عام ٢٠١٤م لإخفائه تعاملات مع «السودان» و«كوريا» و«إيران»، ويقول «باتريك مورفي»، وهو شريك مقره «دبي»، في شركة المحاماة «كلاير أند كو»: إن البنوك الأمريكية ستكون حذرة من تعريض نفسها للمخاطر من خلال التعامل مع المؤسسات المالية الأجنبية التي تمارس أعمالاً لها صلة «بإيران»، وإن تلك البنوك تتذكر حتمًا تسوية «بي أند بي باربيا»، لكن مصرف إيراني يحاول إعادة الأمل في قادمات المستقبل يقول: «من الواضح أن الأمر يستغرق وقتًا أطول مما كنا نتوقع لجهة أن نكون قادرين على استخدام النظام المصرفي العالمي، غير أن الأمور ستحل في النهاية، لكن لا أحد يعرف كم من الوقت سيستغرق ذلك».

وإلى غاية سبتمبر ٢٠١٦م (أي بعد تسعة أشهر من قرار رفع العقوبات) ما زالت المصارف الكبرى، خصوصًا الأوروبية منها، تتحفظ على التعامل مع «إيران» خوفًا من العقوبات الأمريكية وقال «برويز عقيلي» رئيس مجلس إدارة «مصرف الشرق الأوسط» (خاور ميانة): إن مصارف أوروبية صغيرة وافقت على العمل مع المصرف، مشيرًا إلى أن ٤ مصارف إيطالية ومصرفين نمساويين و٣ مصارف سويسرية و٣ مصارف ألمانية ومصرفين بلجيكيين قد وافقت على العمل في السوق المحلي الإيراني، في حين لم يوافق أي من المصارف المتوسطة أو الكبرى على ذلك». وأكد «عقيلي» وجود مشكلتين، الأولى: أنه يجب تحديث النظام المصرفي لتكييفه مع القواعد المصرفية الدولية الجديدة التي شهدت تطورًا كبيرًا، الثانية: هي التخوف من «إيران»، حيث تقدم باعتبارها الطرف السيئ! وإن «إيران» بحاجة إلى سنة أو سنتين لحل هذه المشكلة.

وقد ذكر خبير مصرفي أسماء بعض البنوك المذكورة الصغيرة التي وافقت على العمل مع «إيران» وهي: البنكان الإيطاليان «ميديو بنكا» و«بنكو يويولاري»، والبنكان النمساويان «رايفا يزن بنك» و«ايرستيبك»، والبنكان الألمانيان «إيهبنك» (المصرف التجاري الأوروبي الألماني) و«كا اف بي» (البنك الأوروبي للتصدير) وهو بنك التنمية، والبنكان البلجيكيان «كي بي سي» و«أي إن جي» والمصرف التركي «هلك». وقد فتحت هذه البنوك رسائل اعتماد بمبالغ صغيرة لا تتجاوز ٣٠ مليون دولار!، وإن مثل هذه الموارد لا تكفي لتمويل مشاريع كبيرة مثل عقد شراء ١١٨ طائرة «إيرباص» ونحو ١٠٠ طائرة «بوينغ» أو مشاريع ضخمة للتنمية في مجالات الغاز والنفط. إن هذا الوضع يثير غضب الأوروبيين، فقد أوضحت وزيرة البيئة الفرنسية «سيغولين روايال» خلال زيارة لها إلى «إيران» في نهاية أغسطس ٢٠١٦م أن المصارف الفرنسية المرتبطة بالمصارف الأمريكية لا تجرؤ على التدخل في «طهران». وقال «هنري سميت»، محلل الشؤون الإيرانية في المكتب الاستشاري «كونترول ريسكي»: إن تحفظ المصارف الأجنبية على

إبرام صفقات في «إيران» عزز بشكل واضح المجموعات التي كانت في أفضل الأحوال تشكك بالاتفاق النووي (حسب أ ف ب بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١٦م).

ومثل ذلك يقال أيضًا عن سوق «التأمين» لأنها لا تزال تعزف عن الدخول في تعاملات إيرانية جديدة، نظرًا إلى أن تسهيل التجارة مع «إيران» لا يزال غير قانوني بالنسبة إلى المواطنين والمؤسسات الأمريكية، وهو ما يؤدي إلى وضع مزيد من العراقيل أمام التجارة والأعمال.

وتظهر دراسة حديثة أعدتها «كلايد أندكو» أن ٥٪ ممن شاركوا في الاستطلاع من شركات التأمين، ومقرها «لندن»، قالوا: إن العقوبات الأمريكية تؤثر سلبًا على الرغبة في المخاطرة من أجل الدخول في صفقات أعمال متصلة «بإيران». ويقول «كريس هيل»، الشريك في «كلايد أند كو»: حتى شركات التأمين الموجودة في «لندن»، والتي ليس لديها أي عمليات في «الولايات المتحدة» قلقة للغاية بشأن العقوبات الأمريكية المتبقية «وهو ما يثبت أن تلك العقوبات عامل مثبط قوي لشركات التأمين التي توفر غطاء للتجارة بين الاتحاد الأوروبي وإيران»[١].

وينبغي التنبيه إلى أن الإجراءات الأمريكية بخصوص العلاقات الاقتصادية مع «إيران» مرتبطة بنوعين من العقوبات، أحدهما متعلق بالملف النووي، وهو الذي حصل فيه بعض الانفراج، والآخر مرتبط بحقوق الإنسان والإرهاب وهو لا يزال ساريًا.

الإفراج عن أرصدة بنكية إيرانية مجمدة:

بمجرد الإعلان عن رفع العقوبات المتعلقة بالملف النووي عن «إيران»، أعلن محافظ البنك المركزي الإيراني «ولي الله سيف» الإفراج عن ٣٢,٦ مليار دولار من الأرصدة المجمدة، وأوضح في مقابلة له مع التلفزيون الإيراني أن ٢٨,١ مليار دولار

(١) بتصرف، من دراسة اقتصادية كتبها نجمة بزر جمهو وسايمون كير ونشرتها الفايننشال تايمز (Financial Times) بتاريخ ٠٥ مارس ٢٠١٦م.

من المبلغ المفرج عنه متعلق بالبنك المركزي في مقابل ٤,٥ مليارات دولار للحكومة، وأنه بعد التوصل إلى اتفاق جنيف النووي تم الإفراج عن ٧٠٠ مليون دولار شهريًا من الأرصدة المجمدة كانت قد استخدمت في تغطية استيراد السلع الأساسية، وأنه بدخول الاتفاق حيز التنفيذ وإلغاء إجراءات الحظر ترفع جميع العقود عن موارد النقد الأجنبي للبلاد، وبالإمكان الإفادة منها، وأن البنك سيوظف هذه الموارد في استقرار سوق النقد الأجنبي وإيجاد فرص العمل وتنمية الصادرات (كذا قال!)، وأكد أن جميع البنوك التي كان قد حظر عليها الارتباط بشبكة «سويفت» العالمية للتحويلات المالية، استأنفت ارتباطها بتلك الشبكة. (نقلت ذلك وكالة أنباء فارس الإيرانية بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٦م). وقد بلغت الأموال المفرج عنها ٣ مليارات دولار لغاية شهر إبريل ٢٠١٦م بحسب تصريح «كيري» وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ ٢١ إبريل ٢٠١٦م. لكن الجدير بالذكر هنا أن ما تقوم به قوات «الحرس الثوري» في «سوريا» سيستنزف جميع تلك الأموال المفرج عنها فكيف إذا أضفنا إلى ذلك ما تنفقه «إيران» على دعمها لأذنابها من مثل «حزب الله» اللبناني و«الحشد الشعبي» العراقي والميليشيات الشيعية «الأفغانية» والقوات «الحوثية» في «اليمن»، إضافة إلى الأنشطة الصفوية متعددة الوجوه في معظم دول العالم! وقد قلص فرح الإيرانيين قرار المحكمة الأمريكية العليا بتاريخ ٢١ إبريل ٢٠١٦م، بأنه على «إيران» تسليم نحو مليار دولار من أموالها المجمدة للناجين ولعائلات ضحايا الهجمات التي حصلت في بيروت عام ١٩٨٥م على الكتيبتين الأمريكية والفرنسية التابعتين للقوة متعددة الجنسيات، تحت عنوان علاقة «طهران» بها.

وبناءً عليه فقد تم حجز هذا المبلغ من قبل السلطات الأمريكية فقامت قيامة الإيرانيين، فصرح «خامنئي» في خطاب له أمام آلاف العمال في «طهران»: «بأن «الولايات المتحدة» تفتعل البلبلة ثم تشتكي أننا نشعر بالريبة تجاهها.. ويقولون على الورق أن المصارف الأجنبية يمكنها القيام بتعاملات مع «إيران»، لكنهم يشيعون الخوف للحيلولة دون

إقامة علاقات»، وأما «روحاني» فقال: «إنه تصرف مخالف للقوانين الدولية والإنسانية ولحصانة المصارف المركزية، وانتهاك وعداء صريح سينجم عنه عواقب». وهددت «إيران» برفع قضية أمام «محكمة العدل الدولية» ضد «الولايات المتحدة» في حال نفذت قرارها، وقد أعلن مدير عام الشؤون السياسية والدولية بوزارة الخارجية الإيرانية «حميد بعيدي نجاد» رفض «إيران» الاعتراف بالسرقة الأمريكية كما وصفها، وأصدر مذكرة جاء فيها:

١- إن قيام مسؤولي البنك المركزي الإيراني آنذاك بالاستثمار داخل «الولايات المتحدة» والذي أدى إلى شراء سندات حكومية أمريكية، الدولة العدو «لإيران»، يتناقض مع السياسات الإيرانية العامة خاصة في تلك الحقبة التي طرحت فيها ملفات أمريكية ضد «إيران»، مع وجود القانون الذي يسمح لواشنطن بضبط أموال الدول لدفعها إلى المواطنين الأمريكيين.

٢- إن عدم المبادرة إلى نقل هذه الأموال من قبل المسؤولين الإيرانيين والذي تزامن مع بدء الحصار الشديد المالي والمصرفي من قبل «الولايات المتحدة» منذ عام ٢٠٠٦م، وهو الأمر الذي كان متوقعًا، من شأنه أنه كان يؤدي إلى فرض الحظر على البنك المركزي، بما يشير إلى عدم توخي الحذر لدى هؤلاء المسؤولين. (قلت: وهذه إدانة صريحة للأصوليين القابضين على أزمة الأمور).

٣- إن عدم إخراج هذه الأموال من قبل المسؤولين الإيرانيين في مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٨م وبالرغم من وجود المساعي الحثيثة من قبل أصحاب «ملف يدرسون» وحرصهم على العثور على الأموال الإيرانية في أمريكا بهدف ضبطها، تشكل نموذجًا واضحًا من عدم توخي الحذر والحيطة في هذا الخصوص.

٤- تدخل المحكمة العليا الأمريكية لكونها أعلى سلطة قضائية في هذا البلد يأتي بعد قرار المحكمة الابتدائية، وعقب احتجاج البنك المركزي الإيراني في عام ٢٠١٢م،

سحب كل الخيارات وكذا التدخل السياسي من جانب الحكومة الإيرانية، وقد حدث ذلك قبل عام حتى من بدء المفاوضات في «جنيف».

٥- «إيران» تعلن أنها لن تعترف أبدًا بهذه الخطوة التي أقدمت عليها أمريكا وتحتفظ بحقها في استرداد هذه الأموال عبر كل السبل القانونية والدولية (انتهت المذكرة).

وقال «إسحاق جهانغيري» النائب الأول لرئيس الجمهورية: «إن الأمريكيين قاموا بهذه الخطوة بمنتهى العنجهية، ولقد كانت خطوتهم سرقة من أصول البنك المركزي الإيراني لدى بنك أوروبي.. وأن «إيران» لم يكن لها إطلاقًا أي دور في حدث وقع قبل عدة عقود في «لبنان»... وأن الحكومة الإيرانية ستستخدم كل آلياتها الحقوقية من أجل استعادة أصولها المجمدة مع أرباحها من أمريكا..».

وقد ردت «إيران» على الإجراء الأمريكي بأن صوت «مجلس الشورى» في جلسته بتاريخ ١٥ مايو عام ٢٠١٦م لمصلحة المشروع المقرر لتكليف الحكومة بمتابعة ملف أخذ التعويضات من أمريكا بسبب «جرائمها ضد «إيران» وشعبها»، وينص المشروع الإيراني الذي أيده ١٨١ نائبًا ومعارضة ٦ نواب من مجموع ٢١٦ نائبًا على أنه يتوجب على الحكومة اتخاذ جميع الإجراءات والخطوات الحقوقية بصورة مباشرة أو لدعم الأشخاص ومواطنيها، بهدف الحصول على التعويضات من الإدارة الأمريكية بسبب دورها التخريبي في انقلاب أغسطس عام ١٩٥٣م وانقلاب ١٩٨٠م، والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠م - ١٩٨٨م التي أسفرت عن مقتل أكثر من ٢٢٣ ألفًا و٦٠ ألف معاق حربٍ وأسير، والهجوم على المنصات النفطية، وعمليات التجسس ضد «إيران»، وتجميد ومصادرة أو التصرف في أموال «إيران»، أو مراكز ومؤسسات حكومية أو عامة، وممارسات إسرائيل بدعم من أمريكا، وغيرها الكثير... ».

وتبقى قضية التعامل الاقتصادي الإيراني الأمريكي محل أخذ ورد، فمن جهة نرى «كيري» يطمئن «إيران» ويقول في لقاء مع وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف»

بتاريخ ٢٣ إبريل ٢٠١٦م: «أود التشديد على أننا رفعنا عقوباتنا المرتبطة بالنووي طبقًا لتعهداتنا، وثمة فرص للمصارف الأجنبية للتعامل مع «إيران».. وأن هناك قدرًا من الغموض بين المصارف الأجنبية». وقامت «الولايات المتحدة» فعليًا في ٢٢ إبريل ٢٠١٦م بشراء ٣٢ طنًا من المياه الثقيلة في إطار الاتفاق النووي بقيمة ٨,٦ مليون دولار لأغراض صناعية وأبحاث علمية أمريكية.

ومن جهة أخرى فإن ذلك يتناقض مع تصريح «البيت الأبيض» بأن الاتفاق النووي لا يشمل تمكين «طهران» من الوصول إلى النظام المالي العالمي والذي جاءت ردًا على طلب محافظ البنك المركزي الإيراني مساعدة «الولايات المتحدة» و«الاتحاد الأوروبي» «لإيران» للدخول إلى النظام المالي العالمي.

وكان وزيرا خارجية «الاتحاد الأوربي» «فيديريكا موغيريني» و«إيران» «محمد جواد ظريف» قد اعتبرا أن تطبيق الاتفاق النووي يواجه «تحديات وعراقيل» يريدان تجاوزها، ومنها تردد المصارف الأوروبية في العمل في «إيران» خشية ردود محتملة من «الولايات المتحدة»، واتفق الطرفان على رفع العراقيل وذلك بالتمهيد لفتح مكان تمثيل «للاتحاد الأوروبي» في «إيران» مستقبلاً وفقًا للقوانين الإيرانية، وبإرسال فريق اتصال من «الاتحاد الأوروبي» إلى «طهران». وكانت «موغيريني» قد أشرفت على مفاوضات النووي، وقد رافقها في اجتماعها مع الجانب الإيراني سبعة مفوضين، بينهم «بينكوفسكا» (الصناعة) و«فيوليتا بولك» (النقل)، و«ميغيل أرياس كانييتي» (المناخ والطاقة).

ثانيًا: الشركات:

أتاح الاتفاق النووي مساحة لا بأس بها للشركات الإيرانية والأجنبية لتعاود أنشطتها التجارية المشتركة. ولذلك ما سأذكره تحت هذا العنوان من انفراج في هذه المسألة فهو متعلق فقط بالمساحة التي أتاحها الاتفاق على الملف النووي بين «إيران» ودول (٥ + ١)، دون ذلك المتعلق بالعقوبات الأخرى التي خارج هذا الملف.

ترحيب روحاني بوجود الشركات الأمريكية:

أوضح الرئيس الإيراني «حسن روحاني» بأنه ليس ثمة موانع من وجود الشركات الأمريكية في «إيران» وأن بإمكانها الاستفادة من الأجواء التنافسية التي انبثقت بعد الاتفاق النووي بهدف توظيف رؤوس أموالها ونقل تكنولوجياتها إلى «إيران»، وفي خطوات استباقية، وفي قفزات لافتة فوق المحظورات المصرفية التي فرضتها البنوك الإيرانية على الشركات التي تخترق بنود العقوبات الأمريكية عقد «روحاني» بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥م اجتماعًا في نيويورك مع مديري الشركات التجارية والاقتصادية والصناعية الأمريكية في إطار مباحثات موسعة أشار فيها إلى التداولات والمناقشات بين الشركات الأوروبية والآسيوية العملاقة مع «إيران»، وقال: «إن الأجواء ما بعد الحظر قد وفرت ظروفًا اقتصاديةً وسياسيةً جديدةً بحيث يجب على الشركات التجارية والاقتصادية والصناعية الكبرى أن تستفيد منها»، (بحسب وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا») وبخصوص العراقيل المتوقعة قال: «مما لا شك فيه أن هذه العراقيل والمعارضات لن تدوم»، لافتًا إلى أن هذه الخصائص، إضافة إلى الأمن والاستقرار في المنطقة (كذا قال، علمًا بأن ذلك مفقود) وخطوط السكك الحديدية الواسعة التي تربط «الصين» و«آسيا الوسطى» «ببحر عمان» قد أوجدت فرصة فريدة من نوعها للمنشآت الاقتصادية».

تعطش الشركات العالمية للعودة إلى «إيران»:

تتنافس الشركات الأجنبية لتثبيت أقدامها في إعادة قواعد انطلاق الاقتصاد الإيراني، وفي هذا الإطار قال وزير الخارجية البريطاني «فيليب هاموند» خلال اجتماعه مع «ولي الله سيف»، محافظ البنك المركزي الإيراني بتاريخ ٣ أغسطس ٢٠١٥م: «أعتقد أن من المفيد والإيجابي جدًا لو استطعنا البدء في الحوار بشأن سبل توفير الظروف الملائمة للسماح للبنوك البريطانية والمؤسسات في «إيران»». وأضاف بأنه «توجد شهية ضخمة للشركات الصناعية والتجارية لانتهاز فرصة انفتاح «إيران»» نقلت ذلك الوكالات بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٥م.

ويبدو أن الاقتصاد الإيراني بالنسبة لتنافس الشركات على الاستفادة من إعادة بعثه كقطعة «الكيك» كل يريد أن يحظى بأكبر حصة منها، فقد أعرب الاتحاد التجاري الخارجي الألماني عن اعتقاده بأنه سيكون من الصعب على ألمانيا أن تعود أكبر شريك «لإيران»، كما كانت قبل العقوبات، بعد أن اغتنم الصينيون الفرصة لاختراق السوق الإيرانية، ولا تزال ألمانيا تأمل في أن تصدر إلى «إيران» بين ٥ و١٠ مليارات يورو في السنوات المقبلة، خصوصًا في قطاع الآليات.

وسوف تصطدم تطلعات الشركات الأجنبية مع واقع انحدار آليات التعاطي الاقتصادي في البنية التحتية الإيرانية التي دبَّ فيها الوهن وعشعشت فيها عوامل الاهتراء، حيث أنهكتها العقوبات وساد الاقتصاد الركود، وفشت في أرجاء مساحة فاعلياته البطالة، وداهمه التضخم وأوشك أن يجهز عليه هبوط أسعار النفط، ومع ذلك فإن التنافس بين الشركات الأجنبية على الولوج في هذا المستنقع لحصد ما هو كامن في قاعه محتدم في قطاعات كثيرة، وأضرب أمثلة على ذلك من ثلاثة قطاعات:

الأول: قطاع الطاقة:

فقد أبدت «روسيا» استعداداتها لمنح خط ائتمان بقيمة ٥ مليارات دولار لحليفتها «إيران»، وتريد كل من «غاز بروم» والشركة النفطية الثانية من حيث الأهمية «لوك أويل» استغلال وتخزين ونقل الاحتياطي النفطي الضخم في «إيران»، علمًا بأن هذا الاحتياطي قد يكون منافسًا «لروسيا» في سوق نفطية يسودها الاضطراب. ولذلك فقد وضعت «طهران» عقودًا موحدة جديدة لجذب ما مجموعه ٢٥ مليار دولار للاستثمار في الغاز والنفط. وتتنافس بعض الشركات الكبرى مثل «توتال» و «إيني» للدخول في مشاريع مشتركة، حيث تحتفظ «إيران» بنسبة شراكة قدرها ٥١٪ على الأقل.

الثاني: قطاع النقل:

أبدت شركة «السكك الحديدية الحكومية الروسية» استعدادها لتحديث السكك الحديدية الإيرانية بمئات ملايين الدولارات، كما أعلنت شركة «سمننز» الألمانية عن مذكرة تفاهم مع «إيران» حول تحسين البنية التحتية للسكك الحديدية، كما أعلنت شركة «جنرال اليكتريك» الأمريكية عن احتمال دخولها في هذا السباق. وفي قطاع السيارات فإن الفرنسيين وضعوا أقدامهم على طريق المنافسة، وتجري شركة «رينو» مفاوضات لنيل حصة في الشركة العامة «بارس خودور» الإيرانية وقد كانت هذه الشركة في الستينات والسبعينات متحالفة مع «جنرال اليكتريك موتورز» الأمريكية. كما يمكن لمجموعة «بيجو ستروين» لتصنيع السيارات إحياء الشراكة التاريخية مع «بارس خودور» الإيرانية، وعلى المسار نفسه فإن المنافسين الألمان من خلال الشركات «بي أم دبليو» و«دايملر» و«فولكس فاغسن» يتوقعون عملاً جيدًا، في حين أعلنت تويوتا اليابانية مراقبتها للأوضاع.

الثالث: قطاع النفط والغاز:

تعتزم مجموعات النفط والغاز متعددة الجنسيات الاستفادة من الثروة النفطية الإيرانية بعد رفع العقوبات عن «إيران»، غير أنها حريصة في الوقت نفسه على عدم إطلاق أعمالها في «إيران» بأي ثمن في ظل تدهور السوق النفطية، وصرح رئيس مجلس إدارة شركة «توتال» الفرنسية العملاقة «باتريك بويانيه» بأن شركته ستكون في موقع جيد لدراسة الفرص في قطاعات الغاز والنفط والبتروكيماويات وتوزيع الوقود، وسيكون ذلك رهنًا بشروط تعاقدية جيدة، وقال الخبير الفرنسي «فرنسيس بيران» رئيس مركز البحوث والاستراتيجيات وسياسات الطاقة: «عندما سترفع العقوبات سيختفي الخطر السياسي، وستبقى نقطة حاسمة بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب، وهي الجذب الاقتصادي المرتبط بأنماط عقود جديدة، وتأمل «إيران» في جذب ٢٥ مليار دولار من الاستثمارات

النفطية بفضل نمط من العقود سبق أن كشف عنه في نوفمبر ٢٠١٥م أثناء اجتماع ضم كل فعاليات القطاع في «طهران» في غياب مجموعة من الشركات الأمريكية»[١].

انفراج اقتصادي مع إيطاليا وفرنسا وألمانيا:

في محاولة حثيثة لإخراج «إيران» من عزلتها الدولية بسبب سياساتها الإرهابية التي أوشكت أن تعلن تدعيمها بقوى نووية لولا الاتفاق النووي، طار الرئيس الإيراني «حسن روحاني» ليحطّ رحاله في كلٍّ من «إيطاليا» و«فرنسا» في أول حالة كسر للحصار المفروض على «إيران» بسبب سياساتها الخرقاء على المستويين الأمني والنووي. ونلقي الضوء على ذلك باختصار.

إيطاليا: كانت هي المحطة الأولى «لروحاني» إذ حطَّ فيها بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٦م، حيث التقى مع الرئيس الإيطالي «سيرجيو ماتاريلا»، ثم مع رئيس وزرائها «ماتيو رينزي»، ثم مع «البابا فرنسيس» بابا الفاتيكان في اليوم الثاني. وكان هدف الزيارة، كما كتب «روحاني» على حسابه في موقع «تويتر»، هو «تعزيز العلاقات الثنائية واستكشاف الفرص من أجل التزامات بناءة». وكان حجم التجارة بين «إيطاليا» و«إيران» قد بلغ ٧ مليارات يورو قبل بدء العقوبات على «إيران»، لكنه انخفض بعد العقوبات إلى ١,٦ مليار يورو فقط، بينها ١,٢ مليار صادرات إيطالية إلى «إيران». وخلال الزيارة تم توقيع اتفاقيات بين الدولتين وصلت قيمتها إلى ١٧ مليار يورو، غطت قطاعات متنوعة، منها الطاقة والصلب، حيث تم توقيع عقد مع مجموعة «سايبم» للخدمات النفطية لمدّ خط أنابيب بطول ٢٠٠٠ كلم بقيمة تتراوح بين ٤ و٥ مليار دولار. وفي قطاع الصلب، فقد صرَّح متحدث باسم شركة الصلب الإيطالية «داينيلي» بأن الاتفاقات مع «إيران» بلغت ٥,٧ مليار دولار، شملت مشروعًا مشتركًا بقيمة ٢ مليار دولار يعرف باسم «بيرجيان ميتاليكس»، وأن الشركة بصدد توقيع عقود توريد لشركات «إيرانية» من ماكينات ومعدات لإنتاج الصلب

(١) بتصرف، مما نقلته الوكالات من عواصم عدة، ونشرته الصحافة بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٦م.

والألمنيوم بقيمة ٣,٧ مليار دولار. وفي إطار الطيران المدني أعلنت شركة «أليطاليا» بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٦م أنها ستزيد رحلاتها الجوية بين «روما» و«طهران» ابتداءً من مارس ٢٠١٦م من أربع إلى سبع رحلات أسبوعيًا. وقال وزير الخارجية الإيطالي «باولو جنتيلوني» في مؤتمر رجال الأعمال: «لا نسعى لمجرَّد تنشيط تعاوننا مع «إيران»، وإنما لإطلاق تحالف استراتيجي شامل». وكانت «إيطاليا» سباقة لاستغلال الأوضاع الجديدة بعد توقيع الاتفاق النووي، إذْ قام وفدان كبيران من رجال الأعمال الإيطاليين بزيارة «طهران» بعد وقت قصير من توقيع الاتفاق ثم قام لاحقًا وفد إيطالي آخر بزيارة «إيران» في الثامن من فبراير ٢٠١٦م. وقد تم كل ذلك في ظل أفراح إيرانية كبيرة بما تحقق من انفتاحات بعد توقيع الاتفاق النووي، وكان «روحاني» في غاية الغبطة وهو يقول: «نحن نرحب بالاستثمار وبالتكنولوجيا وبتأسيس سوق جديدة للتصدير، وإن «إيران» لديها طموحات لتطوير اقتصادها بعد أعوام من القيود والمصاعب، وبمقتضى الشروط الجديدة نريد أن نصدر ٣٠٪ مما تنتجه «إيران»».

فرنسا: كانت المحطة التالية لزيارة «روحاني» «لأوروبا»، حيث تم اللقاء مع رئيس الوزراء الفرنسي بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٦م. المؤشر الأرشيفي السابق يشير إلى أن معدل التبادل التجاري بين «إيران» و«فرنسا» قبل العقوبات كان حوالي ٦ مليارات دولار، انخفض بعد العقوبات إلى ٧٠٠ مليون دولار فقط. كان من أبرز ما تم خلال هذه الزيارة هو توقيع شركة «أيرباص»[1] اتفاقًا لبيع «إيران» ١١٨ طائرة ركاب بقيمة ٢ مليار دولار، تشمل ١٢ طائرة (380E)(١)، و١٦ طائرة (350 - 1000E) و٤٥ طائرة (330E)، وهي أكبر طائرة ركاب في العالم، ويتوزع هذا العدد من الطائرات بين ٧٣ طائرة عريضة و٤٥ طائرة نحيفة. غير أن هذا الاتفاق لا يزال مشروطًا بالحصول على تراخيص تصدير أمريكية، لأن أكثر من ١٥٪ من المكونات يجري تصنيعها في «الولايات المتحدة».

(١) توجد مشكلات بشأن إيرباص (٣٨٠E)، ربما تؤدي إلى إلغاء الاتفاق بخصوصها.

كذلك وقعت المجموعة الفرنسية لتصنيع السيارات «بي أس بيجو - ستروين» بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٦م عقدًا بقيمة ٤٠٠ مليون يورو على مدى خمس سنوات، وهو ما يعني عودة لهذه الشركة بعد أن غادرت «إيران» منذ أربع سنوات بسبب العقوبات. وستقوم الشركة بتصنيع سيارات من طراز «بيجو ٢٠٨» و«بيجو ٢٠٠٨م» و«بيجو ٣٠١» اعتبارًا من الفصل الثاني من عام ٢٠١٧م بأمل تصنيع ٢٠٠ ألف سيارة سنويًا، كما أنها ستقوم اعتبارًا من عام ٢٠١٦م بالإشراف على الإنتاج الحالي في مصنع «خودرو» بقرب «طهران»، أي بإنتاج السيارات من الجيل القديم من طراز «بيجو ٤٠٥ و٢٠٥».

وفي طار تحديث المطارات الإيرانية فإن الفرصة مفتوحة أمام الشركات الفرنسية مثل «توتال» و«بوينغ» و«دي بي» و«فينشي» للقيام بإدارة وتوسيع تلك المطارات.

وقد جاءت كل تلك الاتفاقات في إطار ما صرح به «روحاني» لدى وصوله لفرنسا بقوله: «نحن مستعدون لطي الصفحة من أجل بدء علاقة جديدة بين بلدينا». وقال رئيس الوزراء الفرنسي «فالس» في منتدى أعمال فرنسي – إيراني: إنه يريد أن تعيد «فرنسا» و«إيران» بناء شراكة طموحة في مختلف قطاعات الأعمال بعد رفع العقوبات الدولية عن «طهران». ولم يضيع «روحاني» الفرصة إذ حرص على لقاء وزير الاقتصاد الفرنسي «إيمانويل ماكروت» ومسؤولين آخرين من «ميديف» وهي أبرز منظمة لأصحاب الشركات في فرنسا، هادفًا الحصول على أكبر دعم لاقتصاد «إيران» من خلال الشركات الفرنسية. وهكذا شرعت «إيران» في إعادة مد جسورها الاقتصادية باتجاه الدول الأوروبية.

ألمانيا: كانت المحطة الثالثة، فقد وقعت شركتا «كيان» الإيرانية و«ليندة» الألمانية أول عقد للتعاون في مجال صناعة البتروكيماويات، وبحسب الاتفاق تقوم الشركة الألمانية بتوفير التكنولوجيا والتصاميم الأولية لوحدة «الفين - ١٢» البتروكيماوية لشركة «كيان» التي تأسست عام ٢٠١١م في منطقة «عسلوية» جنوب «إيران»، ومن المتوقع أن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع ٧ ملايين و٤٧٨ ألف طن من المنتجات الوسطية والنهائية. بحسب وكالة الأنباء الإيرانية «أيرنا».

الولايات المتحدة: كانت محطة أخرى! ففي يونيو ٢٠١٦م ذكرت وكالات «رويترز» و«د ب أ» عن رئيس هيئة الطيران المدني الإيرانية «علي عبد زادة» في تصريحات نشرتها وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية أن «إيران» توصلت إلى اتفاق مع «بوينغ» الأمريكية لشراء ١٠٠ طائرة وأن الجانبين ينتظران الحصول على موافقة سلطات «الخزانة الأمريكية»، وقال «علي عبد زادة» لصحيفة «إيران» اليومية: «إن من بين ٢٥٠ طائرة ركاب لدى «إيران»، يتعين إحلال ٢٣٠ طائرة»! وتتباطأ كثير من البنوك الغربية في دعم تمويل صفقات الطائرات مع «إيران» خوفًا من ضياع أموالها في حال فرضت عقوبات عليها مجددًا.

الملاحة العربية باتجاه «إيران»:

حققت «إيران» أيضًا مكسبًا حيويًا مهمًا بإعادة بث روح التواصل التجاري مع بعض الدول الخليجية. فقد استأنفت «شركة الملاحة العربية المتحدة» العمل مع «إيران» بعد رفع العقوبات الغربية رغم الخلافات السياسية الحادة بين «طهران» و«الرياض»، حيث تعتبر «السعودية» أحد كبار مساهمي الشركة «كان ذلك قبل قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين». ولدول الخليج الأخرى المساهمة في «شركة الملاحة العربية المتحدة» علاقات متوترة مع «إيران» أيضًا، لكن مصدرًا قريبًا من الشركة أوضح أن الاعتبارات التجارية أهم من المصاعب السياسية بالنسبة للشركة. وأبلغت الشركة التي مقرها «الكويت» وكالة «رويتر» التي كتبت هذا التقرير بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٦م بأنها بدأت قبول الشحنات من «إيران» وإليها، وقالت في بيان لها: إن عددًا من العقوبات ما زال قائمًا، ومن ثم فإن قبول نقل الشحنات من «إيران» وإليها سيظل متوقفًا على القيود الداخلية الصارمة للشركة، والتي تتماشى مع القوانين الدولية والعقوبات السارية، لكن مصدرًا في الشركة صرح بأن الأولوية للجدوى التجارية علمًا بأن «قطر» تملك ٥١٪ من المجموعة و«السعودية» ٣٥٪.

ثالثًا: العقارات:

ينشط الأثرياء الإيرانيون في شراء العقارات في مختلف دول العالم، وسأسوق الحديث عن نشاطهم العقاري في لندن كنموذج. فقد اجتذبت المنازل الفاخرة في «وسط لندن» آلاف المشترين الأجانب، ومنهم الإيرانيون، فقد كانت «لندن» في السابق مركزًا للإيرانيين المغتربين أثناء حكم «محمد رضا شاه بهلوي» المدعوم من «بريطانيا» الذي أطاحت به ثورة «الخميني» عام ١٩٧٩م، كما لا تزال «بريطانيا» موطنًا لأكثر من ٨٠ ألف إيراني، ويقول «باياك ايماميان»، سمسار الرهن العقاري الإيراني المقيم في «لندن»، ويعمل مستشارًا ماليًا أيضًا: إن الإيرانيين الأثرياء اكتشفوا أنه من الصعب للغاية شراء ممتلكات وعقارات في الخارج في ظل نظام العقوبات المفروض على «إيران» خاصة أنه قد تم استهداف أشخاص بعينهم عن طريق تجميد الأصول، ولكن وفق ما تقول «كارين ميتشل» وهي شريك في شركة المحاماة «تشارلز راسل شبيتشليز» فإن العقوبات على «إيران» تختلف عن تلك الموجودة في أي مكان آخر لجهة أن هناك أيضًا تدابير تقييدية تنطبق على الأشخاص العاديين والشركات الإيرانية التي لا علاقة لها بالبرنامج النووي الإيراني. ويقول «فيصل دوراني»، رئيس قسم الأبحاث في شركة «كلاتونز» للاستشارات العقارية، الوكيل العقاري: «إن العديد من الإيرانيين تواصلوا مع شركته ممن يتطلعون لشراء منازل تتراوح سعرها بين مليونين وخمسة ملايين جنيه إسترليني... وإن بعضهم يشعرون بالقلق من أن تغير الحكومة توجهها في غضون سنوات قليلة وإمكانية عودة العقوبات. إنها بمنزلة بوليصة تأمين ومخبأ دولي لهم».

ويقول الوكيل المتخصص في المنازل باهظة الثمن في شمال «لندن» «تريفور ابراهامسون» إنه باع «جيرسي هاوس» وهو قصر سعره ٣٣ مليون جنيه إسترليني ويقع في «بيشوبس أفنيو» في شارع يعرف باسم شارع الملياديرات، إلى مشتر إيراني في عام ٢٠١٤م، لكن شهد أيضًا موجة من الإيرانيين الذين يبحثون عن استئجار عقارات في

لندن على التو[1].

ومما ينبغي الإشارة إليه أن النشاط العقاري الإيراني الاستثماري في خارج «إيران» يحقق عدة أهداف لصالح المشروع الصفوي الشيعي، من أهمها:

١) يوفر تمويلاً إضافيًا لصالح دعم المخططات الإيرانية.

٢) يحقق دخلاً ماليًا يضفي ملاءة مالية تدعم النشاط التجاري الإيراني في الداخل والخارج وهو ما ينعش جهود دعم الاقتصاد الإيراني وبدوره يساعد في تثبيت ركائز الأصوليين في إحكام قبضتهم على «إيران».

٣) يحقق غطاء أمنيًا للحركات الأصولية الإيرانية في الخارج.

٤) يوفر مساحة لاستقبال رجال النفوذ الإيرانيين وييسر لهم الاتصال مع السياسيين والاقتصاديين في دول الخارج.

٥) يشكل الاستثمار العقاري الإيراني عامل ضغط لصالح «إيران» على سياسات الدول التي تشكل فيها تلك الاستثمارات العقارية ثقلاً ماليًا له وزن في الحراك الاقتصادي.

٦) عند التدقيق فإن جميع مردودات تلك الأنشطة العقارية الاستثمارية تجد لها ترحيبًا حارًا لدى سلطات ولاية الفقيه باعتبار إمكانية توظيفها في مشاريع تصدير الثورة الصفوية إلى «دول الخليج العربي» وغيرها من دول العالم الإسلامي وغير الإسلامي.

المشهد النفطي الإيراني بعد رفع العقوبات:

تراهن «إيران» على «النفط» لتحقيق مشاريعها الداخلية والخارجية وخاصة المتعلق منها بـ «تصدير الثورة»، ولذلك فإن له الأولوية فيما يتعلق باستثمار مشاريعه بعد توقيع رفع العقوبات المتعلقة بالملف النووي.

---

(١) بتصرف من تقرير اقتصادي كتبه «جوديث ايفانز»، ونشرته «الفايننشال تايمز» البريطانية (Financial Times) بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٥م.

ولإجلاء الصورة سأسلط الضوء على الموضوع من عدة زوايا.

الزاوية الأولى: الإنتاج:

مع اقتراب موعد رفع العقوبات الدولية عن «إيران» والمتعلقة بالملف النووي كان السوق النفطي العالمي يمر في حالات اضطراب شديدة تتعلق بزيادة الإنتاج عن الطلب وتأثير ذلك على معدلات النمو، وقد استعرض رئيس اقتصاديي «Inves- Candrain Croup tors» «أنطون برندر» خلال ندوة «الكويتية للاستثمار» في نوفمبر ٢٠١٥م أبرز التوقعات الاقتصادية والاستثمارية لعام ٢٠١٦م، مشيرًا إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي في الأسواق العالمية سيواصل تراجعاته، غير أن «إيران» كان قرارها إشاحة وجهها عن دراسات معدلات النمو المحلية أو العالمية والسير قدمًا فيما تراه مساعدًا على تعويم مركبها الاقتصادي، وقد نقلت وكالة «الجمهورية الإسلامية الإيرانية» للأنباء بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٥م عن وزير النفط الإيراني «نامجار زنغنه» قوله: «إن زيادة إنتاج النفط الإيراني في السوق العالمية لا يستلزم تصريحًا من «أوبك» أو أي منظمة أخرى..»، وأن «أوبك» بحاجة إلى التعامل مع عودة الإنتاج النفطي الإيراني في إطار سقف الإنتاج الحالي.. وأن احترام السقف لا يعني ألا تنتج «إيران» أكثر؛ لأن العودة إلى السوق من حقنا، وكذلك الحفاظ على حقوقنا وحصتنا في السوق». وتراهن «إيران» على استغلال الفترة الزمنية في عامي ٢٠١٦م و ٢٠١٧م لزيادة إنتاجها النفطي مستفيدة من حجب تصدير النفط الصخري الأمريكي، حيث لا يسمح للمنتجين بالتصدير، وهو ما سيؤدي إلى تجاوز الإنتاج من النفط الصخري طاقة صهاريج التخزين الممتلئة بالفعل بمستويات قياسية من المخزونات، بحسب ما ورد في تقرير «بنك غولدمان ساكس» في شهر نوفمبر ٢٠١٥م، وستتفاقم مشكلة تخزين النفط الصخري الأمريكي مع توقعات زيادة إنتاج النفط الإيراني في النصف الأول من عام ٢٠١٦م، إذ ستكون ناقلات النقط في محل تجاذب، فبينما تحتاج «إيران» إلى مزيد من ناقلات النفط لتصدير كمياتها النفطية المتزايدة، فإن

أمريكا أيضًا بحاجة إلى مزيد من ناقلات النفط لتخزين نفطها الصخري بعد أن ضاقت به المخازن المعتادة. إن جميع الأنظار الدولية تتركز على الحراك النفطي الإيراني، حيث توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تغذي زيادة إنتاج النفط الإيراني تخمة المعروض العالمي لعام ٢٠١٦م خاصة بعد أن تم رفع العقوبات الاقتصادية المتعلقة بالملف النووي عن «إيران».

وتوقعت الإدارة أيضًا نمو صادرات النفط الإيرانية في عام ٢٠١٧م بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يوميًا بعد زيادة قدرها ٣٠٠ ألف برميل يوميًا في عام ٢٠١٦م، لكن طموحات «إيران» الحقيقية جاءت على لسان رئيس لجنة صياغة العقود في وزارة النفط الإيرانية «مهدي حسين» حين أعلن عن زيادة إنتاج «إيران» من النفط بنسبة ضعفين وأنها ستصل إلى خمسة ملايين وسبعمائة ألف برميل يوميًا.

أما وزير النفط الإيراني «بيغن زنغنه» فقد صرح بأن «إيران» تريد المحافظة على حصتها العالمية في السوق النفطية مهما تغيرت الأسعار، متلافية أو متجاهلة لما أوضحته «الوكالة الدولية للطاقة» من أن الإنتاج العالمي للنفط سجل بصورة إجمالية زيادة قدرها ٢,٣ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٥م وصولاً إلى ٩٣,٣١ مليون برميل في اليوم، بعد زيادة قدرها ٢,٤ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٤م، وقامت «دول أوبك» بضخ ما يقارب ٣٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٥م، بزيادة مليون برميل في اليوم على مدى سنة.

أما الدول خارج «أوبك» فأنتجت ٥٧,٦ مليون برميل في اليوم، ولا سيما بوجود إنتاج أمريكي قوي بشكل متواصل، رغم تراجع عدد آبار استخراج النفط قيد العمل بحوالي ٧٠٪!

ومعلوم أن «إيران» أنتجت ٢,٩ مليون برميل في اليوم في ديسمبر ٢٠١٥م وتصدر منها أكثر من مليون برميل في اليوم مقابل ٢,٥ مليون برميل يوميًا قبل عام ٢٠١٢م، مع

تأكيدها على قدرتها زيادة إنتاجها بنصف مليون برميل يوميًا، وهو ما سيعوض التخفيض المتوقع في إنتاج بلدان من خارج منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» مثل «الولايات المتحدة»، حيث سيتراجع إنتاج هذه الدول بـ ٦٠٠ ألف برميل يوميًا (بحسب ملخص تقارير اقتصادية أوردتها الوكالات بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٦م).

ومن المناسب الإشارة إلى الدراسة القيمة التي نشرها الكاتب والباحث الاقتصادي «محمد رمضان» في صحيفة «القبس» الكويتية بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠١٥م، ومما جاء فيها قول الباحث: «لقد أعطى الاتفاق النووي «إيران» الشجاعة لتكشر عن أنيابها وتعيد فتح الملفات السابقة لصالح توظيفها لمصلحتها».

ومن ذلك إعادة الحديث عن حقل «الدرة» أو «آراش» بالفارسية، وهو حقل مشترك بين «الكويت» و«السعودية» و«إيران»، وعليه خلاف متعلق بترسيم الجرف القاري المشترك.

ويقدر مخزون الحقل بـ ٣١٠ مليون برميل نفطي، و١١ تريليون قدم مكعب غازي، ليس «لإيران» فيه أكثر من ٥٪، لكنها الآن وبعد الاتفاق النووي تصر على تطوير الحقل وتشغيله منفردة، علمًا بأن القانون الدولي حدد آليات معالجة مثل هذه القضايا بحسب «اتفاقية جنيف» عام ١٩٨٥م و«اتفاقية جامايكا» عام ١٩٨٢م والذي بين أنه «إذا اشتركت ٣ دول أو أكثر في حقول نفطية أو غازية فلا بد أن يتم اتفاق يطلق عليه «توحيد الحقل» بحيث تتم عمليات الاستكشافات وتطوير البنية الجيولوجية من قبل مشغل واحد وبتوافق الدول المشتركة في الحقل». غير أن «إيران» لم تأبه بتلك الاتفاقيات، فقامت وزارة النفط الإيرانية بتوزيع كراسة على ممثلي الحكومات الأجنبية تتضمن مشروعين في المنطقة المتداخلة (بحسب صحيفة الرأي الكويتية في ٢٥ أغسطس ٢٠١٥م)، ولا شك أن أزمة وشيكة ربما ستقع بين «الكويت» و«إيران» بهذا الخصوص.

الزاوية الثانية: الأسعار:

ليست ثمة ما يدل على ثبات الأسعار عند حدود معينة بعد أن سلكت منحدر الانخفاض ثم تماسكت محاولة إعادة تسلق السلم. وينطبق ذلك على مجمل المشهد النفطي الدولي بما في ذلك «إيران».

وتبقى المقارنات مستمرة بين أسعار «أوبك» وأسعار «أمريكا» ولا شك أن «إيران» تتأثر حكمًا بأسعار النفط الأمريكي المعروض في السوق الدولي، وإن كانت «إيران» تدعي أنها مستقلة عن ذلك لأن أحكام السوق الدولية بتروليًا كالأواني المستطرقة لا تلبث أن تتوازن بعد أن يضخ فيها تدفقات جديدة، ولكن ربما احتاج هذا التوازن إلى بعض الزمن، حيث تكون خلاله الأسعار في السوق الدولية متفاوتة.

إن لغة الأرقام ترفع الستار لتتجلى الشخوص على المسرح وهذه بعضها.

- **الصورة في نوفمبر ٢٠١٥م بين أوبك وأمريكا:**

في ذلك الشهر طرح «سيناريوهان»:

الأول: سعر برميل النفط عند حدود ٥٥ دولارًا، فيتوقع انخفاض الإنتاج الأمريكي بشكل حاد عام ٢٠١٦م، ثم معاودته للارتفاع بشكل بسيط عام ٢٠١٧م، وكذلك انخفاض بمعدل النصف بالنسبة لدول «أوبك».

الثاني: هبوط سعر البرميل إلى ٣٥ دولارًا، فيتوقع انخفاض الإنتاج الأمريكي إلى قرابة نصف إنتاج عام ٢٠١٥م، أما بالنسبة لدول «أوبك» فيتوقع انخفاض بشكل بسيط عام ٢٠١٦م، ثم العودة إلى رفع معدلات الإنتاج في عام ٢٠١٧م.

وفي كلا السيناريوهين يتوقع تخفيض معدلات الإنتاج بشكل كبير في عامي ٢٠١٦م و٢٠١٧م عن معدلات الإنتاج عام ٢٠١٥م.

أقول: بين هذين الحدين تتفاوت المدخولات الإيرانية من مواردها النفطية بشكل كبير، وهذا يقلص إمكانية وضع خطة اقتصادية مع هذا التذبذب، إلا أن يؤخذ المعدل بين هذين السقفين، ويترك ذلك أثره على المستويات السياسية والعسكرية وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الصفوية الإيرانية في «الدول الخليجية» و«العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن».

■ ميزانية إيران وأسعار النفط:

مع اقتراب عام ٢٠١٦م، أعلنت الحكومة الإيرانية أنها نظمت أرقام الميزانية على أساس سعر برميل النفط ما بين ٣٥ و٤٠ دولارًا، وأن سعر الدولار الرسمي سوف يكون أقل ٢٠٪ من سعره في السوق الحرة، أي حوالي ٣٠٠٠ تومان للدولار في حين أن سعره قد بلغ في يناير ٢٠١٦م ٣٠٥٠ تومان للدولار، وكشف المتحدث باسم الحكومة «نوبخت» أن ميزانية العام الإيراني المقبل ستبلغ ٢٦٧ ألف مليار تومان (حسب السعر الحكومي للدولار، أي: ٢٩٧٠ تومان) منها ٦٦ ألف مليار تومان من عائدات النفط ومشتقاته، و٢٠١ ألف مليار من مصادر أخرى، ولا سيما الصادرات غير النفطية وتوقع «نوبخت» أن يكون العجز المالي في عام ٢٠١٦م بحدود ٣٣ ألف مليار تومان ونسبة تخفيض الميزانية بـ ٢,٦٪، وقررت الحكومة توحيد سعر البنزين على أن يكون ألف تومان للتر الواحد من دون رفع أي دعم لسعر البنزين وكل المحروقات ابتداء من يناير ٢٠١٦م، وأعلنت الحكومة أن قروضها بلغت (مع نهاية ديسمبر ٢٠١٥م) ٣٠٠ ألف مليار تومان للبنوك الداخلية، بينما أكد مستشارون «لروحاني»، ومنهم «نجفي» و«أخوندي» أن العجز المالي في ذلك التاريخ يقدر بـ ٥٠ ألف مليار تومان، ومن المتوقع أن يبلغ العجز في عام ٢٠١٧م ألف مليار تومان، وفي حالة سقوط أسعار النفط إلى ٢٠ أو ٢٥ دولارًا للبرميل فإن العجز الحكومي سيكون أكثر من ٨٠ ألف مليار تومان.

■ **قطع العلاقات السياسية الإيرانية السعودية وأثره على أسعار النفط العالمية:**

بعد قطع «السعودية» علاقاتها مع «إيران» بسبب الاعتداء على سفارتها في «طهران» وقنصليتها في «مشهد» زادت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج «برنت» في آخر تحرك ٧٢ سنتًا عن الإغلاق السابق إلى أكثر من ٣٨ دولار، وبنحو ٣٪ للبرميل، متراجعة من أعلى مستوياتها عند ٥ , ٣٨ دولار.

وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ٢٩ سنتًا إلى ٣٣ , ٣٧ دولار للبرميل.

■ **هبوط أسعار النفط بعد رفع العقوبات:**

تزامن رفع العقوبات المتعلقة بالملف النووي الإيراني مع أزمة مالية عالمية أدت إلى استمرار انخفاض النفط بحدود ١٠ دولار للبرميل. أدى رفع العقوبات إلى توقعات زيادة ضخ المنتج النفطي في السوق الدولية، ومعنى ذلك التوجه إلى تخفيض أسعار النفط وهذا ما حصل، فمع الإعلان عن رفع العقوبات الدولية عن «إيران» خسرت أسواق الخليج في أيام قليلة منذ بداية عام ٢٠١٦م نحو ١٤٤ مليار دولار، أي ما يساوي خسارة عام ٢٠١٥م بالكامل، وأكد متداولون أنها بداية دموية لعام ٢٠١٦م، خصوصًا خسارة ١٧ يناير ٢٠١٦م والتي بلغت ٤ , ٥٪ في «السعودية» و٢ , ٧٪ في «قطر» و٦ , ٤٪ في «دبي» و٢ , ٤ في «أبوظبي» و٢ , ٣٪ في «الكويت» و٢ , ٣٪ في «البحرين».

وقد ترافق ذلك مع إشادة «روحاني» بالاتفاق النووي مع القوى العالمية قائلاً: «إنه يمثل صفحة ذهبية» متطلعًا إلى مستقبل اقتصادي واعد، وأقل اعتمادًا على النفط مع خروج «إيران» من عزلتها الدولية.

لكن أسعار النفط واصلت انخفاضها، حيث بلغ سعر خام برنت في ١٨ يناير ٢٠١٦م: ١٧ , ٢٨ دولار للبرميل بانخفاض ٧ , ٢٪ عن سعر التسوية يوم ١٥ يناير ٢٠١٦م وكان

أقل سعر وصل إليه هو ٢٧,٦٧ دولار مسجلاً أدنى سعر منذ عام ٢٠٠٣م، وكان وزير الطاقة الإماراتي «سهيل محمد المزروعي» قد قال: «إن ضخ أي كميات إضافية من النفط سوف يضر السوق وأن أي إنتاج جديد يدخل السوق سيؤدي إلى تأخر استعادة توازنها»، مشيرًا إلى «إيران».

وكانت «إيران»، بحسب أرقام شركة النفط الإيرانية لشهر يناير ٢٠١٦م قد خفضت سعر البيع الرسمي للخام الخفيف للشحنات المتجهة إلى «شمال غرب أوروبا» تسليم فبراير إلى خصم ٤,٨٥ دولارات للبرميل عن متوسط السعر المرجح لخام القياس العالمي «مزيج برنت»، من خصم بلغ ٤,٣ دولارات للبرميل في يناير ٢٠١٦م. أما «الخام الثقيل» فقد بلغ فيه الخصم إلى ٦,٥٥ دولارات للبرميل للشحنات تسليم فبراير ٢٠١٦م مسجلاً أقل مستوياته في سبع سنوات.

لقد أوجدت «إيران» اضطرابًا واضحًا في البحيرة النفطية العالمية بسبب طموحاتها والتي تتوجب توفير التمويل اللازم لمشاريعها الصفوية التوسعية، وباتت السوق العالمية خاضعة للتذبذبات المتعلقة بكميات إنتاج النفط الإيراني وأثره على الأسعار النفطية العالمية، فمع منتصف مارس عام ٢٠١٦م، هبطت أسعار النفط بنحو ٢٪ بعد أن أطاحت «إيران» بآمال تنسيق اتفاق لتجميد الإنتاج في وقت قريب، لتتجدد التوقعات بتراجع الأسعار على خلفية تخمة المعروض. وكانت الأسعار قد اخترقت حاجز ٤٠ دولارًا للبرميل نزولاً ليجري تداوله بانخفاض ٧٠ سنتًا عن إغلاق ١١ مارس ٢٠١٦م، وسارع وزير النفط الإيراني «بيغن زنغنه» إلى إذكاء لهيب التلاعب بأسعار النفط، بل تخفيضه، إذ قال: إن «إيران» ستنضم إلى المباحثات المتعلقة بأسعار النفط فقط عندما يصل إنتاجها إلى أربعة ملايين برميل يوميًا. علمًا بأن صادرات «إيران» بلغت في شهر مارس ٢٠١٦م، مليوني برميل، بزيادة قدرها ٢٥٠ ألف برميل عن شهر فبراير ٢٠١٦م.

الزاوية الثالثة: التصدير:

إن أهم ما تصبو إيران إلى تحقيقه بعد رفع العقوبات الدولية الاقتصادية المتعلقة بالملف النووي هو تكثيف تصديرها من النفط لتتمكن من زيادة وتطوير استثماراتها في الاتجاهات كافة ولمقابلة الأعباء المتزايدة من جراء تدخلها العسكري في كل من «سوريا» و«العراق» ودعمها لحلفائها من «حزب الله» و«الحوثيين» وغيرهم، وسنقف في محطتين بهذا الخصوص..

المحطة الأولى: صعوبات ومشاكل التصدير النفطي الإيراني:

إن مجرد استخدام الأبواق الإعلامية الإيرانية ليس كافيًا لتسويق النفط الإيراني عالميًا، وإن كثرة تصريحات المسؤولين الإيرانيين المغلفة بالتحدي ومحاولة إثبات الذات لا تغير من الواقع على الأرض شيئًا، وهي في نهاية الأمر لا تتجاوز استخدامها مجرد أداة لتسويق النظام الحاكم بين صفوف الشعب الإيراني الفقير، الذي تعتقد سلطاته الحاكمة أنها تستطيع تغييبه من المشهد بإبراز «الجزرة».

إن تصدير النفط الإيراني، رغم العقود والاتفاقات التي سآتي على ذكرها في ثنايا ما سيأتي؛ دونه كثير من العقبات، من أبرزها:

١) إن عودة الشركات العالمية للاستثمار في النفط الإيراني تتطلب وقتًا أطول من المتوقع، وأوضحت صحيفة «فرنسية» أن رفع العقوبات المفروضة على «طهران» على خلفية برنامجها النووي أحدث ذعرًا في الأسواق النفطية العالمية.

٢) أقر نائب وزير النفط الإيراني «ركن الدين جوادي» بأن «إيران» بحاجة إلى ٩ أشهر بعد الرفع الفعلي للعقوبات الدولية المفروضة على «طهران» كي يتسنى لها توقيع عقودها الأولى مع شركات النفط الأجنبية (باستثناءات الأمريكية) بعد الخروج من حلقة العقوبات.

٣) الصعوبات التي ستجدها «إيران» لتصريف عشرات الملايين من البراميل التي تكدست في مخازنها على مدى سنوات من العقوبات الثلاث (المقصود العقوبات المتعلقة بالملف النووي)، وقد أشارت تقديرات إلى تخزين نحو ٤٥ مليونًا إلى ٥٠ مليون برميل من النفط في ناقلات في البحر عددها ما بين ٢٠ و٢٥ ناقلة نفط، وأن ناقلة محملة بمليون برميل من الخام الإيراني تقف قبالة السويس منذ ٢٤ فبراير ٢٠١٦م بسبب عدم قدرة «إيران» على العثور على مشتر، وأن «هيلينيك بتروليوم» اليونانية التي كانت مشتريًا كبيرًا للنفط الإيراني قبل العقوبات تعجز عن تدبير التمويل اللازم، ولم تستأنف بعد شراء النفط، وقالت عدة مصادر تجارية: إن «هيلينيك» ستعتمد على «توتال» لشحن النفط الإيراني، ولكن يبدو أن انفراجًا جزئيًا قد حصل بهذا الخصوص، إذ قالت «هيلينيك» إنها أبرمت اتفاقًا مع «إيران» في ٢٢ يناير ٢٠١٦م لسداد قيمة مشتريات النفط الخام لعامي ٢٠١١م و٢٠١٢م التي كانت خاضعة للقواعد واللوائح المصرفية الدولية (بتصرف، القبس الكويتية، الصفحة الاقتصادية ٢ مارس ٢٠١٦م). علمًا بأن «إيران» تمتلك حوالي ٥٥ إلى ٦٠ ناقلة نفط، منها ٢٠ ناقلة ضخمة بحاجة إلى تحديث لتتمكن من أداء عملها، ولا يرى المشترون الدوليون للنفط حاجة ملحة تلجأهم لشراء النفط الإيراني حاليًا. وقال «بادي رودجرز» الرئيس التنفيذي لشركة ناقلات النفط العالمية الرائدة «يورناف»: إن العمل في «إيران» ليس بحاجة ملحة للغاية في الوقت الحالي. وقال «ميشيل وايت» المستشار العام لدى رابطة «انترتانكو» الممثلة لمعظم أسطول النقل العالمي: «لاحظنا بوجه عام ترددًا من أعضائنا في العودة إلى «إيران» في ضوء حظر استخدام النظام المالي الأمريكي، وتحديدًا بسبب عدم إمكانية استخدام الدولار». وكتب «فير يدون فيشاركي» مؤسس «FGE» لاستشارات الطاقة في مذكرة التأمين على الشحن البحري «وما زالت هناك مشكلة، هي أن مشترين كثيرين في السوق ما زالوا يتجنبون الشراء من «إيران»».

٤) تتجه طموحات «إيران» إلى العودة إلى أكثر من مستوى ٦ ملايين برميل يوميًا، أي إنتاج ما قبل ١٩٧٩م في عهد الشاه، لكن المعطيات الموضوعية تقلل من قدرتها على ذلك على المدى القريب أو المتوسط، وذلك لأن «إيران» بحاجة إلى استثمار شركات عالمية في قطاعها النفطي، وكذا توفير ما لا يقل عن ١٥٠ مليار دولار لكي يصبح في وسعها الانضمام إلى مصاف الدول النفطية الكبرى.

٥) شركات نفطية كبرى مثل «شل وبي بي وتوتال وإيني» هي المعنية بالدرجة الأولى بهذا الاستثمار، غير أن تلك الشركات العملاقة لا يبدو عليها الاهتمام بضخ أموال في بلد لا يزال يشكل بؤرًا للتوتر السياسي..

٦) إن الاتفاق النووي المبرم مع «إيران» في يوليو ٢٠١٥م يلوح بإعادة تفعيل العقوبات فور عدول «إيران» عن وعودها بالتخلي عن برنامجها النووي غير السلمي.

٧) كثير من الشركات لا تزال تتريث إلى حين وضوح الرؤيا من فحوى العقود الجديدة التي طرحتها «إيران» في فبراير ٢٠١٦م، حيث وعدت «إيران» في سعيها لجذب الشركات بأن تكون أكثر مرونة مما عرضته من عقود في السابق.

٨) على عكس نظيراتها، تحتاج حقول النفط الإيرانية إلى توفير مزيد من البنية التكنولوجية لاستغلالها، غير أن حجر الزاوية يبقى في قدرة المؤسسات المالية على توفير رأس المال المطلوب، خاصة إذا ما علمنا أن «الولايات المتحدة» قد أبقت على عدد من العقوبات، مع إبقاء الباب مفتوحًا لعقوبات أخرى في حال تعثر تنفيذ تطبيق بنود الاتفاق النووي[١].

٩) إضافة لما ذكرته آنفًا، فإن «الولايات المتحدة» تمارس عمليات تدقيق شديدة في الصفقات التي يبرمها تجار النفط.

---

(١) مددت «الولايات المتحدة» عقوباتها على «إيران» عشر سنوات أخرى، في وقتٍ لاحق. (أي في ديسمبر ٢٠١٦م).

١٠) خوف الشركات الأجنبية من تأثر تنفيذ اتفاقيات النفط مع «إيران» بالاضطرابات في منطقة «الخليج» ثم «الشرق الأوسط»، وخير دليل على ذلك ما ذكرته في النقطة (٥)[١].

١١) ومع استمرار التضييقات الأمريكية، حتى بعد رفع العقوبات عن «إيران»، فإنه لا يمكن تسوية المعاملات الدولارية، خاصة أنه لا تتوافر آلية معترف بها للمبيعات غير الدولارية، كما أن البنوك ما تزال مترددة في إصدار خطابات الائتمان الضرورية لتسهيل الأعمال التجارية ومنها النفطية.

١٢) تواجه الصادرات النفطية الإيرانية عراقيل جراء عدم استعداد «إيران» لتحسين الشروط للمشترين الأوروبيين المحتملين، رغم ما قدمته شركات التأمين البحرية العالمية من تسهيلات.

١٣) ميناء «سيدي كرير» المصري على «البحر المتوسط»، كانت تستخدمه «إيران» لتزويد «أوروبا» بما يصل إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميًا في ٢٠١١م، وكانت تستأجر صهاريج لتخزين نفطها فيه.

ولكن بعد فرض العقوبات الدولية على «إيران» توقف التصدير من ذلك الميناء إلى «أوروبا» وفرغت الصهاريج، وكان ميناء «سيدي كرير» يتصل «بالبحر الأحمر» عن طريق خط أنابيب مملوك للشركة العربية لأنابيب البترول (سوميد)، وكان هذا الخط يتيح «لإيران» تسليم نفطها بشكل أسرع كثيرًا من النقل بالسفن من مرفأ جزيرة «خرج» الإيرانية والذي يستغرق نحو شهر. و«سوميد» مملوكة بمقدار النصف للهيئة المصرية العامة للبترول، بينما تحوز النصف الآخر «الكويت» و«دولة الإمارات العربية المتحدة» و«قطر» و«السعودية». حاليًا «سوميد» غير موافقة على عودة «إيران» لضخ نفطها عبر أنابيبها، وقال مصدر إيراني: «توجد منافسة على الحصة السوقية ولا يريدون «لإيران» التخزين هناك،

(١) بتصرف من دراسات اقتصادية نشرتها الوكالات في ٢١ يناير ٢٠١٦ م.

وسيضر ذلك بصادرات «إيران» إلى «أوروبا»» كذا قال، لكن ما لم يقله هو: ما السبب في هذا الموقف من الدول المالكة لشركة «سوميد»؟!. الجواب هو المواقف السياسية الإيرانية والتي تثير المشاكل والقلاقل في داخل تلك الدول وتؤدي إلى الاضطرابات في أمنها الداخلي وزعزعة أوضاعها السياسية.

المحطة الثانية: مباشرة التصدير:

تسابق «إيران» الزمن في محاولاتها الحثيثة لإعادة مباشرة تصدير نفطها الخام بعد رفع العقوبات لتعويض ما خسرته في سنواتها العجاف السابقة، حيث عانت «إيران» من هبوط صادراتها من النفط الخام إلى نحو ١,١ مليون برميل يوميًا مقارنة بنحو ٣ ملايين برميل يوميًا في ٢٠١١م قبل فرض العقوبات عليها، أي بنقص حوالي ١,٩ مليون برميل يوميًا، ولذلك فإنها بمجرد إعلان رفع العقوبات عنها سارعت إلى بيان استعدادها لزيادة صادراتها بواقع ٥٠٠ مليون برميل يوميًا، وسارعت شركة «هيلينك بتروليوم» اليونانية (أشرت إليها سابقًا) بالاجتماع مع مسؤولين إيرانيين بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٦م لبحث إعادة استيراد النفط الإيراني بمجرد رفع العقوبات، وتعتبر شركة «هيلينيك» مشتريًا كبيرًا للنفط الإيراني الذي بلغ نحو ٢٠٪ من إجمالي واردات الشركة من النفط الخام قبل فرض العقوبات عام ٢٠١١م.

وقالت سوق «لويدز لندن» للتأمين إنه أصبح بوسع وكلاء التأمين في «الاتحاد الأوروبي» توفير التأمين وإعادة التأمين على نقل النفط والمنتجات البترولية الإيرانية بعد رفع العقوبات عن «إيران»، غير أن بعض القيود المتعلقة بالتجارة الأمريكية ما زالت قائمة، وقالت «شون مكجوفرن»، مديرة المخاطر في «لويدز»: رفعت «الولايات المتحدة» أيضًا، العقوبات عن «إيران» فيما يتعلق بقطاعي النفط والنقل البحري، ولكن قرار التخفيف يستهدف أساسًا غير الأمريكيين الذين يعملون مع «إيران». وإنه باستثناءات قليلة فإن الحظر التجاري الأمريكي العام على «إيران» ما زال قائمًا، وما زال معظم

المعاملات التجارية مع «إيران» محظورة على الأمريكيين (الوكالات بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٦م).

وكانت الدول الأوروبية تستورد حوالي ٨٠٠ ألف برميل يوميًا (أي أكثر من ثلث صادرات «إيران» النفطية) من «إيران» قبل فرض «الاتحاد الأوروبي» العقوبات على «طهران» في ٢٠١٢م بسبب برنامجها النووي، لكنها وبمجرد رفع العقوبات باعت ١١ مليون برميل إلى «توتال» الفرنسية ومليوني برميل إلى «ثيبسا» الإسبانية، ومليون برميل إلى «لناسكو» الروسية، وفي حوالي ١٥ يناير ٢٠١٦م غادرت الناقلة الإيرانية «سيرينا» والتي بإمكانها حمل حوالي ٢ مليون برميل من النفط متجهة إلى «كوريا الجنوبية»، ثمَّ تلتها الناقلة «سينوبا» والتي طاقة حملها تصل إلى مليون برميل من النفط إلى «الصين» لتفرغ حمولتها في ميناء «داليان» الصيني، وقالت مصادر نفطية مطلقة (بحسب الوكالات في يناير ٢٠١٦م) إن ٣ ناقلات عملاقة بكميات إضافية من الخام بيعت إلى المشترين في «أوروبا» وإلى ٣ زبائن آسيويين للتسليم في فبراير ٢٠١٦م.

وبحسب بيانات جداول التحميل الأولية سيكون إجمالي صادرات «إيران» نحو ١,٤٤ مليون برميل يوميًا في فبراير ٢٠١٦م، بزيادة تعادل حوالي ٢٠٪ عن السنة الماضية (بحسب تقرير اقتصادي أوردته الوكالات بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠١٦م) وكانت «إيران» قد باشرت استعداداتها لزيادة تصدير نفطها حتى قبل توقيع الاتفاق النووي في يوليو ٢٠١٥م، إذ ازدادت صادراتها بنسبة ١٥٪ في الأشهر الأربعة ابتداء من ٢٠ مارس ٢٠١٥م. ثم تتابعت هذه الزيادة من خلال عقود جديدة، حيث استوردت «الهند» ٤٦١ ألف برميل يوميًا من النفط الإيراني في يوليو ٢٠١٦م بزيادة تقارب ٢١٪ عن واردات يونيو، وكان معدل استيراد «الهند» للبترول الإيراني خلال السبعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٦م قد بلغ نحو ٣٥٩ ألف برميل يوميًا. وفي مايو ٢٠١٦م بلغت صادرات النفط الإيراني إلى «أوروبا» ٥٣٠ ألف برميل يوميًا (كانت قبل فرض العقوبات ٦٠٠ ألف برميل

يوميًا)، منها نحو ٦٧ ألف برميل «لبولندا» ومثلها «لليونان»، ومثلها كذلك «لإسبانيا»، ونصفها «لإيطاليا».

وبلغ حجم الصادرات «للصين» ٦١٠ ألف برميل يوميًا، و«لكوريا» الجنوبية ٣٢٣ ألف برميل يوميًا و«لليابان» ٢٩٠ ألف برميل يوميًا، وذلك كله لشهر يونيو ٢٠١٦م. وقد استأنفت شركة «رويال داتش شل» تحميل النفط الإيراني مع نهاية مايو ٢٠١٦م، حيث حصلت على نحو ١,١ مليون برميل يوميًا وصارت ثاني أكبر مشتر للنفط الإيراني بعد «توتال».

الزاوية الرابعة: تعديل لعقود النفط والغاز الجديدة:

بادر مجلس الوزراء الإيراني بالموافقة في ٣ أغسطس ٢٠١٦م على مسودة معدلة لعقود النفط والغاز الجديدة، وقال الموقع الإخباري لوزارة النفط الإيرانية: إن مسودة الشروط العامة وهيكل أنماط عقود المنبع للنفط والغاز التي تشمل أكثر من ١٥٠ تعديلاً صغيرًا وكبيرًا نالت الموافقة النهائية خلال اجتماع مجلس الوزراء. وقد شملت التعديلات حقوق والتزامات مسؤوليات جميع الأطراف في مجالات المحاسبة والتدقيق وطرق الدفع المالي أو إعادة السداد والتفتيش الفني والصيانة، ووسائل القياس للإنتاج والتدريب للأفراد والصحة والسلامة والبيئة والواردات والصادرات والتأمين وشروط إنهاء العقد وحالات القوة القاهرة وتسوية النزاعات (بحسب «رويترز» في ٣ أغسطس ٢٠١٦م).

وقال العضو المنتدب لشركة النفط الإيرانية التي تديرها الدولة «علي كاردود»: «إنه يمكن تطوير حقول النفط من خلال عقود جديدة لإعادة الشراء أو عقود نظام الأعمال الهندسية والتوريدات والإنشاءات والتمويل... وإن الحقول المشتركة ستطرح من خلال الأنواع الجديدة من العقود، بينما سيعهد للشركات الإيرانية بتطوير عدد من الحقول، ومن المرجح أن تنظر شركات النفط الأجنبية والإصلاحيون الإيرانيون إلى العقود

الجديدة باعتبارها البساط الجديد لمسيرة التبادل النفطي الإيراني مع دول العالم، ومعلوم أن عقود إعادة الشراء المستخدمة منذ أكثر من ٢٠ عامًا تتضمن دفع رسوم للشركات الأجنبية مقابل استخراج النفط ولكنها تمنع تلك الشركات من الحصول على أي حقوق في الاحتياطيات أو الاستحواذ على حصص في الشركات الإيرانية.

وقال «بيجن زنغنه كاردور» وزير النفط الإيراني الذي عُيِّن في يونيو ٢٠١٦م: إن العقود تم تعديلها لتتمكن «إيران» من تطوير حقولها للنفط والغاز من خلال نظام إعادة الشراء أو بوسائل أخرى (بحسب ما نقلته «رويترز» في ٥ يوليو ٢٠١٦م).

ومعلوم أن «إيران» تسابق الزمن في محاولة الحصول على أكبر ما يمكن من الأموال عن طريق إعادة تصدير النفط الإيراني لتتمكن من مواصلة تأمين تكاليف حروب «تصدير الثورة» التي تشنها في كل من «العراق» و«سوريا» و«اليمن»، وكذلك للإنفاق على دعاياتها العالمية في ترويجها للمذهب الصفوي الشيعي في مختلف بقاع الأرض، ويمكن صياغة ذلك بالمعادلة الرياضية التالية:

تصدير النفط الإيراني = تصدير الثورة الصفوية = تصدير الخراب للعالم!!

الغاز الإيراني إلى أوروبا وآسيا بعد رفع العقوبات:

تبلغ احتياطيات «إيران» من الغاز الطبيعي ٣٤ تريليون متر مكعب، وهو أعلى احتياطي في العالم، وهو ما يكفي لتلبية الطلب في «الاتحاد الأوروبي» لمدة ٩٠ عامًا! لكن هذه الأرقام تفتقد الترجمة على الواقع حيث إن إنتاج الغاز الطبيعي في «إيران» لا يكاد يكفي لتلبية الاستهلاك المحلي! ويرجع ذلك إلى سببين:

الأول: العقوبات الدولية ضد «طهران» التي بدأت في عام ٢٠٠٧م ثم ما تلاها من العقوبات المتعلقة بالملف النووي، حيث أدى ذلك إلى إيقاف أنشطة شركات الطاقة العالمية في «إيران».

الثاني: ضيق الإطار القانوني المعمول به في «إيران» المتعلق باتفاقات إعادة الشراء، حيث يفرض ذلك الإطار شروطًا غير جذابة للشركات الدولية، وقد حاولت «إيران» إصلاح الإطار القانوني منذ عام ٢٠١٣م مقتدية بنموذج «العراق». وقد حاولت «إيران» التغلب على آثار هذين السببين، فقامت في أكتوبر ٢٠١٥م بتشغيل مشروعين للغاز، وكانت شركة «خاتم الأنبياء» وهي الذراع الهندسي «للحرس الثوري» قد أنجزت مرحلتي التطوير ١٥ و١٦ من حقل «بارس الجنوبي» الذي كان مقررًا بدء إنتاجه في أكتوبر ٢٠١٥م، وهو الذي تطلق عليه «قطر» «حقل الشمال» حيث إنه مشترك بينها وبين «إيران» بنسبة ١٥٪ «لإيران» و٨٥٪ «لقطر» (تمثل هذه النسبة معظم إنتاج «قطر» الكلي من الغاز حيث يصل إنتاج شركتي «قطر للغاز» و «راس غاز» إلى نحو ٧٧ مليون طن سنويًا. وتستطيع «إيران» من خلال إنتاجها للغاز المشاركة في تحديد أسعاره عالميًا، ساحبة البساط من تحت أقدام الدول الأخرى التي تريد الانفراد بتحديد أسعاره الدولية.

ومع التطورات الإيجابية الحاصلة في السببين المذكورين ظهرت عدة أصوات في «أوروبا» منها «المفوضية الأوروبية» تطالب باعتماد «إيران» كمصدر رئيس للغاز الطبيعي الذي يستورده «الاتحاد الأوروبي» على أن يكون ذلك في دائرة تنويع مصادر الطاقة، لكن ذلك ينبغي النظر إليه من عدة أوجه:

الأول: على المدى القصير والطويل لصناعة الغاز الطبيعي في «إيران» تظهر توقعات أقل تفاؤلاً بشأن قدرتها على أن تصبح موردًا رئيسًا للغاز إلى «أوروبا».

الثاني: على المدى المنظور ستركز صناعة الغاز الطبيعي الإيرانية على الأرجح على السوق المحلي وعلى كميات محدودة من الصادرات الإقليمية، حيث إن «طهران» عقب الاتفاق النووي سوف تركز استراتيجيتها في مجال الطاقة على تطوير قطاع النفط.

الثالث: يمكن «لطهران» استخدام مزيد من الغاز الطبيعي لإعادة حقنه في حقول النفط من أجل الحفاظ على زيادة الإنتاج والتصدير.

الرابع: بالتوازي مع ذلك ستحاول «إيران» استخدام مواردها من الغاز الطبيعي لتحسين القدرة التنافسية لاقتصادها، من خلال توليد الطاقة المعتمدة بشكل كبير على الغاز الطبيعي الرخيص في إطار خطة لخفض استهلاك النفط محليًا وتوجيهه للتصدير.

الخامس: حتى بعد رفع العقوبات المتعلقة بالملف النووي الإيراني فإنه من الصعب توقع ارتفاع صادرات «إيران» من الغاز الطبيعي على المدى القصير بعيدًا عن ١٥ مليار متر مكعب سنويًا التي وافقت «إيران» في عام ٢٠١٤م على تصديرها إلى عُمان لمدة ٢٥ عامًا بدءًا من عام ٢٠١٧م، وبموجب هذه الصفقة سوف تتم معالجة جزءٍ آخر من الغاز ليتحول إلى غاز سائل من قبل عُمان، وهو ما يعني ظهور «غاز مسال إيراني» لأول مرة في الأسواق الدولية.

السادس: على المدى الطويل من المرجح اهتمام «إيران» بنقل الغاز الطبيعي إلى «آسيا» بدلاً من «أوروبا» حيث إن «طهران»، رغم العقوبات الاقتصادية الدولية ركزت في السنوات الأخيرة على إتمام مشروع لتنفيذ خط أنابيب مع «باكستان». وقد أكملت «إيران» بالفعل الجزء الخاص بها من البنية التحتية، والذي يربط بين حقل «بارس الجنوبي الرئيس» مع الحدود الباكستانية.

السابع: تطورت الأوضاع بسرعة مع تقدم مباحثات الاتفاق النووي في عام ٢٠١٤م، حيث إنه في إبريل ٢٠١٥م أعلنت «الصين» التزامها ببناء جزء كبير من البنية التحتية من ميناء «جوادر إلى نواب شاه»، وهذا المشروع هو الأوفر حظًا في استراتيجية تصدير الغاز الطبيعي الإيراني بعد عام ٢٠٢٠م حيث تبرز فائدة كبيرة تتمثل في إمكانية مد خط الأنابيب إلى «الهند»، مع توقعات الارتفاع الكبير للطلب الهندي على الغاز بحلول عام ٢٠٣٠م.

الثامن: بالتوازي مع مشروع خط الأنابيب تسعى «إيران» إلى تطوير الغاز الطبيعي المسال من حقل «بارس الجنوبي الرئيس» بعد انسحاب شركات «أوروبية» و«آسيوية» من هذه المشروعات بسبب العقوبات الغربية، ويظهر مزيد من القيود في فجوة البنية

التحتية الأساسية، وذلك في حال استبعاد النظر إلى الغاز المسال الذي قد يتجه أيضًا إلى «آسيا» بسبب عوامل الطلب والتسعير.

التاسع: تعتبر طريقة نقل الغاز الإيراني إلى «أوروبا» مقصورة على «تركيا»، وهو ما يتطلب توسيعًا للعلاقات بين «أنقرة» و«طهران»، وكذلك نظامًا جديدًا لخط الأنابيب لنقل الغاز، وهو ما يعني التزامًا إيرانيًا تركيًا على المستويين السياسي والمالي، وهو ما يبدو ليس متوفرًا بالشكل المناسب بسبب الأزمة السورية وعلاقة كل منهما بمجريات أحداثها، كما أن الطلب في «أوروبا» للغاز الطبيعي قد تراجع إلى مستويات عام ١٩٩٥م، مع عدم وجود أسباب لتوقع انتعاشه قريبًا، وهو ما يجعل السوق الأوروبي أقل جاذبية للصادرات الإيرانية من الغاز[١].

العاشر: إن موضوع نقل الغاز الإيراني إلى «أوروبا» و«آسيا» لا يرتبط فقط بقضية الأنابيب ورفع العقوبات، بل أيضًا بقضية الأسعار العالمية. فقد أوردت التقارير الاقتصادية أن ازدهار قطاع الغاز الصخري في «الولايات المتحدة» أدى إلى زيادة سيطرة قطاع الغاز على السوق، حيث ارتفع مخزون الغاز في «الولايات المتحدة» إلى مستوى ٤ تريليونات قدم مكعب، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار التعاقدات الآجلة للغاز إلى أقل مستوى، وقد ازداد مخزون الغاز بمقدار ١٥ مليار قدم مكعب مع نهاية ١٣ نوفمبر ٢٠١٥م، وأشارت وكالة «بلومبرغ» إلى انخفاض أسعار الغاز خلال عام ٢٠١٦م بنسبة ٢١٪ وهو أكبر تراجع سنوي للأسعار من ٢٠١١م، وذلك لازدياد العرض على الطلب.

وكان سعر ٢,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية هو السائد في تعاملات ٢١ نوفمبر ٢٠١٥م.

إنَّ انخفاض أسعار الغاز العالمية سيكون له مردود سلبي بالنسبة للاقتصاد الإيراني، وسيؤثر على إمكانات رفع تمويل «إيران» لأعمالها الإرهابية في «العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن» وخلاياها النشطة في الدول الخليجية العربية.

(١) بتصرف من تقرير اقتصادي نشرته الفايننشال تايمز في شهر نوفمبر ٢٠١٥ م.

الغاز الإيراني وارتباطه بالمشروع الصفوي الاقتصادي في سوريا والعراق:

إن العمليات العسكرية الإيرانية، والمرتبطة حكمًا بالمشروع الصفوي، في كل من «سوريا» و«العراق» هي أيضًا متضمنة في الرؤية الاقتصادية الإيرانية، فهي ليست مجرد معركة وجود شيعي ديمغرافي مذهبي، بل إضافة إلى ذلك استثمار لواقع اقتصادي واعد في تلك الدولتين، وهو محل نزاع قائم على أرض الواقع بين مختلف فرقاء النزاع، سواء «إيران» أو «الحكومة السورية» أو «روسيا» أو «داعش» أو «الفصائل المقاتلة» أو «الولايات المتحدة». إنها معركة عسكرية مبطنة بدوافع كثيرة، من ضمنها الدوافع الاقتصادية، فقد تم في تموز (يوليو) عام ٢٠١٣م اتفاق إيراني - سوري لتصدير الغاز الإيراني عبر «سوريا» بعد مروره في «العراق» إلى «أوروبا» عبر «البحر الأبيض المتوسط»، في حين حصلت «روسيا» (حليفة «إيران») على امتياز انفرادي للنفط والغاز في المياه السورية في العام نفسه. ويأتي الاهتمام الإيراني بتدعيم وجودها عسكريًا في «سوريا» منصبًا في عدة محاور تحقق المصالح الإيرانية، ومنها المحور الاقتصادي، ذلك أنه بحسب مجلة «غاز أويل» فإن احتياطي الغاز السوري يبلغ ٨,٥ تريليون متر مكعب، وهذا هو الرقم المثبت، وأما الرقم المأمول بحسب مصادر أخرى فهو ٣٤٠ ألف تريليون متر مكعب، إضافة إلى ٣٠٤ مليار برميل من النفط، وذلك في «بلاد الشام» عمومًا، ومن ضمنها «سوريا»، وتعتبر «سوريا» الطريق الرئيس لوصول الطاقة الرخيصة إلى «أوروبا» لأنها المعبر للطاقة لكل من «إيران» و«قطر» و«العراق» و«السعودية»، ومن هذه الزاوية تريد «إيران» أن تكون لها اليد الطولى في بسط نفوذها على ممرات تدفق الطاقة «السعودية» عبر الأنابيب إلى «أوروبا» مرورًا بالأراضي السورية لتمتلك ورقة ضغط جديدة تمارس بها ابتزازات مستحدثة ضد السعودية[1]، وكذلك فإن «إيران» تمكنت من استحداث وسيلة جديدة للتلاعب بدور «داعش» في كل من «سوريا» و«لبنان» عبر الوسيط السوري الذي يعقد

(١) الأرقام المذكورة أعلاه أوردها علي عيد في زمان الوصل بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٥م في مقال له بعنوان «المخفي في الصراع على «سوريا».. وحقيقة مصير الأسد».

الصفقات مع «داعش» للحصول على «النفط» و«الغاز»، وذلك بغية تأمين مورد اقتصادي دائم «لداعش» لتتمكن القيام بدورها المناط بها.

ساحل الخليج استراتيجية اقتصادية لإيران:

تريد «إيران» جعل الساحل الشرقي للخليج العربي موقعًا اقتصاديًا استراتيجيًا، وهو ما سيجعل «إيران» أكثر اهتمامًا بالوجود العسكري في مياهه لتأمين الحماية لعمقها الاقتصادي عبر حماية هذا الساحل، وفي هذا الصدد شرعت شركة «خطوط السكك الحديدية الإيرانية» بمد خط سكك حديدية في وسط «إيران» يبدأ من «بافق» - «يزد»، «نظر آباد» «ميبد» «أردكان» «سيستان» «أصفهان» «زريني» «شهر»، وينتهي على ساحل «الخليج العربي»، ويتم من خلاله ربط مراكز الإنتاج للسلع بموانئ التصدير على ساحل «الخليج العربي» مباشرة، وسيكون هذا الخط هو الثاني بامتداد السير المزدوج من «بافق» (وسط) إلى «بندر عباس» (جنوب) وطوله ٤٩٠ كلم، ويفتتح في صيف ٢٠١٧م.

ويستهدف المشروع زيادة سرعة القطارات إلى ١٦٠ كلم/ الساعة ورفع طاقة الحمل المحوري من ٢٥ طنًا إلى ٣٠ طنًا إضافة إلى تقليص المسافة الزمنية لقطارات الشحن من ١٨ إلى ١٢ ساعة، بجانب ربط جزء من المسار بممر الترانزيت السككي شمال جنوب، شرق غرب. وسيوظف المشروع استثمارات بـ ٢٥ تريليون ريال (الدولار = ٣٠ ألف ريال)، ومن المتوقع استرجاع الاستثمارات على أساس فوب (الشحن)، بجانب تقليل الحوادث المرورية بمعدل ٤٣٥ شخص سنويًا، وتوفير مبلغ ٤,٥٦ تريليونات ريال بهذا الخصوص.

وتبلغ إجمالي العقود المبرمة بالمشروع ١٠,٨ تريليونات ريال تتضمن مرور الخط السككي على ٨ محطات. وقد ذكرت تقارير إخبارية أن شركة «هيونداي روتيم»، (الوحدة الخاصة بصناعة القطارات لمجموعة «ثونداي موتور غروب الكورية الجنوبية») وقعت اتفاقًا أوليًا لتوريد قطارات ديزل إلى «إيران» بقيمة ٢٦٠ مليون دولار، وقالت

وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء، أنه تم توقيع الاتفاق الأولي مع هيئة السكك الحديدية الإيرانية الحكومية، ويتضمن توريد ١٥٠ عربة قطار (بتصرف، صحيفة القبس الكويتية ٥ مايو ٢٠١٦م).

وقد جاء توقيع إنشاء الخط الحديدي المذكور وتوريد عربات القطار كثمرة للاتفاقات النووية، ومما لاشك فيه أن هذا الخط سيكون له استخدامات عسكرية مهمة في إطار نقل القوات والمعدات العسكرية إلى ساحل «الخليج العربي» مباشرة، وسيقدم خدماته «للقوات العسكرية الإيرانية» و«الحرس الثوري» الإيراني وقوات «الباسيج»، ومن الناحية الاقتصادية فإنه يؤمن إيصال البضائع والمنتجات الإيرانية من وسط «إيران» إلى نوافذ التصدير الإيرانية المطلة على الساحل الخليجي، وهو ما يجعلها أقل كلفة من جهة أسعار التصدير، ومن الناحية السياسية فإن هذا الخط بمواصفاته الخدمية للاقتصاد والأمن العسكري سيعطي الحكومة الإيرانية أوراق ضغط إضافية بخصوص تحقيق أحلامها في «تصدير الثورة» لأنه يسرع في إمداداتها التعبوية (اللوجستية) في حال حدوث صراعات ساخنة في الحوض الخليجي، ولذلك ينبغي على الدول الخليجية أن تأخذ هذه المزايا الإضافية التي ستحصل عليها «إيران» بعين الاعتبار، وأن تضع الخطط المناسبة بهذا الصدد.

الآثار الاقتصادية لقطع العلاقات الإيرانية السعودية:

الشريان الاقتصادي بين «إيران» و«السعودية» كان متدفقًا وحيويًا قبل رفع العقوبات الاقتصادية عن «إيران» والمتعلقة «بالملف النووي»، لكن هذا الشريان سدت مجاريه مع قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع «إيران» والذي حصل بسبب الاعتداء على كلٍّ من السفارة السعودية في «طهران» والقنصلية السعودية في «مشهد»، وذلك بعد إعلان رفع العقوبات المشار إليها، وسأسلط الضوء على المتشابكات الاقتصادية التي ترتبت على قرار قطع العلاقات المذكورة وانعكاساتها على مزيد من تسريع التدهور الاقتصادي الإيراني وهذه بعض المحطات:

المحطة الأولى: حجم التبادل التجاري السعودي الإيراني:

بحسب «العربية - نت»، بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٦م «بلغت قيمة الصادرات «السعودية» إلى «طهران» مع نهاية ٢٠١٤م ما يقارب ٣٨٣ مليون ريال، ما يمثل جزءًا ضئيلاً جدًا من حجم الصادرات السعودية لدول العالم، بينما بلغت الواردات «السعودية» من «إيران» ٦٨٢ مليون ريال سعودي[١]، أي أن حجم التجارة المشتركة يقارب المليار و٦٥ مليون ريال مع نهاية ٢٠١٤م، ونقلت صحيفة «الرياض» عن خبراء اقتصاديين أن قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع «إيران» سينعكس سلبًا على «طهران» فقط نظرًا لأن حجم التبادل التجاري ضعيف بين «الرياض» و«طهران» ولا يوجد له اثر في الصادرات «السعودية»، كما أن الصادرات الإيرانية لا تعد متطورة، وتعتبر ذات جودة متدنية، وأشاروا إلى أن الاقتصاد الإيراني أفرز شركات محلية داخل «إيران» غير قادرة على منافسة نظيراتها الأجنبية ومن ثم فإن الاقتصاد السعودي والخليجي لا يستفيد من الشركات الإيرانية لافتقارها إلى التقنية الحديثة والمتطورة والخبرة، حيث لا يوجد في «إيران» صناعات متميزة بقطاعات النفط والطاقة، أو حتى في تأسيس المطارات والقطارات ووسائل النقل المتطورة، وقال المستشار الاقتصادي «د. إبراهيم الغفيلي»: إن الصادرات الإيرانية غير متطورة، وتعتمد فقط على منتجات زراعية بسيطة، مثل الفستق والزعفران وصناعات غير أساسية كصناعة السجاد، وأن الاقتصاد الإيراني يعيش وضعًا مترديًا وهشًا من الداخل، نظرًا لانعدام البنية التحتية وتهالكها، وبالتالي فإن السوق الإيراني غير جاذب للشركات السعودية والخليجية مع انتشار البيروقراطية الحكومية، وعدم وجود المناخ الاستثماري الآمن، مع انشغال الحكومة الإيرانية طيلة العقود الماضية بزرع الفتن والقلاقل خارج أراضيها وانشغالها عن تنمية المجتمع المحلي ما انعكس سلبيًا على البيئة الاقتصادية للبلاد. أما المستشار الاقتصادي الدكتور «سالم باعجاجة» فقد أوضح أن «رؤية المملكة

(١) أي أن «إيران» خسرت تصدير ما قيمته ٦٨٢ - ٣٨٣ = ٢٩٩ مليون ريال سعودي (بحسب أرقام ٢٠١٤م) من جراء قطع العلاقات مع «السعودية».

كانت حكيمة وصائبة في قطع علاقاتها السياسية مع «إيران»، وبالتالي فإنها غير متضررة اقتصاديًا من الأمر، نظرًا لعدم استطاعة الاقتصاد الإيراني الخروج من أزماته المتلاحقة التي تأتي انعكاسًا لعلاقات «طهران» السياسية المضطربة مع كثير من دول العالم، وبالتالي فإن الاقتصاد الإيراني في مرحلة ضعف، وقد تعطلت فيه غالبية مقومات التنمية، كما انعكس ذلك على العملة المحلية التي تراجعت كثيرًا في الفترة الماضية».

المحطة الثانية: التأثير الاقتصادي على الدول الخليجية:

أظهر تقرير «الشال» الاقتصادي الصادر في يناير ٢٠١٦م، أنه باستثناء دولة «الإمارات العربية المتحدة»، لا يبدو أن التعامل التجاري السلعي بين «مجلس التعاون الخليجي» و«إيران» كبير أو مؤثر، إذ تشير معلومات موقع رسمي لغرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة «لطهران» للسنة الفارسية ١٣٩٣ (مارس ٢٠١٤م إلى مارس ٢٠١٥م) إلى أن حجم التعامل التجاري بلغ نحو ١٦,٦ مليار دولار. وقد بلغت قيمة صادرات دول «مجلس التعاون الخليجي» «لإيران» نحو ١١,٧٣٥ مليار دولار، بينما بلغت قيمة واردات «دول مجلس التعاون الخليجي» من «إيران» نحو ٤,٨٤٨ مليارات دولار، أي أن ميزان التبادل السلعي مع «إيران» يحقق فائضًا «لدول مجلس التعاون» بحدود ٦,٨٩٧ مليار دولار، وتشكل «دولة الإمارات» موقع الثقل في تلك الأرقام، فنصيبها من إجمالي الصادرات السلعية بلغ نحو ١١,٢٠٨ مليار دولار، أي بنحو ٩٥,٥٪ من جملة صادرات «دول مجلس التعاون الخليجي» «لإيران»، وبلغت قيمة واردات «الإمارات» من «إيران» نحو ٤,٠٦ مليارات دولار، أي بنحو ٨٧,٨٪ من جملة واردات «مجلس التعاون» من «إيران».

وأوضح التقرير أنه تبقى أرقام تجارة الخدمات غير متوافرة، مثل أرقام السياحة الدينية (كذا) والتجارية الترفيهية، ولا يعرف ما إذا كانت المقاطعة شاملة لها، إذا ما استثنينا «موسم الحج»، وبينما السياحة الدينية مشتركة بين «دول مجلس التعاون» الأخرى و«إيران»، تبقى

الإمارات الركن المهم للسياحة التجارية والترفيهية، وتمثل الإمارات أيضًا الوجهة الرئيسة لصادرات رأس المال «لإيران»، وربما مقرًا لبعض المؤسسات الإيرانية الخاصة، وبعض رجال الأعمال الإيرانيين، لذلك يبقى سلاح العلاقات التجارية السلعية والخدمية، إذا لم يشمل الإمارات ذا تأثير سياسي ونفسي فقط، وليس ماديًا مؤثرًا. ولفت التقرير إلى أن «الإمارات» تتمتع بفائض كبير في تجارتها للسلع والخدمات مع «إيران»، لذلك من غير المتوقع أن تفرض عقوبة ويكون مردودها عليها سلبيًا[1]، وأفاد «الشال» بأنه تبقى التداعيات غير المباشرة لازدياد التوتر في الإقليم أكثر خطورة، فبعد الصدام السياسي الأخير (أي قطع العلاقات) بات احتمال زيادة وتيرة ومساحة الصراع الساخن أكبر، وذلك من جانب يعني مزيدًا من تخفيض الموارد التي باتت شحيحة لتمويل الأمن والصراع العسكري، ويعني من جانب آخر خفوت احتمالات التوافق والتنسيق لخفض الفائض من معروض النفط التقليدي، بما يعنيه من استمرار خفض أسعار النفط، وتأثير الاثنين في استقرار الإقليم واستقرار كل دولة شديد السلبية على المدى المتوسط إلى الطويل.

المحطة الثالثة: جزع بورصات الخليج:

ما إن تم إعلان قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية بين «السعودية» و«إيران» حتى هبت الرياح الصفراء على بورصات الخليج معلنة عن إيقاع تداعيات مباشرة.

فقد تعرضت أسواق المال في «دول مجلس التعاون الخليجي» إلى خسائر متباينة باستثناء السوق «العماني» جاء ذلك في صفحة الاقتصاد («في صحيفة القبس الكويتية بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٦م بقلم «خالد كبي»)، وجاء ذلك على وقع التهاب المشهد السياسي الإقليمي، وما تبعه من قرارات قطع العلاقات السياسية مع «إيران» من قبل «البحرين» و«السودان» والمخاوف من دخول دول أخرى على الخط (حصل ذلك كما فصلناه في «فصل المحور السياسي»).

(١) قال التقرير: إن الأرقام المذكورة من مصدر واحد وقابلة للتدقيق والمراجعة.

وتصدرت بورصة «قطر» الأسواق الخليجية الأكثر خسارة بنسبة ٦ , ٢٪، تلاها السوق «السعودي» بانخفاض دون مستوى ٦٨٠٠ نقطة، ليغلق على تراجع بنسبة ٤ , ٢٪ عند ٦٧٨٨ نقطة، بينما تراجع سوق «دبي» و«أبوظبي» بواقع ٦ , ١٪ و٣ , ١٪ لكل منهما على التوالي، بينما انخفض مؤشر بورصة «البحرين» ٨٠٢ , ٠٪ وفي «دولة الكويت» كسر المؤشر السعري حاجز أدنى مستوى له خلال عشر سنوات هبوطًا بنحو ٩٠ نقطة وأغلق المؤشر الوزني عند ٤ , ٨٧٣ نقطة (أدنى مؤشر وزني كان ٧ , ٣١٥ نقطة في ٢٢ يناير ٢٠٠٩م).

وتتأثر بورصة «الكويت» بحجم التبادل التجاري مع «إيران»، حيث تأتي «إيران» في المرتبة ١٩ ضمن قائمة أهم الدول المصدر إليها من دون النفط ومشتقاته، وذلك من خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٥م، بينما تراجعت نسبة الصادرات إليها إلى ٣٧ , ٥٪ خلال الفترة المذكورة، مقارنة مع الربع الثالث من عام ٢٠١٤م، لكن الدولة الخليجية الوحيدة التي سجلت ارتفاعًا في البورصة هي «عمان»، حيث أشار المؤشر إلى ارتفاع قدره ١٥ , ٠٪.

كما تأثرت بعض الأسواق العالمية إذ شهدت انخفاضات قياسية بنسبة ٧٪ وهو ما أدى إلى إيقاف التداولات.

وتبين الأرقام المذكورة أن متانة البنية الاقتصادية بين دول الخليج العربي و«إيران» لها تعلقات مفصلية مع العلاقات السياسية التي تربط بين المنظومة الخليجية و«إيران».

المحطة الرابعة: قلق المستثمرين العالميين:

أعرب عدد كبير من المستثمرين العالميين عن قلقهم من مآلات قطع العلاقات السعودية الإيرانية.

- الرئيسة التنفيذية لشركة «ستامفورد اسوشييتس» للاستشارات الاستثمارية «الكسندرا هاغارد» قالت: إن الوضع مخيف، وأشبه ببرميل بارود هناك، يبدو أن الوضع لن يتطلب الكثير لحدوث شيء خطير.

- مدير الاستثمار في «كولومبيا ترديندل» وهي شركة الصناديق الاستثمارية التي تدير أصولاً بقيمة ٣١١ مليار جنيه إسترليني، «مارك بيرجس»، يشعر بالقلق، ويقول: «من الواضح أننا نشهد عاصفة مطلقة.. تاريخيًا كان للجغرافيا السياسية تأثير محدود على الأسواق، لكن أعتقد أن الوضع بين «السعودية» و«إيران» ينطوي على إمكانية أن يكون الأمر مختلفًا هذه المرة. هذا لأننا نعتمد على «السعودية» التي ينظر إليها على أنها بلد مستقر في منطقة غير مستقرة، وهي منتج كبير للنفط وحليفة للغرب.. ومع انخفاض أسعار النفط تواجه الحكومة السعودية ضغوطًا مالية، وهو الأمر الذي دفعها إلى السحب من احتياطاتها المالية وبوتيرة سريعة. «السعودية» لديها الكثير لتتعامل معه، وتشكل «إيران» ضغطًا إضافيًا غير مرحب به في المنطقة» انتهى كلامه. أقول: إن السعودية ليست في مسار اقتصادي منحدر، وتعاملها المالي مع «إيران» نسبته ضئيلة للغاية في جدولها الاقتصادي..

لذا فإن تأثر «إيران» بقطع العلاقات السياسية بينها وبين السعودية أكبر بكثير في السجل الاقتصادي الإيراني منه في السجل الاقتصادي السعودي.

- المستثمرون الأمريكيون قلقون بشكل خاص بشأن ما يعنيه التوتر في الشرق الأوسط بالنسبة للرئيس الإيراني «حسن روحاني» الذي كان جزءًا لا يتجزأ من التحسن في العلاقات الدبلوماسية بين «الولايات المتحدة» و«إيران» في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٥م... الخوف هو أن التوترات المتفاقمة في الشرق الأوسط يمكن أن تضعف موقف «روحاني» وتمكن المتشددين الإيرانيين من تحقيق المزيد من السيطرة.

- مدير الاستثمار في «كورام»، شركة إدارة الأصول البريطانية، «مارتن غراي» يقول: «من شأن هذا الأمر أن يكون مخيفًا، لا سيما بالنسبة للولايات المتحدة والعالم المتقدم، فمن الصعب جدًا الرد على هذا الخطر باعتبارك مستثمرًا، لكنه

يتيح لك سببًا آخر لتكون في موقع دفاعي». ويشعر «غراي» أيضًا بالقلق حيال ما يعني انهيارًا في العلاقات، لجهة احتواء النزاعات في أماكن أخرى في المنطقة خصوصًا «سوريا»، فضلاً عن العلاقات الإيرانية مع الغرب... إن «السعودية» و«إيران» هما القوتان العظيمتان في منطقة الشرق الأوسط، وكلاهما يعمل بهدوء على تمويل قوى المعارضة في المنطقة.

قلت: إن «إيران» وحدها هي التي تمول عملاءها الإرهابيين في المنطقة، وإن وضع «السعودية» مع «إيران» في كفة متوازية بهذا الشأن خطأ فادح، ويدل على عدم الحيادية في التحليل، وفيه تشويه للحقائق بما لا يؤدي إلى استنتاجات صحيحة ومحقة.

- مستشار الاستثمار في «ويليس تاورز واتسون» «مارتن جيكس»، أكبر مستشار في العالم للمستثمرين من المؤسسات يقول: «لدينا عملاء قلقون بشأن الوضع في الشرق الأوسط، لكنهم لا يفعلون شيئًا حيال ذلك.. إن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يفعلوه إذا كانوا على يقين من أن «إيران» أو «السعودية» يمكن أن تؤثر سلبًا في أسواق الأصول هو الحد من المخاطر، لكن يجب عليهم حينها التخلي عن العائدات».

- رئيس قسم الأبحاث في «أسمور»، شركة الصناديق الاستثمارية التي تركز على الأسواق الناشئة، «جان دين» يقول: إن الأسواق تبالغ جدًا في مخاوفها إزاء التدهور في العلاقات السعودية الإيرانية، بالتأكيد البلدان بينهما خصومة ومصالح متنافسة، لا سيما في نقاط الاحتكاك، مثل «سوريا» و«العراق» و«اليمن» لكن كلا البلدين لديه حوافز قوية للدخول في بعض السياسات الخارجية النشطة لصرف الأنظار عن التطورات الاقتصادية المحلية المؤلمة.

- الرئيس المشارك للأسواق الناشئة في شركة «آر د يو سي بارتنرز» للاستثمار ومقرها «ميامي»، جيمس جونستون يوافق على الرأي السابق، ويقول: «تواجه الدولتان ظروفًا اقتصادية صعبة للغاية نظرًا لانخفاض أسعار النفط، ومن غير المرجح أن يشعل أي من الجانبين التوترات وتحمل التكاليف الضخمة المرتبطة مع المزيد من النفقات العسكرية». قلت: لكن «إيران» أشعلت التوتر بشكل ملتهب عندما سمحت بحرق «السفارة السعودية» في «طهران» و«قنصليتها» في «مشهد»! ثم يقول: «إن الإصلاحات الهيكلية في السعودية وبلدان أخرى في منطقة الخليج ستحقق اقتصادًا أكثر توازنًا وقوة، وقد زاد هذا الأمر من جاذبية قطاعات مثل الرعاية الصحية في منطقة الشرق الأوسط».
- الرئيس التنفيذي لشركة «رسملة» لإدارة الأصول التي تركز في عملها على الخليج، وتدير أصولاً بقيمة ١,٢ مليار جنيه إسترليني، «زاك حيدري» يعقب على مجمل ما ذكرنا بقوله: «هناك الكثير من الضجيج القصير الأجل حول التوتر الأخير في العلاقات - هذه ليست المرة الأولى التي تمر فيها منطقة الشرق الأوسط بأزمة لكنها أثارت انتباه المستثمرين العالميين هذه المرة بسبب النفط وأسعاره». قلت: ليس بسبب ذلك فقط، ولكن أيضًا بسبب الاستثمارات الهائلة للشركات العالمية في تحديث وتوسيع البنية الاقتصادية السعودية، وما يمكن أن تتأثر به تلك الاستثمارات من جراء توتر قطع العلاقات التي ربما تؤدي إلى احتكاكات خطيرة على المستوى الأمني في الحوض الخليجي.

إن مجمل ما ذكرته من أقوال يشير إلى مدى قلق المستثمرين الأجانب من عدم استقرار الأوضاع في هذه المنطقة الحساسة من العالم، خاصة أن اشتعالها لو حصل فإنه لن يقتصر على المنطقة الخليجية فحسب بل سيمتد إلى مناطق أخرى ليس الشرق الأوسط إلا أحد ميادينها.

المحطة الخامسة: الانعكاسات الاقتصادية للتوتر السعودي الإيراني على لبنان:

بثت «وكالة الأنباء السعودية» النبأ المدوي بقرار «الرياض» وقف مساعداتها لتسليح الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، وهو ما أحدث صدمة كبرى لدى الأوساط السياسية والأمنية اللبنانية.

وكان الملك الراحل «عبد الله بن عبد العزيز» قد قدم هبة لتسليح الجيش اللبناني بمبلغ ٣ مليارات دولار وهبة أخرى بمليار دولار عبر الرئيس «سعد الحريري»، والذي صرف أكثر من نصفها.

وقد عزا مصدر سعودي ذلك القرار إلى «المواقف اللبنانية التي لا تنسجم مع العلاقات الأخوية بين البلدين.. ولفت إلى أن المملكة دأبت وعبر تاريخها، على تقديم الدعم والمساندة للدول العربية والإسلامية، وكان للجمهورية اللبنانية نصيب وافر من ذلك، كما أنها وقفت إلى جانب «لبنان» في كل المراحل الصعبة التي مر بها وساندته من دون تفريق بين طوائفه وفئاته.. وأن «المملكة» تقابل بمواقف لبنانية مناهضة لها على المنابر العربية والإقليمية والدولية، في ظل مصادرة ما يسمى «حزب الله» اللبناني لإرادة الدولة، كما حصل في مجلس «جامعة الدول العربية» وفي «منظمة التعاون الإسلامي» من عدم إدانة «لبنان» الاعتداءات السافرة على سفارة «المملكة» في «طهران» و«قنصليتها» في «مشهد».. وأن «المملكة» ترى هذه المواقف مؤسفة وغير مبررة ولا تنسجم مع العلاقات الأخوية بين البلدين».. وأضاف المصدر بأن بلاده «قامت بمراجعة شاملة لعلاقاتها مع الجمهورية اللبنانية واتخذت قرارات منها:

- إيقاف المساعدات لتسليح الجيش عن طريق الجمهورية الفرنسية وقدرها ٣ مليارات دولار.
- إيقاف ما تبقى من مساعدة المملكة المقررة بمليار دولار المخصصة لقوى الأمن الداخلي.

وقال المصدر: إن «المملكة» تؤكد في الوقت ذاته وقوفها إلى جانب «الشعب اللبناني».

وأبدت مصادر وزارية لبنانية تخوفها من أن تتخذ «الرياض» إجراءات إضافية تطال لبنانيين عاملين في أراضيها، وكذلك مصالح رجال الأعمال اللبنانيين في ظل الأوضاع الاقتصادية الخطيرة التي تمر بلبنان وكذا أبدت تلك المصادر خوفها من أن تحذو «دول خليجية» أخرى حذو «المملكة». وكان من أسباب الموقف السعودي الغطرسة التي أبداها «حزب الله» اللبناني بلسان أمينه العام حسن نصر الله الذي صعد في خطابه بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٦م لهجته ضد السعودية.

وأعلن بعض النواب اللبنانيين أن ما حدث قد أقفل الأفق السياسي، وأشاروا إلى أن الانعكاسات لن تتوقف عند المسائل السياسية، بل ستنسحب على الوضع الاقتصادي اللبناني المنهك أساسًا.

وقد اعتبر رئيس الوزراء اللبناني «تمام سلام» قرار السعودية موقفًا سياديًا، وأن أي ضيم يصيب الإخوة في «المملكة» أو في باقي أنحاء الخليج العربي إنما يصيب «لبنان» في الصميم.

أما وزير العدل اللبناني «أشرف ريفي» فقد أعلن استقالته من الحكومة، وأصدر بيانًا جاء فيه «... لقد استعمل «حزب الله» هذه الحكومة في سياق ترسيخ مشروع الدويلة وبسط سيطرته» واحتج على موقف الوزير اللبناني «جبران باسيل» عندما صوت في «جامعة الدول العربية» ضد الإجماع العربي وامتنع عن إدانة الاعتداء على «السفارة السعودية» في «طهران»، وقال: «إنني أطالب الحكومة بالحد الأدنى بتقديم اعتذار للسعودية وقيادتها وشعبها، لا بل أدعوها إلى الاستقالة قبل أن تتحول إلى أداة كاملة بيد «حزب الله»». أما رئيس الحكومة السابق «سعد الحريري» فقد أصدر بيانًا، ومما جاء فيه: «إن كرامة «المملكة» وقيادتها هي من كرامة اللبنانيين الشرفاء الذين لن يسكتوا على

جريمة تعريض مصالح لبنان واللبنانيين للخطر، وإذا كان هناك من يفترض أن لبنان يمكن أن يتحول في غفلة من الزمن إلى ولاية إيرانية فهو واهم، بل هو يتلاعب في مصير البلاد ويتخذ قرارًا بجر نفسه والآخرين إلى الهاوية..».

واعتبر رئيس حزب «القوات» «سمير جعجع»، أن «حزب الله» يتحمل مسؤولية خسارة «لبنان» مليارات الدولارات من جراء تهجمه الدائم على «السعودية». أي أن تقييمه مادي بحت وليس مبنيًا على المبادئ! وذلك ليس بمستغرب.

وقد أيد الموقف السعودي تجاه «لبنان» معظم «الدول الخليجية»، وكانت كلاً من «البحرين» و«دولة الإمارات العربية» قد أصدرتا بيانين بهذا الصدد.

ثم ترتب على مواقف «حزب الله» أن قرر «مجلس التعاون الخليجي» اعتباره إرهابيًا.

ومن الناحية الاقتصادية فثمة محطات:

الأولى: لقد وفرت المملكة السعودية ما يزيد عن ٤ مليارات دولار، ويمكن استثمارها في مشاريعها التنموية.

الثانية: أن طرد اللبنانيين الذين يثبت انتماؤهم «لحزب الله» لن يؤثر في مجمل الأنشطة الاقتصادية، لا في «المملكة العربية السعودية» ولا في باقي «الدول الخليجية».

الثالثة: بموجب هذا القرار فسوف تتخلص «الدول الخليجية» من الخلايا السرية والخلايا النائمة التي تخدم «إيران» تحت مظلة «حزب الله»، أي تخدم المشروع الإيراني الصفوي بجوازات لبنانية.

الرابعة: أن القرار السعودي قد فرقع الأوضاع الاقتصادية والسياسية في لبنان وعرى حقيقة مواقف حزب الله الخادم الأمين للمشروع الصفوي الإيراني في المنطقة.

تردي الاقتصاد الإيراني في هاوية الفساد:

إن تراكمات الفساد في الاقتصاد الإيراني تمتد إلى سنوات خلت، حيث إن كثيرًا من المتنفذين من التوجهات كافة سواء من المحافظين أو الإصلاحيين أو المعتدلين، وظفوا إمكاناتهم ومناصبهم للانتفاع الشخصي من خلال ما يتم طرحه من مشاريع اقتصادية كبرى أو صغرى، وقد كشفت المنافسات الانتخابية بين كافة الفئات والشخصيات عن كثير من تلك الممارسات الاستغلالية للمناصب والنفوذ.

وأبرز ما حصل من مخالفات:

عمليات التهريب:

وقد أشارت الصحف الإيرانية (بحسب تقرير نشر في صحيفة «القبس» الكويتية بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٦م) إلى أن ذلك يتم بإشراف «مافيا»! وأن تلك «المافيا» مدت أنابيب بين «العراق» و«إيران» لنقل وتهريب مشتقات النفط، وهي التي تورد الأسلحة والخمر بأنواعه من «شمال العراق» إلى داخل «إيران»، وقالت أجهزة إعلام معارضة للنظام إن قادة «الحرس الثوري» ومسؤولين كبارًا في أركان النظام الإيراني يشرفون على عدة أنواع من عمليات التهريب تتعلق بالشادور الأسود (٥٥٠ مليون دولار سنويًا) وأنواع السجائر (١٠٠ مليون دولار سنويًا) والدواء النادر (١,٥ مليار دولار سنويًا!) بالإضافة إلى تهريب المخدرات، ويشرف على قناة من قنوات هذه «المافيا» في التهريب إلى داخل «إيران» قائد «الحرس الثوري» الأسبق «محسن رفيق دوست» وكذلك العميد «عبدالله عراقي» وهو المسؤول عن تهريب المخدرات إلى «أوروبا» ودول المنطقة عبر الطائرات، وعبر أسطول مكون من ٣٠٠ شاحنة، وقد احتجزت قوات دولية منذ فترة ليست يسيرة أربعة زوارق إيرانية تابعة لشركة مقربة من «الحرس الثوري» تحمل مخدرات، وكانت مهمتها إيصالها إلى سفينة في المحيط الهندي بقيمة ٤ مليارات دولار!.

ويؤكد تقرير لوزارة المالية الإيرانية أن ما بين ٤٠٪ و٤٤٪ من المؤسسات والشركات التابعة للقوات المسلحة لا تخضع لقانون الجمارك، ولا تدفع هذه الشركات أي ضرائب للحكومة.

بينما ذكرت بعض التقارير أن قيمة التجارة غير القانونية في «إيران» (التهريب والمخدرات) تصل سنويًا إلى حوالي ١٤٠ مليار دولار! ولا يعرف بالضبط نسبة وسهم قادة «الحرس الثوري» من هذه التجارة، نظرًا لأنها سرية ومعقدة جدًا! وتقدر تقارير حكومية قيمة السلع المهربة التي لا يدفع أصحابها ضرائب ولا جمارك حوالي ٣٠ مليار دولار! وقدرت قيمة مشتقات النفط المهربة ٧ مليارات دولار سنويًا!.

وكان وزير الداخلية الإيراني قد صرح بأن عائدات تجارة المخدرات في «إيران» تقدر بما بين ٩ مليارات و١٠ مليارات دولار سنويًا! وأن بعض أصحابها ينفقون جزءًا من هذه الأموال على مهمات إيصال مرشحيهم إلى عضوية البرلمان وجهات أخرى في أركان النظام.

وقد عرف عن قادة «الحرس الثوري» و«الأمن» في الأعوام السابقة حصولهم على كميات كبيرة من النفط لبيعها في السوق السوداء، تحت ذريعة الالتفاف على العقوبات الدولية، وعدم إرجاع قيمة هذه الكميات الهائلة إلى وزارة النفط.

وقد نخر الفساد في جميع مرافق الدولة الصفوية الإيرانية.

وكمثال على ذلك، فقد كشف تقرير لوزارة الزراعة أنه يتم سنويًا تدمير ١٥ مليون طن من المحاصيل الزراعية بواسطة «مافيا» نهب الأراضي العامة، وقد أشار تقرير «لمنظمة الحفاظ على البيئة» إلى أنه تم حتى أواخر عام ٢٠١٥م نهب أكثر من ٥٠٪ من الأراضي العامة، وتحرق أسبوعيًا عدة غابات في أنحاء البلاد بصورة متعمدة لتحويلها إلى أراض جرداء، ثم إلى فلل شخصية للمسؤولين، وتدعي وزارة «الجهاد الزراعي» أنها أجبرت على التخلي عن أراض وغابات وطنية لمصلحة «الحرس» و«التعبئة» و«عناصر السلطة

القضائية» التي اتهمت بدورها البلديات المحلية بأنها وراء تسلم الرشى لتغيير الأراضي العامة وتحويلها إلى أراضٍ شخصية ثم بيعها للأشخاص والدوائر الحكومية.

وكشفت أجهزة الإعلام عن سيطرة «مافيا» نهب الأراضي العامة على ١٠٠ هكتار من أفضل المناطق السياحية العامة في منطقة «حيران» وتحويلها إلى مناطق سكنية.

واقتحم الفساد أروقة البرلمان حيث تم الكشف عن تورط أكثر من ١٠٠ نائب في «مجلس الشورى» بنهب آلاف من الهكتارات من الأراضي الحكومية تقدر أثمانها بأكثر من ٢٥ مليار دولار.

وأكد تقرير صادر من حكومة «روحاني» أن «مافيا» نهب الأراضي الحكومية حصلت مؤخرًا على أراض يقدر ثمنها بـ ١,٥ مليار دولار. وأن هذه الأموال وزعت بين كبار مسؤولي النظام (بحسب «القبس» الكويتية ٥ سبتمبر ٢٠١٥م).

ومما يلفت النظر مساهمة القضاء في رسم الصورة السوداء لذلك الفساد المستشري، فقد تغاضت السلطة القضائية عن توجيه أي اتهام إلى مسؤولين سابقين أو مسؤولين حاليين في أركان النظام إذا كان الاختلاس أقل من ٥٠٠ مليون دولار! وأنها مستعدة فقط لملاحقة أي مختلس يبلغ اختلاسه أكثر من مليار دولار! وبناء عليه تم الإفراج عن العميد «رويانيان» قائد في «الحرس الثوري» سابقًا والمشرف العام لنادي «برسبوليس الرياضي» لأنه متهم باختلاس ٤٩٠ مليون دولار فقط! (بحسب صحيفة «أسبوعية اقتصاد ملي» بعنوان: أزمة البلاد الاقتصادية راجع «محطات إيرانية» في صحيفة «القبس» الكويتية ١٢ سبتمبر ٢٠١٥م).

اتهامات حكومية للحرس الثوري:

يعترف معظم قادة «الحرس الثوري» بأنهم وأسرهم كانوا معدمين ولا يملكون حتى قوت يومهم، وأنهم كانوا يقفون بعد إسقاط الشاه في طوابير طويلة للحصول على علبة

جبن أو طبق بيض بسعر حكومي، لكنهم اليوم وبواسطة احتكار السلطة والتجارة تحولوا إلى أغنى الناس، وأسماؤهم أصبحت مدرجة في قائمة أثرياء العالم! يقول قائد الحرس «محمد علي جعفري»: «إن من حق الحرس التدخل في السياسة والاقتصاد وإيجاد موازنة سياسية في «إيران»، وأن المرشد علي خامنئي هو من طلب من قادة الحرس التدخل، في حين أن الخميني منع قادة الحرس من أي تعاط في هذين المجالين».

وتعتبر «مافيا» «الحرس الثوري» من أقوى «مافيات» «إيران» المالية، حيث لها شركات عملاقة وتسيطر على مصانع ومناجم، وتشرف على ٩٠٪ من المشاريع، ولها (أي «مافيا» الحرس الثوري) حصة كبرى في مجالي النفط والغاز وتسيطر على متاجر الأسواق التقليدية.

وقد تبادل «الحرس الثوري» و«روحاني» الاتهامات، إذ صرّح «روحاني» بأنه إذا اجتمعت الأسلحة والأموال والإعلام والأسواق التجارية والتهريب والسلطة بيد جهة واحدة من أركان النظام (يقصد الحرس الثوري) فهذه هي بؤرة الفساد، إذ تمثل الوقوف ضد إرادة الشعب، وهي انتهاك للقانون. فرد قادة «الحرس الثوري» عليه فورًا قائلين: إنه إذا كان «لروحاني» أي اعتراض في هذا المجال، فليوجه إلى المرشد «خامنئي»، لأننا نطبق إرادته فقط!.

وكان تقرير حكومي قد ذكر أن قادة «الحرس الثوري» لهم ثروات تقدر بمئات مليارات الدولارات، في حين أن راتب أي من هؤلاء لا يتجاوز ٥٠٠ دولار شهريًا. وذكر التقرير أن جميع عقود «الحرس الثوري» غير قانونية لأنها تتم بينه وبين البرلمان الذي هو تحت سيطرة الأصوليين دون إعارة أي اعتبار لموقف الحكومة من هذه العقود.

وكشف التقرير عن سيطرة «الحرس» على كل الاتصالات والشحن والتصدير والاستيراد ومصانع البتروكيماويات والطاقة وجزء كبير من النفط والغاز والاستثمار في المشاريع و٨٠٪ من البنوك والمؤسسات المالية، وأن قادة «الحرس الثوري» يحصلون

على ميزانية مالية كبرى من الحكومة سنويًا والتي تضطر دومًا إلى انتقاص ميزانية المشاريع العامة وخدمات المواطنين لتزج بها في أفواه قادة «الحرس الثوري» وجيوبهم.

وكان تقرير قد نُشر أثبت بالوثائق سيطرة «الحرس» على شركات «الهاتف» بأنواعها وشركات «الغدير» و«خاتم الأنبياء» و«المستضعفين» و«مصافي نفط» «طهران» و«أصفهان» و«مصارف بارسيان» و«ملت» و«تجارت» و«سينا» و«صادرات» و«قوانين» و«مهر» و«ثامن» و«أنصار» و«موحدين» و«عسكرية»، بالإضافة إلى شركات ومصانع عملاقة، من دون أن تدفع هذه البنوك والشركات والمصانع أي ضرائب للحكومة، وفقًا لتقرير رسمي، إلى جانب سيطرة قادة «الحرس الثوري» على أكثر من ٦٠ ميناء ومرفأ تجاريًا مخصصًا لتجارة التهريب بكل أنواعها في «جنوب إيران» وعشرات نقاط تهريب مع «تركيا» و«أفغانستان» و«باكستان» و«العراق». (بنصِّه، نقلاً عن صحيفة «روز - النهار» الإيرانية، بعنوان: من الطوابير إلى قائمة الأثرياء، ترجمة «القبس» الكويتية بتاريخ ٧ مايو ٢٠١٦م).

تبادل اتهامات الاختلاسات بين الأصوليين والمعتدلين:

كتبت صحيفة «أمروز» الإيرانية مقالاً بعنوان: «من الذي اختلس أكثر» ذكرت فيه تبادل تهم الاختلاسات بين الأصوليين والإصلاحيين، قالت فيه: «تصاعدت في «إيران» الاتهامات بين الأصوليين والمعتدلين بشأن من الذي اختلس أكثر، ومن جهة التي تستحق السيطرة على رئاسة مجلس الخبراء.

الشيخ «محمود شاهرودي»، هو أحد أبرز المرشحين لقيادة «مجلس الخبراء» كان قبل أعوام رئيسًا لما يسمى «المجلس الأعلى» في «العراق»، وبعدها تسلم رئاسة السلطة القضائية في «إيران»، طرح اسمه على أنه مرشح أساس للأصوليين لرئاسة «مجلس الخبراء»، وزعم «شاهرودي» أنه طيلة حياته لم يختلس فلسًا واحدًا، وأنه أنجب المسؤولين، ولم يتورط بتاتًا لا في أزمات سياسية ولا ملفات مالية. لكن التيار المعتدل

نشر وثائق تتهم صهره ومقربين له باستغلال اسمه لاستلام مئات ملايين الدولارات من البنوك الحكومية وعدم إعادتها، وكذلك استيراد حوالي ألف سيارة غالية الثمن دون دفع جمارك، والحصول أيضًا على مزايا للاستيراد والتصدير بالعملة الصعبة بأسعار هابطة.

بالمقابل نشر الأصوليون ما وصفوها وثائق مالية تتهم مقربين من الشيخ «رفسنجاني»، ومنهم صهره «مرعشي» بنهب المال العام وعقد صفقات وهمية والحصول على دولارات حكومية وقروض مالية دون ردها إلى البنوك منذ أكثر من عقدين من الزمن.

ونشر الأصوليون أيضًا، ما أسموه توصيات المرشد «خامنئي» لنشر أي اتهامات ضد كبار المسؤولين في النظام، لأن ذلك يؤدي إلى تشويه سمعة النظام من قبل المسؤولين، وزعم هؤلاء أن «خامنئي» أوصى نائب الرئيس «روحاني»، «جهانغيري»، بالتوجه والتركيز فقط على تطبيق ما يسمى الاقتصاد المقاوم وعدم إثارة أي ملفات مالية أو اقتصادية تسيء إلى كبار المسؤولين، وأن يرضى كل تيار بما حصل عليها من إمكانيات ومزايا..» (تاريخ نشر المقال إبريل ٢٠١٦م). وهي محاولة من خامنئي للتغطية على ملفات المختلسين، بحسب قول المراقبين.

توارث اتهامات الاختلاسات بين الحكومات الإيرانية:

صحيفة «روز» الإيرانية كتبت تقريرًا مهمًا عن توارث الاتهامات بين الحكومات الإيرانية المتعاقبة ونشر في إبريل ٢٠١٦م، وجاء فيه: «على مرِّ عقود من الزمن والحكومات المتعاقبة في «إيران» وفي سيناريو لذر الرماد في عيون الرأي العام، تتهم هذا الحكومات بعضها بعضًا بسرقة المال العام ونهب تلك الحكومة أكثر من الحكومة الحالية، فحكومة «أحمدي نجاد» اتهمت حكومة «محمد خاتمي» بسوء الإدارة وتفريغ الصندوق المالي الاحتياطي، وعندما أزيحت حكومة «أحمدي نجاد» اتهمتها حكومة «حسن روحاني» بالفساد المالي، ونهب ما لا يقل عن ٢٠٠ مليار دولار من عائدات «إيران» خلال ثمانية أعوام. حكومة «روحاني» تزعم أنها أنجبت أشرف حكومة على الإطلاق، وأنها ترفع

شعار مكافحة الفساد، ووقفت ضد نهب المال العام، لا سيما السمسرة بالنفط، إلا أن منافسي هذه الحكومة الحالية يسخرون من هذا الادعاء ويتهمونها بأنها نهبت حتى الآن (أقل من ٣ أعوام) ١٠٠ مليار دولار من العائدات، وأنها خلافًا لحكومة «أحمدي نجاد» بادرت بقطع المنح المالية عن ثلث المواطنين في الوقت الراهن، وأنها لم ترفع رواتب الموظفين ولا المتقاعدين سنويًا كما جرت العادة، وأنها تكذب على المواطنين بشأن تقلص نسبة التضخم وخفض الأسعار... وكذلك فإن حكومة «روحاني» خلافًا للحكومات السابقة فرضت النظام الضريبي المباشر على المواطنين وليس على الشركات الحكومية ولا مؤسسات أركان النظام، وها هي اليوم تفرض ضرائب مباشرة حتى على حسابات المواطنين المالية والخاصة في البنوك، ويقول مواطنون إن حكومة «روحاني» غير قادرة على استعادة الأموال التي نهبها كبار المسؤولين وأركان النظام، وتنوي تعويض عجزها المالي من جيوب المواطنين، إضافة إلى ذلك ادعت الحكومة بتحسن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين بعد الاتفاق النووي وإلغاء العقوبات، إلا أنه مع مرور ٣ أشهر من إلغاء العقوبات لم يتحسن الوضع الاقتصادي بتاتًا، وزادت معيشة المواطنين سوءًا».

الاختلاسات تشل الاقتصاد المقاوم:

طرح «المرشد الأعلى» مشروع «الاقتصاد المقاوم» باعتباره سبيلاً «لإيران» لتحقيق اكتفاءها الذاتي، ولتستقل عن ضغط احتياجاتها للغرب. غير أن هذا المشروع اصطدم بالواقع المر الذي يهيمن على الساحة الاقتصادية التي يسري الفساد في عروقها كسريان الدم في شرايين الجسد. وقد كتبت صحيفة «روز» الإيرانية مقالاً مهمًا نشر في مايو ٢٠١٦م حول هذه القضية، ومما جاء فيه: «انتقد رئيس «مجلس الشورى» الإيراني «علي لاريجاني» بشدة ما وصفه استمرار جهات فاعلة (في النظام) بعمليات تهريب السلع، وعدم الرضوخ لمقررات الحكومة والبرلمان في هذا الصدد، وصرّح «لاريجاني» بأن

وجود عمليات تهريب تقدر بـ ٢٥ مليار دولار سنويًا في «إيران» تمنع من تحقيق مشروع الاقتصاد المقاوم الذي دعا إليه المرشد الأعلى «خامنئي» مؤخرًا... وكشف تقرير حكومي أن أكثر من ٥٠٪ من مصانع «إيران» إما أغلقت وإما أنها ستتوقف عن الإنتاج نهائيًا بسبب استثمار دخول سلع صينية رخيصة وذات جودة هابطة إلى «إيران»، ويقدر حجم هذه التجارة بـ ٣٥ مليار سنويًا، وإن بعض أركان النظام وبهدف الحصول على عملة صعبة بأسعار متدنية من الحكومة يمارسون هذه التجارة، وإنهم يستوردون من «الصين» حتى إبر الخياطة، بل حتى أبسط الصناعات يستوردونها من «الصين»، وهي سلع يمكن إنتاجها ببساطة في «إيران» التي تدعي أنها تصنع صواريخ عابرة للقارات. وقد أكّد قائد «قوى الشرطة» في «إيران» العميد «اشتري»، وبعد لقائه المرشد الأعلى «خامنئي» أن بعض أركان النظام يمارسون عمليات التهريب، وقد طلب الإذن من المرشد للتصدي لهذه العمليات إذا تطلب الأمر. وكان النائب «أحمد توكلي» قد صرّح بأن بعض أركان النظام لا يكتفون بنهب المال العام، بل يمارسون تجارة التهريب ولهم مؤسسات وسفن وشاحنات وعلاقات تجارية واسعة النطاق مع دول الجوار، لا سيما بعض «دول مجلس التعاون»، وإنه لا يمكن حل الأزمات الاقتصادية في «إيران» إلا من خلال منع السمسرة بالنفط والحفاظ على عائدات البلاد والتصدي لعمليات التهريب الواسعة».

وقد ذكرت صحيفة «إيران أمرور» الإيرانية في عددها في مايو ٢٠١٦م ما يدل على تفاقم أزمة الاختلاسات إلى درجة التهديد بنشر الفضائح السوداء الخاصة ببعض أعضاء الحكومة السابقة، فقالت: «تشير التقارير إلى أن مسؤولين في أركان النظام الإيراني، لا سيما مسؤولين في الحكومة السابقة حزموا حقائبهم لبيع عقاراتهم وسحب أموالهم من البنوك، وقرروا الهروب إلى خارج البلاد، وبالفعل فإن بعض هؤلاء فروا أولاً إلى «تركيا»، ومنها إلى «دول أوروبية»، ومن هؤلاء مسؤولون في «مجلس الرقابة» ومديرو «بنوك» و«مؤسسات حكومية» و«شركات تأمين»، بالإضافة إلى مسؤولين عسكريين وأمنيين متهمين بالحصول على شراء غير شرعي من خلال نهب عائدات البلاد والسمسرة

بالنفط، وأكدت التقارير تورط عدة بنوك في «الصين» و«الهند» و«تركيا» بغسل أموال هؤلاء المختلسين، وأن أحد الهاربين، وهو مسؤول في «مجلس الخبراء» هدد بنشر فضائح وأسرار هذا المجلس إذا تمت ملاحقته بواسطة «البوليس الدولي»، وفي الواقع فإن معظم الاختلاسات تمت تحت ذريعة تطبيق خطة ما يسمى «الاقتصاد المقاوم» التي دعا إليها «المرشد»، وتقضي بالالتفاف على العقوبات الدولية وتأسيس شركات وهمية لكبار المسؤولين بهدف السمسرة بالنفط وإيداع عائدات البلاد في حساباتهم بذريعة التهرب من العقوبات، إلا أن هؤلاء سلبوا أموال البلاد ونهبوا عائدات النفط، مدعين أنهم وزعوها على الفقراء والمحرومين في «إيران»، أو على أنصار النظام في المنطقة، إلا أن حكومة حسن «روحاني» فضحت زيف ادعاء هؤلاء وأكدت في تقارير موثقة أن جميع هؤلاء هم من كبار مختلسي المال العام، وأن ما تسمى بالأعمال الخيرية ودعم المقاومة وتوزيع الهبات، ما هي إلا ستائر للتغطية على عمليات نهب المال العام وسمسرة النفط. بالمقابل، زعمت أجهزة إعلام أصولية أن حكومة «روحاني» ماضية هي أيضًا في نهب المال العام، حيث أصدرت من جهتها قرارًا بجواز حصول أي مدير أو مسؤول في الحكومة على مليون إلى ٣ ملايين دولار هبة مالية، أو قروضًا من دون فائدة من البنوك الحكومية، في وقت أصدرت فيه الحكومة ذاتها قرارًا أوقفت فيه المنح المالية الشهرية عن ٦ ملايين أسرة في «إيران»..».

قلت: وهكذا، وبفم مفتوح وعلى رؤوس الأشهاد، يستعلن المسؤولون الحكوميون بثرائهم على حساب أقوات الفقراء والمحتاجين من عموم أفراد الشعب الإيراني.

وفي هذا السياق نشرت صحيفة «أمرور» الإيرانية في مايو ٢٠١٦م مقالاً يلقي أضواءً أخرى على مساحات الاختلاسات، ومما جاء فيه: «نشر تقرير للتلفزة الإيرانية قائمة موثقة عن تسلم المسؤولين الحاليين في حكومة «حسن روحاني» رواتب عالية جدًا، تقدر بعضها ما بين ٥٠ إلى ٢٠٠ ضعف الموظف الحكومي في «إيران»، وتؤكد

هذه القائمة أن راتب كل مدير مصرف حكومة أو مؤسسة حكومية مثل شركات التأمين لا يقل عن ٥٠ ألف دولار شهريًا! وأن راتب بعض وزراء الحكومة مثل وزير الاقتصاد «طيب نيا» يفوق ٩٥ ألفًا شهريًا، وبعض هؤلاء يتسلمون رواتبهم ليس بالعملة الإيرانية بل بالعملة الصعبة، وكانت بعض الجهات نشرت قائمة برواتب نواب في «مجلس الشورى» الإيراني، يفوق كل منها ٤٥ ألف دولار. ومن السخرية أن الراتب المسجل لأيٍّ مسؤول حكومي أو نائب في البرلمان هو حوالي ٥٠٠ دولار!.

ولكن جميع هؤلاء يحصلون على «مزايا» تدرج مع رواتبهم تقدر ما بين ٤٠ إلى ٨٠ ألف دولار شهريًا، بدل أتعاب وإضافة ساعات عمل! ونشرت منظمة التفتيش العام بيانًا أكدت فيه أن بعض المديرين والمسؤولين في النظام والحكومة يحصلون أيضًا كل عام على منحة مالية تقديرية لا تقل عن ٥ ملايين دولار، وبعد الكشف عن الراتب الذي يستلمه مدير «التأمين المركزي» للحكومة وهو ١٨٠ ألف دولار شهريًا، قدم هذا المسؤول استقالته فورًا وقرر الهجرة إلى الغرب من دون أي محاسبة أو ملاحقة قضائية، وادعت حكومة «روحاني» في بيان لها أنها قررت أن لا يزيد راتب كل مسؤول أو مدير عن ألفي دولار شهريًا، إلا أنه تم الكشف بعد ذلك عن أن معظم هؤلاء يتسلمون رواتب من ٣٠ إلى ٥٠ مؤسسة حكومية على أنهم مستشارون وأعضاء فخريون، وهذا يعني أن راتب كل من هؤلاء سوف يستمر شهريًا وليصل إلى أكثر من ١٥٥ ألف دولار، في حين أن راتب العامل والموظف في «إيران» لا يزيد عن ٦٠٠ دولار شهريًا». انتهى ما نقلته من الصحيفة.

و«للمفتش العام» الإيراني كلمته:

كشف المفتش العام في «إيران» - سابقًا - «عباس باليزبان» النقاب عن أن العديد من المتهمين باختلاس المال العام يعدون أنفسهم للهروب من «إيران»، وأن بعض هؤلاء، (ومنهم المدعي العام السابق «سعيد مرتضوي» المتهم باختلاس ١٥ مليار دولار! وبقتل

المئات في حوادث ٢٠٠٩م!)، نقلوا جزءًا من أموالهم، والكثير من الوثائق الخاصة بهم إلى خارج «إيران»، تمهيدًا لهروبهم!

وقد كشف «باليزبان» عن تورط أكثر من ٩٠٠ مسؤول، منهم ١٢٦ «رجل دين» في نهب المال العام واختلاس عائدات البلاد، والسيطرة عنوة على كبريات الشركات الحكومية. إلا أن «السلطة القضائية»، وبدلاً من أن تكافئ هذا المسؤول قامت بعزله من منصبه وأودعته السجن لمدة ٣ أعوام بتهمة نشر الأكاذيب والتشويش على الرأي العام. وكان «باليزمان» قد كشف عن أنه هدد بالقتل هو وأسرته في حالة عدم التراجع عن تصريحاته بشأن قائمة كبار المختلسين في أركان النظام، ومنهم خطباء لصلاة الجمعة و«طهران» و«مشهد»! (بحسب صحيفة «مردا» الإيرانية في يوليو ٢٠١٦م).

هذا ما نقلته مما كتبته الصحيفة الإيرانية، ولعله غيض من فيض، ولو تتبعنا مجمل ما تكتبه الصحافة الإيرانية عن ألوان الفساد المالي المستشري في «إيران» لجمعنا من ذلك مجلدات، ولعلنا لا نجافي الحقيقة إن قلنا إن حرب «إيران» في «سوريا» ومداخلاتها في «العراق» قد أعطت غطاءً لكثير من الاختلاسات المالية والمادية، وما أكثر ما تنتجه الحروب من أثرياء حرب يقتاتون من إذكاء نارها ويغتنون من اشتداد أوراها!

وقفات مع الاختلاسات:

ولنا الوقفات التالية مع ما تم ذكره:

الأولى: إذا كان هذا الفساد، وبهذا الحجم، قد حصل في ظل العقوبات الاقتصادية، فلنا أن نتصور مساحة استشرائه بعد رفع تلك العقوبات، فإذا كان الكلام فيما سبق يتعلق بعشرات المليارات، فلا ندري، فلعل الكلام سيكون فيما لحق (أي بعد رفع العقوبات) بمئات المليارات!

الثانية: إن ما يسمونه بالسوق السوداء، وهي سوداء فعلاً، بل حالكة السواد!، هي الأرضية التي يتحرك على أرجائها وفي بطون دهاليزها، وفي ملتويات ممراتها، الاقتصاد

الإيراني. وفي ظل هذا المستوى المتدني من الممارسة فإن «إيران» لن تكون قادرة على النهوض على قدميها فيما يتعلق بخطط التنمية واستكمال متطلبات بناها التحتية.

الثالثة: إن جراثيم الفساد، وقد دخلت في تركيبة القوى الفاعلة في «إيران»، سرعان ما سوف تنتشر إلى جميع الطبقات الجماهيرية، وستمارسها كل فئة شعبية بحسب ترتيبها في السلم الاجتماعي للتسلسل الطبقي، بغض النظر عن الأعراف والانتماءات، ذلك أن الجراثيم لا تفرِّق بين الناس بحسب أعراقهم أو انتماءاتهم. ومع هذا الانكفاء الأخلاقي والانزلاق السلوكي في طبقات الشعب الإيراني كافة (إلا من رحم الله من أفراد) فإن البنية الاجتماعية الإيرانية متجهة نحو التقوض على نفسها بما يؤدي في النهاية إلى تفكك أواصرها وتحلحل عقدات حبائلها.

الرابعة: إن «المافيا»، عادة ما تستفيد، من إحداث القلاقل وتعميم الفوضى، لأن ذلك مقومات تضخم انتفاعاتها الباطلة المتسارعة، وضمن هذا التحليل، فإن هذه «المافيا» ستتبنى مفاهيم «تصدير الثورة» لإبقاء زخم «الحراك الحربي» متقدًا ومتواصلاً في مناطق عدّة، وخاصة «الدول العربية الخليجية» وكذلك «سوريا» و«العراق» و«لبنان» و«اليمن». والمستفيد من كل ذلك هم المنتمون للطبقات السياسية والأمنية (وخاصة «الحرس الثوري» و«القوات المسلحة»)، فضلاً عن «البازار» والمكونات الاقتصادية الأخرى.

الخامسة: في حال رأت تلك «المافيا» أن حجم دخولها من الاختلاسات والتهريب، بعد الاتفاقات النووية، هو أقل من المتوقع، أو أقل مما كان عليه قبل تلك الاتفاقات، فإنها ستعمد إلى وضع العراقيل أمام تنفيذ تلك الاتفاقات. (ذكرت هذا الاحتمال مع كونه ضعيفًا، ولكن ربما يكون هذا هو الشأن لبعض مكوّنات «المافيا»، وليس «المافيا» بمجملها).

السادسة: غالبًا ما يختلف «الحرامية» فيما بينهم لدى اقتسام غنائم السرقة والاختلاس والتهريب. وبما أن تلك الممارسات المشينة والقذرة قد استفحلت في ذلك

النسيج الحزبي والفئوي المكوّن لمجمل الطبقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، فإن ذلك سيبقى بمنزلة الفتيل الذي إذا اشتعل أحرق عموم الهيكل الحاكم والمنتفع على السواء، وإن مثل هذه الشرارات يمكن أن تتولد في أي وقت وفي أي حالة، وهو ما يمكن وصفه بأنه نار تحت الرماد! فإذا اشتعلت انكشف اللصوص!

وما يدرينا، فإن بعض الدول ستوصف مستقبلاً بأنها كانت يومًا ما «نمرًا من ورق»!، وربما كانت «إيران» في مقدمة ركب تلك الدول.

مستقبل الاقتصاد الإيراني بين مدرستين:

تتنازع مستقبل الاقتصاد الإيراني مدرستان:

- مدرسة المرشد الأعلى «علي خامنئي».

- مدرسة رئيس الجمهورية «حسن روحاني».

تبنى الأول (خامنئي) مدرسة «اقتصاد المقاومة» المعتمد على الاكتفاء الذاتي.

وتبنى الثاني (روحاني) مدرسة «اقتصاد التعاون» المعتمد على الانفتاح على العالم.

وقد أكد كل منهما ذلك في كلمتين لهما بمناسبة السنة الفارسية الجديدة، بما يسمونه «عيد النيروز»، وقد ثمّن كل منهما ما شهده عامهم الفارسي المنصرم من رفع العقوبات عن «إيران» والمتعلقة بالملف النووي، واتفقا على أن الاقتصاد ينبغي أن ينال الأولوية القصوى في سنتهم الجديدة. واختلفا في الأسلوب المفضي لذلك.

فأما «خامنئي» فقد أعلن أن سنة ١٣٩٥ (الفارسية) هي سنة «اقتصاد المقاومة» المستند إلى العمل والتطبيق، وأن على «إيران» الأخذ بخطوات للحد من تأثرها بالأعداء، إشارة إلى «الولايات المتحدة» و«حلفائها»، منسجمًا في قوله مع آرائه السابقة المنصبة على التحذير من السماح بأي شكل من أشكال النفوذ الغربي داخل «إيران»، وبأن الاقتصاد الإيراني يستفيد من سيل مبعوثي الشركات الغربية الذين توافدوا على «طهران»،

وقال خامنئي: «إن «إيران» ما زالت تواجه مصاعب في التعامل مع البنوك الأجنبية والنظام المالي الدولي حتى بعد رفع العقوبات بسبب برنامجها النووي، وذلك نتيجة للسياسات الأمريكية» هكذا قال، (بحسب وكالة رويترز ٢٠ مارس ٢٠١٦م).

وأما «روحاني» فقال: «إن مزيدًا من التواصل مع الدول الأخرى سيكون شرطًا أساسيًا للنمو الاقتصادي». وقال أيضًا: «أنا على ثقة من أنه عن طريق التعاون والجهد المبذول داخل الدولة والتواصل والبناء مع العالم، فإن بمقدور اقتصادنا الازدهار والتطور.. وأن الشركات من كل الدول محل ترحيب لدخول السوق ما دامت تستعين بالعمال الإيرانيين وتجلب التنمية الاقتصادية إلى البلاد» (بحسب وكالة رويترز ٢٥ مارس ٢٠١٦م).

والذي هو واضح أن هذا الخلاف سينعكس سلبًا على مجمل الاقتصاد الإيراني، إضافة لانعكاساته على مختلف الأطياف السياسية.

سيستغل تيار المحافظين (أي تيار «خامنئي») تمكنه من إمساكه بالمفاصل الرئيسة في الدولة لفرض رؤيته، وسيؤيده «القطاع الخاص» المنتج لأنه سيستفيد من هذا التوجه، في حين سيستغل تيار الإصلاحيين (أي تيار «روحاني») ثقله في الحكومة لفرض رؤيته، وسيؤيده في ذلك تياران، أحدهما: تيار اقتصادي داخلي لأنه سيستفيد من تفعيل حركة الاستيراد والتصدير، والآخر: تيار اقتصادي خارجي مكون من شركات ورجال الأعمال لأنهم سيستفيدون من هذه الفرصة لتفعيل استثماراتهم في داخل «إيران» وخارجها.

وبسبب تعارض هاتين الرؤيتين (خامنئي - روحاني) في التعاطي مع الجانب الاقتصادي فإن «إيران» ليست مقبلة على ازدهار اقتصادي، وسينعكس ذلك على أمور، منها:

- المواقف السياسية.
- تخبط أنشطة القطاع الخاص.

- انكماش الدور الحكومي اقتصاديًا بسبب ضغط المحافظين.
- تعثر مشاريع الخصخصة.
- زيادة توسع الفجوة بين مخططات التنمية الاقتصادية ومخططات زيادة تمويل الأعمال العسكرية «للحرس الثوري» في كل من «سوريا» و«العراق»، وكذلك الدعم المالي «لحزب الله اللبناني».

وسينتج من كل ذلك «بعثرة» القرارات الإيرانية في كثير من المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية لخضوع كل منها إلى التنافس الشديد بين مدارس مختلف الأطياف «الدينية» و«الليبرالية».

الاقتصاد الإيراني والطموح التوسعي الصفوي:

لا يمكن «لإيران» تحقيق طموحاتها في السيادة الإمبراطورية دون أن تؤمن التمويل الاقتصادي لذلك المشروع الواسع، مع ما يتضمنه ذلك من إعداد بنية تحتية متينة وقاعدة اقتصادية صلبة، ونهضة تنموية شاملة، وجميع ذلك بحاجة إلى إمدادات تمويلية طائلة واستثمارات تشغيلية واعدة. وقد كشفت تقارير إعلامية أن «إيران» قدمت عدة مليارات دولار «للنظام السوري» إضافة إلى ملياري دولار لجماعات في «العراق»، علمًا بأنها قدمت لهؤلاء ٣٠ مليار دولار في عهد حكومة «أحمدي نجاد». وتنفق «إيران» على حوالي ١٠ آلاف من شيعة «العراق» و«أفغانستان» من الذين يقاتلون نيابة عن «إيران» في «سوريا» (المعارضة السورية تقول إن أعداد هؤلاء أضعاف هذا الرقم عشرات المرّات) الكثير من الأموال بمعدل لا يقل عن ٥ آلاف دولار شهريًا لكل عنصر، وأنها تنفق ٧٠٠ مليون دولار شهريًا في «سوريا»، وعدة ملايين على «حزب الله» في «لبنان» إضافة إلى ميزانية عسكرية ثابتة تقدر بـ ٥٠٠ مليون دولار سنويًا. وكذلك تنفق أموالاً طائلة لتقديم الدعم والأسلحة إلى «أكراد شمال العراق» وجماعات في «أفغانستان». وكان المرشد

الأعلى «خامنئي» قد طلب من حكومة «روحاني» تخصيص جزء من عائدات «إيران» والأموال المفرج عنها بعد رفع الحظر بحسب الاتفاق النووي إلى ما وصفها الجماعات الثورية وأصدقاء النظام الإيراني في المنطقة والعالم. (بتصرف، «القبس» الكويتية، ١٢/ ٩/ ٢٠١٥م).

ولقد أصيب الاقتصاد الإيراني بنوع من الشلل بسبب الحصار الاقتصادي الأمريكي الغربي عليه الناشئ من استمرار أبحاث «إيران» باتجاه صنع القنبلة النووية. وأصبحت «إيران» بعد سنين من هذا الحصار في موقع الموازنة بين تنازلها المؤقت عن مشروع صنع «القنبلة النووية»؛ وتحديث مرافقها الاقتصادية التي ستخدم مشاريعها الإمبراطورية، فاختارت التنازل المؤقت الذي مدته خمس عشرة سنة، وبذلك ستتنفس البنوك والشركات الإيرانية، وكذلك سائر الاستثمارات الداخلية والخارجية الصعداء بعد ذلك الاتفاق، والذي تضمن فيما تضمن رفع الحظر عن تجميد ١٥٠ مليار دولار وعن كثير من المقاطعات الاقتصادية لمرافق إيرانية اقتصادية كثيرة، وسيستفيد من كل ذلك المترفون الإيرانيون المتربعون على كراسي السلطة، وأما الطبقات الشعبية فستبقى على معاناتها. علمًا بأن القدرات الشرائية لدى الطبقات الشعبية ضعيفة جدًا، وتفشو في صفوفها البطالة التي تبلغ حوالي ١٠٪ ويطال ٢٥٪ من الشباب، وهم الأغلبية في مجمل العديد السكاني الإيراني. وترنو «إيران» إلى حل بعض إشكاليات هذه البطالة بعد الاتفاق النووي من خلال عدة قنوات، ومنها القروض، فقد اتفقت «موسكو» و«طهران» على الشروط الأساسية لقرض بقيمة ٨ مليارات دولار ستمنحه «روسيا» «لإيران» لتنفيذ مشاريع مشتركة وبمشاركة الشركات الروسية، كما نقلت ذلك الوكالات بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٥م عن «ديمتري بيسكوف» المتحدث الصحافي للرئاسة الروسية. غير أن القيادة الإيرانية تريد الاستفادة من هذه الاستثمارات في إطار آفاق مشاريعها التوسيعية، بل إن طموح «إيران» في التنمية لا يقتصر على نطاق حدودها، فهي تطمح لأبعد من

ذلك، إذ ترى الجهات المخططة الاستراتيجية في «إيران» أن دعم الجوانب التنموية للمؤسسات الشيعية في جميع دول العالم، وخاصة في «الخليج العربي» ثم في «العراق» و«سوريا» و«لبنان»، ثم «إفريقيا» و«دول آسيا» هو مكمل ومتمم لمشروعها التنموي العام للتوسع ونشر التشيع عالميًا. وسنرى عمّا قريب تأسيس كثير من الشركات وإنشاء عديد من المؤسسات الممولة من «إيران» لخدمة هذا المشروع، وستكون شركات ومؤسسات ظاهرها وطني وحقيقتها باطنية شيعية صفوية تقوم بتأمين الاحتياجات الاقتصادية لمواقعها التوسعية، سواء كانت «حسينيات» أو مراكز «إعلامية» أو «ثقافية» أو لشراء الولاءات لتحقيق الطموحات. وبتدعيم متانة الوجود الاقتصادي الشيعي في تلك الدول فإن شخصياتها المديرة لها ستتبوأ مواقع قيادية سياسية أو ستكون في أقل الأحوال بقرب من المواقع القيادية السياسية، بما يجعلها قادرة على التأثير على سياسات تلك الدول بما يخدم المصالح الإيرانية. بل إن نظرة «إيران» الصفوية الاستراتيجية تمتد إلى محاولة السيطرة، أو في أقل الأحوال، توظيف بعض الحركات الإسلامية السنية ضمن مشروعها بعيد المدى من خلال اتخاذ دعم تلك الحركات جسرًا للعبور عليه إلى محيط المجتمع السني والتأثير على توجهاته، وأيضًا لتلطيف النظرة السنية إلى الشيعة عمومًا بعد أن اسودت صورتهم بسبب ما اقترفته أيديهم، ولا تزال تقترفه، في «سوريا» و«العراق» و«البحرين» و«اليمن» وغيرها من الدول. وهكذا ستستثمر «إيران» الاتفاق النووي اقتصاديًا وسياسيًّا في هذا الاتجاه. وبعد توقيع الاتفاق النووي فإن «إيران» ستبرز كقوة اقتصادية ذات ثقل في منطقة الشرق الأوسط الذي سيعاد تركيب أجزائه بشكل آخر بعد مشروع التقطيع القائم حاليًا وقد أطلق على هذا المشروع مسمى «الشرق الأوسط الجديد».

وكنت قد شرحت هذا المشروع بإسهاب في مؤتمر عقد في «الدوحة» منذ بضعة سنوات. ومع تجلي هذا المشروع على أرض الواقع تكون «الولايات المتحدة» حينها

قد قطعت شوطًا هائلاً في الاكتفاء الذاتي للطاقة عن طريق تطوير الاستخراج الصخري، وهو ما يجعلها ليست خاضعة لضغط دول «مجلس التعاون الخليجي» فيما يخص إمدادات الطاقة، والذي سينعكس إجرائيًا وعملياتيًا في تخفيف الوجود العسكري الأمريكي في منطقة «الخليج العربي»، وهو ما سيكسب «إيران» قوة إضافية تحاول من خلالها أن تكون لها الكلمة النافذة في هذه المنطقة بما يحقق لها الوصول إلى أهدافها في المحاور كلها المذكورة في هذه الدراسة. إضافة إلى أن «الولايات المتحدة» و«أوروبا» ستفقد إحدى وسائل الضغط على «إيران» عن طريق حليفتها «روسيا»، ذلك لأن «روسيا» بدورها ستكون قد تحررت من وسيلة الضغط الأمريكية من خلال تنفيذ مشروع «السيل الأزرق» الموقع مع «تركيا» عام ٢٠١٤م لإيصال الغاز الروسي إلى «أوروبا» عبر «تركيا» دون المرور على «أوكرانيا». وسيتم ضخ الغاز الروسي «الأذري» عبر هذا الخط، كبديل للخط بين «أذربيجان» و«أوروبا» تحت مسمى مشروع «تابوكو» الذي تدعمه «أمريكا». إن القوة الاقتصادية التي ستكتسبها «إيران» بعد الاتفاق النووي ستغلب الجناح المتشدد في هيئة الحكم الإيرانية والتي تتبنى تطبيق «السياسة الصلبة» على الجناح الآخر الذي يتبنى «السياسة الناعمة» المتأثر بكتاب «القوة الناعمة» وسيلة النجاح في السياسة الدولية «للمؤلف «جوزيف ناي»، حيث شرح فيه طرق ووسائل تحقيق الأمن القومي بسلوك نظرية الاستقرار بالهيمنة. إن الجناح المتشدد سيشتد عوده بعد التعافي الاقتصادي الناشئ من الاتفاق النووي الإيراني الغربي، وسيمتطي صهوة المادتين (١٥٢) و(١٥٤) في الدستور الإيراني الداعيتين إلى قيام «إيران» بدعم المستضعفين والدفاع عن المسلمين في العالم (بحسب دعواهم).

وسيضرب هذا الجناح عبارة «ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى» الواردة في الدستور عرض الحائط! وعلى ١٥ مليون إيراني الذين يعيشون تحت خط الفقر، والذين ستتعاظم أعدادهم، أن يتدبروا أمور معيشتهم تحت خطين للفقر بدل خط واحد!

لقد جاء الاتفاق النووي ليفتح كوّة يدخل من خلالها بصيص الأمل للاقتصاد الإيراني الذي أنهكته تكاليف الحروب الغاشمة التي شنها ظلمًا وعدوانا على أهل السُّنّة والذي قطعت أوصاله آمال السراب الصفوي!

الفصل السادس: المحور الخدمي

إعلامي – ثقافي – اجتماعي.

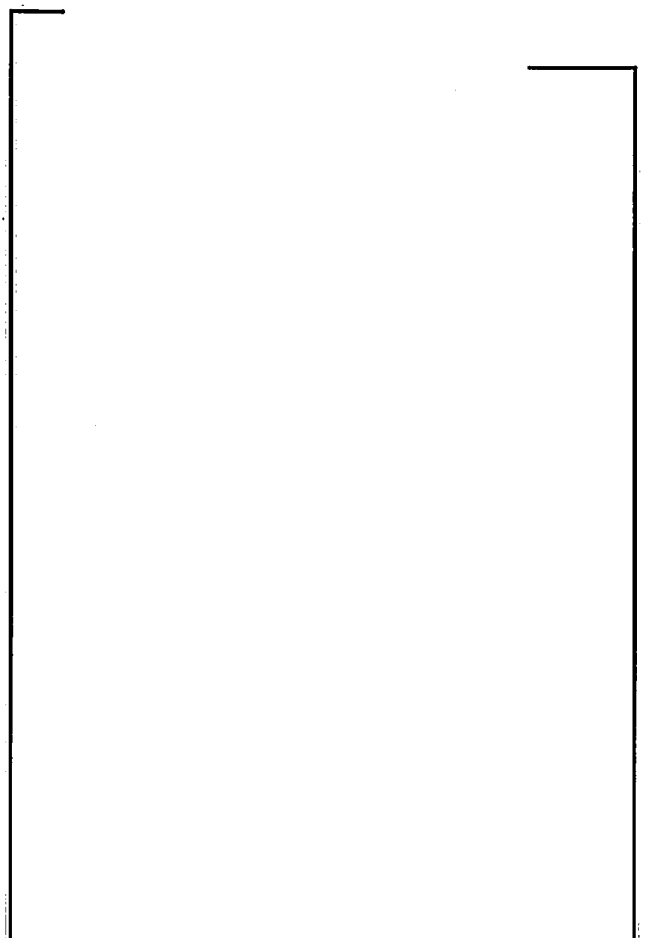

» الفصل السادس: المحور الخدمي:

سنتناول في هذا المحور الإشارة السريعة إلى ثلاثة جوانب، كلها تتعلق بالخدمات التي تُوفِّر في سبيل نشر الثياب الصفوية على حبل غسيل الأفكار والعلاقات، وهذه الجوانب هي:

- **الجانب الإعلامي.**
- **الجانب الثقافي.**
- **الجانب الاجتماعي.**

وسأتناول كلاً منها باختصار، من زاوية علاقتها بالاتفاقات النووية.

الفصل السادس: المحور الخدمي

الجانب الإعلامي:

أهدافه ووسائله:

الإعلام الإيراني هو المرتكز الأساس في التأثير الشيعي الصفوي على إحساس وتوجيه الجماهير ليبلورها واقعيًا وشعوريًا باتجاه تحقيق أهداف الثورة الإيرانية. وليس ذلك مقصورًا على الجماهير الإيرانية، بل أيضًا الجماهير العربية والإسلامية وغير الإسلامية في مختلف بقاع العالم. إن هذه الشبكة الإعلامية الهائلة بحاجة متجددة لتوفير السيولة المالية المكافئة لحركة توسعها وتأثيرها. وقد جاء الاتفاق النووي الإيراني ليفك القيد المالي للانطلاق الإعلامي الإيراني، ويفتح له بوابات التدفق النقدي ليطلق جناحيه في التحليق عبر الآفاق المحلية والإقليمية والعالمية. وهذا يعني شحن الأجواء بكثير من الملوثات، إذ يمتاز ذلك الإعلام بالكذب والدجل والنفاق والاجتراء على الله تعالى وأنبيائه وملائكته وعلى أهل بيت النبي ﷺ وصحابته وأتباعه الذين سلكوا سبيله في القرون المفضلة وما بعدها إلى يومنا الحاضر، مع ما يصاحب ذلك من الافتراءات وأقوال بذيئة من شتم وسب ولعن لا يكاد يوقر أو يوفِّر أحدًا.

إن توفير الدعم المالي بعد رفع الحصار الاقتصادي عن «إيران» في إطار الاتفاق النووي سيسرع في وتيرة ذلك الردح الإعلامي، والذي ترمي الجهات الفاعلة في «إيران» من خلاله تسويق المبادئ الشيعية الصفوية على مستوى العقيدة والممارسة، ومن أبرز ذلك:

- توظيف كثير من الأبواق الصوتية المعممة وغير المعممة لنشر المذهب الشيعي في الآفاق عبر جميع القنوات وعلى مستوى كل القارات، وتوظيف الوقائع في هذا الاتجاه، من مثل قول «علي أكبر صالحي» مساعد الرئيس الإيراني ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية: «إن الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان كان لصالحنا،

فقد أدى إلى القضاء على عدوين إقليميين «لإيران» وساهم في إنجاز الاتفاق النووي» (بحسب صحيفة: أخبار الخليج ١٧ سبتمبر ٢٠١٦م، نقلاً عن العربية نت). ومعلوم أن الغزو الأمريكي للعراق قد أسقط «العراق» في أيدي الشيعة، وغزوها لأفغانستان قد أدى إلى إسقاط حكومة طالبان السُّنّية.

- تأجيج المشاعر الشيعية في مختلف البقاع وكل البلدان لإثارة القلاقل الأمنية ونشر الخوف والرعب في صفوف الجماهير.
- زعزعة الأوضاع السياسية في بلدان الخليج وغيرها من الدول العربية والإسلامية.
- تبرير التصرفات الشيعية المهدرة لدماء المسلمين سواء في دول الخليج أو في «العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن» أو غيرها من الدول.
- دعم الأنظمة المنتهكة لحقوق شعوبها من السُّنَّة كالنظام العراقي والنظام السوري.
- تشويه الحقائق أو إبراز الوقائع على الأرض بقوالب مخالفة لما هو حاصل، وتلوينها بغير ألوانها إمعانًا في بث الشبهات ونشر الشائعات خدمة للمخطط الإيراني وأهدافه.
- الدعوى لاستبقاء إحياء الدعوات لزيارة ما يسمونه الأعتاب المقدسة، ولاستغلال أيام عاشوراء (العشرة الأولى) بإخراج «المواكب والتشابيه» ورفع الأعلام السوداء والخضراء والضرب على الظهور بالسلاسل والصدور بالأكف، وشرخ الرؤوس بالسيوف على أنغام مؤثرة من قرع الطبول وألحان الأحزان المؤججة للنوح والندب والبكاء، ومن لا يبكي فعليه أن يتباكى لأن ذلك من مراسم إتمام المشهد!. كل ذلك يحتاج إلى توفير مالي ودفع نقدي يقدر بالمليارات لا بالملايين، وسوف نرى كيف ستتصاعد موجات ذلك الردح بأشكاله وأنواعه وأشخاصه بعد توقيع الاتفاق النووي الذي سيكون للإعلام الإيراني منه حظ أوفى.
- توظيف نوافذ إعلامية خاصة، خدمة لأعمال الحرس الثوري وجرائمه التي يرتكبها في محاربة أهل السنة، سواء في داخل «إيران» أو في «العراق» أو في «سوريا» أو

في «لبنان» أو في «اليمن». والقيام بتصوير الأفلام عن وقائع المعارك ومخلفات المواجهات الدموية لاستغلالها، بعد التشويه والتزييف، لصالح تبرير تلك الجرائم البشعة وإظهارها على أنها دعم للشعوب للحصول على حريتها.

ومن أبرز الوسائل الإعلامية حاليًا:

١) الإذاعات الصوتية.

٢) القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية. وكمثال على ذلك فقد أنشأت «إيران» ٧٥ قناة فضائية ناطقة باللغة العربية.

٣) المنابر الحسينية.

٤) الحسينيات الشيعية.

٥) الصحافة، من جرائد ومجلات وإعلانات ومتممات ورقية مثل «البوسترات» و«اللوحات» وما شابه.

٦) وسائل التواصل الاجتماعي.

وجميع هذه الوسائل المذكورة بحاجة إلى شبكات هائلة وأعداد ضخمة من الإعلاميين والتقنيين والمستشارين والمتخصصين، بما يتطلبه ذلك من توفير السيولة المالية اللازمة. ومن المتوقع أن تتعاظم مساحات تلك الشبكات وتتضاعف تلك الأعداد بعد توقيع الاتفاق النووي. وفي إطار رصد هذه الأنشطة الإعلامية فقد عقدت في «البحرين» بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠١٥م ندوة في «مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة» لرصد مؤشرات التدخل الإيراني وطرح معالجة دقيقة لأسباب تصاعد الخطاب الإيراني ضد «البحرين» ودول الخليج العربي، وممن شارك في الندوة رئيس هيئة الأركان البحريني الذي قدم مداخلة موجزة مهمة بهذا الخصوص.

وبناء على ما ذكرته فلا بد لدول الخليج العربي من أن تأخذ هذه الأنشطة الإعلامية على مستوى الجدية اللازمة ومقابلة ذلك الخطاب الإعلامي الإيراني بخطاب مقابل يفضح زيفه وتوجهاته ويسحب البساط من تحت أقدام تأثيراته ويفضح أكاذيبه وافتراءاته.

الاضطهاد الصفوي الإعلامي: الصحافة أنموذجًا!

تحت مظلة هذا العنوان نتوقف في عدة محطات:

١) حرية النشر:

يقول صحافيون في «إيران»: إن أركان النظام تعطي الحريات للصحافيين في كتابة مقالاتهم، ولكن بعد الطباعة والنشر يتم اعتقالهم فورًا، ومن المعلوم في «إيران» أن الصحافيين غير التابعين لأركان النظام يعانون من حالات الاضطهاد والتمييز والقمع، وما زال العشرات من الصحافيين معتقلين في السجون لمجرد إبداء رأيهم، أو كتابة نقد لأركان النظام، بينما اعترف النظام الحاكم أنه منع مئات من الصحافيين من العمل في مجال الصحافة، وأجبرهم على الهجرة من «إيران»، أو تغيير مهنتهم.

٢) مواقع التواصل الاجتماعي كمين أمني:

هروبًا من الملاحقة الأمنية للصحافة لجأ العديد من الأشخاص، ومنهم صحافيون، إلى التعبير عن آرائهم والإفصاح عن أفكارهم من خلال كتابتها عبر نوافذ التواصل الاجتماعي ظنًا منهم أنهم سيكونون آمنين من بطش قوى الأمن، لكن سرعان ما خاب ظنهم، إذ بادرت القوى الأمنية إلى اعتقالهم، بل قتلت العديد منهم تحت التعذيب ومنهم المدعو «ستار بهشتي».

٣) رسالة صحافية مفتوحة إلى الرئيس الإيراني:

رفع العشرات من الصحافيين المستقلين «رسالة مفتوحة» إلى الرئيس الإيراني

«حسن روحاني» طالبوه فيها بضرورة منح الصحافيين مزيدًا من الحريات الواقعية، وإطلاق سراح المعتقلين.

وتذكر أوساط إعلامية أن النظام الإيراني جعل من البلاد سجنًا كبيرًا للصحافيين، وأن «إيران» تأتي في الدرجة الأولى من ناحية القمع للصحافيين ومصادرة الحريات، وذلك وفقًا لتقدير منظمة الأمم المتحدة.

٤) **إغلاق اتحاد الصحافيين:**

قامت الحكومة الإيرانية بإغلاق «اتحاد الصحافيين» ومنعته من ممارسة أي نشاط سياسي أو إعلامي، وحاول النظام الحاكم إيجاد بديل لهذا الاتحاد إلا أنه فشل، لأنه لم يبق في عضويته إلا عدة صحافيين محسوبين عليه من وكالة «فارس» و«تسنيم» وصحف «كيهان» و«جوان» و«رسالة وطن» فقط.

٥) **مصادرة «يوم الصحافي»!**

قبل عدة أعوام قُتل أحد الصحافيين الإيرانيين في أفغانستان فسميت ذكرى تاريخ مقتله «يوم الصحافي»، وجعلت مناسبة للاحتفال السنوي للصحافة، غير أن وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف» قرر أنه ليس من حق الصحافيين الاحتفال بذلك اليوم لأنه وافق مقتل ١٥ من الدبلوماسيين الإيرانيين في «مزار شريف» في أفغانستان، وكان بحسب رأيه أنه من الأجدر أن يطلق على ذلك اليوم «يوم الدبلوماسيين الإيرانيين» وليس «يوم الصحافي»! (بتصرف، بحسب صحيفة «سحام» الإيرانية، أغسطس ٢٠١٦م).

حرب التضاد بين إعلام النظام الحاكم والإعلام الموازي:

عندما بدأت الأحداث بتفاصيلها الدقيقة، صوتًا وصورةً وألوانًا، تنتقل عبر الأثير، بغض النظر عن حالات تقلبات المناخ الجوي، أصبحت محل نظر وسمع الجميع في المدن والأرياف والقرى، فوق قمم الجبال وفي سفوحها وقعر وديانها، في الغابات

والصحاري، في الليل والنهار، يراها ويسمعها الرجال والنساء والأطفال، في المزارع والمنتجعات والمقاهي والمنازل بل في المعتقلات والسجون، عندما حصل كل ذلك أسقط في يد النظام الصفوي الحاكم، وبات غير متمكن من حجب الحقائق الدامغة التي تدينه عن أبصار الناس وأسماعها، في داخل «إيران» وفي خارجها. وراحت القنوات الرسمية تسابق الزمن وتسابق قنوات المعارضة للوصول إلى «المستهلك الإعلامي» أولاً، لتحشر في عقله وتدس في شعوره ما هو ملمع لسلطتها وداعم لقراراتها، فباشرت بنقل «خطب الجمعة»، السياسية غالبًا، والتي هي من أبواق النظام، واستضافة المعممين وغير المعممين في قنوات البث المباشر لتقديم أعذب المعزوفات للجمهور بجميع ألحانها التي تخدر العقول وتجمد القلوب وتوجه الأحاسيس توجيه السكارى، فيسكرون بسماعهم إنجازات النظام الحاكم وحرصه الشديد على إسعادهم ورفع الظلم عنهم، وتكمن المشكلة ههنا في أن إعلام النظام الحاكم يصدق نفسه، ولكن يكذبه الناس لما هم فيه من ذلة وهوان وضياع لحقوقهم الأساسية في المأكل والمشرب والعلاج والتعليم وغير ذلك. ومن جوف هذه المعاناة نجم الإعلام الموازي الذي يعبر عن حقيقة ما يتطلع إليه الشعب الإيراني، فازدهرت «فيدووات» مخالفة لتوجيهات النظام، ومنها ما فيه إساءة للأخلاق والاحتشام، من مثل المشاهد الجنسية والممارسات الخلاعية، وتكاثرت الهوائيات الذي يتفنن الإيرانيون في طريقة إخفائها لأنها محذورة بالقانون منذ عام ١٩٩٥م، وانقض الناس على التعاطي مع الإنترنت، حيث بلغ عدد مستعمليه ٨٢ ألف شخص عام ٢٠٠٣م، وأصبح من الممكن استنساخ كثير من الكتب الممنوعة باستنزالها من الشبكة المعلوماتية بسهولة، من مثل «مذكرات آية الله منتظري».

وهكذا اشتعلت ساحة الفضاء الإعلامية بحرب التضاد بين النظام الصفوي ومناوئيه، وهي لا تزال تواصل تأجيجها وامتداد انتشارها.

الجانب الثقافي:

الغرس الثقافي هو أصول الثمار التي تتزين بها الأغصان وتبتهج برؤيتها العيون وتسعد بها القلوب وتذوب حلاوتها في الأفواه. غير أن المشكلة تكمن فيما إذا كان ذلك الغرس مرًّا فأنتج ثمارًا من جنس طعمه.. وتلك هي علة الغرس الثقافي الصفوي!

ترتكز ثقافة الثورة الإيرانية على منطلقات وبواعث إحياء التراث الفارسي، مع تطعيمه بشيء من الزخارف الإسلامية بثوب شيعي، مع ملاحظة إبراز اللغة الفارسية على التوازي مع محاربة اللغة العربية لأنها لسان العرب، وهم يحاربون العرب من منطلق التعصب للحاضرة الفارسية الوثنية التي أطاح بها الإسلام في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكانت مادة تلك الإطاحة هي السواعد العربية المتوضئة.

إن أبرز ما تتضمنه يوميات الحركة الثقافية الإيرانية باللغة الفارسية وأنشطتها المستدامة ما يلي:

١) المناهج الدراسية على مستويات المدارس والمعاهد والجامعات.

٢) الحوزات الدينية، مع ملاحظة الاضطرار للرجوع إلى المصادر العربية باعتبارها جسرًا لا بد من المرور عبره للوصول إلى منعطفاتهم الدينية.

٣) افتتاح المدارس والمعاهد والجامعات في كثير من الدول العربية والإسلامية وغير الإسلامية لتخريج أجيال من الشباب المثقفين بالثقافة الفارسية في كافة الاختصاصات ومختلف فنون المعرفة.

٤) التوسلات والأدعية المصاحبة للطقوس الدينية في كافة المزارات القبورية، وكذا الخطب والمقابلات الإعلامية.

٥) الصحافة والمجلات والإعلانات وما في حكمها.

٦) المسارح والسينمات (إنتاج وإخراج إيراني)، ومن أهم منتوجاتها إبراز العمق التاريخي للأصل الفارسي قبل الإسلام.

٧) صياغة المراجع الدينية في كافة فروع الشريعة باللغة الفارسية، ومن أهمها الكتب المرجعية مثل كتاب «الكافي» للكليني وغيرها من المراجع لديهم.

٨) القنوات الإعلامية كافة، من إذاعة وتلفاز أرضي أو فضائي.

٩) التداول اللغوي اليومي بين الناس في كافة أنحاء «إيران».

١٠) المكاتبات الرسمية في كافة دوائر الدولة.

١١) إحياء الأدب الفارسي.

١٢) اعتماد اللغة الفارسية في المؤلفات في كافة التخصصات الأدبية والعلمية والقانونية.

١٣) الاعتناء بالمتاحف باعتبارها موئلًا لحفظ الموروثات التاريخية الفارسية، من أصنام وأوانٍ ولوحات منقوشة أو مرسومة وغيرها.

١٤) الاعتناء بالفن الفارسي من موسيقى وأغان وأدوات طرب.

وغير ذلك من المعالم الثقافية الفارسية، ولا يفوتهم في كل ذلك العزف على وتر الحقد لكل ما هو عربي. ومن ذلك مثلاً أغنية «حسن نوش أبادي» بعنوان: «كش عرب» أي: قاتل العرب. وقد غناها باسم مستعار «بهزاد بكس»، وتمتدح الأغنية «قاسم سليماني» قائد فيلق القدس (الذراع الخارجية للحرس الثوري) وتقارنه بالملك الأسطوري «قوروش»، تقول الأغنية: «سليماني له جيش في كل مكان، هذه هي «إيران» يا أيها الحمقى، هذا هو جيش قوروش وليس داعش». وتخاطب أبيات الأغنية العرب فتقول «قسمًا بالخليج الفارسي سنقضي على اسمكم، وسنضرب رقاب جميعكم عند مقبرة قوروش» وتقول أيضًا: «انهض يا قوروش فقد بلغ الأمر بنا ليتم تهديدنا من قبل العرب»! (القبس الكويتية ٢٠/ ٨/ ٢٠١٥م نقلاً عن العربية نت).

ليس عيبًا أن تتحدث أية أمة بلغتها، ولكن ما يتعلق بـ «إيران» فإنها تفعل ذلك لإحياء التراث الوثني الفارسي وإلباسه لباسًا إسلاميًا بالباطل، تحارب في ذلك لغة العرب وهي لغة القرآن التي نزل به الوحي من السماء.

أثارت هذه الأغنية احتجاجات كبيرة لدى العرب، وهو ما اضطر وزارة الثقافة والإرشاد بأن تصرِّح بالقول: «إن الوزارة لم تمنح أي تصريح للأغنية المذكورة، إن مثل هذه الأعمال تخالف مبدئيًا سياسة الحفاظ على الانسجام والوحدة الوطنية والتقريب بين المذاهب والإثنيات»، وضمن هذه الروح اضطرت الوزارة أيضًا لحجب موقع إيراني متخصص في بيع الألعاب الإلكترونية كان قد عرض لعبة تحمل عنوان «اضرب واشتم العربي» مع السماح بتحميلها مجانًا!

إن جميع الأنشطة الثقافية التي ذكرتها يتوقع لها مزيدًا من الاتساع بعد الاتفاق النووي الإيراني الغربي، حيث وفر هذا الاتفاق حالة انتعاشية لدى كافة المرافق الثقافية، منطوية على شعور الاستعلاء وعبق الانتصار، وستكون الاحتياجات المالية لهذا التوسع تحت أيدي جميع الجهات المنفذة لهذه الأنشطة بسبب ما وفره هذا الاتفاق من إمكانات مالية ومادية كبيرة للغاية. ويتوقع في هذا الصدد مزيد من المبتعثين من جميع دول العالم في كافة القارات للدراسة في جامعات «طهران» و«حوزات قم» على حساب الحكومة الإيرانية، حيث يرجع هؤلاء إلى أوطانهم حاملين أعلام التشيع بالنكهة الفارسية الملوَّثة بالمخلفات المجوسية من مثل الاحتفال بأعياد النيروز وما في حكمها وعلى شاكلتها، كما أن جميع المراكز الثقافية الإيرانية في مختلف دول العالم ستنتعش ماديًا بسبب السيولة المالية التي وفرها الاتفاق المذكور وهو ما سيساعدها على مزيد من الأنشطة الثقافية التي تتسلل من خلالها إلى مساحات الثقافات المحلية لتبث في ساحاتها سموم الثقافة الفارسية المجوسية.

ومما يؤكد ذلك ما صرح به «علي أصغر فاني» وزير التربية والتعليم الإيراني عشية بدء العام الدراسي الجديد من أن بلاده وفرت فرصًا دراسية لنحو ٤٠٠ ألف تلميذ أفغاني

وعراقي (إضافة إلى رقم غير معلن من الجنسيات الأخرى، وهي كبيرة جدًا) إذا علمنا أن عدد التلاميذ يبلغ ١٣ مليون تلميذ، موزعين على ١٠٥ ألف مدرسة، يدرس فيها مليون معلم. (وكالة مهر الإيرانية).

نماذج ثقافية صفوية:

الممارسات الثقافية لها كثير من الأوجه، وأسوق أدناه ثلاثة نماذج من الممارسات الصفوية الثقافية، وكل نموذج له لونه المميز!

الأنموذج الأول: الاقتحام الصفوي الثقافي لمناهج دراسية في دول الخليج، الكويت أنموذجًا:

نقف تحت مظلة هذا النموذج في عدة محطات:

١) زيارات إيرانية ثقافية ميدانية لمدارس حكومية:

في عام ٢٠٠٧م نشرت صحيفة «الوطن» الكويتية خبرًا عن قضية جديدة تواجه «التعليم الخاص» في وزارة التربية الكويتية التي بدت مستاءة من «شخص إيراني» يحمل جواز سفر دبلوماسيًا يتردد على مدرسة إيرانية خاصة في «الكويت»، ويعقد اجتماعات للهيئتين الإدارية والتدريسية في المدرسة!

القضية تحولت إلى قطاع التعليم الخاص الذي تخلص من القضية بإحالتها إلى وزارة الخارجية على الرغم مما يتوافر لدى وزارة التربية من أدلة على أن الدبلوماسي الإيراني يمارس دور «مدير» في المدرسة، وهو ما يخالف قوانين التعليم الخاص واللوائح!

٢) دعوة مريبة لحضور إيراني ثقافي علمي في داخل الدولة:

نقلت وكالة «إيران» الرسمية (إن صح نقلها!) في نوفمبر ٢٠١٥م نقلاً عن الدكتور «بدر العيسى» وزير التربية والتعليم العالي في «الكويت» بأنه طالب خلال لقائه بوزير العلوم والثقافة الإيراني «محمد فرهادي» على هامش اجتماع اليونيسكو رقم ٣٨ في

باريس بإنشاء «جامعة مشتركة» مع «إيران»، مُرحِبًا في الوقت ذاته بالتعاون البحثي المشترك بين البلدين. إن وزير التربية الذي لم يستطع بسط الرقابة على المدرسين في الصفوف المدرسية وعلى الأنشطة التربوية وعلى المناهج في المدارس الحكومية، فكيف يمكن أن يواجه أمواج «إيران» العاتية إذا تدفقت من بين مدرجات وصفوف الجامعة المشتركة.

٣) السياسة الإيرانية في «المناهج الفارسية» التي تُدرس في الدولة:

تتلخص تلك السياسة في قول «علي شمخاني» الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني والممثل لولي الفقيه «علي خامنئي» في المجالس القومية «بأن الوجود العسكري الإيراني في دول كالعراق و«سوريا» يعتمد أساسًا على «الوحي الإلهي» الذي أُلهِم به مرشد الثورة الإيرانية على خامنئي.. وأن التهديد الحقيقي الذي يواجه «إيران» بات من الجماعات الجهادية السُّنّية التي تخوض المعركة في «اليمن» نيابة عن غيرها..».

إن هذه السياسة هي التي تتسرب من بين سطور المناهج المدرسية الإيرانية. بناء على ذلك فإن ديوان الخدمة المدنية في «الكويت» وافق على طلب وزارة التربية باستحداث وظيفة «رقيب مطبوعات» في المدارس الإيرانية في «الكويت» لمراجعة الكتب المنهجية الواردة باللغة الفارسية، والتي تصل كميتها إلى ٢٥ ألف نسخة كل عام دراسي!.

إن الوجود الثقافي المدرسي في «الكويت» ليس حديثًا بل تمتد جذوره لأكثر من نصف قرن! فقد جاء في تعقيب «السفارة الإيرانية» في «الكويت» على ما أشرت إليه بقولها: «إن المدارس الإيرانية في «الكويت» تواصل عملها بانتظام منذ حوالي خمسين عامًا، وبإشراف يومي من قبل مديرين أكفاء يعملون في وزارة التربية..»[1].

(١) الأنموذج الأول ببنوده الأربعة اقتبسناه بتصرف من المقال الذي كتبه الأستاذ خالد أحمد الطرح تحت عنوان «رقابة المناهج الفارسية» ونشرته صحيفة القبس الكويتية في ١٨ يوليو ٢٠١٦. أما رد السفارة الإيرانية في الكويت فقد نشر في الصحيفة نفسها بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١٦م.

الأنموذج الثاني: حجب «العربي» عن الخليج وتثبيت «الفارسي»:

في يوليو ٢٠١٦م نقلت «وكالة تسنيم» الإيرانية، شبة الرسمية عن «أبو طالب غيرايد» نائب مدير عام شركة الموانئ والنقل البحري في محافظة «خوزستان» قوله إنهم بحجة «الحفاظ على الهوية التاريخية للخليج الفارسي، قد احتجزوا سفينة إماراتية بعد رصدها وورد اسم الخليج العربي بدل تسمية الخليج الفارسي في الوثائق العائدة للسفينة» وأنه «وفقًا لذلك فإن السفينة FEDDORA التي ترفع علم «بنما»، وتملكها شركة إماراتية، استخدمت اسمًا مزيفًا بدلاً من الخليج الفارسي، فجرى توقيفها من قبل المركز، وسيمنع تقديم الخدمات لها حتى تشطب الاسم المزيف من وثائقها»!

الأنموذج الثالث: الهلع من «بوسترات» تفضح الإرهاب الصفوي:

حمل العضو القيادي في «المبادرة العربية الشعبية لمواجهة عدوان النظام الإيراني» عبدالله البلوشي؛ الطائفي المدعو «عبدالحميد دشتي» الهارب، والمطلوب من قبل «الإنتربول العالمي» جريمة تمزيق «بوسترات المبادرة» التي وزعت في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته (٣٣) بجنيف، والتي تشرح جرائم وإرهاب النظام الإيراني العالمي ضد الشعوب غير الفارسية في «إيران» وتصديره الإرهاب إلى دول العالم، ومنها: «لبنان» و«سوريا» و«العراق» و«اليمن» و«السعودية» و«البحرين» وغيرها. وقد علقت نائب الأمين العام لـ «المركز الخليجي الأوروبي لحقوق الإنسان» «كارول بيرسي» على هذا التصرف غير المسؤول من الفريق التابع للهارب «دشتي» بأن جميع النشطاء الذين شهدوا هذه الواقعة عبروا عن استيائهم الشديد من هذا الفعل الذي يدل على خوف أطراف منها هذا المدعو الهارب من العدالة بـ «الكويت»؛ من تعرية وكشف الانتهاكات والجرائم التي يرتكبها النظام الإيراني في العالم، حتى «البوسترات» تخيفهم وتثير في أنفسهم الفزع والهلع! (بحسب «أخبار الخليج» ١٧ سبتمبر ٢٠١٦م).

الأنموذج الرابع: ثقافة العلمنة النسائية في صراعها مع السلطة الإيرانية:

أعطى الاتفاق النووي مزيدًا من الدعم والثقل لمواقف السلطة في كافة اتجاهات المواجهة مع المعارضين، بما في ذلك المعارضة العلمانية الثقافية التي تحمل رايتها بعض النساء العلمانيات الإيرانيات، وهذه بعض المحطات المتعلقة بذلك:

- ذكرت «نيويورك تايمز» في تحقيق لها أن النساء الإيرانيات اللواتي نشرن كتبًا في «إيران» وصلن إلى ٣٧٠ امرأة، مقارنة بعشرين أديبة وثلاث روائيات إبان حكم الشاه.
- من الروايات المثيرة التي أحدثت ضجيجًا:

- رواية «صباح سكير» للكاتبة «فطينة حاج سيد جوادي» ونشرت عام ١٩٩٨م.
- رواية «طيري» للكاتبة فاريبا فابي، نشرت عام ٢٠٠٨م.
- كتاب «دجاجات الجيش في طهران» للكاتبة «مينوي» وهو يحكي تحدي المرأة الإيرانية اليومي لسلطة حكومة ثيوقراطية سلبت منها إنسانيتها وهويتها وحقها في الاختلاف، وأن الحيز العام في «إيران» أنثوي إلى درجة عالية (كذا).
- رواية بعنوان «أن تقرأ لوليتا في طهران» للكاتبة الدكتورة «أذر نفيسي»، وهو نفس عنوان رواية «لوليتا» للكاتب الروسي «فلاديمير نابوكوف». ولعلها أرادت بروايتها عقد مقارنة بين الثورة الشيوعية الروسية والثورة الشيعية الإيرانية بوصفهما وجهين للتعبير عن مصطلح الثورة الأيديولوجية. تقول نفيسي: «أصبحنا نموذجًا لحلم شخص آخر يحاول تحقيقه بنا».

- بروز كاتبات أخذن شهرة، أمثال: «نهال تجدد» و«مرجاني ساترابي» و«شهرنوس باسيبور» وغيرهن، واللواتي شكلن تيارًا عرف باسم «أدب الاحتجاج الإيراني» وخلاصته الوقوف ضد طرق تكميم «الغربنة» (صحيفة الجريدة ١٨/ ٩/ ٢٠١٥م ثقافات، بتصرف).

- في ٦ يونيو ٢٠١٦م تم اعتقال «هوما هود فار» عالمة الأنثروبولوجيا الكندية الإيرانية التي تدرس في جامعة «كونكورديا» في مونتريال/ كندا وتم إيداعها سجن «أرون» في «طهران». وكانت «هوما» قد توجهت إلى «إيران» في فبراير ٢٠١٦م لمتابعة أبحاث «إثنية» حول دور المرأة في الحياة العامة، وكانت قد ألفت عددًا من الكتب عن النساء والجنس في العالم الإسلامي، وقالت «أماندا قهرماني» الناطقة باسم العائلة: إنه تم تفتيش منزلها في العاشر من مارس ٢٠١٦م عندما احتجزتها «وحدة مكافحة التجسس» التابعة للحرس الثوري، حيث صودرت ممتلكاتها وجواز سفرها، وخضعت لجلسات استجواب طويلة، ثم استقرار الرأي على اعتقالها (بتصرف، بحسب أ ف ب من مونتريال ٩ سبتمبر ٢٠١٦م).

ما ذكرته أعلاه يأتي في إطار الشد والجذب بين تيار الأصوليين الحاكم الفعلي؛ وتيار الإصلاحيين الحاكم مقصقص الجناحين، فمثل هذه التوجهات العلمانية النسائية هي محصلة طبيعية لتسلل المناخ الغربي إلى الأجواء الإيرانية، وهو ما يشجع عليه تيار الإصلاحيين، مثل هذا المناخ ستكون له آثار واضحة بعد توقيع الاتفاقات النووية والتي تعني الانفتاح على مظاهر الحياة الغربية، وذلك ما يحذر منه الأصوليون! علمًا بأن «زواج المتعة» لا يختلف في واقع الأمر، في مظاهره وآثاره، عما تقذف به الحضارة الغربية من إشاعة الجنس، حيث تترك بصماتها في مختلف المرافق الثقافية.

إن الاتفاق النووي سيفتح النوافذ المغلقة المطلة على الغرب، وستهب من خلال تلك النوافذ رياح علمنة وغربنة عاتية شديدة، وستتلاقح رياح العلمنة النسوية الإيرانية القائمة الآن مع تلك الرياح الوافدة، وهو ما سيعزز جوانب الصراع الثقافي بين تيار ملالي ولاية الفقيه وتيار العلمنة والانفتاح على الغرب بقضه وقضيضه.

الأنموذج الخامس: مؤثِّرون خارج سياق النظام الحاكم:

إبان الحرب العراقية الإيرانية لم يكن في وسع أحد في الساحة الإيرانية أن يوجه أي سهم نقد للنظام الخميني الصفوي الحاكم، لأن ذلك كان سيصنف أنه في خدمة النواصب، أي سنة «العراق»، ولذلك فهو في مرتبة الخيانة العظمى، فكان الإيرانيون الناقمون يبتلعون أفكارهم قبل أن تتحرك بها ألسنتهم، أو يلجمون عقولهم عن أن تتخيل أي نوع من المعارضة خشية من أن يقودهم الخيال إلى ترسُّم أشكال لا يقبل بها النظام الحاكم ولا يسمح بتلوينها!

ولكن بعد أن وضعت تلك الحرب أوزارها انقشعت بعض السحب فظهرت فجوات في الغمام من بين تلك الغيوم الداكنة!، فكانت متنفسًا لبعض المعارضين للنظام القمعي الإرهابي الصفوي المتسلط، ممن عبروا عن آرائهم بشكل مباشر، أو عن طريق صحف ومجلات، وبطبيعة الحال إذا كان النظام الحاكم يتلفع برداء ديني، فأولئك سيتدثرون بلحاف علماني بألوان غربية، تارة فاقعة، وأخرى باهتة، بحسب ما يتوفر من مساحات التعبير المحدودة جدًا، والضيقة أيضًا!

ومن أمثلة ذلك:

- «عبدالكريم سروش»، كان عضوًا في «مجلس الثورة الثقافية»، كان رأيه الإصرار على أن المقدس خاصية باطنية في «قلب المؤمن» أما المجتمعات فينبغي أن تتبنى قراراتها بإمكاناتها البشرية المحصنة، وبحسب ما تعتقد أنه محقق لطموحاتها، وذلك من خلال المسيرة الديمقراطية بمعناها الليبرالي الغربي. وأنه لا ينبغي المزج بين الإسلام والسياسة لأن ذلك سيخفض من مستوى الإسلام السامي!
- «مجتهد شبستري» يقال عنه أنه «عالم دين»! ولا تختلف آراؤه كثيرًا عن «سروش» الآنف الذكر، فهو يعتبر أن هناك فرقًا بين منزلتين: منزلة الدين وهي منزلة راقية صافية من الشوائب الإنسانية، ومنزلة الواقع وهي منزلة مبنية على أسس أنماط

الصياغات البشرية التي تعتمد على خصائص وخبرات واقعية! وبما أن الإسلام في مرتقى مرتفع عن الساحات البشرية فإنه لا يمتلك أنموذجات حياتية في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية قابلة للاقتداء بشكل متحرر عن الزمان والمكان. ومعنى ذلك أن النظام الإيراني الصفوي الحاكم يفتقر إلى ذلك كله بحسب ما يراه «شبستري».

- «محسن كديور»، حجة الإسلام! (كذا) له دراسات عن المفكرين المسلمين، وله اطلاعات واسعة في مجالات الشريعة الإسلامية، لكنها غير مؤصلة على نحو شرعي إسلامي محقق إنه لا يرى مطلقًا أن ولاية الفقيه لها أسس مقبولة، وهذا دحض لأساس قيام الحكم الصفوي الخميني. اتبع طريقة «دمج مناهج التحليل الانتقادي ومناهج الاستقصاء الحقوقي الإسلامي» في تقويضه لنظرية «ولاية الفقيه». كافأته السلطة الصفوية بالحبس لمدة ١٨ شهرًا لآرائه الجريئة في نقدها!

- «إيران الغد»، «المجتمع السالم»، «الكيان الجديد»، «كفتكو» وغيرها هي مجلات إيرانية، وجدت لها متنفسًا في عهد رئاسة «هاشمي رفسنجاني»، ثم «محمد خاتمي»، فنشرت مقالات تتناول مشاكل «إيران» السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم شرعت في طرح آراء جريئة، من مثل إمكان قيام «إيران» ما بعد إسلامية، مفهوم الديمقراطية، فصل الدين عن الدولة، تعدد الأحزاب، الإسلام والحداثة، متلافية للحديث عن شخصية الخميني وثورته، وعن احتجاز رهائن في السفارة الأمريكية، وعن الحجاب الإسلامي، وعن فتوى قتل سلمان رشدي وغيرها من الموضوعات التي تعتبرها السلطة خطوط حمراء، لكن تلك المجلات، فيما بعد، راحت تطرح أسئلة حساسة ومهمة، من مثل: ما هي وظيفة المرشد، وعن جدوى الحرب مع «العراق» على أرض خارج «إيران»، ثم قامت هذه المجلات بنشر عدة مقابلات مع أشهر المفكرين الغربيين، من مثل: «آلان تورين»، «تزيقان

تـودوروف»، «يورغن برماس»، كما قامت بنشر ترجمات لفلاسفة أو باحثين غربيين، مثل «علم الاجتماع» «لانطوين غيدنز»، «تاريخ الفلسفة الإسلامية» لـ «هنري كوريان»، «حوارات كارل بوبر مع جيانكارلو بوستي»، «البنية والتغيير في التاريخ الاقتصادي» لـ «دوغلاس نورث»...

- كتّاب إيرانيون نشطوا في التعبير عن آرائهم وخاضوا معاركهم مع النظام الحاكم مستخدمين سلاح القلم، فألفوا الكتب التي وجدت لها مساحات في غابة المنتج الثقافي التابع للنظام الحاكم، والذي يتسم بكونه شاسع الامتداد وضحل العمق، واستطاعت تلك الكتب أن تضفي على مساحاتها ما يجلب إليها متعاطو الثقافة المعارضون للنظام. ضمن تلك الكتب: «المثقفون الإيرانيون والغرب» لـ «مهر زاد بروجردي»، و«سوسيولوجيا اغتيال النخب» لـ «علي رضا كَلي»، و«خيار جديد»، بالفارسية: لـ «انتخاب نو» وهو كتاب اجتماعي متعلق بانتخاب «محمد خاتمي»، و«منهجية تفسير الموضوعات القرآنية» لـ «هدايت جليلي»، و«أسئلة وأجوبة حول التاريخ والعلوم القرآنية» لـ «مجيد معارف».

وكعادة الأنظمة الديكتاتورية القمعية، والنظام الصفوي في «إيران» أحدها، أثارت تلك التوجهات الثقافية والفكرية حفيظة النظام، المفلس فكريًا وثقافيًا، فأدار آلة العنف بطريقته الخاصة، وأجاد صناعة حبال المشانق، ووسع ردهات سجونه لتتسع للمزيد، وجدد آلات تعذيبه ليذيق معتقليه سوء العقاب ليكبت آراءهم ويخمد حيوية أجسادهم!

فجاءت ضمن هذا المشهد الكئيب إعدامات عام ١٩٩٨، وممن حكم عليه بالإعدام المؤرخ «هاشم آغاجاري» ثم عفي عنه، حيث كانت له آراء في الموضوعات الإسلامية، وكان قد أعلن أنه لا ينبغي للمسلمين «تقليد علماء الدين كالسعادين»! (أي القرود). وكان ممن دخل السجن «محسن كيدور» و«عبدالكريم سروش»، وكان قد حرم من حق

التعليم في الجامعة عام ١٩٩٧م، وبعض المفكرين وجد ضالته في الهرب والعيش في المنفى، مثل الفيلسوف «جواد طبطبائي»، كما تم إلغاء تراخيص مجلات عدة، مثل: «إيران فردا»، «راه نو»[١].

ومن المتوقع أن هذه المواجهات على المستوى الثقافي بين النظام ومعارضيه ستستمر، ولن تكون هناك مقارنات على مستوى تقابل «الحجة»، وإنما على مستوى مقابلة الحجة بالقمع والتصفية والتضييق، وذلك أن المادة الثقافية التي يستند إليها النظام هشة وضحلة للغاية، تكتنفها وتعشعش في ثناياها الخرافات والبدع والشعوذة والكذب والسب والافتراء، وكل ذلك متدثر بأثواب الكفر والشرك وتقديس الخميني ومن على مذهبه وشاكلته. إن المادة المكونة للمحتوى الصفوي لا تصلح بأي حال لمقارعة «العلمانيين» ورائدي «الحداثة» حيث إن الطريقة الوحيدة لذلك هي منهج الكتاب والسنة، فقط لا غير، وهو ما تفتقر إليه المحتويات الصفوية المجوسية.

قد لا يتفق الإصلاحيون مع العلمانيين في كثير من طروحاتهم، لكنهم يشدون عضدهم بهم لمقابلة الأصوليين من أتباع المرشد الأعلى «علي خامنئي». لذلك فإن المساحة التي يتيحها لهم «حسن روحاني» الرئيس الحالي لجمهورية «إيران» تصنف ضمن هذا المفهوم.

من جهتهم، فإن «التوجهات العلمانية» بكافة مفرزاتها الثقافية ترى أن الاتفاقات النووية قد وسعت لها فضاء التعبير عن آرائها، وبهذا الاعتبار تلاقي تلك الاتفاقات تأييدًا من رموز تلك التوجهات، ليس دعمًا لـ «حسن روحاني»، بل استفادة من انعكاسات نصوصها على فتح الأبواب لاستقبال «الرياح الغربية» المحملة ببذور «الحداثة» و«الانفتاح»!

(١) فيما يتعلق بالأسماء والتواريخ والوقائع. انظر المصدر السابق ص ٢٧٦ - ٢٨٠.

الجانب الاجتماعي:

هو من المحاور المهمة التي يتم تزويد متطلباتها المالية من الميزانية الإيرانية. وينعكس تقلص هذه الميزانية على هذا المحور فيضيق مساحة تأثيره كما ينعكس تمدد هذه الميزانية على هذا المحور فيوسع مساحته. في مجرى نهر هذا المحور سيتم تدفق مالي كبير، كان قد حجب قبل الاتفاق النووي. وسيتمكن الاستراتيجيون الإيرانيون بعد تطبيق الاتفاق النووي وبعد الإفراج عن مليارات «إيران» المعطلة وإطلاق يد شركاتها ومؤسساتها من ترميم ما فات وتنفيذ المخططات لما هو آت.

ومن أبرز التوجهات في هذا المحور ما يلي:

١) قيام الدولة بتأمين متطلبات لم شمل الأسر الإيرانية الشيعية المتأثرة بأحداث الحروب في داخل «إيـران» وفي «العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن». ويتضمن ذلك متطلبات الاحتياجات المعيشية والدراسية والعلاجية والسكنية والنكاحية سواء على مستوى الزواج القانوني أو الزواج العرفي أو زواج المتعة، مع تأمين مالي لأوضاع مختلفة وحالات متعددة لمدى الحياة.

٢) ومع تأكد تأمين ما ذكرته أعلاه فإن كثيرًا من الشباب الشيعي الإيراني وغير الإيراني سينخرط في صفوف الحرس الثوري. وقد تبين أن كثيرًا من هذا الحرس الذي يقاتل في «العراق» مادته البشرية من الأفغان وغيرهم من العرقيات إضافة للفرس.

٣) أصبح الآن بالإمكان بسبب الملاءة المالية لدى الحكومة الإيرانية، توزيع كافة المؤن الغذائية التي تسد حاجات كثير من الأسر بما يساعد على اطمئنانها النفسي الذي يجعلها أكثر التصاقًا بمفاهيم الأحكام الشرعية المنطلقة من مبدأ ولاية الفقيه، وسيساعد ذلك على مزيد من الدعم الشعبي للتوجهات الحكومية، خاصة السياسية الملتحفة بالشعارات الدينية الفارسية الملونة بالألوان الإسلامية حسب

المذهب الشيعي مثل «يا لثارات الحسين» ومثل «يا علي يا حسين» وما شابه من الشركيات.

٤) مع تبني الحكومة الإيرانية فتح أبواب الدعم بكافة ألوانه للشيعة فقط، وحرمان السنة من ذلك كله، فإن الفجوة الطبقية بين الشيعة والسنة ستزداد لصالح ارتفاع مستوى الشيعة وانخفاض مستوى السنة فيما يخص الأمور الأساسية التي ذكرتها وهي المعيشية والعلاجية والثقافية والنكاحية وغيرها، فيزداد السنة فقرًا وعوزًا ويزداد الشيعة غنىً وانتشاء.

٥) منذ الآن فإن جميع متعلقات الحسينيات والمزارات الشيعية والمواكب الحسينية ستكون في أعلى درجة من الاستعدادات لتصبح موئلاً مزدحمًا جدًا بالأعداد الشيعية الكبيرة التي ستتوافد إليها، بما يزيد من اللحمة الاجتماعية الشيعية بين كافة الأعراق الشيعية، سواء من الفرس أو الأفغان أو غيرهم. نعم هذه المرافق هي بالفعل مزدحمة ولكن سيكون الأمر أكثر ازدحامًا فيما سيأتي، خاصة أن المشاريع الشيعية التي تريد جعل مزارات كربلاء والنجف بديلاً عن الحج إلى مكة تسير على قدم وساق.

٦) إن هذا الاتفاق النووي سيرفع الروح المعنوية للشيعة عمومًا وللتوجه الفارسي خصوصًا بما يؤدي إلى انتعاش الوضع النفسي للشيعة فيجعلهم أكثر التصاقًا بمذهبهم لأنه أمَّن لهم العزة والمكانة الكبرى بين دول العالم.

٧) إن الملاءة المالية الناشئة من هذا الاتفاق ستكون كفيلة بسد جميع احتياجات الجوانب الاجتماعية الأخرى التي تعتبر الحاضنة الجماهيرية الشيعية الداعمة لجميع توجهات الحكومة الإيرانية التي تغذ السير نحو تحقيق خططها والسعي للوصول إلى أهدافها.

٨) في الوقت نفسه فإن الملاءة الاقتصادية بسبب الاتفاق النووي ستعزز القدرات العسكرية للعراق و«سوريا» وحزب الله لصالح مزيد من القتل والتدمير في سُنَّة تلك الدول بما يمزق نسيجهم الاجتماعي ويحولهم إلى لاجئين ومشردين ومضطهدين، مفتتي الأسر ومبعثري العائلات.

معوقات اجتماعية تواجه الإصلاحيين والأصوليين:

رغم ما ذكرته من النقاط في «الجانب الاجتماعي» مما هو متوقع من آثار الاتفاقات النووية، إلا أن الواقع يفرض نفسه على جميع الأطراف، سواء من الإصلاحيين، («حسن روحاني» ومن معه) أو من الأصوليين (علي خامنئي المرشد الأعلى ومن معه)، وإنَّ المعوقات الاجتماعية القائمة حاليًا مترامية الأطراف ولكن سأكتفي بنموذج واحد مما يجابه كل طرف.

أولاً: الإصلاحيون في مواجهة تباعد الطبقات الاجتماعية:

رغم أن الإصلاحيين يراهنون على تحسن الأوضاع الاجتماعية في «إيران» بعد توقيع الاتفاقات النووية، غير أن الفوارق الاجتماعية الهائلة بين مختلف الطبقات سيحول دون ذلك، فقد أشار تقرير «مؤسسة الضمان الاجتماعي» في «إيران» إلى أن ثلث المواطنين ليس لديهم طعام يومي كاف، وقد ينزل هؤلاء إلى الشوارع اعتراضًا على سوء أوضاعهم المعيشية والاجتماعية وفقدان الخدمات الحكومية ومع عدم وجود أي ضمان صحي أو اجتماعي فإن «الحرمان» سيفتك بمعظم الأسر الإيرانية، خاصة تلك التي هاجرت أو هُجِّرت قسرًا (لأسباب عديدة، منها الجفاف وقلة الأمطار) إلى أطراف المدن الكبرى، وأن عدد هؤلاء يتخطى ١٨ مليون شخص، وتنتشر في أوساطهم مظاهر الإدمان على المخدرات، والطلاق، واستغلال الأطفال، والسرقة، وعدم الدراسة، ولا توجد لهؤلاء أي خدمات صحية، ولا حتى خدمات حكومية، مثل المياه والغاز والكهرباء.

وكانت «وزارة العمل والضمان الاجتماعي» قد قسمت المجتمع الإيراني إلى ثلاثة أقسام، **الأول**: ما بين ٢٠ و٣٠ مليون شخص. وهم من محرومي المجتمع، أو الذين ليس لديهم أي عائدات مالية تكفي حتى لإطعام أسرهم، **الثاني**: ما بين ٤٠ و٥٠ مليون شخص، وهم الأسر المتوسطة، أو الذين لهم عائدات شبه ثابتة، وهؤلاء من موظفي الدولة والشركات الخاصة، والمتقاعدين وقوات الجيش، ومعظم هؤلاء يعتمدون على عائدات الحكومة، ولا يشكلون أي خطر على النظام الإيراني، خلافًا للفئة الأولى التي يمكن أن تنزل إلى الشوارع، وتقوم باعتراضات على خلفيات معيشية، ولأسباب انتشار الفقر والحرمان بينهم، **الثالث**: فئة الأقلية، وهي حوالي ٥٪ أو ٧٪ من مجموع السكان، وهؤلاء من أنصار النظام الحاكم الذين وصفهم التقرير «بطبقة الأثرياء» حيث يمتلكون ٨٥٪ مما يمتلكه سائر المواطنين الآخرين، وهم من قادة الأمن والحرس الثوري وأركان النظام وأنصاره. (بحسب صحيفة «غويا» الإيرانية، أغسطس ٢٠١٦م).

وبهذا التقرير فإن الإصلاحيين يقذفون بكرة فشلهم في تحقيق الرخاء الاجتماعي في سلة الأصوليين الذي يستحوذون على ثروات البلاد.

ثانيًا: الأصوليون يصرفون الأنظار عن الواقع الاجتماعي بطريقتهم الخاصة:

فيما تنحدر صخرة الواقع الاجتماعي بتسارع لافت باتجاه قعر وادي التفكك والتشرذم، فإن الأصوليين أضحوا في سباق مع الزمن لعرقلة انحدارها.

لم ينصرف الأصوليون إلى حل المشكلة من جذورها، أي لم يعدلوا عن طريقهم في الغواية العقدية والضلال التعبدي مستدبرين كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ، بل عمدوا إلى إجراءات، فيها شيء من الصواب، لكنها ليست هي المشكلة الحقيقية، ومثلهم كمثل مريض بالسرطان ولكن في رسغ يده دمل نشأ من قرصة بعوضة، فترك الطبيب معالجة السرطان، وانصرف إلى معالجة دمل القرصة، فمات المريض بمرض السرطان، ولم يستفد من علاج القرصة، فبينما يعاني المجتمع الإيراني من أمراض الفقر والجهل

وضعف (وأحيانًا انعدام) المرافق الصحية فإن الأصوليين يركزون على معالجة ظواهر أخرى، وهذان مثالان على ذلك:

المثال الأول: من الأمراض الاجتماعية المستفحلة في المجتمع الإيراني أنشطة دور الأزياء، وهي ظاهرة غريبة، دخيلة على المجتمعات الإسلامية، وتحمل في طياتها مفرزات الثقافة الغربية. لم يتعامل الأصوليون الصفويون مع هذه المشكلة باجتثاث أصول جذورها، بل بتقليم آثار ظواهرها، يقول «جواد باباني» القاضي في محكمة جرائم الإنترنت للتليفزيون الرسمي: «لقد وجدنا أن ٢٠٪ من شبكة انستجرام في «إيران» تهيمن عليها أوساط الموضة!، وأن ٦٠٪ من مستخدمي الانستجرام الإيرانيين يتابعون هذه الصفحات، حيث تلقى هذه الخدمة شعبية كبيرة في «إيران». ويقوم على إدارة هذه الشبكة ما مجموعه ١٧٠ شخصًا، بينهم ٥٩ يعملون في التصوير والماكياج، و٥٨ من عارضات الأزياء». كيف يعالج الأصوليين هذه المشكلة؟! تم علاجها باعتقال ٨ أشخاص على صلة بعالم الأزياء، ووجهت لهم تهمة أنهم كانوا ينشرون محتوى غير أخلاقي. وهكذا تم علاج الدمل وبقي أصل المرض العميق يوالي استشراءه في النسيج الاجتماعي الإيراني.

المثال الثاني: يسعى الإصلاحيون (روحاني ومن معه) إلى فتح قنوات الانسياب الغربي في الواقع الاجتماعي لتجد لها مصبات في الشارع الإيراني، وهو ما سيزيد في تفككه، وتعتبر الاتفاقات النووية واحدة من تلك المساعي التي يستحث الإصلاحيون تسريع مفعولها.

ويعتبر الحجاب أحد العراقيل التي يرى الإصلاحيون أنها تمثل عقبة في تلك التوجهات، ولذلك لا يتخذون إجراءات حقيقية وفعالة باتجاهها.

وفي إطار مواجهة الأصوليين للإصلاحيين في هذا المضمار قرر الأصوليين نشر ٧٠٠٠ شرطي سري لمراقبة الحجاب، بينما أعلن «حسن روحاني» رئيس الجمهورية عدم علمه بذلك! وأنه لا علاقة للحكومة بهذا الإجراء!

فهل كل من الأصوليين والإصلاحيين يمثلان دولتين تعملان على أرض واحدة!

وقد تفجر الموضوع بين الطرفين عندما تداول ناشطون إيرانيون عبر مواقع التواصل الاجتماعي صورة لشابة بالعاصمة «طهران» وقد حلقت شعر رأسها للتخلص من شرطة آداب الأصوليين وكتبت في تدوينة تقول «بعت شعري لأساعد الملائكة (كذا!) الصغار المصابين بالسرطان» (بحسب العربية نت، طهران ٢٢ مايو ٢٠١٦م).

وما هو جدير بالإشارة إليه هو أن النساء الإيرانيات، وإن كن يضعن الحجاب بحكم القانون، لكن أكثرهن غير مقتنعات به، لسببين، **الأول**: أن العقيدة الصفوية لا تملك من الدفق الإيماني الحقيقي ما يجد لها موضع تغلغل في قلوب أولئك النسوة. **الثاني**: علمهن أن أولئك المعممين الذين يأمرون النساء بارتداء الحجاب يقومون بانتهاكات فاضحة لخصوصيات النساء تحت عباءة «المتعة»، ومطلوب منها أن «تتحجب» في الشارع و«تتعرى للاستمتاع»!

فمن هي الشريفة التي ترضى بذلك!

ثالثاً: النساء بين الصفونة الأصولية والعلمنة التغريبية:

كانت الرياح الغربية تهب بشدة أيام الشاه فتغلغلت في البيوت واجتاحت الشوارع وأرست مراسيها في المرافق الحكومية والمؤسسات الأهلية، وشكلت المرأة الإيرانية عاملاً رئيسًا في الاستجابة لهبوب تلك الرياح، فهي غير محجبة، ومتبرجة وعارضة أزياء وممثلة ورياضية وصحفية وعاملة ومالكة أموال ومؤسسة شركات ومديرة أعمال، وأحيانًا رائدة دعارة وبغاء!

كل ذلك في إطار اندفاع شديد نحو تقمص «الموضة» والاندهاش بمفرزات التحلل الغربي رغم إفرازاته السلوكية المنحرفة والمنحلة والمتحررة من قيم الانتماءات الدينية. حتى النصرانية واليهودية منها!

ومع بدء تشكيل الخلايا الصفوية التي سبقت ثورة الخميني عام ١٩٧٩م انخرط عدد من النساء في تلك الخلايا، وأصبحن فيما بعد ذوات ثقل في عموم الزحف الحراكي الذي أطاح بالشاه، ورغم أن أولئك النسوة قد رفعن شعارات الثورة وارتدين الحجاب إلا أنهن لم يتخلصن من الآثار التغريبية التي حطت رحالها في جميع مرافق الحياة الاجتماعية الإيرانية.

وبعد هيمنة الثورة الخمينية على السلطة وفرضها للحجاب على جميع النسوة لم يعد هناك ما يميز بين النساء الثوريات والنساء المتعلمنات من أيام الشاه إذ أصبحن ذوات هيئة واحدة وسمات مشتركة، غير أن النزاع بينهن كان يظهر من المطالب التي ينادين بها ومن اللافت أن تلك المطالب ذات شقين، أحدهما متفق عليه بين الطرفين، والآخر يحصل فيه التميز.

كانت مرجعية «علي شريعتي» ذات ثقل كبير في الاستقطاب النسائي الثوري، قبل ثورة ١٩٧٩م، وكانت تنتظم حول الاقتناع الشخصي والبيئة الاجتماعية والاجتهاد المبني على مسالك العقل والمنطق والتأويل، لكن المتكثفات حول مرجعية «الخميني» كن أكثر انتظامًا والتزامًا وعددًا. تلك كانت مدرستان في البيئة الثورية الصفوية، بينهما تباين في تفسير المنطلقات الدينية. ورغم الاختلاف بينهما إلا أنهما في واجهة موحدة أمام المدرسة النسوية العلمانية. إن الاقتراب النسوي من النظام الحاكم أو الابتعاد عنه صار متفاوتًا بحسب هذه المدارس، وتوزعها بين أصوليين وإصلاحيين ومستقلين علمانيين وغير علمانيين ممَّا وسَّع المسافات بينهم.

لم يكن ثمة تسليم شامل لأي من تلك المدارس بجميع خطوط النظام، إذ واصل عدد معين من الشخصيات النسائية، رغم تقربها من النظام، الدفاع عن «حقوق النساء»، ومثاله أن «أعظم طالقاني» ابنة آية الله طالقاني، ونائبة في البرلمان راحت تحتج منذ ١٩٨٠م ضد الفراغ الحقوقي الناشئ عن إلغاء قانون حماية العائلة، كما شنت بالتعاون

مع «زهرة رهنورد»، (مديرة جريدة «بيوندكان راه زينب»، أي الباحثات عن طريق زينب، وزوجة «مير حسين الموسوي»، رئيس حكومة ما بين ١٩٨١ - ١٩٨٨م ومؤسسة «زن روز»، أي: المرأة المعاصرة، سنة ١٩٨٩م وبرلمانية من سنة ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٠م) حملة لكي تتمكن النساء العاملات من التوفيق بين النشاطين الاجتماعي والعائلي، مطالبات على نحو خاص، بإجراءات تسمح لهن بأن يعملن نصف دوام. ورغم «الالتزام الظاهر» لهؤلاء النسوة إلا أنهن اعترضن على «قانون القصاص» الذي يحدد دية النساء بنصف دية الرجال[1]، وفي الاتجاه نفسه تعاظمت الدعوى إلى اهتمام النساء بالمشاركة في الحقل الاجتماعي وأن لا يبقين محصورات في الأعمال المنزلية.

لقد شهدت الساحة الإيرانية، وبرعاية الثورة الصفوية، خروجًا جماعيًا للنساء من أوساطهن المنزلية إلى فضاء المشاركة في البرلمان والجمعيات والمنشآت والإدارات وغيرها، وهو ما أدى إلى تغيير جذري في اللوحة الاجتماعية الإيرانية، فقفزت نسبة الفتيات المسجلات في الجامعة من ٢٩,٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥٢,٥٪ عام ٢٠٠٣م، وهي قفزة هائلة بلا شك، كما أنشئت جمعيات مهنية نسائية في التسعينات للصحافيات وللناشرات وللممرضات وغيرها، وقد قاد طريق المطالب النسائية إلى ساحة تحالف بين التيار النسائي المحافظ؛ والتيار النسائي العلماني، وربما وقع الخلاف في بعض المسائل من مثل دعوة العلمانيات إلى مساواة الرجل والمرأة، في حين ترفع المحافظات شعار التكامل بينهما، وقد «اكتشف» التيار النسائي العلماني أن حقوقًا أكثر ممكن الحصول عليها فيما لو حطوا رحالهم تحت المظلة الدينية، وأن من الممكن الحصول على مكتسبات أكثر عدلاً من خلال قوانين تستند إلى الدين. ويذكر «تييزي كوفيل» أن من بين الوجوه الرئيسة للتيار العلماني في هذا التوجه حقوقيون، مثل: «شيرين عبادي» (دخلت السجن عددًا من المرات)، و«مهرانغيز كار»، وعالمات اجتماع، مثل «شهلا عزازي»،

(١) من كتاب «إيران.. الثورة الخفية»، لـ: تييزي كوفيل ص ٢٨٥.

وقد احتشدت هذه المجموعات النسائية خلف «محمد خاتمي» إبان انتخابه لرئاسة الجمهورية عام ١٩٩٧م[١].

رابعاً: ضبابية التحول الاجتماعي الشبابي:

الشباب في «إيران» تتلون أنماط معيشتهم بحسب عدة اعتبارات، من أبرزها: الدينية والعرقية والطبقية والحضرية.

وكانت تلك الألوان تتخذ مظاهر فاقعة في أيام الشاه، حيث برزت المتقابلات المتناقضة: منهم من يسكن في الأحياء الراقية، يقابلهم من يسكن في الأحياء الفقيرة، ومنهم سكان مدن تنعم بالخدمات، يقابلهم سكان قرى وأرياف متخلفة في كل شيء، ومنهم من تظهر عليه مباهج النعمة في الملبس والمأكل، يقابلهم من تراه مهلهل الثياب وينام على الطوى، ومنهم من هو حائز لوظيفة مرموقة، كطبيب أو مهندس أو مدرس أو مدير مصنع أو صاحب مؤسسة تجارية، ويقابلهم من هو عامل في مطعم أو كناس في شارع أو منظف لمسالك المجاري أو غير ذلك من المهن التي لا يعمل فيها إلا الفقراء والأميون.

وبهذه الاعتبارات فإنه لم تكن ثمة لحمة تجمع بين هذا الشتات المتناقض، ولكن بعد ثورة الخميني، وجدت مؤسسات جديدة لم تكن لها أن تدير ترسانتها إلا بأعداد كبيرة من الشباب، من مثل «الحرس الثوري» و«الباسيج»، فكان لا بد من لملمة جميع تلك القوى الشبابية المتناقضة وحشدها في «بواتق» تلك المؤسسات، وهو ما ساعد على تسهيل صهرها في «قوالب جديدة» وأضحت شعارات الثورة في «الجهاد» و«الاستشهاد» هي التي تشكل وتصيغ عبارات «العُصَب» التي تلف الرؤوس وتسطع من جهة الجبين.

وجاءت الحرب العراقية الإيرانية كعربة قطار تنحشر في «مقطوراتها» جموع الشباب لتسوقهم إلى الموت الزؤام الذي لا يفرق بين انتماءات هؤلاء الشباب ولا إلى الفوارق

(١) المصدر السابق ص ٢٧٠، ٢٧١.

أو التناقضات المتقابلة التي انصهرت حياتهم في قوالبها! وعلى أعتاب تلك الحرب، وما بعدها، تحطمت أساطير فوارق الألبسة والأطعمة ونوع السكن وأماكن السكنى، وأتيحت لكثير من الشباب الذي كان يعيش في «حياة الهوامش» أن يدخل إلى «متن النص»! وربما تكافأت في بعض المرافق فرص وظائف الإدارات العليا في الجامعات والمدارس والمعاهد والشركات والمصانع والنقابات وغيرها بفعل الانصهارات الحربية، وكذلك الانصهارات الحزبية التنظيمية التي تسيدها الأصوليون. وقد اشتهرت بعض الأسماء التي كان لها أثر في هذه النتائج من مثل «غلام رضا كرباسشي»، رئيس بلدية «طهران» الذي كان له القدم المعلّى في إنشاء بعض المراكز الثقافية وافتتاح عديد من المكتبات في جنوب «طهران». غير أن «التوجيهات الدينية الحزبية» وكذا «التحفيزات الصفوية الإعلامية» لم تتمكن من الحيلولة دون تأثر أولئك الشباب بتيارات الرياح التي تهب من «أوروبا» و«أمريكا» والتي تنشر بذور إفساداتها عبر الأثير لتتجلى وتتجسد بألوانها وأشكالها وثقافاتها صوتًا وصورةً مقتحمةً كل بيت في «إيران» من شرقها إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها. وما لبثت آثارها أن تكشفت عن أبعاد جديدة في إبراز تناقضات اجتماعية من ألوان أخرى. إذ إن إمكانات الشباب في التعاطي مع مستلزمات «الحداثة» لم تكن في مستوى واحد، وأحيانًا ربما يكون التباين بين مستوى وآخر ممتدًا عبر بون شاسع، ثم إن هؤلاء وأولئك، من المتأثرين بالحداثة وجدوا أن «ولاية الفقيه» تقف حائلاً دون طموحاتهم الحداثية، فاختاروا الميل إلى الكفة الأكثر تجاوبًا مع تلك الطموحات، فشكلوا «مادة» فاز بقوامها الإصلاحيون، وقد ظهر ذلك ابتداء من تأثيراتهم في الانتخابات التي أفرزت «محمد خاتمي» رئيس للجمهورية. وهكذا ازدهرت منظمات أهلية، غير حكومية، تسقي مياهها للمؤسسات التي تزرع أشجارها في مواضع شتى، ففي عام ٢٠٠٤م انتظمت على سطح الامتدادات الحزبية أكثر من ٢٠٠٠ منظمة غير حكومية، ناشطة في الشؤون الاجتماعية وحماية الطفل والبيئة والتربية ومساندة النساء والمسائل

الثقافية[1]. وعلى التوازي غزت «مواقع التواصل الاجتماعي» بعشرات الألوف بيوت الإيرانيين، وليس ثمة حاجة للاستئذان! وهكذا رأى الأصوليون أن «الفتق قد اتسع على الراقع!».

ومع اتساع الفجوة بين الإفراز الاجتماعي للحداثة الغربية؛ والزمزمة الاجتماعية للأصوليين ظهرت آثار حالات التقابل المتناقض في الجذور، بما أدى إلى تلاحم تنافسي في الأغصان وصل حد التشابك! وعلى السطح كانت هذه الملامح ظاهرة للعيان.

ففي يونيو ٢٠٠٦م خرجت مظاهرة في «طهران» ضمت بين صفوفها عددًا من «الجمعيات النسائية»، فقامت السلطات الأصولية بقمعها، وكذلك حصل في مظاهرات أخرى تم قمعها جميعًا واعتقل عدد من الناشطين فيها، واتهمت «منظمات» بالعمل في «شبكات سرية» لأنها كانت تستخدم «الإنترنت».

وبطبيعة الحال، فإن الشباب، وخاصة الطلبة، الذين كانوا يعانون من أثقال العوز وترتسم على وجوههم صور البؤس، لم يجدوا متنفسًا لهم إلا تحت شعارات سياسية، استطاعوا أن يرفعوا مطالبهم في ظلها من خلال «نقابات طلابية»، وجدت ضالتها في دعم الإصلاحيين، فوقفت بجرأة في تأييد «محمد خاتمي» في انتخابات الرئاسة، وطالبت الأكثرية بإجراء استفتاء لمراجعة الدستور «الأصولي» والانعتاق من حكم الملالي الصفويين إلى ساحات الديمقراطية، بمفهومها الغربي!

إن مظاهرة «الجمعيات النسائية» التي نوهت عنها، كان قد سبقها مظاهرات طلابية، فعلى مدار صيف ١٩٩٩م كانت هناك مجابهات عنيفة بين الطلبة وقوى الأمن الأصولي وذلك عندما تضامن المتظاهرون مع صحيفة «سلام»، التي كانت قد نشرت معلومات عن تورط النظام في اغتيالات مثقفين عام ١٩٩٨م، إذ قامت قوات شبه عسكرية بالهجوم على جامعات في «طهران» و«تبريز» لقمع مظاهرات عنيفة حصلت فيهما. وأراد الأصوليون

(١) المصدر السابق ص ٢٦٢.

احتواء الساحات الجامعية وذلك من خلال مشروع «خوصصة الجامعات» وهو ما أدى إلى احتجاجات شاملة[1].

وهكذا امتزج «الاجتماعي» بـ «السياسي» لتتشكل من «خليطه» مادة خام قابلة للاشتعال في الوقت المناسب!

إن المتوقع للمستقبل، هو رجحان كفة «ثقل شباب الحداثة» بمقابل كفة «ثقل الأصوليين»، حيث إن الاتفاقات النووية افتتحت البوابات الموصدة التي كان الإصلاحيون (ومادتهم من الشباب) يريدون اقتلاعها، وها هم الآن يفعلون ذلك!

خامسًا: هجرة الأبدان والعقول:

لقد عجز نظام الخميني عن تقديم بارقة الأمل للإيرانيين في عيش آمن ورغد مستقر. وقد خاب أمل كثير منهم عندما وجدوا أنفسهم ينزلقون بسرعة نحو متاهات العوز والفاقة، متلفلفين بأثواب القهر والكبت ومتسربلين بألحفة الحزن والمعاناة.

لقد شملت تلك الحالات معظم الإيرانيين، فقرر كثير منهم التفتيش عما ينقصه في غير المكان الذي هو فيه. وهكذا راحت الجموع من الإيرانيين تتدفق إلى بوابات الهجرة باحثين عن الآمال المفقودة.

ويمكننا أن نسلط الضوء على نوعين من الهجرة رئيسين:

النوع الأول: الهجرة إلى خارج «إيران»:

ليس متيسرًا الحصول على إحصاءات دقيقة لأعداد هؤلاء المهاجرين، لكن بالإمكان التعرف إلى أعدادهم من الجهات التي هاجروا إليها، وإن كانت بعض المصادر قد أشارت إلى أنَّ عددهم يبلغ حوالي ١,٥ مليون مهاجر.

---

(١) انظر: المصدر السابق ص ٢٦٣.

هذه الهجرة لم تقف عند حد معين، بل هي لا تزال متواصلة، وأعداد المهاجرين السياسيين في زيادة باضطراد.

وقد شكل كثير من هؤلاء المهاجرين قواعد خارجية لمعارضة النظام وكذلك أوجدوا لأنفسهم قواعد تنظيمية سرية في داخل «إيران»، بما لا يزال يثير دواعي القلق لدى الاستخبارات الإيرانية الصفوية التي دأبت على تصعيد طرق ووسائل مطاردة هؤلاء المهاجرين ومناصيرهم في المنفى وفي داخل «إيران». غير أن موضوع «احتوائهم» من قبل السلطات الإيرانية، أو الحد من أنشطتهم، ليس في متناول اليد بسهولة، إذ إن توجهات تلك المعارضات السياسية جعلت تأثيراتها منتشرة على امتداد الجغرافية الإيرانية، لأنها تمثلت في تصنيفات دينية وعرقية وفكرية تحويها مظلات سياسية كألوان الطيف! وستكون لهذه المعارضة السياسية المهاجرة تأثيرات مستقبلية في عمق النظام الصفوي الحاكم، إذ ستستفيد من التناقضات التي بين أجنحته وتوظيفها لصالح تركيعه ثم تفتيته، غير أن ذلك سيستغرق زمنًا طويلاً، ربما يقدر بالعقود!

إن استطالة هذا الزمن يكمن في أن هذه المعارضة المهاجرة غير متوافقة فيما بينها سياسيًا، وذلك هو مجرى نفوذ السلطات الإيرانية إلى داخل «محتوياتها» لتقليص تأثيراتها باللعب على حبال تناقضاتها!

إن العناوين الرئيسة لأصناف هؤلاء المهاجرين بحسب أسباب هجرتهم يمكننا إدراجها حسب ما يلي:

هجرة السياسيين: هم المعارضون للنظام، وأكثرهم من الذين تحت وطأة الخشية من اعتقالهم أو تقييد إقاماتهم باحتجازهم في منازلهم. ويدخل ضمن هؤلاء قيادات ومتنفذون سياسيون من أيام الشاه، وقيادات أو أعضاء في أحزاب معارضة. ويغلب على مجموع هؤلاء طابع «التوجهات العلمانية» و«الأفكار اليسارية أو الرأسمالية»، فلكل منهم وجهته الخاصة، لكنهم مجتمعون على أن الساحة الداخلية الإيرانية تضيق مساحتها عليهم.

شكلت هذه الهجرة حالات قلق وتوجس لدى قيادات النظام، لأنها لا تستطيع الحد من تأثيراتهم على الداخل الإيراني باستخدامهم للوسائل التقنية الحديثة في التواصل عبر القنوات الفضائية و«الإنترنت» (شبكة المعلومات الدولية). وعبر إصدار الكتيبات والرسائل والصحف وكذا إعداد الدراسات والمؤلفات التي تحقق غايتين، الأولى: فضح النظام ونشر غسيله على حبال الفضاء لتكون مرئية من قبل الجميع، الثانية: تحقيق التواصل مع الداخل لإثارته وتشجيعه على الخروج على نظام الملالي الذي يحكمهم بالحديد والنار.

هجرة الاقتصاديين: اشتملت هذه الهجرة على نوعين من المهاجرين، **الأول:** مهاجرون رأسماليون ذوو ثروات، وقد اضطردت هجرتهم إبان الحرب العراقية الإيرانية، لخوفهم على رؤوس أموالهم من أن تطالها آثار لهيب الحرب، وقد وجدوا ضالتهم في «أمريكا» و«أوروبا» و«تركيا» وبعض الدول الآسيوية، حيث وجهوا إليها أموالهم بقصد الأمان والاستثمار، وقد وجدوا أن لا مناص لهم من الهجرة إلى حيث تسنح لهم فرص الاستثمار ليكونوا على رؤوس أعمالهم التجارية. وفي إطار نظرتهم المستقبلية للعودة إلى «إيران» اقتصاديًا، فإنهم أبقوا «حبال الود» ممدودة بينهم وبين أركان النظام الصفوي الحاكم في «طهران» من خلال «أداء الخمس»!، وكذلك من خلال تهيئتهم لظروف استثمارية خارج «إيران» لمصلحة رجال النظام، ويتمتع هؤلاء الاقتصاديون بامتيازات كبيرة من أبرزها الحظوة لدى أركان النظام بكافة أجنحته، وتيسير دخولهم وخروجهم إلى ومن «إيران»، والحصول على «مناقصات تجارية» يستفيد منها الجميع، أي هم وأركان النظام، وتأمين حصول عائلاتهم وأقربائهم على الامتيازات خاصة، ومنحهم «تسهيلات» ائتمانية تضاعف من دخولهم المالية.

ويتمتع هؤلاء المهاجرون بمستوى رفيع من المعيشة في البلدان التي هاجروا إليها، ويرتادون المرافق السياحية، بل لهم تواصل من بعض شخصيات النظام لتسهيل رحلات سياحية لهم ولعائلاتهم خارج «إيران».

النوع الثاني: من المهاجرين الاقتصاديين هم المهاجرون الكادحون، حيث خرجوا من «إيران» بعد أن سدت أمامهم سبل العيش، ولو بأدنى مستوياتها، فقرروا الهجرة طلبًا للعمل وتوهيجًا للأمل! إن كثيرًا من هؤلاء لم يتمكنوا من ترحيل عائلاتهم معهم، وهو ما أوجد طبقة اجتماعية مكشوفة الجدران، وترك إثارة في العلاقات الاجتماعية التي أودى بها إلى وديان «التسيب» بسبب غياب «العائل» فأحدث ثغرات اجتماعية في البنى العائلية، ناجمة في أكثرها من انفتاح قنوات التواصل بين الجنسين من الشباب والشابات.

إن هجرة هؤلاء الكادحين لم تحل مشاكلهم حلاً جذريًا، فهم وإن كانوا يرسلون بعض النقود لعائلاتهم لتأمين احتياجاتهم، إلا أن ذلك وفي أحيان كثيرة، لا يفي بتغطية «الحد الأدنى» من تلك الاحتياجات. لقد أوجد هذا النوع من الهجرة تربة خصبة تنتعش بين ذراتها «بكتيريا» الجرائم بأنواعها كافة، ولذلك فهي، وإن حلت بعض مشكلة البطالة لأن العاطلين عن العمل أكثرهم قد هاجر، إلا أنها ناءت بكلكلها على النظام الحاكم من وجهة نظر أخرى تتعلق بآثارها التي تشكل عبئًا عليه.

كلا هذين النوعين من «المهاجرين الاقتصاديين» استبشر خيرًا بالاتفاقات النووية، ولكن كل من زاويته. فالمهاجرون الاقتصاديون الرأسماليون اعتبروها منفذًا مهمًا لرفع الضغط عن استثماراتهم في الخارج، وكذلك فتحًا لباب ضخها استثماريًا في الداخل، وأما المهاجرون الاقتصاديون الكادحون فقد وجدوا فيها «فرجة» توفر لهم مساحة أكبر من الحركة، لأنها ربما، وفي حالات معينة، قد تساعد بعضهم في العودة إلى «إيران» إذا توافرت سبل الحصول على أعمال قد تتوفر من الحضور الاستثماري الخارجي إلى داخل «إيران» وهو ما سينعش الحركة الاقتصادية فيها في الجملة.

هجرة الخبرات العلمية والمثقفين:

يغلب الفكر الغربي والتوجه العلماني على معظم أصحاب الاختصاصات العلمية من خبراء وعلماء وأساتذة جامعات. تلك هي الشريحة التي كانت بمنزلة البساط الذي مد

مطوياته على مدة تعاقب سني أيام الشاه. ولم تكن تلك الشريحة من المكونات الأصلية في تلافيف الجموع الشعبية التي وظفها الخميني للإطاحة بحكم الشاه. غير أن سياق خدمات الدولة لا تتم إلا باتساق التوافق مع هذه الشريحة لأنها تمثل الشرايين الحيوية العملياتية لمسيرة الحياة اليومية، فكان لا بد من «مسايرتها» إلى حين توظيف الظروف للاستغناء عنها.

لم يكن ثمة «تلاقح» يعتد به بين تلك الشريحة وأفكار الخميني الصفوية. وكانت هواجس الخوف والرعب من امتداد أيدي البطش الصفوي إليهم تجتاح نفوسهم، فليس ثمة ضمانات يعتد بها يمكن الركون إليها.

وكان الحل الوحيد الذي يبدد تلك المخاوف ويهيل التراب على تأجج أوارها هو الهجرة من «إيران».

لم يكن الخميني بحاجة إلى «المثقفين العلمانيين»، بل كان يريد التخلص منهم لأنهم كشوكة في حلق توجهات ثورته، وفي الوقت نفسه لا يرغب بهجرتهم خوفًا من أن يشكلوا «بؤرة معارضة» في المنفى لخط نهجه، فكان الحل هو التضييق على هجرتهم قدر الإمكان، والتضييق على من بقي منهم بكل الإمكان، أي بالقمع والاضطهاد والاعتقال.

وأما «الخبراء» من أصحاب الاختصاصات، فإن الخميني بحاجة ماسة لخدماتهم، وليس في وسعه الاستغناء الكلي عنهم، وخاصة أساتذة الجامعات الذين يقومون بمهماتهم التدريسية في أروقتها.

إن المشروع النووي الإيراني لم يكن بوسعه الاستغناء عن هؤلاء بحال من الأحوال، فكان لا بد من استبقائهم، غير أنهم بحاجة إلى «بطاقة إبقاء على حياتهم»، وهي ليست متوفرة إلا لمن يعلن ولاءه التام للثورة الصفوية.

وهكذا، في سبيل المحافظة على مناهجهم ومواقفهم العلمية، لم يكن أمامهم إلا قرار واحد هو تأييد الثورة علنيًا، (حتى وإن كانوا لا يؤيدونها ضمنيًا)، مقابل ذلك البقاء، ليتمكنوا من مواصلة عطاءاتهم العلمية في المجالات المختلفة.

أما الخبراء الإيرانيون الذي هاجروا إلى «الولايات المتحدة» و«كندا» و«أوروبا» فإنهم قد شقوا طريقهم في تلك البلاد بنجاح، حيث تلقفتهم الشركات العالمية للاستفادة من خبراتهم، وأغدقت عليهم أصناف الامتيازات من رواتب مرتفعة، ومنازل واسعة وسيارات فارهة، وغير ذلك.

إن هؤلاء الخبراء ليس في نيتهم العودة إلى «إيران» إلا زائرين وهذا إذا حصلوا على ضمانات بعدم اعتقالهم وزجهم في غياهب السجون الصفوية.

وبما أن «إيران» كانت ولا تزال بحاجة ماسة إلى العلماء من أصحاب الاختصاصات، وخاصة في المجالات العسكرية والتصنيعية والزراعية فإنها حرصت على تأمين الوسائل الملائمة لتقديم أقصى ما يسعدهم ويستبقيهم في بلادهم.

ومن ذروة منصة هذه الهجرة الثقافية، فإننا سنوجه أنظارنا إلى المحطات التالية:

١) وفقًا لصندوق النقد الدولي فإن هجرة المتعلمين من «إيران» بلغت ١٥٪ في أوائل تسعينات القرن العشرين، حيث غادر ما يزيد عن ١٥٠ ألف إيراني جمهورية «إيران» كل عام منذ بداية ذلك التاريخ، ثم هاجر ما يعادل ٢٥٪ من جميع الإيرانيين الذين حظوا بالتعليم ما بعد الثانوي بعد ذلك التاريخ.

٢) وأشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٩م إلى أن «إيران» تتصدر قائمة البلدان التي تفقد النخبة الأكاديمية لديها، بمعدل خسارة سنوية يتراوح بين ١٥٠ ألفًا إلى ١٨٠ ألفًا من المتخصصين، وهو ما يعادل خسارة قدرها حوالي ٥٠ مليار دولار أمريكي. وإن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تجري عملية سرية تحمل الاسم الرمزي «مشروع هجرة العقول» بهدف استدراج المواهب الإيرانية النووية، بغية تقويض البنية التحتية لبرنامج «إيران» النووي.

٣) إنَّ الجامعات الإيرانية عاجزة تمامًا عن استيعاب الجموع الهائلة من الطلبة المتخرجين سنويًا من المرحلة الثانوية، حيث لا يتم قبول سوى ٥٪ من حوالي ٢ مليون طالب للدراسة الجامعية المجانية ويبلغ عدد الطلبة الإيرانيين الذين يدرسون في الخارج حوالي ٥٠ ألف طالب بحسب ما أوردته وزارة الثقافة والتعليم العالي الإيرانية.

٤) تتعثر آمال الشباب المتخرج من الجامعات إزاء عدم قدرة النظام الإيراني الصفوي على توفير فرص عمل لاستيعابهم، فقد بينت الإحصاءات أن من بين ٢٧٠ ألف خريج جامعي فإن الذين يعثرون على وظائف لا يتجاوزون ٧٥ ألفًا فقط.

إن الحل الوحيد أمام هؤلاء هو الهجرة إلى بلدان أخرى طلبًا للحصول على فرص عمل يقتاتون بأجورها. إن هذه الهجرة تكلف الحكومة الإيرانية سنويًا حوالي ٣٨ مليار دولار.

ووفقًا لتلك الأرقام فإن صندوق النقد الدولي صنف «إيران» بوصفها الأعلى في هجرة العقول بين الدول النامية، بما يقدر بـ ١٨٠ ألف شخص كل عام، في حين قدرت «وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية» الرقم بـ ٢٠٠ ألف شخص.

٥) تلك الأرقام هي الثمرة الطبيعية لـ «الثورة الثقافية الخمينية»، ففي عام ١٩٨٠م أغلقت تلك الثورة نظام التعليم العالي في «إيران» لأكثر من عام بحجة إصلاحه من الداخل بالكامل!

وقد تم إصلاحه وفق الرؤية الخمينية التي عبر عنها الخميني في ٣١ أكتوبر عام ١٩٨٠م عندما قال: «إنهم يتحدثون عن أن هناك هجرة للعقول. دع هذه العقول المتهالكة تفر، لا تحزنوا عليهم! ودعوهم يواصلون إثبات هوياتهم في الوجود! هل كل عقل يتميز بما تطلقون عليه علم جدير بالاحترام؟. هل علينا الجلوس والحزن لهربهم، هل علينا أن نقلق لهرب هذه العقول إلى «الولايات المتحدة» أو «بريطانيا»؟ إنهم الآن يتصفَّوْن، فلا تقلق وتبحث عن سبب إعدامهم الناس (يقصد إعدام رجال النظام لمناوئيهم)، لماذا

تتناقش مع هذه العقول العفنة.. هل هم يفرون؟ إلى الجحيم جميعًا.. «إيران» ليست المكان المناسب لهم ليعيشوا فيه، وهذه العقول الفارة ليست ذات فائدة لنا»![1].

إنه التعصب الشديد المبني على الجهل واحتقار الإنسان، وما آتاه الله من قدرات وإمكانات.

إن ما أوردته من إحصاءات لم تتضح فيه نسبة السُّنَّة، سواء من المرفوضين في الجامعات الإيرانية أو من المبعدين من «إيران» أو من المهاجرين الطلبة منها، وكذا عموم المثقفين. لكن لما هو معلوم من الموقف الصفوي في الجملة من السنة واعتبارهم «نواصب»! فلا نشك أن نسبتهم من تلك الإحصاءات مرتفعة، لأن الحرب التي شنها الخميني وزبانيته عليهم كانت حربًا شعواء لا هوادة فيها.. وهي لا تزال مستمرة من قبل أنصاره إلى اليوم، وقد تجلت في رسم لوحات من الدم الذي يسيل أنهارًا في «العراق» و«سوريا» و«اليمن».. والله المستعان. وبعد الاتفاقات النووية فإن سيل المهاجرين المتعلمين والمثقفين سيستمر، وستتوالى جموع طالبي اللجوء السياسي في أوروبا من هؤلاء الإيرانيين، هربًا من جحيم الحرس الثوري الذي يستعملهم وقودًا في حروبه!

النوع الثاني: الهجرة الداخلية الكاسحة:

كشف تقرير صادر عن «اللجنة الاقتصادية» التابعة لرئاسة الجمهورية الإيرانية عن أرقام مذهلة بخصوص الهجرات الداخلية في «إيران»، وهي هجرة في اتجاه واحد، من القرى إلى المدن!

فقد كان سكان القرى في عهد الشاه يشكلون ٦٨٪ من مجموع السكان، لكنهم الآن (عام ٢٠١٦م) تدنت نسبتهم بشكل حاد إذ بلغت ٢٨٪ من مجموع السكان، وأضحى بعض القرى لا يسكنها سوى ما بين ٢٠ إلى ٣٠ أسرة فقط!

(١) ما ذكرته في المحطات الخمس منقول من ويكيبيديا ــ الموسوعة الحرة ــ بعنوان: هجرة الأدمغة من إيران، بتصرف. وقد ذكرت الإحالات في مصادرها في: ثبت الإحالات، في آخر الكتاب.

ونجم عن ذلك خلو ٣٣ ألف قرية من السكان منذ ٣ عقود، وبات ١٢ مليون شخص من القرويين يفترشون الأرض ويلتحفون السماء في ضواحي المدن الكبرى، وهو ما شكل معضلة اجتماعية كبرى، إذ إن هؤلاء يعيشون على المساعدات الحكومية البائسة، وهو ما يضطرهم إلى امتهان أعمال غير إنتاجية ولا زراعية، بل هي خدمية بحتة، من مثل أنشطة النظافة وجمع القمامة، ويسكنون في أكواخ من الطوب والصفيح، وتنهش أجسادهم الأمراض، كما يعشعش في عقولهم الجهل!

وأضحوا مباءات للجرائم وأوكارًا للمخدرات.

كانت حكومة «أحمدي نجاد» قد طرحت مشروعًا لتشجيع هؤلاء المهاجرين للعودة إلى قراهم وأراضيهم، وقدمت لهم منحًا وقروضًا، وأهدت بيتًا مع ٥٥٥/ متر مربع كأرض زراعية لكل شخص ينتقل من المدينة إلى القرية للعيش فيها لمدة لا تقل عن ٢٠ عامًا، وقد فشل هذا المشروع، حيث حصل مستغلون سماسرة على أراض وأموال طائلة من الحكومة دون أن تتمكن من إرسال أكثر من ١٠٠٠ شخص من المدن للعيش في القرى.

وفي عهد الرئيس الحالي «حسن روحاني» كشف التقرير المذكور أن الحكومة سوف تمنح ٥ ملايين دولار لمجلس إدارة كل قرية تتم إعادة سكانها، أو منع أهلها من تركها، كما أن الحكومة تخطط لإعادة هؤلاء السكان إلى القرى والأرياف من خلال منحهم قروضًا ومساعدات مالية، لكنها تخشى أن يواصل هؤلاء هجرتهم بعد حصولهم على المنح.

إن حكومة «روحاني» تأمل، بعد الاتفاقات النووية، أن تتمكن من إزالة أسباب هجرة القرويين من قراهم وأريافهم، وذلك بعد رفع العقوبات عنها وفك الأسر عن أموالها المجمدة في خارج إيران[1].

(١) بحسب، أسبوعية اقتصاد مللي الإيرانية، سبتمبر ٢٠١٦م، بتصرف.

غير أن حلاً من هذا القبيل، لو حصل، فإنه لن يكون فاعلاً إلا بعد أكثر من عقد أو عقدين على الأقل، خاصة أن أي وفرة مالية تتجمع لدى النظام الصفوي في «إيران» فإنها تضخه مباشرة في مجرى نهر تغطية نفقات حروبها في «العراق» و«سوريا» و«اليمن».

وبناء على ذلك فإن هذه الهجرة ستستمر، وستتفاقم تأثيراتها السلبية على البنية الاجتماعية الإيرانية، وأنها ستكون من المعضلات القائمة والمستقبلية، ولعلها أيضًا ستكون واحدة من العوامل المؤثرة في «تفكيك» الوحدة الجغرافية الإيرانية، حيث إن «إيران» لن تكون بمنأى عن احتمالات التقسيم بسبب اشتداد تناقضاتها المذهبية والإثنية وتعاظم مشكلاتها في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

سادسًا: وحش المخدرات ينهش المجتمع الإيراني:

لا ينظر إلى قضية المخدرات باعتبارها حالة منفردة، بل هي نتاج بيئة مهيأة لاحتضان هذه الأنواع من المفسدات، فالميكروبات لا تتكاثر إلا في الماء الآسن، والجراثيم لا تقتل إلا الأجساد الضعيفة، والتي سرى في أوصالها الوهن، واستوطن في سائرها المرض!

وعندما جاءت ثورة الصفويين بقيادة الخميني عام ١٩٧٩م حاملة رايات الشرك والشعوذة والتخلف، وناشرة للبؤس والفقر والعوز، تهيئت البيئة اللازمة لتجتاح جحافل الشر الملتحفة بدثارات الباطل، بقايا الخير المتناثر هنا وهناك! ويكون الأمر أكثر خطورة وأنكى تأثيرًا عندما تدار رحى هذا الفساد بواسطة الجهات المسؤولة عن اجتثاثه!

الوضع المأساوي بشأن انتشار المخدرات في «إيران» وصل إلى درك عميق، فقد أعلن مسؤول في منظمة مكافحة المخدرات في «إيران» في سبتمبر ٢٠١٦م أن الحالة أضحت خطيرة جدًا بسبب مواصلة انتعاش تجارة المخدرات وازدياد أعداد المدمنين على نحو واسع النطاق. ومن خلال نظرة من الأعلى على الامتدادات الشاسعة لمساحات وفضاءات حركة المخدرات في «إيران» نسجل النقاط التالية:

١) يبلغ حجم تداول تجارة المخدرات في «إيران» حوالي ١٢ مليار دولار سنويًا، بحسب ما ذكره «علي هاشمي» أحد مسؤولي منظمة مكافحة المخدرات الإيرانية.

٢) ذكر «هاشمي» أن الميزانية الدفاعية في «إيران» هي ثلث قيمة تجارة المخدرات.

٣) كشفت تقارير حكومية عن وجود «مزارع محصنة» وسرية لزراعة المخدرات داخل «إيران»، خاصة في المناطق الخاضعة لقوات عسكرية.

٤) إضافة إلى ذلك فإن مخدرات بكميات هائلة تدخل إلى «إيران» عبر موانئ ومرافئ وحدود مع أفغانستان وباكستان وساحل الخليج العربي، تارة بغض النظر عنها، وتارة بقيام جهات ذات نفوذ بوضع أختامها وأقفالها على الشاحنات التي تمرر إليها المخدرات، ثم تقوم بنقلها عبر المدن دون أن يستطيع أي أحد إيقافها وتفتيشها.

٥) وقد اتهمت جهات حكومية قوى الحرس الثوري وجهات أمنية أخرى بالإشراف على تجارة وتوزيع المخدرات لعدة أغراض، منها: جني الأموال الطائلة، وتخريب عقول الشباب، وإشاعة اليأس والإحباط بينهم، بغية صرفهم عن التدخل في السياسة!

٦) أشارت تقارير لإدارة البورصة في «إيران» إلى أن ميزانية كل المصانع والبنوك والشركات في «إيران» لا تزيد عن ٢٢ مليار دولار، في حين أن تجارة المخدرات تشكل ١٣٪ من قيمة كل تلك المصانع والشركات!

٧) تساعد حكومة «روحاني» في نشر المخدرات بطريقة التفافية، حيث أصدرت قرارًا بواسطة وزارة الصحة يبيح بيع المخدرات الكيماوية في الصيدليات بدعوى أنها أدوية لترك تعاطي المخدرات، وهو ما جعل آلافًا من المدمنين يقفون يوميًا في طوابير لشراء تلك الأدوية المخدرة لكونها تحقق غايتين: أنها رخيصة ثم أنها تباع علانية

وبشكل رسمي، وقد آثار هذا الإجراء الحكومي الشاذ حفيظة كثير من الإيرانيين الذين خرجوا إلى الشوارع محتجين على هذا التصرف الحكومي رافعين شعارات ولافتات كتب عليها: حاربوا المخدرات بجدية لا تبيعوها في الصيدليات[1].

٨) اعترف «علي رضا جزيني» نائب رئيس دائرة مكافحة المخدرات في «إيران» أن بلاده تستهلك سنويًا ٥٠٠ طن من المخدرات، وقال في تصريح لوكالة الأنباء الإيرانية «أرنا»: إن «الخسائر الناتجة عن إنتاج وتعاطي المخدرات في «إيران» بلغت ما يقارب ٣ مليارات دولار، و٢٤٪ منها خسائر تتكلفها الحكومة، بينما ٢٩٪ تطال المجتمع، وأن ١٪ من طلبة المدارس يتعاطون المخدرات، وأن ٦,٢٪ من طلبة كليات العلوم و٦,١٪ من طلبة كليات الطب يتعاطون المخدرات، وهؤلاء يشكلون ٢٦٪ من نسبة المدمنين». وتغطي تلك النسب أنواعًا كثيرة من المخدرات، من مثل «الميثامفيتامين»، و«الأفيون»، «الهيروين»، و«الحشيش»، و«مخدرات صناعية» تباع كأدوية لأمراض كثيرة، من مثل: التوتر والاضطراب النفسي والسمنة، ونحافة الجسم، وتحسين البشرة، والضعف الجنسي..

ويتم تداول وتعاطي هذه المخدرات في استراحات خاصة لرجال أعمال ومتنفذين في الدولة، كما أفاد بذلك مراسل «الخليج أون لاين» خلال جولة قام بها في تلك الاستراحات، إضافة لتعاطيها في المزارع والمنازل والشقق وفرديًا وجماعيًا في كافة طبقات المجتمع من أغنياء وفقراء ومتوسطي الدخل رجالاً ونساءً، وإن كانت بين الرجال أكثر! وقد بلغ عدد مدمني المخدرات ومتعاطيها في «إيران» أكثر من ٢ مليون شخص بحسب إحصاءات حكومية! ولكن وفق إحصاءات مستقلة ربما يكون العدد هو ٦ ملايين بحسب تقرير لصحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية في مايو ٢٠١٥م. ويموت من هؤلاء يوميًا العشرات، وكثير من المدمنين ينامون في الشوارع، فقد ذكر رئيس مجموعة العمل حول خفض نسبة الإدمان التابعة لمجلس تشخيص مصلحة النظام المدعو «سعيد

(١) انظر صفحة «أسرار» الإيرانية، سبتمبر ٢٠١٦م.

صفائيان» في تصريح له في نهاية عام ٢٠١٥م أن عدد المدمنين الذين ينامون في الشوارع ارتفع من ١٢٠ ألفًا إلى ١٥٠ ألف شخص.

٩) نشر موقع «ويكليكس» برقية سرية بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٩م، صدرت عن السفارة الأمريكية في «باكو» تشير إلى أن كميات الهيروين التي مصدرها «إيران»، والمصدرة إلى أذربيجان ارتفعت من ٢٠ ألف كيلو غرام في ٢٠٠٦م إلى ٥٩ ألف كيلو غرام في الربع الأول من عام ٢٠٠٩م، ويأتي ٩٥٪ من الهيروين في أذربيجان من «إيران»!

١٠) وبحسب تصريحات «مدير اللجنة الوطنية العراقية لمكافحة المخدرات» فإن «إيران» تستخدم «العراق» كسوق لترويج وإعادة تصدير المخدرات إلى دول الخليج العربي ودول العالم الأخرى.

وكشفت تقارير إخبارية أن الحرس الثوري الإيراني يستخدم «مطار النجف» لذلك الغرض، وقد أفاد «عمر الحميدي»، محافظ «ديالى» السابق أن ٩٠٪ من المخدرات المهربة إلى «العراق» مصدرها «إيران».

١١) تتواصل محاولات تهريب المخدرات من «إيـران» إلى دول الخليج على نحو متصاعد، ففي مارس ٢٠١٢م أعلنت وزارة الداخلية «السعودية» إحباط محاولة تهريب «مخدرات نوعية» قدرها ١,٥ طن من مادة الحشيش عبر السواحل الشرعية للسعودية، وفي إبريل ٢٠١٤م تم إحباط محاولتين لتهريب ٢٢ مليونًا و٨٥ ألفًا و٥٧٠ قرص «إمفيتامين» تقدر قيمتها ببليار و٣٨ مليونًا و٢١ ألفًا و٧٩٠ ريالًا. كما أن «الكويت» أحبطت في أكتوبر ٢٠١٤م تهريب حوالي ٥ ملايين حبة مخدرة كانت ستوزع مناصفة بين «الإمارات» و«المملكة العربية السعودية».

وفي ديسمبر ٢٠١٥م أعلنت «الإمارات» عن ضبط باخرة إيرانية تحمل مواد مخدرة عبر «ميناء خالد» البحري بإمارة الشارقة[1].

(١) بحسب: الخليج أون لاين، ١٠ مايو ٢٠١٦م، بتصرف، والعربية نت ٤ يناير ٢٠١٦م بتصرف.

وبعد الاتفاقات النووية فإن مجالات توسع تجارة المخدرات الإيرانية ستتواصل، مستفيدة من الانفتاح التجاري على الغرب ورفع العقوبات عنها.

سابعاً: تمزق الثوب الاجتماعي بين الأغنياء والمشردين!

بلغ التفاوت الطبقي في «إيران» أشده، طبقة من الأثرياء تتسم ذروة المال، وطبقة من المشردين تقبع في أحضان الفقر.

طبقة الأثرياء:

إن هؤلاء هم المستحوذون على ثروة «إيران»، وهم من «مافيات» النفط، والغاز، والسلاح والسمسرة عبر المال والجنس، والمكوس (الضرائب)، والرشوة، (الإتاوات)، والربا (عبر البنوك الأجنبية في أوروبا وأمريكا)، والاحتكار (عبر الشركات والمؤسسات الرسمية والمدنية)، والتجارة (عبر البازار)، والبورصة (عبر الشركات المساهمة والخاصة)، والبنوك...

ويتصدر هؤلاء كثير ممن يسمون برجال الدين، أو من المنتسبين للحرس الثوري. وكشفت تقارير حكومية أن الجهات التي تقوم بـ(غسل الأموال) و(الحوالات المصرفية) تضع معظم الأموال في حسابات دولية لرجال دين داخل «إيران»، وتزعم أنها أرسلتها للدفاع عن شيعة العالم! وخير دليل على ذلك أن معظم زعماء التيار الأصولي يعيشون في قصور، وفي حساباتهم مليارات الدولارات، ولكنهم أمام الكاميرا يزعمون أنهم من تلامذة الإمام علي! وأنهم يعيشون حياة بسيطة جدًا، وينامون هم وأسرهم من دون عشاء!! (بحسب صحيفة «كلمة سر» الإيرانية، سبتمبر ٢٠١٦م)، وكان تقرير نشر في مجلة «فوربس» في مايو ٢٠١٦م قد أشار إلى «الثروات الهائلة التي يستحوذ عليها رجال الدين في «إيران»، وأبرزهم المرشد الأعلى «علي خامنئي» المتربع على عرش الملالي الأثرياء بثروة تقدر بـ ٩٥ مليار دولار، في الوقت الذي يعيش فيه ٩٠٪ من الشعب الإيراني تحت خط الفقر!، وعقب على ذلك «مغرِّد» فقال: «ثروة المرشد تفوق ٣٠ مرة

تلك التي كان يملكها الشاه محمد رضا بهلوي، ولأجل محاربة الفقر أسقط حكمه»! ويقول أحد الاقتصاديين الإيرانيين: «يشتكي أصحاب المحلات الصغيرة من أنهم إذا بدأوا في كسب المال، يأتي أحد كبار المعممين ويطلب منهم دفع «صدقة!» لدعم الخير، وإن رفضوا يتهمون في دينهم، ويأتي شهود زور لاتهامهم بإهانة الرسول «ﷺ»، ثم يرمون في السجن! وكتب معلق فقال: «هم يجادلون بالدين ويشحنون الناس بالعواطف في «الحسينيات» ومناسبات عاشوراء وغيرها.. ليس اهتمامًا بالدين، بل لصرف الأنظار عن مدى تكسبهم منه (كتنظيم المواكب الحسينية والحج إلى كربلاء بدل الحج إلى مكة المشرفة..)، وحتى المعمم الذي لا يجني شيئًا، يصرخ بما يريد أصحاب المال والسلطة سماعه، حتى يرتقي في سلم الوظيفة ويكون له نصيب.. وكان من أكثر التعليقات تداولاً ما قاله «عبد المحسن بني صدر» أول رئيس إيراني بعد الثورة الخمينية: «الإسلام كقوة استقطاب للناس انتهى منذ زمن بعيد، الموضوع الآن هو المال!»[1].

وكنت قد ذكرت في «المحور الاقتصادي» أرقامًا فلكية لأموال يستحوذ عليها رجال دين ومتنفذون في النظام الإيراني، ومن اللافت أن قادة الحرس الثوري يرفضون عضوية «إيران» في أي مجموعة أو نظام دولي يحرمهم من غسل الأموال والتحويلات المصرفية المشبوهة، وقد حاولت الحكومة مرارًا التصدي لنشاط هؤلاء في المجلات الاقتصادية، إلا أنها فشلت في مساعيها تمامًا، وهو الأمر الذي يثبت أن قادة الحرس والعسكريين عمومًا، لهم توجهات واهتمامات مالية أكثر من أي مجالات أخرى (بحسب ما ذكرته صحيفة: «روز» الإيرانية، سبتمبر ٢٠١٦م). ويتقمَّص هؤلاء جميعًا من الملالي ورجال الحرس الزهد والتعبد (للأضرحة طبعًا!)، وأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويرفعون شعارات من مثل «محاربة الموسيقى» لصرف الناس عن حقيقة استحواذهم على الأموال (ومنها الخمس!). وراح الناس يتحدثون عن «الموسيقى» ونسوا تسربلهم بأثواب الفقر والبؤس!

(١) الشبكة المغلوماتية، تقرير من قاع إيران، موقع: (رجال المال).

وقد أجرت صحيفة «إيران» الرسمية استطلاعًا أثبتت فيه عدم تجاوب المواطنين مع رجال الدين، حيث أيد معظمهم رأي الحكومة بإجراء حفلات موسيقية في المدن الدينية، وفي المقابل صرح أحمد خاتمي أحد زعماء التيار الأصولي في خطبة الجمعة في «طهران» بأنه لا يحق للحكومة أن تمنعنا من التدخل في السياسة، ولنا الحق في التدخل في كل شؤون الناس. فرد عليه رئيس الجمهورية «حسن روحاني» بقوله: «إن الإسلام (كذا) علمنا أن ننصح الناس، وليس أن نفرض رأينا عليهم بقوة، خاصة أن رأينا قد يكون خطأ!» (قلت: «حسن روحاني» من المنادين بتصدير الثورة، ومعناها فرض العقيدة الصفوية على الناس بالقوة، وهذا مخالف لتصريحه الذي سقته!، لكن ليس ذلك أمرًا مستغربًا، فهذا هو دأب هؤلاء، يتلاعبون بالألفاظ ويتناقضون في المعاني ويهدمون المباني!).

إن طبقة الأثرياء هذه هي التي تصيغ السياسات الإيرانية الخارجية والداخلية بما يحقق مصالحها ويوسع ثرواتها وهي طبقة الرقص والغناء، وما على الفقراء إلا التفرج والتصفيق! وإذا ضاق بهم الحال عبروا عن ذلك بجلد ظهورهم بالسلاسل وإسالة دماء رؤوسهم بالسيوف (في أيام عاشوراء من شهر محرم)، ومع ذلك قد لا يحصلون على قوت يومهم!

طبقة المشردين:

هي ضحية استحواذ الأثرياء على مقاليد ثروات «إيران»، وتوظيفها لمصالحهم الخاصة كما أنها ثمرة التهميش من التعليم والعلاج والعمل.

وأغلب هؤلاء متوزعون في كثير من المدن الرئيسة وخاصة في العاصمة «طهران» حيث يطلق عليهم ساكني «علب الكارتون» ومركزهم في حي «الإمام زادي عبد الله» غرب «طهران»، وفي «شوش هرندي»، وفي أجزاء من «أزاديجك» في جنوب «طهران»، حيث يتجمع في هذه الأحياء المشردون من النساء والأطفال والذي يبلغ عديدهم حوالي ١٥ ألف شخص من ضمنهم حوالي ٥ آلاف امرأة، وقيل إن العدد الإجمالي في «طهران»

حوالي ٢٠ ألفًا، وقيل أكثر من ذلك بكثير بحسب إحصائيات أجرتها منظمات حقوق الإنسان. وتضم هذه الفئة من المشردين شرائح عمرية تتراوح من أطفال بعمر ٤٠ يومًا إلى كهول بعمر ٨٠ عامًا، وهم من فئات اجتماعية مختلفة، فمنهم من ولد في الشارع لأم مشردة ومنهم من دفعه الفقر والظروف المعيشية القاسية إلى ترك سكنه، أو عجز عن توفير ما يكفي من المال لتأجير أو شراء سقف يأويه، ومنهم من كان أستاذًا أو حلاقًا أو رياضيًا سابقًا![1]، ومنهم مدمنون وأعدادهم كبيرة وفي ازدياد مستمر! ولذلك فإنه بحسب ما كشفته منظمات إنسانية حقوقية حول العالم نقلاً عن تقارير طبية وأمنية واجتماعية إيرانية عبر معلومات وأرقام فإن «طهران» تشهد أعلى نسبة في عديد المشردين وفي الجرائم الأخلاقية وفي عمليات انتحار الفتيات اللاتي يتعرضن للتحرش والاغتصاب، كالفتاة الكردية «فرناز حشرواني» في مدينة «مهابادي» بعد أن حاول أحد ضباط استخبارات الحرس الثوري اغتصابها. وقد أشارت تلك التقارير إلى فساد القضاء الذي يشجع على طلاق النساء، وعن ممارسات «جمعية الزهراء» التي تستقطب المطلقات لتوفير طلبات الملالي، وطلاب الحوزات الراغبين في زواج المتعة.

وكشفت تقارير أمنية عن أن الشرطة تعثر يوميًا على «أجنة» تم إسقاطهم ورميهم في أماكن تجميع القمامة وفي قنوات مجاري الصرف الصحي.. وقد أدت تلك الأوضاع إلى خلق أمراض نفسية نجم عنها وقوع العديد من جرائم الاختطاف، والتي يقوم الخاطفون في حالات كثيرة، بقتل ضحاياهم خشية انكشاف أمرهم والتعرض إلى المساءلة والعقاب، كما أن بعض النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لعمليات الاغتصاب ينتحرن إما خشية الافتضاح أو لعدم من يأخذ بحقهن.

وفي خضم هذا البحر المتلاطم من الفساد والانحرافات تداعت جهات كثيرة لإظهار مخاطرها والتحذير مما سينجم عنها من كوارث اجتماعية، وفي هذا الإطار

(١) مجلة العرب، ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م عدد ١٠١٢٩.

تم إنتاج فيلمين وثائقيين أحدهما بعنوان (كركدن)، وموضوعه المتعة أم اللواط أيهما يسبق الآخر في «إيران»؟! ومدته ١٠٧ دقيقة، ومن إخراج «هوتن شيرازي» ويتحدث عن حالة الأطفال المشردين في «إيران»، وكيف يتم استغلالهم جنسيًا وبصورة بشعة من قبل عصابات المافيا التي يديرها مسؤولون كبار في نظام ملالي الصفويين، وقد عرض هذا الفيلم في مهرجان أقيم في مدينة «غوتنبرج» السويدية. أما الفيلم الثاني، فمدته ٥٧ دقيقة ويسلط الضوء على عمليات بيع «الكلى» التي يقوم بها فقراء «إيران»، وقد عرض هذه الفيلم على شاشة إحدى قنوات التليفزيون السويدي[١].

إن مشكلة المشردين وما ينجم عنها تكبر مثل «كرة الثلج» وذلك لوجود منتفعين من استمرارها، لأن السؤال الكبير هو أين تذهب الأموال التي تتلقاها أكثر من عشر منظمات رسمية من الحكومة لمعالجة ظاهرة التشرد؟! ومن تلك الجهات الرسمية بلدية «طهران»، ومنظمة الرعاية الاجتماعية، وتليفزيون «إيران»، وغيرها من الجهات، والجواب عن سؤالنا هو أن تلك الأموال تساق إلى مسارات تنفيعية لأفراد أو مجموعات في غياب خضوعها للمحاسبة وانعدام الشفافية في بياناتها.

إن مدن وقرى أهل السنة هي الأكثر إهمالًا وتجاهلًا من قبل النظام الصفوي، لذلك فإن أهل السنة هم الأكثر تضررًا والأشد معاناة من تفاقم ظاهرة التشرد.

ورغم أن حلَّ هذه المشكلة ينبع من نظرة إنسانية محضة، فإن النظام الحاكم الصفوي لا ينظر إليها إلا من خلال عدسته الصفوية، تلك العدسة التي أيضًا أصبحت مغبَّشة فلا ترى حالات البؤس والشقاء والفقر، بل ترى فقط مجمعات الغنَى والترف والثراء.

وقد ألهم هذا التجاهل الحكومي بعض الناس إلى أن يأخذوا بأنفسهم زمام المبادرة، ومنهم «علي حيدري» مدير شركة إعلانية في «طهران»، حيث إن له تجربة خاصة رواها لصحيفة «الغارديان» البريطانية جاء فيها «أنه توجه برفقة أفراد عائلته إلى حي «هرندي»

(١) انظر على الشبكة المعلوماتية موضوع: «تقرير من قاع إيران» موقع «رجال المال».

في جنوب «طهران»، أحد مقرات التجمعات الرئيسية للمشردين في العاصمة الإيرانية، وكان يحملون معهم ١٥ وجبة طعام للمشردين، ولدى وصولهم ذهل «حيدري» من هول ما رآه، وقال: لم أستطع تحمل الكارثة، توجهت صوب شخصين لأضع الطعام بجانبهما فأدركت أنهما فارقا الحياة، لقد رأيتهما متوفين!» كانت هذه الحادثة منطلقًا للحيدري لتأسيس مجموعة ضمت بعض أصدقائه تبنت توزيع المواد الغذائية مجانًا على المشردين، وأصبح يوم الأربعاء من كل أسبوع ابتداء من يوليو ٢٠١٥م موعدًا لتقديم الطعام للمشردين. ثم وسعت هذه المجموعة أنشطتها حتى شملت ٢٠ مدينة، بما فيها «تبريز» و«أصفهان» و«كرمنشاه» و«آراك» و«شيراز»[١].

وقد راح النشاط الجماهيري في اتجاه تعويض قصور الحكومة الصفوية عن سد حاجات شعبها التي انهمكت في توزيع أموالها بين الاختلاسات وصرفها على مشاريع القتل التي يقوم بها الحرس الثوري في داخل وخارج «إيران»، فأقام إيرانيون ما أطلقوا عليه «جدار الرحمة» في المدن الرئيسة الإيرانية، وهي حملة لمساعدة المشردين في تدفئة أجسادهم من الطقس البارد. وكانت البداية عندما وضع أحد الأشخاص عددًا من الخطاطيف لتعليق الملابس وكتب إلى جوارها عبارة: «إن كنت لا تحتاج إليها فاتركها، وإن كنت بحاجة إليها فخذها!» وتنوعت قطع الملابس التي تبرع بها المواطنون الإيرانيون بين معاطف وسراويل وملابس شتوية أخرى.

كان ذلك محفزًا لانطلاق حملة شعبية عبر مواقع التواصل الاجتماعي يطلبون عدم ترك أي مشرد يرتجف من برودة الشتاء!

وكان مما كتبه المستخدمون:

«إنها مبادرة عظيمة، أتمنى أن تعم أرجاء البلاد».

(١) مجلة العرب، ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م، عدد ١٠١٢٩.

«تذكرنا الجدران بالتباعد، لكنها (أي جدران الرحمة) في بعض شوارع شيراز تقرب بين الناس».

«نحتاج أن نفعل ذلك بأنفسنا، الحياة قصيرة، كن رحيمًا قدر استطاعتك».

«نحن المواطنون وسائل إعلام!، فمن خلال تبادل صورة جدران الرحمة هذه نظهر أننا صناع الخبر! تحلينا بقدر من المرونة..».

«الناس تساعد بعضها البعض في بلد يتمتع بثروات، فالمسؤولون لا يشاركون هؤلاء المواطنين مخاوفهم فيما يبدو».

«لو كان لدينا رجال دولة حكماء، لما كان لدينا شخص واحد محتاج في هذا البلد الممتلئ بما لدينا من ثروات»[1].

«النظام الذي تبجح بأنه نصير للمستضعفين تأكد بأنه أكبر عدو للمستضعفين والمحرومين في «إيران» والمنطقة».

«حرام أن تحكم عصابات المتاجرين بالدين شعبنا وتكتم أنفاسه وتسرق قوته» وذلك تعقيبًا على هجرة آلاف الشباب الإيرانيين كل عام بحثًا عن الأمن ولقمة العيش المرة في مشارق الأرض ومغاربها، رغم أن «إيران» بلاد غنية[2].

وقفات مع المحور الخدمي:

من خلال ما عرضناه في هذه المحور تتبين لنا الحقائق التالية:

١) أن «إيران» تعيش أزمة حقيقية في الجوانب التي عرضناها.

---

(١) انظر: بي بي سي ترند، بعنوان: جدار الرحمة وسيلة لمساعدة المشردين في إيران، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٥م. نقلًا عن الشبكة المعلوماتية.
نقلاً عن تقرير من قاع إيران على الشبكة العنكبوتية.
(٢) نقلًا عن تقرير (من قاع إيران) موقع (رجال المال) على الشبكة المعلوماتية (ش. م).

٢) أن «إيران» من «الخارج» تتناقض تمامًا مع «إيران» من «الداخل».

٣) أن الحكومة الإيرانية وكذلك «مؤسسة الحكم» من الأصوليين يبذل كل منهما جهودًا حثيثةً لتغطية الواقع الإيراني المر، في إطار حملة تمويه وتشويه للحقائق التي يعاني منها الشعب الإيراني.

٤) يتم كل ذلك معاكسًا تمامًا لما يجب أن يقوم به نظام الحكم من رعاية شاملة للشعب الإيراني في المجالات كافة. وسبب عدم قيام نظام الحكم في «إيران» بهذه المسؤولية هو افتقاره أصلًا للأسس العقدية والأخلاقية التي تنبع منها جداول الخير وتشع من أرجائها أنوار التكافل.

٥) أن مصادرة «الإعلام» لصالح الأصوليين، وتكميم قنواته أمام المعارضة، لن ينجح في ستر عيوب وجور النظام الحاكم في «إيران»، حيث إن وسائل التواصل الاجتماعي قد تغلبت على هذا الاحتكار الإعلامي. لذلك فإن سوءات النظام الحاكم سيتم تواصل كشفها أمام الشعب الإيراني، وكذلك أمام شعوب المنطقة مهما حاول النظام التستر عليها.

٦) وما قلناه في «الإعلام» نقوله في «الثقافة»، فإن الساحة الثقافية لا يمكن تحجيمها على المدى الفكري والعقدي المنطوي الذي تتبناه مؤسسة الحكم، سواء كانت تابعة للأصوليين أو الإصلاحيين، كما أن استخدام المنبر الثقافي لعزل الإسلام الذي يرفع السُّنَّة في «إيران» لواءه لن ينجح؛ لأن هذا المنبر أسسه هشة وألواحه رقيقة، ولن يصمد أمام تدفق أنهار الحق المنبثق من الكتاب والسنة، ولا شك أن «المعركة الثقافية» بين السُّنَّة رافعي لواء الإسلام والصفويين رافعي لواء الشرك والشعوذة والدجل؛ سيستمر احتدامها، وأن سيطرة الصفويين على المناهج الدراسية وتخريج أفواج من المحملين

بأثقال التعصب الصفوي لن يستمر طويلاً، ذلك أن أمواج البحر السني ستكتسح الفلول الصفوية في عقود لاحقة إن شاء الله تعالى.

قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

٧) إن استغلال «الساحة الثقافية» ليجعلها منطلقًا عقديًا وفكريًا لتصدير الثورة، سيبوء بالفشل الذريع، لأن مكونات ومفرزات هذه الساحة تغرد تمامًا خارج سرب التنزيل الرباني من الكتاب والسنة، وكذلك خارج العقل الإنساني الواعي. وهي إذ تحقق حضورًا ما في داخل الساحة الإيرانية بين السذج والمغفلين، فإنها لن تستطع فعل ذلك في ساحات ثقافية خارجية تعج بالمثقفين الواعين وبمفكرين مسلمين من علماء ودعاة وطلبة علم، إذ إن ترويج الخرافات الصفوية الشيعية لن يجد له سوقًا في تلك الساحات العامرة بالعلم والمعرفة والثقافة، وتزخر بأصناف كثيرة من الأبحاث والدراسات الشرعية الجامعة بين النقل الصحيح والعقل الصريح.

٨) لا تتمتع «إيران» في وضعها الصفوي الحالي بأسباب التماسك والاستمرار، وذلك لأن بنيتها الاجتماعية تنخر في مكوناتها أسباب الوهن والتشتت والضعف، وهو ما جعلها بيئة مهيأة للتجزؤ ضمن صراعات عنيفة ستعصف بها وتطيح ببنيانها المتهالك في قواعده وأركانه، وستكون ما ذكرناه من عوامل المحور الخدمي، بمكوناته الثلاثة: الإعلامي والثقافي والاجتماعي؛ مطارق هدم ذلك البنيان. إذ إن أمة بهذه التركيبة المتناقضة مع الحق والمنهج الحياتي السليم لا يمكن لها أن تستمر، إذ إنها ستنهار بعوامل التآكل الذاتي، فكيف لو جاءتها عوامل أخرى خارجية فدكت أساساتها؟!

(مغلاق الباب)

من خلال ما قدمناه في هذا الباب، فإننا سنغلقه ببيان امتزاج عوامل القوة والضعف في كلا دفتيه على النحو التالي:

أولاً: جوانب القوة في الإطار الحركي الصفوي التفعيلي للمحاور:

جميع المحاور التي ذكرتها تتداخل فاعليتها وفق الرؤية الصفوية بما تعتقد أنه يمهد طريق الثورة الإيرانية لتحقيق أغراضها وخاصة بعد تحررها من أعباء المقاطعة الدولية وشعورها بالانتصار من خلال الوصول إلى قليلاً من طموحاتها في اتفاقاتها مع الغرب بشأن النووي الإيراني. تلك النتائج هي محصلة عدة أمور متحققة في تلك الثورة:

١) وجود المرجعية الدينية المؤهلة مذهبيًا، المتخمة بالتعصب الطائفي الشيعي المبطن بالميراث الفارسي الصفوي.

٢) وجود مشروع صفوي واضح المعالم محدد السمات متدرج في المراحل.

٣) وجود الحاضنة الجماهيرية المتحمسة لهذا المشروع سواء في محتواه العقدي المذهبي الطائفي أو في أهدافه وطرق تنفيذه، مع استعداد هذه الحاضنة للتضحية والبذل مع الصبر وتحمل الأعباء في كل مرحلة من مراحل تنفيذه.

٤) وجود الرموز القيادية الحاضرة في كل موقع من مواقع حركة هذه الطائفة والتي تقوم بتوجيه تلك الحاضنة وتعبئة طاقاتها لتقدم المزيد من العطاء على الدوام، وخاصة فيما يتعلق بتأجيج المشاعر ضد السنة.

٥) وجود وإيجاد المعالم التي لها طقوس التقديس من مثل المزارات وما يسمى عندهم بالعتبات المقدسة، وانبثاثها في أنحاء المعمورة في مختلف الأقطار، وخاصة «إيران» و«العراق» و«سوريا» وباكستان وأفغانستان وغيرها من الدول. وكذلك افتتاح الحسينيات الكثيرة في تلك الأقطار.

٦) نشر كتب المذهب الشيعي بعدة لغات وذلك لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الأتباع.

٧) توفير محاضن الدراسات بالاختصاصات كافة من مدارس ومعاهد وجامعات ودراسات عليا لاستقطاب الطلبة من الإيرانيين والعرب وغيرهم لإدخالهم في بوتقة المشروع الصفوي.

٨) إعطاء الأولوية في الإنفاق المالي وفي المشاريع الاقتصادية والتوجهات الإعلامية لخدمة هذا المشروع بتفصيلاته كافة.

٩) إعداد الجيوش بمسمياتها المختلفة (جيش وحرس ثوري وباسيج وغيرها) لحماية هذا المشروع والقيام بما يتطلبه ذلك من أعمال عسكرية لفرضه ونشره بالقوة، كما هو حاصل في «العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن».

١٠) توفير الغطاء السياسي المحلي والإقليمي والدولي لحماية هذا المشروع.

فهذه عشر قنوات تصب في بوتقة تلك المحاور لتصنع منها لحمة واحدة ذات حيوية إيجابية وفاعلية مؤثرة تقوم على أسسها دولة متينة وقوية، حتى وإن كانت مبادئها باطلة.

ثانياً: جوانب الضعف في الإطار الحركي التفعيلي للمحاور:

١) عدم الإجماع على مرجعية «ولاية الفقيه»، وخاصة من قبل الشيعة العرب وكافة أهل السنة في «إيران» من مختلف الأعراق، وكذلك من قبل العلمانيين والحداثيين الإيرانيين من شيعة وغيرهم.

٢) احتدام الصراع على النفوذ ومواقع السلطة بين الأصوليين والإصلاحيين والمستقلين.

٣) تفاقم جوانب التصدع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٤) تورط «إيـران» الصفوية في صراعات عسكرية خارجية في كل من «العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن»، بما أدى ولا يزال يؤدي إلى استنزافها في المجالات كافة.

٥) السعي الحراكي لتحقيق أهداف الثورة الصفوية بما يتجاوز كثيرًا إمكاناتها المتاحة، سواء داخليًا أو خارجيًا.

٦) معاناتها من آثار العقوبات الدولية المترتبة عليها بموجب قرارات مجلس الأمن، حتى مع رفع تلك العقوبات.

٧) توقف مشاريع التنمية في جميع المجالات بسبب استهلاك المردودات المادية من تصدير البترول والغاز في الشؤون العسكرية، وكذا بسبب التوسع في الاختلاسات على المستويات كافة.

٨) فشل مشروعها النووي، (لحد الآن!)

٩) استنزاف طاقاتها في مشروع «تصدير الثورة» بدون نتائج نهائية تذكر.

١٠) توتر علاقاتها السياسية مع جيرانها في دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى.

وبعد أن بينا أوجه القوة والضعف في الإطار الحركي للمشروع الصفوي، فإننا سندير «مفتاح المغلاق» على العنوان التالي:

المواجهة السُّنّية المطلوبة للمحاور الشيعية:

وبناء على ما قدمته، فعلى جميع المهتمين بشأن أهل السنة من العلماء والدعاة وكذا كافة الاختصاصيين أن يتنادوا لإنقاذ سفينة السُّنَّة من الغرق في البحر الطائفي الشيعي عمومًا والفارسي خصوصًا، فلا بد من:

١) إيجاد مرجعية سُنِّية موحدة شاملة ذات سلطة مؤثرة ومنضبطة بالمحددات التي ذكرتها في هذه الدراسة.

٢) إيجاد مشروع سُنِّي واضح المعالم محدد في أهدافه ومراحله منضبط بالكتاب والسنة.

٣) استجماع الحاضنة السُّنّية في مجرى نهر الدفاع عن الإسلام وليس عن الوطنية أو القومية أو الديمقراطية أو العلمانية، وتأجيل الحديث فيما يخص التعدد المذهبي السُّنِّي أو الاجتهاد العقدي أو الانتماء الحزبي الإسلامي في مواقع المواجهة مثل «فلسطين» و«العراق» و«سوريا» و«اليمن» و«لبنان» وأفغانستان، حيث المواجهة العسكرية مع الصفويين واليهود والنصارى وأذنابهم محتدمة في تلك الأقطار، مع مواصلة الدعوة إلى منهاج أهل السنة والجماعة وفق فهم السلف في المواقع الأخرى مع مراعاة الحكمة والموعظة الحسنة المؤديتين إلى الاجتماع لا إلى الافتراق.

٤) أن تتفرغ طائفة من العلماء والدعاة ليكونوا نبراسًا للعمل الدعوي بشتى مجالاته العلمية والعسكرية والاقتصادية، وأن يوجدوا في مواطن الجهاد وكذلك معسكرات المهاجرين في «سوريا» و«الأردن» و«لبنان» و«تركيا» وغيرها للقيام بدورهم في الإرشاد والدعوة والفتوى.

٥) فضح مخططات الصفويين وبيان حقيقة توجهاتهم الطائفية وحقيقة عقيدتهم المذهبية الشيعية وخطورة كل ذلك على الإسلام، الدين الحق الذي جاء في الوحيين.

٦) نشر ثقافة الجهاد وأحكامه ومتعلقاته وبيان فاعليته الحقيقية باعتباره سنام الإسلام، وذلك لصون كرامة المسلمين في أنحاء العالم والذب عنهم ولصد العدوان الصليبي واليهودي والهندوسي والبوذي والصفوي الذي يصب حممه عليهم.

٧) الضغط بكافة الوسائل التي أقرها الشرع الحنيف على الحكومات في البلاد الإسلامية لتحكيم الشريعة الإسلامية في شؤون حياتها كلها ولإلغاء الاحتكام إلى الدساتير الوضعية والأعراف الجاهلية وإلى ما يسمى بالشرعية الدولية.

٨) السعي الحثيث لنقل العمل الإسلامي من حالة التشرذم الفردي والحزبي إلى حالة

التعاون والتعاضد والتكافل، والارتقاء به من مجرد المبادرات الفردية الذاتية إلى مساحة الأعمال المؤسسية الجماعية، والنوء به عن التعصب الحزبي أو الفئوي أو العرقي أو الوطني. وتشمل الأعمال المؤسسية كل ما له علاقة بدفع العمل الإسلامي إلى الأمام كالجمعيات الخيرية وافتتاح المدارس والمعاهد والجامعات والدراسات العليا التي تخرج الدعاة الصادقين المجاهدين، والاهتمام بالدراسات العلمية والتقنية ومراكز الأبحاث وما في حكمها، وكذا ما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والإدارية والتراثية وتشجيع الأبحاث الشرعية والفكرية وطباعتها ونشرها والاستفادة من القنوات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي وغير ذلك مما يعتبر في النهاية إمدادًا لمجرى نهر التجديد المطلوب جريانه في ربوع هذه الأمة الموعودة بالنصر والتمكين إن حققت شروط ومتطلبات الإيمان. قال تعالى: ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

٩) إبراز دعاة ذوي كفاءات مناسبة لقيادة الجماهير وتوجيهها والاستفادة من طاقاتها، وخاصة الطاقات الشبابية، وتوجيهها لتكون مادة الأنشطة الحراكية المجتمعية المعبرة عن حيوية المشروع الإسلامي وحضوره في كافة المواطن والمرافق الرسمية والشعبية، ولإيجاد المحاضن المناسبة التي يكون تفريغ الطاقات الشبابية فيها منصبًا في عموم ذلك المشروع.

١٠) تبني مطالب الشعوب الإسلامية لتحقيق معاني حريتها وكرامتها ولتغطية احتياجاتها الحياتية بألوانها كافة.

١١) التصدي للمفسدين عقديًا وسلوكيًا وبيان وفضح حقيقة ما يقومون به من تدمير لشعوبهم الإسلامية في المجالات كافة. ويتضمن ذلك بلورة مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واقعيًا وتطبيقه من خلال الدعاة كأفراد وأحزاب وجماعات إسلامية، وكذلك من خلال مؤسسات توجيهية وتربوية وإعلامية.

الخاتمة

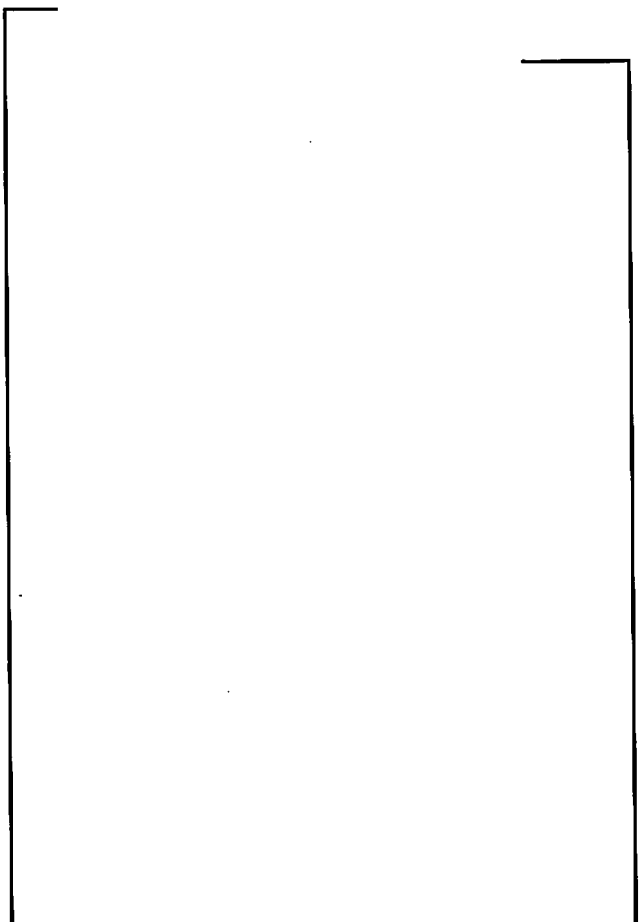

المغادرة أصقاع ممتدة وفضاء فسيح

ها قد ولجنا صالة المغادرة ونحن نجر خلفنا حقائب كثيرة، أودعنا فيها أكداسًا من الأحداث والمشاهد وأكوامًا من الأبحاث والمراصد.

كانت هذه الدراسة وكأنها اقتحام لغابة كتب فوق بوابة مدخلها «الغابة الصفوية» وهي غابة كثيفة الأشجار، مرة الثمار، طويلة الأدغال، تحاكي حبكة الآثار، تتخللها وديان سحيقة، وتستوطن في بعض أرجائها بحيرات من ماء آسن، أضحت مستنقعات تنبع من بين ثنايا مياهها النتنة أنواع بغيضة من الحشرات السامة، وتنبت في دروب منحنياتها حفر عميقة منهارة الحواف ونباتات تنوء سيقانها بأثقال أشواك ذات وخزات، رؤوسها مدببة الإبر تدس فيمن وخزته حوامل الموت الزؤام، يتوالى عليها الليل والنهار، تظللها سحب سوداء يتراكم بعضها فوق الآخر، تنفث من بين أحشائها صواعق تبهر الأبصار، وتصدر رعودًا لها دوي يصم الآذان، مطرها مهراق، لونه كلون الفحم، وبردها مطراق دكة كحجارة السجيل! لا يمكن السير في أنحائها إلا باستنارة المصابيح الكاشفة وارتداء الثياب الواقية، ووضع الخوذ فوق الرؤوس، والنظارات فوق العيون، والكمامات فوق الأنوف، والكاتمات فوق الآذان، مع أخذ الأهمية من المقتنيات والعدة من التقنيات، والتسربل بأردية الصبر والتحلي بأسلحة الجرأة والشجاعة، مع ملء آنية الأحاسيس بالترقب والحذر، ذلك أن الوصول إلى مرحلة الخروج من بوابة مغادرة هذه الغابة هو في قمة الخطر، إذْ تكثر فيها الوحوش الكاسرة والثعابين اللادغة والحيوانات الماكرة.

وها قد خرجنا الآن بحمد الله منها سالمين، بحفظ الله تعالى ورعايته، وهذا الذي جمعناه وكدسناه في حقائبنا من هذه الرحلة الشاقة والشائقة ما هو إلا محصلة كم هائل مما نقلته الصحافة ووكالات الأنباء والقنوات الفضائية والمراجع البحثية والدراسات التحليلية مما قطفته وجمعته من غياهب تلك الغابة الصفوية. وقد بسطت استكشاف دياجيرها في ثلاثة أبواب، وكل منها في فصول، أشرت إليها في «الاستباقة» وملخص عن محتوى كل منها في «مفاتيحها» و «مغاليقها».

إن الثورة الصفوية لم تورث «إيران» إلا التخلف والتقهقر ولم تهتم إلا بشحن نفوس الشيعة في «إيران» وغيرها بالحقد على أهل السنة وحياكة المؤامرات وتجهيز المخططات بغية تحقيق آمالهم التاريخية في «تصفية» أهل السنة، وفي هذا السبيل جيَّشت الجيوش وألبت الأحزاب ورصت الصفوف الشيعية في كل أنحاء العالم للوصول إلى هذه الغاية، وما حروبها الآن في «العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن» إلا خطوات باتجاه ذاك الهدف الخطير، ولكننا نقول إن كل ذلك ما هو إلا تغطية على المفاسد والمخاطر التي تجتاح رياحها الهوجاء الهياكل الصفوية التي تدب على الأرض الإيرانية، وأن هروبها إلى الأمام لن يجد شيئًا.

وها نحن لدى اقتراب وصولنا من «بوابة المغادرة» ما زال يطرق سمعنا خرير عدد من «المصبات» التي ما تزال ساقية لأرض هذه الغابة بسوائلها الثخينة، داكنة اللون، عفنة الرائحة، وهذه بعضها:

المصب الأول: دويلات الملالي:

في خطوة فسرت على أنها دفاع واضح عن مشروع «استقلال رجال الدين ومدنهم» عن «سلطة الحكومة الإيرانية»، باستثناء استلام الميزانيات المالية الكبرى من عائدات النفط من الحكومة المركزية، أجرت التلفزة التابعة لمكتب المرشد لقاءً مطولاً مع «إمام جمعية مدينة «مشهد»» وممثل المرشد فيها الشيخ «علم الهدى» الذي استعلن بـ «استقلال»، ليس مدينة مشهد، بل كل «محافظة خراسان» عن سلطة الحكومة، مُدَّعيًا أن وجود قبر «الإمام الرضا» في «مشهد» يعني عدم الرضوخ لأي من قرارات الحكومة، ولا سيما تلك القرارات التي تدعو إلى إجراء حفلات موسيقية أو أي نشاطات ثقافية وفنية. وأكد «علم الهدى» أن سلطة الإمام الرضا «مستقلة!» عن كل السلطات، وأن كل من يقطن في «محافظة خراسان» فهو تحت راية «الإمام الرضا»! وليس تحت سلطة الحكومة. ولقد أقلقت هذه التوجهات «الاستقلالية» حكومة الرئيس «روحاني»، وأقضت مضجعه، إذ هو

«تفتيت» لوحدة الأراضي الإيرانية، ليس على أسس عرقية، بل على أسس صفوية، أفرزتها الخلافات الشخصانية داخل المبنى الصفوي، ولذلك تحرك الرئيس الإيراني «حسن روحاني» لتدارك هذه المواقف الخطيرة المستجدة، فوجه رسالة إلى مجلس الشورى، ودعا النواب إلى إصدار قرار يمنع ما وصفه جعل مشهد أو خراسان أشبه بالفاتيكان. وقال: «إذا استطاع رجال الدين في مشهد جعل خراسان مستقلة عن سلطة الحكومة، فهذا يعني استقلال محافظات أخرى فيها مراقد دين مثل: «قم» و«شيراز»، وربما محافظات أخرى، مما يعني التمهيد لتجزئة البلاد بذريعة وجود سلطة دينية في بعض الأقاليم». من جهته فإن البرلمان أبدى عجزه عن اتخاذ أي إجراء، فأصدر بيانًا أكد فيه أنه لا يملك أي قدرة لمواجهة ممثلي المرشد في الأقاليم، وبناء عليه فإنه أحال طلب «روحاني» لمجلس صيانة الدستور الذي بدوره انحاز لسلطة المرشد، ووصف الطلب الحكومي بأنه غير قانوني! بل سخر بيان «مجلس صيانة الدستور» من قول «روحاني» بتحول بعض الأقاليم إلى «فاتيكان» في «إيران»، مدعيًا أن سلطة رجال الدين هي من «وحَّدت» و«دافعت» عن سيادة البلاد، ولا يمكن الادعاء بتجزئة البلاد عن طريق استقلال سلطة رجال الدين عن الحكومة!

المهم، أن «علم الهدى» أعلن استقلاليته في «محافظة خراسان»، وترك أوراق بيانات الجهات الأخرى تذروها الرياح! فأعلنت كل من «أصفهان» و«تبريز» و«ري» و«شيراز» استقلال قراراتها أيضًا! ولعله عما قريب سنسمع عن استقلال محافظات أخرى، تمامًا كما توقع «روحاني»! (أصل الموضوع نشرته صحيفة «أمروز» الإيرانية في سبتمبر ٢٠١٦م).

المصب الثاني: الحرس الثوري يحتكر التهريب:

أضحى التهريب سلعةً رائجةً يشرف على إدارتها وتنشيطها وديمومتها الحرس الثوري! وهي تجارة خارج القانون، تشمل الكثير جدًا من أصناف السلع. وتدعي حكومة الرئيس «روحاني» أنها تحاول باستمرار مكافحة التهريب، وأنها تمكنت من تقليصه إلى النصف!

ولكن واقع الحال لا يدعم هذا الادعاء!، على الرغم من وجود بعض الإجراءات الحكومية في اتجاه الصمود أمام التهريب، من مثل اعتقال العشرات من مسؤولي وموظفي العديد من المناطق الجمركية في جنوب وغرب «إيران»، حيث تم اعتقال ١١ مسؤولًا في جنوب «إيران» كانوا يشرفون على عمليات تهريب للسلع تقدر بمائة مليون دولار، واعتقال ١٥ موظفًا بين جمارك «إيران» و«العراق» وارتكبوا مخالفات قانونية قدرت بـ ٢٠٠ مليون دولار، خاصة في مجالات استلام الرشاوي لتهريب مشروبات كحولية إلى «إيران» منقولة من «تركيا» و«العراق». وهذه الأرقام لا تعد شيئًا إذا علمنا أن قيمة ما يهرب سنويًا إلى داخل «إيران» تبلغ حوالي ٢٥ مليار دولار، وأن ما يهرب من «إيران» إلى الخارج يبلغ حوالي ٥ مليارات دولار!، بحسب تقارير إعلامية.

وقد اتهمت جهات حكومية بشكل غير مباشر «قادة الحرس الثوري» بالإشراف على شبكات تهريب منظمة، حيث لدى الحرس الثوري حوالي ٦٠ ميناءً ومرفأ غير خاضعة لسلطة الحكومة، بالإضافة إلى عشرات من السفن التي تعمل لصالح شركات وآلاف من الشاحنات التي تنقل السلع المهربة إلى كافة المدن الإيرانية، وقد أكد تقرير لـ «منظمة مكافحة التهريب» أن ٣٨٠٠ شاحنة محملة بالسلع المهربة تنقل حمولتها دون رقابة يوميًا عبر منافذ بحرية وبرية إلى المدن، ولا سيما «طهران». ولدى «الحرس الثوري» أيضًا «مطار جوي» قريب من العاصمة، يطلق عليه مطار «بيام» وهو مخصص لتهريب السلع الخاصة، مثل الذهب والعملة!

وفي محاولة لنفي التهمة عن نفسه سمح «الحرس الثوري» للحكومة بمصادرة السلع المهربة التي يبيعها الحرس لتجار التهريب عندما تطرح في الأسواق، وبذلك تكون الخسارة على ظهر تجار التهريب وليست على الحرس الثوري!

وتدعي الحكومة أنها لن تسمح بتهريب، أو حتى استيراد، سلع وبضائع من الخارج يتم إنتاج نظيرها داخل «إيران»، لكن المستوردين والمهربين كشفوا للتلفزة الإيرانية

أن سعر السلع المهربة أو المستوردة أقل بكثير من السلع والمنتجات التي يتم تصنيعها داخل «إيران»، وأكثر الزبائن يبحثون عن الأرخص، وخاصة أن بعض السلع الإيرانية أقل جودة حتى من المنتجات الصينية! (بتصرف، انظر صحيفة «بيك إيران» الإيرانية سبتمبر ٢٠١٦م).

إن تصرفات الحرس الثوري هي أحد المعاول التي سيتهشم بواسطتها صنم الدولة الصفوية وأن محاولة «لصق الريش» على جسم طائر «نتف ريشه» لا يغير من حقيقة تجريد الطائر من ريشه الحقيقي..

إن هذه الثورة الصفوية هي ثورة تفترس نفسها!

المصب الثالث: خط FATF فاصل إضافي بين الأصوليين والإصلاحيين:

(FATF) هي «اتفاقية توصيات مجموعة العمل المالي الدولية» وقد اختلف الأصوليون والإصلاحيون على الموقف منها وطريقة التعامل معها. وسأذكر موقف كل منهما على حدة.

موقف الأصوليين:

التيار الأصولي، ومنذ التوقيع على الاتفاق النووي، لا يريد أن يكون عمل وسلوك النظام الإيراني قانونيًا أو تابعًا لإشراف دولي، خاصة في مجالات «الحوالات المصرفية وربط بنوك النظام مع شبكة المصارف العالمية»!.

ثم في وقت لاحق أبدى معارضته الصريحة والشديدة لاتفاقية توصيات «مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)»، زاعمًا أن هذه الاتفاقية ليست لمصلحة النظام الإيراني. ويظهر أن معارضة الأصوليين لبنود هذه الاتفاقية يتعلق أساسًا برفضهم لشفافية التحويلات المصرفية وضرورة تجنب غسل الأموال، خاصة وأن أركانًا في النظام تعتمد بالأساس على هذا المنحى لإيصال مساعداتها المالية لمنظمات وجماعات داعمة للنظام

الإيراني في المنطقة والعالم، كحزب الله اللبناني وحوثيِّي «اليمن» والحشد الشعبي العراقي وغيرهم..

ويرى الأصوليون أن ربط «إيران» بهذه الاتفاقية هو من التبعات السيئة للاتفاق النووي، وأن «طهران» غير مستعدة للتضحية بمصالحها وأسسها وأهدافها من أجل ربط نظامها المصرفي بنظام مصرفي دولي يطالب «إيران» بضرورة الشفافية في التحويلات، وإلزامها بعدم إجراء أي نشاطات مشبوهة، أو تدخل في نطاق تقديم الدعم المالي لجماعات متهمة بالإرهاب (كالتي ذكرتها آنفًا) من وجهة نظر الغرب. وقال مستشار المرشد للشؤون الدولية «علي أكبر ولايتي»: إن انضمام «إيران» لاتفاقية (FATF) لا يصب في المصلحة العليا للبلاد، مؤكدًا أن المنتصر الحقيقي هو من يستمر في طريق المقاومة والصمود، وأن الغاية الرئيسة للمؤسسات المالية الدولية هي حرمان «إيران» من جميع الإمكانات المالية، والفرص الاقتصادية!، مشددًا على ضرورة عدم اتباع هذه المؤسسات الدولية وما تأتي به من قوانين وقرارات.

موقف الإصلاحيين:

الإصلاحيون على خلاف كامل مع الأصوليين في هذه المسالة، فقد قال مساعد وزير الخارجية الإيرانية «مجيد روانجي»: إن المجلس الأعلى للأمن القومي في الوقت الراهن يدرس خيار انضمام «إيران» إلى «مجموعة العمل المالي الدولي». مؤكدًا أن الخارجية ستنفذ كل القرارات التي سيصدرها المجلس!، وأن تعيين كيفية الرد والتعامل مع الانتهاكات الأمريكية تقرره اللجنة المكلفة بمراقبة تنفيذ الاتفاق النووي.

أما المتحدث باسم خارجية «إيران» بهرام قاسمي فقد قال في هذا السياق: إن FATF لا صلة لها بالاتفاق النووي، وليس لدينا أي مشكلة ومخاوف بهذا الخصوص، وأن المعارضات التي تطرح من جانب منتقدي الحكومة الإيرانية غير واقعية، وتثار في إطار المنافسة السياسية!. (بتصرف، بحسب صحيفة «روز» الإيرانية، عدد ١٠ سبتمبر ٢٠١٦م).

المصب الرابع: المنازلة بين بنوك الحكومة والحرس الثوري:

دأبت أجهزة الإعلام الحكومي الإيرانية على الحديث عن منازلة ذات مواجهة واسعة النطاق بين فريقين، هما:

- بنوك حكومية داخل «إيران» (صدى إصلاحي).
- قيادة الحرس الثوري الإيراني (دوي أصولي).

حيث فرضت بنوك حكومية «عقوبات» على شركات تابعة للحرس الثوري، وذكرت أجهزة الإعلام الإيرانية أن «مصرف سبه» التابع للجيش الإيراني وبنوك حكومية، أبرزها «بنك ملت»، فرضت عقوبات شديدة على تلك الشركات، ومنها «شركة خاتم الأنبياء». ويعود سبب فرض العقوبات إلى التزام تلك البنوك بمعاهدات دولية مصرفية لمنع غسيل الأموال التي تقوم به شركات الحرس تحت ذريعة تنفيذ مشاريع إنمائية وخدمية في «إيران» ودول المنطقة، وقد أكد مديرو بنوك حكومية «أن قرارًا صدر عن منظمات دولية مصرفية تمنع التعامل مع شركات تابعة للحرس، وعلى هذا الأساس التزمنا بالقرار».

لكن، واقعيًا، فإن حكومة «روحاني» هي من أشعل الضوء الأخضر لمديري البنوك الحكومية لمنع قادة الحرس من «نهب المال العام» تحت ذريعة الالتفاف على العقوبات الدولية التي ما زالت مفروضة على أركان النظام الإيراني، ومنها الحرس الثوري.

اعتبر «الحرس الثوري» موقف البنوك الحكومية مجرد «صدى» وأن على تلك البنوك أن تستمع إلى «دويِّهم»!، فأعلنوا أنها قرارات «مجحفة وغير قانونية»!، وقاموا باعتقال مدير مصرف «دي» الحكومي بذريعة أنه اختلس أموال «مؤسسة الشهيد»!. إلا أن هذا المصرف أعلن في بيان له أن مؤسسة «الشهيد» هي التي نهبت أموال المواطنين والمستثمرين الذين أودعوا أموالهم فيه!

وقد واصل «الحرس الثوري» إسماع «دويِّه» للبنوك الحكومية فقام بالإيعاز إلى «متطرفين»، يعتقد أنهم من عناصر «التعبئة العامة» بتخريب أكشاك الدفع النقدي في شوارع ومدن عديدة تابعة لمصارف حكومية، ووضعوا عليها «لافتات» كتب عليها: «إن هذه البنوك عميلة لأمريكا» لأنها فرضت عقوبات على قادة الحرس! وكالعادة، نال الحرس الثوري تأييد المرشد الأعلى «علي خامنئي»، فصرح مستشاره «علي أكبر ولايتي» بأنه لا يجوز «لحكومة روحاني» فرض عقوبات مضاعفة على أركان النظام (أي الحرس الثوري)، بذريعة تطبيق بنود الاتفاق النووي، والخضوع لأوامر الغرب بعدم التعامل مع شركات تابعة للحرس!

ومعلوم أن «شماعة» تهمة التعامل مع «أمريكا» جاهزة للاستعمال في أي وقت، للتغطية على ما يجري تحت الطاولة من «تعاملات حقيقية مع الولايات المتحدة»!

المناوئة بين البنوك الحكومية والحرس الثوري تناولته الصحافة الإيرانية ومنها صحيفة «بحوال»، في عددها في سبتمبر ٢٠١٦م، والتي أخذنا منها السياق السابق، بتصرف.

المصب الخامس: السلطة القضائية والمجلس البلدي ومكتب المرشد، تحت خيمة الفساد!

خيم الفساد في الدولة الصفوية الإيرانية واسعة الأرجاء، كثيرة الأوتاد، طويلة الحبال. وتحت العنوان أعلاه أشير إلى ثلاثة جداول نتنة تغذي هذا المصب الذي تتعرج سواقيه في أنحاء أرضية تلك الخيم المبثوثة في نواحٍ كثيرة من تلك الغابة والتي تشكل مجموعة من «المستوطنات» العفنة.

جدول فساد خيمة السلطة القضائية:

يرجح كثير من المراقبين أن السلطة القضائية هي أم الفساد في «إيران» الصفوية، لأنها، من المفروض أن تكون هي الأساس في التصدي للمختلسين وناهبي المال العام، لكنها

في الواقع هي التي تغطي على ذلك كله، وتهرب من تلك المسؤولية بالالتحاف بقضايا فرعية وجزئية من مثل إثارة الملفات الهامشية أو اعتقال صغار السارقين الذين يسرقون مثلًا: رغيف خبز أو زجاجة مياه!. وتُعتبر السلطة القضائية الأكثر فسادًا بين أركان النظام الإيراني، إلا أن مسؤولي هذه السلطة يزعمون خلاف ذلك. ففي ملف «بلدية طهران» الذي كشف فيه النقاب عن اختلاس مالي يصل إلى ملياري دولار، أصدرت السلطة القضائية قرارًا، ليس باعتقال ومحاكمة عمدة «طهران» أو أي من مسؤولي البلدية، بل اعتقال «مدير الموقع» الذي نشر وثيقة الاختلاس لأنه أساء وشوه سمعة مسؤولي البلدية. وقال رئيس السلطة القضائية الشيخ «صادق لاريجاني»: إن بلدية «طهران» خدمتنا كثيرًا، ولا يجوز تشويه سمعة البلديات واتهامها بنهب المال العام مهما فعلت. إن سر هذا التحيز القضائي هو الدعم الذي يحصل عليه القضاء من خيمة فساد المرشد، إذ إن مسؤولي السلطة القضائية يحصلون على مزايا مادية هائلة من الميزانية، وسمحت بلدية «طهران»، من خلال جدول فسادها لكل مسؤولي السلطة القضائية وموظفيها بمصادرة أفضل الأراضي في العاصمة «طهران» ومدن أخرى، بهدف بيع هذه الأراضي أو بناء مدن سكنية عليها!!

ومن المعلوم أن السلطة القضائية تخضع لإشراف المرشد مباشرة، وهي لهذا السبب غير محايدة بالطبع، وتنفذ الأحكام والقوانين لصالح أركان النظام وكبار المسؤولين، ولم يسمع أي من المواطنين أن السلطة القضائية أصدرت مثلاً قرارًا لصالح المواطنين أو الأشخاص العاديين. وأكد تقرير نشر في صحف إيرانية وجود ملايين من الملفات القضائية مكدسة في أرشيف هذه السلطة دون صدور أي قرار بشأنها، وأن حوالي ١٠ آلاف وثيقة عقارات يتم سرقتها أو استبدالها وتزويرها شهريًا في الملفات القضائية بهدف إضاعة حقوق الأشخاص، والتلاعب بقرار القضاة لصالح الجهة التي تدفع رشوة أكبر!.

ومن السخرية، أنه كل رئيس للسلطة القضائية يعين من جانب المرشد يتهم سلفه أنه كان من أكبر المفسدين والمختلسين، وأنه استلم السلطة القضائية وهي مكدسة بتلال من الفساد المالي والشرعي!

وعندما طالت الاتهامات باختلاس المال العام واستلام مديري الحكومة لرواتب عالية جدًا، صرح «روحاني» علانية أن الفساد في السلطة القضائية أكثر من السلطة التنفيذية!، فلماذا لا تتم إثارة هذا الفساد، ولماذا يتم تسليط الضوء الإعلامي فقط على عدد من المديرين الحكوميين الذين استلموا رواتب أو مزايا أقل بكثير من مسؤولي السلطة القضائية (بتصرف بحسب ما نشرته صحيفة «غويا» الإيرانية في سبتمبر ٢٠١٦م).

ولا شك أن كلام «روحاني» فيه اعتراف مباشر من أعلى سلطة سياسية، أي رئيس الجمهورية، باستشراء الفساد في السلطة التنفيذية، لكنها بحسب زعمه أقل من استشرائها في السلطة القضائية، وهذا محل احتجاجه، وليس له احتجاج على أصل وجود الفساد!

جدول فساد خيمة المجلس البلدي:

ذكر تقرير نشر في موقع «معمار نيوز» التابع للحكومة الإيرانية الصفوية أن بلدية «طهران» وحدها نهبت ما يقارب ملياري دولار من المال العام (أشرت لذلك آنفًا)، وباعت منتزهات عامة لأصحاب بناء المدن السكنية والأبراج العالية بهدف الحصول على أموال طائلة، بالتآمر مع المجلس البلدي الذي يسيطر عليه الأصوليون بقيادة المرشد الأعلى!

وكان «المجلس البلدي» في «طهران» قد أصدر بيانًا ذكر فيه أن أموال بلدية «طهران» تعرضت أخيرًا إلى النهب والاستغلال، منها وجود بعض السارقين الذين يختلسون من صناديق المنظمات الخيرية في الشوارع. بالإضافة إلى وجود الباعة المتجولين الذين يزاحمون التعاونيات ومراكز البيع الخاصة بالبلدية. وذكر التقرير أن بعض أركان النظام حصلوا بدورهم على أراضٍ وبنوا فيها فللاً ومدنًا سكنية.

ودعت بلدية «طهران» إلى السماح لها بتشكيل مزيد من القوات المسلحة بالهراوات والعصي لإرغام أصحاب بعض المحال على دفع الضرائب للبلدية، وأكدت أجهزة إعلام أن هذه العناصر كانت قد قتلت العديد من الباعة المتجولين وعمال بعض المتاجر والشقق ومراكز غسل السيارات! (بحسب «أسبوعية متين» الإيرانية، سبتمبر ٢٠١٦م).

جدول فساد خيمة المرشد الأعلى:

هي خيمة واسعة، ويستظل تحتها كثير من خيم الفساد، ومنها القضائية والبلدية!

فقد ثبت واتضح أن السارقين تحت مظلة فساد خيمة المجلس البلدي تابعون لإشراف المرشد الأعلى، وكذلك القابعين تحت مظلة خيمة فساد السلطة القضائية.

وتقول البلدية في «طهران» إنها تدفع حصة مكتب المرشد بانتظام، أي ١٠٪ من عائداتها السنوية البالغة مليار دولار.

وكانت حكومة «روحاني» قد طالبت بإخضاع أموال وإدارة البلديات إلى إشرافها، إلا أن مكتب المرشد رفض هذا الطلب، مدعيًا أن البلديات يجب أن تكون مستقلة تمامًا عن الحكومة، وإلا فإن عائداتها من بيع تراخيص البناء والضرائب سوف تتقلص، وسيضر هذا الأمر كثيرًا أركان النظام الأصوليين أنصار المرشد الذين يبحثون دومًا عن مصادر مالية لتمويل أنفسهم وجماعاتهم المسلحة التي توجد في «العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن» وربما في أماكن أخرى أيضًا!. (بحسب المصدر السابق).

المصب السادس: تفجر قضية إعدامات:

في عام ١٩٨٨م، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية أقدم النظام الصفوي الحاكم في «طهران» على إعدام ٤٤٠٠ سجين سياسي بذريعتين:

الأولى: انتماء هؤلاء السجناء إلى جماعات معارضة للنظام الصفوي.

الثانية: إخلاء السجون من السياسيين!، ليس بإطلاق سراحهم بل بإعدامهم!

هذه القضية الكبرى لا تزال تلقي بظلالها على المنحى العام للنظام الصفوي، سواء من معارضيه أو مؤيديه أو محايديه، فهذه ثلاثة مواقف سألقي عليها الضوء فيما يلي:

موقف المعارضين:

وهم مئات من الناشطين السياسيين وأساتذة الجامعات ونخب ثقافية داخل «إيران» وخارجها وكذلك بعض رجال الدين. وقد قال هؤلاء إن الإعدامات أصدرها ونفذها كبار علماء «إيران». ومن أبرز زعماء هذا التيار:

- «شيرين عبادي» المحامية الحاصلة على جائزة نوبل للسلام حيث دعت، مع آخرين، في رسالة تم توجيهها إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى ضرورة فتح تحقيق دولي مستقل لملف الإعدامات، مع توجيه تهمة ارتكاب جرائم ضد البشرية لمنفذيها ولمن أصدرها من كبار مسؤولي النظام الإيراني الصفوي.
- **الشيخ منتظري**: أكد أن المرشد السابق (أي الخميني) هو من أصدر أوامر إعدامات عام ١٩٨٨م، وأنه، «أي منتظري»، قد اطلع على قرار الإعدامات بنفسه وقد رفضها بشدة، وهو ما أدى إلى عزله من جانب الخميني الذي وصفه بالشيخ الأحمق والساذج! لمعارضته تلك الإعدامات ولاتهامه كبار مسؤولي النظام آنذاك بارتكاب جرائم حرب ضد البشرية.
- **الشيخ أحمدي منتظري**: الذي كشف ما وصفه بالجريمة البشعة، أي الإعدامات المذكورة، تم استدعاؤه لعدة مرات لوزارة الأمن وتهديده بمحاكمة إذا استمر في الكشف عن مزيد من أسرار النظام الإيراني، لكن الشيخ «أحمدي منتظري» صرح، بحسب موقعه في «تلغرام» أنه لا يخشى محاكمته ولا مواقف وزارة الأمن ولا مجلس الخبراء، وأنه يؤيد كلام والده بشأن اعتبار الإعدامات جريمة بشعة

ضد الإنسانية، وأنها بقعة سوداء على جبين قادة النظام الإيراني، وهدد بنشر مزيد من تصريحات والده بهذا الشأن في موقعه وفي أجهزة إعلام عالمية، وهو ما دفع وزير الأمن الشيخ «محمود علوي» إلى مطالبته بالسكوت والحفاظ على ما أسماه عزة وسمعة النظام الإيراني!

- **الشيخ حسن يوسفي**: (المقيم في «أمريكا»، أي في أحضان الشيطان الأكبر، بحسب توصيفات الخميني الذي طالما تعاون ونسق معه!) طالب بمحاكمة «علي خامنئي» المرشد الحالي للثورة الإيرانية، على أنه «مجرم حرب» لأنه شارك في إصدار أحكام بإعدام الآلاف من السجناء السياسيين، ونقل موقع «زيتون» عن «يوسفي» قوله: إنه كان في مجلس الشورى، وأن تقريرًا سريًا وزع على النواب كشف فيه النقاب عن مشاركة العديد من زعماء النظام الإيراني بارتكاب تلك الإعدامات التي وصفها نائب المرشد السابق الشيخ «منتظري» بأنها جريمة بشعة ضد البشرية وتجب محاكمة المصدرين لأوامر الإعدامات. وذكر يوسفي أن شقيق المرشد الحالي وهو «هادي خامنئي» هو أحد الذين كانوا يمارسون مهنة تعذيب السجناء السياسيين في «سجن إيفين»، إلا أن هذا الشخص أعلن توبته بعد تلك الإعدامات وانضم إلى التيار الإصلاحي. وقد دعا «يوسفي» إلى توجيه تهمة ارتكاب جرائم ضد البشرية إلى «علي خامنئي» المرشد الأعلى وإلى لزوم اعتقاله ومحاكمته.
- **علي مظهري**: النائب المعتدل، دعا إلى ضرورة إجراء تحقيق بشأن تلك الإعدامات وسبب إخفائها طيلة العقود الماضية، وهل من حق النظام إعدام هذا الكم الهائل من السجناء السياسيين وخلال أيام فقط؟! هذا الموقف دفع عددًا من النواب الأصوليين (جماعة المرشد الأعلى) إلى المطالبة بطرده من البرلمان وتوجيه تهمة التعاطف مع المنافقين إليه!

موقف المؤيدين:

أي المؤيدين لارتكاب تلك الجرائم الكبرى بقتل الأعداد الهائلة دفعة واحدة في بضعة أيام بدون محاكمات، والاستغراب محله هنا هو هل من مؤيدين لذلك المشهد البشع الذي يخوض في الدماء؟! الجواب في إطار الثورة الصفوية، نعم!، وهذه بعض التفاصيل:

- **أسرة الخميني:** قائد الثورة الصفوية ومرشدها الأول، وافقت على إيقاع الإعدامات بتلك الأعداد الغفيرة بقوة وصلابة، فلم تستنكر تلك الإعدامات. بل هاجمت من كشف عنها، وقد نقل عن الشيخ «علي الخميني»، حفيد الخميني المؤسس، أن فضح هذه الإعدامات بواسطة الشيخ منتظري جاء بهدف تشويه سمعة أسرة الخميني، ولا سيما أن الشيخ «أحمد الخميني» نجل المرشد المؤسس قد شارك في تنفيذ تلك الإعدامات.

- **الشيخ «جنتي»:** أمين سر «مجلس رقابة الدستور» وصف الداعين للكشف عن الإعدامات بأنهم حفنة من المجرمين والمنافين!!. ونعت الشيخ «منتظري» الذي أدان الإعدامات ووصفها بأنها أكبر جريمة في التاريخ بأنه شخص ساذج (هذا الوصف نفسه قاله الخميني)، وأنه كان عميلاً ومطيعًا للمنافقين، أي «مجاهدي خلق».

- **مصطفى بور محمدي:** وزير العدل في الحكومة الصفوية، لم يتبرأ من مشاركته في تلك الإعدامات، بل قال إنه يفتخر بتنفيذها، ولن يتراجع عن موقفه، ولن يعتذر لأسر المعدومين الذين وصفهم بالمنافقين، وادعى أن إعدام السجناء السياسيين ليس وصمة عار في تاريخ الثورة الإيرانية، بل إنه مفخرة (!) لجميع المسؤولين، لأننا نفذنا حكم الله في الإرهابيين، وسوف تنفذ مثل هذه الإعدامات إذا تطلب الأمر! بحسب قوله.

- **مجلس الخبراء**: أصدر بيانًا دافع فيه بقوة عن تلك الإعدامات، ووصفها بأنها تعبر عن إرادة الله (!) في تنفيذ أحكامه، وكل من يعارضها أو ينتقدها فهو منافق ومتآمر مع «أمريكا» وإسرائيل! هذه الحجة هي الأسطوانة الجاهزة التي يتم تشغيلها باستمرار لتمرير اللفائف المطوية!.

موقف المحايدين:

وهؤلاء أعدادهم كبيرة، لكنهم يلوذون بالصمت خشية إلحاقهم بمن أعدموا، وفي أحسن أحوالهم يقولون: ليست لدينا معلومات، حتى نؤيد أو نعارض! ويغلب على هؤلاء أنهم من التيار المعتدل، وبعضهم من الإصلاحيين، فقد كان ملحوظا أن «حسن روحاني»، الرئيس الإيراني الحالي، لم يصرح أو يدلي بأي حديث عنها.

موقف المبررين:

وهؤلاء أرادوا أن يجبوا التهمة عن آمري ومنفذي تلك الإعدامات بتقديم التبريرات نيابة عنهم حفاظًا على السمعة العامة للنظام الدموي الصفوي. ويتقدم هؤلاء الشيخ «رفسنجاني» حيث دافع بقوة عن أسرة الخميني، مدعيًا أن بعض المسؤولين السابقين في القضاء أعطوا الخميني معلومات ربما غير صحيحة آنذاك، ولذلك أصدر الخميني حكم الإعدام للآلاف من السجناء السياسيين!

ولا شك أنه مبرر ممجوج!، فضلًا عن إظهاره لعمالة القضاء للخميني وليس للعدالة!!

وبعد كل تلك الاعترافات فإنه لا قيمة لما نفاه «موقع الإمام الخميني» في «الإنترنيت» بشدة من ولوغ أولئك المسؤولين في دماء الذين تم إعدامهم. حيث ادعى «الموقع» بأن «الإمام الخميني»، والمرشد الحالي خامنئي لم يشاركا في أي من الإعدامات، وأنهما فوضا السلطة القضائية آنذاك بدراسة هذا الملف واتخاذ القرار العادل. (بحسب ما نشرته صحيفتا «كلمة سبز» و «فردا» الإيرانيتان، ومجلة «أسبوعية متين»، سبتمبر ٢٠١٦م).

- **استمرار تدفق هذا المصب:** هو ما حصل، وهو ما يحصل الآن، وهو ما سيستمر حصوله، طالما العصابة الصفوية متربعة على العرش الكسروي الإيراني. وأن أكثر من يدفع ضريبة استمرار تدفق هذا المصب هم أهل السنة، الذي ما برحوا يتعرضون إلى القتل الجماعي والعشوائي بواسطة أجهزة الموت الصفوية. فإبان كتابتي لهذه الدراسة، أكد مصدر مسؤول في قضاء «سيدكان» بإقليم كردستان «العراق»، لوكالة الأنباء الألمانية (و. ب. أ) في ١٧ سبتمبر ٢٠١٦م استمرار القصف الإيراني على مناطق بالإقليم، وهو ما تسبب في نزوح ٧٠ أسرة من منازلهم، وأن المدافع الإيرانية قصفت القرى التابعة لمنطقة «بربزين» في القضاء، وكذا قرى «سفر» و«كردهاجر» و«كروي سينكاو» و«بروسبي» و«كروزينيان». وأن طائرة بدون طيار تحلق باستمرار في سماء تلك المناطق، بينما اندلعت النيران في مساحات واسعة فيها. ويأتي هذا القصف استمرارًا واستكمالاً لما قامت به المدافع الإيرانية في شهر أغسطس ٢٠١٦م في دكها لمناطق سُنِّية حدودية في إقليم كردستان. (انظر: صحيفة «الوسط» البحرينية ١٨ سبتمبر ٢٠١٦م). إنها حملة صفوية تصفوية شاملة لأهل السنة، ويدعون أنهم يحاربون «الوهابية»!. هذا الزعم هو ما أدلى به وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف» في مقال له نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية بعنوان «لنخلص العالم من الوهابية»!. أي نقضي على أهل السُّنَّة لأنهم بزعمه وهابيون! وقد دفع هذا الادعاء الصفيق وزير الخارجية السعودي «عادل الجبير» للرد عليه في مقال نشر في صحيفة «ذا الوول ستريت جورنال» حيث قال: «إن «إيران» لا يمكن أن تغسل يديها وسجلها المعروف، لأن الوقائع، وهي أقوى الإثباتات، تثبت العكس» واصفًا الادعاءات الإيرانية بأنها مثيرة للسخرية! (القبس ١٩ أكتوبر ٢٠١٦م، مقال للأستاذ خالد أحمد طراح).

المصب السابع: «تسونامي» مواقع التواصل الاجتماعي تجتاح «إيران»:

ود النظام الصفوي لو وجد وسيلة يستطيع بواسطتها عد أنفاس الناس!

إن المعارضة الشعبية للنظام باتت تؤرقه وأوشكت أن تفقده لبابه وتطيش بصوابه!

وبعد أن أحكم النظام قبضته على جميع وسائل الإعلام بأصنافها المرئية والمسموعة والمقروءة، راحت الجماهير تعبر عن آرائها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما أزعج رجال الدين ومرجعياتهم، الذين بدورهم نقلوا إلى حكومة «روحاني» قلقهم البالغ حيال دخول ملايين المواطنين إلى تلك المواقع والتواصل فيما بينهم بشأن القضايا والملفات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في «إيران». وقد اعتبر هؤلاء تلك المواقع بأنها العدو الرئيس للنظام في الظروف الراهنة. وقد تصادمت رغبة رجال الدين الأصوليين مع التوجهات المنفتحة لحكومة «روحاني»، فقام وزير الاتصالات بمحاورتهم في كل من «طهران» ومشهد وقم لإقناعهم بزيادة سرعة «الإنترنيت» وعدم «فلترة» مواقع التواصل الاجتماعي.

وكان وزير الثقافة والإعلام «علي جنتي» قد طالب أركان النظام الأصوليين (رجال الدين) بالسماح للمواطنين بالتقاط القنوات الفضائية بكل حرية، وذلك برفع الحظر القانوني في امتلاك الأجهزة اللاقطة.

«الحرس الثوري» أيضًا دخل على الخط، مناصرًا للنظام الحاكم فأعلن أنه قد اعتقل في أغسطس ٢٠١٦م ٥٤٠ شخصًا من مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي الذين كتبوا مقالات أو عبروا عن آرائهم المعارضة للنظام. وقال بيان للحرس الثوري: إنه يتم اعتقال ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ شخص شهريًا في «إيران» بسبب إبدائهم مواقف مناهضة للنظام على مواقع التواصل الاجتماعي، ويقول «الحرس»: إن هناك مخططًا لإفساد الشباب في «إيران» وذلك بتحريضهم ضد النظام، وأن معظم مرتادي تلك المواقع (على الأقل ٢٠ مليونًا) هم عملاء «لأمريكا» وسلطة الاحتلال الصهيوني. وقد أخضع «الحرس الثوري»

جميع مواقع التواصل الاجتماعي لسلطته الرقابية المباشرة، وراح يفتخر باعتقال أي شخص ينشر رأيه ضد أركان النظام خلال نصف ساعة فقط!. (انظر صحيفة «غوبا» الإيرانية، سبتمبر ٢٠١٦م).

المصب الثامن: السلاح في أعلى سلم الأولويات، والتنمية في أسفله!

بلغ الإنفاق العسكري الصفوي مداه، وذلك على حساب ميزانيات التنمية. وقد قاد هذا الواقع المرير زمام «إيران» إلى حافة التهلكة بسبب ما يمكن أن ينتج من انهيار داخلي وانكفاء على معالجة داء الذات العضال.

أثار هذا الواقع هواجس الكثيرين في داخل «إيران» الصفوية، ومنهم الشيخ «هاشمي رفسنجاني» الذي سارع إلى مطالبة أركان النظام الذي يسيطر عليه الأصوليون الخامنئيون بتقليص ميزانيات المؤسسات العسكرية بهدف رفع ميزانية رخاء المواطنين، ولتخصيص الميزانيات الكبرى للمشاريع العمرانية، وليس للإنفاق العسكري.

قام الأصوليون بالتصدي فورًا لهذه التوجهات «الرفسنجانية» إذ تم رفضها ووأدها، وقالوا: إن النظام الإيراني في حالة حرب ومواجهة غير مباشرة مع «أمريكا» و«إسرائيل» ودول في المنطقة ولا يجوز تقليص الميزانية العسكرية حتى وإن حرم كل المواطنين من أي خدمات أو رخاء.. وأن «إيران» تعيش في منطقة ممتلئة بالأزمات ومحفوفة بالمخاطر، وأن معظم دول جوار «إيران» معرضة للحروب ومختلف الأزمات وتنشط فيها جماعات إرهابية، فهل يتوقع رفسنجاني أن نقلص قدراتنا الأمنية والعسكرية لنجعل «إيران» فريسة سهلة للإرهابين؟! ومعلوم أن عدوتنا «أمريكا» لها قواعد عسكرية في «تركيا» وباكستان وأفغانستان و«العراق» وجميعها لها حدود مع «إيران»، وتنطلق منها طائراتها التي تتجسس على «إيران» وتهدد أمنها، لذلك فإن على «رفسنجاني» أن يصمت، أو على الأقل أن لا يطرح مثل هذه المقترحات التي تحاك في مراكز التخطيط والتآمر ضد «إيران» في

«أمريكا» و«إسرائيل»! وقد دعم «رفسنجاني» دعوته بالاستشهاد بكل من اليابان وألمانيا إذ قال إنهما يمتلكان أكبر قدرة اقتصادية لأنهما قلصا الإنفاق على التسليح لصالح تطوير الاقتصاد ورفع الإنتاج، فرد عليه الأصوليون بردود باهتة! (انظر ما كتبته صحيفة «بجوال» الإيرانية، سبتمبر ٢٠١٦م).

إن السجال الدائر بين الأصوليين المصرّين على استهلاك القدرات الإيرانية في الإنفاق العسكري؛ ومعارضيهم يدل على أن المخطط الصفوي ماض قدمًا في محاولاته للوصول إلى غاياته التوسعية تحت شعار تصدير الثورة، وأنه لا يزال منكبًا على مواصلة دعم مناصريه لإثارة القلاقل واصطناع الأزمات في مختلف الدول وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وأنه يسير قدمًا في خوضه لحروبه في «العراق» و«سوريا» و«لبنان» و«اليمن»، وهو ما يعني أن هذا المصب سيوالي تدفقه في سواقي هذه الغابة السوداء!

المصب التاسع: سهم تصدير الثورة الصفوية يخترق «العراق» و«سوريا» إلى المتوسط:

هذا مصب خطير، وجداوله ملوثة، وثمار شجره سامة، وعفونة روائحه قاتلة!

إنه سهم يخترق الجغرافية، ويستل سيف التاريخ الكسروي من غمده ليشق له الطريق بالدم في «العراق» و«سوريا»، ليمرق عبره، وصولاً إلى هدفه في اللاذقية، وطرطوس وبانياس على شواطئ البحر الأبيض المتوسط.

ولجلاء مضامين هذا المصب أشير إلى تقريرين:

التقرير الأول: نشرته صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية:

حيث كشف عن خطة إيرانية تنفذ بالتنسيق مع «بغداد» و«دمشق» لتأمين طريق لها عبر «العراق» و«سوريا» وصولاً إلى البحر المتوسط، مشيرًا إلى أن الطريق سيمنح «إيران» نفوذًا كبيرًا في المنطقة، وأن مجموعات مسلحة تابعة «لطهران» تعمل باستمرار من أجل

السيطرة على مناطق في «العراق» و«سوريا»، وهي تستعد لإكمال طريق يمنح «إيران» ما ترمي إليه من نفوذ كبير في المنطقة. هذا السيناريو هو جزء من خطة أوسع كشف عنها مسؤول أوروبي للصحيفة البريطانية.

ومعلوم أن الميليشيات الإيرانية قد بسطت سيطرتها بالفعل على مناطق عراقية عدة يسكنها السُّنَّة وسط وشرق «العراق»، وهو ما رفع العوائق أمام «إيران» لإنشاء الممر، بحسب المسؤول الأوروبي، والذي سيمر بداية من «محافظة ديالي» (التي شهدت حملات تصفية للسُّنَّة)، ثم يمتد نحو «محافظة صلاح الدين» فالموصل ثم يواصل امتداده عبر الأراضي السورية مخترقًا «الحسكة» و«الرقة» ثم «حلب» وصولاً إلى اللاذقية وطرطوس وبانياس، وأشار التقرير إلى أن الخطة تمت بالتنسيق بين مسؤولين أمنيين، وحكوميين بارزين في «طهران» و«بغداد» و«دمشق»، وجميعهم يرجع إلى قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الجنرال قاسم سليماني.

قلت: الموضوع لا يتعلق بإيجاد ممر آمن «لإيران»، كما صوره التقرير، بل هو في إطار التمهيد للإمبراطورية الفارسية، والتي تتطلب تفريغ معظم «العراق» من السُّنَّة. وهذا قد تم بالفعل في كل من ديالى وتكريت والرمادي والفلوجة والرطبة، والدور قد وصل إلى الموصل.

والطريقة المعتمدة لتحقيق كل ذلك هو بتمكين داعش من احتلال تلك المدن، ثم تتحرك القوات العراقية والإيرانية وميلشيات الحشد الشعبي الشيعي فتطلب من السُّنَّة إفراغ مدنها والجلاء عنها وإلا تعرضت للهلاك أثناء معارك تحريرها من «داعش»، واللعبة غدت مكشوفة!

التقرير الثاني: نشرته مجلة «نيوزويك»، في مطلع أكتوبر ٢٠١٦م، تحت عنوان: «الخامنئي يحول «العراق» إلى دولة عميلة لإيران» وقد تحدث التقرير بالتفصيل عن مضاعفة «إيران» لميلشياتها الطائفية في «العراق» ثلاث مرات خلال السنوات القليلة

الماضية، (وهي ميلشيات الحشد الشعبي الذي تشرف «إيران» عليه في أرض «العراق»)، وأن حوالي ١٠٠ ألف مقاتل من هذه الميلشيات يعملون لمصلحتها حاليًا، وأن ٨٠ ألفاً منهم يتم تدريبهم وتسليحهم من قبل الحرس الثوري الإيراني، مع وجود مخطط لتحويلها إلى حرس ثوري عراقي بعد عملية اجتياح الموصل[1]. ولتأمين الهيمنة الصفوية على الحشد الشعبي العراقي، عينت «إيران» المدعو «جمال جعفر إبراهيم» المعروف باسم «مهدي المهندس» قائدًا للحشد الشعبي، وهو يحمل الجنسية الإيرانية، ومتهم بتفجير السفارتين الأمريكية والفرنسية في «الكويت» في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣م، ولعب دورًا في تأسيس «عصائب أهل الحق» و«حزب الله العراقي».

إن موضوع تفريغ الموصل من أهل السنة هو موضوع في غاية الخطورة، وقد استشعرت به «تركيا»، بينما يشق شخير الأنظمة العربية عباب السماء!

تحركت «تركيا» في وقت مبكر، وقامت بإنشاء «معسكر بعشيقة» بالقرب من الموصل بتنسيق مع حكومة «عبادي» العراقية، وبترتيب مع وزير الدفاع العراقي، وذلك في إطار «التحالف الدولي» لمحاربة «داعش». وعندما ترددت الأنباء حول مشاركة الحشد الشعبي الشيعي، طلب الجانب التركي، في اجتماع مع مسؤولين سياسيين وعسكريين ضم أتراكًا مع نظرائهم الأمريكيين في نهاية سبتمبر ٢٠١٦م الضغط على الحكومة العراقية لمنع دخول ميلشيات الحشد الشعبي إلى الموصل تحت ذريعة محاربة «داعش» خاصة أن ذلك يهدد بإمكانية تهجير مليون عراقي غالبيتهم الساحقة من العرب السُّنَّة، وأنه يجب إشراك «الحشد الوطني»، (وهي القوات العراقية السُّنّية التي تم الاتفاق عليها في وقت سابق، على أن يقوم الجانب التركي بتدريبها لمحاربة تنظيم داعش في الموصل)، علمًا بأن «تركيا» تتخوف من «المجازر الوحشية» التي يمكن أن يقترفها «الحشد الشعبي» بحق سُنَّة الموصل، كما فعل في «الرمادي» و«الفلوجة» و«ديالي» وغيرها.

(١) فيما يتعلق بالتقريرين، انظر صحيفة القبس الكويتية ١٠ أكتوبر ٢٠١٦م.

الأمريكان، كالمعتاد، نقضوا اتفاقهم مع «تركيا»، وكان موقف إدارة أوباما مشجعًا «لإيران» وحكومة عبادي العراقية على التمادي في مخططاتهما، إذ هي لم تمنع الطرفين من الاعتماد على الحشد الشعبي الطائفي، وانتهى الأمر بأن يذهب العديد من المعدات العسكرية والأسلحة الأمريكية، بما فيها دبابات ومدرعات، إلى تلك الميليشيات!. وأقصى ما فعلته هو الطلب بعدم مشاركة قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني في معركة الموصل بشكل مباشر لأنه مدرج على لوائح العقوبات الأمريكية والأممية. (بحسب ما أوردته صحيفة القبس الكويتية في ١٠ أكتوبر ٢٠١٦م).

إن هذا المصب ينفث منه دخان أسود محمل بالتعصبات الصفوية تدفعه الرياح العاتية ليغطي معظم الأراضي العراقية، ثم تعصفه دفعات أخرى لتجتاح الأراضي السورية، ثم يجلل الموانئ على ضفاف الشواطئ الغربية للبحر المتوسط بسواده الحالك!

المصب العاشر: المزاوجة بين اللسان والسنان:

المتمعن في السلوك الصفوي سيكتشف أن النظام الإيراني يلتحف باللسان ليغطي صولات السنان. وكأنه تقاسم أدوارًا بين «لسان السياسة» الذي يتشدق به الإصلاحيون، وهم رئيس الجمهورية «حسن روحاني» ووزارته؛ و«سنان الحرب» التي يقعقعها الأصوليون، وهم مرشد الثورة «علي خامنئي» وبطانته!

إنهما «قدما» النظام الحاكم، فلو اختل أحدهما اختلت مشية النظام، والتي لا تتم إلا بالتناغم بينهما ولذلك فإن تصريحات الطرفين وتصرفاتهما ربما تتناقضان بحسب الظاهر، لكنهما متكاملتان من حيث الواقع، ولكل دوره ومهمته.

إن تقاسم الأدوار هذا ليس شرطًا أن يكون متفقًا عليه في جزئياته، ولكن الإطار العام الذي تتحرك في مساحته تلك الجزئيات تنفرز في داخله تلك الأدوار بسبب طبيعة تلك الجزئيات وألوان أطيافها وانجذابها إلى بعضها أو تنافرها فيما بينها!

وقد برز هذا الانفراد لتلك الأدوار منذ أوقات مبكرة في الثورة الإيرانية، ففي يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٨٦م، صرَّح وزير الشؤون الخارجية «علي أكبر ولايتي» خلال ندوة في جامعة «علم وصنعت» أن من غير المجدي أن نعرض قاعدتنا الخاصة للخطر لبلوغ مثلنا العليا، فلماذا ينبغي علينا التخوف من التفاوض مع ممثل بلد أجنبي؟! إن النقطة الحساسة حقًا ليست واقعة التفاوض، بل مضمون التفاوض، ومن قال إننا لا يتعين علينا الدفاع عن حقوقنا بالتحاور وبالتفاوض؟![1]. وقد تم تطبيق هذه الرؤية «اللسانية السياسية» بعد انتخابات الشيخ «هاشمي رفسنجاني» كرئيس لجمهورية «إيران» في يوليو ١٩٨٩م، والتي استمرت حتى عام ١٩٩٧م، ثم ورثها من بعده الرؤساء اللاحقون.

وضمن هذه الرؤية سعت الحكومة الإيرانية إلى تطبيع علاقاتها مع بقية دول العالم.

على المقابل لذلك كانت الرؤية «السنانية الحربية» تشق طريقها وتثبِّت معالمها على الأرض، رافعةً شعار الكفاح الثوري وتصدير الثورة، فصالت وجالت منذ وقت مبكر أيضًا تحت قيادة «آية الله منتظري» كان آنذاك خليفة الخميني المعين، و«مهدي هاشمي» مسؤول الحرس الثوري لتنسيق الحركات الإسلامية الثورية في الخارج، و«علي أكبر محتشمي» وزير الداخلية وسفير سابق في «دمشق» والمسؤول عن دعم ومساعدة حزب الله اللبناني.

وبينما كان «اللسان السياسي» يلعلع على تخوم الاتفاقات النووية، كان «اللسان الحربي» يقعقع في «سوريا» و«لبنان» و«العراق» و«اليمن»، ويكشر عن أنيابه في «البحرين» و«السعودية» و«الكويت»!

وإن مَثَلَ هذا التداول بين لسان الإصلاحيين وسنان الأصوليين كمثل لاعبي كرة الطائرة، أحدهما «يرفع» والآخر «يكبس» وفي اللعبة التالية يتبادلان الأدوار، وهكذا دواليك!

(١) انظر: إيران الثورة الخفية، تيزي كوفيل ص ٣٧٠.

إن هذا المصب سيكون مصاحبًا لقطار الزمن وهو يسابق نفسه على سكة الخطوط الصفوية.

وبعد: فإن «المصبات العشرة» الآنفة الذكر تتوزع «مصبوباتها» بين المحاور الستة التي ذكرناها في «الباب الثالث» وهي المغذيات لأشجار تلك الغابة الصفوية.

وفي ختام هذه الجولة البحثية في الأرجاء الصفوية فإنني أوصي كل من له علاقة بالشأن الإيراني أن يتمعن في مضامينها لتتشكل لديه رؤية واقعية وحقيقية عن هذه الثورة الخمينية سواء من حيث منطلقاتها أو من حيث ممارساتها.

الآن، آن لنا أن نغادر هذه الغابة الكثيبة ونخلفها وراء ظهورنا وننطلق إلى الأصقاع الممتدة ونحلق في الفضاء الفسيح، وبعد برهة من الزمن سنعيد النظر إلى هذه الغابة من علٍ وسنراها وقد انزوى بعضها على الآخر، وقد ذبلت أشجارها، وجفت مصباتها، وحجزت لنفسها مكانًا ضيقًا في سلة قمامة التاريخ، ذلك أن الباطل له صولة، وأما الحق فله دولة، قال الله تعالى: ﴿﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

اللهم أبرم لهذه الأمة أمر رشد، يُعَزُّ به أولياؤك، ويذل به أعداؤك

ما كان من الحق في هذا المبحث فمن الله تعالى وحده لا شريك له وما كان غير ذلك فمن نفسي القاصرة ومن الشيطان.

وأستغفر الله العظيم وأتوب إليه.

وصلى الله تعالى على حبيبنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين

الملاحق

تسلسل الملاحق

» الملحق (١)

(الباب الأول، الفصل الأول)

- إسماعيل الصفوي (سيرة ذاتية وتاريخ).

» الملحق (٢)

(الباب الثاني، الفصل الأول)

- أهم بنود اتفاق إطار حل أزمة برنامج إيران النووي.

» الملحق (٣)

(الباب الثاني، الفصل الأول)

- التسويق الأمريكي للاتفاق النووي الإيراني الغربي.

» الملحق (٤)

(الباب الثاني، الفصل الأول)

- قرار مجلس الأمن رقم ١٨٠٣ بشأن إيران ومشروعها النووي.

» الملحق (٥)

(الباب الثاني، الفصل الثاني)

- قمة «كامب ديفيد» الأمريكية الخليجية بشأن أبعاد الاتفاق النووي.

» الملحق (٦)

(الباب الثالث، الفصل الثاني)

- حيثيات الحكم في «خلية العبدلي» الإرهابية في «الكويت»، ودور «إيران» و«حزب الله» اللبناني.

» الملحق (٧)

(الباب الثالث، الفصل الثاني)

- إحباط مخطط إرهابي كبير في البحرين مدعوم من «إيران» و«حزب الله» اللبناني.

» الملحق (٨)

(الباب الثالث، الفصل الثالث)

- «عقوبات الأمم المتحدة» ضد «إيران».

» الملحق (٩)

(الباب الثالث، الفصل الثالث)

- عقوبات «الأمم المتحدة» ضد «إيران».

» الملحق (١٠)

(الباب الثالث، الفصل الثالث، الفصل الخامس)

- العقوبات الأمريكية على «إيران».

» الملحق (١١)

(الباب الثالث، الفصل الثالث، الفصل الخامس)

- مجلس «النواب الأمريكي» يوافق على مشروع قانون لخفض صادرات «إيران» النفطية.

» **الملحق (١٢)**

(الباب الثالث، الفصل الثالث، الفصل الخامس)

- أنواع العقوبات المفروضة على «إيران» من دول أخرى.

» **الملحق (١٣)**

(الباب الثالث، الفصل الثالث)

- البيان الختامي لقمة قادة «دول مجلس التعاون الخليجي» و«الولايات المتحدة الأمريكية».

» **الملحق (١٤)**

(الباب الثالث، الفصل الثالث)

- بيان الحوار الاستراتيجي الأمريكي الكويتي.

» **الملحق (١٥)**

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- بنود الاتفاقية العسكرية الروسية السورية.

» **الملحق (١٦)**

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- بيان إنشاء تحالف عسكري لمحاربة الإرهاب بقيادة السعودية.

» **الملحق (١٧)**

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- تقرير واشنطن ٢٠٠٦م عن الجيش السعودي.

» **الملحق (١٨)**

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- تقرير الجزيرة ٢٠١٥ عن الجيش السعودي.

» **الملحق (١٩)**

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- البرنامج النووي السعودي.

» **الملحق (٢٠)**

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- القوات الإيرانية (البحرية - الصاروخية - الجوية - البرية).

» **الملحق (٢١)**

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- نبذة عن «الحرس الثوري» الإيراني.

» **الملحق (٢٢)**

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- القدرات العسكرية «للحرس الثوري» الإيراني.

» الملحق (٢٣)

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- إحصاءات عددية «للقوات الإيرانية» و«الحرس الثوري» الإيراني.

» الملحق (٢٤)

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- «الباسيج» الإيراني.

» الملحق (٢٥)

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- الحوثيون في «اليمن»، عقائد وأفكار.

» الملحق (٢٦)

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- حروب الحوثيين في «اليمن».

» الملحق (٢٧)

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- الحرب في «اليمن» في قرارات «مجلس الأمن الدولي».

» الملحق (٢٨)

(الباب الثالث، الفصل الرابع)

- رموز «وكالات الأنباء».

الملحق الأول

ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) «إسماعيل الصفوي، سيرة ذاتية وتاريخ»

» إسماعيل الصفوي:

أبو المظفر شاه إسماعيل الهادي الوالي، أو إسماعيل بن حيدر بن الجنيد الصفوي (٢٥ رجب ٨٩٢هـ/ ٢٥ يوليو ١٤٨٧م-١٨ رجب ٩٣٠هـ= ٢٣ مايو ١٥٢٤م) مؤسس الدولة الصفوية في إيران، «إسماعيل الصفوي هو شاه إيران (١٥٠١ - ١٥٢٤) وهو القائد الديني الذي أسس الحكم للصفويين». وهو سليل عائلة دينية لها تقدير واسع في أردبيل والمناطق المجاورة لها ويرجع بعض المؤرخين أصل الصفويين إلى الإمام الكاظم ومن ثم إلى الإمام علي بن أبي طالب إلا أن هذا النسب كان دومًا عرضة للطعن والخلاف بين المؤرخين.

المولد والنشأة:

ولد إسماعيل الصفوي في (٢٥ رجب ٨٩٢هـ/ ٢٥ يوليو ١٤٨٧م) واعتقل هو وإخوته وأمه بعد مقتل والده وكان عمره عامًا واحدًا، وبعد أن قضى هو وعائلته أربع سنين في سجنهم في قلعة اصطخر جاء خبر وفاة يعقوب عام ٨٩٦هـ\١٤٩١م فأطلق سراحهم، وعاش بعد وفاة أبيه في كنف «كاركيا ميرزا» حاكم «لاهيجان» الذي كان محبًا للمسلمين الصفويين. ظل إسماعيل الصفوي ٥ سنوات تحت سمع هذا الحاكم وبصره، حتى شبّ قويًا محبًا للفروسية والقتال، قادرًا على القيادة والإدارة وهناك خلاف حول أصله بين عربي أو تركماني أو فارسي، إلا أن الوثائق التاريخية المعاصرة له تؤكد أنه فارسي صميم.

وفي أثناء هذه الفترة كانت الدولة تعيش فترة صراعات بين أفراد أسرة آق قويونلو التي كانت تحكم فارس آنذاك، وهو ما استغله أنصار الصفويين، وأمّروا عليهم إسماعيل

الصفوي، وكان صغيرًا لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره، لكنه كان مهيأ للقيادة والزعامة بفضل الرعاية التي أحاطه بها حاكم لاهيجان.

تمكن إسماعيل الصفوي وأنصاره من خوض عدة معارك ضد حكام بعض المناطق في إيران والتغلب عليهم، وتساقطت في يده كثير من المدن الإيرانية، وتوج جهوده بالاستيلاء على مدينة «تبريز» عاصمة آق قويونلو، ودخلها دخول الفاتحين، ثم أعلنها عاصمة لدولته.

وبدخول إسماعيل مدينة تبريز تم تتويجه ملكًا على إيران، ولقبه أعوانه بأبي المظفر شاه إسماعيل الهادي الوالي، وذلك في سنة (٩٠٧هـ = ١٥٠٢م) وأصدروا العملة باسمه.

قبل الصفويين:

يمثل تاريخ الدولة الصفوية في إيران منعطفًا مهمًا في تاريخها، فبقيامها اتخذت إيران المذهب الشيعي الإثني عشري مذهبًا رسميًا، وكان لهذا التحول آثاره البعيدة في تاريخ إيران خاصة وتاريخ العالم الإسلامي عامة.

ويعتز الصفويون بالشيخ «صفي الدين الأردبيلي» المولود عام (٦٥٠هـ= ١٣٣٤م)، وهو الجد الخامس للشاه إسماعيل، وكان رجلًا نشيطًا دائب الحركة والسعي؛ استطاع أن يجذب الأتباع حوله في أذربيجان. ثم انتقل الأمر إلى ابنه، ثم إلى حفيده صدر الدين خواجة علي سياهبوش.

نجح أبناء الأردبيلي وأحفاده في نشر المذهب، والتمكين له بين المحبين والمريدين، وصارت لهم قوة وقدرة على المشاركة في الأحداث السياسية في المناطق التي يقيمون بها، وتحولوا من أصحاب دعوة وشيوخ طريقة إلى مؤسسي دولة لها أهدافها السياسية والمذهبية.

وكانت الأجواء التي تعيشها إيران في أواخر القرن التاسع الهجري من التمزق السياسي وشيوع الفوضى أفضل مناخ استغله الصفويون لجذب المزيد من الأنصار، والتطلع إلى قيام دولة تدين بالمذهب الشيعي. حيث سيطرت على إيران قبيلتان من قبائل التركمان هما قراقويونلو أي أصحاب الخراف السوداء، وآق قويونلو أي أصحاب الخراف البيضاء. وكان القتال مستمرًا بين تلك القبائل، وهو ما زاد تمزق إيران بعد تعرضها لتدمير المغول ثم لتدمير تيمورلنك.

قتل جد إسماعيل الصفوي الشيخ جنيد بن إبراهيم في معركة دارت بينه وبين حاكم شروان السلطان خليل التركماني الموالي للقراقويونلو عام (١٠ جمادى الأولى ٨٦٤هـ - ٤ آذار ١٤٦٠م فالتف أتباع الشيخ الجنيد حول ابنه حيدر (أب إسماعيل الصفوي) فبدأ يعمل على تنمية قدرات أتباعه واتخذ لهم شعارًا يميزهم وهي قلنسوة حمراء ذات عشرة زوايا دلالة على الأئمة الإثني عشر، فأطلق العثمانيون على كل من يلبس تاج حيدر «قزل باش» أي: الرؤوس الحمراء.

غادر الشيخ حيدر أردبيل متوجهًا إلى ديار بكر حيث التقى هناك بحسن قوصون زعيم الآق قويونلو الذي كان يحترم حيدر بن جنيد شديد الاحترام وزوجه من ابنته حليمة بيكم الملقبة بعلم شاه. وكان حسن قوصون أحد الداعمين والمحبين لحيدر فخسره الصفويون عندما توفي عام ٨٨٢هـ\١٤٧٧م وتولى الحكم بعده يعقوب الذي كان معاديًا لحيدر. وانتهى الأمر بقتل حيدر عام ٨٩٣هـ\١٤٨٨م في معركة في طبرستان وخلف بعده ثلاثة أبناء هم إبراهيم وعلي وإسماعيل.

المذهب الشيعي.. المذهب الرسمي للدولة:

كانت إيران تدين بمذهب السنة ولم يكون فيها سوى أربع مدن شيعية هي: آوه، قاشان، سبزوان، قم. وعقب تتويج إسماعيل الصفوي ملكًا على إيران أعلن المذهب الشيعي مذهبًا رسميًا للدولة عن طريق القوة، فيقول المؤرخ السني قطب الدين النهروالي عن

إسماعيل الصفوي «قتل خلقًا كثيرًا لا يحصون عن ألف ألف نفس». ويصف المؤرخ الشيعي محسن الأمين ذلك «بالكذب الصريح». توجهت أنظار إسماعيل إلى منطقة جبل عامل في لبنان التي كانت آنذاك أحد معاقل الشيعة، وفيها الكثير من علمائهم. يقول الباحث حسن غريب: «رأى مؤسس الدولة الصفوية - الشاه إسماعيل- أنه من العسير عليه أن يوفر للناس حقيقة المعتقد وترسيخ مبادئه في نفوسهم، ووجد أيضًا أن الكتب غير متوفرة، فعمد إلى ملء الفراغ من خلال استحضار علماء الشيعة من جبل عامل. وقد غادر هؤلاء العلماء إلى إيران بدعوة وبغير دعوة. وفي عهد الملك الصفوي، وأصبحت استمالة علماء جبل عامل للتوجه إلى إيران من السياسات الأساسية للحكومة هناك، وهكذا استمرت هجرة العلماء العامليين منذ ذلك الحين، وحتى سقوط الحكم الصفوي. لم يستطع علماء الشيعة في جبل عامل مقاومة الإغراءات الصفوية للقدوم إلى إيران، فنصرة المذهب ودعمه وترسيخ دعائمه في إيران احتل لديهم مكانة كبيرة، لكن أسبابًا أخرى دفعتهم للهجرة إلى إيران إذ «كان المهاجرون عمومًا يجدون في إيران ظروفًا مواتية، والذين تجاوبوا مع الحكومة الصفوية وتضامنوا معها، كانوا يحصلون على عطايا وهدايا، على شكل أملاك وأموال نقدية وعينية». ومن الأسباب التي شجعت علماء جبل عامل بلبنان للتوجه إلى إيران المكانة الكبيرة التي حصلوا عليها: وقد وصل احترام الملوك من الصفويين للعلماء والفقهاء العامليين - خصوصًا - إلى حد أنهم فوضوا إليهم كافة المهام القضائية في البلاد، ومنحوهم السلطات والصلاحيات اللازمة، فأصبحوا المصدرين والمنفذين للحكام والحدود الشرعية وعقوبات القصاص في كل مدن إيران. ويقدر صاحب كتاب «هجرة علماء الشيعة» عدد علماء جبل عامل الذين هاجروا إلى إيران في العهد الصفوي بـ (٩٧) عالمًا، لم يعد منهم إلى جبل عامل سوى سبعة فقط. أما حسن غريب فيقول إن الذين ذكرتهم كتب التاريخ يبلغ عددهم ٦٣ عالمًا، أما من لم يذكر فعددهم كثير. يعتبر علي بن عبد العالي الكركي، المعروف بالمحقق الكركي أو المحقق الثاني أبرز المهاجرين العامليين إلى إيران، فقد هاجر في السنوات الأولى لتأسيس دولة

الصفويين، وليس هذا فحسب، بل إنه تبوأ في هذه الدولة منزلة لا تدانيها منزلة، إذ يقول الشاهرودي عن الكركي وتنقله في الأمصار ثم استقراره في إيران: «ثم رحل إلى بلاد إيران هادفًا الترويج للمذهب الشيعي، وقد لقي من السلطان الشاه إسماعيل الصفوي آيات الاحترام والتكريم والتقدير، وأناط إليه الشاه وظائف كثيرة وجعل له مرتبًا سنويًا كبيرًا ليصرفه في تحصيل العلوم ويفرقه بين الطلاب والمشتغلين بالعلم، كما كان في دولة السلطان الشاه طهماسب الأول، ثاني ملوك السلالة الصفوية، معظمًا مبجلاً في جميع أرجاء بلاد إيران، نافذ الكلمة مطاعًا، وعينه الشاه حاكمًا في الأمور الشرعية في عموم البلاد، وأعطاه فرمانًا «مرسومًا» ملكيًا بذلك، وقد بلغ شأنه في تحديد الوظائف والمراتب حتى قيل: إن كل من يعزله الشيخ الكركي لا يعين ثانية، وإن كل من ينصبه الشيخ لا يعزل إلا بالتسبيب الواضح منه» لم ينته تأثير علماء جبل عامل بعد وفاة الكركي، ذلك أن عددًا من المهاجرين هم أيضًا تبوؤوا المراتب العليا في الدولة الصفوية، وساهموا في النهضة الشيعية، نذكر منهم على وجه الاختصار:

- **كمال الدين درويش محمد بن الحسن العاملي**: يوصف بأنه أول من نشر أحاديث الشيعة في عهد الصفوية، وقد فرغ نفسه كليًا للتدريس مبتعدًا عن الشأن السياسي خلافًا للكركي.

- **علي بن هلال الكركي**: ترك جبل عامل وذهب إلى النجف والهند ثم إيران «ناقلاً معه مكتبة ضخمة يبلغ تعدادها أربعة آلاف مجلد، حيث خلف أستاذه الكركي في منصب شيخ الإسلام».

- **حسين بن عبدالصمد الجباعي**: قيل إن الشاه طهماسب كان يأمر واليه في خراسان بأن يحضر ولده - أي ولد الشاه محمد خدابنده - إلى مجلس الشيخ لسماع درسه ووعظه، وبأن ينفذ فتاواه وأحكامه».

- **بهاء الدين العاملي**: وهو ابن حسين بن عبدالصمد الذي سبق ذكره، عيّنه الشاه عباس الكبير شيخًا للإسلام في عاصمته الجديدة «أصفهان»، وهو أعلى منصب ديني رسمي في البلاد، وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته سنة ١٠٣٠ هجرية، (١٦٢١م)، وأصر الشاه عباس على نقل الجثمان إلى مدينة مشهد ليدفن بجوار ضريح الإمام الرضا ثامن الأئمة عند الشيعة الإثني عشرية، وما يزال قبره مزارًا مشهودًا.

ونشط العاملي في التأليف، وبلغت مؤلفاته من الأهمية بمكان عند الشيعة للحد الذي اعتبروا فيه كتابه «جامع عباسي» أحد أعظم الكتب تأثيرًا في تاريخ الشعوب الإسلامية. وكتابه الآخر «خلاصة الحساب» ظل يدرس في المدارس الإيرانية حتى أمد قريب، وكذلك أشعاره بالفارسية. أما كتاباه «زبدة الأصول» و«الفوائد الصمدية» فهما دائران حتى اليوم في الحوزات العلمية، درج عليهما مئات الألوف من طلابها، ويكفي أن نلقي نظرة على قائمة الشروح والحواشي والتعليقات التي وضعت على مختلف كتبه لنتصور وكأنها كانت شغل الناس الشاغل.

- **محمد بن الحسن الحرّ العاملي**: ولد سنة ١٠٣٣هـ وهو أحد أكبر علماء الدولة الصفوية في مراحلها الأخيرة، وأحد أهم علماء جبل عامل على الإطلاق، هاجر إلى إيران في سنة ١٠٧٣هـ، وأعطي منصب شيخ الإسلام وقاضي القضاة في (مشهد)، وفيها توفي سنة ١١٠٤هـ (١٦٩٢م).

من مؤلفاته المهمة كتابه «أمل الآمل في علماء جبل عامل» لكن أهمها على الإطلاق هو «وسائل الشيعة إلى تحصل مسائل الشريعة»، وقد ألّفه في مدة ١٨ سنة، وهو كتاب في الحديث له مكانته الكبيرة عند الشيعة. ويعتبر الشيعة أن كتاب (وسائل الشيعة) للحر العاملي، وكتاب (الوافي) للفيض الكاشاني، و(بحار الأنوار) للمجلسي، «من أهم ما أضافه العصر الصفوي إلى المكتبة الشيعية، في حقل الدراسات الفقهية والعلوم المهيئة لها». واعتبروا أن كتب الحديث الثلاثة السابقة (وسائل الشيعة، والوافي، وبحار الأنوار)

قد أكملت سلسلة كتب الحديث الأربعة القديمة، ذات القيمة التاريخية لفقه الإمامية وتطوره.

والخلاصة أن دراسة هجرة علماء لبنان وعلى الأخص منطقة جبل عامل إلى إيران منذ السنوات الأولى لقيام الدولة الصفوية وحتى نهايتها، وتقلدهم أعلى المناصب؛ لا تدع مجالاً للشك في أن العلماء الشيعة العرب وعلى وجه الخصوص اللبنانيون كان لهم التأثير البالغ في التشيع الصفوي، فقد نشروا العلوم الشيعية وألفوا الكتب الكثيرة وأقاموا الحوزات والمعاهد، فالحوزة العلمية في أصفهان مثلاً لم تزدهر إلاّ في عهد البهائي العاملي. ويؤكد الباحث الإيراني مهدي فرهاني أن علماء جبل عامل ساهموا بتربية جيل من الفقهاء الإيرانيين الذين مارسوا الشأن السياسي في الدولة الصفوية بعد ذلك، وهو ما يجسد ما قام به العاملون من إغناء الفقه الشيعي في أبعاده السياسية.

أعماله الدينية:

- إضافة أشهد أن عليًا ولي الله، وحي على خير العمل إلى الآذان.
- عمل مجالس العزاء في عاشور (الشعائر الحسينية)، بما فيها من عمل المقتل (وهي عمل مسرحي تجسيدًا لواقعة كربلاء) والتي يصاحبها اللطم والتطبير وذلك لما فيه هذا اليوم من أثر عظيم على قلوب الشيعة؛ حيث استهوى قلوب الشيعة به.
- أمر بطباعه شعارات تمجد علي وآله على العملة الصفوية.
- أمر بتطوير قبور ومراقد بعض أئمة الشيعة الإثني عشر وبناء قبب عليها.
- جعل من قم أكبر مركز ديني للشيعة التي فيها مقام السيدة المعصومة.
- أصبح مرقد الإمام الرضا في مشهد مزارًا يعج بالزوار الشيعة.

الصفوي في مواجهة الأوزبك:

بعد أن فرغ إسماعيل الصفوي من تعديل دولته بدأ يوجه همه إلى تدعيم الوحدة السياسية لدولته، ويعد العدة ليضع يده على كل بلاد فارس، وكان لا بد من الاصطدام بقبائل الأوزبك التي كانت تموج في المناطق الشمالية الشرقية من فارس.

كانت قبائل الأوزبك تعتنق المذهب السني، وتحت زعامة محمد شيباني الذي نجح في أن يقيم ملكًا على حساب الدولة التيمورية، وأن يستولي على عاصمتها «سمرقند» وأن يمد سيطرته على «هراة» في مطلع سنة (٩١٣هـ = ١٥٠٧م).

وهكذا أصبح الأوزبك وجهًا لوجه أمام إسماعيل الصفوي، وزاد من الصراع بينهما التراشق المذهبي بينهما، وبلغ من اعتداد محمد شيباني أن أرسل إلى إسماعيل الصفوي يدعوه إلى ترك المذهب الشيعي والعودة إلى مذهب السنة والجماعة، ويهدده بحرب ضروس في قلب إيران ذاتها، وبهذا أصبح لا مفر من الحرب بينهما.

كان شيباني يتصف بالجرأة والإقدام، لكنه لم يكن على مستوى عدوه إسماعيل الصفوي في المراوغة والخداع في الحروب، فاستغل إسماعيل ذلك، وجرَّ خصمه إلى معركة كان قد استعد لها تمامًا، وتمكن من إلحاق هزيمة مدوية به في «محمود آباد» - وهي قرية تبعد قليلًا عن مرو - وذلك في سنة (٩١٦هـ= ١٥١٠م).

قتل شيباني نفسه في المعركة، وبعد مقتله أعمل إسماعيل الصفوي القتل في أهل مرو، وأمضى فصل الشتاء في هراة، وأعلن فيها المذهب الشيعي مذهبًا رسميًا، على الرغم من أن أهالي هذه المناطق كانت تدين بالمذهب السني.

السقوط في جالديران:

اتسمت العلاقات بين الدولة الصفوية الناشئة والعثمانيين بالهدوء، وساعد على ذلك أن السلطان بايزيد الثاني الذي تولى بعد محمد الفاتح كان رجلًا يحب السلام

ويحب الأدب والفلسفة، ويميل إلى دعم العلاقات العثمانية الصفوية، لكنه حين علم أن إسماعيل الصفوي يتمادى في إلحاق الأذى بالسنة، وهو ما جعلهم يهربون إلى الأراضي العثمانية كتب إليه أن يلتزم بالعقل والحكمة في معاملتهم.

ومع تولي السلطان سليم الأول مقاليد الحكم في الدولة العثمانية ازداد التوتر بين الدولتين، وكان سليم الأول ينظر بعين الارتياب إلى تحركات الصفويين، ويخشى من تنامي قوتهم وتهديدهم لدولته؛ فعزم على مهاجمة خصمه وتسديد ضربة قوية قبل أن يستعد للنزال.

جمع السلطان سليم الأول رجال الحرب والعلماء والوزراء في مدينة أدرنة في (١٩ من المحرم ٩٢٠هـ= ١٦ من شهر مارس ١٥١٤م)، وذكر لهم خطورة إسماعيل الصفوي وحكومته الشيعية في إيران، وأنه اعتدى على حدود الدولة العثمانية، وأنه فصل بدولته الشيعية المسلمين السنيين في وسط آسيا والهند وأفغانستان عن إخوانهم في تركيا والعراق ومصر. ولم يجد السلطان العثماني صعوبة في إقناع الحاضرين بضرورة محاربة الصفويين؛ لأنهم صاروا خطرًا داهمًا يهدد وجود العثمانيين، وخرج بعد ٣ أيام من هذا الاجتماع على رأس جيش كبير متجهًا إلى إيران، ولم ينس وهو في طريقه أن يكتب إلى «عبيد الله خان» قائد الأوزبك يذكره بقتل عمه شيباني، ويحثه على الانتقام من إسماعيل الصفوي، ومهاجمة خراسان بمجرد وصول الجيش العثماني إلى إيران، وكان هدف سليم من ذلك أن يجعل إيران بين شقي الرحى من الغرب بهجومه، ومن الشرق بهجوم عبيد الله خان على خراسان.

وجاء في خطابه إلى إسماعيل الصفوي يقول فيه:

أنا زعيم وسلطان آل عثمان، أنا سيد فرسان هذا الزمان، أنا الجامع بين شجاعة وبأس افريدون الحائز لعز الإسكندر، والمتصف بعدل كسرى أنا كاسر الأصنام ومبيد أعداء الإسلام أنا خوف الظالمين وفزع الجبارين المتكبرين، أنا الذي تذل أمامه الملوك

المتصفون بالكبر والجبروتاً وتتحكم لدى قوتي صوالج العزة والعظموت، أنا الملك الهمام السلطان سليم خان ابن السلطان الأعظم مراد خان، أتنازل بتوجيه إليك أيها الأمير إسماعيل، يا زعيم الجنود الفارسية... ولما كنت مسلمًا من خاصة المسلمين وسلطانًا لجماعة المؤمنين السنيين الموحدين... وإذ أفتى العلماء والفقهاء الذين بين ظهرانينا بوجوب قتلك ومقاتلة قومك فقد حق علينا أن ننشط لحربك ونخلص الناس من شرك.

حين علم إسماعيل الصفوي بقدوم القوات العثمانية - وكان مشغولاً بإخراج الأوزبك من خراسان - عمل على تعطيل وصولها، فأمر بتخريب الطرق والقرى الواقعة في طريق الجيش العثماني؛ وهو الأمر الذي أخّر وصول العثمانيين وأنهك قواهم، لكن ذلك لم يمنعهم من مواصلة السير إلى إيران، والإقامة في «سيواس» انتظارًا للمعركة الحاسمة.

لم يبد إسماعيل الصفوي حماسًا للمعركة، وحاول أن يتجنب ملاقاة العثمانيين باستدراج الجيش العثماني إلى داخل إيران، ليقطع خطوط الإمدادات عليه، لكن سليم الأول كان منتبهًا لما يدور في ذهن خصمه، فعزم على الإسراع في لقاء الصفويين، وخاصة بعد أن بدأ التذمر يشق طريقه إلى جنود العثمانيين من طول الانتظار وكثرة الانتقال من مكان إلى آخر.

التقى الفريقان في صحراء جالديران في شرق الأناضول في (٢ رجب سنة ٩٢٠هـ = ٢٤ من أغسطس ١٥١٤م) وانتهت المعركة بهزيمة إسماعيل الصفوي هزيمة نكراء، وفراره من أرض المعركة إلى أذربيجان، ووقوع كثير من قواده في الأسر.

وفي (١٤ من شهر رجب ٩٢٠هـ= ٥ من سبتمبر ١٥١٤هـ) دخل سليم الأول مدينة تبريز عاصمة الصفويين واستولى على أموال إسماعيل الصفوي وبعث بها إلى إستانبول، ثم قفل راجعًا إلى بلاده، مكتفيًا بهذا النصر الكبير، غير راغب في اقتفاء أثر إسماعيل الصفوي والتوغل في بلاده.

ما بعد السقوط:

وعلى الرغم من الهزيمة المدوية التي لحقت بإسماعيل الصفوي، فإنها لم تحسم الصراع لصالح العثمانيين، وظل كل طرف يتربص بالآخر وينتهز الفرصة للانقضاض عليه، ونظرًا لفداحة خسائر الصفويين؛ فقد حاول إسماعيل الصفوي أن يبرم صلحًا مع السلطان سليم الأول لكن محاولته لم تلق قبولًا لدى السلطان العثماني.

وترتب على انتصار سليم الأول أن نهض رؤساء شمال العراق - وهم من الشافعية السنة - لمساندة العثمانيين. فلم يمض وقت طويل حتى انضمت ٢٥ مدينة للحكم العثماني، على الرغم من الاستحكامات العسكرية التي أقامها الصفويون بها. فتوسع العثمانيون وضموا إليهم ديار بكر وسائر مدن شمال العراق حتى أصبح الجزء الأكبر من أراضي شمال العراق في يد العثمانيين، وأصبح الإيرانيون وجهًا لوجه أمام العثمانيين، وبات من الصعب على الصفويين التوسع على حساب العثمانيين.

آثار السقوط والهزيمة:

تركت الهزيمة التي لقيها إسماعيل الصفوي آثارًا قاسية في نفسه، ولم يكن قد لحقت به هزيمة قبل ذلك. وشغل نفسه بالتفكير في طريقة الانتقام من غريمه سليم الأول، إلا أن المنية عاجلت سليم الأول سنة (٩٢٦هـ = ١٥٢٠م) وهو في طريقه لغزو إيران مرة أخرى.

شجعت وفاة سليم الأول المفاجئة إسماعيل الصفوي على أن تستحكم منه الرغبة في الانتقام من العثمانيين من جديد، غير أن الموت اغتال أمنياته؛ فمات متأثرًا بالسل وعمره سبعة وثلاثون عامًا في (١٨ رجب ٩٣٠هـ= ٢٣ مايو ١٥٢٤م) على مقربة من أذربيجان، ودفن في أردبيل إلى جوار أجداده، وخلفه في الحكم طهماسب الأول.

المصادر:

١. بديع جمعة أحمد الخولي: تاريخ الصفويين وحضارتهم - دار الرائد العربي - القاهرة - ١٩٧٦م.

٢. رونالد ولبر: إيران ماضيها وحاضرها - ترجمة عبد النعيم محمد حسنين - دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني - القاهرة - ١٤٠٥=١٩٨٥م.

٣. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية - تحقيق إحسان حقي - دار النفائس - بيروت - ١٤٠٣ هـ= ١٩٨٣م.

٤. عبدالعزيز سليمان: الشعوب الإسلامية - دار النهضة العربية - بيروت - ١٩٧٣م.

٥. and converted Iran from the Sunnī to the Shī'ī sect of Islām، من الموسوعة البريطانية (britannica. com)

٦. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج٣ ص ٥٦.

٧. دائرة المعارف الإسلامية، ج ٨ ص ١٥٧.

٨. فوايد الصفوية، أبو الحسن بن إبراهيم القزويني، ص ٥.

٩. فوايد الصفوية، القزويني، ص ٦.

١٠. منوچهر پارسادوست، شاه إسماعيل اول پادشاهی با اثر های دير پای در إيران وإيراني، چاب دوم، تهران، ١٣٨١ش/ ٢٠٠٣م.

١١. ميشيل مزاوي، بيدايش دولت صفوی، ترجمه: يعقوب آژند، تهران، ١٣٤٣ ش/ ١٩٦٥م.

١٢. «تذكره، شاه طهماسب» شرح وقايع واحوالات زندگانی شاه طهماسب صفوی بقلم: خودش، برلن، ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م.

١٣. علي أكبر ولايتي، تاريخ روابط خارجي إيران در عهد شاه إسماعيل صفوی، تهران، ١٣٧٥ش/ ١٩٩٧م.

١٤. الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، النهروالي، ص ٢٨٤.

١٥. أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، ج٣ ص ٣٢١.

١٦. معاونت فرهنگی (سايت علمی) - مجمع جهانی تقريب مذاهب إسلامي.

ملحق (٢)

(أ) الصفويون في «وعاظ السلاطين» للوردي[١]

هذه مقتطفات مما كتبه الدكتور (علي الوردي) في كتابه (وعّاظ السلاطين) عن (الصفويين)، يكشف فيها تاريخهم وممارساتهم وأهدافهم.

قال (علي الوردي):

كان الفرس قبل ظهور الصفويين من أهل السُّنة والجماعة في الغالب. فالحركة العباسية نشأت بين الفرس وترعرعت تحت رعايتهم. وكان معظم فقهاء السُّنة وأئمة الحديث من الفرس في ذلك العهد. ولو قرأنا تراجم المحدثين والفقهاء الأولين لوجدنا فيها أسماء النيسابوري والبخاري والترمذي والرازي والطبري والغزالي والخراساني والشهرستاني والكيلاني والاسترابادي والخوارزمي والجرجاني والآمدي والأصفهاني والتستري... وغيرهم من المنتسبين للبلدان الإيرانية المختلفة.

ظل الفرس يحملون راية التسنن في الإسلام حتى ظهر الصفويون، وقد اتخذ الصفويون شتى الوسائل لإكراه الفرس على دخول مذهب التشيع، ولجؤوا إلى الاضطهاد والقتل والتعذيب في هذا السبيل. وكان شعارهم في ذلك: (يا علي!).

وأخذ الصفويون يستخدمون في دعايتهم المذهبية هذه دعاةً من طراز الدراويش، وأرسلوهم في شتى الأنحاء يمدحون علياً بقصائد رنانة ويتغنّون باسمه ويرتفعون بذكره إلى عنان السماء.

انتشر هؤلاء الدراويش المدّاحون في كل ناحية وهم يعلّقون على أيديهم الكشكول الخاص بهم ويسيرون في الطرقات بخطى بطيئة هاتفين: يا علي!.

(١) هو: (علي حسين محسن عبد الجليل الوردي)، تاريخ ميلاده ١٩١٣، توفي في يوليو ١٩٩٥م، من علماء (العراق) في الحفل الاجتماعي، مؤرخ، شيعي المذهب، علماني التوجه، له ١٨ مؤلفاً، منها كتاب (وعّاظ السلاطين). كان جدّه يعمل في صناعة تقطير ماء الورد، ومنها أخذ لقبه (الوردي).

صار التشيع منذ عهد الصفويين مذهباً قومياً في إيران، واصطبغ من جراء ذلك بصبغة الغرور القومي وأمسى عقيدة سلطانية خامدة، لا تختلف عن أية عقيدة أخرى من عقائد السلاطين.

زار ناصر الدين شاه، ملك إيران الأسبق، قبر الحسين في عام ١٨٧٠م. وأخذ يتبرك به ويتمسح، ويبكي حوله ويتضرع.

حدثني من أثق به أن سادناً من سدنة المسجد الحسيني ألقى بين يدي الشاه آنذاك كلمة قال فيها يخاطب الحسين: (السلام عليك يا أبا عبد الله... لقد كنت في يوم كربلاء تنادي: هل من ناصر. فلم يأت لنصرك أحد. أبشر اليوم فقد جاءك الناصر!) وكان السادن يقصد بذلك ناصر الدين شاه طبعاً. فبكى الشاه بكاءً مراً حتى أغمي عليه.

ومن يدرس التشيع الحاضر دراسة موضوعية يجد فيه عادات اجتماعية[1] غامضة تستدعي الدهشة والتأمل.

وهذه الزوائد الأثرية نستطيع أن نلخصها فيما يلي:

الزائدة الأولى هي عقيدة الإمامة. فالشيعة اليوم ينظرون إلى أئمتهم القدامى من أبناء علي نظرة تقديسية شديدة. فهم يعدّون أولئك الأئمة معصومين من الخطأ، ويصعدون بهم إلى مستوى فوق البشر، ويلجؤون إلى قبورهم يتشفعون بهم في كل ملمة تقع عليهم.

ينتقد الأستاذ موسى جار الله نظرية الشيعة في العصمة ويقول: (إني أعتقد في الأمة عقيدة الشيعة في الأئمة)[2]. وهو يعني بذلك أن الأمة الإسلامية معصومة عن الخطأ، فكل أمر يُجمع عليه المسلمون هو صحيح لا مرية فيه. والظاهر أن الشيعة لا يفهمون هذا القول ولا يستسيغونه. فهم قد ثاروا على ما اجتمعت عليه الأمة ومزّقوا شملها، ولعلهم يعتبرون الأمة على ضلال، إذ هي قد أطاعت السلاطين الغاصبين.

---

(١) بل هي طقوس (تعبدية)!!

(٢) انظر: (الوشيعة في نقد عقائد الشيعة)، موسى جار الله، ص ث. (لم يذكر رقم الصفحة وتاريخ الطباعة).

يروي الشيعة عن أحد أئمتهم أن الله قال: (لأعذّبن كل رعية في الإسلام دانت بولاية إمام جائر ليس من الله، وإن كانت الرعية في أعمالها برة تقية. ولأعفون عن كل رعية في الإسلام دانت بولاية إمام عادل من الله، وإن كانت الرعية في أنفسها ظالمة مسيئة)[1].

والزائدة الثانية الموجودة في التشيع هي عقيدة (المهدي) وهذه العقيدة هي الأساس الذي قام عليه كثير من الثورات في العهود الغابرة.

ومن يقرأ (سفر أشعياء) في التوراة يجد تشابهاً غريباً بينه وبين ما تؤمن الشيعة به في شأن الإمام (المهدي). (الإصحاح الحادي عشر).

وقد ذهب علماء الاجتماع الذين بحثوا تاريخ الثورات إلى أن الطبقات المضطهدة كثيراً ما تلجأ إلى اعتناق بعض الخرافات لتحارب بها الحكام الظالمين. ويطلق العلماء على هذه الخرافات اسم الأساطير الاجتماعية Social Myths[2].

وعلى هذا فنحن نستطيع أن نقول بأن التشيع الحاضر فقد الأثر الاجتماعي من عقيدة المهدي وبقي لديه منها أثر فكري لا يخلو من الخرافة[3]،[4].

والزائدة الثالثة هي سُنة (التقية). والتقية ظاهرة اجتماعية تلازم حركة الثورة في بدء أمرها. وكان الشيعة القدماء يلجؤون إلى التقية ليأمنوا بها من مطاردة الدولة لهم.

---

(١) انظر: (أصول الكافي) للكليني، ص١٩٠. (لم يذكر تاريخ الطباعة).

(٢) انظر: P. Dawson & Getty, Sociology. ٧٠٣.

(٣) قلت: (المهدي عند الشيعة ليس له حقيقة من حيث النسب. كما ذكرت ذلك في ثنايا الكتاب، وهو بزعمهم مختبئ في (سرداب) منذ أكثر من ألف سنة!!. لكن (المهدي) عند السُّنّة وردت فيه أحاديث بعضها صحيح، واسمه (محمد بن عبدالله). يواطئ اسمه اسم النبي صلى الله عليه وسلم واسم أبيه. يملأ الأرض عدلاً بعد أن تمتلئ ظلماً وجوراً، وهو مُوطِّي لأحداث الساعة الكبيرة حيث ينزل المسيح في عهده، ثم تتابع الأحداث.

(٤) ليس صحيحاً ما قاله (الوردي) من أن التشيع الحاضر فقد الأثر الاجتماعي من عقيدة الشيعة، بل الناظر إلى أحوال الشيعة في إيران وغيرها من الدول يرى أن كثيراً من عاداتهم الاجتماعية قد انغمست في خرافة مهديِّهم واصطبغت بآثارها.

يقول الأستاذ موسى جار الله: إن التقية هي نفاق في الدين. وهو يصف تقية الشيعة بأن روحها النفاق وثمرتها كفر التهوّد[1].

والزائدة الرابعة في التشيع الحاضر هو ما يُطلق عليه اليوم (عزاء الحسين). وعزاء الحسين كان في بدء أمره شعاراً للنقمة على الدولة ودعاية ضدها. وقد تطور هذا العزاء بمرور الزمن حتى صار مجموعة من الطقوس لا معنى لها.

كان الشيعة قديماً يجتمعون في السراديب ليذكروا فيها مأساة الحسين وما جرى عليه من الظلم الشنيع. وبهذا كانوا يستعرضون ضمنياً مظالم الدولة.

أما الشيعة المعاصرون فهم قد نسوا المبدأ الذي ثار في سبيله الحسين واهتموا باللطم والبكاء، كأن ذلك هو الهدف الأكبر الذي قُتل من أجله إمامهم الثائر.

يزور الشيعة قبر الحسين بمئات الألوف كل عام. ثم يرجعون من الزيارة كما ذهبوا، لم يفعلوا شيئاً غير النواح واللطم.

إنهم اليوم ثوار خامدون.. فقد خدّرهم السلاطين، وحوّلوا السيوف التي كانوا يقاتلون بها الحكام قديماً إلى سلاسل يضربون بها ظهورهم وحراب يجرحون بها رؤوسهم. ومن يدري فقد يأتي عليهم يوم تتحول فيه هذه السلاسل والحراب إلى سيوف صارمة من جديد. إنهم لا يحتاجون في ذلك إلا إلى فرد مشاغب من طراز اللعين ابن سبأ[2].

إن موسم الزيارة في كربلاء يمكن تشبيهه بموسم الحج لكثرة الوافدين إليه. هذا ولكن الزيارة الشيعية تختلف من بعض الوجوه عن الحج، إذ هي تحمل في باطنها بذرة من الثورة الخامدة، من يشهد هرج الزوار في كربلاء يدرك أن وراء ذلك خطراً دفيناً.

---

(١) انظر: موسى جار الله، المصدر السابق، ص٨٢-٨٥.

(٢) قلت: نعم، قد جاء، إنه (الخميني)!!

إن التشيع الحاضر مملوء بالخرافات، وهنا مكمن الخطر. والخرافات الشيعية هي من ذلك النوع الذي يطلق عليه علماء الاجتماع: (الأساطير الاجتماعية)، فهي خرافات كان لها دور فعّال في إثارة الفتن والثورات في العهود الغابرة.

إن عقيدة الإمامة التي آمن بها الشيعة جعلتهم لا يفترون عن انتقاد الحكام وعلى معارضتهم والشغب عليهم في كل مرحلة من مراحل تاريخهم، فهم يرون الحكومة غاصبة ظالمة مهما كان نوعها، وهم لا يرضون إلا إذا تولى أمرها معصوم من آل علي.

إنهم وضعوا لنظام الحكم نموذجاً عالياً جداً، هو أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع. ولهذا كانوا في ثورة متصلة لا يهدؤون ولا يفترون، فهم يقيسون كل حاكم بما عندهم من مقاييس الإمامة المعصومة فيرونه ناقصاً غاصباً، وعلى هذا استمروا ثائرين، في السر أو العلن، على توالي الأجيال[1].

(١) انتهى ما اقتبسته من كتاب (وعاظ السلاطين) للدكتور علي الوردي، ص٣٢٨ إلى ص٣٣٥، طبعة (دار الوراق)، ٢٠١٣م. بغداد.

(ب) أهم بنود اتفاق إطار حل أزمة برنامج إيران النووي

توصلت الدول الست الكبرى وإيران إلى اتفاق إطار بشأن الملف النووي بعد مفاوضات في مدينة لوزان السويسرية، ستخفض بموجبه طهران من قدرتها على تخصيب اليورانيوم مقابل رفع العقوبات تدريجيًا.

ويقيد اتفاق لوزان أنشطة إيران النووية التي ستسخر للاستعمالات المتعلقة بالأغراض السلمية فقط، وهو اتفاق وصف بالتاريخي ويمهد الطريق للتوصل إلى اتفاق نهائي نهاية شهر يونيو/ حزيران برعاية مجلس الأمن.

ووافقت إيران في مفاوضاتها مع مجموعة (٥+١)، على تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها في تخصيب اليورانيوم من ١٩ ألف جهاز إلى ٦١٠٤، وستقوم بتشغيل ٥٠٦٠ منها فقط، بموجب اتفاق نووي شامل ستوقعه في المستقبل مع الدول الست الكبرى.

وستحظى إيران بموجب اتفاق الإطار بتخفيف تدريجي للعقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية المتصلة بالبرنامج النووي مع التزامها بالاتفاق النووي الشامل الذي تسعى إيران والدول الست الكبرى لإنجازه بحلول ٣٠ يونيو/ حزيران المقبل، على أن يعاد فرضها سريعًا في حال إخلال طهران لتعهداتها.

بينما أشار نص الاتفاق إلى أن العقوبات الأمريكية على إيران المرتبطة بالإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان والصواريخ الباليستية، ستبقى بموجب الاتفاق النووي المستقبلي.

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة (٥+١) المعنية بالمسألة النووية الإيرانية، تتكون من الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي وهي الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى ألمانيا.

وفيما يلي أهم بنود اتفاق إطار حل أزمة البرنامج النووي الإيراني:

التخصيب والتفتيش والمنشآت النووية:

- التخفيض بمقدار الثلثين لعدد أجهزة الطرد المركزي المستخدمة لتخصيب اليورانيوم لإنتاج قنبلة نووية، من ١٩ ألف جهاز إلى ٦١٠٤ المثبتة بموجب الاتفاق، وتستعمل إيران منها ٥٠٦٠ جهاز فقط لتخصيب اليورانيوم.

- أجهزة الطرد المركزي ٦١٠٤ ستكون من الجيل الأول.

- نسبة تخصيب اليورانيوم لا تتجاوز ٣,٦٧٪ على مدى ١٥ عامًا.

- التخفيض من مخزون اليورانيوم المخصب من ١٠ آلاف كيلوغراما إلى ٣٠٠ كيلوغراما فقط على مدى ١٥ عامًا.

- وضع أجهزة الطرد المركزي الزائدة والبنية التحتية لتخصيب اليورانيوم المتخلى عنها في مخازن تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أن لا تستخدم إلا كبدائل لأجهزة الطرد المركزي العاملة.

- عدم قيام إيران ببناء أي منشأة جديدة بغرض تخصيب اليورانيوم خلال ١٥ عامًا.

- عدم استخدام منشأة «فوردو»، وعدم إجراء أبحاث بخصوص التخصيب في المنشأة، لمدة ١٥ عامًا، على أن يتم تحويلها للاستعمالات ذات الأغراض السلمية لاحقًا.

- السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم فقط في منشأة «ناتانز» لمدة ١٠ سنوات باستخدام ٥٠٦٠ جهاز طرد مركزي من الجيل الأول.

- سحب ١٠٠٠ جهاز طرد مركزي من الجيل الثاني من منشأة «ناتانز» ووضعها في مخازن تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة المواقع النووية الإيرانية كافة بانتظام، كما سيكون بإمكان مفتشي الوكالة الوصول لسلسلة الإمدادات التي تدعم البرنامج النووي الإيراني، سيما مادة اليورانيوم.

- تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول إلى أي موقع تشتبه فيه أو أية منشأة «سرية».

- موافقة إيران على تطبيق البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يمنح الوكالة حق الوصول للمعلومات بشأن البرنامج النووي، بما في ذلك المرافق المعلنة وغير المعلنة.

- موافقة إيران على الإبلاغ المبكر عن عزمها إنشاء أية منشأة جديدة.

- إعادة بناء مفاعيل «أراك» النووي الذي يعمل بالمياه الثقيلة، بشكل لا يمكن معه إنتاج البلوتينيوم، على أن تدعم فيما بعد الأبحاث العلمية والنظائر المشعة في إنتاج النووي السلمي.

- تدمير وإزالة وشحن المحرك الأصلي للمفاعيل الذي يمكنه إنتاج كميات كبيرة من البلوتينيوم خارج إيران.

- تقوم إيران بشحن الوقود المستنفد من المفاعل خارج البلاد مدى الحياة، مع التزامها بعدم إجراء أبحاث أو عمليات إعادة تصنيع على الوقود النووي المستنفد.

- التزام إيران بعدم بناء أي مفاعيل نووي إضافي يعمل بالمياه الثقيلة لمدة ١٥ عامًا.

العقوبات:

- يقوم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بتعليق العقوبات، بعد تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تطبيق إيران جميع الخطوات الرئيسة المتعلقة ببرنامجها النووي.

- تجديد العقوبات على إيران في حالة عدم التزامها بنص الاتفاق.

- سيتم رفع جميع قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة ببرنامج إيران النووي في آن واحد مع انتهاء إيران من معالجة جميع المحاور الرئيسة (التخصيب، مفاعيل «فوردو» و«آراك» والشفافية).

- صياغة مشروع قرار جديد في مجلس الأمن الدولي متعلق بنقل التكنولوجيا الحساسة، إضافة إلى دمج قيود مهمة على الأسلحة التقليدية والصواريخ البالستية، والسماح بتفتيش البضائع ذات الصلة، وتجميد الأصول من خلال هذا القرار الجديد.

- إعادة فرض العقوبات على إيران في حال حيادها عن تطبيق ما التزمت به.

- الإبقاء على العقوبات الأمريكية على إيران الخاصة بالإرهاب وحقوق الإنسان والصواريخ الباليستية، حسب نص الاتفاق.

المصدر:

RT + وكالات.

ملحق (٣)

التسويق الأمريكي للاتفاق النووي الإيراني الغربي

منح الكونغرس حق النظر في الاتفاق النووي الإيراني:

أقر الكونغرس الأمريكي بصورة نهائية قانونًا يمنح البرلمانيين حق النظر في الاتفاق النووي النهائي المحتمل مع إيران وصوت مجلس النواب بأغلبية ٤٠٠ صوت مقابل ٢٥ لمصلحة النص الذي كان مجلس الشيوخ أقره بشبه إجماع في ٧ مايو الجاري، علمًا بأن الرئيس باراك أوباما تعهد بإصداره وقال رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب إد رويس في معرض ترحيبه بنتيجة التصويت، أن الكونغرس سيكون في موقع أفضل حتمًا للحكم على أي اتفاق نهائي، وضمان عدم إبرام إدارة أوباما اتفاقًا سيئًا ولاحقًا تمت موافقة الكونغرس على الاتفاق.

ملحق (٤)

قمة (كامب ديفيد) الأمريكية الخليجية بشأن أبعاد الاتفاق النووي

١) لشرح أبعاد الاتفاق النووي الإيراني الغربي استقبل أوباما بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٥ في كامب ديفيد ممثلي دول مجلس التعاون الخليجي الست. غاب عن الاجتماع رؤساء دول البحرين وعمان والسعودية والإمارات العربية وحضرها أميرا الكويت وقطر.

٢) النقاط الرئيسة في البيان المشترك الأمريكي الخليجي:

- جاء في البيان الختامي استعداد واشنطن (للعمل مع الخليج لردع ومواجهة أي تهديد خارجي لوحدة أراضي أي دولة من دول المجلس)، مؤكدة أنها تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الشركاء لتحديد ما العمل الذي سيكون مناسبًا علي وجه السرعة.
- وأشار البيان إلى أن القادة ناقشوا شراكة استراتيجية جديدة لتحسين التعاون الأمني، وخاصة آلية نقل سريع للأسلحة، فضلًا عن مكافحة الإرهاب والأمن البحري والأمن الإلكتروني والدفاع الصاروخي.
- وأصدر البيت الأبيض مرفقًا للبيان، أكد فيه أن الولايات المتحدة ستجري دراسة حول منظومة دفاع ضد الصواريخ الباليستية بدول مجلس التعاون.
- وحول مفاوضات النووي الإيراني، أشار البيان الختامي إلى أن التوصل إلى اتفاق يمكن التحقق منه يخدم مصلحة أمن دول مجلس التعاون، وكذلك الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، وسيعمل الجانبان معًا لمواجهة أنشطة إيران التي تزعزع الاستقرار في المنطقة.

- وحول الصراعات في المنطقة، اتفق على مجموعة من المبادئ المشتركة بما في ذلك الاعتراف بأنه لا يوجد حل عسكري للصراعات المسلحة التي يمكن حلها، في المنطقة إلا من خلال الوسائل السياسية والسلمية.
- وفيما يتعلق باليمن شدد الجانبان على الحاجة إلى الانتقال بسرعة من العمليات العسكرية إلى عملية سياسية، آخذين في الاعتبار الاحتياجات الإنسانية للمدنيين.
- واتفق الزعماء على الاجتماع مرة أخرى بشكل مماثل على مستوى عال في عام ٢٠١٦ من أجل المضي قدمًا والبناء على الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي التي أعلنت اليوم.

٣) دلالات مستوى التمثيل الخليجي في قمة كامب ديفيد:

- وقد أظهر عدم حضور أربع رؤساء لدول خليجية هذا الاجتماع امتعاض هذه الدول من السياسة الأمريكية المتعلقة بإيران لما لها من آثار سلبية علي مستقبل أمن المنطقة غير أن أمير قطر الشيح تميم بن حمد آل ثاني قال في ختام الاجتماع أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي ترحب بالاتفاق النووي بين إيران ودول مجموعة (٥+١) ونتمنى أن يكون هذا الاتفاق عاملاً أساسيًا للاستقرار في المنطقة، أما الرئيس الأمريكي باراك أوباما فقال إن قمة كامب ديفيد كانت ناجحة للغاية وإن واشنطن تتمتع بعلاقات ممتازة مع دول مجلس التعاون وأن البيان الختامي عكس أهمية القضايا المبحوثة.

٤) **أولاً**: قالت وكالة (رويترز) في ١٦ مايو ٢٠١٥ تعقيبًا علي ما جاء في البيان المشترك بخصوص الدرع الصاروخية سوف تستغرق إقامة درع صاروخية أمريكية لحماية دول الخليج العربية من أي هجوم إيراني سنوات، كما تتطلب تعزيز الثقة بين دول المنطقة والمزيد من مبيعات الأسلحة الأمريكية الحساسة، وتدريبات أمريكية مكثفة لتفادي أي حوادث عارضة في هذه المنطقة المضطربة في العالم.

ثانيًا: تحت عنوان: ليست دبلوماسية إنما معرض أسلحة، كتبت مجلة فورين بوليسي أن الطريقة المثلي لإظهار دعم أوباما للأصدقاء هي بيعهم أسلحة متقدمة بمليارات الدولارات وأوضحت أن إدارته أجرت اتفاقات بأكثر من ٦٤ مليار دولار مقابل أسلحة وخدمات دفاعية سوقتها لدول الخليج خلال الخمس سنوات من ولايته ومنها ٨٤ طائرة مقاتلة من طراز بوينغ F15 بقيمة ٢٩ مليار دولار ونظام صواريخ ثاد الدفاعية بقيمة ٦,٥ مليار دولار مع وعود بحصولهم على طائرات الجيل الخامس من F35M واحتمال عقد صفقات مع ثلاث شركات أمريكية هي لوكهيد مارتن ونورثروب وريثيون لتركيب القبة الصاروخية وأجهزة إنذارها وتجهيزات تقنية وعسكرية وبنية تحتية معززة وغيرها (نقلاً عن صحيفة الوسط البحرينية، ٢٠/ ٥/ ٢٠١٥، موضوع هل حققت قمة كامب ديفيد أهدافها، للكاتبة منى عباس فضل).

ملحق (٥)

قرار مجلس الأمن رقم ١٨٠٣ بشأن إيران ومشروعها النووي

من ويكي مصدر، المكتبة الحرة.

القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٨٤٨ المعقودة في ٣ مارس/ آذار ٢٠٠٨م.

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى بيان رئيسه S/PRST/2006/15 المؤرخ بـ ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٦ وإلى قراراته ١٦٩٦(٢٠٠٦) المؤرخ بـ ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ و١٧٣٧ (٢٠٠٦) المؤرخ بـ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ و١٧٤٧ (٢٠٠٧) المؤرخ بـ ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٧، ويعيد تأكيد أحكامها.

وإذ يؤكد من جديد التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضرورة وفاء جميع الدول الأطراف في تلك المعاهدة وفاء تامًا بجميع ما عليها من واجبات.

وإذ يشير إلى حق الدول الأطراف فيها، وفقًا للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة، في تطوير أبحاث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية دون أي تمييز. وإذ يشير إلى قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2006/14) الذي يعلن أن من شأن حل المسألة النووية الإيرانية أن يساهم في الجهود العالمية لعدم الانتشار وفي بلوغ هدف جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك وسائل إيصالها.

وإذ يلاحظ مع القلق الشديد أن إيران على نحو ما أكدته تقارير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخة ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٧ (GOV/2007/22) و٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٧ (GOV/2007/48) و١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ (GOV/2007/58) و٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ (GOV/2008/4) لم توقف بشكل تام

ودائم جميع الأنشطة ذات الصلة بالتخصيب وإعادة المعالجة والمشاريع ذات الصلة بالماء الثقيل على النحو الوارد في القرارات ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧)، ولم تستأنف تعاونها مع الوكالة بموجب البروتوكول الإضافي، أو تتخذ الخطوات الأخرى التي طلبها مجلس محافظي الوكالة، ولم تمتثل لأحكام قرارات مجلس الأمن (١٦٩٦) (٢٠٠٦) و(١٧٣٧) (٢٠٠٦) و(١٧٤٧) (٢٠٠٧) وهي أمور لا بد منها لبناء الثقة، وإذ يشجب رفض إيران اتخاذ هذه الخطوات.

وإذ يلاحظ مع القلق أن إيران أنكرت على الوكالة حقها في التحقق من معلومات التصاميم التي قدمتها عملًا بالقانون المعدل ٣ - ١، وإذ يشدد على أنه وفقًا للمادة ٣٩٩ من اتفاق الضمانات الخاص بإيران لا يمكن تعديل القانون ٣ - ١ أو تعليقه من جانب واحد، وعلى أن حق الوكالة في التحقق من معلومات التصاميم التي تقدم إليها هو حق ما زال ساريًا وغير مرهون بمرحلة بناء منشأة ما أو وجود مواد نووية فيها.

وإذ يؤكد عزمه على تعزيز سلطة الوكالة، ويؤيد بقوة دور مجلس محافظي الوكالة، وإذ يشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على ما تبذله من جهود لحل المسائل العالقة ذات الصلة ببرنامج إيران النووي والواردة في خطة العمل التي وضعت بالاتفاق بين أمانة الوكالة وإيران (GOV/2007/48) المرفق، وإذ يرحب بالتقدم المحرز في مجال تنفيذ خطة العمل هذه على النحو الوارد في تقريري المدير العام للوكالة المؤرخين بـ ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ (GOV/2007/58) و٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ (GOV/2008/4).

وإذ يشدد على أهمية تحقيق إيران بسرعة وفعالية نتائجَ ملموسة عن طريق تنفيذ خطة العمل بأكملها بوسائل عدة منها الإجابة على جميع الأسئلة التي تطرحها الوكالة بحيث يتسنى لها، بتنفيذ التدابير المطلوبة للعمل بشفافية، تقييم مدى اكتمال إعلان إيران ودقته.

وإذ يعرب عن اقتناعه بأن وقف الأنشطة المذكور في الفقرة ٢ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠٦)، وامتثال إيران لجميع متطلبات مجلس محافظي الوكالة امتثالًا تامًا يتم التأكد

منه، أمران يساهمان في التوصل إلى حل دبلوماسي تفاوضي يضمن أن برنامج إيران النووي مخصص حصرًا للأغراض السلمية.

وإذ يشدد على أن الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على استعداد لاتخاذ المزيد من التدابير العملية للبحث عن استراتيجية شاملة من أجل تسوية مسألة إيران النووية عن طريق التفاوض استنادًا إلى المقترحات التي قدمتها في حزيران/ يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/521) وإذ يشير إلى تأكيد هذه البلدان أنه حالما تتم استعادة ثقة المجتمع الدولي بالطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي، فإن إيران ستعامل بنفس الطريقة التي تعامل بها أي دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير حائزة للأسلحة النووية.

وإذ يضع في اعتباره حقوق الدول وواجباتها فيما يتعلق بالتجارة الدولية، وإذ يرحب بالتوجيهات الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية بشأن مساعدة الدول على الوفاء بما عليها من واجبات مالية بمقتضى القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وإذ يعقد العزم على إنفاذ ما يقرره باعتماد التدابير اللازمة لإقناع إيران بالامتثال للقرارات ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧٧) ولمتطلبات الوكالة، وعلى تقييد تطوير إيران للتكنولوجيا الحساسة لدعم برنامجها النووي وبرنامجها المتعلق بالصواريخ، وذلك إلى أن يقرر مجلس الأمن أن أهداف هذه القرارات قد تحققت.

وإذ يساوره القلق إزاء مخاطر انتشار الأسلحة النووية الناجمة عن برنامج إيران النووي، وفي هذا السياق، عن عدم قيام إيران حتى الآن بالاستجابة لمتطلبات مجلس محافظي الوكالة والامتثال لأحكام قرارات مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و١٧٣٧ (٢٠٠٦) (١٧٤٧) (٢٠٠٧)، وإذ يأخذ في الاعتبار مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين الملقاة على عاتقه بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ يتصرف بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

١ - يؤكد من جديد أن على إيران أن تتخذ دون مزيد من التأخير الخطوات التي طلبها مجلس محافظي الوكالة في قراره (GOV/2006/144)وهي الخطوات التي لا بد منها لبناء الثقة بأن برنامجها النووي مخصص حصرًا لأغراض سلمية، ولحل المسائل العالقة، وفي هذا الصدد، يؤكد ما قرره بأن تتخذ إيران دون أي تأخير الخطوات المطلوبة منها في الفقرة ٢ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)؛ ويشدد على أن الوكالة طلبت من إيران تأكيد أنها ستطبق القانون ٣- ١١ المعدل.

٢- يرحب بالاتفاق المبرم بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل جميع المسائل العالقة ذات الصلة ببرنامج إيران النووي وما تحقق من تقدم بهذا الصدد على النحو المبين في تقرير المدير العام المؤرخ في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ (GOV/2008/4) ويشجع الوكالة على مواصلة عملها من أجل إيضاح جميع المسائل العالقة، ويشدد على أن من شأن ذلك أن يساعد على إعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي، ويؤيد قيام الوكالة بتعزيز ضماناتها بشأن أنشطة إيران النووية، وفقًا لاتفاق الضمانات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣- يدعو جميع الدول إلى توخي اليقظة وضبط النفس حيال دخول أراضيها أو عبورها من قِبَل الأفراد الذين يشتركون في أنشطة إيران النووية التي تمثل مخاطر على مستوى انتشار الأسلحة النووية أو تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية أو يرتبطون بهذه الأنشطة بشكل مباشر أو يقدمون لها الدعم، ويقرر في هذا الصدد أن تقوم جميع الدول بإخطار اللجنة المنشأة عملًا بالفقرة ١٨ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) (المشار إليها هنا بـ اللجنة) بدخول الأشخاص الواردة أسماؤهم في مرفق القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) أو المرفق الأول للقرار، أو عبورهم أراضيها، والأشخاص الإضافيين الذين يسميهم مجلس الأمن أو اللجنة بوصفهم مشتركين في أنشطة إيران النووية التي تمثل مخاطر على مستوى انتشار الأسلحة النووية أو في تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية أو بوصفهم

مرتبطين بهذه الأنشطة بشكل مباشر أو يقدمون الدعم لها، بطرق منها الضلوع في شراء الأصناف والسلع والمعدات والمواد والتكنولوجيا المحظورة المحددة في الفقرتين ٣ و٤ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) الخاضعة للتدابير الواردة فيهما، إلا إذا كانت عمليتا الدخول والعبور هاتان تجريان لتنفيذ أنشطة تتصل مباشرة بالمواد المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين ٣ (ب) '١' و' ٢' من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

٤- يشدد على أنه ليس في الفقرة ٣ أعلاه ما يقتضي من دولة ما رفض دخول رعاياها إلى أراضيها، وأن على جميع الدول مراعاة الاعتبارات الإنسانية في سياق تنفيذها لما يرد في الفقرة أعلاه، ومن بينها الواجبات الدينية وضرورة تحقيق أهداف هذا القرار والقرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧)، بما في ذلك حيثما تطبق المادة الخامسة عشرة من النظام الأساسي للوكالة.

٥- يقرر أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة للحيلولة دون دخول الأفراد المدرجين بالمرفق الثاني لهذا القرار إلى أراضيها أو مرورهم العابر بها، وكذلك الأشخاص الإضافيين الذين يسمِّيهم مجلس الأمن أو اللجنة بوصفهم مشتركين في أنشطة إيران الحساسة من حيث الانتشار النووي أو في تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية. أو بوصفهم مرتبطين بها مباشرة أو يقدمون لها الدعم بطرق منها الضلوع في شراء الأصناف والسلع والمعدات والمواد والتكنولوجيات المحظورة المحددة في الفقرتين ٣ و٤ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والخاضعة للتدابير الواردة فيهما، باستثناء الحالات التي يكون فيها الدخول أو المرور العابر لغرض أنشطة تتصل مباشرة بالأصناف الواردة في الفقرتين الفرعيتين ٣ (ب) ' ١' و' ٢' من القرار (١٧٣٧) (٢٠٠٦) وشريطة ألا يكون في هذه الفقرة ما يرغم دولة ما على منع مواطنيها من دخول أراضيها.

٦- يقرر أن التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٥ أعلاه لا تطبّق في الحالات التي تقرر فيها اللجنة، في كل حالة على حدة، بأن لذلك السفر ما يبرره من أسباب إنسانية، بما

في ذلك الواجبات الدينية، أو عندما تخلص اللجنة إلى أن الإعفاء سيخدم بشكل آخر أهداف هذا القرار.

٧- يقرر أن التدابير المحددة في الفقرات ١٢ و١٣ و١٤ و١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) تنطبق أيضًا على الأشخاص والكيانات المدرجة في المرفقين الأول والثالث لهذا القرار، وأي أشخاص أو كيانات تعمل نيابة عنهم أو وفقًا لتوجيهاتهم، وكذلك على الكيانات المملوكة لهم أو التي تحت سيطرتهم، وعلى الأشخاص والكيانات الذين يحدد المجلس أو اللجنة أنهم ساعدوا الأشخاص أو الكيانات المحددة أسماؤهم على تفادي الجزاءات، أو على انتهاك الأحكام، الواردة في هذا القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، أو القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

٨- يقرر أن تتخذ جميع الدول التدابير الضرورية للحيلولة دون توريد أو بيع أو نقل ما يلي لإيران، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، انطلاقًا من أراضيها، أو من جانب رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، أو لاستخدامها في إيران أو لاستفادة إيران منها، سواء أكان مصدر هذه المواد من أراضي هذه الدول أم لا.

(أ) جميع الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيات الواردة في IN-FCIRC/254/Rev. 7/Part 2 بالوثيقة S/2006/814 باستثناء التوريد أو البيع أو النقل، وفقًا للاشتراطات الواردة في الفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، للأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيات الواردة في الفرعين ١ و٢ من مرفق تلك الوثيقة، والفروع ٣ إلى ٦ حسبما تم إبلاغه مسبقًا للجنة، ولا يكون ذلك إلا بغرض استخدامها حصرًا في مفاعلات الماء الخفيف، وحينما يكون ذلك التوريد أو البيع أو النقل ضروريًا للتعاون التقني الذي توفِّره الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيران، أو يُوفَّر تحت إشراف الوكالة حسبما هو منصوص عليه في الفقرة ١٦ من القرار ١٧٣٧(٢٠٠٦).

(ب) جميع الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيات الواردة في البند ١٩ ألف - ٣، الفئة الثانية، بالوثيقة S/2006/815.

٩- يهيب بجميع الدول اتخاذ الحيطة عند الدخول في التزامات جديدة بالدعم المالي المقدم من القطاع العام للتجارة مع إيران، بما في ذلك منح ائتمانات أو ضمانات أو تأمين للتصدير، سواء لمواطنيها أو للكيانات الضالعة في هذه التجارة، من أجل تفادي أن يساهم هذا الدعم في أنشطة إيران الحساسة من حيث الانتشار النووي أو في تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية حسبما أشير إليه في القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

١٠- يهيب بجميع الدول اتخاذ الحيطة حيال أنشطة المؤسسات المالية القائمة في أراضيها مع جميع المصارف التي تتخذ من إيران مقرًا لها، ولا سيما مع مصرف مللي ومصرف سديرات، وفروعهما وتوابعهما بالخارج، من أجل تفادي مساهمة تلك الأنشطة في أنشطة إيران الحساسة من حيث الانتشار النووي أو في تطوير منظومات إيصال الأسلحة النووية حسبما أشير إليه في القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

١١- يهيب بجميع الدول أن تقوم في مطاراتها وموانئها البحرية، وطبقًا لسلطاتها وتشريعاتها القانونية الوطنية، وبشكل يتمشى مع القانون الدولي، ولا سيما قانون البحار والاتفاقات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالطيران المدني، بتفتيش الشحنات المتوجهة إلى إيران أو القادمة منها، المحملة في الطائرات أو السفن التي تملكها أو تشغلها شركة إيران للشحن الجوي وشركة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للملاحة، بشرط أن تكون هناك مبررات معقولة للاعتقاد بأن الطائرة أو السفينة تنقل بضائع محظورة بمقتضى هذا القرار، أو القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) أو القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

١٢- يطلب من جميع الدول، في حالة الاضطلاع بالتفتيش المذكور في الفقرة أعلاه، أن تقدم إلى مجلس الأمن في خلال خمسة أيام عمل تقريرًا خطيًا عن التفتيش يحوي، على وجه الخصوص، شرح الأسباب التي دعت إلى إجراء التفتيش، إضافة

إلى معلومات عن وقت ومكان التفتيش والظروف التي أحاطت به ونتائجه والتفاصيل الأخرى ذات الصلة.

١٣- يهيب بجميع الدول أن تقوم بتقديم تقرير إلى اللجنة في غضون ٦٠ يومًا من اتخاذ هذا القرار بشأن الخطوات التي اتخذتها بغرض تنفيذ الفقرات ٣ و٥ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١١ أعلاه تنفيذًا فعالاً.

١٤- يقرر أن ولاية اللجنة على النحو المحدد في الفقرة ١٨ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) تسري أيضًا على التدابير المفروضة بمقتضى القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧٧) وبمقتضى هذا القرار.

١٥- يؤكد رغبة الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مواصلة تعزيز الجهود الدبلوماسية الرامية للتشجيع على استئناف الحوار والمشاورات على أساس عرضها المقدم إلى إيران، بغية السعي إلى إيجاد حل شامل وطويل الأجل ومناسب لهذه المسألة يفسح المجال لتطوير علاقات شاملة وتطوير التعاون مع إيران على نطاق واسع على أساس الاحترام المتبادل، وبناء الثقة الدولية في الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي، والبدء في جملة أمور، في محادثات ومفاوضات مباشرة مع إيران ما دامت إيران تعلّق جميع أنشطتها المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، بما في ذلك البحث والتطوير، حسبما تتحقق منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٦- يشجع الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي على مواصلة الاتصالات مع إيران دعمًا للجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي، بما في ذلك المقترحات ذات الصلة من جانب الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بهدف تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف المحادثات.

١٧- يشدد على أهمية اتخاذ جميع الدول، بما فيها إيران، التدابير اللازمة لكفالة عدم تقديم أي مطالبة بمبادرة من حكومة إيران، أو أي شخص أو هيئة في إيران، أو أفراد أو كيانات محددة وفقًا للقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والقرارات ذات الصلة، أو أي شخص يتقدم بمطالبة نيابة عن هذا الشخص أو الكيان أو لمنفعته، فيما يتصل بأي عقد أو صفقة أخرى حيل دون تنفيذهما بسبب التدابير المفروضة بموجب هذا القرار أو القرار ١٧٣٧(٢٠٠٦) أو القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

١٨- يطلب من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم في غضون ٩٠ يومًا تقريرًا آخر إلى مجلس محافظي الوكالة، وتقريرًا موازيًا لنظره في مجلس الأمن، عما إذا كانت إيران قد برهنت على تعليق جميع الأنشطة المشار إليها في القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بشكل كامل ودائم، وكذلك عن عملية امتثال إيران لجميع الخطوات المطلوبة من قبل مجلس الوكالة وللأحكام الأخرى المنصوص عليها في القرار ١٧٣٧(٢٠٠٦) والقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) وفي القرار الحالي.

١٩- يؤكد مجددًا أنه سيقوم باستعراض الإجراءات التي ستتخذها إيران في ضوء التقرير المشار إليه في الفقرة أعلاه، وأنه:

(أ) سيعلق تنفيذ التدابير عند وطوال قيام إيران بتعليق جميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب وأنشطة إعادة المعالجة، بما في ذلك البحث والتطوير، على النحو الذي تتحقق منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لإفساح المجال أمام مفاوضات تجرى بحسن نية من أجل التوصل في أقرب وقت إلى نتيجة مقبولة للجميع.

(ب) سينهي التدابير المحددة في الفقرات ٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و١٢ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وكذا الفقرات ٢ و٤ و٥ و٦ و٧ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) والفقرات ٣ و٥ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ أعلاه، حالما يثبت لديه، بعد تلقي التقرير المشار إليه في الفقرة المذكورة أعلاه، أن إيران امتثلت امتثالاً تامًا لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن

ذات الصلة ولبّت متطلبات مجلس محافظي الوكالة، على نحو ما يؤكده مجلس الوكالة.

(ج) سيقوم إذا تبين من التقرير المشار إليه أن إيران لم تمتثل للقرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦) والقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) والقرار الحالي باتخاذ تدابير ملائمة أخرى بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل إقناع إيران بالامتثال لهذه القرارات ولمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويؤكد أنه سيجري لزومًا اتخاذ قرارات أخرى إذا تطلب الأمر اعتماد هذه التدابير الإضافية.

٢٠- يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

المرفق الأول:

١- أمير مؤيد علي (ضالع في إدارة تجميع وهندسة أجهزة الطرد المركزي).

٢- محمد فدائي آشياني (ضالع في إنتاج كربونات يورانيل الأمونيوم وإدارة مجمع ناتانز للتخصيب).

٣- عباس رضائي آشتياني (مسؤول كبير في مكتب شؤون الاستكشاف والتعدين التابع لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية).

٤- هالة بختيار (ضالعة في إنتاج مغتريوم يبلغ تركيزه ٩٩٫٩ في المائة).

٥- مرتضى بهزاد (ضالع في صنع مكونات أجهزة الطرد المركزي).

٦- الدكتور محمد إسلامي (رئيس معهد التدريب والبحث للصناعات الدفاعية).

٧- سيد حسين حسيني (مسؤول في منظمة الطاقة الذرية الإيرانية ضالع في مشروع مفاعل البحوث الذي يعمل بالماء الثقيل في آراك).

٨- السيد جواد كريمي ثابت (رئيس شركة نوفين للطاقة التي حدد اسمها في القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)).

٩- حميد رضا مهاجراني (ضالع في إدارة الإنتاج في منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان).

١٠- العميد محمد رضا نقدي (النائب السابق لرئيس أركان القوات المسلحة لشؤون اللوجستيات والبحوث الصناعية/ رئيس الجهاز الحكومي لمكافحة التهريب، وهو مشترك في جهود ترمي إلى الالتفاف على الجزاءات المفروضة بموجب القرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧)).

١١- هوشان نوباري (ضالع في إدارة مجمع ناتانز للتخصيب).

١٢- عباس رشيدي (ضالع في أعمال التخصيب في ناتانز).

١٣- قاسم سليماني (مدير عمليات تعدين اليورانيوم في منجم اليورانيوم في صفند).

المرفق الثاني:

أ- الأفراد المدرجة أسماؤهم في القرار ١٧٣٧)٢٠٠٦):

١- محمد قنّادي، نائب رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية المسؤول عن البحث والتطوير.

٢- داود آغا - جاني، رئيس مصنع تخصيب الوقود التجريبي (ناتانز).

٣- بهمان أصغربور، مدير العمليات (آراك).

ب- الأفراد المدرجة أسماؤهم في القرار ١٧٤٧(٢٠٠٧):

١- سيد جابر صفدري (مدير في منشآت ناتانز للتخصيب).

٢- أمير رحيمي (رئيس مركز أصفهان لبحوث وإنتاج الوقود النووي، وهو جزء من شركة إنتاج وشراء الوقود التابعة لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية الضالعة في أنشطة متصلة بالتخصيب).

المرفق الثالث:

١- Co Kaveh Boresh Abzar .Co BK). (ضالعة في إنتاج مكونات أجهزة الطرد المركزي).

٢- System Saccal and companies Saccal Tavanmad Tejarat Barzagani companies (حاولت هذه الشركة شراء سلع حساسة لصالح كيان اسمه مدرج في القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)).

٣- شركة سنام للإلكترونيات(Electro Sanam Compancy (E. S. Co/E. X. Co. (شركة واجهة لمؤسسة الصناعات الفضائية الجوية ضالعة في برنامج القذائف التسيارية).

٤- مجموعة الاتحاد التقنية (شركة واجهة لمؤسسة الصناعات الفضائية الجوية ضالعة في برنامج القذائف التسيارية).

٥- مصانع الآلات الدقيقة (مصانع أدوات القياس)، (استخدمتها مؤسسة الصناعات الفضائية الجوية في بعض محاولات الشراء).

٦- جابر بن حيان (مختبر تابع لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية ضالع في أنشطة دورة الوقود).

٧- Co Industrial Joza (شركة واجهة لمؤسسة الصناعات الفضائية الجوية ضالعة في برنامج القذائف التسيارية).

٨- صناعات تعدين خراسان (فرع لمجموعة صناعات الذخائر التابعة لإدارة العمليات الصناعية. وهي ضالعة في إنتاج مكونات أجهزة الطرد المركزي).

٩- شركة نيرو لصناعة البطاريات (فرع لإدارة العمليات الصناعية. دورها هو صناعة وحدات الإمداد بالكهرباء للجيش الإيراني، بما في ذلك منظومات القذائف).

١٠- صناعات بشغم (الرائدة) للطاقة (شاركت في بناء منشأة تحويل اليورانيوم في أصفهان).

١١- شركة شراء معدات السلامة (شركة واجهة لمؤسسة الصناعات الفضائية الجوية ضالعة في برنامج القذائف التسيارية).

١٢- Company TAMAS (ضالعة في أنشطة متصلة بالتخصيب. وتعد شركة TAMAS كيانًا رئيسًا أنشأت أربعة فروع تابعة لها أحدها لاستخلاص اليورانيوم لتركيزه وآخر مسؤول عن معالجة اليورانيوم وتخصيبه ونفاياته).

المصدر:

الأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن الدولي.

ملحق رقم (٦)

حيثيات الحكم في خلية العبدلي الإرهابية في الكويت ودور إيران وحزب الله اللبناني

العدد ١٥٣٠٨ - تاريخ النشر ١٣/ ١/ ٢٠١٦م.

القبس الكويتية

حكم الجنايات في خلية العبدلي:

مبارك العبدالله

في حكم تطرق إلى الحديث عن شرف المواطنة والخيانة وخطورة التنظيمات الإرهابية على الوطن، قضت محكمة الجنايات برئاسة المستشار محمد الدعيج وعضوية المستشارين محمد الصانع وعبدالعزيز المسعود وبحضور ممثل النيابة العامة سليمان الفوزان، بالإعدام شنقًا لمتهمين في قضية ((خلية العبدلي))، المتهم فيها ٢٥ مواطنًا وآخر إيراني (هارب) بالمشاركة مع جمهورية إيران وحزب الله اللبناني لإحداث أعمال تخريبية في الكويت.

وقضت المحكمة في حكمها الصادر أمس بالحبس المؤبد لمتهم آخر وبمعاقبة ١٤ متهمًا بالحبس لمدة ١٥ سنة، وقضت ببراءة ٥ متهمين من ذاتهم المدانين بتهم أخرى على أن يوضعوا تحت مراقبة الشرطة مدة ٥ سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة المقضي بها عليهم، وبحبس ٣ متهمين لمدة ٥ سنوات وحبس متهم آخر لمدة ١٠ سنوات، كما قضت بتغريم متهم ١٥ ألف دينار، وببراءة آخر المتهمين (رقم ٢٦) في القضية مما أسند إليه.

وأمرت المحكمة بمصادرة المفرقعات والأسلحة والمدافع الرشاشة والذخائر وأجهزة التنصت والخرائط والأصفاد الحديدية والسكاكين المضبوطة.

الفئة الباغية:

وقالت المحكمة في حيثياتها: إن إرادة الله جلت قدرته وعلت مشيئته أحاطت البلاد من نتائج ما كانت مقبلة عليه هذه الفئة الباغية من أعمال كان من شأنها أن تروع أمن البلاد وتجرها إلى شر الفتنة الطائفية وتؤدي بها نحو، الصراعات المسلحة، بيد أن مشيئته ردت كيد هؤلاء المتهمين الغادرين الذين يزعمون حب الوطن، وهو منهم براء، فهم جاحدون للواجب المقدس وهو الولاء والإخلاص لهذا الوطن وكانت أفعالهم في حق وطنهم خيانة لا يشرفون بالانتساب إليه.

وأضافت المحكمة أنها بما تحمله من أمانة بسط سلطان القانون وإعمالًا لسلطتها بإقامة الوزن لأفعال المتهمين وإنزال ما يستحقونه من عقاب، فإنها ترى أن المتهم الأول هو صاحب اليد الطولى في إحداث هذه الدعوى، فقد كان الرأس المفكر والمدبر في هذه الشبكة، بعدما خان أمانته نحو وطنه، وارتضى أن يكون أداة للعدوان عليه، فهو من جمع أسلحة الدمار بأعداد كبيرة، وكان من بينها مفرقعات ضخمة وهائلة شديدة الفتك والضراوة، والتي كان من الممكن ألا تبقي ولا تذر في حصد الأرواح وهلاك الأموال، بعدما تلقى بعضًا منها من أربابه الذين بثوها إليه بطريق البحر، واتخذ من مسكنه مستودعًا لها ليوجهها حيث يأمره سادته، مستعينًا في ذلك بمن أحاط به من عناصر أخرى من متهمي هذه الدعوى، في مقدمتهم المتهم السادس، بعدما جنده المتهم الأول لخدمة أربابه، والذي استسلم لدعوته ولبى نداء شره وخان وطنه، ونفوس كهذه قد جثم عليها الشر ملكها الإثم، لا يرتجى منها خير.

تابع لإيران:

وقالت المحكمة في حيثياتها: إن حزب الله ما هو إلا تنظيم شيعي سياسي مسلح، من أهدافه تحقيق مصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحرس الثورة الإسلامية التابع لهذه

الدولة، وقد أضحى ارتباط هذا الحزب بالجمهورية الإسلامية الإيرانية من المعلومات العامة التي لا يجهلها أحد ومن الحقائق التاريخية الحاضرة المعلومة للجميع والتي لا تحتاج إلى تدليل خاص.

وأضافت المحكمة: إذ إن هذه الرابطة تنطلق من مفردات عقائدية وسياسية، وأن لهذا الحزب من الصلات الوثيقة بالجمهورية الإيرانية ما يخلع عليه صفة العمل لمصلحة هذه الدولة - وفق مدلول مادة العقاب - ويعد المرشد الأعلى - الولي الفقيه - في الجمهورية الإسلامية الإيرانية مرجعًا دينيًا وسياسيًّا للحزب وتعد أوامره ونواهيه ملزمة له، هذا وبعدما أنشئ حزب الله في منتصف الثمانينات داخل لبنان تمركزت كوادره في ضواحي بيروت الجنوبية محققين سيطرة مسلحة مطلقة وأصبح ذراع الحرس الثوري الإيراني في تلك المنطقة، حتى بات حزب الله باعتباره دولة داخل دولة، وبنية تنظيمية متماسكة تحيط بها هالة أمنية يصعب اختراقها.

بداية التجنيد:

وأكدت المحكمة في حيثياتها أن المتهم الأول تخابر مع الحرس الثوري الإيراني وحزب الله والذي يعمل لمصلحته، إذ قام الحرس الثوري بتجنيد المتهم المذكور عميلًا له، مستغلًا بعض المرتكزات العقائدية والمذهبية التي ينتمي إليها هذا المتهم، وقد نما إلى علم هذه الجهة بما يحوزه الأخير من أسلحة وذخائر ومفرقعات كانت حصيلة ما جمعه من مخلفات الغزو العراقي الغاشم عام ١٩٩٠ وسرعان ما وجد هذا النبأ صداه من استحسان الحرس الثوري الإيراني التابع للجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي نسق معه عملية تخزينها إلى حين.

ولما كان الحرس الثوري الإيراني يضمر نوايا عدوانية تجاه البلاد ويسعى للقيام بأعمال تخريبية بداخلها بهدف إسقاط نظام الحكم فيها في قبضة الثورة الإيرانية - على نحو ما سيرد بيانه تفصيلاً عند تناول الجريمة مثار التهمة أولاً بند فقرة/ د - فلم يكتف بهذا

القدر من الأسلحة والمفرقعات والذخائر التي كان يحتفظ بها لمتهم الأول لذا فقد دفع في منتصف تسعينات القرن الماضي بأحد عملائه المستتر خلف العمل الدبلوماسي بسفارة بلادهم لدى الكويت ويدعى حسن زاده للاتفاق مع المتهم الأول على جلب مفرقعات إضافية وإدخالها إلى البلاد، وقد التقى الأخير بالمتهم الأول، وطلب إليه السفر إلى إيران للتفاهم معه بشأن إحدى المهام، وعندما قدم الأخير إلى إيران التقى بالمدعو حسن زاده، والذي كان برفقته وقتئذ أحد ضباط مخابرات الحرس الثوري ويدعى يوسف كريمي، هذا وقد عرض المذكوران على المتهم الأول إدخال بعض المفرقعات إلى البلاد، كما طلب منه المدعو حسن زاده تزويده ببعض المعلومات حول الأشخاص الموجودين في البلاد المعادين للثورة الإيرانية.

قبول العرض:

وأكملت المحكمة: وقد وجد هذا العرض القبول لدى المتهم الأول، إذ لم يكن يقتنع بما لديه من مفرقعات، وعمد إلى المزيد لترويع أمن البلاد، واشترط الأخير أن يتم جلب مادة السي فور شديدة الانفجار، كما أبدى المتهم الأول رغبته بفتح خط بحري بين الكويت وإيران لتهريب الأسلحة والمفرقعات، فوجه المدعو حسن زاده المتهم الأول نحو الخروج لاستحضار المفرقعات التي طلبها من قارب في عرض البحر وعلى إثر ذلك خرج المتهم الأول بقاربه مصطحبًا معه المتهم السادس بغرض مساعدته وتوجها إلى حيث المكان المتفق عليه لتسلم المواد المتفجرة داخل المياه الإقليمية الإيرانية والتقيا هناك بقارب آخر يستقله بعض عناصر الحرس الثوري الإيراني وتحصلا منهم على طوقين يحتويان مفرقعات من مادة [السي فور] بوزن سبعة كيلوغرامات لكل منهما ثم نقلاها إلى المخزن الذي أعده المتهم الأول والحرس الثوري الإيراني وبالغرض منه، وهو القيام بأعمال عدائية في الكويت، إذ إن علمه مستفاد من دلالة الظروف، فقد كان ظلًا للمتهم الأول ومعينًا له.

مدرك للفعل:

واستدركت المحكمة: لذا فهو كان مدركًا أن الأخير لم يأت هذا الفعل إلا بعد أن رتب بداهة مع الحرس الثوري الإيراني على استلام هذه المواد، وأن استلام المفرقعات من عرض البحر بتلك الصورة المريبة ينطق بذاته للإضرار بأمن البلاد، كما أنه في غضون عام ٢٠٠٩ سعى حزب الله عن طريق المتهم السادس إبان وجود الأخير في معسكرات الحزب بالتزود ببعض المعلومات حول استعدادات الكويت في حالة ضرب إسرائيل المفاعل النووي الإيراني بالإضافة إلى بعض أسرار الجيش الكويتي، وتم إمداده ببريد إلكتروني خاص للتواصل معهم بطريقة مشفرة ومن هنا تأتي مسؤولية المتهم السادس في جريمة التخابر.

واستطردت المحكمة: لقد سارت إرادة المتهمين الأول والثاني والرابع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين والثاني والعشرين والثالث والعشرين معًا وتوافقت بأن يكونوا أداة بيد الحرس الثوري الإيراني وحزب الله وتحت تصرفهم وتلاقت إرادتهم جميعًا مكونين فيما بينهم عصبة من شأنها الإخلال بأمن البلاد.

أعذار المتهمين:

وأضافت المحكمة: ولما كانت الكويت تحتفظ بالعلاقات العادية السلمية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وكان المتهمون أكدوا مرارًا في تحقيقات النيابة العامة أن ما دفعهم إلى تلك الأفعال كان بغرض حماية أنفسهم من بعض الجماعات التكفيرية المتطرفة التي تستهدف الطائفة الشيعية كالقاعدة وداعش، لعدم قدرة السلطات الأمنية في البلاد على حمايتهم بما يدل على أن الحرس الثوري الإيراني وحزب الله الذي يعمل لحسابه بعدما وضعا تحت إمرتهم المتهمين الأول والثاني والرابع والسادس ومن

العاشر حتى الثالث والعشرين وقدما لهم الدعم المعنوي واللوجستي سعوا عبر هؤلاء المتهمين نحو تشكيل ميليشيا سرية مسلحة في البلاد واستقطاب وتجنيد أكبر عدد للعمل فيها بموازاة القوات العسكرية والأمنية النظامية في البلاد لزعزعة الأمن بذريعة قتال التكفيريين في البلاد.

سلطات الدولة:

وأكملت المحكمة: ولما كانت أفعال المتهمين على النحو المار بيانه من شأنها تهديد الأمن والاستقرار الداخلي للبلاد بما مؤداه اختلال النظام وخروجه من يد السلطة في البلاد، وهو الحق الذي تستأثر له الدولة وحدها إلى آخرين لم تعترف لهم السلطات بهذا الحق ومن مشاطرة الدولة في سلطاتها، لذا فلن يترك الانتقام الفردي مجالًا لكلمة القضاء وسوف يقيم هؤلاء المتهمون العدل لأنفسهم فتصير شؤونهم بأيديهم وتصبح البلاد مسرحًا لفوضى تقوض كيانها وبقاءها وهو ما يعني حتمًا اختلال النظام العام والأمن في البلاد وإيذانًا بميلاد فتنة طائفية بين مكونات الوطن الواحد وإعلان اشتعال فتيل حرب أهلية بما ينحل تقويضًا لأركان، كلما تعطلت وظيفة الأمن تقوضت دعائم الكيان الاجتماعي فأمن البلاد وأمن الأفراد حالتان لا تنفصلان بل تتلازمان والاعتداء على أيهما يعد إخلالاً بالأمن العام لا ينفصل عن الأمن الشخصي.

لا أهمية للباعث:

وأوضحت المحكمة أنه لا أهمية من بعد ذلك للبواعث المحركة لأفعال المتهمين سواء كانت الرغبة في حماية أنفسهم من التكفيريين وفق زعمهم أو للإخلال بالأمن العام وإشعال الفوضى في البلاد فسيان ما بين الأمرين، إذ إن الباعث بطبيعته يختلف عن القصد الجنائي في تلك الجريمة وهو علم المتهمين أن ما يقومون به من أعمال بتوجيه ودعم دولة أجنبية وممن يعمل لمصلحتها يلحق بالبلاد أفدح الأضرار وهو الإخلال بأمنها الداخلي الذي هو من أهم المصالح التي تسعى كل الدول إلى تحقيق أسباب استقراره والمحافظة

عليه مما يتحقق في جانب المتهمين الأول والثاني والرابع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين والثاني والعشرين والثالث والعشرين والنموذج القانوني لجريمة التخابر مع دولة أجنبية ومن يعمل لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد الكويت، كما هي معرفة بالقانون وهي التهمة محل الوصف.

أولاً [[فقرة / ب]] المبينة بصحيفة الاتهام ومن ثم تقضي المحكمة بإدانتهم عنها ومجازاتهم بالعقوبة المقرر لها طبقًا لمواد الاتهام على النحو الذي سيرد في منطوق الحكم.

مصدر الأموال:

وزادت المحكمة أنه ولما كانت التحقيقات قد كشفت أن مصدر تلك الأموال والمنافع هو الحرس الثوري الإيراني [وحزب الله]، وكان قد ثبت للمحكمة أن هؤلاء المتهمين يعلمون بأن ما تلقوه من مال ومنفعة ودعم استراتيجي هو لارتكاب عمل ضار بأمن البلاد الداخلي إذ إن تلقي الأموال والمنافع من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله ينطق بنفسه عن قيام قصد الإضرار في الكويت، وذلك أن هذا الحرس والحزب الذي يعمل لمصلحته ما كانا ليبذلا كل ذلك عبئًا لمجرد رفع الاستعدادات البدنية والعسكرية لدى المتهمين أن يستخدموهم في عملياتهم لزعزعة الأمن تحت غطاء قتال الطوائف التكفيرية في البلاد وهذا ما استهدفه المتهمون، ومن أجل ذلك بذلت العطايا وقدمت المنافع التي قبلها المتهمون مع علمهم بالباعث الذي هو ماثل مثولًا بينًا من ورائها، وأشارت المحكمة إلى أنه لا يقبل التحدي بعدم وضوح موقف الدولة تجاه هذا التنظيم وأن السلطات المعنية في الدولة لم تصدر بحظر [حزب الله] قرارًا بعد ومن ثم لا عقاب على من ينتسب إلى هذا الحزب ريثما يصدر هذا القرار، فإن هذا القول لا سند له بالقانون وفيه تقييد لمادة العقاب بغير مقتضى وتفويت لمقاصد المشرع في حماية المجتمع من خطر التنظيمات أو الأحزاب الهادمة.

قرار الحظر:

وأشارت إلى أن قرار الحظر ليس من عناصر مادة العقاب ولا يتعين لاعتبار الجماعة محظورة أن يصدر قرار رسمي من السلطات المختصة في الدولة يحظرها لا سيما أن بعض هذا التنظيمات سرية وغير معلنة والقول بغير ذلك يؤدي إلى نتائج شاذة وغير منطقية باعتبار أن هذا النوع من الجماعات سيكون بمنأى عن المساءلة الجزائية بغير حق ما لم تصدر تلك القرارات أو التوصيات من السلطة التنفيذية التي قد تتباين نظرتها السياسية لهذا التنظيم أو غيره بين فترة وأخري مما يتعارض هذا مع مبدأ استقرار المراكز القانونية.

وتابعت: فضلًا علي أن السلطة التنفيذية لا تملك اعتبار تنظيم ما يعتبر محظورًا من وجهة نظرها ومن ثم الانتساب إليه جريمة إلا إذا كان هناك قانون يفوضها على اعتباره ذلك وإلا صار وصف الجرائم من شؤون السلطة التنفيذية وهذا أمر لا يسوغ إذ الكلمة في ذلك الوصف للمشرع وحده.

المؤمنون بالثورة الإيرانية لا يشملهم الدستور:

أكدت المحكمة أن الإيمان العميق بمبادئ الثورة الإيرانية التوسعية ذات التوجه الطائفي الاقصائي ومبدأ ولاية الفقيه وهي من دعائم تنظيم حزب الله والذي يسعي إلى نشرها عبر البوابة المذهبية تتعارض مع أصل حرية الاعتقاد المكفولة بنص المادة [٣٥] من الدستور الأمر الذي يعتبر حزب الله في نظر القانون جماعة محظورة بما يستتبع إسباغ الحظر القانوني على هذا الحزب.

الأحكام الأولية والنهائية بحق خلية العبدلي بعد حكم الاستئناف الصادر في ٢١ يوليو ٢٠١٦ في حقهم

الأحكام الصادرة بحق خلية العبدلي				
م	المتهم	الجنسية	الحكم الاول	الاستئناف
1	حسن عبدالهادي حاجيه	كويتي	اعدام	اعدام
2	عمار حسن غلوم	كويتي	15 سنة	5 سنوات
3	حسين علي الطبطبائي	كويتي	10 سنوات	5 سنوات
4	محمد جاسم المعراج	كويتي	15 سنة	سنتان
5	علي عبدالكريم عبدالرحيم	كويتي	براءة	براءة
6	جاسم محمد غضنفري	كويتي	مؤبد	مؤبد
7	محمد حسن الحسيني	كويتي	5 سنوات	غرامة 5 الاف
8	زهير عبدالهادي المحميد	كويتي	5 سنوات	5 سنوات
9	حسن علي جمال	كويتي	5 سنوات	غرامة 5 الاف
10	حسن مراد جاسم	كويتي	15 سنة	5 سنوات
11	محمد جعفر حاجي	كويتي	15 سنة	غرامة 5 الاف
12	عباس عيسى الموسوي	كويتي	15 سنة	براءة
13	حسن أحمد العطار	كويتي	15 سنة	براءة
14	عبدالمحسن جمال الشطي	كويتي	15 سنة	غرامة 5 الاف
15	مصطفى عبدالنبي خان	كويتي	15 سنة	براءة
16	حسين جمعة البادر	كويتي	15 سنة	براءة
17	يوسف حسن غضنفري	كويتي	15 سنة	براءة
18	مهدي محمد الموسوي	كويتي	15 سنة	براءة
19	عيسى جابر باقر	كويتي	15 سنة	براءة
20	حسن داوود رمضان	كويتي	15 سنة	براءة
21	جعفر حيدر جمال	كويتي	15 سنة	براءة
22	هاشم حسين علي	كويتي	15 سنة	-
23	عبدالرضا حيدر دهقاني	إيراني	اعدام	-
24	باسل حسين دشتي	كويتي	براءة	براءة
25	عبدالله حسن حسين	كويتي	غرامة 5 الاف	غرامة 5 الاف
26	هاني عبدالهادي حاجيه	كويتي	براءة	براءة

المصدر: موقع صحيفة الأنباء الكويتية ٢٢ يوليو ٢٠١٦م.

ملحق (٧)

إحباط مخطط إرهابي كبير في البحرين مدعوم من إيران وحزب الله اللبناني

العدد ٩٧٦٩ الخميس ٧ يناير ٢٠١٦م - الموافق ٢٧ ربيع الأول ١٤٣٧هـ.

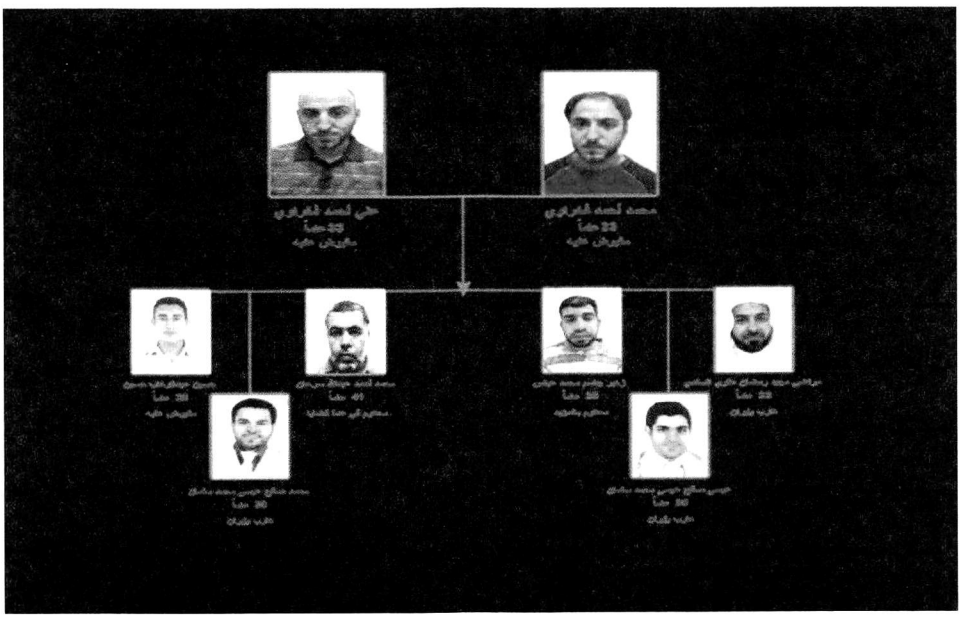

في إطار جهود وزارة الداخلية لحفظ الأمن والنظام العام ومكافحة الإرهاب وانطلاقًا من الحرص على إطلاع الرأي العام على مستجدات الوضع الأمني، فقد تم إحباط مخطط إرهابي، كان يستهدف أمن مملكة البحرين من خلال تنفيذ سلسلة من الأعمال التفجيرية الخطيرة، حيث تم بفضل الله وبعد تكثيف أعمال البحث والتحري، تحديد هوية أعضاء تنظيم إرهابي سري «قروب البسطة» مدعوم من قبل ما يسمى بالحرس الثوري الإيراني ومنظمة حزب الله الإرهابية والقبض على عدد من القياديين الميدانيين والمنفذين بالتنظيم والمتورطين بارتكاب سلسلة من الجرائم الإرهابية الخطيرة. وكشفت التحريات

أن التنظيم الإرهابي، على صلة وثيقة بجماعة سرايا الأشتر الإرهابية وكذلك عدد من العناصر المتورطة في تنفيذ تفجير سترة الإرهابي بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٥ والذي أسفر عن استشهاد اثنين من رجال الشرطة وإصابة ستة آخرين، حيث قام القياديان بالتنظيم التوأمان:

١- علي أحمد فخراوي (٣٣ عامًا) مقبوض عليه.

٢- محمد أحمد فخراوي (٣٣ عامًا) مقبوض عليه.

واللذان ينتميان إلى ما يسمى بـ«تيار الوفاء الإسلامي» بتأسيس وقيادة تنظيم إرهابي «قروب البسطة» اعتبروه «جناحًا مسلحًا» للتيار المذكور بالاشتراك مع العديد من العناصر المنتمية له. وعليه قام المتهم علي أحمد فخراوي بالسفر إلى إيران بنهاية عام ٢٠١١م لتأمين الدعم المادي والمعنوي واللوجستي لتنفيذ المخططات الإرهابية للتنظيم، معتمدًا في هذا الشأن على صلته بالعناصر الإرهابية الموجودة في إيران والتي ترتبط بعلاقات وثيقة مع قيادات الحرس الثوري الإيراني ومنظمة حزب الله الإرهابية. كما قام المتهم علي أحمد فخراوي في العام ٢٠١٢ بالسفر إلى لبنان برفقة عضوي التنظيم زهير جاسم وحسين عبد الوهاب لطلب الدعم المادي من منظمة حزب الله الإرهابي، حيث التقوا بالأمين العام للحزب حسن نصر الله ونائبه نعيم قاسم وعرضوا عليهما فكرة إحياء تيار الوفاء الإسلامي ومن ثم طلبوا الدعم المادي لمواصلة أنشطتهم الإرهابية بمملكة البحرين، فطلب منهم حسن نصر الله الاستمرار بذلك وزودهم بمبلغ عشرين ألف دولار أمريكي، دعمًا لتنظيمهم. وكشفت التحريات عن تواصل المذكورين مع كل من:

١) مرتضى مجيد رمضان علوي (السندي) (٣٣ عامًا) مطلوب في عدة قضايا إرهابية، هارب بإيران.

٢) زهير جاسم محمد عباس (٣٥ عامًا) محكوم بالمؤبد في عدة قضايا إرهابية وتم القبض عليه في تاريخ ١٨ / ٠٧/ ٢٠١٣م.

٣) محمد أحمد عبدالله سرحان (٤١ عامًا) محكوم في عدة قضايا وتم القبض عليه بتاريخ ١١/ ٠٥/ ٢٠١٣م.

٤) حسين عبدالوهاب حسين (٢٨ عامًا) مقبوض عليه.

٥) عيسى صالح عيسى محمد سلمان (٣٥ عامًا) هارب في إيران.

٦) محمد صالح عيسى محمد سلمان (٣٨ عامًا) هارب في إيران.

حيث التقى المذكورون بقيادات في الحرس الثوري وحزب الله الإرهابي وتلقوا منهم الدعم اللازم متعهدين بتقديم تقارير دورية عن أنشطة التيار والجماعات الإرهابية التي يتم دعمها وأوجه إنفاق الأموال المقدمة لهم، وعليه تم الاتفاق على تشكيل ما أسموه «جناح مسلح لتيار الوفاء الإسلامي» لتنفيذ أهداف التيار المتمثلة في تعطيل أحكام الدستور والقوانين وفرض توجهات التيار ومبادئه بالقوة والعنف، ومن بين مهامه تجنيد عناصر أخرى وتشكيل خلية إرهابية سرية مركزية تتلقى الأوامر من المدعو مرتضى مجيد رمضان «السندي» «قائد التنظيم» وتعمل على وضع المخططات اللازمة لتنفيذ تفجيرات إرهابية في مملكة البحرين.

ومن بين المقبوض عليهم في القضية:

١- إبراهيم جعفر حسن (٢٩ عامًا).

٢- حميد علي منصور (٥٩ عامًا).

٣- محمد عبدالجليل علي (٤٦ عامًا).

٤- حمود عبد الرضا حسن (الجزيري) (٢٨ عامًا).

وفي هذا الإطار، قام المدعو محمد أحمد فخراوي بتقديم التمويل اللازم للعناصر الإرهابية والتخريبية لتنفيذ أعمالها ومخططاتها الإرهابية، مستعينًا في ذلك بالأموال التي يتحصل عليها من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله الإرهابي، والتي كان تصله عبر كل من:

١- قاسم مجيد رمضان (٢٨ عامًا) هارب.

٢- عيسى جاسم القفاص (٣٤ عامًا) مقبوض عليه.

٣- أشخاص عائدين من الزيارات الدينية في إيران.

٤- آخرين جاري التحري بشأنهم والقبض عليهم.

كما قام المدعو محمد أحمد فخراوي في منتصف عام ٢٠١٥م وفي إطار عمله لزيادة التمويل المالي المقدم للتنظيم والاتفاق على الوسائل الآمنة لنقل الأموال بالسفر إلى إيران والتقى قيادات الحرس الثوري، كما قام بالسفر للضاحية الجنوبية في العاصمة اللبنانية بيروت والتقى نائب رئيس حزب الله اللبناني الإرهابي لتأمين الدعم اللازم للتنظيم والجماعات الإرهابية المتصلة به. هذا وبعد إحباط هذا المخطط الإرهابي، باشرت الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، اتخاذ الإجراءات القانونية المقررة، وإحالة القضية إلى النيابة العامة.

ملحق (٨)

البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي

فيما يلي نص البيان الختامي للدورة السادسة والثلاثين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، حفظه الله ورعاه، عقد المجلس الأعلى دورته السادسة والثلاثين في مدينة الرياض، بتاريخ ٢٧ - ٢٨ صفر ١٤٣٧هـ الموافق ٩ - ١٠ ديسمبر ٢٠١٥م، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو: حضرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بالإمارات العربية المتحدة، حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان، حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

وشارك في الاجتماع معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

١- هنأ المجلس الأعلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه، على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى، مقدرًا ما ورد في كلمته الافتتاحية، وحرصه على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات.

٢- عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة الصادقة والمخلصة، التي بذلها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، حفظه الله ورعاه، وحكومته الموقرة، خلال فترة رئاسته للدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الأعلى وما تحقق من خطوات وإنجازات مهمة.

٣- رحب المجلس الأعلى برؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك، وشكر خادم الحرمين الشريفين على ما ورد بها من مضامين سامية لتعزيز المسيرة المباركة لمجلس التعاون ومكانته الدولية والإقليمية، واعتمد المجلس هذه الرؤية وكلف المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة والأمانة العامة بتنفيذ ما ورد بها، على أن يتم استكمال التنفيذ خلال عام ٢٠١٦م.

٤- اطلع المجلس الأعلى على ما وصلت إليه المشاورات بشأن مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، رحمه الله، بالانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، ووجه المجلس الوزاري باستمرار المشاورات واستكمال دراسة الموضوع بمشاركة معالي رئيس الهيئة المتخصصة في هذا الشأن، وفق ما نص عليه قرار المجلس الأعلى بهذا الشأن في دورته الثالثة والثلاثين التي عقدت في الصخير بمملكة البحرين ديسمبر ٢٠١٢م.

٥- أكد المجلس الأعلى دعمه الكامل للإمارات العربية المتحدة لاستضافتها إكسبو ٢٠٢٠، متمنيًا للإمارات العربية المتحدة وشعبها مزيدًا من التقدم والازدهار.

٦ - كما أكد المجلس الأعلى وقوفه مع دولة قطر لاستضافتها كأس العالم للعام ٢٠٢٢م، ودعم دول المجلس لدولة قطر في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى نجاح المونديال، متمنياً لدولة قطر وشعبها المزيد من التقدم والازدهار.

٧ - استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري، وما تحقق من إنجازات في مسيرة العمل المشترك، منذ الدورة الماضية في كافة المجالات، وعبر عن تقديره للجهود المبذولة لتعزيز مسيرة التعاون المشترك، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتعزيز المواطنة الخليجية بما يحقق لمواطني دول المجلس المزيد من الاندماج والتكامل بين دول مجلس التعاون، والتي تشكل إنجازات مهمة في مسيرة المجلس المباركة، والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل. كما بحث تطورات القضايا السياسية الإقليمية والدولية، في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات متسارعة واتخذ بشأنها القرارات اللازمة، وذلك على النحو التالي:

مسيرة العمل المشترك:

٨ - لنشر الوعي بما حققه مجلس التعاون من مكتسبات للمواطن الخليجي، كلف المجلس الأعلى الأمانة العامة بالاستمرار في عقد لقاءات تعريفية، وحملات توعوية في دول المجلس لهذا الغرض بوسائل الإعلام المختلفة، مع التركيز على ما يقوم به المجلس لتحقيق رفاهية المواطن الخليجي والحفاظ على أمنه ومكتسباته.

الشؤون الاقتصادية والتنموية:

٩ - ناقش المجلس الأعلى مسيرة التعاون الاقتصادي والتنموي المشترك، وبهدف تحقيق المواطنة الاقتصادية الكاملة، وجه المجلس الأعلى بأن تقوم الأمانة العامة بتشكيل لجنة من المختصين والمفكرين من أبناء دول المجلس لاقتراح مرئيات للوصول إلى المواطنة الاقتصادية الكاملة، على أن يؤخذ في الحسبان متطلبات واحتياجات التنمية المستدامة في دول المجلس، ورفع تنافسية القوى العاملة الوطنية.

١٠ - بهدف تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وجه المجلس الأعلى الأمانة العامة بالاستمرار في ترتيب اللقاءات التشاورية الدورية بين لجنة التعاون التجاري ورؤساء

الغرف التجارية بدول المجلس، ورفع ما يتم التوصل إليه في هذه اللقاءات إلى المجلس الوزاري.

١١- اطلع المجلس الأعلى على توصيات وتقارير المجلس الوزاري واللجان الوزارية المختصة والأمانة العامة، واعتمد ما يلي:

أ- النظام (القانون) الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون كقانون إلزامي.

ب- القواعد الموحدة للاستحواذ في الأسواق المالية بدول المجلس والعمل بها بصفة استرشادية، لحين الانتهاء من إعداد منظومة القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس بشكل كامل ومواءمتها وتوافقها مع بعضها البعض.

ج- اللائحة التنفيذية الخاصة بمساواة مواطني دول المجلس في الاستفادة من الخدمات الصحية في المستوصفات والمستشفيات الحكومية التابعة لوزارات الصحة في كل دولة.

د- دليل إجراءات المخزون الاستراتيجي للأدوية والأمصال والمستلزمات الطبية في الحالات والأزمات الطارئة وقائمة الإمدادات الطبية بدول المجلس.

كما اطلع المجلس الأعلى على التقارير المرفوعة بشأن سير العمل في الاتحاد الجمركي لدول المجلس، والسوق الخليجية المشتركة، والاتحاد النقدي، والخطة الخليجية (المحدثة) للوقاية من الأمراض غير السارية (غير المعدية)، واستراتيجية المياه، والتعليم، والشباب، واطلع على تقرير حول مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون مؤكداً أهمية الالتزام باستكمال الأعمال المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي وفق قرارات المجلس السابقة.

العمل العسكري المشترك:

١٢- صادق أصحاب الجلالة والسمو على قرارات مجلس الدفاع المشترك في دورته الرابعة عشرة بشأن مجالات العمل العسكري المشترك، وكان في مقدمتها الخطوات الجارية لتفعيل القيادة العسكرية الموحدة، واعتماد الموازنة المخصصة لها ومتطلباتها من الموارد البشرية، وكذلك الاستفادة من العسكريين المتقاعدين من دول مجلس التعاون من ذوي المؤهلات العلمية المتخصصة وذوي الخبرة والكفاءة، للقيام بدور ومهام تقديم الخدمات الاستشارية للإدارات والمكاتب التابعة للأمانة العامة.

١٣- عبر أصحاب الجلالة والسمو عن ارتياحهم وتقديرهم للإنجازات والخطوات التي تحققت لإنشاء القيادة العسكرية الموحدة، ووجهوا بأهمية الانتهاء من كافة الإجراءات المطلوبة لتفعيلها، وتكثيف الجهود وتسريعها لتحقيق التكامل الدفاعي المنشود بين دول المجلس في مختلف المجالات، وما يتطلبه ذلك من إجراءات ودراسات مختلفة.

التنسيق والتعاون الأمني:

١٤- صادق المجلس الأعلى على قرارات أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في اجتماعهم (٣٤) الذي عقد في دولة قطر (نوفمبر ٢٠١٥م)، وأعرب عن ارتياحه لما تحقق من إنجازات في المجال الأمني. كما بارك تعديل وتطوير الاستراتيجية الأمنية الشاملة بين دول المجلس وقرر اعتمادها.

١٥- بارك المجلس الأعلى توقيع اتفاقية إنشاء مقر الشرطة الخليجية في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة.

مكافحة الإرهاب:

١٦- أكد المجلس الأعلى على مواقفه الثابتة في نبذ الإرهاب والتطرف، بكافة أشكاله وصوره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وأيًا كان مصدره، وتجفيف مصادر

تمويله، وأكد التزامه بمحاربة الفكر المنحرف الذي تقوم عليه الجماعات الإرهابية وتتغذى منه، بهدف تشويه الدين الإسلامي البريء منه، كما أكد أن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أسس سياسة دول المجلس، الداخلية والخارجية، مشدداً على وقوفه ضد التهديدات الإرهابية التي تواجه المنطقة والعالم.

١٧- شدد المجلس الأعلى على ضرورة التعامل بكل حزم مع ظاهرة الإرهاب الخطيرة، والحركات الإرهابية ومن يدعمها، مشيداً بجهود الدول الأعضاء في هذا الخصوص على كافة المستويات الدولية والإقليمية، وأكد على تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في دعم المركز الدولي لمكافحة الإرهاب بنيويورك وتنسيق الجهود وتبادل المعلومات.

١٨- وجه المجلس الأعلى الجهات المختصة في إطار مجلس التعاون بالقيام بعمل منظم بكل الوسائل الدبلوماسية والتوعوية والإعلامية لإبراز الصورة الحقيقية للإسلام، وقيمة الداعية للوسطية، والنهج المعتدل لدول المجلس، وتوظيف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بشكل فعال لهذا الغرض، وعقد المؤتمرات والمنتديات والاجتماعات مع القوى الفاعلة داخليًا وخارجيًا، ومضاعفة الجهود لنبذ خطاب التحريض على العنف والإرهاب، والتصدي لدعوات التطرف والعنصرية والكراهية والفتنة الطائفية، وتجنيد الأتباع والمقاتلين للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة.

١٩- أدان المجلس الأعلى بشدة التفجيرات الإرهابية التي استهدفت مساجد في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، كما أدان الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها مملكة البحرين وراح ضحيتها عدد من رجال الأمن والمدنيين الأبرياء، وأشاد المجلس الأعلى بإحباط الأجهزة الأمنية لعمليات تهريب لمواد متفجرة شديدة الخطورة، وأسلحة وذخائر مصدرها إيران إلى مملكة البحرين، وأعرب عن وقوف دول المجلس ومساندتها في كل ما تتخذه المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة

البحرين من إجراءات لحماية أمنها وضمان سلامة مواطنيها والمقيمين على أراضيها، معربًا عن ثقته بقدرة الأجهزة الأمنية على كشف ملابسات هذه الجرائم الإرهابية وتقديم مرتكبيها للعدالة والمساءلة.

٢٠- أكد المجلس الأعلى استمرار الدول الأعضاء في المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، ومساندة كل الجهود المبذولة دولياً وإقليمياً، لمحاربة التنظيمات الإرهابية واجتثاث فكرها الضال، وشدد المجلس على ضرورة تكثيف التنسيق والتعاون الثنائي والدولي من أجل مواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة والقضاء على الإرهاب، وتهديداته العابرة للحدود والعمل على تجفيف منابعه، تعزيزاً لأمن المنطقة واستقرارها.

٢١- أدان المجلس الأعلى الهجمات الإرهابية التي شنها تنظيم داعش الإرهابي في العاصمة الفرنسية باريس في ١٣ نوفمبر ٢٠١٥م، والتي أوقعت العديد من الضحايا المدنيين الأبرياء. وأعرب عن وقوف دول المجلس ومساندتها لجهود فرنسا وشعبها الصديق في كل ما تتخذه من إجراءات، كما أدان الأعمال الإرهابية التي ارتكبها التنظيم وغيره من التنظيمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية وتونس، ومصر، ومالي، وبيروت، وبغداد وغيرها، وأكد مواصلة مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه، واجتثاث تنظيماته المعادية لكافة الشرائع السماوية والقيم الإنسانية. وفي هذا الشأن رحب المجلس الأعلى بقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٤٩ (٢٠ نوفمبر ٢٠١٥م) الذي صدر بشأن مكافحة الإرهاب والتصدي لتنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، ويدعو المجلس الأعلى ذوي الاختصاص إلى توضيح الصورة الناصعة للإسلام دين التسامح والسلام، ويدعو الشباب العربي والإسلامي إلى إعمال صوت العقل وعدم الانجرار وراء قوى الظلام والإرهاب.

الشؤون القانونية:

٢٢- عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه لما توصل إليه الاجتماع الدوري التاسع لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية (الشورى، النواب، الوطني، الأمة) في دول مجلس التعاون، الذي عقد في مدينة الرياض في شهر نوفمبر الماضي، والجهود التي تبذلها هذه المجالس، ومرئياتها الهادفة إلى تعزيز العمل البرلماني الخليجي المشترك.

الحوارات الاستراتيجية والمفاوضات:

٢٣- أبدى المجلس الأعلى ارتياحه للتقدم المحرز في تنفيذ مخرجات قمة كامب ديفيد في مايو ٢٠١٥م، ووجّه بسرعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مجموعات العمل واللجان المشتركة التي تم تشكيلها في المجالات المختلفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أعرب عن ارتياحه لما تم تحقيقه من تقدم في تعزيز الشراكة الاستراتيجية القائمة مع المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، ونتائج اجتماعات وزراء الخارجية مع نظرائهم في الدول والمجموعات الأخرى وما تم تحقيقه من تعزيز لدور ومكانة مجلس التعاون في المجالين الدولي والإقليمي.

الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى:

٢٤- اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن الموضوعات التي سبق تكليفها بدراستها وهي:

- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون.
- نمو مستوى الدخل لمواطني دول مجلس التعاون ورفاهيتهم.
- مستقبل النفط والغاز كمصدر للثروة والطاقة في دول مجلس التعاون وأهمية الحفاظ عليها كخيار استراتيجي أمني تنموي.

وقرر إحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة للاستفادة منها، كما قرر تكليف الهيئة الاستشارية بدراسة الموضوعات التالية:

أ) إعداد استراتيجية شاملة للتعاون البيئي بين دول المجلس.

ب) تعزيز دور القطاع الخاص الخليجي للاستثمار في المشروعات الزراعية والحيوانية.

ت) إنتاجية المواطن الخليجي، محدداتها وسبل زيادتها.

الجانب السياسي:

الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتطورات النزاع العربي الإسرائيلي:

٢٥- عبر المجلس الأعلى عن مواقفه الثابتة والراسخة حيال قضايا المنطقة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مؤكدًا أن السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، طبقًا لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

٢٦- أدان المجلس استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، والإجراءات الإسرائيلية لتغيير هوية ومعالم القدس الشريف، واستمرار الاستيطان والاعتقال التعسفي والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وأدان بشدة الانتهاكات التي تقترفها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني والتصعيد الخطير في الهجمات الممنهجة التي تقوم بها إسرائيل على المسجد الأقصى والقدس الشريف منذ بداية شهر أكتوبر ٢٠١٥م، بهدف تقسيم المسجد المبارك زمنياً ومكانياً، وتهويد القدس الشريف وعزلها عن محيطها الفلسطيني والعربي، وكذلك الاعتداءات المتكررة من المسؤولين والمستوطنين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك في انتهاك صارخ لأبسط حقوق الإنسان.

٢٧- ناشد المجلس الأعلى المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته، واتخاذ كل ما من شأنه حماية الشعب الفلسطيني والمقدسات الدينية، ودعا إلى تكثيف الجهود للضغط على إسرائيل من أجل حملها على إيقاف هذه الممارسات التي تخرق قرارات الشرعية الدولية والقيم الإنسانية.

٢٨- شدد المجلس الأعلى على أن المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة غير شرعية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أساسية في طريق تحقيق سلام دائم وشامل.

٢٩- رحب المجلس الأعلى برفع علم دولة فلسطين على مقار الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١٥م، كما رحب بنتائج الاجتماع الوزاري الطارئ للجنة السلام العربية، الذي عقد في القاهرة في شهر أغسطس ٢٠١٥م.

٣٠- دعا المجلس الأعلى الدول المانحة للوفاء بالتعهدات المالية التي تم تقديمها في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة، مشددًا على أهمية رفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع.

الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة:

٣١- جدد المجلس الأعلى التأكيد على مواقفه الثابتة الرافضة لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة للإمارات العربية المتحدة، والتي شددت عليها كافة البيانات السابقة، وأكد المجلس الأعلى في هذا الخصوص على التالي:

- دعم حق السيادة للإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة.

- اعتبار أن أية قرارات أو ممارسات أو أعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث باطلة ولاغية ولا تغير شيئًا من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث.
- دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستجابة لمساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

العلاقات مع إيران:

٣٢- أعرب المجلس الأعلى عن رفضه التام لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس والمنطقة، وطالب بالالتزام التام بالأسس والمبادئ والمرتكزات الأساسية المبنية على مبدأ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، معرباً عن رفضه لتصريحات بعض المسؤولين من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ضد دول المجلس والتدخل في شؤونها الداخلية، ومحاولة بث الفرقة وإثارة الفتنة الطائفية بين مواطنيها في انتهاك لسيادتها واستقلالها. كما طالب المجلس الأعلى إيران بضرورة الكف الفوري عن هذه الممارسات والالتزام بمبادئ حسن الجوار والقوانين والمواثيق والأعراف الدولية، بما يكفل الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

البرنامج النووي الإيراني:

٣٣- أكد المجلس الأعلى على ضرورة الالتزام بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة دول (٥ + ١) في يوليو ٢٠١٥م، بشأن برنامج إيران النووي. مشدداً على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا الشأن وضرورة تطبيق آلية فعالة للتحقق من تنفيذ الاتفاق والتفتيش والرقابة، وإعادة فرض العقوبات على نحو سريع وفعال حال انتهاك إيران لالتزاماتها طبقًا للاتفاق.

وأكد على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ (يوليو ٢٠١٥م) بشأن الاتفاق النووي، بما في ذلك ما يتعلق بالصواريخ البالستية والأسلحة الأخرى. كما عبر المجلس الأعلى عن قلقه البالغ بشأن إطلاق إيران لصاروخ باليستي متوسط المدى قادر على حمل سلاح نووي (١٠ أكتوبر ٢٠١٥م) مشدداً على أن ذلك يعتبر انتهاكًا واضحًا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٢٩.

٣٤- أكد المجلس الأعلى على أهمية جعل منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، مؤكداً على حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وضرورة معالجة المشاغل البيئية لدول المنطقة، وتوقيع إيران على كافة مواثيق السلامة النووية.

الوضع العربي الراهن:

سوريا:

٣٥- أكد المجلس الأعلى عن مواقفه الثابتة في الحفاظ على وحدة سوريا واستقرارها وسلامتها الإقليمية.

٣٦- أعرب المجلس الأعلى عن بالغ القلق إزاء تفاقم الأزمة السورية وتدهور الأوضاع الإنسانية في ظل استمرار نظام الأسد والمليشيات الداعمة له في عمليات القصف والقتل وما تحمله من تداعيات خطيرة بحق المدنيين في انتهاك صارخ لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وما أسفرت عنه من تزايد مستمر في أعداد النازحين واللاجئين داخل سوريا وفي دول الجوار.

٣٧- رحب المجلس الأعلى بنتائج محادثات فيينا التي عقدت بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٥م حول إيجاد حل سلمي للأزمة السورية مستنداً على بيان جنيف (١)، وبما يلبي تطلعات الشعب السوري الشقيق ويضمن الحفاظ على مؤسسات الدولة.

٣٨- أشاد المجلس الأعلى باستضافة المملكة العربية السعودية لمؤتمر المعارضة السورية خلال الفترة ٨ - ١٠ ديسمبر ٢٠١٥م في الرياض، دعماً منها لإيجاد حل سياسي يضمن وحدة الأراضي السورية، ووفقاً لمقررات جنيف ١.

٣٩- رحب المجلس الأعلى بنتائج المؤتمر الثالث لدعم الوضع الإنساني في سوريا، الذي عُقد في دولة الكويت في مارس ٢٠١٥م، داعياً الدول المانحة إلى سرعة استكمال الوفاء بتعهداتها، كما يتطلع المجلس إلى المشاركة الفاعلة في المؤتمر الرابع لدعم الوضع الإنساني في سوريا، والذي من المقرر أن تستضيفه بريطانيا في شهر فبراير ٢٠١٦م.

٤٠- أكد المجلس الأعلى التزامه باستمرار الجهود لرفع المعاناة عن الشعب السوري الذي تأثرت حياته بشكل عميق جَرّاء الأزمة، وطالب بسرعة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ الصادر (١٤ يوليو ٢٠١٤م) بشأن إيصال المساعدات الإنسانية مباشرة إلى عموم سوريا بشكل فوري وبدون عراقيل.

٤١- دعا المجلس الأعلى المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته بدعم اللاجئين من سوريا، ونوه بالجهود والمساعدات التي تقدمها دول مجلس التعاون لتخفيف المعاناة الإنسانية للنازحين واللاجئين من الشعب السوري الشقيق جراء ما يتعرض له من تدمير وتهجير من قبل نظام بشار الأسد، مؤكداً على أن الأشقاء السوريين يعاملون كمقيمين في دول المجلس، ويتمتعون بكافة حقوق الرعاية الصحية المجانية والتعليم والعمل وفقًا لنظام الإقامة المعمول به في دول المجلس، كما نوه بالدور الريادي وبالدعم المادي والعيني الذي قدمته دول المجلس للأشقاء السوريين واللاجئين في الأردن ولبنان وغيرها، بالتنسيق مع حكومات الدول المضيفة لهم أو عن طريق منظمات الإغاثة الإنسانية والدولية، والمبادرات التي نظمتها لعقد مؤتمرات دولية للمانحين لحشد الموارد للعمل الإنساني في سوريا.

٤٢- أعرب المجلس الأعلى عن قلقه البالغ إزاء تزايد الخطاب العدائي والعنصري وغير الإنساني ضد اللاجئين بصفة عامة والمسلمين منهم بصفة خاصة، مجدداً دعوته للدول والهيئات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام للارتقاء عن أي خطاب عنصري والإسهام في رفع الوعي وتحمل المسؤولية في سبيل تقديم الحماية اللازمة للمهجرين واللاجئين الذين يلوذون بالفرار من نيران السلطات الجائرة والجماعات الإرهابية.

٤٣- رحب المجلس الأعلى بقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣٥ أغسطس ٢٠١٥م، المتعلق بإنشاء آلية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية، لتحديد المسؤولين عن استخدام المواد الكيماوية بما في ذلك غاز الكلور خلال النزاع في سوريا، معتبراً ذلك رسالة من المجتمع الدولي للتصدي لاستخدام هذه الأسلحة المحرمة دوليًا، وطالب بتعاون جدي من المجتمع الدولي في هذا الشأن لمحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

الشأن اليمني:

٤٤- أشاد المجلس الأعلى بالانتصارات التي حققتها المقاومة الشعبية والجيش الموالي للشرعية ضد ميليشيات الحوثي وعلي عبدالله صالح، وتحرير عدن وعدد من المدن والمحافظات اليمنية، مؤكداً استمرار الدعم والمساندة لفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي وحكومته الشرعية ومواصلة العمل لإعادة الأمن والاستقرار لكافة ربوع اليمن الشقيق.

٤٥- أكد المجلس الأعلى على الالتزام الكامل بوحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، كما أكد على أهمية الحل السياسي وفق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومؤتمر الرياض، والتنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ (٢٠١٥).

٤٦- أشاد المجلس الأعلى بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في الجمهورية اليمنية السيد/ إسماعيل ولد الشيخ أحمد لتنفيذ القرار ٢٢١٦، مرحباً بالإعلان عن استئناف المشاورات في سويسرا بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م، وموافقة الحكومة اليمنية بالمشاركة فيها.

٤٧- أشاد المجلس الأعلى بالجهود الإنسانية التي قدمتها دول المجلس لإدخال وتوزيع أكبر قدر ممكن من المساعدات الإنسانية والطبية للشعب اليمني الشقيق، منوهاً بالدور الإنساني الكبير الذي يضطلع به مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في هذا الخصوص، داعياً المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعداته الإنسانية من أجل رفع المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق.

٤٨- أعرب المجلس الأعلى عن إدانته الشديدة لانتهاكات ميليشيات الحوثي وصالح الجسيمة بحق المدنيين، من أعمال قتل واختطاف واحتجاز، وتجنيد الأطفال، ومحاصرة المدنيين واستخدامهم دروعاً بشرية، واستهداف الأحياء المدنية بالقصف والتدمير، وتعذيب الأسرى، والاعتداء على الحريات السياسية والإعلامية، وانتهاكات بحق الممتلكات الخاصة والعامة والمؤسسات التعليمية والطبية، وممارساتها غير المسؤولة لعرقلة المساعي الدولية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى كافة أنحاء اليمن، مما يعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان.

الشأن العراقي:

٤٩- أعرب المجلس الأعلى عن أمله في أن يؤدي قرار الحكومة العراقية ومجلس النواب باتخاذ خطوات عملية لمعالجة الفساد، وتردي الأوضاع الخدماتية، إلى تصحيح مسار العملية السياسية، بما يحقق مشاركة فاعلة لجميع أطياف الشعب العراقي، وتنفيذ كافة الإصلاحات التي سبق الاتفاق عليها عام ٢٠١٤م، تحقيقًا للمطالب التي ينادي بها الشعب العراقي الشقيق.

٥٠- أكد المجلس الأعلى مجدداً دعمه لقرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٧/ ٢٠١٣، والذي قرر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة UNAMI لمتابعة هذا الملف، داعياً لمواصلة الحكومة العراقية جهودها وتعاونها مع دولة الكويت والمجتمع الدولي في هذا الشأن.

ليبيا:

٥١- أكد المجلس الأعلى على الحل السياسي للوضع في ليبيا برعاية الأمم المتحدة، وحث جميع أطراف الأزمة بتغليب المصلحة العليا لإعادة الأمن والاستقرار في ليبيا.

٥٢- أكد المجلس الأعلى دعمه الكامل للحكومة الشرعية، وعبر عن شكره لجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة (السيد/ بيرناردينو ليون) لما قام به من دور في إدارة الحوار السياسي الليبي، متمنياً التوفيق لمبعوث الأمين العام الجديد (السيد/ مارتن كوبلر) في إيجاد حل سياسي يتوافق عليه الفرقاء الليبيون.

٥٣- عبر المجلس الأعلى عن قلقه بشأن تصاعد العمليات المسلحة وأعمال العنف في ليبيا من قبل المجموعات المتطرفة المسلحة، وأكد على الالتزام بسيادة واستقلال وسلامة الأراضي الليبية ووحدتها الوطنية.

٥٤- قرر المجلس الأعلى تجديد تعيين معالي الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني أمينًا عامًا لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لمدة ثلاث سنوات أُخرى تبدأ من أول إبريل ٢٠١٧م، وذلك تقديرًا للجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام، وإسهامه الفعال في تعزيز مسيرة المجلس، متمنيًا لمعاليه التوفيق والنجاح في مهامه خلال الفترة القادمة.

٥٥- عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، حفظه الله ورعاه، رئيس

الدورة الحالية للمجلس الأعلى، ولحكومته الرشيدة، ولشعب المملكة العربية السعودية العزيز، للحفاوة وكرم الضيافة، ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها إخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس والوفود المشاركة.

٥٦- رحب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، بالدعوة الكريمة من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، لعقد الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في مملكة البحرين، بإذن الله في العام القادم ٢٠١٦م.

المصدر:

«الرياض - قناة بوابة الشرق»، ١٠ ديسمبر ٢٠١٥م.

ملحق (٩)

عقوبات الأمم المتحدة ضد إيران

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٦٩٦ - صدر في ٣١ يوليو ٢٠٠٦. يطالب إيران بوقف جميع الأنشطة المتعلقة بإعادة المعالجة والتنشيط، استنادًا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لكن لم يُفرض عقوبات.
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٣٧ - صدر في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦. يمنع الإمداد بالمواد والتكنولوجيا النووية وتجميد أصول الشركات والأفراد الرئيسين المرتبطين بالبرنامج النووي.
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٤٧ - صدر في ٢٤ مارس ٢٠٠٧. فرض حظر على الأسلحة وتوسيع تجميد الأصول الإيرانية.
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٠٣ - صدر في ٣ مارس ٢٠٠٨. توسيع تجميد الأصول الإيرانية ودعا الدول لمراقبة أنشطة البنوك الإيرانية، وتفتيش السفن والطائرات الإيرانية، ومراقبة حركة الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي في بلدانهم.
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٣٥ - صدر في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨.
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٢٩ - صدر في ٩ يونيو ٢٠١٠. منع إيران من المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالصواريخ الباليستية، وتشديد الحظر المفروض على الأسلحة، وفرض حظر على سفر الأفراد المشاركين في البرنامج، وتجميد التمويل والأصول الخاصة بالحرس الثوري الإيراني وخطوط الشحن الإيرانية، وتوصية الدول بتفتيش سفن الشحن الإيرانية، وحظر تقديم الخدمات للسفن الإيرانية التي تشارك في أنشطة محظورة، ومنع تقديم الخدمات المالية المستخدمة في النشاطات النووية الحساسة، والمراقبة عن كثب للأفراد والكيانات الإيرانية

عند التعامل معهم، وحظر فتح البنوك الإيرانية في أراضيهم ومنع البنوك الإيرانية من الدخول في علاقة مع بنوكهم حيث يمكن أن تكون مشاركة في البرنامج النووي الإيراني، ومنع المؤسسات المالية من العمل في أراضيهم من خلال مكاتب وحسابات مفتوحة في إيران.

ملحق (١٠)

العقوبات الأمريكية على إيران

في ١٩٩٦م أصدر الكونجرس الأمريكي قانون العقوبات على إيران وليبيا. وتحت هذا القانون تفرض الولايات المتحدة عقوبتين من أصل سبع عقوبات على جميع الشركات الأجنبية التي تستثمر بأكثر من ٢٠ مليون دولار في مجال تنمية موارد النفط في إيران، وهي:

- الحرمان من المساعدة في بنك التصدير والاستيراد.
- الحرمان من ترخيص التصدير لصادرات الشركات المعاقبة.
- حظر على قروض أو ائتمانات المؤسسات المالية الأمريكية لأكثر من ١٠ ملايين دولار لفترة ١٢ شهرًا.
- حظر تصنيف تلك الشركات كتاجر أساسي لصكوك الدين الحكومي الأمريكي.
- منع خدمته كعميل للولايات المتحدة أو كمستحق للتمويل من قبل الحكومة الأمريكية.
- الحرمان من فرص المشتريات الحكومية الأمريكية (بما يتفق مع التزامات منظمة التجارة العالمية)؛ ومنع جميع أو بعض واردات تلك الشركات.

في يوليو ٢٠١٢، أصدرت الإدارة الأمريكية قرارها بتطبيق دفعة جديدة من العقوبات على إيران متهمة إياها بالمضي في تنفيذ برنامج نووي عسكري وتصدير الإرهاب، حيث تنطبق العقوبات الجديدة على منظمات عسكرية إيرانية ومصارف وأفراد، كما تم تجميد كل الحسابات الأميركية لهذه الجهات ومنع المواطنين الأميركيين من أي تعامل معها.

وأبرز هذه العقوبات:

- شملت العقوبات جيش الحرس الثوري الإيراني بتهمة مساهمته في نشر أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الصواريخ الباليستية القادرة على حمل الرؤوس النووية.
- كما شملت تسع شركات تابعة للحرس الثوري تعمل في مجموعة من الصناعات في القطاعات النفطية والبناء والنقل وهي: «شركة خاتم الأنبياء»، و«أورينتال أويل كيش»، و«قرب نوح»، و«ساحل للاستشارات الهندسية»، و«قرب كربلاء»، و«سپاساد، شركة هندسية»، و«عمران ساحل»، و«شركة حراء»، و«قرارگاه سازندگي قائم».
- كما شملت العقوبات ستة من قادة الحرس الثوري، بمن فيهم قائد سلاح الجو الجنرال حسين سليمي وقائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني حيث يتهم الفيلق بتأمين «الدعم المادي» لحركة طالبان وحزب الله اللبناني والمجموعات الفلسطينية المسلحة، إضافة إلى تقديم أسلحة وتمويل وتدريب وتوجيه مجموعات من المليشيات العراقية التي تستهدف وتقتل - حسب القرار - قوات التحالف والقوات العراقية والمواطنين العراقيين.
- وشملت العقوبات وزارة الدفاع حيث تقول الحكومة الأمريكية إنها تملك «السلطة الأخيرة» فيما يتعلق بهيئة الصناعات الجوية، والمؤسسة الرئيسية التي تشرف على برنامج الصواريخ البالستية الإيراني. وسبق للولايات المتحدة أن فرضت عقوبات على هذه المنظمة، حيث وردت في اللائحة أسماء ثلاثة من كبار مسؤولي الهيئة بمن فيهم رئيسها أحمد وحيد داستجردي.
- كما شملت «بنك ملي إيران»، أكبر مصرف إيراني، بتهمة تقديم خدمات مالية للبرنامجين الصاروخي والنووي الإيراني. (وكانت عقوبات أمريكية سابقة

صدرت بحق «بنك سپاه» الإيراني للأسباب السابقة، فتولى مصرف «ملي» أنشطة «سپاه»)، ولبنك «ملي» فروع في الدول الخليجية وبغداد وهونغ كونغ وهامبورغ وباريس ولندن وكابول وموسكو، بحسب ما جاء في القرار الأميركي، و«بنك ملت» بتهمة تسهيل المعاملات المتعلقة بالمنظمة الإيرانية للطاقة الذرية وشركة «نوفين» للطاقة، إضافة إلى فروع المصرف في أرمينيا وبريطانيا وكوريا الجنوبية وتركيا، و«بنك صادرات إيران» بتهمة تمويل حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ملحق (١١)

مجلس النواب الأمريكي يوافق على مشروع قانون لخفض صادرات إيران النفطية

واشنطن (رويترز) ١ أغسطس ٢٠١٣م - وافق مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ساحقة يوم الأربعاء على مشروع قانون لتشديد العقوبات على إيران موجهًا رسالة قوية إلى طهران بخصوص برنامجها النووي قبل أن يؤدي الرئيس الإيراني المنتخب حسن روحاني اليمين.

ويبرز الاقتراع أيضًا انقسامًا متناميًا بين الكونجرس وإدارة أوباما بشأن السياسة تجاه إيران قبل محادثات دولية حول البرنامج النووي الإيراني في الأشهر القادمة. ويعتقد الغرب أن إيران تسعى لتطوير سلاح نووي لكن طهران تصر على أن برنامجها النووي مخصص للأغراض المدنية.

والمشروع الذي وافق عليه مجلس النواب بأغلبية ٤٠٠ صوت ضد ٢٠ صوتًا سيخفض صادرات إيران النفطية بمقدار مليون برميل يوميًا إضافية في محاولة لتقليل تدفق الأموال إلى البرنامج النووي. وهو أول مشروع للعقوبات يحدد رقمًا لحجم الخفض في صادرات إيران من النفط.

وخفضت عقوبات سابقة فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي صادرات إيران النفطية بأكثر من النفط. وتعمل واشنطن مع كبار مستهلكي النفط الإيراني مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية لدفعهم إلى استيراد الخام من موردين آخرين.

وما زال يتعين أن يوافق مجلس الشيوخ على المشروع وأن يوقعه الرئيس باراك أوباما قبل أن يصبح قانونًا. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة المصرفية بمجلس الشيوخ مشروعًا مماثلًا في سبتمبر أيلول.

وقال منتقدو المشروع إنه يوجه رسالة عدائية إلى إيران التي انتخبت الشهر الماضي روحاني وهو رجل دين يعتبره الكثيرون أكثر اعتدالاً من الرئيس المنتهية ولايته محمود أحمدي نجاد. وسيؤدي روحاني اليمين يوم الأحد.

وقال ايد رويس رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الذي قدم مشروع القانون مع النائب الديمقراطي اليوت انجيل: إن الولايات المتحدة ليس لديها أولوية للأمن القومي أعلى من منع إيران من حيازة سلاح نووي.

وأضاف رويس أن مسعى الزعيم الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي لتطوير ترسانة نووية واضح للعيان. ومضى قائلاً: إنه سواء تغير رئيس البلاد أو لم يتغير أنا مقتنع أن الزعيم الإيراني الأعلى ينوي مواصلة هذا المسار.

وأظهر الاقتراع في مجلس النواب خلافًا متناميًا بين البيت الأبيض والكونجرس بشأن السياسة التي ينبغي اتباعها مع إيران. وقال مسؤول كبير بالإدارة يوم الأربعاء إن البيت الأبيض لا يعارض عقوبات جديدة من حيث المبدأ لكنه يريد إعطاء فرصة لروحاني.

وقبيل الاقتراع قال النائب الديمقراطي جيم مكدرموت وهو أحد الأعضاء العشرين الذين صوتوا ضد مشروع القانون: إن التعجيل بفرض عقوبات على إيران قبل أن يتولى روحاني منصبه رسميًا قد يلحق ضررًا بالجهود الرامية لنزع فتيل المسألة النووية.

وأضاف قائلًا: إنها ترسل إشارة خطيرة وتقيد قدرتنا على إيجاد حل دبلوماسي للأسلحة النوية في إيران.

ويقيد مشروع القانون أيضًا قدرة الحكومة الإيرانية على استخدام احتياطيات العملات الأجنبية ويستهدف مساعي إيران للالتفاف على العقوبات الدولية ضد قطاعها للنقل البحري.

ملحق (٢٢)

أنواع العقوبات المفروضة على إيران

العقوبات التجارية والاستثمارية:

ينطلق التوصيف الكلاسيكي لأنماط العقوبات الاقتصادية Sanctions من أنها تعني تقليص المبادلات الاقتصادية، ولذلك تكون العقوبات ناجعة ومؤثرة كلما كان البلد المعني يمتلك اقتصاد يعتمد في جانب كبير على المبادلات الاقتصادية في ضبط حركة قطاعاته الأساسية. وفي ظل تفاوت درجة الانفتاح التي تميز الأسواق الوطنية ومستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي، فإن الاقتصادات المندمجة أكثر في الاقتصاد العالمي سوف تتأثر سلبيًا بالعقوبات. وتتجلى تلك التأثيرات السلبية في الداخل المحلي للدولة المعاقبة في أشكال مختلفة مثل ارتفاع أسعار المستهلكين وازدياد البطالة وخسائر أصحاب الأعمال وتقلص المعروض من السلع في السوق المحلية. ونظرًا لارتباط السياسة والاقتصاد ارتباطًا عضويًا، تجد التأثيرات السلبية في جانب الاقتصاد ترجمة مباشرة في جانب السياسة، إذ من شأن التداعيات الاقتصادية السلبية أن تمتد سلبًا أيضًا في حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار في البلد المعني، بما يؤدي إلى التأثير في سياساتهم وتعديلها بالنهاية. ولأن كل نظام سياسي بحاجة إلى قدر من التأييد الشعبي حتى يحفظ سلطته داخليًا، فإن عامل الرضا الشعبي يؤدي دورًا لا يستهان به في توجيه السياسات، مهما كانت طبيعة هذا النظام السياسي وتركيبته وتحالفاته الداخلية. وينهض المنطق الداخلي للعقوبات على فرضية أساسها أن القيادة السياسية في البلد المعني سوف تستسلم - عند نقطة معينة - أمام الضغوط الخارجية، بسبب حساباتها المجردة للاحتفاظ بالسلطة السياسية ومن ثم الاقتصادية. وبتقليب النظر في هيكل التجارة الخارجية الإيرانية فإن التصور النظري الخاص بفرض حصار نفطي مقترن بحصار بحري يمنع تصدير النفط ويحظر الاستثمارات في قطاع النفط، يقود إلى استنتاج بأنه سيضرب النظام الإيراني في

مقتل. ويعود ذلك لأن النفط يشكل سلعة التصدير الأولى في إيران، ويمثل ما بين ٨٠ بالمئة إلى ٩٠ بالمئة من الصادرات الإيرانية، كما يمول تصدير النفط ما بين ٤٠ بالمئة إلى خمسين بالمئة من إيرادات الدولة الإيرانية. ولأن إيران تريد توسيع عمليات استخراج النفط من حقولها المكتشفة بالفعل أو القيام بعمليات استكشاف لحقول جديدة، فهي بحاجة إلى استثمارات ضخمة في قطاع النفط للوصول إلى تلك الأهداف، ولذلك فإن الحظر النفطي المقترن بإيقاف الاستثمارات الخارجية في قطاع الطاقة (النفط والغاز) سوف يؤديان منطقيًا إلى تأثيرات شاملة على كيان إيران الاقتصادي. وبالرغم من وجاهة هذا الافتراض، فقد أظهرت التجارب التاريخية السابقة أن الأنظمة الشمولية لا تسقط بالضرورة في حالة التردي الاقتصادي. وفي إيران - ومع التسليم بأزمات النظام السياسي المتأسس على مبدأ ولاية الفقيه- ما زال هناك هامش متاح للاعتراض والنقد من قبل أشخاص ومنظمات مدنية، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك الشخصيات والأحزاب لا تستطيع، بحكم موازين القوى الداخلية الإيرانية؛ استثمار الوضع الاقتصادي سياسيًا للضغط على النظام. ولكن وفي ضوء المشاعر القومية الإيرانية والتمسك بالمشروع النووي من طرف شرائح واسعة من الإيرانيين، فمن المتوقع أن تؤدي هذه العقوبات إلى تدعيم الوحدة الوطنية الإيرانية والالتفاف حول العلم الإيراني، أو ما يطلق عليه rally flag the round.

وعلى الجانب المقابل فللعقوبات المفروضة لفترة طويلة نسبيًا فعالية واضحة، ومثال يوغوسلافيا التسعينيات حاضر لتأكيد هذه المقولة، حيث استخدمت حكومة ميلوسيفيتش وقتها العقوبات الاقتصادية التي فرضت على يوغوسلافيا لتبرير الكثير من الاختناقات الاقتصادية وصولاً إلى استغلالها لتغذية المشاعر القومية الصربية. على أن المستفيد الأساسي من فرض تلك العقوبات كان المافيا اليوغوسلافية التي استغلت الضائقة المعيشية لشرائح اجتماعية واسعة لمراكمة أرباح طائلة، في الوقت الذي هاجرت فيه شرائح كبيرة من الطبقة الوسطى اليوغوسلافية إلى خارج بلادها. ولكن

في النهاية كانت التكاليف للقيادة السياسية في بلجراد أكثر من طاقتها على الاحتمال، وهو ما جعلها ترضخ لإرادة المعاقبين (بكسر القاف) وتضغط بالتالي على صرب البوسنة للقبول باتفاقات دايتون للسلام. ولأن يوغوسلافيا المنهكة اقتصاديًا وعسكريًا والمفتتة جغرافيًا لا يمكن مقارنتها بالوضع الإيراني الآن، فلا يمكن التكهن تمامًا بمقدار الشرعية التي سيخسرها النظام السياسي في إيران، إذا ما تم فرض عقوبات عليه، ومن ثم لا يمكن تقدير حجم «الإرغام» الممارس عليه لتغيير سياساته من أجل الاحتفاظ بالسلطة. وبالإضافة إلى ذلك فمن الواضح قوة ارتباط الجماهير الإيرانية بالمشروع النووي، بشكل يقارب ربما ارتباط المصريين بمشروع السد العالي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. الأكيد أنه في حال فرض حظر نفطي على إيران فإن أسعار هذه السلعة الاستراتيجية ستقفز قفزات نوعية وغير مسبوقة بما يؤثر سلبًا على الاقتصاد العالمي. فإيران هي رابع أكبر مصدر للنفط في العالم مما يضعها في موقع استثنائي بالسوق العالمية للطاقة، وينزع من الحظر النفطي أية أفق سياسي حقيقي.

صحيح أنه لا توجد دولة واحدة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن تدعم إيران تمامًا في مساعيها لامتلاك التكنولوجيا النووية، وأيضًا لا تؤيد أي دولة منها وبأي شكل من الأشكال حصول إيران لاحقًا على أسلحة نووية، ولكن هناك الحسابات الجيو - استراتيجية التي تؤثر في موقف كل دولة من الدول الخمس الكبرى. لذلك ربما يراهن صناع القرار في إيران على فيتو صيني في مجلس الأمن ضد إقرار العقوبات الاقتصادية على إيران، وذلك لأن الصين هي ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، وتتبع منذ العام ١٩٩٣ سياسة نشيطة لتأمين الطاقة، وهي السياسة التي وجدت تعبيرها بالاستثمار في دول نفطية مثل فنزويلا وإيران. وحتى عام ٢٠٠٣ استوردت الصين ١٣ بالمئة من احتياجاتها النفطية من إيران، وفي العام الذي تلاه وقعت الصين عقدًا مع إيران لتوريد الغاز بقيمة تتعدى ١٠٠ مليار دولار، وهو ما أطلق عليه «صفقة القرن». وإجمالاً فإن فرض حظر نفطي واستثمار في قطاع النفط كجزء من حزمة «العقوبات الاقتصادية» على

إيران هو إجراء عنيف يصعب أن يحظى بإجماع دولي، نظرًا لعدم تناسب العقوبة مع التهديد الذي يمثله برنامج إيران النووي.

العقوبات المالية:

على النقيض من الحظر النفطي كجزء من العقوبات التجارية والاستثمارية يمكن توقع قبول دولي أوسع لشكل آخر من العقوبات الاقتصادية على إيران وهو العقوبات المالية، التي تستهدف أساسًا مصالح الشرائح التجارية والصناعية العليا هناك. وبجانب تجميد الودائع الحكومية وودائع الشركات والأفراد الذين يحملون جنسية الدولة المعاقبة، تعد عملية عرقلة نفاذ الاستثمارات إلى ذات الدولة ركنًا مهمًا من أركان العقوبات المالية. كما يتضمن هذا النوع من العقوبات تصعيب الشروط الخاصة بإعادة الجدولة للديون المستحقة على البلد المعاقب، وهو ما يزيد من أزمة ديونها الخارجية ويضغط بشدة على صناعة القرار الاقتصادي فيها، وكذلك على احتياطاتها من العملات الصعبة، التي سوف تستهلك في دفع الفوائد والأقساط لسداد ديونها الخارجية. وفي ذات السياق يمكن النظر إلى إيقاف الدول الصناعية لقروض التصدير التي تمنحها لشركاتها الوطنية في حال كانت الصادرات متجهة إلى الدولة المعاقبة. وقروض التصدير هي تسهيلات تقدمها الدول لشركاتها الوطنية لتنشيط الصادرات في صورة قروض حتى تحصيل أثمان بضائعهم من البلد المستورد، وهو ما يستهدف تعظيم القدرات التنافسية لشركات هذه الدول أمام الشركات المنافسة من دول أخرى، ولكنه يعطي في ذات الوقت جاذبية خاصة للبلد المستورد عند المصدرين. وبإيقاف هذا النوع من القروض الممنوحة للصادرات المتجهة إلى البلد المستهدف بعقوبات، يجد المصدرون أنفسهم في وضع يفتقد إلى المزايا الممنوحة لهم في حال قاموا بالتصدير إلى بلد غير معاقب فيتوقفون عنه. وتتضمن حزمة هذا النوع من العقوبات أيضًا رفع العملة الوطنية للبلد المعاقب من لائحة المبادلات النقدية الدولية، والإجراء الأخير لا يصعب عملية المبادلات التجارية

بشدة فقط، ولكنه يمس أيضًا بسمعتها الاقتصادية الدولية. وعلى النقيض من العقوبات التجارية والاستثمارية يتميز هذا النوع من العقوبات المالية بأنه لا يحتاج إلى غطاء دولي من مجلس الأمن، إذ هو عبارة عن إجراءات عدائية تجاه الدولة المعنية، ولكنها لا تمثل خرقًا واضحًا لنصوص القانون الدولي. فهذه الإجراءات يتم اعتمادها من الدول الصناعية فرادى، في عمليات متكررة ودورية، للضغط بأحدها على صناع القرار في دول العالم الثالث بغية دفعهم للاستجابة لمطالب محددة. والأمثلة التاريخية تستعصي على الحصر من فرط شيوعها في العلاقات الدولية، ولكن الجديد هنا هو ربط هذه الإجراءات كلها ونظمها معًا في سلسلة لا تنفصم، وباشتراك أكثر من دولة وليس دولة واحدة فقط، وذلك لجعلها بمثابة عقوبات، وهو ما يتوقع أن تحاوله الدول الغربية مع إيران. ولكن العقوبات المالية في حالة إيران لن تكون مؤثرة بالقدر الذي ربما تكون عليه في حالات دول أخرى، إذ إن سعر النفط المرتفع منذ العام ٢٠٠٥ جعل طهران تبني احتياطات نقدية كبيرة في مواجهتها النووية، تلك التي استعدت لها حتى قبل انتخاب محمود أحمدي نجاد في ذلك العام. كما أن طهران ليست زبونًا مستديمًا على أبواب المؤسسات الدولية للاقتراض منها. صحيح أن الدول الصناعية السبع الكبرى منعت البنك الدولي من تقديم قروض لإيران، إلا أن الحجم الصغير لهذه القروض جعل الأبعاد السياسية والاقتصادية في أضيق الحدود بحيث لم تتجاوز الدلالات الرمزية لهذا المنع. ومن المفيد في هذا السياق ملاحظة أن طهران لم تتقدم بأية طلبات للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي، وحتى الآن اكتسبت إيران سمعة دولية جيدة كبلد مستورد وسوق لتصريف المنتجات الصناعية ذات الجودة العالية، وبالتالي فإن منع قروض التصدير عن الشركات الأوروبية الراغبة في التصدير لإيران سوف يمس هذه الشركات أولاً وقبل أن يمس إيران. ولأن التومان الإيراني عملة غير قابلة للصرف الكامل دون وسائط حسابية أخرى في الأسواق العالمية - مثله في ذلك مثل كل عملات الدول العربية غير النفطية - فإن رفع التومان الإيراني من لائحة المبادلات الدولية سوف يمس العملة الإيرانية ولكن في

حدود. لكل هذه الأسباب لا يتوقع للعقوبات المالية أن تؤتي ثمارها مباشرة، أو أن تؤثر سريعًا على حسابات صنع القرار السياسي الإيراني، ولكن هذه الحزمة من الإجراءات بالترافق مع «العقوبات الذكية» ستكون مؤثرة على المدى المتوسط.

العقوبات الذكية:

وزراء خارجية ألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين يجتمعون لمناقشة البرنامج النووي الإيراني، في برلين، مارس ٢٠٠٦.

تستهدف «العقوبات الذكية» بالأساس قطاعات النخبة في البلد المعني من طريق ضرب مصالحها، ودفع هذه النخبة للضغط على نظامها السياسي. ولذلك لا تصطدم «العقوبات الذكية» في المرحلة الأولى بجماهير البلد المعاقب، وهو ما يوفر لها مزية لا تتوافر لدى العقوبات الاقتصادية الاعتيادية. وهذه المزية تتلخص في الحيلولة دون استثمار النظام للعقوبات الاقتصادية، وتحويلها إلى أداة لربط الجماهير بالمشروع السياسي للنظام. و«العقوبات الذكية» تؤثر بالتالي على النظام ككل وعلى أجنحة معينة فيه، بحيث تضغط عليه أو تحجب تأييدها عنه. ولكن هذا النوع من العقوبات يتطلب - شأنه شأن باقي أنواع العقوبات - تنسيقًا دوليًا على الصعيد التقني والسياسي، وهو ما سيكون متاحًا إذا ما تغطت بغطاء الشرعية الدولية عبر قرار من مجلس الأمن. ويمكننا أن نتصور أيضًا أن حزمة «العقوبات الذكية» ستتضمن إيقاف تصدير المنتجات التكنولوجية المتطورة إلى إيران، بحجة أنها ستستخدم لأغراض عسكرية أو نووية، على مثال الحظر الذي فرضه العالم الغربي على دول الكتلة الشرقية إبان الحرب الباردة. ومرورًا بحظر هبوط الطائرات الإيرانية المدنية في مطارات العالم المختلفة والتضييق على خطوط ملاحتها البحرية. وفي السياق نفسه يمكن تصور الإقدام على منع الفرق الرياضية الإيرانية المختلفة من المشاركة في البطولات العالمية المختلفة، للتأثير على الرأي العام الإيراني ونخبته. ومن الممكن أن يتضمن هذا النوع من العقوبات أيضًا وضع أفراد من النخبة

الإيرانية على القائمة السوداء للدخول إلى دول العالم المختلفة، وهذا المنع له مغزى سياسي من الطراز الأول وهو أن سياسة إيران النووية تتسبب في عزلتها الدولية. وعلاوة على كل ذلك يقدر هروب رأس المال - طبقًا لتقديرات خبراء أوروبيين - بحوالي ٣ مليار دولار سنويًا، وهو ما يعني دلالتين على مستوى عال من الأهمية في هذا السياق. إذ إن ذلك يعني من ناحية عدم اطمئنان شريحة البورجوازية التجارية في البازار، إلى مناخ الاستثمار في بلدها. ومن ناحية أخرى يشي ذلك بدرجة الارتباط العضوي العالية نسبيًا بين «البازار» وبين مراكز الرأسمالية العالمية التي تهرب إليها المليارات الإيرانية سنويًا. فالبازار، المعادي تاريخيًا لنفاذ الصادرات الأجنبية إلى الأسواق الإيرانية، قد قام بتمويل ثورتي إيران في القرن العشرين: الثورة الدستورية في العام ١٩٠٥ والثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩ بسبب استسلام السلطة السياسية القاجارية والبهلوية أمام رأس المال العالمي ومنتجاته الصناعية. وبالرغم من ذلك فإن حجم هروب رأس المال من إيران يشير إلى أن عداء البازار لرأس المال العالمي هو عداء في حدود، إذ يأتمن البازار الأخير على أرصدته المستقرة في عواصمه، ولكنه لا يريد منافسته فقط في الأسواق الإيرانية. بمعنى آخر فإن الطابع «الجذري» للبازار في معاداة الغرب، والذي صار من المسلمات في الأدبيات السياسية الإيرانية منذ الثورة الإسلامية، هو أمر نسبي. والبازار له فعله التاريخي في التأثير على البنى الاجتماعية والسياسية في إيران، إذ كانت العناوين الكبرى للنظام السياسي الإيراني، وما زالت، مثل تنويعات سياسية على لحن اقتصادي - اجتماعي بازاري بامتياز. ولأن مصالح البازار تتضرر تاريخيًا من جراء فتح الأسواق الإيرانية أمام السلع الأجنبية التي تهدد مثيلاتها الوطنية، فقد كانت سياسات الحماية الجمركية علمًا على مجمل السياسات الاقتصادية الإيرانية منذ قيام «جمهورية إيران الإسلامية» وحتى الآن. ولهذا يمكن رؤية مصالح البازار بيرقًا ينتظم خلفه رجالات الدولة الإيرانية على اختلاف أصولهم الاجتماعية، وعليه فإن البورجوازية التجارية الإيرانية هي ركن أساسي في التحالف الإيراني الحاكم؛ المكون منهم ومن طبقة رجال الدين. تأسيسًا على هذه

الخلفية يمكن توقع أن هذا النوع من العقوبات سيضغط بالفعل على مصالح البازار وأرباحه وودائعه، ويؤثر سلبًا بالتالي على تناغم جناحي النظام الإيراني، بما يحدث تناقضات متأسسة على المصالح بين جناحيه، ولكن هذه التناقضات تحتاج إلى الوقت لإنضاجها، ناهيك عن تفعيلها واستثمارها.

وبسبب الإشكالات المتولدة عن كل نوع من العقوبات الاقتصادية، يمكن اعتبار أن «العقوبات الذكية» هي الاحتمال الأكثر واقعية في البداية لممارسة الضغوط على طهران. ولكن «العقوبات الذكية» بالرغم من ظهورها كوسيلة أكثر احتمالاً ليست سوى أداة للسياسة الخارجية، بحيث لا يمكن اعتبارها بديلاً عن استراتيجية واضحة للتأثير على القرار السياسي الإيراني. وإن تمثل الهدف النهائي للعقوبات بأنواعها المختلفة في القدرة على دمج الهدف السياسي الاستراتيجي أي التأثير على القرار السياسي، ودمج العقوبات به وجعلها أداة له؛ فإن استخلاص دروس الماضي له أهمية استثنائية في هذا السياق. وإذا ما تم التفكير بفرض إجراءات إجبارية على إيران يجب أن يكون التهديد - بناء على المنطق الاستراتيجي - واقعيًا وممكنًا بحيث لا يضرب مصالح أطراف دولية. وهنا يظهر بوضوح أن الإجماع الدولي هو الشرط الأساس لنجاح هذه العقوبات في التأثير على قرار طهران السياسي. ومثال العقوبات الاقتصادية التي تفرضها واشنطن منذ عام ١٩٨٠ على طهران يزيد من ثقل هذه الفرضية، إذ كانت نتيجة الحصار الأمريكي أن إيران استوعبته وفتحت نوافذ خارجية أخرى على الأقطاب الدولية المختلفة، مما جعل الشركات الأمريكية هي المتضرر الأساسي من عقوبات حكوماتها على إيران، وبالتالي فلم تستطع السياسة الأمريكية بمفردها في التأثير على معادلات الربح والخسارة الإيرانية بشكل يدفع طهران لتغيير سياستها. وتقلص تأثير الحصار الاقتصادي الأمريكي، طبقًا لتقديرات واقعية، في حدود خسارة إيرانية تقدر بما بين ١ بالمئة إلى ٣٫٦ بالمئة فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الإيراني خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠١. ولا

يمكن تصور نجاح للعقوبات الاقتصادية - بغض النظر عن نوعها - في إجبار النظام الإيراني على تغيير سياسته النووية بدون مشاركة أوروبا وروسيا والصين.

التأثيرات:

قالت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية: إن سوء إدارة الحكومة الإيرانية للاقتصاد والعقوبات الدولية على إيران بسبب برنامجها النووي تسبب في ارتفاع كبير في معدل التضخم في البلاد. وأضافت أن بدء تنفيذ العقوبات الأمريكية الجديدة في يوليو ٢٠١٢، ضد إيران تستهدف خفض صادرات النفط الإيراني سيزيد من سوء وضع الاقتصاد الإيراني.

ونتيجة لتلك العقوبات فقد الريال الإيراني نصف قيمته مقابل العملات الأخرى في ٢٠١١، كما ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بصورة كبيرة. ويقول اقتصاديون إن أسعار السلع ارتفعت بأكثر من المستوى المعلن رسمياً وهو ٢٥٪ بينما ارتفع سعر الخبز ١٦ ضعفاً منذ رفع الدعم الحكومي عنه في عام ٢٠١٠.

وقالت الصحيفة إن ضعف قدرة إيران على بيع النفط وهبوط احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية والسياسات الخاطئة التي ينفذها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد كلها تخلق بيئة تفرض على المواطنين والبنوك والشركات والمؤسسات الحكومية السعي لحماية نفسها إما عن طريق تحويل العملة الإيرانية التي يملكونها إلى دولارات أو الاستثمار في أصول عقارية.

ويقول اقتصاديون: إن العقوبات الغربية منعت إيران من الحصول على احتياطيات النقد الأجنبي الذي تحتاجه لدعم عملتها. ويضيف هؤلاء أن معظم الضرر الذي لحق بالاقتصاد كان سببه الطفرة في الواردات التي حدثت بعد زيادة أسعار النفط في ٢٠٠٥.

ومع هذه الزيادة اضطر المنتجون الإيرانيون المحليون إلى إغلاق المصانع وتسريح العمال مما جعل البلاد أكثر ضعفاً في مقابل العقوبات الغربية. فقد حولت الشركات التي كان من المفترض أن تساعد في إنتاج السلع التي تشملها العقوبات أعمالها إلى قطاع الإنشاءات والمضاربات والعقارات والمواد الخام.

وقالت نيويورك تايمز: إنه حتى بالنسبة لموظفي الحكومة فقد أصبحت وظائفهم غير آمنة. وذكرت أن أحد مسؤولي الحرس الجمهوري اعترف في مقابلة نشرت يوم الخميس الماضي مع صحيفة صبح إي صادق أن الحكومة أصبحت تتأخر في دفع مرتبات الجنود.

واتهم المسؤولون الحكوميون والمشرعون الإيرانيون الغرب في التسبب بالمشكلات الاقتصادية الإيرانية. واتهم علي لاريجاني رئيس البرلمان الحكومة في الأسبوع الماضي بالإخفاق في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة السياسات العدائية التي تواجهها البلاد.

وقالت الصحيفة إن العديد من الاقتصاديين يعتقدون أنه حتى بدون العقوبات فإن إيران كان من الممكن أن تواجه مشكلات كبيرة مثل ارتفاع التضخم الناتج عن إنفاق أموال النفط، والدعم الحكومي للمواد الغذائية والمحروقات الذي يثقل كاهل الموازنة ويشجع على الاستهلاك، إضافة إلى انكماش القاعدة الصناعية في البلاد.

وقال اقتصادي إيراني إن الكثير من أساسيات الاقتصاد الإيراني دمرت خلال الأعوام الماضية.

المصادر:

1 - Ariel Zirulnick 24 February» .2011 Sanction Qaddafi ?How 5 nations have reacted to sanctions :Iran«. The Christian Science Monitor. Retrieved 13 February2012.

2 - Wright, Steven. The United States and Persian Gulf Security: The Foundations of the War on Terror, Ithaca Press, 2007 ISBN 978 - 0 - 86372-321- 6.

٣- «العقوبات الأميركية الجديدة ضد إيران». الجزيرة نت. -2012 07 - 02. Text «url http://www. aljazeera. net/news/pages/0b7eb8ac - a537 - 4f8b - a428 - 35a1738b7359 «ignored (help).

٤- «العقوبات تزيد الاقتصاد الإيراني سوءاً» الجزيرة نت -2012 07 - 02. Retrieved 2012- 07 - 03.

٥ - مصطفى اللباد، أجزاء من ورقة «إيران والنظام الدولي»، جامعة القاهرة، إبريل ٢٠٠٦.

ملحق (١٣)

البيان الختامي لقمة دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية

الرياض في ٢١ إبريل / واس - ٢١/ ٠٤/ ٢٠١٦م.

أكد أصحاب الجلالة والسمو قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفخامة الرئيس باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في قصر الدرعية بالرياض مساء اليوم في ختام أعمال قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار للمنطقة.

جاء ذلك في البيان الختامي الذي صدر عن قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وبثته وكالة الأنباء السعودية وفيما يلي نصه:

- بناء على الدعوة الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز عقد قادة دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية اجتماعهم اليوم في الرياض لإعادة التأكيد على الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار للمنطقة حيث استعرض القادة التقدم الملموس الذي تم إحرازه منذ القمة الأولى التي عقدت في كامب ديفيد في مايو ٢٠١٥م بما في ذلك التدابير التي اتخذت لتعزيز التعاون بين مجلس التعاون والولايات المتحدة وتعميق الشراكة بينهما.

وبالنظر إلى جسامة التحديات التي تشهدها المنطقة أبدى القادة التزامهم باتخاذ المزيد من الخطوات العاجلة لتكثيف الحملة لهزيمة تنظيم «داعش» وتنظيم القاعدة

وتخفيف حدة الصراعات الإقليمية والسعي لإيجاد الحلول لها وتعزيز قدرة دول مجلس التعاون على التصدي للتهديدات الخارجية والداخلية ومعالجة الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار والعمل معًا للحد من التوترات الإقليمية والطائفية التي تغذي عدم الاستقرار.

وبحث القادة رؤية مشتركة للتعامل مع الصراعات الأكثر إلحاحًا في المنطقة معربين عن ترحيبهم بالتقدم المهم الذي تحقق منذ قمة كامب ديفيد مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على المكاسب التي تم تحقيقها.

وبناء على هذا التقدم أكد القادة على دعمهم المبادئ المشتركة التي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد بما في ذلك إدراكهم المشترك بأنه ما من حل عسكري للصراعات الأهلية المسلحة في المنطقة التي لا يمكن حلها إلا من خلال السبل السياسية والسلمية واحترام سيادة جميع الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وكذلك الحاجة لحوكمة شاملة تشمل حماية الأقليات واحترام حقوق الإنسان في الدول التي تمر بتلك الصراعات.

وأعرب القادة عن تضامنهم مع الشعب السوري مؤكدين أهمية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن / ٢٢٥٤ / القاضي بالسماح بالوصول الفوري للمساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها وإطلاق سراح جميع المعتقلين عشوائيًا.

وأكد القادة أيضًا عزمهم ترسيخ وقف الأعمال القتالية والحاجة للانتقال السياسي بدون بشار الأسد مع الحفاظ على مؤسسات الدولة والتركيز على محاربة داعش وجبهة النصرة.

وأعرب الجانبان عن قلقهم العميق بشأن معاناة اللاجئين والنازحين داخل البلاد.. كما رحبا بخطط الولايات المتحدة لعقد قمة رفيعة المستوى حول وضع اللاجئين في سبتمبر ٢٠١٦ ومما يتيحه ذلك من فرص لحشد المزيد من الدعم الدولي مؤكدين الحاجة إلى تقديم المزيد من المساعدات للاجئين خلال الفترة القادمة.

وشجع القادة تحقيق المزيد من التقدم في العراق نحو تخفيف التوترات الطائفية والعمل على تحقيق حوكمة شاملة ومصالحة بين كافة العراقيين بما في ذلك معالجة المظالم المشروعة لجميع مكونات المجتمع العراقي من خلال تنفيذ الإصلاحات.

وتعهد القادة بدعم جهود العراق الرامية إلى هزيمة داعش ودعوا إلى تكثيف الجهود لإعادة الاستقرار في المناطق التي تم تحريرها من داعش لتقديم المساعدات للاجئين والنازحين داخل العراق.

ورحب القادة بوقف الأعمال القتالية في اليمن وعبروا عن دعمهم له مناشدين كافة الأطراف اليمنية بالالتزام به.. وعبروا عن استمرار دعمهم القوي لجهود المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ وشددوا على أهمية التقدم في المحادثات الجارية في الكويت.

وناشدوا جميع الأطراف اتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لتحقيق تسوية سياسية دائمة وشاملة للصراع وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم «٢٢١٦» لسنة ٢٠١٥ والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني اليمني.

وإدراكًا للمعاناة الإنسانية الهائلة للشعب اليمني دعا القادة إلى العمل على إيصال المساعدات الإنسانية والغذاء والدواء والوقود والسلع التجارية إلى الشعب اليمني بأكمله دونما معوقات وبأسرع وقت ممكن.. كما تعهدوا بدعم إعادة إعمار اليمن على المدى البعيد بما في ذلك العمل على تكامله الاقتصادي مع اقتصادات مجلس التعاون.

وفيما يخص الشأن الليبي رحب القادة بتولي حكومة الوفاق الوطني في طرابلس مقاليد الحكم وأعربوا عن وجهة نظرهم القوية بأن يتجاوز كافة الليبيين في كافة أرجاء البلاد المعوقات التي يحاول المعرقلون وضعها واحترام سلطة وشرعية الحكومة وانتهاز هذه الفرصة الهامة لتحقيق مستقبل يعمه السلام والرخاء.

كما ناشد مجلس التعاون والولايات المتحدة المجتمع الدولي بمساعدة عمل حكومة الوفاق الوطني في التصدي للتحديات التي تواجه ليبيا بما في ذلك التهديد الخطير المتمثل في داعش.

وأكدت دول مجلس التعاون والولايات المتحدة على ضرورة حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس اتفاق سلام عادل ودائم وشامل يفضي إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة ومتماسكة جغرافيًا تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل بأمن وسلام.

ولتحقيق ذلك جدد القادة تأكيدهم على أهمية مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ وقرروا استمرار التنسيق الوثيق بينهم بشأن الجهود الرامية إلى حث الطرفين على إبداء التزامهما من خلال السياسات والأفعال بحل الدولتين.

وتأكيدًا لالتزامهما المشترك بمحاربة الإرهاب بكافة أشكاله رحب مجلس التعاون والولايات المتحدة بالتقدم المحرز في تقويض مكاسب داعش على الأرض في كل من سوريا والعراق.

كما رحبت الولايات المتحدة بمشاركة ودعم دول مجلس التعاون في التحالف الدولي ضد داعش، وأشادت بالجهود الحازمة لدول مجلس التعاون في منع الهجمات الإرهابية وتبادل المعلومات حول المقاتلين الأجانب في التنظيمات الإرهابية والأعمال التي قامت بها دول المجلس في مكافحة خطاب وفكر تنظيم داعش ورسائله الإرهابية وجهودها الشاملة لمكافحة التطرف العنيف.

كما شدد القادة على أهمية الإجراءات التي يتم اتخاذها للتصدي لهذا التهديد وذلك بالتوازي مع التقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية للصراع، معربين عن قلقهم حيال محاولات القاعدة وداعش في شبه الجزيرة العربية لاستغلال فراغ السلطة في اليمن.

واستعرض القادة التقدم المحرز في التحالف الإسلامي ضد الإرهاب متعهدين بتعزيز شراكتهم لمكافحة الإرهاب.

وأكدت الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون تأييدهما للخطة الشاملة للعمل المشترك مع إيران منوهين إلى أن تنفيذ الخطة حتى الآن قد حال دون سعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي مما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد القادة على ضرورة اليقظة حيال تصرفات إيران المزعزعة لاستقرار المنطقة بما في ذلك برنامجها للصواريخ الباليستية ودعمها الجماعات الإرهابية مثل حزب الله وغيره من وكلائها المتطرفين في كل من سوريا واليمن ولبنان وغيرها.

وللمساعدة في الوصول إلى نهج مشترك حيال تلك الأنشطة تعهدت الولايات المتحدة ومجلس التعاون بزيادة تبادل المعلومات حول إيران والتهديدات غير التقليدية في المنطقة.

كما تعهدت دول مجلس التعاون بدراسة معمقة لعروض الولايات المتحدة للتعاون في مجال الأمن البحري والوصول على وجه السرعة إلى اتفاق حول الخطوات اللازمة لتنفيذ نظام دفاعي تكاملي للإنذار المبكر ضد الصواريخ الباليستية.

وشدد الجانبان على ضرورة الحوار الموسع لحل الصراعات في المنطقة واهتمامهما المشترك في تخفيف التوترات الطائفية.

وأكدت دول مجلس التعاون على استعدادها لبناء الثقة وتسوية الخلافات الطويلة الأمد مع إيران شريطة التزام إيران بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سلامة الأراضي بما يتفق مع القانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.. وأن سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في استخدام كافة عناصر القوة لتضمن مصالحها الجوهرية في منطقة الخليج وردع ومواجهة أي عدوان خارجي ضد حلفائها وشركائها كما فعلت في حرب الخليج هو أمر لا يقبل الشك.

ومن هذا المنطلق فإن الولايات المتحدة على استعداد للعمل سويًا مع دول مجلس التعاون لردع ومواجهة أي تهديد خارجي يستهدف سلامة أراضي أي من دول مجلس التعاون يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة.

كما يعرب قادة دول مجلس التعاون بدورهم عن التزامهم باستكمال دراسة عروض الولايات المتحدة في مجال التعاون العسكري والتدريب الهادف إلى تعزيز قدرة دول الخليج على لعب دور أكبر في مواجهة التحديات الإقليمية.

واستمع القادة إلى تقرير عن الاجتماع المشترك لوزراء الدفاع في دول المجلس والولايات المتحدة الذي أكد أهمية التمارين العسكرية بين مجلس التعاون والولايات المتحدة.

وأعلن القادة أن دول المجلس والولايات المتحدة ستبدأ على الفور في التخطيط لإجراء تمرين عسكري مشترك في مارس ٢٠١٧ لعرض القدرات العسكرية المشتركة للجانبين.

كما وافق مجلس التعاون على التنفيذ العاجل لمبادرة جديدة لتدريب وحدات مختارة من قوات العمليات الخاصة من دول مجلس التعاون لتعزيز القدرات العملياتية المشتركة لمكافحة الإرهاب.

وأيدت دول المجلس توسعة نطاق التعاون مع الولايات المتحدة في مجال أمن الفضاء الإلكتروني «الأمن السيبراني» وتبني معايير التشفير الإلكتروني التي وضعتها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة ودول مجموعة العشرين.

وأبدت الولايات المتحدة استعدادها لدعم جهود مجلس التعاون في تنويع اقتصاداتها والتكيف مع التحديات الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط والديموغرافيات المتغيرة واحتياجات الحوكمة الفعالة.

وفي سبيل ذلك وافقت دول مجلس التعاون على مقترح الولايات المتحدة بإطلاق حوار اقتصادي على المستوى الوزاري بين الجانبين عام ٢٠١٦ وذلك استكمالًا للأنشطة القائمة بموجب «الاتفاقية الإطارية بين الجانبين حول التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني» الموقعة عام ٢٠١٢.

وبالإضافة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الجانبين فإن هذا الحوار يهدف للمساعدة في تنفيذ السياسات الاقتصادية وسياسات الطاقة الهادفة إلى توفير موارد أخرى لتلبية احتياجاتها التنموية.

كما أكد القادة على المنافع المتبادلة للتعاون بينهما في مجال قضايا المناخ وعبروا عن التزامهم بالسعي نحو تبني تعديلات مناسبة لبروتوكول مونتريال في ٢٠١٦م للتخلص من انبعاثات «هايدروفلوروكاربون».

وأكد القادة التزامهم بمواصلة التنسيق الوثيق بين مجلس التعاون والولايات المتحدة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك من خلال اجتماعات وزراء الخارجية والدفاع من الجانبين والسعي لعقد قمة سنوية على مستوى القادة.

ورحبت الولايات المتحدة برغبة مجلس التعاون في افتتاح مكتب في واشنطن لمتابعة هذه الشراكة وتعهدت ببذل الجهود لتحقيق ذلك.

كما وجه القادة بأن تجتمع كافة مجموعات العمل المشتركة مرتين على الأقل في السنة وذلك بهدف تسريع وتيرة الشراكة حول مكافحة الإرهاب وتيسير نقل القدرات الدفاعية الحساسة والدفاع ضد الصواريخ الباليستية والجاهزية العسكرية والأمن الإلكتروني «السيبراني».

ولضمان استمرارية تلك الأنشطة والتنفيذ العاجل للقرارات التي تضمنها البيان المشترك لكامب ديفيد بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٥ وملحقه وهذا البيان وجه القادة الأجهزة

المعنية لدى الجانبين بتعزيز أطر الشراكة بينهما بما في ذلك «منتدى التعاون الاستراتيجي الخليجي الأمريكي».

وعبر القادة عن ارتياحهم لمسيرة الشراكة الدائمة بين مجلس التعاون والولايات المتحدة مؤكدين على الأهمية القصوى لهذه الشراكة في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

المصدر:

وكالة أنباء الإمارات (Agency News Emirates).

ملحق (١٤)

بيان: الحوار الاستراتيجي بين الكويت وواشنطن يساهم في تنفيذ الرؤية المشتركة

٢١/ ١٠/ ٢٠١٦م

واشنطن: ٢١ - ١٠ (كونا):

ترأس وزير الخارجية الأمريكي جون كيري والشيخ صباح خالد الحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الدورة الأولى للحوار الاستراتيجي بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية. وعقب انتهاء الحوار الذي عقد اليوم الجمعة في العاصمة الأمريكية واشنطن أشار الجانبان في بيان مشترك إلى أنه من المرتقب أن يساهم هذا الحوار في رسم عمل البلدين على مدى الأعوام ٢٥ المقبلة نحو تنفيذ الرؤية المشتركة للرئيس باراك أوباما وصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للتعاون الثنائي في مختلف مجالات الشراكة المفيدة للطرفين. وقال البيان إن الجانبين ناقشا مبادرات محددة لتعزيز التعاون في مجالات الدفاع والأمن والاقتصاد والتجارة والسياسة والتعليم والعلوم والسلك القنصلي وإنشاء مجموعات عمل لإحراز تقدم في كل منها وفي غيرها من المجالات وذلك قبل انعقاد الدورة المقبلة من الحوار الاستراتيجي. وأكدت الولايات المتحدة ودولة الكويت نيتهما البناء على الشراكة في مجال الدفاع والتي تساعد في ضمان المصالح الوطنية والإقليمية المتبادلة في وقت توجه الوزير كيري بالشكر إلى الشيخ صباح الخالد على المساعدة التي تقدمها الكويت في الحرب ضد ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وعلى ريادتها في التحالف العالمي لمكافحة هذا التنظيم. وأبدت الولايات المتحدة استعدادها للعمل المشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها الكويت لردع ومواجهة أي تهديد

خارجي لوحدة أراضي دول المجلس قد يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. من جهته أعرب الجانب الكويتي عن تقديره للتعاون الدفاعي القوي بين البلدين في وقت كلف الجانبان فرقهما المختلفة بوضع استراتيجية مشتركة لتنفيذ تدابير محددة لتعزيز هذه الشراكة وتعهدا بمواصلة التنسيق من خلال اللجنة العسكرية المشتركة بينهما. وفي المجال الأمني أعربت الولايات المتحدة عن التزامها بأمن الكويت وبالعمل مع الكويت لضمان سلامتها وأمنها الداخلي فيما تعهد الجانبان بتعزيز شراكتهما الأمنية ومن دون أن تقتصر على مكافحة الإرهاب ومواجهة تمويله لا سيما من خلال تعزيز تبادل المعلومات مع التطلع لترؤس الكويت مجموعة العمل المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٧. كما رحبت الولايات المتحدة بانضمام الكويت إلى كل من هولندا وتركيا بالترؤس المشترك لمجموعة العمل الخاصة بمواجهة تدفق المقاتلين الأجانب في تنظيم (داعش) والتابعة للتحالف العالمي، كما تعهد الجانبان بمواصلة جهودهما في مجال مكافحة التطرف العنيف وفي المسائل الأمنية الأخرى مثل الأمن الإلكتروني واتفقا على إنشاء فريق عمل لمتابعة وضمان استمرار التقدم. وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي أقر الجانبان بالفرص التجارية العديدة المحتملة للمشاركة الاقتصادية الموسعة حيث عرض المسؤولون الكويتيون لخطط تنويع اقتصاد بلادهم وزيادة التعاون الاقتصادي. وأبدى الجانبان تشجيعهما للمقترحات الكفيلة بزيادة النشاط التجاري الأمريكي في الكويت وزيادة استثمارات الكويت في الولايات المتحدة حيث شكل الجانبان مجموعة عمل للدفع نحو إحراز تقدم في تحقيق هذه الأهداف. كما أكدت الولايات المتحدة والكويت على قيمة العلاقات والتواصل بين شعبيهما بالنسبة للعلاقات الثنائية، وأشارتا إلى نمو التبادلات التعليمية والبحث العلمي بشكل كبير بينهما في السنوات الأخيرة، مشددتين على وجود فرص لزيادة توسيع وتعميق هذه الروابط. وأعرب البلدان عن رغبتهما في رؤية المزيد من الكويتيين ينضمون إلى نحو ١٣ ألف طالب يدرسون في الولايات

المتحدة حاليًا وتعهدا باستكشاف سبل تعزيز الدعم للنجاح الأكاديمي والمهني للطلاب والباحثين بهدف تعزيز المصالح الوطنية المشتركة. كما التزم الجانبان باستكشاف سبل جديدة لتوسيع الأبحاث والتعاون الفني بين الجامعات والمؤسسات البحثية الأمريكية والكويتية، فيما وجهت الحكومة الأمريكية دعوة لوزير التعليم العالي الكويتي لزيارة الولايات المتحدة ولقاء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من القطاع الخاص. وشكل الجانبان مجموعة عمل مشتركة مهمتها استكشاف سبل زيادة تبادل الطلاب ووضع وسائل محددة لتوسيع البحوث العلمية والتعاون التقني. وفي سياق رفع مستوى التواصل بين شعبي البلدين أكد الجانبان أهمية الإخطار القنصلي الفوري عن المواطنين المحتجزين في أي من البلدين وذلك تمشيًا مع التزاماتهما الدولية، كما أعربا عن التزامهما بالحفاظ على إعلام بعضهما البعض بالمسائل المتعلقة بالشؤون القنصلية وبإنشاء فريق عمل يركز على القضايا القنصلية. وأكدا أيضًا ضرورة التعاون الوثيق في مسائل الجمارك والهجرة مؤكدين تطلعهما إلى توقيع اتفاقية المساعدة المتبادلة في مجال الجمارك قبل نهاية عام ٢٠١٦ والتي ستسمح بزيادة تبادل المعلومات والتدريب والإنفاذ. وأوضح البيان المشترك في الختام أن الوزير جون كيري والشيخ صباح الخالد سلطا الضوء على المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والكويت والتي تشكل الأساس لمواصلة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

ولفت إلى أن مجموعات العمل التي أنشئت في هذا الاجتماع تعتزم التشاور بشكل منتظم من أجل إحراز تقدم ملموس لشعبي البلدين، فيما أقر الجانبان بأن اجتماع اليوم كان بمثابة تبادل شامل أنشأ خريطة طريق لتعميق الشراكة بين الكويت والولايات المتحدة في السنوات المقبلة وأكدا تطلعهما إلى مناقشة جدول أعمال أوسع في الحوار الاستراتيجي المقبل في الكويت عام ٢٠١٧. (النهاية) س د / ر ج.

ملحق (١٥)

بنود الاتفاقية العسكرية الروسية السورية

الأربعاء ١١/ ٤/ ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠/ ١/ ٢٠١٦م

اتفاق روسي سوري سري كشفت تفاصيله صحيفة واشنطن بوست الأميركية نقلًا عن موقع حكومي روسي، يفتح باب الأراضي السورية على مصراعيه أمام جنود وأسلحة القوات الجوية الروسية، ويحصن قوات الاتحاد الروسي من أي متابعة أو مساءلة قانونية أو قضائية كانت سورية أم من أطراف ثالثة.

اتفاق سري: نشرت واشنطن بوست يوم ١٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦ ما قالت إنها بنود اتفاق سري وُقّع بين النظامين الروسي والسوري يوم ٢٦ أغسطس/ آب ٢٠١٥، نقلته الصحيفة الأميركية عما قالت إنه موقع حكومي روسي لم تسمه.

المقال الذي ضم بنود الاتفاق، حرر باسم مايكل بيرنباوم، مدير مكتب الصحيفة في موسكو، ومراسلها السابق في برلين.

وقد نقلت صحيفة «فيدوموستي» الروسية عن مصادر لم تسمها أن الاتفاق وقعه كل من وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو ونظيره السوري فهد جاسم الفريج.

ويُفهم أنه بموجب ذلك الاتفاق، الذي لم تؤكد أطرف رسمية في روسيا أو سوريا صحته، انخرطت موسكو في الحرب بسوريا إلى جانب نظام بشار الأسد، عبر إرسال طائراتها وصواريخها المتطورة.

وبعد زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لموسكو في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٥، ولقائه نظيره الروسي فلاديمير بوتين، أشاد الأسد بالتدخل العسكري في سوريا، معتبرًا أنه حال دون حدوث الأسوأ.

وقال الأسد - في تصريحات نقلها الإعلام الرسمي السوري وقتها -: إن التدخل العسكري الروسي حال دون حدوث ما وصفه بتطور مأساوي في سوريا، مضيفًا أن التدخل الروسي ساعد في احتواء ما وصفه بالإرهاب.

من جهته، قال الرئيس الروسي: إن التطورات على الجبهة العسكرية في سوريا ستوفر قاعدة لحل سياسي طويل الأمد تشارك فيه كل القوى السياسية والجماعات العرقية والدينية.

وكالة الأنباء الفرنسية من جانبها نقلت عن المحلل العسكري ألكسندر غولتس قوله: إن الاتفاق يناسب مصالح روسيا، وأوضح أن الأخيرة «يمكنها أن توقف عملياتها في أي وقت، ولذلك فليس عليها أية مسؤوليات أمام سوريا».

وأضاف غولتس «في الوقت ذاته يمكن لروسيا أن تبقى هناك المدة التي ترغب بها، وهذا أمر يعود إلى السلطات الروسية».

ويشير الاتفاق في ديباجته إلى «معاهدة الصداقة» الموقّعة يوم ٨ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨٠، والاتفاقية الموقّعة بين وزارتي دفاع البلدين يوم ٧ يوليو/ تموز ١٩٩٤.

وفيما يلي بنود الاتفاق كما نشرت على صفحات واشنطن بوست:

البند الأول: شروط الاتفاق: (غير مذكورة).

البند الثاني: موضوع الاتفاق:

١- بناء على طلب سوريا، تنشر الفدرالية الروسية مجموعة طيران روسي على أراضي الجمهورية العربية السورية.

٢- مكان تموقع مجموعة الطيران الروسي ولائحة المرافق التي ستوضع ضمن عهدة الجانب الروسي تحدد ببروتوكول مستقل ملحق بهذا الاتفاق.

٣- توفر السلطات السورية قاعدة حميميم في محافظة اللاذقية لمجموعة الطيران الروسي، بكل بنيتها التحتية، وكذلك المواقع التي يتم الاتفاق بشأنها بين الطرفين.

٤- استفادة قوات روسيا الفدرالية من قاعدة حميميم تتم بدون مقابل.

٥- اشتباك مجموعة الطيران الروسي يتم بناء على أوامر قائد المجموعة، باتساق مع الخطط المتفق عليها بين الطرفين.

البند الثالث: الوكالات المخولة (غير مذكورة).

البند الرابع: مكونات مجموعة الطيران الروسي:

١- تحديد مكونات مجموعة الطيران الروسي (معدات وجنود) يحدده الجانب الروسي بناء على الاتفاق مع الطرف السوري.

٢- الميثاق التنظيمي ولائحة الفريق العامل ضمن مجموعة الطيران الروسي يحدده الجانب الروسي، ويعلم بتفاصيل ذلك الوكالة ذات الصلة في الجانب السوري.

البند الخامس: استيراد وتصدير الممتلكات وتنقل الموظفين:

١- من حق الطرف الروسي نقل أي أجهزة أو ذخائر إلى داخل سوريا أو إلى خارجها، من دون أي تكاليف أو رسوم.

٢- كل الممتلكات المنقولة وأجهزة البنية التحتية التي تنشر مؤقتًا بقاعدة حميميم الجوية تبقى في ملكية فدرالية روسيا.

٣- من حق موظفي مجموعة الطيران الروسية الدخول والخروج من سوريا بتقديم وثائق خروج سليمة من روسيا من دون الخضوع للتفتيش على الحدود.

البند السادس: الحصانة والامتيازات:

١- على العاملين ضمن القوات الروسية احترام القانون والعادات والتقاليد في منطقة إقامتهم بسوريا، وسيتم إعلامهم بذلك بمجرد وصولهم.

٢- القوات العسكرية الروسية يجب أن تكون محصنة من القضاء السوري المدني والإداري.

٣- الممتلكات المنقولة وغير المنقولة لمجموعة الطيران الروسي محصنة، ولا يجوز لممثلي الجمهورية العربية السورية الولوج إلى أماكن وجود مجموعة الطيران الروسي إلا بموافقة قائد المجموعة.

٤- الجنود وعائلاتهم يتمتعون بالامتيازات التي تضمنها اتفاقيات فيينا المنظمة للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١.

٥- كل الممتلكات التي تعود لمجموعة الطيران الروسي محصنة ومحمية.

البند السابع: تسوية المطالبات:

١- ليس من حق الجمهورية العربية السورية تقديم أي مطالبات لروسيا الفدرالية أو لمجموعة الطيران الروسي وموظفيها، ولا يحق لها أن تتقدم بأي دعوى قضائية ضد أنشطة مجموعة الطيران الروسي وموظفيها.

٢- تتحمل الجمهورية العربية السورية مسؤولية تسوية جميع المطالبات التي قد تتقدم بها أطراف ثالثة نتيجة الأضرار التي تتسبب فيها أنشطة مجموعة الطيران الروسي وموظفيها.

البند الثامن: الامتيازات الضريبية:

تعفي الجمهورية العربية السورية مجموعة الطيران الروسي من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة.

البند التاسع: بخصوص تعديل هذا الاتفاق:

بناء على اتفاق بين الطرفين، بالإمكان تعديل هذا الاتفاق، وتسجل تلك التعديلات في بروتوكولات مستقلة.

البند العاشر: حل الخلافات:

يتم حل كل الخلافات التي تظهر خلال تطبيق هذا الاتفاق أو عند تأويل بنوده، عبر المشاورات.

البند الحادي عشر: تاريخ النفاذ:

يعتبر الاتفاق نافذًا بشكل مؤقت ابتداء من تاريخ التوقيع عليه، ويدخل حيز التطبيق ابتداء من تاريخ إخبار الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية باكتمال إجراءات التنفيذ.

البند الثاني عشر: مدة الاتفاق وإنهاؤه:

يسري هذا الاتفاق إلى أجل غير محدد، ويمكن لأحد الموقعين عليه أن يقوم بإنهائه بموجب إخطار كتابي، وفي هذه الحالة، يفقد الاتفاق صلاحيته سنة من بعد التوصل بإخطار الطرف الثاني.

وقع الاتفاق في دمشق يوم ٢٦ أغسطس/ آب ٢٠١٦ باللغتين الروسية والعربية، بشكل متطابق.

المصدر:

الجزيرة نت.

ملحق (١٦)

بيان تحالف عسكري لمحاربة الإرهاب بقيادة السعودية

نص البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على محمد رسول الله، وبعد:

انطلاقًا من التوجيه الرباني الكريم: {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان}، ومن تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء وأحكامها التي تحرّم الإرهاب بجميع صوره وأشكاله؛ لكونه جريمة نكراء وظلمًا تأباه جميع الأديان السماوية والفطرة الإنسانية.. ولأن الإرهاب وجرائمه الوحشية من إفساد في الأرض وإهلاك للحرث والنسل المحرم شرعًا يشكِّل انتهاكًا خطيرًا لكرامة الإنسان وحقوقه، ولا سيما الحق في الحياة والحق في الأمن، ويعرض مصالح الدول والمجتمعات للخطر، ويهدد استقرارها، ولا يمكن تبرير أعمال الإفساد والإرهاب بحال من الأحوال، ومن ثم ينبغي محاربتها بالوسائل كافة، والتعاضد في القضاء عليها؛ لأن ذلك من التعاون على البر والتقوى.. وتأكيدًا لمبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تدعو الدول الأعضاء إلى التعاون لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وترفض كل مبرر أو عذر للإرهاب، وتحقيقًا للتكامل ورص الصفوف وتوحيد الجهود لمكافحة الإرهاب الذي يهتك حرمة النفس المعصومة، ويهدد الأمن والسلام الإقليمي والدولي، ويشكِّل خطرًا على المصالح الحيوية للأمة، ويخل بنظام التعايش فيها.. والتزامًا بالأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة التعاون الإسلامي والمواثيق الدولية الأخرى الرامية إلى القضاء على الإرهاب.. وتأكيدًا لحق الدول في الدفاع عن النفس وفقًا لمقاصد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وانطلاقًا من أحكام اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي

لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والقضاء على أهدافه ومسبباته، وأداءً لواجب حماية الأمة من شرور كل الجماعات والتنظيمات الإرهابية المسلحة أيًا كان مذهبها وتسميتها، التي تعيث في الأرض قتلاً وفسادًا، وتهدف إلى ترويع الآمنين.. فقد قررت الدول الواردة أسماؤها في هذا البيان تشكيل تحالف عسكري لمحاربة الإرهاب بقيادة المملكة العربية السعودية.

المرجع:

كتب بواسطة: نادية راضي ١٥/ ١٢/ ٢٠١٥ في: عين على السعودية.

ملحق (١٧)

القوات السعودية

وصف كاتبا التقرير القوات السعودية كأكبر قوة عسكرية بدول مجلس التعاون الخليجي، وتشير الدراسة إلى صعوبة الحديث عن القوات العسكرية السعودية دون الإشارة إلى قوات الأمن الداخلية حيث إن العسكرية السعودية وهيئات الأمن الداخلي بالمملكة يتقاسمون العديد من المهام المعنية بتأمين المملكة ومكافحة التنظيمات الإرهابية. ونظرًا لطبيعة خطر الإرهاب وأهمية التعاون المتبادل بين كل الهيئات الحكومية المعنية سواء هيئات عسكرية أو هيئات أمنية لمواجهة هذا الخطر، تبذل الحكومة السعودية جهودًا مكثفة لتحسين التعاون والأداء المشترك بين هذه الجهات المختلفة التي تتضمن: وزارة الدفاع والطيران، الحرس الوطني، هيئات المخابرات والأمن الداخلي بوزارة الداخلية، والقوات السعودية المسلحة (الجيش، الحرس الوطني، السلاح البحري، والسلاح الجوي). وفي ضوء هذه الجهود قررت الحكومة السعودية إنشاء مركز عمليات الدفاع القومي، وهو كيان جديد موجب بتسهيل وتنسيق الجهود المشتركة لكل الجهات المعنية بالمهام الأمنية.

شراء السلاح:

كانت المملكة العربية السعودية أحد أكبر عشرة مشترين للأسلحة خلال العهدين السابقين، ولكن نجد انخفاضًا ملحوظًا في حجم الاستيراد منذ هبوط سعر النفط العالمي في التسعينيات، فبين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤ استوردت المملكة سلاحًا تقدر قيمته بحوالي ١٩ مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ ٣٦,٧ مليار بين ١٩٩٧ و٢٠٠٠. وينسب الباحثان هذه الظاهرة إلى عدة عوامل أهمها انخفاض الدخل القومي بسبب تغيرات في سوق النفط العالمي والقيود المالية للإنفاق على القطاع العسكري في ظل لوازم الإنفاق

على برامج الخدمات العامة.

ونلحظ كذلك تقلصًا ملحوظًا في نسبة استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة في السنوات الماضية مقارنة بالدول الأخرى، فكما نرى من الرسم البياني الآتي انخفاضًا في نسبة الواردات العسكرية من الولايات المتحدة من ٤٥٪ في منتصف التسعينات إلى ٢٥٪ في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤.

الجيش السعودي:

يشير التقرير إلى أن الإمكانيات العسكرية نمت بشكل ملحوظ منذ نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١، حيث إن إعداد القوات المسلحة السعودية قد تضاعفت، علاوة على ارتفاع في عدد الدبابات الحربية ومركبات المشاة المدرعة والصواريخ الجو - أرض، وفي الوقت نفسه يواجه الجيش صعوبة في توفير الصيانة اللازمة للعديد من تلك المعدات. كما يقول التقرير إنه في حين أن تنويع مصادر استيراد السلاح في السنوات الماضية (انظر الرسم البياني السابق) حد من اعتماد المملكة على الصادرات الحربية الأمريكية، ولكنه في الوقت نفسه عقد من تحديات الجيش لاستيعاب قدر كبير من التكنولوجيا المتقدمة في وقت قصير، حيث إن تنوع المعدات الحربية من حيث الطراز ومكان التصنيع عادة ما يرفع من ثمن وصعوبات الصيانة وتدريب التشغيل في المدى الطويل ورغم تلك التحديات تكشف أن الجيش السعودي يملك أحد أفضل الأنظمة المدفعية في الشرق الأوسط، ويضيف التقرير: إنه من منظور المعايير العسكرية العالمية للاستعدادات العسكرية، تعد إمكانيات الجيش السعودي قوية مقارنة بالعديد من دول حلف شمال الأطلنطي NATO.

القوات البرية السعودية:

أعداد القوات البرية	75,000
الدبابات الحربية الرئيسية	1,055
مركبات مشاة الآليات المدرعة، ودبابات محدودة الإمكانيات	1,270
مركبات القتال للمشاة المدرعة	3,190
قطع المدفعية	238
قطع مدفعية ذاتية الدفع	170
قاذفات صواريخ	60
قاذفات صواريخ أرض – أرض CSS - 2	10
أسلحة موجهة مضادة للدبابات	2,050
قاذفات الصواريخ	650
طائرات عمودية مقاتلة AH - 64	12
طائرات عمودية للنقل	55
قاذفة صواريخ أرض - جو	1,000

الحرس الوطني السعودي:

تشير الدراسة إلى إمكانيات الحرس الوطني السعودي، ومهامه التي تتمثل في حماية الأمن الداخلي وحراسة الأماكن المقدسة. الجدول التالي يلخص أهم تلك الموارد:

أعداد قوات الحرس الوطني	120,000
القوات العاملة	95,000
قوات الاحتياط	25,000
عدد الفرق العسكرية	9
مركبات مجهزة بدروع خفيفة	1,117
مركبات الدعم	190
مركبات المشاة المدرعة	730 (810)

المدفعية المتحركة	70
مدافع الهاون	+73
أسلحة موجهة مضادة للدبابات	+111

القوات البحرية السعودية:

إجمالي القوات	15,500
قوات البحرية	12,500
قوات مشاة البحرية الخاصة	3,000
فرقاطات بصواريخ موجهة	7
كورفيت (سفن حربية)	4
زوارق مجهزة بصواريخ	9
زوارق الدورية	17
كاسحات ألغام مائية	7
المركبات البرمائية	8
الطائرات العمودية	44
مركبة نقل برمائية مجهزة بأسلحة خفيفة	140

القوات الجوية السعودية:

أعداد القوات الجوية	34,000
سلاح الطيران	18,000
سلاح الدفاع الجوي	16,000
إجمالي الطائرات الحربية	291
طائرات قاذفة	171
F - 5B/F/RF	15
Tornado IDS	85
F - 15S	71

طائرات اعتراض	106
Tornado ADV	22
F15C	66
F15D	18
معدات استطلاعية	25
Tornado IDS	10
RF - 5E	15
أجهزة الإنذار الجوي المبكر E - 3A	5
طائرة تخزين وقود	11
KE - 3A	3
KC - 130 H	8
أجهزة عمليات التحويل F - 5B	14
طائرات النقل	45
C - 130	38
L - 100 - 30HS	3
CN - 235	4
طائرات عمودية	78
AB - 205	22
AB - 206A	13
AB - 212	17
AB - 412	16
AS - 532A2	10
طائرات تدريب	122
Hawk	43
PC - 9	45
Jetsream	1
Cessna 172	13

Super Mushshaq	20
مدافع دفاع جوي	1,140
20mm: M - 163 Vulcan	92
30mm: AMX - 30SA	850
35mm	128
40mm: L/70	70
صواريخ أرض - جو	5,284
Shahine	1,156
MM - 23B	2,048
Crotale	40
Stinger/FIM - 92A Avenger	400
Redeye	500
Mistral	500
PAC - 2/Patriot	640
بطاريات صواريخ أرض - جو	33

المصدر:

تقرير واشنطن: ٥ - ٨ - ٢٠٠٦م.

ملحق (١٨)

الجيش السعودي.. القوة الثالثة عربيًا و٢٨ عالميًا

الثلاثاء ١١/ ٦/ ١٤٣٦هـ الموافق ٣١/ ٣/ ٢٠١٥م- الجزيرة نت.

منذ بدء عملية عاصفة الحزم الأسبوع الماضي التي يشنها تحالف عشري بقيادة المملكة العربية السعودية ضد جماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن، والأنظار مشدودة إلى القدرات العسكرية السعودية، خصوصًا أن الرياض تشكل العمود الفقري لهذا التحالف، إذ تسهم بنصف الطائرات العسكرية التي تشن ضربات جوية في اليمن.

ووفق آخر تقييم نشرته «غلوبال فاير باور» وهي إحدى أبرز المؤسسات البحثية الأميركية المتخصصة في تقديم قواعد بيانات تحليلية عن القوى العسكرية بالعالم، يعتبر الجيش السعودي الأقوى بمنطقة الخليج العربي، والثالث عربيًا بعد مصر والجزائر، ويحل بالمرتبة ٢٨ ضمن قائمة تضم ١٢٦ دولة.

ويبلغ تعداد الجيش السعودي ٢٣٣ ألفًا وخمسمائة جندي، منهم ٧٥ ألفًا بالقوات البرية و١٣ ألفًا وخمسمائة بالقوات البحرية، وعشرون ألفًا بسلاح الجو. ويقدر تعداد قوات الاحتياط العاملة بنحو ٢٥ ألف شخص، إضافة إلى ١٠٠ ألف عنصر يشكلون الحرس الوطني.

أنظمة الدفاع والطائرات:

وبالنسبة إلى أنظمة الدفاع الأرضية، تمتلك السعودية ١٢١٠ دبابات، و٥٤٧٢ عربة مدرعة مقاتلة، و٥٢٤ مدفعًا ذاتي الحركة، و٤٣٢ مدفعًا مجرورًا، و٣٢٢ راجمة صواريخ متعددة القذائف.

ويضم سلاح الجو ١٥٥ مقاتلة اعتراضية، و٢٣٦ طائرة هجومية ثابتة الجناح، و١٨٧ طائرة نقل و١٦٨ طائرة تدريب، و٢٠٠ مروحية، ويتضمن أسطول سلاح الجو طائرات من نوع إف ١٥ وتورنيدو ويوروفايتر تايفون.

وأما سلاح البحرية، فيتكون من ٥٥ قطعة بحرية، من بينها سبع فرقاطات، وتسعى الرياض إلى شراء غواصات.

ووفق تقرير التوازن العسكري للعام ٢٠١٥ الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، فإن قرابة ١٦ ألف فرد مكلفون بأنظمة الدفاع الجوي، و٢٥٠٠ فرد مكلفون بالصواريخ الاستراتيجية.

وتقدر الموازنة الدفاعية بنحو ٥٦,٧٢ مليار دولار، وفي العام الماضي قدر مركز استوكهولم لأبحاث السلام بأن السعودية أصبحت رابع أكبر دولة من حيث الإنفاق العسكري، إذ أنفقت الرياض عام ٢٠١٣ نحو ٦٧ مليار دولار، مما يشكل زيادة بنسبة ١١٨٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤ و١٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٢.

ملحق (١٩)

برنامج السعودية النووي

المملكة العربية السعودية لا تمتلك برنامج أسلحة نووية لكن كثير من السياسيين وعسكريين أكدوا أن السعودية تملك أسلحة نووية صينية وتمول برنامج أسلحة نووية في باكستان، وتحاول أن تبني برنامجًا نوويًا سعوديًا على أراضيها. [١] أعلن رئيس الاستخبارات السعودية السابق الأمير تركي الفيصل بأنه إذا امتلكت إيران أسلحة نووية فإن السعودية سوف تمتلك أسلحة نووية. [٢][٣] وفي عام ٢٠٠٣م خرجت مصادر تؤكد أن السعودية تملك ثلاثة خيارات حول الأسلحة النووية، الأول: أن تتحالف مع دولة تملك أسلحة نووية لكي تحميها، الخيار الثاني: التخلص من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الخيار الثالث: امتلاك برنامج نووي سعودي. [٤] السعودية هي الدول العربية الوحيدة التي تملك قوة خاصة للصواريخ في جيشها يعرف باسم قوة الصواريخ الاستراتيجية الملكية السعودية. كانت المملكة العربية السعودية ضد الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بعد أن وقعت معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والسعودية من الدول المؤيدة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. [٥][٦][٧]

برنامج النووي السعودي:

الاتفاقية السعودية الأمريكية:

في عام ٢٠٠٨م وقعت المملكة العربية السعودية مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية لبناء برنامج نووي مدني في السعودية ويكون جزءاً من برنامج «الذرة من أجل السلام». [٨] مما أدى إلى خوف الكثير من السياسيين لأن إيران بدأت برنامجها النووي كجزء من برنامج «الذرة من أجل السلام» ثم تحول البرنامج إلى تخصيب اليورانيوم. [٩]

التعاون السعودي الباكستاني:

تاريخيًا باكستان والمملكة العربية السعودية لديهم علاقات ودية للغاية والتي تم وصفها في بعض الأحيان على أنها علاقة خاصة. [١٠] فقد نص كثير من العلماء والمؤرخين السياسيين في باكستان أن الاهتمام السعودي في مجال التكنولوجيا النووية بدأ في السبعينات، بعد عقد رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو اجتماعًا مع الفيزيائيين الباكستانيين الذين ذهبوا إلى الانضمام في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وأشار رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو إلى التقدم النووي في إسرائيل والبرنامج النووي الهندي اللذين وصفهما بأنها محاولات لتخويف العالم الإسلامي. [١٠] السعودية كانت الممول الرئيسي لمشروع القنبلة الذرية الباكستانية منذ عام ١٩٧٤م وهو برنامج أسسه رئيس الوزراء السابق الزلفي بوتو[١٠][١١] في ١٩٨٠م زار الجنرال ضياء الحق المملكة العربية السعودية حيث قال بشكل غير رسمي للملك إن: إنجازاتنا هي لك.[١٠] في عام ١٩٩٥م و١٩٩٨م أبلغ رئيس الوزراء نواز شريف المملكة العربية السعودية بشكل سري قبل البدء في اختبار الأسلحة النووية في تشاغاي - I وتشاغاي - II الموجودة في موقع تشاغاي في إقليم بلوشستان في باكستان. [١٠] وفي يونيو ١٩٩٨م قام رئيس الوزراء بزيارة الملك فهد وشكر علنًا الحكومة السعودية لدعم بلاده بعد نجاح الاختبارات النووية. [١٠] بعد فترة وجيزة ذهب وزير الدفاع السعودي السابق الأمير سلطان مع رئيس الوزراء نواز شريف في جولة في مختبرات خان للأبحاث حيث اجتمع الأمير سلطان ونواز شريف والعالم عبد القدير خان وتناقشوا عن الفيزياء النووية والمشاكل الحساسة في الصواريخ النووية. [١٠] منذ عام ١٩٩٨ اعتقد الدبلوماسيون الغربيون ووكالات الاستخبارات أن باكستان ستبيع المملكة العربية السعودية الرؤوس الحربية النووية والتكنولوجيا النووية ونفى كلا البلدين بشدة وجود مثل هذا الاتفاق. [١١] وفي عام ٢٠٠٣ ذكر موقع الأمن العالمي أن باكستان قد دخلت في اتفاق سري

مع المملكة العربية السعودية بشأن التعاون النووي حيث باكستان تقدم الأسلحة النووية للمملكة العربية السعودية في مقابل الحصول على النفط الرخيص. [١٢] في مارس ٢٠٠٦ ذكرت مجلة ألمانية أن السعودية تلقت الصواريخ النووية والرؤوس الحربية حيث عرضت المجلة صورًا للأقمار الصناعية تكشف عن مدينة تحت الأرض في مدينة السليل جنوبي العاصمة الرياض تحتوي على صواريخ نووية. [١٣] ونفت السعودية وباكستان الأخبار. [١٤]

التعاون السعودي العراقي:

في عام ١٩٩٤م طلب الدبلوماسي السعودي محمد الخليوي من أمريكا اللجوء السياسي وأحضر معه مستندات تثبت دعم السعودية لبرنامج العراق النووي أثناء نظام صدام حسين في العراق، ثم نقل بعض الأسلحة النووية إلى السعودية. [١٥] لكن لم يتم تأكيد مزاعم محمد الخليوي من قبل أي مصدر آخر. وقد ذكر مسؤولون أمريكيون أن ليس لديهم أي دليل على مساعدة السعودية لبرنامج العراق النووي، [١٦] ونفى مسؤولون سعوديون مزاعم محمد الخليوي. [٦]

التعاون السعودي الصيني :

في عام ١٩٩٠م اشترت السعودية من الصين ٦٠ صاروخًا باليستيًا متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية. [١٧] هناك تكهنات بأن التعاون العسكري الاستراتيجي بين الصين والسعودية قد استمر في النمو. ويعتقد الخبراء أن الصين قد ترسل أكثر من ألف من مستشاريها العسكريين إلى منشآت صواريخ سعودية. وتشير تقارير صحفية إلى أن الصين قدمت للمملكة العربية السعودية عرضًا لشراء أنظمة صواريخ حديثة. في يناير ٢٠١٢ وقع الرئيس الصيني ون جيا باو اتفاق التعاون المشترك في مجال الطاقة النووية مع الملك عبدالله . [١٨][١٩] والهدف من ذلك تعزيز التعاون بين البلدين في مجال تطوير واستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية والاتفاق يمهد الطريق لتعزيز

التعاون العلمي والتكنولوجي والاقتصادي بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية مع التركيز على مجالات مثل صيانة وتطوير محطات الطاقة النووية ومفاعلات الأبحاث وكذلك مكونات الوقود النووي. [٢٠]

التعاون السعودي الكوري:

في عام ٢٠١٥م وقعت السعودية وكوريا الجنوبية في الرياض اتفاقية لبناء مفاعلين نوويين تبلغ قيمتهما ٢ مليار دولار، ومدتها ٢٠ سنة ويشمل الاتفاق أيضًا التعاون في الأبحاث والتطوير والبناء والتدريب. [٢١][٢٢][٢٣] اتفاق الشراكة جاء بعد جهود قادتها مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والطاقة المتجددة واستمرت أكثر من أربع سنوات حيث كانت البداية في العام ٢٠١١ عندما وقعت اتفاقية مشتركة بين البلدين في مجال تطوير وتطبيق الطاقة النووية، ثم التوقيع في العام ٢٠١٣ على مذكرة تفاهم مع معهد الأبحاث الكوري للطاقة الذرية، للتعاون في المجالات البحثية وما يتطلب للسعودية من بنية تحتية للمفاعلات البحثية، إلى أن جاءت اتفاقية ٣ مارس ٢٠١٥ لتكون تتويجًا ونجاحًا لهذه الجهود. [٢٤] ووفقًا لهاشم يماني رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة فإن السعودية سوف تمتلك ١٦ مفاعلًا نوويًا بحلول ٢٠٣٠م. [٢٥][٢٦]

التعاون السعودي الروسي:

في عام ٢٠١٥ قام وزير الدفاع السعودي ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بزيارة فلاديمير بوتين رئيس جمهورية روسيا وتم الاتفاق على بناء ١٦ مفاعلًا نوويًا للأغراض السلمية وسيكون لروسيا الدور الأبرز في تشغيل تلك المفاعلات. وقامت السعودية وروسيا، بتوقيع اتفاقية تعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. [٢٧]

التطورات الأخيرة:

في عام ٢٠١١ أعلن الأمير تركي الفيصل الذي شغل منصب رئيس الاستخبارات السعودية وسفيرًا للولايات المتحدة أن المملكة قد تنتج أسلحة نووية إذا وجدت نفسها محاطة بين نووي إيران ونووي إسرائيل. [٢٨] في عام ٢٠١٢ تم التأكيد على أن المملكة العربية السعودية ستطلق برنامجها للأسلحة النووية الخاصة فورًا إذا طورت إيران بنجاح الأسلحة النووية، ولكن تقول شائعات انتشرت في الآونة الأخيرة أن البرنامج النووي لإيران لا يقارن مع برنامج النووي السعودي وذلك نظرًا لأن إيران بدأت ببرنامجها النووي منذ الستينات بينما السعودية بدأت برنامجها النووي خلال فترة وجيزة وبحسب المصادر فإن المملكة العربية السعودية ستبدأ العمل على منصة جديدة للصواريخ الباليستية، وشراء رؤوس نووية من الخارج وتهدف إلى شراء اليورانيوم لتخصيبها داخل أراضيها. وأكد سفير باكستان لدى المملكة العربية السعودية محمد نعيم خان أن باكستان تعتبر أمن المملكة العربية السعودية مسألة شخصية وقال نعيم أيضًا: إن القيادة السعودية تعتبر باكستان والمملكة العربية السعودية دولة واحدة. وأي تهديدات للمملكة العربية السعودية فهي أيضًا تعتبر تهديدات لباكستان. [٢٩] وقالت مصادر استخبارات غربية للجارديان إن السعودية قد دفعت أموالاً لمشاريع قنابل ذرية تصل نسبة الانتهاء منها إلى ٦٠٪ وفي المقابل لدى السعودية خيار شراء خمس إلى ستة رؤوس نووية جاهزة من باكستان. [٣٠]

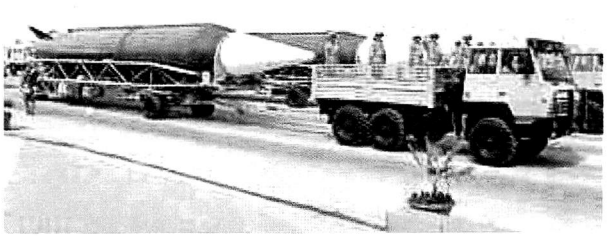

وفي نوفمبر ٢٠١٣م قالت مصادر من بي بي سي أن المملكة العربية السعودية قد استثمرت في مشاريع الأسلحة النووية الباكستانية ويعتقد أن السعودية تستطيع الحصول على الصواريخ النووية في أي وقت تريده. وقال أحد صناع القرار في حلف الناتو أن المخابرات تفيد بأن الأسلحة النووية في باكستان الممولة من المملكة العربية السعودية انتهت وجاهزة للتسليم. وفي أكتوبر ٢٠١٣م عاموس يادلين وهو رئيس سابق للاستخبارات الإسرائيلية، قال في مؤتمر في السويد إنه إذا حصلت إيران على القنبلة النووية فإن السعوديين لن ينتظرون شهرًا واحدًا، وإن السعودية قد دفعت أموالاً طائلة مقابل الحصول على قنابل نووية من باكستان وإنها سوف تذهب إليها للحصول على هذه القنابل. وفي عام ٢٠٠٩م حذر الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود المبعوث الأمريكي دنيس روس أنه إذا عبرت إيران (العتبة) فإننا سوف نحصل على الأسلحة النووية من باكستان. وقد أرسلت السعودية للأميركيين إشارات عديدة من نواياها. وقال غاري سامور الذي كان حتى مارس ٢٠١٣ مستشار الرئيس باراك أوباما: أعتقد أن السعودية لديها تفاهم مع باكستان أنه في الحالات القصوى لن تتردد باكستان في إعطاء السعودية أسلحة نووية. [٣١]

وفي ٣٠ مارس ٢٠١٥ أعلن السفير السعودي في واشنطن عادل الجبير في حوار على CNN الأمريكية أن السعودية ستبني برنامجها النووي الخاص وستصنع قنبلة نووية لمواجهة برنامج إيران النووي، مؤكدًا أنه لا يُكمننا أن نتفاوض على عقيدة المملكة وأمنها. ذلك عقب تراجع إيران عن نقل اليورانيوم لروسيا قبل ٢٤ ساعة من انتهاء المهلة المحدّدة للاتفاق. [٣٢][٣٣]

وقال سفير السعودية في بريطانيا العظمى الأمير محمد بن نواف بن عبدالعزيز آل سعود في مقابلة أجراها مع صحيفة الغارديان البريطانية: «نأمل أننا حصلنا على التأكيدات التي تضمن بأن إيران لن تسعى للحصول على هذا النوع من الأسلحة، ولكن إن لم يحصل

ذلك فإن كل الخيارات مطروحة على الطاولة بالنسبة للمملكة العربية السعودية». مشيرًا إلى أن السعودية على استعداد لتطوير برنامجها النووي إذا لم تتوقف إيران عن تطوير قنبلتها النووية. [٣٤]

قوة الصواريخ الاستراتيجية الملكية السعودية:

تملك السعودية نوعين من صواريخ رياح الشرق دي إف - ٣ أي وهي صواريخ متوسط المدى تحمل رؤوسًا حربية شديدة الانفجار أنتجت سنة ١٩٧١م وتستخدمها دولتان فقط السعودية والصين. [٣١] ودي إف - ٢١ وهي صواريخ متوسطة المدى ذاتية الدفع قادرة على حمل رؤوس نووية طورتها الصين في عام ٢٠٠٨م وتستخدمها فقط السعودية والصين. [٣٥][٣٦] وصواريخ شاهين قادرة على حمل جميع أنواع الرؤوس الحربية بما فيها النووية ويصل مداه إلى ٩٠٠ كم تم تطويرها في باكستان. [٣٧]

- قواعد الصواريخ الاستراتيجية
- قاعدة الوطح في منطقة الوطح على بعد ٢٠١ كم من العاصمة السعودية الرياض. تم رصد القاعدة عن طريق صور ساتلية التقطت في يوليو ٢٠١٣م ورصد المحللون الذين فحصوا الصور اثنتين من منصات إطلاق الصواريخ ووجدوا عليها علامات تشير إحداها إلى الشمال الغربي نحو تل أبيب والمنصة الثانية إلى الشمال الشرقي باتجاه طهران. [٣٨]
- قاعدة السليل هي أول منشأة صاروخ باليستي سعودي بنيت عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨ بالقرب من بلدة السليل ٤٥٠ كم شمال الرياض. [٣٩][٤٠]
- قاعدة ٥١١ تبعد حوالي ٧٠ - ٩٠ كم جنوب الرياض.
- قاعدة ٥٣٣ تابعة لمحافظة رنية. [٤١]
- قاعدة ٥٦٦ تبعد تقريبًا ٧٥٠ كم من الشمال الغربي للرياض.

- قاعدة ٥٢٢ في وادي الدواسر. [٤٢]
- قاعدة ٥٤٤. [٤٣]

المراجع:

١. السعودية «قادرة على امتلاك أسلحة نووية» متى شاءت من باكستان BBC Arabic.

٢. تركي الفيصل: الاتفاق مع إيران يدخل المنطقة في سباق نووي RT Arabic.

3. US embassy cables: Saudi official warns Gulf states may go nuclear [1], The Guardian, 28 November 2010.

4. The Guardian (18 September 2003). Saudis consider nuclear bomb.

5. Parties to the NPT.

6. أ ب Akaki Dvali. Center for Nonproliferation Studies (nti. org) (March 2004). Will Saudi Arabia Acquire Nuclear Weapons?; Arnaud de Borchgrave. Washington Times (22 October 20033).

7. Office of Technology Assessment (OTA), US Congress, Technologies Underlying Weapons of Mass Destruction (Washington, DC: US Government Printing Office, 12/93), p. 239.

8. reportonbusiness. com: Purchase this article.

٩. كونا: برنامج إيران النووي من «الذرّة من أجل السلام» إلى امتلاك «تخصيب اليورانيوم» - الشؤون السياسية - ٢٤/ ١١/ ٢٠١٣.

10. Bruce Riedel. «Saudi Arabia: Nervously Watching Pakistan: For the Saudi Arabia Kingdom, Pakistan remains a unique partner«. Brookings 1775 Massachusetts Ave, NW, Washington, DC 20036. Brookings Inc. اطلع عليه بتاريخ14 December 2011.

11. Tomlinson, Hugh (11 February 2012). «Saudi Arabia to acquire nuclear weapons to counter Iran«. The Australian(originally from The Times. اطلع عليه بتاريخ 11 February 2012.

12. Pakistan, Saudi Arabia in secret nuke pact.

13. «Saudia [sic] Arabia working on secret nuclear program with Pakistan help- report «, AFX News3/28/afx2629000. html.

14. «Pakistan rejects report on N - help to Saudis«, Daily Times (Pakistan), (30 March 2006).

15. Saudi Arabia Special Weapons.

16. http://cns. miis. edu/research/wmdme/saudi. htm#1 Weapons of Mass Destruction in the Middle East, James Martin Center for Nonproliferation Studies.

17. Kemp, Geoffrey. The East Moves West: India, China, and Asia's Growing Presence in the Middle East. Washington DC: Brookings Institution Press, 2010. Print.

18. Daily star, Reuters (16 January 2012). «Saudi Arabia, China sign nuclear cooperation deal«. Daily star, Reuters. 11 اطلع عليه بتاريخ February 2012.

19. Ghazanfar Ali Khan (16 January 2012). «Kingdom, China ink nuclear cooperation pact«. The Arab news, GEO TV, Jang News Group, The News Internationals. 11 اطلع عليه بتاريخ February 2012.

20. Said, Summer. «Saudi Arabi, China Sign Nuclear Cooperation Pact. » The Wall Street Journal 16 Jan. 2012. Web. 20 Apr. 2012. <http://online. wsj. com/article/SB10001424052970204468004577164742025285500. html>.

٢١. الشرق الأوسط على وشك مواجهة نووية - RT Arabic.

٢٢. كوريا الجنوبية تبني مفاعلين نوويين للسعودية بمليارَي دولار – RT Arabic.

٢٣. مذكرة تفاهم بشأن الطاقة النووية بين السعودية وكوريا الجنوبية | أخبار الاقتصاد | Reuters.

٢٤. عدن الغد | طباعة الرياض تدخل النادي النووي عبر بوابة المفاعل (سمارت).

25. http://www. alarabiya. net/articles/2011/05/31/151226. html.

26. NTI, Nuclear Threat Initiative. «Back to Global Security Newswire Home

About Global Security Newswire Contact Us China, Saudi Arabia Ink Atomic Collaboration Deal«. The NTI. Nuclear Threat Initiative, NTI. اطلع عليه بتاريخ 11 February 2012.

٢٧. السعودية وروسيا: ١٦ مفاعلاً نوويًا و٦ اتفاقيات.

28. «Saudi Arabia May Seek Nuclear Weapons, Prince Says«. The New York Times. 6 December 2011.

29. http://worldnews. msnbc. msn. com/_news/2012/02/10/10369793- report - saudi - arabia - to - buy - nukes - if - iran - tests - a - bomb.

30. Borger, Julian (11 May 2010). «Pakistan's bomb and Saudi Arabia«. The Guardian. London.

31. Mark Urban (6 November 2013). «Saudi nuclear weapons 'on order' from Pakistan«. BBC. 7 اطلع عليه بتاريخ November2013.

٣٢. اليوم: الجبير: سنبني برنامجنا النووي.. ولا مفاوضات على عقيدة المملكة وأمنها.

٣٣. سبق| الجبير مع CNN.. لا نفي لـ «القنبلة النووية السعودية» ولا تفاوض على عقيدة المملكة وأمنها.

٣٤. السفير السعودي بلندن: المملكة على استعداد لتطوير برنامج نووي.

35. Jefrey Lewis - Arms Control Wonk. «Saudi Arabia's Strategic Dyad« Arms Control Wonk , 15 July 2013.

36. Ala Alrababah, Jeffrey Lewis (15 December 2014). «Saudi Rattles Its Saber«. Nuclear Threat Initiative. 23اطلع عليه بتاريخ December 2014.

٣٧. الجيش الباكستاني يختبر بنجاح صاروخ «شاهين» النووي - جريدة الرياض.

38. Saudi Arabia ‹targeting Iran and Israel with ballistic missiles› - Telegraph

39. Ronen Bergman - GlobalSecurity Org. «Al Sulayyil Missile Base« GlobalSecurity. org.

40. Hasterya. com.

٤١. إمارة منطقة مكة.

٤٢. وكالة الأنباء السعودية - واس.

٤٣. يقدم تعازيه لأبناء ماجد المسمار #قائد قاعدة الصواريخ الاستراتيجية ٥٤٤» صحيفة عين حائل الإخبارية.

٤٤. بوابة السعودية.

ملاحظة:

مصادر كل من:

- النص.

- الصور(يتضمن ٦ ملفات).

- ترخيص المضمون.

مثبتة في ثبت «الإحالات»، ملحق (١٩).

ملحق (٢٠)

القوات الإيرانية

- سلاح البحرية الإيرانية.
- سلاح الصواريخ الإيرانية.
- سلاح الجو الإيراني.
- سلاح البر الإيراني.
- الصواريخ الباليستية الإيرانية.

سلاح البحرية الإيرانية:

تحتل إيران المرتبة الرابعة من حيث قوة سلاح البحرية فيما يتعلق بالسفن الحربية.

كما تحتل المركز الخامس من حيث قوة أسطول غواصاتها.

الكميات الكبيرة التي تملكها إيران من الزوارق الخفيفة والسريعة تمثل تهديدًا قويًّا للمصالح الأمريكية والخليجية بمنطقة الخليج العربي لإمكانية تفخيخها وتحريكها لضرب السفن التجارية أو حتى البوارج العسكرية.

١ - الغواصات:

- تملك إيران ٣ غواصات من نوع (Kilo) روسية الصنع المضادة للغواصات والسفن، والمحملة بعدد ١٨ طوربيدًا و٢٤ لغمًا أرضيًّا.
- تملك إيران ٤ غواصات من نوع (Yugo) الكورية الشمالية، وهي غواصات صغيرة جدًّا تحمل طاقمًا مكونًا من ٨ أفراد فقط، وتحمل طوربيدين بحريين.

- تملك إيران عددًا من الغواصات محلية الصنع، مثل: غواصة من نوع (Besat) نصف ثقيلة، والتي تحمل عددًا من الطوربيدات المضادة للغواصات والسفن، وغواصة من نوع (Fetch)، وهي غواصة خفيفة مخصصة لمراقبة السواحل، وغواصة من نوع (Nahang) الخفيفة ذات فتحتي طوربيد، و٢١ غواصة من نوع (Ghadir) الصغيرة جدًّا والتي تملك فتحتي طوربيد.

٢- البوارج:

- تملك إيران عدد ٣ بوارج بحرية من نوع (Alvand) بريطانية الصنع، والتي تحمل طاقمًا مكونًا من ١٣٥ شخصًا، وتملك رادارًا وسونارًا (جهاز اعتراض لا سلكي).
- تملك إيران ٧ بوارج محلية الصنع، ٦ منها من نوع (Moje) بطاقم مكون من ١٤٠ شخصًا وأسلحة متنوعة مضادة للغواصات والسفن، وواحدة من نوع (Sahand) التي تحمل طاقمًا مكونًا من ١٤٠ شخصًا، وهي سفينة إيرانية حديثة ومتطورة، وتعد أحدث ما صنعته إيران، وقادرة على حمل طائرتي هيليكوبتر.

٣- الطرادات:

وهي سفن حربية قديمة الطراز.

تملك إيران ٣ سفن من الطرادات، اثنان منها من طراز (Bayandor) الأمريكية الصنع، وواحدة من نوع (Hamzeh) وهي صغيرة.

٤- زوارق حربية:

تملك إيران ٣٢ زورقًا حربيًّا من ٣ طرازات مختلفة، ٨ منها من نوع (Kalat) الهولندية الصنع وتحمل ١٥ شخصًا، و١٠ منها من نوع (Houdong) الصينية، والتي تحمل ٢٨ شخصًا، و١٤ زورقًا من نوع (Kaman) الفرنسية الصنع، والتي تحمل ٣١ شخصًا.

٥- زوارق الدوريات:

- تملك إيران ٩٧ زورقًا للدوريات الساحلية، أغلبها إيراني الصنع.
- تملك إيران ١٧١ زورقًا لدوريات الشواطئ، منها ما هو إيراني وكوري شمالي وصيني.

الصواريخ الإيرانية:

- تملك إيران عددًا كبيرًا من الصواريخ متنوعة المدى بين القصير والمتوسط والبعيد.
- قامت إيران بتطوير وتصنيع جميع هذه الصواريخ.
- تمتلك إيران المخزون الأكبر من الصواريخ الباليستية في الشرق الوسط ذات المدى المتعدد.
- هذه الصواريخ تمثل الخطر الأكبر الذي يهدد مصالح أمريكا وحلفائها حول العالم، نظرًا للنطاق الواسع لهذه الصواريخ وكمياتها الكبيرة وقدراتها على حمل رؤوس نووية.
- يعتقد البعض أنه في حالة نشوب حرب بين الولايات المتحدة وإيران فإن هذه الصواريخ ستمثل قوة ردع هائلة تمنع أمريكا من مواجهة إيران عسكريًا بشكل متميز ويحرمها من بعض الخيارات.
- الدول المحيطة بإيران والمتحالفة مع الولايات المتحدة لا تملك الدفاعات الملائمة لصد مثل هذه الصواريخ؛ وهو ما يمثل نقطة ضعف للولايات المتحدة عند مواجهة إيران عسكريًا.

١- قصيرة المدى:

وهي صواريخ مطورة عن صاروخ سكود، والتي يمكن من خلالها استهداف الهدف بمنطقة الخليج العربي.

أبرز هذه الصواريخ: صاروخ شهاب - ١ ومداه ٣٠٠ كيلومتر، وشهاب - ٢ ومداه ٥٠٠ كيلومتر، وقيام - ١ ومداه ٥٠٠ كيلومتر، وفاتح - ١١٠ ومداه ١٧٠ - ٢٠٠ كيلومتر.

٢- متوسطة المدى:

وهي صواريخ يمكن من خلالها استهداف مناطق دول الخليج العربي بالكامل وإسرائيل وتركيا ومناطق وسط آسيا.

أبرز هذه الصواريخ: صاروخ شهاب - ٣ ومداه ١٣٠٠ كيلومتر، وصاروخ فجر - ٣ ومداه ٢٠٠٠ كيلومتر، وصاروخ غدر - ١١٠ ومداه ٢٠٠٠ كيلومتر، وصاروخ عاشوراء ومداه ٣٠٠٠ كيلومتر، وصاروخ سجيل ومداه بين ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ كيلومتر.

٣- بعيدة المدى:

وهي صواريخ يمكن أن يصل مداها إلى كامل القارة الأوروبية.

أبرز هذه الصواريخ: صاروخ شهاب - ٥ ومداه ٥٥٠٠ كيلومتر، وصاروخ شهاب - ٦ ومداه ١٠ آلاف كيلومتر.

سلاح الجو الإيراني:

- تحتل إيران المركز رقم ٢٢ على مستوى العالم من ناحية قوة سلاحها الجوي.
- يعتبر هذا السلاح هو الأقل من بين أسلحة الجيش الإيراني ويمثل نقطة ضعف واضحة.

- أغلب الطائرات الموجودة قديمة الطراز نسبيًا لكنها تخضع لتطوير مستمر في المصانع العسكرية الإيرانية.

١ - مقاتلات التفوق الجوي:

تملك إيران عددًا من المقاتلات الجوية المستوردة من عدة دول:

- الطائرة (Tomcat 14 - F Grumman)، وهي مقاتلة اعتراضية أمريكية تم تصميمها لتعمل على حماية حاملات الطائرات العملاقة. وهي طائرة خفيفة الوزن ورشيقة وسريعة ذات قدرات عالية على المناورة، يمكنها الاشتراك في المعارك الليلية، رغم خروجها من الخدمة في أمريكا إلا أنها ما تزال مستخدمة في إيران. وتملك إيران ٤٤ طائرة من هذا النوع.
- الطائرة (Mikoyan - Gurevich Mig - 29 Fulcrum)، وهي مقاتلة روسية تم تصميمها بغرض السيطرة الجوية، يمكنها حمل ٦ صواريخ جو - جو، ويمكنها القيام بمهمات التفوق الجوي والدفاع الجوي وحتى الهجوم الأرضي، تشبه إلى حد كبير المقاتلة الأمريكية (F - 15). وتملك إيران ٢٥ طائرة من هذا النوع.
- الطائرة (Dassault Mirage F1)، وهي مقاتلة فرنسية يمكنها حمل قنابل بمجموع ٦٣٠٠ كيلوجرام موزعة على ٥ مناطق تعليق خارجية، كما يمكنها حمل ٤ صواريخ جو - جو قصيرة المدى. وتملك إيران ما مجموعه ٢٣ طائرة من هذا النوع.

٢ - مقاتلات متعددة المهام:

تملك إيران ١٧ طائرة من نوع (Airguard 7 - F Chengdu) الصينية التي تحمل قنابل وصواريخ جو - جو، وتصل سرعتها إلى ٢ ماخ، وأكثر من ٢٤ طائرة من نوع (Saeqeh HESA) المحلية الصنع، و٦٠ طائرة من نوع (Douglas - McDonnell II Phantom 4 - F) الأمريكية الصنع، و٦٠ طائرة من نوع (Tiger 5 - F Northrop II) الأمريكية الصنع.

٣- المقاتلات الأرضية:

تقوم إيران بتصنيع عدد من الطائرات المقاتلة مثل المقاتلة آذرخش، وهي نسخة معدلة عن الطائرة الأمريكية (F - 5 freedom fighter)، تحمل راكبًا واحدًا فقط، ويمكن استخدامها في أغراض التدريب.

وتملك إيران نوعين من المقاتلات الروسية هما (Su Sukhoi - 24) و(Sukhoi Su - 25)؛ حيث تملك ٢٧ طائرة من النوع الأول و١٣ طائرة من النوع الثاني.

٤- طائرات أخرى:

- تملك إيران ٥ طائرات فقط من النوع (Orion 3 - P Lockheed) الأمريكية والخاصة بمهام الدوريات البحرية.
- تملك إيران أكثر من ١١١ طائرة تدريب متنوعة المصدر بين سويسرا والولايات المتحدة والصين، بالإضافة لأربعة أنواع محلية الصنع.
- تملك إيران حوالي ٢٠٠ طائرة هليكوبتر جميعها أمريكية الصنع من الأنواع (Chinook 47 - CH Boeing) و(214 Bell) و(Twin 1N - UH Bell Huey) و(206 Bell).

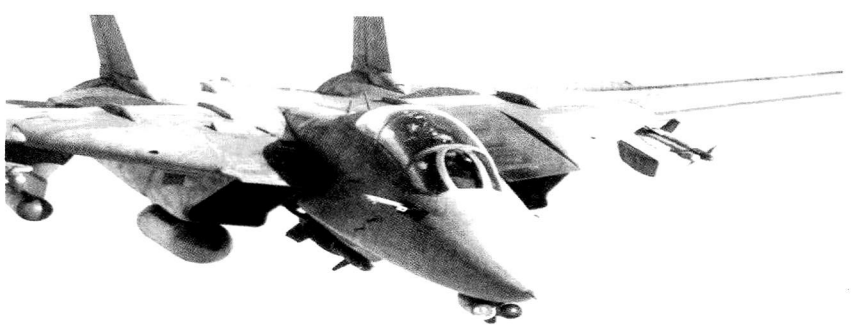

القوات البرية:

يصل إجمالي عدد أفراد الجيش الإيراني إلى حوالي ٥٤٥ ألف جندي نشط، محتلة بذلك المركز الثامن على مستوى العالم، كما تملك ١٫٨ مليون جندي احتياط لتكون في المركز التاسع عالميًا.

هناك تفوق عددي واضح لإيران إذا ما قورنت بدول الخليج العربي: السعودية، والإمارات، والكويت، وعمان، وقطر، والبحرين، والتي يبلغ إجمالي عدد أفراد جنودها النشطين ٤١١ ألف جندي، ويبلغ إجمالي الجنود الاحتياط لهذه الدول أقل من ٢٠٠ ألف جندي.

تملك إيران ٢٤٠٩ دبابة في المركز رقم ١٣ عالميًّا، مقابل ٢٤٩٣ دبابة تملكها دول الخليج.

تملك إيران ١٥٥٠ عربة مدرعة، وهو عدد قليل نسبيًا، حيث تقع في المركز ٤٥ عالميًا.

المصدر:

انظر «الإحالات»، ملحق (٢٠).

الصواريخ الباليستية الإيرانية:

الصواريخ الباليستية قصيرة المدى		
الاسم	الخصائص	المدى
نازعات H - 10	أول جيل من صواريخ ذات الوقود الصلبة الإيرانية أرض - أرض إضافة إلى كونه صاروخًا، إمكانية حمله على الراجمة المتحركة حيث يوفر إمكان إطلاقها بسرعة.	100 كم
شهاب ١	صاروخ تكتيكي (SRBM) ذو رأس حربي واحد وحمولته ١ طن ونظام توجيهه بالقصور الذاتي.	350 كم
فاتح ١١٠	يحمل رأسًا متفجرًا يزن نصف طن ويعمل على الوقود الصلب.	يزيد عن 300 كم
قيام ١	تم تصميمه بحيث يقلل من إمكانية الكشف عنه من قبل المنظومات المعادية المضادة للصواريخ، وإن إزالة الجنيحات من هذا الصاروخ أدت إلى زيادة سرعته في العمليات وخفض الفترة المحددة لإعداد الصاروخ للإطلاق بصورة ملحوظة وتنويع أماكن الإطلاق وقادرة على المناورة والتخفي عن بعض أنظمة الرادارات، والأهم هو إن الصاروخ يجهز ويطلق بشكل قياسي نسبة إلى صواريخ من نفس الطراز وذلك بعد التخلص من جنيحات التوجيه التي تؤخر عمليات الإطلاق.	500 كم
فاتح ٣١٣	تمير بخفة وزنة ويشتغل بوقود صلب ومزود بمجسمات جديدة متطورة.	500 كم
شهاب ٢	صاروخ تكتيكي يعمل بالوقود السائل ذو رأس حربي واحد وحمولته ١ طن ونظام توجيهه بالقصور الذاتي.	750 كم

كوثر	مضاد للسفن له قدرة على مكافحة أنظمة التصدي الإلكترونية ولا يمكن حرفه عن مساره بأي جهاز كان.	20 كم
خليج فارس	صاروخ باليستي مضاد للسفن الحربية، قادر على تدمير الأهداف الثابتة والمتحركة في عرض البحر، تتجاوز سرعته سرعة الصوت بثلاث مرات، ولا يمكن كشفه بالرادارات، ولا يمكن للأعداء أن يتصدوا له، ويتميز بدقة عالية في إصابة الأهداف.	300 كم

الصواريخ الباليستية متوسطة المدى		
الاسم	الخصائص	المدى
سجيل ٢	صاروخ بوقود صب ضمن مرحلتين.	0002 كم
عاشوراء	أول صاروخ باليستي متوسط المدى (MRBM) من مرحلتين باستخدام محركات الصواريخ التي تعمل بالوقود الصلب بدلاً من التكنولوجيا التي تعمل بالوقود السائل، يمتاز بسرعة نشره وزيادة دقته.	2500 - 2000 كم
قدر ١١٠	يعمل بالوقود السائل في المرحلة الأولى والوقود الصلب في المرحلة الثانية، يملك قدرة أعلى على المناورة وأقصر وقتًا في الإعداد	2000 - 1800 كم
فجر ٣	يمكنه تجنب الكشف بالرادار وحمولته هي عبارة عن مركبة رجع دخول قابلة للاستهداف الاستقلالي المتعدد (MIRV)، يحمل ثلاثة رؤوس.	تقريبًا 2000 كم
شهاب ٣	ويحمل رأسًا حربيًا، ومنها ما هو قادر على حمل قنابل انشطارية، تم الاستفادة من أجهزة كمبيوتر جديدة لارتقاء مستوى مراقبة عملياتها وتحسين نظام تسارع وانطلاق الصاروخ بالإضافة إلى الاستفادة من «جبروسكوبات» خاصة بحركة وتسارع الصاروخ.	2100 كم

الصواريخ الباليستية متوسطة وبعيدة المدى		
الاسم	الخصائص	المدى
عماد	أول صاروخ بعيد المدى للجمهورية الإسلامية الإيرانية بإمكانية التوجيه والتحكم حتى لحظة إصابة الهدف مما يمكنه من إصابة الأهداف بدقة عالية وتدميرها تمامًا.	1700 - 2500 كم
شهاب٤	برنامج صواريخ الدفع السائل الإيراني لإطلاق قمر صناعي.	
شهاب ٥	الهدف منه - كما تعلن إيران - تلبية الاحتياجات الفضائية الإيرانية.	5500 كم
شهاب ٦	صاروخ من الصواريخ عابرة القارات التي يجري تطويرها من قبل إيران.	10000 كم
موسودان BM25	يحتوي على رأس شديد الانفجار، ذو توجيه داخلي يتبع التضاريس	3000 - 4000 كم

المصادر:

- أ ب ت «فجر ونازعات» مسلسل تركي موشكي شهيد طهراني مقدم براي أرتش + عكس salamdefan. ir
- «صاروخ نازعات ir. mindexcenter. ar H - f».
- «صاروخ نازعات ir. mindexcenter. ar H - ١٥».
- «مناورات عسكرية في إيران.. تجربة ناجحة لصاروخين قصيري المدى.» aeabic. rt. com ١٤ مارس ٢٠١٥.
- أ ب ت ث «نظرة على وظائف وأداء صاروخ نازعات». Ar. mehrnews. com ١٦ ديسمبر ٢٠١٥.
- «تجهيز نيروي زميني أرتش به موشكهاى بالستيك جديد». shak2000. blogsky. com ١٧ يوليو ٢٠١٣.
- إيران تعرض ناقلات جلد محدثة تطور صاروخ «نازعات» www. alalam. ir ١٧ يوليو ٢٠١٣.
- صاروخ «شهاب - ٣» الإيراني. تحدي الهيمنة الأميركية - الإسرائيلية. Daharchives. alhayat. com21 يوليو ٢٠٠٣، استرجع ٢١ يوليو ٢٠٠٣.
- أشهر الصواريخ الإيرانية.. من «شهاب» إلى قدر www. alalam. ir ١٦ نوفمبر ٢٠١٤، استرجع ١٦ نوفمبر ٢٠١٤.
- أ ب «SCUD - BSHAHAB» اطلع عليه بتاريخ ٣٠ APRIL ٢٠١١.
- موقع أنباء الإخباري، إيران تعرض قوتها. ولا تريد ترويع الخليج، اختبار طائرات وصواريخ جديدة - تاريخ الولوج ١٢ - ٧ - ٢٠٠٨.

- أ ب، فيديو وصور ما هي مواصفات الصاروخ الإيراني الجديد «فاتح ٣١٣» WWW. alalam. ir ٢٢ أغسطس ٢٠١٥، استرجع ٢٢ أغسطس ٢٠١٥.
- Iran Show off New More Accurate Fateh - 313 Surface - to - surface missile. - japantimes. co. jp ٢٢ أغسطس ٢٠١٥، استرجع ٢٢ أغسطس ٢٠١٥.
- أ ب، كشفت إيران السبت ٢٢ أغسطس / أ ب عن صاروخ باليستي محلي جديد من طراز «فاتح ٣١٣». Arabic. rt. com ٢٢ أغسطس ٢٠١٥، استرجع ٢٢ أغسطس ٢٠١٥.
- Experts Say New Iranian Missile Can Reach All Sensitive Sites In Israel. Missilethreat. com ٢٤ أغسطس ٢٠١٥، استرجع ٢٤ أغسطس ٢٠١٥.
- The Meaning Of Iran's Fateh - 313 Cruise Missile» thearabweekly. com ٢٨ أغسطس ٢٠١٥، استرجع ٢٨ أغسطس ٢٠١٥.
- Iran Unveils New Ballistic Missile To The World And Announces Drone Destruction. ibtimes. co. uk ٢٢ أغسطس ٢٠١٥، استرجع ٢٢ أغسطس ٢٠١٥.
- .Iran Unveils new fateh - 313 ballistic missile. Sputniknews. com ٢٢ أغسطس ٢٠١٥، استرجع ٢٢ أغسطس ٢٠١٥.
- تجربة نسخة محسنة من صاروخ فاتح الإيراني قصير المدى. فرانس ٢٦، ٤ أغسطس ٢٠١٢، وصل لهذا المسار في ٤ أغسطس ٢٠١٢.
- الغد - الأردن - ٢٢- ٥- ٢٠٠٩ - صحافة عبرية.

- .CNN
- Swissinfo Iran Says Had Built New Long - Range Missile November 27. 2007
- JDW: Iran Adds Ashura To Missile Line - Up November 26. 2007
- Fars News Agency
- RFERL - Iranian military parade
- Missile Threat. com
- علي أكبر داريني (april2006) «إيران تطلق اختبار لصاروخ يمكنه تجنب الرادار» San Diego. Union - Tribune/Ap
- إيران اختبرت صاروخ «عماد» الباليستي ومجلس الشورى صادق على الاتفاق النووي - النهار.
- إيران اختبرت صاروخ «عماد» الباليستي ومجلس الشورى صادق على الاتفاق النووي - جريدة النهار - ١٣ أكتوبر ٢٠١٥.
- أب «لحظة إطلاق صاروخ «عماد» الباليستي + فيديو وصور» وكالة تسنيم للأنباء ١١ أكتوبر ٢٠١٥.
- طهران تختبر صاروخ «عماد» بعيد المدى والمصنع بإيران سي إن إن العربية. ١١ أكتوبر ٢٠١٥.
- إيران تختبر بنجاح أحدث صاروخ باليستي بعيد المدى، وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية. ١١ أكتوبر ٢٠١٥.
- إيران تعلن نجاح اختبار صاروخ باليستي. وكالة الأنباء الأردنية (بترا). ١١

أكتوبر ٢٠١٥.

- أ ب ت «طهران تطلق «عماد» رسالة صاروخية إلى من يهمه الأمر». موقع جريدة الأخبار اللبنانية. ١٣ أكتوبر ٢٠١٥.
- صحيفة لحزب الله، صاروخ «عماد» الإيراني رسالة إلى من يهمه الأمر. موقع عربي ٢١، ١٣ أكتوبر ٢٠١٥.
- العميد حاجي زادة: صاروخ عماد الباليستي مداه ١٧٠٠ كم + فيديو وصور. موقع العالم، ١٤ نوفمبر ٢٠١٥.
- مسئول أمريكي التجربة الصاروخية الإيرانية تنتهك قرارات مجلس الأمن

http://www. shamlnews. com/world/80335. html.

- مسئول أمريكي لـ CNN التجربة الصاروخية الإيرانية «على الأرجح» القرار ١٩٢٩ لمجلس الأمن. CNNArabic. com
- الأفخم: الاختبار الصاروخي الإيراني لا يشكل انتهاكًا للاتفاق النووي .arabic farsnews. com ١٢ أكتوبر ٢٠١٥.
- صاروخنا الباليستي لم ينتهك الاتفاق النووي. youm7. com13 أكتوبر ٢٠١٥.
- باريس تدين التجربة الإيرانية لصاروخ باليستي - RT Arabic.
- أوباما: إيران غالبًا ما انتهكت حظر التجارب الصاروخية RT Arabic.
- طهران ترفض انتقادات واشنطن وباريس بشأن تجربة صاروخ باليستي - RT Arabic.
- Iran announces missile breakthrough - www. aljazeera. com ٥ مارس ٢٠١٤.

- أ ب «موشك قيام - ١ استثنائي ترين موشك إيران» www. yjc. ir.
- «تحليلي كذرا بر فناورى موشك قيام - ١» moshak2000. blogsky. com ١ إبريل ٢٠١٢.
- «الصاروخ الإيراني «قيام - ١» المتطور يدخل مرحلة الاستخدام الفعلي». www. almanar. com. lb ٢٣ أيار ٢٠١٣.
- أ ب «إيران تعلن تصنيع صاروخ قيام ١ دون جنيحات. paltody. ps/ar ٢٢ مايو ٢٠١٥.
- تست موفقيت أميز موشك جديد «قيام» www. tabnak. ir ٢٠ أغسطس ٢٠١٠.
- تست موفقيت أميز موشك جديد «قيام» باويزكيهاي منحصر به فرد www. farsnews. com ٢٠ أغسطس ٢٠١٠.
- الصاروخ الإيراني «قيام» المتطور يدخل مرحلة الاستخدام الفعلي. manar.مA com. lb ٢٣ أيار ٢٠١٣.
- Bulletin staf. Bulletin (march / april 2003) «how terriblethe taepo? (within «north korea: less than meetsthe eye)» bulletin of 059002010/the atomic scientists«59 (2): 38. Doi:10. 2968 اطلع عليه بتاريخ ٠٥ - ٠٨ - ٢٠٠٩.
- طوكيو: بيونغ يانغ زودت صاروخ «موسودان» بالوقود ومستعدة لإطلاقه.

ملحق (٢١)

نبذة عن الحرس الثوري الإيراني

٨ مارس/ آذار ٢٠١٦م

مصدر الصورة AFP

أثار إعلان الحرس الثوري الإيراني عن اختبار العديد من الصواريخ الباليستية تساؤلات حول مستقبل تطور الأسلحة الإيرانية بعد الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران مع الدول الكبرى في يوليو/ تموز الماضي، فماذا تعرف عن الحرس الثوري الإيراني؟

تأسس الحرس الثوري الإيراني في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران التي اندلعت في ١٩٧٩، بقرار من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، آية الله علي خامنئي، وذلك بهدف حماية النظام الإسلامي الناشئ في البلاد، وخلق نوع من توازن القوى مع القوات المسلحة النظامية.

ومنذ ذلك الحين، أصبح الحرس الثوري قوة عسكرية، وسياسية، واقتصادية كبيرة في البلاد، للثورة الإسلامية، ويتمتع بصلة وثيقة مع العديد من الشخصيات المؤثرة، أبرزها الرئيس السابق أحمدي نجاد، الذي كان نفسه عضوًا في الحرس الثوري.

ويُقدَّر عدد أفراد الحرس الجمهوري بنحو ١٢٥ ألف عنصر، ولديه قوات أرضية، بالإضافة إلى وحدات بحرية وجوية، ويمتلك سلطة الإشراف على أسلحة إيران الاستراتيجية.

ويسيطر الحرس أيضًا على قوات المقاومة شبه النظامية (الباسيج)، وهي قوة من المتطوعين قوامها حوالي ٩٠ ألف رجل وامرأة، ولديها القدرة على حشد حوالي مليون متطوع عند الضرورة.

بسط النفوذ:

ويُعتقد أن آية الله خامنئي، وهو أيضًا يشغل منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة في البلاد، قد استخدم سلطته لبسط نفوذه وتعزيز قوة الحرس، وذلك من خلال تعيينه العديد من عناصره السابقين في مناصب سياسية رفيعة، واستخدام القوة ضد المعارضين.

وبدوره، رشح الرئيس السابق أحمدي نجاد، في أعقاب انتخابه رئيسًا للبلاد في عام ٢٠٠٥، العديد من كبار قدامى المحاربين في الحرس لشغل مناصب وزارية أساسية في حكومته.

ويُعتقد أن الحرس يسيطر أيضًا على حوالي ثلث الاقتصاد الإيراني، وذلك من خلال بسط نفوذه على عدد من المؤسسات والصناديق الخيرية والشركات الفرعية.

مصدر الصورة من AFPImage caption

الدور الخارجي:

القائد العام للحرس الثوري الإيراني، اللواء محمد علي جعفري، يقوم بدور كبير في تنفيذ سياسات خامنئي في الخارج.

وعلى الرغم من أن عدد عناصر الحرس الجمهوري يقل عن عدد قوات الجيش النظامي، إلا أن الحرس يُعتبر القوة العسكرية المهيمنة في إيران، وهو يقف وراء العديد من العمليات العسكرية الرئيسة داخل البلاد وخارجها.

ويقوم القائد العام للحرس الثوري الإيراني، اللواء محمد علي جعفري، بدور كبير في تنفيذ سياسات آية الله على خامنئي في الخارج.

وفي الفترة الأخيرة، فقد الحرس الثوري الإيراني بعض كبار قادته في الحرب داخل سوريا دعمًا لنظام بشار الأسد. فقد أعلن الحرس الثوري الإيراني في بيان له أواخر العام الماضي عن مقتل اللواء حسين همداني، قائد قوات الحرس في سوريا، في اشتباكات في ريف حلب.

وبحسب البيان، فإن همداني «لعب دورًا مهمًا لتعزيز جبهة المقاومة الإسلامية في الحرب ضد الإرهابيين» في سوريا خلال السنوات الأخيرة.

وتقدم إيران، الحليف الإقليمي الرئيسي للرئيس السوري بشار الأسد، دعمًا مهمًا له منذ نشوب الحرب الأهلية المستمرة منذ أربع سنوات.

وفي شهر مارس/ آذار عام ٢٠٠٩، كانت القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني هي التي أثارت الخلاف الدبلوماسي مع بريطانيا عندما أقدمت على اعتقال ١٥ بحارًا بريطانيًا كانوا يقومون بأعمال الدورية على مدخل شط العرب، في المنطقة الفاصلة بين إيران والعراق.

مؤسسات خيرية:

ويتحكم الحرس أيضًا بمؤسسات خيرية ذات نفوذ قوي، والتي تدير جزءًا لا يُستهان به من الاقتصاد الإيراني.

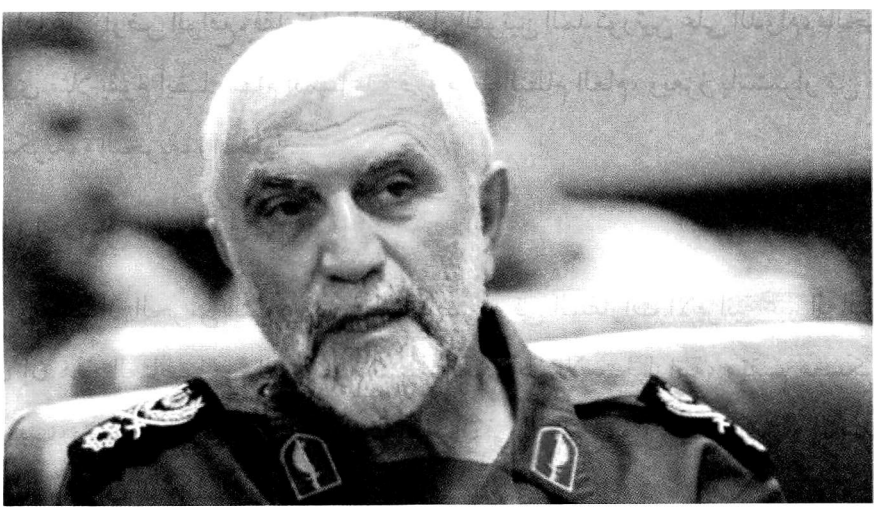

مصدر الصورة AFPImage Caption

قتل اللواء حسين همداني، قائد قوات الحرس في سوريا، في اشتباكات في ريف حلب في ٢٠١٥

وقد حدت القوة المتعاظمة للحرس الثوري الإيراني بالولايات المتحدة إلى اعتبار أنه «يقوم بنشر أسلحة الدمار الشامل»، كما اتهمت واشنطن قوات القدس، وهي قوات النخبة في الحرس والذراع التي تشرف على العمليات الخارجية وتضم حوالي ١٥ ألف عنصر، بأنها «تدعم الإرهاب».

الدفاع عن الثورة الإسلامية:

بعد سقوط الشاه، أدركت السلطات الإسلامية الجديدة، بزعامة أية الله خامنئي، بأنها بحاجة إلى قوة كبيرة تكون ملتزمة بتعزيز قيادتها والذود عن قيم ومبادئ الثورة.

ومن هذا المنطلق، هيَّأ رجال الدين قانونًا جديدًا يغطي كلًا من: القوات العسكرية النظامية وتُناط بها مهمة الدفاع عن حدود البلاد وحفظ الأمن الداخلي، وقوات الحرس الثوري (الباسدران) المكلفة بحماية النظام الإسلامي للبلاد.

أما على أرض الواقع، فقد تداخلت أدوار القوتين المذكورتين على الدوام، فالحرس الثوري مثلًا يقوم أيضًا بمهام المساعدة في حفظ النظام العام، ويعزز باستمرار من قوته العسكرية، والبحرية، والجوية.

الحرس في السفارات:

ويُعتقد أن الحرس الثوري يحتفظ بعناصر له في السفارات الإيرانية عبر العالم، إذ يُقال إن هذه العناصر هي التي تقوم بتنفيذ العمليات الاستخباراتية، وتقيم معسكرات التدريب، وتساهم في تقديم الدعم لحلفاء إيران في الخارج، مثل حكومة بشار الأسد في سوريا، وحزب الله اللبناني.

ويتمتع الحرس بوجود قوي وفاعل في المؤسسات والهيئات المدنية، إذ يسيطر على الباسيج، الذين يدينون بالولاء للثورة، إذ يستدعيهم الحرس للنزول إلى الشوارع في أوقات الأزمات، وذلك لاستخدامهم كقوة لتفريق المنشقين أو المتظاهرين.

تلك القوة الشعبية الهائلة التي يتمتع بها الحرس، يُضاف إليها الدعم القوي الذي يمنحه له المرشد الأعلى، هي التي جعلت منه لاعبًا أساسًا في السياسة الإيرانية.

المصدر:

- BBC.

ملحق (٢٢)

القدرات العسكرية للحرس الثوري الإيراني

الخميس ١٤/ ١/ ١٤٣٦هـ الموافق ٦/ ١١/ ٢٠١٤م، الجزيرة نت.

الحرس الثوري - بالفارسية (باسدران) - الجيش العقائدي والحرس الوفي للمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران رغم أنه لا يعد من الناحية التنظيمية جزءًا من القوات المسلحة الإيرانية بل يتمتع بقيادة مستقلة تتلقى أوامرها من خامنئي مباشرة.

قدرات عالية:

يتألف الحرس الثوري الإيراني - حسب تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن - من ٣٥٠ ألف عنصر، في حين يرى معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن أن عدد أفراده لا يتجاوز ١٢٠ ألفا.

وقد ظهر الحرس الثوري في ٥ مايو/ أيار ١٩٧٩ بعد انتصار الثورة الإسلامية والإطاحة بنظام الشاه، عبر مرسوم من قائد الثورة الإمام آية الله الخميني، ووضع تحت إمرة المرشد مباشرة. وكان الهدف الرئيس من إنشاء هذه القوة جمع القوات العسكرية المختلفة التي نشأت بعد الثورة في بنية واحدة موالية للنظام لحمايته وإقامة توازن مع الجيش التقليدي الذي لم يشارك في الثورة وظل بعض ضباطه أوفياء لحكم الشاه.

ويعرف عن أعضاء الباسدران حماسهم الديني وولاؤهم الأعمى للنظام وجاهزيتهم للدفاع عنه ضد «أعداء الداخل والخارج»، مما جعلهم موضع تكريم القيادة، ومنحهم نفوذًا كبيرًا داخل أجهزة الدولة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ويرى المراقبون أن أكبر دليل على نفوذ الحرس الثوري في جسم الدولة وصول أحد أعضائه إلى رئاسة الجمهورية الإسلامية، وهو الرئيس محمود أحمدي نجاد.

مفاصل الدولة:

وعين أحمدي نجاد لدى انتخابه خمسة وزراء في حكومته من الحرس الثوري، فضلًا عن كون عشرات النواب في البرلمان أعضاء سابقين في الحرس.

ودخل العديد من كوادر الحرس إلى مفاصل الدولة الحساسة، ومن أبرزهم سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي علي لاريجاني ورئيس بلدية طهران محمد باقرقاليباف (قائد الشرطة السابق)، كما أصبح عدد منهم ناشطين في قطاعات البناء والنفط.

ولعب الباسدران دورًا أساسيًا في الحرب ضد العراق بين ١٩٨٠ و١٩٨٨. وينظر إليه على أنه جيش مواز يملك سلاحي الطيران والبحرية الخاصين به.

ورغم أن الحرس الثوري يسهم مع الجيش في مهام مراقبة الحدود فإن تجهيزاته أكثر تطورًا، وتحديدًا بطاريات صواريخ «شهاب ٣» بعيدة المدى.

خلال الاحتلال الأميركي للعراق، اتهمت واشنطن الباسدران - من خلال جيش القدس التابع له - بمساعدة المجموعات الشيعية في العراق، وهو ما نفته طهران. ويرى مراقبون أن الحرس الثوري يدعم حركات المقاومة وعلى رأسها حزب الله في لبنان.

يشار إلى أن الباسيج وهي منظمة شبه عسكرية قوامها من الشباب وطلاب الجامعات تتبع هي الأخرى بأفرادها - المقدر عددهم بعشرة ملايين شخص - لأوامر الحرس الثوري الذي يقوم بتدريبها وتزويدها بالسلاح.

القدرات:

ينخرط الحرس الثوري في كثير من المشاريع الاقتصادية، التي تقدر بمليارات الدولارات في مجالات النفط والغاز والبنى التحتية، وتتبعه مؤسسات مالية واستثمارية

ضخمة داخل إيران تشمل قطاعات إنتاجية وخدماتية عدة، منها الإنشاءات والطرق والنفط والاتصالات.

ولدى الحرس الثوري الإيراني قدرات دفاعية رادعة، مثل: أنظمة صواريخ بإمكانها حمل رؤوس عنقودية، يمكنها رمي ١٤٠٠ قنبلة صغيرة على الهدف، ويصرح مسؤولون فيه بأن لديه الآلاف من الجنود المدربين على القيام بعمليات انتحارية.

حسّن الحرس الثوري الإيراني من قدراته العسكرية في العقود الماضية بشكل لافت، وبالإضافة إلى عدة مناورات عسكرية - يقوم بها من وقت لآخر على مدار السنة - طور القائمون على هذا الجهاز العديد من الأسلحة خاصة فيما يتعلق بصناعة الطائرات من دون طيار والصواريخ التي من بينها صواريخ شهاب ١ و٢ و٣ بالإضافة إلى منظومات الدفاع الجوي والحرب الإلكترونية.

وبينما يصل مدى شهاب ٣ إلى حوالي ٣٠٠ كيلومتر، يطور الخبراء الإيرانيون صواريخ شهاب ٤ وشهاب ٥ التي من المتوقع أن يصل مداها إلى ٥٠٠٠ كيلومتر.

وضمن إطار الحرب النفسية، يقوم الباسدران بشكل دوري بالكشف عن أسلحة متطورة جديدة واختبار أخرى مؤكدًا أن اختراعها أو تطويرها جرى على يد كوادر إيرانية.

ملحق (٢٣)

إحصائيات عددية للقوات الإيرانية والحرس الثوري

تاريخ النشر ١٧/ ٤/ ٢٠١٦م، RT Arabic

جاء في مقالة نشرتها وكالة «تاس» أن القوات المسلحة الإيرانية تتكون في فترة السلم من بنيتين منفصلتين (الجيش الإيراني وفيلق حرس الثورة الإسلامي).

وذكرت المقالة أن الأركان العامة الموحدة للقوات المسلحة تشرف على قيادة الجيش والقوات المسلحة ويعتبر المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، آية الله علي خامنئي القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وفي حالات الطوارئ تشرف القيادة العسكرية على قوات حماية القانون التي تخضع في الظروف العادية لوزارة الداخلية.

ويملك كل من الجيش وفيلق حرس الثورة، قواته البرية والجوية والبحرية.

ويضم فيلق حرس الثورة، بنيات عسكرية تنفذ نشاطات الاستطلاع والتخريب الاستراتيجية - قوة «القدس» للعمليات الخاصة وقوات المقاومة «باسيج».

وضمن مهام «باسيج» تدخل أعمال الدعوة والترويج وتنفيذ التدريب للسكان المدنيين، الذين وعند اندلاع الأعمال القتالية ينخرطون في وحدات الحرس الثوري.

والعدد الإجمالي للقوات المسلحة الإيرانية (بدون قوات الأمن الداخلي) وفقًا لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، بلغ في ٢٠١٦ الجاري أكثر من ٥٢٠ ألف شخص. ويبلغ عدد الاحتياط حوالي ٣٥٠ ألف شخص.

أما بالنسبة للأسلحة والمعدات العسكرية فجزء منها من صنع أمريكي وبريطاني وتم استيرادها قبل الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩.

وفي النصف الأول من التسعينيات، استوردت إيران من روسيا كميات كبيرة من السلاح والمعدات العسكرية.

وتوجد لدى القوات المسلحة الإيرانية نماذج مختلفة من الأسلحة السوفيتية والروسية، بما في ذلك الطائرات الحربية والمروحيات والغواصات التي تعمل بالكهرباء والديزل وكذلك الدبابات والمصفحات ونظم الدفاع الجوي الصاروخية والصواريخ الجوية وذخيرة. وتنتج إيران دبابات «ت - ٧٢» بترخيص من روسيا.

وفي الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧ بلغت حصة روسيا في المستوردات العسكرية الإيرانية ٨٥٪.

وفي أبريل/ نيسان ٢٠١٦ سلمت روسيا للجانب الإيراني الدفعة الأولى من منظومات الدفاع الجوي الصاروخية «إس - ٣٠٠».

وتوجد في إيران ٧ مجموعات صناعية تنتج الأسلحة والمعدات والذخيرة للجيش والحرس الثوري.

تتألف القوات البرية من ٣٥٠ ألف شخص من ضمنهم ٢٢٠ ألف من المجندين (مدة الخدمة الإلزامية - ٢١ شهرًا) مع أكثر من ١٦٠٠ دبابة بما في ذلك ٤٨٠ من طراز «ت - ٧٢» و١٥٠ من طراز «M60A1» الأمريكية وحوالي ١٠٠ من طراز شيفتن البريطانية وحوالي ٥٤٠ دبابة سوفيتية («ت - ٤٥» و«ت - ٥٥»).

وتملك القوات الإيرانية حوالي ٦٠٠ عربة قتالية مدرعة «ب م ب» و٦٤٠ عربة نقل جنود مصفحة «ب ت ر» وكذلك أكثر من ٨٧٠٠ مدفع وراجمة صواريخ.

وتملك القوات البرية كذلك أكثر من ٢٠٠ طائرة هليكوبتر من مختلف الطرازات والأنواع وحوالي ١٨٠ بطارية دفاع جوي سوفيتية وصينية وروسية.

وتضم القوة البرية لفيلق الحرس الثوري حوالي ١٠٠ ألف مقاتل. وخلال شهر يمكن تعبئة حوالي ٣ ملايين شخص في قوات «باسيج».

القوات البحرية تضم ١٨ ألف عسكري بما في ذلك ٢٦٠٠ من مشاة البحرية. وفيها قيد الخدمة: ٢٩ غواصة و٦٩ سفينة سطح قتالية (فرقاطات وزوارق صاروخية وكاسحات ألغام وسفن إنزال)، وتوجد لدى القوات البحرية مجموعة جوية.

ويخدم في القوات الجوية الإيرانية ٣٠ ألف عسكري بما في ذلك ١٢ ألفًا في قوات الدفاع الجوي.

وتضم القوات الجوية حوالي ٣٣٠ طائرة حربية بما في ذلك ١٨٠ مقاتلة أمريكية وسوفيتية وبريطانية و١٢٠ طائرة نقل عسكرية وقاذفات أمريكية وروسية وطائرات تدريب وأكثر من ٣٠ مروحية قتالية.

المصدر:

- تاس.

ملحق (٢٤)

الباسيج.. درع تحمي نظام الثورة الإيرانية

الإثنين ٢٣/ ٩/ ١٤٣٧هـ الموافق ٢٧/ ٦/ ٢٠١٦م

(الباسيج) مليشيا عقائدية مسلحة إيرانية؛ تضم ملايين المتطوعين وممولة مباشرة من الدولة، وتعتبر من الكيانات الأكثر تأثيرًا في الحياة السياسية والأمنية والمجتمعية بإيران، كما تعد أداة عسكرية لحماية مصالح نظامها السياسي داخليًا وخارجيًا.

النشأة والتأسيس:

تأسست قوات التعبئة الشعبية شبه العسكرية المعروفة بـ «الباسيج» (أي «المتطوعون») نهاية عام ١٩٧٩ إثر نجاح الثورة الإسلامية بقيادة الزعيم الديني الخميني، الذي دعا إلى إنشاء «جيش من عشرين مليون رجل» لحماية الثورة ونظامها السياسي والديني، فتأسست هذه المنظمة الأمنية من مؤيديه المخلصين.

ويشير باحثون إلى أن قوات الباسيج ليست سوى نسخة مطورة من الحزب الذي أسسه شاه إيران محمد رضا بهلوي وسماه «راستاخيز» (يعني البعث أو النهضة)، وأراده قاعدة شعبية مكينة لحماية نظام حكمه والتغلغل في مفاصل المجتمع.

لكن الخميني قام بالعمل الذي حاوله الشاه بطريقة أكثر ذكاء، إذ ما ميز قوات الباسيج هو أنها جاءت مرتبطة ارتباطًا عضويًا بجسم الجيش الإيراني الذي تألف من الحرس الثوري الإيراني وكتائب الحرس الثوري الإسلامية، وهي جميعها من الكوادر المدربة قتاليًا وعسكريًا.

وخلال الحرب العراقية الإيرانية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨، أسندت إلى قوات الباسيج مهمة اقتحام حقول الألغام لتمهيد الطريق للقوات النظامية التي كانت تقفو أثرها، وتفيد

مصادر إيرانية بأن الباسيج قامت بتعبئة مليونيْ شخص أثناء الحرب خدم ربعهم في جبهات القتال.

وبعد انتهاء الحرب أصبح أعضاء الباسيج يمثلون قوة يُستعان بها لكبح السلوك المنافي للنظام الإسلامي (شرطة أخلاقية)، ولقمع التجمعات السياسية المعارضة له، ولمساعدة قوات الشرطة العادية في ضبط الأمن عند اندلاع أحداث أمنية كبرى تفوق طاقتها، وفقًا لقانون سنه مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) أواخر عام ١٩٩٢ لتنظيم المهمات الشُّرطية التي تقوم بها الباسيج.

الهيكلة والقدرات:

على مستوى القيادة والوجيه؛ تخضع الباسيج لمبدأ ازدواجية القيادة في القرار الذي يطبع الكثير من المؤسسات الحيوية في إيران، ولذلك فإنها تتلقى الأوامر رسميًا من قائد الحرس الثوري، لكن قياداتها تتصل مباشرة بمكتب المرشد الأعلى للثورة الذي يمتلك حصرًا تعيين قائد الباسيج بناءً على اقتراح من قائد الحرس الثوري.

أما هيكليًا؛ فإن الباسيج تتكون من قسمين رئيسين هما: «كتائب عاشوراء» التي تضم أعضاءها من الذكور و«كتائب الزهراء» لمنتسباتها من الإناث. ويتوزع الأعضاء في كل مدينة إيرانية على «نطاقات مقاومة»، مقسمة هي الأخرى إلى «مناطق مقاومة»، و«قواعد مقاومة»، و«مجموعات فرعية».

وفي عام ٢٠٠٨ دُمجت قوات الباسيج في الهيكل الإقليمي للحرس الثوري فصار كل منهما مقسمًا إلى ٣١ وحدة، بمعدل وحدة واحدة لكل محافظة إيرانية ووحدتين لمنطقة طهران. وفي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٩ دُمجت الباسيج رسميًا في القوات البرية التابعة للحرس الثوري.

وطبقًا لما أورده الأستاذ الجامعي الأسبق بجامعة طهران الدكتور سعيد جولكار في كتابه «مجتمع أسير: مليشيا الباسيج ونظام السيطرة الاجتماعية في إيران» (صدر عام ٢٠١٥)؛ فإن معظم المنتسبين إلى قوات الباسيج هم «من أبناء الريف الفقير الذين وجدوا فيها مصدرًا لامتيازات حرموا منها، وأسهل طريقة للحصول على دخل ثابت والانتساب إلى الجامعة بسهولة فائقة».

وفي حين تقول مصادر إن عدد أعضاء الباسيج يصل إلى عشرة ملايين شخص من الجنسين، يقدرهم جولكار بخمسة ملايين عضو فقط، لكن «٦٥٪ من الموظفين في الدولة هم أعضاء فاعلون في هذه المنظمة الأمنية». كما أن طالبًا إيرانيًا واحدًا من بين كل ثلاثة طلاب يمكن أن يكون عضوًا فاعلاً ومدربًا فيها، بسبب قانون نافذ في إيران يخصص نسبة ٤٠٪ من المقاعد الجامعية لأعضائها.

ينتظم منتسبو الباسيج ضمن ثلاثة مستويات للعضوية أعلاها «الباسيج الخاص»، ويتلقون تدريبهم السياسي والعسكري والعقائدي في أكثر من خمسين ألف قاعدة ومكتب تابعة للباسيج، موزعة على المساجد والمصالح الإدارية الحكومية والمصانع والمؤسسات التعليمية في عموم البلاد. كما توجد فيها عدة تصنيفات فئوية مثل الباسيج العمالية والباسيج الطلابية.

وتدفع الدولة رواتب ثابتة من ميزانية الحرس الثوري للكادر العامل والأعضاء المتخصصين في الباسيج، كما يحصل الأعضاء المنتسبون على امتيازات عديدة، منها مكافآت مالية وقروض ميسرة وتخفيضات لأسعار الرحلات الدينية لزيارة «المدن المقدسة» لدى الشيعة. كما تسيطر على إدارة مصالح اقتصادية ومالية مهمة في البلاد.

الأهداف والمهمات:

يؤكد متطوعو مليشيات الباسيج في كل مناسبة تسنح لهم ولاءَهم للمرشد الأعلى للثورة ويندون على الدوام بأعداء الثورة في الداخل والخارج، وهو ما يؤشر إلى طبيعة

الأهداف والمهمات الموكلة إليهم، إنها حماية نظام الثورة والتصدي لكل ما ينال من هيبته داخليًا وخارجيًا.

ففي الداخل تتولى الباسيج قمع المعارضين السياسيين، كما حصل عندما نظم الطلاب المؤيدون للتيار الإصلاحي تجمعات احتجاجية في الجامعات الإيرانية عام ٢٠٠٢ ورفعوا بعض المطالب «الإصلاحية»؛ إذ هدد المرشد الأعلى علي خامنئي باستدعاء «القوى الشعبية (أي الباسيج) لقمع أي اضطرابات»، وهو ما تم فعلًا وهو ما أدى لاشتباكات حين حاولت الباسيج فض تجمعات الطلاب.

وفي عام ٢٠٠٩ نزلت قوات الباسيج بقوة وكثافة إلى الشوارع الإيرانية لقمع عشرات آلاف المتظاهرين الذين رفضوا نتائج الانتخابات الرئاسية في ذلك العام وأطلقت عليهم الرصاص الحي فقتلت بعضهم، وهو ما أدى في النهاية إلى توقف احتجاجاتهم التي عُرف بـ «الحركة الخضراء» واعتبرت الانتفاضة الشعبية الأبرز على حكم رجال الدين في إيران.

وفي الخارج؛ تدخلت قوات الباسيج لحماية المصالح الإيرانية في العراق تحت ذريعة «حماية الأماكن المقدسة»، وشاركت في «مهمات استشارية» لدى الجيش العراقي وخاضت معه معارك متعددة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، خاصة إثر سقوط الموصل وفي معركة الفلوجة عام ٢٠١٦ التي قتل فيها القائد السابق لـ «كتائب عاشوراء» في الباسيج علي رضا بابايي.

كما أرسل الآلاف من قوات الباسيج إلى سوريا حيث قتل العديد من عناصرها ضمن أبرز العسكريين الإيرانيين القتلى في سوريا الذين كانوا يقدمون الدعم العسكري لنظام بشار الأسد إثر اندلاع الثورة السورية منتصف مارس/ آذار ٢٠١١، وقاتلوا معه الفصائل السورية المسلحة جنبًا إلى جانب مع مليشيات شيعية أخرى أبرزها حزب الله اللبناني.

وفي دلالة على عمق وتعدد الأدوار الخارجية الموكلة إلى هذه القوات؛ قال المرشد الأعلى للثورة خامنئي - يوم ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤ خلال لقائه قادة ومسؤولين في الباسيج -: إن إيران «أصبحت غير قابلة للهزيمة بسبب وجود الفكر والعمل الباسيجي الذي وصل إلى العراق وسوريا ولبنان وغزة، وسيصل إلى القدس المحتلة قريبًا».

ونقلت وكالة الأنباء الطلابية الإيرانية مطلع عام ٢٠١٤ عن قائد قوات الباسيج الجنرال محمد رضا نقدي (ذو أصول عراقية) قوله: إن بلاده تعتزم إنشاء وحدات لمنظمته في الأردن ومصر بعدما خاضت تجربة تشكيلها في فلسطين ولبنان، وإن «تزايد مكونات الهيمنة الإيرانية في المنطقة يتزامن مع انحسار الهيمنة الأميركية فيها منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩».

وفي الإطار نفسه؛ قال الجنرال حسين سلامي نائب قائد الحرس الثوري الإيراني - أواخر عام ٢٠١٤ بمناسبة الذكرى الـ ٣٥ لتأسيس الباسيج -: إن «فكر الباسيج ينتشر في أنحاء العالم الإسلامي وجماعات المقاومة في فلسطين ولبنان، بما يتماشى مع الاستراتيجية الإيرانية».

المصدر:

- الجزيرة.

الملحق (٢٥)

الحوثيون في اليمن، عقائد وأفكار

المصدر: موقع البرهان

بينما تدور رحى الاقتتال غير المتكافئ هناك في دماج بمحافظة صعدة بين نفر قليل من المسلمين من طلبة العلم؛ ومن يسمون بالحوثيين، وبينما يسيل الدم المسلم هناك دونما نجدة قوية من أبناء الوطن والعقيدة والدم، وفي المقابل يدعم هؤلاء المجرمون بسيل من الدعم المادي من راعية الشيعة في العالم التي تدعى بالجمهورية الإسلامية! يصبح من الضروري أن نقترب كثيرًا من هؤلاء الشيعة الحوثيين لمعرفة الكثير من تاريخهم وأفكارهم لنتبين قدر ما يحملون من ضغينة على الإسلام والمسلمين من أهل السنة.

فمن هم الحوثيون؟

الحوثيون حركة فكرية وعسكرية متمردة باطنية، نشأت أولاً في صعدة شمالي اليمن وانشقت فكريًا ومذهبيًا عن المذهب الزيدي وسارت على المنهاج نفسه الذي تبناه حزب الله في لبنان ذو المرجعية الفكرية والدينية والسياسية الموالية لطهران.

تجمعوا وتشبعوا أفكار وعقائد الرافضة الإثني عشرية ويسمون أنفسهم بتنظيم «الشباب المؤمن».

قادة الحوثيين وزعماؤهم:

بدر الدين الحوثي:

وهو زعيمهم الفكري والروحي وهو الذي أنشأ هذه الفئة،

ونشأ بدر الدين زيديًا جارودًا - وهي أقرب فرق الزيدية من الإثني عشرية - ثم

أعلن تحوله إلى الفرقة الرافضة الإثني عشرية بعدما رحل إلى طهران وأقام بها عدة سنوات فمال إلى مذهبهم وتبعه الحوثيون في ذلك.

حسين بن بدر الدين الحوثي:

قائد أول تمرد لهم وهو الابن الأكبر لبدر الدين الحوثي الذي تدرج في تعليمه حتى نال درجة الماجستير في العلوم الشرعية وكان يعد نفسه لنيل درجة الدكتوراه أيضًا لكنه ترك مواصلة الدراسة، وقام بتمزيق شهادة الماجستير معتبرًا أن هذه الدراسة تجميد للعقول، فأسس «حزب الحق» عام ١٩٩٠ مع مجموعة من الشخصيات الحوثية الزيدية، ثم جاء تحوله للمذهب الرافضي أيضًا بعدما رافق أباه في زيارة إيران وبعدها زار منفردًا حزب الله في لبنان ثم عاد ليكرر نفس النموذج اللبناني فأسس تنظيم «الشباب المؤمن» عام ١٩٩١.

ويعتبر حسين الحوثي المؤسس الحقيقي لتلك الفئة لتميزه في تجميع الناس حوله وقدرته الاستيعابية للأتباع وخاصة بعدما نال العديد من الدورات الأمنية والسياسية في لبنان عند حزب الله ولارتباطه أيضًا بالحرس الثوري الإيراني، وتظهر عليه علامات التأثر الشديد بالفكر الشيعي متخذًا الخميني والثورة الإيرانية مثلًا له

أحاط نفسه بالعديد من الحراس المدججين بالأسلحة مدعيًا أنه مستهدف بالقتل فأثر ذلك تأثيرًا بليغًا في أتباعه وخاصة أنه دائمًا ما كان يكرر في خطبه ولقاءاته مرادفات ثورية مثل الحشد والإعداد والخروج والجهاد والتضحية موصيًا أتباعه بعدم الخوف من المثبطين الخوالف وأيضًا للتأكيد على نصر الله للمستضعفين وغيرها من الألفاظ التي تجمع الشباب المتحمس حول المتحدث.

بعدما رفع أعلام ورايات حزب الله في كل مكان خاص به وبالحوثيين أعلن التمرد الأول على الحكومة اليمنية فقتل عام ٢٠٠٤ وعمره ٤٦ سنة.

عبد الملك الحوثي:

ابن ثان من أبناء بدر الدين وهو أخ لحسين الحوثي، تجاوز العديد من أشقائه الأكبر سنًا منه وتولى زعامة الحوثيين، وأصبح قائدهم الميداني، ويمتلك أيضًا ملكة الخطابة، وجمع الأنصار.

يحيى الحوثي:

ابن آخر من أبناء بدر الدين يعد أكبر سنًا من عبد الملك ويقيم خارج اليمن في ألمانيا كلاجئ سياسي، ويعتبر المتحدث السياسي باسمهم خارجيًا.

عقائدهم وأفكارهم:

لا يختلف الحوثيون عن رافضة إيران قيد أنملة، فكل ما يقوله شيعة إيران يردده الحوثيون عقيدة وفكرًا ويدافعون عنه ويموتون في سبيله وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا.

فمن عقائدهم الباطلة أنهم:

- يدعون لفكرة «الإمامة» وهي تعني إحياء فكرة الوصية للإمام علي وأبنائه، وأن الحكم لا يصح إلا في أبناء علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -.

- يتبرؤون من الخلفاء الراشدين الثلاثة - رضي الله عنهم أجمعين وألحقنا بهم في الصالحين - ويكفرونهم بوجه خاص والصحابة كلهم بوجه عام إلا عددًا قليلاً، لأنهم - كما يفتري الحوثيون على الله - أصل البلاء الذي لحق بالأمة إلى اليوم، وفي ذلك يقول كبيرهم بدر الدين الحوثي: «أنا عن نفسي أؤمن بتكفيرهم (أي: الصحابة) لكونهم خالفوا رسول الله صلى الله عليه وآله»، ويقول ولده حسين الحوثي - لعنة الله على القوم المجرمين: «كل سيئة في هذه الأمة وكل ظلم وقع لهذه الأمة وكل معاناة وقعت الأمة

فيها، فالمسئول عنها: أبو بكر وعمر وعثمان.. وعمر بالذات لأنه هو المهندس للعملية كلها»، لذا فهم يدعون أتباعهم إلى سب أصحاب رسول الله ويلعنون أمهات المؤمنين.

- يروجون دومًا لفكرة الخروج والإعداد لمواجهة نظام الحكم.
- يحرضون ويتباهون بلجم «السُّنيَّة» وقتلهم واستحلال أموالهم - والسنية هم أهل السنة لأنهم يوالون أبا بكر وعمر ويقدمونهما على علي.
- يمجدون ثورة الخميني ويعتبرون أن حزب الله في لبنان هو النبراس الذي يجب أن يسيروا عليه.

نقاط الاتفاق والاختلاف بينهم وبين الزيدية:

نقاط التشابه بينهما كثيرة منها أنهما يتفقان في جمع الخمس وأنهما يرون جواز التقية إذا احتاجا لذلك ويريان أحقية أهل البيت في الخلافة ويفضلان الأحاديث الواردة عنهم على غيرها ويتشابهان أيضًا في قولهم «حي على خير العمل» في الأذان.

أما نقاط اختلافهما فأيضًا كثيرة، فالإثنا عشرية يكفرون كل من لا يؤمن بكل الأئمة الاثني عشر ويواليهم ويقدمهم على غيرهم ويقر لهم بحق الإمامة، ولذلك يكفر علماء الحوثيين فرقة الزيدية.

وبنفس المنطق يعتبر علماء الزيدية منذ زمن طويل أن الروافض الإثني عشرية على ضلال ويحذرون منهم ومن غلوهم لكن العلاقات بينهما تحسنت كثيرًا بعد الثورة الخمينية في إيران.

المصدر:

- مركز التأصيل للدراسات والبحوث.

ملحق (٦٢)

ويكبيديا، (الموسوعة الحرة) (حروب الحوثيين في اليمن)[١]

نزاع صعدة أو الحروب الست هي معارك بين حكومة علي عبدالله صالح من جهة وحركة أنصار الله المعروفة باسم الحوثيين الزيدية المسلحة بدأت الحرب في يونيو عام ٢٠٠٤ عندما اعتقلت السلطات اليمنية حسين الحوثي بتهمة إنشاء تنظيم مسلح داخل البلاد. معظم القتال كان في محافظة صعدة وانتقل مؤخرًا إلى الجوف وحجة وعمران. اتهمت حكومة علي عبدالله صالح الحركة بالسعي لإعادة الإمامة الزيدية وإسقاط الجمهورية اليمنية بينما تتهم الحركة الحكومة اليمنية بالتمييز ودعم القوى السلفية لقمع المذهب الزيدي. جلب الصراع اهتمامًا دوليًا في ٣ نوفمبر ٢٠٠٩ عندما شنت القوات السعودية هجومًا على مقاتلين حوثيين سيطروا على جبل الدخان في منطقة جازان جنوب غربي البلاد متهمة الحكومة السعودية بدعم النظام اليمني ماليًا واستراتيجيًا عن طريق السماح للقوات اليمنية باستعمال الأراضي السعودية كقاعدة لعملياته.

عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، لاحظ علي عبدالله صالح أن السلفية ازدادوا قوة في اليمن ربما أكثر من اللازم وهو ما لم يكن مخططًا، فدعم حسين بدر الدين الحوثي بداية لإعادة إحياء النشاط الزيدي في صعدة على الأقل، بالإضافة لتشجيعه لبعض هؤلاء السلفية ترك حزب التجمع اليمني للإصلاح. ولكن عقب الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، بدأ حسين بدر الدين الحوثي يظهر معارضته لصالح ويتهمه علنًا بـ «العمالة» لأميركا وإسرائيل. وعندما توجه صالح لأداء صلاة الجمعة بأحد مساجد صعدة فوجئ بالمصلين يصرخون الشعار الحوثي: «الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام»، فاعتُقل ٦٠٠ شخص فورًا وزج بهم

(١) http://cutt.us/ph26g.

في السجون، لأن المعارضة الحقيقية لم تكن لأميركا بقدر ما كانت ضد علي عبدالله صالح وحكومته، الخطاب المعادي لأميركا وإسرائيل في المنطقة العربية ككل ما هو إلا «شاشة دخان» للتغطية على أهداف أخرى إما لشرعنة نظام دكتاتوري أو معارضته. وقد وجد حسين تأييدًا من قبل السكان لنقمهم على الحكومة بالدرجة الأولى. كان حسين يخطب في الناس عن الفقر والبؤس الذي تعاني منه صعدة، وعن غياب المدارس والمستشفيات وعن وعود حكومية كثيرة لم يتم تنفيذ أي منها، المشاريع التي رعاها حسين نفسه بتأمين إمدادات المياه النظيفة وإدخال الكهرباء إلى صعدة ساعدته كثيرًا ليلقى قبولًا من السكان كزعيم، رغم أنه لم يكن سياسيًّا نشطًا في صنعاء ولا شيخ قبيلة بخبرة طويلة في الانتهازية السياسية، كسائر مشايخ القبائل اليمنية. أما أهدافه الحقيقية وأهداف الحركة التي اتخذت اسمه لا تزال غير واضحة، من خلال خطبه ومحاضراته بدا حسين كأي خطيب جمعة في اليمن والمنطقة العربية، لم يشر إلى الإمامة الزيدية ولا إسقاط النظام ولا عن مشروع سياسي واضح يتجاوز «توعية الأمة عن مؤامرات اليهود». بل من غير المرجح وجود ميليشيا اتخذت أي اسم عام ٢٠٠٤ ولكن خطب حسين عن «عمالة الدول العربية لأميركا واليهود» لم تكن سوى هجوم على علي عبدالله صالح نفسه. لم يكن حسين بدر الدين الحوثي الشخصية اليمنية الوحيدة التي تنتقد علي عبدالله صالح مستعملة نفس المبررات والصيغ مثل العمالة لأميركا «المسيحية» في حربها على «المسلمين»، والذي جعل لحسين أهمية عند صالح خلفيته كزيدي حيث استطاع تكوين قاعدة دعم شعبية في صعدة، معقل الأئمة الزيدية تاريخيًا.

أعاد الرئيس صالح دعمه إلى السلفية وعينهم في مساجد صعدة عوضًا عن أئمة المساجد أتباع حسين بدر الدين الحوثي، وسُجن عدد كبير من أتباع حسين بدر الدين الحوثي بل طال القمع أولئك المتعاطفين معه فقط. وأوقفت الحكومة المرتبات عن

المدرسين المشاركين في الأنشطة التي نظمها حسين. في يونيو ٢٠٠٤، واعتقلت السلطات اليمنية ٦٤٠ متظاهر من طلاب حسين في صنعاء ثم توجهت قوة لاعتقال حسين بدر الدين الحوثي نفسه متهمة إياه بالسعي للانقلاب على نظام الحكم الجمهوري وإعادة الإمامة الزيدية. عدة عوامل أقنعت صالح بضرورة تصفية أنصار حسين الحوثي عسكريًا:

- انضمام اليمن للحرب الأميركية على الإرهاب وتوقفهم عن الضغط على صالح بشأن ترسيخ الديمقراطية، كونه حليفًا للولايات المتحدة في «حربها العالمية على الإرهاب»، وفر له العوامل السياسية والعسكرية لقمع أي نشاط ضد حكمه بالقوة.
- حرص صالح على تماسك النظام من احتمالية انشقاق حلفائه، فزجهم في حروب ضد الحوثيين سيحول أنظارهم لخصم آخر بينما يتمكن صالح من تمهيد الطريق لتوريث ابنه أحمد علي عبدالله صالح رئاسة الجمهورية في هدوء، وكان علي محسن الأحمر والدوائر الأمنية والاستخباراتية المرتبطة به مقربون جدًا من السعودية - متوجسة من العلاقات اليمنية الأميركية ومتعاطفين مع التنظيمات الجهادية وأكثرهم حماسًا للتخلص من الحوثيين. والعديد من المحللين يشيرون إلى نزاع صعدة بـ «حرب علي محسن الأحمر».
- إدراك صالح أن حسين بدر الدين الحوثي لم يكن شيخًا قبليًا يستطيع مراضاته بالأموال، اعتقد صالح أن حسين لن يستطيع تحريك القبائل ضده، ولكن صعدة ليست موطن حاشد، وعبر تاريخها كانت صعدة مركز كل تمردات الزيدية.

كان حسين قد تمكن من بناء قاعدة دعم على أساس العداء لسياسة الولايات المتحدة الخارجية وهو ما مكن الرئيس صالح من أن يستغل ورقة مكافحة الإرهاب

لصالحه لتلقي الدعم الخارجي وكان من السهل على علي عبدالله صالح ضرب أي شرعية ابتغاها حسين باتهامه أنه يسعى لإسقاط الجمهورية وإعلان نفسه إمامًا، فبهذه الطريقة يؤلب صالح النخبة المثقفة في صنعاء ضد حسين الحوثي ويمنعهم من إبداء أي تعاطف معه. واتهامهم بالعمل والتعاون مع إيران لتصوير حسين كوكيل للجمهورية الإسلامية أمام السعودية وكسب تأييد السلفية داخل اليمن لحروب علي عبدالله صالح. من وجهة نظر حكومة علي عبدالله صالح، فإن المشكلة لم تكن متعلقة بالشعار الحوثي بل بتخزين الحوثيين للسلاح والعمل على إسقاط الجمهورية التي كان صالح ينوي توريثها لابنه أحمد، فكان لزامًا على الحكومة أن تقوم بدورها لحماية الدستور والتحفظ على من يخرجون على القانون، وفقًا للحكومة اليمنية خلال تلك الفترة. أما الحوثيون فلديهم رواية مغايرة، مستشهدين بأمر من علي عبدالله صالح لمحافظ صعدة حينها يحيى العمري بإطلاق طلاب لحسين سجنوا على ذمة ترديدهم للشعار الحوثي، وهو ما يعني أن حسين بدر الدين الحوثي لم يخرج عن القانون وكان يمارس حقًا طبيعيًا مكفولًا له بقوة القانون والدستور، وأن الأميركيين ضغطوا على صالح وفق مزاعمهم لقمعهم، قائلين إن صالح لم يتعرض للاستفزاز ولم يمتلك المبررات القانونية لشن الحرب عليهم.

الجدول الزمني للمعارك:

الأولى: يونيو - سبتمبر ٢٠٠٤م:

اشتعل فتيل المعارك في الثامن عشر من يونيو ٢٠٠٤م بين الجيش اليمني وأنصار حسين بدر الدين الحوثي بعد اتهام الحكومة له بإنشاء تنظيم مسلح على غرار حزب الله واستعمال المساجد لبث خطابات معادية للولايات المتحدة والتحريض على الإرهاب، وجند صالح مقاتلين قبليين من العصيمات، وهي إحدى قبائل حاشد السبعة. واستعمل المقاتلون الحوثيون القنابل اليدوية والأسلحة الخفيفة في مدينة صعدة وكتاف وهزموا القوات القبلية من حاشد الموالية لصالح وقطعوا رأس

قائدها وتوقفت المعارك في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٤ بعد إعلان الحكومة اليمنية مقتل حسين بدر الدين الحوثي ونشرها صورًا لجثته على الصحف الحكومية مسحولة في الشوارع وكانت تلك نهاية ما عرف بالحرب الأولى. وأرقام الخسائر ليست متوفرة بصورة دقيقة لغياب مصادر محايدة لتغطية المعارك. توجه بدر الدين الحوثي إلى صنعاء بدعوة من علي عبدالله صالح ولكنه عاد إلى صعدة بعد شهرين لأن صالح لم يلتق به. وتولى أخوه عبدالملك قيادة الجماعة من بعد مقتل أخيه.

الثانية: مارس - مايو ٢٠٠٥م:

قتل خلال هذه الفترة ٢٠٠ شخص في معارك بين الجيش اليمني والحوثيين وفي شهر مايو، عرض الرئيس السابق علي عبدالله صالح عفوًا رئاسيًا على المتمردين شريطة أن يسلموا أنفسهم ويوقفوا إطلاق النار. رفض الحوثيون العرض واستمرت المناوشات بين الطرفين وأصدرت الحكومة اليمنية بيانًا يلوم فيه المتمردين على مقتل ٥٢٢ مدني وجرح ٢,٧٠٨ آخرين وخسائر اقتصادية تقدر ٢٧٠ مليون دولار. وسلم عبدالله بن عيضة الرزامي، القيادي في حركة الشباب المؤمن نفسه إلى السلطات اليمنية في ٢٣ يونيو.

الثالثة: نوفمبر ٢٠٠٥ - يناير ٢٠٠٦م:

اشتبكت قوات قبلية من قبيلة وادعة الهمدانية المؤيدة لعلي عبدالله صالح تابعة للشيخ عبدالله العوجري مع قوات مؤيدة لعبدالملك الحوثي وتوقف الاقتتال قبل الانتخابات الرئاسية وأطلقت الحكومة اليمنية سراح معتقل من سجونها.

الرابعة: يناير - يونيو ٢٠٠٧م:

في ٢٨ يناير ٢٠٠٧م اشتبكت عناصر من الحوثيين بالقوات اليمنية وقتلت ٦ جنود وجرح خلال الغارة ٢٠ آخرين. وحدث اشتباك آخر خلف عشرة قتلى وعشرين

جريحًا عند مهاجمة نقطة تفتيش قرب الحدود السعودية وردت الحكومة بقتل ثلاثة من المتمردين حسب تصريح رسمي لمسؤول عسكري في شهر فبراير، وشنت القوات اليمنية حملة على صعدة قتل خلالها ١٦٠ من الحوثيين حسب المصادر الحكومية وقتل خلال الهجوم مدني يمني وفرنسي وجرح فرنسي آخر.

تم الاتفاق على هدنة في ١٦ يونيو وقبل عبدالملك الحوثي شروطها ومنها اللجوء السياسي إلى قطر مقابل الإفراج عن مساجين حوثيين في السجون اليمنية.

الخامسة: مارس - يوليو ٢٠٠٨م:

عادت المواجهات بين الجيش والحوثيين في ٢٩ إبريل عندما قتل ٧ جنود في كمين نصبه المتمردون، وانفجرت قنبلة في ٢ مايو بعد صلاة الجمعة خارج مسجد بن سلمان في صعدة، وقتل ١٥ شخصًا وجرح ٥٥ واتهمت الحكومة الحوثيين بالوقوف وراء الحادثونفى الحوثيون التهم عنهم، وقتل نفس الليلة ثلاثة جنود وأربعة حوثيين في مناوشات بين الطرفين.

في مايو، قتل ١٣ جنديًا و٢٦ من المتمردين في اقتتال في صعدة وتوقفت الاشتباكات عندما أعلن علي عبدالله صالح وقف إطلاق النار في ١٧ يوليو، ووصل عدد المعتقلين في أغسطس من نفس السنة إلى ١,٢٠٠ معتقل دون محاكمات.

السادسة: أغسطس ٢٠٠٩ فبراير ٢٠١٠م:

مقالة مفصلة: عملية الأرض المحروقة:

شنت القوات اليمنية حملة عسكرية عرفت باسم عملية الأرض المحروقة في ١١ أغسطس ٢٠٠٩، قتلت أكثر من ٨٠ مدني نازح وأنكرت الحكومة اليمنية أن القتلى مدنيين وقالت إنه كان مخيمًا للحوثيين وخط إمدادات. وشن الحوثيون هجومًا على نقاط حدودية وقتلوا جنديين سعوديين وجرحوا ١١ آخرين في نوفمبر وسيطروا على جبل الدخان على خلفية اتهامات للسعودية بدعم الجيش اليمني. كان الموقف الحوثي

أن الحكومة السعودية تسمح للجيش اليمني باستعمال مواقع سعودية لشن هجماته خاصة أن معاقل الحوثيين قريبة من الحدود السعودية. على صعيد آخر أعلن مسؤول يمني عن ضبط قارب محمل بمضادات للدبابات عليها ٥ إيرانيين لمساعدة الحوثي وزعم علي عبدالله صالح أن عددًا من المعتقلين المحسوبين على جماعة الحوثي قد اعترفوا بالدور الإيراني في الحرب. وأنكر عدد من المسؤولين الإيرانيين الاتهامات وأقروا بوجود السفينة لكن دون الأسلحة ووصفوا اتهامات الحكومة اليمنية «بالتضليل الإعلامي». في ٥ نوفمبر شنت القوات السعودية هجومًا جويًا على الحوثيين وأعلنت بعد ثلاثة أيام أنهم استعادوا السيطرة على جبل الدخان في اليوم نفسه، أعلن الحوثيون عن أسر جنود سعوديين وقتل ضابطين في الجيش اليمني هما علي سالم العمري وأحمد باوزير في كمين نصبه الحوثيون عند عودة الضباط من السعودية في نوفمبر، وصرح مسؤول يمني أن القوات اليمنية قتلت عباس عيضة وأبو حيدر وعلي القطواني. ونشر الموقع التابع للمتمردين عن هجمات أمريكية خلفت ١٢٠ قتيل و٤٤ جريحًا حسب المصدر. وصرح باراك أوباما أن الهجمات كانت ضد عناصر من القاعدة وأن الطائرات الأمريكية قصفت موقعين لتنظيم القاعدة واحد في شمالي صنعاء والآخر قال عنه مسؤول أمريكي: أن هجومًا وشيكًا ضد المصالح الأمريكية كان يخطط له. وفي ديسمبر صرح قيادي حوثي أن هجومًا أمريكيًا آخر خلف ٦٣ مدنيًا. وفي ٢٢ ديسمبر قال الحوثيون إن قوات سعودية شنت هجومًا على منطقة النضير وقتل ٥٤ مدنيًا وصرح في نفس اليوم قيادي من الحوثيين أن المقاتلين صدوا هجومًا سعوديًا على صعدة وقتلت عددًا لم يحدده من الجنود السعوديين ولم يتسنَّ التأكد من مزاعم الأطراف لغياب مصادر محايدة والتعتيم الإعلامي الذي رافق الحرب باستثناء وسائل إعلام حكومية أو مملوكة للسعودية ومصادر متعاطفة مع الحوثيين. في نهاية العام صرح مسؤول يمني أن عدد القتلى من الجيش اليمني منذ بداية الاقتتال في أغسطس بلغ ١١٩ وصرحت الحكومة السعودية عن مقتل ٧٣ جنديًا واختفاء ٢٦ آخرين تعتقد الحكومة السعودية أن ١٢ منهم مقتولون وارتفع العدد إلى ١٣٣ قتيل في يناير ٢٠١٠.

في ٢٥ يناير ٢٠١٠، أعلن الحوثي خروجه من ٤٦ موقعًا محتلًا داخل الأراضي السعودية شريطة ألا تتدخل السعودية في حربه مع الجيش اليمني. نفى مسؤول سعودي بعد ٤٨ ساعة من تصريح عبدالملك الحوثي أن يكون للحوثيين خيار في الانسحاب وقال إنهم أخرجوهم من الحدود وانتصروا في المعارك. وقال المسؤول في ٢٦ يناير أن الحوثيين أعلنوا توقف إطلاق النار من جانبهم ولم يطلقوا النار ونحن لم نتدخل وانتهى الاقتتال رسميًا وحينها استمرت المعارك بين الحوثيين والجيش اليمني بشكل متقطع إلى أن توقفت في ١٢ فبراير. وانسحب الحوثيون من شمالي صعدة في الخامس والعشرين من فبراير.

ملحق (٢٧)

(الحرب في اليمن في قرارات مجلس الأمن الدولي)

قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٢٠١ في ١٥ فبراير ٢٠١٥ اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في جلسته رقم ٧٣٨٢، طالب فيه جماعة الحوثيين بسحب مسلحيها من المؤسسات الحكومية، واستنكر القرار تحركات الحوثيين الذين تدعمهم إيران لحل البرلمان والسيطرة على مؤسسات الحكومة اليمنية واستخدام أعمال العنف لتحقيق الأهداف السياسية، والاستيلاء على المنابر الإعلامية للدولة ووسائل الإعلام للتحريض على العنف. كما طالب القرار الحوثيين بالانخراط في مفاوضات السلام التي يرعاها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، جمال بن عمر، وبالإفراج عن الرئيس عبد ربه منصور هادي ورئيس وزرائه خالد بحاح وأعضاء الحكومة، الموضوعين جميعًا تحت الإقامة الجبرية منذ استولى الحوثيون على السلطة. وأعلن المجلس استعداده لاتخاذ «مزيد من الخطوات» إذا لم تنفذ الأطراف في اليمن القرار، بما فيها استخدام البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة أو العقوبات الاقتصادية لفرض تنفيذ القرارات.

قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٢١٦) صدر في ١٤ إبريل، ٢٠١٥ حيث تبنى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة هذا القرار، في جلسته رقم ٢٢١٦. نص القرار على فرض عقوبات تمثلت في تجميد أرصدة وحظر السفر للخارج، طالت زعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي، وأحمد علي عبدالله صالح نجل الرئيس السابق، والقائد السابق للحرس الجمهوري اليمني، المتهمين بـ «تقويض السلام والأمن والاستقرار» في اليمن. ويذكر أن مجلس الأمن أدرج علي عبدالله صالح واثنين من قادة الحوثيين هما عبدالخالق الحوثي وعبدالله يحيى الحكيم على قائمة العقوبات الدولية في نوفمبر ٢٠١٤.

ويشمل حظر توريد الأسلحة والعتاد ووسائل النقل العسكرية، لعلي عبدالله صالح ونجله أحمد وعبدالملك الحوثي وعبدالخالق الحوثي وعبدالله يحيى الحكيم (أبو علي الحاكم)، وكافة الأطراف التي تعمل لصالحهم أو تنفيذًا لتعليماتهم في اليمن، وذلك في إشارة إلى أنصار حركة الحوثيين والجنود الموالين لصالح. وطالب القرار الدول المجاورة بتفتيش الشحنات المتجهة إلى اليمن في حال ورود اشتباه بوجود أسلحة فيها، وطالب الحوثيون بوقف القتال وسحب قواتهم من المناطق التي فرضوا سيطرتهم عليها بما في ذلك صنعاء. ويدعو نص القرار جميع الأطراف اليمنية إلى المشاركة في مؤتمر من المقرر عقده في العاصمة السعودية الرياض تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي.

أهم بنود القرار:

يوجد في ويكي مصدر كتب أو مستندات أصلية تتعلق بـ: قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦.

طالب جميع الأطراف اليمنية، لا سيما الحوثيين بالتنفيذ الكامل للقرار رقم ٢٢٠١ والقرار ٢٠١٥ والامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الأحادية التي يمكن أن تقوض عملية الانتقال السياسي في اليمن ويطالب الحوثيين بالقيام فورًا دون قيد أو شرط بالآتي:

- الكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها بما في ذلك العاصمة صنعاء، والتخلي عن جميع الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية بما في ذلك منظومات القذائف، والتوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية، والامتناع عن الإتيان بأي استفزازات أو تهديدات للدول المجاورة، والإفراج عن وزير الدفاع محمود الصبيحي وعن جميع السجناء السياسيين وجميع الأشخاص رهن الإقامة الجبرية، وإنهاء تجنيد الأطفال وتسريح جميع الأطفال المجندين في صفوفهم.

- نص القرار على دعوة جميع الأطراف اليمنية لا سيما الحوثيين إلى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن وتسريع المفاوضات للتوصل إلى حل توافقي والتنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة والالتزامات التي تم التعهد بها لبلوغ هذا الهدف والتعجيل بوقف العنف، وطالب القرار جميع الأطراف اليمنية بالالتزام بتسوية الخلافات عن طريق الحوار والامتناع عن الأعمال الاستفزازية.
- حث القرار جميع الأطراف اليمنية على الرد بالإيجاب على طلب رئيس اليمن حضور مؤتمر يعقد في الرياض تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي. وأكد القرار على ضرورة قيام جميع الأطراف بكفالة سلامة المدنيين وضمان أمن موظفي الإغاثة وموظفي الأمم المتحدة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية على نحو سريع وآمن دون عوائق، وإلى تيسير قيام الدول المعنية بإجلاء المدنيين من اليمن، وتأكيد مبدأ حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية واتخاذ جميع التدابير لحماية المباني الدبلوماسية من أي اقتحام أو ضرر.
- على جميع الدول اتخاذ تدابير لمنع القيام بشكل مباشر أو غير مباشر بتوريد أو بيع أو نقل أسلحة لصالح علي عبدالله صالح، وعبدالله يحيى الحاكم وعبدالخالق الحوثي، والكيانات والأفراد الواقعين تحت العقوبات انطلاقًا من أراضيها أو بواسطة مواطنيها أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها. ويشمل حظر السلاح الذخائر والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار والمساعدات التقنية والتدريب والمساعدات المالية وكل ما يتصل بالأنشطة العسكرية أو توفير أي أسلحة أو توفير أفراد مرتزقة مسلحين سواء كان مصدرهم أراضيها أم لا. وتتولى الدول لا سيما المجاورة لليمن تفتيش جميع البضائع المتجهة إلى اليمن والقادمة منه إذا توافر معلومات للاعتقاد بأن البضائع تحمل أصنافًا

يحظر توريدها. ويؤذن لتلك الدول عند الكشف عن أصناف محظورة التصرف فيها من خلال إتلافها أو تخزينها أو نقلها إلى دول أخرى من أجل التخلص منها.

المراجع:

١- الحرة - مجلس الأمن يطالب بانسحاب الحوثيين وإنهاء العنف.

٢- «مجلس الأمن يعتمد مشروع القرار العربي بشأن اليمن تحت الفصل السابع». روسيا اليوم. ١٤ إبريل ٢٠١٥.

٣- «مجلس الأمن يقر مشروع قرار خليجيًا بشأن اليمن». سكاي نيوز عربية. ١٤ إبريل ٢٠١٥.

٤- «مجلس الأمن يتبنى مشروع القرار الخليجي حول اليمن». دويتشه فيله. ١٤ إبريل ٢٠١٥.

ملحق (٢٨)

(وكالات الأنباء)

- أ. ف. ب A. F. P = وكالة الأنباء الفرنسية - تأسست عام ١٨٣٥.
- رويتر Reueters = وكالة الأنباء البريطانية - تأسست عام ١٨٥١.
- ي. ب. أ U. P. A = يونايتد برس - أمريكية - تأسست عام ١٩٠٧.
- تاس T. A. S = وكالة الاتحاد السوفيتي - تأسست عام ١٩٢٥.
- أ. ب A. P = وكالة اسوشيتد برس - أمريكية تأسست عام ١٩٤٨.
- د. ب. أ D. P. A = وكالة الأنباء الألمانية - تأسست عام ١٩٤٩.
- و. أ. خ = وكالة أنباء الخليج - تأسست عام ١٩٧٦.
- و. أ. ج A. P. S = وكالة الأنباء الجزائرية - تأسست عام ١٩٦١.
- م. ع M. A. P= وكالة المغرب العربي للأنباء - تأسست عام ١٩٥٩.
- ت. أ. ب T. A. P = الوكالة التونسية للأنباء - تأسست عام ١٩٦١.
- و. أ. ث. ع A. R. N. A = وكالة الأنباء الليبية - تأسست عام ١٩٦١.
- وفا = وكالة الأنباء الفلسطينية - تأسست عام ١٩٧٢.

وكالات مستقلة	وكالات وطنية	وكالات وطنية	وكالات وطنية	وكالات إقليمية
فرانس برس	انسا – إيطاليا	بايت – بلغاريا	أرينا – إيران	سنترال نيوز
رويترز	اية بس اية – النمسا	تشاينا نيوز – الصين	يوناب – كوريا	سنترال نيوز
اسوشيتد برس	اية اية بي – أستراليا	دي بي اية – ألمانيا	نوفا برس – كوبا	كومباس
يونايتد برس	أناضول – تركيا	بيرانا – ماليزيا	برنسا لاتينا	أتلانتيك نيوز سيرفيس
كيودو	أسبار – أذربيجان	ميا – مقدونيا	أي تي اتش – أوكرانيا	ليتا نيوز
نوفاسكا	اية أن بي – هولندا	التا – ليتوانيا	سي بي – كندا	نيوز رووم
انتر فاكس	ايم برس – تشيكيا	ميديا فاكس – رومانيا	بي بي أي – باكستان	سابا نيوز
بان أفريكان	سينا – قبرص	بي اية بي – بولندا	نيبا – نيوزيلاند	جي جي برس
برس اسوسييشن	فورسنت – اليونان	تاس – روسيا	أم تي أي – المجر	اجنسا لوسيا
شينخوا	تلبرس – ألبانيا	نوفوستي – روسيا	انتارا – إندونيسيا	أرمن برس
جاما – صور	كانا نيوز – الكاريبي	سيرنا – صربيا	سي تي كي – سلوفاكيا	ايتا
فوتو برس – صور	أرمينيا	ستاسي – سلوفينيا	أية بي أي – اليونان	هينا
سيبا – صور	ايستادو – البرازيل	في أن – فيتنام	أتلانتيك نيوز سيرفيس	ميكروبرس
فونت – صور	بي أن اس – البلطيق	top	ايربول – بوليفيا	تانيوج

المراجع

» المصادر.

» الإحالات.

المصادر[1]

أولاً: الكتب:

(١) «إيران وفلسطين، جذور عملاقة وتقلبات السياسة، ١٨٩٧ - ١٩٣٧»، د. علي أكبر ولايتي، ترجمة سالم مشكور، بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

(٢) «إيران وعلاقاتها الخارجية في الدولة الصفوية، ١٥٠١ - ١٧٢٢» نصر الله فلسفي، ترجمه للعربية د. محمد الريِّس ١٩٨٩م.

(٣) «إيران، الثورة الخفية» تييزِّي كوفيل، تعريب د. أ خليل أحمد خليل، دار الفارسي، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

(٤) «الإسلاميون والعمق الاجتماعي في العالم العربي وتركيا»، موضوع: «النفوذ الاجتماعي لحركة حماس، التأسيس والارتكاز»، إبراهيم أمين نمر، إصدار مركز المسبار للبحوث والدراسات.

(٥) «أزمة الشعب الكردستاني في إيران»، مسعود الرفاعي، «الأوبزرفر» ٣ مارس ٢٠١٥م.

(٦) «التيارات والقوى السياسية في إيران»، د. سلطان محمد النعيمي مركز المسبار للدراسات والبحوث الطبعة الأولى ٢٠١٥م.

(٧) «الحكومة الإسلامية»، مؤسس الثورة الصفوية: الخميني.

(٨) «حلف المصالح المشتركة» - التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة -، تريتا بارزي. ترجمة أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون. الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

(٩) «خيارات صعبة»، مذكرات هيلاري كلنتون، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر الطبعة الأولى ٢٠١٥م.

(١٠) «الدين والسياسة في إسرائيل»، عبدالفتاح محمد ماضي، مكتبة مدبولي. الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

(١١) «صحيح مسلم»، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(١٢) «الصراع العراقي الفارسي»، مجموعة من المؤلفين، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٣م، الموضوعات المختارة لكل من: د. نوري عبدالحميد خليل، د. علاء موسى كاظم نورس.

(١) تم وضع تسلسل المصدر بحسب الحروف الأبجدية للحرف الأول فقط، ولكل عنوان على حدة، كما استخدمت الرمز (شم) للشبكة المعلوماتية.

(١٣) «لله ثم للتاريخ»، كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار السيد حسيني الموسوي، دار الأمل للطباعة والنشر الطبعة الرابعة، القاهرة.

(١٤) «لسان العرب»، للإمام أبي الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت.

(١٥) «من هم اليهود وما هي اليهودية» عبدالوهاب المسيري، دار الشروق، الطبعة السادسة ٢٠٠٩م.

(١٦) «موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية»، عبد الوهاب المسيري، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية - القاهرة ١٩٧٥م.

(١٧) «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية»، عبد الوهاب المسيري، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

(١٨) «اليهود في إيران»، مأمون كيوان، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام الطبعة الأولى – ٢٠٠٠.

ثانيًا: الدراسات والبحوث والمقالات:

(١٩) «إيران والنظام الدولي»، مصطفى اللبّاد، جامعة القاهرة، إبريل ٢٠٠٦م - جزء من ورقة، انظر الملحق رقم (١٢).

(٢٠) «إيران المتحولة»، محمد عبدالله محمد، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٥م.

(٢١) «إيران تتغير»، د. حامد المحمود، القبس ٩ مارس ٢٠١٦م.

(٢٢) «أكراد إيران إلى الجبل استعدادًا للقتال»، مسعود محمد، القبس ١٥ يوليو ٢٠١٦م.

(٢٣) «أهل السنة في إيران، اضطهاد ولا ناصر لهم»، موقع البرهان ١٧ إبريل ٢٠١٤م.

(٢٤) «إيران تتوقع التجارة ببلايين الدولارات مع روسيا»، محمد صال صدقيات، موقع «الحياة»، ١٣ يناير ٢٠١٦م.

(٢٥) «إيران تاريخ أسود من الإجرام»، موقع: «عين اليوم» نوف العنزي.

(٢٦) «إيران: المخدرات تدمر حياة الملايين»، قناة العربية، يناير ٢٠١٦م.

(٢٧) «إيران تستميل الأكراد لتمريس نفوذها في العراق وسوريا نكاية بتركيا»، وكالة «العراق برس».

(٢٨) «إيران والأكراد وذكرى اغتيال قاسملو»، العربية نت ٢٤ يوليو ٢٠١٦م.

(٢٩) «أكراد إيران... حقب من الاضطهاد» وحدة الدراسات الإيرانية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

(٣٠) «الانقلاب الأمريكي في البحرين»، فواز رمضان ١٢ إبريل ٢٠١٢م (ش. م).

(٣١) «استراتيجية لوقف المشروع الطائفي الصفوي»، علي الصرّاف. (ش. م).

(٣٢) «الأحزاب والتيارات السياسية الكردية»، الجزيرة نت، ٢٣ مايو ٢٠٠٦م.

(٣٣) «إيران والقضية الفلسطينية.. تأجج النفوذ بين الأيديولوجية والمصالح»، د. نادية سعد الدين، ٢٨ يناير ٢٠١٦م (ش. م).

(٣٤) «إيران وفلسطين.. ومشروعية الثورة»، محمد علي المحمود، ٩ يوليو ٢٠١٥م (ش. م).

(٣٥) «إيران والقضية الفلسطينية.. الواقع والمتغيرات»، عبد القادر طاش، ١٣ ديسمبر ٢٠١٢م.

(٣٦) «إيران ستبني مفاعلين نوويين»، وكالة د. ب. أ، ديسمبر ٢٠١٦م.

(٣٧) «برنامج السعودية النووي»، موقع: «البوابة السعودية»، انظر الملحق (١٩).

(٣٨) «البيان الروسي الإيراني»، المصدر: Ru .IRAN، ٥ يونيو ٢٠١٤م.

(٣٩) «البرنامج النووي الإيراني بين الصعود وتهديد الأمن الخليجي.. سيناريوهات مفتوحة»، عزت عبدالواحد سعيد، نشر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٧ فبراير ٢٠١٣م.

(٤٠) «تقرير اقتصادي»، جوديت ايفانز (شم).

(٤١) «تقرير شال الاقتصادي»، يناير ٢٠١٦م.

(٤٢) «تقرير واشنطن»، انظر الملحق (١٧)، أغسطس ٢٠٠٦م.

(٤٣) «تقرير من قاع إيران: فقر، استغلال جنسي..»، (شم). B.B.C. Trand.

(٤٤) «تصدير الثورة الإيرانية»، بهاء الدين الزهري ١٦ يوليو ٢٠١١م (ش. م)، ملاحظة: العنوان وضعه المؤلف بحسب مضمون الدراسة.

(٤٥) «التاريخ وحقيقة المشروع الصفوي»، سعيد الحمد (شم) غير مرموز التاريخ.

(٤٦) «تصدير الثورة، الصفويون والصفوية، الفرس والفارسية»، «الفصل الأول من الكتاب» للمؤلف: محمد سالم يوسف.

(٤٧) «تاريخ العلاقات الروسية الإيرانية واتفاق فيينا النووي»، لانا راوندوي – فدائي، نشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات نوفمبر ٢٠١٥م.

(٤٨) «الجيش السعودي القوة الثالثة عربيًا و٢٨ عالميًا»، الجزيرة، ٣١ مارس ٢٠١٥م، انظر الملحق (١٨).

(٤٩) «جدار الرحمة وسيلة لمساعدة المشردين في إيران»، BBC Trand، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٥م (ش. م).

(٥٠) «حزب بيجاك، سيف الأكراد لمواجهة إيران»، موقع: «بوابة الحركات الإسلامية»، ١٤ يوليو ٢٠١٦م. (ش. م).

(٥١) «الحركة الإسلامية الكردستانية»، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢١ أغسطس ٢٠١٦م (ش. م).

(٥٢) «الحزب الإسلامي الكردستاني»، إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي،

Http://www. saaid. net/foraq/mthahb/14. com.

(٥٣) «حماس تستنكر تصريحات مستشار الحرس الثوري الإيراني العميد خسرو عروج»، ١٥ يوليو ٢٠١٦م،

Http://www. bbc. com/arabic/middlewast/2016/07/160710hamasturkey

(٥٤) «حماس تحسم موقفها وترفض الوقوف في معسكرات إيران ضد السعودية»، رام الله: كفاح زبون، ١٥ يناير ٢٠١٦م (ش. م).

(٥٥) «حماس وإيران، علاقة المد والجزر»، مصطفى البنا، ٩ يناير ٢٠١٣م (ش. م).

(٥٦) «الخميني الجديد» محمد عبدالله، ٢١ ديسمبر ٢٠١٥م.

(٥٧) «الخميني، السيرة الذاتية» تتضمن ١٥ إحالة، لم أضمنها هذا الكتاب لعدم الضرورة. (ش. م).

(٥٨) «خريطة بأهم الأحزاب الكردية في منطقة»، عربية سكاي نيوز، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٤م.

(٥٩) «دراسة اقتصادية»، محمد رمضان. صحيفة القبس، ٢٦ أغسطس ٢٠١٥م.

(٦٠) «الدولة الصفوية»، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. تتضمن (١١) إحالة تم إثباتها في ثبت الإحالات.

(٦١) «دور إيران في إثارة الشغب والتخريب في الحج... »، مضمون موضوع نشره: وهيب غراب من مكة، رفيقي الطيب من جدة، مجلة «المجلة» من الرياض، «غير مرموز التاريخ» (ش. م).

(٦٢) «دراسة أعدتها وزارة المالية الكويتية»، لخّصها: إبراهيم عبدالجواد. صحيفة القبس ٢٠ يناير ٢٠١٦م.

(٦٣) «دراسة اقتصادية»، كتبتها: نجمة بزر جمهر، من «الفايننشل تايمز»، ونشرتها صحيفة القبس في يناير ٢٠١٦م.

(٦٤) «رقابة المناهج الفارسية»، خالد أحمد الطرح، صحيفة القبس الكويتية ١٨ يوليو ٢٠١٦م.

(٦٥) «روسيا وإيران»، جلوبال ريسيرتش، ٢٧ إبريل ٢٠١٦م.

(٦٦) «روسيا تبدأ بناء وحدتي طاقة في إيران عام ٢٠١٦م»، وكالات روسية.

(٦٧) «عرض لتقرير البنك الدولي»، بعنوان «رفع العقوبات عن إيران وأثره في الكويت»، صحيفة القبس ٢٠ يناير ٢٠١٦م.

(٦٨) «السُّنَّة والدولة الصفوية في العراق»، أسعد البصري (ش. م)، غير مرموز التاريخ.

(٦٩) «الشبيهان.... المشروع الصهيوني في فلسطين، والمشروع الصفوي في العراق»، أنور الشيخ، ١٤ يوليو ٢٠٠٩م موقع، «فلسطينيو العراق».

(٧٠) «الصفوية الجديدة تهدد أمن أمريكا»، سفيان أبو أمير (ش. م)، غير مرموز التاريخ.

(٧١) «صور الصفقات السرية المبرمة بين إيران وإسرائيل»، www. khomaing. com.

(٧٢) «طهران تعتزم بناء محطتي طاقة نوويتين»، وكالة سبوتنيك.

(٧٤) «عدد سكان إيران»، مركز الإحصاء الإيراني، ٢٠ مارس ٢٠١٥م.

(٧٥) «علي خامنئي، السيرة الذاتية»، تتضمن ٣١ إحالة، لم أضمنها في هذا الكتاب لعدم الضرورة. ويمكن الرجوع إليها على (ش. م).

(٧٦) «الغرق الروسي في البحر السوري»، د. سامي محمد الدلال، مجلة البيان، نوفمبر / ديسمبر ٢٠١٥م.

(٧٧) «قرارات مجلس الأمن الدولي»، الأمم المتحدة انظر الملحق (٤).

(٧٨) «القصة الكاملة للتعاون الإيراني الصهيوني»، عز الدين بن حسن القُوطالي، تونس، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٧م (ش. م).

(٧٩) الكردستاني الإيراني يستأنف العمل المسلح ضد إيران»، صالح حميد، العربية نت، ٢٣ مارس ٢٠١٦م.

(٨٠) «لتخليص العالم من الوهابية»، مقال، كتبه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف نشرته «نيويورك تايمز» الأمريكية صحيفة القبس الكويتية ١٩ أكتوبر ٢٠١٦.

(٨١) «المخفي في الصراع على سوريا وحقيقة مصير الأسد»، علي عيد، زمان الوصل، ١٢ أغسطس ٢٠١٥م.

(٨٢) «من قاع إيران»، موقع: رجال الأعمال. (ش. م).

(٨٣) «مقابلة..» بين: أكرم خزم وليونيد إيفاشوف، رئيس العلاقات الدولية في وزارة الدفاع الروسية، ٤ إبريل ٢٠٠١م.

(٨٤) «المخدرات والإدمان في إيران»، الخليج أون لاين، طهران، ١٠ مايو ٢٠١٦م.

(٨٥) «معاناة السُّنَّة في إيران لا تنتهي.. اضطهاد وقمع وتضييق»، دراسة على (ش. م)، ٧ يناير ٢٠١٦م، (اسم الكاتب غير مدون).

(٨٦) «منهجية اضطهاد أهل السنة في إيران، الأحواز نموذجًا»، عدنان الهاشم، مجلة البيان، نوفمبر/ ديسمبر ٢٠١٥م.

(٨٧) «ما الذي يجمع بين الصفويين والصهاينة، الشيعة واليهود؟»، حقائق مدهشة! بدر صالح الغامدي - جدة، (ش. م) غير مرموز التاريخ.

(٨٨) «المشروع الصفوي يمتد إلى ليبيا بعد العراق»، مركز التأصيل الدراسات والبحوث (ش. م).

(٨٩) «المد الصفوي، مخطط قائم أم وهم مصنوع»، مصطفى أبو ريشة، صالح عبدالفتاح، ١٥ إبريل ٢٠١١م (ش. م).

(٩٠) «المشروع الصفوي الإيراني بعد نظام الأسد»، أديب بن محمد المحيذيف، غير مرموز التاريخ.

(٩١) «المشروع الشيعي»، محمد مورو (ش. م) غير مرموز التاريخ.

(٩٢) «مشعل يكشف طبيعة علاقة حماس مع إيران بعد رفض الحركة دعم الأسد»، هافينفتون بوست، عربي/ الأناضول، ١٥ مارس ٢٠١٦م (ش. م).

(٩٣) «مسؤول في حماس يفضح إيران، دعمها للمقاومة كذب»، العربية نت، ٣١ يناير ٢٠١٦م (ش. م).

(٩٤) «مقارنة بين دستور إيران ونظام الحكم السعودي»، د. عبد بن ثاني، صحيفة القبس ٢٤ يناير ٢٠١٦م.

(٩٥) «مختارات إيرانية»، عدد ٧٨ يناير ٢٠٠٧، ٨ مارس ٢٠٠١.

(٩٦) «هجرة الأدمغة في إيران»، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(٩٧) «هل حققت قمة كامب ديفيد أهدافها»، منى عباس فاضل، صحيفة «الوسط» البحرينية ٢٠ مايو ٢٠١٦م.

(٩٨) «ووتش تدعو إيران لوقف الاضطهاد الديني للسنة»، الوكالات على (ش. م) ١٠ نوفمبر ٢٠١٣م.

(٩٩) «وضع السنة في إيران بعد ٣٤ عامًا من حكم الملالي»، مركز التأصيل للدراسات والبحوث.

(١٠٠) «الولايات المتحدة والنووي الإيراني»، جين خيرزوي، واشنطن بوست.

(١٠١) «الوجود اليهودي في إيران» (ش. م).

(١٠٢) «اليهود في إيران» (ش. م).

(١٠٣) (ش. م) CIA World Factbook.

ثالثًا: المجلات:

(١٠٤) مجلة «الأخبار الآمرية» عدد صادر ١٩٥٣م.

(١٠٥) مجلة «البيان» السعودية. أعداد: نوفمبر/ ديسمبر ٢٠١٥م، يونيو/ يوليو ٢٠١٦.

(١٠٦) مجلة «عربيات» موضوع: «أبو مرزوق يتولى مسؤولية إعادة العلاقات مع طهران»، العدد ٢٩٢٠، ٢٥ يونيو ٢٠١٦م.

(١٠٧) مجلة «العرب»، عدد ١٠١٢٩، ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م.

(١٠٨) مجلة «غاز أويل».

(١٠٩) مجلة «المجلة» السعودية، تغطية لأحداث اقتحام السفارة السعودية في طهران (ش. م).

(١١٠) «مجلة مشاكل الاستراتيجية الوطنية» الروسية.

رابعًا: الصحف:

(١١١) «إيران أمرور»، يوليو - أغسطس - أكتوبر ٢٠١٦م.

(١١٢) صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية، ٣ مارس ٢٠١٥م.

(١١٣) صحيفة «الأيام» البحرينية، يناير ٢٠١٦م، يونيو ٢٠١٦م.

(١١٤) صحفية «إيران أمروز»، مارس ٢٠١٦م، سبتمبر ٢٠١٦م.

(١١٥) صحيفة «أسبوعية اقتصاد مللّي»، موضوع: أزمة البلاد الاقتصادية، نقلت منها: القبس الكويتية ١٢ سبتمبر ٢٠١٥م.

(١١٦) صحيفة «الأنباء» الكويتية، ٧ يناير ٢٠١٦.

(١١٧) صحيفة «الأندبندنت» البريطانية.

(١١٨) صحيفة «أخبار الخليج»، ١٧ سبتمبر٢٠١٦م.

(١١٩) صحيفة «أسرار» الإيرانية، سبتمبر ٢٠١٦م.

(١٢٠) صحيفة «أسبوعية متين» الإيرانية، سبتمبر ٢٠١٦م.

(١٢١) صحيفة «بيك إيران» الإيرانية، إبريل، سبتمبر ٢٠١٦م.

(١٢٢) صحيفة «بيل إيران»، أغسطس ٢٠١٦م.

(١٢٣) صحيفة «يجوال» الإيرانية، سبتمبر ٢٠١٦م.

(١٢٤) صحيفة «جيرو زالم بوست» الصهيونية، (مستشهد بدون تاريخ).

(١٢٥) صحيفة «الجريدة» الكويتية، ١٨ سبتمبر ٢٠١٥م.

(١٢٦) صحيفة «الحياة»، ١٣ يناير، ١٣ فبراير، ٢٠١٦م.

(١٢٧) صحيفة «روز» الإيرانية، مارس، سبتمبر، ٢٠١٦م.

(١٢٨) صحيفة «الرياض» السعودية ٩ يناير ٢٠١٦م.

(١٢٩) صحيفة «سحام» الإيرانية، إبريل، أغسطس، ٢٠١٦م.

(١٣٠) صحيفة «الشرق الأوسط»، ٢٦، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٥م، ٤ يناير ٢٠١٦م.

(١٣١) صحيفة «غويا» الإيرانية، إبريل، أغسطس، سبتمبر: ٢٠١٦م.

(١٣٢) صحيفة «الفايننشل تايمز» البريطانية، نوفمبر، (١٢، ١٨) ديسمبر: ٢٠١٥م.

(١٣٣) صحيفة «القبس» الكويتية، ٢٠، ٢٦ أغسطس. ١٢ سبتمبر، ١٣، ١٦، ١٨، ١٩، ٣١ ديسمبر، ٢٠١٥م، (٣، ٦، ٨، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٣٠، ٣١) يناير، (١، ٣، ٤، ٩، ١٩، ٢١، ٢٦) مارس، (٧، ١٣، ١٤) مايو، ١٢ يونيو، (١٨، ١٥) يوليو وسبتمبر، (١٠، ١٩) أكتوبر: ٢٠١٦م.

(١٣٤) صحيفة «عكاظ» السعودية.

(١٣٥) صحيفة «كلمة سبز» الإيرانية، ماري ٢٠١٦م.

(١٣٦) صحيفة «مزدا» الإيرانية، إبريل ٢٠١٦م.

(١٣٧) صحيفة «المدينة» السعودية.

(١٣٨) صحيفة «مراد» الإيرانية، يوليو ٢٠١٦م.

(١٣٩) صحيفة «مكة» السعودية.

(١٤٠) صحيفة «نبك إيران»، إبريل ٢٠١٦م.

(١٤١) صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية.

(١٤٢) صحيفة «الوسط» البحرينية، ٢١، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٥م، ١٨ سبتمبر ٢٠١٦م.

(١٤٣) صحيفة «الوطن» الكويتية / عام ٢٠٠٧م.

خامسًا: وكالات الأنباء والقنوات الفضائية والمواقع على (ش. م):

(١٤٤) وكالة «أ. ف. ب».

(١٤٥) وكالة «أ. ش. أ».

(١٤٦) وكالة «إيران Ru».

(١٤٧) وكالة «إرنا» الإيرانية.

(١٤٨) وكالة «الأناضول».

(١٤٩) وكالة «إن بي سي نيوز».

(١٥٠) وكالة «الأنباء الألمانية و. ب. أ».

(١٥١) وكالة «أنباء الإمارات».

(١٥٢) وكالة «بلومبرغ».

(١٥٣) وكالة «أنباء تسنيم» الإيرانية.

(١٥٤) وكالة «تاس» الروسية.

(١٥٥) «الخليج أون لاين».

(١٥٦) وكالة «د. ب. أ».

(١٥٧) وكالة «رويترز».

(١٥٨) وكالة «سبوتنيك» الروسية.

(١٥٩) وكالة «شفقنا» الإيرانية.

(١٦٠) وكالة «الطلبة» [إيسفا] الإيرانية.

(١٦١) وكالة «عربية سكاي نيوز».

(١٦٢) وكالة «عراق برس».

(١٦٣) وكالة «العمال الإيرانية» للأنباء.

(١٦٤) وكالة «فارس» الإيرانية.

(١٦٥) وكالة «فرانس برس».

(١٦٦) وكالة «فارنبور».

(١٦٧) وكالة «كونا» الكويتية.

(١٦٨) وكالة «مهر» للأنباء – الإيرانية.

(١٦٩) وكالة «النجف» العراقية.

(١٧٠) وكالة «واس» السعودية.

(١٧١) وكالة «هرانا» الإيرانية.

(١٧٢) وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية.

(١٧٣) قناة «الأحواز» الفضائية.

(١٧٤) قناة «السومرية» العراقية.

(١٧٥) قناة «روسيا اليوم».

(١٧٦) الرياض – قنا، بوابة الشرق.

(١٧٧) سي إن إن.

(١٧٨) قناة «العربية».

(١٧٩) شبكة «نهرين نت» الإخبارية.

(١٨٠) موقع «الإمام الخميني».

(١٨١) موقع «دفاع برس».

(١٨٢) موقع «زيتون».

(١٨٣) موقع «تابناك» الإيراني.

(١٨٤) موقع «السياسة»

Saspost، Http://www. sasapost. com.

(١٨٥) موقع «سحام نيوز الإلكتروني» الإيراني.

(١٨٦) موقع «عربي ٢١».

(١٨٧) موقع «معمار نيوز» الإيراني الحكومي.

(١٨٨) موقع «عين على السعودية».

(١٨٩) موقع «العربية نت».

(١٩٠) موقع «عين اليوم» (شم).

(١٩١) موقع «فلسطينيو العراق».

(١٩٢) موقع «فرهنك نيوز».

(١٩٣) المركز الإحصائي الإيراني.

الإحالات[1]

إحالات: الباب الأول - الفصل الأول:

أولاً: إحالات كتاب «حلف المصالح المشتركة» لـ «تريتا بارزي»:

الإحالات من «الفصل الأول» من الكتاب المذكور:

(194) Jonathan steel, «Lost in Translation» Guardian, june 14,2006 ,and Ethan Bronner and nazila Fathi.

«Just how far Did They Go Those words Against Israel ? «,new York times ,June 11,2006.

(195) barbare demick, «Iran Remains Home to Jewish Enclave, «Knight - Ridder, setemper 30,1997.

(196) norman cohn, casmos,chaos,and the world to come (new haren: yale unirersity press,2004).

(197) paul kriwaczek, in seatch of zarayhustra (new york: vintage books ,2002

(198) Larry perfner ,«see no Evil ,hear no evil». Jorusealem post, September 28, 2006.

(199) barbaro demick, «Iran: Life as Jews Living in Iran» ,sephardic studies ,http:// www. sephardicstudies. org/iran. html

(200) Frances harrison, «Iran's proud but Discreet Jaws«, BBC, September 22, 2006

(201) Ewen Macaskill, siman Tisdall, and Robert Tait, «Iran's Jews learn to lire with Ahmadi nejad,» Gordian,june 27,2006

(202) sadeq saba, «Iran Jews Express Holocaust shock» ,BBC,February,11,2006

(203) John R. Bradeley ,«irainn Jews Wary of Becoming scapegoats. » Washington times ,March 21,2006

(204) khatami slams controrersial Holocaust conference,» AFP January 26, 2007

(205) Orly Halpern,«carmped in Ashdod, cheering for Iran» Jerusalem post, June,11,2006.

---

(١) قد تتكرر بعض «الإحالات» بسبب تكرر «الإحالة» من «الكاتب» إلى المصدر نفسه.

(206) Orly Halpern,«Immigrant mores back (Home) to Teheran,«Jerusalem post,November 3,2006.

(207) Interview with shmuel bar ,Tel Arir, October ,18,2004

(208) Interview with mustafa zahrani of Iranian Foreign ministry, New York, February 26,2004.

ثانيًا: إحالات كتاب «اليهود في إيران» لمأمون كيوان:

(٢٠٩) «سلسلة مقاولات حول يهود إيران»، ميشيل سلومون، نشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٥/ ١١/ ١٩٧١م، ١/ ١٢/ ١٩٧١م.

(٢١٠) «النظام السياسي الإسرائيلي» دار الجليل، بيروت - دار الأهلية، عمان - طبعة أولى ١٩٨٩ ص٥٤٢.

(٢١١) «اليهود في الشرق الاوسط» مأمون كيوان، عمان ١٩٦٧م ص١٤٨.

(٢١٢) «حركة الهجرة اليهودية عدوات ١٩٦٧» تفسير النابلسي، مركز الأبحاث، م. ت. ف، بيروت ١٩٧١، ص٧٠.

(٢١٣) «الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة» مركز الأبحاث، م. ت. ف، بيروت ١٩٦٩ ص ١١٩.

(٢١٤) «إيران وفلسطين (١٨٩٧ - ١٩٣٧) جذور العلاقة وتقلبات السياسة» د. علي أكبر ولايتي، ترجمة سالم مشكور، دار الحق، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧. ص: ٣٣-٣٤-٣٧-٤١-٤٢-٤٣-٤٥-٤٦-٦٤.

(٢١٥) «يهود إيران»، ي، سندير، دار القبس، الكويت ١٩٨٥، ص٧٨.

(٢١٦) «البهائية» والنظام العالمي الجديد، وحدة الأديان والحكومة العالمية»، أحمد وليد سراج الدين، الجزء الثاني، دار إشبيلية للدراسات والنشر، دمشق ١٩٩٤م الصفحات: ٣٨٣، ٣٩٣، ٣٩٤.

(٢١٧) «اليهود في البلدات الاسلامية» ١٨٥٠ - ١٩٥٠، صموئيل أتينجر وآخرون، ترجمة د. جمال الرفاعي، مراجعة د. رشاد الشامي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت العدد ١٩٧ مايو ١٩٩٥ - صفحات متفرقة.

(٢١٨) «اليهود واليهودية»، د. عبدالجليل شلبي، دار أخبار اليوم، القاهرة ١٩٩٧، ص ٧١.

(٢١٩) «دستور الجمهورية الإسلامية الايرانية» المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، دمشق ١٩٨٥م، مع «دليل وفهارس» وضعها: علي أنصاريان.

(٢٢٠) «إيران في ربع قرن» ١٩٧٠، دار ومكان النشر غير مذكورين، هي ١٠٠، ١٠١، ١٣٩.

(٢٢١) «إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية»، طلال المجذوب، دار ابن رشد، بيروت ١٩٨٠ في ١٧٧، ١٧٩، ١٩٦ «مقدمات الثورة في إيران» فريد هوليداي، دار ابن خلودن، بيروت ١٩٧٩م.

(٢٢٢) «موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية»، د. عبد الوهاب المسيري، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٧٥م.

(٢٢٣) «المثلث الإيراني، العلاقات السرية الإسرائيلية الإيرانية الأمريكية» شموئيل سيغيف، ترجمة غازي السعدي دار الجليل للنشر، عمان، طبقة أولى ١٩٨٣، ص ١٧٩.

(٢٢٤) «رجال السياسة الاسرائيليون» أنيس صايغ (تحرير)، غازي دنيال (إعداد)، مركز الأبحاث، م. ت. ف، بيروت ١٩٧٠م، ص١٢٢.

(٢٢٥) «صورة إيران في الإعلام الإسرائيلي»، تعريب: صلاح عبد الله، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ١٩٩٧.

(٢٢٦) «الهجرة اليهودية إلى فلسطين»، وليم فهمي، الهيمنة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ١١٧.

(٢٢٧) «دليل إسرائيل العام» صبري جريس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٦م، ص٥٥.

(٢٢٨) «الثورة الإيرانية في أبعادها الفكرية والاجتماعية»، ١٩٧٨ - ١٩٧٩، حسن الزني، توزيع دار النهار بيروت ١٩٧٩ ص٢٦.

(٢٢٩) «سوريا وإيران، تنافس وتعاون» أحمد سامح الخالدي وحسن جعفر آغا، ترجمة عدنان حسين، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٩٧م.

(٢٣٠) «الإمام الخميني والقضية الفلسطينية» منشورات العروة الوثقى، بيروت، الطبقة الأولى، نيسان ١٩٧٩م ص ٣٣.

(٢٣١) «المثلث الإيراني، دراما العلاقات الإيرانية الإسرائيلية الأمريكية» شموئيل سيغف، ترجمة در الجليل للنشر، عمان طبعة أولى ١٩٩٠م. صفحات ١٩، ٢٠، ٢٧، ٥٨، ٥٩، ٧٤، ١٢٠، ١٢١.

(٢٣٢) «الوجه الاخر لإيران» وزارة الإعلام العراقية، بغداد ١٩٧٢، ص ١٥، ٧٤.

(٢٣٣) «إيران من الداخل» فهمي هويدي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، طبعة رابعة، القاهرة ١٩٩١م، ص ٢٨٦.

(٢٣٤) «مجلة شؤون الأوسط» العدد ٥٤، أغسطس ١٩٩٦م.

(٢٣٥) «مجلة السياسة الدولية» العدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧م ص٥٩.

(٢٣٦) «مجلة الأرض» العدد (١٢)، ديسمبر ١٩٩٣م ص٧٩.

(٢٣٧) «مجلة شؤون فلسطينية» العدد ٨٧ / ٨٨، فبراير / مارس ١٩٧٩، العدد ٢٣٨، ٢٣٩ يناير ١٩٩٣م.

(٢٣٨) «مجلة الأرض» العدد ١١، ٢ ديسمبر ١٩٧٩م، ص٣.

(٢٣٩) «مجلة الثقافة الإسلامية» العدد ٤٨، مارس / إبريل ١٩٩٣م ص ٨ - ١٢.

(٢٤٠) «مجلة معلومات دولية»، السنة الخامسة، العدد (٥٥)، ديسمبر، ص ١٨٠.

(٢٤١) «مجلة الحوادث»، ١٣ سبتمبر ١٩٧٩م.

(٢٤٢) نشرة «مؤسسة الدراسات الفلسطينية»١ ديسمبر ١٩٧١م.

(٢٤٣) النشرة اليومية عن الصحافة الإسرائيلية ٢٤ نوفمبر ١٩٨٦م.

(٢٤٤) صحيفة «القبس» الكويتية، ١٩٨٩م، أعداد متفرقة.

(٢٤٥) صحيفة «السفير» بيروت، ٢٠ يوليو ١٩٩٦م، ٢٤ مايو ١٩٩٧م، ٤ يونيو ١٩٩٧م، ١٥مايو ١٩٩٨م.

(٢٤٦) صحيفة «الحياة» لندن، ٢٤ مايو ١٩٩٧م، ٢ يونيو ١٩٩٧م، ٢٢ إبريل ١٩٩٠م، ١٥ يونيو ١٩٩٨م.

(٢٤٧) صحيفة «الديار» بيروت ٢ يونيو ١٩٩٨م.

(٢٤٨) صحيفة «الشرق الأوسط»، لندن، ٤، ٢١ فبراير ١٩٩٨م.

(٢٤٩) صحيفة «القدس العربي»، لندن، ٢٩ يونيو ١٩٩٨م، نقلاً عن عكيف الدار «هارتس» ٢٨ يونيو ١٩٩٨م.

(250) Insitue of Jewish Affairs, the Tewish communties to the world, 1971, p65.

ثالثًا: إحالات «ويكيبيديا»، الموسوعة الحرة «الدولة الصفوية»:

(251) http://www. britannica. com/fbchecked/topic/516019/safaivd - dynasty.

(252) IRANIAN IDEENTITY iii. MEDIEVAL ISLAMIC PERIOD, in«Encyclopedia».

(253) Rudi Matthee, «safavids» in Encyclopedia irainca accessed on April 4, 2010.

(254) Amold J. Toynbee, A study of history, V, pg. 514- 15

(255) Ruda Jurdi Abissad. «Iran and Pre - independence Lebannon» in Houchang Esfandiar cheabi Distant Relations: Iran and Lebanaon in the Last sooyears, IB. Tauris, published 2006. Pg76

(256) sarory, Roger (2007) Iran under the safavids.

(257) price, Massoume (2005). Iran Diverse people. A Reference sourcebook

(258) Islam: Kunst and Architecture.

(259) http://www. hukam. net/family. php?fam=74الصفويوني

(٢٦٠) «مختصر التاريخ السياسي للخليج العربي منذ أقدم حضاراته فراسنة ١٩٧١م» خالد السعدون، ٢٠١٢م.

(٢٦١) «الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط» د. علي محمد الصلاّبي ص٢٠٦، دار المعرفة، بيروت نقلاً عن عكيف الدار «هارتس» ٢٨ يونيو ١٩٩٨م.

(262) Insitute of Jewish Affairs, the Jewish Communties of the world, 1971, p65

رابعًا: إحالات أخرى:

(٢٦٣) كتاب «سفر نامة» للرحالة ناصر خسرو.

(٢٦٤) كتاب «إيران بعد مصدق» للكاتب البريطاني «كليفورد ستانس».

(٢٦٥) مجلة البهائيين «الأخبار الآمرية» عدد ١٩٥٣م، بحسب ما ذكره «شوقي أفندي».

(٢٦٦) دراسة، الشبكة المعلوماتية: «ساسة بوست» ٢٥ يناير ٢٠١٥م.

(٢٦٧) دراسة، الشبكة المعلوماتية: اليهود في بلاد الفرس «يران» ١٥ أكتوبر ٢٠١٣، صحيفة الوطن الإلكترونية.

(268) Jewish communties of the world. 1971.

دراسة عن «اليهود واليهود المتخفين في إيران».

(٢٦٩) «دراسات في تاريخ إيران الحديث» د. كمال مظهر أحمد، ص ١٨٣، طباعة «الأمانة العامة للشباب» بغداد، ١٩٨٥م.

(٢٧٠) دراسة بعنوان «سكان إيران»، الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

(٢٧١) مقال: «قصة اليهود المقسورين من المشهد، بطولة يهودية» د. ريفكا شفيك، مركز أورشليم - القدس للشؤون العامة.

(٢٧٢) «العقيدة والشريعة في الإسلام» جولد زيهر، ص ٢٨٠، دار الكتب الحديثة.

(٢٧٣) «الأقدس - البهار» ص ٥٠.

(٢٧٤) «أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية» د. ناصر القفاري ٢/ ٨٤١.

(٢٧٥) «أشراط الساعة» يوسف الوابل، ص ٢٤٩.

(٢٧٦) «اليهود تاريخ وعقيدة» كامل سعفان، ص١٦٧، دار الاعتصام ١٩٨١م.

إحالات: الباب الأول - الفصل الثاني:

أولاً: إحالات كتاب «حلف المصالح المشتركة»:

الإحالات من «الفصل الثاني»:

(277) Phone interview with ambassador fereydoun hoveyda, former head of permmanent mission of Iran of the un, Washington,Dc,March 3,2004. Samuel seger, the Iranian tringle (NewYork: free press, 1998,62.

(278) «peclassified moemo randum of conrersation between pete wolgast of esso and warren clark of the u. s. Department of state, October 8, 1970. This document and the other government documents referenced here are available at the national security archives.

الإحالات من «الفصل الثالث»:

(279) R. k ramatani «Iran and the arab - israeli conflict«, Middle East tournal 3 (1978):414- 415

(280) Robert reppa, israel and Iran - bilateral Relation - ships and effect on the Indian ocean basin (New york: praeger, 1974), 91

(281) sobhahi, pragmatic enter. xviii - xxii

الإحالات من «الفصل الرابع»:

(282) Interview with Iran's formen depnty un Ambassada mehdi Tehran, August 3, 2004.

الإحالات من «الفصل الخامس»:

(283) Gary sick, October surprise (New york: random house,1991), 61- 62

(284) Alam, the shah and 1,417,409,418

(285) Interview with former iranian diplomat under the shah, Washington D. C., April 2, 2004.

(286) parasiliti, «Iraq's war Decisions«, 36

(287) Interview with Trafrir, October 17, 2004

الإحالات من «الفصل الثامن»:

(288) Interview with yitzak segev, former Israeli military attache to Iran, Tel Ariv, October 17, 2004

(289) Entessar, Israel and Iran's national security,«5

(290) behrouz soure srafil, khomeini and israel (London: researchers,1988),45

(291) phone interview with enterssar, January 25, 2005

(292) Confidential state parartment telegram from the u. s. emhassy in Iran, form October 1979, sent by chargè'd' Affairs bruce laingen. Available at the national security archives.

(293) Secret communiqué from the U. S embassy in Tehran, late September 1979, available at national security archives.

(294) Souresafil, khomeini and israel, 48

(295) Entessar, «Israel and Iran's national security «. 6.

(296) Anoushiravan ehteshami, after khomeini (new york, Routledge, 1995), 129 soures rafily. Khomeini and Israel, 50.

الإحالات من «الفصل التاسع»:

(297) nikki keddie, modern Iran Roots results of revolution (New haven: yale unirersity press 2003) , 243- 249.

(298) Interview with david kimche, Tel Avir, October 21, 2004

(299) Interview with yitzhak segev, former Israeil military attaché to Iran, Tel Aviv, October 17, 2004

(300) Israel shahak, «how Israel's strategy favors Iraq over Iran, «middle east international, March 19, 1993, 19

(301) Interview with yossi (Joseph) alpher, former mossad official and senior adviser to Ehud barak, Tel Aviv, October 27, 2004

(302) Sick, October surprise, 61- 65

(303) sobbani, pragmatic Entent, 147.

(304) Souresafil, khomeini and Israel, 62

(305) Phone interview with nader entessar, January 25, 2005

(306) Anoushiravan Ehteshami, after khomeini (new york: Routledge, 1995), 131.

الإحالات من «الفصل العاشر»:

(307) Houchang chehabi, pisrabt Relations, Iran and Lebanon in the Lost 500 years (New york: IB, Tauris, 2006), 211- 213

(308) Gary sick, October surprise (New York Random house, 1991), 114

(309) «Israel would aid Iran in return for friend ship «, Associated press, September 28, 1980

(310) «Israel and Iran's national security,«7.

(311) Sick, October surprise, 114,167 - 179,198

(312) Sunday Telegraph, June 14, 1981

(313) Sick October surprise, 207

(314) BBC says Israel resumed shirniny Arms to Iran,» Associated press, February 1st 1982

(315) Interview with zarif, April 1, 2004

(316) Khomeini,s twenty - fourth August 26,1981.

الإحالات من «الفصل الحادي عشر»:

(317) Rara Aris, «Iran and Israel,» Economist, September 21, 1985

(318) malcolm byrne, the chronology (New York, warner books, 1987),72

(319) byrne, Chronology, 117 - 118,490

(320) Ibid. , 125

(321) seger, Irainian Triangle,133, 183- 184

(322) Interview with nimrods, October 19, 2004. See also Byrne, chronology, 98

(323) kimche, Last gotion, 211. Mc Farlane, special trust, 17

(324) «Journal of palestine studies 3(spring 1987): 101- 114.

(325) william quandt,peace process (Los Angeles: university of California press, 1993), 357

(326) core,«negotiations failed. «

(327) «Israel doesn't pledge halt to selling Iran Arms,» Associated Press, December 8, 1986.

(328) Ruth sinai, «press says U. S. Initiated Iran deal, Israel Just wont Along, «Associated press, December 10, 1986

(329) «shamir urges U. S. To pursue possible contact's with Iran,«

Washington post, February 12, 1987

(330) scheherezad Faramarzi, «Iran offers help freeing hostages, denies Israel in Arms deal,» associated press, November 28,1986

(331) R. K. Ramazani,«Ideology and progmatism in Iran's Foreign policy,» middle east Journal 4(2004):556

(332) Lee stolces,«Iran says Israel will only respond to force,» united press international, December 16, 1988

الإحالات من «الفصل الثاني عشر»:

(333) «U. S. Rejects Rabin, suggestion on Better Relations with Iran,» Associated press, October 29, 1987, Alpher, «Israel and the Iraq - Iran war,«162

(334) Behrouz sourerafils khomeini and Israel (Londons Researchers, 1988), 114

(335) Interview with zanif, April 1, 2004

(336) Interview with former member of parliament and lead reformist strategist mohsen mirdamdi, Tehran, August 22, 2004.

الإحالات من «الفصل الرابع عشر»:

(337) shahak, open secrets , 54

(338) «Iran looms as a growing stategic threat for Israel,«Jerusalen post, November 21, 1991

(339) peres, new Middle East, 43

(340) AFP, February 12, 1993

(341) «Israel seeking to convince u. s. That west is threatened by Iran,» Washington post. March 13, 1993

(342) Interview with assistant secretary of state robert pellerreau, Washington, D. C. March 1, 2004

(343) Israel shahak «how Israel's strotegy favors Iraq over Iran, «Middle East International no. 446, March 19,1993,91

(344) Interview with ambassador nabil Fahmi, Washington, D. C, October 12, 2004

(345) Reuters, October 25, 1992. «Iran Greatest threat, will Have nukes by'99,» Associated press. February 12, 1993.

الإحالات من «الفصل السادس عشر»:

(346) Reuters, November 5, 1995 - February 8, 1996 - March 7, 1996

(347) Israel Line, February 15, 1996.

(348) Interview with gen, amos gildad, Tel Aviv , October 31,2004

الإحالات من «الفصل السابع عشر»:

(349) peuters, June 10,1997

(350) «Israeli - Iranian trade ties Reportedly, Extensive,«yediot Aharonot, January 15, 1999

(351) Voice of Israel, May 28, 1997. Dow Jones, August 22,1997

(352) AFP, February 17, 1998. Jalali later denied that the meeting had taken place AFP, February 18, 1998

(353) Interview with Deputy foreign minister hadi Najad - hosseinian , Tehran, August 12,2004

(354) Haaretz, June 20, 1999, phone interview, may 21, 2006, with former foreign minister sholomo beh Ami.

(355) AFP, May 2, 1998, April 10, 1999.

(356) E - mail interview with former European ambassador to Iran, who spoke on condition of nonattribution, January 2005.

(357) «Transcript of interview with Iranian president mohammad khatami,» CNN. Janoary 7, 1998

(358) DowJones, May 27, 1997

(359) «Rermarks at the millennium evening: the perils of Indiference: Lessons learned from a Violent century«, released April 12, 1999

الإحالات من الفصل «الثامن عشر»:

(360) Interview with Deputy foreign minister Hadi Nejad - Hosseinian. Tehran, August 12, 2004

(361) Gareth porter, «How neocons sobotaged Iran's Help on al - qaeda, «IPS, February 23, 2006

(362) Leverelt, «illusion and Reality».

(363) porter, «how neocons sabotaged Iran's Help on al - qaeda

(364) I bid.

(365) Kenneth pollack, The persian puzzel (New York: Random House, 2004), 346 - 347

(366) Speech by ambassador James Dobbins to the new America Foundation, Washington D. C. August 24, 2006.

(367) Interview with Javad Zanif, Iran's ambassador to the UN. NewYork October 12, 2006, pollack, persian puzzel, 347. Michael hitsh and Maziar Bahari, «Blowup? American's Hidden war with Iran «, newsweek, February 19, 2007

(368) Interview with Dobbins, October 24, 2006

(369) Interview with zarif, October 12, 2006

(370) Interview with wilkerson, October 10, 2006

ثانياً: الإحالات من كتاب «اليهود في إيران» لمأمون كيوان:

(٣٧١) إحالات «الفصل الثاني» من «الباب الأول»، سبق ذكرها في إحالات «الفصل لأول» من الباب نفسه، هي بأرقام: من (٢٠٩) إلى (٢٥٠).

(٣٧٢) إيران من الداخل / فهمي هويدي، ص ٢٣٨ / ٢٣٩ / ٢٤٠.

(٣٧٣) الإمام القائد في مواجهه الصهيونية، وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران. الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ص٢٠.

(٣٧٤) شؤون فلسطينية العدد ٨٧ / ٨٨ و١٩٧، ص ٢٦٠.

(٣٧٥) شئون فلسطينية، علي زهران، ص ٤٤، ٤٥.

(٣٧٦) «السفير» ٢١ / ٩ / ١٩٩٥ = ١٦/ ١/ ١٩٩٨م.

(٣٧٧) «الحياة» ٣١ / ٥ / ١٩٩٨م.

(٣٧٨) «الشرق الأوسط» ١٩ / ٢ / ١٩٩٨م.

(٣٧٩) «الرأي العام» ٣٠ / ٩ / ١٩٨٧ = ٢١ / ١٢ / ١٩٩٧م.

(٣٨٠) «القدس العربي»، ١٨ / ١ / ١٩٩٨م، ١٩ / ٧ / ١٩٩٨م، ١٩ / ٦ / ١٩٩٨م.

ثالثاً: الإحالات من كتاب «الله ثم للتاريخ» لحسين الموسوي:

(٣٨١) كتاب «بحار الأنوار» للمجلسي ٣٨، ٥٢، ٣١٨، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤٩، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٨٦.

(٣٨٢) كتاب «الغيبة» للطوسي، صفحات: ٧٤، ١٣٥، ٢٨٢.

(٣٨٣) كتاب «الوافي» ١ / ٢١٥ (لم يذكر الكاتب اسم المؤلف).

(٣٨٤) كتاب «الغيبة» للنعماني ص١٥٤.

(٣٨٥) كتاب «الإرشاد» للمفيد ص ٣٥٤.

(٣٨٦) كتاب «أعلام الورى» للفضل الطبرسي ص٣٨٠.

(٣٨٧) كتاب «المقولات والفرق» للأشعري القمّي ص ١٠٢.

إحالات: الباب الثاني - الفصل الأول:

إحالات دراسة «البرنامج النووي الإيراني»:

إعداد: عزت عبدالواحد سيد:

(٣٨٨) «البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية» مختارات إيرانية العدد ٦، يناير ٢٠٠١، د. أحمد إبراهيم محمود.

(٣٨٩) «الأزمة النووية الإيرانية»، محمد سعيد عبد المؤمن، صحيفة الأهرام، العدد ٤٢٥٩٧ بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٠٣م.

(٣٩٠) «البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج»، لواء د. ممدوح حامد عطية، لواء د. عبد الرحمن ومشاري الهواري، لواء جمال الدين مظلوم، مراجعة جلال عبدالفتاح، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣م، ص٣٨٠.

(٣٩١) «قدرات إيران العسكرية، هل هي مصدر تهديد؟!»، د. جمال السويدي، وآخرون. و«إيران والخليج: البحث عن الاستقرار». انظر: أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م ص ٣٩٨ – ٤٠٠.

(٣٩٢) «صراع الصواريخ في الشرق الأوسط»، سلسلة كراسات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، السنة السابعة، العدد ٥٩، ١٩٩٧م.

(٣٩٣) «أمن الخليج وقضية التسليح النووي» البحرين، مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧م ص٢٠٦، ٢٠٧.

(٣٩٤) «الأزمة النووية الإيرانية»، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٧٥، ١ ديسمبر ٢٠٠٣م.

(٣٩٥) «الجائز والمستحيل، معاهدة حظر الانقسام النووي» عبد الرحمن محمد ميلباري، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٧٥، ديسمبر ٢٠٠٣م.

(٣٩٦) «المسألة النووية الإيرانية: تسوية أم هدنة؟!»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥م، ص١٦٦.

(397) «Iran nuclear weapons: A Working Draft,» Center for strategic and International studies, 7 February 2000, Anthony H. Corscman.

إحالات الباب الثاني «الفصل الثاني»:

أولاً: إحالات كتاب «حلف المصالح المشتركة» لتربتا بارزي:

الإحالات من «الفصل الرابع عشر»:

(398) Israel shakak,«how Israel's strategy favonrs Iraq over Iran, «Middle East International, No: 446 March 19, 1993, 91.

(399) shai feldman,» confidence Ruilding and Verification prospects in Middle East» Icss study 25(1994):167. «Iran is going nuclear Israel says» reuters, September 17, 1997

(400) reuters, October 25 , 1992,«Iran greatest threat, will have nukes by' 99,». Associated press, February 12, 1993

(401) peres, new Middle East, 41,42,63,81,82

(402) Interview with shmuel Limone, Ministry of defense, secretary of Israel's Iran committee, tel Aviv, October 19, 2004

(403) Feldman, confidence Building and Verification,» 25

الإحالات من «الفصل الخامس عشر»:

(404) Renters, December 15, 1994

(405) Renters, January 6, 1955

(406) UPI, January 1, 1955

(407) Interview with pollaclc, November 29, 2004

(408) John Esposite and R. K Ramazani, Iran at the Groossroads (Newyork: Plagrave, 2001), 203.

(409) Text of warren christopher speech,«Maintaining the momentum for peace in the Middle East,«Georgetown unirersity, October 25, 1994

(410) «clinton's Anti - Iran Move,«christian science monitor, May 2, 1995.

(411) pollack, persian Puzzle, 259 - 260.

(412) Interview with ambassador pennis Ross, Washington, D. C, May 29, 2004

(413) Associated press,may 9,1995

(414) «Greatest threat from Iran says peres,» Jeausalem post, May 10, 1995.

(415) Interview with weissman March 25, 2004, G. Moffett, «push to widen Libya sanctions riles U. S, Allies, «christion science Monitor, January 24, 1996, Pollack, persian puzzel, 270

الإحالات من «الفصل السادس عشر»:

(416) Reuters, November 5, 1995

(417) Reuters, February 8, 1996.

(418) Israel Line, February 15, 1996.

(419) reuters March 7,1996

(420) Interview with gen. Amos Gilod, Tel Aviv, October 31, 2004

الإحالات من «الفصل السابع عشر»:

(421) Interview with Dore, Jerusalem, October 28, 2004

(422) Interview with yossi (Joseph) Alpher, Former Mossed odficial and senior adviser to Ehud Barak, Tel Aviv, October 27,

(423) Fedral news service, February 28, 1997

(424) Interview with Gissin, October 31, 2004

(425) Interview with gilad, October 31, 2004

(426) Interview with sneth, October 31, 2004

(427) David Mokovsky Macking peace with the PLO (Bouldeni Westview,1996,112

(428) «Israel says Iran Missile Tests: Reflects Nuclear Ambitions, «UpI, July 15, 2000.

الإحالات من «الفصل الثامن عشر»:

(429) «Israel Compiles 'Black Rook' on Iran says Peres» AFP, January 26, 2002

(430) «Khatami Urges World to Boyoxatt Israel,» RAND, January 29, 2002

(431) «Iran to Revenge with Missiles It Israel Bombs Nuclear Plant» Tass, February 7, 2002.

(432) «Washington wants Israel to 'cool It's over Iran: reports,» AFP, February 6, 2006

(433) «Iran Not an Enemy for Israel, says, National security Chief,» February 18, 2006

الإحالات من «الفصل التاسع عشر»:

(434) «see https//www. whitehouse. gov/infocns/iraq/decade/sect5. html.

(435) connie Bruck,«Exiles: How Iran's Expatriates Are Gaming the Nuclear Threat,» Newyorker, March 6,2006,56

(436) «Andrew Higgins and Jay solomon,«Iranian Lmbroglio Gives New Boost to Odd Exile Group,» Wall street Journal, November 29, 2006

الإحالات من «الفصل العشرين»:

(437) phone interview with Ben - Ami, May 21, 2006

(438) Mohammad Quchani,«the Jewish Issue Is Not our Issue, «shang, March 1, 2006

(439) Anderson copen, CNN, September 21, 2006

(440) Interview with Keith weissman of American Israel public Affairs Committee (AlPAC), Washington, D. C, March 25, 2004

(441) Interview with Itamar Rabinovich, Former advisor to Rabin and Israeli ambassador to the United States, tel Aviv, October 17, 2004

(442) pafana linzer, «Past Arguments Don't square, with current Iran Policy,«Washington post, March 27,2005

(443) Mark heinrich, «Irans no Global consensus Against it Despite pressure, «reuters,

June 14, 2006

(444) Make perelman, «U. S. Pursues Diplomacy on Iran Nukes, «forward, January 27, 2006

(445) Herb Keinon, «Israel 'may go H Alone ' Against Iran«, Jerusalem Post, August 24, 2006

(446) Eric Finger hut and pebra Rubih, «Iran, Hamas Dominante AlPAC«, Washington Jewish week,

March 9, 2006

(447) Ron Kampeas, «with time short on Iran Nukes, ALPAC criticizen Bush Approach,» JTA, December 4, 2006

(448) Transcript of online newshour, March 18, 2004

Http://www. pbs. org/newshour/bb/international/Jan - June 04/elbaradei_3- 18. html

(449) Interview with shmunel Limons, Ministry of Detense, Secretary of Israel's Iran Comittee, Tel Aviv, October 18, 2004

ثانيًا: «إحالات دراسة برنامج إيران النووي»:

(٤٥٠) «تهديد نووي - صنع في أمريكا -»، روي، سام، شيكاغو تريبيون، ٢٨ يناير ٢٠٠٧م.

(451) Haida, J. I, 2015, «sanctions and Exports Detlection: Evidence from Iran«, parris school of Economics, Hnirersity of pnris 1 pantheon sorbonne, Mimeo.

(٤٥٢) «انفجارات من الماضي: الدعم الغربي لبرنامج إيران النووي، الشؤون الإيرانية، ٢٠٠٨م.

(٤٥٣) يوسي ميلمان، مير جافيدانفر، أبو الهول النووي بطهران، كتب أساسية، ص٩٠، ٨٩، ٢٠٠٨م.

(٤٥٤) تانيا أوجليفي - وايت، الدول الجريئة ص٢٥٤.

(٤٥٥) كير، بول (٢٦ سبتمبر)، «وضع البرنامج النووي الإيراني»، المركز البحثي بالكونجرس.

(٤٥٦) «إيران تطلق مفاعل بو شهر النووي»، آر أي آيه نوفوستي، (٢٦ سبتمبر ٢٠١١).

(٤٥٧) بو شهر إن بي بي سيصل لكامل طاقته الإنتاجية بنهاية العام، صوت روسيا، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢م.

(٤٥٨) إيران تشهد السعة القصوى لمحطة بوشهر بنهاية العام، وكالة فرانس بس، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٧م.

(٤٥٩) مجلس الوكالة الدولية للطاقة النووية، التابع للأمم المتحدة يوبخ إيران على تحديها.

(٤٦٠) تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأبعاد العسكرية (١٨ نوفمبر ٢٠١١).

(٤٦١) إيران الوكالة الدولية، سيمور هيرش، مجلة ذا نيويوركر.

(٤٦٢) جريج تيلمان بنجامين لويهيرك؛ كيف أساءت الوسائل الإعلامية قراءة تقرير الوكالة الدولية بشأن إيران، علماء الذرة.

(٤٦٣) التحدي النووي الإيراني يجد أرضية مشتركة نادرة في بلد ممزق.

(٤٦٤) البرلمان الإيراني يراجع علاقاته بالأمم المتحدة بشأن هيكلها النووي، واشنطن بوست ٢٠ نوفمبر ٢٠١١م.

(465) «IAEA GOV/2003/40:implementation of the NPT safeguards agreement in the islamic Republic of Iran «(PDF)

(466) «HEU as weapons material - a technical background«(PDF).

(467) http://www. un. int/iran/fact_about_peaceful_nuclear_program. pdf

(468) «Council on foreign Relations: Iran's Nuclear program». Cfr. org

(469) cyrus safdari (November 2005). «Iran need nuclear energy, not weapons». Le monde diplomatique.

(470) ODS Team. «Resolution 1696 (2006)». Daccessdds. un. org

(471) «Ahmadinejad: Iran's nuclear issue is 'closed'». MSNBC. 25 September 2007

(472) «Iran where we Are today - A Report to the committee on foreign relations, United States Senate, one Hundred Eleventh Congress,May 4,2009». Fas. org

(473) «Security council demands Iran suspend uranium enrichment by August 31,or face possible economic, diplomatic sanctions». 2008

(474) suzanne (5 March 2012). «How to Contain a Nuclear Iran «. Brookings Institution. ' Maloney

(475) «integrated nuclear fuel cycle information systems (iNFCLS)». 2008

(476) Lining up to enrich uranium by charles D. Ferguson and william C. Potter, International Herald tribune,12 September 2006

(477) John pike (16 September 2006). ««Iran «: NAM issues statement in support of

Iran nuclear case «Globalsecurity. org.

(478) Tackling the Iran - U. S Crisis: the need for a paradigm shift». Journal of International Affairs (columbia University school of International Affairs).

(479) we Do not have a nuclear Weapon Program «. Javad Zarif, New York Times 6 April 2006

(480) «publications: Magazines and Newsletters». 2008

(481) «Iran Crisis». Mit. edu.

(482) A Solution for the US - Iran Nuclear Standoff 55(4. 2). The New York Review of books. March 2008

(483) ODSTeam. «UN security Council Resolution 687». Daccessdds. un. org.

(484) GOV/2004/12 Implementation of the NPT safeguards Agreement of the Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya, 20 February 2004

(485) GOV/2004/18, Resolution adopted by the Board on 10 March 2004

(486) S/PAST/2004/10 statement by the President of the security council, 22 April 2004

(487) Agreed Framework Between the United States of America And the Democratic People's Republic of Korea, Geneva,21 October 1994

(488) Joint statement of the Fourth Round of the Six - Party Talks, Beijing,19 September 2005

(489) Henry (spring 2007) «Nonproliferation by the Number. » Journal of international, sokolski

(490) Pierre. «Exposing nuclear Non - compliance Survival 51 (1): 143- Goldschmidt 164. doi:10. 1080/00396330902749764.

(491) Kang, Jungmin; Hayes, Peter; Bin, Li; Suzuki, Tatsujiro; Tanter, Richard

(1 January 2005). «South korea's nuclear surprise: as more and countries adopt the IAEA's Additional Protocol, all kinds of nuclear secrets will come spilling out. Currently under microscope: south korea». Bulletin of the Atomic Scientists

(492) Barbara Demick of the Los Angeles times (3 September 2004). «South korea experimented with highly enriched uranium «. San Francisco

(493) Exposing nuclear Non - compliance. Pierre Goldschmidt. Survival: Global politics and strategy, vol. 51, 1,February - March 2009 , pp. 143- 164

(494) Ivanka (21 January 2011). «using enrichment capacity to estimate Iran's breakout Barzashka potential «federation of American Scientists

(495) Kenneth (23 March 2012). «Iran: U. S Concerns and policy Responses». Congressional Katzman Research Service.

(496) Jacques E. C (17 January 2012). «Crying Wolf About An Iranian Nuclear Bomb». Bulletin ' humans of the Atomic Scientists

(497) Flynt Lenveritt and Hillary Mann Leveritt (February 7,2013). «Time to Face te Truth About Iran». The Nation

(498) Roger (may 21, 2013) «Ruthless Iran: can a deal Be Made? «. New York Review of books. Cohen

(499) James (17 March 2012). U. S Faces a Tricky task in assessment of data on Iran». New York Risen Times

(٥٠٠) ثقل سعد، العجمي (١٤٢٦هـ. ق)، سلمية الطاقة النووية وقواعد القانون الدولي العام (مع إشارة خاصة للأزمة الإيرانية النووية الحالية)، مجلة الحقوق، السنة التاسعة والعشرون، العدد ٢ ص ١٤٢.

(٥٠١) انظر: محمد عبدالله، محمد نعمان، (٢٠٠١)، ضمانات استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية – دراسة قانونية في ضوء القواعد والوثائق الدولية ص١٤.

(502) ee christync J. Vachon, «soveignty Versus Globalization: the International Court of Justic's Asvisory opinion on the threat or use of Nuclear Weapons«, 6Denver Journal of international Law and Policy, (summer - 1998),704

(٥٠٣) ثقل سعد، العجمي (١٤٢٦ ه. ق)، سلمية الطاقة النووية وقواعد القانون الدولي العام (مع إشارة خاصة للأزمة الإيرانية النووية الحالية)، مجلة الحقوق، السنة التاسعة والعشرون، العدد ٢ ص ١٤١.

(٥٠٤) محمد عزت عبد العزيز، (١٩٨٢) التقنيات النووية والدول النامية (٢)، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٤، ص١٩٩.

(٥٠٥) كاشفي، منصور؛ شوقي، جلال، (١٩٨٠م) بديل الطاقة في إيران المستقبل الطاقة النووية، مجلة العلم والمجتمع، العدد ٤١.

(٥٠٦) نبذة عن منظمة الطاقة الذرية لإيران.

(507) «Iran's Nuclear program - council on foreign relations». Cfr. org.

(508) «Contract between the international atomic energy Agency, Iran and the United States of America for the transfer of Enriched Uranium and Plutonium for Research reactor in Iran «IAEA (United nations). 7 June 1967.

(509) Foreign Research Reactor Spent Nuclear Fuel Accepance «. U. S National Nuclear Security Administration

(510) Iran's Nuclear program: Recent Developments: Ths Shah's Plan to build 23 Nuclear power Reactors By the 1990s was regarded as Grandiose, but out necessarily viewed as a «back door» to a nuclear Weapons program, possibly because Iran did Not theb seek the technologies to enrich or reprocess it's Own Fuel»

(511) «Iran profile - Nuclear Chronology 1957 - 1985». Nuclear Threat Initative.

(512) Farhang Jahanpour (6 November 2006). «Chronology of Iran's Nuclear Program (1957 - present)» oxford research GroupDr.

(513) Dafna Linzer (27 March 2005). «Past Arguments Don't square with current Iran policy». Washington post

(514) prospects for further proliferation of nuclear Weapons (pdf). Special national intelligence Estimate. CIA. 23 August 1974. SNIE 4- 1- 74

(515) the third world's Critical Mass by Kai Bird and David berick, nation February 26,1977 since1865. com

(516) internationalization of the Nuclear fuel Cycle: Goals, strategies, and challenges (2009). Nuclear and Radiation studies Board, national Academies press.

(517) internationalization of the nuclear fuel cycle: goals, strategies,and Challenges. Nuclear and radiation studies Board national Academies press. 2009)

(518) Agencd global»:Making a U. S, - Iranian Nuclear Deal» Agenceglobal. com 9 November 2009

(519) Gordon Prather (27 December 2005). «ElBaradei Isn't Perfect. » Antiwar. com

(520) Russia: Nuclear Exports to Iran: Reactors Nuclear Threat initiative

(521) Amendment to Agreement between the international Atomic Energy Agency And the Government of Iran for assistance by the Agency to Iran in establishing a Research Reactor project». IAEA(United nations). 9 December 1988

(522) Foreign suppliers to Iran's Nuclear Development «. James Martin Center for Nonproliferation Studies

(523) Mark Hibbs, «US in 1983 stopped IAEA From Helping Iran make UF6«, Nuclear Fuel, 4 August 2003

(524) Mark Hibbs (August 2003). «US in 1983 stopped IAEA from helping Iran make UF6». Platt's Nuclear Fuel

(525) Anthony H. Cordesman, «Iran and Nuclear Weapons: A Working draft, «center for strategic and international studies, 7 February 2000; «Iran Atomic Energy Agency Head Goes to Bushehr,» BBC Summary of world Broadcasts,

24 June1989

(526) senators says Iran,Iraq seek N - Bomb». (27 June 1984). The Age, p. 7..

(527) «international Atomic Energy Agency: Correspondence between the President of the Atomic Energy Organization of Iran and the Director General

(September 1984)«(PDF)

(528) «international Atomic Energy Agency: TelEx Messages to the Director general (27 November 1987) From the president of the Atomic Energy organization of Iran».

(529) Stanislav Lunev. Through the Eyes of the Enemy: the Autobiography of Stanislav Lunev, Regnery Publishing,Inc. , 1998. ISBN 0 - 89526 - 390 - 4 pp. 19 - 22

(530) «A Review of» :John W. Parker. Persian Dreams: Moscow and Tehran since the fall of the shah. Terrorism and political Violence. Volume 23 Issue 1 2011.

(531) Dominique Lorentz (11 November 2001). «La République atomique» Le Monde

(532) «Iskandar Safe and the french scandal». Middle East Intelligence Bulletin

(533) «Atomic Team Reports on Iran Probe; no Weapons Research Found by Inspectors». The Washington post. HighBeam Research. 2008

(534) jon wolfsthal,» Iran Hosts IAEA Mission; syria signs safeguard Pact«, Arms Control Today, Vol. 22 (March 1992) ,p. 28.

(535) «U. S Halted Nuclear Bid By Iran; China Argentine Agreed to Cancel Technology Transfers «. The Washington Post. HighBeam Research. 2008

(536) «Iran's Nuclear Program. Part I: it's History». 2008

(537) Mark Hibbs,«Iran Told IAEA it will Build Chinese UF6 Plant at Isfahan,«nuclear fuel, 16 December 1996

(538) middle East News, Iraq, Iran Current affairs». Asia Times Online 15 November 2008

(539) ArmsControlWonk: Exiles and Iran Intel». Armscontrolwonk. com 2008.

(540) «aljazeera Magazine». 2008

(541) information circulars | international atomic Energy Agency

(542) IAEA Publications | international atomic energy agency

(543) steve coll, will Iran Get that Bomb?, review of Parsi in New York Review of books, 24 May 2012 PP. 34- 36, P. 35

(544) «The» grand bargain «Fax: A Missed opportunity?». Pbs frontline. 23 October 2007

(545) «why Iran Sanctions Won't Work». CNN. com' Valez Ali (29 February 2012).

(546) «News Center: in Focus: IAEA and Iran». 2008

(547) implementation of the NPT safeguards agreement in the islamic Repubilc of Iran (PDF). IAEA. 10 November 2003. GOV/2003/75.

(548) safa haeri, «Iran Confirms stopping Additional Protocol of the NPT«, «Iran Press Service«, 9,October,2005

(549) «GOV/2004/83- implementation of the NPT Safeguards Agreement in Iran»

(550) Mark Hibbs (August 2003). «US in 1983 stopped IAEA from helping Iran make UF6». Platt's Nuclear Fuel

(551) Iran and the West: the path to Nuclear Deadlock». Seyyed Hossein Mousavian. Global Dialogue, Winter/Spring 2006 posted on the commonwealth Institute website.

(552) «EU rejects Iran call to speed up Nuclear Talks». Web. archive. org. Reuters. 1 February 2005

(553) EU3- Iranian Negotiations: A New Approach, By Anna Langenbach, July 2005

(554) Ian Traynor (4 August 2005). EU warns Iran: no talks if Nuclear Freeze ends». The Guardian (UK).

(555) Rosalind Ryan and agencies (8 August 2005)

(556) «Iran resumes uranium enrichment «, the Gurdian, 26,October,2008

(557) Middle East | Iran restart Nuclear programme». BBC News. 8 August 2005

(558) Douglas frantz (26 may 2005). «Pakistan is Aiding in Iran Inquiry». Los Angeles times

(559) Dafna (23 August 2005). «No proof found of Iran Arms program; Uranium Traced ' Linzer to pakistani Equipment». The Washington post

(560) Iran reported to security Council». BBC News. 4 February 2006.

(561) Resolution GOV/2006/14 of the Board of Governors: Implementation of the NPT International Atomic Safeguards Agreement In the Islamic Repubilc of Iran «(PDF) (Energy Agency. 2 April 2006)

(562) GOV/2006/15 Implementation of the NPT Safeguards Agreement in the islamic Repubilc of Iran, 27 February 2006

(563) «Xinhua - English». News. xinhuanet. com 18,February,2006

(564) No Uranium enrichment Permissible for Iran Says Bolton». Spacewar. com. AFP. 6 ,march 2006

(565) «About IAEA:IAEA Statute». 2008

(566) IAEA publications | International Atomic energy agency

(567) ASIL insight - Iran's resumption of it's Nuclear program: Addendum». Asil. org

(568) «IAEA board of governors report Iran's nuclear dossier to UNSC without consensus 2008

(569) Iran president: we won't retreat 'one lota'». fox News. 14 April 2006

(570) Brannan, paul (2006). «ISIS Imagery Brief: New Activities at the Esfahan and Natanz Nuclear Sites in Iran «(PDF). Institute for Science and International security (ISIS)

(571) Bush: Iran's defiance will bring 'consequences', 31 August 2006,CNN

(572) UN Document

(573) UN Document

(574) UN Document

(575) «UN passes Iran nuclear Sanctions «. BBC News. 13 December 2006

(576) «GOV/2007/8 - implementation of the NPT safeguards Agreement and Relevant Provisions of Security Council Resolution 1737 (2006) in the islamic Republic of Iran».

(577) Security council Committee established pursuant to resolution 1737(2006)». United Nations

(578) Security Council Tightens Restrictions on Iran's Proliferation - Sensitive Nuclear Activities, Increases Vigilance Over Iranian Banks, has states Inspect Cargo». United Nations

(579) Australia Imposes New Broad - Ranging Sanctions Against Iran, Department Foreign Affairs and trade, Australia, 29 July 2010

(580) Canada passes Sanctions under the special Economic Measures Act, 26 July 2010

(581) japan approves New Iran Sanctions, Aljazeera, 3 ,September 2010

(582) Norway Joins EU sanctions against Iran, the norway post,29 July 2010

(583) http://www. csmonitor. com/World/Asia - Pacific/2010/0908/South - Korea - sanctions - Iran - under - US - pressure, the Christian Science Monitor, 8 September 2010

(584) «Russia pulls plug Iran arms deal». upi. com. 22 September 2010

(585) «INFCIRC/724 - Communication dated 26, March,2008, received from the permanent Mission of the islamic Republic of Iran to the agency »

(586) INFCIRC/711 Understandings of the Islamic Republic of Iran and IAEA on the Modalities of Resolution of the outstanding Issues,27,August,2009

(587) GOV/2008/59 Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of security Council resolutions 1737 (2006), 1747(2007),1803(2008) and 1835 (2008) in the Islamic Repubilc Of Iran, reporte by director General,19 November 2008

(588) Information Circulars | International Atomic Energy Agency

(589) Implementation of the NPT safeguards agreement and relevant provisions of security council resolutions 1737(2006),1747(2007),1803(2008) in the islamic Repubilc of Iran, (15 September 2008)

(590) «An Assignment of So - called «Alleged studies», Islamic Repubilc of Iran - September 2008»

(591) «UN Nuclear Watchdog sets up task force '». Reuters. The jerusalem post.

29,August,2012

(592) «IAEA denies Iran blacked Nuclear site visit «. 2008

(593) UN inspectors revisit Iran's Arak Heavy - water site, Reuters, published

30 July 2007 retrieved 31 July 2007

(594) Microsoft Word - gov2007 - 58. doc».

(595) «president Ahmadinejad: Iran to Consult about uranium enrichment in neutral third country «. 18 November 2007. 2007.

(596) Yaakov (16 November 2007). » Israel: IAEA's report 'unacceptable' Jerusalem post, katz Nov,16,2007». Jerusalem post Israel.

(597) «Good progress on Iran, but 'not sufficient':IAEA - Yahoo! News UK». 2008

(598) «French Minister to IAEA Chief: Listen to the West». The New York sun. 13 February 2008

(599) IAEA denies internal row over Iran condemns Hype | reuters». 12 February 2008

(600) Microsoft word - gov2008 - 4. doc».

(601) Latest Iran safeguards Report Circulated to IAEA Board». 2008

(602) «ISIS Analysis of IAEA Iran safeguards Report:». Institute for Science and international security. 16 November 2012

(603) Alexander (16 November 2012). «Iran expected to sharply increase uranium besant capacity, IAEA report». Globalpost

(604) «Iran ready to double uranium enrichment at fordo - IAEA «. BBC News. 16 November 2012

(605) implementation of the NPT safeguards agreement and relevant provisions of security council resolutions in the Islamic Repubilc of Iran». GOV/2012/55. IAEA. 16 November 2012.

(606) report 2012 نوفمبر IAEA

(607) «implementation of the NPT safeguards agreement and relevant provisions of security council resolutions in the Islamic of Iran «16 November 2012, IAEA Board of Governors

(608) ISIS Analysis of IAEA Iran safeguards Report:» Institute for science and international security. 21 February 2013

(٦٠٩) تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول إيران ٢١ فبراير ٢٠١٣م.

(610) Karl vick (23 January 2006). «in Iran, power Written in stone «. Washington post.

(611) «Iranians Oppose Producing nuclear weapons, saying it is Contrary to islam». World public opinion. 28 February 2007

(612) BBC Poll: 94% of Iranians: we have right to develop nuclear plan». Ynetnews. com 20 June 1995

(613) Iranian public Opinion on Government, Nuclear weapons and Relations with United States, August 27,2008». Wouldpubicopinion. org

(614) see «key findings «2008 annual Arab Public Opinion Poll

(615) «Iran, Lebanon, Israelis and palestinians: new IPI Opinion Polls, 5 January 2011 Ipacdemy. org.

(616) Iran TV halts 2 Polls on Nuke activities, hormuz closure after voting came against Ahmadinejad». AlArabiya. 6 July 2012

(617) «Iran Nuclear Program Should Be Abandoned, state TV Viewers say». Huffington post. 6 July 2012

(618) Iranian want end to sanctions, short - lived poll finds». The los angeles Times

4 July 2012

(619) Thomes Erdbrink (4 July 2012). The New York Rick Gladstone times Url=

Http://www. nytimes. com/2012/07/05/world/middleeast/iran - nuclear - talks - to - continue - as - tone - heats - up. html

(620) Robert (5July 2012). «Iran state TV Poll Reveals Iranians Want nuclear programme tait stopped». The telegraph

(621) «IAEA INFCIRC657:Communication dated 12 September 2005, from the permanent Mission of the of the Islamic Repubilc of Iran to the Agency«

(622) «Energy Citations Database (ECD) - Document No. 7095636». 2008

(623) Esfahan / Isfahan - Iran special Weapons facilities». 2008

(624) BBC summary of World Broadcasts 11 April 1979». The British Broadcasting Corporation 1979

(625) BBC Summary of World Broadcasts 30 March 1982». The British Broadcasting Corporation 1982

(626) «Iran's Nuclear program: second Thoughts on a Nuclear Iran».

(627) » Arms Control Association: Fact sheets: Iranian, p5+1 Proposals to Resolve Iranian Nuclear Issue». 2008

(628) we in Iran Don't Need this quarrel - international herald Tribune». 2008.

(629) Anne (25 July 2007). «Iran's message is softly spoken, yet clear: it will enrich penketh uranium - Middle East, World - independent. Co. uk». The independent (London).

(630) «UN Press release». 2006

(631) About IAEA Statute». 2008

(632) see section 2. 2 (p. p. 13- 14) of the IAEA Safeguards Glossary«

(633) IAEA - GOV/2005/77

(634) IAEA chief Concludes Visit to Iran «. Laea. org.

(635) «safeguards Statement for 2007 and Background to to the safeguards Statement». Laea. org

(636) «UN Security Council Resolution 1737 (2006)«

(637) Microsoft word - gov2008 - 59. doc«

(638) IAEA INFCIRC/724: Communication dated 26 March 2008, Received from the Permanent Mission of the Islamic Repubilc of Iran to Agency

(639) «Govt Holds It's Line On Iran And Uranium». Your Nuclear News

(640) Communication dated 12 September 2005 from the Permanent Mission of Islamic Repubilc of Iran to the Agency».

(641) Clinton Says Nuclear Aim of Iran is fruitless,by David Sanger, New York Times,26 July 2009

(642) Dafna (10 April 2007). «Iran Assets Expansion of Nuclear Operation - Linzer Washington. com «. The Washington post

(643) «Iran rules out enrichment suspension ahead of EU talks - Forbes. com». 22 April 2007

(644) Iran nuclear plant to open for tourists 8 March 2009

(645) «Ahmadinejad: sanctions Will Not Affect Iran's nuclear Program». RTTNews. 1 December 2009.

(646) «Iran's first nuclear plant begins fueling». CNN 21 August 2010

(647) Issacharoff, Avi. «Amid sanctions, the greatest threat to Iran's Nuclear Program May be the price of chicken. » Haaretz Newspaper, 9 August 2010.

(648) «Statement of Fereydoun Abbasi at the IAEA 56th General Conference». IAEA. 17 September 2012

(649) «Iran Nuclear Chief Accuses IAEA». Associated press. Wall Street Journal.

17 September 2012

(650) Leon, Eli (19 September 2012). «IAEA Renews pressure on Iran after 'terrorists' change «. ISRAEL Hayom

(651) Joby Warrick (7 October 2012). «With «sabotage «change, Iran takes hostile tone with U. N. Watchdog «. Washington post.

(652) «IAEA statement on meeting with Dr. Fereydoun Abbasi». IAEA. 18 September 2012

(653) «IAEA Ignores Iranian claim it has been infiltrated by terrorists, presses Islamic Republic on alleged bomb research». Reuters. The National post. 18. September 2012

(654) Rick Gladstone and christine Hauser (20 September 2012). «Iran's top Atomic Official says Nation Issued False Nuclear Date to Fool Spies». New York Times

(655) winer, stuart (20 September 2012). «Iran admits it deceived the West over nuclear program «. The times of Israel.

(656) president bush's speech of 8/31/2006 «. Georgewbush - WhiteHouse. archives. gov. 31 August 2006

(657) US Iran report branded dishonest». BBC news. 14 September 2006

(658) Kim (25 February 2007). «Most U. S Tips Fingering Iran false - envoys , Murphy; bob drogin no intelligent given UN since ' 02 led to big discoveries». The san francisco chronicle

(659) «Washingtonpost. com: U. S. Nuclear Arms stance modifies by by Policy Study». The Washington post. 2008.

(660) Hersh: U. S. Nulls nuclear option for Iran». CNN 10 April 2006

(661) Robert S. Norris and Hans M. Kristensen, Bulletin of the Atomic Scientists, (second mirror, September/October 2006. U. S. Nuclear Threats: then and Now

(662) We Do Not Have a Nuclear weapons program - UN Security Council - Global Policy Forum». 2008

(663) Obama: Iranian threats against Israel 'unacceptable,' Jewish Telegraphic Agency (JTA), 7 December 2008

(664) the White House: Foreign Policy «. Whitehouse. gov.

(665) the Boston Globe: UN nuclear chief support US - Iran talks

(666) Dubai (AlArabiaya. net) 27 January hess, officials: Iran not have key nuclear material press, 10 March 2009

(667) Associated pamela Hess, officials: Iran does not have key nuclear material Press, 10 March 2009.

(668) Chinese company, exec indicted in Iran missile case Reuters

(669) indictment Says Banned Materials sold to Iran New York Times

(670) Colum (8 April 2009). «Chinese firm inducted in Sales to Iran». The Washington Lynch Post

(671) «Iran bomb - grade uranium not expected before 2013: State Dept - Agence France - Press. » Google August 2009

(672) «federation of American Scientists»: Iran Nuclear Program Status«

(673) «Dawn «: A Major shift». Dawn. com

(674) U. S. Sees an opportunity to press Iran on Nuclear Fuel by david E. Sanger and william J. Broad , 3 January 2010

(675) thomas Finger: «Reducing Uncertainty: Intelligence and national security Using intelligence to Anticipate opportunities and Shape the Future «» (PDF)

(676) Central Intelligence Agency Declassified National Intelligence Estimates on the Soviet Union and International Cmmunism». Foia. cia. gov.

(٦٧٧) انطلاق المفاوضات حول نووي إيران بكازخستان CNNArabic. Com.

(٦٧٨) عن مقال بعنوان «عودة الصيف الإيراني» بقلم «باراك رابيد»، نشر في جريدة الرأي الأردنية في ١٦ تموز (يوليو) ٢٠١٣م.

(679) http://www. alqabas. com. kw/node/774865

(٦٨٠) عن مقالة بعنوان «عودة الصيف الإيراني» للصحفي الإسرائيلي «باراك رابيد» نشر في صحيفة الرأي الأردنية ١٦ تموز (يوليو) ٢٠١٣م.

إحالات الباب الثالث - الفصل الثالث:

أولاً: من كتاب «لله ثم للتاريخ» سيد حسين الموسوي:

(٦٨١) «وسائل الشيعة» محمد بن الحسن الحر العاملي ١٨ / ٤٦٣.

ثانيًا: إحالات «هجرة الأدمغة في إيران» من «وكيبيديا» الموسوعة الحرة:

(من الباب الثالث «الفصل الثالث»):

(682) interview with Ettelaat newspaper, second paragraph. 1358وأبان ماه الفارسية

(683) «Washington Prism».

(684) Iran's Brain Drain: 200,000 Graduate trying to go abroad «. Payvand. com 2006 - 11- 22»

(٦٨٥) Bbc .co .uk .Bbc» فارسي - إيران - وزارات علوم ٢٥٠ هزاز متخصص إيراني در امرياي شمالي مستند «.

(686) Education System in Iran». Iranian Embassy in Oslo«

(687) Science and technology and the future Development of Science: International Workshop Proceedings». Nap. edu 2007 - 02- 11

(688) IMF research economist Enric Detragiache and U. S Bureau of labor statistics economist William J. Carrington in the Ime quartely magazine, Finance and Development (v. 36, n. 2 [july 1999] http://www. imf. org/external/pubs/ft/fandd/1999/06/carringt. html

(689) Frances Harrison (January 8,2007). «Huge cost of Iranian brian». BBC News

(690) Clarification on the Brain Drain. » Rfel. org 2004- 02- 12»

(691) IMF research economist Enrica Detragiache and U. S Bureau of Labor Statistics economist William J. Carrington in he IMF's. quartely magazine, Finance and Development (v. 36,n 2 [july 1999]. Http://www. imf. org/external/pubs/ft/fandd/1999/06/carringt. html

(692) Iran Faced With growing Brain Drain: Report

(693) Iran Faces Pressure to provide Jobs Address health Disparities by Yvette Collymore». Prb. org 2004- 09 - 07

(694) Harrison، Frances (2007 - 01- 08) «huge cost of Iranian brain drain». BBC News

(695) an's refugee exodus is exacerbating a brain drain that has stunted the country's Development for Years «. Thousands «Flee Iran as noose Tightens December 11, 2009

(696) Iran: a Vast Diaspora Abroad and Millions of Refugees at Home by shirin Hakimzadeh» Migrationinformation. org 2011 03- 31- بتاريخ

إحالات الملحق (١):

إسماعيل الصفوي (سيرة ذاتية وتاريخ):

المصادر:

(٦٩٧) بديع جمعة أحمد الخولي: تاريخ الصفويين وحضاراتهم - دار الرائد العربي - القاهرة - ١٩٧٦م.

(٦٩٨) رونالد ولبر: إيران ماضيها وحاضرها - ترجمة عبدالمنعم محمد حسنين - دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني - القاهرة - ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

(٦٩٩) محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية - تحقيق إحسان حقي - دار النفائس - بيروت - ١٩٨٣م.

(٧٠٠) عبدالعزيز سليمان: الشعوب الإسلامية - دار النهضة العربية - بيروت - ١٩٧٣م.

(٧٠١) من الموسوعة البريطانية (britannica. com) {١} and converted Iran from the sun- shtt the to ni sect of islam

(٧٠٢) سيرة أعلام النبلاء، الذهبي، ج٣ ص ٥٦.

(٧٠٣) دائرة المعارف الإسلامية، ج ٨ ص ١٥٧.

(٧٠٤) فوائد الصفوية، أبو الحسن بن إبراهيم الزويني، ص ٥.

(٧٠٥) فوائد الصفوية، القزويني، ص ٦.

(٧٠٦) ٦١ منوجهر يارسادوست ثناه إسماعيل أول يشتاهى با اثر هاى دير هاى در إيران وإيراني، جاب دوم تهزان ١٣٨١/ ٢٠٠٣م.

(٧٠٧) ٦٣ ميشيل مزاوي بيدايش دولت صفوى ترجمة يعقوب ازند تهران، ١٣٤٣ ش/ ١٩٦٥م.

(٧٠٨) ١١ «تذكره شاه طهماسب» شرح وقايح واحوالات زندكاني شاه طهماسب صفوي بقلم خودش، برلن ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م.

(٧٠٩) ٤٣ علي أكبر ولايتي تاريخ روابط خارجي إيران در عهد شاه إسماعيل صفوي نهران. ١٣٧٥/ ١٩٩٧م.

(٧١٠) الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، النهر والي، ص ٢٨٤.

(٧١١) أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، ج٣ ص ٣٢١.

(٧١٢) معاوبت فرهنگی (ساليت علمي) مجمع جهاني تقريب مذاهب إسلامي.

(٧١٣) وقال الرضا عليه السلام: من حج الثلاثة من المؤمنين فقد اشترى نفسه من الله عز وجل بالثمن ولم يسأله.

إحالات الملحق (١٢):

أنواع العقوبات المفروضة على إيران من الدول الأخرى:

(714) Ariel Zirulnick (24 February 2011). «sanction Qaddafi? How 5 nations Have reacted to sanction: Iran «. The Christian Science Monitor Retrieved 13 February 2012

(715) Wright Steven. The United States and Persian Gulf Security the Foundation of the war on terror, Ithaca Press, 2007 ISBN 978 - 0 - 86372- 321- 6

(٧١٦) العقوبات الأمريكية الجديدة ضد إيران. «الجزيرة نت» Text ٢٠١٢-٠٧-٠٢

Url: http://www. aljazeera. net/news/pages/ob7eb8ac - a537 - 4f8b - a428 - 35a1738b7359 «ignored (help);

(٧١٧) العقوبات تزيد الاقتصاد الإيراني سوءًا. الجزيرة نت٢/ ٧/ ٢٠١٢م، ٣/ ٧/ ٢٠١٢م Retrieved.

(٧١٨) السعودية قادرة على امتلاك أسلحة نووية متى شاءت من باكستان – BBC Arabic .

(٧١٩) تركي الفيصل: الاتفاق مع إيران يدخل المنطقة في سباق نووي RT Arabic.

(720) US embassy cables: Saudi official warns Gulf states may go nuclear, the Guardian, 28 November 2010

(721) the guardian (18 September 2003) saudis consider nuclear bomb

(722) parties to the NPT

(723) Akaki Dvali Center for Noproliferation Studies (nti. org) (March 2004). Will saudi Arabia Acquire Nuclear weapons ?; Arnaud de Borchgrave. Washington Times (22 October 2003)

(724) office of Technology Assessment (ota), US Congress, technologies Underlying Weapons of Mass Destruction (Washington, Dc: US Government Printing office, 12/93) , p 239

(725) reportonbusiness. com: purchase this article

(٧٢٦) كونا: برنامج إيران النووي الذري من الذرة من أجل السلام إلى امتلاك تخصيب اليورانيوم - الشؤون السياسية،٢٤/ ١١/ ٢٠١٣م.

(727) Bruce Riedel. Saudi arabia Nervously Watching pakistan for the saudi Arabia Kingdom, Pakistan remains a unique partner «. Brooking 1775 Massachusetts AVE , NW, Washington, DC 20036. Brooking Inc.

(728) Tomlinson، hugh (11 February 2012). «Saudi Arabia to acquire nuclear weapons to counter Iran «. The Australian originally from times)

(729) pakistan, saudi arabia in secret nuke pact

(730) «saudia [sic] Arabia working on secret nuclear program with pakistan help - report «. AFX News3/28/afx2629000. html

(731) pakistan rejects report on N - help to saudis «, daily times (pakistan) , (30 March 2006)

(732) Saudi Arabia special Weapons

(733) http://cns. miis. edu/research/wmdme/saudi. html

Weapons of Mass Destruction in the Middle East, james martin Center for Nonproliferation studies

(734) Kemp, Geoffrey. The East Moves Wast: india, China, and Asia's Growing Presence in the Middle East, Washington DC: Brooking Institution press,2010. Print

(735) daily star Reuters (16 January 2012) «saudi Arabia China sign nuclear cooperation deal». Daily star, Reuters

(736) Ghazanfar Ali Khan (16 January 2012). «Kingdom China ink nuclear cooperation pact». The Arab news, Geo TV, Jang News Group, the news International

(737) said summer «saudi arabi, china sign Nuclear Cooperation pact «the Wall Street Journal 16 Jan 2012 web 20 Apr 2012 < http://online. wsj. com/article/SB1000142 405297020446800457716474202528550o. html

(٧٣٨) الشرق الأوسط على وشك مواجهة نووية - Arabic RT .

(٧٣٩) كوريا الجنوبية تبني مفاعلين نوويين للسعودية بملياري دولار -RT Arabic .

(٧٤٠) مذكرة تفاهم بشأن الطاقة النووية بين السعودية وكوريا الجنوبية، أخبار الاقتصاد، reuters .

(٧٤١) عدن الغد، الرياض تدخل بين النادي النووي عبر بوابة المفاعل «سمارت».

(742) http://alarbiya. net/articles/2011/05/31/151226. html

(743) NTI، Nuclear Threat Initiative «Back to Global Security Newswire Home About Global Security Newswire Concert Us China saudi Arabia Ink Atomic collaboration Deal «The NTI Nuclear Threat Initiative NTI

(٧٤٤) السعودية وروسيا ١٦ مفاعلاً نوويًا و٦ اتفاقات.

(745) Saudi Arabia may seek Nuclear Weapons Prince says «. The New York Times 6 December 2011

(746) http://worldnews. msnbc. msn. com/_news/2012/02/10/10369793- report - Saudi - Arabia - to - buy - nukes - if - Iran - tests - a - bomb

(747) Borger، julian (11 may 2010) «pakistan's bomb and Saudi Arabia «. The guardian (London)

(748) Mark Urban (6 November 2013) «Saudi nuclear weapons on order' from pakistan». BBC 7 November 2013

(٧٤٩) اليوم الجبير: سنبني برنامجنا النووي.. ولا مفاوضات على عقيدة المملكة وأمنها.

(٧٥٠) سبق | الجبير مع CNN.. لا نفي لـ «القنبلة النووية السعودية» ولا تفاوض على عقيدة المملكة وأمنها.

(٧٥١) السفير السعودي بلندن: المملكة على استعداد لتطوير برنامج نووي.

(752) jefrey Lewis - Arms Control Wonk «Saudi Arabia's Strategic Dyad «Arms Control Wonk, 15 July 2013

(753) Ala Alrababah Jeffrey Lewis(15 December 2014) «Saudi rattles it's Saber «. Nuclear Threat Initiative

(754) الجيش الباكستاني يختبر بنجاح صاروخ «شاهين» النووي - جريدة الرياض.

(755) Saudi Arabia 'targeting Iran and Israel with ballistic missiles' - Telegraph

(756) Ronen Bergman - Globalsecurity. Org «Al Sulayyil Missile Base «Globalsecurity. org

(757) Hasterya. com

(٧٥٨) إمارة منطقة مكة.

(٧٦٠) يقدم تعازيه لأبناء ماجد المسهار «قائد قاعدة الصواريخ الاستراتيجية ٤٤٥» صحيفة عين حائل الإخبارية.

(١٦٧) برنامج السعودية النووي: 5 :http://cutt.us/E8zJV .

الصور:

(762) ملف: coat_of_arms_of_saudi_Arabia. svg المصدر: https://upload. wikimedia. org/Wikipedia/commons/2/26/coat_of_arms_of_Saudi_Arabia. org، الترخيص: Public domain المساهمون: عمل شخصي الفنان الأصلي Anus kafm.

(763) ملف NPT_Participation. svg المصدر: https://upload. wikimedia. org/Wikipedia/commons/0/01/NPT_Participation. svg، الترخيص: CC BY - SA 3. 0 المساهمون: عمل شخصي الفنان الأصلي Allstar86 .

(764) ملف: Nuvola_saudi_flag. svg المصدر: https://upload. wikimedia. org/Wikipedia/commons/9/93/Nuvola_saudi_flag. svg ، الترخيص: LGPL المساهمون: عمل شخصي الفنان الأصلي: Orzetto.

(765) ملف Rssmf. jpg المصدر: http://upload. wikimedia. org/Wikipedia/ar/6/62/RSSMF. jpg

الترخيص: استعمال عادل المساهمون الفنان http://www. smf. gov. sa/Ar/Pages/default. aspx الأصلي.

(766) ملف: symbol_star_gold المصدر: https://upload. wikimedia. org/Wikipedia/commons/b/b4/symbol_star_gold. svg الترخيص: public domain المساهمون: عمل شخصي الفنان الأصلي C. thure.

(767) ملف: symbol_star_silver المصدر: https://upload. wikimedia. org/Wikipedia/commons/9/9d/symbol_star_silver. svg الترخيص: public domain المساهمون:

(768) symbol_star3. svg الفنان الأصلي: symbol_star3. svg

(769) Iran Air Force (http://www. globalsecurity. org/military/world/Iran/airforce - equipment. html)

(770) Next to the Aircraft carrier, the submarine remains powerfully effective war time instrument (http://www. globalfirepower. com/navy - submarine. asp)

(771) Iran missiles (www. globalsecurity. org/wmd/world/Iran/missile - ranges. html)

(٧٧٢) القلق الذي يشكله البرنامج الصاروخي الإيراني:

(http://www. ahdaislamyia. org/issues/133/maudi. htm)

(773) while the tank remain the spearhead of the modern land army, the armored fighting vehicle follows to help claim territory (http://www. globalfirepower. com/armor - apc - total. asp)

(774) US navy fact file logo F - 14 TOMCAT following

(http://www. navy. mil/navydata/fact_display. asp?cid=1100&tid=1100&ct=1)

(775) the second oldest battlefield on earth - the sea - pushes the need for leading military powers to field a strong, capable navy (http://www. globalfirepower. com/navy - ships. asp)

(776) Aerospace Force of the Army of the Guardians of the Islamic

(777) Active military personnel from the spearhead of any military engagement

http://www. globalfirepower. com/active - military - manpower. asp

(778) image Credit Getty Images (http://www. gettyimages. co. uk/detail/news - photo/some - of - the - forty - rockets - up - to - the - range - of - 160 - kilometers - news - photo/477616771)

(779) Dassault Mirage F1 p://en. wikipedia. org/wiki/Dassault_Mirage_F1

(780) List of aircraft of the Iranian Air Force /wiki/list_of_aircraft_of_the_Iranian_Air_ Force

(781) List of current ship of the Islamic Republic of Iran navy_ships_of_the_Islamic_ Republic_of_Iran_Navy

(782) SHAHAB - 3

(http://www. iranintelligence. com/arsenal

(783) Ghadr - 110

(http://en. wikipedia. org/wiki/Ghadr - 110

(784) Despite all of the other advance made for the modern battlefield, air superiority

Theater

(http://www. globalfirepower. com/aircraft - total. asp)

(785) Active reserve military components solidify active frontline forces

(http://www. globalfirepower. com/active - reserve - military - manpower. asp

(786) Tank strength continues to be the primary symbol of power for any modern land army (http://www. globalfirepower. com/armor - tanks - total. asp)

إحالات الملحق (٢٠) - تابع -:

الصواريخ الباليستية الإيرانية:

(٧٨٧) أ. ب. ت «فجر ونازعات مسلسل موشگی شهید طهرانی مقدم برای ارتش + عکس» .salamdelfan. Ir

(٧٨٨) صاروخ نازعات .H. ar. mindexcenter. Ir

(٧٨٩) صاروخ نازعات ١٥ - .H. ar. mindexcenter. ir

(٧٩٠) «مناورات عسكرية في إيران.. تجربة ناجحة لصاروخين قصيري المدى» arabic. rt. com ١٤ مارس ٢٠١٥م.

(٧٩١) أ. ب. ت. ث نظرة على وظائف وأداء صاروخ نازعات ar. mehrnews. com ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م.

(٧٩٢) «تجهيز نيروى زمينى ارتش به موشكهاى بالستيگ جديد» moshak2oooblogsky. com ١٧ يوليو ٢٠١٣م.

(٧٩٣) إيران تعرض ناقلات جند محدثة وتطور صاروخ «نازعات» www. alalam. ir ١٧ يوليو ٢٠١٣م.

(٧٩٤) صاروخ «شهاب - ٣ الإيراني تحدي الهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية». ٢١ يوليو ٢٠٠٣ daharchives. alhayat. com استرجاع ٢١ يوليو ٢٠٠٣م.

(٧٩٥) «أشهر الصواريخ الإيرانية من «شهاب» إلى قدر» www. alalam. ir ١٦ نوفمبر ٢٠١٤م.

(٧٩٦) أ. ب «Shahab b - Scud ١

(٧٩٧) موقع إنباء الإخباري، إيران تعرض قواتها.. لا تريد ترويع الخليج.. اختبار طائرات وصواريخ جديدة - تاريخ الولوج = ١٢ - ٧ - ٢٠٠٨م.

(٧٩٨) أب «فيديو وصور؛ ما هي مواصفات الصاروخ الإيراني الجديد «فاتح ٣١٣»؟» alalam. ir ٢٢ أغسطس ٢٠١٥م.

(799) Iran shows off new, more accurate Fateh - 313 surface - to - surface missile». » Japantimes. co. jp 22 أغسطس 2015م

(٨٠٠) أب «كشفت إيران السبت ٢٢ أغسطس / آب عن الصاروخ بالستي محلي جديد من طراز «فاتح 313»» arabic. rt. com ٢٢ أغسطس ٢٠١٥.

(801) Experts say new Iranian Missile can Reach all Sensitive sites in Israel missilethreat. com 24 أغسطس 2015.

(802) the meaning of Iran's Fateh - 313 cruise missile». Thearabweekly. com. 28 أغسطس 2015.

(803) Iran unveils new ballistic missile to the world and announce drone destruction» ibtimes. co. uk 22 أغسطس 2015

(804) Iran Unveils New Fateh - 313 Ballistic Missile «sputniknews. com 22 أغسطس 2015

(٨٠٥) تجربة نسخة محسنة من صاروخ فاتح الإيراني قصير المدى فرانس ٢٤ أغسطس ٢٠١٢.

(٨٠٦) الغد الأردن - ٢٢- ٥ - ٢٠٠٩ - صحافة عبرية.

(807) CNN

(808) Swissinfo Iran says has built new long - range missile November 27,2007

(809) JDW: Iran adds Ashura to missile line - up November 26,2007

(810) أ ب ت FARS News Agency

(811) RFERL - Iranian military parade

(812) MissileThreat. com

(٨١٣) علي أكبر داريني (2006 April) إيران تطلق صاروخ اختبار يمكنه تجنب الرادار diego san Union - Tribune/AP

(٨١٤) إيران اختبرت صاروخ «عماد» البالستي ومجلس الشورى صادق على الاتفاق النووي – النهار.

(٨١٥) إيران اختبرت صاروخ عماد البالستي ومجلس الشورى صادق على الاتفاق النووي. جريدة النهار ١٣ أكتوبر ٢٠١٥م.

(٨١٦) أ ب «لحظة إطلاق صاروخ «عماد» فيديو + صور». وكالة تسنيم للأنباء ١١ أكتوبر ٢٠١٥م.

(٨١٧) طهران تختبر صاروخ «عماد» بعيد المدى والمصنع بإيران. سي إن إن العربية. ١١ أكتوبر ٢٠١٥م.

(٨١٨) «إيران تختبر بنجاح أحدث صاروخ بالستي بعيد المدى». وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية ١١ أكتوبر ٢٠١٥م.

(٨١٩) «إيران تعلن عن نجاح اختبار صاروخ بالستي» وكالة الأنباء الأردنية (بترا) ١١ أكتوبر ٢٠١٥م.

(٨٢٠) أ ب ت «طهران تطلق «عماد» رسالة صاروخية إلى من يهمه الأمر» موقع جريدة الأخبار اللبنانية. ١٣ أكتوبر ٢٠١٥م.

(٨٢١) «صحيفة لحزب الله: صاروخ «عماد» الإيراني رسالة لمن يهمه الأمر». موقع «عربي ٢١» ١٣ أكتوبر ٢٠١٥م.

(٨٢٢) «العميد حاجي زادة: صاروخ «عماد» البالستي مداه ١٧٠٠ كم + فيديو وصور» موقع «العالم». ١٤ نوفمبر ٢٠١٥م.

(٨٢٣) مسئول - أمريكي - التجربة - الصاروخية الإيرانية تنتهك - قرارات - مجلس - الأمن. http:// www. shamlnews. com/world/80335. html

(٨٢٤) مسؤول أمريكي لـ CNN التجربة الصاروخية الإيرانية تنتهك «على الأرجح» القرار ١٩٢٩ لمجلس الأمن - CNNArbic. Com.

(٨٢٥) «أفخم: الاختبار الصاروخي الإيراني لا يشكل انتهاكًا للاتفاق النووي». ١٢ Arabic. -fars news. com ١٢ أكتوبر ٢٠١٥م.

(٨٢٦) صاروخنا البالستي لم ينتهك الاتفاق النووي «youm7. com» ١٣ أكتوبر ٢٠١٥م.

(٨٢٧) باريس تدين التجربة الإيرانية لصاروخ بالستي - Arabic RT.

(٨٢٨) أوباما: إيران غالبًا ما انتهكت حظر التجارب الصاروخية RT Arabic .

(٨٢٩) طهران ترفض انتقادات واشنطن وباريس بشأن تجربة صاروخ بالستي - Arabic RT .

(830) Iran announces missile breakthrough «www. aljazeera. com. 5 مارس 2014م

(٨٣١) أ ب «موشك «قيام - ١» استثنائي ترين موشك إيران» www. yjc. ir.

(٨٣٢) «تحليل گذرا ير فناورى موشگ قيام ١-» moshak2000. blogsky. com ١ إبريل ٢٠١٢م.

(٨٣٣) «الصاروخ الإيراني «قيام ١» المتطور يدخل مرحلة الاستخدام الفعلي».www. almanar. com. ٢٣ أيار ٢٠١٣م.

(٨٣٤) أب «إيران تعلن تصنيع صاروخ قيام ١ دون جنيحات» paltoday. ps/ar ٢٢ مايو ٢٠١٥م.

(٨٣٥) «تست موفقيت آميز موشك جديد «قيام»» www. tabnak. ir ٢٠ أغسطس ٢٠١٠م.

(٨٣٦) «تست موفقيت آميز موشك جديد «قيام» باويژگيهاي منحصر به فرد» www. farsnews .com ٢٠ أغسطس ٢٠١٠م.

(٨٣٧) الصاروخ الإيراني «قيام ١» المتطور يدخل مرحلة الاستخدام الفعليIB .almanar. com. ٢٣ أيار ٢٠١٣.

(838) Bulletin Staff. bulletin (March/April 2003). «How terrible the Teapo? (Within «north Korea: Less then meets the eye «)». Bulletin of the Atomic Scientists «59 (2): 38. Doi: 10. 2968/059002010

(٨٣٩) طوكيو: بيونغ يانغ زودت صاروخ «موسودان» بالوقود ومستعدة لإطلاقه.

إحالات الملحق (٢٦):

حرب الحوثيين في اليمن:

(840) (al - Shabab al - Mum'en/ shabab al mounineen (Believing Youth {16}

(٨٤١) اليمن: نزاع في محطة صعدة - الخلفية والتطور.

(842) deadly blast strikes yemen mosque .«BBC news02 -05 - 2008 .

(٨٤٣) {١٨} ثورة اليمن ودور مصر كما يراه البيضائي.

(844) deadly blast strikes Yemen mosque. BBC News 2008 - 05- 02

(٨٤٥) الحوثيون يتهمون السعودية الجيش اليمني الإثنين ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩ بي بي سي.

(846) Nathan J. brwon. Amr Hamzawy Between Religion and politics can egie endowment ISBN 0870032976

(847) sarah phillies Yemen's Democracy experiment in Regional perspective palgave macmillan ISBN 0230616488 صفحة 71 أ ب

(848) barak A. Salmoni Bryce loidolt, Madeleine wells regime and periphery in north Yemen the huthi ISBN 0833049747. 123 صفحة Phenomenon rand corporation

(849) barak A. Salmoni Bryce loidolt, Madeleine wells regime and periphery in north Yemen the huthi ISBN 0833049747. 122 صفحة Phenomenon rand corporation

(850) barak A. Salmoni Bryce loidolt, Madeleine wells regime and periphery in north Yemen the huthi ISBN 0833049747. 120 صفحة Phenomenon rand corporation

(851) barak A. Salmoni Bryce loidolt, Madeleine wells regime and periphery in north Yemen the huthi ISBN 0833049747. 127 صفحة Phenomenon rand corporation

(852) jane's information group jane's Intelligence Digest: the Global Early - warming Service jame's information group

(853) christopher boucek, Marinaottaway Yemen on me brink canegie endowment ISBN 0870033298 50 صفحة

(854) barak A. Salmoni Bryce loidolt, Madeleine wells regime and periphery in north Yemen the huthi ISBN 0833049747. 28 - 27 - 126 126 صفحة Phenomenon rand corporation

(855) barak A. Salmoni Bryce loidolt, Madeleine wells regime and periphery in north Yemen the huthi ISBN 0833049747. 160 صفحة Phenomenon rand corporation

(856) barak A. Salmoni Bryce loidolt, Madeleine wells regime and periphery in north Yemen the huthi ISBN 0833049747. 131 صفحة Phenomenon rand corporation

(857) barak A. Salmoni Bryce loidolt, Madeleine wells regime and periphery in north Yemen the huthi ISBN 0833049747. 132 صفحة Phenomenon rand corporation

(858) sultar, Nabil (July 10, 2004) Rebets have Yemen on the topasia times online

(859) barak A. Salmoni Bryce loidolt, Madeleine wells regime and periphery in north Yemen the huthi ISBN 0833049747. 134 صفحة Phenomenon rand corporation

(860) Yemeni forces kill rebel cleric «. BBC News 2004- 09 - 10

(861) Arrabyee, Nasser (2005- 05- 25) «Rebellion continues Al - ahram weekly

(862) BBC Yemen profile time line [19]

(863) Arrabyee, Nasser (2005- 05- 25) «Rebellion continues Al - ahram weekly

(864) Al - Shabab Al - mum'en/shabab al - Moumineen (believe Youth)» globalsecurity. org

(865) Yemen on the Brink christopher Boucek and marina Ottway. pg 51

(866) Yemen tells shl'ite rebels to disband or face war». SignOnDiego. com (Reuters) 2004- 01- 29» [20]

(867) Shia gunmen' kill Yemeni troops» BBC News 2004- 01- 28

(868) soldiers killed in attack in Yemen 10 [21]

(869) rebets killed in Yemen. Israel herald 2007 - 03- 07 160 [22]

(870) Two killed in Yemen attack including a Frenchman [23

(871) Yemen's government Shiite rebets negotiate end to 3- year conflict the seatle times[24]

(872) Dozens of casualties in Yemen mosque blast [25{

(873) die as Yemeni troops, Rebets clash after mosque attack» the Jerusalem post 7«

(874) Heavy clashes break out between Yemeni soldiers and shiite rebets in nor». International I Herald Tribune Associated press 2008 - 05- 1

(875) Yemen denies warplane shot down Aljazeera English

(876) Many killed in Yemen air raid BBC News

(877) Yemen Rebets seize Saudi area BBC News

(878) Hourhi rebets say 54 killed in north Yemen air strike

(879) Yemenis intercept' ship. BBC news [26]

(880) Iran says documents prove Yemen ship had no arms Press tv

(881) Saudi Air Force hits Yemen rebets after boreder raid Reuters [27]

(882) Yemeni rebets say capture Saudi soldiers report[28]

(883) Ambush kills 3 Yemeni soldiers, 2 top officers [29]

(٨٨٤) عشرات القتلى حصيلة هجوم القصر. تقدم للجيش في سفيان والملاحيظ ومقتل الفطواني. مأرب برس.

(885) US Fighter Jets Attack Yemenj Fighters

(886) obama Ordered U. S Military Strike on Yemen terrorists

(887) US air raids kill 63 civilians in Yemen press tv

(888) Houthis repel saudi incursion into northern Yemen [34]

(889) Houthis repel Saudi incursion into northern Yemen [35]

(890) Yemen rebets say Saudi air raids kill 54 Reuters [36]

(891) Four dead in bomb attack on al - Arabiya tv in Baghdad [37]

(892) Ideological and ownership trends in the Saudi Media wikileks[38]

(893) Iran expands role in media via satellite and in English [39]

(894) the press tv pantomime [40]

(895) international crisis group [41]

(896) Saudi soldiers killed fighting Yemen rebets AFP 73

(897) Saudi bodies of 20 soldiers found on Yemen border

(898) Washington post

(899) Houthis initiate truce with Saudi Arabia

(900) Al - Jazeera English

إحالات الملحق (٢٧):

الحرب في اليمن في قرارات مجلس الأمن الدولي:

(٩٠١) الحرة – مجلس الأمن يطالب بانسحاب الحوثيين وإنهاء العنف.

(٩٠٢) «مجلس الأمن يعتمد مشروع القرار العربي بشأن اليمن تحت الفصل السابع» روسيا اليوم ١٤ إبريل ٢٠١٥م.

(٩٠٣) «مجلس الأمن يقر مشروع قرار خليجيًا بشأن اليمن» سكاي نيوز عربية. ١٤ إبريل ٢٠١٥م.

(٩٠٤) «مجلس الأمن يتبنى مشروع قرار الخليجي حول اليمن» دويتشه فيله ١٤ إبريل ٢٠١٥م.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	٥
الصَّفَوِيُّون وحشٌ بمخالبَ ثلاثة الكفر - النفاق - الإفساد	٧
تعريف	٧
وهَّاج الكتاب	٩
(الاستباقة)	١١
الباب الأول: الخلفية المعتمة من الاتفاقات النووية	١٩
(مفتاح الباب)	٢١
الفصل الأول: النسيج الفارسي اليهودي	٢٣
الفصل الثاني: الضوء المبهر لكشف الخلفية المعتمة	٧٣
(مغلاق الباب الأول)	١٦٩
الباب الثاني: المساعي النووية لإيران	١٧١
(مفتاح الباب)	١٧٣
الفصل الأول: مراحل وتطورات المشروع النووي الإيراني	١٧٥
الفصل الثاني: النووي الإيراني.. صراع نفوذ ثلاثي	٢١١

(مغلاق الباب الثاني)	٢٥١
الباب الثالث: محاور تأثير الاتفاقات النووية	٢٥٣
(مفتاح الباب)	٢٥٦
الفصل الأول: المحور الفكري العقدي المذهبي ومكونات صراعاته	٢٥٩
الفصل الثاني: المحور الأمني	٣١٣
الفصل الثالث: المحور السياسي	٣٧٥
الفصل الرابع: المحور العسكري	٤٧٥
الفصل الخامس: المحور الاقتصادي	٥٥١
الفصل السادس: المحور الخدمي	٦٥١
(مغلاق الباب)	٧٠٥
الخاتمة	٧١١
المغادرة أصقاع ممتدة وفضاء فسيح	٧١٣
الملاحق	٧٣٧
تسلسل الملاحق	٧٣٩
الملحق الأول: ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) «إسماعيل الصفوي، سيرة ذاتية وتاريخ»	٧٤٤

ملحق (٢) (أ) الصفويون في«وعاظ السلاطين» للوردي	٧٥٦
(ب) أهم بنود اتفاق إطار حل أزمة برنامج إيران النووي	٧٦١
ملحق (٣) التسويق الأمريكي للاتفاق النووي الإيراني الغربي	٧٦٥
ملحق (٤) قمة (كامب ديفيد) الأمريكية الخليجية بشأن أبعاد الاتفاق النووي	٧٦٦
ملحق (٥) قرار مجلس الأمن رقم ١٨٠٣ بشأن إيران ومشروعها النووي	٧٦٩
ملحق رقم (٦) حيثيات الحكم في خلية العبدلي الإرهابية في الكويت ودور إيران وحزب الله اللبناني	٧٨٢
ملحق (٧) إحباط مخطط إرهابي كبير في البحرين مدعوم من إيران وحزب الله اللبناني	٧٩١
ملحق (٨) البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي	٧٩٥
ملحق (٩) عقوبات الأمم المتحدة ضد إيران	٨١٢
ملحق (١٠) العقوبات الأمريكية على إيران	٨١٤
ملحق (١١) مجلس النواب الأمريكي يوافق على مشروع قانون لخفض صادرات إيران النفطية	٨١٧

ملحق (١٢) أنواع العقوبات المفروضة على إيران	٨١٩
ملحق (١٣) البيان الختامي لقمة دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية	٨٣٠
ملحق (١٤) بيان: الحوار الاستراتيجي بين الكويت وواشنطن يساهم في تنفيذ الرؤية المشتركة	٨٣٨
ملحق (١٥) بنود الاتفاقية العسكرية الروسية السورية	٨٤١
ملحق (١٦) بيان تحالف عسكري لمحاربة الإرهـاب بقيادة السعودية	٨٤٦
ملحق (١٧) القوات السعودية	٨٤٨
ملحق (١٨) الجيش السعودي.. القوة الثالثة عربيًا و٢٨ عالميًا	٨٥٤
ملحق (١٩) برنامج السعودية النووي	٨٥٦
ملحق (٢٠) القوات الإيرانية	٨٦٧
ملحق (٢١) نبذة عن الحرس الثوري الإيراني	٨٨٢
ملحق (٢٢) القدرات العسكرية للحرس الثوري الإيراني	٨٨٨
ملحق (٢٣) إحصائيات عددية للقوات الإيرانية والحرس الثوري	٨٩١
ملحق (٢٤) الباسيج.. درع تحمي نظام الثورة الإيرانية	٨٩٤

الملحق (٢٥) الحوثيون في اليمن، عقائد وأفكار	٨٩٩
ملحق (٢٦) ويكبيديا، [الموسوعة الحرة] (حروب الحوثيين في اليمن)	٩٠٣
ملحق (٢٧) (الحرب في اليمن في قرارات مجلس الأمن الدولي)	٩١١
ملحق (٢٨) (وكالات الأنباء)	٩١٥
المراجع	٩١٧
المصادر	٩١٩
الإحالات	٩٣١
الفهرس	٩٧٥